



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ الْبَقِيضَاتِ

المكتب الفني

مَجْلَمَةُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الخامسة عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٤

القاهرة

طبعة دار القضاء العالي

١٩٦٤

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
واسيل جبران ، و ابراهيم جبر الخافي ، وصبري أحمد فرحات .

(١)

الطلب رقم ٢ لسنة ٣٢ ق " رجال القضاء " :

" إجراءات الطلب " . " ميعاد رفع الطلب " .

وجوب رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية
أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني به يقوم مقام النشر والإعلان . عدم قبول الطعن بعد
انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ هذا العلم .

توجب المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رفع الطلب خلال ثلاثين يوما
من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به
وإذا كان علم الطالب اليقيني المحقق بالقرار المطعون فيه يقوم مقام نشره
في الجريدة الرسمية أو إعلانه به وكانت الطالب لم يطعن في قرار ندمه إلا بعد
أكثر من ثلاثين يوما من علمه به فإنه يقينيا محققا فإن حقه في الطعن يكون
قد سقط مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطلب شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل — على ما أورده الطالب فى طلبه المؤرخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦٢ — فى أنه بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار من السيد وزير العدل بنديه للعمل بمحكمة الفيوم الابتدائية لمدة تسعة أشهر تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ فنفذ هذا القرار وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ تقدم للسيد رئيس محكمة الفيوم بطلب صرف بدل سفره عن شهرى أكتوبر ونوفمبر من سنة ١٩٦١ فأبلغ سيادته طلبه لوزارة العدل التى أجابت بأن الخدب بدون بدل سفر وأنه بعد ذلك عاود الكتابة للسيد رئيس المحكمة باستحقاقه بدل سفر عن مدة نديه فلما أحال طلبه إلى الوزارة التزمت رأيها السابق فتقدم بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٢ بطلب آخر يؤكد فيه حقه فى بدل السفر فصدر قرار وزارة العدل بحفظه وأنه لذلك يطلب إلغاء القرار الصادر بحفظ طلبه والإذن بصرف بدل السفر له . دفعت وزارة العدل بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد مقيمة دفعها على أن قرار النذب صدر بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ونص فيه على أنه بدون بدل سفر فلما تظلم الطالب من هذا القرار أفادته بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٦٢ بمضمونه ولكنه لم يطعن فيه إلا فى شهر يونيو سنة ١٩٦٢ أى بعد نفوات ما يزيد عن ثلاثين يوما على علمه بالقرار المطعون فيه مما يسقط حقه فى الطعن عليه ، وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت بها قبول الدفع المقدم من وزارة العدل .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المادة ٩٢ من القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — قانون السلطة القضائية — قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ، وإذ كان ذلك وكان علم الطالب اليقيني المحقق بالقرار المطعون فيه يقوم مقام نشره فى الجريدة الرسمية أو إعلانه به وكان

الطالب قد علم علما يقينيا محققا منذ ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٢ بأن ندبه كان بغير بدل سفر على ماتدل عليه مذكرته المرفوعة للسيد رئيس محكمة الفيوم الابتدائية في ذلك اليوم والتي جاء فيها " أن الوزارة قد أفادت بكتابها رقم ١١٧٣ المؤرخ ١٩٦٢/١/١٨ والمبلغ إلى في ٢٤ يناير سنة ١٩٦٢ بأن قرار التدب بدون بدل سفر" إذ كان ذلك ، وكان الطالب لم يطعن في هذا القرار إلا بطلبه المؤرخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦٢ أى بعد أكثر من ثلاثين يوما من علمه به علما يقينيا ، محققا ، فإن حقه في الطعن عليه يكون قد سقط مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطالب شكلا .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفى على أحمد ، وابراهيم جبر الجاني ، وصبرى فرحات .

(٢)

الطلب رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" :

(١) إحالة . قضاء إدارى .

إلغاء محكمة القضاء الإدارى حكم المحكمة الادارية الذى كان مطعونا فيه أمامها .
مؤدى ذلك أنها فصلت فى الطعن برمته . إحالة إلى محكمة النقض للاختصاص فى
ذات موضوع . اعتبار الطعن متبها .

(ب) اختصاص . قضاء إدارى . "طلبات رجال القضاء الشرعى" .

الاختصاص بطلبات رجال القضاء الشرعى كان معقودا لمجلس الدولة برئاسة قضاء
إدارى . لم تسلب منه هذه الولاية إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ إلغاء
المحاكم للشرعية .

١ - لما كان يبين من حكم محكمة القضاء الإدارى أنها لم تقف بقضائها
فى الطلب عند الحكم بعدم اختصاصها والإحالة إلى محكمة النقض - وهو ما كان
يقتضيه التطبيق الصحيح للقانون - وإنما تضمن قضاؤها إلغاء الحكم الصادر
من المحكمة الإدارية الذى كان مطعونا فيه أمامها، وكانت محكمة النقض لا تملك
تصحيح هذا الخطأ لأنها ليست درجة ثانية بالنسبة لمحكمة القضاء الإدارى وكان
مؤدى القضاء بإلغاء حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المطعون ضده أن الطعن
المقدم منه من وزارة العدل يكون قد فصل فيه برمته فصلا حاسما وتصبح إحالته
بعد ذلك إلى محكمة النقض غير ذات موضوع إذ لم يبق منه بعد هذا الفصل
ما يمكن أن تنظره فانه يتعين اعتبار الطعن فى حكم المحكمة الإدارية متبها .

٢ - كان الاختصاص بنظر طلبات رجال القضاء الشرعى معقودا لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره وذلك أسوة بغيرهم من الموظفين العموميين ولم تسلب عنه الولاية بالنسبة لرجال القضاء الشرعى إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانونين رقمى ٤٦٢ و ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٥٤ تقدم المطعون ضده بتظلم الى اللجنة القضائية لوزارة العدل طالبا الحكم بأحقية فى احتساب مدة خدمته السابقة على تربيته ضمن مدة الخدمة المحسوبة له فى المعاش مقابل أداء متأخر الاحتياطى عنها وذكروا فى صحيفة تظلمه أنه عين فى ١٥ من مايو سنة ١٩٣٧ فى وظيفة كاتب من الدرجة الثامنة وهى من الوظائف الدائمة ولم يتم تربيته إلا فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤١ وهو تاريخ المرسوم الصادر بتعيينه قاضيا بالمحاكم الشرعية وأنه لما كان من حقه طبقا للقانون أن تضم له مدة خدمته السابقة على هذا التاريخ الى المدة المحسوبة له فى المعاش وقد امتنعت وزارة العدل عن اجراء هذا الغرض فقد رفع تظلمه بطلباته السابقة وقد قيد هذا التظلم برقم ١٦١٤ لسنة ٢ ق تظلمات، وبتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ حكمت فيه المحكمة الادارية للتظلم بما طلبه وبتاريخ ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ طعن وزير العدل فى هذا الحكم أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الغاء لمخالفته للقانون وقيد هذا الطعن برقم ٩٦ لسنة ٢ ق وبتاريخ ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة القضاء الادارى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة النقض (هكذا نص حكما) وورد فى أسباب هذا الحكم أن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ظل مختصا بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات

والمكافآت المستحقة لرجال القضاء حتى صدور القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ مستبدلاً بنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ نصاً آخر يجعل الاختصاص بنظر هذه المنازعات لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية وأن هذا القانون الذي بدأ العمل به من تاريخ نشره في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ يعتبر في خصوص ما تضمنته من تعديل المادة ٢٣ مألوفة الذكر من قوانين المرافعات المنظمة للاختصاص المتعلق بالوظيفة القضائية ، ومن ثم يسرى بأثر حال مباشر على الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها قبل تاريخ العمل به ومن بينها الدعاوى الحالية . وبعد إحالة الطعن إلى هذه المحكمة دفعت وزارة العدل في مذكرتها الأولى بعدم قبوله شكلاً تأسيساً على ما قالته من أن إحالته من القضاء الإداري إلى القضاء العادي قد وقعت باطلاً عملاً بالمادة ١٣٥ مرافعات وأنه إذ لم يرفع المتظلم دعواه إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن طعنه يكون غير مقبول ، ثم عادت الوزارة بعد أن صدرت أحكام من هذه المحكمة في دعاوى مماثلة بصحة هذه الإحالة بالنسبة لدعاوى رجال القضاء الشرعي التي رفعت صحيحة إلى جهة القضاء الإداري قبل أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانونين ٤٦٢ ، ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ — عادت الوزارة وتنازلت عن هذا الدفع في مذكرتها الختامية وذكرت في هذه المذكرة أن النزاع الذي كان قائماً بينها وبين المطعون ضده بشأن احتساب مدة الخدمة المتنازع عليها في المعاش قد انتهى بضم هذه المدة إعمالاً للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ وأضافت أنه لا محل لالتزامها بالمصروفات لأنها حين رفعت الطعن من حكم المحكمة الإدارية كانت محقة فيه . وقدمت النيابة العامة مذكرة ختامية انتهت فيها إلى قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بانقضاء الحصومة وإلزام المطعون ضده بالمصروفات مؤسدة رأيها هذا على ما يبين من ملف المطعون ضده من أن الحق الذي كان متنازعا عليه قد حسم أمره بضم المدة السابقة على تثبيته إلى المدة المحسوبة له في معاشه وذلك إعمالاً للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر بعد حكم المحكمة الإدارية بما يتعين معه في نظرها — اعتبار الحصومة منقضية ، وأضافت أن المطعون ضده ملزم بالمصروفات لأنه حين رفع تظلمه لم يكن محقاً فيه إذ أن حقه في ضم تلك المدة لم يتقرر إلا بالقانون المذكور .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ أن تلك المحكمة لم تقف بقضائها عند الحكم بعدم الاختصاص بالإحالة إلى محكمة النقض - وهو ما كان يقتضى تطبيق القانون على وجهه الصحيح الوقوف عنده - وإنما ضمنّت قضاءها هذا أيضا إلغاء الحكم الصادر من المحكمة الإدارية في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ والذي كان مطعوناً فيه أمامها من وزارة العدل - لما كان ذلك ، وكانت محكمة النقض لا تملك تصحيح هذا الخطأ لأنها ليست درجة ثانية بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري - وكان مقتضى قضاء المحكمة المذكورة بإلغاء حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المطعون ضده أن الطعن المقدم منه من وزارة العدل يكون قد فصل فيه برمته فصلاً حاسماً وتصبح إحاالته بعد ذلك إلى محكمة النقض غير ذات موضوع إذ لم يبق منه بعد هذا الفصل ما يمكن أن تنظره هذه المحكمة ، كما أنه ليس لها أن تنظر التظلم المرفوع من المطعون ضده بصفة مبتدأة لأنها لم تكن مخنصة بنظره وقت رفعه إذ كان الاختصاص بنظر طلبات رجال القضاء الشرعي في هذا الوقت معقوداً لمجلس الدولة - بهيئة قضاء إداري دون غيره وذلك أسوة بغيرهم من الموظفين العموميين - ولم تسلب منه الولاية بالنسبة لرجال القضاء الشرعي إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل باللائحة ٦٢٤ ر ٤ لسنة ١٩٥٥. لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين اعتبار الطعن في حكم المحكمة الإدارية منتهاً . وترى هذه المحكمة إلزام وزارة العدل بمصروفاته لأنها بعد أن قضى لها من محكمة القضاء الإداري بما طلبته من إلغاء حكم المحكمة الإدارية التي كانت قد طعنت فيه ظلت على منازعتها أمام محكمة النقض وتسببت بذلك في إنفاق مصاريف لا فائدة منها مما يجيز للمحكمة إلزامها بالمصروفات عملاً بالمادة ٢٥٨ من قانون المرافعات .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود هياو رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
إسماعيل ، ولطفى على أحمد ، وصبرى أحمد فرحات ، وبطرس عوض الله زغلول .

(٣)

الطلب رقم ١٠ لسنة ٣١ ق "رجال النيابة" :

(أ) نيابة . "المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة" . فصل رجال النيابة .
قرار النائب العام بوقف الطالب لا يمنعه قانونا من الجلوس في هيئة المجلس الاستشارى
الأعلى للنيابة .

(ب) نيابة . "فصل رجال النيابة بغير الطريق التأديبى" . ما يبرره .
استخلاص المبرر لفصل الطالب من التحقيقات المعروضة على المجلس الاستشارى
الأعلى للنيابة . قرار الفصل لا يشوبه سوء استعمال السلطة أو مخالفة للقانون .

١ - إصدار النائب العام قرارا بوقف الطالب (وكيل النائب العام)
لا يمنعه قانونا من الجلوس في هيئة المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة الذى يؤخذ
وأياها في فصله .

٢ - متى تبين من مطالعة التحقيقات التى كانت معروضة على المجلس
الاستشارى الأعلى للنيابة أن فصل الطالب كان له ما يبرره مما ينتفى معه ادعاؤه
بأن القرار المطعون فيه مشوب بمخالفة القانون أو بسوء استعمال السلطة فإن طلب
إلغائه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
وبعد المرافعة والمدافعة .

من حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل - على ما أورده الطالب في طلبه وفي مذكراته -
في أنه كان وكيلًا للنائب العام بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١ صدر القرار

الجمهورى رقم ٢٠٨ بفصله من وظيفته وتنفذ هذا القرار بقرار وزير العدل
رقم ٢٠٤ سنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٦١ وأعلن القرار ان إليه
بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٦١ وقد استندت الحكومة فى فصله الى الفقرة الأخيرة
من المادة ١٣٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ التى خولتها
فصل أى عضو من أعضاء النيابة حتى درجة وكيل نيابة دون وساطة مجلس
التأديب بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة وأنه إذ كان القرار
الجمهورى بفصله وقرار وزير العدل المنفذ له مشوبين بعيب فى الشكل إذ صدر
بعد تحقيق تم فى غيبته ودون سماع دفاعه مما يعد إخلالا بحقه فى الدفاع ومعيين
أيضا بخالفة القانون إذ لم يستندا إلى وقائع حقيقية كافية الدلالة على صحة
ما أسند إليه بل أقما على بلاغات كيدية اقترى بها عليه أحد زملائه لأمر فى نفسه
فضلا عما يكشفان عنه من سوء استعمال للسلطة إذ أعلن إليه قرار فصله
فى يوم ٢٨ من رمضان أى قبل عيد الفطر بيومين اثنين مبالغة فى إيلاجه وإمعانا
فى إيذاء شعوره كما بنى على إجراء باطل ذلك أن النائب العام كان عضوا فى المجلس
الاستشارى الأعلى للنيابة الذى وافق على فصله مع عدم صلاحيته لهضويته
إذ سبق له أن أصدر بتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٠ قرارا بوقفه عن عمله ،
إذ كان ذلك فإن القرار الجمهورى بفصله يكون قد صدر باطلا وأنه من ثم يطلب
القضاء بإلغائه وإلغاء القرار الوزارى المنفذ له ، ردت وزارة العدل هذا الطلب
بأن ملف الطالب السرى يحوى التحقيقات التى تمت معه والتى انتهى الرأى فيها
إلى أنه فقد أسباب الصلاحية للاستمرار فى عمله كعضو بالنيابة العامة وأنها
تكتفى فى دفع طلب الطالب بما تضمنه ملفه ولذلك تطالب رفض الطلب ،
وأبدت النيابة الرأى بأن الطالب قد حضر أمام المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة
وأبدى كامل دفاعه مما ينتفى معه ادعاؤه بوقوع إخلال بحقه فى الدفاع ، وأضافت
أن أهلية رجل القضاء تتطلب منه أن يكون محمود السيرة حسن السمعة قويم
الخلق بما يتأبى على المؤثرات وينأى بصاحبه من الشبهات وأن تقدير ذلك
متروك للحكمة .

ومن حيث إن المادة ١٣٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩
الواردة فى الفصل الخاص بتأديب أعضاء النيابة تجرى بأنه يقيم النائب العام

الدعوى التأديبية بناء على طلب وزير العدل والوزير والنائب العام أن يقف عن العمل عضو النيابة الذي يجرى معه التحقيق إلى أن يتم الفصل في الدعوى التأديبية وتلتع أمام مجلس التأديب القواعد والجراءات المقررة لمحاكمة القضاة ، وأحكام هذا الفصل لا تمس ما للحكومة من حق في فصل أى عضو من أعضاء النيابة العامة دون ومساطة مجلس التأديب ولكن بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة بالنسبة إلى أعضاء النيابة حتى وظيفة وكيل النائب العام وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بالنسبة إلى رجال النيابة ابتداء من وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة حتى وظيفة المحامى العام .

ومن حيث إنه يبين من الملف السرى للطلاب ومن محضر جلسة المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة العامة المنعقد بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ أن الطالب قد سمعت أقواله في التحقيقات التى أجريت بشأن ما أسند إليه وأنه حضر أمام المجلس الاستشارى وأبدى دفاعه ، لما كان ذلك ، وكان إصدار النائب العام قرارا بوقف الطالب لا يمنعه قانونا من الجلوس فى هيئة المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة التى يؤخذ رأيها فى فصله ، هذا إلى أن الثابت من محضر انعقاد المجلس الذى أبدى رأيه بفصل الطالب أن النائب العام لم يشترك فيه ، وكان قد تبين لهذه المحكمة من مطالعة التحقيقات التى كانت معروضة على المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة أن فصل الطالب كان له ما يبرره مما ينتفى معه ادعاؤه بأن القرار المنطعون فيه مشوب بخالفة القانون أو بسوء استعمال السلطة فإن الطلب يكون على غير أساس .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية

والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٤

ب. باصة المهدي/الحسيني للموضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحترمين : محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زفلول .

(٤)

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٨ القضائية :

إعلان . " إعلان الشركة " . شركة . دعوى .

نقل . " أمين النقل " .

اختصاص الشركة في شخص مديرها وتوجيه الإعلان إليها في مركز إدارتها وتسليم صورته لأحد موظفيها بوصفه نائباً عن ممثل الشركة . محصة الإعلان . لا يبيح ما وقع فيه من خطأ في الإهم الحقيقي لمثل الشركة . فطمه لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجاري .

متى كان الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى أن الشركة المدعى عليها اختصمت في شخص المطعون عليه الأول باعتبار أنه مديرها وقد وجه إليها الإعلان في مركز إدارتها وسلمت صورته لأحد موظفيها الذي لم ينكر أحد نيابته عن ممثل الشركة في استلام صور الأوراق المعلنة إليها ، فإن إعلان صحيفة افتتاح الدعوى على هذا النحو لا يدع مجالاً للشك في أن الشركة المطعون عليها وهي شركة مساهمة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها هي المقصودة في الدعوى المعنية بالخصومة الموجهة إليها المطالبة القضائية باعتبارها المدينة بالحق المدعى به ، ومن ثم يكون اختصاصها على هذا النحو صحيحاً وقاطعاً لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من القانون التجاري ولا يؤثر في صحته ما وقع من خطأ في ذكر اسم الممثل الحقيقي لها (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٥/٢٣ الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق السنة ١٤ ص ٧٣٦ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى الأوراق — فى أنه بصحيفة أعلنت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٧٥٣ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة — والتى قيدت فيما بعد برقم ٢٩٧ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد كل من — ١ — السيد / ديمترى ديموبولو بصفته مديرا لشركة النقل النيلية المتحدة بشوارع مدلى رقم ٤ بالقاهرة — ٢ — السيد / محمد محمود محمد . طالبا القضاء بالزامهما متضامين أن يدفعما له مبلغ ١٥٧٧ ج و ٥٩٠ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من المطالبة الرسمية للسداد مقيا دعواه على أنه اتفق مع الشركة الممثلة بالمدعى عليه الأول على نقل كمية من السماد وأنه إذ كان الصندوق الذى يقوده المدعى عليه الثانى وهو من عمال المدعى عليها الأولى محملا بشحنة من السماد والمتعاقد على نقله تزن ١٩٠ طنا ارتطم الصندوق المذكور بقاع النهر لا انخفاض منسوب المياه فتصدعت ماكيناته وتسربت من صدعها المياه الى السماد المنقول فتلف وأنه إذ كان أمين النقل مسئولا عما يصيب البضاعة المنقولة من تلف وكان ما تلف من سماد يعوض بمبلغ ١٥٧٧ ج و ٥٩٠ م فانه يطلب القضاء له على المدعى عليهما متضامين بما يدعيه ، وأنه باعلان تاريخه ٢٨/٤/١٩٥٦ اختتم الطاعن مع المدعى عليهما فى دعواه السيد الأستاذ صالح يونس بصفته رئيسا لمجلس ادارة الشركة — شركة النقل النيلية المتحدة — ليحكم عليه معهما بطلباته ، فدفعت الشركة المدعى عليها بسقوط الحق فى المطالبة تأسيسا على المادة ١٠٤ من القانون التجارى مقيمة دفعها على أن الخصومة بين البنك المدعى وبينها لم تنعقد الا باختصاص من يمثلها قانونا وهو رئيس مجلس ادارتها الأستاذ صالح يونس وهو لم يختصم إلا بادخاله بالعريضة المعلنة فى ٢٨/٤/١٩٥٦ أى بعد انقضاء المدة المقررة

بنص المادة ١٠٤ تجارى لسقوط الدعوى فقضت المحكمة بجلسته ١٩٥٦/١٢/٢٠ برفض الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى وبالزام المدعى عليهم متضامين أن يدفعوا للطاعن مبلغ ١٥٧٧ ج و ٥٩٠ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من المطالبة الرسمية للسداد ، فاستأنف الأستاذ صالح يونس بصفته رئيسا لمجلس ادارة الشركة هذا القضاء بالاستئناف رقم ٢٥١ سنة ٧٤ ق القاهرة متمسكا بالدفع السابق حكمت المحكمة بجلسته ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨ بالغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع بسقوط الدعوى وبرفض دعوى الطاعن مقيمة قضاءها على ما قرره من أن الدفع المبدى من الشركة إن هو الا دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ويجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى وأن المادة ١٤ من قانون المرافعات وقد نصت على تسليم صـ صور الاعلانات للشركات التجارية لأحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الادارة أو لمديره فان هذا يعنى وقد تعددت أنواع الشركات أن التكوين القانونى لكل نوع منها هو الذى يحدد صحة من يمثلها في التقاضى وأن السيد / ديمترى ديموبولو لا يمثل الشركة قانونا أمام القضاء بل يمثلها في هذا الأستاذ صالح يونس وأنه من ثم فان اعلان السيد / ديمترى ديموبولو بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ بصفته مديرا للشركة وهو لا يمثلها في التقاضى لا يعتبر اعلانا صحيحا بالنسبة للشركة ولا يقطع مدة السقوط وأن الاجراء الصحيح هو اعلان الأستاذ / صالح يونس بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ وايس لهذا الاجراء الأخير أثر رجعى في تصحيح الاجراءات السابقة الباطلة وأنه قد مضى بين حصول الحادث بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٥٠ وبين اعلان الأستاذ صالح يونس أكثر من ١٨٠ يوما ومن ثم يكون الحق في المطالبة بالتعويض قد سقط طبقا للمادة ١٠٤ من القانون التجارى . فطعن الطاعن في هذا القضاء الأخير بالنقض وأبدت النيابة الرأى بطلب نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها قررت احواله الى هذه الدائرة وبعد استيفاء الاجراءات التالية لقرار الاحالة عرض الطعن بجلسته ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها التزمت النيابة رأياها السابق .

ومن حيث إنه مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الثالث والرابع من أسباب طعنه عليه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بسقوط الدعوى بمضى المدة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من القانون التجاري يحمل بين طياته حكما ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى التي أعلنت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ وقبل انقضاء المدة المقررة قانونا للسقوط ، وأنه إذا كان ذلك وكانت المادة العاشرة من قانون المرافعات لا تسلم في الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها ذكر اسم ممثل المعلن إليه بل تكفي بذكر اسم المعلن إليه نفسه وأبيه ومهته وموطنه وكانت اسم المعلن إليه نفسه — وهو شركة النقل النيلية المتحدة — مبينا في ورقة الإعلان بما لا يدع مجالاً للشك في أنها المعنية به المقصودة فيه ولم يكن ذكر اسم ممثل المعلن إليه من البيانات الجوهرية بل تزيدها لا يترتب البطلان على الخطأ فيه وكان الإعلان قد تم في مركز إدارة الشركة ٤٠ شارع مدلى — وسلمت صورته لأحد موظفيها التابعين لها وحضر محام عنها بالجلسة وتكلم في الموضوع دون أن يعترض على صفة من يمثلها وظل على مسلكه هذا لمدة بلغت خمس سنين كاملة ، إذ كان ذلك ، فإن إمداد صحيفة افتتاح الدعوى وهذا حالها وعدم الاعتداد بها في قطع التقادم فيه مخالفة صريحة للقانون .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يبين من صحيفة افتتاح الدعوى وصورتها الرسمية مودعة — أن المدعى عليه الأول فيها هو السيد / ديمتري ديموبولو بصفته مديراً لشركة النقل النيلية المتحدة وأنها أعلنت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ في مركز إدارة الشركة ٤٠ شارع مدلى بالقاهرة وسلمت صورتها للسيد / بابازيان الذي لم ينكر أحد نيابته عن ممثل الشركة في استلام صور الأوراق المعلقة إليها ، وإذا كان ذلك ، وكان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى على هذا النحو لا يدع مجالاً للشك في أن شركة النقل النيلية المتحدة — الشركة المطعون عليها — هي شركة مساهمة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها — هي المقصودة في الدعوى المعنية بالخصومة الموجهة إليها المطالبة القضائية باعتبارها المدينة بالحق المدعى به وكان اختصاصها قد تم بإعلان صحيح وجه إليها في مركز

إدارتها ولا يؤثر في صحته ما وقع من خطأ في الاسم الحقيقي لمثل الشركة ، ومتى كان ذلك ، وكانت الدعوى قد رفعت على الشركة المطعون عليها بالإعلان الصحيح الموجه إليها في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ وقبل انقضاء المدة المحددة بالمادة ١٠٤ من القانون التجاري لسقوط الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الدفع المبدي من المطعون عليها وقضى بسقوط الدعوى ورتب على ذلك حكمة برفضها يكون قد خالف القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى مل ، وصبري فرحات ، وطرمن زغلول .

(٥)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

اقامة الحكم المطعون فيه قضاء على أن ليس للطعون عليها سوى موطن واحد خلاف المنزل الذي وجه إليها فيه إعلان الرغبة . وأن المنزل المذكور لا يعتبر موطناً لها لعدم اقامتها فيه عادة . عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بما ورد بعقد البيع خاصاً باتخاذها ذلك المنزل موطناً لها . لا يصح ابداء هذا الدفاع المستند إلى ذلك العقد لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) حكم . " تسبب الحكم " . " التسبب الكافي " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " . " ما لا يعد كذلك " .

قيام الحكم على عدم اعتباره المنزل الذي وجه فيه إعلان الرغبة موطناً للطعون عليها . عدم تمسك الطاعنين من اثبات صحة هذا الإعلان . تدليه مع ذلك على بطلان الإعلان الحاصل فيه . تصريحه بأن ذلك من قبيل الفرض الجدلي — اعتبار ذلك استطراداً زائداً على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه . ولا اخلال بحق الدفاع .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما قطع به في أسبابه من أنه ليس للطعون عليها الأولى إلا موطن واحد ببلدة بني قاسم وأن المنزل الكائن ببندر بني صويف والذي وجه إليها فيه إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعتبر موطناً لها لأنها لا تقيم فيه عادة ، وكان الطاعنون (طالبوا الشفعة) لم يقدموا لمحكمة النقض ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بما ورد بعقد البيع خاصاً باتخاذ المطعون عليها الأولى ذلك المنزل موطناً لها بمقتضى هذا العقد فإنه لا يصح لهم ابداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - متى كان الحكم قد أقيم على دعامة أساسية هي أن المنزل الذي وجه فيه إلى المشتري إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعتبر موطناً لها . فان ما يثيره الطاعنون (طالبو الشفعة) في شأن حجية ورقة الإعلان الحاصل في هذا المنزل وعدم تمكنهم من اثبات صحة هذا الاعلان يكون غير ذي جدوى ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد عرض في أسبابه إلى الإعلان المذكور ودلل على بطلانه ما دام قد صرح في أسبابه بأنه انما عرض لذلك كله على سبيل الفرض الجدل فيعتبر كل ما قاله في هذا الخصوص استطراداً زائداً على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى بنى سويف ضد المطعون عليهما بطلب أخذ العقار المين بالصحيفة والمبيع من المدعى عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) إلى المدعى عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) بالشفعة - دفعت المطعون عليها الأولى بسقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة لانقضاء أكثر من أربعة أشهر على تاريخ تسجيل عقد البيع الحاصل في ١٩٥٧/٧/٢٧ قبل اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ذلك لأن إعلان الرغبة الذى وجه من الطاعنين قبل انقضاء تلك المدة قد وقع باطلاً لأنه لم يوجه إليها بموطنها الكائن ببلدة بنى قاسم مركزياً وإنما وجه إليها بمدينة بنى سويف في منزل لا تقيم فيه فضلاً عن أنه لا صفة لمن تسلمت صورة الإعلان في امتلاكه عنها - وقد قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعى عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) أن المخاطب معها في اعلان الرغبة ليست بتابعاتها ولا تقيم معها ولا تربطها بها صلة وصرحت للمدعين (الطاعنين) بالنفى وبعد أن سمعت المحكمة شاهدي المدعى عليها الأولى (المطعون عليها الأولى)

مركبياً وإنما وجه إليها في مدينة بنى سويف بالمنزل رقم ٢٤ بشارع مجيب مع أن المنزل المذكور ليس موطناً لها بل يقيم به أولادها الطلبة بالمدارس ومعهم والدتها وخادمة تدعى ملوك وتتردد هي على هذا المنزل في بعض الأحيان لزيارة أولادها . وحيث إنه بفرض اعتبار هذا المنزل المذكور موطناً ثانياً للشترية فإن المحضر لم يسلم ورقة الإعلان إلى شخص الشترية أو إلى وكيلها أو خادمها أو من يكون ساكناً معها من أقاربها أو أصهارها كنص المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات بل سلمها إلى فتاة قاصرة تدعى ليلي محمد محب وهذه ليست وكالة من الشترية ولا خادمة عندها ولا هي ساكنة معها بل تقيم في مسكن آخر مع أبيها بالدور الأول بالمنزل المذكور و يقيم أولاد الشترية مع جدتهم وخادمتهم بالدور الثاني . ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه لم ينف جواز أن يكون للشخص أكثر من موطن في وقت واحد بل أقام قضاءه على ما قطع به في أسبابه من أنه ليس للطعون عليها الأولى إلا موطن واحد ببلدة بنى قاسم وأن المنزل الكائن ببنى سويف والذي وجه إليها فيه إعلان الرغبة لا يعتبر موطناً لها لأنها لا تقيم فيه عادة — لما كان ذلك، وكان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة النقض ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بما ورد بعقد البيع خاصة باتخاذ المطعون عليها الأولى ذلك المنزل موطناً لها بمقتضى هذا العقد مما لا يصح معه إبداء هذا الدفاع المستند إلى ذلك العقد لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك يقول الطاعنون إن الأوراق الرسمية حجة على الكافة ولا يجوز إثبات عكس ماورد بها إلا بالطعن عليها بالتزوير ولكن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أجاز إثبات ذلك بالبيعة عندما أحال الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى بشهادة الشهود أن من تسلمت صورة إعلان الرغبة لا تقيم معها ولا تربطها بها صلة وذلك على خلاف ما أثبتته المحضر في ورقة الإعلان — ورتب الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه قضاءهما بطلان ذلك الإعلان على ما استظهره من نتيجة هذا التحقيق بما يعيب الحكمين بخالفة القانون .

ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعنين في الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن المحكمة الابتدائية أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى — أن من تسلمت صورة إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة — لا تقيم معها وصرحت المحكمة للطاعنين بالنفي وأنه بالجلسة المحددة للتحقيق أعلن الطاعنون المحضر الذي باشر الإعلان شاهدا في الدعوى وقدموا ورقة إعلانه إلى المحكمة ولكن المحضر تخلف عن الحضور في تلك الجلسة فطلب الطاعنون التأجيل لإعادة إعلانه وأصرروا على هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف ولكن محكمة الموضوع بدرجتها رفضت إجابتهم إلى هذا الطلب مما يعتبر منها إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد أقيم على دعامة أساسية هي أن المنزل الذي وجه فيه إعلان الرغبة لا يعتبر موطنًا للطعون عليها الأولى (المشترية) فإن ما يثيره الطاعنون في شأن حجية ورقة الإعلان الحاصل في هذا المنزل وفي شأن عدم تمكينهم من إثبات صحة هذا الإعلان يكون غير ذي جدوى ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد عرض في أسبابه إلى الإعلان المذكور ودلل على بطلانه ذلك أن الحكم نفسه قد صرح في أسبابه بأنه إنما عرض لذلك كله على سبيل الفرض الجدلي فيعتبر كل ما قاله في هذا الخصوص استطرادا زائدا على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، واطفي عل ، وإبراهيم الجاني .

(٦)

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ القضائية :

دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " . " الدعوى بتصفيع الحكر " . حكر .

الدعوى بزيادة قيمة الحكر إلى قيمة معينة المشار إليها في المادة ٣٤ مرافعات ، المقصود بها ،
الدعوى بتصفيع الحكر التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين . تقدير قيمتها باعتبار قيمة الزيادة
المطلوبة في سنة مضروبة في عشرين وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة فحسب . يخرج عن ذلك بدل
الحكر .

الدعوى بطلب الزيادة في أجرة الحكر أي بتصفيع الحكر تعتبر متفرعة من أصل
حق المحكر لأنه يطلب بها تعديلا في حقه كمحكر ليزيد المقابل لهذا الحق وهو دائما
أجر المثل ، فهي دعوى تتطلب بحث ماهية الاستحكار وأثر تغيير صقع الأرض
المحكرة على قيمة الحكر المقدر وكذلك فعل المستحكر في تحسين الصقع وكل هذا
في صميم عقد الحكر ومرتبطة بأصله . ولقد راعى المشرع ذلك في تقنين المرافعات
بما نص عليه في المادة ٣٤ من أن يكون تقدير هذه الدعوى باعتبار قيمة الزيادة
المطلوبة في سنة مضروبة في عشرين وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة فحسب
والتعبير في هذه المادة بعبارة الزيادة في قيمة الحكر لا يمكن أن ينصرف إلى
بدل الحكر لأن قيمة هذا البدل — وهو الذي يتنازل في مقابله المحكر من حق
الرقبة للمحتكر — هذه القيمة متى تم الاتفاق عليها لا ترد عليها بعد ذلك أية زيادة
بمجة تصفيح الحكر لأنه بإيلولة حق الرقبة إلى المحتكر بمقتضى هذا التنازل تصبح
الأرض مملوكة له ملكية تامة وينتهى حق الحكر باتحاد الذمة في شخصه — وعلى
ذلك يكون حقيقة المقصود بدعوى زيادة قيمة الحكر إلى قيمة معينة المشار إليها
في المادة ٣٤ سالفة الذكر إنما هو الدعوى بتصفيع الحكر التي تحدد فيها الزيادة
المطلوبة بمبلغ معين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٥٢ أقام وزير الأوقاف بصفته ناظراً على وقف على زين العابدين الخيرى (الطاعن) الدعوى رقم ٢٢٢٢ سنة ١٩٥٢ كلى مصر ضد المطعون عليهم وقال فى بيانها إن للوقف المذكور قطعة أرض مساحتها ١٧٣ متراً مربعاً يقوم عليها المنزل رقم ٧ بشارع محروس بمدينة القاهرة وأن هذه الأرض محكرة للمدعى عليهم (المطعون عليهم) بحكر سنوى قدره ٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم وأنه لما كانت قيمة الحكر قد قدرت به — هذا المبلغ فى سنة ١٩٤٠ وكان الحكر يتغير بمرور الزمن — تبعاً لصقع الأرض فقد قرر قومسيون وزارة الأوقاف زيادة هذه القيمة إلى ٣٦ جنيهاً و ٢٣٠ ملياً ابتداءً من سنة ١٩٥٢ وأنه إذ لم يقبل المدعى عليهم المحتكرون هذه الزيادة كما أنهم متأخرون فى سداد مبلغ ٢٩ جنيهاً و ٥٩٣ ملياً من أجرة الحكر المستحقة عليهم لغاية سنة ١٩٥١ على أساس التقدير القديم فقد أقام الطاعن بصفته سالفه الذكر الدعوى ضد هم بطلب إلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٩ جنيهاً و ٥٩٣ ملياً قيمة الحكر المتأخر لغاية سنة ١٩٥١ وما يستجد ابتداءً من سنة ١٩٥٢ بواقع ٣٦ جنيهاً و ٢٣٠ ملياً سنوياً على أساس التصقيع الجديد حتى السداد وبتاريخ ١٢/٢٦/١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية ومن تلقاء نفسها حضورياً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيساً على أن قيمتها حسب الطلبات الميمنة بصحيفتها تقل عن مائتين وخمسين جنيهاً مما يجعلها داخلة فى الاختصاص العادى للقاضى الجزئى طبقاً للسادة ٤٥ من قانون المرافعات وداخلة أيضاً فى الاختصاص الاستثنائى لهذا القاضى طبقاً للسادة ١/٤٦ من القانون المذكور. وقد رفع الطاعن استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد رقم ١٧٦ سنة ٧٣ ق وأقام هذا الاستئناف على أن

الحكم المستأنف صدر في مسألة من مسائل الاختصاص فيجوز استئنافه، مهما تكن قيمة الدعوى طبقاً للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات وأن هذا الحكم قد أخطأ في القانون بقضائه بعدم الاختصاص إذ أن الدعوى وقد تضمنت المطالبة بقيمة حكر وزيادة هذه القيمة إلى قيمة معينة فإن هذه الدعوى تقدر وفقاً للمادة ٣٤ من قانون المرافعات بالقيمة السنوية المطلوب تقديرها أو بقيمة الزيادة في سنة مضروباً كل منهما في عشرين. وأنه لما كان الحكر السنوي حسب التقدير القديم ٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم والحكر حسب التصقيع الحديد ٣٦ جنياً و ٣٣٠ ملياً فإنه إذا ضرب التقدير بالحديد للحكر في عشرين أو ضرب قيمة الفرق بين التقدير القديم والتصقيع بالحديد ومقدارها ٢٩ جنياً و ٨٣٠ ملياً في عشرين فإن قيمة الدعوى في كلتا الحالتين تكون أكثر من مائتين وخمسين جنياً وبذلك تكون الدعوى من اختصاص المحكمة الابتدائية وبتاريخ ١٨/١١/١٩٥٦ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن بطريق النقض في الحكم الاستئنافي المذكور ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١/٣/١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على الرأي الذي أبدته في المذكرة المقدمة منها والمتضمن نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد لنظره جلسة ١٩/١٢/١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق.

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه بعدم الاختصاص على أن النزاع في قيمة الزيادة في الحكر لا يعتبر نزاعاً في حق الحكر أو في قيمة الحكر ذاته بل إنه يعتبر نزاعاً في القيمة السنوية ومادامت الدعوى تتضمن المطالبة بمبلغ يقل عن مائتين وخمسين جنياً باعتباره قيمة الحكر فإنها تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية ويقول الطاعن إن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه يخالف صريح نص المادة ٣٤ من قانون المرافعات التي تقضي بأنه إذا كانت الدعوى بطلب تقدير قيمة معينة للحكر أو زيادتها إلى قيمة معينة قدرت بالقيمة السنوية المطلوب تقديرها أو بقيمة الزيادة في سنة مضروباً كل منهما في عشرين وإذا كانت قيمة الفرق بين التقدير القديم للحكر والتصقيع بالحديد ٢٩ جنياً و ٨٣٠ ملياً فإنه

طبقا لهذه المادة تقدر قيمة الدعوى بحاصل ضرب هذا المبلغ في عشرين وهو ما يزيد على مائتين وخمسين جنيها وبذلك تكون الدعوى من اختصاص المحكمة الابتدائية التي رفعت إليها — أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المقصود بقيمة الحكر وبقية الزيادة في الحكر المشار إليهما في المادة سالفة الذكر إنما هو بدل الحكر وليس أجرة الحكر فإنه تخريج خاطيء يجاف صراحة النص الذي يقطع بأن المقصود بالقيمة هو الأجرة السنوية للحكر أو الزيادة في هذه الأجرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى على قوله ” وحيث إن الحكم المستأنف أصاب فيما قضى به للأسباب التي بنى عليها لأنها تستند إلى أساس قانوني سليم ولا محل للاستناد إلى المادة ٣٤ مرافعات في صدد الدعوى الحالية لأن هذه المادة إنما تنطبق في حالة ما إذا كانت الدعوى خاصة بطلب تقدير قيمة الحكر أى حق الحكر وبدله عند المنازعة في أصله إذ أن هناك خلافا بين قيمة الحكر في ذاته وبين قيمة أجرة السنوى ونص المادة صريح في أن المقصود منها هو تقدير قيمة الحكر أى بدله لا قيمة أجرة السنوى وإذن فلا تسرى أحكامها إلا في حالة ما إذا كانت الدعوى خاصة بطلب تقدير قيمة الحكر ولا تتناول حالة ما إذا كانت الدعوى خاصة بالمطالبة بأجر الحكر إذ أن المطالبة بأجر الحكر لا تعدو أن تكون مطالبة بمبلغ كليجار ولا يمكن الاعتراض بأن قيمة أجرة الحكر الجديد ابتداء من سنة ١٩٥٢ غير متفق عليها لأن هذا لا يعتبر نزاعا في حق الحكر أو قيمة الحكر في ذاته بل إنه مع فرض قيام النزاع بشأنها يعتبر نزاعا في القيمة السنوية وما دامت الدعوى الحالية هي مطالبة بمبلغ ٢٩ جنيها و ٥٩٣ مليا قيمة الحكر المتأخر لغاية سنة ١٩٥١ مع ما يستجد بواقع سنوى ٣٦ جنيها و ٣٣٠ مليا ابتداء من سنة ١٩٥٢ حتى السداد فهي تقل عن مبلغ ٢٥٠ جنيها وتدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية كما قررت بحق محكمة أول درجة ” وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن المادة ٣٤ من قانون المرافعات تنص على أنه ” إذا كانت الدعوى بطلب تقدير قيمة معينة للحكر أو زيادتها إلى قيمة معينة قدرت بالقيمة السنوية المطلوب تقديرها أو بقيمة الزيادة في سنة مضروبا

كل منهما في عشرين" ولما كانت الدعوى الحالية قد رفعت من وزارة الأوقاف بطلب المتأخر من الحكر القديم حتى سنة ١٩٥١ بالإضافة إلى طلب ما يستجد بعد هذه السنة على اعتبار أن أجرة الحكر هي ٣٦ جنيهاً و ٣٣٠ ملياً سنوياً طبقاً لتقدير قوميون وزارة الأوقاف الذي لم يقبله المدعى عليهم المحترون وهذا الطلب الثاني يتضمن ولا شك طلب زيادة أجرة الحكر من ٦,٥٠٠ ج وهو مقدار الربط القديم السابق الاتفاق عليه إلى ٣٦,٣٣٠ ج حسب التصحيح الجديد ابتداء من سنة ١٩٥٢ لما كان ذلك، وكانت الدعوى بطلب الزيادة في أجرة الحكر أي بتصحيح الحكر تعتبر منفردة عن أصل حق المحكرة لأنه يطلب بها تعديلاً في حقه كمحكر ليزيد المقابل لهذا الحق وهو دائماً أجر المثل فهي دعوى تتطلب بحث ماهية الاستحكار وأثر تغيير صقع الأرض المحكرة على قيمة الحكر المقدر وكذلك فعل المستحكر في تحسين الصقع وكل هذا في صميم عقد الحكر ومرتبط بأصله — ولقد راعى المشرع ذلك في تقنين المرافعات بفعل تقدير هذه الدعوى باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في عشرين وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة لحسب لما كان ما تقدم، وكان غير صحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المادة ٣٤ من قانون المرافعات لا تنطبق إلا في حالة ما إذا كانت الدعوى خاصة بطلب تقدير بدل الحكر ذلك أن هذه المادة قد نصت صراحة على حالة ما إذا كانت الدعوى بطلب زيادة قيمة الحكر إلى قيمة معينة وهذه الزيادة لا يمكن أن تنصرف إلى بدل الحكر لأن قيمة هذا البدل — وهو الذي يتنازل في مقابله المحكر من حق الرقبة للمحكر — هذه القيمة متى تم الاتفاق عليها لا ترد عليها بعد ذلك أية زيادة بحجة تصحيح الحكر لأنه بأيلولة حق الرقبة إلى المحكر بمقتضى هذا التنازل تصبح الأرض مملوكة له ملكية تامة وينتهى حق الحكر باتحاد الذمة في شخصه وعلى ذلك يكون حقيقة المقصود بدعوى زيادة قيمة الحكر إلى قيمة معينة المشار إليها في المادة ٣٤ سالفة الذكر إنما هو الدعوى بتصحيح الحكر التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين كما هو الحال في الدعوى الحالية لما كان ذلك، وكانت قيمة

الزيادة المطلوبة في سنة في هذه الدعوى مقدارها ٢٩,٣٨٠ ج فإن الدعوى تقدر بمحصل ضرب هذا الرقم في عشرين وهو ما يزيد على مائتين وخمسين جنيها ومن ثم فإن قيمة الدعوى تتجاوز نصاب محكمة المواد الجزئية وبذلك تختص بنظرها المحكمة الابتدائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ لقي بعدم اختصاص المحكمة الأخيرة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها بالنسبة للاختصاص .

وحيث إنه لما تقدم يترتب إلغاء الحكم المشتاق والقضاء باختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المشاركين : محمود توفيق
إسماعيل ، ولطفى على ، وإبراهيم الجاني ، وبطرس زغلول .

(٧)

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ القضائية :

استئناف . " ميعاد الاستئناف " . دعوى . " دعوى الضمان الفرعية " .
تجزئة . حكم . " الطعن في الأحكام " . " مواعيد الطعن " .

عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من
المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجرّيا لميعاد الطعن فيما قضى به
الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استتالة الفصل
في كل من الدعويين إلا بجل واحد بعينه . إعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن
أمله ومن أعلن إليه من المحكوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية عن دعوى الضمان
الفرعية . إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذي
لم يقض له شيء في الدعوى الأصلية . عدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في
دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ إعلانه بالحكم من المحكوم له في دعوى
الضمان الفرعية .

عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار
إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى
الأخرى مجرّيا لميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية
هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استتالة الفصل في كل من الدعويين
إلا بجل واحد بعينه . وإذا كان الثابت أن الدعوى الأصلية قد رفعها المستأجر
بطلب إلزام المؤجرة برد ما قبضته معجلا من الأجرة وبالتعويض عما أنفق من
مصاريف في الزراعة على أساس أنها باعت الأطنان المؤجرة أثناء سريان مدة
الإيجار وسلمتها إلى المشتري بما عليها من الزراعة المملوكة للمستأجر وأن دعوى
الضمان الفرعية قد رفعتها المؤجرة ضد المشتري للأطنان منها ليحكم عليها بما عسى

أن يحكم به ضدها على أساس أن هذه المشتريّة قد حلت محلها بموجب عقد البيع فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، فإن الدعويين بهذه الصورة مختلفان خصوما وموضوعا وسببا بما ينفي عنهما وصف عدم التجزئة ولا يوجد ما يمنع من الحكم في أحدهما على وجه يخالف الحكم في الأخرى ، وإذا كان الأصل أن إعلان الحكم لا أثر له في انفتاح ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى ، فإنه لذلك ولا استقلال كل من الدعويين عن الأخرى لا يترتب على إعلان الحكم من المستأجر المحكوم له في الدعوى الأصلية إلى الطاعة (المشتريّة) التي لم يقض لها بشيء في تلك الدعوى وإنما صدر الحكم عليها في دعوى الضمان الفرعية جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى الطاعة بل يبقى هذا الميعاد محفوظا لها ولا يفتح إلا من تاريخ إعلانها بالحكم من المطعون عليها الصادر لصالحها الحكم في دعوى الضمان الفرعية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تصل في أن يوسف عفيفي مكي أقام الدعوى رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٤ مدنى كل مصر ضد المطعون عليها ووكيلها طالبا الزامهما متضامنين بأن يدفعا إليه مبلغ ٢٠١٠ ج وذكر في بيان دعواه أنه بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ استأجر من المطعون عليها المذكورة أطيانا زراعية مساحتها ٥٩ ف و ١٨ ط و ١٢ ص لمدة سنة زراعية تنتهى في أكتوبر سنة ١٩٥٠ وبأجرة اجمالية مقدارها ١٧٠٠ ج دفع منها مبلغ ١٦٥ ج وقت التعاقد وقد استلم الأطيان المؤجرة وبأمر العمل فيها والاتفاق على الزراعة وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠ باعت المطعون عليها جملة الأطيان إلى السيدة فاطمة إبراهيم غزالى (الطاعنة) وسلمتها إليها بما عليها من الزراعة . وقد وعدته المطعون عليها المذكورة أن ترد إليه ما عجله من الأجرة مع التعويض الذى يستحقه عما أنفقته في الزراعة إلا أنها لم توف إليه شيئا فرفع

دعواه لالزامها ووكيلها بالمبلغ الذى يطالب به . وأنكرت المطعون عليها بادىء
ذى بدء وجود عقد الايجار الذى يستند اليه المدعى فى دعواه ثم دفعت بعد ذلك
بأن المدعى قد انتفع بالأعيان المؤجرة اليه فى نهاية مدة الاجارة وطلبت احالة
الدعوى الى التعقيق لاثبات ذلك وبجلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ قضت المحكمة باحالة
الدعوى الى التعقيق ليثبت المدعى أنه لم ينتفع بالأطيان المؤجرة ولتنفى المطعون
عليها ذلك وبعد سماع الشهود طلبت المطعون عليها ادخال ضمان لها فى الدعوى
وأدخلت الطاعنة ووكيلها عبد العال توفيق الدروى ضامنين ليحكم عليهما بما عسى
أن يحكم به ضدها على أساس أن الطاعنة المذكورة وهى المشتريه منها قد حلت محلها
فى جميع مالها من حقوق وما عليها من التزامات ودفعت الطاعنة دعوى الضمان
الموجهة اليها بأن المطعون عليها هى التى كانت تباشر زراعة الأطيان بنفسها عند
ما صلتها اليها بموجب عقد البيع وقد أخبرتها وقتئذ أن المستأجر (رافع الدعوى
الأصلية) قد ترك العين المؤجرة لعجزه عن الاتفاق على الزراعة وبجلسة ١٦ مايو
سنة ١٩٥٦ أصدرت المحكمة حكما واحدا فى الدعويتين قضى أولا فى الدعوى
الأصلية بالزام المطعون عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٦٥٢ ج و ٩ م وهو قيمة
ما عجله من الأجرة وما أنفقته من مصاريف على الزراعة وقضى ثانيا فى الدعوى
الفرعية بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها ما حكم به عليها فى الدعوى الأصلية .
وأست المحكمة قضاءها فى الدعوى الأولى على ما حصلته من أقوال الشهود من
أن المدعى لم ينتفع بالأطيان المؤجرة اليه وعلى أن دفاع المطعون عليها بأنه استمر
فى الزراعة الى نهاية مدة الاجارة يتناقض مع ما أقرت به الطاعنة من أنها
اصطلت العين منذ تاريخ عقد البيع وأن المطعون عليها قد اقنعتها بأن المستأجر
ترك الزراعة لعجزه عن الاتفاق عليها وأقامت المحكمة قضاءها فى الدعوى الفرعية
على أن اتفاق الطاعنة والمطعون عليها على الاستيلاء على زراعة المستأجر لا يؤثر
على حق المستأجر صاحب تلك الزراعة وأنه يكفى لتحقيق مسئولية الطاعنة علمها
بأن الأطيان مؤجرة بعقد لما تنته مدته ولا يشفع لها ما تدعيه من أن المطعون
عليها أخبرتها بأن المستأجر قد ترك الأطيان نهائيا قبل البيع لعدم قيام الدليل على
صحة هذا الادعاء . استأنفت الطاعنة الحكم الصادر ضدها فى الدعوى الفرعية الى
محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٩٤ لسنة ٧٥ ق . ودفعت المستأنف

عليها (المطعون عليها) بعدم قبول هذا الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أن يوسف عفيفي المحكوم له ضدها في الدعوى الأصلية قد أعلن الحكم الابتدائي برمته الى جميع الخصوم في الدعويين ومنهم الطاعنة بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٥٦ فلم ترفع الطاعنة استئنافها الا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٨ أى بعد انقضاء ميعاد الاستئناف وردت الطاعنة على الدفع بأنها رفعت الاستئناف في ميعاد الأربعين يوما من تاريخ اعلانها بالحكم من المطعون عليها في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٨ . وبجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بسقوط حق المستأنفة في الاستئناف فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢ يناير سنة ١٩٦٢ وفيها تمسكت النيابة بالرأى الذى ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص احالة الطعن الى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيا السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون، ذلك أنه بنى قضاءه بسقوط حق الطاعنة في الاستئناف على أن دعوى الضمان الفرعية مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة وأن الطاعنة وقد استأنفت الحكم الصادر ضدها لصالح المطعون عليها في الدعوى الفرعية بعد ميعاد أربعين يوما من تاريخ اعلانها بالحكم من يوسف عفيفي المحكوم له في الدعوى الأصلية فإن هذا الاستئناف يكون مرفوعا بعد الميعاد في حين أن الدعويين يختلفان من حيث الخصوم والموضوع كما تقوم كل منهما على أساس قانونى مغاير للآخر الذى تقوم عليه الأخرى مما لا محل معه للقول بعدم التجزئة بين الدعويين ومن ثم لا يكون صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن ميعاد استئناف الطاعنة للحكم الصادر في الدعوى الفرعية يبدأ مريانه من تاريخ اعلانها بالحكم من المحكوم له في الدعوى الأصلية الذى لم يحكم له بشيء ضدها ، بل إن ميعاد هذا الاستئناف لا يبدأ إلا من وقت اعلانها بالحكم من المطعون عليها المحكوم لها ضدها في الدعوى الفرعية وقد رفعت الطاعنة استئنافها في حدود هذا الميعاد مما يجعله مقبولا شكلا .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بسقوط حق الطاعة في استئنافها إلى ما أورده في أسبابه بقوله "وحيث إن المادة ٣٧٩ مرافعات نصت على أن مواعيد الطعن تبدأ من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ويجرى الميعاد في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه . وقد أعلن يوسف مكي الحكم للخصوم جميعا ومن بينهم المستأنفة (الطاعة) بتاريخ ١١ ، ٢٤/٧/١٩٥٦ ومن هذا التاريخ يبدأ ميعاد الطعن في الحكم ولم تستأنف المستأنفة إلا بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٨ بعد مضي الأربعين يوما المحددة للاستئناف وليس بصحيح القول بأن ميعاد الاستئناف يبدأ بالنسبة للمستأنفة من تاريخ إعلان المستأنف عليها (المطعون عليها) الحكم لها بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٨ لأن ميعاد الطعن يبدأ بالنسبة للخصوم جميعا من يوم إعلانهم بالحكم بتاريخ ١١ ، ٢٤/٧/١٩٥٦ ذلك أن دعوى الضمان هنا مرتبطة بالدعوى الأصلية ومتصلة بها اتصالا لا يقبل التجزئة " وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجريا لميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استحالة الفصل في كل من الدعويين إلا بحل واحد بعينه ولما كان الثابت على ما تقدم في بيان الوقائع أن الدعوى الأصلية قد رفعها المستأجر بطلب إلزام المطعون عليها برد ما قبضته معجلا من الأجرة وبالتعويض عما أنفقته من مصاريف في الزراعة على أساس أنها باعت الأطنان المؤجرة أثناء مريان مدة الإيجار وسلمتها إلى المشتري بما عليها من الزراعة المملوكة للمستأجر وأن دعوى الضمان الفرعية قد رفعتها المطعون عليها ضد الطاعة ليحكم عليها بما عسى أن يحكم به ضدها هي على أساس أن الطاعة المذكورة المشتري منها قد حلت محلها بموجب عقد البيع فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات والدعويان بهذه الصورة مختلفان خصوما وموضوعا وسببا بما ينفي عنهما وصف عدم التجزئة فلا يوجد ما يمنع من الحكم في أحدهما على وجه يخالف الحكم في الأخرى . لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر هو أن إعلان الحكم لا أثر له في افتتاح ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى فإنه لذلك لا يترتب على إعلان الحكم

من يوسف هفنى المحكوم لدى الدعوى الأصلية إلى الطاعة التي لم يقض عليها
بشيء في تلك الدعوى وإنما صدر الحكم عليها في دعوى الضمان الفرعية — ومع
استقلال كل من الدعويين عن الأخرى — جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة
إلى الطاعة بل يبقى هذا الميعاد محفوظا لها ولا ينتفع إلا من تاريخ إعلانها
بالحكم من المطعون عليها الصادر لصالحها الحكم في دعوى الضمان الفرعية ، وإذا
جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون بما
يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قزاح جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكى محمد ، وأحمد أحمد الشامى ، وأبراهيم محمد عمر هندى ، ومحمد نور الدين هويس .

(٨)

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ القضائية :

عمل . " إصابات العمل " . " واجب الإخطار " .

وجوب إخطار رب العمل بالحوادث فور حصوله . جواز الترانى إلى وقت ظهور أثر الحادث .

وإن أوجب المشرع فى المادة ١١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل أن يقوم العامل المصاب بتبليغ رب العمل بوقوع الحادث فور حصوله إلا أنه ترخص فيه إلى أن تسمح حالته بذلك ، وإذ أن من الحوادث ما لا يترتب أثره فور وقوعه بل يترانى ظهوره ويستغرق وقتا ما فإن واجب الإخطار يترانى كذلك إلى وقت ظهور هذا الأثر ، ومن ثم فمضى كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنين لم يحفل بإصابته فور وقوعها لعدم أهميتها وإلى أن استشعر بتزايد أثرها ونقل إلى المستشفى التى تولت التبليغ من الحادث فإن هذا التبليغ يتحقق به غرض القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٠٥٨ سنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية ضد المرحوم محمد فتح الله جواره مورث المطعون عليهم طالبين إلزامه بأن يدفع

لهم مبلغ ١٣٢٠ جنيتها وقالوا شرحا لدعواهم إن مورثهم المرحوم محمد علي الهواري كان وكيلا للدعي عليه ومديرا لمحله التجاري بالإسكندرية منذ أكثر من أربعين سنة بمرتب شهري لا يقل عن ٤٠ جنيتها وفي شهر أبريل سنة ١٩٥٣ أصيب بشظية في إصبعه أثناء قيامه بالعمل وبسببه ثم توفي نتيجة لهذه الإصابة في اليوم الرابع عشر من الشهر المذكور ولهذا فإنهم يستحقون مبلغ ٧٢٠ جنيتها قيمة مكافأة مورثهم ومبلغ ٦٠٠ جنيه تعويضا عن وفاته ثم عدلوا طلباتهم مؤقتا على أساس أن الأجر الشهري هو عشرة جنيهات باعتراف المدعي عليه حتى يثبت مقدار الأجر الحقيقي وفي ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا : أولا - بالزام المدعي عليه بأن يؤدي للدعين مبلغ ٣٣٣ جنيتها و٣٣٣ مليا والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ وشملت الحكم بالتفاد المعجل بغير كفالة . ثانيا - وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون بكافة الطرق القانونية ومنها البينة أن آخر مرتب كان يتقاضاه مورثهم هو مبلغ أربعين جنيتها في الشهر وليندم المدعي عليه شهادة رسمية من مصلحة الضرائب تثبت أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عليه بحسب آخر ربط في سنة ١٩٥٣ لا تزيد على العشرين جنيتها ولينف كل ما يثبته الآخر بذات الطرق ، واستأنف مورث المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٩٧ سنة ٧٢ قضائية وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض للمستأنف عليهم على المستأنف نظير إصابة مورثهم وبالتالي رفض دعوى المستأنف ضدهم في هذا الخصوص وألزم المستأنف ضدهم المصروفات المناسبة لذلك عن الدرجتين وطعن ورثة المرحوم محمد علي الهواري في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طالب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وطلبت النيابة العامة نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه اعتبر الإبلاغ عن الإصابة شرطا لمسئولية رب العمل المفترضة بموجب قانون إصابات العمل ورتب على تخلفه عدم انطباق أحكام هذا القانون على واقعة الدعوى والرجوع

إلى القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الشرط في تطبيق أحكام قانون إصابات العمل رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ هو حدوث الإصابة في أثناء العمل وبسببه وإذا كانت المادة ١١ من هذا القانون قد أوجبت على العامل أن يبلغ رب العمل عن الحادث والظروف التي وقع فيها إلا أنها لم ترتب جزاء على عدم التبليغ ، وإذا كان الثابت أن نبا الحادث قد اتصل بالبوليس وقام بإجراء تحقيق فيه بما لا يدع مجالاً للشك في حدوث الإصابة في أثناء العمل وبسببه فإن في ذلك ما يغني عن وجوب إبلاغ رب العمل بالحادث .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المشرع وإن أوجب في المادة ١١ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل أن يقوم العامل المصاب بتبليغ رب العمل بوقوع الحادث فور حصوله إلا أنه ترخص فيه إلى أن تسمح حالته ، ولما كان من الحوادث ما لا يترتب أثره فور وقوعه بل يترأخى ظهوره ويستغرق وقتاً ما فإن واجب الإخطار يترأخى كذلك إلى وقت ظهور هذا الأثر ، وكان الثابت في واقعة الدعوى أن مورث الطاعنين لم يحفل بإصابته فور وقوعها لعدم أهميتها وإلى أن استشعر بتزايد أثرها ونقل إلى المستشفى وقد تولت إدارتها تبليغ جهة البوليس عن الحادث فإن هذا التبليغ يتحقق به غرض القانون ، والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واستبعد تطبيق أحكام قانون إصابات العمل رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ على واقعة الدعوى لتخلف شرط التبليغ يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
محمد وحافظ محمد بدوي وإبراهيم محمد عمر هندي ومحمد نور الدين هويس .

(٩)

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حمل . "أجر العامل" . "المنح" .

الأصل في المنح أنها تبرع . اعتبارها من الأجر . شرطه . النص في لائحة
الشركة على عدم دخولها ضمن الأجر . مفاده .

(ب) فوائد . "الفوائد التأخيرية" . "مناط استحقاقها" . إلزام .
"حمل الإلتزام" .

استحقاق الفوائد التأخيرية . شرطه . كون حمل الإلتزام مبلغاً من النقود
معلوم المقدار وقت الطلب . مثال . مقابل الأجازة ، بدل الإنذار ، مكافأة
نهاية مدة الخدمة .

١ - الأصل في المنحة أنها تبرع ولا تصبح إلزاماً يضاف إلى الأجر إلا إذا
كانت مقررة في عقد العمل أو لائحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح
العمال يعتبرونها جزءاً من الأجر . ومتى كانت لائحة الشركة قد نصت على أنها
لا تدخل ضمن الأجر فإن هذا النص يؤكد تمسك الشركة بالابقاء عليها بوصفها
تبرعاً لا إلزاماً ومن شأنه أن ينفي جريان العرف بها . (١) .

٢ - تشترط المادة ٢٢٦ من القانون المدني لإستحقاق الفوائد التأخيرية أن
يكون حمل الإلتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، ويدخل في هذا
النطاق مقابل الأجازة وبدل الإنذار ومكافأة نهاية مدة الخدمة إذ هي محددة

(١) - راجع بقض ١٩٦٣/٦/١٢ الطعن ٣٤٧ ص ٢٩ ق السنة ١٤ ص ٨٠٤ .

بمقتضى قانون عقد العمل الفردى وليس للقاضى سلطة تقديرية فى تحديدها ،
وبالتالى فهى لا تعتبر فى حكم التعويض .^(١)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وحاشا أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطامن أقام الدعوى رقم ٢٠١٨ سنة ١٩٥٧ عمال كلى
الاسكندرية طالبا الزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ٦٠٥٣ ج و ٦٦٧ م
مكافأة وبديل انذار وبديل أجازة والنصف الباقى من المنحة السنوية وما دونه فى صندوق
الادخار والتعويض عن فصله من عمله فصلا تعسفيا أو ما يقل عن المبلغ المذكور
بقدر ما استولى عليه تنفيذا للحكم الصادر بوقف قرار الفصل والفوائد القانونية
بالنسبة لمبلغ ٢٠٥٣ ج و ٦٦٧ م بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية
حتى السداد وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة حضوريا : أولا — فى جميع
الطلبات هذا طلب المنحة السنوية وما يستحقه فى صندوق الادخار بالزام الشركة
المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٣ ج و ٣٩٦ م والفوائد القانونية بواقع ٤٪
من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٠/١١/١٩٥٧ حتى السداد والمصاريف
المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة والنفاذ ورفضت ما عدا ذلك
من الطلبات وأعفت المدعى من باقى المصروفات . ثانيا — بالنسبة للطلبين الباقيين
وهما ما يستحقه المدعى فى صندوق الادخار والنصف الباقى من المنحة السنوية
وقبل الفصل فى موضوعهما بنذب خبير لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم ،
واستأنف الطامن الشق الاول من هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية
طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ٤٦٢ سنة ١٥ قضائية وفى
٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا

(١) راجع قرض ١٨/٤/١٩٦٣ الطعن ٥٨ ص ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٥٥٤

و ١٥/٢/١٩٦٢ الطعن ٣١٠ ص ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٢٥٣ .

وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنف مبلغ ١٤١٧ ج و ٩٤٤ م والفوائد السنوية من مبلغ ١٢ ج و ٣٩٦ م بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ حتى تمام السداد مضافا اليه مبلغ ١٥٠ ج قيمة التعويض عن الفصل التعسفي ينحصر منه ما تقاضاه المستأنف من مرتب تنفيذا للحكم الصادر بتاريخ ١٠/٨/١٩٥٧ من محكمة العمال الجزئية بوقف قرار الفصل مع الزام الشركة المستأنف عليها بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما - وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض على دائرة خص الطعون فأحالته الى هذه الدائرة حيث تنازل الطاعن عن السبب الرابع وأصر على طلب تقض الحكم لباقي الأسباب ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها الى مذكرتها الأولى وطلبت تقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما جرى عليه من إسقاط المنحة من حساب المكافأة وبطل الانذار استنادا الى ما نص عليه في لائحة الشركة من أنها لا تعتبر ضمن الأجر في حين أن المنحة وفقا لنص المادة ٦٨٣ من القانون المدني التي أحالت عليها المادة الرابعة من قانون عقد العمل الفردي تعتبر جزءا من الأجر إذا نص عليها في عقد العمل أو في لائحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من أجرهم والشرط الوارد في لائحة الشركة والذي عول عليه الحكم هو شرط باطل لتعارضه مع قاعدة قانونية آمرة وبالتطبيق لحكم المادة ٥٠ من قانون عقد العمل الفردي وفي حين أن العرف كان قد جرى لدى الشركة ومن قبل صدور اللائحة على منحها في فترات دورية حتى استقر في أذهان مستخدميها وعمالها أنها أصبحت حقا مكتسبا لهم وأغلب الظن أن الشركة لم تعدل اللائحة لا بقصد تضمينها هذا الشرط الباطل .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه ذلك أن الأصل في المنحة أنها تبرع ولا تصبح التزاما يضاف الى الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقد العمل

أو لأئحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا ، وإذا نصت لأئحة الشركة على أنها لا تدخل ضمن الأجر فإن في هذا النص ما يؤكد تمسك الشركة بالابقاء عليها بوصفها تبرعا لا التزاما كما ينفي جريان العرف بها ومردود في الشق الثاني بأن ما يثيره الطاعن من أن العرف كان — ومن قبل صدور الأئحة — قد استقر لدى الشركة على منحها لعمالها ومستخدميهما حتى أصبحوا يعتبرونها جزءا من الأجر وأن النص عليها في لأئحة الشركة لم يكن إلا بقصد التحلل من هذا العرف المستقر هو دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة التقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه فيما قرره من أن المطالب به مقابل أجازة عن السنة التي تم فيها الفصل أخطأ في الاسناد حيث لم يطلب الطاعن ولم يكن في استطاعته أن يطلب مقابل أجازة عن السنة التي فصل فيها لأن حقه في الأجازة عن تلك السنة لا ينشأ إلا بعد انقضاءها وفقا للتأويل الصحيح للمادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى وقد فصل من عمله قبل نشوء حقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعن طاب الحكم ” بأجره عن أيام الأجازة السنوية المستحقة له وعددها ٢١ يوما لأنه فصل من العمل قبل قيامه بها طبقا للمادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى وقد استخلص الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائي — معه من هذا الطلب أن المقصود هو مقابل الأجازة عن السنة التي تم فيها الفصل وهو استخلاص موضوعي سائع تختمله عبارة الطلب ، ولا وجه للقول بأن المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تخوله حق المطالبة بأجازة عن السنة التي فصل فيها إذ هي صريحة في أن ” للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له إذا ترك العمل قبل قيامه بها وذلك بالنسبة إلى المدة التي لم يحصل على أجازته عنها “ .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه رفض القضاء بالفوائد القانونية بقوله . إنها لا تستحق عن المبالغ المقضى بها لأنها تعتبر في حكم التعويض

ولكن مادامت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بفوائد من مقابل الاجازة فلا يسع المحكمة إلا تأييد الحكم المستأنف فيما قضى بهذا الخصوص . وهذا الذى قرره الحكم خطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الشارع عندما اشترط فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أن يكون الالتزام معلوم المقدار إنما قصد إلى منع سريان الفوائد عن المبالغ المطلوبة على سبيل التعويض عن العمل غير المشروع أما المبالغ المحكوم بها من مكافأة مدة الخدمة وبديل الانذار والاجازات فهى لا تعتبر فى حكم التعويض عن العمل غير المشروع ولا من قبيل الالتزام الغير معلوم المقدار وقت الطلب ، يضاف إلى ذلك أنه أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من فوائد من مقابل الاجازة بواقع ٤٪ فى حين أن الدين تجاوى بالتبعية .

وحيث إن النعى فى محله ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدنى اشترطت لاستحقاق الفوائد التأخيرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب والمبالغ المحكوم بها — وهى مقابل الاجازة وبديل الانذار ومكافأة نهاية مدة الخدمة — مما يدخل فى هذا النطاق اذ هى محددة بمقتضى قانون عقد العمل الفردى وليس للقاضى سلطة تقديرية فى تحديدها ومن ثم فهى لا تعتبر فى حكم التعويض وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض القضاء بالفوائد عن المبالغ المحكوم بها استنادا إلى أنها تعتبر فى حكم التعويض وهو تقرير قانونى خاطئ تجب به عن بحث ما تمسك به الطاعن من أن هذه المبالغ هى ديون تجارية بالتبعية فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد | الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وطرس زغلول .

(١٠)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) وارث . ” التحيل على أحكام الإرث ” . ” الطعن في تصرفات
 المورث ” . إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” البيئة ” . غير .

اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث الماسة بحقه
 في التركة من طريق الغش والتعايل على مخالفة أحكام الإرث . له الطعن عليها وإثبات
 طعنه بكافة الطرق .

(ب) وارث . ” التحيل على أحكام الإرث ” . ” الطعن في تصرفات المورث ” .
 عقد . تسجيل . بيع . بطلان .

انتهاء الحكم إلى عدم تنجيز التصرف وإخفائه لوصية . لا أثر لتسجيل العقد حال
 حياة المبيع في تصحيح التصرف أو نقل الملكية . التسجيل لا يصح عقدا باطلا .
 ولا يحول دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية .

(ج) وارث . ” أحكام الإرث ” . ” التحيل عليها ” . ” تصرفات المورث ” .
 ” إجازتها ” . بطلان . تقادم . وصية . نظام عام .

أحكام الإرث وتعيين أنصبة الورثة في التركة من النظام العام . التحيل عليها
 باطل بطلانا مطلقا . خروج هذا البطلان عن نطاق التقادم المنصوص عليه
 في المادة ١٤٠ مدني . إطلاق البطلان لا يتنافى مع إمكان إجازة الورثة للتصرف .
 الإجازة إنما تلحق بالتصرف بوصفه وصية لا بيع . خضوعه في هذه الحالة
 لأحكام الوصية .

(د) محكمة الموضوع . "تقديرها للدليل" . إثبات . "طرق الإثبات" .
"البينة" .

تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لا سلطان
عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .

(هـ) وارث . "تصرفات المورث" . "إجازتها" . محكمة الموضوع .
"سلطانها في ذلك" . نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب واقعية" .

استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة
الموضوع .

١ - لا يعتبر الوارث قائماً مقام المورث في التصرفات الماسة بحقه في التركة
عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر في هذه الحالة
في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق ،
ولا تقف صراحة نصوص العقد الدالة على تنجيز التصرف حائلاً دون هذا
الطعن^(١) .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن التصرف لم يكن منجزاً
وأنه يخفى وصية فلا يكون لتسجيل العقد حال حياة البائع أى أثر في تصحيح
التصرف أو نقل الملكية لأن التسجيل لا يصحح عقداً باطلاً كما أنه لا يحول
دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية .

٣ - أحكام الإرث وتعيين نصيب كل وارث في التركة من النظام العام
وكل تحايل على مخالفة هذه الأحكام باطل بطلاناً مطلقاً ومن ثم فلا يسرى على
هذا البطلان التقادم المنصوص عليه في المادة ١٤٠ من القانون المدني .
ولا يقدح في ذلك القول بأن اعتبار البطلان مطلقاً يتنافى مع إمكان إجازة
التصرف من الورثة ذلك أنه ليس للورثة أن يجيزوا التصرف باعتباره بيعاً وإنما
لهم أن يجيزوه على الاعتبار الصحيح بوصفه وصية وفي هذه الحالة تجري عليه
أحكام الوصية التي يجيزها الورثة .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٤/٢٥ الطعنان ٤٥٩ و ٤٧١ س ٢٦ ق السنة ١٤ ص ٥٧٩ .

٤ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مداولها^(٢) .

٥ — استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن المطعون عليهم والمرحوم حسن عبد العال موسى الذي توفي وحل محله ورثته وهم المطعون عليها الأخيرة وأولاده القصر المشمولين بوصاية المطعون عليه الثاني رفعوا الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى الزقازيق بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ ضد الطاعنة طلبوا فيها الحكم ببطلان عقد البيع الصادر إليها في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ من المرحوم محمد عبد العال موسى مورث الطرفين ببيعها لها بصفقتها الشخصية وبصفقتها مشترية لولدها القاصر محمد الهادى ١٣ فدانا و ٧ قراريط مبينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى ومحو التسجيلات والتأشيرات التي ترتبت عليها وبثبیت ملكيتهم إلى نصيبهم الشرعى في الأطنان المذكورة والبالغ ١٠ أفدنة و ٤ قراريط وقالوا فى بيان دعواهم إن المورث المذكور حرر للطاعنة بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ عقدا ببيع ١٣ فدانا و ٧ قراريط بزمام العرين مركز فاقوس شرقية من هذا القدر ٧ أفدنة و ٧ قراريط لها و ٦ أفدنة لابنه القاصر منها محمد الهادى محمد عبد العال موسى وقد سجل هذا العقد بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وأنه لما كان هذا التصرف قد صدر بغير مقابل ولم يقصد به البيع المنجز إذ ظلت الأطنان المبيعة تحت يد المورث حتى توفي فإنه يكون باطلا — وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة

(٢) راجع نقض ١٨/٤/١٩٦٣ الطعن ٢٦٠ من ٢٧ ق السنة ١٤ ص ٥٤٣ .

بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون بكافة وسائل الإثبات أن العقد الرقم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ والمسجل في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ والصادر من مورث طرفي الخصومة للطاعة بصفتها لم يقصد به البيع المنجز وإنما أريد به التملك المضاف إلى ما بعد الموت وأن العقد المذكور لم ينفذ بوضع يد الطاعة بصفتها على الأطيان موضوع ذلك العقد وأن تلك الأطيان ظلت في وضع يد المورث حتى وفاته وأجازت للطاعة بصفتها نفى ذلك بذات الطرق وإثبات أن العقد المذكور إنما هو عقد بيع بات منجز وأنه اقترن بوضع يدها بصفتها من تاريخ تحريره وبعد أن سمعت المحكمة شهود طرفي الخصومة حكمت بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٧ بطلان العقد وبثبوت ملكية المطعون عليهم إلى ١٠ أفدنة و٤ قراريط الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى تأسيسا على أن العقد يخفى وصية فاستأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ١٦٥ سنة ٩ ق وبتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى رفض الطعن وبجلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لظفره جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنهى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب بأن بنى قضاءه على عبارات مجهولة لا تسمح للمحكمة بالنقض بمراقبة صحة ما ساقه للتدليل على ما ادعى ثبوته وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن أسباب الحكم التي قصد بها التدليل على عدم تجيز التصرف جاءت مرسلة ولم تشر إلى أي دليل أو قرينة تنفي ما ورد في العقد من نصوص صريحة قاطعة في تجيزه وهي نصوص تعتبر حجة على المطعون عليهم باعتبارهم خلفا خاصا للبائع وقد جهل الحكم المصدر الذي استمد منه ما انتهى إليه من اعتبار التصرف مضافا إلى ما بعد الموت واكتفى في إهدار نصوص العقد الصريحة بالقول بأنه "ثبت للمحكمة أن التصرف لم يكن منجزا كما تدعى المستأنفة (الطاعة) دون أن تقيم الدليل على صحة هذا القول كما أنه اعتمد على أقوال الشهود مع أن شهادتهم جاءت قاصرة على وضع يد المورث على العين المبيعة حين وفاته وهذا الأمر يفرض ثبوته ليس من شأنه

أن يؤدي إلى اعتبار التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت ، كذلك فإن الحكم قد قصر أيضاً عندما تحدث عن الأوراق المقدمة من الطاعنة للتدليل على وضع يدها من تاريخ التعاقد وهي أوراد المال الصادرة باسمها وإيصالات سدادها دين البنك العقاري الذي كانت العين المبيعة مخجلة به والشهادة الإدارية المتضمنة أنها هي الواضعة اليد ذلك أنه أغفل بيان هذه الأوراق والكشف عن ماهية مدلولها واكتفى في أطراحها بالقول بأن هذه الأوراق قد دحضتها شهادة الشهود على النحو الثابت في التحقيق مع أنه ليس في أقوال هؤلاء الشهود ما ينهض لدحض دلالة تلك الأوراق .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة في هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائي التي ورد بها بعد أن استعرض الحكم أقوال الشهود وبعد أن رجح أقوال شاهدي المطعون عليهم على أقوال شاهدي الطاعنة للاعتبارات التي ذكرها ما يلي " وحيث إنه متى كان الثابت من أقوال شاهدي الإثبات (شاهدي المطعون عليهم) أنهى الذكر أن العقد الصادر من المورث للمدعي عليها (للطاعنة) عن نفقها وبصفتها لم يتفد بوضع يد المدعي عليها على الأطلاق موضوع العقد بل ظلت هذه الأطلاق في وضع يد المورث حتى وفاته وأنه لم يدفع أي ثمن من المدعي عليها للمورث وأنها أي المدعي عليها لم يكن لها أملاك خاصة تسمح لها بدفع مثل هذا المبلغ المثبت بالعقد وقد تأيد هذا الأمر الأخير بعدم تقديم المدعي عليها لأي مستند في الدعوى يدل على أنها كانت في حالة تسمح لها بدفع مثل ذلك المبلغ فلما كان ذلك فانه يتضح بجلاء من الأمور والقرائن سالفة الذكر أن العقد موضوع الدعوى هو في حقيقته وصية" . كما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه " أن محكمة أول درجة قضت باعتبار العقد موضوع التداعي وصية على ما بان لها من الظروف التي لا يست تحرير العقد وحالة البائع وظروف المستأنفة (الطاعنة) ومركزها بالنسبة للبائع وبقاء العين تحت يد صاحبها حتى الوفاة ولا يغني عن الأمر شيئاً شكل العقد الذي اتخذ مثارا لإخفاء الوصية وترى هذه المحكمة أن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في هذا الخصوص هو استخلاص سائق تؤيده وقائع الدعوى وشهادة شاهدي الإثبات على النحو الذي انتهت إليه تلك المحكمة" . وقال الحكم المطعون

فيه عن الأوراق التي قدمتها الطاعنة للتدليل على وضع يدها على العين المبيعة حال حياة البائع "أن هذه الأوراق قد دحضتها شهادة الشهود على النحو الثابت من محضر التحقيق كما أنها في ذاتها ليست دليلاً خالصاً على وضع يدها أثناء حياة المورث" ويبين من ذلك أن الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه للتدليل على عدم تجيز التصرف ليس فيها تجهيل وأن الحكم - خلافاً لما تدعيه الطاعنة - قد أفصح عن المصدر الذي استمد منه النتيجة التي خلص إليها وأورد القرائن والأدلة التي اعتمد عليها وهي أدلة وقرائن سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه من اعتبار التصرف مخفياً وصية ومتى كان ذلك، وكان الوارث لا يعتبر قائماً مقام المورث في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الارث بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق ولا تقف صراحة نصوص العقد الدالة على تجيز التصرف حائلاً دون هذا الطعن . لما كان ذلك ، وكانت المستندات التي تعيب الطاعنة على الحكم إطلاحة لما هي مما لمحكمة الموضوع السلطة في تقديره بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن العقد سجل في حال حياة البائع المورث مما يترتب عليه انتقال الملكية إليها منجزة ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري ولم يبين كيف أن الملكية لم تنتقل للمشتري منجزة ولا يجدي في ذلك قوله بأنه يرى ما تراه محكمة أول درجة من أن المقصود بالتصرف هو الوصية لأن هذا القول يوزنه إثبات أن أثر التسجيل في نقل الملكية فوراً قد تعطل وعلق على وفاة المتصرف .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن التصرف لم يكن منجزاً وأنه يخفى وصية فلا يكون لتسجيل العقد حال حياة البائع أي أثر في تصحيح التصرف أو نقل الملكية لأن التسجيل لا يصحح مقداً باطلاً كما أن هذا التسجيل لا يحول دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أغفل الرد على ما تمسكت به من أن الخصوم أقرروا في صحيفة افتتاح دعواهم بوضع يدها من سنة ١٩٤٣ أى قبل وفاة المورث الحاصلة في سنة ١٩٤٥ مما لا يصح معه أن يعودوا فيصححوا تاريخ بداية وضع يدها بأنه حصل بعد الوفاة ولما كان تحديد بدء تاريخ وضع يد الطاعة يعتبر من المسائل الجوهرية في الدعوى فإن عدم الرد على ما تمسكت به الطاعة في هذا الشأن يعتبر قصورا يبطل الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه ليس صحيحا أن المطعون عليهم أقرروا في صحيفة الدعوى بوضع يد الطاعة قبل وفاة المورث إذ أن العبارة الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى والتي تدعى الطاعة بأنها تحوى الإقرار قد جرى نصها بما يأتى "استمرت الأعيان المبعة في يد المورث حتى وفاته في سنة ١٩٤٣" وهذه العبارة واضحة الدلالة على أن المطعون عليهم يتمسكون بأن وضع يد المورث استمر حتى تاريخ وفاته وإذا كانوا قد حددوا هذا التاريخ بأنه في سنة ١٩٤٣ بينما أن حقيقة تاريخ الوفاة في سنة ١٩٤٥ فذلك مرجعه إلى مجرد خطأ مادي لا يجوز ترتيب أى أثر عليه كما لا يصح للطاعة أن تجزئ العبارة الواحدة فتأخذ منها ما يفيدها وتطرح باقيةا .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه خالف الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول إنه قرر أن شهادة شاهدي المطعون عليهم أثبتت أن التصرف كان مقصودا به الإيضاء وأنه كان بغير عوض ولم يكن منجزا بل مضافا إلى ما بعد وفاة المورث مع أن شهادتهما كانت قاصرة على وضع يد المورث حتى وفاته وهى بذلك لا تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها من أن التصرف تم بغير عوض وأنه قصد به الإيضاء .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه وما أحال إليه من أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى أنهما لم يخرججا فيما استخلصاه من أقوال شاهدي الإثبات عما يؤدي إليه مدلولها وأن الحكمين قد دلا على حصول التصرف بغير مقابل بعدم وجود مال للطاعة يمكن أن تدفع منه الثمن الوارد في العقد

ويعجزها عن الكشف عن المورد الذي دفعت منه هذا الثمن — ولما كان هذا التدليل سائغا ومقبولا فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لشهادة الشاهدين بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم ولما كان ذلك، وكان تقدير أقوال الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها فإن ما تشبه الطاعة في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ممالا تجوز إثارته أمام محكمة التقص .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت بسقوط حق المطعون عليهم في التمسك ببطلان العقد لإخفائه وصية واستندت في دفعها هذا إلى أن هذا الحق يسقط بمرور ثلاث سنوات طبقا للمادة ١٤٠ من القانون المدني لأن البطلان في هذه الحالة نسبي بدليل أن للورثة إجازة التصرف وقد مضى من تاريخ صدور القانون المدني الجديد في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى تاريخ رفع الدعوى في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ ما يزيد على ثلاث سنوات كما دفعت الطاعة بسقوط حق المطعون عليهم في التمسك بالبطلان لمضي خمس عشرة سنة من يوم صدور العقد في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ حتى التاريخ الذي أبدى فيه الطعن في العقد بأنه يخفى وصية وهو ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٧ ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفع الأخير ورد على الدفع الأول ردا خاطئا معتبرا أن البطلان في هذه الحالة بطلان مطلق لا تسقط الدعوى بطالبه إلا بمرور خمسة عشر عاما عملا بالمادة ١٤١/٢ من القانون المدني وتقول الطاعة إن هذا الذي قرره الحكم فيه خاطئ بين البطلان النسبي الذي تلحقه الإجازة والبطلان الذي لا تصححه الإجازة .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن أحكام الإرث وتعيين نصيب كل وارث في التركة من النظام العام وكل تحايل على مخالفة هذه الأحكام باطل بطلانا مطلقا ومن ثم فلا يسرى على هذا البطلان التقادم المنصوص عليه في المادة ١٤٠ من القانون المدني وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ولا يقدح في ذلك ما تقوله الطاعة من أن اعتبار البطلان

مطلقا يتنافى مع إمكان اجازة التصرف من الورثة ذلك أنه ليس للورثة أن يجيزوا التصرف باعتباره بيعا وإنما لهم أن يجيزوه على الاعتبار الصحيح بوصفه وصية وفي هذه الحالة تجرى عليه أحكام الوصية التي يجيزها الورثة . كما أن هذا النعى مردود في شقه الثانى بأنه لما كان الطعن على العقد قائما من يوم رفع الدعوى فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ ولم يكن قد مضت خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ حتى يوم رفع هذه الدعوى فان هذا الدفع يكون غير صحيح وبالتالى يكون النعى على الحكم لإغفاله الرد عليه غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى فى السبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت بأن المطعون عليهم أجازوا ضمنا التصرف الصادر من مورثهم وذلك بعدم اعتراضهم عليه بعد علمهم به وسكوتهم عن الطعن فيه من سنة ١٩٤٢ حتى سنة ١٩٥٤ وتركهم الأطيان المتصرف فيها فى حيازة الطاعنة طوال هذه المدة بغير معارضة منهم أو منازعة كما تمسكت الطاعنة أيضا باعتبار العقد بفرض أنه لم يدفع فيه ثمن هبة مستورة فى صورة عقد بيع إذ أنه من المقرر أن التصرف المنجز حال حياة المتصرف ولو كان بغير عوض ومقصودا به حرمان بعض الورثة هو تصرف صحيح متى كان مستوفيا شكله القانونى وقد رد الحكم المطعون فيه على ما تمسكت به من إجازة الورثة للتصرف بأنه ليس فى الأوراق ما يدل على حصول هذه الإجازة وهو رد قاصر لم يواجه ما ساقته الطاعنة من أدلة على حصول هذه الإجازة كما جاء رده قاصرا أيضا فى خصوص ما طلبته من اعتبار التصرف هبة مستورة فى صورة عقد بيع .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بما أورده الحكم المطعون فيه بعد أن أبان أن التصرف وصية فى قوله ” أما القول بحصول موافقة المستأنف عليهم (المطعون عليهم) الضمنية على صحة العقد فلا يوجد فى الأوراق ما يبرره “ ومفاد ذلك أن الحكم لم يرفى القرائن التى ساقتها الطاعنة على هذه الإجازة ما يفيد حصولها — ولما كان استخلاص الإجازة الضمنية وعدها من المسائل

الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع فإن ماثيره الطاعنة في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض — ومردود في شقه الثاني بما ذكره الحكم من أن التصرف المطعون فيه لا يعد هبة مستورة لأن الهبة تملك العين الموهوبة في الحال في حين أن التصرف المطعون فيه لم يكن منتجزا بل مضافا إلى ما بعد الموت مما يعتبر معه التصرف وصية .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسيني الدوي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ، أميل جبران ، ولطفى علي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١١)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " . " تعدد الطلبات " . " سبب الدعوى " . نقض . " أسباب الطعن " . " ما يعد سببا جديدا " .

السبب القانوني في المادة ٤١ مرافعات . المقصود به . الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى سواء أكان عقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم إثراء بلا سبب أم نصا في القانون . يخرج من ذلك الأدلة ووسائل الدفاع المقدمة في الدعوى التي يخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون لمخالفته قواعد الاختصاص النوعي وإن كان يتعلق بالنظام العام إلا أنه لا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض ولا أن تثيره المحكمة من تلقاء نفسها مادام أنه يستند إلى عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

(ب) دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . " ضم الأوراق والاطلاع عليها " بطلان . تزوير . إجراءات .

الأوراق المطعون فيها بالتزوير هي من أوراق القضية . الأمر بضمها والاطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة . إغفال المحكمة لإثبات ذلك . لا بطلان .

(ج) حكم . " عيوب التدليس " . " قصور " . " ما لا يعد كذلك " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يعد كذلك " . تزوير . محكمة الموضوع . " تقديرها للدليل " . إثبات . " إجراءات الإثبات " . " إثبات صحة الأوراق " .

إقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينه المحكمة من فحص الأوراق المطعون عليها وما استدلت به من ظروف الدعوى وملابساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .

١ - مقصود الشارع بالسبب القانوني في معنى المادة ١٤ مرافعات هو الأساس القانوني الذي تبني عليه الدعوى سواء أكان عقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم إثراء بلا سبب أم نصا في القانون ، وبذلك لا ينصرف معنى السبب القانوني إلى الأدلة أو وسائل الدفاع المقدمة في الدعوى . فإذا كانت المطعون عليها قد طلبت بدعواها إلزام الطاعن بأن يدفع لها ثمن البضاعة التي اشتراها منها واستندت في ذلك إلى أذون متعددة بتسليم البضاعة وما يقابلها من فواتير بأثمانها ، فإن هذه الفواتير وتلك الأذون لا تعدو أن تكون أدوات لإثبات الحق المدعى به وهي وإن حوت في تواريخ متتابعة وبمبالغ متفاوتة فإن ذلك لا يدل بذاته على تعدد العقود التي صدرت نقاذا لها ويوجب تقدير قيمة كل منها على حدة ويحدد الاختصاص بنظرها للمحكمة الجزئية تبعا لذلك ، إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تكون تلك الأوراق مستندة إلى تصرف قانوني واحد معقود بين الطاعن والمطعون عليها ، وإذا كان تحقيق هذا الأمر الذي يترتب عليه تحديد الاختصاص يقوم على عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فإن سبب الطعن المبني على مخالفة الحكم المطعون فيه قواعد الاختصاص النوعي وإن كان متعلقا بالنظام العام إلا أنه لا سبيل إلى التمسك به أمام محكمة النقض ولا لأن تأثير هذه المحكمة من تلقاء نفسها .

٢ - الأوراق المطعون فيها بالتزوير لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في أي محضر آخر ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بوقوع بطلان في الإجراءات أثر فيه لإغفال المحكمة لإثبات ذلك يكون على غير أساس .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض ادعاء الطاعن بتزوير الأوراق المطعون فيها على ما تبينه المحكمة من فحص تلك الأوراق بنفسها وما استدلت به من ظروف الدعوى وملابساتها وفي حدود ما لها من سلطة في تقدير الدليل فإنها عملا بالمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات لا تكون ملزمة

بندب خير في الدهوى أو إجراء تحقيق فيها ويكون النعى على الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع لرفض المحكمة طلب إحالة الدهوى إلى التحقيق وتندب الخبير لإجراء المضاهاة على غير أساس (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدهوى رقم ١٢ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعن طالبة الزامه بأن يدفع اليها مبلغ ٣٤٨ ج و ١٤٥ م ثمن بضاعة اشتراها من مصانعها ولم يف بتمتها واستندت المطعون عليها في دعواها الى ست فواتير باسم الطاعن الأولى برقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٦ وقيمتها ٤٨ جنيها و ٧٧٠ مليا وللثانية برقم ١٢١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣١ وقيمتها ٢٥ جنيها و ٢٠٠ مليم والثالثة برقم ١٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٩ وقيمتها ٥٢ جنيها و ٨٠٠ مليم والرابعة برقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢ وقيمتها ١١١ جنيها و ٣٠ مليا والخامسة برقم ١٤٠٤ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٢ وقيمتها ٣٣ جنيها و ٦٠٠ مليم والسادسة برقم ١٤٢٤ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٦ وقيمتها ٧٦ جنيها و ٧٢٥ مليا وذكرت المطعون عليها أن البضاعة المبيعة قد سلمت الى محل تجارة الطاعن بموجب أذن تسليم موقع عليها من المستلم ومختومة بختم المحل وهي الإذن رقم ٦٣٢٦ ، ٦٣٦٣ ، بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٦ ورقم ٦٣٧٨ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣١ ورقم ٦٤٦٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٩ ورقم ٦٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٢ ورقم ٦٥٣١ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٢ ورقم ٦٥٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٦ كما ذكرت أن أصول الفواتير قد سلمت الى الطاعن ووقع بنفسه باستلامها

(١) راجع تقض ١٩٦٢/٥/٢٤ الطعن ٣٥٥ س ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٦٧٦ ،

١٩٦٠/١/٢٨ الطعن ٤٠٥ س ٢٥ ق السنة ١١ ص ٩٥ .

في دفتر السركى الخاص بالعملاء تحت أرقام ٥٦٨ ، ٥٩١ ، ١٨١ ، ٧٦١ بتاريخ ٥ ، ٤ يونيه سنة ١٩٥٤ و ٧ يوليو سنة ١٩٥٤ و ٧٦١ بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٥٤ على التوالى وانكر الطاعن مديونية المطعون عليها بأى مبلغ كما انكر وصول البضاعة المبينة بالفواتير وأذن التسليم إلى محل تجارته وقرر بالظن بالتزوير فى أحد هذه الأذون وهو إذن التسليم رقم ٦٥٣١ وبني طعنه على أن التوقيع المنسوب إليه فيه هو توقيع مزور وأن الختم المبصوم به باسم محل تجارته على ذلك الإذن غير صحيح وطلب نذب خبير لإجراء المضاهاة وبجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الإدعاء بالتزوير وباعتبار الورقة المطعون فيها صحيحة ، ماد الطاعن بعد ذلك إلى الظن بالتزوير فى جميع الفواتير وأذون التسليم وفى التوقيعات المنسوبة إليه فى دفتر سركى العملاء وبجلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض هذا الإدعاء أيضا وباعتبار جميع الأوراق المطعون فيها صحيحة ولدى نظر الموضوع طلب الطاعن أصليا رفض الدعوى كما طلب احتياطيا إحالتها إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها توريد البضاعة إلى محله التجارى وعلاقة الموقعين على أذون التسليم به ولتثبت أيضا أن طريقة التعامل بين الطرفين كانت تجرى بمثل هذه الأوراق وبجلسة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة للمطعون عليها بطلباتها ، استأنف الطاعن هذه الأحكام الثلاثة إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ٧٥ ق وتمسك فى استئنافه بما أبداه من دفاع أمام محكمة أول درجة وأضاف إليه أوجه دفاع أخرى فى خصوص الإدعاء بتزوير الأوراق وبجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الأحكام المستأنفة وأحالت فى أسباب حكمها إلى أسباب تلك الأحكام وأضافت إليها أسبابا أخرى ردت بها على ما أبداه الطاعن فى استئنافه من أوجه جديدة للدفاع . فقرر الطاعن بالظن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الظن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها تمسكت النيابة بالرأى الذى انتهت إليه فى مذكرتها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الظن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره أمامها جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيا سابقا .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أن المطعون عليها قد طلبت إلزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ ٣٤٨ جنيها و ٦٤٥ ميا واستندت في ذلك إلى ستة سندات محررة في تواريخ مختلفة وبمبالغ متباينة مما يجعل الدعوى متضمنة عدة طلبات ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة ويوجب تقدير قيمة كل طلب منها على حدة لتعيين المحكمة المختصة بنظره طبقا لقيمته عملا بما تنص عليه المادة ٤١ من قانون المرافعات وإذا كان الثابت أن مقدار كل مبلغ من المبالغ الميئة بالسندات المشار إليها لا يتجاوز مائتين وخمسين جنيها بل إن فيها ما يدخل في النصاب النهائي لمحكمة المواد الجزئية فإنه لذلك كان يتعين على المحكمة الابتدائية التي رفعت إليها الدعوى والاختصاص النوعي من النظام العام أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص، ولما كانت تلك المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى وهي غير مختصة بالفصل فيه فإن قضاءها يكون مخالفا للقانون في شأن قواعد الاختصاص كما أن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في نفس المخالفة بقضائه في الموضوع بتأييد الأحكام المستأنفة.

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن المادة ٤١ من قانون المرافعات تنص على أنه "إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة من سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة فإذا كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة" ومقصود الشارع بالسبب القانوني في هذا النص هو الأساس القانوني الذي تبني عليه الدعوى سواء أكان مقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم إثراء بلا سبب أم نصا في القانون وبذلك لا ينصرف معنى السبب القانوني إلى الأدلة أو وسائل الدفاع المقدمة في الدعوى ولما كانت المطعون عليها قد طلبت بدعواها إلزام الطاعن بأن يدفع إليها ثمن البضاعة التي اشتراها منها ومقداره ٣٤٨ جنيها و ١٤٥ مليا واستندت في ذلك إلى أذون متعددة بتسليم البضاعة وما يقابلها من فواتير بأثمانها فإن هذه الفواتير وتلك الأذون لا تعدو أن تكون أدوات لإثبات الحق المدعى به وهي وإن حررت في تواريخ متباعدة وبمبالغ متفاوتة فإن ذلك لا يدل بذاته على تعدد العقود التي صدرت نقاذا لها ويوجب تقدير قيمة كل منها على حدة ويحدد الاختصاص بنظرها المحكمة الجزئية تبعا لذلك فليس ثمة ما يمنع من أن تكون تلك الأوراق مستندة إلى تصرف قانوني واحد معقود بين الطاعن والمطعون

عليها وإذا كان تحقيق هذا الأمر يقوم على عنصر واقعي لم يسبق مرضسه على محكمة الموضوع فإن النعي بذلك السبب وإن كان متعلقا بالنظام العام إلا أنه لا صيل إلى التمسك به أمام محكمة النقض ولا لأن تثيره هذه المحكمة من تلقاء نفسها .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه ويقول في بيان ذلك إنه لدى نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية قرر بالطعن بالتزوير مرتين في الأوراق التي استندت إليها المطعون عليها وقضت تلك المحكمة برفض إدعاءيه الواحد بعد الآخر ثم قضت من بعد ذلك في الموضوع بطلبات المطعون عليها وقد استأنف الطاعن تلك الأحكام جميعها إلى محكمة الاستئناف فقضت بتأييدها دون أن يثبت في محاضر الجلسات أن المحكمة قد أمرت بضم الأوراق المطعون فيها بالتزوير من خزينة المحكمة الابتدائية وأنها قد فضتها واطلعت عليها ويترتب على إغفال هذا الإجراء وهو من الإجراءات الجوهرية التي يتعين اتخاذها بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه في مقام الرد على أسباب الاستئناف الثلاثة الأول أنه "لا يوجد في أذونات التسليم السبعة المقدمة من الشركة المستأنف ضدها (المطعون عليها) ما هو موقع عليه ببصمة ختم منسوبة للمستأنف (الطاعن) بل إنها جميعا موقع عليها ببصمة ختم محل المستأنف و بامضاء للمستأنف نفسه أو للعامل الذي تسلم البضاعة الميينة في الإذن في هوية المستأنف أما السركي نان جميع التوقيعات الموجودة فيه للمستأنف فيما عدا توقيع واحد وهو لأحد العمال الموقعين على بعض أذونات التسليم المطعون فيها وقد ذيل هذا التوقيع ببصمة ختم محل المستأنف وأنه لا يتدح في صحة الأوراق كون بعضها غير موقع عليه من المستأنف شخصيا طالما أنه ليس عليه توقيع منه موقع عليه بختم محله ويتوقيع العامل الذي تسلم البضاعة في إذن التسليم ومادام أن العمل بين طرفي الخصومة قد جرى على إثبات تسليم البضاعة بهذه الوسيلة بدليل أن الشركة المستأنف ضدها قدمت بحافظتها ١٠ دوسيه ابتدائي إذن تسليم بضاعة محل المستأنف مؤرخين في ١٩٥٤/٥/٨ ، ١٩٥٤/٧/٢ لا يحملان توقيعاً له وإنما موقع عليهما بختم محله وهو نفس الختم الموقع به على الأوراق المطعون

فيها بالتزوير وعلى أحدهما توقيع بامضاء فرج عبد العاطي وعلى الثاني توقيع باسم حسن موسى وهو نفس الشخص الموقع على بعض الأوراق المطعون فيها في الدعوى الحالية ومع ذلك قام المستأنف بسداد قيمة البضاعة الواردة في هذين الإذنين ولم ينكر صحتها" ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد استندت الوقائع التي أثبتتها من بيانات الأوراق المطعون فيها بالتزوير من تلك الأوراق ذاتها مما يقطع بانها أمرت بضمها وقامت بالاطلاع عليها وفحصها وقد ردت بما حصلته من واقع الاطلاع والفحص اللذين أجرتهما بنفسها على وسائل الدفاع الجديدة التي تمسك بها الطاعن في أسباب استئنافه لما كان ذلك ، وكانت الأوراق المطعون فيها بالتزوير لاتعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التي يلزم اثباتها في محضر الجلسة أو في أى محضر آخر فإنه لذلك يتعين رفض هذا السبب .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث إلى الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من وجهين الأول أن الطاعن قد بنى ادعائه بتزوير إذن التسليم رقم ٦٥٣١ على أنه لم يوقع عليه بالامضاء المنسوبة له فيه وأن الختم بلامم محله المبصوم به على ذلك الإذن مزور وغير صحيح فقضت محكمة أول درجة بحكمها الصادر بجلد ٩ أبريل سنة ١٩٥٥ برفض هذا الادعاء بمقولة إنه غير جدى لأن الطاعن لم يطعن بالتزوير إلى المستندات الأخرى المقدمة من المطعون عليها في حين أن تلك المستندات ليس عليها توقيعات منسوبة للطاعن ولم يكن يجديه الطعن فيها كما أن ادعائه بتزوير ختم المحل المبصوم به على إذن التسليم الذى قصر طعنه عليه ينصرف أيضا إلى بصمات الختم ذاته الموقع به على المستندات الأخرى التي لم يتناولها ذلك الادعاء مما يجعل الحكم معيبا بفساد الاستدلال وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتأييد ذلك الحكم فإنه يكون معيبا بالعيب ذاته ولا يبرئه منه ما أضافه في أسبابه من الاستناد إلى الفواتير وأذون التسليم الأخرى التي لم يكن يتناولها ذلك الادعاء الأول بالتزوير لأنها لاتحمل توقيعات للطاعن بل موقع عليها من بعض عماله فلا تعتبر حجة عليه ولا ما قاله ذلك الحكم من أن العرف قد جرى بين الطرفين على اعتماد الأوراق الموقع عليها من العمال لعدم قيام الدليل على صحة هذا القول . وينهى الطاعن في الوجه الثاني أنه طلب إلى محكمة الموضوع نذب خبير لتحقيق

توقيعه على الأوراق المطعون فيها بالتزوير كما طالب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الختم بإسم محله التجارى المبصوم به على تلك الأوراق غير صحيح فلم تستجب المحكمة إلى أى من الطلبين مما يعيب حكمها بالقصور والاخلال بحق الدفاع. وحيث إن هذا الدفاع مردود في وجهه الأول بأن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٥٥ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الادعاء بتزوير إذن التسليم ٦٥٣١ على ما أورده بقوله "إنه بان من مراجعة باقى أذونات التسليم المقدمة فى الدعوى أنها كلها مبصومة بنفس الختم المطعون عليه وإن كان الطاعن قد اختص بطعنه هذا الاذن فقط دون باقى أذونات التسليم، كما وضح من مراجعة دفتر السركى المقدم من الشركة (المطعون عليها) أن مدعى التزوير (الطاعن) وقع عليه فى ١٩٥٤/٨/٥ تحت رقم ٧٦١ باستلام أصل انقائورة رقم ١٤٠٤ وهى المتضمنة البضاعة الواردة فى الاذن المطعون عليه ولم يطعن على توقيعه الوارد فى هذا الدفترولما تقدم بكون الطعن بالتزوير غير جدى ويتعين لذلك رفضه" وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك ما تقدم بيانه فى الرد على السبب الأول من أن جميع الإمضاءات الموقع بها على دفتر السركى هى بإسم الطاعن إلا إمضاء واحد منها بإسم أحد العمال ومن أن أسلوب التعامل قد جرى بين الطرفين على اعتماد الأوراق التى يوقعها عمال الطاعن ويختم عليها بختم محله التجارى بدليل وفاء الطاعن للقيمة الثابتة بإذنى تسليم معينين مقررين على ذلك الوجه وهما من غير أذون التسليم المقدمة فى الدعوى - وبين مما تقدم كله أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رفض الادعاء بتزوير إذن التسليم رقم ٦٥٣١ بأسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها ولها أصلها الثابت بالأوراق. لما كان ذلك، وكان سائر ما يشير الطاعن بهذا الوجه لا يخرج عن كونه مجادلة فى تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فيه لمحكمة النقض فانه يتعين لذلك رفض الوجه المذكور. والنهى مردود فى وجهه

الثانى بأن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه برفض ادعاءى الطاعن بتزوير الأوراق المطعون فيها على ما تبينته المحكمة من فحص تلك الأوراق بنفسها وما استدلت به من ظروف الدعوى وملايساتها وفى حدود ما لها من سلطة فى تقدير الدليل فإنها عملاً بالمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات لا تكون ملزمة بنسب خبير فى الدعوى أو إجراء تحقيق فيها ومن ثم فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه أيضاً .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل . ولطفي علي ، وصبري فرحات ، وبارس زغلول .

(١٢)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ القضائية

(أ) حيازة . "دعوى استرداد الحيازة" . "قوامها" . نيابة .

قيام دعوى استرداد الحيازة على رد الاعتداء غير المشروع . يكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب . لا لزوم لتوافر نية التملك ولا وضع اليد مدة سنة سابقة على التعرض . جواز رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة .

(ب) حيازة . "دعوى استرداد الحيازة" . "فعل التعرض" .

يكفي لقبول دعوى استرداد الحيازة طلب الحيازة قهراً . لا يشترط أن يصحب ذلك إيذاء أو تلمذ على شخص الحائز أو غيره .

(ج) نقض "حالات الطعن" . "الخطأ في القانون" . حيازة . "دهاوي الحيازة" .

نصر جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله دون حالة البطلان في الحكم أو في الإجراءات .

١ - دعوى استرداد الحيازة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضع اليد ، فلا يشترط توافر نية التملك عند واضع اليد ولا وضع يده مدة سنة سابقة على التعرض ، ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة ، ويكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب .

٢ — لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوبا بإيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره بل يكفي أن تكون قد سلبت قهرا .

٣ — قصر المشرع في المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله دون حالتى البطلان في الحكم أو في الاجراءات ، وقد أراد الشارع بهذا التخصيص ما يكون من مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في خصوص وضع اليد بالذات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٩٣٣ سنة ١٩٥٥ مدنى جزئى الاسماعيلية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بطلب استرداد حيازة ٢ ف و ٨ ط الميمنة بصحيفة الدعوى تأسيسا على أنه كان قد اشترى هذه الأرض المزروعة بأشجار الناكهة من الطاعن وذلك بمقتضى ثلاثة عقود بيع مؤرخة في ١٩٥٢/٦/٢١ و ١٩٥٤/٦/٢٢ و ١٩٥٤/١٠/٢١ ووضع اليد عليها وأن الأخير سلبه حيازتها بالقوة . دفع الطاعن الدعوى بأن المطعون عليه الأول لم يضع اليد على العين المتنازع عليها فقضت المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه الأول (المطعون عليه الأول) أنه كان يضع اليد على العين موضوع النزاع وأن المدعى عليه الأول (الطاعن) سلب حيازته بالقوة وأن المدعى أقام الدعوى خلال سنة من فقد حيازته لها وصرحت للمدعى عليه الأول بالنفى

وبعد أن سمعت المحكمة شهود طرفي الخصومة قضت بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بعدم قبول الدعوى - استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة بور سعيد الابتدائية وقيد الاستئناف برقم ٤٣ سنة ١٩٥٧ مدني مستأنف وبتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورد حيازة المستأنف (المطعون عليه الأول) إلى العين الموضحة الحدود والمساحة بصحيفة افتتاح الدعوى وبفقود البيع المقدمة منه ومساحتها ٢ ف و ٨ ط وألزم المستأنف عليه الأول (الطاعن) بتسايمها للمستأنف وبتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٥٩ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأيها برفض الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٢ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لظظه صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل السببين الأول والثالث منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك يقول الطاعن إن قوام دعوى المطعون عليه الأول أنه اشترى منه (أى الطاعن) الأرض محل النزاع بمقتضى عقود بيع وأنه اعتدى على حيازة المطعون عليه مع أن هذه البيوع لا تخرج عن أن تكون إما بيوعاً وفائية وهى بهذا الوصف باطلة بطلاناً مطلقاً ولا تصلح سنداً للحيازة أو بيوعاً تخفى رهناً وتكون الحيازة بناء عليها حيازة عارضة وليست بنية الملك وهى النية اللازم توافرها فيمن يرغب الاحتياك بدعوى الحيازة ويقول الطاعن إن حقيقة الأمر في النزاع أنه يستأجر هذه الأرض المتنازع عليها من مصلحة الأملاك (المطعون عليها الثانية) وهى من أملاك الدولة الخاصة التى لا يجوز طبقاً للقانون تملكها بالتقادم وأنه بصرفته مستأجراً لا يمكن أن يربط على هذه العين حقوقاً عينية للمطعون عليه الأول يمكن حمايتها وإذا كان القانون قد أجاز للمستأجر حماية حقه بدعوى الحيازة فقد جاء ذلك على سهيل الاستثناء ولكن الحكم المطعون فيه اعتمد حيازة قائمة على حق شخصى وعلى سند باطل أو سند تعتبر الحيازة بمقتضاه عارضة واعتبر أن هذا سند أولى بالتفضيل من سند الطاعن ثم قضى للمطعون عليه الأول باسترداد الحيازة وفي كل ذلك مخالفة للقانون .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استظهر التحقيقات الإدارية التي كانت منضمة للدعوى وأقوال شهود الطرفين أمام محكمة أول درجة خلص إلى ما يلي (ومتى كان الأمر كذلك يكون المستأنف (المطعون عليه الأول) قد أثبت حيازته لأرض النزاع حيازة مادية هادئة ويكفى أن تكون الحيازة مادية حتى ولو لم تتوافر فيها نية التملك لحيازة المرتين ومن حيازة حتى يحجبها القانون من الغصب وأما عن تاريخ وضع اليد وبالرغم من أنه ثابت من أقوال الشهود المؤيدة بعقود البيع المقدمة أن وضع اليد يرجع إلى ما قبل سنة ١٩٥٤ وفي تواريخ معاصرة لعقود البيع المقدمة إلا أنه نظرا لأن واضع اليد فقد حيازته بالقوة ويستردّها من شخص يستند إلى حيازة أحق بالفضل فإنه لا يشترط أن تكون قد استمرت سنة كاملة قبل الاعتداء الحاصل في ١٩٥٥/٦/٢٠ وذلك وفقا لنص المادة ٦٥٩ من القانون المدني) ثم استورد الحكم قائلا (إن المحكمة وهي في حدود دعوى حيازة لا تستطيع التعرض لتلك العقود للفصل في ماهيتها وهل هي نافذة للملكية أم لا بل يكفي أن تكون هذه العقود كافية كسند لوضع اليد ومن ثم فلا يهم لتقرير حق أي الطرفين في وضع يده على من النزاع أن تكون هذه العين ملكا للحكومة أو ملكا للمستأنف عليه (الطاعن) مع ملاحظة أن المستأنف (المطعون عليه الأول) لم يدع ملكيته لها وأما تقديم المستأنف عليه (الطاعن) لعقد الإيجار الصادر له من مصلحة الأملاك فإن هذا العقد لا يمنع من التخلي عن الحيازة وهو ما حصل فعلا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أنه كان للمطعون عليه الأول حيازة مادية على العقار المتنازع عليه وقت فقد الحيازة وكانت دعوى استرداد الحيازة تقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى صفة واضع اليد فلا يشترط توافر نية التملك عند واضع اليد ولا وضع يده مدة سنة سابقة على التعرض ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا قائما في حالة وقوع الغصب لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ولا يضيره بعد ذلك ما عسى أن يكون قد اشتملت عليه أخطاء من قرارات قانونية خاطئة إذ أن هذه القرارات وردت في استناد فيه الحكم تزييدا ولم يكن لها أثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وفي ذلك يقول الطاعن إن من شروط دعوى استرداد الحيابة أن تكون الحيابة قد فقدت بالقوة وأن ترفع الدعوى خلال سنة من التعدي ويجب أن يستظهر الحكم الصادر برد الحيابة هذين الشرطين ولكن الحكم المطعون فيه اقتصر على القول بأن تعرضا حصل للطعون عليه الأول ولمشترى ثمار الأرض منه بمنعهما من دخولها أو استلام ثمارها وأن الحديد الفاصل لحدودها قد خلع وفي كل ذلك مخالفة للقانون هذا في حين أن العين محل النزاع من أملاك الدولة التي لا توضع بها حدايد فاصلة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن فقد المطعون عليه الأول حيابة العقار المتنازع عليه قد حصل في ١٩٥٥/٦/٢٠ وأقام الدعوى رقم ٩٨٣ سنة ١٩٥٥ مدني جزئي الاسماعيلية باسترداد حيابة العقار وقضى فيها من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١ بإحالتها إلى التحقيق لينتج الحكم المطعون عليه الأول وضع يده على أرض النزاع وأن الطاعن سلب حيابته بالقوة وأنه أي المطعون عليه الأول رفع الدعوى خلال سنة من فقدته الحيابة ثم استظهر الحكم المطعون فيه أقوال شهود الطرفين أمام محكمة أول درجة وكذلك التحقيقات الإدارية المنضمة وخلص من كل ذلك إلى قوله "إن تعرضا حصل للمستأنف (المطعون عليه الأول) لمنع من دخول أرضه ومنع مشترى الثمار من استلامها وأن الحديد الفاصل قد خلع ومن ثم يكون الوصف الصحيح لهذه الدعوى كما وصفها المستأنف (المطعون عليه الأول) أنها دعوى استرداد حيابة وأساس هذه الدعوى حماية الأمن العام باعتبار أن المستوى بالعنف يجب عليه قبل كل شيء رد ما استولى عليه ولو كان هو الجدير بالحيابة إذ لا يجوز للأفراد اقتضاء حقوقهم بأنفسهم ولا نزاع في أن رفع الحديد الفاصل ومنع الحائز من دخول أرضه بالقوة من قبيل سلب الحيابة بالقوة وهو أشد صور التعرض للحيابة وأكثرها خطرا على الأمن العام" ويبين من ذلك أن الحكم قد استظهر بجلاء أن الحيابة قد سلبت قهرا وأن المطعون عليه الأول قد رفع دعواه قبل مضي سنة على سلب حيابته — وإذا كان ذلك، وكان لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيابة أن يكون سلبها مصحوبا بإيذاء أو تعد على شخص

الحائز أو غيره بل يكفي أن تكون الحيازة قد سلبت قهرا لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الرابع والخامس أن الحكم المطعون فيه قد شاب قصور في التسبيب وبطلان في الإجراءات أثر فيه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون عليه الأول ادعى أن شقيق الطاعن كان يحوز الأرض المتنازع عليها نيابة عن المطعون عليه الأول ولكن الحكم المطعون فيه لم يحقق هذه الواقعة وأغفل الآثار القانونية لحيازة شقيق الطاعن وبذلك يكون معيبا بالقصور كما أغفل الحكم المطعون فيه الإشارة إلى تلاوة تقرير التلخيص وفي ذلك ما يبطله كما ورد بأسباب الحكم المطعون فيه أن الاستئناف اقيم بصحيفة معلنة في ١٠ ، ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ مع أن دعاوى الحيازة ليست من الدعاوى المنصوص عليها بالمادة ١١٨ مرافعات والتي كان الاستئناف عنها يرفع بطريق التكليف بالحضور ولكن الحكم المطعون فيه رغم رفع هذا الاستئناف بغير الطريق القانوني فإنه قضى بقبوله شكلا .

وحيث إنه لما كان المشرع قد قصر في المادة ٤٢٥ مكرر من قانون المرافعات جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله دون حالي البطلان في الحكم أو في الإجراءات وقد أراد الشارع بهذا التخصيص ما يكون من مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في خصوص وضع اليد بالذات لما كان ذلك ، فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وإبراهيم الخافي ، وصبري فرحات .

(١٣)

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عقد . " أركان العقد " . " الرضاء " . مزاد . إجارة . بيع .

إفتتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً . الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء . لا يتم القبول إلا بإرساء المزاد .

(ب) إجارة . مزاد . " شروط المزايدة " .

تكفل الواجبات وشروط قائمة المزاد ببيان كيفية تمام القبول وإرساء المزاد . وجوب الرجوع إليها دون غيرها من أحكام القانون المدني التي تعتبر من القواعد المسكلة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة .

(ج) مزاد " إرساء المزاد " . " اعتياده " .

اعتماد السعر الذي تبدأ به المزايدة لا يفنى عن اعتماد إرساء المزاد .

(د) مزاد . " سلطة الجهة عارضة المزايدة في رفض العطاء " .

دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة . قبوله لا يمنع الوزارة من استعمال حقها في رفض العطاء المقدم من دافعه .

١ - تنص المادة ٩٩ من القانون المدني على أنه " لا يتم العقد في المزايدات إلا بإرساء المزاد " ومفاد ذلك أن إفتتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً وإنما الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء ، أما القبول فلا يتم إلا بإرساء المزاد .

٢ - متى كانت وزارة الأوقاف قد عرضت الأقطان محل النزاع لتأجيرها بطريق المزايدة على مقتضى ما تقتضى به أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ واللائحة الداخلية للوزارة والشروط الواردة بقائمة المزايدة وكانت تلك الأحكام والشروط قد تكفلت ببيان متى وكيف يكون القبول من الوزارة ويتم إرساء المزايدة فإنه يجب الرجوع إليها في كل ما يتعلق بذلك دون الأحكام العامة الواردة في المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩١ من القانون المدنى إذ هذه الأحكام تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة .

٣ - إعتداد السعر الذى تبدأ به المزايدة يفترق عن إعتداد إرساء المزايدة وغير مغن عنه .

٤ - دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة وقبول الوزارة هذا التأمين لا يمنعها من أن تستعمل حقها في رفض العطاء المقدم من دافعه ولو كان هو العطاء الأخير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٩٥٦ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة ضد وزارة الأوقاف (الطاعنة) والمطعون عليه الثانى وطلب فيها الحكم له بصحة ونفاذ عقد الإيجار المعقود بينه وبين تلك الوزارة وفي يوم ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ واستمرار وضع يده على الأقطان المؤجرة وكف أى منازعة له فيها وقال في بيان دعواه إنه في اليوم المذكور عرضت وزارة الأوقاف أقطانا مساحتها ٢٧١ فداناً وكسور بجهة ملوى مملوكة لوقف المشترك الذى في نظرها للإيجار بطريق المزايدة وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وجعلت

السعر الأصامى للزيادة أجر المثل الذى اعتمده مجلس الأوقاف الأعلى بواقع ٢٥ جنيها للفدان فى السنة وقد رسا المزااد عليه بهذا السعر وقدم التأمين المطلوب وبعد أن مضت مدة العشرة أيام المحددة فى لائحة الوزارة وفى قائمة المزااد لزيادة العشر دون أن يتقدم أحد بهذه الزيادة أرسلت الأوراق من تفتيش المنيا إلى الوزارة لاعتماد التأجير له وقد اعتمده وكيل الوزارة فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وصدق عليه الوزير فى ٩ من الشهر المذكور واعتمادا على ذلك قام المدعى بتهيئة الأطنان المؤجرة للزراعة غير أنه فوجئ بعد شهرين من تاريخ رسو المزااد عليه بإعادة طرح الأطنان فى المزايدة من جديد فرسا المزااد على المطعون عليه الثانى بأجرة قدرها ٤٠ جنيها و ٥٠٠ مليم للفدان فى السنة . وقال المدعى (المطعون عليه الأول) إنه لما كان مقتضى أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ واللائحة الداخلية للوزارة أنه إذا مضت عشرة أيام على رسو المزااد دون أن يتقدم أحد بزيادة العشر على آخر عطاء فإنه لا يقبل التزايد بعد ذلك لأى سبب من الأسباب فإن التأجير إليه يعتبر نهائيا وبالتالي تكون المزايدة الثانية وما ترتب عليها من رسو المزااد على المطعون عليه الثانى قد وقعت باطلة وأنه إزاء إخلال الوزارة بتعاقدتها معه وإنكارها التأجير إليه اضطر لرفع الدعوى ضدها بطلباته السابقة وقد طلبت الوزارة رفض الدعوى استنادا إلى أن أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ واللائحة الصادرة تنفيذا له تقضى بأن رسو المزااد لا يعتبر نهائيا وملزما لها إلا بتحقيق أمرين الأول : أن يقره وكيل الوزارة فى الصفقات التى لا يزيد إيجارها السنوى على خمسمائة جنيه والوزير فى الصفقات التى تزيد على ذلك لغاية ألف وخمسمائة جنيه والمجلس الأعلى فيما زاد على ذلك والأمر الثانى أن تعلن الوزارة الراسى عليه المزااد بقبولها التأجير إليه بعد صدور هذا الاعتماد وأنه لما كان المجلس الأعلى لم يعتمد التأجير للمدعى بالأجرة التى رسا بها المزااد عليه وبالتالي فلم تخطر الوزارة بقبولها التأجير له فليس له أن يدعى بأن تعاقدات تم بينه وبينها وتكون الوزارة إذ عرضت الأطنان فى المزايدة من جديد واعتمدت تأجيرها للمطعون عليه الثانى بأجرة قدرها ٥٠/٤ جنيها للفدان فى السنة قد استعملت حقا خوالة لها أحكام القانون واللائحة سالفى الذكر ، وانضم المطعون عليه الثانى إلى الوزارة فى دفاعها . وبتاريخ ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة الابتدائية

بصححة عقد الإيجار المحرر في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٠ الصادر من وزارة الأوقاف إلى المدعى (المطعون عليه الأول) بتأجير الأطنان المبينة بالعقد وبصحيفة الدعوى بواقع إيجار الفدان الواحد سنويا مبلغ ٢٥ جنيها . فاستأنفت الوزارة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٦١٤ سنة ٧٠ ق وتمسكت في الاستئناف بدفاعها السابق كما تمسكت بالشروط الواردة في قائمة مزاد تأجير الأطنان الموقع عليها من المطعون عليه الأول قائلة إن هذه الشروط تؤيد دفاعها هذا - وبتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الوزارة في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وأبدت الرأي فيها بنقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه قد استندا فيما انتهيا إليه من قيام تعاقد بينها وبين المطعون عليه الأول على تأجير الأطنان إليه وفيما قضيا به من صحة هذا التعاقد إلى أحكام المواد ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٩ من القانون المدني هذا في حين أن علاقة الوزارة بالمطعون عليه الأول لا تحكمها هذه النصوص وإنما نصوص القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٤٦ واللائحة الداخلية للوزارة التي صدرت بتفويض من القانون المذكور كما تحكمها نصوص قائمة مزاد التأجير الموقع عليها من المطعون عليه المذكور بما يفيد دخوله المزاد على أساس الشروط الواردة فيها ومقتضى تلك النصوص جميعا أن وسو المزاد لا يكون نهائيا وملزما للوزارة إلا إذا اعتمده من يملك اعتماده بحسب أحكام اللائحة - وهو بالنسبة للصفقة محل النزاع مجلس الأوقاف الأعلى - وإلا إذا أخطر الرامى عليه المزاد بهذا الاعتماد وبقبول الوزارة التأجير له ولما كان كلا الشرطين لم يتحقق بالنسبة للمطعون عليه الأول إذ لم يعتمد المجلس الأعلى إرساء المزاد عليه وبالتالي فلم تخطر الوزارة بقبولها التأجير له - وكانت قائمة المزاد تتضمن فوق هذا نصا يجعل للوزارة مطلق الحرية

في قبول أو رفض ما يرسوبه المزاد من غير أن يطلب منها بيان الأسباب ودون أن تتحمل أية مسئولية في حالة الرفض فإنه لا تكون ثمت إجازة قد انعقدت بين الوزارة والمطعون عليه الأول ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أهدر الأحكام الواجب تطبيقها وطبق على علاقات الخصوم نصوص القانون المدني التي ما كان يجوز الرجوع إليها مادام أن الطرفين قد تراضيا على أحكام خاصة لتحكم علاقتهما ومادامت هذه الأحكام غير مخالفة للنظام العام - يكون الحكم إذ فعل ذلك واكتفى لاعتبار الإجازة منعقدة بمجرد اعتماد الوزير نتيجة المزاد الذي رسي على المطعون عليه الأول قد خالف القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سلم بوجوب الرجوع إلى قائمة المزاد للفصل في النزاع أورد نص البند الخامس من هذه القائمة ثم قال ما محصله إن حق الوزارة طبقا لهذا البند مقيد بأنه إذا مضت العشرة الأيام التالية لرسو المزاد دون أن يتقدم أحد لزيادة العشر فإن الوزارة لا تملك إعادة المزاد ويتم العقد بينها وبين المتزايد الأول مادام قد رسا عليه المزاد بأجر المثل المعتمد من مجلس الأوقاف الأعلى وأردف الحكم ذلك بقوله - "وحيث إنه لا جدال بين طرفي الخصومة في أن مجلس الأوقاف الأعلى اعتمد أجر المثل بمبلغ ٢٥ جنيها وأن وكيل الوزارة أشرب بتاريخ ١٩٥٠/٩/٦ باعتماد التأجير للمستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) وأن السيد وزير الأوقاف أشرب بتاريخ ١٩٥٠/٩/٩ بالموافقة على التأجير ومتى تقرر ذلك وتقرر أن مجلس الأوقاف قد اعتمد بقراره الصادر في ١٩٥٠/٧/١٠ أجر المثل للأطيان وقدره ٢٥ جنيها ودعت جلسة المزاد في ١٩٥٠/٧/٢٢ ورسا المزاد على المستأنف عليه الأول بسعر ٢٥ جنيها للفقدان في السنة لمدة ثلاث سنوات فتعبر الجلسة نهائية حسب تعليمات الوزارة ولا يمكن إعادة المزاد إلا بالشروط التي يتطلبها القانون ثم تقرر أنه قد مضت فترة العشرة الأيام ولم يتقدم أحد بطلب زيادة العشر وعلى ذلك يكون المزاد نهائيا وهو ما اعتمده الوزير وهو ناظر الوقف وطبقا للمادة ٩٩ من القانون المدني يتم العقد في المزايدات برسو المزاد وإخطار المستأنف عليه بذلك لا يقدم ولا يؤثر فهو قد

قام بالتزامه من حيث تقديم التأمين التقدي والعيني ورسا المزااد عليه طبقا للتعليقات والقانون وبأجر المثل ويخلص مما تقدم أن طرح الأرض للمزااد بعد ذلك وبمدرسوها على المستأنف عليه الأول قد وقع باطلا" ورد الحكم على ما تمسكت به الوزارة من أن التعاقد لا يتم طبقا للأنحة التأجير إلا باخطار الراسى عليه المزااد بخطاب موسى عليه وأن هذا الإخطار هو الذى يعتبر منها قبولا - رد الحكم بأن هذا الدفاع فى غير محله لأن القبول يتم باعتماد وزير الأوقاف وهو ناظر الوقف للمزااد وأن الإخطار ليس إلا قرينة على علم الراسى عليه المزااد بالقبول وهذا العلم يجوز أن يتم بغير الإخطار ثم أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائى وقال عنها إنها صحيحة وأنه يقرها وقد جاء فى تلك الأسباب بعد إيراد نصوص المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩١ من القانون المدنى (إن الوزارة عرضت الأطنان محل النزاع فى المزااد لتأجيرها طبقا لما نص عليه القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ والأنحة التنفيذية ... وأن عرض هذه الأطنان للتأجير بالمزااد على أساس سعر معين فيه إيجاب من وزارة الأوقاف مقيد بشرط اعتماد المجلس الأهل للأوقاف وقد قبل المدعى (المطعون عليه الأول) أن يستأجر الأرض بالشروط التى عرضت بها وقدم التأمين التقدي والعيني ولم يبق من شىء لإتمام العقد إلا إجراء واحد هو اعتماد المجلس الأهل وقد اعتمده فعلا بدليل أن السكرتير العام للوزارة أشر بوقف إرساله حتى تصدر أوامر أخرى ولا يكون وقف إرسال ذلك الاعتماد إلا بعد صدوره أما الإخطار الذى تقول الوزارة إنه لا بد من توافره طبقا لنصوص الأنحة فإنه ترديد لما نصت عليه المادة ٩١ مدنى من أنه قرينة على العلم ثم قال الحكم الابتدائى فى ختام أسبابه "إن اعتماد التأجير من الجهة المختصة لا يمد وأن يكون إجراء شكليا لأن فى تحديد أجر المثل من الجهة المذكورة معنى الإيجاب فإذا رسى المزااد بعد ذلك كان فيه القبول وبذلك تتلاقى الإرادتان ويتم التعاقد" وهذا الذى قرره المحكان الابتدائى والمطعون فيه وأقاما عليه قضاءهما بانعقاد الإجارة غير صحيح فى القانون ذلك أن المادة ٩٩ من القانون المدنى تنص على أنه لا يتم العقد فى المزايدات إلا برسو المزااد ومقاد ذلك أن افتتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجابا وإنما الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالمطاء أما القبول فلا يتم إلا بإرسال المزااد وقد ورد فى المذكرة التفسيرية " أن هذا النص ينطبق على جميع عقود المزايدات وبوجه خاص على

البيع والإيجارات التي تجري بطريق المزايدة وهو يحسم خلافا طال مهد الفقه به فافتتاح المزايدة على الثمن ليس في منطق النص إلا دعوة للتقدم بالعطاءات وقد أعرض المشرع عن المذهب الذي يرى في افتتاح المزايدة على الثمن إيجابا وفي التقدم بالعطاء قبولا". ولما كان القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف والأشعة الداخلية لهذه الوزارة التي صدرت بالاستناد إلى المادة ٣٢ من ذلك القانون وقائمة مزاد التأجير الموقع عليها من المطعون عليه الأول مما يفيد اطلاعه على شروطها وقبوله الاستئجار بهذه الشروط — لا يتضمن أى منها نصا خاصا يقضى بما يخالف حكم المادة ٩٩ سالف الذكر فإن طرح الوزارة الأطيان محل النزاع للتأجير بطريق المزايدة على أساس أجر المثل الذي اهتمسده المجلس الأعلى للأوقاف بواقع ٢٥ جنيها في السنة لا يعتبر من الوزارة إيجابا كما ذهب إلى ذلك خطأ الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه وإنما الإيجاب يكون من جانب المطعون عليه الأول بتقديمه بالعطاء المتضمن عرضه استئجار الأطيان بهذه الأجرة ولا يتم التعاقد بينه وبين الوزارة إلا بإرساء المزاد عليه بعد التصديق عليه من الجهة المختصة إذ أن هذا التصديق هو القبول بالإرساء ممن يملكه — ولما كانت الوزارة كما قرر المحكان الابتدائي والمطعون عليه قد عرضت الأطيان محل النزاع لتأجيرها بطريق المزايدة على مقتضى ما تقتضى به أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ والأشعة الداخلية للوزارة والشروط الواردة بقائمة المزاد وكانت تلك الأحكام والشروط قد تكفلت ببيان كيف يكون القبول من الوزارة ويتم إرساء المزاد فإنه يجب الرجوع إليها دون غيرها في كل ما يتعلق بذلك أما الأحكام العامة الواردة في القانون المدني والتي استند إليها الحكم في هذا الخصوص فإنها تعتبر من القواعد المشكلة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة ولما كانت المادة ٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر تقضى في فقرتها الخامسة بأن مجلس الأوقاف الأعلى هو المختص بالإذن بإيجارات الأطيان التي تزيد على ١٥٠٠ جنيه في السنة كما تنص المادة ١٢٣ من اللائحة الداخلية على أنه في كل الأحوال لا يعتبر التأجير نهائيا إلا إذا أقره وكيل الوزارة في الصفقات التي لا يزيد إيجارها السنوي على ٥٠٠ جنيه والوزير في الصفقات التي تزيد على ذلك لغاية ١٥٠٠ جنيه والمجلس الأعلى فيما زاد على ذلك وأذنت به المحكمة الشرعية في الأحوال التي تستدعي هذا

الإذن واعتمدته الوزارة بخطاب موصى عليه إلى الراسى عليه المزااد وبعد احتيفاء ما نصت عليه هذه اللائحة بشأن أخذ رأى قسم القضايا إذا كانت قيمة العقد تزيد على ٥٠٠٠ جنيه وتنص المادة ٧ من قائمة مزااد التأجير الموقع عليها من المطعون عليه الأول على أن "لوزارة الأوقاف مطلق الحرية فى قبول أو رفض ما يرسو به المزااد ولا مسئولية عليها فى شىء ما من غير أن يطلب منها بيان الأسباب" كما تقضى المادة ٨ من هذه القائمة بأنه "لا يرسو المزااد ولا تلزم به الوزارة إلا إذا أقرته الجهة المختصة المنوه عنها بالمادة التالية وأعلن الراسى عليه المزااد بقبول للتأجير إليه" وتقضى المادة ٩ بأن "يتم التعاقد على الإيجار باخطار المتزايد بقبول الوزارة رسو المزااد عليه بعد موافقة وكيل الوزارة فى الصفقات التى لا يزيد إيجارها السنوى على ٥٠٠ جنيه والوزير فى الصفقات التى تزيد على ذلك لغاية ١٥٠٠ جنيه والمجلس الأعلى فيما يزيد على ذلك" وبين من هذه النصوص التى تراضى عليها الطرفان أنها تتطلب فى تعبير الوزارة عن إرادتها بالقبول أن يصدر هذا القبول ممن يملكه بحسب ما هو مبين فى المادة ١٢٣ من اللائحة الداخلية والمادة ٩ من قائمة المزااد وأن يعلن صاحب العطاء الأخير بأرساء المزااد عليه - وبغير اجتماع هذين الشرطين لا يكون هناك ارساء ملزم للوزارة ولا تنعقد الاجارة ولا يفتى من وجوب تحقق هذين الشرطين أن يكون المجلس الأعلى المختص بالتصديق على ارساء المزااد فى الصفقة محل النزاع سبى أن اعتمد أجراء المثل الذى جرت المزايدة على أساسه أو أن تكون الوزارة قد قبلت التأمين النقدى والعينى من المطعون عليه الأول عند دخوله المزااد ذلك أن اعتماد السعر الذى تبدأ به المزايدة يفتقر عن اعتماد الارساء وغير مغب عنه وليس فى الأحكام التى ارتضاها الطرفان ما يلزم الوزارة بالتأجير لمن يرسو عليه المزااد بهذا السعر المعتمد بل بالعكس فإن نص المادة ٧ من القائمة يجعل للوزارة مطلق الخيار وبلا قيد فى قبول أو رفض ما يرسو به المزااد كذلك فإن دفع التأمين انما هو شرط لازم لدخول المزايدة وقبول الوزارة هذا التأمين لا يمنعها من أن تستعمل حقها فى رفض العطاء المقدم من دافعه ولو كان هو العطاء الأخير - لما كان ما تقدم، وكان الثابت والذى لا نزاع فيه أن الوزارة لم تعلن المطعون عليه الأول بقبولها ارساء المزااد عليه فانه طبقا للنصوص المتقدمة لا تنعقد الاجارة بينهما ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر

الاجارة منمقدة وقضى بصحةها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة
لمبحث السبب الثانى من سببى الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه .

ولما سلف بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دوى المطعون عليه
الأول .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحترمين : أحمد
 ذكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر همدى ، ومحمد نور الدين مويج .

(١٤)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء الضريبة" .
 "تقديره" . "الربط الحكيم" .

قاعدة تقدير وعاء الضريبة الواردة بالمرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . وجوب العمل بها
 في كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً . يكفي لاعتباره كذلك الطعن نفسه من أى
 من الطرفين .

رسم المشرع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء
 الضريبة ، وهذه القاعدة واجبة الاتباع من تاريخ صريان هذا المرسوم بقانون
 ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال أحكامه على كافة الحالات
 التي لم يصبح فيها الربط نهائياً - والمقصود بالربط النهائي - وعلى ما جرى به
 قضاء محكمة النقض - هو ذلك الربط الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية
 جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك بلان الطعن أو المحاكم على اختلاف
 درجاتها . ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون
 مصلحة الضرائب هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط
 غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٦١/٦/١ الطعن ٥١٦ س ٢٦ ق السنة ١٢ ص ١٧٠

وتفسر المبدأ الطعن ٢٥٦ س ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٤ العدد الحالي

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٤٠ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى
الاسكندرية ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم "بالغاء قرار لجنة الطعن عن
سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وإعفائه من الضريبة باعتبار أن أرباحه في كل من هاتين
السنتين أقل من ١٥٠ ج ..." وقال شرحا لدهواه إن مأمورية الضرائب المختصة
قدّرت أرباحه في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بمبلغ ٢٤٢٠ ج ، ٢٢٣٥ ج على التوالي
وإذ اعترض الطاعن على هذا التقدير ومرض الخلاف على لجنة الطعن أصدرت
قرارها بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٤ بتقدير أرباحه في السنتين المذكورتين بمبلغ ١٩٤٢ ج
و ٨٣٢ ج على الترتيب فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٨
حكمت المحكمة "بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار أن صافي أرباح الطاعن
عن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٣٠٥ ج وتأييده فيما عدا ذلك" . فاستأنفت الطاعنة هذا
الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية لمخالفته أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٤ سنة ١٠ ق كما استأنفه المطعون عليه
وقيد استئنافه برقم ١٢٨ سنة ١٠ ق وبتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٧ قررت المحكمة وقف
الدعوى لمدة ستة أشهر باتفاق الطرفين للصالح ثم عجأت مصلحة الضرائب استئنافها
وفي ١٩٥٧/٢/٢٨ حكمت المحكمة "أولا — باعتبار استئناف (المطعون عليه)
غير معجل ودفع مصلحة الضرائب بشأنه سابقا أوانه — ثانيا — وبالنسبة
لاستئناف مصلحة الضرائب بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه ..." .
وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير ونظر
الطعن أمام دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٩٦٢/٤/١٧ بأحالة إلى هذه
الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم
يبد دفاعا وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن حاصل صيب الطعن أن الحكم المطعون فيه — إذ رفض أعمال أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن ربط الضريبة عن سنة ١٩٤٨ تأسيسا على أن الربط في هذه السنة أصبح نهائيا بعدم طعن مصلحة الضرائب فيه وأن الممول وحده هو الذى طعن فى قرار اللجنة ولا يصح أن يضار بطعنه — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ذلك أن مفاد نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية أن الربط الحكى يسرى على كل ربط للضريبة من السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ لم يصبح فى تاريخ نشره ربطا نهائيا يستوى فى ذلك أن يكون مرد عدم نهائية هذا الربط طعن المصلحة فيه وحدها أو طعن الممول فيه وحده أو الطعن فيه من كليهما .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه ما دام أن المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان هذا المرسوم بقانون الذى نظمها ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمال أحكامه وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا — والمقصود بالربط النهائى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ذلك الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك بلجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها . وسواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأذورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا — ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى لا اعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين ولا محل فى هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي ،
وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس .

(١٥)

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩ القضائية :

عمل . "التحكيم في منازعات العمل" . "ما يخرج من ذلك" . دعوى .
"تكيف الدعوى" . اختصاص .

المنازعة في مدى استحقاق العامل لفرق إعانة غلاء المعيشة بسبب تغير حاله الاجتماعية وتراخيه
في إخطار رب العمل به . نزاع فردي لا صلة له بحق الجماعة . اختصاص المحاكم بنظره .

النزاع حول استحقاق العامل أو عدم استحقاقه فرق إعانة الغلاء بسبب تغير
حاله الاجتماعية وتراخيه في إخطار الشركة به فور حصوله هو نزاع فردي قوامه
حق ذاتي له لا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، ومن ثم فإن الدعوى به
مما تختص المحاكم بالنظر فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٩٣ سنة ١٩٥٨ محكمة شئون العمال
الجزئية بالاسكندرية ضد الشركة الطاعنة بطلب إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٨٦ ج
و ٣٦٢ م منه ٦٥ ج و ٢٥٠ م فرق إعانة غلاء المعيشة عن المدة من ١٩٥٣/٨/٥
إلى ١٩٥٦/١٢/٣١ و ٢١ ج و ١١٢ م فرق أجره عن المدة من ١٩٥٧/١/١

إلى ١٩٥٨/٢/٢٨ ، وردت الشركة بأن المطعون عليه ألحق بخدمتها بعد صدور الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة إمانة غلاء المديشة وقد رويت حالة الغلاء عند تعيينه وأنه لا يستحق زيادة إمانة الغلاء إلا من تاريخ إخطارها بتغير حالته الاجتماعية في منتصف سنة ١٩٥٧ لا من تاريخ إنجاب ولده في ١٩٥٣/٨/٥ ومن ثم انتهت إلى طلب رفض الدعوى - وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بتسديد مكتب الخبراء الحكوميين التابع لوزارة العدل بالاسكندرية للانتقال إلى مقر الشركة المدعى عليها للاطلاع على دفاترها وبيان قيمة أجره وتدرجه وآخر أجر كان يتقاضاه وما إذا كان يستحق فرق إمانة غلاء من المدة المطالب بها وجملة إن وجد ، وبأمر خبير المكتب مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن المدعى يستحق في ذمة الشركة مبلغ ٥٥ ج و ١٩٣ م فرق إمانة الغلاء من المدة المطالب بها . وبتاريخ ١٩٥٨/١١/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعى مبلغ ٥٥ ج و ١٩٣ م والمصروفات ومبلغ اثني قرش مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ بالمعجل بغير كفالة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى لنفس الأسباب التي كانت قد تمسكت بها أمام محكمة أول درجة وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٦٠ سنة ١٩٥٨ عمال مستأنف . وبتاريخ ١٩٥٩/١/٣١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصاريف و ٢٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقد طعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض لأسباب الوارد في التقرير ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطالبت الحكم بعدم قبول الطعن ومن باب الاحتياط رفضه .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن دعوى المطعون عليه وإن كانت فردية وجرى النزاع فيها حول ما إذا كان أجره يشمل إمانة غلاء المديشة أم لا إلا أن من شأنها أن تقرر مبدأ يسرى على جميع العمال الذين هم في نفس مركزه والبالغ

مدهم ١٧٣ عاملا وإن كانوا لم يقاضوا الشركة بعد كما أن من شأنها المساس بنظام العمل المقرر بلائحة الشركة والذي استقر لديها ، ومثل هذه المنازعة وإن كانت فردية من حيث العدد إلا أنها مع ذلك منازعة جماعية تخضع لنظام التوفيق والتحكيم ومما تختص هيئة التوفيق والتحكيم بالنظر فيه دون المحاكم ومن ثم فقد كان يتعين حل المحكمة — ومن تلقاء نفسها — أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها لخروجها عن ولايتها وإذ هي لم تفعل وقضت في الموضوع فإن قضاءها هذا يعتبر بمثابة حكم ضمنى بالاختصاص يتعلق بولاية المحكمة ومن النظام العام ويجوز الطعن فيه عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعمى في غير محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن المطعون عليه أقام دعواه ضد الشركة بطلب إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٨٦ ج و ٣٦٢ م عبارة عن فرق أجره عن المدة من ١/١/١٩٥٧ إلى ٢٨/٢/١٩٥٨ و فرق إمانة غلاء المعيشة في المدة من ٥/٨/١٩٥٣ إلى ٣١/١٢/١٩٥٦ ، وجرى النزاع فيها حول استحقاقه أو عدم استحقاقه فرق إمانة الغلاء بسبب تغير حالته الاجتماعية وتراخيه في إخطار الشركة به فور حصوله ، وهو على هذا الوضع نزاع فردي قوامه حق ذاتي للمطعون عليه لا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، ومن ثم فإن الدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشاذلي ، وعبد المجيد يوسف النابيش ، ومحمد نور الدين هويس .

(١٦)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" . "طلاق" .

إقرار الزوج بوقوع الطلاق . معاملته به . وجوب اختلاف الزوجين طائفة وملة قبل
رفع الدعوى .

إقرار الزوج غير المسلم بوقوع الطلاق في تاريخ معين ومعاملته بإقراره لا يتأتى
إلا بعد ثبوت اختلاف الزوجين طائفة وملة قبل رفع الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون عليه الثاني رفع على المطعون عليها الأولى الدعوى
رقم ٧٥١ سنة ١٩٦١ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طلب
في عريضتها المعلقة في ٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ الحكم له عليها بإثبات طلاقها منه
الصادر منه أول سبتمبر سنة ١٩٦١ وقال في بيان دعواه إنه تزوجها بعقد صحيح
في ١٩٦٠/٨/٤ ولاستحالة الحياة الزوجية بينهما طلقها في أول سبتمبر سنة ١٩٦١
بقوله زوجتي كلير عبد النور إبراهيم حنا طالق مني وهو طلاق صحيح شرعا إذ
الزوجة قبطية أرثوذكسية وهو مصري أرثوذكس وكلاهما يدين بالطلاق ويحق له
في هذه الحالة الحكم له بإثبات هذا الطلاق ويجلسه ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ قرر

بإيقاعه طلاق زوجته على الوجه الوارد بصحيفة الدعوى ثم عاد بجلد ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ وطلقها طلقه ثانية بقوله زوجتى كلىر عبد النور طالق منى طلقه أولى رجعية وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٤ حكمت المحكمة حضوريا . أولا : باثبات طلاق المدعى لزوجته المدعى عليها طلقه أولى رجعية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ . ثانيا - باثبات طلاقه لها طلقه ثانية رجعية فى ١١/٥/١٩٦١ فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٧ سنة ٧٩ ق طالبة - الغاء الحكم المستأنف وعدم سماع الدعوى - وبتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فطعن نيا بة استئناف القاهرة فى هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه للسببين المبينين بتقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره لم تحضر الطاعنة ولا المطعون عليهما وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما فى أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وقد ترتب على ذلك مخالفته للقانون ذلك أنه زعم أن تاريخ الشهادة المقدمة من المطعون عليه الثانى بطلب انتمائه إلى طائفة السريان الأرثوذكس فى ١٩٦١/٩/٩ وأن الطلاق الذى أراد اثباته صدر منه فى ١٩٦١/٩/١ وأنه رفع دعواه فى ١٩٦١/٩/٣ وكل ذلك قبل انتمائه إلى طائفة السريان الأرثوذكس فلا يعول على هذا التغير لحصوله والزوجان متحدا ن ملة وطائفة فىكون هذا الطلاق عديم الأثر كما لا يعتد بطلب اثبات الطلاق الثانى الصادر فى ١٩٦١/١١/٥ لوقوعه أثناء سير الدعوى وهذا الذى ذهب إليه الحكم مخالف للثابت بالأوراق إذ أن الشهادة المشار إليها تدل على أن الزوج قدم طلبا بانتمائه إلى طائفة السريان الأرثوذكس فى ١٩٦٠/٩/٩ لا فى ١٩٦١/٩/٩ كما خالف الحكم أتراف المطعون عليها الأولى الثابت بمحضر جلد ١٧/٣/١٩٦١ بأنهما مختلفان طائفة واختلافهما فى الطائفة يوجب تطبيق الشريعة الإسلامية طبقا لآادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وبالتالي يكون مثل هذا الطلاق واقعا وتترتب عليه آثاره .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الطاعنة لم تقدم الشهادة الدالة على ثبوت صحة هذا التاريخ الذي تنازع فيه ولا صورة من محضر جلسة ١٩٦١/٣/١٧ الذي تزعم الطاعنة أنه تضمن اعترافا من المطعون عليها الأولى بأن الطرفين مختلفان طائفة وملة تأييدا لوجه النعى مما يجعله عاريا عن الدليل متعينا ورفضه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن المطعون عليه الثاني طلب اثبات الطلاق الذي أوقعه في ١٩٦١/٩/١ وأنه لم يقربه بجلسة ١٩٦١/٩/١٦ فيكون الحكم المستأنف قد خالف الصواب فيما قضى به من اثبات الطلاق الأول في ١٩٦١/٩/١٦ وهذا الذي ذهب إليه الحكم مخالف للفقه ولمذهب أبي حنيفة لأن المطعون عليه الثاني ادعى دعواه أمام المحكمة بجلسة ١٩٦١/٩/١٦ فيكون مقرا بهذا الطلاق أمام المحكمة ويعامل به من تاريخ اقراره الحاصل في ١٩٦١/٩/١٦ .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن القول باعتبار المطعون عليه الثاني مقرا بوقوع الطلاق في ١٩٦١/٩/١٦ فيعامل باقراره لا يتأتى إلا بعد ثبوت اختلاف الزوجين طائفة وملة قبل رفع الدعوى وهذا ما لم يقم عليه دليل على ما سبق الرد به على السبب الأول مما يجعل النعى في خصوصه على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسنى العوضى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفى على ، وإبراهيم إمام ، وصبرى فرحات .

(١٧)

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) حكم . " إصداره " . " حجز الدعوى للحكم " . " تعجيل النطق به " .
دفاع . " الإخلال به " . " ما لا يعد كذلك " . بطلان .

تعجيل المحكمة للنطق بالحكم . شرطه . عدم المساس بحق الدفاع أو الإخلال به .
مجبى . قرار التعجيل تأليا لنهاية الميعاد المصرح فيه بإيداع المذكرات وبعد استيفاء طرق
الخصومة لدفاعهما شفويا ومذكراتهما الختامية . لا بطلان ولا إخلال بحق الدفاع .

(ب) دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . " تحديد أيام انعقاد
الجلسات " . بطلان .

تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحاكم إجراء تنظيمي . مخالفته . لا بطلان .

(ج) حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما لا يعد كذلك " .
إثبات . " طرق الإثبات " . " الكتابة " . صورية .

قيام الحكم على عدم جواز إثبات ما يخالف ما ورد بمقتضى البيع إلا بالكتابة وعلى
أن الصورية بين المتنافدين لا تثبت كذلك إلا بالكتابة . كفاية ذلك لحمل قضائه .
لا حاجة بالحكم إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن . بحثه لها من قبيل الزيد . خطاه
في ذلك لا يعيبه . لا قصور ولا مخالفة لقواعد الإثبات .

١ - لا تريب على المحكمة إذا ما قررت تعجيل النطق بالحكم وحددت
لذلك جلسة تسبق تلك التي كانت قد حددتها من قبل ما دامت لم تمس حقا
من حقوق الخصوم في الدفاع ومن ثم متى كان القرار الذى أصدرته المحكمة
بتعجيل النطق بالحكم يقع تأليا لنهاية الميعاد المصرح فيه للطاعنين بإيداع مذكرتهم ،

وكان ثابتاً من الاطلاع على القرار المذكور أن طرف الخصومة قد استوفيا دفاعهما شفوياً ومذكراتهما الختامية فإن النعى على الحكم بالبطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس^(١).

٢ — تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحكمة ليس إلا تنظيمًا داخلياً ترتبه جمعيتها العمومية ولا يترتب على مخالفته البطلان.

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم أساساً على عدم جواز إثبات ما يخالف ما ورد بمقتضى البيع إلا بالكتابة وعلى أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكتابة كذلك وكان هذا الذي قرره الحكم صحيحاً في القانون وكافياً بذاته لحمل قضائه، فإن الحكم لم يكن بحاجة إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن لإثبات تلك الصورية ويكون بحثه لها تزييداً يستقيم الحكم بدونه ولا يعيبه ما يكون قد شاب من خطأ فيه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

ومن حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنين الدعوى رقم ٥٧٤ سنة ١٩٥٠ مدني كلى المنيا قائلاً إنه بعقد بيع عرف تاريخه ٣ من يوليو سنة ١٩٥٠ اشترى منهم أرضاً زراعية مساحتها ٥ ف ٣ ط ١٣ من موشة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى لقاء ثمن مقبوض مقداره ١٥٠٠ ج ولكنهم امتنعوا عن التوقيع على عقد البيع النهائي وأنه من ثم يطلب القضاء بصحة التعاقد سالف الذكر واعتبار العقد أساساً صالحاً للتسجيل فدفع الطاعنون الدعوى بأن العقد مسنداً ليس

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٤/١٠ للطعن ٢٩٥ من ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٥٠٤.

في حقيقته عقد بيع وإنما هو عقد تحرر بينهم وبين الطاعن تأميننا وضمنا لشركة تجمعهم تكونت بينهم بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ للاتجار في الأقطان واستدلوا على هذا الدفاع بما قرروه من أن عقد البيع معاصر لعقد الشركة وبأنه كان قد أودع عند أمين وحصل عليه منه المطعون ضده بطرق احتيالية ومن ثم طلبوا القضاء - أصليا برفض الدعوى - واحتياطيا - بأحالتها إلى التحقيق فعارض المطعون ضده في طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متمسكا بأن القانون لا يجيز إثبات عكس المكتوب في عقد البيع ولا صورته إلا بالكتابة ، حكمت المحكمة بجلسته ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بصحة ونفاذ التعاقد في عقد البيع العرفي المؤرخ ٣ من يوليو سنة ١٩٥٠ الصادر من الطاعنين والمتضمن بيعهم للمطعون عليه أرضا مساحتها ٥ ف و ٣ ط و ١٣ ص نظير ثمن قدره ١٥٠٠ ج ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٢ سنة ٧٢ ق القاهرة وتمسكوا في الاستئناف بدفاعهم السابق أمام محكمة أول درجة فقضت المحكمة بجلسته ١٩٥٨/١١/٨ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بالنقض ورأت النيابة في مذكرتها رفض الطعن وبجلسته ١٩٦٢/١/٢٧ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية لقرار الإحالة نظر الطعن بجلسته ١٩٦٣/١٢/٥ وفيها صمم الطاعنون على طعنهم وطلب المطعون عليه رفض الطعن والتزمت النيابة رأيها السابق .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين محصل الأول بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وفي بيانه يقول الطاعنون إن محكمة الاستئناف سمعت المرافعة في الدعوى بجلسته ١٩٥٨/١٠/٢١ وفيها قررت بحزمها للحكم بجلسته ١٩٥٨/١١/٢٥ مع تقديم مذكرات إلى ما قبلها بعشرة أيام ولكن في يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ - ولم يكن الطاعنون قد تقدموا بمذكرة بدفاعهم بعد - تلقى وكيلهم إخطارا من قلم الكتاب فيه أن النطق بالحكم قد تعجل بجلسته ١٩٥٨/١١/٨ فأبرق في نفس اليوم إلى رئيس الهيئة يطلب مد أجل النطق بالحكم أو فتح باب المرافعة إلا أن المحكمة التفتت عن طلبه هذا وأصدرت حكما في اليوم الذي حددته للنطق به وتعجل النطق بالحكم في الدعوى إلى ما يسبق اليوم المحدد لتقديم المذكرات بسبعة أيام ينطوي على بطلان في الإجراءات لصعود القرار بالتعجيل في غير

الجلسة المحددة لنظر الدعوى أو للحكم فيها بل وفي يوم يخالف الأيام المحددة لا انعقاد جلسات الدائرة التي أصدرته وفي غيبة الخصوم وبغير إعلانهم وبدون أن يكون هناك مبرر للتعجيل ولعدم النطق بالحكم نفسه في جلسة ملئية وكل ذلك على خلاف مقتضى المواد ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ من قانون المرافعات ، كما أن في إجراء التعجيل على النحو السابق إخلال بحق الدفاع مبناه النطق بالحكم قبل انقضاء المدة التي حددتها المحكمة للخصوم لتقديم مذكراتهم وإخطار وكيل الطاعنين بقرار التعجيل في وقت لا يسمح له بتقديم مذكرة دفاعهم مما أعجزه عن تقديمها .

ومن حيث إن هذا النعى بجميع ما اشتمل عليه مردود بأنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت بجلسته ١٩٥٨/١٠/٢١ حجز القضية للحكم بجلسته ١٩٥٨/١١/٢٥ مع التصريح بتقديم مذكرات بطريق الإيداع إلى ما قبل الجلسة بعشرة أيام والمدة مناصفة يبدأ بها المستأنفون (الطاعنون) وأن القرار الذي أصدرته المحكمة بتعجيل النطق بالحكم إلى يوم ١٩٥٨/١١/٨ يقع تالياً لنهاية الميعاد المصرح فيه للطاعنين بإيداع مذكرتهم (إذ هو ينتهي في يوم ١٩٥٨/١١/٣) ، وكان ثابتاً من الاطلاع على القرار المذكور أن طرفي الخصومة قد استوفيا دفاعهما شفوياً وبمذكراتهما الختامية وكانت ما ادعاه الطاعن من أنهم لم يتقدموا بمذكرتهم الختامية — على خلاف ما ثبت بالحكم المطعون فيه — قد جاء قولاً مرصلاً وعارياً عن الدليل لما كان ذلك ، فإنه لا على المحكمة إذا هي قررت تعجيل النطق بالحكم وحددت لذلك جلسة تسبق تلك التي كانت قد حددتها من قبل مادامت لم تمس حقاً من حقوق الطاعنين في الدفاع ولم ينطوى قرارها على إخلال بهذا الحق ولا جناح عليها إذا هي نطقت بالحكم في يوم غير الأيام المحددة لعقد جلساتها ذلك أن تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحكمة ليس إلا تنظيماً داخلياً ترتبه جمعيتها العمومية ولا يترتب على مخالفته البطلان كما لا عبرة بما ساقه الطاعنون في سبب النعى من أن الحكم لم يتل في جلسة ملئية لأن ذلك مناقض لما ثبت بالحكم المذكور من أنه تلى علناً ولا بالقول بأن قرار التعجيل قد صدر في غير حضور الخصوم وبدون إعلانهم مادام أنهم قد أخطروا بذلك القرار ليكونوا على بينة من الجلسة التي حددت للنطق بالحكم ،

لما كان ذلك ، وكان تقدير مبرر التعجيل موكولا بالحكمة فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

ومن حيث ان محصل السبب الثانى القصور فى التسبيب ومخالفة القانون ، وفى ذلك يقول الطاعنون انهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن عقد البيع سند الدعوى قد حرر بينهم وبين المطعون عليه تأمينا لشركة بينهم فى تجارة الأقطان وأنهم استدلوا على ذلك بأدلة عدة منها أن عقد البيع لم يسلم للشترى ولكن سلم لأمين خان الأمانة وسلمه له وأن عقداً البيع والشركة حررا فى وقت واحد بدليل اثباتهما بمدااد واحد وإن كان المطعون عليه قد رأى لمصلحته أن يؤثر تاريخ عقد البيع شهرا وبضعة أيام وأنه بفرض صحة تاريخ عقد البيع فتاريخه معاصر لاشتراك الطرفين فعلا فى تجارة الأقطان وأنه منصوص فى عقد البيع على تعجيل كامل الثمن مع مجافاة ذلك للعرف والمألوف وأن المطعون عليه لم يضع اليد على المبيع كما استدلوا على صحة هذا الدفاع بما ثبت من أن المطعون ضده مدين لأول الطاعنين بمبالغ يسبق استحقاقها تاريخ عقد البيع ، وأنه تلقاء هذا الاستدلال استجوبت المحكمة المصنوم بجلسته ١٥/٤/١٩٥٨ ، ولكن على الرغم من تلك الدلائل ومن أن استجواب المحكمة للمطعون عليه جاء مؤيدا لدفاع الطاعنين فان الحكم المطعون فيه لم يجهم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق مع أن محضر الاستجواب يعتبر قانونا مبدأ ثبوت بالكتابة يميز نكلة الإثبات بالبينسة طبقا لمادة ٤٠٢ من القانون المدنى كما جاء رده على ما ساقوه من أدلة قاصر البيان .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم أساسا على عدم جواز اثبات ما يخالف ما ورد بعقد البيع إلا بالكتابة وعلى أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكتابة كذلك ، وكان هذا الذى قرره الحكم صحيحا فى القانون وكافيا بذاته لحمل قضائه فان الحكم لم يكن بحاجة إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن ويكون بحته لما تزيدا يستقيم الحكم بدونه

ولا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ فيه — كما أنه مردود بأن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن محضر استجواب المطعون عليه يعد مبدأ ثبوت بالكتابة يسوغ الاثبات بالبيئة فيما كان يجب اثباته بالكتابة وأنهم طلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق على هذا الأساس ومن ثم فالنهي على الحكم — في هذا الخصوص — بالقصور في التسييب أو مخالفة قواعد الاثبات يكون على غير أساس . ومن حيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسين العوضى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق إسماعيل ، ولطفى على ، وصبرى فرحات ، وبطرس زغلولة .

(١٨)

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ قضائية :

(١) حيازة " تملك الحائز للثمار " . وقف . " قبض الناظر لثلة الوقف " .
تقادم . ريع .

الريع المستحق في ذمة الحائز من الثبة والريع الواجب على ناظر الوقف أداؤه
للاستحقين . تقادم كل منهما بخمس عشرة سنة .

(ب) وقف . " شرط الواقف " . " الاستحقاق في الوقف " . تقادم .

المستحق في الوقف . هو كل من شرط له للواقف نصيبا في الثلة أو متهما أو مرتبا
دائما أو مؤقتا . الحكم بماش في صورة مرتب فبرى لمدى الحياة . قيام الحكم على
أن المحكوم له يستحق الماش عملا بصريح شرط الواقف . اعتباره استحقاقا في الوقف
يلزم لتقادم الحق فيه انقضاء خمس عشرة سنة .

(ج) حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " .

خلو الحكم مما يفرضه لثغات المحكمة لدفاع الطاعنين وتجيئها له وإطلاعها على
الدليل الذى استندوا إليه . تصور .

١ - تنص المادة ٢/٣٧٥ من القانون المدنى على أنه " لا يسقط الريع
المستحق في ذمة الحائز من الثبة ولا الريع الواجب على ناظر الوقف أداؤه
للاستحقين إلا بانقضاء خمس عشرة سنة " . وأنه وإن لم يرد في القانون المدنى
القديم نص عن مدة تقادم الاستحقاق في الوقف بالذات إلا أن حكمه في ذلك
لا يختلف عما سنه القانون المدنى الجديد في هذا الخصوص ، لأن ناظر الوقف
يعتبر - على أى حال - وكيلًا عن المستحقين فإن قبض غلة الوقف كانت أمانة
تحت يده لحسابهم فلا يسقط حقهم في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة .

٢- من المقرر شرعا أن المستحق في الوقف هو كل من شرط له الواقف نصيبا في الغلة أو سهما أو مرتبا دائما أو مؤقتا . وإذا كان الثابت من الحكم القاضي بإلزام المطعون عليها بأن تدفع لمورث الطاعنين معاشا شهريا مدى حياته من وقت تركه الخدمة في الوقف ، أن المورث يستحق المعاش الذي يطلبه عملا بصريح شرط الواقف بكتاب وقفه ، فإن المعاش المحكوم به للمورث المذكور - وإن كان في صورة مرتب شهري معين المقدار يعتبر استحقاقا في الوقف فلا يتقدم الحق فيه - إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق (١)

٣ - متى كان لا يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد التفتت لدفاع الطاعنين بما يقتضيه أو أنها محصته واطلعت على الدليل الذي استندوا إليه فيه فإن الحكم يكون ميبيا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٦٣٥/٩٤٥ سنة ١٩٥٣ كلى طنطا ضد وزارة الأوقاف بصفة ناظرا على وقف أحمد باشا المنشاوى (المطعون عليها) وطلبوا بها أولا : وبصفة أصلية إلزام المطعون عليها المذكورة بأن تدفع لهم مبلغ ٧٠٠ جنيه بصفة تعويض عما أصابهم من ضرر بسبب امتناعها عن تنفيذ الحكم الصادر لمورثهم المرحوم حافظ محمد نصار في الدعوى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٣٤ كلى طنطا والمؤيد استئنافيا بالحكم الصادر في الاستئناف ١١٤٩/١٣٧ سنة ١٩٥١/١٩٥٢ ق . مصر - وثانيا وبصفة احتياطية بأحقيتهم إلى صرف مبالغ ٧٠٠ جنيه هو قيمة ما تجدد من المعاش المحكوم به لمورثهم بمقتضى الحكمين المذكورين وقال

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٤/٣٠ الطعن ١٢ من ٢٧ أحوال شخصية السنة العاشرة ص ٣٨٤ ،

١٩٦٢/٢/٧ الطعن ٣٥ من ٢٨ أحوال شخصية السنة ١٣ ص ١٨٧ .

الطاعنون في بيان دعواهم إن مورثهم كان قد اشتغل مهندسا للباني بوقف المنشاوي الذي تنتظر عليه المطعون عليها مدة تزيد على عشر سنوات وبمرتب شهري قدره عشرة جنيهات وبذلك أصبح طبقا لحجة الوقف مستحقا لمعاش شهري مدى حياته يوازي نصف المرتب الذي كان يتقاضاه أثناء عمله بالوقف ولكن المطعون عليها امتنعت عن صرف الاستحقاق المرتب للمورث بكتاب الوقف فأقام عليها الدعوى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٣٤ كلى طنطا بطلب إلزامها بأداء هذا الاستحقاق إليه بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٣٤ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للمورث المذكور معاشا شهريا قدره خمسة جنيهات مدى حياته ابتداء من وقت تركه الخدمة في الوقف بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ عملا بما شرطه الواقف بتاريخ بكتاب وقفه وقد تأيد هذا الحكم بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١١٤٩/١٣٧ سنة ١٩٥١، ١٩٥٢ ق مصر وذكر الطاعنون أن المطعون عليها لم تتحول عن موقفها بعد ذلك الحكم فطلبت ممتنعة عن صرف المعاش المستحق للمورث حتى وفاته بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٤٩ كما امتنعت عن دفع متجمد الاستحقاق إليهم رغم ما اتخذوه ومورثهم من قبلهم من إجراءات التنفيذ ضدها . فأقاموا هذه الدعوى للحكم عليها بطلباتهم السابقة وكان مما تمسكت به المطعون عليها في دفاعها أن مورث الطاعنين قد استلم المعاش المستحق له عن المدة من ٩ مارس سنة ١٩٤٦ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٩ وأنه قد أقر بذلك على هامش الحكم الصادر لصالحه ، وبجلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة بأحقية الطاعنين في صرف مبلغ ٧٠٠ جنيه قيمة متجمد معاش مورثهم المحكوم له به . وأقامت المحكمة قضاءها بذلك على ما تبين لها من أنه قد سبق الحكم للمورث بمعاش شهري قدره خمسة جنيهات مدى حياته ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ بناء على ما هو مشروط بحجة الوقف ، وعلى أن المورث وقد اقتضى فعلا المعاش المستحق له عن المدة من ٩ مارس سنة ١٩٤٦ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٩ وبذلك يقتصر حق المطعون عليهم على متجمد المعاش في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ ويضاف إليه ما يوازي معاش ثمانية أيام من شهر مارس سنة ١٩٤٦ لوفاته المورث في يوم ٩ مارس من تلك السنة ، وأما الطلب الأصلي فقد قضت المحكمة برفضه في أسباب حكمها ، امتانفت المطعون عليها هذا الحكم إلى محكمة استئناف طنطا

بالاستئناف رقم ١٨٩ سنة ٧ قضائية وتمسكت بأن حق الطاعنين في المعاش المحكوم به لمورثهم قد سقط بالتقادم وبجلسة ١٦/١٢/١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى أحقية الطاعنين في صرف مبلغ ١,٦٦٦ ج ورفضت ما زاد على ذلك من طلبات الطاعنين وأسست قضاءها بذلك على ما ارتأته من ثبوت حق الطاعنين فيما يوازي معاش المورث في المدة من أول مارس سنة ١٩٤٩ حتى تاريخ وفاته في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ ومن أن حقهم في معاش المورث من باقي المدة مشار النزاع قد سقط بالتقادم . قرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بـ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٢ وفيها تمسكت النيابة بالرأي الذي أبدته بمذكرة رأيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره أمامها جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه مما يتعاه الطاعنون في أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسييب ويقولون في بيان ذلك إن الحكم قد بني قضاءه بتقادم حقهم على أن المعاش المستحق لمورثهم عن المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ إلى وقت صدور الحكم النهائي لصالحه في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٥ قد سقط بمضي مدة تزيد على خمس عشرة سنة قبل رفع الدعوى الحالية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وأن المعاش المستحق للمورث عن باقي المدة مشار النزاع وهي الفترة ما بين صدور الحكم المذكور حتى يوم ٩ مارس سنة ١٩٤٩ قد سقط بمضي ما يزيد على خمس سنوات قبل رفع هذه الدعوى باعتبار أن المعاش المطالب به من تلك الفترة يعتبر من قبيل الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسي عملاً بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدني ، كما قرر الحكم أيضاً أن الطاعنين لم يتخذوا أي إجراء من الإجراءات القاطعة للتقادم ، ذلك في حين أن المعاش المحكوم به لمورث الطاعنين هو استحقاق في الوقف ولا يتقادم الحق فيه إلا بإقضاء خمس عشرة سنة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ مدني وفي حين أن الطاعنين قد تمسكوا لدى محكمة الموضوع بأن التقادم قد انقطع بالتنبيه بالدفع الذي أعلنوه إلى المطعون عا ١ بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٩ ومن ثم فإن

الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن استحقاق مورث الطاعنين في الوقف مما يتقدم بخمس سنوات يكون مخالفا للقانون ، كما أنه إذ لم يرد على دفاع الطاعنين بأن التقدم قد انقطع بالتنبيه بالدفع الذي استندوا إليه فإن الحكم يكون معيبا أيضا بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النقص صحيح في شقيه ذلك أنه أولا تنص المادة ٣٧٥/٢ من القانون المدني على أنه "لا يسقط الربح المستحق في ذمة الحائز سىء النية ولا الربح الواجب على ناظر الوقف أداؤه للمستحقين إلا بانقضاء خمس عشرة سنة" وأنه وإن لم يرد في القانون المدني القديم نص من مدة تقدم الاستحقاق في الوقف بالذات إلا أن حكمه في ذلك لا يختلف عما سنه القانون الجديد في هذا الخصوص لأن ناظر الوقف يعتبر - على أى حال - ويكلا عن المستحقين فإن قبض ذلة الوقف كانت أمانة تحت يده لحسابهم فلا يسقط حقهم في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ، ومن المقرر شرعا أن المستحق في الوقف هو كل من شرط له الواقف نصيبا في الغلة أو متهما أو مرتبا دائما أو مؤقتا ، ولما كان الطاعنون قد أقاموا دعواهم على أساس الحكم الصادر لمورثهم في الدعوى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٣٤ كلى طنطا والمؤيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١١٤٩ سنة ١٩٥١ بـ ١٣٧/١٩٥٢ مصر كلى وكان الثابت بالحكمين المذكورين - وقد كانا معروضين على محكمة الموضوع - أن مورث الطاعنين يستحق المعاش الذى يطلبه عملا بصريح شرط الواقف بكتاب وقفه - لما كان ذلك ، فإن المعاش المحكوم به للمورث المذكور مدى حياته - وإن كان في صورة مرتب شهري معين المقدار - يعتبر استحقاقا في الوقف فلا يتقدم الحق فيه سواء قبل الحكم به للمورث أو بعده إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون فيما قرره وبني عليه قضائه من أن معاش مورث الطاعنين يعتبر حقا دوريا متجددا ويتقدم بخمس سنوات في الفترة اللاحقة لصدور الحكم المقرر للحق في ذلك المعاش وأنه ثانيا يبين من مذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسة ٩ يونيو سنة ١٩٥٨ - والمقدمة صورتها الرسمية بملف الطعن - أنه كان مما رده الطاعنون على دفاع المطعون عليها بتقدم حقهم في المعاش قولهم إنه "بعد وفاة المورث في أوائل سنة ١٩٤٩ قام ورثته بالتنفيذ في ١٤ من أغسطس

سنة ۱۹۴۹ بموجب التوكيل رقم ۱ حافظة وعلى ظهر هذا التوكيل تنبيه بالدفع وهو التنفيذ القانوني ضد المصالح الحكومية، وأن دفاع الوزارة في هذا الخصوص لا سند له من القانون ... وينقطع التقادم ويتمين عدم الالتفات إلى هذا الدفع“ ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الذي أبداه الطاعنون إلا بعبارة عامة مجملة قال فيها ”وحيث إنه لم يتبين أنه اتخذ بعد سنة ۱۹۳۴ إجراءات من إجراءات التقاضي أو التنفيذ الجبري كالتنبيه والمجز وغيرها مما يقطع التقادم“ وكان لا يبين من ذلك أن المحكمة قد التفتت لدفاع الطاعنين بما يقتضيه أو أنها محصته واطلعت على الدليل الذي استندوا إليه فيه وهو التنبيه بالدفع الذي عينه بذاته ضمن مستنداتهم بأوراق الدعوى فإن الحكم يكون كذلك معيبا بالقصور في هذا الصدد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي ما اشتمل عليه الطعن .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجفاني ، وصبري فرحات ، و بطرس زغلول .

(١٩)

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) تنفيذ . ” النفاذ المعجل ” . ” النظم من وصف النفاذ ” . ” فصل قاضي التظلم في مسألة جواز الاستئناف ” . استئناف . ” الاستئناف الوصفي ” . قوة الأمر المقضي .

قبول التظلم مرتبط بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . فصل قاضي التظلم في مسألة جواز الاستئناف من عدمه . فضاؤه بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . أثره . حكم النزاع نهائيا في خصوص هذه المسألة واستبعاد المحكمة ولايتها في الفصل فيها . يتمتع عليها إمادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع .

(ب) تنفيذ . ” النفاذ المعجل ” . ” النظم من وصف النفاذ ” . ” الحكم فيه ” . ” طبيعته ” استئناف . ” الاستئناف الوصفي ” .

القول بوقية حكم الاستئناف الوصفي وأنه لا يجوز قوة الأمر المقضي ولا تنفيذ به المحكمة عند نظر الاستئناف . انصرافه إلى ما تضمنته قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منه والأمر بالسكفالة أو الإعفاء منها . فضاؤه بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . قضاء قطعي لأن تلك المحكمة العدول عنه .

١ - متى كانت محكمة الاستئناف قد عرضت في حكمها الأول - الخصاص بالتظلم من وصف النفاذ - لمسألة جواز الاستئناف وهدم جوازه بعد أن تجادل فيها الخصوم وفصلت المحكمة فيها بجواز الاستئناف وقبوله شكلا ، فإنها تكون بذلك قد حسمت النزاع نهائيا في خصوص تلك المسألة واستنفدت ولايتها في الفصل فيها فلا تملك بعد ذلك إمادة النظر فيها وأو عند نظر استئناف

الموضوع . وفصل المحكمة في مسألة جواز الاستئناف وعدم جوازه عند نظر التظلم من وصف النفاذ يكون فصلا لازما متى كان المستأنف عليهم قد دفعوا بعدم جوازه ونازعهم المستأنف في ذلك ، لأنه إذا ما تبين أن استئناف الموضوع غير جائز أو أنه غير مقبول شكلا لسبب آخر فإن الحكم المستأنف يكون قد حاز قوة الأمر المقضى ويكون واجب التنفيذ عملا بالقواعد العامة فلا يملك المحكوم عليه أن يوقف هذا التنفيذ عن طريق التظلم المنصوص عليه في المادة ٤٧١ من قانون المرافعات ويكون تظلمه في هذه الحالة غير مقبول .

٢ - القول بأن الاستئناف الوصفي يعتبر حكما وقتيا بطبيعته لا يحوز قوة الأمر المقضى ولا تنقيد به المحكمة عند نظر استئناف الموضوع إنما يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها . أما قضاؤه بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا فإنه يعتبر قضاء قطعيلا لا تملك المحكمة العدول عنه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - فى أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعن الدعاوى رقم ٤٠١٧ سنة ١٩٥٦ ، ١٩٩٤ سنة ١٩٥٧ ، ٢٠٠ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة قائلين إن كلا منهم كان يستأجر شقة فى منزل يملكه رقم ٢٣٥ شارع الجيش بالقاهرة وأنه أقام ضدهم وضد باقى سكان ذلك المنزل الدعوى رقم ٥٢٧١ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة طالبا إخلاء مساكنهم منهم بمجة رغبة فى هدم المنزل وإعادة بنائه بشكل أوسع فلما حكم له بما طلب أطاعهم بالحكم ففقدوه ولكنه رغم ذلك لا هو هدم منزله ولا هو سمح لهم بالعودة إليه فاضطروا لاستئجار مساكن أخرى

مما ألحق بهم ضررا كبيرا يلزمه تعويضه ومن ثم طلب المطعون عليه الأول الحكم بإلزام الطاعن أن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه وطلبت المطعون عليها الثانية إلزامه أن يدفع لها مبلغ ١٤١٩ ج وطلبت المطعون عليها الثالثة إلزامه أن يدفع لها مبلغ ١١٧٣ جنيتها و ١٠٠ مليم ودفع الطاعن الدعاوى الثلاث بأنه عدل عن هدم منزله نزولا على رغبة غالبية السكان وبأن المطعون عليهم هم الذين تركوا مساكنهم اختيارا وأبو البقاء فيها رغم عرضه عليهم ذلك و انتهى إلى طلب الحكم برفض الدعاوى الثلاث وبجلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة أولا في الدعاوى رقم ٤٠١٧ سنة ١٩٥٦ بإلزام الطاعن أن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٠٠ جنيه ثانيا - في الدعاوى رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٧ بإلزام الطاعن أن يدفع للمطعون عليها الثانية مبلغ ٣٥٠ جنيتها - ثالثا - في الدعاوى رقم ٢٠٠ سنة ١٩٥٧ بإلزام الطاعن أن يدفع للمطعون عليها الثالثة مبلغ ٢٤٠ جنيتها وقالت المحكمة في أسباب حكمها عن وصف الحكم أنه لا مبرر للنص على وصفه بالنفاذ المعجل لأنه مشمول به قانونا بعدم قابليته لأي طعن طبقا للمادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وتظلم الطاعن من وصف الحكم بأنه انتهائي بالاستئناف رقم ٥٢١ سنة ٧٤ ق القاهرة طالبا إلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف كما رفع استئنافا عن الموضوع قيد برقم ٥٧٩ سنة ٧٤ ق القاهرة فدفع المطعون عليهم الاستئناف الأول بعدم جوازه قیاما على أن الحكم المستأنف صادر في منازعة إيجارية محكومة بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وبجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوازه وبقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء وصف النفاذ المشمول بالحكم المستأنف وعند نظر الاستئناف رقم ٥٧٩ سنة ٧٤ ق الخاص بالموضوع عاد المطعون عليهم ودفعوا بعدم جواز الاستئناف لذات السبب فتمسك الطاعن بحجية القضاء السابق - وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف وإلزام الطاعن المصاريف - طعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بالنقض وأبدت النيابة الرأي بطلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ وفيها قررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها اتزمت النيابة رأيها السابق .

ومن حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في القانون وفي ذلك يقول أنه ضمن مستنداته المقدمة لمحكمة الموضوع عند نظر الاستئناف رقم ٥٧٩ سنة ٧٤ ق الحكم السابق صدوره بين نفس الخصوم في الاستئناف رقم ٥٢١ سنة ٧٤ ق والقاضى بجواز الاستئناف وتمسك لديها بحجية هذا الحكم فيما قضى به من ذلك ولكن الحكم المطعون فيه رغم هذا قضى بعدم جواز الاستئناف مهدرا حجية الحكم السابق مما يعنيه بخالفة القانون والخطأ فيه .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٢١ سنة ٧٤ ق الخاص بالنظام من الوصف أن المستأنف عليهم (المطعون عليهم) دفعوا بعدم جواز الاستئناف لعدم قابلية الحكم الابتدائي للطعن ورد الحكم على هذا الدفع بقوله ” وحيث إن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو قانون استثنائي بحث من حيث الاختصاص والاجراءات فلا يجب التوسع في أحكامه بل يجب تطبيقه في الحدود الضيقة التي صدر بها القانون على سبيل الحصر وذلك هو ما قصده المشرع عندما نص في المادة ١٥ منه على أن تبقى المنازعات الأخرى التي تفصل فيها المحكمة خاضعة للقانون العام . وحيث إن طلب التعويض الذي تقدم به المستأنف عليهم الثلاثة المطعون عليهم وقضت فيه محكمة أول درجة ليس من المنازعات التي نص قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تنظيم الفصل فيها وعلى أن الحكم الصادر فيها لا يكون قابلا لأي طعن ومن ثم يخضع الحكم بالتعويض من حيث جواز الطعن فيه للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات . وحيث إن الاستئناف قد استوفى شكله القانوني فهو مقبول شكلا وانتهى الحكم في منطوقه إلى القضاء برفض الدفع وبجواز الاستئناف وبقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء وصف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف وبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بحجية الحكم السابق فيما قضى به من جواز الاستئناف قائلا إن هذا القضاء الحائز لقوة الأمر المقضى يمنع المحكمة من العودة إلى بحث جواز الاستئناف من جديد وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله ، وسبق قضاء المحكمة بهيئة أخرى في الاستئناف الوصفى بجوازه وقبوله شكلا لا يمتد

أثره إلى الاستئناف الحال لأن كلا من الاستئنافين مستقل عن الآخر وكلاهما بصحيفة على حدة وموضوع أحدهما يختلف عن موضوع الآخر ومن ثم لا ينسحب القضاء في الاستئناف الوصفي بجواز الاستئناف وقبوله شكلا على الاستئناف الموضوعي المطروح الآن ويتعين هل المحكمة قبل النظر في الموضوع أن تبحث أولا فيما إذا كان الاستئناف جائزا وفيما إذا كانت شروطه وأوضاعه الشكلية قد استوفيت. وحيث إنه يبين مما تقدم أن قول المؤجر الطاعن إن الحكم الصادر في الاستئناف الوصفي له قوة الأمر المقضي سواء في منطوقه أو أسبابه عند نظر الاستئناف الموضوعي قول في غير محله للأسباب السابق إيرادها من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكم في الاستئناف الوصفي حكم وقفي بطبيعته صادر في مسألة مستعجلة ولا يجوز قوة الأمر المقضي لأنه لا يمس موضوع الحق ولا يعتبر فاصلا فيه ولا تأثيره مطلقا على الاستئناف الموضوعي. وحيث إنه يبين أيضا على ضوء ما تقدم أن ما ذكرته المحكمة في أسباب حكمها في الاستئناف الوصفي من أن طلب التعويض خاضع للقواعد القانونية العامة لا لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وأنه لهذا يجوز استئناف الحكم الصادر بالتعويض بين أن هذا الذي قائلته المحكمة في أسباب حكمها في الاستئناف الوصفي خارج عن النطاق الذي رسمه لها القانون عند النظر في التظلم المطروح عليها وهو طلب إلغاء النفاذ ومن ثم لا يكون لهذه الأسباب الواردة بالحكم الصادر في الاستئناف الوصفي قوة الأمر المقضي. وحيث إنه لما تقدم يبين أن الاستئناف الأصلي والمرفوع من الحاج عبد الناصر عبد الله الطاعن والمقيد برقم ٥٧٩ سنة ٧٤ ق غير جائز قانونا لأن حكم المحكمة الابتدائية قائم وغير قابل لأي طعن بصريح نص القانون". وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه بعدم جواز الاستئناف غير صحيح في القانون ذلك أنه متى كانت محكمة الاستئناف قد عرضت في حكمها الأول لمسألة جواز الاستئناف وعدم جوازه بعد أن تجادل فيها الخصوم وقضت المحكمة فيها بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا، ومهمة قضاءها بذلك على أن طلب التعويض الذي صدر فيه الحكم

المستأنف ليس من المنازعات الإيجارية التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي يكون الحكم فيها غير قابل للطعن وإنما هو منازعة عادية يخضع الحكم الصادر فيها من حيث جواز الطعن فيه للقواعد العامة فإن المحكمة تكون بذلك قد حصنت النزاع نهائيا في خصوص تلك المسألة واستنفدت ولايتها في الفصل فيها فلا تملك بعد ذلك إعادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع وإذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وبحث من جديد النزاع بشأن جواز الاستئناف وقضت في حكمها المطعون فيه بعدم جوازه وذلك على خلاف قضائها الأول فإن هذا الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه ولا عبرة بما قرره من أن الحكم في الاستئناف الوصفي يعتبر حكما وقتيا بطبيعته لا يحوز قوة الأمر المقضي ولا تنقيد به المحكمة عند نظر استئناف الموضوع ذلك أن هذا القول إنما يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها أما قضاؤه بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا فإنه يعتبر قضاء قطعيًا لا تملك المحكمة العدول منه كذلك لاعتبرة بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المحكمة بقضائها بذلك قد خرجت عن النطاق الذي رسمه لها القانون وأنه لهذا لا تكون للأسباب التي بنت عليها هذا القضاء والمرتبطة بمنطوق الحكم قوة الأمر المقضي — لا عبرة لهذا القول لأن فصل المحكمة في مسألة جواز الاستئناف وعدم جوازه كان فصلا لازما بعد أن دفع المستأنف عليهم بعدم جوازه ونازعهم المستأنف في ذلك ولأنه إذا ما تبين أن استئناف الموضوع غير جائز وأنه غير مقبول شكلا لسبب آخر فإن الحكم المستأنف يكون قد حاز قوة الأمر المقضي ويكون واجب التنفيذ هملا بالقواعد العامة فلا يملك المحكوم عليه أن يوقف هذا التنفيذ عن طريق التظلم المنصوص عليه في المادة ٤٧١ من قانون المرافعات ويكون تظلمه في هذه الحالة غير مقبول .

ومن حيث إنه لما سلف يمين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس .

(٢٠)

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " رسم الأيلولة على التركات " . " الطعن في قرارات اللجان " . " طريقة رفعه " . دهورى .

الضعون الخاصة بضريبة التركات . طريقة رفعها .

(ب) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " ضريبة المهنة غير التجارية " . " القواعد الخاصة برفع الطعون وإعلانها " .

النص فى المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها استثناء من القواعد العامة فى قانون المرافعات . طرق وإجراءات الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم تعدية إلى أنواع الضرائب الأخرى . مثال .

١ - لم ينص الشارع فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن ثم فإنه يرجع فى شأنها إلى القواعد العامة والإجراءات المقررة لرفع سائر الدعاوى فى قانون المرافعات ومتضاها أن يرفع الطعن " بصحيفة تعلن لادعى عليه على يد أحد المحضرين " لا " بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة " . وإذا كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات بعد تعديلها

القانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن الطعون الخاصة بضريبة التركات إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، تعين القول بأنه يلتزم فيها هي الأخرى ذات القواعد والاجراءات^(١) .

٢ - ما نصت عليه المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من قواعد واجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها هو استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات يقتصر أثره على الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يتعداها إلى ما سواها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون . يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد الشارع الترام هذه الطرق والاجراءات في شأن الطعون الخاصة بالضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية والضريبة العامة على الإيراد لم يسعه إلا تعديل النصوص القائمة بما يحقق هذا الغرض بأن أحال في المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ وفي المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ إلى المادتين ٥٤ و٥٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد أن كانت كل منهما تحيل إلى المادة ٥٤ وحدها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أنه بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٤ أصدرت لجنة الضرائب المختصة قرارا بتقدير تركة المرحوم نعمه متری باصيلا بمبلغ ٦٥٩٧٠ جنيها و ١٥٨ مليما

(١) راجع تقض ٢٢/٢/١٩٦١ الطعن ٣١٧ لسنة ٢٦ ق - السنة ١٢ ص ١٧٣ .

وطعنت زوجته السيدة لندا سعيد العرب في هذا القرار أمام محكمة بور سعيد الابتدائية بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٥٥/٢/٣ وعند نظر الطعن دفعت مصلحة الضرائب ببطلانه لرفعه بغير الطريق القانوني . وبتاريخ ١٩٥٥/٦/١٦ حكمت المحكمة بقبول الدفع ببطلان صحيفة الطعن وألزمت الطاعنة المصروفات ومبلغ خمسة حنيهاً مقابل أتعاب المحاماة - واستأنفت السيدة لندا هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٧ تجاري سنة ٨ قضائية - وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٥ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وتعديل الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وإلزام المستأنفة المصروفات وثلاثمائة قرش أتعاباً للمحاماة . وقد طعنت السيدة لندا في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني وبطريق الإيداع لا بطريق التكليف بالحضور استناداً إلى أن المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ والتي تنص على أن " يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة " وردت استثناء من القواعد العامة المقررة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ونطية هامة معروفة على الطعون الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ولا يمتد إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى ، وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات تخضع للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا للقواعد العامة في قانون المرافعات وهو ما نصت عليه المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ وأحالت في شأنه إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذ أضاف

القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ مادة جديدة إلى قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي المادة ٥٤ مكررا وبمقتضاها نظم الشارع قواعد وإجراءات الطعن ونص على طريقة خاصة لرفعه وإعلانه ومواعيد ايداع المستندات والمذكرات فيه فان هذه المادة تعتبر مكملة لأحكام المادة ٥٤ بحيث يمتد إليها أثر الإحالة الواردة في المادة ٣٨ ويتمين أعمال ما استحدثته ونصت عليه من قواعد وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بجميع أنواع الضرائب ومنها ضريبة التركات .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع الى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ — وهي التي تحكم واقعة الدعوى — يبين أنها تنص على أن ” لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار ” ومؤدى هذا الوضع أن الشارع وإن نص على أن الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ترفع الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية دائماً وفي جميع الأحوال إلا أنه مع ذلك لم ينص على قواعد وإجراءات خاصة لرفعها ومن ثم فانه يرجع في شأنها الى القواعد العامة والإجراءات المقررة لرفع مائر الدعوى في قانون المرافعات ومقتضاها أن يرفع الطعن ” بصحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين ” لا ” بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة ” واذ كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أولوية على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ قد أحالت في شأن الطعون الخاصة بضريبة التركات الى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها ” يجوز للمصلحة ولكل من ذوى الشأن من الورثة ومن في حكمهم الطعن في قرارات اللجان خلال شهر من تاريخ إعلانها أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها محل إقامة المتوفى فان لم يكن له محل إقامة بالمملكة المصرية فيكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها أعيان للتركة أو الجزء الأكبر منها طبقاً لتقدير اللجنة وذلك وفقاً للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ” تعين الفسول بأنه يلتزم فيها هي الأخرى ذات القواعد والاجراءات ولا وجه للتحدى في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ٥٤ مكررا من قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها اذ هي — وعلى ما يبدو من

صدرها — استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ، وهي وعلى ما يبدو من سياقها ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — استثناء يقتصر أثره على طرق وإجراءات الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يتعداها الى ما سواها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص فى القانون ، يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد الشارع الترام هذه الطرق والإجراءات فى شأن الطعون الخاصة بالضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية والضريبة العامة على الإيراد لم يسمه الا تعديل النصوص القائمة بما يحقق هذا الغرض بأن أحال فى المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ وفى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ الى المادتين ٥٤ و ٥٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد أن كانت كل منهما تحيل الى المادة ٥٤ وحدها — واذ كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت بصحيفة قدمت الى قلم كتاب المحكمة فى ١٩٥٥/٢/٣ لا بتكليف بالحضور فانها تكون قد رفعت بغير الطريق القانونى .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، ومحمد نور الدين عويس ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، وأحمد أحمد الشامي .

(٢١)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٩ القضائية :

محل . ”إنهاء عقد العمل“ . ”الأسباب الخاصة بفسخ العقد“ . ”الحكم على العامل بلحناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق“ . حق . ”سقوطه“ .

حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقاً للفقرة ٨ من المادة ٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم إيقاف العامل لاثامه في جنابة سرقة لا يسقط حقه في فصله بعدم الحكم نهائياً فيها .

حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقاً للفقرة ٨ من المادة ٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يذشأ إلا بعد الحكم على العامل نهائياً بلحناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ، ومن ثم فإن عدم إيقاف العامل لاثامه في جنابة سرقة ليس من شأنه أن يسقط حق صاحب العمل في فصله بعد صدور الحكم النهائي فيها ، إذ من غير المستساغ أن يسقط الحق قبل تولده ونشوئه وهو — شأن سائر الحقوق — لا يسقط إلا بالإسقاط الصريح أو إذا وجدت ظروف ملائمة تدل عليه ، وعدم إخطار العامل بفصله على أثر صدور الحكم بإدائته لا يدل وحده وبذاته على أن صاحب العمل أسقط حقه فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٥٧ عمال كل الزقازيق ضد الطاعن بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة الزقازيق للأقطان والزيوت بطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٨٤٣٩ جنيها و ٥٠٠ مليم منه ١١٩٨ جنيها و ٥٠٠ مليم مرتب مدة الوقف و ٩١٨ جنيها . مكافأة مدة الخدمة و ٣٢٣ جنيها مقابل الأجازات السنوية و ٦٠٠٠ جنية بصفة تعويض عن فصله ، وجرى النزاع فيها — من بين ما جرى — حول أسباب الفصل ومبرراته وبالتالي حول أحتمية المطعون عليه أو عدم أحقيته بالمبلغ المكافأة والتعويض وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٢١ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات ومائتي قرش أتعابا للمحاماة . وامتأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم له بطالباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٧ عمال سنة ٩ ق وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة الزقازيق للأقطان والزيوت بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٠١٠ جنيها (٣٠٠ جنية مكافأة و ٧٠٠ جنية تعويض) والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ من الدرجتين ومبلغ عشرة جنيها مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن وطلب من باب الاحتياط رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن لانعدام المصلحة فيه استنادا إلى أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه والسير في إجراءات تنفيذه تصالح الطاعن

معه على أن يدفع له مبلغ ۵۵۰ جنيها من أصل المبلغ المحكوم به ومصاريفه مقابل أن يتنازل الطاعن عن استئناف الحكم الصادر بإلغاء أمر الأداء الذي استصدره ضد المطعون عليه بمبلغ ۱۳۹ جنيها ويقر بتخالفه عن مبلغ ۱۳۲ جنيها كان معلقا بينهما وقد تنفذ هذا الصلح فعلا بأن دفع الطاعن المبلغ المتفق عليه وتنازل عن الحكم الصادر بشأن أمر الأداء وأقر بتخالفه عن مبلغ ال ۱۳۲ جنيها وبأن أوقف المطعون عليه إجراءات البيع الذي كان محمدا له يوم ۲۸ يونيو سنة ۱۹۶۰ وأشر على صورة الحكم التنفيذية بما يفيد تخالفه عنه .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن المطعون عليه لم يقدم ما يدل على حصول صلح بينه وبين الطاعن على الوجه الذي يدعيه ، وتنفيذ الحكم المطعون فيه بعد أن رفضت دائرة فحص الطعون طلب وقف تنفيذه لا يعتبر قبولا من الطاعن للحكم ولا يفيد تنازله عن الطعن المرفوع بشأنه ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين يتحصل (أولهما) في أن الحكم المطعون فيه قضى بالمكافأة والتعويض استنادا إلى أن المطعون عليه وإن كان قد اتهم في الجناية رقم ۲۱۰۴ سنة ۱۹۵۰ بنذر الزقازيق "لأنه وأحرق ليلة ۱۲/۶/۱۹۵۰ سرقا الأوراق المملوكة للحكومة وهي مخالفات تموينية وقعت بمصنع ومعصرة الشركة بطريق الاكراه " إلا أن الشركة لم تستعمل حقها في إيقافه عن عمله عند اتهامه ولم توجه إليه أى خطاب بفصله بعد الحكم عليه فيها بتاريخ ۱۹۵۵/۴/۲۶ وظلت لا تحرك ما كنا إلى أن تقدم إلى مكتب العمل بطلب إعادته بعد أن حكم ببراءته في قضية سرقة الأقطان التي كان موقوفا على ذمة الفصل فيها منذ ۱۹۵۴/۱۲/۱۷ وعندئذ أجاب مندوبها بأنه فصل من تاريخ الحكم في الجناية ، وإن ارتكاب المطعون عليه لهذه الجناية " لم يفقده ثقة رب العمل بل ظل موكلا إليه أداء أعمال وظيفته رغم قيام هذا الاتهام " وأنه " وإن كانت الفقرة ۸ من المادة ۴۰ من قانون عقد العمل الفردى قد أجازت لصاحب العمل أن يفصل العامل متى حكم عليه في جناية ما فإن هذا الحق هو

رخصة لصاحب العمل إن شاء استعمالها وإن شاء أسقطها فإن هو أسقطها كما فعل في هذه الدعوى — إذ لم يعلن وقف المستأنف (المطعون عليه) على هذه الجناية ولم يخطره بفصله عقب صدور الحكم فيها وعقب ذلك بشهور بل إنه لم يستخدم الحكم في هذه الجناية إلا دفاعا له ضد العامل عندما تقدم بشكواه لمكتب العمل — فإنه لا يحل لصاحب العمل بعد ذلك أن يعود فيستعمل حكم هذه الجناية ليبرر الفصل “ وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أن حق صاحب العمل في فصل العامل بدون مكافأة أو تعويض لا ينشأ إلا بعد الحكم بادانته وصيرورة هذا الحكم نهائيا ، وعدم استعمال رب العمل حقه في وقف العامل عند اتهامه بجناية أو جنحة متعلقة بالعمل لا يسقط حقه في الفصل ، ولم تكن الشركة في حاجة إلى إخطار المطعون عليه بفصله من العمل بعد صدور الحكم لأنه كان موقوفا وقتها عن العمل بسبب اتهامه في جنحة سرقة الأقطان وهي لم تسمح له بالعمل لديها بعد الحكم حتى يقال إنها أسقطت حقه في فصله ، ويتحصل (ثانيهما) في أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه سبق الحكم عليه في جناية سرقة باكره هي الجناية رقم ٢١٠٤ سنة ١٩٥٠ بنذر الزقازيق كما اتهم في الجنحة رقم ٤٦١١ سنة ١٩٥٠ بنذر الزقازيق بسرقة أقطان من الشركة وبرئ للشك فضلا عن أنه لا زال متهما بالسرقة في الجنحة رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٤ بنذر الزقازيق وهي أسباب جدية تجعله لا يطمئن إلى أمانة المطعون عليه وتسمح له بفصله ولا يمكن معها القول بأن الفصل كان تعسفا وبغير مبرر ، والحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يجعله مشوبا بقصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقا لما هو مقرر في الفقرة ٨ من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا ينشأ إلا بعد الحكم على العامل نهائيا بجناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ومن ثم فإن عدم إيقاف المطعون عليه لاتهامه في الجناية

رقم ٢١٠٤ سنة ١٩٥٠ جنايات بندر الزقازيق ليس من شأنه أن يسقط حق الشركة في فصله بعد صدور الحكم النهائي فيها إذ من غير المستساغ أن يسقط الحق قبل تولده ونشوئه ، وهو — شأن سائر الحقوق — لا يسقط إلا بالإسقاط الصريح أو إذا وجدت ظروف ملائمة تدل عليه وعدم إخطار المطعون عليه بفصله على أثر صدور الحكم بأدائه لا يدل وحده وبذاته على أن الشركة أسقطت حقها فيه ، وإذ كان الثابت في الدعوى أنه وقت صدور الحكم في الجناية بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦ كان المطعون عليه ومنذ ١٩٥٤/١٢/١٧ موقوفاً عن العمل لانتهاكه في اللجنة رقم ٤٦١١ سنة ١٩٥٠ بندر الزقازيق بسرقة أقطان من الشركة ولما أن حكم براءته منها رفضت الشركة إعادته وتمسكت بحقها في فصله لسابقة الحكم عليه في الجناية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون عليه بالمكافأة والتعويض تأسيساً على أن الشركة "لم تستعمل الرخصة المخولة لها في إيقافه عن عمله عند اتهامه بهذه الجناية" ، وأنها بعد صدور الحكم في الجناية "لم توجه إليه أى خطاب بفصله لهذا السبب" ورتب على ذلك أنه لا يحل لها "أن تعود تستعمل حكم هذه الجناية لتبرير الفصل" فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه — ومن جهة أخرى فانه بالرجوع إلى المذكرة رقم ٦ ملف الاستئناف المقدمة بالجلسة ١٩٥٨/١/٢٩ والمودعة بصورة رسمية منها ملف الطعن يبين أن الشركة تمسكت في دفاعها بأن أسباب فصل المطعون عليه "أسباب جدية ترجع إلى الحكم عليه بعقوبة جنائية في جريمة ماسة بالشرف وهي جناية سرقة باكره رقم ٢١٠٤ سنة ١٩٥٠ جبايات بندر الزقازيق . . . وإلى اتهامه لأسباب جدية في اللجنة رقم ٤٦١١ سنة ١٩٥٤ بندر الزقازيق بسرقة أقطان من الشركة . . . وإلى اتهامه في جنحة سرقة وتزوير واختلاس المقيدة برقم ١٢٧ سنة ١٩٥٤ بندر الزقازيق" وأن المحكمة عندما برأته من تهمة سرقة الأقطان لم تبرئه لعدم صحة الواقعة كما يزعم ولكنها بنت حكمها على الشك ، وأن أحكام القضاء مستقرة على عدم أحتمية العامل في التعويض أو المكافأة إذا كان قد فصل لأسباب

جدية كاتهامه في قضية جنحة قضى فيها بالبراءة لأسباب لاتصلح أساسا لعدم توقيع العقاب الجناثي عليه ولكنها لاتصح إلزاما لرب العمل باستبقاء العامل الذى قامت لديه أسباب تدعوا لريبة فيه وعلى أن لرب العمل أن يفصل العامل إذا قام لديه شك مبنى على أسباب جدية تبعت الريبة لديه في قيام العامل بعمله على الوجه الذى يطمئن إليه ، والحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بينما هو دفاع جوهرى من شأنه — لوصح — أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم فانه يكون مشوبا بالقصور — ولما تقدم يتعين نقضه .

جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفي علي ، و ابراهيم الجاني ، وبطرس زغلول .

(٢٢)

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٩ القضائية :

بيع . "الوعد بالبيع" . "انعقاده" .

انعقاد الوعد بالبيع . شرطه . اتفاق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية لبيع فضلا عن المدة التي يجب فيها على الموعود اظهار رغبته في الشراء . المقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها . اتفاق الحكومة والمطعون عليه على أن تبينه . . . فدان . عدم تبينها لبعض الشروط الجوهرية وتركها أمروضاها لوزارة المالية عند إبرام بيع الصفقة . اظهار المطعون رغبته في الشراء لا يؤدي بذاته الى انعقاد البيع . يلزم لذلك تعيين تلك الشروط وقبول المطعون عليه لها .

يشترط لانعقاد الوعد بالبيع سواء في القانون المدني القديم أو في القانون القائم اتفاق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به فضلا عن المدة التي يجب فيها على الموعود اظهار رغبته في الشراء وذلك حتى يكون السبيل مهيا لإبرام العقد النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود دون حاجة الى اتفاق على شيء آخر والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها - فاذا كان الطرفان قد انفصلا في البند الرابع من عقد البيع المبرم بينهما الذي اعتبره الحكم المطعون فيه متضمنا وعدا من جانب الحكومة ببيع خمسمائة فدان ثانية للمطعون عليه عن وجود شروط أخرى - الى جانب الشروط الواردة في العقد - لم يعينها الطرفان وإنما تركا لوزارة المالية وضعاها عند إبرام بيع هذه الصفقة ، وكان حرص الحكومة على الإشارة في العقد الى تلك الشروط يدل على أنها تعتبرها من الشروط الجوهرية للبيع والتي دونها لا تقبل إبرامه ، فان اظهار المطعون عليه رغبته في الشراء لا يؤدي بذاته

إلى انقضاء بيع تلك الصفقة بل لا بد لذلك من تعيين الشروط التي اتفق الطرفان على ترك أمر وضعها لوزارة المالية ومن قبول المطعون عليه لها بعد اطلاعه عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الاتفاق الوارد في البند الرابع من العقد وعدا ببيع الخمسة فدان الثانية وذلك مع خلوه من بيان بعض شروط البيع الجوهرية ، وإذ انتهى الحكم إلى اعتبار بيع هذه الصفقة قد تم صحيحا بإظهار المطعون عليه رغبته يكون قد أخطأ في القانون ونخرج بقضائه عما اتفق عليه المتماقدان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تمحصل في أنه في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٤٠٧ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة ضد الطاعنين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المبرم بينه وبين الحكومة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ عن المسطح البالغ قدره خمسة فدان الموضح الحدود والمعالم بالكشف رقم ١ الوارد بذيـل صحيفة الدعوى واتصريح له بتسجيل الحكم ليقوم مقام تسجيل العقد - وقال المطعون عليه في بيان دعواه إنه أثناء تنقيبه عن المعادن في الصحراء الغربية اهتدى إلى منطقة تبلغ مساحتها خمسة آلاف فدان بالقرب من إسنا بمديرية قنا قابلة للاستصلاح وغير محصورة في الخرائط المساحية ولم يسبق لأحد أن وضع اليد عليها تفاوض الحكومة في شراء هذه الأرض وانتهت المفاوضات بإبرام عقد بينهما سجل في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ وقد نص في بنده الأول على أن الحكومة باعت له خمسة فدان المبين موقعها باللون الأصفر على الخريطة المرفقة بالهـمـد والموقع عليها من الطرفين والتي وضعها مصاحبة المساحة من جميع الخمسة آلاف فدان

التي طلب شراءها وأن هذا البيع حصل مقابل ثمن قدره خمسون جنيها بواقع مائة مليم للفدان تسدد لخزينة مصالحة الأملاك قبل تحرير العقد ونص في البند الرابع على أن يقتصر البيع الآن على الخمسمائة فدان المبينة في البند الأول على أن يقوم المشتري في بحر سبع سنوات على الأكثر من تاريخ هذا العقد باصلاح هذه المساحة وزراعتها بالفعل ويكون الحكم في كفاية الاصلاحات من عدمها موكولا إلى اقتناع الحكومة وحدها بعد المعاينة بدون أية معارضة من المطعون عليه وأنه متى اقتنعت باتمام اصلاح الخمسمائة فدان المذكورة يكون له الحق في شراء خمسمائة فدان أخرى من الخمسة آلاف فدان الموضحة على الخريطة سالفة الذكر بسعر مائة مليم للفدان وبالشروط التي تراها وزارة المسالية في ذلك الحين فاذا ماتم اصلاح الخمسمائة فدان الثانية طبقا للشروط فانه يحق له شراء باقي المساحة بنفس السعر وقال المطعون عليه إنه تنفيذا لهذا العقد أخذ في استصلاح الخمسمائة فدان التي تسلمها وأتم ذلك قبل انقضاء السبع سنوات المحددة في العقد ووربطت الحكومة الضريبة على هذه الأرض باعتبارها أطيانا مزرعة وبهذا الاجراء وبغيره تحقق شرط استحقاقه لشراء الخمسمائة فدان الثانية وأنه أخطر الحكومة بخطاب موصى عليه أرسله إليها في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ وقبل انقضاء السبع السنوات المذكورة بأنه أتم استصلاح الخمسمائة فدان الأولى وزرعها بالفعل وطلب منها تنفيذ باقي أحكام العقد واعتباره مالكا للخمسمائة فدان الثانية واتبع ذلك بارساله حوالة بريدية إليها رقم ٨٨ مجوعة ١٩٣٩ بمبلغ خمسين جنيها قيمة ثمن هذا القدر وبدأ في استصلاحه على أساس أنه قد تملكه بموجب البند الرابع من العقد سالف الذكر وتاريخ ١٦ من ابريل سنة ١٩٤٦ استدعته الحكومة عن طريق الادارة لمعرفة ما إذا كان لا يزال مصمما على شراء ذلك القدر فأكد تصميمه ومجبل هذا التأكيذ في خطاب أرسله إلى مصلحة الأملاك في ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٦ وأشار فيه إلى أنه قد بدأ فعلا في زراعة الخمسمائة فدان الثانية من العام السابق وأنه اشترى لهذا الغرض العديد من الآلات وأدوات الزراعة وأعقب هذا الخطاب بانذار أعطته إلى الحكومة في ١٦ من ابريل سنة ١٩٤٧ متضمنا عرضه بمبلغ أربعمائة وخمسين جنيها قيمة باقي الثمن عن جميع الخمسة آلاف فدان ونبه على الحكومة بعدم التعرض له في تلك الأطيان ثم أقام دعواه بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع عن الخمسمائة

فدان الثانية محتفظا بحقوقه على الأربعة آلاف فدان الباقية وقد طلب الطاعنون الذين اختصمهم المطعون عليهم بوصفهم ممثلين للحكومة رفض الدعوى تأسيسا على أن مدعيها لم يصلح الخمسمائة فدان الأولى في مدى السبع سنوات المحددة في العقد ومن ثم فلا يحق له طبقا لهذا العقد مطالبة الحكومة ببيع باقى الأقطان إليه واستدلت الحكومة على اخلال المطعون عليه بهذا الشرط بتقرير اللجنة الفنية التى كلفت بمعاينة الأرض والمحور فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ والمتضمن أن المدعى عجز عن الاتفاق على الخمسمائة فدان الأولى وعن استصلاحها الاصلاح المطلوب وأن اللجنة ترى صرف النظر عن اعطائه أية مساحة أخرى بالشروط التى أعطيت له بها الصفقة الأولى وأضافت الحكومة أنه لا يقبل من المدعى الجدل فيما قرره هذه اللجنة لأن العقد تضمن شرطا صريحا يجمل الحكم فى كفاية الاصلاحات من عدمها موكولا لاقتناعها وحدها، وبتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية للطعون عليه بطيابه بانية قضاءها على ما بان لها من أنه قام بإصلاح الخمسمائة فدان الأولى وبزراعتها بالفعل وعلى أن البند الرابع من العقد يتضمن وعدا من جانب الحكومة ببيع الخمسمائة فدان الثانية له وأن هذا الوعد قد انقلب إلى بيع بات منجز بمجرد إظهار الموعد وغتته فى الشراء بخطابه الذى أرسله إلى الحكومة فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ وأن الشرط الوارد فى العقد متضمنا أن الحكم فى كفاية الاصلاحات من عدمها يكون موكولا إلى اقتناع الحكومة وحدها دون معارضة من الطرف الآخر المتعاقد يعتبر شرطا باطلا لأنه شرط إرادى محض ويصح العقد بدونيه وأنه بفرض صحة هذا الشرط فإن استعمال الحكومة لحقها المنصوص عليه فى هذا الشرط يكون مقيدا بالضوابط المسانعة من اساءة استعمال الحق ، وقد استأنفت الحكومة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٧١٣ سنة ٧٢ ق وكان من بين ما تضمنته أسباب استئنافها أن الحكم الابتدائى قد أخطأ فى اعتباره الشرط سالف الذكر من قبيل الشروط الارادية المحضه ذلك أن التزام الحكومة ببيع الخمسمائة فدان الثانية لم يعلق على شرط يجعل وجوده رهنا بمحض مشيئتها وإنما علق على تحقق أمر مادى ملموس يعلق بإصلاح الأرض المبيعة ثم عدلت الحكومة عن هذا الدفاع فى المذكرات التى

قدمتها إلى محكمة الاستئناف وقالت إنه ما دام أن الحكم الابتدائي قد انتهى إلى اعتبار الشرط الذي علق عليه التزامها ببيع باقى الأطنان إلى المطعون عليه شرطا إراديا محضا فإن ذلك كان يقتضى اعتبار هذا الالتزام باطلا لا اعتبار الشرط وحده هو الباطل كما تمسكت الحكومة فى هذه المذكرات بان التزامها هذا لا يتضمن وعدا بالبيع لأنه لم يستكمل شرائط هذا الوعد إذ لم تعين فيه جميع المسائل الجوهرية للعقد الموعود بإبرامه والمدة التى يجب إبرامه فيها وأن إيجاب الحكومة مقيد بشروط معينة أخصها قيام المطعون عليه باستصلاح الخمسمائة فدان الأولى وزراعتها لعل نمو مقنع للحكومة وهذا القيد من عناصر الإيجاب ومقوماته وأنه لا يكفى لانهقاد بيع باقى الأطنان مجرد إظهار المطعون عليه رغبته فى الشراء لأن هناك شروطا أخرى يجب الاتفاق عليها عند بيع هذه الأطنان إذ أن نص البند الرابع صريح فى أن المطعون عليه لا يملك الخمسمائة فدان الثانية إلا بعد إصلاحه الخمسمائة فدان الأولى على نمو مقنع للحكومة وبالشروط التى تراها وزارة المسالية عند إبرام عقد بيع الخمسمائة فدان الثانية مما يفيد أن ثمة شروطا أخرى تضمنها الاتفاق غير مجرد كفاية الإصلاحات وأن تملك المطعون عليه لهذا القدر شروط يقبولة لما تضمنه الوزارة من شروط بعد اقتناعها بكفاية الإصلاحات وانتهت الحكومة فى دفاعها إلى أن الاتفاق الذى تضمنه البند الرابع سالف الذكر يعتبر اتفاقا من نوع خاص وأضاف أن يفرض أن المطعون عليه قد أظهر رغبته فى الشراء فى الخطاب الذى يزعم بأنه أرسله إليها فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ فإنه قد عدل عن هذه الرغبة فى خطابه الذى أرسله فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ وبتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف مؤسسة قضاها على ذات الأساس الذى بنت عليه المحكمة الابتدائية قضاها فيما عدا ما قرره هذه المحكمة من اعتبار الشرط الذى علق عليه التزام الحكومة ببيع الخمسمائة فدان الثانية شرطا إراديا محضا فإن محكمة الاستئناف خالفتها فى ذلك واعتبرت هذا الشرط صحيحا تأسيسا على أن وجود الالتزام غير متوقف على محض إرادة الحكومة بل على تحقق أمر مادي هو استصلاح الخمسمائة فدان الأولى وبتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ طعن الطاعنون فى هذا الحكم الاستئنافى بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون

بجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٢ وفيما صحت النيابة على الرأي الذي أبدته في المذكرة المقدمة منها والمتضمن نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون في سببي الطعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بصحة ونفاذ البيع عن الخمسمائة فدان الثانية على ما انتهى إليه من تكيف الاتفاق الذي تضمنته البند الرابع من بنود العقد المبرم بين الطرفين بأنه يتضمن وعدا من جانب الحكومة ببيع هذا القدر إلى المطعون عليه هذا في حين أن البادى من مجموع شروط العقد وظروف التعاقد والفكرة الدافعة إليه والهدف المقصود منه أن ما تضمنته هذا البند لا يعتبر وعدا بالبيع وإنما هو اتفاق من نوع خاص - عقد غير مسمى - بعيد عن عقد البيع بالذات إذ أن هذا الاتفاق وباقي شروط العقد لا تمت لعقد البيع وأحكامه المعروفة بصفة ما فالعقد محل النزاع وإن وصف بأنه عقد بيع إلا أنه في حقيقته وجوهره عقد استصلاح لأراضى الصحراء وتعميرها ويقول الطاعنون إنهم نبهوا المحكمة الاستئنافية إلى هذا التكيف الصحيح وذلك في المذكرات التى قدموها إليها وأشاروا فيها إلى أنهم يعتبرونه الأصل في دفاعهم ورتبوا على ذلك أن نصوص العقد وأحكامه يجب أن تطبق كما وردت فيه وأن هذا يقتضى رفض الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه لم ينتبه إلى هذا الدفاع واعتبر الاتفاق الذى تضمنه البند الرابع من العقد وعدا بالبيع مخالفا بذلك القانون .

وحيث إن النعى على هذا النحو يندرج في عمومته تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون لا اعتباره الاتفاق الذى تضمنه البند الرابع من العقد وعدا بالبيع في حين أنه لم يتوافر في هذا الاتفاق الشرائط التى يتطلبها القانون في الوعد بالبيع ومما يؤيد أن هذا التعيب قد هنأه الطاعنون أنهم أشاروا في طعنهم إلى المذكرات التى قدموها إلى محكمة الاستئناف والتى تتضمن - على ما يبين من صورها الرسمية المقدمة بملف الطعن - بسط هذا الدفاع على نحو صريح سلف بيانه عند سرد الوقائع .

وحيث إنه يبين من العقد المبرم بين الطرفين في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمسجل في ٢٧ من الشهر المذكور أنه نص في البند الرابع منه على ما يأتي : -

” يقتصر البيع الآن على الـ ٥٠٠ فدان المذكورة بالبند الأول على أن يقوم الطرف الثاني (المشتري) في بحر سبع سنوات على الأكثر من تاريخ هذا العقد أوفى أقل من هذه المدة بإصلاح هذه المساحة وإعدادها للزراعة وزراعتها بالفعل ويكون الحكم في كفاية الإصلاحات من مدمها موكولا إلى اقتناع الحكومة وحدها بعد المعاينة بدون أى معارضة من الطرف الثاني . ومتى اقتنعت الحكومة بتمام إصلاح الخمسمائة فدان المذكورة يكون للطرف الثاني الحق في شراء خمسمائة فدان أخرى من الخمسة آلاف فدان الموضحة على الخريطة الكروكية المذكورة بالبند الأول بسعر مائة مليون وبالشروط التي تراها وزارة المالية في ذلك الحين فإذا ما تم إصلاح الخمسمائة فدان الثانية طبقا للشروط يكون للطرف الثاني الحق في شراء باقى المساحة بنفس السعر“ ويبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما قرره من أن البند الرابع المذكور يتضمن وهذا من جانب الحكومة بالبيع مستكمل الأركان وهو وعد معلق على شرط واقف لم يترك تحقيقه لمحض إرادة الحكومة وإنما هو معلق على تحقيق شرط ماضى ملموس هو استصلاح الأطنان المبيعة فيصبح معه الالتزام وأنه لما كان الطاعن قد أعلن إلى الحكومة في خطابه المسجل الذى أرسله في ٢٢/١٠/١٩٣٦ قبل نهاية مدة السبع سنوات المحددة لإصلاح أطنان الصفقة الأولى رغبته في شراء الخمسمائة فدان الثانية وكان قد تحقق الشرط الذى علق عليه بيع الخمسمائة فدان الثانية بما ثبت للحكمة من أن المطعون عليه أتم إصلاح الخمسمائة فدان الأولى في المدة المحددة لذلك فإن عقد بيع الخمسمائة فدان الثانية يكون قد انعقد صحيحا بين الطرفين وانتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الابتدائى الذى قضى في منطوقه ” بصحة ونفاذ عقد البيع المبرم في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ من المسطح البالغ قدره خمسمائة فدان الموضحة الحدود والمعالم بالكشف رقم ١ الوارد بذيل صحيفة الدعوى وصرحت للدعى بتسجيل هذا الحكم ليقوم مقام تسجيل العقد“ - ولما كان يشترط لانعقاد الوعد بالبيع سواء في القانون المدنى القديم الذى أبرم العقد في ظله أو في القانون القائم اتفاق الواعد والموعود على جميع انصائل الجوهرية للبيع

الموحد به فضلا عن المادة التي يجب فيها على الموحد اظهار رغبته في الشراء وذلك حتى يكون السبيل مهيأ لابرام البيع النهائي بمجرد ظهور رغبة الموحد دون حاجة الى اتفاق على شيء آخر والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها ولما كان الطرفان قد أفصحا في العقد الرابع الذي اعتبره الحكم المطعون فيه متضمنا وعدا من جانب الحكومة ببيع الخمسة فدان الثانية للمطعون عليه عن وجود شروط أخرى - الى جانب الشروط الواردة في العقد - لم يعينها الطرفان وإنما تركا لوزارة المالية وضعها عند إبرام بيع هذه الصفقة لما كان ذلك ، وكان حرص الحكومة على الإشارة في العقد الى تلك الشروط يدل على أنها تعتبرها من الشروط الجوهرية للبيع والتي بدونها لا تقبل إبرامه يؤكد ذلك أن الهدف الذي تنشده من التصرف - في الأطنان المبيعة والذي من أجله وافقت على بيعها بثمن زهيد يقل كثيرا عن قيمتها - الحقيقية هذا الهدف - وهو التشجيع على استصلاح الأراضي البور - لا يتحقق الا اذا اقترن التصرف بشروط تضمن اجراء هذا الاستصلاح على الوجه الذي تبتغيه الحكومة والا انتفت الحكمة من التصرف وكانت التضحية بالثمن هباء - لما كان ذلك ، وكان المطعون عليه قد وافق في العقد على أن يكون إبرام الصفقة الثانية بالشروط التي تضعها وزارة المالية عند إبرامها مما لا يصح معه قانونا احلاله من هذه الشروط - فان اظهره رغبته في الشراء لا يؤدي بذاته الى انعقاد بيع تلك الصفقة بل لابد لذلك من تعيين الشروط التي اتفق الطرفان على ترك أمر وضعها لوزارة المالية ومن قبول المطعون عليه لها بعد اطلاعه عليها - لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الاتفاق الوارد في البند الرابع من العقد وعدا ببيع الخمسة فدان الثانية وذلك مع خلو من بيان بعض شروط البيع الجوهرية واذا انتهى الحكم الى اعتبار بيع هذه الصفقة قد تم صحيحا باظهار المطعون عليه رغبته - يكون قد أخطأ في القانون وخرج بقضائه عما اتفق عليه العاقدان وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما حلف بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون

عليه .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسين العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، و جارس زغلول .

(٢٣)

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) حوالة . " حوالة الحق " . " نفاذها " . حكم . " حجبة الحكم " . " حجبة الأمر المفقى " . اثبات . نقض . " المصاحبة في الطعن " .

قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوي في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أضحت نافذة في حق المدين . التي على الحكم بخالفه القانون في هذه الحالة لا تتحقق به سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح أساسا للطعن .

(ب) حوالة . " حوالة الحق " . " نفاذها " .

اخرائط القانون لنفاذ الحوالة في حق المدين قبله لها أو اعلانه بها . القصد منه تحقيق مصالح اقترض وجودها . تمسك المدين بعدم نفاذ الحوالة في حقهم لهذا السبب ، وجوب القضاء له به دون مطالبته بإثبات مصلحته في ذلك .

١ - متى كان سبب رفض الدعوى قائما على عدم نفاذ الحوالة في حق المدين لعدم اعلانه بها أو قبوله لها فإنه يستوي في ذلك أن تحكم المحكمة برفض الدعوى بحالتها أو بعدم قبولها إذ لا يعتبر أي من هذين القضاءين مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أضحت نافذة في حق المدين .

ومن ثم فإن النعى على الحكم بخالفه القانون في هذا الصدد لا يتحقق به للطاعة إلا مصلحة نظرية بحته وهي لا تصلح أساساً للطعن (١) .

٢ - تنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني على أنه " لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها ... " ومفاد ذلك أن القانون حين قرر نفاذ الحوالة في حق المدين قبوله لها أو إعلانه بها قد شاء بذلك تحقيق مصالح اقترض وجودها فإذا ما تمسك المدين بما رتبته القانون في هذه الحالة من عدم نفاذ الحوالة في حقه وجبت على المحكمة أن تحكم له بعدم نفاذها دون أن تطالبه بإثبات مصلحته في القضاء له بذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومآثر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليهم الثالث والرابع والأخير أقاموا هم والمرحوم على يادم طرفاية مورث المطعون عليهم الخامس والسادس الدعوى رقم ٧٣٣ سنة ١٩٥١ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعنة والمطعون عليه الأول وليون هانوكا وكيل التفليسة سليم طعمة وقالوا في بيانها إنه بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣١ حكمت محكمة مصر المختلطة بإشهار افلاس سليم طعمة وتعيين ليون هانوكا وكيلا للتفليسة الذي صرحت له المحكمة ببيع ٤١٤ فدانا و ١٦ قيراطا و ٢٠ سهما من أطيان المفلس إلى وهبة اندراوس المطعون عليه الثانى بثمن مقسط وذلك بعقد مؤرخ في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وبسبب تأخر المشتري في وفاء بعض الأقساط شرع وكيل التفليسة في نزع ملكية هذه الأطيان فتدخلت الطاعنة في الاجراءات وحلت محل وكيل التفليسة

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٥/٢ الطعن ٢٢ ص ٢٩ أحوال شخصية السنة ١٣

بناء على حكم صادر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٤٩ ثم تركت إجراءات نزاع الملكية ورفعت دعوى حراسة وقضى بتعيينها حارسة ولما كانوا قد اشترؤا من وهبه اندراوس ١١٧ فدانا و٧ قراريط و٤ أمهم بعقد رسمي محروفي ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ فقد عرضوا على الطاعنة مبلغ ٢٢٠٠ جنيه قيمة أصل الدين المستحق لها مع فوائد المستحقة لغاية آخر مارس سنة ١٩٥١ ولما رفضت العرض أودعوا هذا المبلغ نخينة المحكمة على ذمتها بلا قيد ولا شرط مع خصم رسم الإيداع وطلبوا الحكم ببراءة ذمتهم ومحو التسجيلات المتوقعة على الأطيان المبيعة إليهم، ثم رفعت الطاعنة الدعوى رقم ٩٤٨٣ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة على باقى الخصوم وعلى المطعون عليه الأول وطلبت فيها الحكم بإلزام المطعون عليهما الأول والثانى متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٣٩٢٣ جنيها وقد عدلته الطاعنة فيما بعد إلى مبلغ ٥٣٢٢ جنيها و ٦٤٥ مليما مع الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية على أن يلزم باقى المدعى عليهم بتسليمها هذا المبلغ مما هو باقى فى ذمتهم من ثمن الأطيان المبيعة لهم . وقالت فى بيان دعواها إنها اضطرت أن تحمل محل وكيل التفليسة فى إجراءات نزاع الملكية التى كان قد رفعها لتأخر المطعون عليه الأول فى سداد الأقساط المستحقة للتفليسة وذلك لأنها كانت قد اشترت بعض هذه الأطيان وأنها تستحق ٣٢٥٥ جنيها قيمة الدين المتنازل عنه إليها فى تفليسة سليم طعمة بما فى ذلك الفوائد والمصاريف القضائية وأتعاب المحاماة كما تستحق مبالغ أخرى بعضها مصروفات قضائية بسبب مشاغبات أثارها وهبه اندراوس فى سبيل تعطيل حكم الحراسة الذى قضى بتعيينها حارسة وباقيها صرف فى إصلاح الأطيان الموضوعة تحت الحراسة وقالت إنها تسلمت من دينها المتنازل عنه إليها مبلغ ٩٠٠ جنيه من المطعون عليه الأول الذى كان قد اشترى بعض أطيان التفليسة ، وقد أحيلت دعوى الطاعنة هذه إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية لارتباطها بالقضية الأولى وقيدت برقم ٢٨٧ سنة ١٩٥٤ . ثم ضمت المحكمة الدعوى الأولى إلى دعوى الطاعنة وبتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة برفض دعوى الطاعنة رقم ٢٨٧ سنة ١٩٥٤ وبطلبات المدعين فى الدعوى رقم ٧٣٣ سنة ١٩٥١ فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وبتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة

في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها متضمنة رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها وقررت دائرة الفحص إحالة على هذه الدائرة وتحديد نظره جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وأصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول: أولاً - إنه واضح من صحيفة الاستئناف والمذكرات المقدمة إلى محكمة الاستئناف أن من بين المبالغ المطالب بها قيمة الدين المحول إليها من ألبير خوري ومقداره ٦٠٠ جنيه بخلاف الفوائد وقيمة الدين المحول إليها من محمد حسن ترك ومقداره ٦٢٥ جنيهًا بخلاف الفوائد وأساس هذه المطالبة يرجع إلى أن مصلحة الأموال المقررة كانت قد تزعت ملكية ٤٠ فدانا من أطيان تغليسة سليم طعمة ورسا مزادها على وهبه اندراوس الذي باع منها ٢٠ فدانا إلى ألبير خوري بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ و ٢٠ فدانا إلى محمد حسن ترك بتاريخ ٢٠ من صبتبر سنة ١٩٤٤ ثم رفع وكيل التفليسة دعوى حكم فيها نهائياً ببطلان رسو المزااد وبذلك أصبح وهبه اندراوس ملزماً قبل كل من المشتريين برد الثمن مع فوائده من تاريخ البيع وقد حول كل منهما دينه إلى الطاعنة - وقد دفع وهبه اندراوس هذا الشق من الدعوى بأنه لم يعرض على محكمة الدرجة الأولى وبأنه إذ جاز الحديث عنه بأنه لا علاقة بينه وبين فيليب خوري وبأن دين محمد حسن ترك غير قائم لأنه اشترى ساقط الخيار وبأن الحوالة لا تسري عليه لعدم إعلانه بها وبأن دعوى الضمان تسقط بمضي سنة فضلاً عن أن الدعوى إذا اعتبرت دعوى استرداد مادفع بغير حق فإنها تسقط بمضي ثلاث سنوات . وقد ردت الطاعنة على هذا الدفاع قائلة إن الطلبات عرضت على محكمة الدرجة الأولى بدليل تقديم المستندات المؤيدة أمامها وما جاء بالحكم الابتدائي خاصاً بها وبأن فيليب خوري إنما حول الدين باعتباره وكيلاً عن ابنه ألبير خوري وبأن وهبه اندراوس لم يقدم عقد البيع الصادر لمحمد حسن ترك والمنصوص فيه على أنه اشترى ساقط الخيار وبأن تعديل الطلبات أمام محكمة الدرجة الأولى قد اشتملت صحيفة إعلانه على بيان لكل من الدينين مما يعتبر إعلانياً للحوالة كما يعتبر إعلاناً لها ورودها في صحيفة الاستئناف وبأن ضمان البائع رد الثمن لا يسقط إلا

بمضى خمس عشرة سنة ولكن الحكم المطعون فيه أغفل كل ذلك وكانت أسبابه في هذا الخصوص قاصرة على القول بأنه ليس في أوراق الدعوى ما يدل على قبول المدين الحوالة أو إعلانه بها فضلاً عما شاب هذا التسيب من عيب إذ قال إن أحد الدائنين هو فيليب خورى بينما هو البير خورى . ثانياً - رفض الحكم المطعون فيه القضاء للطاعة بالمبالغ التي أنفقها في أتعاب المحاماة وما يتصل بها بقوله إنها لا تتصل بموضوع الحراسة مع أن الثابت من المستندات المقدمة بملف الدعوى وخاصة ما صدر منها من الأستاذ غرغور أن المبالغ صرفت في سبيل الحراسة . ثالثاً - قدمت الطاعة الدليل على قيامها بمصاريف إصلاح الأطنان ورغم إنكار الطاعة لإنتاج الأطنان لأية غلة فإن الحكم أجرى مقاصفة بين مصاريف الإصلاح وما تصوره من غلة ناتجة من الأطنان دون أن تقوم المحكمة بأي تحقيق في هذا الشأن .

ومن حيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض الحكم للطاعة بالمبالغين المشار إليهما في وجه الطعن أخذاً بما تمسك به المستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) من أنه على فرض أن المشتريين قد حولاً حقهما الذي لا يسلم به - إلى المستأنفة (الطاعة) فإن هذه الحوالة غير نافذة قبله لأنه لم يقبلها ولم يعلن بها تطبيقاً لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني - وأسس الحكم قضاءه في هذا الخصوص على ما ذكره من أنه ليس في أوراق الدعوى ما يدل على قبول المدين الحوالة أو إعلانه بها . ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعة قد بنت مطالباتها بهذين المبالغين على القول بأن كلا من البير خورى ومحمد حسن ترك قد أحالها على وهبه اندراوس (المطعون عليه الثاني) وأن هذه الحوالة قد أصبحت نافذة في حقه بإعلانه له بصحيفة تعديل الطلبات أمام محكمة الدرجة الأولى وكانت الطاعة لم تقدم إلى هذه المحكمة المستند المؤيد لطعنها فإن النعى بالقصور على الحكم المطعون فيه يكون ماريًا من الدليل . ولا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ في اسم الدائن المحيل إذ لم يكن لذلك الخطأ تأثير ما في قضائه . ومردود في وجهه الثاني بأن الحكم الالتهامي قد ذكر عن هذا الشق من طلبات الطاعة "وهو الخاص بالمصاريف الناشئة عن دعوى الحراسة على الأطنان المقررة عليها التسجيلات

٢٠٠ (٥) . م

ضمانا لدينها وما اتفقته في هذا السبيل على التقاضى ومقابل أتعاب المحاماة .
 ”بأنها لم تقدم حكما صادرا لصالحها شخصيا وأنها إذا كانت تعنى بقضايها تلك
 التى تقدم وهبة اندراوس بأحكامها ومحاضر جلساتها بالحفاظة رقم ٧ ملف فانها
 صدرت كلها ضدها فيما عدا الحكم الصادر باقامتها حارسة وقد عين لها ثمانية
 جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وجنيهين عن مصاريف الدعوى وهى وحدها
 التى — إن كان ولا بد — يحق لها أن تطالب بها فإذا ما أضيف على المبلغ الخاص
 بالشق الأول وهو ٢٠٩٩ ج و ٦٢٥ مليا يكون الناتج ٢١٠٩ ج و ٦٢٥ مليا وهو
 على أى حال أقل من المبلغ المعروض عليها قانونا وإن تسلمته بعدئذ فعلا وأقرت
 بذلك فى صحيفة دعواها فإنه لا يكون لها وجه للتمسك بأنه لم يكن قد عرض عليها
 من مدينها — ولما كانت الطاعة قد استأنفت الحكم الابتدائى القاضى برفض
 دعواها فقد عرضت محكمة الاستئناف للمبلغ التى تستحقها الطاعة نتيجة لعقد
 الحلول وأوضحت أن جملة ما تستحقه الطاعة نتيجة لذلك العقد ٢٢٣٠ ج
 و ٤٠٥ مليات وأن جملة ما أودع على ذمتها وما استلمته من المطعون عليه الأول
 مبلغ ٣٠٧٣ ج و ٩١٠ مليات وأنه يربو على المبلغ المستحق لها . وقد عرضت محكمة
 الاستئناف لمبلغ عشرة الجنيهاات وهى مصاريف دعوى الحراسة وأتعاب المحاماة
 المحكوم بها ورأت أن هذا المبلغ ”لا يجوز اضافته للاستأنفة (الطاعة) لأنه محكوم به
 فعلا بآثارها ولأنه أى مبلغ العشرة جنيهاات ليس نتيجة لعقد الحلول “وحيث إنه
 وإن اختلفت وجهتا النظر فى كل من الحكم الابتدائى والاستئنافى فى خصوص مبلغ
 العشرة جنيهاات المشار إليها آنفا باضافتها لحساب الطاعة أو عدم اضافتها لحسابها
 فإن هذا الخلاف ليس بذى جدوى إذ الثابت فى كلا الحكمين أن ما استلمته الطاعة
 يفوق استحقاقها بما يجاوز هذه العشرة جنيهاات بكثير — وفيما عدا ذلك فإن الحكم
 المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائى السابق إيرادها وهى أسباب
 صالحة لحمل قضائه ولا على محكمة الموضوع أن تناقش المبالغ المدعى بانفاقها
 تفصيلا بعد أن قررت أن الطاعة لم تقدم لها حكما صادرا لصالحها وفيما عدا
 الحكم القاضى باقامتها حارسة ، بينما تقدم المطعون عليه الثانى بالأحكام الصادرة
 لصالحه هو ضد الطاعة — كما أن هذا النعى مردود فى وجهه الثالث بأن
 ما تدعيه الطاعة فى هذا الوجه غير صحيح ذلك أن حكم محكمة الدرجة الأولى
 الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض مصاريف الاصلاح

على ما قرره من أنه لم يتم دليل على أن هذه المصاريف قد اتفقت فعلا ، وهذا الذي قرره الحكم كاف لحمل قضائه ولا يعيبه ما استورد إليه زائدا عما يلزم لصحته من افتراض أنه إذا كانت الطاعة قد صرفت مصاريف على الأطيان فلا بد أن تكون قد ضلت من ورائها ما يزيد عليها أو على الأقل ينفي بها — والطعن على ما تكون محكمة الموضوع قد بحثته على سبيل الافتراض زائدا على حاجة الدعوى طعن غير منتج .

وحيث إن الطاعة تنعني في السبب الثاني من الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك نقول — أولا : إن الحكم قضى برفض الدعوى بالنسبة لموضوع المطالبة بالدينين المحالين من البيرخوري ومحمد حسن ترك تأسيسا على عدم قبول المدين الحوالة أو اعلانه بها في حين أن هذا يعتبر سببا للحكم بعدم قبول الدعوى ولا يصلح أساسا للحكم برفضها . ثانيا : إن وهبه اندراوس لم يدع أثناء نظر الدعوى أنه قام بسداد الدينين أو أحدهما قبل اعلانه بالدعوى ولهذا لا تكون له مصلحة في الدفع بعدم سريان الحوالة في حقه فضلا عن أن اعلانه بالحوالة قد تم صحيحا بالأقل في صحيفة الاستئناف وعلى ذلك يكون من الخطأ في القانون ما قرره الحكم من أن أوراق الدعوى قد ضلت مما يدل على قبول المدين الحوالة أو اعلانه بها .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى في منطوقه برفض الدعوى إلا أنه يبين من أسبابه أنه يقوم على أساس المادة ٣٠٥ من القانون المدني فيما تقرره من عدم نفاذ الحوالة في حق المدين إلا إذا قبلها أو أعلن بها وعلى أن المدين (المطعون عليه الثاني) لم يقبل الحوالة ولم يعلن بها ومن ثم لم يصبح للطاعة الحق في المطالبة بهذا الدين . ولما كان يبدو من هذا أن سبب رفض الدعوى قائم على عدم نفاذ الحوالة في حق المطعون ضده الثاني فإنه يستوي في ذلك أن تحكم المحكمة برفض الدعوى أو بعدم قبولها إذ لا يعتبر أي من هذين القضاءين فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أصبحت نافذة في حق المدين — لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذا الصدد لا تحقق به

للطاعة إلا مصلحة نظرية بحتة وهي لا تصلح أساساً للطعن ، ومردود في شقه الثاني فيما تقوله الطاعة من أنه لا مصلحة للطعون عليه الثاني في هذا الدفع بما نصت عليه المادة ٣٠٥ من القانون المدني من أنه " لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها ... " ويبين من هذا النص أن القانون حين قرر لنفاذ الحوالة في حق المدين قبوله لها أو اعلانه بها قد شاء بذلك تحقيق مصالح افترض وجودها فإذا ما تمسك المدين بمسارته القانون في هذه الحالة من عدم نفاذ الحوالة في حقه وجب على المحكمة أن تحكم به ولا تجوز مطالبته بإثبات مصلحته في ذلك ، ومردود بما جاء في الرد على السبب الأول فيما تقوله الطاعة في هذا الشق الثاني من أن اعلان المدين بالحوالة قد تم صحيحاً وبالأقل في صحيفة الاستئناف .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرقض .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسنى العوضى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ، محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(٢٤)

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . " الخصوم في الطعن " .

الحكم ابتدئاً بإخراج خصم من الدعوى بلامصروفات . اختصاصه في الاستئناف دون توجيه أية طلبات إليه وعدم الحكم له بشيء ما . اختصاصه في الطعن لا يكون له محل . ولا يلزم إعلانه به .

(ب) قسمة . " القسمة بالتراضي " . " قسمة أحيان ناقص الأهلية " . أهلية . " التصرف في عقارات ناقص الأهلية " . بطلان . " البطلان النسبي " .

إجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية . ضرورة حصول الوصي أو القيم على إذن بذلك من الجهة القضائية المختصة وتصديدها على عقد القسمة بعد تمامه حتى ينفذ في حق ناقص الأهلية . إنقال ذلك يستتبع البطلان . بطلان نسبي شرع لمصلحة ناقص الأهلية . له عند بلوغه سن الرشد إن كان قاصراً أو رفع الحجر عنه إن كان مجوراً عليه للنازل من التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة .

١ - متى كان قد حكم ابتدئاً بإخراج خصم من الدعوى بغير مصروفات ، ثم اختصم في الاستئناف إلا أنه لم توجه إليه فيه أية طلبات ولم يحكم له بشيء ، فإن اختصاصه في الطعن لم يكن له محل وبالتالي لا يكون إعلانه به لازماً .

٢ - إجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية ، على أن يحصل الوصي أو القيم على إذن من الجهة القضائية المختصة بإجراء القسمة على هذا الوجه وعلى أن تصدق هذه الجهة على عقد القسمة بعد تمامه حتى يصبح نافذاً في حق ناقص الأهلية . وإذا كان البطلان المترتب على

عدم مراعاة هذه الاجراءات قد شرع لمصلحة القاصر ومن في حكمه حتى لا يتعاقد الوصى أو القيم على تصرف ليس له في الأصل أن يستقل به ، فإن هذا البطلان يكون نسبيا لا يحتاج به إلا ناقص الأهلية الذي يكون له عند بلوغه سن الرشد إن كان قاصرا أو عند رفع الحجر عنه إن كان محجورا عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة الحاصلة بغير اتباع هذه الاجراءات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن ، تحصل فى أن محمد حسنى عكا ، بصفته قيا على الطاعن الذى كان محجورا عليه أقام مع آخرين من أولاد المرحوم محمد عوف ، على المطعون عليهم ، أمام محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة الدعوى رقم ٣٤٠٨ سنة ٦٢ ق طالبين الحكم بثبوت ملكيتهم إلى قدر مساحته ٤ ف و — ط و ١٤٠ م مبين فى صحيفة الدعوى مع بطلان إجراءات التنفيذ التى اتخذها المطعون عليه الأول على هذا القدر ضد مدينه المرحومة فريدة محمد لطفى ومحمد زكى عوف المطعون عليه الثانى من — وقالوا فى بيان الدعوى إن المطعون عليه الأول زعموا منه بأن القدر المذكور مملوك لمدينه نزع ملكيته اقتضاء لدين له قبلهما و انتهت إجراءات نزع الملكية برسو المزاد عليه بتاريخ ١٩٣٧/٢/٦ وإذ كان هذا القدر مملوكا لهم دون المدينين فقد أقاموا بشأنه دعواهم سالفة الذكر — بتاريخ ١٩٣٩/٥/١٣ حكمت المحكمة ببطلان وعدم سريان إجراءات نزع الملكية التى اتخذها عباس جوهر المطعون عليه الأول ضد مدينه بالنسبة إلى ٤ ف و — ط و ١٤٠ م وبإلغاء حق الاختصاص الصادر له بتاريخ ١٩٣٦/١/١٠ تحت رقم ١٧٩ ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم طالبا إلغاء ورفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ٧ سنة ٦٧ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٥٤/١/٢٧ حكمت المحكمة بنذب خبير لأداء المأمورية المبينة فى ذلك الحكم وبأن أودع الخبير تقريره قدم الطاعن مذكرة بدفاعه أقام بموجبها استئنافا مقابلا طلب فيه الحكم بثبوت ملكيته هو وباقي ورثة المرحوم محمد عوف

هذا محمد زكي عوف والمرحومة فريدة محمد لطفي مديني المطعون عليه الأول إلى الأطلاق محل النزاع فيما عدا ط ۱۶ و ۱۷ وقد قيد هذا الاستئناف برقم ۴۰۶ سنة ۷۳ ق وبتاريخ ۱۴/۷/۱۹۵۶ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف الأصلي والمقابل : أولا - برفض الدعوى بالنسبة لتصيب المرحومة فريدة محمد لطفي في الأطلاق محل النزاع وهو اف و ۱۴ ط و ۱۰ ص حسب البيان الوارد بالأسباب ثانيا - بثبوت ملكية محمد فهمي عوف - الطاعن - والسيدات سهام محمد عوف وعزیزه محمد عوف وروحیه محمد عوف المطعون عليهن الثالثة والعاشره والحادية عشرة بنسبة حصه كل منهم الميراثية في تركه مورثهم المرحوم محمد عوف إلى ۲ فدانين و ۱۰ قراريط و ۴ أسهم على المشاع في الأطلاق محل النزاع وبإلغاء حكم مرمي المزداد الصادر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ۶/۲/۱۹۲۷ في قضية نزاع الملكية رقم ۵۲۵ خصوصي سنة ۶۱ ق بالنسبة لهذه الأطلاق ومحو ما ترتب عليه من تسجيلات ما عليها وأقامت المحكمة قضاءها على أنها تبين من أوراق الدعوى أن ما يملكه محمد زكي عوف - أحد المدينين - في أحيان التركة سواء بالميراث أو بالشراء من بعض الورثة هو ۷ أفدنة و ۷ قراريط وأنه باستئصال ما تصرف فيه لا يبقى له شيء من الملك يمكن نزاع ملكيته وبذلك تكون إجراءات نزاع الملكية التي اتخذها المطعون عليه الأول باطلة بالنسبة للقدر المقول بأنه من ملك المدين المذكور وبالتالي يتعين إلغاء حكم مرمي المزداد بالنسبة لتصيب هذا المدين في الأطلاق المنزوعة ملكيتها - أما بالنسبة للمدينة الثانية المرحومة فريدة محمد لطفي فإن نصيبها في تركه زوجها المرحوم محمد عوف هو ۳ أفدنة و ۵ قراريط و ۱۱ سهما بحق الثمن وباستئصال ۲۰ قيراطا و ۲۲ سهما التي تصرفت فيها بتصرفات يحتاج بها المطعون عليه الأول يكون الباقي ۲ فدانين و ۸ قراريط و ۱۳ سهما وإذا كانت إجراءات نزاع الملكية متخذة على ۱ فدان و ۱۴ قيراطا و ۱۰ أسهم مما هو مملوك لها أي على قدر يقل عما هو متبق لها فإن الإجراءات تكون صحيحة بالنسبة لهذا القدر ويتعين لذلك رفض الدعوى بالنسبة إليه - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة خلصت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم بالنسبة للسجين الأول والثاني من أسباب الطعن - عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ۱۰/۶/۱۹۶۲ قررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية

والنجارية وبعد استيفاء الاجراءات التالية للاحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٦٤/١/٢ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السابق .

وحيث إنه بالنسبة للطعون عليها الثلاثة عشرة التي لم تمان بالطعن — شركة الصناعات الكيماوية الأبراطورية — فإنه محكوم ابتدائيا بإخراجها من الدهوى بغير مصروفات — وهي وإن اقتصمت في الاستئناف إلا أنها لم توجه إليها فيه أية طلبات ولم يحكم لها بشيء ومن ثم فإن اختصاص هذه الشركة في الطعن لم يكن له محل وبالتالي لا يكون إعلانها به لازما .
وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن عن الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن وريثة المرحوم محمد عوف — وهم الطاعن ومدينا المطعون عليه الأول وآخرون كانوا قد اقتسموا الأطنان المخلفة عن مورثهم بموجب عقد قسمة إفراد نهائية مؤرخ في آخر ديسمبر سنة ١٩٣٥ أي من قبل أن يأخذ المطعون عليه الأول حق الاختصاص على بعض هذه الأطنان ومن قبل أن يباشر إجراءات نزع الملكية اقتضاء لحقه قبل مدينه — كما كانوا قد نفذوا هذه القسمة فيما بينهم وأنه تمسك أيضا في دفاعه بأن مديني المطعون عليه الأول لم يخصهما بموجب هذه القسمة في الأطنان الموقع عليها حق الاختصاص والمنفذ عليها إلا ١٦ قرار يربط و ١٦ سهما — أما باقي هذه الأطنان فقد اختص بها الطاعن وآخرون من الورثة الباقين وهؤلاء تخرجوا من نصيبهم فيها بأن باعوها للطاعن وأقروا بذلك في مذكراتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف والتي قرروا فيها أنهم ينضمون للطاعن في طلباته ثم رتب على ذلك أن الاجراءات التي اتخذها المطعون عليه الأول على هذه الأطنان — فيما عدا ١٦ قرار يربط و ١٦ سهما تكون باطلة وهو ما يستتبع وجوب إلغاء حكم مرمى المزاد الذي انتهت به هذه الاجراءات — إلا أن الحكم المطعون فيه قد تجاهل هذه القسمة وأثارها بحجة أنها لا يعتد بها لأن المجلس الحسبي لم يصدق عليها مع أنها تضمنت فرز حصص للقاصر مهام محمد عوف وأخرى للمحجور عليه محمد فهمي عوف — هذا في حين أنه أثبت أمام المحكمة أن القاصر بعد بلوغها من الرشد والمحجور عليه بعد رفع الحجر عنه أقرا هذه القسمة وأجازاها .

وحيث إن إجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية على أن يحصل الوصي أو القيم على إذن من الجهة القضائية المختصة بإجراء القسمة على هذا الوجه وعلى أن تصدق هذه الجهة على عقد القسمة بعد تمامه حتى يصبح نافذاً في حق ناقص الأهلية. ولما كان البطلان المترتب على عدم مراعاة هذه الإجراءات التي يستلزمها القانون قد شرع لمصلحة القاصر ومن في حكمه حتى لا يتعاقد الوصي أو القيم على تصرف ليس له في الأصل أن يستقل به. فإن هذا البطلان يكون نسبياً لا يحتاج به إلا ناقص الأهلية الذي يكون له عند بلوغه من الرشد إن كان قاصراً أو عند رفع الحجر عنه إن كان محجوراً عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة الحاصلة بغير إتباع هذه الإجراءات. ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن مدعى المطعون عليه الأول لا يملك في الأقطان المنفذ عليها سوى قرار يبط ١٦ سهماً وأن الباقي من هذه الأقطان مملوك له وللورثة الباقيين اختصوا به بموجب عقد قسمة مؤرخ في آخر ديسمبر من سنة ١٩٣٥ وموقع عليه من ورثة المرحوم محمد عوف بما فيهم المديونات المذكورات وأنه وإن لم يصدر قرار من المجلس الحسبي باعتقاد هذه القسمة بالنسبة لما اختص به المحجور عليه والقاصر إلا أنهما أجازاها بعد رفع الحجر عن المحجور عليه وبعد بلوغ القاصر من الرشد — لما كان ذلك، وكان الحكم قد أغفل بحث هذه الإجازة المدعاة وأثرها ورد على دفاع الطاعن المبني على سبق حصول القسمة بقوله (أما عقد القسمة الذي يستند إليه المستأنف عليهم فلا يعتد به لأنه لم يصدق عليه من المجلس الحسبي بالنسبة للمحجور عليه والقاصر مهام) فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين هويس .

(٢٥)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " . " الطعون في قرارات
اللجان الخاصة بضريبة التركات " . " طريق رفعها " . دعوى .

الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات . رفعها بطريق التكليف بالحضور .

(ب) بطلان . " أوراق التكليف بالحضور " . دعوى . " طريق رفعها " .

المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب
في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أو لنقص
أو خطأ في بياناتها الأخرى . زواله بحضور الخصم . عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية
المنظمة لطرق رفع الدعاوى . خروج عن هذا الطاق .

١ - الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات ترفع بطريق
التكليف بالحضور لا بطريق الإبداع وتفقد قيم صحتها إلى قلم كتاب المحكمة
المختصة .

٢ - البطلان الذي تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات هو
بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة
أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور والبطلان الناشئ عن نقص
أو خطأ في بياناتها الأخرى . لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع
الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى على الوجه المبين في القانون وهو بطلان
متعلق بشكل الإجراءات ويفترض الضرر . وإذا كان الثابت أن الدعوى رفعت
بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة وقضى الحكم المطعون فيه ببطلانها لرفعها
بغير الطريق القانوني ولم يعول على ما تمسك به الطاعنون من أن حضور مصلحة

الضرائب وعدم إبداء الدفع قبل أى طلب أو دفاع فى الدعوى من شأنه أن يزيل هذا البطلان ويسقط الحق فيه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ فى تطبيقه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٧/٤/١٩٥٤ أصدرت لجنة الضرائب المختصة قرارا بتقدير تركة المرحوم نيقولا اسكندر سرقى بمبلغ ١٣٧٩٦٧٣ ج و ١٨٤ م وطعن الورثة فى هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بعريضة قدمت الى قلم كتاب المحكمة فى ١٤/٦/١٩٥٤ طالبين تعديله واستبعاد مبالغى ١٣٥٥٤ ج و ٣٠ م و ١٩٣٥١ ج و ٢٧١ م من أصول التركة وبتاريخ ١٢/١/١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بنسب خير لأداء المأمورية الميينة بأسباب الحكم ثم حادت وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٥٦ فخكت بتعديل قرار اللجنة وجعل صافى قيمة التركة مبلغ ١٣٣٣٤٢٤ ج و ٦٤ م وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة مع المقاصة فى أتعاب المحاماة ورفعت مصلحة الضرائب استئنافين عن هذا الحكم أحدهما بعريضة قدمت الى قلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية وقيد برقم ٢٦٣ تجارى سنة ١٢ قضائية والآخر بتكليف بالحضور وقيد برقم ٢٦٦ تجارى سنة ١٢ قضائية كما رفع الورثة استئنافين فرعيين قيدا برقم ٤٦ تجارى سنة ١٤ قضائية ، وأثناء نظرها دفعت مصلحة الضرائب ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى . وبتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا : أولا — ببطلان الاستئناف الأصيل رقم ٢٦٦ سنة ١٢ قضائية المقام من مصلحة الضرائب والاستئناف الفرعى الخاص به والزمته كل

(١) راجع نقض ١٩٦١/١٢/٢٠ الطعن ٤٦٤ لسنة ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٨٠٦ —
بلاحظ أن المادة ١٤١ ألغيت بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون
المرافعات .

مستأنف بمصروفات استثنائه - ثانيا : برفض الدفع المبدئي من ورثة نيقولا اسكندر سرمق ببطلان الاستئناف رقم ٢٦٣ سنة ١٢ قضائية المقام من مصلحة الضرائب وقبول هذا الاستئناف والاستئناف الفرعي الخاص به شكلا وفي موضوع الاستئناف الأصل بالقضاء بالحكم المستأنف وبطلان صحيفة الطعن أمام محكمة أول درجة ورفض الاستئناف الفرعي والزمت رافعيه بمصروفاته ومصروفات الدعوى من الدرجتين ومبلغ عشرين جنيتها مقابل أتعاب المحاماة منهما لمصلحة الضرائب . وقد طعن الورثة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها الى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني و بطريق الايداع لا بطريق التكليف بالحضور استنادا الى أن المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تسري في شأن الطعون المتعلقة بضريبة التركات وهو خطأ ومخالفة للقانون ، ووجه الخطأ والمخالفة أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ خول المواليين حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب أمام اللجان وأمام المحاكم ، وقد أخذ المشرع بهذا النظام وأحال اليه في شأن ضريبة التركات والضريبة على المهن الحرة والضريبة العامة على الأيراد بأن نص في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ الخاص بضريبة التركات على أن "تحال أوجه الخلاف دون غيرها الى لجان الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وذلك وفقا للأوضاع والاجراءات المنصوص عليها في القانون" وبأن أحال في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام الضريبة على المهن الحرة وفي القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأيراد الى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذ أضاف القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ مادة جديدة الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي المادة ٥٤ مكررا التي نظمت شكل الطعن واجراءاته ونصت على أنه يتم بطريق

الإيداع وبطلب يقدم إلى قلم كتاب المحكمة ، فقد التزم الشارع نفس القواعد والإجراءات وأحال إليها في القوانين الخاصة بالضريبة على المهن الحرة والضريبة العامة على الإيراد دون القانون الخاص بضريبة التركات حيث لم يكن هناك ما يدعو إلى تعديله والإحالة فيه إلى المادة ٤٥ مكررا ما دام قد نص صراحة على أن طعون التركات تتبع فيها القواعد والإجراءات التي نص عليها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما ينبني عليه أن كل تعديل يطرأ على هذا القانون يتعين العمل به وتطبيقه على طعون التركات بغير نص وبغير حاجة إلى تشريع جديد — ومن جهة أخرى فإن مصلحة الضرائب لم تتمسك بالدفع ببطلان صحيفة الطعن أمام محكمة أول درجة ولا في صحيفة الاستئناف وإنما تمسكت به أخيرا وعند حجز القضية للحكم وفي ذلك ما يستلحقها فيه طبقا للمادتين ١٤٠ و ١٤١ مرافعات إذ هو مما يزول بالحضور ومما يتعين إبدائه قبل أي طلب أو دفاع وإلا سقط الحق فيه والقول بأن البطلان هنا من النظام العام والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لا يقوم على أساس ، يضاف إلى ذلك أنه لا يحكم ببطلان أوراق المرافعات وإجراءاتها إلا إذا فوتت على الخصم الغرض المقصود منها وفي واقعة النزاع لم تفت على مصلحة الضرائب مصلحة ما ولم يصحبها أي ضرر من جراء المخالفة التي ترمم وقوعها .

وحيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأن الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، ومردود في الشق الثاني بأن البطلان الذي تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن هيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة ” أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور ” والبطلان الناشئ عن نقص أو خطأ في بياناتها الأخرى لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى على الوجه المبين في القانون وهو بطلان يتعلق بشكل الإجراءات ويفترض الضرر ،

يضاف إلى ذلك أن المادة ١٤١ ألغيت بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات - وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة في ١٤/٦/١٩٥٤ وقضى الحكم المطعون فيه ببطلانها لرفعها بغير الطريق القانوني ولم يعول على ما تمسك به الطاعنون من أن حضور مصلحة الضرائب وعدم إبداء الدفع قبل أى طلب أو دفاع في الدعوى من شأنه أن يزيل هذا البطلان ويسقط الحلق فيه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤

بمهاة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس .

(٢٦)

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ القضائية

ضرائب . " تغيير شكل المنشأة " . " أثره " . " الإخطار به " .
" جزاء إغفاله " .

محول . مساهمة بأصول منشأته الفردية في تكوين شركة تضامن . أثره . اعتبار نشاط المنشأة الفردية منها منذ بدء تكوين الشركة . وجوب إخطار مصلحة الضرائب وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة . إغفاله . التزامه بالضريبة من سنة كاملة .

مساهمة المطعون عليها بأصول منشأته الفردية في تكوين شركة تضامن من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منها منذ بدء تكوين الشركة والتزام المطعون عليها بإخطار مصلحة الضرائب بذلك في مدى ستين يوماً وأن تقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة ، وإذا أغفلت هذا الإجراء فإنها تكون ملزمة بأداء الضريبة من سنة كاملة طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٣/١٤ الطعن ٣١٧ من ٢٧ ق ١٩٦٢/٣/٢١ الطعن ٤٥ من ٢٧ ق ١٩٦٢/٤/١١ الطعن ٣٤٦ من ٢٨ ق السنة ١٣ من ٣١٩٤٢٩٩ ، ٤٣٧ ، ٤٤٣٧ ، ١٩٥٩/٦/٢٥ الطعن ١٤٤ من ٢٥ ق السنة العاشرة من ٥٣٦ .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تحصل في أن مأمورية ضرائب محرم بك بالاسكندرية أخطرت
السيدة / ماريانسا نجراكي صاحبة "كازينو الأهرام" بأنها ربطت الضريبة
على أرباحها في سنة ١٩٤٨ باعتبارها سنة ضريبية كاملة طبقا لنص المادة ٥٨
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لعدم اخطارها مصاحبة الضرائب بدخولها بأصول
منشأتها الفردية شريكة مع السيد / باولوليونيدس في شركة تضامن ابتداء من
أول مايو سنة ١٩٤٨ وقدرت أرباحها عن تلك السنة بمبلغ ٨٩٢ ج قياسا على
الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ وتطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ فاعتزمت الممولة على هذا الربط بأن تغيير شكل المنشأة من فردية
إلى شركة تضامن لا يعنى توقف النشاط كليا أو جزئيا فلا محل لإعمال حكم
المادة ٥٨ وطلبت إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها
في ١٩٥٤/٩/٥ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع باعتبار أرباح الطاعنة في المدة من أول
يناير إلى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ على أساس أرباح سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٩٧ جنيها و٣٣٣ مليما
وذلك تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وبإعادة الملف للأمورية
لإتخاذ شئونها قبل المنشأة الشركة بين الطاعنة وبين باولوليونيدس ابتداء من
تاريخ تكوينها في ١٩٤٨/٥/١ ، وأقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٣٣٥
سنة ١٩٥٤ تجارى كلى الاسكندرية طالبة إلغاء قرار اللجنة ورفع الضريبة
المستحقة على الممولة من أول يناير حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ إلى سنة كاملة
بالتطبيق لأحكام المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبتاريخ
١٩٥٥/٣/١٢ قضت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت الطاعنة بالمصروفات و ٢٠٠ قرش مقابل
أنعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف
الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٨٧
سنة ١١ ق تجارى وفي ١٩٥٧/١٠/٢٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف
و ٣٠٠ قرش مقابل أنعاب المحاماة ، وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم
بطريق النقض للسبب المبين بالتمديد وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون
فأحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر

المطعون عليها ولم تبد دفاها وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت تقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم انطباق أحكام المادتين ۵۸ و ۵۹ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ على واقعة دخول المطعون عليها بأصول منشأتها الفردية كحصة في شركة تضامن مع آخر على ما ذهب إليه من أن تغيير الشكل القانوني للمنشأة من فردية إلى شركة تضامن بانضمام شريك أو أكثر إليها لا يعتبر نزولا عن المنشأة للغير كما لا يعنى توقف المنشأة الأولى عن محاولة نشاطها إذ أن التوقف الذى قصده الشارع بالمادة ۵۸ هو التوقف الفعلى ، وهذا الذى قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ يترتب على التغيير المشار إليه انقضاء المنشأة الفردية وميلاد شخص جديد هو شركة التضامن التى تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويكون دخول المطعون عليها بأصول منشأتها الفردية في شركة التضامن منطويا على التنازل منها للشركة المذكورة عن تلك الأصول بما يوجب عليها اخطار مصلحة الضرائب بهذا التنازل فى مدى ستين يوما من تاريخ حصوله وإلا تعرضت للجزاء المنصوص عليه فى المادة ۵۸ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ وهو إلزامها بالضريبة عن كامل سنة ۱۹۴۸ التى حصل فيها التنازل ، ولا عمل لما قرره الحكم فى نفي حصول التنازل من أن التشريع الضرائبى لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن والتوصية استنادا إلى نص المادة ۳۴ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ الذى يوجب فرض الضريبة شخصيا على الشريك فى شركة التضامن والشريك المتضامن فى شركة التوصية لأن المقصود من هذا النص هو التيسير على مصلحة الضرائب فى تحصيل الضريبة ولا يتضمن اهداؤ الشارع لشخصية الشركات المذكورة بدائل ما أورده فى ذات النص من اعتبار الشركة مسئولة عن دين الضريبة المستحقة على الشريك .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه متى كان الثابت فى واقعة الدعوى أن المطعون عليها أسهمت بأصول منشأتها الفردية فى تكوين شركة تضامن مع آخر ابتداء من أول مايو سنة ۱۹۴۸ فإن من شأن هذا التغيير — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اعتبار نشاط المنشأة الفردية متبها منذ بدء تكوين الشركة مما كان يتعين معه على المطعون عليها اخطار مصلحة الضرائب بذلك فى مدى ستين يوما

وأن تقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة . وإذا أغفلت هذا الإجراء فإنها تكون ملزمة بالجزاء المالي الذي أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو أداء الضريبة عن سنة كاملة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن تغيير المنشأة من فردية إلى شركة تضامن لا يعتبر توقفا عن مزاولة النشاط في حكم المادة ٥٨ المشار إليها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن واعتبار المطعون عليها مستثناة عن ضريبة سنة ١٩٤٨ كاملة .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم محمد عمر هندي ؛ ومحمد نور الدين مريسي .

(٢٧)

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) مرافق عامة . " علاقة الملتزم بعالمه " . " انتهاء مدة عقد الالتزام " عمل .

انتهاء مدة عقد الالتزام . أثره . بقاء الشركة لتحقيق النشاط الذي كانت تمارسه أصلاً قبل تكليفها بإدارة المرفق . استمرار علاقتها بعالمها ومستخدميه . تجديد عقد المطعون عليه . تجديد مدة غير محددة لا لمدة عقد الالتزام .

(ب) حكم . " تسبب الأحكام " . " كفاية التسبب " . عمل . " تنظيم العمل " . " تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه " .

فصل المطعون عليه وإعادة تعيينه في وظيفة أدنى وبمرتبة أقل بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل . اعتباره إجراء قصد به مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل القردى . استخلاص موضوعي مانع .

١ - إنه وإن كان استغلال شركة الملاحات المصرية لملاحاة المكس موقوتاً بمدة التكليف الصادر لها بإدارتها إلا أن انتهاء هذا التكليف لا يبنى عليه انقضاء الشركة وزوال شخصيتها بل تظل قائمة لتحقيق النشاط الذي كانت تمارسه أصلاً قبل تكليفها بإدارة الملاحاة وهو ما يستتبع بقاء علاقتها بمستخدميها وعمالها واستمرارها ، وإذ جددت الشركة عقد المطعون عليه بعد انتهاء مدته فإنه يتجدد لمدة غير محددة وفقاً لأحكام المادة ١/٣٥ من قانون عقد العمل القردى .

٢ - فصل المطعون عليه وإعادة تعيينه في وظيفة أدنى وبمرتبة أقل - بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل - اعتباره إجراء قصدت به الشركة مخالفة

أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى وأنه باطل ولا أثر له بالتطبيق لحكم المادة ٥٠ من هذا القانون ، وما رتبته الحكم المطعون فيه على هذا الفطر من اعتبار علاقة المطعون عليه بالشركة مستمرة إلى أن فصلته للمرة الثانية — هو استخلاص موضوعى سائق يكفى لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٩٥٢ سنة ١٩٥٥ عمال كلى الإسكندرية بطالب إلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضا عن فصله من عمله فصلا تصفيا وقال شرعا لدعواه إنه كان يعمل مديرا للملاحة المكس حينما كانت تستغلها شركة الملح والصدودا المصرية ولما انتهى عقد امتيازها فى سنة ١٩٤٨ رسا المزاد الجديد على شركة الملح والتعدين الأهلية وإذ لم تحسن هذه الأخيرة استغلال الملاحة فقد أتممت عنها الحكومة الامتياز وكلفت شركة الملاحات المصرية بإدارتها مقابل عمولة بموجب القرار الوزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٣ وعينت الشركة المذكورة المدعى مديرا للملاحة بمرتب شهرى قدره ٧٥ جنيها بعقد ينتهى فى آخر فبراير سنة ١٩٥٤ وبطريق الانتداب من قبل شركة الملح والصدودا التى كان ما زال يعمل بها وعند انتهاء مدة العقد رأت شركة الملاحات المصرية أن يستمر فى العمل لديها وبذلك تجدد عقده لمدة غير محددة ولما اطمأن إلى مركزه فى شركة الملاحات سوى حسابه مع شركة الملح والصدودا وتسلم منها جميع حقوقه ، ولما انتهى أمر التكليف الصادر لشركة الملاحات المصرية أمنت الامتياز إلى الشركة الطاعنة التى كان من واجبها أن تنقل جميع موظفى الشركة السابقة للعمل فيها تطبيقا للمادة ٤٨ من قانون عقد العمل الفردى وهو ما فعلته بالنسبة لكافة المستخدمين دون المدعى الذى

قررت فصله في أول يوم تسلمت فيه العمل بحجة عدم إمكان التعاون بينه وبين العمال فأقام دعوى مستعجلة بوقف قرار الفصل . وفي أثناء نظرها رأت الشركة الطاعنة أن تحول دون استمراره فيها فأصدرت قرارا بتعيينه مفتشا للتحقيقات بمرتب شهري قدره خمسون جنيها ولمدة ستة شهور تحت الاختيار ونظرا لحاجته وحتى لا ترفض دعواه بوقف قرار الفصل إذا رفض هذه الوظيفة فقد اضطر لقبولها وأقام دعوى موضوعية قيسدت برقم ٢٢٦٥ سنة ١٩٥٥ عمال كلي الإسكندرية بطلب فرق مرتبه وأجره عن المدة التي أبعد فيها عن العمل إلا أن الشركة قبل مضي ستة أشهر على إعادة تعيينه فصلته مرة أخرى استنادا إلى أن تنظيم العمل اقتضى الاستغناء عن وظيفته — ثم خالص إلى أن فصله في المرتين هو سلسلة من الإجراءات التعسفية مما يوجب مسؤولية الشركة عن تعويضه وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ٢٢٦٥ سنة ١٩٥٥ للدعوى الحالية رقم ٩٥٢ سنة ١٩٥٥ ليصدر فيهما حكم واحد بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ حكمت برفض ما وادعت المدعى من المصروفات . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ١٤٧ سنة ١٤ م قضائية وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بحضور باقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعويين ٢٢٦٥ سنة ١٩٥٥ عمال كلي الاسكندرية و٩٥٢ سنة ١٩٥٥ عمال كلي الاسكندرية وبإلزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنف (أولا) في الدعوى رقم ٢٦٦٥ سنة ١٩٥٥ عمال كلي الاسكندرية مبلغ ٣٥٠ ج و ٥٠٠ م (وثانيا) في الدعوى رقم ٩٥٢ سنة ١٩٥٥ عمال كلي الاسكندرية مبلغ ٥٠٠ ج (وثالثا) إلزام الشركة المستأنف عليها المصروفات المناسبة عن الدرجتين وإلزام المستأنف باقى المصروفات الاستئنافية وإلزام الشركة بمبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة — طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدرت الشركة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه اعتبر عقد المطعون عليه مع الشركة السابقة بعد انتهاء مدته في آخر فبراير سنة ١٩٥٤ قد أصبح عقدا غير محدد المدة باستمرار الطرفين في تنفيذه حتى آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ وهو تقرير خاطيء ومخالف للقانون لأن عقد الامتياز هو عقد مؤقت بطبيعته مما يترتب عليه بالضرورة أن يكون ارتباط المستغل بالموظفين والعمال موقوتا بمدة الامتياز وهو ما حرصت الشركة السابقة على توضيحه للمطعون عليه في خطاب تعيينه فنصت على أن هذا التعيين ينتهى في آخر فبراير سنة ١٩٥٤ تاريخ انتهاء أمر التكليف الصادر لها، وإذا كان هذا التكليف قد امتد إلى آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ ريثما تتخذ الحكومة إجراءات طرح استغلال الملاحة في مزاد عام فإن عقد المطعون عليه يكون قد تجدد لهذه المدة المحددة .

وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أنه وإن كان استغلال شركة الملاحات المصرية للملاحة المكس موقوتا بمدة التكليف الصادر لها بإدارتها إلا أنه لا يترتب على انتهاء هذا التكليف انقضاء الشركة وزوال شخصيتها بل تظل قائمة لتحقيق النشاط الذى تمارسه أصلا وقبل تكليفها بإدارة الملاحة المذكورة وهو ما يستتبع بقاء علاقتها بمستخدميها وعمالها مستمرة فإذا جددت عقد المطعون عليه بعد انتهاء مدته فإنه يتجدد لمدة غير محددة وفقا لأحكام المادة ١/٣٥ من قانون عقد العمل الفردى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والخامس أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد المطعون عليه قائما في مواجهة الشركة الطاعنة تطبيقا للمادة ٤٨ من قانون عقد العمل الفردى يكون قد خالف حكم هذه المادة وأخطأ في تطبيقها من جملة وجوه - أولها : أنه يشترط أن يكون عقد العمل قائما في مواجهة السلف حتى يتعدى إلى الخلف ويكون مسئولا عن الاستمرار في تنفيذه في حين أن عقد المطعون عليه مع الشركة السابقة كان قد انقضى بانقضاء التكليف الصادر لها من الحكومة - وثانيها : أن الشركة الطاعنة لا تعتبر في استغلال الملاحة خلفا للشركة السابقة لأنها لم تتلق هذا الاستغلال عنها وإنما تلقتة من الحكومة مباشرة بعد طرح الامتياز في مزاد عام . (وثالثها) - أن المادة ٤٨ المشار إليها صريحة في أن المقصود بالتصرفات التى تجعل رب العمل مسئولا عن عقود

رب العمل السابق هي التصرفات الناقلة للملكية المنشأة كالإرث والوصية والهبة والبيع ، وإذا كانت المادة قد أضافت إلى ذلك عبارة "أو غير ذلك من التصرفات" فالمقصود منها أن تكون من نوع التصرفات التي عدتها المادة المذكورة ولا يدخل في مدلولها خلافا لما ذهب إليه الحكم — عقد منح الامتياز الذي يتم مباشرة بين الإدارة والمستغل نتيجة مزاد عام (ورابعا) لا تشمل تلك المادة حالة انقضاء المنشأة أو المؤسسة بانقضاء المدة المعينة لها إذ لا يوجد استخلاف في هذه الحالة وإنما يوجد توقف نهائي من نوع التوقف الذي استلته الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة في حالات التصفية والافلاس والاغلاق النهائي المرخص به (وخامسها) أنه غير صحيح ما قرره الحكم من أن استغلال الملاحه هو استغلال لمرفق يتطلب الاستمرار والنشاط وما يتبع ذلك من استبقاء مؤقت للموظفين والعمال حتى يصدر الملتزم بالحديد أو انتمحه التنظيمية في شأنهم وإنما هو استغلال لمورد من موارد الثروة الطبيعية وشتان بين الوضعين (وسادسها) أن قبول المطعون عليه العمل لدى الشركة الطاعنة بمقتضى عقد على سبيل الاختبار ينطوى ضمنا على فسخ أية علاقة سابقة بين الطرفين — كما أخطأ الحكم في الاستدلال وشابه القصور من وجوه (أولها) أنه استدل على بقاء عقد المطعون عليه مع الشركة السابقة قائما في مواجهة الطاعنة بالخطاب المرسل إليه من هذه الأخيرة في أول سبتمبر سنة ١٩٥٤ بفصله من خدمتها لتعذر التعاون بينه وبين العمال وهو استدلال خاطيء لأن العقد كان قد انقضى بانقضاء التكليف الصادر للشركة السابقة وإذا كانت الطاعنة في خطابها الذي تطوعت بإرساله قد استعملت كلمة "فصل" فإن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني وكل ما يفيد هذا الخطاب أنه صدر من الشركة في أول يوم باشرت فيه العمل هو أنها أكدت للمطعون عليه انقضاء عقده مع الشركة السابقة وعدم رغبته في التعاقد معه من جديد . (وثانيها) — أن الحكم اعتبر عند المطعين عليه قائما استنادا إلى عبارة وردت في دفاع الطاعنة في قضية أخرى ذكرت فيها أنها استبقت في خدمتها العمال والمستخدمين الذين كانوا يعملون في المرفق لدى الشركة السابقة فاستخلص الحكم من كلمة "استبقت" أنها تعني بقاء هؤلاء العمال والمستخدمين بمراكزهم القانونية في الشركة الجديدة على النحو الذي كانوا عليه في الشركة السابقة وهو استخلاص غير سائغ لأنه فضلا عن عدم

جواز الاستناد إلى عبارة تضمنها دفاع الشركة في قضية أخرى فإن العبارة المذكورة إذا كانت تنصرف إلى الأشخاص المستخدمين والعمال فإنها لا تمنى صراحتهم القانونية والقول بغير ذلك يرمق المستغل بالحدود ويحمله أخطاء المستغل السابق من تعيين عمال غير أكفاء أو تحديد مرتبات عالية لا تتفق مع الإمكانيات المالية للمستغل الجديد . (وثالثها) — قول الحكم المطعون فيه إن عقد الامتياز الممنوح للطاعة فرض عليها استمرار تشغيلها للعمال والمستخدمين السابقين مستنداً في ذلك إلى مجرد أقوال المطعون عليه وإلى عدم تقديم الطاعة عقد الامتياز المذكور وهو بذلك يكون قد أخطأ في الاستدلال لأن الالتزامات المفروضة بمقتضى عقد الامتياز لا تثبت بطريق الافتراض وإنما يجب أن يقدم الدليل عليها ، وقد اعترفت محكمة الاستئناف بعدم اطلاعها على عقد الامتياز ولكنها افترضت وجود الشرط الذي زعمه المطعون عليه استناداً إلى أقوال الطاعة في مذكرة المقدمة في قضية أخرى من أنها استجابت للتعاون مع أولى الأمر بإبقاء هؤلاء الموظفين والعمال في خدمتها بقصد القضاء على البطالة والتعطيل وبذلك تناقضت المحكمة في أسبابها لقيام الفرق بين وجود الشرط الذي يلزم الطاعة استبقاء عمال ومستخدمي الشركة السابقة وبين قبول الطاعة إختياراً وتعاوناً مع أولى الأمر استبقاء هؤلاء العمال والمستخدمين (ورابعها) أن الحكم اعتبر إخطار الطاعة للمطعون عليه في أول يوم باشرت فيه نشاطها وقبل تبين مدى صلاحية فصله تعسفياً وهو امتحان غير سليم لا تنبأ عقد المطعون عليه مع الشركة السابقة بانتهاء تكليفها . والطاعة بعد رسو المازاد عليها لها السلطة التامة في إختيار من ترغب في التعاون معهم دون معقب على هذا الإختيار .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه ” عند إعطاء امتياز استغلال الملاحات للشركة المستأنف ضدها — الشركة العامة للبحر الأحمر — وذلك بموجب قرار الوزارى ٣٤٦ لسنة ١٩٥٤ كان المستأنف وسائر موظفي الشركة السابقة ضمن موظفي الشركة الجديدة واعتبرتهم الأخيرة كذلك وأن عقود تشغيلهم لم تنته بانتهاء الشركة السابقة بل استمرت هذه العقود نافذة المفعول ، وهذا يدل على أن الشركة المستأنف ضدها قد أصدرت قراراً إدارياً في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بفصل المستأنف من خدمتها بمقولة إن رئيس وأعضاء

مجلس إدارة الشركة المذكورة قد تبينوا تعذر التعاون بين المستأنف وبين العمال (مستند رقم ١٠ من حافظة مستندات المستأنف المودعة بجلسة ١٧/١١/١٩٥٤) فإن لم تكن الشركة تعتقد بأن المستأنف أحد موظفيها ما كانت هناك ضرورة لإصدار قرار بفصله اكتفاء بأن عقده قد انتهى بانتهاء الشركة السابقة — هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أقرت الشركة بهذه الواقعة لإقرارا صريحاً فقالت بأنها استبقت في خدمتها العمال والمستخدمين الذين كانوا يعملون في المرفق لدى الشركة السابقة عليها وهذا الاستبقاء معناه بقاء هؤلاء العمال والمستخدمين بمراكزهم القانونية وحالتهم التي كانوا عليها في الشركة الجديدة وبقاء وضعهم على ما كانوا عليه في الشركة السابقة (تراجع مذكرة الشركة المستأنف ضدها المقدمة منها في القضية ٧٥١ سنة ١٩٥٥ عمال مستعجل الاسكندرية الصفحة الثامنة فقرة ٣٤٤) وأن "المستأنف يقول إنه زيادة عما تقدم فإن عقد الامتياز الذي بموجبه آل استغلال ملاحه المكس إلى الشركة المستأنف ضدها قد اشترط صراحة على الشركة المذكورة استمرار تشغيلها للعمال والمستخدمين السابقين وهذا ثابت من الشروط الملحقه بعقد الاستغلال المذكور، وقد طالب المستأنف محكمة أول درجة بإلزام الشركة بتقديمه ولكن الشركة رفضت تقديم هذا المالحق وهذه الواقعة إن لم يتم الدليل عليها لعدم اطلاع المحكمة على هذا المالحق إلا أن إبقاء الموظفين والعمال بالشركة المستأنف عليها واستمرارهم في عملهم من الوقائع المادية التي تؤيد وجود مثل هذه الشروط ونفس الشركة تقول في مذكرتها السالف الإشارة إليها إنها استجابت إلى التعاون مع أولى الأمر بأبقاء هؤلاء الموظفين والعمال في خدمتها بقصد القضاء على البطالة والتعطيل" وبين من هذا الذي قرره الحكم أنه استخلص من الواقع في الدعوى استمرار العلاقة بين الشركة الطاعنة وبين الماطعون عليه وهو استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمل قضائه بصرف النظر عما استورد إليه الحكم من القول بقيام الاستخلاف بين الشركتين كما أن فيه الرد الكافي على ما أثير في خصوص هذين السببين .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم الماطعون فيه إذا اعتبر تعيين الماطعون عليه لدى الطاعنة لمدة سنة مشهور تحت الاختبار باطلاً وفقاً لأحكام المادة ١٢٩ مدني يكون قد خالف المادة المذكورة وأخطأ في تطبيقها لأن الماطعون عليه لم يتسك بها ولم يرفع دعوى البطلان في خلال سنة من تاريخ التعاقد كما أن

المرتب الذى حدد له كفتش للتحقيقات تحت الاختبار يزيد بكثير من قيمة هذا العمل مما يجعل الغبن منتفيا وفضلا عن ذلك فإنه لم يصدر من الطاعنة أى استغلال للطعون عليه وكل ما فى الأمر أنها عرضت عليه أن تعينه مفتشا لديها بمرتب قدره ٥٠ جنيها تحت الاختبار قبل هذا العرض وتنازل اختيارا عن دعواه بوقف قرار الفصل ولا يصدق عليه أنه كان فى حالة طيش أو هوى جامع بالمعنى المقصود فى المادة ١٢٩ مدنى . ويتحصل السبب الرابع فى أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن تعيين المطعون عليه مفتشا للتحقيقات بمرتب ٥٠ جنيها هو تكليف له بعمل أدنى على خلاف أحكام المواد ١٩ و ٥٠ من قانون عقد العمل الفردى و ٢/٦٩٦ من القانون المدنى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لأنه يشترط لتطبيق أحكام المواد المذكورة أن يبقى العامل مرتبطا برب العمل بذات العقد ، أما إذا كان العقد قد انقضى ثم أعيد تعيين العامل بعقد جديد فلا يصح اعتبار هذا التعيين تخفيضا سواء من حيث نوع العمل أو مقدار المرتب .

وحيث إن هذا النعى مردود فى مهبه ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن اعتبر إعادة تعيين المطعون عليه تحت الاختبار باطلا وفقا لأحكام المادة ١٢٩ من القانون المدنى أضاف إلى ذلك أن "الشركة قد خالفت نص المادتين ١٩، ٥٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢/٦٩٦ من القانون المدنى فنص المادة ١٩ المشار إليها بأنه (لا يجوز لصاحب العمل أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه أو يخرج عن القيود المشروطة فى الاتفاق إلا إذا دعت الضرورة لذلك منعا لوقوع حادث أو لإصلاح انشأ منه أو فى حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة) ، وتنص المادة ٥٠ على (أنه يقع باطلا كل شرط فى عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقا على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل) كما تنص المادة ٢/٦٩٦ مدنى على أن (تقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذى كان يشغله بغير ما ذنب جناه لا يعد عملا تصفيا بطريق غير مباشر إذا ما اقتضته مصلحة العمل ولكنه يعد كذلك إذا كان الغرض منه إساءة العامل) وأنه على

ضوء هذه النصوص يكون اعتبار محكمة أول درجة للخطاب الصادر للمستأنف من الشركة أثناء نظر دعوى وقف قرار الفصل بمثابة تعيين جديد تحت الاختيار هو تقرير خاطيء وعلى ذلك فإن قيام الشركة المستأنف عليها بتشغيل المستأنف في عمل مفتش تحقيقات بدلا من مدير مصلحة المكس وتخفيض مرتبه إلى ٥٠ جنيا بدلا من ٧٥ جنيا شهريا هو خروج عن حكم هذه المواد وباطل تماما ولا يمكن أن يترتب عليه أى أثر قانونى بالنسبة للمستأنف لأن أحكام قانون عقد العمل الفردى في هذا الصدد هى قواعد آمرة من النظام العام لا يجوز مخالفتها ومن ثم يكون عقد المستأنف الأول مع الشركة قائما حتى تاريخ فصل المستأنف للمرة الثانية وأنه " بالنسبة لفصل المستأنف للمرة الثانية فإن الشركة تعتبره حقا من حقوقها على اعتبار أن المستأنف كان معينا تحت الاختيار، أما وقد ثبت أن هذا التعيين لا تأثير له قانونا على عقد المستأنف الأصل الذى هو الوحيد للشارى المفعول يكون فصل المستأنف للمرة الثانية قد حصل دون سبب مشروع وبطريق العسف مما يستدعى تعويضه " ويبين من هذا الذى أورده الحكم أنه اعتبر فصل المطعون عليه وإعادة تعيينه في وظيفة أدنى ومرتبة أقل بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل هو إجراء قصدت به الشركة مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى وأنه باطل ولا أثر له بالتطبيق لحكم المادة ٥٠ من القانون المذكور ورتب على هذا النظر اعتبار علاقة المطعون عليه بالشركة ظلت مستمرة حتى فصلته في المرة الثانية وهو استخلاص موضوعى مائع يكفى لحمله وأما ما استورد إليه الحكم تزييدا في خصوص استدلاله بالمادة ١٢٩ من القانون المدنى فعلى فرض خطئه فإن الحكم يستقيم بدونه ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير متج .

وحيث إن حاصل السبب السادس هو تناقض أسباب الحكم المطعون فيه مع منطوقه في خصوص ما قضى به للمطعون عليه في الدعوى رقم ٢٦٦٥ سنة ١٩٥٥ وقضاؤه له بأكثر مما طلب إذ أشار في أسبابه إلى أن المطعون عليه يستحق مبلغ ٢٦٩ ج بينما تضمن منطوقه الحكم له بمبلغ ٣٥٠ جنيا و ٥٠٠ ليم وهذا المبلغ يزيد عما طلبه في الدعوى المشار إليها .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقيه بأنه لا يصلح سببا للطعن على الحكم بطريق النقض .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٤

بريافة السيد/محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى عل ، وإبراهيم الجفاني ، وصبرى فرحات .

(٢٨)

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ القضاية :

(١) نقل بحرى . "التزامات الناقل" . إثبات . "عبء الإثبات" .
معاهدات . "معاهدة بروكسل لسندات الشحن" .

التزام الناقل ببذل المهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه . هلاك أو تلف البضاعة بسبب عدم صلاحية السفينة للسفر . وقوع عبء إثبات بذل المهمة الكافية على عاتق الناقل . يدرأ مسئولية عن الهلاك أو التلف إثباته أنه قام ببذل تلك المهمة .

(ب) حكم . "صيوب التدليل" . "الفساد فى الاستدلال" . "ما بعد ذلك" .
نقل بحرى . "التزامات الناقل" .

اكتفاء الحكم فى التدليل على صلاحية السفينة للملاحة عند بدء الرحلة بما استخلصه من الشهادة المقدمة من الناقل والدالة على سلامة تسيف شحنة السفينة قبل مذاربتها ، مباء القيام من أنه بذل المهمة الكافية لسلامة الشحن . ثبوت بذل الناقل المهمة الكافية لسلامة الشحن لا يدل بحال على بذله المهمة لجعل السفينة صالحة للسفر لاخلاف الأمرين . فساد فى الاستدلال .

١ - توجب المادة الثالثة من معاهدة بروكسل لسندات الشحن الموقعة فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي انضمت إليها مصر وصدر مرسوم بالعمل بأحكامها ابتداء من ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ على الناقل أن يبذل المهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه وتجهيزها وتطعيمها على الوجه المردى . وتنص المادة الرابعة على أنه فى جميع الحالات التى ينشأ فيها الهلاك أو التلف من عدم صلاحية السفينة للسفر يقع عبء الإثبات فيما يتعلق

ببذل المهمة الكافية على عاتق الناقل . مما مفاده أن الناقل لا يستطيع الخلاص من المسؤولية من الهلاك أو التلف الذى لحق البضاعة إلا بإثبات أنه قام ببذل المهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل البدء فى الرحلة .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى التدليل على صلاحية السفينة للملاحة عند بدء الرحلة وفى أطراح دفاع الطاعة بعدم توافر هذه الصلاحية بما استخلصه من الشهادة المقدمة من الشركة الناقلة (المطعون عليها) والدالة على سلامة تسيف شحنة السفينة قبل مغادرتها ميناء القيام من أن المطعون عليها قد بذلت المهمة الكافية لسلامة الشحنة ، فإن هذا الذى استخلصه الحكم ليس من شأنه أن يودى إلى ما رتبته عليه من اعتبار السفينة صالحة للسفر عند بدء الرحلة . ومن إعفاء المطعون عليها الناقلة تبعا لذلك من إثبات ما ألزمها القانون لإثباته للخلاص من المسؤولية - ذلك أن ثبوت أن المطعون عليها قد بذلت المهمة الكافية لسلامة الشحنة لا يدل بحال على أنها بذلت المهمة لجعل السفينة صالحة للسفر لا خلاف الأمرين . وعدم ترتب أحدهما على الآخر ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بفساد الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٦٢٩ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليها وشركة رينسيون أوربانىكا للتأمين . وطلبت الزامهما متضاهين بأن يدفعوا لها مبلغ ٤٣٧ ج و ٨٢٥ م وقالت فى بيان دعواها إنها توافقت على شراء صفقة من القمح الأمريكى وشحنات الرسالة على البانحة (أولك هرست) ولدى وصولها الى ميناء الاسكندرية تبين لبنك مصر الذى كان مكلفا من قبل

المدعية يتسلم الشحنة وجود تلف جزئي بها فطلب من شركة التأمين المؤمن لديها على الرسالة معايتها وإثبات التلف وسببه كما أخطر المطعون عليها وهي وكالة شركة الملاحة مالكة السفينة الناقلة بذلك وقد تمت معاينة الرسالة بمعرفة مندوب عن شركة التأمين وآخر عن المطعون عليها وأقرت شركة التأمين بوجود هذا التلف في تقرير قدمته أثبتت فيه أن ٢٢٦ و٩ أطنان من القمح المشعون قد تلف وقدرت التعويض المستحق عن هذا التلف بمبلغ ٤٣٧ ج و ٨٢٥ م ولما كان المدعى عليهما مسئولين بالتضامن عن هذا التلف الأولى (المطعون عليها) بصفتها وكالة عن شركة الملاحة مالكة السفينة والثانية بوصفها مؤمنا لديها على الشحنة - وقد امتنعنا عن دفع هذا التعويض للطاعة فقد رفعت هذه الدعوى ضدّهما بطلب هذا التعويض - دفعت المطعون عليها بانتفاء مسئوليتها عن تلف القمح تأسيسا على عدم وقوع خطأ من جانبها وعلى أن التلف حدث بسبب الأحوال الجوية السيئة التي صادفت السفينة والتي تعتبر في حكم القوة القاهرة وبتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليها الأولى (المطعون عليها) بأن تدفع للمدعية (الطاعة) مبلغ ٣٩٤ ج و ١٧٩ م وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى السداد وبعدم قبول الدعوى الموجهة إلى شركة التأمين لرفعها قبل الأوان ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٢٥ سنة ١٣ ق تجارى استئناف الاسكندرية كما استأنفته الطاعة طالبة زيادة التعويض المحكوم لها به الى المبلغ الذى طلبته فى دعواها وجعل بدء مريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية وقيد استئنافها برقم ٣٢ سنة ١٤ ق تجارى استئناف الاسكندرية وبتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة فى الاستئناف بقبولها شكلا وبالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة - طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ضمنيتها طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلد ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على ما ورد بمذكرتها وقررت دائرة فحص الطعون

إحالة إلى هذه الدائرة وحسب لنظره جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إن الحكم بعد أن قرر أن الجحوا العاصف الخارج عن المألوف والمعتبر من مخاطر البحر لا ينبئ في حد ذاته بعدم إمكان مقاومته وتفادى نتائجه ولا يعفى الناقل من إثبات أنه بذل المهمة الكافية لتفادى نتائج الحادث وأن عدم تقديم شهادة صلاحية السفينة عند بدء الرحلة من شأنه تكليف الناقل إثبات اتخاذ كافة الاحتياطات لتفادى نتائج الحادث وأنه بذل المهمة الكافية لحمل السفينة صالحة للسفر قبل بدء الرحلة وأن الأضرار التي لحقت الشحنة لم تكن نتيجة لمخطئه وأن شهادة التستيف الدالة على سلامة شحن السفينة قبل مغادرتها ميناء القيام لا تقوم مقام شهادة صلاحية السفينة في دره مسئولية المطعون عليها (الناقل) بعد أن سجل الحكم هذه القواعد ماد واستدل بشهادة التستيف وحدها على صلاحية السفينة وحدها للسفر وعلى أن المطعون عليها قد بذلت المهمة الكافية لتفادى الحادث بما تقتضيه معه مسئوليتها عن التلف وتقول الطاعنة إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه بانتفاء مسئولية المطعون عليها ينطوي على تناقض في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم وقد قرر أن شهادة التستيف لا تقوم مقام شهادة صلاحية السفينة للسفر فإنه يكون متخاذلا إذ اتخذ من شهادة التستيف دليلا على تلك الصلاحية هذا إلى أن تلك الشهادة لا تفيد بحال أن السفينة وآلاتها كانت صالحة للسفر ولمقاومة العواصف والأمواج المتوقع حدوثها أثناء رحلتها الغير عادية في شمال المحيط الأطلسي ومن ثم يكون استدلال الحكم بشهادة التستيف على صلاحية السفينة استدلالا فاسدا . ولما كانت معاهدة بروكسل لسندات الشحن التي قرر الحكم المطعون فيه أنها تحكم النزاع قد أوجبت على الناقل أن يبذل المهمة الكافية قبل السفر لجعل السفينة صالحة للراحة ولتجهيزها وتطبيقها على الوجه المرضي ونصت المادة الرابعة منها على أن مسئولية الناقل عن التلف لا تنتفى إلا إذا أثبت أنه بذل المهمة الكافية لتفادى الحادث وكانت الشركة المطعون عليها لم تقدم الدليل على ذلك وعلى صلاحية السفينة للسفر فإن الحكم المطعون فيه

يكون بما دلل به على نقي القرينة القانونية القائمة على عدم صلاحية السفينة للسفر مشوبا بفساد الاستدلال كما أنه فيما انتهى إليه من انتفاء مسئولية المطعمون عليها رغم عجزها عن تقض تلك القرينة قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك أنه قرر في أسبابه أنه على فرض وجود عيب في الأنوبة التي تسربت منها المياه إلى الشحنة فإن هذا العيب لولا أن كشفه ضغط الأمواج العالية ما كان لتكشفه بقظة الربان المعقولة مما لا مناص معه من اعتباره عيبا خفيا لا تسأل عنه المطعمون عليها طبقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة مندات الشحن في فقرتها الثانية ولما كان الحكم لم يبين منده في اعتبار أن هذا العيب مما لا يمكن أن تكشفه بقظة الربان المعقولة ولم يكشف عن المصدر الذي استقى منه أن هذا العيب لم يظهر إلا بسبب ضغط الأمواج وقد خلت أوراق الدعوى مما يؤيد هذا القول فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن النعى في وجهه صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل في صدر أسبابه أن الجو العاصف الذي صادفته السفينة أثناء رحلتها يدخل في حداد مخاطر البحر لخروجه عن المألوف إلا أنه لا ينبىء بذاته عن عدم إمكان مقاومته وتفادى نتائجه ويتعين لذلك على المستأنفة (المطعمون عليها) تقديم الدلائل على أنها بذلت المهمة الكافية لتفادى الحادث كما قرر الحكم أن شهادة صلاحية السفينة للسفر عند بدء كل رحلة تعتبر قرينة صالحة على عدم إمكان تفادى نتائج الحادث وعلى بذل المهمة الكافية لمقاومته وأن عدم تقديم هذه الشهادة من شأنه تكليف الناقل بإثبات انتحازه كافة الاحتياطات لتفادى نتائج الحادث وبذل المهمة الكافية قبل السفر وعند البدء فيه لجعل السفينة صالحة للسفر وأن الأضرار التي لحقت بالشحنة لم تكن نتيجة لخطئه . بعد أن سجل الحكم هذه القواعد أقام قضاءه بعدم مسئولية المطعمون عليها عن التلف الذي رفعت الدعوى بطلب تعويضه على قوله "إن الشهادة المقدمة من المستأنفة (المطعمون عليها) على سلامة تسييف شحنة السفينة قبل مغادرتها . وبناءً على قيام وإن كانت لا تقوم مقام شهادة صلاحية السفينة في درء مسئوليتها عن الحادث إلا أن هذه الشهادة تفيد أن المستأنفة قد بذلت المهمة الكافية لسلامة الشحنة هذا

فضلا عن أن العبرة بصلاحية السفينة للسفر أن تكون كذلك عند بدء رحلتها ولا عبرة بما يصيبها بعد ذلك أثناء رحلتها مما يجعلها غير صالحة للسفر ومن ثم فلا محل لما ذهبت إليه محكمة أول درجة من القول بأن أجزاء السفينة لم تكن بالقوة والمتانة التي تستوجبها الرحلة واستنتاجها ذلك من مجرد طريقة تلف أنبوبة تصريف المياه ما دام أن هذا التلف على فرض حدوثه قد حدث أثناء الرحلة وبسبب الأمواج العالية وليس لسبب آخر ومع ذلك فإنه على فرض وجود عيب في الأنبوبة المذكورة فإن هذا العيب لولا أن كشفه ضغط هذه الأمواج العالية ما كان لتكشفه يقظة الربان المعقولة ومن ثم فلا مناص من اعتباره في هذه الحالة عيبا خفيا لاتسأل عنه طبقا لأحكام المادة ٤ من معاهدة سندات الشحن تحت ثانياً فقرة ٤ . وحيث يبين مما تقدم أن التلف الذي أصاب البضاعة موضوع الدعوى كان بسبب خارجي لا يد لستأنفه فيه ولا حيلة لها في دفعه ولهذا يكون الحكم المستأنف الذي قضى بمسألتها عن تعويض هذا التلف في غير محله ويتعين إلغاؤه . ولما كانت معاهدة بروكسل لسندات الشحن الموقعة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي انضمت إليها مصر وصدر مرسوم بالعمل بأحكامها ابتداء من ٢٩ مايس سنة ١٩٤٤ والتي قرر الحكم أنها تحكم العلاقة بين الطرفين - توجب في المادة الثالثة على الناقل أن يبذل المهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه وتجهيزها وتطعيمها على الوجه المرضي ونصت المادة الرابعة على أنه في جميع الحالات التي ينشأ فيها الهلاك أو التلف من عدم صلاحية السفينة للسفر يقع عبء الإثبات فيما يتعلق ببذل المهمة الكافية على عاتق الناقل مما مفاده أن الناقل لا يستطيع الخلاص من المسؤولية من الهلاك أو التلف الذي لحق البضاعة إلا بإثبات أنه قام ببذل المهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل البدء في الرحلة . وكانت الطاعنة قد أنكرت على المطعون عليها بذلك تلك المهمة واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي نتائج الحادث وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في التدليل على صلاحية السفينة للملاحة عند بدء الرحلة وفي أطراح دفاع الطاعنة بعدم توافر هذه الصلاحية بما استخلصه من الشهادة المقدمة من المطعون عليها والدالة على سلامة شحنة السفينة قبل مغادرتها ميناء القيام من أن المطعون عليها قد بذلت المهمة الكافية لسلامة الشحنة وكان هذا الذي

امتثلصه الحكم ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه من اعتبار السفينة صالحة للسفر عنه بدء الرحلة ومن إعفاء المطعون عليها التناقض تبعاً لذلك من إثبات ما ألزمها القانون إثباته للتخلص من المسؤولية ذلك أن ثبوت أن المطعون عليها قد بذلت المهمة الكافية لسلامة الشحنة لا يدل بحال على أنها بذلت المهمة لجعل السفينة صالحة للسفر وذلك لإختلاف الأمرين ولعدم ترتب أحدهما على الآخر لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً في هذا الخصوص بفساد الاستدلال كذلك فإنه لما كان قد قرر أن تلف الأنوية تعريض المياه قد حدث بسبب الأمواج العالية وليس لسبب آخر وأنه على فرض وجود عيب في هذه الأنوية فإن هذا العيب يعتبر عيباً خفياً لأنه ما كان لتكشفه لحظة الرمان المعقولة وكان الحكم فيما قرره من ذلك قد أرسل القول دون أن يبين منزهة في اعتبار أنه لم يكن لتلف الأنوية سبب آخر غير الأمواج العالية وفي اعتبار أن هذا التلف ما كانت لتكشفه لحظة الرمان المعقولة ودون أن يفصح عن المصدر الذي استقى منه هذين الأمرين فإنه يكون أيضاً قاصر البيان في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جاسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٤

رئاسة السيد/ محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
عائيل جبران ، رابراهيم الجاني ، وصبرى قرحات .

(٢٩)

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) مرافق عامة . "إلتزام المرفق العام" . "مخاطر الإدارة" . "إنهاء
الالتزام" . خلف . وكالة .

مقود التزام المرافق العامة . القاعدة فيها . إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته
وتحت مسؤوليته ، الملتزم لا يعتبر وكالة من جهة الإدارة ، ولا تدخلها خاصة أو عاماله .
التزامه وحده بالديون المترتبة في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق . لا شأن لجهة الإدارة
مانحة الالتزام بها . إنهاؤها الالتزام وعودة المرفق إليها . عدم مسئلتها عن هذه
الديون إلا إذا نص في عقد الالتزام على ذلك .

(ب) حكم . "عيوب التدليل" . "قصور" . "ما يعد كذلك" . مرافق
عامة . "إلتزام المرفق العام" . "إنهاء الالتزام" .

النص في عقد إنهاء الالتزام على أيلولة جميع موجودات الشركة إلى الحكومة والتزامها
بخصوم الشركة في حدود قيمة هذه الموجودات . مفاده تقييد التزام الحكومة بهذه
الخصوم بدخولها في قيمة موجودات الشركة . إلتزام الحكومة بالتعويض عن وفاة
مورث المطعون ضدهم أثناء عمله لدى الشركة . عدم استظهار الحكم بدخول المبلغ الذي
ألزمها به في حدود ما تلتزم به بمقتضى عقد إنهاء الالتزام . قصور .

١ - القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه
وعلى نفقته وتحت مسؤوليته ، وبما لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمته
أثناء قيامه بإدارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ولا شأن لجهة الإدارة مانحة
الالتزام بها ، فإذا انتهى عقد الالتزام وعاد المرفق لجهة الإدارة فإنها لا تلتزم
بشيء من هذه الديون إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها بها ، ذلك أن

الملتزم في إدارته الموفق لا يعتبر ويكلا عن جهة الإدارة ، كما أن هذه الجهة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له ^(١) .

٢ - متى كان قد نص في عقد لإنهاء الالتزام على أن جميع موجودات الشركة تؤول إلى الحكومة المصرية وعلى أن تشكل لجنة لتقييم هذه الموجودات وأن الحكومة المصرية لا تلزم بأية خصوم على الشركة إلا في حدود قيمة هذه الموجودات التي تقدرها اللجنة. فإن مفاد ذلك أن التزام الحكومة المصرية بالخصوم التي على الشركة مقيد بأن تكون هذه الخصوم مما يدخل في قيمة هذه الموجودات. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعنة بالتعويض من وفاة مورث المطعون ضدهم أثناء قيامه بعمله لدى الشركة دون أن يستظهر ما إذا كان المبلغ الذي ألزمها به يدخل في حدود ما يلتزم به بمقتضى عقد لإنهاء الالتزام أولا يدخل. فإنه يكون قاصر التسبب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتنفي أوضاه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم - ورثة المرحوم المهندس عطا الله ابراهيم عطا الله - أقاموا الدعوى رقم ٤٦١٣ سنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية ضد الحارس على شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية - المطعون عليها الأخيرة وطلبوا فيها الحكم بإلزام الشركة المذكورة بأن تدفع إليهم خمسة وعشرين ألف جنيه تعويضا عما لحقهم من ضرر بسبب وفاة مورثهم المهندس عطا الله ابراهيم عطا الله نتيجة صدمة كهربائية قاتلة ، أثناء قيامه بعمله لدى تلك الشركة - بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن مسؤولية الشركة

(١) راجع نقض مدني ١/١١/١٩٦٢ للطان ١٢٥ من ٢٧ ق السنة ١٣ ص ٩٥٢

رقض جنائي ٨١٤ من ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ .

المدعى عليها مبنية على قواعد المسؤولية التقصيرية دون أحكام قانون اصابات العمل ، وأنه لم يتم لدى المحكمة أى دليل على ارتكاب المدعى عليها خطأ جسيماً كان السبب المباشر في وفاة مورث المدعين - استأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة القاهرة بالاستئناف رقم ١١٧٥ سنة ٧٤ق، وإذا كان وزير المواصلات قد تعاقد في سنة ١٩٥٧ مع الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين على إنهاء الترخيص الممنوح من الحكومة المصرية لشركة ماركوني المدعى عليها فإن المطعون عليهم وجهوا استئنافهم إلى السيد وزير المواصلات وإلى الحارس العام المذكور باعتباره الممثل لتلك الشركة ، وطلب المستأنفون إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لهم بالتعويض المطلوب على المستأنف عليها متضامنين - بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بالزام المستأنف عليها متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم ورثة المهندس المتوفى ٥٠٠٠ ج - وأقامت المحكمة قضاءها باستحقاق الورثة المذكورين للتعويض على أن وفاة مورثهم كانت بسبب خطأ جسيم وقع من الشركة - طعنت وزارة المواصلات في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى أنها وإن كان رأيها رفض الطعن إلا أنها ترى إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية لأن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لمحكمة النقض تقريره - عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٢ قررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية - وبعد استيفاء الاجراءات التالية للاحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٦٤/١/٩ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، مخالفة القانون والقصور في التسبيب - وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذى صفة وطلبت من باب الاحتياط القضاء بتأييد الحكم المستأنف ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع وبإلزامها بالتعويض استناداً إلى ما قرره من أن الحكومة تكفل الماتزم - شركة ماركوني - في إدارة المرفق - وأنها مادامت قد استولت على موجوداته استيلاء شاملاً فإنها تصبح ملتزمة بالتزاماته لأن إدارتها للمرفق بعد ذلك تكون امتداداً للإدارة السابقة ومن ثم تعتبر خلفاً لشركة ماركوني مسئولاً معها بالتضامن

في جميع التزاماتها — وتقول الطاعة إن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون وذلك أن الحكومة لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما لمن كان يقوم بإدارة المرفق — وأضافت الطاعة أن الاتفاق المعقود في سنة ١٩٥٧ بينها وبين الحارس على أموال شركة ماركوني والمتضمن إنهاء الترخيص السابق منحه من الحكومة المصرية لشركة ماركوني لتشغيل المرفق — هذا الاتفاق الذي استند إليه الحكم المطعون فيه لايسوغ الحكم عليها بالتعويض للطعون عليهم ، ذلك أن الوزارة الطاعة لم تلتزم بمقتضى ذلك الاتفاق بأداء ديون الشركة بالغة ما بلغت وإنما التزمت بها في حدود قيمة الموجودات التي تؤول إليها مما يقتضى من المحكمة أن هي أرادت أعمال هذا الاتفاق أن تبحث قبل الحكم على الطاعة فيما إذا كان المبلغ المحكوم به عليها يدخل في حدود قيمة هذه الموجودات أولا ، وإذا هي لم تفعل ولم تبين في حكمها توافر هذا الشرط وألزمت الوزارة الطاعة بالتعويض بالتضامن مع شركة ماركوني دون أن تكشف عن سند هذا التضامن فإن حكمها يكون قاصر التسبب فضلا عن مخالفته للقانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٧ والاتفاق الملحق به ، أن الحكومة المصرية كانت قد منحت شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية ترخيصا لتشغيل التلغراف اللاسلكى الدولى فى القطر المصرى وأن مدة هذا الترخيص كانت تنتهى فى ١٥/١/١٩٥٨ وأنه بمقتضى القانون سالف الذكر أذن لوزير المواصلات فى التعاقد مع الحارس العام على أموال الرمايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين فى شأن أبولة موجودات هذه الشركة طبقا للشروط المرافقة لهذا القانون ، وقد تم هذا التعاقد فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ وتضمن هذا الاتفاق أن طرفيه قبلا إنهاء الترخيص الممنوح للشركة المذكورة اعتبارا من تاريخ توقيع هذا التعاقد وأن جميع موجودات الشركة تؤول إلى الحكومة المصرية — ويبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى قبلها لرفعها على غير ذى صفة وأن الحكم قضى برفض هذا الدفع وبإلزام الطاعة بالتعويض المحكوم به وإقام قضاءه فى هذا الشأن على أن (الحكومة تكفل المتزمت فى إدارة المرفق فإذا هي استولت

عليه وكان امتيازها شاملا الاجهزة والآلات والأدوات والمباني فانها تصبح ملزمة بالتزامات الشركة ولا تستطيع أن تتصل من المساءلة لأن ادارتها المرفق امتداد للإدارة السابقة لم يعثرها انقطاع وبذلك تعتبر في هذا المعنى خلفا مستمولا بالتضامن مع الشركة في جميع التزاماتها) — وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم بدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ولا شأن بلجنة الإدارة مانحة الالتزام بها ، فإذا انتهى عقد الالتزام وعاد المرفق بلجنة الإدارة فانها لا تلتزم بشيء من هذه الديون إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها به ، ذلك أن الملتزم ، في ادارته المرفق ، لا يعتبر وكيلاً عن جهة الإدارة كما أن هذه اللجنة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له — أما عن استناد الحكم الى ما قرره بعد ذلك في هذا الخصوص من أن (هذا هو القصد الذي هدف اليه القانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٥٧ . . حين قرر أن جميع موجودات الشركة تؤول الى وزارة المواصلات وأنها لا تلتزم بأية خصوم إلا في حدود قيمة الموجودات وأن الوزارة المذكورة تقوم نيابة عن الشركة في تسوية المكافآت المستحقة للوظفين الذين كانوا يعملون لديها — وتأسيساً على ذلك لا يحول حائل دون قيام هذه الوزارة بتسوية التعويضات المستحقة لدائني الشركة وعلى هذا المعنى يتحدد المركز القانوني للوزارة المذكورة بالنسبة للدعوى الماثلة) فانه لما كان يبين من الاتفاق المرافق للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٧ ما ألف الذكر ، أنه قد نص في البندين الثاني والثالث على أن جميع موجودات الشركة تؤول الى الحكومة المصرية وعلى أن تشكل لجنة لتقييم هذه الموجودات ، ونص في البند الرابع على أن الحكومة المصرية (لا تلتزم بأية خصوم على الشركة إلا في حدود قيمة الموجودات التي تقدمها للجنة) فان مفاد ذلك أن التزام الحكومة المصرية بالخصوم التي على الشركة مقيد بأن تكون هذه الخصوم مما يدخل في قيمة هذه الموجودات — واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنة بالتعويض دون أن يستظهر ما اذا كان المبلغ الذي الزمها به يدخل في حدود ما تلتزم به بمقتضى الاتفاق ما ألف الذكر أو لا يدخل فانه يكون قاصر التسبب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٤

بريامة السيد / الحسيني للموضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، و بطرس زفلول .

(٣٠)

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

ورود الطعن في الإجراءات على الحكم الابتدائي القاضي بتعيين خبير وعلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى وعلى الخبير . هدم تمسك الطامن بذلك لدى محكمة الموضوع . إعتبار ذلك سببا جديدا لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) إثبات . " طرق الإثبات " . " الكتابة " . " الأوراق العرفية " . " حجيتها " .

الورقة تستند قوتها الملزمة من التوقيع . ثبوت صحة التوقيع يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحبه بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محررا بخطه أم بخط غيره .

(ج) إثبات . " إجراءات الإثبات " . " حكم التحقيق " . " مشتملاته " .

اشتغال منطوق حكم التحقيق على نذب أحد أعضاء المحكمة لمباشرة التحقيق . محله إدارات المحكمة إجراء التحقيق بشهادة الشهود . التحقيق بالمضاماة لا يقتضى ذلك .

١ - متى كان الطعن في الإجراءات واردا على الحكم الابتدائي القاضي بتعيين خبير وعلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى وعلى الخبير فإنه كان يتعين على الطامن أن يتمسك بهذا الطعن لدى محكمة الموضوع فإذا مكنت عن ذلك فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - ثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحبه بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محررا بخطه أو بخط غيره .

٣ — ما تستلزمه المادة ٢٦٤ من قانون المرافعات من اشتغال الحكم الصادر بالتحقيق على نذب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق إنما يكون محله إذا رأت المحكمة إجراء التحقيق بشهادة الشهود ، أما إذا رأت إجراءه بالمضاهاة فلا يكون لهذا الإجراء مقتضى إذ أن هذه المضاهاة إما أن تجريها المحكمة بنفسها بكامل هيئتها أو تندب خبيراً أو ثلاثة لإجرائها على ما هو منصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة المذكورة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن رفع الدعوى رقم ١٥٨١ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليه وطلب فيها الحكم بمبلغ ٦٥٧ جنيها و ٣٧٠ ملياً وفوائده بواقع ٥ ٪ سنوياً من المطالبة الرسمية للسداد مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقال فى بيانها إنه بمقدور رخ فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ باع للمطعون عليه نحسين قنطاراً من القطن الزهر محصول زراعة سنة ١٩٥٠ تحت القطع واتفق على تحديد الثمن على أساس سعر يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ثم مد أجل القطع باتفاق لاحق إلى اليوم الذى يختاره الطاعن على أن يتحمل مصاريف هذا السعر وأن الطاعن أخطر المطعون عليه فى ١٢/٣/١٩٥١ يطلب قطع سعر القطن الذى ورده وقدره ٤٣ قنطاراً و ٥٥ رطلاً بسعر افسال يوم ١٣/٣/١٩٥١ وقد كان هذا السعر ١٣٩,٥٠ ريالاً وبذلك يكون ثمن القطن المسلم هو ١٣٠٧ جنيهاً و ٣٧٠ ملياً وبعد خصم ما استلمه منه على دفعات يكون الباقي له فى ذمة المطعون عليه بمبلغ ٦٥٧ جنيهاً و ٣٧٠ ملياً وهو ما طلب الحكم له به — فدفع المطعون عليه الدعوى بأن القطع تم على سعر يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وقدم للتدليل على ذلك

إيصالا ٥. أورخا في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ويتضمن استلام الطاعن منه مبلغ ٢٥٠ جنيها وقرنت العبارة الدالة على الاستلام بالعبارة الآتية " وذلك من ثمن الأقطان المبيعة منى لحضرته والمصعرة ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ " فطعن الطاعن في هذا الإيصال بالتزوير مقسورا أنه قد استلم حقيقة المبلغ المدون في هذا الإيصال ولكن بمقتضى إيصال آخر حرر عليه بخطه ووقع عليه بامضائه وأن الطاعن استبدل بهذا الإيصال الإيصال الذى قدمه والذى يحوى العبارة الدالة على قطع السعر في ٥ أكتوبر والتي لم تكن مكتوبة في الإيصال الحقيقى وأصر الطاعن على أن الإيصال المقدم مصطنع صلبا وتوقيعا وأعلن شواهد التزوير بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٣ قضت المحكمة "بندب قسم أبحاث التزوير والتزييف بمصاحبة الطاب الشرعى لمصاحبة السند المطعون عليه المؤرخ ١٦/١١/١٩٥٠ على السندات الأخرى المقدمة فى الدعوى والمعترف بها من الطرفين لمعرفة ما إذا كان الإيصال المطعون عليه قد صدر حقيقة من الطاعن ووقع عليه بامضائه أم أنه مزور عليه صلبا وتوقيعا" وقدم قسم أبحاث التزييف والتزوير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الطاعن هو كاتب الإيصال المطعون فيه صلبا وتوقيعا — وبتاريخ ٢٢ من مايوسنة ١٩٥٤ قضت المحكمة فى موضوع التزوير برفضه وألزمت الطاعن بانقرامة القانونية وقدرها ٢٥ جنيها ثم حكمت فى موضوع الدعوى بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٤٣ جنيها و ٢٢٢ مليا والمصاريف المناسبة والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ومبلغ ٥٠٠ قرش أنما بالالحاماة ، استأنف الطاعن هذا الحكم والحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير وقيد استئنائه برقم ١٠٥٦ سنة ٧١ ق القاهرة . وبتاريخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى رفض الطاعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينمى الطاعن في الثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان في الإجراءات أثر فيه وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الدرجة الأولى التي اعتمد الحكم المطعون فيه حكمها قد وقعت في المخالفات الآتية : أولا - أنها خالفت المادة ٢٦٣ مرافعات فيما تنضى به من وجوب تحرير محضر تبين فيه حالة الورقة المطعون فيها وأوصافها ويوقع عليه رئيس الجلسة وكاتب المحكمة والخصوم وفيما تستلزمه من التوقيع على نفس الورقة من رئيس الجلسة والكاتب فلم تحرر المحكمة هذا المحضر وبالتالي لم يوقع عليه الطاعن كما لم يوقع رئيس الجلسة على الورقة المطعون فيها وقد وقع على المظروف الذي أرسلت بداخله الورقة إلى الخبير بتوقيع غير توقيع رئيس الجلسة وكاتب المحكمة وبذلك أهدرت الضمانات التي أراد المشرع إحاطة الورقة المطعون فيها بها .

ثانيا - أن المحكمة خالفت المادة ٢٦٤ مرافعات فيما تنضى به من تحديد اليوم والساعة اللذين يجرى فيهما التحقيق ومن إيداع الورقة المفتضى تحقيقها فلم الكتاب بعد بيان حالتها على الوجه المبين في المادة ٢٦٣ وقد ترتب على إغفال الإجراء الأول أن باشر الخبير المضاهاة في غيبة الطاعن وفي غيبة القاضى . ثالثا - أن المحكمة خالفت المواد ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ من قانون المرافعات وذلك فيما تتطلبه من تكليف الخبير بالحضور أمام القاضى في اليوم والساعة المحددين لمباشرة التحقيق ومن حضور الخصوم في الموعد المذكور لتقديم ما لديهم من أوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها لذلك ومن إجراء الاستكتاب الذى يحدده القاضى - في هذا الموعد - ويقول الطاعن إنه ترتب على إغفال المحكمة هذه الإجراءات أن الخبير ضاهى الخطأ المحررة به الورقة المطعون فيها على خط عقد بيع القطن المحرر بخط المطعون ضده بالتزوير متوهما أن هذا العقد محرر بخط الطاعن وقد ترتب على هذا الخطأ أن الخبير أثبت في تقريره أن الورقة المطعون فيها محررة بخط الطاعن وذلك لما بان له من تطابق الخط المحرر به كلتا الورقتين ولو أن الجلسة التي أوجب القانون عندها في المواد السابقة قد عقدت لتمكن الطاعن

من الحيلولة دون وقوع اللبس الذي وقع فيه الخبير ولكانت النتيجة التي انتهى إليها هذا الخبير حكسية .

وحيث إن هذا النعي بجميع أوجهه مردود بأنه لما كان الطعن في الإجراءات موضوع هذا النعي واردا على الحكم الابتدائي القاضي بتعيين خبير وعلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى وعمل الخبير فإنه كان يتعين على الطاعن أن يتمسك بهذا الطعن لدى محكمة الموضوع فإذا سكوت عن ذلك فليس له أن يشير طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض — ولما كان الحكم المطعون فيه خلوا مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بالمخالفات المدعى بوقوعها وكان الطاعن من جانبه لم يقدم إلى محكمة الطعن ما يثبت تمسكه بذلك فإن النعي يكون مقاما على سبب جديد لا يجوز عرضه ابتداء على محكمة النقض أما ما ينعاه الطاعن من خطأ الخبير في إجراء مضاهاة الخط الذي حرره صلب الورقة المطعون فيها على الخط الذي كتب به عقد البيع المؤرخ في ١٩٥٠/٩/٤ توها من الخبير بأن هذا العقد محرر بخط الطاعن فإنه لما كان للطاعن لا ينزاع في أن التوقيعات التي ضامى عليها الخبير توقيعه على الورقة المطعون فيها هي توقيعاته الصحيحة وكان الخبير الذي أخذ الحكم الابتدائي والمطعون فيه بتمثيره قد أثبت أن التوقيع المنسوب للطاعن على الورقة المطعون فيها بالتزوير هو توقيع صحيح له وكان ثبوت صحة هذا التوقيع يجعل تلك الورقة بما ورد فيها حجة عليه بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محررا بخطه أو بخط غيره إذ العبارة بصحة التوقيع ومنه تستمد الورقة قوتها الملزمة فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى إليه من رفض الادعاء بالتزوير صحيحا في نتيجته ويكون هذا النعي بفرض صحة ما اشتمل عليه غير منتج .

وحيث إن السبب الثاني تضمن أيضا النعي على محكمة الدرجة الأولى لعدم تضمين منطوق حكمها الصادر بالتحقيق ندب أحد قضااتها لمباشرة التحقيق مما ترتب عليه انفراد قلم الكتاب بالاتصال بقسم التزوير وإرسال الأوراق إليه بالبريد بغير إحاطتها بالضمائم الكافية .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما تستلزمه المادة ٢٦٤ من قانون المرافعات من اشتغال منطوق الحكم الصادر بالتحقيق على ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق إنما يكون محله إذا رأت إجراء التحقيق بشهادة الشهود أما إذا رأت

لإجرائه بالمضاهاة فلا يكون لهذا الإجراء مقتضى إذ أن هذه المضاهاة إما أن تجريها المحكمة بنفسها بكامل هيئتها أو تندب خبيراً أو ثلاثة لإجرائها على ما هو منصوص عليه بالفقرة (٢) من المادة المذكورة .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقر حكم محكمة الدرجة الأولى يكون قد بنى على إجراءات باطلة وفي بيان ذلك يقول إن المادة ٢٦٩ مرافعات تنص على أنه "لا يقبل للمضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم إلا (١) الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع الموضوعة على أوراق رسمية. (٢) الخط الذي يعترف الخصم بصحته في الورقة المقتضى تحقيقها. (٣) خط أو إمضاء أو بصمة إصبعه الذي يكتبه أمام القاضي" وإذا كان الثابت في الدعوى الحالية أنه لم يحصل الاتفاق على أوراق المضاهاة ، وأن الطاعن قد أنكر الورقة المطعون فيها صلباً وتوقيعا فإنه ما كان يجوز للخبير أن يجري المضاهاة إلا على ما يقدم إليه من أوراق رسمية عليها خط الطاعن أو إمضاءه أو على استكتاب يكون قد كتبه أمام القاضي ولكن شيئا من هذا لم يتم على الرغم من تعلق هذه الإجراءات بالنظام العام ولا يغنى عن ذلك ما قرره الحكم القاضي بندب الخبير "ومن أن الطرفين قد اتفقا بالجلسة على أن تجري المضاهاة على السندات الأخرى المقدمة في الدعوى والمعترف بها من الطرفين وعلى الأخص عقد ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وباقي الإيصالات الموقع عليها من المدعى (الطاعن) والمرفقة بالحافظة رقم ٨ ملف " لا يغنى هذا القول — ذلك أن المقصود بعبارة "المعترف بها" الواردة في المادة ٢٦٩ الاعتراف الذي يحصل عند مباشرة الخبير بأموريته وليس الاعتراف الذي يصدر قبل الحكم القاضي بتعيين الخبير — والطاعن لم يعترف بأن عقد البيع المحرر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد حرر بخطه بل نبه محكمة الموضوع إلى أنه ليس بخطه كما أنكر في صحيفة الاستئناف وفي مذكراته أنه سلم في محضر جلسة ١٩٥٣/٩/١٢ بصحة أوراق المضاهاة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من محضر جلسة ١٩٥٣/٩/١٢ المقدمة صورته بملف الطعن من أنه ثبت في هذا المحضر على لسان محامي الطاعن قوله "إن باقي الإيصالات المقدمة من المدعى عليه صحيحة ولكن الإيصال رقم ١٣ هو المزور ويمكن إجراء المضاهاة بين التوقيعات على الإيصالات الأخرى الصحيحة بنفس

الحافطة وطلب ندب خبير لإجراء المضاهاة ووافق المدعى عليه وقال إن التوقيع صحيح " ولما كان الثابت من مطالعة الصورة الرسمية لتقرير الخبير الذي أخذ به الحكمان الابتدائي والمطعون فيه أنه أجرى المضاهاة على توقيعات الطاعن الموقع بها على الإيصالات التي أقر أمام المحكمة بصحة توقيعه عليها وكذلك على توقيعه على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠/٩/٤ والذي أقر للطاعن أمام محكمة الموضوع بتوقيعه عليه وإن كان قد أنكر أن الخط الذي كتب به صلب هذا العقد هو خطه — لما كان ذلك، فإن الطعن على عمل الخبير بأنه أجرى المضاهاة على أوراق لا يجوز القانون قبولها للمضاهاة يكون على غير أساس — أما ما يتحدى به الطاعن من وجوب أن يكون الاعتراف بالخط أو الإمضاء على أوراق المضاهاة بعد صدور الحكم القاضي بتعيين خبير فلا سند له من القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين حويس .

(٣١)

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) عمل . " إصابات العمل " . " إثبات العجز " . محكمة الموضوع .

العجز عن العمل . إثباته ، تقديم شهادة طبية من العامل وأخرى من رب العمل ،
اختلافهما . مرض الأمر على الطبيب الشرعي . المادة ٤٥ من المرسوم
بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . قاعدة تنظيمية . إغفالها . لا يحرم المحكمة من
استعمال حقها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق دليل العجز وتقديره .

(ب) عمل . " فسخ العقد " . محكمة الموضوع .

تقدير قيام المبرر لفصل العامل وفق تعسف رب العمل . مسألة موضوعية تستقل
بها محكمة الموضوع .

(ج) عمل . " انتهاء عقد العمل " . " مكافأة نهاية الخدمة " . " مبالغ
الادخار " .

تعديل لائحة الشركة والنص على اعتبار مدفوعاتها في صندوق للتوفير جزاً من
المكافأة التي يستحقها العامل . إجراء التعديل قبل العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ . منع المادة ٣٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٤٤ الجمع بين
المكافأة وحصيلة صندوق الادخار من مدفوعات رب العمل . القضاء بعدم استحقاق
الطاعن لمدفوعات الشركة في الصندوق بالإضافة إلى مبلغ المكافأة . لا مخالفة
فيه للقانون .

١ - النص في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على
طريقة إثبات العجز الذي يبرر إنهاء عقد العمل بأن تقدم شهادة طبية من
العامل وأخرى من رب العمل بحيث إن اختلفت الشهادتان يعرض الأمر على
الطبيب الشرعي ، لا يعدو أن يكون تقريراً لقاعدة تنظيمية لا يترتب على عدم

اتباعها حرمان المحكمة من استعمال حقها في اتخاذ الإجراءات التي تراها كفيلة بتحقيق دليل العجز وتقديره ولا يمنع من استعمالها هذا الحق عدم وجود الشهادات الطبية التي نصت عليها المادة ٤٥ سالف الذكر .

٢ - تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل في استعماله حق الفصل مسألة موضوعية مما تستقل به محكمة الموضوع .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه برفض طلب الطاعن استحقاقه مدفوعات الشركة في صندوق التوفير بالإضافة إلى مبلغ المكافأة ، على أن الشركة المطعون عليها عدلت لأثمة الصندوق بمقتضى السلطة المخولة لها في المادة ٣ منها وذلك قبل مريان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وثبت هذا التعديل في قرار هيئة التحكيم في نزاع بين الشركة وثقابة عمالها ومؤدى هذا التعديل أن تعتبر مدفوعات الشركة في الصندوق جزءا من المكافأة التي يستحقها العامل ، وكان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد نص في المادة ٣٩ منه على عدم الجمع بين المكافأة وحصيلة الصندوق من مدفوعات الشركة ، فإن النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن تقدم في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بشكوى لمكتب العمل بالسويس منتظما من القرار الصادر من الشركة المطعون عليها بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بفصله فورا من عمله مع احتساب مكافأته على أساس انتهاء عمله في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقد أحال المكتب الشكوى إلى محكمة الأمور المستعجلة بالسويس وقيدت برقم ١٢٦٣ سنة ١٩٥٣ مدنى السويس وقضى فيها بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٥٤ بإيقاف قرار الفصل مع إحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ١١٧٠ سنة ١٩٥٤ عمال كلى القاهرة وطلب الطاعن

الحكم فيها بإلزام المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ٢٢٨٤ جنيها و ٢٠٠ ملجم قيمة مكافآته عن مدة خدمته ومبلغ ٣٩٨ جنيها و ٢٢٠ ملجا قيمة مادفعه في صندوق التوفير ومبلغ ٦٧٨ جنيها و ٨٤٧ ملجا قيمة مادفعته الشركة في الصندوق المذكور وفوائد المبالغين من تاريخ فصله ومبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه تعويضا عن الفصل التعسفى ومبلغ ٢٧١ جنيها و ٣٣ ملجا قيمة ما يستحقه من فرق مرتب ومكافأة بمناسبة ترفيته للدرجة الخامسة التى حرمتها منها الشركة بغير حق وقد قضت المحكمة فى ١٩٥٥/١/٣٠ بتدب الطبيب الشرعى للكشف على الطاعن وبيان قوة أبصاره كما أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن فصله كان تعسفيا ولتنفى الشركة ذلك وبعد تقديم تقرير الطبيب الشرعى وتنفيذ حكم التحقيق بإسماع شهود الطرفين قضت المحكمة فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ برفض طلب التعويض وإرجاء الفصل فى باقى الطلبات إلى ما بعد مناقشة الطرفين ثم قضت بجماعة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٢٢٢٤ جنيها و ٦٥٨ ملجا والفوائد بواقع ٥ ٪ عن مبلغ ٣٩٨ جنيها و ٢٢٠ ملجا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٤ يواى سنة ١٩٥٤ والمصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦ سنة ٧٣ استئناف القاهرة كما استأنفته الشركة بالاستئناف رقم ٥٤٣ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة وبعد ضم الاستئنافين قضت المحكمة فى ١٦ مارس سنة ١٩٥٨ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٠٦٥ جنيها و ٥٣٣ ملجا والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ عن مبلغ ٣٩٨ جنيها و ٢٢٠ ملجا من تاريخ المطالبة وأعلن هذا الحكم للطاعن فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨ فقرر الطاعن بالظعن فيه بطريق النقض فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٨ وطلب الحكم بنقضه للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الظعن على دائرة فحص الظعون فقررت بجماعة ٢٥ يونيو سنة ١٩٦١ إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الظعن وصحمت النيابة العامة على طلب رفض الظعن .

وحيث إن الظعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الظعن أقيم على سببين يحصل الوجهان الأول والثانى من السبب الأول منهما والأوجه الأول والثانى والرابع والسادس من السبب الثانى فى أن

الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون وتأويله وتفسيره كما شابه قصور في التسبيب ذلك أن حكم محكمة أول درجة الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ استند في رفض التعويض عن الفصل التعسفي إلى نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي التي تقضى بانتهاء عقد العمل لمعجز العامل من تادية عمله وإلى ما ثبت من تقرير الطبيب الشرعي من أن الطاعن غير قادر على أداء عمله وقد أخطأ الحكم تطبيق هذه المادة إذ أنها تنص على أن يكون إثبات العجز أو المرض المبرر لإنهاء عقد العمل بشهادة من طبيب ولصاحب العمل أن يعرض العامل على طبيب آخر فإذا اختلفت الشهادة كان جاز لكل من الطرفين أن يعرض الخلاف على الطبيب الشرعي، ومفاد ذلك أن الأمر لا يعرض على الطبيب الشرعي إلا في حالة وجود شهادتين طبيتين مختلفتين وأن يتم ذلك قبل فصل العامل وهذا ما لم يثبت في واقعة الدعوى إذ لا توجد إلا شهادة واحدة مؤرخة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ قدمها الطاعن وهي صادرة من الدكتور إبراهيم عبود طبيب نفس الشركة المطعون عليها جاء بها أن الطاعن سليم الأبصار فلم يكن هناك وجه لنذب الطبيب الشرعي ورغم صراحة أسباب الحكم الابتدائي في تأسيس قضائه على المادة ٤٥ المذكورة فإن محكمة الاستئناف قررت أن ندب الطبيب الشرعي كان بناء على حق المحكمة المستند من نص المادة ٢٢٥ مرافعات التي تقضى بنذب أهل الخبرة متى رأت المحكمة دافعا لهذا النذب وفضلا عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن الذي استدل به على قوة أبصاره بشهادة الدكتور إبراهيم عبود وبشهادة أخرى صادرة من الدكتور محمد صبيح مؤرخة في ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥ بأن قوة أبصار الطاعن لم تتغير إلا بقدر ضئيل عما كانت عليه في وقت التعاقد بعمل المطعون عليها وأنه يستطيع القراءة دون إجهاد وبأن المحكمة اختبرت بنفسها قوة أبصاره فتبين أنها سليمة وقد أهدر الحكم المطعون فيه هاتين الشهادتين وأخذ بتقرير الطبيب الشرعي عن كشف توقع على الطاعن بعد الفصل بمدة طويلة والحكم إذ لم يرد على هاتين الشهادتين قد أغفل دفاعا جوهريا للطاعن . وشابه قصور في التسبيب، وأما ما قرره الحكم من أن ملف خدمة الطاعن ملء بالشكاوى من ضعف بصره فغير صحيح إذ ليس في الملف إلا شكاوى واحدة في سنة ١٩٣٩ كما أن الحكم المطعون فيه قرر أنه يكفي لإنهاء عقد العمل لمعجز العامل طبقا للمادة ٤٥ المشار إليها أن يثبت عجزه عن أداء العمل المتفق عليه

على وجه مرض ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير وهذا الاستناد خاطيء لأن المادة السابعة من لائحة الشركة تنص في فقرتها الخامسة على أنه لا يجوز فصل العامل إلا في حالة العجز الكلى وهذا النص هو الواجب التطبيق عملا بحكم المادة ٥٠ من قانون عقد العمل الفردى لأنه أصح لأطاعن ولم يثبت تقرير الطبيب الشرعى ان العجز كان كليا .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملة ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه "أنه لا سند لأطاعن التى وجهها السيد عويضة (الطاعن) إلى تقرير الطبيب الشرعى في موضوع قوة إبصاره وأثرها على أداء عمله فإن محكمة أول درجة عند ما نذبت الطبيب الشرعى للكشف على المذكور لم تكن بسبيل إعمال المادة ٤٥ من قانون عقد العمل الفردى وإنما كانت تمارس حقها الطبيعى في تحقيق واقعة معينة فأحالت الأمر إلى الطبيب الشرعى بوصفه خبيرا فنيا لتستعين برأيه إذا ما اطمأنت إليه بعد أن أنكر على الشركة ما قالته عن ضعف بصره وذلك إعمالا لنص المادة ٢٢٥. مرافعات فلا محل إذن للقول بضرورة وجود شهادتين طبيتين مختلفتين في موضوعهما بشأن عجز العامل أو مرضه حتى يعرض الخلاف على الطبيب الشرعى طبقا لأحكام المادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل . وحيث إن ما انتهى إليه الطبيب المذكور في تقريره عن عجز السيد / عويضة عن أداء عمله على الوجه الأكمل للأسباب التى استند إليها فيه تعاطش إلى المحكمة وترتب على نتيجته هذه انتفاء نصف الشركة عند ما انتهت عقد عمله في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ . وهذا ما رآته بحق محكمة أول درجة . وحيث إنه مما يؤكد انتفاء شبهة النصف عن الشركة وصحة الوقائع التى تضمنها كتابها المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ بإنهاء عقده للأسباب المدونة به أن ملف خدمته وكذا الملف الخاص المودع تحت رقم ٧ دوسيه يفيدان بشكوى المذكور من ضعف بصره وكذلك من نوع العمل فى بعض فروع الشركة الذى يجهد عيذه متعللا فى طلب نقله من مكان إلى آخر . وأخيرا عند ما طلبت إليه الشركة أن يعرض نفسه على أخصائى فى الزمرد للنصرف فى أمره على ضوء ما يقرره فرفض (مذكورة رقم ٧١٩٩ عن مقابلة المدير العام للسيد عويضة فى ١٦ يوليو سنة ١٩٥٣ بالملف المودع بالحفاظة ٧ دوسيه) هذا كله

إلى ما مهد به السيد صلاح فريد أمام المحكمة من أن المذكور لا يستطيع القيام بعمله المشروط به وهو على هذه الدرجة من ضعف البصر وذكر واقعة معينة يؤكد بها صحة هذا الرأي إذ أنه أخطأ في عمله نتيجة مباشرة لضعف بصره فقد سأل الشاهد السيد عويضة وقد كان الأول رئيساً له في وقت ما عما إذا كان يوجد بالمسورة "بلائك" لفلقها لمنع البخار من أن يسير فيها فأجاب بأنه موجود حالة أن واقع الحال أن البلائك لم يكن موجوداً وقد ذكر هذا الشاهد في إصهاب بعض تفاصيل العمل الذي يمهّد به إلى السيد عويضة والخطورة التي تنجم عن ضعف بصره بالنسبة للعمل الذي يمارسه ولم يعرض المذكور في مذكراته إلى موضوع هذه الشهادة بما يشكك فيها وكل ما قاله أن الشاهد موظف في الشركة ومفروض بماملته لها، هذا كله إلى ما أكدته المسترفان دن بوش في كتابه المقدم بحافظة الشركة عن صحة الوقائع التي ضمنها الشركة كطلب الإنذار بالفصل سالف الذكر (مستند ١ حافظة ١٥ دوسيه) وكان السيد عويضة ينكرها ويزعم أن فان دن بوش لا يقرها وهي مقحمة على الحديث الذي دار بينهما عند ما طلب إليه نقله من السويس إلى الاسكندرية في عمل ليس فيه إجهاد على بصره كما نصحه بذلك الاختصاصيون . وحيث إن استناد المذكور إلى لائحة الشركة الصادرة في سنة ١٩٥١ والتي زعم أن بها نصاً على تحريم الفصل إلا في حالة المعجز الكامل فإنه بالرجوع إلى نصوص اللائحة يبين أن حالة المعجز الكامل من بين حالات خمس استثنيت اللائحة من حق موظفيها الذين تنطبق عليهم من مرتب مهلة الإنذار وهكذا يبين أن هذا الاستناد لا أساس له من الواقع (صورة من اللائحة مستند رقم ٣ حافظة رقم ١٩ دوسيه) كما أن الحكم الابتدائي الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٥ أورد في أسبابه "أن المدعى عليه بصفته طلب رفض الدعوى وقال شرحاً لذلك أنه بالرغم من أن رب العمل لا يلزم بذكر أسباب فسخ العقد فإن الشركة قد أوضحت للدعى في خطاب الفصل الذي أرسلته إليه الأسباب التي اضطرتها للاستغناء عن خدماته وأن هذه الأسباب تتلخص في أن المدعى أصبح لا يصلح للوظيفة التي عين من أجلها بسبب ضعف بصره المستمر في سنة ١٩٥٣ وأنه لما كانت وظيفته التي يشغلها وهي وظيفة كياوي تتطلب قوة إبصار لم تتوفر في المدعى في المدة الأخيرة ولما كانت الوظائف الكياوية

جميعا أصبحت لا تناسب المدعى بسبب ضعف بصره فقد اضطرت الشركة إلى إنهاء عقد عمل المدعى وأخطرته بذلك بخطابها المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ وأضاف أن المدعى قد وقع الإقرار المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ عند التعاقد بالشركة يقرفيه بضعف بصره وقد تزايد هذا الضعف في بصر المدعى بحكم تقدمه في السن... ومن حيث إن المدعى أنكر على الشركة ما ادعته خاصة بعدم صلاحيته للوظيفة التي عين من أجلها بسبب ضعف بصره وقال إن الشهادة الطبية المقدمة منه تنفي ما تدعيه الشركة خاصة بحالة إبصاره. ومن حيث إن الشركة المدعى عليها طلبت في المذكرة المقدمة منها بـ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٥ تحقيقا لدفاعها الخاص بعدم صلاحية المدعى للوظيفة التي عين من أجلها بسبب ضعف بصره إحالة المدعى إلى الطبيب الشرعي للكشف على نظره وتقدير مدى قوته أو ضعفه. ومن حيث إن المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ نصت على أن عقد العمل ينتهي بمجرد العامل عن تأدية عمله. ومن حيث إن المقصود بالعجز المبرر لإنهاء العقد هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير ولا يشترط أن يكون العامل عاجزا كاملا بل يكفي أن يكون غير قادر على أدائه على وجه مرض. ومن حيث إن المادة ٤٥ من المرسوم بقانون المذكور قد نصت أيضا على أن إثبات العجز يكون بشهادة من طبيب ولصاحب العمل أن يعرض العامل على طبيب آخر فإذا اختلفت الشهاداتتان جاز لكل من الطرفين أن يعرض الخلاف على الطبيب الشرعي طبقا لأحكام المادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل. ومن حيث إن المحكمة ترى استجلاء للحقيقة وتحقيقا لظروف الفسخ وإجابة لطلب الشركة المدعى عليها ندب الطبيب الشرعي لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم. وحيث إنه مما أثار خلافا في الدعوى ما ذهب إليه المدعى من أنه فصل بغير مبرر وأن ضررا لحق به وترى المحكمة حتى لا يتعطل الفصل في الدعوى أن يشمل حكمها تحقيق هذه الواقعة وفق ما جاء بمنطوق هذا الحكم مع ندب الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الشركة المدعى عليها“ كما أورد الحكم الابتدائي الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ بعد تقديم الطبيب

الشرعى تقريره وسماع شهود الطرفين ” ومن حيث إن الطبيب المندوب قدم تقريره وانتهى فيه إلى النتيجة الآتية : إن المدعى غير قادر على تأدية عمله المنوط به من أعمال كتابية وقرائية ومراقبة أجهزة تملو من سطح الأرض بنحو ستة أمتار على الوجه الأكمل وردد الحكم أن القانون يجيز إنهاء عقد العمل بسبب عجز العامل عن أداء عمله وأن المقصود بالأداء أن يكون على وجه مرض ولا يشترط العجز الكامل . ثم قال ومن حيث إن الثابت من تقرير الطبيب الشرعى الذى تعتمد المحكمة وتقضى تأميدا عليه لإبتدائه على أساس علمية سليمة أن المدعى غير قادر على أداء عمله المنوط به ، ومن ثم ينتهى عقسد استخدام المدعى بسبب عجزه عن تأدية عمله المنفق عليه عملا بنص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ” وهذا الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه لا خطأ فيه ولا قصور في تسبيه ذلك أنه وإن كانت المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ المنطبق على واقعة النزاع تنص على طريق لاثبات العجز الذى يبرر إنهاء عقد العمل بأن تقدم شهادة طبية من العامل وشهادة أخرى من رب العمل فإن اختلفت الشهادتان يعرض الأمر على الطبيب الشرعى إلا أن هذه الطريقة لا تعدو أن تكون قاعدة تنظيمية لا يترتب على عدم اتباعها حرمان المحكمة من استعمال حقها في اتخاذ الإجراءات التى تراها كفيلة لتحقيق دليل العجز عن العمل وتقديره ومنها نذب أهل الخبرة لفحص حالة العجز المدعى به ولا يمنع من استعمال هذا الحق عدم وجود الشهادات الطبية التى نصت عليها المادة ٤٥ المذكورة يؤيد ذلك أن مشروع القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص باصابات العمل كان ينص فى المادة ٢٤ منه وهى التى تحيل عليها المادة ٤٥ من قانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ المشار إليها على أن ” يكون قرار الطبيب الشرعى فى موضوع النزاع غير قابل لأى طعن ” ولكن لجنة الشئون الاجتماعية والعمل فى مجلس الشيوخ لم توافق على هذا النص وقالت فى تقريرها المقدم لمجلس الشيوخ عن المشروع أنه ” لم يؤخذ بالنص الذى يجرى قرار الطبيب الشرعى غير قابل للطعن لما فى ذلك من افتئات على حق المحكمة فى تقدير الأدلة لحذف هذا الحكم وترك للحكمة أن تختار طريق الاقتناع الذى تراه ” لما كان ذلك ، وكان امتداد المحكمة الابتدائية الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إنما كان بصدد ما تنص عليه من حق رب العمل فى إنهاء عقد العمل فى حالة

عجزه عن أداء العمل المتفق عليه و كان نذرها للطبيب الشرعى لتحقيق قوة إِبصار الطاعن مؤسسا على حقها العام المقرر فى تحقيق أدلة الدعوى وقد ناقشت المحكمة تقرير الطبيب الشرعى وأخذت به وهذا استدلال سائق مما يدخل فى سلطتها الموضوعية فى تقدير الدليل ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد. وأما ما يشير الطاعن من أن تقرير الطبيب الشرعى كان بعد الفصل بمدة وأن لائحة الشركة لا تجيز الفصل إلا فى حالة العجز الكامل وأن الحكم أورد أن ملف خدمته ملء بشكواه من ضعف بصره مع أنه لا يوجد بملفه إلا شكوى واحدة فى سنة ١٩٣٩ فإن الطاعن لم يقدم صورة من تقرير الطبيب الشرعى حتى يتبين منه ما إذا كان قد أرجع العجز الى تاريخ الفصل أم لا كما لم يقدم نصوص اللائحة كاملة حتى يبين منها صحة ما ينعاه ولم يقدم كذلك ترجمة لكافة أوراق ملف خدمته والملف المودع تحت رقم ٧ حافظة الذى أشار اليه الحكم المطعون فيه لتبين المحكمة مدى خطأ الحكم فى الاستناد الذى يزعمه الطاعن ومن ثم فإن هذا النعى فى جملته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعن ينهى فى الوجهين الثالث والرابع من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه قصور وتناقض فى أسبابه ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر أن الطاعن قد عجز عن إقامة الدليل على سبب فصله هو ما وافقه من الشركة المطعون عليها و دفاعه عن كرامته وكرامة مواطنيه وعجز عن إقامة الدليل على تعسف الشركة فى فصله فى حين أن ملف خدمته يتضمن تقارير وخطابات متبادلة بين مديرى الشركة الانجليز تقطع بتعسف الشركة حياله وأنها كانت قد بيتت النية على التخلص منه كما أن الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى الى تقرير عجز الطاعن عن إثبات تعسف الشركة المطعون عليها فى فصله ماد فقطض بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ التعويض الذى كانت مرضته عليه عند الفصل ومقداره ١٥٠٠ ج مما يعتبر تناقضا يشوب الحكم .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود - أولا : بأن تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفى تعسف رب العمل فى استعماله حتى الفصل مسألة موضوعية مما يستقل به قاضى الموضوع وقد أقيم الحكم المطعون فيه على ثبوت عجز الطاعن عن أداء عمله لضعف بصره ونفى الحكم قيام التعسف بأسباب سائفة. ومردود - ثانيا : بأن الحكم

المطعون فيه بعد أن نفى تعسف الشركة المطعون عليها في فصل الطاعن الزم الشركة بأن تدفع له مبلغ ١٥٠٠ ج كمنحة خاصة أقرت الشركة بها للطاعن فور إنهاء عقد عمله ولا تعارض في ذلك لاختلاف الأساس بين طلب التعويض للتعسف وبين القضاء بهذه المنحة التي تطوعت الشركة بدفعها إليه ومن ثم يكون هذا النهي على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعن ينهى في الأوجه الثالث والرابع والخامس من السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره ذلك أن محكمة أول درجة استندت في رفض طلب الطاعن عن استحقاقه لمدفوعات الشركة في صندوق التوفير بالإضافة إلى مبلغ المكافأة إلى نص المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٣ التي لا تجيز الجمع بين المبلتين إلا في حالة النص على ذلك في لائحة الصندوق وإلى أن هذه اللائحة خالية من هذا النص وإن الشركة عدلت اللائحة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ونصت على اعتبار مدفوعاتها في الصندوق جزءاً من المكافأة التي تدفعها للعامل وقد أيد الحكم الاستئنافي ذلك في حين أن لائحة الشركة الصادرة في سنة ١٩٤٥ التي كانت سارية وقت الفصل لم تمنع الجمع بين المكافأة ومدفوعات الشركة في الصندوق ولم يتم تعديل هذه اللائحة إلا في يونيو سنة ١٩٥٥ بعد فصل الطاعن أما قول الحكم بأن اللائحة عدلت في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قبل صدور المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فإنه مردود بأن اللائحة المعدلة كان يجب أن تنشر أو تسجل طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ سنة ١٩٥٠ والمادة ٤٧ من المرسوم بقانون المشار إليه وأن تم موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية على هذا التعديل ولم تتم هذه الموافقة إلا في يونيو سنة ١٩٥٥ وحدد أول يوليو سنة ١٩٥٥ لسريان التعديل أي بعد فصل الطاعن بأكثر من سنة ونصف كما أخطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بنخصم مبلغ ٦٩٤ ج و ٦٢٣ م من المبالغ المحكوم بها وذلك قيمة ما قبضه الطاعن سنة ١٩٥٠ من مدفوعات الشركة في صندوق الادخار استناداً إلى ما انتهى إليه الحكم من عدم جواز الجمع بين المكافأة ومدفوعات الشركة ذلك أن لائحة سنة ١٩٤٥ كانت تنص في المادة ١١ منها على حق العامل في الحصول على مدفوعات الشركة بأعضائها حقاً مكتسباً له ثم قررت الشركة في سنة ١٩٤٥ تجميد حسابات الصندوق وصرحت للاعضاء بسحب المبالغ الخاصة

بهم فيه سواء ما دفعته الشركة أو ما دفعه العامل وأصدرت منشورا بذلك وقد قام الطاعن بتسليم استحقاقاته في ذلك حتى سنة ١٩٤٩ وهذا حق مكتسب له لا يجوز استرداده منه استنادا إلى لائحة تعدلت بعد ذلك أو إلى أحكام قانون جديد وكذلك أخطأ الحكم إذ قضى بالفوائد عن مبلغ ٣٩٨ جنيها و ٢٢٠ مليا قيمة مدفوعات الطاعن في الصندوق من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٤/٧/٤ فقط ذلك أن حق الطاعن في هذا المبلغ لم يكن محل نزاع مطلقا وتنص اللائحة على دفع هذه المبالغ للعامل خلال ثلاثة شهور من تاريخ فصله مما كان يتعين معه احتساب تاريخ الفوائد من ١٢ فبراير سنة ١٩٥٤ وهو تاريخ نهاية الثلاثة الأشهر المذكورة إذ أن الفصل وقع في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق المادة ٢٢٦ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي في جملة مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أسس على أن الشركة المطعون عليها قد عدلت لائحة الصندوق في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بمقتضى السلطة المخولة لها في المادة ٣ من اللائحة وذلك قبل مريان القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وقد ثبت هذا التعديل في قرار هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة في النزاع رقم ١٦٦ سنة ١٩٥٣ بين الشركة ونقابة عمالها وؤدي التعديل أن تعتبر مدفوعات الشركة في الصندوق جزءا من المكافأة التي يستحقها العامل لما كان ذلك، وكان الاحتجاج بالقانون رقم ١٥٦ سنة ١٩٥٠ في غير محله لأن هذا القانون خاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال ولا شأن له بواقعة النزاع وما كان القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ينص في المادة ٣٩ منه على عدم الجمع بين المكافأة وحصيلة الصندوق من مدفوعات الشركة ولم يتضمن هذا القانون نصا على وجوب تسجيل لائحة صندوق الادخار فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد. وكذلك فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بخصوص مبلغ ٦٩٤ ج و ٦٢٣ مليا في غير محله لأن قبض هذا المبلغ كان قبل تاريخ مريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فيكون خاضعا لحكم المادة ٣٩ المشار إليها التي تمنع الجمع بين المكافأة وحصيلة الصندوق. لما تقدم وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في احتساب تاريخ الفوائد عن مبلغ ٣٩٨ ج و ٢٢٠ مليا قيمة مدفوعاته في الصندوق فلا سند له إذ أنه لم يثبت في أي نص

مما يستند إليه الطاعن في استحقاقه الفوائد على المبلغ في تاريخ سابق على تاريخ المطالبة القضائية ومن ثم يكون هذا النعي في جملته على غير أساس ومتعين الرفض .

وحيث إن الطاعن ينعي في الوجه السادس من السبب الأول من الطعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف حكم المادة ٦٨٣ من القانون المدني التي تعتبر مقابل السكن من عناصر الأجر ذلك أن المادة السادسة من العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليها نصت على حقه في الحصول على مسكن مجاني أو في بدل تقدي من هذا المسكن كما أن العقد الموقع في سنة ١٩٤٤ لم ينف أي حق خوله العقد السابق للطاعن وقد أقرت المطعون عليها بذلك في خطابها المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ واستمر الطاعن في شغل مسكن مفروش حتى سنة ١٩٤٧ أي بعد التوقيع على هذا العقد الآخر وأمدته الشركة في سنة ١٩٥٢ عند نقله إلى السويس بمسكن مفروش في فندق مصر بالسويس واستمر على ذلك حتى تاريخ فصله ولكن الحكم المطعون فيه أهدر هذه الميزة العينية بمقولة إنه كان يستأجر من مرتب الطاعن مبلغ ٣ جنيهات شهرياً مقابل السكن إذ أن هذا الخصم مخالف لنص العقد كما أنه لم يقدر من قيمة السكن الفعلي الذي يبلغ ١٢ جنيهات شهرياً فلا يمنع من تقرير الميزة العينية لسكن الطاعن .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد بنى في هذا الصدد على أن عقد سنة ١٩٤٤ لم يرد فيه نص على التزام الشركة بتهيئة مسكن للطاعن وأن خصم مبلغ ٣ جنيهات من مرتبه شهرياً ينفي الادعاء بوجود ميزة عينية في حق الطاعن في السكن لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم ترجمة لخطاب ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ الذي يستند إليه وكان تفسير الحكم المطعون فيه للعقد بين الطرفين في هذا الصدد تفسيراً سائفاً مما تستل به محكمة الموضوع وكان الجدل في قيام هذا الحق هو جدل موضوعي فإن هذا النعي يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعن ينعي في الوجه الخامس من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب إذ قضى برفض طلب أحقيقته في مرتب الدرجة الخامسة استناداً إلى أنه كان تحت الاختبار في هذه الدرجة وأن الشركة

المطعمون عليها أخطرتهم بعد مرور سبعة أشهر بعدم توافر صلاحيته لها مع أن التقارير السرية التي تضمنها ملف الطاعن قد دلت على أن عمل الطاعن في الدرجة الجديدة يسير سيرا مرضيا وقد ثبت هذا بوضوح في تقرير شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتقرير سنة ١٩٥٠ عن ثلاثة أشهر ونصف قضاها الطاعن في هذه الوظيفة الجديدة والحكم إذ أهدو دلالة هذه المستندات جاء قاصرا ومعيبا .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه برفض هذا الطلب على أن الطاعن كان تحت الاختبار وأن الشركة المطعون عليها قد رأت عدم صلاحيته للدرجة الخامسة وأبقته في الدرجة السادسة وظل فيها حتى فصل دون أن يقبض أى مرتب للدرجة الخامسة وأما استناد الطاعن إلى أن التقارير السرية كانت في مصلحته ففى غير محله لأن هذه التقارير بينت أنه لم يوفق في الناحية الإدارية وإن كان عمله مرضيا من الناحية الفنية وهذا استدلال موضوعى سائق يكفى لحمل الحكم ومن ثم فإن هذا النعى يكون غير صديد ويتعين رفضه .

ومن حيث إنه لذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد نواز جابر نائب رئيس المحكمة . وبحضور المادة المستشارين : أحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين هريس .

(٣٢)

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ القضائية :

حكم . " تسببيه " . " الإحالة على أسباب حكم آخر " . بطلان .

الإحالة على أسباب حكم آخر . فترطها . إيداع الحكم ملف الدعوى .

الإحالة في الحكم على أسباب حكم آخر لا تصح إلا إذا أودع هذا الحكم
ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يناضل الخصوم في دلائلها . وإذا
كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في تسبب فضائه بالإحالة على أسباب حكم
آخر لم يكن مودعا ملف الدعوى ولا ضمن أوراقها فإنه يكون قد شابته البطلان
نخلوه من التسبب . (١)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه قدم إقرارا عن أرباحه في السنوات
من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ بالمبالغ الآتية على التوالي ٣٠١ ج و ٥٥٥ م
و ٣٣٧ ج و ٢٤٠ م و ٥٤٠ ج و ٣٢١ م وذكر في إقراره أن سنته المالية تبدأ
من أول فبراير وتنتهي في آخر يناير من العام التالي ولكن مأمورية الضرائب

(١) راجع ققض ١٩٥٥/٣/٢٤ الطعن ٢٩٥ من ٢١ ق لسنة السادسة من ٨٥٥ .

المختصة (العطارين أول) أخطرتة بأنها اتخذت أرباحه عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٦ التي ربطت عليها بطريق التقدير وقدرها ١٤٤٠ ج أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واعترض المطعون عليه على هذا الربط وأحيل الخلاف على لجنة الطعن التي قررت في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣ رفضه فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ١٥٤٣ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية وطلب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ أساسا لتقدير أرباحه من السنوات التالية وقضت المحكمة في ١٩٥٤/٢/٢٢ بإلغاء قرار اللجنة واعتبار صافي أرباح الطاعن النهائية من السنة المتداخلة ١٩٤٧/١٩٤٨ أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية فطعت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٨ لسنة ١١ ق تجارى، استئناف الاسكندرية وقضت محكمة الاستئناف في ١٩٥٧/٢/٢١ بتعديل الحكم المستأنف إلى اعتبار أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ أساسا لربط الضريبة عليه من السنوات التالية ولم تأخذ بوجهة نظر محكمة أول درجة من اشتراط أن يكون الربط في سنة القياس قد أصبح نهائيا فقررت مصلحة الضرائب بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٢ وطابت الحكم بنقضه للأسباب الواردة بتقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة أول أبريل سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن النعى أقيم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لخلوه من الأسباب ذلك أنه اكتفى في تسبيب قضائه باعتبار سنة القياس هي سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ وليست ١٩٤٦/١٩٤٧ وذلك في شأن تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ بأن أحال على أسباب حكم آخر صدر في القضية رقم ٣٣٦ سنة ١٠ ق لم يكن المطعون عليه ممثلا فيها ودون أن يودع الحكم المحال عليه ملف الدعوى مما يعتبر معه الحكم المطعون فيه خاليا من الأسباب .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه " بالنسبة لمعرفة سنة القياس فقد قضت هذه المحكمة في القضية رقم ٣٣٦ سنة ١٠ ق تجارى الاسكندرية بأنها سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ للأسباب الواردة بحكمها وذلك ترفض استئناف المصلحة فيما يختص بهذا الشطر من الحكم المستأنف " وبيّن من الشهادة الرسمية المقدمة من الطاعنة أن الحكم المحال إليه الصادر في القضية رقم ٣٣٦ سنة ١٠ ق لم يكن مضموماً إلى أوراق القضية المطعون في حكمها لما كان ذلك، وكانت الإحالة على أسباب حكم آخر لا تصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا أودع ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يناضل الخصوم في دلالة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب به البطلان لخلوه من تسبب قضائه طبقاً للقانون مما يوجب نقضه دون حاجه إلى بحث وجه الطعن الثانى .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
 محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين هريس .

(٣٣)

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " سنوية الضريبة " .

الأصل أن تكون السنة المالية متمشية مع السنة التقويمية . نظام السنوات المتداخلة . تحديد
 الضريبة في الحالين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة . أرباح
 سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا تتحقق إلا في سنة ١٩٤٧ . اعتبارها سنة الأساس
 في حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

الأصل في السنة المالية للنشأة أن تكون متمشية مع السنة التقويمية ، ولكن
 رعاية لصالح الممولين ممن تختلف صلتهم المالية عن السنة التقويمية اعتبر للشارع
 نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة على أساس الربح الذي تكشف
 عنه الميزانية الختامية في كل سنة مقدرا في ذلك أن النشاط الذي تزاوله المنشأة
 طوال السنة يظل يتردد بين الكسب والخسارة إلى أن يتحدد في نهايتها . وإذا
 كان الربح الناتج خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا يتحقق إلا
 إلا في سنة ١٩٤٧ فإنها تكون هي سنة الأساس التي عنها الشارع في المادة الأولى
 من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٢/٧ الطعن ٦١ ص ٢٧ في السنة ١٣ ص ١٧٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى إن مورث المطعون عليهما كان يملك منشأة للتجار فى الملابس الجاهزة
بمدينة الاسكندرية وكانت سنة المالية تبدأ من أول مارس من كل سنة
وتنتهى فى آخر فبراير من السنة التالية وقد توفى بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٥ وممت
محاسبة ورثته وهما المطعون عليهما عن الضرائب المستحقة على أرباحه حتى
تاريخ وفاته وحلت المطعون عليهما محله فى استغلال المنشأة وقدمتا اقراراتهما
عن أرباحهما فى المدة من ١١/١٢/١٩٤٥ الى ٢٨/٢/١٩٤٧ ولم تعول عليهما
المأمورية وأطرحتا دفاترهما وقدرت أرباحهما بطريق التقدير الجازى من هذه
المدة ٣٣٥٦٦ ج ثم استخرجت أرباحهما من هذا المبلغ عن السنة المالية
١٩٤٦/١٩٤٧ التى تبدأ من أول مارس سنة ١٩٤٦ وتنتهى فى ٢٨/٢/١٩٤٧
فبلغت ٢٧٤٦٣ ج واتخذت المأمورية أرباحهما خلال هذه السنة أساسا لربط
الضريبة عليهما عن سنتى ١٩٤٧/٤٨ و ١٩٤٨/٤٩ وكذلك خلال الفترة من أول
مارس سنة ١٩٤٩ الى ٣١/١/١٩٥٠ حيث صفت المنشأة فى ذلك التاريخ وقد
تم الربط على هذا النحو عن تلك السنوات وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ وطعن المطعون عليهما فى تقدير المأمورية وأحيل الملف على لجنة
الطعن التى قررت فى ٢٩/١١/١٩٥٤ بإلغاء الربط عن كل من سنتى ١٩٤٨/٤٧ ،
١٩٤٩/٤٨ والمدة من أول مارس سنة ١٩٤٩ الى آخر يناير سنة ١٩٥٠ واترضت
المصلحة على هذا القرار بالدعوى رقم ٦٨ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى الاسكندرية
وبتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة وطعنت
المصلحة فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦ سنة ١٢ فى استئناف الاسكندرية
وقضت محكمة الاستئناف فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧ برفضه وتأييد الحكم المستأنف
فقررت المصلحة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ بالطعن فى هذا الحكم بطريق

التقضى وطلبت الحكم بتنقيضه للسبب الوارد في تقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجملة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطامنة على طلب تقضى الحكم ولم تحضر المطعون عليهما ولم تبدأ دفاعا وصممت النيابة العامة على طلب تقضى الحكم .
وحيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى باتخاذ سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ أساسا لقياس السنوات المالية التالية عليها وأوجب فحص حسابات المنشأة عنها لمعرفة مدى دخولها في حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ في حين أن سنة ١٩٤٧ التي هناها المشرع في المرسوم بقانون المشار إليه هي التي تنتهى خلال السنة المذكورة مما كان يتعين معه اتخاذ أرباح المنشأة من سنتها المالية ١٩٤٧/٤٦ أساسا للقياس لأنها هي التي تنتهى في سنة ١٩٤٧ .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه "أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سنة القياس هي سنة ١٩٤٧/٤٨ وذلك كما بينت في كثير من أحكامها ومرجع ذلك إلى أن المشرع رجع إلى الأسعار في سنة ١٩٤٧ وما بعدها لغاية سنة ١٩٥١ فأتضح له أن الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار التجزئة ونفقات المعيشة تكاد تكون واحدة في تلك السنين فاتخذ سنة ١٩٤٧ سنة للقياس ولم يكن من بين شهورها شهر من سنة ١٩٤٦ فكيف يكون ذلك وسنة ١٩٤٧/٤٦ التي تنتهى في فبراير سنة ١٩٤٧ منها عشرة أشهر في سنة ١٩٤٦ وهذه لم يكن منها شهر واحد محل نظر من حيث الأرقام القياسية للأسعار ، ومتى عرف ذلك كانت سنة القياس هي ١٩٤٧/٤٨ وهذا الذى بنى الحكم قضاءه عليه قد انطوى على مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ذلك أن الأصل في السنة المالية لإنشاء أن تكون متمشية مع السنة التقويمية ولكن رعاية لمصالح الممولين ممن تخالف منهم المالية عن السنة التقويمية اعتبر الشارع نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة في كلا الحالين على أساس الربح الذى تكشف

هته الميزانية الختامية في نهاية كل سنة مراويا في ذلك أن النشاط الذي تراوله المنشأة طوال السنة يتردد بين كسب وخسارة ثم يتحدد في نهايتها ، ولما كان ذلك وكان الربح الناتج من المتاجرة خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا يتحقق إلا في سنة ١٩٤٧ فلانها تكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي سنة الأساس التي عناها الشارع في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر متعينا تقضيه .

جامعة • من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قزاه جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الشامى ، وإبراهيم محمد عمر مهندي ، ومحمد نور الدين موسى .

(٣٤)

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " وهاء الضريبة " .
" التقدير الحكيم " . بطلان .

الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية . فرضها على أساس المئالة استثناء .
القانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ بالنفا. المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أجازت هذا
الاستثناء . وجوب الرجوع إلى الأصل . لا يحول دون ذلك سبق قبول الممول للتقدير الحاصل
بطريق المئالة .

عند وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واستثناء من قاعدة فرض الضريبة
على الأرباح الفعلية رأى الشارع اتخاذ التقدير الذى تجريره المصلحة عن متى
١٩٣٩ و ١٩٤٠ أساساً لربط الضريبة من السنة التالية لكل منهما بصرف
النظر عن الأرباح الحقيقية التى يكون قد جناها الممول ، فنص في المادة ٥٥
منه على أن يعمل بالتقدير لمدة سنتين ثم عاد وبمقتضى القانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٤٤ فأبطل كل تقدير رتب على تلك المادة لأكثر من سنة واحدة .
وهو بذلك يكون قد أعلن من رغبته الصريحة فى العدول عن الاستثناء والرجوع
إلى الأصل وفى أن يكون هذا القانون ذا أثر رجعى يشمل كل تقدير رتب على
أساس المادة المذكورة ويحمله بأعلا . ولا يحول دون إعادة التقدير وفقاً

القانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ أن يكون الممول قد قبل التقدير السابق الحاصل بطريق
المائلة تطبيقا للسادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المرحوم على البخزورى مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٧١٤
طنطا الابتدائية ضد مصلحة الضرائب يطلب الحكم بإعلان قرار لجنة التقدير
الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٦/٩ واعتبار أرباحه فى السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣
دون حد الإعفاء مع إلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب . وقال شرعا لدمواه
إنه بالنسبة لأرباح سنى ١٩٤٠/١٩٣٩ يدفع بإعلان قرار اللجنة لسابقة الاتفاق
بينه وبين المصلحة على تقدير أرباحها وقيامه بسداد الضريبة المستحقة منها
وبالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٣ فقصد نعى على اللجنة مغالاتها
فى تقدير رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح وأن أرباحه لا تتجاوز حد الإعفاء
وبتاريخ ١٩٥١/٢/١٢ حكمت المحكمة حضوريا : أولا — بقبول الطعن شكلا .
ثانيا — وفى الموضوع بإلغاء قرار اللجنة بالنسبة لسنى ١٩٤٠/١٩٣٩ لسابقة
الربط والتقدير والسداد ورفض الطعن فيما عدا ذلك وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه
بالنسبة لباقي السنوات مع إلزام الطرفين بالمصاريف المناسبة لما قضى به ضده
والمقاصة فى أتعاب المحاماة — واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى
محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف

(١) راجع نقض ١٩٥٤/٤/٢٢ الطعن ١٤٦ ص ٢٢ ق ١٩٥٤/٥/٢٠ الطعن ٢٤٤
ص ٢٢ ق السنة الخامسة ص ٨٠٤ و ٩١١ .

برقم ١٤٣ تجارى سنة ١ قضائية - وبساريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزم المستأنف المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وقد طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسجين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص الذنب الثاني .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه استخلص من تأشير المأمورية على النموذج رقم ١٢ ضرائب بتحصيل الضريبة على الأرقام المقبولة تحت الحساب ثم تأشيرها عليه بالحفظ أن تسوية تمت بينها وبين مورث المطعون عليهم بشأن أرباح سنة ١٩٣٩ وما كان لها أن تعود بعد ذلك فتقدر أرباحها وهذا من الحكم قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال إذ الثابت من الأوراق أن الممول قدر أرباحه عن هذه السنة بمبلغ ١٠٥ جنيئات ورفضت المأمورية اعتماد هذا الإقرار وأرسلت إليه النموذج رقم ١٩ وفيه قدرت الأرباح بمبلغ ٣٤٠ جنيتها ورد الممول على ذات النموذج "يقول إن التقدير الذي أستطيع قبوله كربح صافي لمخلاتي التجارية في سنة ١٩٣٩ هو مبلغ ٢٠٠ جنيه وهذا حملي للنزاع" ثم تأشير عليه من المأمورية بأن تحصل للضريبة على الأرقام المقبولة تحت الحساب "وهذه العبارة لا تفيد معنى الاتفاق على تقدير الضريبة وإنما تفيد تحصيلها مؤقتا وفق الاقرار المعدل وإلى حين إعادة تقدير الأرباح أما التأشير على هذا النموذج بالحفظ فهو إجراء إداري مفهومه حفظ النموذج ضمن أوراق الملف الفردي بعد أن أطلع عليه المأمور أو حفظه لعدم الاتفاق .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه "واضح من المرفق ٢٧ وهو النموذج ١٩ من الملف الفردي أنه بعد قبول الممول تحديد أرباحه من سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٢٠٠ جنيه

”حسماً للتزاع“ وتأشير المأمور بتحصيل الضريبة على الأرقام المقبولة تحت الحساب أشر على هذا المستند بالحفظ وربطت الضريبة بالنسبة لستى ١٩٣٩/١٩٤٠ على أساس هذا التقدير“ وإن ”هذه الوقائع الظاهرة من الأوراق فيها من الدلالة ما يكفى في نظر هذه المحكمة لتكوين عقيدتها واقتناعها بأن أرباح هذه السنة كانت ولا شك محل مناقشة بين الطاعن والمصلحة أدت بمورث المستأنف عليهم إلى استعمال عبارة ”وحسماً للتزاع“ الواردة في إجابته إذ لا يستلزم عقلاً أن يعدل تحديد أرباحه السابقة بدون ما سبب ومن تلقاء نفسه كما لا يستلزم أن يؤثر على النموذج ١٩ بالحفظ إن لم تكن هناك تسوية قدمت بين الطرفين على انتهاء المناقشة عند هذا الحد الأمر الذى ترتب عليه صدور النموذج رقم ١ أول ضرائب بربط الضريبة على أساس عناصر هذه التسوية وإلا لما كان هناك لزوم لهذه التأشير ولا إصدار هذا النموذج“ وهذا الذى أورده الحكم استخلاص موضوعى مائع كاف لحمله ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها من حصول تسوية بين المصلحة ومورث المطعم عليهم بشأن أرباح سنة ١٩٣٩ ولم تقدم الطاعنة من الأوراق ما يدل على وجه القصور والفساد فيه، ولما تقدم يتعين رفض هذا السبب .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم أحقية مصلحة الضرائب فى إعادة تقدير أرباح سنة ١٩٤٠ استناداً إلى أنه وإن كان من حقها بعد إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إعادة مناقشة أرباح هذه السنة رغم حصول الربط وسداد الضريبة منها إلا أن حقها هذا مقيد بأن يكون هناك من الأسباب ما يذهب إلى عدم الأخذ بالربط الأول من ظهور نشاط جديد أو وقوع خطأ فى التقدير أو تدليس من الممول وهى أمور غير متوافرة فى الدعوى، وهذا الذى قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ الأصل هو أن تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للمول . وإذا كان الشارع عند وضع القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد أخرج على هذا الأصل ونص فى المادة ٥٥ منه على أن ”يعمل بالتقدير لمدة سنتين“ إلا أنه عاد بعد ذلك وبمقتضى القانون رقم ١٢٠

سنة ١٩٤٤ فالنقطة هذه المادة وأبطل كل تقدير رتب عليها لأكثر من سنة واحدة وهو بذلك يكون قد أعان رغبته الصريحة في المدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وفي أن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا .

وحيث إن هذا السبب في محله وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التي يجنيها الممول ولكن رأى الشارع عند وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذي تجريه المصلحة عن سنتي ١٩٣٩ و سنة ١٩٤٠ أساسا لربط الضريبة من السنة التالية لكل منهما بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التي يكون قد جناها الممول ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ينص على أنه تلغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩... ويبطل كل تقدير رتب على المادة المذكورة لأكثر من سنة واحدة وهو إذ نص على ذلك فقد أعان عن رغبته للصريحة في المدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا ولا يحول دون إعادة التقدير وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ أن يكون الممول قد قبل التقدير السابق الحاصل بطريق المماثلة تطبيقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومن جهة أخرى فالقول بأن حق مصلحة الضرائب في إعادة تقدير أرباح سنة ١٩٤٠ منوط بوجود مبرر يدعو إليه مردود بأنه بعد أن ألغى المشرع المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأبطل كل تقدير "حكى" رتب عليها لأكثر من سنة واحدة أصبح متعينا لإجراء ربط جديد بدلا منه وفقا لما هو مقرر في القانون — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن "مصلحة الضرائب بعد أن ربطت ضريبة سنة ١٩٤٠ على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ عملا بحكم المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قامت بعد صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ بالتصميم على رأيها بتقدير أرباح سنة ١٩٤٠ تقديرا مستقلا" وأن "هذا التصرف من جانب المصلحة لا يباح لها على إطلاقه ذلك لأنه وإن كان لا جدال في أن لها الحق في إعادة مناقشة أرباح الممول رغم

حصول الربط والسداد بعد إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ إلا أن ذلك مقيد بأن يكون هناك من الأسباب
ما يدعو إلى عدم الأخذ بالربط الأول من ظهور نشاط جديد كان خافيا عنها
أو وقوع خطأ في التقدير أو تدليس من الممول " فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسين العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اشماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى عل ، وإبراهيم الجاني .

(٣٥)

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الخصوم في الطعن ” . تجزئة .

رفع الدعوى ابتداء من المورث بطلب التعويض من فصله من العمل دون مبرر .
وفاته أثناء سير الدعوى وحلول ورثته محله فيها ورفض الدعوى . رفعهم استئنافاتهم
بطلب الحكم بالتعويض لأتقدمهم مقصوماً بينهم بحسب الفريضة الشرعية . قابلية موضوع
الدعوى لتجزئة . عدم مريان نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٤ مرافعات .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما بعد كذلك ” . ” قوة
الشيء المحكوم فيه ” . إثبات .

قضاء الحكم المطعون فيه في الاستئنافات المرفوعة من الورثة المطعون ضدهم بالزام
الطاعنين بالتعويض لكل منهم . التزامه في ذلك سبق الحكم بمسئولية الطاعنين من
لتمويض لوارثة أخرى في استئناف سابق . ترديد الاستئناف المذكور بين الطاعنين
والوارثة الأخرى وبخصوص حصتها فقط في حق مالي آيل لها بالمراث . ترديد
الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص
حصة كل منهم في الحز المال المشار إليه . عدم تحقق وحدة الخصوم بين الاستئناف
السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة له ولا يكون الحكم الصادر في ذلك الاستئناف قوة
الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى . قضاء الحكم في الاستئناف السابق لا يفي
من إيراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه .

(ج) دعوى . "الصفة في الدعوى" . "تمثيل الوارث اباقي الورثة" .
وارث .

قاعدة تعيب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة او عليها .
بجاءها . أن يكون للوارث قد خصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة تقمها بكل حقها
أو مطلوبيا في مواجهته الحكم على التركة تقمها بكل ما عليها .

١ - إذا كان الثابت أن المورث رفع الدعوى ابتداء بطلب التعويض عن
فصله من العمل دون مبرر ثم توفي أثناء سير الدعوى فحل ورثته محله فيها وقضى
ضدهم برفضها فرفعوا استئنافهم بطلب الحكم بالتعويض لأنفسهم مقسوما بينهم
بحسب القريضة الشرعية في الميراث ، فإن موضوع الدعوى على هذا النحو يكون
مما يقبل التجزئة بطبيعته ومن ثم فلا يسرى في هذه الحالة نص الفقرة الثانية من
المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تجيز لمن لم يضمن في الحكم في الميعاد
الاستفادة من طعن زميله في ذلك الحكم في الميعاد مهما اتحد مركزهما أو اشترك
دفاعهما في الدعوى .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنين بالتعويض لكل
من الورثة المطعون عليهم ملتزما في ذلك سبق الحكم في استئناف سابق بمسؤولية
الطاعنين المذكورين من التعويض لوارثة أخرى ، مما مفاده أن الحكم المطعون
فيه قد اعتبر أن الحكم الصادر في ذلك الاستئناف السابق حائزا لقوة الشيء
المحكوم به بالنسبة إلى الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بما يعفيه
من إيراد أسباب خاصة لقضائه ، وكان الاستئناف السابق قد تردد بين الطاعنين
وبين الوارثة الأخرى وبمخصوص حصتها في حق مالي آيل لها بالميراث من
مورثها ، وكانت الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه مرددة بين
الطاعنين وبين المطعون عليهم وبمخصوص حصة كل منهم في الحق المالي المشار
إليه ، فإنه لا يتحقق في هذه الحالة وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك
الاستئنافات اللاحقة له وبالتالي فإن الحكم الصادر في الاستئناف الأول
لا تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى ، ومن ثم فإن
قضاء الحكم الصادر في الاستئناف الأول لا يغني عن إيراد أسباب خاصة للحكم
المطعون فيه .

٣ - القاعدة الشرعية التي تقضى بان الوارث يتنصب خصما من باقى الورثة فى الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لو أن الوارث كان قد خاصم أو خصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا فى مواجهة الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . أما إذا كان كل من الورثة يطالب بنصيبه الخاص فى التعويض الذى يستحقه من مورثه وحكم برفض دعواهم فانفرد أحدهم برفع استئناف عن هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم له بمقدار نصيبه وحده فى التعويض فإن عمله هذا يكون لنفسه فقط ولمصلحته الشخصية لا لمصلحة عموم التركة ككاتب شرعى عنها وقائم فى الخصومة مقامها ومقام باقى الورثة وبالتالى لا يعتبر الحكم الصادر فى الاستئناف باستحقاقه لحصته الميراثية فى التعويض قضاء باستحقاق باقى الورثة لأنصبتهم فى هذا التعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأورق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماترأوراق الطعن .
تتحصل فى أن المرحوم أحمد محمود هزى مورث جميع المطعون عليهم والسيدة مزينة أحمد محمود هزى أقام الدعوى رقم ٧٠١ سنة ١٩٤٣ كلى مصر على الطاعنين وذكر فى بيانها أنه بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ التحق بخدمة الحكومة بوظيفة سكرتير مجلس مديرية الغربية ثم أخذ يتدرج فى سلك الوظائف الحكومية إلى أن عين بمرسوم ملكى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ سكرتيرا عاما لوزارة الداخلية وقد انتدب بعد ذلك فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ وكلا لوزارة التموين على أن انتدابه لم يطل إذ النى فى مايو سنة ١٩٤٢ وأعيد إلى وظيفته الأصلية ثم أصدر مجلس الوزراء بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ قرارا بإلغاء وظيفته المذكورة كما أصدر وزير الداخلية بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ قرارا بإحالة إلى المعاش

وذكر المدعى أن الغاء انتدابه لوظيفة وكيل وزارة التموين واحالته إلى المعاش قبل بلوغه السن المقررة لذلك لم تقصد بهما الحكومة تحقيق مصلحة عامة وإنما استهدفت منهما الإضرار به لأغراض حزبية وطلب لذلك إلزام الطاعنين بدفع التعويض إليه وهو أولاً مبلغ ٢٥٠٠ جنيه قيمة الفرق بين المرتب الذى كان يتقاضاه وبين المعاش الذى يستحق إلى تاريخ بلوغه سن الستين . وثانياً : مبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة ماضع عليه من مزايا الوظيفة بسبب الفصل . وثالثاً : مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه قيمة ما أصابه من ضرر أدبى نال من سمعته واعتباره وقد توفى المدعى أثناء سير الدعوى فخل محله فيها ورثته وهم أولاده المطعون عليهم والسيدة عزيزة أحمد محمود عزمى والمرحوم عبد الرحيم أحمد محمود عزمى . وبجلسة ٦ إبريل سنة ١٩٤٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى وإلزام المدعين بالمصروفات، استأنفت السيدة عزيزة هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٢ ق وبجلسة ٢٩ إبريل سنة ١٩٥٦ قضت هذه المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المستأنفة أن فصل مورثها من وظيفته كان فصلاً تعسفياً ولينفى الطاعنون ذلك وبعد سماع الشهود قضت المحكمة بجلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦ بالغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمستأنفة مبلغ ١٠٠٠ ج والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأسست المحكمة قضاءها بذلك على أن فصل المورث بالطريقة التى وقع بها مخالف للقانون وموجب للتعويض وأن الفصل قد سبب للمورث ولورثته من بعده ضرراً مادياً ظهر أثره فى انحراجه من وظيفته قبل أن يبلغ الستين من عمره وهو ضرر كبير يتعداه إلى ورثته من بعده، وأن فصله على هذه الصورة يحدث فى نفسه ألماً ينتقل إلى ورثته أيضاً ويحق التعويض عنه وأن التعويض الذى يستحقه المورث ينتقل من بعده إلى ورثته وأنه يضاف إلى ذلك كله ما تحمله المستأنفة من جهد ومشقة فى التقاضى ثم انتهى الحكم إلى تقدير جميع الأضرار التى حلت بالمستأنفة بمبلغ ١٠٠٠ ج قائلاً إنها ما بمة سبعة من الورثة وقصرت استئنافها على سبع المبلغ المطالب به ابتدائياً ولم يطعن أحد من الخصوم فى هذا الحكم وأما بالنسبة لباقي الورثة المحكوم ضدهم برفض الدعوى فقد توفى أحدهم وهو المرحوم عبد الرحيم أحمد محمود عزمى وأستأنف إثنان منهم وهما المطعون عليهما الأولى والثانى الحكم الابتدائى بالاستئناف رقم ١٠٠٠ سنة ٧٣ ق و ١٠٠٩ سنة ٧٣ ق على التوالى

كما استأنفه الإثنان الباقيان تباعا وهما المطعون عليهما الثالث والرابعة بالاستئناف رقم ١١٣٠ سنة ٧٣ ق ورقم ١١٣١ سنة ٧٣ ق باعتبار أن كلا منهما وارث للمورث الأصلي ووارث لأخيه عبد الرحيم الذي لم يكن قد أعلن بالحكم هو أو ورثته، دفع الطاعنان بعدم قبول هذين الاستئنافين الأخيرين شكلا لرفعهما بعد الميعاد وبجلسة ١١ مايو سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف في كل من ذينك الاستئنافين برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا ثم قررت بعد ذلك بضم الاستئنافين المذكورين إلى الاستئنافين السابقين رقم ١٠٠٠ سنة ٧٣ ق ورقم ١٠٠٩ سنة ٧٣ ق ليصدر في جميعها حكم واحد وبجلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لكل من المطعون عليهما الثاني والثالث مبلغ ألفي جنيه ولكل من المطعون عليهما الأولى والرابعة مبالغ ألف جنيه فقرر الطاعنان بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكمين الصادرين في الاستئنافين رقم ١١٣٠ ورقم ١١٣١ سنة ٧٣ ق والقاضي كل منهما برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على الرأي الذي اتهمت إليه في مذكرتها بطلب نقض الأحكام المطعون فيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره أمامها جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكمين الصادرين بجلسة ١١ مايو سنة ١٩٥٨ في الاستئنافين رقم ١١٣٠ سنة ٧٣ ق ورقم ١١٣١ سنة ٧٣ ق خطأهما في القانون ويقول الطاعنان في بيان ذلك إنهما دفعا بعدم قبول هذين الاستئنافين شكلا لرفعهما بعد الميعاد القانوني فنقض كل من الحكمين برفض الدفع على أساس أن كلا من المستأنفين (المطعون عليه الثالث والمطعون عليها الرابعة) وارث لوالده الذي أقام الدعوى أصلا فيكون حقه جزءا لا يتجزأ من تركة المورث وأنه وقد قضى في الاستئناف رقم ١٠٠٠ سنة ٧٣ ق المرفوع من أحد الورثة وهي المطعون عليها الأولى بقبوله شكلا فإن الاستئنافين المرفوعين من المطعون عليهما الثالث والرابعة يكونان مقبولين شكلا أيضا ولو دفعا بعد الميعاد عملا بالمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات - هذا في حين أن مطالبة كل وارث بنصيبه الشرعي في التويض الذي يستحقه مورثه هو موضوع قابل للتجزئة وقد اقتسمه الورثة

فعلا فيما بينهم بانفراد كل منهم بطلب حصته — وأضاف الطاعنان الى ذلك أنه وان كان الظاهر أن الحكيم المطعون فيهما أقاما قضاءهما برفض الدفع على ذلك الأساس السابق الذي تبين خطأه إلا أنهما قد أشارا في أسهابهما الى أن المطعون عليهما الثالث والرابعة قد رفعا استئنافيهما ليس فقط بوصفهما وارثين لمورثتهما الأصلي وإنما أيضا بوصفهما وارثين لأخييهما عبد الرحيم الذي لم يعلن هو أو ورثته من بعده بالحكم الابتدائي مع أن كلا من المطعون عليهما المذكورين قد رفع استئنافه بصفته وارثا للورث الأصلي فحسب .

وحيث إن كلا من الحكيم المنعى عليهما بهذا السبب — قد أقام قضاؤه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد على ما أورده في أسبابه بقوله ”وحيث إن المستأنف والمطعون عليه الثالث والمطعون عليهما الرابعة وارث لوالده المرحوم أحمد محمود عزمي صاحب الحق المتنازع عليه ورافع الدعوى أصلا ويعتبر هذا الحق جزءا من تركته وغير قابل للتجزئة فرفع استئناف صحيح من أحد الورثة يجعل الاستئنافات المرفوعة من باقي الورثة مقبولة ولو كانت بعد الميعاد كما يحق لباقي الورثة أن يحضروا بالجلسة وأن ينضموا للاستئناف المقبول استئنافه شكلا في طلباته الموضوعية دون رفع استئناف أصلا . وحيث إنه تبين للحكمة أن السيدة فوزية أحمد محمود عزمي رفعت الاستئناف رقم ١٠٠٠ سنة ٧٣ ق وقبل شكلا فيكون الاستئناف الحالي مقبولا شكلا“ ولما كان الثابت من الوقائع على ما تقدم أن المورث المرحوم أحمد محمود عزمي رفع الدعوى ابتداء بطلب التعويض عن فصله من العمل دون مبرر وقد توفي أثناء سير الدعوى قبل ورثته محله فيها وقضى ضدهم برفض الدعوى فرفعوا استئنافاتهم بطلب الحكم بالتعويض لأنفسهم مقسوما بينهم بحسب الفريضة الشرعية في الميراث فإن موضوع الدعوى على هذا النحو يكون مما يقبل التجزئة بطبيعته ومن ثم فلا يسرى في هذه الحالة نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تميز لمن لم يطعن في الحكم في الميعاد الاستفادة من طعن زميله في ذلك الحكم في الميعاد مهما اتحد مركزهما أو اشترك دفاعهما في الدعوى — لما كان ذلك وكان الثابت من أصول أوراق إعلان الحكم الابتدائي وإعلان

هرىضتى الاستئناف المرفوعين من المطعون عليهما الثالث والرابعة والمقدمة من الطاعنين بملف الطعن — إن الحكم الابتدائى قد أعان إلى المطعون عليه الثالث بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٥ و إلى المطعون عليها الرابعة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٥ فرفع كل منهما استئنافه بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بصفته وارثا لمورثه الأصلى أحمد محمود عزمى وبصفته وارثا أيضا لأخيه عبد الرحيم أحمد محمود عزمى فإن استئنافات كلا المطعون عليهما بوصفهما وارثين للمورث الأصلى يكون غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى ولا يفيد أيهما فى استئنافه بهذه الصفة من الاستئناف المرفوع من وارث لآخر فى الميعاد ومن ثم فإن الحكيم المطعون فيهما يكونان قد خالفا القانون فى خصوص ما تضمنه قضاءهما من رفض الدفع بعدم قبول الاستئنافين المرفوعين من المطعون عليهما المذكورين باعتبارهما وارثين للمورث الأصلى أما استئنافاهما بوصفهما وارثين لأخيهما عبد الرحيم فإنه لما كان الثابت على ما تقدم أن الحكم الابتدائى لم يعلن إلى ذلك المورث أو إلى ورثته من بعده فإنه لذلك يكون استئناف المطعون عليهما الثالث والرابعة للحكم المذكور وباعتبارهما من ورثة أخيهما عبد الرحيم لم ينتض ميعاده ويكون الحكمان المطعون فيهما صحيحين قانونا فيما اتريا إليه من قبول استئناف المطعون عليهما على ذلك الاعتبار شكلا ولا يقدح فى سلامة الحكيم فى هذا الشطر فساد الأسباب التى استندا إليها فى رفض الدفع والحكم بقبول الاستئنافين برمتها ما دام أن الحكيم موافقان للقانون فى النتيجة التى اتريا إليها بالنسبة لاستئنافي المطعون عليهما بوصفهما وارثين لأخيهما المشار إليه ومن ثم فإن التنبى على الحكيم فى هذا الشق يكون فى غير محله .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم الصادر فى الموضوع الفصوى فى التسبيب ويقولان فى بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم الابتدائى وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لكل من المطعون عليهم المبلغ الذى قدره له وفقا لحصته الشرعية فى الميراث ولم يفصح ذلك الحكم من سبب إلغاء الحكم الابتدائى ولا من الأساس الذى بنى عليه قضاءه بمسئولية الطاعنين فىكون واقع الأمر خاليا من الأسباب مما يبطله وأما ما أشار إليه الحكم المطعون فيه من مراجعة الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٢ ق والذى قضى بإلزام

الطاعنين بأن يدفعوا للمستأنفة السيدة عزيزة أحمد محمود عزمى مبلغ ١٠٠٠ جنيه قيمة نصيبها الموروث في التعويض عن فصل المورث فانه لا غناء في هذه الإشارة من وجوب اشتغال الحكم المطعون فيه الصادر لصالح باقى الورثة على الاسباب التى تحمل قضاءه طالما أنه لم يحل إلى أسباب الحكم الصادر فى الاستئناف السابق ولم يصرح باتخاذ أسبابه أساسا له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الصادر فى الموضوع قد استند فى قضائه إلى ما أورده فى أسبابه بقوله "وحيث أنه ظاهر من مراجعة الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٢ ق أن الحكم الابتدائى موضوع الاستئنافات جميعها قد حكم بإلغائه وبإلزام الحكومة بالتعويض عن تصرفها موضوع النزاع الخاص بإخراج مورث المدعين (المطعون عليهم) من خدمة الحكومة قبل بلوغ السن القانونية بالطريقة الميينة بالحكم وقد قضى للمستأنفة السيدة عزيزة وبعد إلغاء الحكم المستأنف بمبلغ ١٠٠٠ جنيه باعتبارها سابعة سبعة من الورثة - وبعد أن قصرت طلباتها على سبع المبلغ المطالب به ، وحيث أنه بالنسبة للمبلغ المستحق لكل من المستأنفين (المطعون عليهم) ونسبته إلى المبلغ المستحق جميعه فان الحكومة فى الاستئناف رقم ١١٣٠ سنة ٧٣ ق المرفوع من السيد / حسن عزمى (المطعون عليه الثالث) ذكرت فى مذكرتها المقدمة بجلسة ١٩٥٨/٦/١٤ أن المستأنف يستحق سبعى التعويض وأقرت من باب الاحتياط بحقه فيما يوازى هذه النسبة من المبلغ الذى أقرت به كما ذكرت فى مذكرتها المسائلة والمقدمة فى الاستئناف رقم ١١٣١ سنة ٧٣ ق المرفوع من السيدة فائزة عزمى (المطعون عليها الرابعة) أنها تستحق سبعى التعويض الذى أقرت من باب الاحتياط بالتزامها به ، أما طلبات المستأنفين فقد حددت فى محض استئنافها بما يتفق مع نسبة السبع الواحد للأثنى والسبعين للذكر سواء منصوبة للطلبات الابتدائية أو المبلغ الذى قدرته محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر فى الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٢ ق المرفوع من السيدة عزيزة ، وحيث أنه لكل ما تقدم ترى المحكمة الحكم لكل من السيدين محمد أحمد عزمى وحسن أحمد عزمى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ولكل من السيدتين فائزة وفوزية أحمد عزمى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه" ويبين من هذا أن الحكم قضى بإلزام الطاعنين بالتعويض لكل من الورثة المطعون عليهم ملتزما فى ذلك سبق الحكم

في الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٢ ق بمسئولية الطاعنين المذكورين عن التعويض لوارثة أخرى هي السيدة عزيزة أحمد عزمي مما مفاده أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الحكم الصادر في ذلك الاستئناف السابق حائزا لقوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بما يعنى هذا الحكم من إيراد أسباب خاصة لقضائه . ولما كان الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٢ ق قد تردد بين الطاعنين وبين السيدة عزيزة أحمد عزمي وحدها وبخصوص حصتها فقط في حق مالى آيل لها بالميراث من مورثها وكانت الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه مترددة بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص حصة كل منهم في الحق المالى المشار إليه فإنه لا تتحقق في هذه الحالة وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة وبالتالي فإن الحكم الصادر في الاستئناف الأول لا تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى ومن ثم فإن قضاء الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٢ ق لا يمكن أن يعنى عن إيراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه ولا عبء بما تقوله المطعون عليها الأولى من أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٢ ق لصالح السيدة عزيزة بصفتها الميراثية يعتبر قضاء حاسما في استحقاق المطعون عليهم وهم ورثة ذات المورث لأن نصبتهم في التعويض وبنسبة ما قضى به للسيدة عزيزة لا عبء بذلك لأن السيدة عزيزة المذكورة لم تكن تمثل غيرها من الورثة في الاستئناف المرفوع منها ضد الطاعنين ولأن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث يتنصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لو أن الوارث كان قد خصم أو خصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطالوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها — ولما كان الثابت على ما تقدم أن المورث قد توفى أثناء ميراثه أمام محكمة أول درجة فخل محله جميع ورثته أصالة بأنفسهم وطلبوا الحكم بما يستحقونه ميراثا في التعويض الذى كان يطلبه المورث عن فصله من خدمة الحكومة فصلا تعسفا وصدر الحكم الابتدائى برفض الدعوى فانقرضت السيدة عزيزة باستئنافه طالبة إلغاءه والحكم لها بمقدار نصيبها وحدها في التعويض فإن السيدة عزيزة كانت بذلك تعمل لنفسها فقط وفي حدود النصيب الذى تطالب به ولمصلحتها الشخصية لا لمصلحة عموم التركة كنائب

شرعى عنها وقائم فى الحصصومة مقامها ومقام باقى الورثة ومن ثم فان الحكم الصادر باستحقاق السيدة عزيزة لحصصة ميراثية فى التعويض لا يعتبر قضاءا باستحقاق المطعون عليهم لأنصبتهم التى يطالبون بها فى التعويض المذكور — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على أية أسباب أخرى لقضائه ولم يحل على أسباب الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٧٤٥ سنة ٧٣ ق القاهرة فانه يكون باطلا لخلوه من الأسباب بما يستوجب نقضه لهذا السبب ودون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه بالنسبة الى الاستئناف رقم ١١٣٠ سنة ٧٣ ق ورقم ١١٣١ سنة ٧٣ ق القاهرة المرفوعين من المطعون عليهما الثالث والرابعة باعتبارهما وارثين لمورثهما الأصل المرحوم أحمد محمود عزمى ولما تقدم من الأسباب .

جلعة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زفلول .

(٣٦)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ القضائية :

حيازة . " تملك الحائز للثأر " .

يعتبر الحائز من النية من وقت طلبة بعبوب سند حيازته . لإعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى طلبة باستحقاق العقار إذ الحكم الصادر فيها يستند إلى تاريخ رفعها .

يعتبر الحائز من النية من الوقت الذي يعلم فيه بعبوب سند حيازته ، وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى طلبة في خصوص استحقاق العقار لأن الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى يستند إلى تاريخ رفعها^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٣١ سنة ٧٢ ق أمام محكمة مصر المختلطة

(١) راجع نقض ١٩٥٢/١/٢ الطمان ١٢٥ من ١٩٥١ و ٢٧ من ٢٠ ق السنة الثالثة

ضد المطعون عليهم وكان مما طالبه فيها القضاء له بتثبيت ملكيته إلى ١ ف و ١٤ ط و ٦ س شائعة في ١ ف و ١٩ ط و ١٧ س المينة بصحيفة الدعوى والتي كان قد حكم في ١٩٤٥/٦/٩ من المحكمة المختلطة برسو مزادها عليه ضمن ٩ ف و ٣ ط كما طلب إلزام المطعون عليهم متضامين ببيع القدر المطالب بملكيته وذلك بواقع عشرين جنيها سنويا للفدان الواحد اعتبارا من تاريخ حكم مرمى المزاد حتى تاريخ التسليم - وبعد إلغاء المحاكم المختلطة أحيات الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ٥٣٣٩ سنة ١٩٤٩ وبتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٥٢ قضت هذه المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٨٨٩ سنة ٦٩ ق وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية المستأنف (الطاعن) إلى القطعة محل النزاع ومساحتها ١ ف و ١٤ ط و ٦ س وألزمته المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) بتسليمها إلى الطاعن ورفضت المحكمة طلب الريع - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليه الأول قدم مذكرة طلب فيها القضاء بانتهاء الخصومة في الطعن تأسيسا على أنه بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٠ وبعد صدور الحكم المطعون فيه تحاسب مع الطاعن على مصروفات الدعوى الابتدائية والاستئناف وعلى ريع القدر المحكوم للطاعن بملكته اعتبارا من تاريخ الحكم الاستئنافي حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٩ وتنازل الطاعن عن باقي ما يستحقه من هذا الريع وقدم المطعون عليه للتدليل على قوله مخالصة مؤرخة ١٥/٢/١٩٦٠ عليها توقيع الطاعن وقد رد الطاعن على ذلك بأن عبارات هذه الورقة صريحة في أن الاتفاق الذي تم بمقتضاها بينه وبين المطعون عليه الأول لم يتناول سوى المصروفات القضائية والريع المستحق من تاريخ الحكم الاستئنافي حتى نوفمبر سنة ١٩٥٩ أما ما استحق من الريع قبل صدور الحكم المذكور فإنه لم يكن محل اتفاق بينهما ولم يتنازل عن شيء منه خلافا لما يزعم المطعون عليه وقد أبدت النيابة رأيها في الورقة المقدمة من المطعون عليه بما يتفق ودفاع الطاعن .

وحيث إنه يبين من مطالعة الورقة المقدمة من المطعون عليه الأول أنها تضمنت الآتي : "من حيث إن جرجس غبريال (الطاعن) المقيم بمصر الجديدة صدر لصالحه حكم في القضية رقم ٨٨٩ سنة ٦٩ قضائية استئناف مصر بتثبيت ملكيته في ١٤ ط ٦٥ س بالشيوع في ١٤ ط ١٧ س ونتج من هذا الحكم مصاريف قضية الاستئناف والقضية الابتدائية بمبلغ ٦٨ جنيه و ٢٠٠ مليم وكذا ريع القدر المحكوم به من تاريخ الحكم في القضية الاستئنافية رقم ٨٨٩ سنة ٦٩ ق الصادر في ٢٦/٢/١٩٥٦ لغاية آخر نوفمبر سنة ١٩٥٩ فقد وصل ليد جرجس غبريال من السيد محمد علام خلاف (المطعون عليه الأول) مبلغ ١٢٠ جنيتها في تاريخه وقد تنازل جرجس غبريال عن باقي ما يستحقه تنازلا نهائيا وتححر هذا مخالصة منه بذلك من صورتين " ولما كانت هذه العبارات صريحة في أن الاتفاق الحاصل بموجبها لم يتناول سوى المصروفات القضائية وريع القدر المحكوم به للطاعن المستحق عن المدة من ٢٦/٢/١٩٥٦ حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٩ وأن عبارة التنازل الواردة في نهاية الورقة لا تنصرف الا الى الباقي من تلك المصروفات وذلك الريع بعد ما استلمه الطاعن منهما أما الريع المستحق قبل تاريخ الحكم المطعون فيه فانه لم يشر اليه في الورقة ولم يتناوله الاتفاق الحاصل بموجبها أما تفسير المطعون عليه لعبارة التنازل بأنها تشمل جميع الريع المستحق حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٩ بما فيه ما استحق منه قبل تاريخ الحكم المطعون فيه فانه تفسير يحاكي عبارات الورقة وما يقضى به القانون من وجوب تفسير عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح تفسيراً ضيقاً بحيث لا تنصب الا على الحقوق التي كانت وحدها بصفة جلية محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح - لما كان ذلك، فان طلب المطعون عليه الأول القضاء بانتهاء الخصومة في الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في خصوص طلب الريع الى أن المطعون عليه كان يضع يده على أرض النزاع بحسن نية واستناداً الى عقد بيع مسجل مما لا يجوز معه الزامه برد الثمار عملاً بالمادة ٩٧٨ مدني - وفي هذا مخالفة للقانون ذلك أن حسن النية يزول حتماً عن الحائز من وقت اعلانه بعيوب حيازته في صحيفة الدعوى فيلزم برد الثمار من هذا الوقت .

وحيث إن الحكم قضى برفض طلب الريع تأسيساً على قوله "وحيث إنه بخصوص طلب الريع فإن الثابت من الأوراق أن المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) كان يضع يده على أرض النزاع بحسن نية واستناداً على عقد بيع مسجل مما لا محل معه قانوناً لإلزامه برد الثمار عملاً بنص المادة ٩٧٨ من القانون المدني" ولما كان الحائز يعتبر مهيئ النية من الوقت الذي يعلم فيه بعيوب سند حيازته وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق العقار لأن الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى يستند إلى تاريخ رفعها لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر المطعون عليه حسن النية بعد رفع الدعوى عليه من الطاعن بطلب استحقاق العقار محل النزاع وبالتالي فلم يقض له بالريع المستحق بعد رفع هذه الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث سبب الطعن الآخر .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسين العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة المحترمين :
 مهدي توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى علي ، وإبراهيم الجاني .

(٣٧)

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) عقد . ” تكييف العقد ” . ” عقد إداري ” .

إبرام عقد مع إحدى جهات الإدارة لتوريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوائه
 على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . اعتباره عقدا إداريا .

(ب) عقد . ” عقد إداري ” . ” غرامات التأخير ” . ” طبيعتها ” .
 ” سلطة الإدارة في توقيعها ” .

اختلاف طبيعة غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الإدارية من الشرط
 الجزائي . المقصود بها ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها
 حرصا على انتظام المرفق العام . للإدارة توقيع الغرامة من تلقاء نفسها دون حاجة لصدور
 حكم ، ولها استنزائها من المبالغ المستحقة في ذمتها للمتعاقد المتخلف .

(ج) عقد . ” عقد إداري ” . ” غرامات التأخير ” . شروط استحقاقها .

لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال
 المتعاقد بها بالتزامه .

(د) عقد . ” عقد إداري ” . ” غرامات التأخير ” . ” الإحفاء منها ” .

إحفاء المتعاقد مع الإدارة من غرامة التأخير . شرط . رجوع إخلاله بالتزامه إلى
 قوة قاهرة أو إلى فعل بجهة الإدارة المتعاقدة معه . أو تقديرها ظروفه وتقريرها إحفاءه
 من آثار مسئولته من التأخير في تنفيذ التزامه .

(٥) عقد . "عقد إدارى" . "إخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزامه" .
"التنفيذ العيني" .

للإدارة سلطة التنفيذ المباشر لدى إخلال المتعاقد معها بالتزامه . فلها أن تحمل نفسها
محل في تنفيذ الالتزام أو تعهد إلى شخص آخر بتنفيذه على حساب المتعاقد المتخلف .
اقتضاؤها المصاريف التي تكبدتها في سبيل ذلك لا يحول دون توقيع الغرامة متى
قام موجبها .

١ - متى كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة
لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص فلأنه يعتبر
عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى .

٢ - فروامات التأخير التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها
عن الشرط الجزائي في العقود المدنية ، إذ أن هذه الفروامات جزاء قصد به ضمان
وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها حرصا على سير المرفق
بانتظام واطراد ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة
المنصوص عليها في العقد من تلقاء نفسها ودون حاجة للالتجاء إلى القضاء للحكم
بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تقرررت الغرامة جزاء لها . كما أن للإدارة أن
تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقا في ذمتها للمتعاقد المتخلف .

٣ - لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من
جزاء إخلال المتعاقد معها بالتزامه ، ومن ثم فلا تلزم الإدارة بإثبات وقوع
الضرر كما لا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها
بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة في العقد لدرجة لا تتناسب مع
قيمة الضرر الحقيقي .

٤ - لا يعنى المتعاقد مع الإدارة من فروامة التأخير إلا إذا أثبت أن إخلاله
بالتزامه يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه أو إذا قدرت
هذه الجهة ظروفه وقررت إعفاءه من آثار مسئوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه .

٥ - كما أن للإدارة سلطة توقيع الغرامة عن التأخير في تنفيذ الالتزام ، فإن لها أيضا سلطة التنفيذ المباشر بأن تحمل نفسها محل المتعاقد المتخلف أو المقصر في تنفيذ الالتزام أو تعهد بتنفيذه إلى شخص آخر ويتم هذا الإجراء على حساب ذلك المتعاقد وتحت مسئوليته فيتحمل جميع نتائجها المالية ومن ذلك الزيادة في ثمن ما تشتريه من المواد التي تخلف عن توريدها والمصاريف التي تتكبدها في هذه العملية . واقتضاؤها تلك الزيادة والمصاريف لا يحول دون توقيعها الغرامة أيضا متى قام موجبا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام في ١١ من يونيو سنة ١٩٤٧ الدهوى رقم ٣٥٢٦ سنة ١٩٤٧ كلى القاهرة ضد الوزارة الطاعنة طالبا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٢٨٦ جنيها و ٥٤٣ مليا وقال في بيان دعواه إنه تعاقد في يناير سنة ١٩٤١ مع هذه الوزارة على أن يورد إلى الجبهات التي عينتها له ٦٦٧١ أردبا من الأذرة الرفيعة (المويجة) في المدة من أول يناير سنة ١٩٤١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ وبسعر ١ جنيه و ٢٩٠ مليا للأردب وبالشروط الواردة في العقد المبرم بينهما وأنه قام فعلا بتوريد ٤٥٢٨ أردبا من هذه الكمية وأعد للتوريد ١٩٢٧ أردبا أخرى منها ألف أردب أودعها مشونة البنك الأهلي في أسوان ، ١٠٣ أردب أودعها مشونة بساحل روض الفرج ، ٥٠٢ أردب أودعها مشونة بنك باركليز في طهطا ، ٣٢٢ أردبا أودعها مشونة تفتيش كوم أمبو غير أن مديرية أسوان استولت على الكمية الأولى بموافقة لتوزيعها على المعوزين من أهالى هذه المديرية كما استولت وزارة التموين لحساب الخاصة الملكية على الكمية الثانية واستولت الإدارة على الكيتين الآخرين وأنه بتاريخ ٢٨

من صيتمبر سنة ١٩٤١ وجه انذارا رسميا إلى الطاعنة طلب فيه منها خصم الكميتين الأولى والثانية ومجموعهما ١١٠٣ أردبا من أصل تعهده واستصدار أوامر استيلاء على الكميتين الأخرين اللتين لم يكن قد تم استلامهما لنقلهما إلى الجهات المطلوب التوريد إليها وإلا كان في حل من تنفيذ تعهده لحيلولة القوة القاهرة دون ذلك إلا أن الوزارة الطاعنة لم تستجب إلى طلبه وطالبته بتسليم باقي الكمية التي تعهد بتوريدها فاضطر لشراء ٩٦٨ أردبا بسعر يزيد كثيرا عن السعر الذي تعاقد عليه وقام بتوريدها وأصر على طلب خصم الكميات المستولى عليها من الباقي من تعهده بعد ذلك غير أن الطاعنة اعتبرته متخلفا عن توريد باقي الكمية التي لم يتم بتسليمها واشترت ما يعادل هذا الباقي على حسابه وخصمت من المستحق له في ذمتها مبلغ ٦٠٨ جنيهات و ٩٤٣ مليا باعتبار أنه الزيادة في ثمن الكمية التي اشترتها عن السعر المتعاقد عليه وغرامات التأخير المنصوص عليها في العقد وانتهى المطعون عليه في دعواه تلك إلى أنه لما كانت الوزارة غير محقة في خصم هذا المبلغ لأنه قد استعمل عليه توريد الكمية التي لم يتم بتسليمها بسبب قوة القاهرة فقد رفع الدعوى مطالبا الوزارة بهذا المبلغ مضافا إليه مبلغ ٦٧٧ جنيها و ٦٠٠ مليم قيمة المصاريف و فرق السعر اللذين تكبدتهما في سبيل الحصول على الكمية الأخيرة التي وردتها وقدرها ٩٦٨ أردبا ودفعت الوزارة الطاعنة تلك الدعوى بأن التعاقد تم بينها وبين المطعون عليه في فترة قيام الأحكام العرفية وكان على المطعون عليه أن يتوقع صدور أوامر بالاستيلاء على الذرة باعتبارها من مواد التموين وأنه مع ذلك فإن الذرة موضوع التعاقد لم تكن موضع استيلاء عام وإنما اقتصر الأمر على الاستيلاء على كميات محدودة وأن الحظر الذي كان مفروضا على بعض أنواع الذرة قد رفع نهائيا في أكتوبر سنة ١٩٤١ وأخطر المطعون عليه بذلك في حينه ومن ثم فقد كان في وضعه الحصول على باقي الكمية كما حصل على الـ ٩٦٨ أردبا التي وردتها أخيرا وبتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة الابتدائية بالزام للوزارة الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٣٩ جنيها و ١٤٩ مليم تأسيسا على أن الكمية التي تخلف عن توريدها هي ١٣٨٥ أردبا خصمت منها المحكمة ٩٢٧ أردبا التي استولت عليها الجهات الحكومية والخاصة الملكية بنير موافقة منه فيكون الباقي الذي اعتبرت المحكمة المطعون عليه متخلفا عن توريده ٤٥٨ أردبا قدرت المحكمة فرق السعر

الذى تكبدته الطاعة في سبيل شراء هذا القدر والذي يلتزم به المطعون عليه بمبلغ ١٤٨ جنيها و ٨٥٠ مليا خصمته المحكمة من مبلغ ٤٨٧ جنيها و ٩٩٩ مليا وهو ما ثبت لها أن الطاعة استقطعت مما يستحقه المطعون عليه في ذمتها وحكت له بالباقي ونفت المحكمة قيام قوة القاهرة بحالت دون قيام المطعون عليه بتوريد الكمية التي اعتبرته متخلفا عن توريدها ورفضت إقرار الطاعة على خصم غرامات التأخير مبررة قضاءها في هذا الخصوص بقيام حادث جبرى يمنع من توقيع هذه الغرامات هو حالة الحرب وفرض للنسعية - وقد استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ونعت على الحكم رفضه احتساب غرامات التأخير وإعناؤه المطعون عليه من توريد ٩٢٧ أردبا بدهوى استيلاء جهات حكومية عليها وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٢٤ سنة ٦٦ ق وأقام المطعون عليه بدوره استئنافا قيد برقم ١١٣ سنة ٩٧ طلب فيه الحكم له بما لم يقض له به من طلباته الابتدائية وبتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الوزارة الطاعة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٤٨٨ جنيها و ٤٨٥ مليا مؤسسة قضاءها بذلك على أن المطعون عليه قد استحال عليه توريد جميع الكمية التي تخلف عن توريدها بسبب الأوامر العسكرية الصادرة بالاستيلاء على ما كان قد أمدّه من الذرة للتوريد وأن هذه الأوامر لا يمكن للدين دفعها أو مخالفتها وعلى هذا الأساس قضت المحكمة للمطعون عليه بجميع المبلغ الذى كانت الطاعة قد استقطعتة مما هو مستحق له في ذمتها سواء في ذلك فروق الأسعار أو غرامات التأخير وقالت المحكمة إن حقيقة هذا المبلغ هو ٤٨٨ جنيها و ٤٨٥ مليا وليس ٤٨٧ جنيها و ٩٩٩ مليا كما قالت محكمة أول درجة أما عما طلبه المطعون عليه في استئنافه من الحكم له بما تكبده من مصاريف وزيادة في الثمن في سبيل شراء ال ٩٦٨ أردبا التي وردها في آخر دفعة فقد استندت المحكمة في رفض هذا الطلب على أن المطعون عليه لم يكن ملزما بتوريد هذه الكمية بعد أن أصبح العقد لاغيا لاستحالة تنفيذه بالنسبة للباقي بحجبه وقد طعنت الوزارة الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ناعية عليه اعتباره تخلف المطعون عليه عن توريد ما لم يورده من الكمية المتعاقد عليها راجعا إلى قوة القاهرة وبتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة النقض برفض الحكم المطعون فيه وبإعادة القضية

إلى محكمة الاستئناف للحكم فيها مجددا تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعفاء المطعون عليه من التزامه بحسبان أن هناك قوة قاهرة منعه من تنفيذ تعهده قد خالف القانون وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها إن الاستيلاء على الذرة إبان التعاقد لم يكن عاما بل تناول كميات معينة منها وفي بعض الجهات دون البعض الآخر وأنه لذلك فلم يكن من المستحيل على المطعون عليه استعالة مطلقة تنفيذ تعهده وسيان بعد ذلك أن يكون هذا التنفيذ أرفقه أو لم يرفقه هذا فضلا عن أن أوامر الاستيلاء التي تصدر إبان قيام الأحكام العرفية تعتبر أمرا متوقعا الحصول مما لا تتوافر معه القوة القاهرة . وقد نظرت محكمة الاستئناف الاستئناف من جديد وقضت فيه بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٨ بتعديل الحكم المستأنف إلى التزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٠ جنيها و ٦٨٧ مليا وهو عبارة عن غرامات التأخير التي أوقعتها الطاعنة على المطعون عليه واستقطعتها من حسابه إذ رأت محكمة الاستئناف إقرار محكمة الدرجة الأولى فيما ذهبت إليه من عدم أحقية الوزارة الطاعنة في احتساب هذه الغرامات وقد طعنت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الحالي وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم وقررت دائرة الفحص حالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه بعدم أحقية الطاعنة في توقيع غرامات التأخير المنصوص عليها في العقد على اعتبارين أولهما أنه لم يصحبها ضرر بسبب تخلف المطعون عليه عن توريد الكمية التي لم يوردها والثاني أنه إذا كان هناك ضرر قد لحقها فانه ينحصر فيما تكبدته من فروق الأسعار في شراء الكمية التي اشتريتها بدلا من الكمية التي تخلف المطعون عليه عن توريدها وقد عوضت عن هذا الضرر بالحكم لها بتلك الفروق وهو يتناول الطاعنة إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه في هذا الخصوص ينطوي في شقيه على مخالفة للاصول المقررة في القانون الإداري الذي يحكم العقد المبرم بين الطرفين وهو عقد توريد إداري لا يخضع لنصوص القانون المدني إذ نقض

أصول القانون الإدارى باعتبار الجزاءات المترتبة على إخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزاماته منطوية على معنى العقوبة وأنه إذا نص في العقد الإدارى على تاريخ معين للتنفيذ فإن المتعهد يكون فى حالة تأخير بانقضاء هذا الأجل وذلك دون حاجة إلى إنذار ويحق للإدارة فى هذه الحالة توقيع الغرامة دون حاجة إلى إثبات أن ضرراً قد لحقها إذ أن الضرر يكون مفترضا وقائماً حتماً بمجرد حصول التأخير لما ينطوى عليه التزامه فى التنفيذ من الإخلال بالنظم التى تضعها الإدارة لضمان سير المرفق العام بانتظام وإطراد كما أن الإدارة توقع الغرامة بقرار منها دون حاجة إلى الالتجاء إلى القضاء لصدور حكم بها ويجوز لها خصم قيمة الغرامة من المبالغ المستحقة للمتعهد فى ذمتها كما يجوز لها أن تجمع بين الغرامة وغيرها من الجزاءات ومنها الشراء على حساب المتعهد المتخلف وذلك لاختلاف السبب فى كل من الجزاءين إذ أن الغرامة صبيها مجرد التأخير فى التوريد بينما فرق السعر الناتج من الشراء على حساب المطعمون عليه سببه عجزه عن التوريد وقيام الطاعنة بشراء الكميات التى تخلف عن توريدها وأنه إذ كان تخلف المطعمون عليه عن توريد هذه الكميات لا يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الطاعنة المتعاقدة معه فإن الحكم بالمطعمون فيه إذ قضى بإعفاء المطعمون عليه من الغرامة المنصوص عليها فى العقد للأسباب التى استند إليها يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم بالمطعمون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الوزارة الطاعنة برد غرامات التأخير التى أوقعتها على المطعمون عليه وفقاً لما هو منصوص عليه فى العقد المبرم بينهما واستقطعتها من المبالغ المستحقة له فى ذمتها على قوله "وحيث إن محكمة أول درجة لم تراحتساب المبلغ الذى خصصته وزارة الحربية مقابل غرامات التأخير مؤسسة حكماً على عدم وجود ضرر وترى هذه المحكمة إقرار وجهة نظر محكمة أول درجة فى ذلك لأن كل ما أصاب وزارة الحربية من ضرر هو قيامها بشراء كمية أخرى بسعر أعلى وقد احتسب لها فرق السعر فليس لها أن توقع غرامات من جراء هذا التأخير لأن الحصول على كميات الأذرة المطلوبة كان يشوبه بعض العسر بدليل أن الوزارة تقسمها لم تستطع الحصول على الكمية التى احتاجت إليها بالسعر الوارد فى العقد ولذلك يكون صيد جلال

(المطعون عليه) على حق في استرداد مقابل غرامات التأخير وهي مبلغ ٥٠ جنيهاً و٦٨٧ ملياً وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه في هذا الخصوص غير صحيح في القانون ذلك أنه يبين من العقد أساس الدعوى أنه مبرم بين وزارة الدفاع وبين المطعون عليه وتمهد الأخير بمقتضاه بأن يورد ٦٦٧١ أردباً من الذرة الرفيعة لتموين جمال الهجانة التابعة لوزارة الداخلية وحيوانات حديقة الحيوان التابعة لوزارة الزراعة على أن يكون التوريد حسب طلب الجهات الإدارية التابعة لهاتين الوزارتين والمعينة في الكشف الملحق بالعقد واحتوى العقد فيما احتوى عليه من شروط على ما يأتي : إذا رفضت المقادير المطلوبة كلها أو بعضها أو حصل تقصير أو تأخير في توريدها سواء كان هذا التأخير في ميعاد التوريد الأصلي أو بسبب من الرفض بعد التوريد فيدون إرسال أى إعلان برسمي للتعهد يكون للوزارة الحق في أن ب - تشتري من محل آخر الأصناف التي قصر في توريدها أو التي ترفض قبولها وما زاد من الثمن بسبب ذلك يلزم به المتعهد . وفي كل حالة من الحالات السابقة يجوز لها توقيع غرامة على المتعهد لا تزيد قيمتها عن نصف في المائة من قيمة المقادير التي لم تورد أو التي رفضت (حسب فئات العقد) وذلك عن كل أسبوع أو جزء من أسبوع من مدة التأخير بشرط ألا يزيد مجموع الغرامة عن أربعة في المائة من قيمة المقادير التي لم تورد أو التي رفضت حسب فئات العقد كما يكون لها أن تفسخ العقد في الحال ومصادر مبلغ التأمين وذلك بدون اتخاذ أى إجراءات قانونية وأن المبالغ التي تستحق على المتعهد نظير غرامات أو فروق ثمن ما يصير شراؤه بسبب تقصيره في التوريد تستقطع من مبالغ الاستثمارات المستحق دفعها إليه أو من مبلغ التأمين المودع من هذا العقد أو من أى عقد آخر مبرم مع الحكومة المصرية أو تحصلها بأى طريقة أخرى وأنه إذا ارتكب المتعهد بنفسه أو بواسطة غيره أى عمل من أعمال الرشوة أو الاغتصاب أو "البرطلة" أو شرع في ارتكاب شيء من ذلك نحو أحد مستخدمي الحكومة أو وكلائها بطريق مباشر أو غير مباشر فيحق للوزارة فسخ العقد فوراً ومصادرة مبلغ التأمين وأن كل مخالفة تحصل من طرف المتعهد لأحد شروط العقد تحول للوزارة حق فسخ العقد في الحال ومصادرة مبلغ التأمين وذلك بدون اتخاذ أى إجراءات قانونية بل يكفي بإخطار بسيط "آية". ولما

كان هذا العقد وقد أبرم بين المطعون عليه وإحدى جهات الإدارة (وزارة الدفاع) بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص على النحو المتقدم ذكره فإنه يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإداري دون أحكام القانون المدني ولما كانت تلك الأصول تقضي بأن غرامات التأخير التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية إذ أن هذه الغرامات جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالترامه في المواعيد المتفق عليها حرصا على سير المرفق العام بانتظام واطراد وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد من تلقاء نفسها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء للحكم بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها كما أن أن تستنزل قيمة هذه الغرامة فيما يكون مستحقا في ذمتها للإدارة للمتعاقد المتخلف ولا يتوقف استحقاق الغرامة على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال هذا المتعاقد بالترامه ومن ثم فلا تلزم هي بإثبات وقوع هذا الضرر كما لا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة في العقد لدرجة لا تتناسب مع قيمة الضرر الحقيقي — ولا يعني هذا المتعاقد من الغرامة إلا إذا أثبت أن إخلاله بالترامه يرجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه أو إذا قدرت هذه الجهة ظروفه وقررت إعفاءه من آثار مسئوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه وكما أن للإدارة سلطة توقيع الغرامة فإن لها أيضا سلطة التنفيذ المباشر بأن تحمل نفسها على المتعاقد المتخلف أو المقصر في تنفيذ الالتزام أو تعهد بتنفيذه إلى شخص آخر ويتم هذا الإجراء على حساب ذلك المتعاقد وتحت مسئوليته فيتحمل جميع نتائج المبالغة ومن ذلك الزيادة في ثمن ما شتره من المواد التي تخلف عن توريدها والمصاريف التي تكبدتها في هذه العملية ، واقتضاؤها تلك الزيادة والمصاريف لا يحول دون توقيعها الغرامة أيضا متى قام موجبها وقد جاء العقد المبرم بين الطرفين صريحا في تقرير جواز هذا الجمع — لما كان ما تقدم وكان المطعون عليه لم ينازع في أن الغرامة التي أوقعتها عليه الطاعة كانت في الحدود المنصوص عليها في العقد وكان الحكم المطعون فيه قد تقي قيام القوة القاهرة التي ادعى المطعون عليه أنها حالت دون تنفيذ باقي تعهده كما تقي عن الطاعة ما أسنده إليها المطعون عليه من خطأ وانتهى إلى أنه

لم تكن هناك إمكانية مطلقة تحول دون قيامه بتوريد كميات الذرة التي لم يوردها وأنه لا يعفيه من الوفاء بهذا الالتزام أن يكون تنفيذه قد أصبح مرهقا له بعض الإرهاق وكانت جهة الإدارة لم تر في ظروف المطعم عليه ما يبرر إعفاءه من الغرامة فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم الطاعنة بأن ترد إليه ما استقطمته من غرامات التأخير بالتطبيق لما هو منصوص عليه في العقد يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه . ولما سلف بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض دعوى المطعم عليه برمتها .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأصيل جبران ، ولطفى على ، وإبراهيم الجاني .

(٣٨)

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ القضائية :

دهوى . " تقدير قيمة الدعوى " . " دعوى التصفية " . رسوم قضائية .
شركات .

الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة المطلوبة تصفيتها وقت طلب
التصفية : تقدير دعوى التصفية بقيمة هذه الأموال . انتهاء دعوى معلومة القيمة واستحقاق رسم
نسبي عليها في حدود ما قرره القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . استحقاقه على قيمة أموال الشركة الموجودة
وقت طلب التصفية والمراد قسمتها .

الشيء المتنازع عليه في دعوى تصفية شركة هو مجموع أموال الشركة المطلوب
تصفيتها وقت طلب التصفية لأن التصفية ليست إلا قسمة أموال بين الشركاء
وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى
التصفية وعلى أساس هذه القيمة تقدر الدعوى ، وبذلك تكون دعوى التصفية
دعوى معلومة القيمة يستحق عليها رسم نسبي في حدود ما قرره القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ وهذا الرسم يستحق على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب
التصفية والمراد قسمتها بصرف النظر عن رأس مال الشركة المبين في عقدها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن السيد / ادوين شربيط وآخرين رفعوا الدعوى رقم ٧٥٣ سنة ٧٤ ق مختلط الاسكندرية التي أحيلت فيما بعد إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية وفيدت بجدولها برقم ١٠٦٩ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى ضد السيد / حسن الجزيرى وآخرين بطلب الحكم بحل وتصفية شركة صيد الأسماك المصرية بالاسكندرية (جزيرى وشركاه) وشركة التجفيف المصرية وشركة المنتجات الأهلية والحكم بتعيين خبير يقوم بتصفية هذه الشركات الثلاث نهائيا وتحصيل الديون المستحقة لها ودفع الديون التي عليها وبيع ممتلكات هذه الشركات وتقسيم ما يتحصل على الشركاء طبقا لعقود تأسيسها - وأثناء سير الدعوى تنازلوا عن طلب حل وتصفية الشريكتين الأخيرتين وقصروا طلبهم على حل وتصفية شركة صيد الأسماك المصرية بالاسكندرية - وكان قلم كتاب محكمة الاسكندرية المختلطة قد حصل مبلغ ١٥ ج رسما على هذه الدعوى باعتبار أن طلب تصفية الشركة غير مقدر القيمة فيستحق عليه رسما ثابتا قدره خمسة جنيهات من طلب تصفية كل شركة - ولما أحيلت الدعوى إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية استصدر قلم كتابها قائمة رسوم بمبلغ ٣٧١ ج على أساس أن الرسم المستحق رسم نسبي على كل طلب من الطلبات الثلاثة ، وقدر مبلغ ٣٥٠ ج رسما نسبيا على مبلغ ١٧ ألف جنيه قيمة رأس مال شركة صيد الأسماك ومبلغ ١٨ ج رسما نسبيا من طلب حل الشركة الثانية ومبلغ ١٨ ج رسما نسبيا من طلب حل الشركة الثالثة وهاتان الأخيرتان هما اللتان تنازل المدعون عن طلب تصفيتهما - وبجملة ذلك ٣٨٦ ج خصم منه مبلغ ١٥ ج الذى حصله قلم كتاب محكمة الاسكندرية المختلطة فيكون الباقي ٣٧١ ج هو ما استصدر به القائمة - وأعلن قلم الكتاب هذه القائمة إلى المطعون عليه بصفته مصفيا للشركة فعارض فيها أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية وأسس معارضته على أن الحكم فى الدعوى الموضوعية قد صدر بتصفية شركة صيد الأسماك المصرية وتعيينه مصفيا ولم يدور نزاع حول عقود تلك الشركة وبذلك يكون النص الواجب التطبيق لتقدير رسوم الدعوى هو المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ التى تفرض رسما ثابتا مقداره

نحسبائة قرش باعتبار الدعوى مجهولة القيمة — وقام دفاع قلم الكتاب — (الطاعن) على أن القائمة حررت طبقاً للسادة ٧٥ من القانون المذكور التي تنص على أنه في دعوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها تقدر قيمتها بقيمة الشيء المتنازع عليه وأن طلب تصفية الشركة يتضمن طلب فسخ عقدها وبذلك تكون دعوى معلومة القيمة ويستحق عليها رسم نسبي يقدر على أساس رأس مال الشركة — وبتاريخ ١٩٥٤/٢/٧ حكمت المحكمة بإلغاء القائمة مؤسسة قضاءها على أن دعوى التصفية دعوى مجهولة القيمة لأن نتيجة التصفية غير معروفة وأن نصيب الشركاء فيها لا يتحدد حتماً بمقدار الوارد في العقد وأن جميع الشركاء كانوا موافقين على التصفية ولم يقم أى نزاع بينهم بشأن صحة عقد هذه الشركة وبذلك يستحق عليها رسم ثابت قدره خمسة جنيهات باعتبارها دعوى مجهولة القيمة — استأنف قلم الكتاب هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٨٢ سنة ١٠ ق وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها متضمنة نقض الحكم وقررت دائرة لخص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة انظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ اعتبر أن دعوى حل وتصفية الشركة دعوى مجهولة القيمة يستحق عليها رسم ثابت مقداره نحسبائة قرش طبقاً للسادة الأولى من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في حين أن تصفية الشركة تقتضى قسمة أموالها بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى التصفية وعلى ذلك يجب أن تقدر قيمة الدعوى بقيمة أموال الشركة ويستحق عليها رسم نسبي باعتبار هذه الدعوى معلومة القيمة ، وإذا اعتبرها الحكم المطعون فيه دعوى مجهولة القيمة يستحق عليها رسم ثابت وانتهى من ذلك إلى إلغاء قائمة الرسوم التي حررت على أساس استحقاق رسم نسبي على قيمة أموال الشركة التي تقدر بقيمة رأسمالها وهو ١٧٠٠٠ ج فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه الى أسبابه أقام قضاءه على قوله "وحيث إن دعوى تصفية الشركة هي من الدعاوى مجهولة القيمة لأن نتيجة التصفية غير معروفة إذ يدخل فيها مقدار أصول الشركة وخصومها ولا يتحدد حتما نصيب الشركاء في التصفية بمقدار الوارد في العقد ، وحيث إن جميع الشركاء كانوا موافقين على التصفية ولم يتم أى نزاع بينهم بشأن صحة عقد هذه الشركة وبالتالي فلا محل لاستناد المعارض ضده (الطاعن) إلى نص المادة ٣/٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ التي تشترط أن تقدر قيمة الدعوى في طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها بقيمة الشيء المتنازع فيه طالما لا نزاع هناك بين الشركاء بل قد أجمعوا على طلب التصفية، ومن ثم يكون الرسم المستحق في هذه الدعوى هو رسم ثابت مقداره خمسمائة قرش طبقا للمادة الأولى من قانون رسوم الدعاوى رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهو الرسم المدفوع من المدعين وقت رفع الدعوى أمام المحكمة المختلطة وبذلك تكون قائمة الرسوم المعارض فيها على غير أساس ويتعين الغاؤها واعتبارها كأن لم تكن " وأضاف الحكم المطعون فيه "ومن حيث إنه ثابت من أوراق الدعوى التي رفعها المستأنف عليهم أنهم طلبوا فيها الحكم بحل وتصفية شركة صيد الأسماك ولم يرفها نزاع بخصوص عقد الشركة الأصلي أو العقد الملحق به بل ثبت أنه رفعت دعوى أخرى على حدة فيما يختص بالعقد الملحق لعقد انشاء الشركة وحصل عنها رسوم خاصة مما يدل على أن الدعوى موضوع قائمة الرسوم المعارض فيها قاصرة على حل وتصفية الشركة دون التعرض للعقد في حد ذاته . ومن حيث إن طلب حل الشركة وتصفيتها من حق الشركاء إذا ما طلبوا هذا فالتصفية نتيجة طبيعية لطلب الحل ولا يمكن القول أن طلب حل شركة لتصفيتها يماثل طلب إبطال العقود أو فسخها فتقدر الدعوى بقيمة العقد ويكون ما قاله محكمة أول درجة من أن دعوى الحل والتصفية من الدعاوى مجهولة القيمة لأن ما يستفرد عنه التصفية لا يمكن تقديره من مبدأ الأمر في محله ، يضاف لذلك أن طلب الحل هو إنهاء لعقد الشركة ولا يمكن اعتباره فسخا أو إبطالا له .

وحيث إن هذا الذي قرره المحكمات وأقام عليه المحكم المطعون فيه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية إنما هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية لأن التصفية ليست إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى التصفية وعلى أساس هذه القيمة تقدر الدعوى وبذلك تكون دعوى التصفية دعوى معلومة القيمة يستحق عليها رسم نسبي في حدود ما قرره القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهذا الرسم يستحق على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها بصرف النظر عن رأس مال الشركة المبين في عقدتها — لما كان ذلك، وكان المحكم المطعون فيه قد اعتبر دعوى التصفية دعوى مجهولة القيمة يستحق عليها رسم ثابت فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين عويس .

(٣٩)

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ضرائب . ” ضريبة لأرباح التجارية والصناعية ” . ” وعاء الضريبة ” .
” تصفية المنشأة ” .

تصفية . بدء توقف المنشأة من تاريخ انتهائها . اعتبار فترة التصفية فترة عمل
وعمليات التصفية استمرارا للنشاط المول الخاضع للضريبة .

(ب) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ” . ” وعاء الضريبة ” .
” وحدة النشاط ” .

اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح وأعمالية وأرباح تصفية لا يتنافى مع وحدة
النشاط .

١ - في أحوال التصفية لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن
من تاريخ انتهائها ، ومن ثم فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها الممول
نشاطه الخاضع للضريبة ، وعمليات التصفية تعتبر استمرارا لهذا النشاط ومن
عمليات المزاولة العادية .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح
وأعمالية وأرباح تصفية لا يتنافى مع وحدة النشاط في حكم المرسوم بقانون ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٥٤ القاهرة الوطنية ضد المطعون عليه بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٢ فيما قضى به من إلغاء تقدير المأمورية لأرباحه عن نصيبه فى مصبغة نجمة الشرق فى سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٩٠٥ جنيهات و ٣١٢ ملياً قيا ساهل أرباحه فى سنة ١٩٤٧ وبتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٥ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد قرار اللجنة وألزمت مصلحة الضرائب المصاريف و ٣٠٠ قرش أتعاب المحاماة وأسست قضاءها هذا على أن شريك المطعون عليه كان وفى ١٩٤٨/٢/٢٨ قد انحصر المأمورية بأن الشركة دخلت فى دور التصفية وأخلت الأما كن التى كانت تباشر فيها نشاطها ومعنى هذا أنها توقفت فعلاً عن مباشرته . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٠٠ سنة ٧٣ ق — وبتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥ حكمت المحكمة هنا وحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة المصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وأسست قضاءها هذا على أن نشاط المنشأة الأصل وفى سنة ١٩٤٧ وقبل التصفية يخلف عن نشاطها خلال فترة التصفية وهذا الاختلاف يمنع من تطبيق قاعدة الأرباح الحكيمة على هذا النشاط الأخير ، وأن هذا النشاط وإن كان يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالطريقة العادية إلا أن مصلحة الضرائب لم تقدم الدلائل على أن المنشأة حققت ربحاً فى هذه الفترة . وطعن مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير

وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم اتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ على عدم توافر وحدة النشاط في سنة القياس (قبل التصفية) وفي السنة المقيسة (فترة التصفية) ولم يثبت أن المنشأة حققت ربحا في هذه السنة الأخيرة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ المقصود بوحدة النشاط في حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ هو الوحدة النوعية وهي متوافرة قبل التصفية وأثناء التصفية وقد جعلت المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وطاء الضريبة على الأرباح التجارية لنشاط معين شاملا الأرباح الإيرادية والأرباح الرأسمالية أثناء قيام المنشأة وعند انتهاء عملها على السواء ومن ثم فإن قواعد الربط الحكى تسرى على أرباح التصفية ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه إن مصلحة الضرائب لم تقدم الدليل على أن المنشأة حققت ربحا في هذه الفترة لأن هذه القواعد توجب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ دون حاجة لفحص حسابات المنشأة وبصرف النظر عما إذا كانت قد حققت ربحا أو خسارة خلالها .

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أنه في أحوال التصفية لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ انتهاءها ومن ثم فإن فترة التصفية تكون فترة عمل مباشر فيها المحول نشاطه الخاضع للضريبة وعمليات التصفية تعتبر استمرارا لهذا النشاط ومن عمليات المزاولة العادية، وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه ليس في اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية . يتناقض مع وحدة النشاط —

وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأسس قضاءه في الدعوى على أن " دخول المنشأة في دور التصفية إنما يأتي لاحقاً لتوقفها عن مزاولة نشاطها الأول " وأن "النشاط الأول للمنشأة - وهي مصبغة - كان قبل توقفها عن العمل قائماً على شراء البضائع وتحويلها وبيعها ثم تحويل ثمن البيع أو جزء منه إلى بضائع تشتريها وهكذا بقصد تحقيق الربح، أما نشاطها خلال فترة التصفية فهو قاصر على بيع موجوداتها وأصولها وهذا النشاط مغاير في طبيعته لنشاط المنشأة الأصل في سنة القياس (وهي سنة ١٩٤٧) وهذا الاختلاف يمنع من تطبيق قاعدة الأرباح الحكيمة " ورتب على ذلك "أن هذا النشاط إذا حقق ربحاً فإنه يخضع للضريبة على الأرباح التجارية بالطريقة العادية" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وأحمد شمس الدين علي ، وإبراهيم محمد عمر هندی .

(٤٠)

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١، ب) ضرائب. "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية". "وعاء الضريبة".
"التقدير الحكيم".

اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير .
المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اعتبار نتيجة الأعمال في سنة ١٩٤٧ —
ربحاً كانت أو خسارة — أساساً لهذا الربط .

اشتمال أرباح سنة ١٩٤٧ على أرباح رأسمالية لا يمنع من اتخاذ هذه الأرباح
أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية إلى سنة ١٩٥١ .

- ١ — توجب قواعد الربط الحكيم المقررة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ إتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وذلك دون حاجة لفحص حسابات المنشأة وبحيث تعتبر "نتيجة الأعمال" في سنة ١٩٤٧ ربحاً كانت أو خسارة أساساً للمعاملة المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في السنوات المذكورة. (١)
- ٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن اشتمال أرباح سنة ١٩٤٧ على أرباح رأسمالية لا يمنع من اتخاذ هذه الأرباح أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية إلى سنة ١٩٥١. (٢)

(٢٤١) راجع نقض ١٩٦٠/١٠/١٤ للطعن ٢٦٢ من ٢٥ في السنة ١١ ص ٥٣
١٩٦٢/٥/٢ الطعن ٣١٨ من ٢٧ في السنة ١٣ ص ٥٥٥ — ١٩٦٤/٢/٥ الطعن ٢٤٨
من ٢٩ في العدد الحالي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الأزيكية اتخذت أرباح المطعون عليهم من تجارة الأقمشة من سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ والبالغ مقدارها ٥١٢ جنيها و ٣٠٨ مليات أساسا لربط الضريبة عليهم فى السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وأخطرتهم بالنموذج رقم ١٩ بربط الضريبة ، فطعن الممولان على هذا الربط أمام لجنة الطعن استنادا إلى أن المأمورية أضافت إلى أرباح سنة الأساس ربحا رأسماليا مقداره ١٨٤ جنيها و ١٨٩ مليا ناتجا من تصفية محلها الكائن بشارع باب البحر فى سبتمبر سنة ١٩٤٦ فى حين أن هذا المبلغ لا يعتبر ربحا عاديا متكررا بعد بيع المنشأة وانتهاء نشاطها فلا يجوز احتسابه ضمن أرباح سنوات المحاسبة وفى ١٨/٢/١٩٥٤ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بموافقة المأمورية على اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ وقدرها ٥١٢ جنيها و ٣٠٨ مليات أساسا لربط الضريبة على الطاعنين عن السنوات من ١٩٤٧/٤٨ إلى ١٩٥١/٥٠ عملا بأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . فرفع الممولان الدعوى رقم ٤١٦ سنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن واستبعاد مبلغ ١٨٤ جنيها و ١٨٩ مليا من أرباحهما فى سنوات المحاسبة وبتاريخ ١٨/١٠/١٩٥٤ قضت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل الفرار المطعون فيه واعتبار الأرباح الخاضعة للضريبة فى سنة القياس ١٩٤٦/١٩٤٧ وقدرها ٥١٢ جنيها و ٣٠٨ مليات أساسا لربط الضريبة على الطاعنين عن السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ بعد استبعاد مبلغ ١٨٤ جنيها و ١٨٩ مليا منها قيمة الأرباح الرأسمالية المحقة فى سنة القياس ١٩٤٦/١٩٤٧ وألزمته مصالحة الضرائب المصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق الاستئناف طالبة إلغاء وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٠٥ سنة ٧٢ ق حيث دفع المستأنف عليهما بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وبتاريخ ١٦/٢/١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة المصروفات وأصرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة شخص الطعون فأحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدأ دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد الأرباح الرأسمالية التي حققتها المنشأة في سنة ١٩٤٧/٤٦ من أرباحها في السنوات من ١٩٤٨/١٩٤٧ إلى ١٩٥١/١٩٥٠ استنادا إلى أن الشارع قصد بالربط الحكى أرباح العمليات التجارية العادية لا الأرباح الرأسمالية لأنها غير قابلة للتكرار بطبيعتها وليست عملية استغلالية وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الأرباح المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ هي من العموم والإطلاق بحيث تتسع لكل ربح يمكن أن يعد ولاء لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فيدخل في نطاقها الربح الرأسمالي طبقا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . يضاف إلى ذلك أن ما عول عليه الحكم من التفرقة بين عناصر ولاء الضريبة وتقسيمها إلى أرباح إيرادية وأخرى رأسمالية ينطوي على إهدار للحكمة التي توخاها الشارع من الربط الحكى وهي تحديد أرباح الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في السنوات من ١٩٤٨/١٩٥١ على أساس أرباحهم في سنة ١٩٤٧ وإعفاء مصلحة الضرائب من خص حساباتهم بنقض النظر عما عساه أن يكون هؤلاء الممولين قد حققوه من ربح أو خسارة وعما إذا كانوا قد حققوا أرباحا رأسمالية في السنوات المقيسة تماثل أرباح سنة الأساس أو لم يحققوا شيئا منها .

وحيث إن هذا النقص في محله ذلك أن قواعد الربط الحكى المقررة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٢٤٠ توجب اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧

أساساً لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨/١٩٥١ وذلك دون حاجة لفحص حسابات المنشأة وبحيث تعتبر "نتيجة الأعمال" في سنة ١٩٤٧ ربها كانت أو خسارة أساساً لمعاملة الموائن الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في السنوات المذكورة . وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه يدخل في وعاء الضريبة ما ينتج من بيع أى شئ من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها فإن اشتغال أرباح سنة ١٩٤٧ على أرباح رأسمالية لا يمنع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من اتخاذ هذه الأرباح أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية إلى سنة ١٩٥١ — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف بهذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٦٠٥ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جاسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحاضرين : أحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، وأبراهيم محمد عمر ممدى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٤١)

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء الضريبة" .
"التقدير الحكيم" .

المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً
لتقدير الأرباح في السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بالنسبة لأولئك الخاضعين لربط الضريبة بطريق
التقدير ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة .

وفقاً للسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وامتناء
من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط
الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات
من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، وجرى قضاء محكمة النقض على أن هذه القاعدة تسرى
بإطراد متى كان الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧
وكانت الضريبة مستحقة من إحدى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ حتى وإن
كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦١/٢/٩ الطعن ٣٠٧ من ٢٦ ق ٢٢٤/١١/١٩٦١ الطعن ٢٩٥
من ٢٧ ق السنة ١٢ من ٢٢٣ ، ٦٩١ ، ٢٧/٢/١٩٦٢ الطعن ٦١ من ٢٧ ق السنة ١٣
من ١٧٨ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ١٤٠١ سنة ١٩٥٤ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن رقم ٥٠ سنة ١٩٥٤ فيما قضى به من إلغاء الربط الذى أجرتة المأمورية عليهما عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وقرارها رقم ٥٦ سنة ١٩٥٤ فيما قضى به من بطلان التماذج رقم ٤ ضرائب التى أصدرتها المأمورية باسمهما عن السنوات من ١٩٤٨/١٩٥١ وتأييد تقدير المأمورية باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أصاسا لربط الضريبة عليهما فى السنوات من ١٩٤٨/١٩٥١ وبصحة التماذج رقم ٤ ضرائب التى أصدرتها المأمورية بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٣ باسمهما عن السنوات من ١٩٤٨/١٩٥١ مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت شرحا لدعواها إن مأمورية ضرائب مبنى البهمل قدرت أرباح المطعون عليهما فى سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٤٩١ جنيا و ٥٠٠ مليم لكل منهما واتخذت هذه الأرباح أصاسا لربط الضريبة فى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وإذ اعترض المطعون عليهما على هذا الربط وعرض الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٦/١١/١٩٥٤ أصدرت اللجنة قرارها المطعون فيهما ، فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها ، ودفع المطعون عليهما بعدم قبول الدعوى لأن القرارين المطعون فيهما يعتبران من قبيل الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ومما لا يجوز الطعن فيها استقلا لا طبقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات . وحجرت القضية للحكم فى الدفع . وبتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع بعدم قبول الطعن وألزمت الطاعنة بالمصروفات و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة

إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩٠ تجارى سنة ١١ ق .
وبتاريخ ١٩٥٧/٥/٣٠ حكمت المحكمة طنا وحضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع: أولا - بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع الخاص باعتبار
الطعن سابقا لأوانه . ثانيا - بتأييد قرارى لجنة الطعن رقمى ٥٠ و ٥٦
سنة ١٩٥٤ الصادرين فى ١٦/١١/١٩٥٤ وألزمت مصلحة الضرائب المصاريف
المستحقة على الدعوى عن الدرجتين و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة
للاستئناف عليهما . وقد طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض
للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته
إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون
عليهما ولم يبدى دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها
الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث ان حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى الدعوى
على ما تأوله فى فهم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ من أنه يشترط لتطبيق أحكامه
أن يكون الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير فى السنوات المقيسة
من ١٩٤٨/١٩٥١ ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ذلك أنه يكفى فى تطبيق أحكام
هذا المرسوم بقانون أن يكون الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير
فى سنة ١٩٤٧ وحدها لا فى السنوات التالية ، يستوى فى ذلك أن تكون حساباته
خلال هذه السنوات منتظمة أو غير منتظمة ، يؤكد هذا أنه عندما أراد المشرع
أن يدخل فى الاعتبار انتظام حسابات الممول فى السنوات المقيسة نص على ذلك
صراحة فى القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وهو ما لم يفعله عندما أصدر المرسوم
بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن هذا السبب فى محله ذلك أنه وفقا للسادة الأولى من المرسوم
بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واستثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب
الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧
بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة
عليهم من كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ " وجرى قضاء هذه المحكمة

على أن هذه القاعدة تسرى باطراد متى كان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ وكانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ حتى وإن كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على " ضرورة الرجوع إلى دفاتر المنشأة أولا فإن كانت حساباتها منتظمة في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ أخذ بها وإلا رجعت المصلحة إلى التقدير الجزافي وعندئذ يكون التقدير أساسه أرباح سنة ١٩٤٧ " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسنى العوضى نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل . ولطفى على . و ابراهيم الجاني . وصبرى فرحات .

(٤٢)

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٩ القضائية :

حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " . مسئولية .
" مسئولية تقصيرية " . " مسئولية حارس الشيء " .

شرط تحقق مسئولية حارس الشيء ، وقوع الضرر بفعل الشيء . المادة ١٧٨ مدنى . وجوب تدخل الشيء ، تدخلا إيجابيا في إحداث الضرر دفع الحارس هذه المسئولية بأن تدخل الشيء ، كان سلبيا ووقوع الضرر بخطأ المتوفى . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . تمليه بالقصور .

يشترط لتحقيق مسئولية حارس الأشياء المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن يقع الضرر بفعل الشيء مما يقتضى أن يتدخل الشيء ، تدخلا إيجابيا في إحداث الضرر . فإذا دفع الحارس هذه المسئولية أمام محكمة الموضوع بأن تدخل الشيء لم يكن إلا تدخلا سلبيا وأن الضرر لم يقع إلا بخطأ المتوفى الذى دخل إلى حيث توجد آبار الفضلات — فى مكان يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله ، بل إن الشارع يؤثم هذا الفعل — فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يواجه هذا الدفاع الجوهرى ولم يناقشه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي

الأوراق - في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن بصفته الدعوى رقم ٢٦٦ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى بنها طالبا إلزامه أن يدفع له مبلغ ألف من الجنيهات والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه ، مقيا دعواه على ما قرره من أنه بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ سقط نجله (محسن السيد محمد حجازى) البالغ من العمر تسع سنوات في حوض المياه المتخلفة من الذبح بسلخانة بندر بنها فمات وكان سقوطه بسبب إهمال عمال البلدية وعدم اتخاذهم الاحتياطات الكافية بأن تركوا أحواض المياه المتخلفة بدون غطاء وأبواب السلخانة بغير حراسة كما تركوا فتحة في سور السلخانة أمكن دخول المتوفى منها ، وطلب الطاعن بصفته رفض الدعوى تأسيسا على عدم وقوع خطأ من جانبه وبجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بصفته أنه لم يرتكب خطأ أدى إلى وقوع الحادث وأنه اتخذ جميع الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الآبار ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ بإلزام الطاعن بصفته أن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٠٠ ج والمصاريف المناسبة مقيمة قضاءها على أنه ثبت من محضر العوارض رقم ٢٩ سنة ١٩٥٥ بندر بنها أن ابن المطعون عليه قد توفى بأسفكسيا الفرق نتيجة سقوطه في خزان المياه المتخلفة وأنه بين تلك الآبار بئر تجاور المذبح مباشرة وأن بسور السلخانة فتحه تسمح بمرور الشخص العادى وأن باب سور السلخانة مفتوح ولا يوجد أحد لحراسة الخزانات وأن الغلام المجنى عليه دخل من فتحة السور لمشاهدة عملية الكسح فسقط في الحوض لأن الأرض من حوله زلقة وأن الطاعن مسئول من حراسة الآبار التى سقط فيها المجنى عليه عملا بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى وأنه ثبت من تحقيق قضية العوارض ومن المعاينة ومن التحقيق الذى باشرته المحكمة أن سور السلخانة قد تهدم في جزء منه نتيجة القدم فإهمل الطاعن وهو مالكه وحارمه صيانة السور أو إصلاحه فدخل المجنى عليه من هذا الجزء المتهدم وسقط في البئر المكشوف فمات وأن هذا حدث نتيجة خطأ الطاعن وقد كان الواجب يقتضيه أن يسارع إلى إصلاح هذا التهدم الجزئى ولكنه لم يفعل كما ثبت أن آبار الفضلات تحتاج إلى صيانة وحراسة خاصة إلا أن الطاعن لم يعم بأي إجراء لصيانتها وحراستها فتج عن هذا الخطأ الذى وقع منه سقوط

المجنى عليه في هذه الآبار فمات وأن المحكمة ترى تقدير التعويض بمبلغ ٢٠٠ ج مراعية في ذلك من المجنى عليه وحالة والده الاجتماعية وجانباً من الإهمال الذي وقع من الوالد نفسه بتركه إبنه الحداث يسير وحده في الطريق ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥١ سنة ٧٤ ق القاهرة وقضت المحكمة بجلسته ٤ من يناير سنة ١٩٥٩ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا القضاء بالنقض ورأت النيابة نقض الحكم المطعون فيه للسبب الثاني وحده وأحالت دائرة فحص الطعون الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

ومن حيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن التسلل إلى السلخانات جريمة بنص المادة ٢٢ من لا تحتها الصادرة في سنة ١٨٩٢ التي تحرم دخول السلخانات على أى شخص لا تعلق له بها وأنه من ثم فإن تسلل إليها شخص وأصابه ضرر فإن تسلله يعتبر خطأ منه لا يمكن أن يكون سبباً في مسئولية غيره وأنه قد وقع الضرر بفعل المجنى عليه وخطأه ولم يتدخل الشيء إلا تدخل سلباً محضاً فان ذلك كاف لدفع مسئولية حارسه ولكن الحكم المطعون فيه رغم ثبوت الخطأ من جانب ابن المطعون عليه اعتبر الضرر ناشئاً عن فعل الشيء دون أن يتحقق من صحة ما تمسك به الطاعن من أن تدخل هذا الشيء كان تدخل سلباً .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يفر من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما تعلق منها بتقرير مسئولية الطاعن على أساس المادة ١٧٨ من القانون المدني التي تقر مسئولية حارس الشيء الذي تتطلب حراسته عناية خاصة مما يحدث هذا الشيء من ضرر للغير ، وهذا يفيد أنه أقام مسئولية الطاعن على هذا الأساس وحده ، ولما كان من شروط تحقق هذه المسئولية أن يقع الضرر بفعل الشيء مما يقتضى أن يتدخل الشيء تدخل إيجابياً في إحداث الضرر ،

وكان مما دفع به الطاعن هذه المسؤولية وتمسك به أمام محكمة الموضوع أن تدخل الشيء لم يكن إلا تدخلا سلبيا وأن الضرر لم يقع إلا بخطأ المتوفى الذي دخل إلى حيث توجد آبار الفضلات — في مكان يحرم عليه بحكم اللوائح دخوله — بل أن الشارع يؤثم هذا الفعل — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع الجوهرى ولم يناقشه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة وبحضور السادة المدعيان : محمود توفيق اسماعيل
ولطفى على ، و ابراهيم الجاني ، وبطرس زغلول .

(٤٣)

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) اثبات . " طرق الاثبات " . " الكتابة " . " الأوراق الرسمية " .

اعتماد الحكم في قضائه على صورتين رسميتين لورقتين رسميتين حرر كلا منهما موظف
مختص بتحريرها . اعتبارهما مطابقتين لأصاهما ووجهة بما دون فيهما من اقرارات
صادرة من الأشخاص الذين اثبت الموظف المختص بتحرير الأصل صدورها منهم .

(ب) اثبات . " اجراءات الاثبات " . " العدول عنها " . محكمة
الموضوع .

تقرير المحكمة إلزام الخصم بتقديم ورقة معينة . اعتباره من اجراءات الاثبات .
جواز العدول عنه بشرط بيان أسباب العدول .

(ج) حكر . " حق المبتكر " . حيازة . تقادم . " التقادم المكسب " .
" الحيازة الوقتية " . " حيازة المبتكر للأرض المبتكرة " .

للمبتكر إقامة ما يشاء من المبنى وله حق القرار ببنائه حتى ينتهي حق الحكر .
تملكه لما يحدته من بناء وله التصرف فيه استقلالاً أو مع حق الحكر — انتقال هذا
الحق عنه بالميراث . حيازته للأرض المبتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك إلا إذا غير صاحب
حيازته بما يزيل عنها صفة الوقتية .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على صورتين رسميتين لورقتين
رسميتين — حتى وقف — حرر كلا منهما موظف مختص بتحريرها وكان الطاعنون

لم ينازعوا في مطابقة هاتين الصورتين لأصلهما فانهما تعتبران مطابقتين لهذا الأصل وبالتالي حجة بما ورد فيهما من اقرارات صادرة من الأشخاص الذين اثبت الموظف المختص بتحرير المجتئين صدورهما منهم ومن ثم فلا على الحكم إذا اعتمد في قضائه على هذه الاقرارات واتخذ منها دليلا على ما قضى به .

٢ - تقرير المحكمة إلزام الخصم بتقديم ورقة معينة تكون تحت يده يعتبر من اجراءات الإثبات التي يجوز للمحكمة طبقا للسادة ١٦٥ مرافعات أن تعدل عنها بشرط أن تبين سبب هذا العدول .

٣ - من مقتضى عقد الحكر أن للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحتكرة وله حق الـرار ببنائه حتى ياتى حق الحكر ، كما أن له أن يحدث في المباني زيادة وتعديلا ، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما يتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر ، وينتقل عنه هذا الحق إلى ورثته . ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك إلا إذا حصل تغيير في سبب حيازته يزيل عنها صفة الوقتية ، ولا يكفي في ذلك مجرد تغيير الحائز الوقتي لنيته بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل ايجابي ظاهر يجابه به مالك الحق بالانكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا البد الوقتية مزعم انكار الملكية على صاحبها والاستئثار بها دونه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل في أن المطعون عليه بصفته ناظرا على أوقاف شارنيك المهندار ودرويش جلي المقاطعجي وسيدى ابراهيم الدصوقى والسادة الكلشنية أقام الدعوى رقم ٦٩٩ سنة ١٩٢٦ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين وآخرين واتمى فيها إلى

طلب القضاء بتثبيت ملكية الأوقاف الأربعة التي يمثلها إلى ٦٧٠٦ مترا مربعا المينة بالدعوى وبتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٣٩ قضت المحكمة بنسب خير لتطبيق المستندات المقدمة من المدعين على الأرض محل النزاع - قدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن الأرض الموضحة بالمستندات المقدمة من المدعى (المطعون عليه) تنطبق على أرض النزاع وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٤١ قضت المحكمة بتثبيت ملكية وزارة الأوقاف بصفته ناظرة على الأوقاف الأربعة التي يمثلها (المطعون عليه) إلى الأرض الموضحة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى الأصلية وبعريضة تعديل الطلبات وبتقرير الخبير فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٤٠ سنة ٥٩ قضائية وقضت المحكمة بنسب الخبير الهندسى على مراد للانتقال إلى محل النزاع وتطبيق الحدود الواردة بحجة الإنشاء المؤرخة ٣ ذى القعدة سنة ١٢٧٠ هجرية وحجة القسمة المؤرخة ٢٥ صفر سنة ١٢٨٣ هجرية لمعرفة ما إذا كانت الحدود الواردة بهما تنطبق على المنزلين ٤٤ ، ٤٦ تنظيم كما ذهب إلى ذلك خير محكمة أول درجة أم لا تنطبق عليهما وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى نتيجة تتفق مع النتيجة التي ذهب إليها الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية مع خلاف في تحديد مساحة العين التابعة بلحات الأوقاف الأربعة وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وباعتبار المساحة ٥٥٢٠ متراً كما جاء بتقرير الخبير على مراد فطمع المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأياً برفض الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياً السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب يحصل أولها في النقص على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن حجة الإنشاء لم تصدر من المرحومين مصطفى ماهر وزوجته زليخة خاتون وليس عليها توقيع من الأول بل هي إثبات من الوالى الشرعى لحالة مبنى ولا يصح أن يتخذ المطعون عليه من هذه الحجة إقراراً بمن نسب إليه إنشاء البناء بأن الأرض المقام عليها هذا البناء تابعة بلحات الأوقاف الأربعة ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر أن حجة الإنشاء تحوى إقراراً

صادرا من المرحومين مصطفى ماهر وزليخة خاتون بملكيتهم الأوقاف الأربعة للأرض التي أنشأ المباني عليها كما أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أوضح في أسبابه أن من بين مستندات المطعون عليه ما يلي: "١ - صورة من حجة شرعية تاريخها ٣ ذى القعدة سنة ١٢٧٠ هجرية صادرة من المرحومين مصطفى ماهر وزوجته الست زليخة عن المكان القائم على الأرض المحتلة من جهة الأوقاف الآتي ذكرها قريبا من قلعة الكباش على يسره السالك طالبا لقناطر السباع ٢ - صورة من حجة شرعية مؤرخة ٢٧ القعدة سنة ١٢٨٢ هجرية و ٢٥ صفر سنة ١٢٨٣ هجرية ومسجلة برقم ٣٧٦ سلسلة من الوصيين المختارين من قبل المغفور له مصطفى ماهر على كريمة السيدتين منيرة وأسماء عن جميع ملك كامل بناء الشمانية هوايت والعربخانة إلخ ما هو موضح بالصحيفة ٤ إلى ٩ من الصفحة المذكورة وجاء بالصحيفة التاسعة ما نصه (جاري أصل ذلك في وقف المرحوم شارنيك المهندار ووقف درويش جلبي المقاطفجي ووقف سيدى ابراهيم الدسوقي وقطعة أرض مفروزة من بركة قارون جاري أصلها في وقف السادة الكاشية" وبعد أن بين الحكم المطعون فيه هذه المستندات قرر "وحيث أن المرحومين مصطفى ماهر وزوجته السيدة زليخة خاتون مورثي المستأنفين (الطاعنين) اعترفا بأن أرض النزاع ملك للأوقاف الأربعة وأن وضع يدهم هو بطريق الحكر السنوي وهذا ثابت من شهادة الحكر المؤرخة ٢ يونيو سنة ١٩٠٢ المستخرجة من المجتئين المؤرختين سنة ١٧٢٠ ، سنة ١٢٨٣ كما فصلت ذلك المحكمة عند التحدث عن مستندات الأوقاف (المطعون عليه) كما أن الورثة اعترفوا في عقد القسمة المؤرخ ٢٥ صفر سنة ١٢٨٣ هجرية بأن الأرض مملوكة للأوقاف الأربعة واعترفوا بالحكر واقتسموا المباني ، ثم قال الحكم في موضع آخر " يكفي ما ورد بهذين المحررين من اعتراف المورثين بالوقف فضلا عن اعتراف الورثة به أيضا وقد اعترف المورثان أيضا بالحكر ومقداره " و يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتمد على صورتين رسميتين لورقتين رسميتين حرر كلا منهما موظف مختص بتحريرها ولما كان الطاعنون لم ينازعوا في مطابقة هاتين الصورتين لأصلهما فإنهما تعبران مطابقتين لهذا الأصل وبالتالي حجة بما

دون فيهما من صدور تلك الإقرارات من الأشخاص الذين أثبت الموظف المختص بتحرير المجتئين صدورهما منهم ومن ثم فلا على الحكم إذا هو اعتمد في قضائه على هذه الإقرارات واتخذ منها دليلا على ملكية الأوقاف للمعين محل النزاع ولا عبرة بما يثيره الطاعنون في سبب النعى من أن المرحوم مصطفى ماهر لم يوقع على هاتين المجتئين لأن ذلك يعتبر سهيا جديدا لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع وإذا كان استناد الحكم إلى ما ورد في صورتى المجتئين من إقرارات جائزا في القانون فإنه لم يكن عليه أن يرد على دفاع الطاعنين المتضمن عدم جواز هذا الاستناد ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور والخطأ في القانون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم اترضوا على جواز الاحتجاج عليهم بأشهادى انشاء الحسكر وقسمته فى اثبات تبعية الأرض المتنازع عليها بلهيات الأوقاف الأربعة التى يمثلها المطعون عليه وطلبوا أن تقدم وزارة الأوقاف إشهادات انشاء هذه الأوقاف للتحقق مما اذا كانت الأرض المتنازع عليها تدخل ضمن أعيانها فقررت محكمة الاستئناف الزام المطعون عليه بتقديم هذه الإشهادات وعلى الرغم من امتناع الوزارة عن تنفيذ هذا القرار وعدم تقديمها الدليل على أن إنشاء الأوقاف كان بدون إشهادات فإن محكمة الاستئناف عادت وعدلت من تنفيذ قرارها وقضت للمطعون عليها اعتمادا على صورتى المجتئين السابقى الإشارة اليهما فى السبب الأول مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن تقرير المحكمة الزام الخصم بتقديم ورقة معينة تكون تحت يده يعتبر من اجراءات الإثبات التى يجوز للمحكمة طبقا للسادة ١٦٥ مرافعات أن تعدل عنها بشرط أن تبين سبب هذا العدول ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى تبعية الأعيان المتنازع عليها بلهيات الأوقاف الأربعة الى ما ورد فى المجتئين السابقى الإشارة اليهما بالسبب الأول كما استند أيضا الى أن الوقف كان ينعقد جميعا دون حاجة الى اشهاد شرعى بإنشائه وذلك بالنسبة للأوقاف التى انشئت قبل ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ فان فى هذا الذى ذكره الحكم ما يدل على أن المحكمة

رأت في أوراق الدعوى ما يقتضى عن تنفيذ قرارها السابق ويعتبر هذا بيانا منها لسبب عدولها عن هذا القرار .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في السببين الثالث والخامس القصور وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا الدعوى بتملكهم الأرض محل النزاع بالتقادم استنادا الى تغيير صفتهم في وضع اليد ودلوا على هذا التغيير بأن مورثهم أقاموا على الأرض المتنازع عليها بعد أن آلت اليهم من المحتر مبانى جديدة في سنة ١٨٩٣ رسمت باسماءهم في عوائد الأملاك باعتبارها ملكا لهم مما يعتبر مجابهة لجهة الوقف بوضع يدهم بصفتهم مالكيين ولكن الحكم المطعون فيه أغفل بحث هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث إنه لما كان من مقتضى عقد الحكر أن للمحتر إقامة ما شاء من المباني على الأرض المحكرة وله حق القرار ببنائه حتى ينتهى حق الحكر كما أن له أن يحدث في المباني زيادة أو تعديلا وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما يتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر وينتقل منه هذا الحق الى ورثته ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة وقته لا تكسبه الملك إلا إذا حصل تغيير في سبب حيازته يزيل عنها صفة الوقفية ولا يكفى في ذلك مجرد تغيير الحائز الوقفي لذاته بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل ايجابي ظاهر يجابه به مالك الحق بالانكار الصاطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقفية مزعج انكار الملكية على صاحبها والاستئثار بها دونه ولما كان كل ما يدهيه الطاعنون دليلا على تغيير صفة وضع يدهم هو قيام مورثهم من قبلهم بانشاء مباني جديدة على أرض الوقف منذ سنة ١٨٩٣ بعد هدم المباني الأولى التي وكان قد أنشأها المحتر الأول ولم يقتضى - في الحكر وأصوله - لهم بطريق الميراث أن ينشئوا مباني جديدة فإن هذا الأمر لا يعتبر قانونا تغييرا لسبب وضع يد المحتر ولا يعتبر معارضة لحق جهة الوقف في ملكية الأرض الموقوفة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الرابع النعى على الحكم المطعون فيه بقصور السبب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم أخذوا على الخبيرين المتدينين في الدعوى ما ذهبوا اليه من انطباق الأعيان الواردة بالحجبتين المقدمتين من المطعون عليه على

حين النزاع وذكروا أنه ورد بحجة الانشاء أن مساحة الأرض المحكرة ثلثاى فدان ودائق من أصل ثلاثة أفدنة في حين أن مساحة الأرض المتنازع عليها ٥٥٢٠ مترا مما لا يصح معه القول بأنها هي الأرض الواردة بحجتي الانشاء والقسمة واكتفى في الرد على هذا الدفاع بالقول بأن الحدود مطابقة أخذا بما ورد بتقرير الخبيرين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير الذي عينته محكمة الاستئناف وقد ورد في هذا التقرير أن القطعة التي يتحدث عنها الطاعنون في سبب النعي والبالغ مساحتها ثلثاى فدان ودائق ليست هي كل الموقوف وإنما هي إحدى قطع أربعة شملها حجنا انشاء الحكر وقسمته وقد تكفل الحكم ببيان معالم هذه القطع وانتهت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية الى أن أرض النزاع داخلية فيها فانها لم تكن بعد ذلك في حاجة الى الرداستقلالاً على ما أناره الطاعنون في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب السادس من اسباب الطعن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا بأن المرحوم محمد على فؤاد المناصرة النائب عنهم سبق له أن باع لوزارة الاوقاف في ١٩١٨/١٢/٢٩ جزءاً واقعاً في نهاية الحد البحري لعين النزاع وورد بهذا العقد أن الحدين الشرقي والقبلي ملك للبائع مما يفيد وضع يد الطاعنين على أرض النزاع بصفتهم ملاكاً لها ولكن الحكم المطعون فيه أففل الرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الطاعنون لم يقدموا الى محكمة النقض ما يدل على أنهم قدموا عقد البيع المشار اليه في سبب النعي الى محكمة الموضوع أو دليلاً آخر على حصول هذا البيع فانه لا تريب عليها اذا هي التفتت عن هذا القول العارى عن الدليل ولم ترد عليه .

وحيث أنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحنفى النوضى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، وصبرى فرحات ، وبطرس زغلول .

(٤٤)

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٩ القضائية :

نقض . "الحكم فى الطعن" . "نقض الحكم" .

نقض الحكم يستتبع إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم أساساً لها .
فضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على سبق صدور حكم فى استئناف رفع من ذات الحكم . نقض الحكم الصادر فى الاستئناف السابق . اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى .

يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أساس سبق صدور حكم فى استئناف رفع من ذات الحكم ، وكان الحكم الصادر فى الاستئناف السابق قد نقض وقضت محكمة النقض ببطلان هذا الاستئناف ، فانه يتعين اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى ونقضه على هذا الاعتبار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه ومن حائر أوراق الطعن

تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨٦٧ سنة ١٩٥٣ ١٠ دنى كلى

القاهرة ضد الطاعنين و انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامهما متضامنين أن يدفعاه مبلغ ٣٩١٩ ج و ٤٤٥ م و بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليهما (الطاعنين) متضامنين بأن يدفعاه المدعى (المطعون عليه) مبلغ ٧٩٢ ج و ٣٠٠ م فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٠٨٥ سنة ٧٢ ق و طلب تعديل الحكم المستأنف والقضاء له بباقي الطلبات ، و بتاريخ ١٩٥٧/١/١٩ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما (الطاعنين) متضامنين بأن يدفعاه للمستأنف (المطعون عليه) مبلغ ٨١١ ج و ٢٠٠ م فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٦٠ سنة ٢٧ ق وبعد صدور الحكم في الاستئناف رقم ١٠٨٥ سنة ٧٢ ق أعلن المطعون عليه الحكم الابتدائي إلى الطاعنين بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٩ فاستأنفاه أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١١٦٤ سنة ٧٤ قضائية و طلبا فيه إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وأمام المحكمة طلبا القضاء بوقف الفصل في استئنافهما حتى تقضى محكمة النقض في الطعن المقدم منهما عن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٨٥ سنة ٧٢ قضائية ودفع المستأنف عليه (المطعون عليه) بعدم جواز نظر الاستئناف لسابقة الفصل فيه في الاستئناف رقم ١٠٨٥ سنة ٧٢ قضائية و بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بقبول الدفع المقدم من المستأنف وبعدم جواز الاستئناف لسابقة الفصل فيه فطعن الطاعنان في هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره أمرت المحكمة بضم الطعن رقم ٦٠ سنة ٢٧ قضائية الذي كان قد أقامه الطاعنان عن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٨٥ سنة ٧٢ قضائية وتبين من الاطلاع على هذا الطعن أن محكمة النقض قضت فيه بجلسته ١٩٦٢/١٢/٢٧ بنقض الحكم المطعون فيه وحكمت في الاستئناف رقم ١٠٨٥ سنة ٧٢ ق القاهرة بعدم قبوله وقد صممت النيابة بالجلسة على رأيها السابق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز نظر الاستئناف رقم ١١٦٤ سنة ٧٤ ق استنادا على قوله (وحيث إنه لا نزاع بين الطرفين أن الحكم

الإبتدائي الصادر بينهما في القضية رقم ١٨٦٧ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة قد حصل استئنافه من المستأنف عليه وقيد الاستئناف برقم ١٠٨٥ سنة ٧٢ قضائية وفصلت المحكمة في هذا الاستئناف بحكمها الصادر في ١٩/١/١٩٥٧ . وحيث إن من المسلم به قانونا أنه لا يجوز الطعن بطريق الاستئناف على حكم سبق استئنافه وفصل في هذا الاستئناف وبذا يكون الاستئناف الحالى الحاصل من المستأنفين غير جائز قانونا لسبق صدور حكم عنه) ، ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أساس سبق صدور حكم في الاستئناف رقم ١٠٨٥ سنة ٧٢ قضائية القاهرة ولما كان هذا الحكم الأخير قد قضى وقضت محكمة النقض بطلان الاستئناف المذكور ولما كان يترتب على تقضى الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها فإنه يتعين اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى ولا محل بعد ذلك لبحث أسباب الطعن فيه .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / محمود مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى مل ، و ابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(٤٥)

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) دعوى . "تكييف الدعوى" . قض . "حالات الطعن" . "مخالفة القانون" .

مل المحكمة أن تنقضى من تلقاء نفسها الحكم القانونى المطلق مل رالعة الدعوى . خطأها فى ذلك وتطبيقها أحكاما غير الواجبة التطبيق . جواز الطعن فى الحكم بطريق النقض لمخالفة القانون ولو لم يكن الطاعن قد نبه محكمة الموضوع إلى ذلك .

(ب) عقد . "تكييف العقد" . "عقد إدارى" .

إبرام عقد مع إحدى جهات الإدارة لتوريد مادة لازمة للتعبير مرفق عام واحتوائه على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص . انتهاء عقدا إداريا .

(ج) عقد . "عقد إدارى" . "إخلال التعاقد مع الإدارة بالتزامه" . "الجزاءات المنصوص عليها فى العقد" . "التفويض العينى" .

الجزاءات المنصوص عليها فى العقود الإدارية من قصر التعاقد مع الإدارة أو تأخيرها فى الوفاء بالتزامه ، وجوب تنفيذها بدقة وبمقتضاها المحدد فى العقد . من هذه الجزاءات حق الإدارة فى شراء المواد التى يمتنع التعاقد معها من توريدها أو استئجارها على حسابها وتحت مسئولية . تحمل التعاقد كافة النتائج المالية المترتبة على ذلك . تحديد المصروفات التى تتكبدها الإدارة فى عملية الشراء أو الاستئجار فى العقد . حق الإدارة فى انتصائها كاملة دون أن تطالب بإثبات ما أقدمته منها فعلا . حسبها أن تثبت قيامها بالشراء أو الاستئجار على حساب المتعهد بسبب امتناعه عن التوريد .

١ - متى كانت الطاعنة قد عرضت العقد مثار النزاع على محكمة الموضوع وطابت القضاء لها بما طلبته من مبالغ بالتطبيق لشروطه فإنه كان على تلك المحكمة أن تنقضي من تلقاء نفسها الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين الطرفين وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ، فإن أخطأت في ذلك وطبقت أحكام القانون المدني دون قواعد القانون الإداري الواجبة التطبيق جاز لمن تكون له مصلحة من الخصوم في أعمال هذه القواعد أن يطعن في الحكم بطريق النقض على أساس مخالفته للقانون ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع إلى وجوب تطبيق القواعد المذكورة .

٢ - إذا كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرافق عام واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص فإنه يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإداري دون أحكام القانون المدني .

٣ - تقضي أصول القانون الإداري بأن الجزاءات التي ينص في العقود الإدارية على حق الإدارة في توقيعها في حالة تقصير المتعاقد معها أو تأخيرها في الوفاء بالتزامه يجب تنفيذها بدقة وبمقدارها المحدد في تلك العقود لأن كل إخلال من جانب المتعاقد مع الإدارة بالتزامه لا يقتصر أثره على الإخلال بالتعاقد فحسب وإنما يترتب عليه أيضا المساس بانتظام سير المرفق العام واطواره . ومن بين الجزاءات التي تستهدف الإدارة منها الضغط على المتعاقد معها وإرغامه على تنفيذ التزامه ما تشترطه في عقود التوريد من أن يكون لها في حالة تخلف المتعهد عن التوريد الحق في أن تشتري على حسابها المواد التي يمتنع عن توريدها أو أن تستأجرها إذا كان التوريد على وجه الإجارة . وفي هذه الحالة يتم الشراء أو الاستئجار على حساب ذلك المتعهد وتحت مسؤوليته فيتحمل جميع نتائج المبالغة ومن هذه النتائج الزيادة في الأسعار والمصروفات اللتين تنكبدهما الإدارة في تلك العملية وتعتبر هذه المصروفات مكملة لفروق الأسعار - فإذا نص في العقد على طريقة تحديد تلك المصروفات حق للإدارة اقتضاؤها كاملة على هذا الأساس دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا ويكفي لاستحقاقها لها بمقدارها المحدد في العقد أن يثبت قيامها بالشراء أو الاستئجار على حساب المتعهد بسبب امتناعه عن التوريد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الوزارة الطاعنة أقامت فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٢ الدعوى رقم ٢٣٢٨ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد المطعون عليه طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٢٢٧ جنيها و ٣٣٤ مليا وفوائده بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وقالت فى بيان دعواها إنها تعاقدت معه على أن يورد إليها خلال عام ١٩٥٠ ألف وخمسمائة عجل على وجه الإجارة مقابل ١٨٠ قرشا للعجل الواحد لتستخرج من هذه العجول المادة الجدرية اللازمة لمعمل المصل واللقاح وأن المطعون عليه بعد أن قام بتوريد عدد قليل من العجول المتفق عليها توقف نهائيا عن توريد الباقي وترتب على ذلك تعطيل تحضير لقاح الجدرى وتناقص الرصيد الموجود من هذا المصل فقامت الوزارة بإذاره بضرورة توريد العجول بواقع ٤ عجلا اسبوعيا ولما لم يفعل انذرته ثانية بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ بأنه إذا لم يورد العجول المطلوبة خلال ثلاثة أيام ستقوم باستئجار العجول اللازمة لمعاملها على حسابه بالتطبيق لشروط العقد المبرم بينهما وأعادت إذاره بذلك فى ١٢ ٢٦٦ من يونيه سنة ١٩٥٠ ولما أصر على موقفه من الامتناع عن التوريد اضطرت الوزارة إلى الاشتهار عن مناقصة لتوريد العجول اللازمة لمعاملها والتي تخاف المطعون عليه عن توريدها ورسمى العطاء على أحمد عبده شهبان بأجرة قدرها ٣٥٠ قرشا للعجل الواحد وقام المذکور بتوريد ٧٠٦ عجول وإنه لما كان العقد يقضى بالزام المطعون عليه بفروق الاسعار الناتجة عن الاستئجار على حسابه مضافا إليها مصاريف إدارته بواقع ١٠٪ من قيمة تلك الفروق فقد طلبت الوزارة للطاعنة فى دعواها إلزامه بهذه الفروق البالغة ١٢٠٠ جنيه و ٢٠٠ مليم مضافا إليها ٢٤٧ جنيها و ١٠ مليات قيمة المصاريف الإدارية التى احتسبتها خطأ لهذا المبلغ ٥٠ جنيها و ٣٤ مليا قيمة الغرامة المستحقة عليه طبقا للعقد عن

للتأخير في التوريد بمجموع ذلك ١٤٩٧ جنيها و ٢٣٤ مليا خصمت منه التأمين والمدفوع منه وقدره ٢٧٠ جنيها فيكون الباقي ١٢٢٧ جنيها و ٢٣٤ مليا وهو ما رفعت به الدعوى وبتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية بالزام المطعون عليه بأن يدفع للوزارة الطاعنة مبلغ ١٠٥٠ جنيها و ٢٢٠ مليا وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية مستبعدة من المبلغ المطالب به ٥٠ جنيها و ٢٣٤ مليا قيمة غرامة التأخير لما رآته من عدم جواز الجمع بين هذه الغرامة وبين الجزاء الخاص بالاستئجار على حساب المطعون عليه ومحسبة المصاريف الإدارية بمبلغ ١٢٠ جنيها و ٢٠ مليا بواقع ١٠ ٪ من فروق الأسعار الناتجة عن عملية الاستئجار من متعهد آخر وذلك طبقا لما يقضى به العقد - استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢٧٥ سنة ٧٣ ق وأقام استئنافه على أن تخلفه عن توريد باقي العجول يرجع إلى تعسف الوزارة معه في تنفيذ العقد إذ أن العمل كان يأخذ من العجول التي قام بتوريدها كمية من الدم تزيد عن المألوف مما كان يجعل هذه العجول عند ردها إليه في حالة صحية سيئة وهو ما يتنا في مع ما التزمت به الوزارة في العقد من تسليم العجول إليه بعد أخذ الدم منها سليمة وأضاف المطعون عليه أنه إذا لم تأخذ المحكمة بدفاعه هذا واعتبرته مسئولا عن عدم توريد ما لم يقيم بتوريده من العجول المتفق عليها فإن كل ما تهمته الوزارة من فروق في أسعار الكمية التي استأجرتها على حسابه هو مبلغ ٥٤٥ جنيها و ٢٢٠ مليا وانتهى في استئنافه إلى طلب القضاء بإلغاء الحكم المستأنف واحتياطيا بتعديل المبلغ المقضى به للطاعنة إلى المبلغ المذكور - وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف (المطعون عليه) بأن تدفع للاستأنف ضده بصفته (الطاعنة) مبلغ ٩٣٠ ج و ٢٠٠ م وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية مستبعدة من المبلغ المقضى به ابتدائيا ١٢٠ جنيها و ٢٠ مليا قيمة المصاريف الإدارية تأسيسا على ما رآته من اعتبار هذه المصاريف من قبيل التعويض ومن أن الطاعنة لم تقدم الدليل على اتفاقها شيئا منها - طعنَت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض واقتصر طعنها على ما قضى به الحكم من رفض هذه المصاريف وطلبت نقض الحكم المطعون فيه والحكم في الموضوع بتأييد الحكم الابتدائي

وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى رفض الطعن تأسيسا على أن ما تمسك به الطاعنة في سببه من أن العقد المبرم بينها وبين المطعون عليه يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإداري وليس عقدا مدنيا يخضع لأحكام القانون المدني يعتبر سببا جديدا يخالطه واقع لم يسبق لها التمسك به أمام محكمة الموضوع وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد تنمى فيه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه برفض المصاريف الإدارية التي طالبت بها طبقا للعقد بواقع ١٠ ٪ من فروق الأسعار الناتجة عن عملية الاستئجار على حساب المطعون عليه - أقام الحكم قضاءه في هذا الخصوص على أن هذه المصاريف تعتبر عنصرا من عناصر التعويض وأن الطاعنة لم تقدم ما يفيد أنها تحملت بشيء منها هذا في حين أن العقد المبرم بينها وبين المطعون عليه هو عقد توريد إداري تحكمه قواعد القانون العام دون أحكام القانون المدني ومما تقضى به تلك القواعد أن للإدارة أن تشترط توقيع جزاءات معينة في حالة تخلف المتعاقد معها عن تنفيذ التزامه أو تمصيره في هذا التنفيذ ومن بين هذه الجزاءات أن يكون لها في عقود التوريد الحق في أن تشتري أو تستأجر على حساب المتعاقد معها المواد التي يتخلف عن توريدها متى ثبت لديها عجزه عن التوريد ويكون من حقها في هذه الحالة أن تتقاضى منه فروق الأسعار الناتجة عن هذه العملية وما يتحمله الجهاز الحكومي بسببها من نفقات وهذه النفقات تعتبر في حكم فرق السعر وجزءا مكلا له يجرى عليها ما يجرى عليه من أحكام وذلك باعتبارهما ناشئين عن سبب واحد هو عجز المتعهد عن التنفيذ واضطرار الإدارة إلى التنفيذ على حسابه وقد استقر الفقه والقضاء الإداري على أنه إذا حددت هذه المصاريف في العقد جزاءا بمبلغ معين أو بنسبة من فروق الأسعار فإن المتعهد يلتزم بهذا التحديد ولا يقبل منه مناقشته فيما بعد ويكفى لا لزامه بهذه المصاريف أن يثبت قيام الإدارة بالشراء أو الاستئجار على حسابه ولا تلزم بإثبات اتفاقها فعلا المبلغ المحدد في العقد ولما كان العقد المبرم بين الطرفين قد نص في البند السابع منه على حق الطاعنة في القيام باستئجار

عجول على حساب المطعون عليه بدلا من العجول التي يتخلف عن توريدها على أن يتحمل المطعون عليه في هذه الحالة بفروق الأسعار الناتجة من هذه العملية كما اشترطت الطاعة في البند ٥٣ من شروط العطاء التي وقع عليها المطعون عليه بما يفيد قبوله التوريد على أساس أن يكون لها الحق أيضا في المطالبة مع فروق الأسعار بالمصاريف الإدارية بواقع ١٠ ٪ من هذه الفروق وإذا كان ثابتا أن الطاعة قامت فعلا باستئجار العجول على حساب المطعون عليه بعد أن ثبت عجزه عن التوريد وقد أقر الحكم المطعون فيه حقها في اقتضاء فروق الأسعار الناتجة عن هذا الاستئجار وقضى لها بها فإن ذلك كان يقتضى أن يحكم لها أيضا بالمصاريف الإدارية وفقا لما اتفق عليه في شروط العطاء المكملة للعقد وإذا رفض الحكم القضاء لها بتلك المصاريف فإنه يكون قد خالف القانون وليس بصحيح ما ذهب إليه من أن هذه المصاريف تعتبر تعويضا يجب أن يقوم الدليل في الدعوى على مقوماته وذلك لما هو مقرر من أن الجزاءات المالية في العقود الإدارية واجبة التطبيق حتما وبمقدارها المنصوص عليه في العقد وذلك بمجرد توافر السبب المستوجب لها ودون حاجة إلى إثبات أن الضرر قد لحق الإدارة بسبب إخلال المتعهد بالتزامه .

وحيث إن ما تثيره النيابة من عدم قبول هذا النعى بمقولة أنه لا يجوز للطاعة أن تتحدى لأول مرة أمام محكمة النقض أن العقد أساس دعواها هو عقد إداري تحكمه قواعد القانون الإداري دون أحكام القانون المدني وأن تعيب على الحكم المطعون عليه إغفاله تطبيق تلك القواعد هذا الذي تثيره النيابة غير صحيح في القانون ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعة قد عرضت العمد مشار النزاع على محكمة الموضوع وطلبت القضاء لها بما طلبته من مبالغ بالتطبيق لشروطه فإنه كان على تلك المحكمة أن تنقضي من تلقاء نفسها الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين الطرفين وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها فإن أخطأت في ذلك وطبقت أحكام القانون المدني دون قواعد القانون الإداري الواجبة التطبيق جاز لمن تكون له مصلحة من الخصوم في أعمال هذه القواعد أن يظمن في الحكم بطريق النقض على أساس مخالفته للقانون ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع إلى وجوب تطبيق القواعد المذكورة .

وحيث إنه يبين من العقد أساسى الدعوى والذي كان مقدما إلى محكمة الموضوع أنه مبرم بين الوزارة الطاعنة وبين المطعون عليه وقد تمهد الأخير فيه بتوريد ألف وخمسمائة عجل إلى معامل الوزارة في المدة من أول يناير حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ على دفعات حسب الطاب مقابل ١ جنيه و ٨٠٠ ملجم كاجرة للعجل الواحد على أن ترد العجول إلى المطعون عليه بعد استخراج المادة الجدرية منها وقد نص في البند السادس من العقد على أنه إذا نفق العجل أو حصلت له إصابة شديدة وهو في عهدته المعمل سواء كان ذلك بسبب العملية أو لآى سبب آخر تدفع الوزارة تعويضا عنه يقدر بمعرفة القسم البيطرى بوزارة الزراعة ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائيا ونص في البند السابع على أن تقوم الوزارة بإخطار المطعون عليه بمقتضى خطاب موسى عليه بعدد العجول المطلوبة في كل دفعة وعليه أن يقوم بتوريدها في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ وصول الإخطار إليه وإذا تأخر في توريد العدد المطلوب كله أو بعضه في الميعاد المحدد فللوزارة إلغاء العقد ومصادرة التأمين بعد إخطار المتعهد بالبريد المسجل ويمكنها أيضا أن تستأجر من غير المتعهد العجول المطلوبة بالطريقة التي تراها تبعا لتقديرها المطلق وما ينتج عن ذلك من زيادة في الأسعار يكون دينا على المتعهد يمكن استبعاد قيمته من المبالغ المستحقة له أو خصمه من التأمين المودع منه على ذمة هذا العقد أو أى عقد آخر بينه وبين الحكومة أو تخصيصه بأى طريقة أخرى وذلك كله دون حاجة إلى تكليف أو إنذار وسمى كما نصت المادة ٥٢ من قائمة الاشتراطات العامة لمقدمى العطاءات والموقع عليها من المطعون عليه بما يفيد قبوله التوريد على أساس الشروط الواردة فيها على أن المتعهد يلتزم أيضا في هذه الحالة بالإضافة إلى ما ينتج من زيادة في الثمن بمصاريف إدارية بواقع ١٠ ٪ من هذه الزيادة وتحصل هذه المصاريف بذات الطريقة التي تحصل بها تلك الزيادة وأنه إذا كان السعر الذى تشتري به الوزارة يقل عن سعر المتعهد فلا يحق له المطالبة بالفرق وهذا لا يمنع من تحصيل قيمة غرامة التأخير المستحقة وإلغاء العقد ومصادرة التأمين كما تضمن العقد التزام المطعون عليه بنقل العجول بعد استخراج المادة الجدرية منها وذلك في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ إخطاره وإن تأخر في نقلها يلزم بدفع غرامة معينة وللزراعة

أيضا بذبح المعجول في سلخانة القاهرة وذلك في مدة لا تتجاوز شهر ونصف من تاريخ استخراج المادة الجدرية منها وإلا كان ملزما بتعويض قدره جنينين عن كل عجل وتضمن العقد أيضا أنه إذا أقدم المطعون عليه بنفسه أو بواسطة غيره على الإرشاء أو الإغراء أو الإتفاق على غدر الوزارة أو حاول أى شيء من ذلك مباشرة أو غير مباشرة فإن عمله هذا يترتب عليه إلغاء العقد في الحال وسقوط حقه في التأمين — ولما كان هذا العقد وقد أبرم بين المطعون عليه وبين إحدى جهات الإدارة "وزارة الصحة" بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص على ما سلف بيانه فإنه يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإداري دون أحكام القانون المدني. ولما كانت تلك الأصول تقضى بأن الجزاءات التي ينص في العقود الإدارية على حق الإدارة في توقيعها في حالة تقصير المتعاقد معها أو تأخيرها في الوفاء بالتزامه يجب تنفيذها بدقة وبمقدارها المحدد في تلك العقود لأن كل إخلال من جانب المتعاقد مع الإدارة بالتزامه لا يقتصر أثره على الإخلال بالتعاقد فحسب وإنما يترتب عليه أيضا المساس بانتظام سير المرفق العام وإطراده. ولما كان ذلك وكان من بين الجزاءات التي تستهدف الإدارة منها الضغط على المتعاقد معها وإرغامه على تنفيذ التزامه ما تشترطه في عقود التوريد من أن يكون لها في حالة تخلف المتعهد عن التوريد الحق في أن تشتري على حسابها المواد التي يمتنع عن توريدها أو أن تستأجرها إذا كان التوريد على وجه الاجارة — وفي هذه الحالة يتم الشراء أو الاستئجار على حساب ذلك المتعهد وتحت مسؤوليته فيتحمل جميع نتائج المصايلة ومن هذه النتائج الزيادة في الأسعار والمصروفات اللتين تتكبدهما الإدارة في تلك العملية وتعتبر هذه المصروفات مكلفة لفروق الأسعار فإذا نص في العقد على طريقة تحديد تلك المصروفات حق للإدارة اقتضاءها كاملة على هذا الأساس دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا ويكفى لإستحقاقها لها بمقدارها المحدد في العقد أن يثبت قيامها بالشراء أو الاستئجار على حساب المتعهد بسبب امتناعه عن التوريد — ولما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه رغم قضائه للطاعة بفروق الأسعار التي طلبتها لما ثبت له من قيامها باستئجار المعجول من متعهد آخر بسبب إصرار المطعون عليه على الامتناع عن التوريد رغم إنذاره مرارا قد رفض القضاء لها

بالمصروفات الادارية المتفق عليها في البند ٣٣ من لائحة الاشتراطات العامة الموقع عليها من المطعون عليه بما يفيد قبول التوريد على أساس الشروط الواردة فيها مما اعتبر معه هذه المائمة مكسبة للمقد وهو الأمر الذي لم ينازع فيه المطعون عليه إذ رفض الحكم القضاء بهذه المصروفات بحجة أنها تعتبر عنصرا من عناصر التعويض يجب أن يقوم الدليل على توافرها ومقوماته وأن الوزارة الطاعنة لم تقدم بيانا بمفردات هذه المصروفات ولا ما يفيد أنها تحلت بذىء منها أن هذا الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(٤٦)

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) استئناف . " إعلان الاستئناف " . بطلان . " البطلان المتعلق
بالنظام العام " .

وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة
الاستئناف . إغفال ذلك يستوجب البطلان . تعلقه بالنظام العام .

(ب) حكم . " الطعن في الأحكام " . " الخصوم في الطعن " . تجزئة .

صدور حكم في موضوع غير قابل لتجزئة أو في التزام بالتضامن . رفع الطعن على أحد
المحكوم لهم في الميعاد . وجوب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم . م ٣٨٤
مرافعات . شرط ذلك . أن يكون هناك تضامن بين المحكوم لهم المرفوع عليهم الاستئناف
أو أن يكون محكوما لهم في موضوع غير قابل لتجزئة .

(ج) عقد . " صيوب الرضا " . تدليس . محكمة الموضوع .

تقدير ثبوت التدليس من المسائل التي تسفل بها محكمة الموضوع .

(د) إثبات . " طرق الإثبات " . " الإقرار " . " الإقرار غير القضائي " .
" أوراق عرفية " .

ثبوت الإقرار غير القضائي بورقة عرفية موقع عليها من المقر . حجية الورقة على من
صدرت منه . لا يجوز له أن يتصل بما هو وارد فيها بمحض إرادته إلا بمجرد قانوني .

١ - كانت المادة ٤٠٦ مكرر المضافة لقانون المرافعات بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ توجب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم وذلك في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . وهذا البطلان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - متعلق بالنظام العام ولا يزول بحضور الخصم الذي لم يعان ، لأن إعلان الاستئناف إلى المستأنف عليهم المقرر بالمادة ٤٠٦ المذكورة ليس تكليفا بالحضور مما يجرى عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات التي تقضى بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ من العيوب المبينة في هذه المادة يزول بحضور الخصم أمام المحكمة (١) .

٢ - يشترط لانطباق القاعدة الواردة في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات والتي تقضى - في حالي التضامن وعدم التجزئة - بأنه إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصام الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم - يشترط لذلك أن يقوم التضامن بين المحكوم لهم المرفوع عليهم الطعن أو أن يكون محكوما لهم في موضوع غير قابل للتجزئة . وإذن متى كان التضامن قائما بين المحكوم عليهم رافعي الاستئناف وليس بين المحكوم لهم وكان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة فإنه لا محل للاستناد إلى القاعدة السابقة للأول بأنه يترتب على بطلان الاستئناف بالنسبة لمن لم يستأنف في الميعاد بطلانه بالنسبة لغيره من المستأنفين الذين رفعوا استئنافهم في الميعاد .

٣ - تقدير ثبوت أو عدم ثبوت التدليس الذي يجيز إبطال العقد هو من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع .

٤ - الإقرار غير القضائي إذا ما ثبت بورقة عريضة موقع عليها من المقرر كانت هذه الورقة حجة على من صدرت منه فلا يحى له أن يتصل مما هو وارد فيها بمحض إرادته إلا لمبرر قانوني .

(١) راجع نقض ١٨/٤/١٩٦٢ الطعن ١٤٥ من ٢٨ في السنة ١٣ ص ٤٧٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى الابتدائية رقم ٦٦٠/١١١١ طنطا واثنيانها إلى طلب الحكم بالزام المطعون عليهما متضامنين بأن يدفعوا لهما مبلغ ١٣٤٢ ج و٧٥٩م ولدى نظر الدعوى بجلسة ١٢/٢/١٩٥٤ تقدم المطعون عليه الأول بورقة مؤرخة ١٧/٩/١٩٥٣ صادرة من الطاعن الأول نص فيها على أن الطاعن المذكور يقر بأنه هو وشريكه الطاعن الثاني لم يعودا يستحقان شيئا قبل المطعون عليهما وبأنه يتنازل عن هذه الدعوى ويضمن تنازل شريكه هو الآخر عنها وتأسيسا على ما هو وارد في هذه الورقة طلب المطعون عليه الأول أصليا الحكم برفض الدعوى وقال إنه إن لم تعتد المحكمة بهذه الورقة بالنسبة للطاعن الثاني لأنها ليست صادرة منه فإنه — المطعون عليه الأول — يطالب من باب الاحتياط الحكم له — على الطاعن الأول بما قد يحكم به عندئذ للطاعن الثاني، رد الطاعن الأول على ذلك بأن التنازل الذي تضمنته الورقة المذكورة باطل لأنه لم يقبله إلا نتيجة تدليس صدر من المطعون عليه المذكور بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٥ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليهما متضامنين أن يدفعوا للطاعنين مبلغ ١١٠٩ ج و٧٥٩م والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ولم تعتد المحكمة بالتنازل الذي تضمنته ورقة ١٧/٩/١٩٥٣ ساقطة الذكر استنادا إلى ما ذكرته من أن الطاعن الثاني لا شأن له بهذه الورقة لأنها لم تصدر منه وليس ثمة ما يدل على أنه وكل الطاعن الأول في التنازل نيابة عنه وأن التنازل الصادر من الطاعن الأول قد وقع باطلا عملا بالمادة ١٢٥ من القانون المدني لأن رضائه به معيب بالتدليس. استأنف المطعون عليهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف

رقم ١٨٣ سنة ٥ قضائية طالبن الغاء والقضاء أصليا برفض دعوى الطاعنين واحتياطيا برفض دعوى الطامن الأول وحده والزامه بما قد يحكم به للطامن الثاني على المطعون عليهما - دفع الطاعنان ببطلان الاستئناف لأن المستأنف عليه الثاني لم يعلن به في ظرف الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف - وبتاريخ ١٧/٤/١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا ثم أعادت القضية للرافعة في الموضوع ، وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٦ حكمت في موضوع الاستئناف: (أولا - بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين المطعون عليهما الأول مدينا والثاني ضامنا بأن يدفعوا للمستأنف عليه الثاني محمد ابراهيم الشافعي الطاعن الثاني مبلغ ٥٥٤ ج و ٨٧٩ م والفوائد عن هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٠/١/١٩٥٣ حتى السداد - وفي دعوى الضمان الفرعية بالزام المستأنف عليه الأول محمد ابراهيم البحرأوى الطاعن الأول بأن يدفع للمستأنف الأول ابراهيم لبيب وشركاه المطعون عليه الأول مبلغ ٥٥٤ ج و ٨٧٩ م والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . ثانيا - بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف عليه الأول محمد ابراهيم البحرأوى وبرفض دعواه قبل المستأنفين) وأقامت المحكمة قضاها على اعتبار التنازل صحيحا وأعملت أثره بالنسبة للطاعن الأول وحده الذي صدر منه هذا التنازل أما بالنسبة للطامن الثاني فقد أقر الحكم محكمة الدرجة الأولى على ما ذهبت إليه من أن هذا التنازل لا يتعدى أثره إلى الطامن الثاني لأنه لم يكن طرفا فيه ، طعن الطاعنان بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم القاضي بقبول الاستئناف شكلا وتقدمت النيابة العامة بمذكرة خلصت فيها إلى أنها ترى صحة النعي الوارد بالسبب الأول من أسباب الطعن المتعلق بمخالفة الحكم القاضي بقبول الاستئناف شكلا للقانون وذلك بالنسبة للطامن الثاني وحده ، مرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٣٠/١/١٩٦٤ وفيها صمحت النيابة العامة على رأيها السابق .

وحث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمي الطاعنان بالسبب الأول على الحكم التماسي بقبول الاستئناف شكلا مخالفته للقانون وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا ببطلان الاستئناف وأقاما هذا الدفع على أن الاستئناف لم يعلن إلى

المستأنف عليه (الثاني) الطاعن (الثاني) وإنه لما كان الحكم المستأنف صادرا في حالة تضامن فإنه ممسلا بالمادة ٤٠٦ مكررا المضافة إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون، يترتب على بطلان الاستئناف بالنسبة للطاعن الثاني، لعدم إعلانه بطلانه أيضا بالنسبة للطاعن الأول وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٩ والقاضي برفض الدفع ببطلان الاستئناف وبقبوله شكلا أن الاستئناف لم يعلن أصلا إلى الطاعن الثاني - وقد أقام الحكم قضاءه على أنه وقد أعلن الاستئناف إلى الطاعن الأول في الميعاد القانوني فإنه عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات يصح اختصاص الطاعن الثاني في الاستئناف ولو بعد فوات الميعاد مادام الحكم الابتدائي صادرا على أساس وجود التزام بالتضامن وأضاف الحكم أنه وإن كان الطاعن الثاني لم يعلن إليه الاستئناف إلا أن حضور محام عنه بالجلسات بتوكيل يغني عن إعلانه . ولما كانت المادة ٤٠٦ مكررا المضافة لقانون المرافعات بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ قبل الغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، كانت توجب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، وذلك في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف والا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه - وكان هذا البطلان - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متعلقا بالنظام العام - ولا يزول بحضور الخصم الذي لم يعلن لأن إعلان الاستئناف إلى المستأنف عليهم المقرر بالمادة ٤٠٦ المذكورة ليس تكليفا بالحضور مما يجري عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات المنصوص فيها على أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن العيوب المبينة في هذه المادة يزول بحضور الخصم أمام المحكمة - لما كان ذلك فإن استناد الحكم في قضائه بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة للطاعن الثاني إلى أن "حضور محام موكل عنه أمام المحكمة يغني عن إعلانه" يكون غير صحيح في القانون - أما استناد الحكم في قبول الاستئناف إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات التي تقضي بأنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن ورفع

الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم فهو استناد في غير موضعه ذلك أنه واضح من المذكرة التفسيرية في تعليقها على هذه المادة أنه يشترط لانطباق هذه القاعدة بالنسبة للمحكوم لهم المرفوع عليهم الاستئناف أن يكون هناك تضامن بينهم أو أن يكون محكوما لهم في موضوع غير قابل للتجزئة — ولما كان التضامن في النزاع الحالى قائما بين المحكوم عليهما (المستأنفين) وليس بين المحكوم لهما (المستأنف عليهما) وكانت الاستئناف قد رفع من المستأنفين في الميعاد والموضوع الذى صدر فيه الحكم المستأنف قابلا للتجزئة — فإنه لا محل للتمسك بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ للقول بأنه يترتب على بطلان الاستئناف بالنسبة للطاعن الثانى بطلانه بالنسبة للطاعن الأول ذلك أن مآتينه المذكرة الإيضاحية بحالة التضامن التى يترتب على قيامها بطلان الاستئناف بالنسبة لجميع المستأنف عليهم إذا بطل استئناف أحدهم، هو أن يكون هذا التضامن قائما بين المستأنف عليهم — وهو مالم يتوافر في النزاع الحالى كما سبق القول — لما كان ذلك فان بطلان الاستئناف بالنسبة للطاعن الثانى لا يترتب عليه بطلانه بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثانى على الحكم الاستئنافى الصادر فى الموضوع الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله — وفى بيان ذلك يقولان أن الطاعن الأول تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التنازل الذى أقرب به بموجب الورقة المؤرخة ١٩٥٣/٩/١٧ تأميسا على أن المطعون عليهما حصلتا منه على هذا الإقرار بطريق التدليس بأن حولا إليه، فى مقابله، دينا لهما على المدعو محمود الحداد وأوهما بأنه سيقبض قيمة هذا الدين فورا وأخفيا عنه أن المحال عليه ينازعهما فيه وبأنه لو علم بوجود هذه المنازعة لما قبل مطلقا أن يقر لهما بالتنازل — وذكر الطاعنان أن مجرد سكوت المطعون عليهما عن افهام الطاعن الأول بأن المحال عليه ينازعهما فى الدين المحال، يعتبر تدليسا مبطلا للتنازل، ومع ذلك فإن الأمرين الطاعن الأول والمطعون عليهما قد جاوز هذا السكوت لأنهما أكدا له بأنه لا توجد أية منازعة من المدين، وذلك بأن كتبا فى صيغة التحويل عبارة بهذا المعنى ولكن الحكم المطعون فيه رفض القضاء ببطلان التنازل وخطب بين ما نصت إليه عبارة

الحالة خاصة بحق المحال في الرجوع على المحيلين فوراً عند قيام المنازعة وبين تمسك الطاعن الأول بأن عبارة الحوالة تدل على وقوع التدليس .

وحيث إنه يبين من الحكم الاستثنائي الصادر في الموضوع أنه رد على دفاع الطاعن الأول ببطلان التنازل لحصول المطعون ضدهما عليه بطريق التدليس بقوله " وحيث إنه على ضوء التعريف المتقدم للتدليس المنصوص عنه في المادة ١٢٥ مدني سألقة الذكر يكون ما ذهب إليه الحكم المستأنف من أن سكوت المدعي عليه الأول - المطعون عليه الأول - من تفهيم المدعي الأول - الطاعن الأول - بوجود المنازعة في السند المسدين به من يدعي محمود ابراهيم الحداد المؤرخ ١٩٥٢/٨/٣٠ والمحول من المستأنف الأول - الطاعن الأول - بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٣ يعتبر تدليسا سلبيا . هذا الذي ذهب إليه الحكم المستأنف في غير محله ذلك أنه باستقراء التحويل يبين أن المنازعة في هذا الدين كانت متوقعة ومحتملة بدليل العبارة التي ذكرت في نهاية التحويل ونصها " ... وإذا حصلت منازعة أي منازعة من المدين للمستأنف عليه الأول الحق في الرجوع علينا بالمبلغ فوراً " ثم يلي ذلك عبارة الضمان الموقع عليها من المستأنف الثاني ... ومن ثم فلا يمكن بحال بعد ذلك القول بأن المحيل قد أخفى أو كتم عن المحول إليه أمر هذه المنازعة هذا فضلا عن أنه لم يثبت إن كانت منازعة المدين محمود ابراهيم الحداد هي منازعة جدية أو غير جدية أو لم يصل أمر هذا السند إلى القضاء ليقول كلمته فيه . . والذي تبين من مطالعة أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن واحداً بالمستأنف عليه الأول إلى التنازل عن الدعوى أمران : الأول تحويل السند المؤرخ ١٩٥٢/٨/٣٠ بمبلغ ٤٤٥ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً إليه والمدين فيه محمود ابراهيم الحداد والثاني تحرير السند المؤرخ ١٩٥٣/٩/١٧ بمبلغ ٤٥٤ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً والمقسط فيه دفع هذا المبلغ على ثلاثة أقساط . . ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون قضاء الحكم المستأنف بإبطال الاتفاق المؤرخ ١٩٥٣/٩/١٧ بالتنازل عن الدعوى مقابل تحويل السند المؤرخ ١٩٥٢/٨/٣٠ وتحرير السند المؤرخ ١٩٥٣/٩/١٧ في غير محله " ولما كان تقدير ثبوت التدليس الذي يجيز إبطال العقد أو عدم ثبوته هو من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع وكان ما رد به الحكم المطعون فيه على ما تمسك به الطاعن الأول في هذا الخصوص

قد حصله من أوراق الدعوى تحصيلًا سائفاً مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها كما أن تفسيره لعبارة الحوالة ليس فيه خروج عن مدلولها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون مجادلة في أمر موضوعي مما لا سبيل للناقشة فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم الاستئنافي الصادر في الموضوع القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولان إن الطاعن الأول ذكر في دفاعه أمام محكمة الاستئناف أن الإقرار بالتنازل الذي يتمسك به المطعون عليهما قبله هو إقرار صادر من جانب واحد في غير مجلس القضاء ومن ثم يحق له أن يعدل عنه وقد اغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعتبر قصورا في التسيب يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول ذكر في دفاعه أمام محكمة الاستئناف (أن التنازل ما هو إلا إقرار من جانب واحد ومادام لم يصدر من المقر في مجلس القضاء فمن حقه أن يعدل عنه) — ولما كان الإقرار غير القضائي إذا ما ثبت بورقة عرفية موقع عليها من المقر كانت هذه الورقة حجة على من صدرت منه فلا يحق له أن يتنصل مما هو وارد فيها بحض إرادته إلا لمبرور قانونى — وكان الطاعن الأول لم يطلب إبطال إقراره بالتنازل عن الدعوى إلا لما ادعاه من أن المطعون عليهما حصلا منه على هذا الإقرار بطريق التدليس — لما كان ذلك وكان الحكم قد نفي هذا الادعاء كما سبق القول واعتبر الإقرار ملزما لمن صدر منه فإن النعى عليه بالقصور يكون غير متبع .

وحيث إنه لما تقدم بتعين نقض الحكم الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٦ فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلا — وذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى — والحكم ببطلان هذا الاستئناف بالنسبة إلى الطاعن المذكور — ولما كان هذا الحكم أساسا للحكم الصادر في الموضوع فإنه يترتب على نقضه بالنسبة للطاعن الثانى إلغاء الحكم الصادر في الموضوع بالنسبة إليه أيضا عملا بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك مستوجب الرفض .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسين العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى مل ، وصبري فرحات .

(٤٧)

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نص . " الخصوم في الطعن " . دعوى .

زوال صفة الطعن بعد تهيئة الدعوى للحكم في موضوعها . حضور من قام مقامه في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ومباشرة السير فيها . انعقاد أثر تغير الصفة على سير الطعن .

(ب) بورصة . " عقود بيع القطن تحت سعر القطع " . " خيار المشتري في التغطية " . " أثر التغطية " . بيع .

خيار البائع في قطع السعر يقابل خيار المشتري في التغطية . التزام البائع أن يوفر لأشترى الوقت الذي يتسع للتغطية . تتم التغطية بإجراء عملية مكسبة يجريها المشتري في وقت القطع وبسعره ومن مقدار معادل لذلك الذي تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار .

(ج) بورصة . " عقود بيع القطن تحت سعر القطع " . " القطع على العقود " . بيع .

القطع على سعر العقود عقد — مل ما جرى به العرف — بأن يكون السعر نتيجة تعامل فلي وليس سراً لاسمها . إقرار المشرع لهذا العرف وتقنيته بما أورده في المادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل لرسوم قانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ .

١ — متى حضر من قام مقام من زالت صفته — بعد أن تهيأت الدعوى للحكم في موضوعها — في الجلسة التي كانت محددة لنظرها وبأمر السير فيها فإن تغير صفة من كان يباشر الخصومة يكون عديم الأثر على سير الطعن .

٢ - عقود البيع تحت القطع تقتضى - على ما جرى به قضاء النقض - أن يكون للمشتري خيار التغطية مقابل حق البائع فى القطع ويلتزم البائع لذلك أن يوفر للمشتري الوقت الذى يتسع لإجراء عملية التغطية التى تتم بعملية عكسية يجريها المشتري فى بورصة العقود وفى وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للمقدار الذى طلب البائع قطع سعره كى يأمن المشتري تقلبات الأسعار . ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم فى البورصة فوامه عملية البيع التى يكون قد أجراها فى هذه البورصة (١) .

٣ - القطع على سعر العقود - على ما جرى به العرف - مفيد بأن يكون سعر العقد الذى يطلب البائع القطع به نتيجة تعامل فعلى فى البورصة وليس سعرا إسميا وضعته الحكومة كحد أدنى بائع يتمتع بهبوط السعر عنه أو سعرا لم يحصل به تعامل بسبب عدم إقبال المشترين على الشراء به - وقد أقر المشرع هذا العرف وقتنه بما أورده فى المادة الأولى من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للمرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ من أنه إذا كانت نهاية الأجل الذى يحق فيه للبائع قطع السعر يوم عطلة ببورصة العقود أو كان التعامل فى البورصة فى هذا اليوم محذرا بأسعار إسمية أو أسعار لا تعامل بها لأى سبب كان فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالى - وإذا كان قرار وزير المالية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ قد حظى فى مادته الثانية بإجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق أشهر معينة من بينها شهر فبراير سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصودا بها تصفية مرا كز قائمة فى بورصة العقود، كما نصت مادته الأولى على أنه يجزى التعامل فى بورصة العقود على عقود قطن متوسط التيلة لشهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٥٢ ، وكانت لجنة البورصة قد أصدرت فى ٥ مارس سنة ١٩٥٢ قرارا يقضى بمد كافة عمليات القطع بالأسبة للقطن متوسط التيلة إلى شهر يونيو سنة ١٩٥٢ ، فإن هذا القرار الأخير لم ينشأ حكما جديدا وإنما اقتصر على أعمال مقتضى القرار الوزارى رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ . وإذا كانت الطاعة قد استحال عليها إجراء عملية التغطية ولم يكن لها مركز قائم فى بورصة العقود حتى صدور قرار ١٧/٢/١٩٥٢ فإن قطع سعر قطن

(١) راجع نقض ١١/٤/١٩٦٢ الطعن ١١٩ ص ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٥٢٩ .

المطعون عليه يكون قد تأجل من استحقاق فبراير الى يونيو سنة ١٩٥٢ مما كان يتعين معه تحديد سعره على أساس سعر هذا الاستحقاق الأخير في أول يوم يجرى فيه تعامل فعلي عليه في بورصة العقود، إلا أنه لما كانت لجنة بورصة مينا البصل قد أصدرت قراراً في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ بتحديد سعر قطع جميع العمليات التي مد أجل قطعها من فبراير الى يونيو بواقع ٧٠ ريالاً فإنه يجب تحديد سعر القطن محل النزاع على هذا الأساس (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنة الدعوى رقم ١٤١٧ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى طنطا انتهى فيها الى طلب إلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٢٩٤ جنيهاً و ٧٨٣ ملياً والفوائد بواقع ٤ ٪ سنوياً من المطالبة الرسمية للسداد ، مقياً دعواه على أنه بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ باع الشركة ٢٥٠ قنطاراً من القطن جيزه ٣٠ واتفق في العقد على تحديد ثمنها بسعر كثراتات شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ في يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ولكنه لم يورد من المبيع سوى ٢٠٥,٨٣ قنطاراً فقط وأنه استجابة لطلب الطاعنة وافق على نقل قطع السعر الى كثراتات شهر فبراير سنة ١٩٥٢ مع تحمله بمصاريف هذا النقل إلا أن هذه الشركة بدلا من قطع السعر في اليوم المحدد وهو يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٢ الذي كان السعر فيه ١٠ بنط ٩٥ ريالاً أخطرتة بالنقل الى كثراتات شهر يونيو سنة ١٩٥٢ فلم يوافق على هذا النقل وإذا كان الفرق بين ثمن أقطانه في يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٢ وهو آخر ميعاد للقطع على كثراتات فبراير وبين الثمن الذي حاصته عليه الشركة الطاعنة هو مبالغ ١٠٧٢ جنيهاً و ٢٧٠ ملياً وكانت له في ذمة الشركة الطاعنة عن

(١) راجع تقض ١١/٤/١٩٦٢ الطعن ١١٩ ص ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٥٢٩ .

هذه العملية مبلغ ٢٢٢ جنيها و ٥١٣ مليا فقد طلب الحكم له بطلانته السابقة، دفعت الشركة الطاعة الدعوى بأن المطعون عليه قد وافق على نقل انطائه الى كثرانات فبراير سنة ١٩٥٢ فاستد بذلك حقه في القسط الى اليوم العاشر من ذلك الشهر ولكنه لم يطلب القسط الى أن توقفت حركة التعامل في بورصة العقود منذ يوم ١٥ من يناير سنة ١٩٥٢ حيث اقتصر العمل فيها على عروض بيع لا يقابلها شراء وإذا صادف يوما ١٠، ١١ من فبراير سنة ١٩٥٢ عطلة رسمية وكان قطع السعر في يوم ١٢ من فبراير والأيام التالية له مستجيلا بسبب عدم وجود مشتر بالأسعار التي كانت تعلن في البورصة كحد أدنى بائع واستعمال بالتالي إجراء عملية التغطية وقد استمر الحال كذلك الى أن صدر بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ قرار من وزير المالية بمنع التعامل بالنسبة للطن متوسط أثيله الذي يشمل ابلية ٣٠ على استحقاقات فبراير وأبريل سنة ١٩٥٢ ويقصد التعامل على شهرى يونيو وأغسطس فقد امتد القطع بالقرار المذكور الى كثرانات شهر يونيو سنة ١٩٥٢ ولهذا فقد قامت الطاعة بحجاسة المطعون عليه على أساس ٦٩,٠٥ ريالاً للقطار وهو شهر يوم ٣ من الشهر المذكور وهو أول يوم جرى فيه تعامل فعلى في البورصة على عقود هذا الشهر، وبجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين على أساس أن سعر البيع هو سعر البورصة يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وبعد أن باشر الخبير مأموريته حكمت المحكمة بجلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ بالزام الطاعة أن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٢٩٤ جنيها و ٧٨٣ مليا والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من المطالبة الرسمية للسداد، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢ سنة ٧ ق تجارى طنطا وبجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بجعل مبدأ مريان القوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وبتأييده في أعدا ذلك فطعن الطاعة في هذا الحكم بالنقض وأبدت النيابة الراى بطلب نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة ولما قدم المطعون عليه مذكرة دفع بعدم قبول الطعن لزوال صفة الطاعة قولاً منه بأن الطعن رفع أصلاً من السيد/روبير نصرى خورى بصفته الشريك المتضامن بشركة روبر وأدمون

خورى وشركاهم شركة توصية بسيطة. ولكن هذه الشركة أتمت فأصبحت شركة مساهمة عربية بإسم شركة خورى للتبليج وتصدير الأقطان تساهم الدولة فى رأس مالها وأنه لذلك تكون صفة الطاعن قد زالت كما لم تعد الشركة الطاعنة شركة توصية بسيطة كما كانت، ورأت النيابة رفض هذا الدفع وبإجلسة المحددة لنظر الطعن حضر عن الشركة الطاعنة المندوب المفوض لها والتزمت النيابة رأيها السابق .

ومن حيث إن الدفع المقدم من المطعون عليه فى غير محله ذلك أنه لم يقدم ما يثبت زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن الشركة الطاعنة قبل أن تنهى الدعوى للحكم فى موضوعها كما أنه وقد حضر من قام مقام من زالت صفته - بعد أن تنهات الدعوى للحكم فى موضوعها - فى الجلسة التى كانت محددة لنظرها وباشر السير فيها فإن تغير صفة من كان يباشر الخصومة على النحو السالف يكون حديم الأثر على سير الطعن .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال وفى ذلك تقول إنه مما لا خلاف عليه بينها وبين المطعون عليه أن السعر الذى اتفقا على أن يحدد ثمن القطن على أساسه هو سعر كترافات فبراير سنة ١٩٥٢ الذى يعلن فى بورصة العقود وأن الثابت من الأوراق أن يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ - وهو اليوم الذى اتخذ الحكم المطعون فيه سعره أساساً للحاسبة وكذا الأيام التالية له لم يجر فى أيها أى تعامل فى بورصة العقود لوصول السعر إلى الحد الأدنى بائع، دون وجود مشتري هذا السعر وأنها - أى الطاعنة - أيدت هذا الثابت بنشرة بورصة العقود ذاتها ورتبت على ذلك أن السعر الذى أعلن بلوحة البورصة باعتباره حد أدنى بائع وهو ٩٥ ريال و ١٠ بنط لا يصلح أساساً لتحديد السعر لأنه لم يجربه تعامل مما كان يتمتع معه عليها إجراء عملية التغطية التى لا يحق للبائع قطع السعر عند استحالة إجرائها، ولكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأنه "لا يهم أن يكون السعر فى اليوم الذى اتفق على القطع فيه هو حد أدنى بائع أو أعلانه" كما أنه استدلل بما ورد فى النشرة الرسمية المسماة "كورييه دى لا بورص" من أسعار البورصة فى ذلك اليوم على أن هناك صفقات قد انعقدت فى بورصة العقود على أنواع مختلفة من القطن ومنها جيزة ٣٠ وتقول الطاعنة أن هذا الذى

فقرره الحكم ينطوى على خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ذلك أن التلازم بين حق البائع في القطع وحق المشتري في التغطية عن طريق إجراء عملية عكسية لا يتصور معه إمكان تحديد السعر إلا في يوم يستطيع فيه المشتري أن يجري عملية التغطية التي تتم ببيع كمية معادلة لتلك التي يطلب البائع قطع سعرها ولا يمكن إجراء هذه العملية عند وصول السعر إلى الحد الأدنى بائع دون وجود مشتري يقبل الشراء بهذا السعر، وأنه لما كان الثابت أن السعر الذي أعلن في بورصة العقود يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وهو ١٠ بنط ٩٥ ريالاً كان حداً أدنى بائع فإن الحكم المطعون فيه إذا اتخذ هذا السعر أساساً لتحديد ثمن أقطان المطعون عليه يكون قد خالف العرف المستقر كما خالف القانون ولما كان السعر قد استمر حد أدنى بائع حتى صدر قرار وزير المالية رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ يمنع التعامل بالنسبة للفطن متوسط التيلة على عقود شهرى فبراير وأبريل ويقصر هذا التعامل على عقود شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٥٢ فإن مؤدى هذا القرار امتداد عملية قطع سعر أقطان المطعون عليه إلى شهر يونيو وذلك طبقاً لقرار بورصة مينا البصل الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بالتطبيق لأحكام القرار الوزاري سالف الذكر وإذا كان التعامل بالفعل على عقود شهر يونيو لم يبدأ إلا في يوم ٣ من الشهر المذكور وبسعر ٥ بنط ٦٩ ريالاً فإن هذا السعر هو الذى يجب اتخاذه أساساً لتحديد ثمن فطن المطعون عليه ، وإذا كانت الطاعنة قد حاصبتة على هذا الأساس فإن دعواه بطلب أكثر من هذا الثمن تكون غير صحيحة وأما عن استناد الحكم في القول بمحصول تعامل فعلى في البورصة يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ إلى ما ورد في النشرة الرسمية المسماة "كورييه دى لا بورس". فانه ينطوى على فساد في الاستدلال ذلك أن هذه النشرة خاصة بالتعامل في بورصة البضاعة الحاضرة بمينا البصل وهى خلاف بورصة العقود التى اتفق الطرفان على تحديد ثمن الفطن على أساس أسعارها .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتحديد سعر أقطان المطعون عليه على أساس سعر يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ على قوله "إذ كان البيع الحاصل بين الطرفين قد انعقد بعيداً عن بورصة العقود فقد لزم اعتباره بيعاً عادياً كسائر البيوع الأخرى التى تخضع لإرادة طاقديها

وللأحكام العامة في القانون المدني ولا تسرى في حقها لأنظمة بورصة العقود إذ كل ما يرمى إليه المتمعن في هذا العقد هو أن يحدد البائع اليوم الذي يعلن فيه سعر القطن في بورصة العقود كي يتيسر للمتعاقدين تحديد الثمن الذي تجرى المحاسبة بينهما على أساسه لا يهم بعد ذلك أن يكون هذا السعر هو حد أدنى أو أعلى منه وما إذا كانت قد انعقدت عليه صفقات في البورصة أو لم تنعقد وأنه ما دام البائع لم يحدد من قبل يوماً آخر للسعر الذي يختاره فلأن يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ يجب أن يكون موعد قطع السعر إجبارياً باعتباره آخر ميعاد اتفق المتعاقدان على قطع السعر فيه، وإنه من جهة أخرى لا صحة لما تقول به الشركة الطاعنة من أنه لم يجر تعامل في بورصة العقود بمينا البصل - (كذا) يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ بسبب وجود حد أدنى بائع للأسعار إذ يبين من المشرة الرسمية المسماة - كوبيه دي لا بورص - أن هناك صفقات انعقدت في البورصة على أنواع مختلفة من القطن ومنها جيزة ٣٠ موضوع الدعوى فبيع منه ٢٥٥ بالة وهذا يدل بوضوح على أنه مع التسليم جدلاً بمخضوع البيع الحاصل بين الطرفين للمعرف التجاري والنظم الجارية في بورصة العقود فإنه لم يكن ثمة مانع يمنع الشركة من قطع السعر الإجباري في ذلك اليوم لحساب البائع إعمالاً للاتفاق الذي تم بينهما أخيراً " وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه ينطوي على خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ذلك أن عقود البيع تحت القطع ومنها عقد البيع أساس الدعوى تقتضى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون للمشتري خيار التغطية مقابل حق البائع في القطع وياتزم البائع لذلك أن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع لإجراء عملية التغطية التي تتم بعملية عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره ومن مقدار معادل للمقدار الذي طلب البائع قطع سعره ، وعملية التغطية هذه لازمة لتأمين المشتري ضد تقلبات الأسعار، ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم في بورصة العقود قوامه عملية البيع التي يكون قد أجراها في هذه البورصة، ولما كان يستحيل إجراء عملية التغطية إذا لم يكن هناك تعامل فعلي في بورصة العقود فإن القطع على سعر العقود - على ما جرى به العرف - مقيد بأن يكون سعر العقد الذي يطلب البائع القطع به نتيجة تعامل فعلي في البورصة وليس سعراً

إسمياً وضمته الحكومة كحد أدنى بائع يتمتع هبوط السعر عنه أو سعراً لم يحصل به تعامل بسبب عدم إقبال المشترين على الشراء به وقد أقر المشرع هذا العرف وقتئذ بما أورده في المادة الأولى من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ من أنه إذا كانت نهاية الأجل الذي يحق فيه للبائع قطع السعر يوم عطلة ببورصة العقود أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم محددًا بأسعار إسمية أو أسعار لا تعامل بها لأي سبب كان فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي، ولما كان ذلك وكان استدلال الحكم المطعون فيه على حصول تعامل فعلي في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ بالمبيعات التي أشار إليها والواردة في الفشرة المسماة "كوربيدي لا بورص" استدلالاً فاسداً لأن تلك المبيعات على ما بين من الفشرة المذكورة إنما تمت في بورصة البضاعة الحاضرة ولا شأن لها بالكثيرات التي يتم التعامل عليها في بورصة العقود والتي اتفق الطرفان على اتخاذ أسعارها أساساً لتحديد ثمن القطن المبيع وكان الثابت أن يوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ الذي اتفق الطرفان على قطع السعر فيه صادف هو واليوم التالي له عطلة رسمية في البورصة فإن قطع السعر يمتد إلى أول يوم عمل بعد هذه العطلة أي إلى يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ ولما كان السعر الذي أعلن في بورصة العقود في هذا اليوم للقطن متوسط الثيلة وهو ١٠ بنط ٩٥ ريالاً سعراً إسمياً فرضه قرار وزير المالية الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بوضع حد أدنى للأسعار في بورصة العقود وقد ظل الوضع كذلك حتى أصدر وزير المالية قراره رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ الذي حظرت مادته الثانية إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق أشهر معينة من بينها شهر فبراير سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصوداً بها تصفية مراكز فائضة في بورصة العقود كما نصت مادته الأولى على أنه يجري التعامل في بورصة العقود على عقود قطن متوسط الثيلة — ومن بيّنه القطن الجيزة ٣٠ لشهرى يونيو وأغسطس، لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة عند صدور هذا القرار ليس لها مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصنف متار النزاع وذلك لما سلف ذكره من أنه لا يتحقق لها هذا المركز إلا بإجراء عملية التغطية وقد استحال عليها إجراؤها فان القرار الوزاري صالف الذكر قد ترتب عليه أن أصبح قطع سعر أقطان المطعون عليه على أساس استحقاق فبراير

سنة ١٩٥٢ متعذرا بسبب قهري لادخل للطاعة فيه ، ولما كانت لجنة البورصة قد أصدرت في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ قرارا يقضى بمد كافة عمليات القطع بالنسبة للقطن متوسط التيلة إلى شهر يونيه سنة ١٩٥٢ وذلك بدون غرامة أو خصم وكان هذا القرار لم ينشأ حكما جديدا وإنما اقتصر على أعمال مفتضى القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ فإن قطع سعر قطن المطعون عليه يكون قد تأجل نتيجة لصدور القرار الوزاري المذكور من استحقاق شهر فبراير إلى شهر يونيه وكان المفروض أن يحدد سعره على أساس سعر هذا الاستحقاق الأخير في أول يوم يجرى فيه تعامل فعلي عليه في بورصة العقود إلا أنه لما كانت لجنة بورصة مينا البصل قد أصدرت في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ قرارا يقضى بأن جميع العمليات التي تحت القطع والتي مد أجل قطعها من فبراير سنة ١٩٥٢ إلى يونيو سنة ١٩٥٢ تقطع بواقع ٧٢ ريالاً يخصم منه المصاريف الفعلية التي حددت برأين وهذا السعر يزيد عن السعر الذي جرى به تعامل فعلي في أول يوم حصل فيه التعامل على استحقاق يونيو ، لما كان ذلك فإنه كان على الحكم المطعون فيه تحديد ثمن القطن المباع من المطعون عليه للطاعة على أساس سبعين ريالاً للنتظار مع إضافة للملاوات المتفق عليها وإذ خالف هذا النظر وجعل أساس تحديد الثمن هو سعر يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ فإنه يكون متعينا نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/محمود ميا درئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ، محمود توفيق اسماعيل ،
وابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات ، وبطرس زغلول .

(٤٨)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) فوائد . تقادم . ” قطع التقادم ” . ” تنفيذ ” . ” تنفيذ عقارى ” .
” تنبيه نزع الملكية ” .

قطع تنبيه نزع الملكية لتقادم الفوائد من تاريخ إعلانه .

(ب) فوائد . ” تجاوز الفوائد لرأس المال ” . نظام عام .

منع تجاوز الفوائد لرأس المال — المادة ٢٣٢ مدنى — اتصاله بالنظام العام .
ليس للدائن من ١٥/١٠/١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى الحالى حق اقتضاء
فوائد متى بلغت الفائدة المستحقة له ما يعادل رأس المال ولو كان بعض هذه الفوائد
قد استحق في ظل القانون القديم .

(ج) استئناف . ” الطلب الجديد ” . نظام عام .

عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف . المادة ١١١ مرافعات — اتصاله
بالنظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . طلب المسدين من محكمة أول درجة
تحديد الدين المنفذ به بمبلغ معين . مطالبته أمام محكمة الاستئناف بتحديد هذا الدين
بأقل من ذلك المبلغ يتضمن حتما زيادة الطلب الأصلى بقدر ما يطلب انقاصه من هذا
المبلغ . اعتبار ذلك طلبا جديدا يخالف الطلب الأصلى في موضوعه .

١ — متى كان قد حكم ببطلان التنازل الصادر من المطعون عليهم إلى آخر
من دينهم المنفسد به قبل تظييه نزع الملكية المعلن منهم للطاعتين ، وكان للحكم
المذكور حججه على الطاعتين لصدوره فى دعوى كان مورثهما طرفا فيها ، فإن
مقتضى هذا الحكم أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حصول التنازل ويصبح

المطعون عليهم هم وحدهم أصحاب الحق في المطالبة بالدين واتخاذ إجراءات التنفيذ ضد المدينين ، وبالتالي يكون تنبيه نزع الملكية الموجه منهم إلى الطاعتين صحيحا ومشتجا لأثره في قطع تقادم الفوائد .

٢ - تنص المادة ٢٣٢ من القانون المدني على أنه " لا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال " وهذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام يقتضى تطبيقها ألا يكون للدائن بعد العمل بالقانون المدني الحالي في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حق اقتضاء فوائد متى بلغت الفائدة المستحقة له ما يبادل رأس المال ولو كان بعض هذه الفوائد قد استحق في ظل القانون القديم ^(١) .

٣ - إذ نصت المادة ٤١١ من قانون المرافعات على أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها " فانها تقرر قاعدة من النظام العام تلتزمها المحكمة من تلقاء نفسها . فإذا كانت طلبات الطاعتين (المدينين) أمام محكمة أول درجة هي تحديد الدين الذي يتفذه المطعون ضدهم عليهم بمبلغ معين ، فإن كل طلب يستهدف تحديد هذا الدين بأقل من ذلك المبلغ يتضمن حتما زيادة الطلب الأصلي بقدر ما يطلب إنقاصه من هذا المبلغ ويعتبر لذلك طلبا جديدا يخالف الطلب الأصلي في موضوعه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق في أن الطاعتين وآخرين أقاموا باعتمادهم ورثة المرحوم محمد محمود

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/٢٧ الطمان ١١٥ من ٢٨ ق ر ٢٥٥ من ٢٧ ق السنة ١٤

ص ٩٣٦ و ٩٤٦ ر ١٩٦٠/١١/٣ الطعن ٦٦٠ من ٢٥ ق السنة ١١ ص ٥٤٤ .

بطيط — ضد المطعون عليهم — باعتبارهم ورثة المرحوم خليل كفورى —
الدعوى رقم ٢٨٥٧ سنة ٧٤ ق القاهرة المختلطة التى أحيلت بإلغاء المحاكم المختلطة
إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت فى جدولها برقم ٤١٦٢ سنة ١٩٤٩ وقال
المدعون فى بيان دعواهم إن المدعى عليهم أعلنوا بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٤
بتنبيه نزع الملكية ورد به أن مقدار الدين المنفذ به مبلغ ٥٩٧٤ جنيها و ٦٤٨ مليا
حق ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ علاوة على الفوائد بواقع ٩ ٪ من ١٦ سبتمبر
سنة ١٩٣٣ حتى السداد على أن يستزل منه مبلغ ١٦٦ جنيها و ٥٢٥ مليا وأنه
إذ كانت حقيقة أصل الدين مبلغ ٣٨٤٨ جنيها و ٢٨٠ مليا وهو ما حكم به
لصالح مورث المطعون عليهم بالحكم الصادر بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٦
فى الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٢٥ مدنى كلى قنا والذى قضى بالتصديق على
محضر الصالح المعقود بين مورث المطعون عليهم وبين المرحوم محمد محمود بطيط —
مورث الطاعتين وباقي المدعين — يستزل منه مبلغ ٦٩١ جنيها و ١٥٠ مليا قيمة
ما حكم به لصالحهم ضد من يدعى يوسف خير وآخرين فى الدعوى رقم ٢ سنة ٢٦
كلى قنا والذى كان يضمنه فى الوفاء به مورث المطعون عليهم ومبلغ ٧٠٠ جنيه
بدعى أن ورثة خليل كفورى أقروا فى إحدى مذكراتهم بقبضه منهم فانهم
يطلبون الحكم بسقوط فوائد هذا الدين عن المدة التى تجاوز الخمس سنوات
السابقة على إعلانهم بتنبيه نزع الملكية وتحديد الدين المنفذ به مع فوائد
حتى ١٩٤٩/١٠/٣١ بمبلغ ٣٦٣٤ جنيها و ٧٨٠ مليا علاوة على الفوائد بواقع ٩ ٪
سنويا من هذا التاريخ حتى السداد وطلب المطعون عليهم رفض الدعوى ،
وبجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بتحديد أصل الدين المستحق
فى ذمة المدعين بصفقتهم ورثة محمد محمود بطيط للذى عليهم — المطعون عليهم —
بصفقتهم ورثة المرحوم خليل كفورى والمنفذ به فى دعوى البيع رقم ٥٣ سنة ٧٤ ق
مختلط القاهرة المفتحة بالتنبيه العقارى المؤرخ ١٩٤٤/١٠/٣١ والمسجل
فى ١٩٤٤/١٢/٧ بمبلغ ٣٨٤٨ جنيها و ٢٨٠ مليا حق ١٩٢٦/٧/٣١ بخلاف الفوائد
الاتفاقية المستحقة على المبلغ المذكور بواقع ٩ ٪ سنويا عن الخمس سنوات
فقط السابقة على تاريخ تنبيه نزع الملكية وبخلاف ما استجد ويستجد منها بعد التاريخ
المذكور، استأنفت الطاعتان وباقي المدعين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٦
سنة ٦٨ ق القاهرة وطلبوا إلغاءه فيما قضى به من رفض طلب استبعاد مبلغ

٦٩١ جنيها و ١٥٠ مليا المحكوم به لصالحهم ضد يوسف خير ومن رفض تخفيض الفوائد والقضاء باستئصال المبلغ المذكور مع فوائد بسعر ٩ ٪ وباحتساب الفوائد عن المبلغ الباقي بسعر ٥ ٪ وعلى الأكثر ٧ ٪ وذلك عن المدة المقررة في الحكم الابتدائي والحكم بأنه على أية حالة لا تتجاوز جملة الفوائد المستحقة وقت السداد ضعف المبلغ الأصلي وذلك عملا بالمادة ٢٣٢ من القانون المدني الجديد وكذلك استأنف المطعون عليهم الحكم بالاستئناف رقم ٢٩ سنة ٦٩ ق القاهرة طالبين تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حقهم في الفوائد المستحقة فيما زاد عن فوائد الخمس سنوات السابقة على تاريخ التنبيه وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافية حكمت فيها بجلسة ١٩٥٤/٢/٨ برفضها وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لتحديد الدين المستحق في ذمة الطاعنين وباقي المدينين بصفتهم ورثة المرحوم محمد محمود بطيط المطعون عليهم — بصفتهم ورثة خليل كفوري بمبلغ ٣٨٤٨ جنيها و ٢٨٠ مليا بخلاف الفوائد الاتفاقية المستحقة على المبلغ المذكور عن الخمس سنوات فقط السابقة على ١٩٤٤/١٠/٣١ وما استجد ويستجد منها بعد التاريخ المذكور مع تعديل سعر هذه الفوائد بجعله ٨ ٪ لغاية ١٩٤٩/١٠/١٤ وبعد ذلك بواقع ٧ ٪ ورفض ما عدا ذلك من الطلبات، طعن الطاعنتان في هذا الحكم بالنقض ورات النيابة في مذكرتها نقض الحكم المطعون فيه للسببين الأول والثاني ورفض الطعن فيما عدا ذلك وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها السابق .

ومن حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل الوجه الأول من السبب الأول في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنتان أنهما كانتا قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن التنبيه العقارى المعلن إليهما في ١٩٤٤/١٠/٣١ لا يقطع تقادم الفوائد من تاريخ حصوله لأن ورثة الدائن (المطعون عليهم) كانوا قد تنازلوا عن دينهم إلى شخص يدعى بالادينو وحكم بطلان هذا التنازل وأنه لما كان المطعون عليهم لم يعلنوهم بهذا الحكم إلا في يومى ٧ و ٩ من أبريل سنة ١٩٤٥ فإن تقادم الفوائد لا ينقطع إلا من تاريخ هذا الإعلان ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع

واعتبر إعلان التنبيه الحاصل في ١٩٤٤/١٠/٣١ قاطعا للتقادم فشابه بذلك قصور في التسبيب فضلا عن خطئه في القانون .

ومن حيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٩٥ سنة ٥٩ قضائية مصر المختلطة - والمقدمة من الطاعنتين لهذه المحكمة - أن الدعوى المذكورة كانت مرفوعة من مورثهما المرحوم محمد محمود بطيط باعتبار التنازل الصادر من المطعون عليهم إلى فرنسوا بالادينوباطلا وعديم الأثر وقد قضى فيها بجلسة ١٩٣٤/١١/٢٩ بطلان التنازل المذكور لصوريته ومتى كان الحكم بطلان التنازل الصادر إلى فرنسوا بالادينوباطلا سابقا على تنبيه نزع الملكية الذي لم يعلن إلا في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وله حججته على الطاعنتين لصدوره في دعوى كان مورثهما طرفا فيها وكان مقتضى هذا الحكم أن عاد الوضع إلى ما كان عليه قبل حصول التنازل وأصبح المطعون عليهم هم وحدهم أصحاب الحق في المطالبة بالدين واتخاذ إجراءات التنفيذ ضد المدينين فإن تنبيه نزع الملكية الموجه منهم إلى الطاعنتين يكون صحيحا ومتجا لأثره في قطع تقادم الفوائد فإن اعتد الحكم المطعون فيه بهذا التنبيه واعتبره قاطعا للتقادم من تاريخ إعلانه فإنه لا يكون مخالفا للقانون وبالتالي يكون النعى عليه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع الطاعنتين في هذا الخصوص غير متج .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني من السبب الأول مخالف للحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسبيب وفيه تقول الطاعتان أنهما كانتا قد تمسكتا أمام محكمة الموضوع بأنه لا يمكن أن يكون للدائن حق في الفوائد من السنوات الخمس السابقة على إعلان تنبيه نزع الملكية والتي قضى الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون عليهم الفوائد عنها وذلك لأنهم كانوا خلال تلك المدة يحاولون ادخال الغش على القضاء ويعملون على إطالة أمد الاجراءات بسوء نية بإصدارهم تنازلا صوريا عن دينهم إلى أجنبي وقد ثبت صوريته فعلا بالحكم انتهائيا ببطلانه ولا يجوز أن يجزى المطعون عليهم من هذه الاجراءات الكيدية التعسفية من المدة التي استغرقتها هذه الاجراءات وتضيف الطاعتان أنهما لذلك تمسكتا بنص المادة ٢٢٩ من القانون المدني الجديد ثم أثبتنا خطأ الدائنتين بتنازلهم تنازلا

صوريا عن دينهم لأجنبي بما ترتبت عليه إجراءات طويلة غير مجدية استمرت من سنة ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٤٥ فرد الحكم الابتدائي على هذا الذي تمسكتا به بأنهما لم تثبتا وقوع خطأ من المَطْعُون ضدهم في إجراءات التنفيذ واكتفى الحكم المطعون فيه في الرد عليه بما قرره من أن نص المادة ٢٢٩ من القانون المدني الجديد نص مستحدث فلا يسرى على النزاع الحالي لصدور القانون المذكور بعد رفع الدعوى ، وإن هذا من الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أن المادة ٢٢٩ من القانون المدني الحالي لم تأت بجديد بل الواقع أن ما جاء بها إن هو إلا تقنين لقاعدة كان مسلما بها من قبل هي مسؤولية الدائن عن النتائج الضارة التي ترتب على خطئه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أحال في هذا الخصوص إلى الحكم الابتدائي — رغم ما بين الحكيم من تعارض تمتنع معه الإحالة — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور لا غفاله ما أثبتته الطاعنون من خطأ المَطْعُون عليهم وسوء نيتهم بتنازلهم عن دينهم لأجنبي بقصد تغيير اختصاص المحاكم المختصة وتعطيل الإجراءات .

ومن حيث إنه لما كان الخطأ الوحيد الذي تسنده الطاعتان إلى المَطْعُون عليهم باعتبارهما قد نتج عنه إطالة أمد الإجراءات بغير مبرر هو أنهم — أي المَطْعُون عليهم — تنازلوا عن دينهم تنازلا صوريا لمن يدعى بالادينو وكان أمر هذا التنازل قد انتهى نهائيا بالحكم الذي قضى ببطلانه بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ في الدعوى التي رفعت من مورث الطاعنين ذاته بطلب هذا البطلان ومن ثم فإن كانت هناك إطالة في أمد النزاع أو الإجراءات ترتبت على إصدار ذلك التنازل فإنها لا تكون إلا في المدة السابقة على تاريخ الحكم المذكور — الذي حسم النزاع بشأن هذا التنازل في مواجهة مورث الطاعنين بل وفي دعوى مرفوعة منه شخصيا لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بفوائد على الإطلاق عن تلك المدة إذ اقتصر قضاؤه بالفوائد على الخمس سنوات السابقة على ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وكان أقصى ما تستهدفه الطاعتان بهذا النعي هو الوصول إلى عدم احتساب فوائد إطلاقا من المدة التي طالت فيها الإجراءات بغير مبرر بسبب التنازل سالف الذكر وهو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فعلا فإن نعيهما عليه بخالفه القانون لتقريره خطأ أن حكم المادة ٢٢٩ من القانون المدني هو حكم مستحدث لا يسرى على النزاع الحالي يكون نعيها غير منتج .

ومن حيث إن محصل السبب الثاني خطأ الحكم في تطبيق القانون ، وفي ذلك تقول الطاعتان إنهما تمسكتا أمام محكمة الموضوع بأن مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن لا يجوز أن تزيد عن رأس المال عملاً بالمادة ٢٣٢ من القانون المدني الجديد ، فرد الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بأن النص المذكور مستحدث فلا يسرى على النزاع الحالي الذي يخضع للقانون الملغى ، وأن هذا من الحكم المطعون فيه خطأ في القانون لأن نص المادة ٢٣٢ من القانون المدني الحالي يقرر قاعدة من النظام العام قسرى أحكامها على ما لم يكن قد حكم فيه من الدعاوى قبل صدور القانون المذكور .

ومن حيث إن هذا النقيض في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعتين - في هذا الخصوص - بما قرره من أنه " لا محل للتذرع بالمادة ٢٣٢ من القانون المدني الجديد إذ هذا القانون صدر بعد رفع الدعوى ولا يسرى على النزاع الحالي الذي يخضع للقانون الملغى " وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أن المادة ٢٣٢ من القانون المدني الحالي وهي تقرر أنه " لا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال " إنما تقرر قاعدة من النظام العام ومن ثم فمن مقتضاها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون للدائن بعد العمل بالقانون المدني الحالي في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حق اقتضاء فوائد متى بلغت الفائدة المستحقة له ما يعادل رأس المال ولو كان بعض هذه الفوائد قد استحق في ظل القانون القديم ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بتقريره القانوني الخاطئ قد حجب نفسه عن تحقيق دفاع الطاعتين فإنه يكون متعين النقض في هذا الخصوص .

ومن حيث إن محصل السببين الثالث والرابع مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسيب وفي ذلك تقول الطاعتان إنهما كانتا قد تمسكتا أمام محكمة الموضوع بوجوب استئصال مبالغ مخالفة حدوداتها وببثا سبب استئصالها ولكن الحكم المطعون فيه لم ير خصمها بدعوى أن المطعون عليهم ينازعون فيها ولا يسلمون بشيء منها وأن الطاعتين لم تمسكاً بها لا في المعارضة

في تنبيه نزع الملكية ولا في مهينة افتتاح الدعوى كما لم تتضمنها طلباتهما في مهينة الاستئناف وأن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه مشوب بالغموض ومخالف للقانون ذلك أن بعض تلك المبالغ مسلم به من المطعون عليهم في مذكرتهم لمحكمة الاستئناف كما أن المنازعة في مبلغ ما لا تبرر وحدها عدم خصمه بل أن أكثر المبالغ التي طلبنا خصمها تم الوفاء بها بعد رفع المعارضة في تنبيه نزع الملكية فلم يكن مستطاعا أن تكون وجها من أوجه هذه المعارضة وأخيرا فلأن عدم التمسك بها في المعارضة لا يسقط الحق فيها سيما والدعوى دعوى حساب ومن حق الطاعتين أن تناقشا بنوده ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وتضيف الطاعتان أنهما لاحظتا أن السيدة مهيبة كفوري - المطعون عليها الأولى - تبأثر إجراءات نزع الملكية ضدّهاما بصفتهما الشخصية وبصفتهما متنازلا إليها من ابنها فليب كفوري فوجهتا دعواهما واستئنافهما إليها بهاتين الصفتين ولكنهما لما استباننا بعد رفع الاستئناف سبق القضاء نهائيا بصورية تنازل فليب كفوري عن نصيبه في الدين لوالدته السيدة مهيبة كفوري تمسكتا أمام محكمة الاستئناف بأن السيدة مهيبة لا تمثل إلا نفعا لحسب وأن فليب كفوري لا يمكن لذلك اعتباره مختصما أو ممثلا في الدعوى ورتبنا على ذلك سقوط نصيبه بالتقادم لعدم اتخاذ أي إجراء قاطع له خلال مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ، ولكن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع بحجة أن الدعوى مرفوعة من ورثة محمد محمود بطيط وموجهة للسيدة مهيبة كفوري بصفتهما الشخصية وبصفتهما متنازلا إليها من ابنها فليب وأن الاستئناف موجه إليها أيضا بهاتين الصفتين وأن إجراءات التنفيذ جميعها سارت على أساس هذا التنازل وأنه كان يجب إبداء هذا الدفاع عند المعارضة في تنبيه نزع الملكية وأن هذا من الحكم المطعون فيه خطأ لأن الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم دفع موضوعي تجاوز إثارته في أية مرحلة من مراحل التقاضي بل أن المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها كما أن عدم المنازعة في صفة الدائن في المعارضة في تنبيه نزع الملكية لأي سبب من الأسباب لا يمكن أن يسبغ على هذا الدائن صفة ليست له بحيث تمتنع المنازعة في صفته في دعوى أخرى مطروحة على محكمة الموضوع .

ومن حيث إن النعي بهذين السببين مردود بأن طلبات الطاعنتين أمام محكمة أول درجة كانت تحديد الدين الذي ينفذ به المطعون عليهم بمبلغ ٣٦٣٤ جنيتها و ٧٨٠ مليا ومن ثم فكل طلب يستهدف تحديد هذا الدين بأقل من ذلك يتضمن حتما زيادة الطلب الأصل بقدر ما يطلب إنقاذه من هذا المبلغ ويعتبر لذلك طلبا جديدا يخالف الطلب الأصل في موضوعه ، ومتى كان ذلك وكان مسلما من الطاعنتين أن طلباتهما سالفة الذكر قدمت ابتداء لمحكمة الاستئناف ولم يسبق تقديمها إلى المحكمة الابتدائية فإنه يحول دون قبول تلك الطلبات نص المادة ٤١١ من قانون المرافعات التي تجرى بأنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، وهو نص يقرر قاعدة من النظام العام تلتزمها المحكمة من تلقاء نفسها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استبعد تلك الطلبات الجديدة لأسباب من بينها عدم سبق تقديمها للمحكمة الابتدائية فإن هذا حسمه بغض النظر عن باقي ما أقيم عليه في هذا الخصوص من أسباب ، وأما ما يتعلق به الطاعنتان من أنهما كانتا تجادلان في صفة المطعون عليها الأولى فردود بأن نزاعهما على تلك الصورة لا يعد نزاعا في الصفة وإنما هو نزاع في مقدار الدين المستحق في ذمة الطاعنتين ومن ثم يكون النعي بهذين السببين على غير أساس .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثاني ورفض الطعن فيما عداه .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسيني الدوي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول .

(٤٩)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” الأسباب المتعلقة بالنظام العام ” .
نظام عام .

التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق بالنظام العام . شرطه .
أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها
من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب .

(ب) إثبات . ” تقدير الدليل ” . محكمة الموضوع . نقض . ” أسباب
الطعن ” . ” أسباب موضوعية ” .

تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة . الجدل في ذلك موضوعي
لا يتجاوز إثارة أمام محكمة النقض .

(ج) إثبات . ” تقدير الدليل ” . محكمة الموضوع .

إعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها
قاضى الموضوع .

١ - يشترط بلواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من
الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع
عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب
والحكم في الدعوى على موجب ، فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها
فلا سبيل للدفع بهذا السبب . وإذن فتى كان الثابت أن السبب الذي يتمسك به

الطاعن جد بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن في وسع محكمة الموضوع تبينه ، فانه يكون غير مقبول (١) .

٢ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة . وإذن فتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود سائغا ويؤدي إليه مداوفاً فان الجدل في ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض (٢) .

٣ — تقدير ما إذا كانت الورقة تعتبر مبدأ ثبوت بالكفاية أولاً تعتبر كذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها فاضى الموضوع (٣) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٠٨ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى سوهاج ضد المطعون عليهم وطلب القضاء بصحة عقد الرهن الصادر من مورث " المطعون عليها الخامسة " المرحوم عزيز جاد الله المؤرخ في ١٩٣٨/٩/٢٥ والمتضمن رهته المرحوم جاد الله فرج مورث الطاعن والمطعون عليهم الأربعة الأول ٣ ف ره ١ ط

(١) راجع نقض ١٩٣٦/٥/٢١ الطعن ٨٥ س ٥ ق بمجموعة ٢٥ سنة ص ١١٤٦ ق ٥٢٠

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/٦/١٩ الطعن ٤٠ س ٢٩ ق أحوال شخصية السنة ١٤ ص ٨٤٣

١٩٦٢/١٢/١٩ الطعن ٢٩ س ٣٠ أحوال شخصية السنة ١٣ ص ١١٤٦ ، ١٩٦٠/٥/٥ الطعن ٢ س ٢٨ ق أحوال شخصية السنة ١١ ص ٣٨٣ .

(٣) راجع نقض ١٩٦٣/١٢/٢٦ الطعن ٤٧ س ٢٩ ق السنة ١٤ ص ١٢١٨

١٩٦١/٣/٩ الطعن ٣٦ س ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٢١٢ ، ١٩٦٠/١٢/٨ الطعن ٤٨٩ س ٢٥ ق السنة ١١ ص ٦٣٥٧ .

التي اتضح أنها ٣ ف و ١٣ ط المينة بصحيفة الدعوى نظير دين الرهن البالغ ٤٠٠ ج والتسليم ثانيا : صحة عقد تحويل الرهن الصادر من مورث المطعون عليهم الأربعة الأول إلى الطاعن والمؤرخ في ٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، طعنت المطعون عليها الأخيرة على عقد الرهن بالتزوير تأسيسا على أن التوقيع المسند الى مورثها على عقد الرهن مزور عليه وأنه بفرض صحة التوقيع فإن تاريخ العقد قد غير من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣٨ فندبت المحكمة مصلحة الطب الشرعي للتحقق من صحة توقيع المدين الراهن فقدم الخبير تقريرا انتهى فيه الى أن التوقيع صحيح وأن تاريخ عقد الرهن قد غير من ١٩٢٨/٩/٢٥ الى ١٩٣٨/٩/٢٥ وبعد تقديم التقرير دفعت المدعى عليها الأخيرة (المطعون عليها الأخيرة) بانقضاء الدين بالتقادم استنادا الى أن الطاعن والدائن الموتهن من قبله لم يضعما اليد على العين المرهونة ابتداء من تاريخ الرهن الحاصل في ١٩٢٨/٩/٢٥ حتى تاريخ رفع الدعوى في أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ وقد انقضت من تاريخ عقد الرهن الى تاريخ رفع الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة فأحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق لتثبت (المدعى عليها الأخيرة) صحة دفاعها وصرحت للمدعى (الطاعن) ولباقي المدعى عليهم (المطعون عليهم الأربعة الأول) بالنفى وبعد أن سمعت شهادة شهود المطعون عليها الأخيرة وشهود الطاعن قضت بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٧ أولا : برد وبطلان عقد الرهن المقدم من المدعى (الطاعن) بالنسبة لتاريخ تحريره ثانيا : برفض دعوى المدعى فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد الاستئناف برقم ٧٢ سنة ٣٢ قضائية وطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الادعاء بالتزوير والحكم له بطلانته المينة بصحيفة افتتاح الدعوى وبتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقدم الطاعن سببا جديد قال إنه متعلق بالنظام العام وحاصله أنه حكم انتهائيا من القضاء الجنائي بعد صدور الحكم المطعون فيه وبعد التقرير بالنقض بصحة عقد الرهن وأن تاريخه عدل باتفاق المتعاقدين الى ١٩٣٨/٩/٢٥ وأن لهذا الحكم الجنائي في هذا الخصوص حجية أمام القضاء المدني وقد قررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في السبب السابع بطلانه تأسيسا على أن تقرير التلخيص الذي تلتته الهيئة قبل المرافعة في الاستئناف جاء مبتورا لم يشر فيه إلى مخوى تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة ولم يرد به ما شهد به شهود كل من الطرفين أو أسانيد الخصوم ودفاعهم أو الأساس الذي قام عليه الحكم الابتدائي وأسباب الاستئناف بما يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لما كان يبين من صورة تقرير التلخيص التي قدمها الطاعن أنها مؤرخة ١٩٥٧/١١/١٨ وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٥٩/١/٨ ولم يقدم الطاعن ما يدل على أن هذا التقرير هو التقرير الوحيد المرفق بملف الاستئناف وأنه هو بالذات الذي تلى قبل المرافعة فإن النعي بهذا الوجه يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الذي أبداه الطاعن أمام دائرة الفحص باعتباره متعلقا بالنظام العام يتحصل في أنه بعد أن قضى الحكم المطعون فيه برد وبطلان تاريخ عقد الرهن رفعت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن من تزوير هذا العقد واستعماله له رغم صلمه بتزويره فقضت محكمة جنح صوهاج الاستئنافية بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٣ براءة الطاعن وأقامت قضاءها بذلك على أن تغيير تاريخ العقد المطعون فيه قد تم باتفاق طرفيه وبذلك لا يكون هناك تزوير في التاريخ ولما كان هذا الحكم قد أصبح باتا بعدم الطعن فيه بالنقض فإنه يكون له حجته أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا وإذا كان لم يفصل في الدعوى الحالية بحكم بات في موضوع الدعوى المدنية لأنها لازالت مطروحة على محكمة النقض فإن المحكمة المدنية تلتزم باحترام الحكم الجنائي بحيث لا يجوز لها أن تحكم في الدعوى المدنية على تقيض ما فصل فيه في خصوص عدم تزوير تاريخ العقد لأن فصله في ذلك كان فصلا في أمر ضروري .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأي سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي يتمكن بها من

الإمام بهذا السبب والحكم في الدعوى، هل موجه فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للدفع بهذا السبب . ولما كان الثابت أن السبب الذي يتمسك به الطاعن جدد بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن في وسع محكمة الموضوع تبينه فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ويقول الطاعن في بيان ذلك أنه بعد أن طعنت المطعون عليها الأخيرة بتزوير تاريخ العقد بتغييره من ١٩٢٨/٩/٢٥ إلى ١٩٣٨/٩/٢٥ تمسك الطاعن بأن تغيير التاريخ حصل باتفاق المتعاقدين وذكر أمام محكمة الاستئناف أنه يستوى عنده أن يكون التاريخ الصحيح للعقد هو ١٩٢٨/٩/٢٥ أو ١٩٣٨/٩/٢٥ مادام أن بعض أجزاء العين المرهونة ظلت في حيازة الدائن المرتهن منذ سنة ١٩٢٨ حتى تاريخ حوالة دين الرهن في سنة ١٩٤٢ وأن في هذا الذي قرره ما يفيد نزوله عن التمسك بتاريخ الورقة المطعون فيها بالتزوير مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف عملاً بنص المادة ٢٨٨ مرافعات أن تقضى بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير وإذ لم تفعل ومضت في نظر هذا الادعاء وانتهت إلى القضاء بتزوير العقد فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعن لم يتحول عن موقفه أمام المحكمة الابتدائية فيما يختص بالتمسك بمحصل التغيير في تاريخ العقد باتفاق ما فدي به ذكر الحكم ما يلي (ولم يتغير وجه الدعوى في الاستئناف إذ لا يزال المستأنف مصراً على إدعائه بإجراء التصحيح بموافقة مورث المستأنف عليها (المطعون عليها الأخيرة) ولا تزال هذه الأخيرة مصرية على دفاعها ومن ثم لا يكون هناك نزول من المستأنف (الطاعن) عن التمسك بتاريخ المطعون فيه حتى يجوز معه وقف المرافعة في الادعاء بالتزوير) ولما كان ما استخلصته المحكمة من أن الطاعن ظل على موقفه من التمسك بصحة تاريخ الورقة المطعون فيها بالتزوير واستخلاص صحيح مستمد من أوراق الدعوى فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق ويقول الطاعن في بيان ذلك إن المطعون عليها الأخيرة دفعت بانقضاء دين الرهن بالتقادم لأن الدائن المرتهن لم يضع اليد على العين المرهونة منذ تاريخ تحرير العقد في سنة ١٩٢٨ كما لم يضع الطاعن اليد على العين أيضا بعد حوالة الحق إليه وقد أنكر عليها الطاعن ادعاءها فأحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لثبتت المطعون عليها الأخيرة دفاعها ولبنى الطاعن ذلك فأشهدت المطعون عليها ثلاثة شهود لم يشهد أحد منهم بوضع يد مورثها على المساحات الثانية والثالثة والرابعة من العين المرهونة المبينة بصحيفة الدعوى وذلك طبقا للثابت من أقوالهم الواردة بمحضر التحقيق وأشهد الطاعن أربعة شهود شهدوا بوضع يد الدائن المرتهن على العين المرهونة منذ تاريخ الرهن في سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٤٢ وهو تاريخ حوالة العقد وأن المدين الراهن خلفه في وضع اليد نيابة عن الطاعن ولكن الحكم المطعون فيه قضى بانقضاء الدين بالتقادم على أساس أن الدائن المرتهن لم يضع اليد على العين المرهونة منذ تاريخ الرهن في سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٤٢ واستخلص ذلك من أقوال شهود مخالفين بذلك ما تدل عليه أقوالهم.

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه ومن صورة محضر التحقيق إن ما نقله الحكم الابتدائي من أقوال الشهود يطابق الثابت على لسانهم بمحضر التحقيق لما كان ذلك وكان ما استخلصه من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من أقوال الشهود سائغا ويؤدي إليه مداولها وكان تقدير أقوال مختلف الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة منها فإن النفي بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النفي على الحكم المطعون فيه بالقصور ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه قدم عدة مستندات صادرة من الدائن المرتهن وموقعا عليها منه وتعتبر ثابتة التاريخ بوفاته وهي تفيد وضع يده على العين المرهونة في سنة ١٩٤٢ وقد تمسك الطاعن بها في الرد على الدفع بانقضاء الدين بالتقادم ولكن الحكم المطعون فيه أغفل التحدث عن هذه المستندات والرد عليها بما يعيبه بالقصور.

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أخال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد استخلص من نتيجة التحقيق أن الطاعن ومورثه الدائن المرتين من قبله لم يرضا اليد على العين المرهونة منذ تاريخ الرهن في سنة ١٩٢٨ حتى تاريخ رفع الدعوى في أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك انقضاء دين الرهن بالتقادم ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أسباب تكفي لحمله وكانت هذه المستندات التي يعيب الطاعن على الحكم إغفاله الرد عليها هي بحسب قوله صادرة من الدائن المورث الذي حول للطاعن عقد الرهن ولا تحتاج بها المطعون عليها فإن الحكم لم يكن بحاجة للرد عليها استقلالاً .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في فهم دفاع الطاعن وحصلته على صورة مخالفة للثابت في مذكرته المقدمة إليها - ذلك أنه قرر أن المدين الراهن إنما كان يضع اليد على العين المرهونة نيابة عنه وبصفته أرشد العائلة وأنه إنما قدم ما قدم من أوراق ومن بينها التوكيل الصادر منه ومن إخوته للمدين الراهن وهو أخوه الأرشد للتدليل به على ما كان يوليه له من ثقة وأنه كان يباشر جميع مصالحهم ويديرها نيابة عنهم - ومن ذلك أنه كان يقوم بتأجير أطيائهم وتحصيل إيجارها ودفعه لهم غير أن محكمة الاستئناف فهمت من هذا الدفاع أن التوكيل مقدم منه باعتباره أنه توكيل منه لأخيه المدين الراهن في إدارة العين المرهونة وبذلك تكون قد أقامت حكمها على فهم للواقع يخالف الثابت في أوراق الدعوى فضلاً عن أنها لم تواجه دفاعه السالف بيانه ولم ترد عليه ويكون حكمها بذلك معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود بأنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما استخلصه من أقوال الشهود من أنه لم يضع يده على العين المرهونة منذ نشوء عقد الرهن ومن أن المدين الراهن هو الذي استمر واضعاً يده على تلك العين بما يتأدى منه أنه لم تكن للرتين حيازة ما لا بنفسه ولا بالوساطة وأنه فيما استخلصه من التوكيل من أنه لا يؤيد دفاع الطاعن لم يخرج عن مداول عبارات التوكيل ويكون النعى بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السببين الخامس والسادس النعمى على الحكم المطعون فيه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك بأن المطعون عليه الأخيرة ومورثها المدين الراهن من قبلها كانوا يضعان اليد على العين المرهونة نيابة عنه وكان المدين الراهن يؤدي إليه ريعها وقدم للتدليل على ذلك عدة خطابات صادرة إليه من المدين تفيد دفع مبالغ وكذلك شهادة بإرساله من للطاعن شيكا بمبلغ خمسين جنيا من أجرة العين المرهونة وخطابات مرسلة المطعون عليها الأخيرة موقعا عليها من ابنها على ما جرت به العادة في الريف تعد فيها أحيانا بوفاء الدين وتارة بأداء أجرة العين المرهونة وقد تمسك الطاعن بأن جميع هذه الأوراق تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة وقد شهد أحد شهوده بما يؤيدها وطلب تكملتها بالينة ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعمى مردود بأن الحكم المطعون فيه — بعد أن ناقش الأوراق التي تمسك بها الطاعن في سبب النعمى — ورد به مايل (وكذلك لم يتم أى دليل على أن مبلغ " الخمسين جنيا (موضوع الشيك) سددت من أصل الدين كما أنه ليس في الخطابات التي قدمها (الطاعن) بحافظة مستنداته ما يمكن أن يؤيد مدعاه خاصة وأن بعضها صور فوتوغرافية من خطابات صادرة من شخص يدعى وحيد إلى المستأنف (الطاعن) ولا يمت موضوع هذه الخطابات إلى دين الرهن أو العين المرهونة وإن كانت تشير إلى معاملات مالية مختلفة بين المتراسلين ومادام الأمر كذلك فلا تصلح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة بكل شهادة المهود كما طلب المستأنف (ولما كان تقدير ما إذا كانت الورقة تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة أو لا تعتبر كذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وكان ما استند إليه الحكم في عدم اعتبار الأوراق المقدمة من الطاعن مبدأ ثبوت بالكتابة سائغا لما كان ذلك فإن النعمى بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٤

برياعة السيد / الحفيظ العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(٥٠)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . "إجراءات الطعن" . "إعلان الطعن" . "الصفة في الطعن" .
إعلان . بطلان .

إعلان الطعن في الميعاد إجراء حتمي يترتب على إغفاله البطلان . بلوغ إحدى المطعون عليهم من الرشد . اختصاصها في الطعن في شخص الوصي السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها وطلب إعلانها في شخصه . رفضه اعتلام صورة إعلان الطعن عنها . عدم قيام الطاعن بإعلانها بالطعن في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . بطلان الطعن بالنسبة لها .

(ب) نقض . "الخصوم في الطعن" . تجزئة . بطلان .

يكفي لا اعتبار الطعن برمته باطلا تحقق للبطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم مادام الموضوع غير قابل للتجزئة .

(ج) نقض . "الخصوم في الطعن" . "إعلان الطعن" . بطلان . حكم .
"بياناته" . دعوى . "شروط قبول الدعوى" . "الصفة في رفع الدعوى" .

مثل المطعون عليها في الاستئناف ومباشرة بنفسها بعد بلوغها من الرشد . اعتبارها طرفا في الحكم الصادر فيه ويحق لها الاحتجاج به باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة . لا تأثير لما وقع من خطأ في بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا وممنولة في شخص الوصي السابق عليها . ضرورة اختصاصها في الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم إعلانها إليها يستوجب البطلان .

١ - متى كان الطاعن بعد أن تحقق من بلوغ إحدى المطعون عليهم من الرشد قد اختصاصها في الطعن في شخص الوصي السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها

وطلب إعلانها بالظمن في شخصه ، وقد وقع الوصي — وهو أحد المطعون عليهم — على أصل ورقة إعلان الظمن بما يفيد استلامه الصورة من نفسه فقط مما يدل على أنه رفض استلام الصورة عنها بعد أن زالت صفته في تمثيلها — وعلى الرغم من ذلك فإن الطاعن لم يعلن هذه المطعون عليها بالظمن في الخمسة عشرة يوما التالية لقرار الإحالة كقتضى نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الظمن الذي يحكم إجراءات الإعلان في هذا الظمن ، فإن الظمن يكون باطلا بالنسبة للمطعون عليها سالفة الذكر .^(١)

٢ — يكفي لاعتبار الظمن برمته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم مادام الموضوع غير قابل للتجزئة . وإذن فتى كان موضوع النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه يدور حول صحة عقد أو بطلانه فإن بطلان الظمن بالنسبة لأحد المطعون عليهم يستتبع حتما بطلانه بالنسبة للجميع^(٢) .

٣ — متى كان ما ورد في الحكم المطعون فيه من خطأ في البيان الخاص بأسماء الخصوم من أن الحكم قد صدر لصالح إحدى المطعون عليهم باعتبارها قاصرا ومثلة في شخص الوصي السابق عليها وهو أحد المطعون عليهم ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الواقع الذي علم به الطاعن في حينه وهو أن المطعون عليها المذكورة مثلت في الاستئناف وباشرته بنفسها بعد أن بلغت سن الرشد ومن ثم فإنها تعتبر طرفا في الحكم الصادر في هذا الاستئناف ويحق لها الاحتجاج بهذا الحكم باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة التي صدر فيها ومن ثم فإن اختصاصها في الظمن الذي رفع عن هذا الحكم يكون ضروريا ويترتب على عدم إعلانه إليها بطلانه .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/١٣ الظمن ١٨٠ من ٢٨ ق ١٨٤/١٢/١٩٦٣ الظمن ١٥٢ من ٢٩ ق السنة ١٤ ص ٨١٠ و ١١٧٠/٢/٢٨٠ ١٩٦٢/٢/٢٨٠ الظمن ٥٤٦ من ٢٥ ق السنة ١٢ ص ١٠١ ، ١٩٦٠/٦/٢٣ ظمتين ٢٥ و ٣٣ من ٢٧ ق السنة ١١ ص ٤٤٨ و ٤٥٤ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/٤/٢٥ الظمن ٧٢ من ٢٨ ق ٤٠٠/٦/١٣ الظمن ١٨٠ من ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٦١٦ و ٨١٠ . ١٩٦٢/٣/٢٨٠ الظمن ٨ من ٢٩ ق أحوال شخصية و ٢٤/١٠/١٩٦٢ الظمن ١٨ من ٣٠ ق أحوال شخصية و ١٥/١١/١٩٦٢ الظمن ١٣١ من ٢٧ ق السنة ١٢ ص ٣٣٣ ، ٩٣٤ ، ١٠٢٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — فى حدود ما يتطلبه الفصل فى الطعن — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن الطاعن أقام فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٧ الدعوى رقم ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ كلى سوهاج مختصا فيها نفسه وأختيه المطعون عليهما الأوليين باعتبارهم ورثة والدهم المرحوم عبد المنعم عبد الغنى وطلب فى هذه الدعوى الحكم له بصحة التعاقد من عقد البيع الرقيم أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ الصادر إليه من المورث المذكور ببيعه له ٣٠ فداناً و ١٨ قيراطاً و ٣ أمهم نظير ثمن قدره ٢٨٢٩ جنيهًا و ٤٨٠ ملياً وأثناء سير الدعوى أمام المحكمة الابتدائية تدخل فيها باقى المطعون عليهم وهم ورثة المرحوم عصام الدين شقيق المدعى الذى توفى قبل وفاة والدهما وبنوا تدخلهم على أن بعض المبيع بموجب العقد سالف الذكر المرفوعة به الدعوى يدخل فيما كان قد باعه إليهم نفس المورث بموجب عقد بيع مؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥ من ٢١ فداناً وقد قررت المحكمة قبول تدخلهم وطعنوا هم والمطعون عليهما الأوليان فى عقد الطاعن بالبطلان تأسيساً على أنه لم يصدر عن إرادة صحيحة من البائع لأن الطاعن انتزع رضاه بطريق الغش وجعله يوقع على العقد دون أن يعلم بما يتضمنه وبتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الخصوم الثلث بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن عقد المدعى قد شاب البطلان لتسلط المدعى على والده البائع وانتزع الرضاء منه بطريق الغش والتدليس وأن إرادته ورضاه كانا مسلوبين وصرحت المحكمة للطاعن بنفى ذلك وإثبات أن والده وقع برضاء صحيح وإرادة كاملة وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت فى ١٤/١٢/١٩٥٣ برفض دعوى الطاعن مؤسسة قضاءها بذلك على أن العقد موضوع الدعوى باطل لانعدام إرادة الصادر منه وذلك لما ثبت لها من أن الطاعن دس العقد على والده ضمن أوراق أخرى وحصل على توقيع عليه بطريق الغش دون أن يدرك والده ما يحويه العقد أو يقصد إبرامه وقد استأنف الطاعن

هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافه برقم ٢٧٥ سنة ٢٩ ق وبتاريخ ١٩٥٩/٢/١٠ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف مقرة وجهة نظر المحكمة الابتدائية في بطلان العقد لانعدام إرادة المتصرف. وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٣ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٩٦٢/٥/٢٩ إحالته إلى هذه الدائرة وبعد أن قام الطاعن بإعلان الطعن قدم المطعون عليهم عدا أبو المجد عصام الدين والسيدة رتيبة الشهيرة بعنايات مذكرة بدفاعهم دفعوا فيها ببطلان الطعن استنادا إلى عدم إعلانه إلى المطعون عليهما المذكورين ورد الطاعن على هذا الدفاع طالبا رفضه وأبدت النيابة رأيها فيه بأنه صحيح وانضمت في مذكرتها التكميلية إلى المطعون عليهم في طلب الحكم بعدم قبول الطعن وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة أصر الخصوم والنيابة على ماورد في مذكراتهم .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المقدم من المطعون عليهم مقدمى المذكرة أن السيدة رتيبة الشهيرة بعنايات عصام الدين وهى إحدى المطعون عليهم وكانت من بين المستأنف عليهم فى الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه — قد بلغت سن الرشد ورفعت عنها الوصاية فى ١٩٥٧/١/٢٩ أثناء سير الاستئناف وأنها بعد رفع الوصاية عنها مثلت فى الاستئناف بوصفها بالغة وحضر محام عنها بهذه الصفة بجلسته ١٩٥٨/٤/٧ وأنه لما كان الطاعن رغم علمه ببلوغها سن الرشد قد وجه إليها الطعن فى شخص أخيها المطعون عليه الرابع بوصفه وصيا عليها وذلك بعد زوال صفته فى تمثيلها ولم يختصمها بصفتها الشخصية كما أنه لم يعلنها بالطعن فى الميعاد المحدد فى المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إليها كما أنه باطل أيضا بالنسبة للمطعون عليه التاسع أبو المجد عصام الدين لعدم إعلانه به إعلانا صحيحا وأنه إذ كان النزاع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد أو بطلانه فإنه يترتب على بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما المذكورين بطلانه أيضا بالنسبة للجميع .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه يبين من المستندات المقدمة من المطعون عليهم بملف الطعن أنه صدر قرار من محكمة الأحوال الشخصية في ١٩٥٧/١/٢٩ برفع الوصاية عن المطعون عليها رتيبه عصام الدين الشهيرة بعنايات ابلوغها سن الرشد وأنه أثناء سير الاستئناف المرفوع من الطاعن حضر محام عنها بجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ وذكر للمحكمة في حضور محامي الطاعن أن موكلته بلغت سن الرشد ورفعت الوصاية عنها وأنها لذلك تمثل في الاستئناف بصفتها الشخصية وقدم إلى المحكمة قرار رفع الوصاية والتوكيل الصادر منها شخصيا باعتبارها بالغا إلى محامها الأستاذ وديع فرج . لما كان ذلك وكان الطاعن بعد أن تحقق عليه على هذه الصورة ببلوغ المطعون عليها سن الرشد قد اختصمها في الطعن في شخص الوصي السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها وطلب إعلانها بالطعن في شخصه ويبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن هذا الوصي وهو المطعون عليه الرابع قد وقع عليها بما يفيد استلامه الصورة عن نفسه فقط مما يدل على أنه رفض استلام الصورة عن المطعون عليها رتيبه بعد أن زالت صفته في تمثيلها — وعلى الرغم من ذلك أيضا فإن الطاعن لم يعلن هذه المطعون عليها بالطعن في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة كمقتضى نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن الذي يحكم إجراءات الإعلان في هذا الطعن ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إعلان الطعن في الميعاد المحدد في تلك المادة هو من الإجراءات الحتمية التي يترتب على إغفالها البطلان فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة للمطعون عليها رتيبه عصام الدين ولما كان موضوع النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد أو بطلانه فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها المذكورة يستتبع حتما بطلانه بالنسبة للجميع مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن برمته شكلا دون حاجة لبحث ما يثيره المطعون عليهم في شأن بطلان الإعلان الحاصل إلى المطعون عليه التاسع أبو المجد عصام الدين إذ يكفي لاعتبار الطعن برمته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم . دام الموضوع غير قابل للتجزئة .

وحيث إنه لا يشفع للطاعن ما يقوله في مذكرته من أنه قد التزم في توجيه الطعن إلى المطعون عليها ما ألفه الذكر صفتها التي ذكرت في بيانات الحكم المطعون فيه

ولا ما يقوله من أنه مادام أن هذا الحكم قد صدر لصالحها باعتبارها قاصرا وممثلة في شخص الوصي السابق عليها وهو المطعون عليه الرابع وقد أضفى عليها الحكم هذه الصفة بغير حق فإنها لا تعتبر طرفا في الحكم وبالتالي فلا يكون اختصاصها في الطعن لازما ، لا يشفع للطاعن أى من هذين الأمرين ذلك أنه وإن كان قد ورد في الحكم المطعون فيه في البيان الخاص بأسماء الخصوم أن المطعون عليها المذكورة ممثلة في الاستئناف بأخيها محمد عصام الدين الوصي عليها إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الواقع الذي علم به الطاعن في حينه وهو أن المطعون عليها المذكورة مثلت في الاستئناف وبأمرته بنفسها ومتى كان ذلك فإنها تعتبر طرفا في الحكم الصادر في هذا الاستئناف ويحق لها الاحتجاج بهذا الحكم باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باثرت بها فعلا الخصومة التي صدر فيها ومن ثم فإن اختصاصها في الطعن الذي رفع عن هذا الحكم يكون ضروريا ويترتب على عدم إعلانه إليها بطلانه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(٥١)

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) قض . " إجراءات الطعن " . " إعلان الطعن " . " الصفة في الطعن " .
إعلان . بطلان .

وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران وتوجيه الطعن إليهما في شخص الوصي عليهما بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه .
تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل إعلان الطعن وتنبيه قلم الكتاب إلى إعلان كل منهما في شخصه بوصفه بالغاً وتام إعلانهما على هذا الوجه . لا بطلان .

(ب) وصية . وارث . " تصرفات المورث " . " الطعن فيها " . إثبات .
" طرق الإثبات " . " الإثبات بالقرائن " .

صدور تصرف في صورة بيع منجز . لوارث الطعن فيه بأنه يخفى وصية وإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات ومن بينها القرائن .

١ - إذا كان الواقع هو أن الطاعن وإن وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران ووجه إليهما الطعن في شخص أخيهما المطعون إليه الأول بوصفه وصياً عليهما ، وذلك بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد ورفع الوصاية عنهما قبل صدور الحكم المطعون فيه ، إلا أنه تدارك هذا الخطأ قبل إعلان الطعن فنبه قلم الكتاب إلى توجيه الإعلان إلى كل من المطعون عليهما المذكورين في شخصه بوصفه بالغاً وقد تم إعلانهما بالطعن على هذا الوجه وصامت صورة إعلان التقرير إلى كل منهما في موطنه ، فإن في توجيه الإعلان إليهما على هذا الوجه ما يكفي لتعريفهما بالصفة الصحيحة التي اختصا بها

في الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بصفتها
في تقرير الطعن .

٢ - متى كان الطاعن وهو وارث للتصرف قد طعن في التصرفات ، موضوع
عقدي البيع بأنها وإن كانت في ظاهرها بيوعا منجزة إلا أنها في حقيقتها تستر
تبرعا مضافا فيه التلك إلى ما بعد موت المتصرف فيجرب عليها حكم الوصية
ورتب على ذلك أن التصرف الصادر من المورث لا ينتهيه وهما من ورثته لا ينفذ
حسب أحكام الوصية (قبل القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦) إلا بإجازة باقى الورثة
وأنه ما دام لم يحجزه فإن هذا التصرف يكون باطلا ، وأن التصرف موضوع العقد
الآخر الصادر من المورث إلى أحفاده لا ينفذ إلا في ثلث التركة ، فإن إبداء
الطاعن طعنه في العقدين على هذه الصورة يتضمن بذاته الطعن فيهما بأنه
قصد بهما الإضرار بحقه في الميراث ويكشف عن أنه يريد بهذا الطعن الزود
عن حقه هذا ولا حاجة به لأن يصرح بوقوع هذا الضرر لأنه لاحق به حتما
في حالة ما إذا اعتبر التصرف بيعا أخذا بظاهر العقدين لما يترتب على ذلك من
نفاذ التصرف بأكمله بغير توقف على إجازة ورثة المتصرف ، في حين أنه
لو اعتبر وصية فانه لا ينفذ إلا في الحدود المعتبرة في أحكام الوصية . وإذا كان
للوارث أن يثبت طعنه في التصرف بأنه يخفى وصية بكافة طرق الإثبات ومن
بينها القرائن ، فإن الحكم الماطعون فيه إذ يجب نفسه عن بحث القرائن التي ساقها
الطاعن للتدليل على صحة طعنه ولم يقل كلمته فيها بحجة أن الإثبات بالقرائن غير
جائز للطاعن ، فإن الحكم يكون مخالفا للقانون . (١)

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١٠/٢٤ الطعن ٣٥٥ من ٢٨ ق ، ١٩٦٣/٤/٢٥ .
الطعن ٤٥٩ و ٤٧١ من ٢٦ ق السنة ١٤ ص ٩٨١ ، ١٩٦٢/٦/٢١ و ٥٧٩ الطعن ٤١٤ خ
٢٦ ق السنة ١٣ ص ٨٢٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون عليهم السبعة الأول وهم ورثة المرحوم عصام الدين عبد المنعم عبد الغنى أقام بعضهم الدعوى رقم ٨٣ سنة ١٩٤٨ كلى سوهاج والبعض الآخر الدعوى رقم ٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى سوهاج واختصموا فى الدعوى بين الطاعن وأخته كنوز وبه المطعون عليهما الثامنة والتاسعة وطلبوا فى الدعوى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ٢٨ من يونيه سنة ١٩٤٥ والصادر إليهم جميعاً من جدهم المرحوم عبد المنعم عبد الغنى — والد المدعى عليهم ومورثهم — والمتضمن ببيعه للدين ٢١ فدانا بثمان قدره ٢١٠٠ جنيه كما أقامت المطعون عليهما الثامنة والتاسعة الدعوى رقم ٥٢١ سنة ١٩٤٧ أمام نفس المحكمة ضد أخيه الطاعن وطلبتا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٥ والصادر إليهما من والدهما البائع فى العقد الأول ببيعه لهما ١٠ أفدنة و ٦ قراريط بثمان ١٠٢٥ جنيها . وقد قررت محكمة سوهاج الابتدائية ضم الدعاوى الثلاث لما بينها من ارتباط . وانفرد بالمنازعة فيها الطاعن إذ طعن فى العقدين بأنهما يخفيان وصايا وقدم للتدليل على ذلك عدة قرائن من بينها أن العقدين لم ينفذا بوضع يد المشتري على الأطيان المتصرف فيها وأن الثمن المذكور فى العقدين هو ثمن صورى لم يدفع المدعون شيئاً منه وأبدى الطاعن استعداده لإثبات دفاعه هذا بشهادة الشهود كما تضمنت منازعته أيضاً أن المورث كان قد باعه ٣٠ فدانا و ١٨ قيراطا و ٣ أمهم بعقد عرفى تاريخه أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ وأنه رفع الدعوى رقم ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ أمام نفس المحكمة بطلب صحة هذا العقد ونفاذه ولما يفصل فيها وأن هذه الأطيان المبيعة له يدخل فيها ٨ أفدنة و ١٣ قيراطا من القدر الذى يتناوله عقد المدعين فى الدعوى ٨٣ و ٨٤ سنة ١٩٤٨ ، و ٥ أفدنة و ٣ قراريط من القدر الذى يتناوله عقد المدعين فى الدعوى رقم ٥٢١ سنة ١٩٤٧ وأنه

لما كان قد سجل عريضة دعواه قبل أن يسجل خصومه في الدعاوى الثلاث المذكورة عرائضها فإن عقده يفضل عقديهم بقرض متهما . وبتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة سوهاج في الدعاوى الثلاث برفض الدفوع المقدمة من الطاعن بالصورية والوصية والهبة وباعتبار عقدي المدعين في هذه الدعاوى بيما من الوجهة القانونية الصحيحة وبوقف السير فيها حتى يفصل في الدعوى رقم ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ مدنى سوهاج المرفوعة من الطاعن . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٥ سنة ٣٠ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعاوى الثلاث آنفة الذكر وأقام استئنافه على أن الحكم المستأنف قد أخطأ إذ قضى باعتبار التصرفات موضوع العقدين المطعون فيهما بيوعا مع أنها في الحقيقة ليست إلا وصايا . وبتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف مقرة وجهة نظر المحكمة الابتدائية في اعتبار التصرفات بيوعا منجزة وبتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٩ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس ومرض الطعن على دائرة الفحص بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها واتمت فيها إلى طلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد أن قام قلم الكتاب بإعلانه إلى المطعون عليهم قدموا مذكرة دفنوا فيها بعدم قبول الطعن شيكلا لبطلانه وطلبوا احتياطيا رفضه موضوعا وقدم الطاعن مذكرة رد فيها على هذا الدفع وطلب رفضه كما قدمت النيابة مذكرة تكميلية أبدت فيها برأيها في الدفع بأنه غير صحيح وتمسكت بالنسبة لموضوع الطعن برأيها السابق وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الخصوم والنيابة على ما ورد في مذكراتهم .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من المطعون عليهم أن المطعون عليهم عبد الكريم عصام الدين ورتيبة الشهيرة بعنايات عصام الدين بلغاسن الرشدورفعت عنهما الوصاية قبل صدور الحكم المطعون فيه وقد مثلا أمام محكمة الاستئناف وأبديا دفاعهما في الاستئناف المرفوع من الطاعن باعتبارهما بالغين وأنه إذ كان الطاعن بعد علمه بذلك قد اختصهما في تقرير الطعن في شخص الوصي السابق عليهما بعد زوال صفته في النيابة عنهما فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إليهما وأنه لما كان النزاع الذي صدر فيه الحكم

المطعون فيه غير قابل للإنجزة لأنه يدور حول وصف عقد بأنه بيع أو وصية فإنه يترتب على بطلان الطعن بالنسبة للأطعون عليهما المذكورين بطلانه بالنسبة للجميع .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان صحيحا أن الطاعن قد وصف المطعون عليهما صالفي الذكر في تقرير الطعن بأنهما قاصران ووجه إليهما الطعن في شخص أخيهما المطعون عليه الأول بوصفه وصيا عليهما وذلك بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد ورفع الوصاية عنهما قبل صدور الحكم المطعون فيه - على ما تفيد المستندات المقدمة بملف الطعن - من المطعون عليهم - إلا أنه لما كان الطاعن قد تدارك هذا الخطأ قبل إعلان الطعن فنبه قلم الكتاب إلى توجيه الإعلان إلى كل من المطعون عليهما المذكورين في شخصه بوصفه بالغا وفي محل إقامته الذي أرشد عنه قلم الكتاب وقد تم إعلانهما بالطعن على هذا الوجه وسامت صورة إعلان التقرير إلى كل منهما في موطنه وكان في توجيه الإعلان إليهما على هذا الوجه ما يكفي لتعريفهما بالصفة الصحيحة التي اختصا بها في الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بصفتهما في تقرير الطعن وقد تأكد علم المطعون عليهما المذكورين بهذه الصفة بتقديمهما مذكرة بدفاعهما في الميعاد القانوني باعتبار كل منهما بالغا وكان وصفهما في التقرير بأنهما قاصران ليس من شأنه أن يجهل بشخصيتيهما بعد أن ذكر في التقرير أنهما أخوا المطعون عليه الأول الذي ورد اسمه كاملا فإن الدفع بعدم قبول الطعن لبطلانه بالنسبة لهذين المطعون عليهما يكون متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في الاسناد وفي بيان ذلك يقول إنه طعن أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها في عقدي المطعون عليهم محل النزاع بأنهما يخفيان وصية وفاق للتدليل على ذلك مدة قرائن منها أن العقدين لم ينفذا بوضع يد المشتريين على الأتيان المبيعة حتى توفي البائع وأنهما لم يظهرا إلا بعسد وفاته ولم يسجلا وأن المطعون عليهم

المتصرف إليهم لا يتقدرون على أداء الثمن الوارد في العقدين وأن المورث كان قد سلم هذين العقدين بعد تحريرهما إلى صديق له من العلماء ليبقيهما لديه ولا يسلمهما إلى المتصرف إليهم إلا بعد وفاة المورث — وقد أطرحت المحكمة المطعون فيه جميع هذه القرائن واستند في ذلك إلى القول بأنها لا تقبل من الطاعن لأنه بوصفه خلفا عاما للمتصرف لا يجوز له إثبات عكس ما ورد في العقود إلا إذا كان نعيه عليها بأنها تخفى وصية إضرارا بحقه في الميراث وهو لم يقل ذلك — ويذكر الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم يخالف حكم القانون ومشوب بالخطأ في الاسناد ذلك أنه ما دام قد أعمل حقه كوارث في الطعن على التصرف بأنه وإن كان في ظاهره بيعا إلا أنه في حقيقته يخفى وصية فإنه لا يتصور أن تكون له مصلحة في هذا الطعن غير الزود عن حقه في الميراث وطالما أنه لم يستند إلى مصلحة أخرى له فإن إبداء الطعن على هذا النحو بوصفه وارثا يتضمن في ذاته أنه يقيم طعنه هذا على أن المتصرف المطعون عليه يضر بحقه في الميراث بقدر الفرق بين البيع والوصية من حيث نفاذهما .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعن طعن أمام محكمة الموضوع بدرجتها في عقدي البيع اللذين رفع المطعون عليهم دعاوهم بطلب صحتهما ونفاذهما بأنهما يستران تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت وقدم للتدليل على ذلك القرائن الآتية (١) أن أحدا من المتصرف إليهم لم يدفع ثمنما لما اشتراه (٢) أن العقدين لم يظهرهما إلا بعد وفاة البائع ولم ينفذا بوضع يد المشترين على الأطنان المبيعة بل استمرت هذه الأطنان في وضع يد البائع حتى وفاته (٣) أن المورث البائع لم يسلم العقدين بعد تحريرهما إلى المشترين وإنما أودعهما لدى شخص استأمنه يدعى الشيخ عبد المجيد مغربي على ألا يسلمهما هذا الأمين إليهم إلا بعد وفاة المورث وأبدى الطاعن استعداده لإثبات هذه الواقعة بالبيئة وانتهى في مذكرته الختامية المقدمة منه إلى محكمة الاستئناف إلى القول بأنه ” ما دامت حقيقة عقود خصومه وصاياا فهي باطلة بالنسبة للسيدتين كنوز وبهية عبد المنعم (المطعون عليهما الثامنة والتاسعة) لأنهم ورثة فلا تجوز الوصية لهما إلا بإجازة الورثة والمستأنف (الطاعن) لم يجز هذه الوصية وبالنسبة لباقي الخصوم (باقي المطعون عليهم أحفاد المورث) فهي لا تجوز فيما

زاد عن الثالث وذلك لأن هذه العقود كتبت ومات كاتبها في ظل القانون القديم" وقد حصل الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن أمام المحكمة الابتدائية في الدعاوى الثلاث بقوله "وابدى المستأنف (الطاعن) دون غيره في مرافعة الدعاوى دفاعه طالبا رفضها بمقولة إن المدعين في الدعويين الأولين أحفاد المورث البائع والمدعيتين في الدعوى الأخيرة بنتاه وأن التصرفات التي صدرت إليهم لم تكن منجزة وإنما قصد بها الإضافة إلى ما بعد الموت فهي بمثابة وصايا في صورة بيع ومستدلا على ذلك بأن عقدي البيع موضوع هذه التصرفات لم يظهر إلى حيز الوجود إلا بعد وفاة البائع وأن المشترين المزعومين لم يضعوا اليد على ما اشتروه وأنه على كل حال على قدم الاستعداد لإثبات دفاعه بطريق البينة" ثم قال الحكم "ومن حيث إن المستأنف قد بنى استئنافه على أسباب تتلاقى كلها على تخطئة الحكم المستأنف في اعتبار العقود موضوع الدعوى بيوعا مع أنها في الحقيقة ليست إلا وصايا مستدلا على ذلك بتريد القرائن التي ساقها أمام محكمة أول درجة بأن الثمن لم يدفع وأن المستأنف عليهم لم يضعوا اليد" بعد أن سجل الحكم المطعون فيه ذلك رد على القرائن التي قدمها الطاعن بقوله "وحيث إن القرائن التي ساقها المستأنف لإثبات أن عقود الدعوى ليست إلا وصايا فإنها لا تقبل منه — بوصفه خلفا عاما لمورثه — في إثبات عكس ما بهذه العقود الصادرة من المورث ما لم تكن الوصية للاضرار بحقه في الميراث وهو ما لم يقله في أية مرحلة من مراحل الدعوى ومن المقرر أن الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته يخفى وصية لإضرار بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض الموت لأنه في هاتين الصورتين يستند الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه" ولما كان الطاعن وهو وارث للتصرف قد طعن في التصرفات موضوع العقدين بأنها وإن كانت في ظاهرها بيوعا منجزة إلا أنها في حقيقتها تستر تبرعا مضافا فيه التملك إلى ما بعد موت المتصرف فيجوز عليها حكم الوصية ورتب على ذلك أن التصرف الصادر من المورث لابنتيه وهما من ورثته لا ينفذ حسب أحكام الوصية التي كان معمولا بها قبل صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهي الأحكام التي يراها هو منطبقة — إلا بإجازة باقي الورثة وأنه ما دام لم

يجزئه فإن هذا التصرف يكون باطلا وأن التصرف موضوع العقد الآخر الصادر من المورث إلى أحفاده لا ينفذ إلا في ثلث تركته . لما كان ذلك فإن إبداء الطاعن طعنه في العقدين على هذه الصورة يتضمن بذاته الطعن فيهما بأنه قصد بهما الإضرار بحقه في الميراث ويكشف عن أنه يريد بهذا الطعن الزود عن حقه هذا ولا حاجة به لأن يصرح بوقوع هذا الضرر لأنه لا حق به حتما في حالة ما إذا اعتبر التصرف بيعا أخذا بظاهر العقدين لما يترتب على ذلك من نفاذ التصرف بأكمله بغير توقف على إجازة ورثة المتصرف في حين أنه لو اعتبر وصية فإنه لا ينفذ إلا في الحدود المعينة في أحكام الوصية — لما كان ما تقدم وكان للوارث أن يثبت طعنه في التصرف بأنه يخفى وصية بكافة طرق الإثبات ومن بينها القرائن فإن الحكم المطعون فيه إذ حجب نفسه عن بحث القرائن التي صاقها الطاعن للتدليل على صحة طعنه ولم يقل كلمته فيها بحجة أن الإثبات بالقرائن غير جائز للطاعن فإن الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / الحبيب العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وامييل جبران ، ولطفي علي ، و ابراهيم الجاني .

(٥٢)

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٩ القضائية :

دعوى . "تقدير قيمة الدعوى" . "قوة الأمر المقضى" . إحالة .

قوة الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون مرتبطا بهذا المنطوق من أسبابه ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه . تقدير المحكمة الجزئية الدعوى بمبلغ يزيد على ٢٥٠ جنيتها . فضاؤها تبعاً لذلك بعدم اختصاصها بالإحالة إلى المحكمة الابتدائية . صيرورة الحكم انتهائياً بعدم استئنافه . امتداد قوة الأمر المقضى التي حازها الحكم إلى ماورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ . تنقيد المحكمة للحالة إليها الدعوى بهذا التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادراً في دعوى تزيد قيمتها على نصابها الاتهائي . جواز استئنافه .

قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضاً على ما يكون من أسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه . فإذا كانت المحكمة الجزئية قد أسست قضائها بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الابتدائية على تقديرها قيمة الدعوى بمبلغ يزيد على ٢٥٠ جنيتها ولم يطعن في هذا التقدير من أحد من الخصوم عن طريق استئناف الحكم الصادر به ، فإن قوة الأمر المقضى التي حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به في منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بل تلحق أيضاً ماورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ لأن هذا التقدير هو الذي انبنى عليه المنطوق ولا يقوم هذا المنطوق إلا به — ومقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة للحالة إليها الدعوى بذلك التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد — وترتيباً على ذلك يعتبر

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع صادرا في دعوى تزيد قيمتها على النصاب الاتهابي للمحكمة الابتدائية ويكون هذا الحكم لذلك جائزا استئنافه على هذا الاعتبار^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٥٦ أمام محكمة روض الفرج الجزئية طالباً الحكم بالزام الطاعن أن يدفع إليه مبلغ ٢٤٥ ج والمصروفات — وبتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية مؤسسة حكمها على أن قيمة هذه الدعوى تزيد على نصاب محكمة المواد الجزئية، وذلك على اعتبار أن رسوم الدعوى التي حصلها قلم الكتاب ومقدارها ١٣ جنيها و ٦٧٠ ملياً تضاف إلى المبلغ المطالب به عند تقدير هذه القيمة وبناء على هذا الحكم أحيلت الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ٨٣٧ سنة ١٩٥٧ وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٦ قضت فيها بالزام الطاعن أن يدفع للمطعون عليه ١٧٠ جنيها والمصروفات المناسبة — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة القاهرة بالاستئناف رقم ٥٥٦ سنة ٧٥ ق طالباً القضاء أصليا بالغائه وبعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى تأسيساً على أن قيمتها تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية — ومن باب الاحتياط رفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٨ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف بقيمة قضاها على أن المصاريف المنصوص في المادة ٣٠ من لوائح

(١) راجع قضا ١٩٦٢/١١/١٥ الطعن ١٨٢ من ٢٧ ق السنة ١٣ ص ١٠٤٢ .

على أنها تدخل في تقدير قيمة الدعوى ليس المعنى بها الرسوم التي يحصلها قلم الكتاب على القضية ولذلك يكون الحكم المستأنف صادرا في دعوى قيمتها هي المبلغ المطالب به وقدره ٢٤٥ ج وهو ما تحكم فيه المحكمة الابتدائية انتهائيا - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القضاة وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب الحكم برفض الطعن - وبتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٢ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وقد حدد لنظره أمامها جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك يقول أن محكمة القاهرة الابتدائية كن لها أن تقضى من نفسها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . أما وقد فصلت فيها باعتبارها محكمة أول درجة فإن حكمها يجوز استئنافه - وبذلك يكون قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف غير صحيح في القانون ، خصوصا وأن المادة ٤٠١ مرافعات تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن حكم محكمة روض الفرج الجزئية القاضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية قد أصبح انتهائيا بعدم الطعن فيه وحاز بذلك قوة الأمر المقضى ولما كانت قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضا على ما يكون من أسبابه مرتببا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه . وكانت محكمة روض الفرج الجزئية قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص وبالإحالة إلى المحكمة الابتدائية على تقديرها قيمة الدعوى بمبلغ ٢٥٨ ج و ٦٧٠ م ولم يطعن في هذا التقدير من أحد من الخصوم عن طريق استئناف الحكم الصادر به ، فإن قوة الأمر المقضى التي حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به في منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بل تلمح أيضا ما ورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ لأن هذا التقدير هو الذي انبنى عليه المنطوق ولا يقوم هذا المنطوق إلا به - ومقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بذلك

التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون كما هو الحال في النزاع المائل ، ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد - وترتبط على ذلك يعتبر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع صادرا في دعوى قيمتها ٢٥٨ ج و ٦٧٠ م وهو ما يزيد على النصاب الاتهائي للمحكمة الابتدائية ويكون هذا الحكم لذلك جائزا استئنافه على هذا الاعتبار - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على تقديره قيمة الدعوى من جديد بمبلغ ٢٤٥ جنيا مهدرا بذلك حجية حكم المحكمة الجزئية في هذا الخصوص فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٤

بريافة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وإبراهيم الخافي ، وصبري فرحات .

(٥٣)

الطعن رقم ١ ٣٤١ لسنة ٢٩ القضائية :

استئناف . ” الاستئناف المقابل ” . طريقة رفعه “.

رفع الاستئناف المقابل إما بالإجراءات المعتادة الخاصة برفع الاستئناف الأصلي وإما بمذكرة يقدمها المستأنف عليه مشتملة على أسبابه .

حدد القانون طريقته رفع الاستئناف المقابل بما أورده في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات بفعله إما بالإجراءات المعتادة الخاصة برفع الاستئناف الأصلي وإما بمذكرة يقدمها المستأنف عليه مشتملة على أسبابه . وقد جاء هذا النص على خلاف ما كان يقضى به قانون المرافعات الملغى في المادة ٣٥٧ من جواز ابداء الاستئناف المقابل بالطريق الذي يرفع به الطلب الفرعي ” الطلب العارض “ مما كان يجوز معه ابداء هذا الاستئناف شفاهة بالجلسة . أما قانون المرافعات الجديد فبعد أن نص في المادة ١٥٠ على جواز ابداء الطلبات العارضة شفاهة بالجلسة جاء في الفصل الخاص بالاستئناف وحدد طريقة رفع الاستئناف المقابل ونص على أنها تكون إما بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسبابه مما يقطع بأنه تعمد مخالفة القاعدة التي كانت تميز ابداء الاستئناف المقابل شفاهة بالجلسة ولم يشأ أن يتبع في شأن رفعه ذلك الطريق الذي يرفع به الطلب العارض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل
فى أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٤٠٧ سنة ١٩٥٣ كلى أمام محكمة القاهرة
الابتدائية ضد وزارة المواصلات وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ ج
والمصروفات وأتعاب المحاماة وقال فى بيان دعواه أنه أدى الامتحان التحريرى
الخاص بالنقل من السنة الأولى الى السنة الثانية بكلية الحقوق بجامعة ابراهيم
فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ ولما كان لا يدخل الامتحان الشفوى إلا من نجح
فى الامتحان التحريرى فقد سافر الى بلده عزبة على سيد من أعمال مركز ديرمواص
بعد أن كلف أحد زملائه بالكلية باخطاره برقيا بنتيجة امتحان التحريرى وقد
طال انتظاره للبرقية التى يترب وصولها من زميله فلم تصله ، ولما بدأت
السنة الدراسية وحضر الى القاهرة تبين أنه نجح فى الامتحان التحريرى واعتبر
راسبا فى السنة الأولى لعدم تقدمه للامتحان الشفوى فاتصل بزميله الذى كان
قد كلفه بإرسال برقية اليه فأخبره أنه أرسل البرقية فعلا وأطلعه على إيصال
مصلحة التلغراف يفيد إرسالها فى حينه فكتب الى وزارة المواصلات شاكا
إهمال مصلحة التلغرافات وجاء الرد بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٢ متضمنا أن البرقية
لم يتيسر توصيلها اليه لعدم وجود عزبة باسم على معبد بدائرة مركز ديرمواص
وأبدت المصلحة أسفها لعدم اخطار المرسل بذلك وبأنها فى سبيل اتخاذ اللازم
نحو المسئول ، واستطرد قائلا إنه ترتب على هذا الإهمال اعتقاده أنه رسب فى
الامتحان التحريرى ولذلك لم يتقدم للامتحان الشفوى مما أدى الى اعتباره راسبا
فى السنة الأولى لهذا طلب المبلغ سالف الذكر تعويضا عما أصابه من أضرار
مادية وأدبية بسبب هذا الخطأ وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة
بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٥٠ ج والمصروفات المناسبة ومبلغ

٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٦٠٤ سنة ٧٥ ق وبعد تحضير هذا الاستئناف أحيل للمرافعة بالجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ وفيها رفع المطعون عليه استئنافا فرعيا بالجلسة طالبا تعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٥٠٠ ج مع المصروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافه برقم ٣٩٨ سنة ٧٦ ق - وبتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة " بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى الزام وزارة المواصلات بأن تدفع لمحمد صفوت حسين "المطعون عليه" مبلغ ٥٠٠ ج والمصاريف عن الدرجتين وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة عنهما" وطعنت وزارة المواصلات في هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقض الحكم المطعون فيه جزئياً فيما قضى به من قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليه والحكم بعدم قبول هذا الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، وقدمت النيابة مذكرة متضمنة رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلبت الطاعنة ضم ملف الاستئناف فأمرت الدائرة بضمه وضم وتمسكت النيابة بما انتهى إليه رأيها في مذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالته الى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن للثابت من محضر جلسة ١٩٥٩/١/٢٤ أن محامى المطعون عليه رفع استئنافه المقابل شفاعاً بالجلسة وطلب "تعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٥٠٠ ج مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين" وقد قضى الحكم المستأنف بقبول هذا الاستئناف الفرعى شكلاً وذلك على خلاف ما تقضى به المادة ٤١٣ من قانون المرافعات التى لا تجيز رفع الاستئناف المقابل مشافهة بالجلسة وتوجب رفعه إما بالإجراءات المعتادة لرفع الاستئناف وإما بمذكرة مشتملة على أسبابه يقدمها المستأنف عليه ، وكان على المحكمة وقد رفع إليها هذا الاستئناف من المطعون عليه بغير الطريق القانونى أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله لتعلق ذلك بالنظام العام أما وقد قبلته شكلاً وحكمت فى موضوعه بزيادة التعويض المقضى به ابتدائياً فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النسخ في محله ذلك أن المادة ٤١٣ من قانون المرافعات تنص على أنه "يجوز الاستئناف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا مقابلا بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه..." وبذلك حدد القانون طريقة رفع الاستئناف المقابل فجعله إما بالإجراءات المعتادة الخاصة برفع الاستئناف الأصلي وإما بمذكرة يقدمها المستأنف عليه مشتملة على أسبابه ، وقد جاء هذا النص على خلاف ما كان يقضى به قانون المرافعات الملغى في المادة ٣٥٧ من جواز إبداء الاستئناف المقابل بالطريق الذي يرفع به الطلب الفرعي "الطلب العارض" لما كان يجوز معه إبداء الاستئناف شفاهة بالجلسة — أما قانون المرافعات الجديد فإنه بعد أن نص في المادة ١٥٠ على جواز إبداء الطلبات العارضة شفاهة في الجلسة جاء في الفصل الخاص بالاستئناف وحدد طريقة رفع الاستئناف المقابل ونص على أنها تكون إما بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسبابه مما يقطع بأنه تعتمد مخالفة القاعدة التي كانت تجيز إبداء الاستئناف المقابل شفاهة في الجلسة ولم يشأ أن يتبع في شأن رفعه ذات الطريق الذي يرفع به الطلب العارض — لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قد أبدى استئنافه شفاهة بالجلسة ولم يتبع في رفعه الطريق الذي رسمته المادة ٤١٣ من قانون المرافعات فإن هذا الاستئناف يكون غير مقبول لرفعه بغير الطريق القانوني وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله لتعلق ذلك بالنظام العام أما وقد قبلته شكلا وحكت في موضوعه بزيادة التعويض المقضى به ابتدائيا للمطعون عليه فإنها تكون قد خالفت القانون بما يستوجب نقض حكمها في هذا الخصوص — ويترب على نقضه إلغاء ما ترتب على قبول الاستئناف الفرعي من زيادة التعويض المقضى به .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف الفرعي شكلا .

جاسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المتشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشاوي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ومحمد نور الدين موسى .

(٥٤)

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) اثبات . محكمة الموضوع . ” ساطمنا في تقدير الدليل “ .
ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وطاء
الضريبة “ . ” تقديره “ .

لمحكمة الموضوع الأخذ بدفاتر الممول أو اطراحها كلها أو بعضها .

(ب) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وطاء
الضريبة “ . ” تقديره “ .

عدم إلزام الممول بمسالك دفاتر لقيده أرباحه قبل صدور القانون رقم ٢٥٣
لسنة ١٩٥٣ . لا يشترط في هذه الدفاتر توافر ما نص عليه قانون التجارة .
يكفي أن تكون مما جرى العرف بمسالكه .

(ج) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وطاء
الضريبة “ . ” التقدير الحكي “ .

اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير
أساساً لربط الضريبة عليهم من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير دفاتر
الممول أخذاً بها أو اطراحها لها كلها أو بعضها حسبما يتبين لها من التحقيقات
التي تجريها^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٣/٢٦ الطعن ٣٩١ س ٢٤ ق السنة العاشرة ص ٢٥٩ .

٢ - إلى ما قبل صدور القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ لم يكن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض على الممول إمساك دفاتر لقيده أرباحه ، ومن ثم فإنه لا يشترط في هذه الدفاتر توافق ما نص عليه قانون التجارة ، بل يكفي أن تكون مما جرى العرف بإمساكه في كل تجارة أو صناعة .

٣ - إذ نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ على أنه "استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١" فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه يكفي لإجراء الربط المحكى في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ أن تكون سنة ١٩٤٧ قد جرى الربط فيها بطريق التقدير^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ تجارى كلى سواهج ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم - أصليا - بإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥ واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ واحتياطيا - تعديل الأرباح على أساس اعتماد كافة المصروفات الواردة بالقرارات المقدمة منهم مع تعديل رأس المسان المستثمر من هاتين السنتين ... وقالوا شرحا لدعواهم إن مأمورية ضرائب سواهج قدرت أرباحهم من تجارة الدخان والسجائر في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩

(٢) راجع نقض ١٩٦٢/٢/٧ الطعن ٦١ ص ٢٧ ق السنة ١٣ ص ١٧٨ .

بمبلغ ٥١٠٠ ج ٥٧٦٨ ج واذ اعترضوا على هذه التقديرات وعرض الخلاف على لجنة الطعن فأصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ١٩٥٥/٢/٥ باعتبار صافي الأرباح في سنتي النزاع مبلغ ٤٥٧٥ جنيها و ٨١٩ مليا ، ٢٨٣ دجنيها و ٩٦٦ مليا على التوالي فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم استنادا إلى أن الربط في سنة ١٩٤٧ وما بعدها إنما تم بطريق التقدير وأن اللجنة أخطأت إذ اعتبرت أن المنشأة تمسك دفاتر منتظمة وبتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنadb مكتب خبراء سوهاج لفحص دفاتر المنشأة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ لمعرفة ما إذا كانت منتظمة من عدمه . ثم حادت وبتاريخ ١٩٥٨/٢/١٥ فحكمت في موضوع الطعن بإلغاء القرار المطعون فيه واعتبار سنة ١٩٤٧ سنة قياس واتخاذها أساسا للربط الحكمي في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ... واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى . وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٢ تجاري سنة ٣٣ ق . وبتاريخ ١٩٥٩/٢/١٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار سنة ١٩٤٧ هي سنة الأساس وأجراء التقدير الحكمي على سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وقبل الفصل في موضوع تقدير أرباح المنشأة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وتقدير رأس مالها المستثمر في أول كل من هاتين السنتين بإعادة المأمورية لمكتب خبراء سوهاج لبيان حقيقة أرباح المنشأة في كل من سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بأحالة على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر حسابات الطاعنين في سنة ١٩٤٧ دقترية "منتظمة" في حين أن ما أجرته مأمورية الضرائب عليها من تعديلات يعتبر رفضا لها ومن ثم وطبقا لـ ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فإن ربط الغريبة في هذه الحالة يكون بطريق التقدير ولا يغير من

ذلك ما حول عليه الحكم من أن مصلحة الضرائب استمدت العناصر الأساسية في التقدير من واقع اقرارات الطاعنين ودفاترهم وأن التعديل الذي أجرتة في قيد المصروفات كان أمرا ثانويا ، لما في ذلك من مخالفة لأحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ولائحته التنفيذية في خصوص الدفاتر المنتظمة وكان يتعين إحالة الخلاف بشأن حسابات سنة ١٩٤٧ إلى خبير لفحصها قبل الفصل في مدى نظاميتها يؤيد ذلك ما ورد بتقرير الخبير من أن المنشأة تمسك دفترا واحدا عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ بينما تنص المواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة على وجوب امساك التاجر دفاتر يومية وجرد وكوبا ، وإن هذا الدفتر غير قانوني وغير أمين .

وحيث إن هذا النعي مردود : أولا -- ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين إنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن : " الأصل هو محاسبة الممول وفق دفاتره إذا كانت هذه الدفاتر منتظمة ومؤيدة وتوحى بالثقة في القيود المثبتة بها فيما يتعلق بالعناصر الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة . وأما إذا فقدت الدفاتر الثقة بها فمصلحة الضرائب لا عليها إذا بلحات إلى الربط بطريق التقدير غير ملائمة باتباع أساس معين في تقديره . أما إذا كانت الدفاتر منتظمة ومؤيدة وتوحى بالثقة فيها وقامت مصلحة الضرائب باستنباط عناصر التقدير الأساسية منها فإن الربط في هذه الحالة يكون دفتريا حتى ولو أجرت مصلحة الضرائب تعديلا في أمور ثانوية لا تؤثر في الثقة التي توحى بها هذه الدفاتر " . وإن الربط الذي تم في سنة الأساس في النزاع الحالي كان ربطا دفتريا إذ استمدت مصلحة الضرائب العناصر الأساسية في التقدير من واقع إقرارات المولين ودفاترهم والتعديل الذي أجرتة في بند المصروفات كان في أمر ثانوي لا يؤثر في القيد الدفتري الذي أخذت به وهولت عليه في بيان أرباح المنشأة في سنة ١٩٤٧ " . وهذا الذي أورده الحكم ينطوي على واقع لم يبين الطاعنون وجه الفساد فيه أو مخالفته لما هو ثابت بالأوراق وجرى قضاء هذه المحكمة على أن للمحكمة السلطة في تقدير دفاتر المولين أخذا بها أو اطراحا لها كلها أو بعضها حسبما يبين لها من التحقيقات التي تجويزها ومردود : ثانيا -- بأنه

إلى ما قبل صدور القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ لم يكن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض على الممولين إمساك دفاتر لقيده أو باحهم ومن ثم فإنه لا يشترط في هذه الدفاتر توافق ما نص عليه قانون التجارة ويكفى أن تكون مما جرى العرف بإمساكه في كل تجارة أو صناعة يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أنه تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته . ومردود : ثالثاً - بأن التحدى بما ورد بتقرير الخبير لا وجه له إذ لم يقدم الطاعنون هذا التقرير في الميعاد .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ يقتصر تطبيقه على الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ وحدها وهو خطأ ومخالفة لأحكام القانون ومقتضاها أنه لا يشترط لتطبيقه أن يكون الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ بل يجب أن يكون خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في السنوات التالية من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه "استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١" - فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه يكفي لإجراء الربط الحكيم في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ أن تكون سنة ١٩٤٧ قد جرى الربط فيها بطريق التقدير . يؤكد ذلك ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ أساساً لربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ من أن "سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ تخضعان لحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ويجرى الربط في شأنها حكماً متى كان الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة الأساس" .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور إذ لم يشر إلى تقرير الخبير المودع ملف الدعوى وإذا انتهى إلى اعتبار الربط في سنة ١٩٤٧ دفتريا دلي خلاف ماورد بتقرير الخبير ودون أن يبين وجه مخالفته له .

وحيث إن هذا السبب إنما تمسك به الطاعنون لأول مرة في مذكرتهم الشارحة ولم يرد في تقرير الطعن ومن ثم فإنه يكون غير مقبول .
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المشارين : ١ -
زكي محمد ، وأحمد أحمد النامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس .

(٥٥)

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . "مبدأ إقليمية
الضريبة" . "أرباح المنشآت الأجنبية المشتغلة في مصر" .

اعتبار المنشأة الأجنبية مشتغلة في مصر متى كان لها فيها ممثلون خاضعون لأوامرها
أو كان لها فرع مستقر فيها .

(ب) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء الضريبة" .
"الأرباح التي تسرى عليها الضريبة" .

تقدير قيمة الاستهلاكات الواجب خصمها من الأرباح بالقيمة الحقيقية للأصول
المستهلكة .

١ - تعتبر المنشأة الأجنبية مشتغلة في مصر في معنى المادة ٣٣ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض متى كان لها ممثلون
خاضعون لإوامرها أو كان لها فرع مستقر فيها وإذا كانت الشركة الطاعنة -
وهي شركة دولية - تباشر نشاطها في مصر عن طريق فرع ثابت فيها -
حيث منعت الحكومة المصرية الشركة امتياز استغلال عربات الأكل والنوم
الملاحقة بقطارات السكك الحديدية المصرية - فإنها تكون خاضعة في هذا
النشاط للضريبة على الأرباح التجارية (١) .

(١) راجع نقض ١٩٥٣/٢/١٩ الطعن ١٢٩ ض ٢١ ق ، ١٩٥٣/٦/٣٠ الطعن ٨٠
من ٢١ ق السنة الرابعة من ٥٢٣ ، ١٢٤٩ ، ١٩٥٤/٤/٢٢ الطعن ٣٢٨ من ٢٢ ق
الهيئة الخامسة من ٨١٢ .

٢ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن "يكون تحديد صافي الأرباح بعد خصم الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل" أنه يرجع في تقدير قيمة هذه الاستهلاكات إلى القيمة الحقيقية للأصول المستملكة وذلك حتى لا يترتب على تقديرها بأكثر من قيمتها الحقيقية استبعاد جزء من الأرباح من وراء الضريبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المظنون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة وهى شركة مساهمة بلجيكية تقدمت بأمورية الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب باقراراتها من أرباحها وخسائرها عن السنوات من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ بأن نتيجة استغلال فرع الشركة بمصر أصغر عن خسارة في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٣٨٩٣٦ جنيها و ٢٤٤ مليا وعن ربح في سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٢٢٤ جنيها و ٦ مليات وعن خسارة في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٥٢٤٠ جنيها و ١٤٣ مليا وعن خسارة في سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١١٧٨٣ جنيها و ٦٧٤ مليا وقامت المأمورية بتعديل هذه الإقرارات وتحديد الأرباح والخسائر في السنوات المذكورة بالمبالغ الآتية على التوالى ٢٤٢٦٤ جنيها و ٧٨٧ مليا خسارة و ٤٩٥١٧ جنيها و ١٩ مليا ربحا ، و ٤١٨٠ جنيها و ٩٥٠ مليا ربحا و ٧٤ جنيها و ٩٠ مليا ربحا ولم تقبل الشركة هذه التعديلات فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت في ٥ يناير سنة ١٩٥٦ بتحديد أرباح وخسائر الشركة عن السنوات المذكورة بالمبالغ الآتية على التوالى ٣٤٣١٥ جنيها و ١٧٩ مليا خسارة و ١١٣٦٤٩٤ جنيها و ٣٩١ مليا ربحا ، و ٣٩٦٣ جنيها و ١٦٥ مليا ربحا ، و ٦٨٥٥٥ جنيها و ٩١٠ مليات خسارة وطعنت الشركة في قرار اللجنة بالدعوى رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٦ تجارى كل القاهرة وقضت المحكمة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ برفض الطعن وتأيد قرار اللجنة وطعنت الشركة في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٣ سنة ٧٤ ق استئناف

القاهرة وقضت المحكمة في ٨ يناير سنة ١٩٥٩ بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الشركة في هذا الحكم في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ بطريق النقض وطلبت نقضه للآسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٨ مارس سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الحاضر عن الطاعة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفضه وصممت النيابة العامة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه عقب أن فسخت الحكومة المصرية في سنة ١٩٤٩ العقد المبرم بينها وبين الطاعة وزال نشاطها في مصر قررت الطاعة أن تسحب عرباتها جميعا لتوزعها على البلاد الأخرى التي لها فيها نشاط مستمر إلا أن الحكومة رغبت في شراء بعض هذه العربات ووافق المركز الرئيسى للشركة على هذا العرض وتم بيع العربات المطلوبة إلى الحكومة بثمن معين قامت بتحويله إلى الشركة بمركزها الرئيسى بيروكسل بالفرنكات البلجيكية وقد تم هذا الاتفاق دون أى تدخل لفرع مصر الذى زال كيانه القانونى بفسخ الاتفاق في سنة ١٩٤٩ وكان هذا البيع من المركز الرئيسى عملا عرضيا بعيدا كل البعد عن أغراض الشركة إلا أن مصلحة الضرائب أضافت إلى وعاء الضريبة من أرباح الفرع في مصر عن سنة ١٩٥٠ الربح الذى نسب إلى المركز الرئيسى للشركة تحقيقه عن بيع هذه العربات وعدلت المصلحة إقرارات فرع الشركة بما يتفق ورأيها وأيدها في ذلك الحكم المطعون فيه في حين أن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن الضريبة تستحق على أرباح المنشأة التي تستغل في مصر والمنشأة التي تستغل في خارج مصر لا تستحق الضريبة في مصر على أرباحها متى كان نشاطها عرضيا ولم يأخذ صفة الدوام ولم تكتمل دائرته في مصر وكون المنشأة لها فرع في مصر لا يؤثر في خضوعها للضريبة إذ أن الفصيل للنشاط نفسه ونشاط الشركة محدد ولا يتضمن بيع العربات كما أن هذه العربات ليست ملكا للفرع وإنما هي مملوكة للشركة نفسها ومن ثم فإن محاسبة الفرع عليها تنطوي على مخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه إذ كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه "تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مستغلة في مصر" (الجمهورية العربية المتحدة) وتعتبر المنشأة الأجنبية مستغلة في مصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا كانت لها ممثلون فيها خاضعون لأوامرها أو كان لها فرع مستقر فيها والثابت في واقعة الدعوى أن الشركة الطاعنة - وهي شركة دولية - تباشر نشاطها في مصر عن طريق فرع ثابت فيها حيث منحت الحكومة المصرية الشركة امتياز استغلال عربات الأكل والنوم الملحقة بقطارات السكك الحديدية المصرية في السنوات السابقة على سنة ١٩٤٩ فإنها تكون خاضعة في هذا النشاط للضريبة على الأرباح التجارية، وكانت المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص في فقرتها الأولى على أن "يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة والمنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها" وكان الثابت أن العربات التي باعها الشركة للحكومة المصرية كانت بمصر تستعملها الشركة في الاستغلال المنصوص عليه في عقد الامتياز فإن أرباح هذا البيع تكون خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية وفقا للقواعد المتقدمة بما لا وجه معه للتحدى بأن هذه العملية منفردة أو أنها تمت بعد انتهاء الامتياز المشار إليه أو أن العملية قد تولاهما المركز الرئيسي بروتوكسل دون فرع الشركة بمصر - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إخضاع الأرباح الناتجة من عملية بيع عربات الشركة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون ذلك أنه طبقا للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٠ الذي قرر منع الشركة الطاعنة الالتزام باستغلال عربات النوم الملحقة بقطارات السكك الحديدية بمصر قد حددت قيمة العربات المستغلة في هذا النشاط بمبلغ ١٢٦٠٠٠ جنيها على أن تستهلك قيمتها بواقع ٥ ٪ منها سنويا ولا تنازع مصلحة الضرائب في إجراء الاستهلاك ولكنها احتسبت على أساس القيمة الدفترية التي رصدت في عهد الالتزام القديم الذي فسخ في سنة ١٩٤٩ ولم تقبل احتسابه على

أساس التقدير الوارد في الالتزام الجديـد وهذا يخالف أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالالتزام الجديـد .

وحيث إن هذا النـعـى في غير محله ذلك أنه طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون تحديـد صافي الأرباح بعد خصم "... الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل مادة طبقا للمعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل" ومؤدى هذا النص أنه يرجع في تقدير قيمة هذه الاستهلاكات إلى القيمة الحقيقية للأصول المستهلكة حتى لا يترتب على تقديرها بأكثر من قيمتها الحقيقية استبعاد جزء من الأرباح من وعاء الضريبة بغير حق ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "الثابت من الأوراق أن العربات المشتغلة والمستهلكة في سنوات النزاع كانت تستعملها الشركة بواسطة فرعها بمصر في نفس النشاط في الأعوام السابقة على سنة ١٩٤٩ وكانت محلا لاستهلاك قيمتها بنسبة ٥٪ من صـعـر تكلفتها وقت شراء الشركة لها وأن مراقبة الضرائب لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذا ما أجرى الاستهلاك عنها في سنين النزاع على أساس قيمة العربات الدفترية سنة ١٩٤٨ " فإنه بذلك يكون قد اتخذ من تحديـد قيمة الأصول المستهلكة بعد خصم الاستهلاكات حتى سنة ١٩٤٨ أساسا للاستهلاك من السنوات التالية ، باعتبارها تمثل القيمة الحقيقية لهذه الأصول وهو استخلاص موضوعي سائق يستقل به قاضي الموضوع دون معقب فإن هذا النـعـى يكون على غير أساس مما يوجب رفضه .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس .

(٥٦)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عمل . " عقد العمل " . " علاقة العمل " .

عقد العمل . تحققه بتوافر التبعية والأجر .

(ب) عمل . " انتهاء عقد العمل " . " تقدير قيام مبرر الفصل " . محكمة الموضوع .

مبرر الفصل . مسألة موضوعية . استناد المحكمة في نفيه إلى أسباب سائفة . إضرابها عن طلب الإحالة على التحقيق .

١ - يتميز عقد العمل بخصيصيتين أساسيتين هما التبعية والأجر ، وبتوافرها تكون العلاقة علاقة عمل . ولا يغير من هذا النظر كون المطعون عليه عضواً في مجلس إدارة الشركة وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بقولها " إن عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة إذا كلف بعمل آخر في الشركة ، كما لو عين مديراً لها كان من حقه أن يؤثر على هذا العمل ^(٢) " .

٢ - مبرر الفصل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مما يستقل به قاضي الموضوع . وإذا استندت المحكمة في قضائها بانتفاء هذا المبرر إلى أسباب سائفة فلا عليها أن هي أمورضت عن طالب إحالة الدعوى إلى التحقيق في هذا الخصوص ^(٢) .

(١) راجع نقض ١٩٥٧/٤/٤ الطعن ٢٨٩ من ٢٣ ق السنة الثامنة ص ٣٧٠ .

(٢) راجع نقض ١٩٥٩/٤/٢٢ الطعن ١١ من ٢٥ ق السنة العاشرة ص ٣٥١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة عينت المطعون عليه مديرا إداريا لمصنعها لمدة خمس سنوات تبدأ من أول أبريل سنة ۱۹۵۵ بمرتب شهري قدره ثمانون جنيها وفى تاريخ أول سبتمبر سنة ۱۹۵۵ عينته مديرا عاما وفى ۱۹۵۶/۳/۳۰ وافقت الجمعية العمومية للشركة على رفع راتبه إلى مبلغ ۱۲۰ ج شهريا وفى ۱۹۵۷/۵/۲۰ أخطرته بفصله من عمله لإخلاله بالتزاماته الجوهرية ومن ثم فقد أقام الدعوى رقم ۶۲۴ لسنة ۱۹۵۸ عمال كلى الاسكندرية بطلب إلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ۶۴۵۸ ج و ۳۳۰ م منه ۱۹۶ ج و ۱۸۰ م مكافأة مدة الخدمة ۲۶۲ ج و ۱۲۳ م بدل أجازات ۶۰۰۰ ج كتعويض عن الفصل التعسفى بغير مبرر . وبتاريخ ۱۹۵۹/۵/۲۷ حكمت المحكمة بإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ۲۰۰ ج تعويض ومبلغ ۱۸۸ ج و ۲۰۰ م مكافأة وقررت بإعادة القضية للمرافعة بالنسبة لطلب مقابل الأجازات . واستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبا تعديله والحكم بإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ۱۸۰, ۶۱۹۶ ج وقيد هذا الاستئناف برقم ۱۸۳ لسنة ۱۵ ق مدنى عمال كما استأنفته الشركة استئنافا مقابلا — طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ۴۸۴ لسنة ۱۵ ق مدنى عمال . وبتاريخ ۱۹۵۹/۱۱/۳۰ حكمت المحكمة "بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوع الاستئناف الأصلي بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بصفته بأن يدفع للاستأنف أصليا مبلغ ۹۰۸, ۳۳۰ ج والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وأعطت المستأنف أصليا من باقى المصروفات وفى موضوع الاستئناف المقابل برفضه وألزمت رافعه بصفته بمصاريفه وأمرت بالمقاصة عن أتعاب المحاماة". وقد طعننت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للاستهاب الواردة بالتقرير ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث

أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .
وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ كيف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عقد عمل في حين أنها علاقة وكالة تأسيسا على أن المطعون عليه احتفظ بعضويته في مجلس إدارة الشركة عند تعيينه في أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ مديرا عاما لها ومن ثم يكون ويكلا عن باقي زملائه أعضاء مجلس إدارة الشركة فيما يسند إليه من مهام الإدارة اليومية وعلى ذلك يحق للشركة - وهي شركة مساهمة - أن تفصله بأرادتها المنفردة وبغير مسئولية ولا تعويض .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أنه "بالرجوع إلى عقد تعيين المستأنف أصليا يبين منه أنه عين مديرا إداريا وحددت اختصاصاته بتعليمات عضو مجلس الإدارة المتدب (ايون ليفي في هذا الوقت) . ثم عين مديرا عاما بنفس هذه الشروط . وجمعه بين صفتي مدير عام الشركة وعضو مجلس إدارة لا ينفي أنه بصفته الأولى يعتبر أجيرا ويحكم علاقته بالشركة عقد العمل لانه يباشر اختصاصاته تحت سلطة وإشراف مجلس الإدارة" وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ذلك أن عقد العمل يتميز بخصيتين أصليتين هما التبعية والأجر ، ويتوافرهما تكون العلاقة علاقة عمل . ولا يغير من هذا النظر كون المطعون عليه عضوا في مجلس إدارة الشركة وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - قبل تعديله بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ . وذلك في البند رقم ٢٥ منها بقولها أن "عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة إذا كلف بعمل آخر في الشركة ، كما لو عين مديرا لها كان من حقه أن يؤثر على هذا العمل" .

وحيث إن حاصل السهين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر نسخ عقد المطعون عليه تعسفيا لعدم اتخاذ الشركة إجراءات التأديب المنصوص عليها في القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٣/٤/٤ في حق المطعون عليه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أن الطاعة إنما نصحت عقد المطعون لإخلاله بالتزاماته الجوهرية وبالتطبيق للسادة ٦/٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧

لسنة ١٩٥٢ . وكون الفسخ غير مسبوق بإجراءات النادي لا يستتبع وحده ويجرده أن يكون الفسخ قد وقع تعسفيا ولا يوجب القضاء بالتعويض بغير بحث لصحة الأسباب التي بنى عليها هذا الفسخ . وهذا النظر من الحكم المطعون فيه أدى بالمحكمة إلى أنها لم تقدر طلب الشركة إحالة الدعوى على التحقيق تقديرا حقيقيا للوقوف على مدى جديته وبما يعد إخلالا جوهريا بحق الشركة في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في انتفاء مبرر فصل المطعون عليه على ما أورده من أن " المحكمة لا ترى موجبا لإحالة الدعوى إلى التحقيق لأن فيما قدمه الخصوم من أدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . . . " وأن قانون عقد العمل الفردى الذى استندت إليه الشركة في فسخ العقد لم يحدد ماهية الالتزامات الجوهرية . ومن ثم فهى تخضع لتقدير المحكمة . وظاهر من أقوال الشركة أنه بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٠ وضعت هى وشركة اسكندرية للغزل والنسيج تحت الحراسة وعين السيد / عيسى شاهين مندوبا عن الإدارة العامة للمعقلين وغيرهم لإدارة الشركتين ولا جدال في أنه كان من سلطة الحارس إدارة الشركة بما يحقق مصالحها . وقد استندت الشركة في القول بعدم تعاون المستأنف أصليا مع الحارس إلى المستندات وصور الخطابات المرسلة من الحارس إلى المستأنف أصليا والمودعة بالحافظة ٦/دوسيه والخاصة بطلب تجهيز أصناف معينة من الأقمشة وقد تبين من المستندات المقدمة بحافظة المستأنف أصليا رقم ٨/دوسيه ابتدأى أنه أشر على الخطاب الأول الذى ورد له من شركة اسكندرية للغزل والنسيج بإحالة إلى السيدين محمد عبد السلام وأحمد البدرى كل فيما يخصه على أن يتم على وجه السرعة . كما أشر على الخطاب الثانى بمثل ذلك . كما تبين أنه بتاريخ ١٩٥٧/٤/٣ أرسل السيد محمد عبد السلام الموظف المختص إلى المستأنف أصليا يفيد أنه مادة النوقوتكش (وهى التى طلبت شركة اسكندرية تشغيلها) قد نفذت من المخازن وأنه قد صدر أمر شراء بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٩ وحضر مندوب التاجر لاستلام ثمن الفاتورة فلم يجد المبلغ بالشركة فلم يشأ المندوب تسليمها دون دفع الثمن - وخطاب آخر مؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٦ من السيد / أحمد بدرى المهندس الكيمائى إلى الحارس

من الشركة بطلب أصناف من الأصباغ اللازمة — وخطاب آخر بتاريخ ۱۹۵۷/۲/۳ من رئيس الصيانة بالشركة إلى المستأنف يفيد أنه طلب من الحارس قرارا بشراء محابس لما كينة البخار والمياه وجرفول ما كينة الغسيل بالمبيضة حتى لا تتعطل فلم يوافق على الشراء . كما قدم كشوفات تبين أن أرباح الشركة الإجمالية بلغت في سنة ۱۹۵۶ مبلغ ۵۱۳۱۰ جنيها و ۹۱۲ مليا وقرر أن ميزانية الشركة نشرت في نسخة جريدة التجارة والحريّة مثبتة لذلك . ومن كل ذلك يبين أنه لم يقع من المستأنف أصليا هل صدق مستندات الطرفين ما يقطع بأنه لم بتقيد ببرامج التشغيل وإن عدم تشغيل مادة النوتوتكش راجع إلى عدم وجود ثمنها بالشركة . كما أنها كانت في حاجة إلى أصباغ لم يوافق الحارس على شرائها — وظاهر أن وضع الشركة تحت الحراسة وتعارض سلطتي الحارس والمدير كان له تأثير على مركزها وأن حالتها المالية أبان ذلك كانت مرتبكة . يؤيد ذلك عدم وجود رصيد لها ببنك القاهرة ورد الشيكات المسحوبة عليها لأمر دائئها ” وأن المستأنف أصليا من كبار المساهمين في الشركة المستأنف عليها وليس من المعقول أن يعتمد إلى تسوية مركزها . والقول بأنه لم يتم بالتزاماته إن صح فإن مرجعه إلى اضطراب مركزها المالي وقت الحراسة وامتناع التجار عن التعامل معها وعدم وفرة الخام لديها وهيمنة الحارس على أمور الشركة وباستثارة بالسلطة . . . ” إلى أن قال ” وترى المحكمة أنه ليس أدل على قيام المستأنف أصليا بالتزاماته في حدود سلطاته وامكانيات الشركة من أن الجمعية العمومية وافقت في ۱۹۵۶/۳/۳۰ على ما اتخذته الإدارة من رفع مرتبه إلى ۱۲۰ ج شهريا وليس من المستساغ أن يهمل المستأنف أصليا في القيام بالتزاماته بخاف بعد ذلك كما تقرر الشركة وفي فترة وضعها تحت الحراسة على الأخص ” وهذا الذي أورده الحكم هو استخلاص موضوعي سائح و كاف لحمل قضائه . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير قيام مبرر الفصل مما يستقل به قاضي الموضوع وأما ما استورد إليه الحكم من اعتبار الفسخ تعسفيا لعدم اتخاذ إجراءات التأديب فهو وإن كان تقريراً قانونيا خاطئا إلا أنه لا يؤثر في جوهر قضائه ويستقيم الحكم بدونه . وإذا استندت المحكمة في قضائها بانتفاء مبرر الفصل إلى أسباب سائفة فلا عليها أن هي أعرضت عن طلب إحالة الدهوى على التحقيق .

وحيث أنه لما تقدم بيانه يتعين رفض الظمن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد
أحمد الشامي ، وعبد المجيد يوسف العايش ، ومحمد ممتاز محمد نصار ، وإبراهيم محمد عمر هندی .

(٥٧)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية :

(أ) تقض . " اعلان الطعن " . " توقيع المحامي على تقرير الطعن " . محاماة .
لا يلزم توقيع المحامي على الصورة المعلقة من تقرير الطعن أو أصلها . يكفي توقيعه على أصل التقرير
المقدم لقلم الكتاب .

(ب) حكم . " . حجية الحكم " . " حجية الأمر المقض " . اثبات . دعوى

قاعدة نسبية أثر الأحكام . منعها افادة أحد أو ضرره بحكم لم يكن طرفاً فيه . حجية الحكم قاصرة
على طرف الخصومة . القضاء في مسألة كلية شاملة لا يجوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة إلا بين
الخصوم أنفسهم .

١ — ليس في نصوص القانون ما يوجب توقيع المحامي على الصورة المعلقة
من تقرير الطعن أو أصلها اكتفاء بتوقيعه على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب
شأنها في ذلك شأن صور الأوراق الرسمية .

٢ — الفصل في استحقاق حصة المقيم في دعوى ماثلة وإن صح اعتباره فصلاً
في مسألة كلية شاملة يحول دون العودة إلى المنازعة في شأن هذا التخصيب
إلا أنه لا يحتاج بالحكم الصادر فيها إلا على الخصوم الذين كانوا ممثلين في الدعوى
التي صدر فيها هذا الحكم وذلك إعمالاً لقاعدة نسبية أثر الأحكام وهي تمنع من
أن يفيد أحد أو يضار بحكم لم يكن طرفاً فيه . (١)

(١) راجع نقض ١٢/٤/١٩٦٢ الطعن ٣١٩ ص ٢٦ ق : ٢٦/٤/١٩٦٢ الطعن ٢٥٦
ص ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٤٤١ ٥٠٦٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن للوقائع تحصل - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن الطاعنة رفعت على المطعون عليهما الدعوى رقم ١٤٩ سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية طالبة الحكم لها باستحقاقها لجميع نصيب أخيها المرحوم محمود أحمد كامل الذى توفى عقيبا في وقف والدتهما وقالت شرحا لدعواها أن والدتهما المرحومة خديجة محمود محمد الجزارلى وفقت الأعيان الميينة بحجة الوقف الصادرة منها أمام محكمة نهر الاسكندرية في ١٩٠٦/١/٧ على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على أولادها عزيزة (الطاعنة) ومحمود ومحمد أولاد أحمد كامل الشهير بالصاغ بالفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم وذريتهم وجعلت منه نصيبا للخيرات وبتاريخ ١٩٠٦/٣/١٧ صدر منها أمام المحكمة المذكورة اشهاد تغيير في هذا الوقف ثم صدر منها اشهاد آخر أمامها في سنة ١٩٠٨ وذلك بالإتشاء والشروط الميينة بحجج الوقف والتغير وقد توفيت الواقفة في سنة ١٩١٥ فانحصر استحقاق ريع الوقف بعد نصيب الخيرات في أولادها الثلاثة المذكورين تستحق الطاعنة $\frac{1}{3}$ الريع ويستحق كل من محمود ومحمد والد المطعون عليهما وأخيها أحمد خيرى $\frac{2}{3}$ ريع الوقف وقد توفى أخوها محمد في سنة ١٩٤٢ من أولاده الثلاثة المذكورين ثم توفى أخوها محمود في سنة ١٩٤٦ عقيبا قال استحقاقه إليها بصفتها أخته الباقية على قيد الحياة تطبيقا لشرط الواقف الذى يجعل نصيب العقيم لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ولكن المطعون عليهما ينازطانها في نصيب العقيم بغير وجه حق مما اضطرها لرفع هذه الدعوى للحكم لها بطلباتها ودفع المطعون عليهما الدعوى بعدم سماعها لسبق الفصل فيها نهائيا بالحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢ في الاستئناف رقم ١٣ سنة ١٩٥٢ عن حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية للشرعية الصادر في الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٥١ المرفوعة من أخ المطعون عليهما أحمد خيرى وقد قضت المحكمة العليا الشرعية في الاستئناف المذكور باستحقاق المستأنف أحمد خيرى

للحصة التي طلبها في نصيب العقيم المذكور تأسيسا على أن نصيبه يؤول إلى أخته (الطاعنة) بحق الثلث وإلى أولاد أخيه محمد وهم أحمد خيرى والمطعون عليهما بحق الثلثين إعمالا لشرط الواقف وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع لسابقة الفصل في الدعوى وعدم جواز نظرها فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٤ سنة ١٩٦٠ وقصرت طلباتها فيه على طلب إلغاء الحكم المستأنف والحكم لها بما زاد من نصيب أحمد خيرى المحكوم له به في حصة العقيم وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وقبوله شكلا ورفضه مضمونا وتأيد الحكم المستأنف فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم المطعون فيه ودفع المطعون عليهما الطعن ببطلانه لأن صورة تقرير الطعن المعلنة للطعون عليهما لم يوقع عليها ولا على أصلها محام مقبول أمام محكمة النقض طبقا للسادة السابقة من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ التي تحتم ذلك وطلبا أصليا عدم قبول الطعن واحتياطيا رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة تالة احالت فيها على مذكرتيها السابقتين وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليهما دفعا ببطلان الطعن لأن الصورة المعلنة إليهما من التقرير غير موقع عليها ولا على أصلها من المحامى الذى قرر بالطعن إعمالا لحكم المادتين ٧ و ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه ليس في نصوص القانون ما يوجب توقيع المحامى على الصورة المعلنة من تقرير الطعن أو أصلها اكتفاء بتوقيعه على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب شأنها في ذلك شأن صور الأوراق الرسمية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٥١ محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية تأسيسا على أن محمدا وإكراما المطعون عليهما كانا ممثلين

في الدعوى الأولى المقامة من أحمد خيرى ضد الطاعنة وأنه بهذا التمثيل يتوافر شرط اتحاد الخصوم في الدعويين مما يصح معه الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح ذلك أن الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٥١ المشار إليها كانت قائمة بين أحمد خيرى وحده والطاعنة بطلب استحقاق نصيبه في حصة عمه محمود العقيم في حين أن الخصومة في الدعوى الحالية بين الطاعنة ومجد واکرام المطعون عليهما ولم يكونا خصوما في الدعوى الأولى كما أن أحمد خيرى لم يطلب في دعواه السابقة الحكم لهما بشيء في نصيب هذا العقيم بل كانت طلباته مقصورة على طلب الحكم لنفسه بنصيبه في حصة العقيم ومقداره قيراطان و $\frac{٣٨}{٧٥}$ جزءا ينقسم إليها القيراط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها الوقف وبهذا لا تعتبر الدعوى الأولى صرفة منهما أو أنهما كانا ممثلين في شخص أخيهما أحمد خيرى ما دام أنه لم يكن لهما طلبات فيها ومن ثم فإن شرط اتحاد الخصوم يكون غير متوفر وبالتالي يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها على غير أساس .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم ٢٢ سنة ١٩٥١ محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية والحكم الصادر في الاستئناف المرفوع عنه برقم ١٣ سنة ١٩٥٢ أمام المحكمة العليا الشرعية أن الخصومة في تلك الدعوى كانت بين أحمد خيرى والطاعنة بطلب استحقاق في نصيب العقيم وقد قضت له المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢ بإلغاء الحكم المستأنف واستحقاقه لقيراطين و $\frac{٣٨}{٧٥}$ جزءا من قيراط وفقا لطلباته بينما الخصومة في الدعوى الحالية قائمة بين الطاعنة والمطعون عليهما بشأن استحقاق الطاعنة للباقي بعد هذا الحكم من حصة ذلك العقيم ومن ثم فإن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يتجبه على الطاعنة لأن الفصل في استحقاق حصة العقيم في الدعوى السابقة وإن صح اعتباره فصلا في مسألة كلية شاملة

يحول دون العودة إلى المنازعة في شأن هذا النصيب أو في جزئية منه إلا أنه لا يحتاج بالحكم الصادر فيها إلا على الخصوم الذين كانوا ممثلين في الدعوى التي صدر فيها إذ المقرر في قاعدة نسبية أثر الأحكام أنها تمنع أن يفيد أو يضار أحد بمحكم لم يكن طرفاً فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليهما لم يكونا خصوماً في الدعوى السابقة فلا يجوز لهما الاحتجاج بحجة الأمر المقضى فيه والحكم المطعون إذ خالف هذا النظر فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد المجيد يوسف الغايش ، وإبراهيم محمد عمر هندي .

(٥٨)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "بياناته" . "إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية" .
أحوال شخصية . نيابة عامة . بطلان .

وجوب اشتغال الحكم على بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . إنغاله . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتغال الحكم الاستئنافي عليه ، وتأيدته للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لا محل للنعي لبطلان .

(ب) أحوال شخصية . "ارث" . "إثبات الوفاة والوراثة" . "حجيته" .
وارث . "ثبوت الوراثة" .

حجية لإثبات الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم على خلافه . لدوى الشأن طالب بطلان الإثبات بدعوى مبتدأة أرفق صورة دفع .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد رأى النيابة العامة في القضية وإسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأى وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة تكفى لحمله ، فإنه لا يعيبه خلو الحكم الابتدائي من ذكر إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه فيها والنعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لهذا السبب يكون غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية لا يعتد بها (١) .

(١) راجع تقض ١٩٦٢/٥/٢ الطعن ٣٢ ص ٢٩ ق أحوال شخصية ١٩٦٢/١٢/١٩٤
الطعن ٢٩ ص ٣٠ ق أحوال شخصية السنة ١٣ ص ٥٥٩ ، ١١٤٦ - ١٩٦١/١١/٢٢
الطعن ٢٧ ص ٢٩ ق أحوال شخصية السنة ١٢ ص ٧٠٣ .

٢ - مؤدى المادة ٣٦١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بـالأشعة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع أراد أن يضمن على إشهاد الوفاة والوراثة بحجة ما لم يصدر حكم على خلافه ، ومن ثم أجاز لدوى الشأن ممن لهم مصلحة في الطعن على الإشهاد أن يطلبوا بطلانه سواء أكان ذلك في صورة دعوى مبتدأة أو في صورة دفع^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن السيدة عزيزة حسين أغا الشميرة بعزيرة إيدى موكلة المطعون عليه رفعت على الطاعن الدعوى رقم ٢ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الزقازيق الابتدائية للأحوال الشخصية طلبت فيها الحكم ببطلان إشهاد الوفاة والوراثة الذى استصدره المدعى عليه "الطاعن" من محكمة بلبس الجزئية الشرعية فى المادة رقم ١٢٤ سنة ١٩٤٨ بوفاة المدعية "المطعون عليها" وانحصار إرثها الشرعى فيه بصفتها ابن أخيها الشقيق حسين محمد أغا بناء على إجراءات باطلة زاعما أنها توفيت بناحية بلبس ودفنت بها وانحصر ميراثها فيه مع أنها لا تزال على قيد الحياة وتقيم مع زوجها بتركيا وقد استقل هذا الإشهاد فتصرف فى بعض أملاكها بعقود عرفية مما اضطرها لرفع هذه الدعوى وقد دفع الطاعن الدعوى بعدم قبولها لأنها تعتبر طعنا فى حكم نهائى من غير طريقه ذلك أن الطاعن بعد أن حصل على إشهاد الوفاة والوراثة المذكور استصدر حكما من محكمة المنصورة الشرعية بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٣ فى القضية رقم ١٠٠٨ سنة ١٩٥٢ التى رفعها ضد فاطمة محمد حسين ناظرة الوقف قضى له فيها بوفاة عزيزة حسين أغا المشار إليها وأنه وارثها الوحيد وبتاريخ ١/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا ببطلان إشهاد

(٢) راجع نقض ١٩٥٨/٦/١٩ الطعن ٢٩ من ٢٦ فى أحوال شخصية السنة التاسعة

من ٦٠٣ ٩٠٥/٩/١٩٦٢ الطعن ٢٤ من ٢٩ فى أحوال شخصية السنة ١٣ من ٦١٩ .

الوفاة والوراثة الصادر من محكمة بليس الشرعية بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٨ برقم ١٢٤ سنة ١٩٤٨ وراثات بعد أن اطلعت على الأوراق المثبتة اوجود المطعون عليها بتركيا وحضورها شخصيا بالجلسة فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة الزقازيق وقيد الاستئناف برقم ٢٣ سنة ١٩٦٠ طلب فيه إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وبتاريخ ١٢/٦/١٩٦١ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين المبينين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه بصفته وكيلًا عن الست عزيزه حسين أغا رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه قد وقع باطلاً ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه صادر في دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية وتوجب المادة ٩٩ مرافعات تدخل النيابة فيها كما توجب المادة ٣٤٩ مرافعات ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية وإلا كان الحكم باطلاً وقد خلا الحكم الابتدائي المذكور من ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيكون باطلاً ولا يصحح هذا البطلان ذكر اسم عضو النيابة في الحكم المطعون فيه لأن إغفال ذكره في أي من الحكمين يترتب عليه البطلان قانوناً — وكان على الحكم المطعون فيه أن يقضى ببطلانه لتعلق هذا البطلان بالنظام العام ولكنه قضى بتأييده وفي ذلك مخالفة للقانون تستوجب نقض الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم الابتدائي وإن خلا من ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية مما يجعله باطلاً طبقاً للمادة ٣٤٩ مرافعات إلا أن الحكم المطعون فيه قد أورد رأى النيابة العامة واسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأى وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة تكفى لحمله ومن ثم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون النعي في هذا

الخصوص غير منتج إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفه لا يعتد بها بعد أن حقق الحكم المطعون فيه على هذه الصورة غرض الشارع فيتعين لذلك رفض هذا السبب .

وحيث إن ما ينهأ الطاعن في السبب الثاني يقوم على وجهين أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على أن المادة ۳۶۱ من المرسوم بقانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ تجيز للطعون عليه الأول طلب بطلان إرشاد الوفاة والوراثة بدعوى أصلية مع أن هذه المادة لا تحكم واقعة الدعوى متى كان الثابت أن الطاعن قد استصدر حكما شرعيا في ۱۹۵۳/۱/۲۰ في الدعوى رقم ۱۰۰۸ سنة ۱۹۵۳ من محكمة المنصورة الشرعية قضى بثبوت وفاة عزيزه حسين محمود أغا وانحصار إرثها في الطاعن دون شريك وهذا الحكم جاء لا حقا للإشهاد الصادر بتاريخ ۱۹۴۸/۶/۱۵ من محكمة بليس الشرعية بوفاة عزيزه حسين المذكورة وانحصار إرثها في الطاعن فأصبح الحكم الشرعي بالوفاة والوراثة هو المعمول عليه كما أصبح الإشهاد غير ذي موضوع ويكون الطعن عليه بالبطلان مقصود به التحايل على تقرير بطلان الحكم الشرعي من غير طريقه وهو أمر غير جائز قانونا وثانيهما أن الحكم المطعون فيه قد غشبه قصور يبطله إذ أغفل الرد على دفاع الطاعن من انتفاء مصلحة الطعون عليها في بطلان الإشهاد ما دام الحكم الشرعي اللاحق والنقاضي بثبوت الوفاة والوراثة يظل قائما .

وحيث إن هذا الذي في جملة مردود ذلك أن المادة ۳۶۱ من المرسوم بقانون رقم ۷۸ سنة ۱۹۳۱ إذ نصت على أن "يكون تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن وجدت على وجه ما ذكر حجة في خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ما لم يصدر حكم شرعي على خلاف هذا التحقيق" فإن يؤدي هذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع قد أضفى على إرشاد الوفاة والوراثة حجية في صدد ما صدر بشأنه ما لم يصدر حكم من خلافه فإن صدر حكم مخالف للإشهاد كان هو المعمول عليه في ثبوت الوفاة والوراثة . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن بعد أن استصدر بتاريخ ۱۹۴۸/۶/۱۵ — إرشادا بوفاة عزيزه حسين محمود أغا عاد فاستصدر حكما بتاريخ ۱۹۵۳/۱/۲۰ قضى بثبوت

وفاة عزيزة حسين المذكورة واتحصار إرثها فيه وقد جاء هذا الحكم مؤيداً لما تضمنه إشهاد الوفاة والوراثية ولم يصدر على خلافه فتبقى للإشهاد حجيته ولا تزول هذه الحجية بصحور حكم موافق له ولما كان المشرع قد أجاز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة في الطعن على الإشهاد أن يطلبوا بطلانه سواء أكان ذلك في صورة دعوى مبتدأة أو في صورة دفع فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون، وأما النعى على الحكم بالقصور لإغفاله الرد على ما تمسك به الطاعن من انتفاء مصلحة المطعون عليها في الطعن على الإشهاد فردود بأن الطاعن فضلاً عن أنه لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع مما يجعل نعيه عارياً من الدليل فإن مصلحة المطعون عليها في إهدار حجية الإشهاد المثبت لوفاتها وهي لا تزال على قيد الحياة ظاهرة وبقاء الحكم الشرعي المثبت لوفاتها بعد بطلان الإشهاد لن تكون له أية قيمة بالنسبة لها لأنها لن تحتاج به لأنها لم تكن ممثلة فيه ولأن بيدها الحكم المطعون [فيه الذي جاء مخالفاً للإشهاد ومثبتاً لوجودها على قيد الحياة مما يجعل النعى في هذا الخصوص على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فتواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد وأحمد الشامي ، وأحمد شمس الدين علي ، وأبراهيم محمد عمر هندي .

(٥٩)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ القضائية :

وقف . "شرط الواقف" . "تفسيره" .

فرض الواقف يصلح تخصيصا لعموم كلامه . يحمل كلام الواقف على المنة ، الذي يظهر أنه أراد .
إرادة الواقف أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافا متعددة يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه وإدارته والنظر عليه وأن يباعد بين كل فريق منهم وبين بعض أفراد الفريق الواحد لاعتبارات وآها . انصراف عبارة "أصل ريع الوقف" و "من أهل هذا الوقف" الواردة في شرط العقيم إلى الوقف الخاص بكل فريق لا إلى أهل الوقف العام . عودة نصيب العقيم من كل فريق إلى أصل غله ما هو موقوف على فريقه .

فرض الواقف يصلح تخصيصا لعموم كلامه ، وقد نصت المادة العاشرة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد . وإذن فتى كان ظاهر إنشاء الوقف وشروطه والتغييرات التي أدخلت عليه يدل على أن الواقف أراد أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافا متعددة يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه وإدارته والنظر عليه بحيث يكون ما هو موقوف على كل فريق من أولاده منقطع الصلة بما هو موقوف على الفريق الآخر ، كما يدل على أنه أراد أن يباعد بين كل فريق منهم وأن يباعد كذلك بين بعض أفراد الفريق الواحد لاعتبارات وآها وقدرا المصلحة في التزامها ، فإن عبارة "أصل ريع الوقف" و "من أهل هذا الوقف" التي وردت في شرط العقيم ، وقول الواقف فيه "ومن مات عقيما انتقل نصيبه لأصل ريع الوقف ووزع على المستحقين الموجودين من أهل هذا الوقف كل بقدر نصيبه مضافا لما يستحقه" إنما تنصرف إلى الوقف الخاص بكل فريق من أولاده

لا إلى أهل الوقف العام جميعه ، بحيث يعود نصيب العقيم من كل فريق إلى أصل غلة ما هو موقوف على فريقه وهى غلة "الحصبة" التى كان يستحق فيها" (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة سيادة اسماعيل زعزوع الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٥٢ بنى سويف الابتدائية الشرعية ضد المطعون عليهم وآخرين بطلب استحقاقها لجميع ما كانت يستحقه شقيقتها عبد الحليم اسماعيل زعزوع — أصلاً وآيلاً — فى غلة القسم الأول من وقف والدها المرحوم اسماعيل زعزوع مع إلزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وقالت شرحاً لدعواها أنه بموجب الإشهاد المؤرخ ١٩٢٠/٣/١١ والصادر لدى محكمة بنى سويف الابتدائية الشرعية وقف والدها المرحوم اسماعيل زعزوع ما هو ١٤٢٢ فداناً و ٦ قراريط و ٢٢ سهماً أطيافاً زراعية مبينة الحدود والمعالم بالإشهاد هى وما عليها من المباني والآلات الزراعية وأنه أنشأ وقفه هذا على نفسه مدة حياته وجعله من بعده أقساماً ثلاثة (القسم الأول) وقدره ٦٢ فداناً و ١٨ قيراطاً و ١٤ سهماً كائنة بزمان معصرة نعساق ومبينة المساحة والأحواض والقطع والحدود والمعالم بكتاب الوقف جعله من بعده وفقاً مهروراً ريعه على زوجته الست هانم كريمة المرحوم الحاج مصطفى إبراهيم وعلى ولده منها عبد الحليم وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وأنثا من الست هانم المذكورة على

(١) راجع قرض ١٩٦٣/١١/٢٧ الطعن ٢١ من ٣١ ق أحوال شخصية السنة ١٤ ص

١٠٩٣ و ١٩٦٣/٢/٢٠ الطعن ٤٣ من ٣٠ ق أحوال شخصية السنة ١٤ ص ٢٩٥ .

أن يكون لها ستون فدانا من أعيان هذا القسم وبعد موتها ترجع إلى ما هو موقوف على عبد الحليم ومن سيحدثه الله له منها من الأولاد كل بقدر نصيبه مضافا إلى ما يستحقه (والقسم الثاني) وقدره ٤٥١ فدانا وأقراط و١٠ أسهم كائنة بنواحي طما فيوم ومنيل غيضان والمنصورة وحدارة غيضان وميانة ومبينة المساحة والأحواض والقطع والحدود والمعالم بكتاب الوقف جعله من بعده وقفا على أولاده عبد الوهاب وطه وفاطمة على الوجه المبين في كتاب الوقف (والقسم الثالث) وقدره ٥٠٨ فدانا و١٠ أقراريط و٢٢ سهم كائنة بزمام نواحي قها ومنشأة الحج واليهتمون والحمام ومبينة المساحة والأحواض والقطع والحدود والمعالم بكتاب الوقف جعله من بعده وقفا على زوجته الست نفيسة كريمة الشيخ محمد حسين وعلى أولاده منها عبد اللطيف وعبد الخالق وهانم ونجيه على الوجه الواد بكتاب الوقف، وبعد أن بين كيفية توزيع الاستحقاق على الطبقة الأولى من أهل كل قسم ومصير ما هو موقوف على زوجته وعلى الأناث من بناته نص على أن الباقي من استحقاق الزوجتين والبنات مع جميع الموقوف يكون من بعده وقفا على الأولاد الذكور ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه وقفا على أولاده ذكورا وأناثا للذكر منهم مثل حظ الانثيين ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك للذكر مثل حظ الانثيين من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى عن نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وأن أسفل وقام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان الأصل حيا باقيا لاستحق ذلك ، كما نص على أن " من مات عقيبا انتقل نصيبه لأصل ريع الوقف ووزع على المستحقين الموجودين من أهل هذا الوقف كل بقدر نصيبه مضافا لما يستحقه " وأن من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من ريعه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين ، وشرط

في وقفه هذا شروطا منها أن يكون النظار له ومن بعده يكون النظر على القسم الأول لابنه عبد الحلیم إن كان قد بلغ من الرشد وإلا كان النظر لوالدته وعلى القسم الثاني لولديه عبد الوهاب وطه وعلى القسم الثالث لابنه عبد اللطيف ومنها أنه شرط لنفسه الشروط العشرة وبمقتضى هذه الشروط غدير في القسم الثاني وحده استحقاقا ونظرا ولم يغير شيئا في القسمين الأول والثالث وذلك بأشهاد التغيير الصادر في ١٩٢٨/٢/٧ ، وإذ توفي الواقف في السنة التي حصل فيها هذا التغيير والوقف باق على حاله وبوفاته انحصر استحقاق القسم الأول في زوجته هانم وفي ولديه منها عبد الحلیم وسيادة (المدعية) فاستحققت هانم ربع ستين فداقا شائعة في أطيان القسم الأول واستحق ولداه ربع الباقي لعبد الحلیم النصف وليسادة النصف ثم توفيت هانم وبوفاتها آل ما هو موقوف عليها لولديها عبد الحلیم وسيادة وبذلك انحصر استحقاق القسم الأول فيهما ثم توفي عبد الحلیم عقيبا في أول يونيه سنة ١٩٥٢ وبوفاته آل استحقاقه - أصليا وآيلا - إلى شقيقته سيادة وإذ تعرض لها المدعى عليهم في استحقاقها لهذا النصيب زاعمين استحقاقهم معها فيه فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها تأسيسا على إنشاء الوقف وشروطه وعلى الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وعلى أن الواقف جعل كل قسم من الأقسام الثلاثة وقفا على طائفة معينة من زوجاته وأولاده ولم يجعل لأحد من أهل كل قسم شائنا فيما عداه من الأقسام الأخرى وأن الشرط الخاص بحصة العقيم تلاحقه القرائن المختلفة من سياق الوقف وعباراته على تعيين ما أراده للواقف بها من عودة نصيب العقيم من أولاده الذكور لأهل القسم الذي يكون مستحقا فيه دون سواهم من أهل القسمين الآخرين وبفرض احتمال وجوده من القرائن الدالة على ذلك فإنه لا يكون نصبا قاطعا في معنى من المعاني وبالتالي لا يحول دون تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون الوقف. وردا المطعون عليهم بأن الطاعة تحتكم في دعواها إلى شرط العقيم وقول الواقف فيه "ومن مات عقيبا انتقل نصيبه لأصل ربع الوقف ووزع على المستحقين الموجودين من أهل هذا الوقف كل بقدر نصيبه مضافا إلى ما يستحقه " وهو واضح كل الوضوح في أنه عام وفي أن نصيب العقيم يعود لأصل ربع الوقف لا للقسم الذي يستحق فيه ويرجع ذلك قول الواقف "ووزع على المستحقين الموجودين من أهل هذا الوقف كل بقدر نصيبه مضافا

الى ما يستحقه" وهذا العموم لا يحتاج الى بيان ، وأضاف بعضهم أن الطاعنة لا تستحق شيئاً في نصيب العقيم لانه يعود الى الذكور فقط من أولاد الواقف وطلبوا رفض الدعوى . وبتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة للدعية على المدعى عليهم باستحقاقها لما كان يستحقه شقيقها عبد الحليم في حصة القسم الأول من الوقف المذكور أصلاً وآيلاً وأيلولة نصيبه إليها بموته عقيماً وألزمته المدعى عليهم متضامنين بمصاريف الدعوى وعشرين جنيناً أتعاب محاماة . واستأنف كل من المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيدت استئنافاتهم برقم ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ سنة ٧٣ قضائية . وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بقبول هذه الاستئنافات شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بحالتها . وطعنت السيدة سيادة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ١٦ سنة ١٩٥٧ وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه لعدم اشتماله على اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . وجدد السير في هذه الاستئنافات وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضورياً . أولاً : بقبول الاستئنافات جميعها شكلاً . ثانياً : وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بجعل استحقاق المستأنف عليها السيدة سيادة اسماعيل زعزوع عن نصيب العقيم المرحوم عبد الحليم أصلاً وآيلاً حصة تناسب استحقاقها المين في أسباب هذا الحكم بدلاً مما ورد في الحكم المستأنف (ثالثاً) إلزام المستأنفين بنسب مصروفات التقاضي من الدرجتين وإلزام المستأنف عليها بباقي المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . - وقد طعنت السيدة سيادة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن في خصوص الوجه الأول من السبب الرابع .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن شرط الواقف في نصيب العقيم إذا نظر إليه مجرداً كان فيه احتمال واضح إذ يقول أنه " يرجع لأصل الوقف " ويوزع

على المستحقين الموجودين "من أدلى هذا الوقف" والإشارة في هاتين العبارتين ترجع إلى مفرد لا يتعدد وقد سبقت هذا الشرط جملة أوقاف وجملة أصول ربيع فهناك الوقف الأصلي الذي يستحقه وحده وليس لأحد معه استحقاق فيه وهناك بعد موته يوقف كل قسم وأصله وريعه وهناك وقف كل حصّة من حصص أولاده المذكور ، ومتى وجد الاحتمال في كلام الواقف وجب الرجوع في استظهار إرادته - وفقا للسادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ومذكرته التفسيرية - إلى مجموع كلامه في كتاب وقفه لا خصوص كلمة بعينها أو عبارة بذاتها تقدمت أو تأخرت عن شرط العقيم والعمل بما يظهر أنه إرادته منه وليس يصح أن يقتصر على عبارة دون عبارة وإلا كان ذلك مسخا لكتاب الوقف وتمزيقا لأوصال الكلام الوارد في إنشائه وشروطه ، ومع تسليم الحكم المطعون فيه بأن عبارة الشرط محتملة وأنه لفهم قصد الواقف منها يتعين الرجوع إلى مجموع كلامه إلا أنه لم يسلك هذا السبيل وجرى في قضائه على أن شرط العقيم وأسلوب الواقف قبل الشرط وبعده يفيد عودة نصيب العقيم لأصل غلة الوقف الأصلي ويوزع على جميع المستحقين الموجودين ذكورا وإناثا كل بقدر نصيبه تأسيسا على أن الواقف إذا أراد التحدث عن الوقف العام أتى بكلمة "الوقف" مطلقة من غير قيد وإذا أراد التحدث عن حصّة خاصة لم يقتصر على تلك الكلمة بل عبر تعبيراً لا يدع مجالاً للشك في فهم قصده ومراده ، وما قرره الحكم من ذلك غير صحيح وكتاب الوقف ينطق برده في مواطن كثيرة قبل الشرط وبعده ، فقد استعمل الواقف كلمة "الوقف" مطلقة وهو يتحدث عن الحصّة الخاصة بكل فريق من أولاده ومن حصّة زوجته نقيصة وفيما هو موقوف على بنتيه هانم ونجيه وفي الباقي بعد نصيب الزوجتين والبنات وفي نصيب كل ولد من أولاده ، كما استعملها مطلقاً وهو يتحدث عن الحصّة الخاصة ويعلم أن لكل قسم من أقسام وقفه ناظراً غير ناظرى القسمين الآخرين بقوله "لناظر أن يدفع أجرة الموظفين في الوقف من كاتب وخولى وناظر زراعة من ربيع الوقف" وله أن "ياخذ أجره على إدارة الوقف" وأن "يحدث بأطيان الوقف كل ما كان فيه صالح الوقف ومستحقه" وقوله في شأن ما يفضل من الربيع عن حاجة المستحقين "يشتري به عينا وتعلق بالوقف" واستعملها مطلقاً كذلك وهو يتحدث عن الحصّة الخاصة وهي وقف القسم لما غير في النظر على القسم الثالث بإشهاد أول فبراير سنة ١٩٢٨ ولما غير بإشهاد

٧ فبراير سنة ١٩٢٨ في استحقاق القسم الثاني والنظر عليه — ولم تقف الطائفة في إظهار إرادة الواقف عند أسلوبه واستعماله بل أضافت إلى ذلك أموراً كثيرة يكفى كل واحد منها منفرداً للوفاء بما تريد ، فقد أبانت في وضوح أن الواقف جعل وقفه من بعد موته ثلاثة أوقاف مستقل كل منها عن باقيها استقلالاً تاماً في الأعيان الموقوفة وفي الموقوف عليهم وفي النظر وفي سائر الأحكام وبالغ في الفصل بينها لقطع أسباب الشغب والشقاق بين أولاده ، كما أبانت أن هذا الشرط المحتمل ذكر خلال وقف نصيب كل ابن من أبناء الواقف على أولاده وذريته وحيث يعالج الواقف توزيع الاستحقاق بعد موته والوقف الأصلي أو الكلي لا وجود له إلا في حياة الواقف أما بعد موته فهو ينقسم إلى أوقاف متعددة لكل منها أصل غلة ولا يمكن أن تكون إشارة الواقف في شرط العقيم راجعة إلى وقف انتهى وتلاشى — ومن هذا يظهر أن الحكم المطعون فيه ترك إرادة الواقف الظاهرة وأخذ فيما استظهره بعبارات لا تنفع فيها وتجاهل ما جاء بكتاب الوقف قلب بذلك الأوضاع ومسح إنشاء الوقف وشروطه وأخطأ في تطبيق المادة ١٠ من قانون الوقف رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٤٦ .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى إثمهاد الوقف المؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٠ يبين أن المرحوم اسماعيل أحمد زعزوع وقف ما هو ١٤٢٢ فدانا و ٦ قراريط و ٢٢ سهما أطيافاً زراعية مينة الحدود والمعالم بالإثمهاد على نفسه مدة حياته ومن بعده ” يكون ذلك وفقاً مصروفاً ريعه على زوجته الست هانم كريمة المرحوم مصطفى إبراهيم وله والست نفيسة كريمة الشيخ محمد حسن وعلى أولاده عبد الحليم أفندي وعبد الوهاب أفندي وطه أفندي وعبد اللطيف أفندي وعبد الخالق أفندي وبناته الستات فاطمة ونجيه “ ... ” لما يكون بعد وفاته وفقاً على عبد الحليم أفندي المذكور والست هانم زوجة الواقف المذكورة ومن سيحدثه الله للواقف من الأولاد ذكورا وأنثى من الست هانم المذكورة ٤٦٢ ف و ١٨ ط و ١٤ ص الكائنة بزمام معصرة نعساق “ وما يكون بعد وفاة الواقف وفقاً على عبد الوهاب أفندي ولده المذكور وأشقائه طه أفندي وفاطمة المذكورين ٤٥١ ف و ١ ط و ١٠ ص بزمام نواحي طما ومنيل فيضان والمنصورة ودمشيش وباقي ذلك ٧٦ ف و ١٦ ط بزمام هواره عدلان بالأحواض (٢ - ١٢ - ٢)

٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٧٨ ف و ١٨ ط
 بزمام ميانہ بمحوض خارج الزمام“ وما يكون بعد وفاته على عبد اللطيف أفندي
 وأشقائه عبد الخالق أفندي والستات هانم ونجيه والست نفيسه الزوجة المذكورة
 ٥٠٨ ف و ١٠ ط و ٢٢ ص منها ما هو بزمام فواحى قلها ومنشأة الحج والبسمون
 والحمام وباقيصة ١٢ ف و ٦ ط و ٢٠ ص بزمام ميانہ بمحوض الحلقاية و ٩٦ ف
 و ٧ ط و ١٠ ص بزمام هواره عدلان بمحوض أحمد بك نمره ١ و ٩٥ ف و ١٤ ص
 وبمحوض البيلاوى ١ ف و ٦ ط و ٢٠ ص قطعة ٣٤“ يتبع ما هو موقوف
 على عبد الحليم أفندي المذكور ووالدته العزبة الميمنة بالأطيان الموقوفة عليهم
 بجميع مشتملاتها ومبانيها وآلات الزراعة ويتبع ما هو موقوف على عبد الوهاب
 أفندي وأخوته المذكورين العزبة الغربية القائمة البناء والجدران بجميع مشتملاتها
 وآلات الزراعة الكائنة بالعزبة المذكورة بزمام ناحية طما فيوم ، ويتبع ما هو
 موقوف على عبد اللطيف أفندي وأخوته العزبتين القائمتين البناء والجدران
 بناحتيها وهواره عدلان والوابورين الكوموبيل المركبين على بحريوسف ..
 “فما هو موقوف على عبد الحليم أفندي ووالدته المذكورين ومن سيحدثه الله
 للواقف من الست هانم المذكورة للزوجة الست هانم المذكورة ٦٠ ف
 على الشيوع مما هو موقوف عليهم مدة حياتها فقط سواء كانت متزوجة
 أو خالية من الأزواج ومن بعد وفاتها ترجع الستين فدانا المذكورة إلى الموقوف
 على عبد الحليم أفندي ومن يرزقه الله للواقف من الذرية من الست هانم المذكورة
 فإن لم يكن موجودا غير عبد الحليم أفندي يضم ربع الستين فدانا له وإن كان له
 أشقاء رزقت للواقف من الست المذكورة ترجع الستين فدانا له ولهم كل منهم
 بقدر نصيبه مضافا لما يستحقونه“ . “وما هو موقوف على الست نفيسه
 المذكورة ٣٠ ف مشاعا فيما هو موقوف على عبد اللطيف أفندي وأشقائه والست
 نفيسه المذكورين مدة حياتها فقط سواء كانت متزوجة أو خالية من الأزواج
 ومن بعد وفاتها يرجع ربع الثلاثين فدانا المذكورة إلى الموقوف على عبد اللطيف
 أفندي وأخوته الأشقاء ويضم إلى نصيبهم في الوقف مقسوما بينهم كلا منهم
 حل قدر استحقاقه مضافا لما يستحقونه“ . “ويكون ما هو موقوف على الست
 نجية والست هانم المذكورتين مما هو موقوف عليهما وأخوتهما الأشقاء والست

نقيصة المذكورين ١٠٠ فدان منها ٥٠ فدان و ١٢ قيراطا بزمام الحمام و ٣٠ فدان و ٣ قراريط و ١٠ أمهم بزمام منشأة الحج و ١٢ فدان و ٦ قراريط و ٢٠ أمهما بزمام ميانة و باقي المساية فدان بزمام البهيمون بحوض اسماعيل بك زرعزوع نمرة ٥ قطعة رقم ٦ وبذلك لا يضاف شيء إلى نصيبهما من الست نقيصة بعد وفاتها، "وما هو موقوف على الست فاطمة ٥ فداننا بزمام ناحية طما فيوم بحوض وهبه أفندي نمرة ١٢ ومينا أفندي نمرة ١ مما هو موقوف على عبد الوهاب أفندي وإخوته ومن بعدها لأولادها ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولادها من أولاد الظهور دون أولاد البطون كذلك للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولادها من أولاد البطون كذلك للذكر مثل حظ الأنثيين ومن بعد وفاة كل من أولاد أولاد الأولاد يرجع نصيبه إلى المستحقين فيما هو موقوف على عبد الوهاب أفندي وإخوته يقسم بينهم كل بقدر استحقاقه مضافا لما يستحقه من أصل الموقوف عليهم ويضاف إلى أولادها كذلك". "وما هو موقوف على كل من الست هانم ونجبة المذكورتين يكون وقفا عليهما مدة حياتهما ومن بعد كل منهما فعلى أولادها ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولادها من أولاد الظهور دون أولاد البطون للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولادها من أولاد الظهور دون أولاد البطون للذكر مثل حظ الأنثيين ومن بعد كل من أولاد الأولاد يرجع استحقاقه في الربع لأصل غلة ما هو موقوف على عبد اللطيف أفندي وشقيقه مضافا لما يستحقه من أصل الموقوف عليهم ويضاف إلى أولادها كذلك". "وباقى ذلك يكون وقفا على الأولاد الذكور وهو الباقي بعد استحقاق الزوجتين والبنات المذكورات من جميع الموقوف من بعد وفاة الواقف يكون وقفا عليهم ثم من بعد كل منهم يكون ما هو موقوف عليه وقفا على أولاده ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك للذكر مثل حظ الأنثيين من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما دند الاجتماع".

”على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وأن سفل وقام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان الأصل حيا باقيا لاستحق ذلك“ .

ومن مات حيا انتقل نصيبه لأصل ريع الوقف ووزع على المستحقين الموجودين من أهل هذا الوقف كل بقدر نصيبه مضافا لما يستحقه“ . ”ومن مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه شيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين“ . وشرط في وقفه هذا شروطا حث عليها وأكد العمل بها منها ”أن الناظر على ذلك والمتولى عليه يبدأ من ريعه بدفع ما على الأتبان من الأموال الأميرية وتصلح وعمل مصارف لها وتطهير مراويها وتجديد آلات الزراعة وما فيه البقاء لعينها والدوام لمنفعتها ويعمل ما فيه الحفظ والمصلحة ...“ وله أن ”يدفع أجرة الموظفين في الوقف من كاتب وخولى وناظر زراعة من ريع الوقف قبل توزيعه على مستحقيه إن كان موجودا من يشغل هذه الوظائف أو استلزم الحال وجوده“ وأن ”يأخذ أجره على إدارة الوقف إذا لم يوجد له ناظر زراعة بأجره ويقوم بوظيفته“ وأن ”يحدث بأتبان الوقف كل ما كان فيه صالح للوقف ومستحقه وغير ذلك من شراء مواشى وكل ما يترتب عليه زيادة النفع وما يعود على المستحقين بالمصلحة“ . ”وإذا توفر شيء من الربح وزاد على حصة المستحقين وتراضى المستحقون على شراء عين منه يشتري به عينا وتلحق بالوقف“ ومنها ”أن النظر على ذلك لنفس الواقف مدة حياته ومن بعده يكون النظر على ما هو موقوف على عبد الحليم أفندى وإخوته ووالدته له إن كان قد بلغ الرشد وإن لم يكن بلغ الرشد فيكون النظر لوالدته لحين بلوغه رشده ويكون النظر على ما هو موقوف على عبد الوهاب أفندى وإخوته من بعد وفاة الواقف له ولأخيه طه منضميا إليه ويكون النظر على ما هو موقوف على عبد اللطيف أفندى وإخوته والست نفيسه له“ ومنها أنه شرط لنفسه الشروط العشرة — وبالرجوع إلى إلهادى التغير بين أنه بموجب الإلهاد المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٢٨ غير الواقف شرط النظر فيما هو موقوف على ابنه عبد الخالق ومن معه ”بأن جعل النظر من بعده على حصة عبد الخالق أفندى المذكور

وما يؤول إليه بالاستحقاق حسب الشروط بأصل الوقف فقط لابنه عبد الخالق أفندي المذكور ثم من بعده يكون النظر على استحقاقه المذكور لكل واحد من أولاده على استحقاقه في هذا الوقف" وبموجب الإشهاد المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ وبما له من الشروط العشرة غير في شرط النظر وفي القدر الموقوف على ولديه عبد الوهاب وطه بالزيادة والتقصان وذلك بأن "خص ابنه عبد الوهاب أفندي من بعده بالأطيان البالغ قدرها ١٨١ ف و ٢٢ ط و ١٦ ص قسما مفرزا نظير القدر الموقوف عليه الكائنة بزمام هواره مدلان وطما فيوم وده شيش من جملة الميين أعلاه وخص ابنه طه أفندي بباقي الأطيان البالغ مقدارها ٢١٩ ف و ١٨ ط و ٢٢ ص قسما مفرزا نظير القدر الموقوف عليه وهي الكائنة بنواحي منيل غيضان والمنصورة وميانة بالأحواض والمواقع الميمنة أعلاه وجعل وقف القدر المفرز المذكور من بعده وقفا على كل من ولديه عبد الوهاب أفندي وطه أفندي المذكورين كل منهما ما خصصه له ينتفع كل واحد منهما بنصيبه المخصص المفرز المذكور مدة حياته ثم من بعد كل منهما يكون ما هو موقوف عليه وقفا على أولاده ذكورا وإناثا للذكر منهم مثل حظ الاثنين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده كذلك للذكر مثل حظ الاثنين من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم بحسب ما هو مبين وواضح بأصل حجة الوقف يراعى في ذلك شروطها ونصها" وجعل "النظر من بعده على ما على ما هو موقوف على أولاده عبد الوهاب أفندي وطه أفندي وشقيقتهم الست فاطمة كل واحد من الثلاثة المذكورين يكون ناظرا على استحقاقه المذكور ثم من بعد كل منهم يكون النظر لكل واحد من أولاده على استحقاقه في هذا الوقف ثم من بعد كل منهم يكون النظر لكل واحد من أولاد أولاده المذكورين على استحقاقه فقط في هذا الوقف دون استحقاق غيره ثم من بعد كل منهم يكون النظر لأولادهم وذريتهم ونسأهم وعقبهم إلى انقراضهم كل واحد منهم يكون ناظرا على نصيبه في هذا الوقف في كل طبقة من طبقاته ثم من بعد انقراضهم أجمعين يكون النظر على ذلك لمن هو مبين بأصل حجة الوقف" — وظاهرا إنشاء الوقف وشروطه هذه والتغييرات التي أدخلت عليه يدل على أن الواقف أراد أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافا متعددة يستغل كل منها عن الآخر بأحيانه وبالمستحقين فيه وبإدارته والنظر عليه بحيث يكون ما هو موقوف على كل فريق من أولاده منقطع الصلة بما هو موقوف

على الفريق الآخر، كما يدل على أنه أراد أن يباعد بين كل منهم وأن يباعد كذلك بين بعض أفراد الفريق الواحد لاعتبارات رآها وقدرة المصلحة في التزامها، وإذا كان غرض الواقف يصلح مخصصا لعموم كلاله وقد نصت المادة ١٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه "يجمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه اراده"، وجاء في المذكرة التفسيرية لمشروع هذا القانون "أن الفاظ الواقفين إذا ترددت تحمل على أظهر معانيها وأن النظر إلى مقاصدهم لا بد منه" فان عبارة "أصل ريع الوقف" و"من أهل هذا الوقف" التى وردت في شرط العقيم وقول الواقف فيه "ومن مات عقيما انتقل نصيبه لأصل ريع الوقف ووزع على المستحقين الموجودين من أهل هذا الوقف كل بقدر نصيبه مضافا لما يستحقه" إنما تنصرف إلى الوقف الخاص بكل فريق من أولاده لا أهل الوقف العام جميعه بحيث يعود نصيب العقيم من كل فريق إلى أصل غلة ما هو موقوف على فريقه وهى غلة "الحصة التى كان يستحق فيها" — إذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن المراد بكلمة "الوقف" فى شرط العقيم هو الوقف العام فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب.

وحيث ان الموضوع مما يتعين الفصل فيه ولما تقدم ولما جاء فى الحكم الابتدائى من أسباب يتعين تأييده .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
إسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى على ، وإبراهيم الجاني .

(٦٠)

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) وكالة . ” انعقادها ” .

الطلب المقدم من المستحق في الوقف الى وزارة الأوقاف يطلب فيه منها شراء أطيان لحساب
الوقف لا يعتبر توكيلا بالمعنى القانوني ولا يلزم الوزارة بالشراء .

(ب) وقف . ” الشراء لحساب الوقف ” .

شراء أطيان لحساب الوقف ومن ماله يستلزم استئذان المحكمة الشرعية .

(ج) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما لا يعد كذلك ” . إثبات .
تقدير الدليل ” . محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع في رفض طلب إعادة المأمورية للتغيير متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي
لتكوين مقيدتها . لا قصور .

١ — الطلب المقدم من المستحق في الوقف الى وزارة الأوقاف يطلب فيه
منها شراء أطيان لحساب الوقف لا يعتبر بهذه الصورة توكيلا بالمعنى القانوني
ولا يلزم الوزارة بالشراء لحساب الوقف .

٢ — شراء أطيان لحساب الوقف ومن ماله يستلزم استئذان المحكمة الشرعية .

٣ — إذا رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن في أوراق
الدعوى ما يكفي لتكوين مقيدتها وما يغني عن إعادة المأمورية للتغيير لاستيفاء
ما طلبه الطاعنان ، فإنه لا يكون عليها معقب في ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن السيدة زبيدة محمد منصور عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها الطاعنين رفعت الدعوى رقم ٤٩٥ سنة ١٩٤١ كلى مصر ضد وزارة الأوقاف (المطعون عليها الأولى) والمطعون عليه الثالث بصفته وصيا على ابنه المطعون عليه الثانى وكان من بين ما طلبته فيها إلزام الوزارة بأن تدفع لهم على سبيل التعويض مبلغ ٢٢١٣ جنيها وهو ما يوازى باقى دينهم قبل على الشريعى المطعون عليه الثالث باعتبار أنها مسئولة عنه مع المصروفات — وقالوا فى بيان دعوهم إن المطعون عليها الأولى منبت ناظرة على وقف المرحوم محمد توفيق الحكيم وأجرت ١٣٣ فداناً من أطيان هذا الوقف إلى المطعون عليه الثالث الذى تأخر فى سداد مبلغ ١٥٠٠ جنيه حتى سنة ١٩٣٠ ورغم تأخره فى السداد عادت وأجرت له هذه الأطيان لمدة أخرى تبدأ من سنة ١٩٣١ وتأنر فى سداد إيجار المدة الثانية وأصبح مجموع المستحق عليه ثلاثة آلاف جنيه وقد استصدرت الوزارة حكماً ضده بهذا المبلغ وأوقعت حجوزات على مزروعاته ومحصولاته ومواشيه ولكنها لم تحصل إلا على جزء بسيط من المصروفات المحكوم بها فأخذت اختصاصاً على أطيان له من ضمنها ١٨ فداناً كان قد رهنها تأميناً لسداد الإيجار ولما كان البنك اليونانى يداين هذا المستأجر فقد شرع فى نزع ملكيته من ٣١ فداناً و ١١ قيراطاً و ١ سهم منها الـ ١٨ فداناً المأخوذ عليها الاختصاص والمرهونة تأميناً لدين الإيجار وعندئذ عرضت وزارة الأوقاف على السيدة زبيدة محمد منصور من نفسها وبصفتها أن تشتري الأطيان المذكورة اقتضاء للدين المطلوب لها ولباقى ورثة الحكيم فى ذمة المستأجر فقبلت السيدة زبيدة ورخصت للوزارة كتابة أن تشتري هذه الأطيان لحسابها ولحساب أولادها لاية مائة جنيه للفدان الواحد ،

وتقدم محامى الوزارة لازايده بـجلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٣٤ ورسا عليها المزااد وأعفت المحكمة الوزارة من دفع الثمن باعتبارها تمثل وقف الحكيم وهو أول دائن مسجل ، وقد قررت زوجة المدين زيادة العشر وأعيد المزااد وقبل جلسة المزااد الثانية استدعت الوزارة السيدة زبيدة واستصدرت منها قبولا آخر بشراء الأطيان بإسم الورثة ورسا المزااد فى هذه المرة على مقررة الزيادة بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه ولكها عجزت عن دفع الثمن فأعيد المزااد على ذمتها وفى هذه المرة الثالثة تقضت الوزارة ما تعهدت به وأصدرت توكيلا لمحاميها ليزايد فى الأطيان لحساب الوزارة بصفتها العامة لا لحساب الورثة كما حدث فى المرين السابقتين وبجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٣٩ رسا المزااد على الوزارة بمبلغ ١٤٠٠ جنيه خلاف المصاريف أى بسعر ٤٥ جنيها للقدان الواحد مع أنهم كانوا قد طلبوا من الوزارة الشراء لحسابهم لغاية ١٠٠ جنيه للقدان الواحد لضمان عدم بيع الأطيان بأقل من قيمتها فيقال الوقف جزءا من دينه وإمعانا من الوزارة فى مداواة ما فعلته من خطأ أرسلت إلى السيدة زبيدة وأفهمتها أن ليس لديها مانع من تملك الورثة الأطيان التى رسا مزادها عليها وطلبت منها التوقيع على خطاب بهذا المعنى ففعلت ، ولما بلغ أكبر المستحقين من الرشد عين ناظرا على وقف جده وطلب من الوزارة تسليمه الأطيان التى رسا مزادها عليها فرفضت بحجة أنها اشترتها لنفسها بصفتها العامة فاضطروا إزاء ذلك لرفع الدعوى رقم ١٩٢ سنة ١٩٣٩ بطلب تثبيت ملكيتهم للأرض سالفة الذكر والقضاء لهم بتعويض يبادل الدين الذى ضاع عليهم بفعل الوزارة لأن المدين أصبح مجردا من كل شىء بخروج الواحد وثلاثين فدانا من ملكيته إلى ملكية الوزارة ولأن الثمن الذى رست به الأطيان لا يفي بثلاث دينهم وقد قضى فى الدعوى المذكورة برفض الشق الأول وهو تثبيت الملكية وبعدم صلاحية طالب التعويض للنظر مع حفظ حقهم فى طلبه بدعوى أخرى — ثم استورد المدعون إلى القول بأن الوزارة المطعون عليها الأولى لم تقف عند شراء الأطيان بهذا الثمن الذى أضاع عليهم مبلغ الفرق بينه وبين ثمن المثل وهو مائة جنيه للقدان بل اتفقت مع المدين نفسه على أن يبيعه هذه الأطيان باسم ابنه القاصر لتمجيزهم عن التنفيذ بباقي دينهم رغم علمها أن المدين أصبح مجردا وأن ابنه لا يملك شيئا ، لهذا أقاموا عليها الدعوى الحالية بطلباتهم الواردة فى صيغتها — ومن بينها طلب إلزامها بتعويض يوازى قيمة

ما ضاع عليهم بسبب تصرفاتها الخاطئة — وبتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة "بندب مكتب الخبراء الحسابيين للاطلاع على الأوراق والمستندات المقدمة من الطرفين في الدعوى وما يقدم له منها والاطلاع على ملف قضية البيع المختلطة المنوه عنها بأقوال الطرفين ودفاتر هذا الوقف وجميع الأوراق الخاصة به التي تحت يد وزارة الأوقاف أو تحت يد المدعين أنفسهم لبيان ما كان مستحقا أصلا لهذا الوقف في ذمة المدعى عليه الثاني (المطعون عليه الثالث) وما تحصل منه وطريقة تحصيله ومقدار ما حصله كل من وزارة الأوقاف والمدعين على حدة ومقدار الباقي من هذا المستحق وسبب عدم تحصيله وهل في الإمكان تحصيله وكيفية ذلك وإن لم يكن في الإمكان تحصيله فما سبب ذلك وهل سلمت الأوقاف للدين أجكاما واختصاصات على أطيان المدين والضامين له وبيان الأوراق وتاريخ تسليمها وما اتخذ المدعون تنفيذا لها". وبعد أن قدم الخبير تقريره صحح المدعيان (الطاعنان) شكل الدعوى وذكر في صحيفة التصحيح المعلنة في ١٧/١١/١٩٥٤ أن صيغة والادعاء في تمثيلهما قد زالت لبلوغهما سن الرشد وأعلن المطعون عليه الثاني شخصيا لبلوغه سن الرشد وبتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة برفض طلب التعويض مع إلزام المدعين المصروفات فاستأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وطلبا "إلغاء الحكم المستأنف نيا قضى به من رفض التعويض وإلزام وزارة الأوقاف بأن تدفع لهما قيمة التعويض المطلوب وقدره ٢٢١٣ جنيها وهو ما يوازي باقي دينهم قبل السيد / علي محمد الشريحي" وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٢٢ لسنة ٧٣٣ ق وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة برفضه وتأيد الحكم المستأنف — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظاره جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٤ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعين في الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك بقولان إن الحكم المطعون فيه استند فيما استند إليه في نفي الخطأ والإهمال عن الوزارة إلى ما ورد

فـي الحـكـم الـابـتـدائـي مـن أـنـهـا حـصـلت عـلى اخـتـصـاص عـلى أـرض المـدـين وضـامـنـه وأن النـاظـر الـذـى خـلفـهـا لـم يـتـخـذ أـى إـجـراء ضـد المـدـين رـغم وـجـود هـذا الـاخـتـصـاص تـحت يـده فـي حـين أن الـاخـتـصـاص الـذـى قـصـده الحـكـم وتـحـدث عـنـه والـوارـد ذـكـره فـي تـقـرير الخـبـير هـو الـاخـتـصـاص رـقـم ١٣٦ الصـادر بـتـارـيـخ ١٩٣٤/١/٢٨ وقـد أخـذ عـلى أـطـيـان المـدـين وحـده وأصـبـح غـير ذـى مـوضـوع بـعـد أن بـيـعـت الأـطـيـان المـحـمـلة بـه بـالمـزاد العـلـنـي ورسـا مـزادـهـا عـلى وـزارـة الأوقـاف .

وحيـث إن هـذا النـعـى مـردود بـأنـه يـبـين مـن الحـكـم الـابـتـدائـي الـذـى أخـذ الحـكـم المـطـعون فـيـه بـأسـبـابـه أنه وـرد بـه أن الـاخـتـصـاص الـذـى يـعـنـيه هـو اخـتـصـاص صـادر ضـد المـدـين وضـامـنـه ابراهـيم عبـده وأحمـد الشـريـعـي وذـكـر الحـكـم أن أـوراق هـذا الـاخـتـصـاص كـانـت مـقـدمـة إـلى المـحـكـمة ضـمن حـافـظـة مـسـتـندـات المـدـين ولم يـسـتـند الحـكـم فـي وـجـود هـذا الـاخـتـصـاص إـلى ما وـرد بـتـقـرير الخـبـير — ولـمـا كـان الطـاعـنـان لـم يـقـدمـا ما يـنـفـي وـجـود الأـوراق الدالـة عـلى هـذا الـاخـتـصـاص فـي حـافـظـتـهـما الـتى أـشار إـليـها الحـكـم فـإن النـعـى عـلـيه بـخـالـفـة الثـابـت فـي الأـوراق يـكـون حـارـيا عـن الدلـيل .

وحيـث إن الطـاعـنـين يـنـعـيان فـي الـوجـه الثـانـي مـن السـبـب الأـول عـلى الحـكـم المـطـعون فـيـه خـطـاء فـي تـحـصـيل واقـعة الدـعـوى وفـي تـطـبـيق القـانـون عـلـيـها وذـلك فـيـما قـرره مـن انتـفاء الخـطـأ فـي جـانـب الـوزـارة المـطـعون عـلـيـها الأـولـى ذـلك أنـهـا كـانـت مـوكـلة بـالشـراء لـحـساب وقـف الحـكـيم وقـد دـخـلت جـلـسـتى المـزاد الأـولـى والثـانـية لـحـسابـه ولـكـنـهـا عـادـت وزايدت فـي الجـلـسـة الثـالـثة لـحـسابـهـا الخـاص ورسـا المـزاد عـلـيـها بـهـذه الصـفـة وبـذـلك تـكـون قـد أخـلت بـالـوكـالة الصـادرـة إـليـها مـن نـاظـرة الوقـف المـذـكـور وخـالـفت ما تـوجـبه المـادـة ٧٠٤ مـن القـانـون المـدـنى عـلى الـوكـيل بـأجـر مـن أن يـبـذل دأـمـا فـي تـنـفـيـذ الـوكـالة صـنـاية الرـجـل المـعـتاد وما تـقـضـى بـه المـادـة ٧٠٦ مـن أنه لـيس للـوكـيل أن يـسـتـعـمل مال المـوكـل لـصـالـح نـفسـه — وقـد اشـترت الـوزـارة هـذه الأـطـيـان بـثـمن بـنـحـس ثم عـادـت فـبـاعـتـها بـزـيادـة نـحـسـة جـنـيـهـات للـفـدان الـواحد مـع أن الطـاعـنـين كـانـا قـد أـجـازـا لـها شـراءـهـا اقـايـة مـائـة جـنـيـه للـفـدان الـواحد ولم تـكـتـف الـوزـارة بـذـلك بـل ردت هـذه الأـطـيـان إـلى المـدـين بـطـريق غـير مـبـاشـر بـأن بـاعـتـها لـه بـصـفـتـه وليـا عـلى أبنـه القـاصـر مـعـيد وبـذـلك تـكـون قـد عـاونـت

المدين على تطهير الأطنان المملوكة له من الاختصاص والضمان اللذين كانا مقررين للطاعنين .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن ما وصفه الطاعنان بأنه توكيل لوزارة الأوقاف بالشراء لحساب وقف الحكيم لم يكن سوى مجرد طلب قدمته إلى الوزارة الوصية على الطاعنين وهما من بين المستحقين في الوقف تطلب فيه منها شراء الأطنان لحساب الوقف ولما كان الطلب بهذه الصورة بفرض تقديمه لا يعتبر توكيلاً بالمعنى القانوني ولا يلزم الوزارة بالشراء لحساب الوقف هذا فضلاً عن أن شراء هذه الأطنان لحساب الوقف ومن ماله يستلزم استئذان المحكمة الشرعية وبغير هذا الإذن لا تستطيع الناطرة على الوقف المزايدة نيابة عن جهة الوقف وطالما أنه لم يؤذن لها بذلك فلا يكون للطاعنين أن يؤمسا مسئوليتها عن التعويض على أنها أخطأت بعدم دخولها المزايدة والشراء لحساب الوقف الذي يستحدثان فيه — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر عدم دخول الوزارة المزايدة في المرة الأخيرة لحساب الوقف خطأ مستوجباً مسئوليتها عن التعويض لا يكون مخالفاً للقانون — ومتى كان ذلك وكانت الأطنان قد رست على الوزارة لحساب نفسها فإن رسو المزايدة عليها بهذه الصفة من شأنه أن يبيع لها التصرف بعد ذلك في الأطنان لمن تشاء وبالثمن الذي تراه وهو ما قرره الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بقصور تسببه ومخالفته القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن محكمة الدرجة الأولى كلفت الخبير الذي ندبته بحكمها الصادر في ١٠/٢/١٩٤٩ بالاطلاع على قضية البيع وبيان ما إذا كان في الإمكان تحصيل الباقي في ذمة المستاجر لصالح المدين وكيفية ذلك وإذا لم يكن في الإمكان تحصيله فما سبب ذلك ولكن الخبير لم يطلع على قضية البيع فتمسك الطاعنان أمام محكمة الاستئناف بطلب إعادة المأمورية

للخبير للاطلاع على هذه القضية لان فيها الدليل على خطأ الوزارة ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب بمقولة إن الوزارة لم تهمل وهذا التبرير يعتبر مصادرة على المطلوب فضلا عن أنه لم يكن يسوغ للمحكمة العدول عن تنفيذ حكمها التمهيدى فيما تضمنته من تكليف الخبير بالاطلاع على قضية البيع ، هذا إلى أن المحكمة قد خالفت نص المادة ١٦٥ مرافعات بعدم ذكرها أسباب هذا العدول .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه خلوا مما يفيد أن الطاعنين قد تمسكا أمام محكمة الاستئناف بالاطلاع على قضية البيع المشار إليها في سبب النعى وكان الطاعنان من جهتهما لم يقدموا إلى محكمة النقض ما يدل على حصول هذا التمسك فإن نعيهما في هذا الخصوص يكون عاريا من الدليل — لما كان ذلك وكان استغناء المحكمة عن الاطلاع على تلك القضية لا يعد عدولا منها على — كما القاضى بتعيين الخبير حتى تطالب ببيان أسباب هذا العدول طبقا لما تقضى به المادة ١٦٥ من قانون المرافعات . وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعنين إعادة المأمورية للخبير بقوله ” أما عن الإهمال في تحصيل الإيجار المتأخر فقد قال الحكم الابتدائى في شأنه إن وزارة الأوقاف لم تقصر ولم تهمل في تحصيل الإيجار المتأخر وقت أن كانت ناظرة على وقف جد المستأنفين وترتبا على ذلك لا ترى هذه المحكمة مسايرة المستأنفين فيما طلبوا من إعادة المأمورية للخبير بعد أن تبين أن الوزارة لم تهمل وأن الناظر الذى حل محلها لم يثبت قيامه باتخاذ أى إجراء ضد المدين وضامنيه للحصول على الإيجار المتأخر “ وقد استند الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه في نفي الخطأ من الوزارة إلى ما ثبت للمحكمة من أوراق الدعوى من أن الوزارة لم تقصر في شئ أثناء تنظرها على الوقف وأنها اتخذت إجراءات الجز وحصلت على أوامر اختصاص على عقارات المدين وضامنيه ورفعت ضده الدعاوى — ومفاد ذلك أن محكمة

الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية أن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها وما يغنى عن إعادة المأمورية للتبير لاستيفاء ما طلب الطاعنان استيفاءه ولا معقب على المحكمة في ذلك — لما كان ما تقدم جميعه فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى ، على ، وصبرى فرحات ، وبطرس زغلول .

(٦١)

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ القضائية :

تقسيم . ” التصرف والبناء فى الأراضى المقسمة ” . نظام هام . بطلان .

التصرف والبناء فى الأراضى المقسمة مرهون بصدر قرار وزارى باعتماد التقسيم وإيداع صورة رسمية منه الشهر العقارى . حظر التصرف والبناء فيها قبل صدر هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب البطلان المطلق . موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على الطلب ليس لها من أثر سوى اعتبار مشروع التقسيم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغنى عن وجوب صدر القرار الوزارى باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه فى إحداث آثاره ، ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء أن نص المادة التاسعة قاطع فى الدلالة على أن الموافقة على التقسيم لا تثبت إلا بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية ينشر فى الجريدة الرسمية . وأن المقصود من اعتبار الطلب مقبولا فى حالة ما إذا انقضت مدة الستة أشهر المحددة للفصل فيه ولم تبلغ السلطة القائمة على أعمال التنظيم مقدمه موافقتها أو رفضها — على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة الثامنة — المقصود بذلك هو أن تعتبر موافقة هذه السلطة كأنها قد حصلت . وهذه الموافقة الاعتبارية لا يمكن أن يكون لها من أثر أكثر مما للوافق الصريحة التى تبلغها السلطة للتقسيم خلال مدة الستة أشهر المشار إليها فى الفقرة الأولى من تلك المادة ، والتى لا يترتب عليها سوى اعتبار مشروع التقسيم المقدم من المقسم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغنى عن وجوب صدر القرار الوزارى باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه فى إحداث الآثار التى رتبها القانون على صدره وبالتالى فلا

يرفع بها الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة، لأن نص هذه المادة صريح في أن المشرع جعل جواز التصرف والبناء في تلك الأراضي مرهونا بصدور القرار الوزاري ذاته وبإيداع صورة رسمية منه الشهر العقاري . ولئن كانت المادة العاشرة المذكورة لم تنص على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها ، إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وهو حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام — مقتضاء — ترتيب هذا الجزاء وإن لم يصرح به واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا . يؤكد ذلك تقرير البطلان صراحة في المادة الحادية عشر جزاء على مجرد اغفال تضمنين العقد الإشارة إلى القرار الوزاري سالف الذكر حتى ولو كان هذا القرار قد صدر بالفعل قبل حصول التصرف وهي صورة أهون بكثير من صورة وقوع التصرف قبل صدور ذلك القرار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن مائر الأوراق — تتمثل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٥١ كلى الزقازيق ضد الطاعن طالبا الحكم أصليا بفسخ عقد البيع المبرم بينهما في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ والمتضمن بيعه للطاعن قطعة أرض فضاء معدة للبناء كائنة في بندر الزقازيق مع براءة ذمته من مبلغ العربون المدفوع وقدره ٢٠٠ جنيه واحتياطيا للزام الطاعن والمشتري بأن يدفع له مبلغ ١٩٧٨ ج قيمة الباقي من الثمن بعد خصم العربون وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ استحقاقه وقد دفع الطاعن الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بأن المطعون عليه البائع لم يوف بالتزامه الخاص بتسليم العقار المبيع وتسليمه مستندات ملكيته لهذا العقار ورد الطاعن على ذلك بأنه على استعداد لتسليم العقار فورا للمشتري

وتنازل بجلسته ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣ عن طلبه الأصل وطلب الحكم له بطلبه الاحتياطي الخاص بأداء باقي الثمن وباجلسته المذكورة حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع الطعون عليه مبلغ ١٩٧٨ ج وفوائده بواقع ٥٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٢٩ سنة ٥٢ ق وكان مما دفع به الدعوى أمام هذه المحكمة أن العقار المبيع عبارة عن قطعة أرض معدة للبناء وداخلة ضمن تقسيم يخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ التي تحظر بيع الأراضى المقسمة قبل صدور قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية باعتماد التقسيم وأنه لما كان عقد البيع أساس المطالبة قد أبرم قبل أن يصدر هذا القرار فإنه يكون باطلاً وبالتالي لا يحق للبائع مطالبته بباقي الثمن — وبتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للفوائد وجعلها ٤٪ بدلا من ٥٪ وتأيد الحكم فيما عدا ذلك فطعن الطاعن (المشتري) في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأيا بنقض الحكم وموض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة الى هذه الدائرة وباجلسته المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان عقد البيع الصادر اليه من المطعون عليه وبعدم أحقية الأخير تبعا لذلك في مطالبته بباقي الثمن وأمس هذا البطلان على أن العقار المبيع قطعة أرض قضاء معدة للبناء وداخلة ضمن تقسيم ينطبق عليه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن هذا القانون قد أخرج الأراضى المقسمة التي يسرى عليها من دائرة التعامل حتى يقوم المقسم باستيفاء الاجراءات والاشتراطات المنصوص عليها فيه وحظر في المادة العاشرة التصرف في هذه الأراضى بالبيع والتأجير والتحكير قبل صدور قرار من وزير الشؤون البلدية بالموافقة على التقسيم وأنه لما كان البيع محل النزاع قد أبرم قبل أن يصدر قرار باعتماد مشروع التقسيم الذي وضعه البائع فإنه يكون قد وقع باطلاً ولكن الحكم المطعون فيه رفض دفاعه هذا استنادا الى ما قاله من أن المطعون عليه البائع قدم مشروعاً بتقسيم أرضه الى السلطة القائمة على أعمال

التنظيم وأدى الرسم عنه في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وقد مضت أكثر من ستة شهور على هذا التاريخ دون أن تبلغه هذه السلطة موافقتها أو رفضها مما يعتبر معه هذا المشروع مقبولا عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه برفض دفاعه الخاص ببطلان العقد مخالف لأحكام القانون المذكور التي تنص بأن الموافقة على التقسيم لا تثبت إلا بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وتحظر بيع الأراضي المقسمة قبل صدور هذا القرار وقبل إيداع صورة منه الشهر العقاري كما توجب ذكر هذا القرار في عقد البيع وإلا كان باطلا .

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أن الحكم المطعون فيه رد على ما تمسك به الطاعن من بطلان عقد البيع أساس المطالبة لإبرامه قبل أن يصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالموافقة على مشروع التقسيم الذي يشمل العقار المبيع — رد على هذا الدفاع بقوله " أما ما تعلل به المستأنف (الطاعن) بمذكرته المشار إليها من أن العين المبيعة قطعة من شونة ولم يصدر بعد مرسوم بتقسيمها فيحظر بيعها عملا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن المستأنف عليه أخفى عنه هذا الأمر عند التعاقد فردود بما هو ثابت يصدر عقد البيع من أن الأرض المبيعة على أربع قطع تقسيم وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بأن كلمة (تقسيم) تطلق على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لإقامة مهان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم — ولم يأل البائع جهدا في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بصدور مرسوم التقسيم فقدم طلبا خاصا بالموافقة على مشروعه ودفع عنه الرسم في ٤/٨/١٩٥٣... وعدم إجابة السلطة القائمة على أعمال التنظيم في خلال ستة شهور على ذلك بالقبول أو الرفض يقضى باعتبار الطلب مقبولا وذلك وفق صريح الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ " . ولما كان يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء أنه بعد أن بين في المادة الأولى المقصود بالتقسيم فرض في المادة الثانية التراما على كل من يريد إنشاء تقسيم أو تعديله بأن يحصل من السلطة القائمة على أعمال التنظيم على موافقة سابقة على المشروع الذي وضع له ثم بين في المسواد التالية

الاشتراطات الأساسية التي يجب على المقسم اتباعها في جميع الأحوال لكي يكون المشروع المقدم منه محلاً للقبول من تلك السلطة كما أوضح في المادة السابعة الشروط والأوضاع التي يجب استيفاؤها في الطلب الخاص بالموافقة على مشروع التقسيم ثم نص في المادة الثامنة على أنه " يجب على السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن توافق على الطلب المقدم إليها وفقاً لأحكام المادة السابقة في مدى ستة أشهر من تاريخ تقديمه أو أن تبدي أسباب الرفض إذا لم تر الموافقة عليه - وإذا بدا لتلك السلطة أن تجرى تصحيحاً أو تعديلاً في الرسوم أو في قائمة الشروط المقدمة إليها لكي تجعلها مطابقة لأحكام هذا القانون أو اللوائح التنفيذية أو لكي توفق بين نظام التقسيم وبين مشروع تخطيط المدينة وتوسيعها ان كان ثمة مشروع فيجب أن تعلن موافقتها في مدى شهر من تاريخ قبول التصحيح أو التعديل - فإذا انقضت مدة السنة الأشهر دون أن تبلغ السلطة مقدم الطلب موافقتها أو رفضها أو التعديلات التي ترى إدخالها اعتبر الطلب مقبولاً . كذلك يعتبر الطلب مقبولاً إذا انقضى الشهر المشار إليه في الفقرة الثانية دون أن تبلغ السلطة مقدم الطلب موافقتها ثم نص القانون في المادة التاسعة على أنه " تثبت الموافقة على التقسيم بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ينشر في الجريدة الرسمية ويترتب على صدور هذا القرار إلحاق الطرق والميادين والحدائق والمنترحات العامة بأملك الدولة العامة " ونصت المادة العاشرة على أنه " يحظر بيع الأراضي المقسمة أو تأجيرها أو تحكيرها قبل صدور القرار المشار إليه في المادة السابقة وقبل إيداع الشهر العقاري صورة مصدقاً عليها من هذا القرار ومن قائمة الشروط المشار إليها في المادة السابعة . ويحظر أيضاً إقامة مباني أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور القرار المذكور " . وأوجبت المادة الحادية عشر أن يذكر في عقد البيع أو الإيجار أو التحكير قرار الموافقة على التقسيم وقائمة الشروط وأن ينص في العقد على مريان قائمة الشروط المذكورة على المشترين والمتفعين بالحكرو رتبت المادة على إغفال ذكر هذه البيانات بطلان العقد إذا طلب ذلك أحد من هؤلاء - ولما كان نص المادة التاسعة قاطعاً في الدلالة على أن الموافقة على التقسيم لا تثبت إلا بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ينشر في الجريدة الرسمية وقد رتب المشرع على صدور هذا القرار آثاراً هامة وكان يبين من الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

ومن تقرير لجنة الأشغال يجلس النواب التي أضيفت بناء على اقتراحها الفقرة الأخيرة من المادة ۸ إلى مشروع القانون المقدم من الحكومة أن المقصود من اعتبار الطلب مقبولا في حالة ما إذا انقضت مدة الستة أشهر المحددة للفصل فيه ولم تبلغ السلطة القائمة على أعمال التنظيم مقدمه موافقتها أو رفضها — المقصود بهذه العبارة هو أن تعتبر — موافقة هذه السلطة كأنها قد حصلت — ولما كانت هذه الموافقة الاعتبارية لا يمكن أن يكون لها أثر أكثر مما للموافقة الصريحة التي تبانها السلطة القسم خلال مدة الستة أشهر المشار إليها في الفقرة الأولى وهذه الموافقة لا يترتب عليها سوى اعتبار مشروع التقسيم المقدم من القسم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تنفي من وجوب صدور القرار الوزاري باقتناء التقسيم ولا تقوم مقامه في إحداث الآثار التي رتبها القانون على صدوره وبالتالي فلا يرتفع بها الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة لأن نص هذه المادة صريح في أن المشرع جعل جواز التصرف والبناء في تلك الأراضي مرهونا بصدور القرار الوزاري ذاته وبإيداع صورة رسمية منه الشهر العقاري. لما كان ذلك وكانت المادة المذكورة وإن لم تنص على البطلان بلفظه جزاء على مخالفتها إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام — مقتضاه — ترتيب هذا الجزاء وإن لم يصرح به واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا — وليس أدل على أن هذا هو مقصود الشارع من أنه قرر البطلان صراحة في المادة الحادية عشر جزاء على مجرد إغفال تضمين العقد الإشارة إلى القرار الوزاري يسالف الذكر حتى ولو كان هذا القرار قد صدر بالفعل قبل حصول التصرف وهي صورة أهون بكثير من صورة وقوع التصرف قبل صدور ذلك القرار — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر أن مضي ستة أشهر على تقديم المطعون عليه طلبه إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم بغير أن يتلقى منها ردا بالقبول أو الرفض مبنيا على صدور القرار الوزاري ورافعا للحظر الوارد في المادة العاشرة — يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه — ولا عبرة بما تمسك به المطعون عليه أمام محكمة النقض وقدم الدليل عليه من أن هيئة المجلس البلدي قد وافقت بجلسته المتعقدة في ۲۵ من أغسطس سنة ۱۹۵۹ على

مشروع التقسيم المقدم منه ذلك أن هذه الموافقة لا تجدى أزاء ما استوجبه القانون من صدور قرار وزارى باعتماد التقسيم قبل حصول التصرف فى الأراضى المقسمة .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ذكره ولما هو ثابت من أن البيع أساس المطالبة قد وقع باطلا لحصوله قبل أن يصدر قرار وزارى باعتماد التقسيم الذى يدخل فيه العقار المبيع ويترتب على بطلانه عدم أحقية البائع المطعون عليه فى مطالبة الطاعن (المشتري) بالباقي من الثمن ومن ثم تكون دعوى المطعون عليه بطلب هذا الباقي واجبة الرضى ويتمين لذلك إلغاء الحكم المستأنف الذى قضى له بهذا الطلب .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفى على ، وصبرى فرحات .

(٦٢)

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) أحوال شخصية . ” المسائل الخاصة بالأجانب ” . ” النظام المالى
بين الزوجين ” . ” نظام المشاركة فى الأموال ” .

الأصل فى القانون المدنى الفرنسى خضوع أموال الزوجين لنظام الاشتراك . جواز خروج
الزوجين على قواعد هذا النظام بمشارطة يعقدانها أمام الموثق وقبل الزواج يبينان فيها
النظام الذى اختاراه . منع تعديل قواعد نظام الاشتراك باتفاقات خاصة يعقدها
الزوجان بعد الزواج .

(ب) أحوال شخصية . ” المسائل الخاصة بالأجانب ” . ” النظام المالى
بين الزوجين ” . ” نظام المشاركة فى الأموال ” . ” أثره ” .

من مقتضى نظام الاشتراك اعتبار المنقولات التى يملكها أى الزوجين وقت الزواج
وتلك التى يكتسبها أثناء قيام الزوجية ولو من إيراد خاص حصل عليه من عمله الشخصى
مالا مشتركاً بين الزوجين . يحق لداخلى أيهما اتفبذهل جميع الأموال المشتركة لاستيفاء
ديونهم منها .

١ - الأصل بحسب أحكام القانون المدنى الفرنسى أن تخضع أموال
الزوجين لنظام الاشتراك Communauté الذى نظمت قواعده المادة ١٣٩٩
وما بعدها . وقد أجاز المشرع الفرنسى للزوجين الذين يريدان الخروج على
قواعد هذا النظام كلها أو بعضها أن يعلنوا رغبتهما هذه فى مشارطة يعقدانها
ويبينان فيها النظام المالى الذى اختاراه ، وهذه المشارطة يطلق عليها بالفرنسية
Contrat de Mariage وهى غير وثيقة الزواج التى يتم بها الزواج
acte de Mariagé ويوجب القانون تحرير تلك المشارطة أمام الموثق وقبل الزواج .

فإذا لم يستعمل الزوجان هذه الرخصة ولم يحجرا مشاركة من هذا القبيل خضعت أموالهما حتما لنظام الاشتراك باعتباره أثرا من الآثار التي يربتها القانون أصلا على الزواج ويمتنع عليهما في هذه الحالة أن يعدلا من القواعد التي وضعها القانون لهذا النظام باتفاقات خاصة يعقدانها فيما بينهما بعد الزواج ، لأن تلك القواعد تعتبر غير قابلة للتغيير بإرادة الزوجين مادامت الزوجية قائمة. وتبعا لذلك لا يعتد بما يصدر منهما بعد الزواج من اتفاقات أو إقرارات يكون القصد منها إنحراج أى عنصر من عناصر المال المشترك من نظام الاشتراك واعتباره مملوكا ملكية خاصة لأحدهما .

٢ - من مقتضى نظام الاشتراك أن يعتبر مالا مشتركا بين الزوجين جميع المنقولات التي كان يملكها كل منهما وقت الزواج وكذلك المنقولات التي يكتسبها أحدهما أثناء قيام الزوجية ولو كان قد دفع ثمنها من إيراد خاص حصل عليه من عمله الشخصي ، ويحق لدائني أى الزوجين التنفيذ على جميع الأموال المشتركة. ولا يغير من الأمر صدور حكم للزوجة بالتطليق من زوجها ، إذ أن هذا الحكم لا يؤثر على حق الدائن الذي نشأ قبل صدوره وأثناء قيام الزوجية وتعلق هذا الحق بالأموال المشتركة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أنه بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ اقترضت المطعون طيها الأولى وزوجها السيد / رودلف لندر الذي يمثله المطعون طيهم الثانى والثالث والرابع مبلغ ٥٦٨ ج من الطاعن وحررا له سنداً بهذا المبلغ ورد فيه أنها تعهدا بسداد الدين في مدة فايتها ١٩٥٥/١١/٣٠ وأن الزوج أعطى الدائن على سبيل الضمان هيكاً بمبلغ القرض على بنك كونتوارناسيونال يستحق الأداء في هذا التاريخ

ولما حل ميعاد الاستحقاق ولم يف المدينان بالدين حدد الدائن الزوج باتخاذ الإجراءات الجنائية ضده لعدم وجود مقابل وفاء للشيك فأرسل الزوج بواسطة محاميه خطابا إلى محامي الدائن بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٥ تمسك فيه بأن الشيك بالصورة التي حررها يعتبر أداة ائتمان لا أداة وفاء وبالتالي فلا يعتبر الامتناع عن الوفاء بقيمته جريمة وأضاف أنه لا خوف على الدين لأن مفروشات المنزل المملوك له ولزوجته تفي قيمتها بأضفاف هذا الدين فيما لو اتخذ الدائن الإجراءات المدنية ضدهما معا وقد لجأ الطاعن إلى مقاضاة الزوجين المدينين مدنيا فأقام ضدهما الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٥٦ كلى الاسكندرية وقضى له فيها بالزامهما بأن يدفعما له مئاضفة بينهما مبلغ ٥٦٨ جنيها والمصاريف والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٣١/١٢/١٩٥٥ وأوقع الطاعن بموجب هذا الحكم حجرا تنفيذيا بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٥٦ على المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية . وعلى أثر توقيع هذا الحجز دفعت له الزوجة نصف المبلغ المقضى به من أصل وملحقات ثم استشكلت في الحجز بالدعوى رقم ٢٤٥٧ سنة ١٩٥٦ مستعجل الاسكندرية طالبة وقف تنفيذ الحكم المنفذ به حتى يفصل في دعوى بطلان الحجز التي اقامتها ضد الدائن والمقيدة برقم ١٢٣١ سنة ١٩٥٦ كلى الاسكندرية وأسست هذا الاشكال على أن الحكم المنفذ به لم يلزمها إلا بنصف الدين وملحقاته وأنها قد أوفت بهذا النصف وليست ملزمة بالنصف الباقي الذي يخص زوجها والذي تسير اجراءات الحجز من أجله وأن المنقولات المحجوز عليها ملك خاص لها دون زوجها وطلب الدائن (الطاعن) رفض هذا الاشكال تأسيسا على أن الزوجين فرنسيان وقد تزوجا طبقا للقانون الفرنسي على نظام اشتراك الأموال وأن الزوجة لم تقدم ما يدل على أن زواجهما تم على أساس نظام آخر . بتاريخ ٢٤/٩/١٩٥٦ قضى برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ وبني هذا الحكم على أن المستشكلة (الزوجة) لم تنازع فيما قرره الدائن المستشكل ضده من أن المنقولات المحجوز عليها تعتبر مملوكة للزوجين وإن كانت قد اعترضت على عدم تخصيص الحجز مقدار ما ينفذ به قبل كل مدين منهما وأن المحكمة لا تقيم وزنا لهذا الاعتراض . بعد ذلك أقامت الزوجة (المطعون عليها الأولى) الدعوى رقم ١٩٢٥ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية مختصة فيها الدائن الحابز وزوجها وقلم محضري محكمة العطارين وطلبت الحكم لها ضد الأول وفي مواجهة الآخرين بثبوت ملكيتها

المنقولات المحجوز عليها في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٦ وإلغاء حجز الموقع عليها بناء على طلب المدعى عليه الأول وأسست هذه الدعوى على أن تلك المنقولات ملك خاص لها وحدها وأن زوجها أقر لها بهذه الملكية بإقرار كتابي محرر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٧ وثابت التاريخ في ١١ من يونيو سنة ١٩٤٧ قبل تاريخ القرض وأن هذا الزوج ترك منزل الزوجية منذ أمد بعيد وقد رفعت عليه الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٥ أمام محكمة الاسكندرية للاحوال الشخصية بطلب الانفصال منه وأنه معدم ولا إيراد له في حين أنها تملك مصنعا للتريكو بمنزلها الذي أوقع فيه الحجز وأبدت استعدادها لإثبات ملكيتها للمنقولات المحجوز عليها بكافة طرق الإثبات القانونية في حالة عدم كفاية المستندات والأدلة المقدمة منها وبتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة باقضاء ميراث الخصومة لوضع المدعية والمدعى عليه الثاني (الزوجين) تحت الحراسة باعتبارهما من الرعايا الفرنسيين - وبعد رفع الحراسة عن الزوجة عجل الطامن الدعوى وأدخل فيها الحارس العام على الرعايا الفرنسيين بصفته حارسا على أموال الزوج ودفع الدعوى بأن رافعتها زوجة المدين وأنهما فرنسيان يخضعان طبقا للقانون الفرنسي لنظام اشتراك الأموال مما يستتبع اعتبار المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية ملكا شائعا لكل منهما طبقا لحكم المادة ١٤٠١ من القانون الفرنسي وبتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية (الزوجة) بشهادة الشهود ملكيتها للمنقولات المحجوز عليها والمدينة بمحضر الحجز الموقع في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٦ وصرحت المحكمة للدائن والزوج المدين بنفي ذلك وقد قطعت المحكمة في أسباب حكمها هذا بأن القانون الواجب التطبيق هو القانون المصري استنادا إلى ما قالته من أن النزاع المطروح يعتبر ناشئا عن تنفيذ عقد قرض وأنه طبقا للمادة ١٩ من القانون المدني المصري يحكم النزاع القانون المصري باعتبار أن موطن الطرفين مصر وقد تم فيها العقد . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الزوجة والدائن الحاضر قضت بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ بثبوت ملكية المدعية للمنقولات المحجوز عليها وبإلغاء الحجز فاستأنف الدائن (الطاعن) هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف الاسكندرية طالبا إلغاء ورفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ٢٨٢ سنة ١٤٤٠ ونفى على الحكم المستأنف خطأه فيما ذهب إليه من انطباق المادة ١٩

من القانون المدني المصري وقال إن المادة التي ينبغي إعمال حكمها هي المادة ١٣ من القانون المذكور التي تنص على أنه يسري قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يربتها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة إلى المال وأن مقتضى تطبيق أحكام القانون الفرنسي باعتباره قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج في النزاع الحالي أن تعتبر أموال الزوجين خاضعة لنظام الاشتراك ولا تكون ملكاً لأحدهما دون الآخر وأضاف أن الزوج قد أقر بذلك في الخطاب المرسى من محاميه إلى محامي المستأنف (الدائن) بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ والسالف الإشارة إليه في صدر هذه الوقائع — وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الدائن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة الفحص بجلطة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على ماورد في المذكرة المقدمة منها والتي انتهت فيها إلى رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في السببين الثاني والثالث الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أسس قضاءه بملكية المطعون ضدها الأولى للنقولات المحجوز عليها على أن الطاعن الحابز لم يقدم دليلاً على أنها تزوجت طبقاً لنظام الاشتراك المالي وأن القانون الفرنسي كما يعرف هذا النظام فإنه يعرف كذلك نظام انفصال الذمة — وقد أخطأ الحكم في ذلك لأن نظام انفصال الذمة يعتبر خروجاً على النظام الأصلي الذي فرضه القانون الفرنسي وهو نظام الاشتراك ولا يقوم نظام الانفصال إلا باتفاق الزوجين وبشرط يتم أن هذا الاتفاق قبل الزواج وفي عقد يطلق عليه بالفرنسية *contrat de mariage* وإذا كان ذلك فإن المطعون عليها وقد ادعت ملكيتها للنقولات المحجوز عليها ملكية خاصة لها فإنه يقع عليها عبء اثبات أنها وزوجها تعاقدتا على ما يخالف نظام الاشتراك ولا سبيل إلى هذا الإثبات إلا بتقديمها العقد المذكور أما وإنها لم تقدمه بل ولم تدع أن عقداً من هذا القبيل قد حرر بينها وبين زوجها فإن أحكام القانون الفرنسي تقضى باعتبار أن زواجهما قد تم على أساس نظام الاشتراك المالي إذ أن هذا النظام هو النظام الذي أراده المشرع الفرنسي نظاماً مالياً

للزوجين واقترض أن كل فرنسي متزوج قد تزوج على أساسه طالما أنه لم يثبت أن الزوجين قد تعاقدوا قبل الزواج على مخالفته ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر زواج المطعون عليها الأولى قد تم على أساس نظام آخر هو نظام انفصال الذمة وذلك استنادا إلى ما قاله من أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أن هذا الزواج تم على أساس نظام الاشتراك يكون قد أخطأ في القانون كما أخطأ فيه أيضا باعتداده بالافرار الثابت التاريخ في ١١ يونيو سنة ١٩٤٧ والصادر من الزوج لزوجته المطعون عليها الأولى والمتضمن إقراره لها بملكيتها بجميع المنقولات الموجودة بمسكنهما المشترك ذلك أنه متى وجب تطبيق قواعد نظام الاشتراك على أموال الزوجين لعدم تقديمهما الدليل على إبرامهما قبل الزواج مشاركة تتضمن خروجهما على هذا النظام فإن تلك القواعد تمنعهما من الاتفاق بعد الزواج على تغيير ذلك النظام وإحلال نظام آخر محله كنظام انفصال الذمة ويمتنع عليهما بالتالي الاتفاق على انحراج أى عنصر من عناصر المال المشترك من نظام الاشتراك وخصائص أحدهما به وذلك عملا بقاعدة عدم قابلية نظام الزوجين المالى للتغير وإذا كان ذلك وكان مؤدى نظام الاشتراك المالى بين الزوجين أن يصبح جميع ما كان يملكه كل منهما من منقولات وقت انعقاد الزواج ملكا مشتركا فيما بينهما كما يصبح كذلك ملكا مشتركا كل ما يكتنيه أحدهما بعد الزواج من هذه المنقولات وكانت المادة ١٤٠٩ من القانون الفرنسى تعتبر الأموال المشتركة ضامنة لسداد ديون الزوج حتى ديونه الخاصة التى انشغلت بها ذمته لمصلحة الشخصية البحتة فإنه لم يكن لمحكمة الاستئناف أن تقيم وزنا للاقرار الصادر من الزوج في يونيو سنة ١٩٤٧ ولا لشهادة الشهود ولا يغير من الوضع شيئا استصدار الزوجة حكما من محكمة الأحوال الشخصية بتطبيقها من وزجها لأن هذا الحكم قد صدر على ما هو واضح من بيانات الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧ أى بعد نشوء الدين بأكثر من سنتين ومن المقرر فقها وقضاء فى فرنسا أن طلاق الزوجين لا أثر له على حقوق الدائنين التى اكتسبوها قبل الزوجين أثناء قيام الزوجية ويتعين الوفاء بهذه الديون من الأموال المشتركة قبل إجراء أية قسمة بين الزوجين .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بملكية الزوجة المطعون عليها الأولى للمنقولات التى حجز عليها الطاعن لإستيفاء دينه قبل الزوج

على قوله " وحيث إن الزواج وفقا لأحكام القانون الفرنسى الذى ينظم العلاقة بين الزوجين المستأنف عليهما فيما بينهما كما يتم طبقا لنظام الاشتراك فى الأموال قد يقع أيضا على أساس انفصال الذمة وفقا لشروط العقد بينهما ولما كانت الزوجة تعارض دعوى المستأنف (الطامن) بأنها تزوجت على نظام اشتراك الأموال ولم يبد زوجها دفعا فى هذا الموضوع ولم يقدم المستأنف دليلا على صحة قوله إلا تلك العبارة التى سبقت الإشارة إليها فى كتاب محامى الزوج المؤرخ ١٩٥٥/١٢/١٠ بأن مفروشات المنزل المملوك للزوجين توفى أضعاف المبلغ المطالب به وهى عبارة لا تدل بذاتها على سابقة الزواج على نظام اشتراك الأموال وإنما تنصرف إلى مجرد كفاية المنقولات التى يحتويها المسكن الذى يقيم فيه وقد خلت أوراق الدعوى من كل دليل على زواجهما على نظام الاشتراك فى المال بل أن هناك دلائل كثيرة تنفيه أولا اقرار الزوج المؤرخ ١٩٤٧/٥/٢٤ والثابت التاريخ فى ١٩٤٧/٦/١١ قبل نشوء الدين المنفذ به بمدة طويلة بأن جميع المنقولات التى يحويها المسكن الذى تقيم فيه الزوجة إنما هى ملك لها خاصة دون سواها وثانيهما إقامة كل منهما فى مسكن يخالف مسكن الآخر وذلك بدلالة اعلان دعوى المديونية والحكم الصادر فيها لكل منهما فى عنوان يخالف الآخر وأخيرا إقامة دعوى الانفصال وصدر حكم الطلاق بينهما فى الدعوى رقم ٣٢١٣ سنة ١٩٥٥ كلى أحوال شخصية اسكندرية فى وقت معاصر لدعوى المديونية وبقاء المنقولات بما فيها ما حجز عليه فى مسكن الزوجة وحيازتها دون أن يطلب الزوج منها شيئا أو يدعيه لنفسه يضاف الى ذلك ما شهد به شهودها من أن تلك المنقولات ملكها خاصة إذ اقتلتها من كسب يديها مما يؤخذ منه جميعا أن ملكية هذه المنقولات برمتها بما فيها ما وقع الحجز عليه إنما هى معقودة للزوجة وحدها ولا شئ فيها لزوجها وما دامت قد أوفت نصيبها فى الدين المنفذ به فإن بقاء الحجز عليها يغدو فى غير محله وينبغى تبعا للغاؤه " وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح فى القانون ذلك أن الأصل بحسب أحكام القانون المدنى الفرنسى أن تخضع

أموال الزوجين لنظام الاشتراك communauté الذي نظمت قواعده المادة ١٣٩٩ وما بعدها وقد أجاز المشرع الفرنسي للزوجين اللذين يريدان الخروج على قواعد هذا النظام كلها أو بعضها أن يعلنا رغبتهما هذه في مشاركة يعقدانها ويبينان فيها النظام المالي الذي اختاراه وهذه المشاركة يطلق عليها بالفرنسية contrat de mariage وهي غير وثيقة الزواج التي يتم بها الزواج acte de mariage ويوجب القانون تحرير تلك المشاركة أمام الموثق وقبل الزواج فإذا لم يستعمل الزوجان هذه الرخصة ولم يحررا مشاركة من هذا القبيل خضعت أموالهما تحت النظام الاشتراك باعتباره أثرا من الآثار التي يرتبها القانون أصلا على الزواج ويمتنع عليهما في هذه الحالة أن يعدلا من القواعد التي وضعها القانون لهذا النظام باتفاقات خاصة يعقدانها فيما بينهما بعد الزواج لأن تلك القواعد تعتبر غير قابلة للتغيير بإرادة الزوجين مادامت الزوجية قائمة وتبعا لذلك لا يعتد بما يصدر منهما بعد الزواج من اتفاقات أو إقرارات يكون القصد منها إخراج أى عنصر من عناصر المال المشترك من نظام الاشتراك واعتباره مملوكا ملكية خاصة لأحدهما ما كان ذلك وكان من مقتضى نظام الاشتراك أن يعتبر ما لا مشتركا بين الزوجين جميع المنقولات التي كان يملكها كل منهما وقت الزواج وكذلك المنقولات التي يفتنيها أحدهما أثناء قيام الزوجية ولو كان قد دفع ثمنها من إيراد خاص حصل عليه من عمله الشخصي ويحق لدائني الزوج التنفيذ على جميع الأموال المشتركة لاستيفاء ديونهم منها لما كان ما تقدم وكان تطبيق هذه القواعد على وجهها الصحيح في النزاع المطروح يقتضى ألا يعتد بادعاء الزوجة المطعون عليها الأولى للمنقولات المحجوز عليها ملكية خاصة وبطلبها بطلان الجيز الذي أوقعه الطامن على هذه المنقولات لاستيفاء دينه قبل الزوج إلا إذا قدمت هي الدليل على أنها عقدت مع زوجها قبل الزواج مشاركة تتضمن خروجها على نظام الاشتراك ولا يغير من الأمر صدور حكم للزوجة بالتطليق من زوجها إذ أن هذا الحكم وقد صدر على ما هو ظاهر من بيانات الحكم المطعون فيه - بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٦ بقسم

عقد الزواج المبرم بين الزوجين بتاريخ ١٩٢٧/٣/٨ لا يؤثر على حق الطاعن الذي نشأ قبل صدوره وأثناء قيام الزوجية وتعلق هذا الحق بالأموال المشتركة لما كان ما تقدم كله فان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر أن زواج المطعون عليها لم يتم على أساس نظام الاشتراك بنير أن تقدم هي الدليل المقبول قانونا على ذلك واستنادا الى ما قاله من أن الطاعن لم يقدم الدليل على أن زواجها تم على أساس ذلك النظام مع أنه غير ملزم بتقديمه والى الاقرار الصادر من الزوج في سنة ١٩٤٧ أثناء قيام الزوجية مع أن هذا الاقرار لا يكون له أى اثر إذا ما عجزت الزوجة عن تقديم الدليل صالف الذكر والى باقى القرائن التى سردها والتي لا تغنى عن تقديم هذا الدليل فان الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / المستشار الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
الصالح ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني .

(٦٣)

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) دعوى . " الخصوم في الدعوى " . تجزئة .

حرية المدعى في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها ما لم يوجب القانون
اختصاص أشخاص معينين فيها . لا يغير من ذلك كون موضوع الدعوى غير قابل
لتجزئة .

(ب) حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " .
بيع . " بيع الحقوق المتنازع عليها " . وكالة . " آثار الوكالة " .
" التزامات الوكيل " . محاماة . بطلان .

حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين
يدافعون عنها . يستوى في ذلك أن يكون التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار . شالعة
ذلك يستوجب البطلان . شراء الطامن المقار بصفته ولها طبيعيا على ولديه القاصرين .
تمسكه بخلو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتري مستعارا من عدمه ، وهو دفاع
جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه
بطلان عقد البيع دون التثبت من أن المشتريين كانا اسما مستعارا للطامن . قصور
وخطأ فى تطبيق القانون .

١ - رافع الدعوى له مطلق الحرية في تحديد نطاق الخصومة من حيث
الخصوم فيها إلا إذا أوجب عليه القانون اختصاص أشخاص معينين فيها ، ولا يغير
من هذا النظر أن يكون موضوعها غير قابل للتجزئة .

٢ - تحظر المادة ٤٧٢ من القانون المدنى على المحامين التعامل مع موكلهم
في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء كانت

التعامل باسمائهم أو باسم مستعار وإلا كان العقد باطلا . فإذا كان الثابت من عقد البيع أن الطاعن قد اشترى العقار المبيع فيه بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين وهما وليسا ممن تضمنهم الحظر الوارد بالمادة المذكورة فلا يكون العقد باطلا إلا إذا ثبت أنهما كانا أسما مستعارا لوالدهما الطاعن الأول . فإذا كان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم المستأنف الذي أبده الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه ، وكان ذلك دقا جوهريا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع وقضى بالبطلان دون التثبت من أن المشتريين كانا أسما مستعارا للطاعن يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضدهما رفعا على الطاعنين الدعوى رقم ٢٧٤٩ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبين الحكم ببطلان عقد البيع المسجل برقم ٢١٦٣ سنة ١٩٥٠ من حصة قدرها ثلاثة قراريط على الشيوع في الفيلا رقم ٣٦ بشارع الخليفة المأمون بمنشية البكرى مع إلزام الطاعنين بالمصاريف قائلين في تبيان دعوتهما أن مورثهما المرحوم موسى كريم توفى وانحصر ارثه في أولاده المطعون عليهما وإيمانا نوبل والسيدتين كمتين وجان وزوجته لويز كريم والدتهم وقد خلف تركة من بينها الفيلا المنوه عنها ولما كانت الشريعة الموسوية تجعل التركة للذكور دون الإناث نظير مبلغ من القود بصفة بائنة لمن فقد قبلت السيدتان كمتين وجان ذلك بموجب عقد وسمى وثق بمحكمة مصر المختلطة في ٥ من أغسطس سنة ١٩٣٦ تحت رقم ٤٩١٧ موقع عليه من جميع الورثة ثم تزوجتا وأخذت كل منهما البائنة المنوه عنها بيد

أن السيدة كلمتين نازعت في ذلك فأقام المطعون ضدّها الدعوى رقم ٢٢٥٤ سنة ١٩٤٥ كلى مصر أمام محكمة مصر الابتدائية الوطنية طالبين تثبيت ملكيتهما للتشرين على الشيوع فى أعيان التركة تطبيقاً للشريعة الموسوية لكن المحكمة قضت فى ١٥/٢/١٩٤٧ بوقف السير فى الدعوى حتى يفصل نهائياً فى دعوى الميراث المرفوعة أمام المحكمة الشرعية وبتاريخ ١٧/٢/١٩٤٨ قضت محكمة مصر الشرعية فى قضية الميراث رقم ١٧ سنة ١٩٤٧/٤٦ كلى مصر الشرعية بأحقية كلمتين كريم للشئى أى ثلاثة قرارىط فى تركة مورثها المرحوم موسى كريم وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية فى ٢٥/٣/١٩٤٨ فى الاستئناف رقم ٣٦ سنة ١٩٤٨ — وكان الطاعن الأول يحضر فى دعوى تثبيت الملكية بصفته محامياً عن إيمانويل والسيدة كلمتين فاتمّز تلك الفرصة وأبرم مع الأخيرة فى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ عقد بيع صادر منها إليه بصفته ولياً طبيعياً على ولديه القاصرين بمقتضاه باعت إليه ثلاثة قرارىط شائعة فى الفيلا المنوه منها ولما كان هذا العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته لحكم المادتين ٤٧١ ، ٤٧٢ من القانون المدنى فقد أقام الدعوى طالبين الحكم ببطلانه ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت فى ١٣/١١/١٩٥٧ ببطلان عقد البيع ، رفع الطاعنان استئنافاً عن هذا الحكم قيد برقم ١٥٧ سنة ٧٥ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٩ بتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ٢١/٥/١٩٥٩ طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بمذكرتهم المقدمة لجلسة ٢١/٤/١٩٥٩ بعدم قبول الدعوى لعدم إدخال البائعة فيها لكن محكمة الاستئناف قضت برفض هذا الدفع تأسيساً على أن تحديد نطاق الخصومة من حيث موضوعها ومن يختصم فيها رهن بمشينة رافعها وأنه إذا كان القانون قد أوجب فى بعض الدعاوى اختصاص أشخاص معينين فإن ذلك استثناء لا يقاس

عليه ، كما أن الطاعنين علاوة على أنهما لم يبدأ هذا الدفع أمام محكمة الدرجة الأولى فقد كان في وسعهما إدخال البائنة أمام تلك المحكمة كضمانة لهما تطبيقاً لقواعد الضمان. ويرى الطاعنان أن في ذلك مخالفة للقانون لأن الدعوى بالطلب الموجه فيها وهو بطلان عقد البيع يعتبر موضوعها غير قابل للتجزئة لا يصح القضاء فيه إلا في مواجهة طرفي العقد إذ لا يستقيم أن يكون العقد صحيحاً بالنسبة لأحد طرفيه وباطلاً بالنسبة للطرف الآخر كما أن القانون لم يحدد على سبيل الحصر الدعاوى التي يجب فيها اختصاص أشخاص معينين وإذا كان الاستئناف يطرح النزاع من جديد أمام محكمة الاستئناف فإنه يصح للخصوم التمسك أمامها بجميع أوجه الدفاع كما أنه لا يصح مؤاخذة الطاعنين على عدم إدخال البائنة في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى إذ ليس عليهما تصحيح دعوى أقامها رافعها معيبة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن رافع الدعوى له مطلق الحرية في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها إلا إذا أوجب عليه القانون اختصاص أشخاص معينين فيها ولما كانت الدعوى الحالية ليست من الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها فلم يكن على المطعون ضدها إدخال البائنة فيها . ولا يغير من هذا النظر أن يكون موضوعها غير قابل للتجزئة كما أنه ليس بمقبول ما يحتاج به الطاعنان من أن القضاء في الدعوى دون إدخال البائنة فيها يجعل العقد صحيحاً بالنسبة لأحد طرفيه وباطلاً بالنسبة للطرف الآخر ذلك أنه ليس للطاعن أن يتحدث من مدى حجية الحكم بالنسبة لغيره ممن لم يكن مختصاً في الدعوى ومن ثم يكون النعي في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن يبينوا بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ذلك أن الطاعنين تمسكاً في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن العقد المطلوب إبطاله إنما صدر لولدي الطاعنين بولاية والديهما وليس من المخطور عليهما التعامل في الحق المتنازع فيه كله أو بعضه عملاً بنص المادة ٤٧٢ من القانون المدني وأنه لكي ينسبط حكم هذه المادة على العقد موضوع الدعوى فإنه يجب أن يثبت أن الشراء إنما كان شراء من الوالد ولحسابه وأن الوالدين لم يكونا إلا اسماء مستعاراً للوالديهما لكن المحكمة

أغفلت الرد على هذا الدفاع وقضت بالبطلان دون التثبت من ذلك بخاء حكما مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المادة ٤٧٢ من القانون المدني قد حظرت على المحامين التعامل مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء كانت التعامل بأسمائهم أو بإسم مستعار وإلا كان العقد باطلا . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن عقد البيع المطلوب الحكم ببطلانه أن الطاعن قد اشترى العقار المبين بالعقد بصفته وليا طبيعيا على ولديه الفاصرين سميرة وشريف وهما ليسا ممن تضمنهم الحظر الوارد بالمادة المذكورة فلا يكون العقد باطلا إلا إذا ثبت أنهما كانا اسما مستعارا لوالدهما الطاعن الأول لما كان ذلك، وكان الطاعنان قد تمسكا في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن الحكم المستأنف الذي أبده الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان اسم المشتري مستعارا من عدمه وكان ذلك دفاعا جوهريا يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع وقضى بالبطلان دون التثبت من أن المشتري كانا اسما مستعارا للطاعن يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبح وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف
مروسي ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني .

(٦٤)

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٩ القضائية :

رسوم . "رسوم . قضائية" . دعوى . صلح .

اتهاء الدعوى صلحا . حساب الرسوم النسيئة على قيمة المتصالح عليه جميعه إذا جاوز قيمة
الطلب ، استحقاق نصفها عند عدم صدور حكم في الدعوى في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى ،
استحقاقها كاملة عند صدور حكم من ذلك .

مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة
بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ أنه في الدعاوى التى تنتهى صلحا يجرى حساب
الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه جميعه إذا جاوز قيمة الطلب ، ويستحق
نصفها إذا لم يكن قد صدر في الدعوى حكم في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى ،
وتستحق كاملة إذا كان قد صدر فيها حكم من هذه الأحكام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل
في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٩٨٤ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة ضد
السيد / معروف محمد وطلبت إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٦٥٤ جنيها و ٥٠٠ مليم
قيمة إيجار أطبان زراعية ، دفع المدعى عليه ببطلان ورقة التكليف بالحضور

وبجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وحللت
جلسة لنظر الموضوع ، ثم اتفق الطرفان على إنهاء النزاع صلحا بأن التزم المدعى
عليه بأن يدفع للدعية مبلغ ٣٠٠ جنيه مع مصروفات الدعوى وتنازلت المدعية
عن باقى المبلغ كما أقر بموجب هذا الصلح بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى
رقم ٤٦٤٨ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة المحدد لنظرها جلسة ١٤/١/١٩٥٧ واتفق
فى الصلح على أن يعتبر هذا الإقرار إقرارا قضائيا يقوم مقام العقد النهائى المشهر
وبجلسة ١٨/١/١٩٥٧ أثبتت المحكمة ما اتفق عليه الخصوم بحضور الجلسة واعتبرته
فى قوة السند واجب التنفيذ ، وفى ١٨/٤/١٩٥٧ قضى فى الدعوى رقم ٤٦٤٨
سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة الخاصة بصحة ونفاذ عقد البيع برفضها تأسيسا على أن
هذا العقد يتضمن بيعا وفائيا لا يصححه الصلح الذى تم فى الدعوى رقم ٢٩٨٤
سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة ، وقد ألغى هذا الحكم استئنافا بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٨
وقضى بصحة ونفاذ العقد المذكور - وقد قام قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية
بتقدير الرسوم المستحقة على الدعوى رقم ٢٩٨٤ سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٦٠ جنيها
منه ١٨ جنيها على قيمة الإيجار و ٤٢ جنيها على العقد الذى تم التصالح على محته
ونفاذه ، واستصدر قائمة رسوم بهذا المبلغ الأخير وهو الباقى لدفع المدعية
مبلغ ١٨ جنيها عند رفع الدعوى ، وأعلن هذه القائمة للطعون عليها فعارضت فيها
بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٧ وأمسست معارضتها على أن الدعوى رقم ٤٦٤٨ سنة ١٩٥٥
التي أشير إليها فى محضر الصلح الذى تم فى القضية رقم ٢٩٨٤ سنة ١٩٥٦ - حكم فيها
بالرفض فلا يستحق عليها رسم لعدم صدور حكم بصحة ونفاذ العقد ، أما الدعوى
رقم ٢٩٨٤ سنة ١٩٥٦ الصادرة فيها القائمة فهي خاصة بالمطالبة بأجرة أطيان
زراعية ولا علاقة لها بصحة ونفاذ البيع العرفى موضوع الدعوى رقم ٤٦٤٨
سنة ١٩٥٥ الذى لم يكن معروضا على المحكمة ولا محل نزاع أمامها - وبتاريخ
١٠/١٢/١٩٥٨ قضت محكمة أول درجة بإلغاء أمر التقدير المعارض فيه
(القائمة المعارض فيها) وبإلزام قلم الكتاب المصروفات - استأنف قلم الكتاب
هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه وقيد استئنافه برقم ١٢٥٠
سنة ٧٥ ق وبتاريخ ١٦/٥/١٩٥٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف -
وبتاريخ ١٤/٦/١٩٥٩ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة رأيها متضمنة نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون

وضمنت النيابة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٩٦٤/٣/٥ ، وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول إن العبرة في تقدير الرسم وفقا لما تقضى به المادة ٢٠ من قانون الرسوم تكون بقيمة الشيء المتصالح عليه فإذا كان مساويا أو أقل من القيمة التي رفعت بها الدعوى أجرى حساب الرسم النسبي على قيمة الدعوى ابتداء أما إذا جاوز المتصالح عليه هذه القيمة فيحصل الرسم على قيمة المتصالح عليه فعلا - وقد رفعت الدعوى ابتداء للمطالبة بمبلغ ٦٥٤ ج و ٥٠٠ م قيمة الأيجار المتأخر ولم يقتصر عقد الصلح على تسوية النزاع موضوع هذه الدعوى بل تضمن أيضا الاتفاق على صحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى رقم ٤٦٤٨ سنة ١٩٥٥ وبذلك زاد المتصالح عليه على قيمة الطلب الأصلي مما كان يجب معه تقدير الرسم على قيمة المتصالح عليه ولكن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بل قدر الرسم على قيمة الطلب الأصلي المرفوعة به الدعوى ابتداء فقط لا على ما انتهى إليه الصلح .

وحيث أن هذا النعى في محله ذلك أن المادة ٢٠ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ نصت على أنه "إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو أمرت المحكمة بالحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى لا يستحق على الدعوى الا نصف الرسوم للنايبة والنسبية ، وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ، لم يتجاوز المتصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المتصالح عليه .." ومؤدى هذا النص أنه في الدعاوى التي تنتهى صلحا يجرى حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه جميعه اذا جاوز قيمة الطلب ويستحق نصفها اذا لم يكن قد صدر في الدعوى حكم في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى وتستحق كاملة اذا كان قد صدر فيها حكم من هذه الأحكام. ولما كان الثابت أن المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ٢٩٨٤ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة بالمطالبة بمبلغ ٦٥٤ ج و ٥٠٠ م متأخر ايجار وقد صدر في هذه الدعوى حكم فرعى برفض

الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور وتصالح المطعون عليها مع المدعى عليه فيها على أن يدفع لها مبلغ ٣٠٠ ج وأقر لها المدعى عليه أيضا في محضر الصلح بصحة ونفاذ عقد البيع المرفوع به دعوى أخرى هي الدعوى رقم ٤٦٤٨ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة وقد أثبتت المحكمة في الدعوى رقم ٢٩٨٤ سنة ١٩٥٦ اتفاق الطرفين بمحضر الجلاسة وجعلته في قوة السند واجب التنفيذ وكان الرسم الذى يستحق في هذه الحالة على هذه الدعوى الأخيرة رقم ٢٩٨٤ سنة ١٩٥٦ يجب حسابه على قيمة المتصالح عليه جميعه بما في ذلك قيمة عقد البيع الذى تضمنه الصلح ولا يغير من ذلك أن يكون هذا العقد موضوع دعوى أخرى دفع عنها رسم اذ أن لكل دعوى رسومها التى تقدر بحسب قيمتها مستقلة عن غيرها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وقضى بإلغاء قائمة الرسوم في الدعوى رقم ٢٩٨٤ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة فيما تضمنه من رسم على عقد البيع الذى شمله الصلح فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وبما أن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم بيانه من أن القائمة صدرت مطابقة للقانون .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد
زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس .

(٦٥)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ القضائية :

أحكام عرفية . تعويض . دعوى "عدم سماع الدعوى" . عمل . "إنهاء
العقد" . "التعويض عن الفصل التعسفي" .

تصرفات الساطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس
العامين ومندوبيهم . تحريم الطعن فيها وعدم سماع الدعوى بها . شرطه . اتخاذ هذه التصرفات
عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية . الأمور التي لا تدخل بطبيعتها في نطاق
التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠
لسنة ١٩٥٦ . خروجها عن دائرة هذا المظهر .

ما حرم الطعن فيه أمام القضاء ونهى عن سماع الدعوى به إنما هي تصرفات
السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد
والحراس العامين ومندوبيهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام
العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٥ وبالقدر
اللازم لحمايتها ، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦
بالغاء الأحكام العرفية المعلنة بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢
وما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون . وإذا كان نظام الأحكام
العرفية نظاماً استثنائياً لا يجوز التوسع في تطبيقه أو في تفسير أحكامه ، وكان
الأمر العسكري رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ بوضع الحراسة على الشركة العامة لمصانع
السكر والتكرير المصرية قد استهدف حسن إدارة الشركة وصيانة أموال المساهمين
وحقوق المتعاملين معها ، وخول الحارس سلطة النيابة عن الشركة وإدارتها ونص
على أن له بوجه خاص حق تعيين الموظفين والبت في شئونهم ، وهي أمور لا تدخل

بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها في معنى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن فصل الشركة للطاعن بلا مبرر ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن حبيب صوايا الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٧٣ سنة ١٩٥٥ تجارى القاهرة الابتدائية ضد الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية بطلب إلزامها بأن تدفع له المبالغ الآتية : أولا — مبلغ ٥٥٥٠ ج و ٤٢٥ م منه ٢٤٠ ج مقابل أجازة و ١٦٥ ج شهر مكافأة و ١٤٥ ج و ٤٢٥ م متجمد حقه في صندوق الادخار . ثانيا — مبلغ ٢١١٢٠ ج كتعويض عن فصله بغير مبرر . ثالثا — مبلغ ٤٣٢٠ ج مكافأة مدة الخدمة ، مع الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد ومع إلزام الشركة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢٩ التحق بخدمة الشركة بوظيفة مدير مكتب المشتريات ورئيس قسم الهندسة المدنية فيها بمرتب ٨٠ ج في الشهر واستمر إلى أكتوبر سنة ١٩٤٨ حيث قام خلاف بينه وبين إدارة الشركة بسبب ما يستحقه من علاوات ومرتبات فاستقال والتحق بشركة دلنا تريدنج ، وبعدها عين ونصف عرض عليه السيد أحمد عبود عضو مجلس الإدارة المنتدب العودة إلى العمل بالشركة على أن يشغل وظيفة مدير لقسم المشتريات والأشغال المدنية بمرتب

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/٢٠ الطعن ١٣٤ من ٢٨ ق السنة ١٤ ص ١٤٤٨٧٢/٦/١٩٦١
الطعن ١٢٣ من ٢٦ ق السنة ١٤ ص ٧٩٥ ، ١٩٥٩/١/٢٢ الطعن ٣٩١ من ٢٤ ق ،
١٩٥٩/٤/٢ الطعن ٤٢ من ٢٥ ق السنة العاشرة ص ٧٨ ، ٣٢٥ .

١٥٠ ج في الشهر وأن تحتسب مدة الانفصال من الشركة بمثابة أجازة بغير مرتب وتعتبر مدة الخدمة موصولة وأن يرد إلى الشركة المكافأة التي سبق أن أخذها بمناسبة اعتزاله الخدمة ، وقبل هذا العرض وتمت عودته من أول ما يوسنة ١٩٥١ وفي أول يناير سنة ١٩٥٢ زيد مرتبه إلى ١٦٥ ج ، واستمر قائما بأعباء وظيفته إلى صيف سنة ١٩٥٥ حيث وقعت أحداث بين مجلس إدارة الشركة والحكومة انتهت بأن أصدرت الحكومة قرارا بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٥ بوضع الشركة تحت الحراسة وتعيين الأستاذ محمود الدرويش حارسا عليها وكان أول عمل قام به أن منحه هو وعدد من كبار موظفي الشركة أجازة إجبارية في ١٩٥٥/٨/٢٦ ثم عاد وفي ١٩٥٥/٨/٣١ فأرسل إليه خطابا بالاستغناء عن خدمته ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وإذا كان هذا الفصل تعسفيا وبغير مبرر فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطاياته . وأثناء نظر الدعوى صدر أمر بتصفية الشركة مع شركة التقطير وإدماجهما في شركة مساهمة جديدة هي شركة السكر والتقطير المصرية وأسندت إدارتها إلى الأستاذ محمد محمود لطفي ومن ثم وبتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٠ فقد قام المدعى بتصحيح شكل الدعوى وتوجيه طلباته إلى الشركة الجديدة . وبجلسة ١٩٦٧/١/٢٢ عرضت الشركة على المدعى شيكين على البنك الأهلي بمبلغ ٤٩١٢ ج و ٦٥٥ م قالت إنه كل ما يستحقه قبل الشركة المصفاة واستلمها خصما من مطلوبه ، ثم تقدمت بمذكرة طلبت فيها (أصليا) الحكم بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض طبقا للسادة الثلاثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ (ومن باب الاحتياط) الحكم بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى (ومن باب الاحتياط الكلي) رفض الدعوى تأسيسا على أن فصل المدعى كان بمرر مشروع هو إعادة تنظيم العمل بالشركة وأنه لا يجوز الجمع بين مكافأة نهاية الخدمة المقررة في القانون والمكافأة المستحقة طبقا للأنحة الشركة . وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة : أولا - بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض . ثانيا - برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بها . ثالثا - برفض طلب المدعى فيما يتعلق بالمكافأة القانونية . رابعا - إلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للدعى الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من أول يناير سنة ١٩٥٥ حتى يوم ١٩٥٧/١/٢١ والمصروفات المناسبة لذلك وأعطت المدعى من باقي المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب

المحكمة وشملت الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء فيما قضى به من عدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها مع إلزام الشركة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة من الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٨٢ لسنة ٧٥ قضائية . وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصروفات و ٥٠٠ قرشا أتعاب محاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت الشركة رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل السبب الثاني منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما قضى به من عدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض تأسيسا على القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ في حين أن الطاعن لا يطعن على أمر الحاكم العسكري العام بوضع الشركة تحت الحراسة وتعيين الأستاذ محمود الدرويش حارسا عليها لكي يتولى سلطات مجلس الإدارة وهو ما تستنفذ به السلطة القائمة على الأحكام العرفية غرضها من الحماية التي منحها القانون إياها ولكن على تصرفات الحارس إزاءه وفصله من العمل بالشركة بغير سبب ودون مبرر مخالفًا بذلك أحكام القانون المدني وقانون عقد العمل الفردي وهي مخالفة تساوي امتناعه عن دفع مكافأة نهاية الخدمة للعامل لا ترد على كل منهما الحماية التي قصدها المشرع عند إصدار القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن ما حرم الطعن فيه أمام القضاء ونهى عن سماع الدعوى به إنما هي تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العامين ومندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ به تعديل القانون رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٥ وبالقدر اللازم لحمايتها وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية المعلنة بمقتضى

المرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بقولها " لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الفرض منه الطعن في أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار أو بوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية والاقتصاد أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ... " وما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها " ولما كان المصالح العام واستقرار الأوضاع يقضى بحماية ما تم من إجراءات وقعت تنفيذاً للقرارات والأوامر الصادرة في ظل الأحكام العرفية لذلك نصت المادة الثالثة من المشروع على منع جميع الجهات القضائية من سماع أى دعوى ... " وإذ كان نظام الأحكام العرفية نظاماً استثنائياً لا يجوز التوسع في تطبيقه أو في تفسير أحكامه ، وكان الأمر العسكرى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ بوضع الحراسة على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية — وعلى ما يبين من المذكرة المرافقة له — قد استهدف " حسن إدارة الشركة وصيانة أموال المساهمين وحقوق المتعاملين معها " وخول الحارس مهمة " النيابة عن الشركة وإدارتها " ونص على أن له بوجه خاص حق " تعيين الموظفين والبت في شئونهم " وهى أمور لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التى قصده الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها فى معنى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ — إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض لأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب — ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفى هلى ، وحافظ محمد بدوى ، وصبرى فرحات .

(٦٦)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ القضائية :

(ا) نقض . " إجراءات الطعن " . " إيداع المستندات " .

عدم الالتفات إلى ما يقدمه الطاعن من مستندات بعد إحالة الطعن من دائرة الفحص .

(ب) مرض الموت . " تحديده " .

لا يشترط في مرض الموت لزوم صاحبه الفراش على وجه الاستمرار والاستقرار بل يكفي أن
يلزمه وقت اشتداد العلة به ، كما لا يشترط فيه أن يؤثر على سلامة إدراك المريض
أو ينقص من أهليته لتصرف .

(ج) وارث . " الطعن في تصرفات المورث " . مرض الموت . " تحديده " .
وصية .

حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود إلا بعد وفاة المورث . عدم اعتبار
المرض مرض موت إلا إذا انتهى بموت صاحبه . وجود المتصرف على قيد الحياة يمنع
وارثه من المنازعة في العقود الصادرة منه على أساس صدرها في مرض الموت أو أنها
تخفى رعايا .

(د) أهلية " عوارض الأهلية " . " توقيع الحجر " . حكم . عيوب
التدليل . " الفساد في الاستدلال " . " ما يعد كذلك " .

ما يدنى المحكمة الحسبية وهي تحقق طلب الحجر هو التحقق من قيام عارض من
عوارض الأهلية يستوجب الحجر . انحصار مهمتها في حالة مرض المطلوب الحجر عليه
في بحث مدى تأثير هذا المرض على أهليته ولا تتمسداها إلى التثبت من نوع
المرض وبلغ خطورته . استدلال الحكم على سلامة المورث من مرض
الموت بخلو محضر انتقال هيئة المحكمة الحسبية عما يشير إلى أنها لاحظت على المورث
أعراض مرض السرطان وآلامه . استدلال قاعد .

(هـ) حكم ، ” عيوب التسدليل “ . ” الفساد في الاستدلال “ . ” ما يعد كذلك “ .

عدم جواز القفاه في المسائل الفنية بعلم المحكمة . وجوب الرجوع إلى أهل الخبرة .
عدم إفصاح الحكم من المصدر الذي استقى منه أن الورم الذي وجد بقدر الموت
لا علاقة له بسرطان الكلية وأنه وابد زلال أو تعب في القلب . صدور ذلك من علم
شخص بالشئون الطبية . فساد الاستدلال .

(و) إثبات . ” تقدير الدليل “ . محكمة الموضوع .

ساعة قاضي الموضوع في تقدير أقوال الشهود حسب ما يطمئن إليه وجدانه . المحكمة
النقض التدخل إذا ما صرح القاضي بأصابع عدم اطمئنانه وكانت هذه الأسباب مبنية
على ما يخالف الثابت في الأوراق أو على تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها عن
مدلولها .

١ - لا يصح الالتفات إلى ما يقدمه الطاعن من مستندات بعد إحالة
الطعن من دائرة الفحص لعدم تقديم هذه المستندات تقديمًا صحيحًا في المواعيد
المحددة لذلك . (١)

٢ - لا يشترط في مرض الموت لزوم صاحبه الفراش على وجه الاستمرار
والاستمرار بل يكفي أن يلزمه وقت اشتداد العلة به . كما لا يشترط فيه أن
يؤثر على سلامة إدراك المريض أو ينقص من أهليته للتصرف . ومن ثم فإن
ذهاب المورث إلى المحكمة وإقراره بصحة توقيعه على العقود المصنوعة عليها لا يتمتع
معه اعتبار مرضه مرض موت متى كان شديدًا يغلب فيه الهلاك وانتهى فعلاً
بموته .

٣ - حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود ولا يكون له أثر إلا بعد
وفاة المورث . كما أن المرض لا يمكن اعتباره مرض موت إلا إذا انتهى بموت
صاحبه مما لا يتأدى معه معرفة أن المرض من أمراض الموت إلا بتحقيق هذه
النتيجة . ومن ثم فإدام المتصرف كان ما يزال حياً فإنه ما كان يقبل من الوارث
أية منازعة في العقود المصنوعة عليها تقوم على صدورها في مرض موت المتصرف
أو على أنها تخفى وصايا .

(١) راجع قض ١٩٦٣/١/٢٤ الطعن ٢٥٠ من ٢٧ ق السنة ١٤ من ١٩٦٢ .

٤ - ما يعنى المحكمة الحسبية وهى تحقق طلب الجرحى والتحقيق من قيام مريض من موارض الأهلية التى تستوجب الجرح ، وفى حالة مرض المطلوب الجرح عليه تنحصر مهمتها فى بحث مدى تأثير هذا المرض على أهليته ولا تتعدى ذلك إلى التثبت من نوع المرض ومبلغ خطورته وإثبات ما لاحظته من أعراضه ومن ثم فإن استدلال الحكم على سلامة المورث من مرض الموت بخلو محضر انتقال هيئة المحكمة الحسبية مما يشير إلى أنها لاحظت على المورث أعراض مرض السرطان وآلامه يكون استدلالا فاسدا .

٥ - لا يجوز للمحكمة أن تقضى فى المسائل الفنية بعلمها بل يجب الرجوع فيها إلى رأى أهل الخبرة . وإذن فمتى كان الحكم لم يفصح عن المصدر الذى استنى منه ما قرره من أن الورم الذى كان بقدمى المورث لا علاقة له بسرطان الكلية وأنه وليد زلال أو تعب فى القلب وكانت هذه المعلومات لا تعتبر من قبيل الشئون العامة المفروض علم الكافة بها وإنما من المعلومات الفنية التى لا تتوافر لأهل الخبرة من الأطباء فإنه لا يجوز بناء حكم عليها إذا كانت صادرة عن علم شخصى للقاضى .

٦ - إنه وإن كان لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه ، إلا أن لمحكمة القضاء أن تتدخل إذا ما صرح القاضى بأسباب عدم اطمئنانه وكانت هذه الأسباب مبنية على ما يخالف الثابت فى الأوراق أو على تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها إلى ما يؤدى إليه مداولها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - فى أن المرحوم محمود يوسف على - مورث الطاعنة والقصر

المشمولين بوصايتها — أقام ضد المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر من المرحوم يوسف على الدعوى رقم ٢٥٥ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى الدنيا قائلًا إن المرحوم يوسف على — مورثه ومورث المدعى عليهم — توفى في شهر مارس سنة ١٩٤٥ وكان قد تصرف أبان حياته في جميع ما يملك إلى المدعى عليهم ب عقود ثلاثة مؤرخة ٣ و ٩ و ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ وصفت بأنها بيع وحصل المتصرف إليهم على أحكام بصحة توقيع المورث عليها ، وأنه إذ كانت تلك التصرفات قد صدرت عنه وهو مريض بالسرطان ومرضه هذا مرض موت وكان المشتريين فيما لم يدفعوا ثمنًا للبيع ولم يضعوا اليد عليه مما يقطع بأن تلك التصرفات لم تكن منجزة بل كانت بقصد الوصية فايها حرمان المدعى من نصيبه الشرعى في تركة والده وذلك لما قام بينهما من خلاف بسبب زواج المدعى من أرملة أخيه المرحوم كامل على غير رغبة والده فإن هذه التصرفات تكون باطلة ولهذا أقام الدعوى بطلب الحكم له بتثبيت ملكيته لنصيبه الشرعى في تركة والده على أساس عدم نفاذ تلك التصرفات واعتبار الأطنان المنصرف فيها ضمن أعيان التركة والقضاء ببطلان العقود العرفية سالفة الذكر الصادرة من مورثه المرحوم يوسف على إلى المدعى عليهم والمحكوم بصحة توقيع البائع عليها من محكمة أبو قرقاص الجزئية في الدعاوى رقم ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣١ سنة ١٩٤٤ بجلسته ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ مع بطلان جميع الاجراءات الناشئة من هذه الأحكام والعقود ومحو التسجيلات المتوقعة ؛ وجبها ، ولدى نظر الدعوى قرر من حضر من المدعى عليهم — فيما عدا المطعون عليهم أنهم لا يتمكنون بالتصرفات الصادرة لهم من مورثهم لأنها باطلة ولم يدفعوا لها مقابلًا وانفردت بالمنازعة المطعون عليها التي تمسكت بصحة العقد الصادر إليها وإلى أولادها القصر المشمواين بوصايتها في ٢٣/٤/١٩٤٤ والمتضمن بيع المورث لهم ٨١ فدانًا و ١٨ قيراطًا و ١٦ سهمًا من الأرض الزراعية ، ٢٤٥ مترًا من الأرض الفضاء وأنكرت مرض المورث بأى مرض خبيث وهزت وفاته إلى الشيخوخة وما لازمها من أمراض لا يعتبر أى منها مرض موت ؛ وبجلسته ٢٢/٣/١٩٥٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى — مورث الطاعنة — بكافة الطرق أن مورثه المرحوم يوسف على كان عند إصداره عقود البيع الثلاثة المؤرخة ٣ و ٩ و ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ إلى ورثته المدعى عليهم مريضًا بالسرطان

وأن هذا المرض أودى بحياته وأن ما كان به من أمراض مزمنة كهبوط القلب والتهاب الكلى والقيحة المائية وأورام القدمين استمرت عنده منذ إصابته بها وظلت تتزايد باضطراد حتى أودت بحياته على أن يكون للدعى عليها الخامسة — المطعون عليها — نفي ذلك وإثبات أن عقدها المطعون عليه كان منجزا واقترن بوضع اليد ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بجملة أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ : أولا — بطلان عقود البيع العرفية الصادرة من المرحوم يوسف على مورث طرفي الخصوم إلى المدعى عليهم والمبينة بعريضة الدعوى والمحكوم بصحة التوقيع عليها من محكمة أبو قرقاص الجزئية في القضايا رقم ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ و ١٦٣١ ومحو التسجيلات الموقعة بناء عليها . ثانيا — بتثبيت ملكية المدعى مورث الطاعة — لنصيب قدره ٢ وثلاث قيراط من ٢٤ قيراط في تركة والده المرحوم يوسف على مؤسسة قضاءها ببطلان تلك التصرفات على أنها صدرت من المورث وهو مريض مرض موت وأنه قصد بها الإيضاء لا البيع ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٥ سنة ٧١ ق القاهرة طالبة إلغاء والقضاء برفض الدعوى وبجلسة ١٩٥٦/١١/٢٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان عقد البيع العرفي الرقم ١٩٤٤/٤/٣ والمعقود بين المستأنفة عن نفسها وبصفقتها — المطعون عليها — وبين مورثها المرحوم يوسف على واعتبار هذا العقد صحيحا وباستبعاد المقاربات المبيعة بمقتضى هذا العقد من تركة المورث المذكور ، فطعنت الطاعة في هذا الحكم بالنقض ورأت النيابة في مذكرتها رفض الطعن وحرص الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٩٦١/١٢/٣١ إحالته إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها للسابق .

ومن حيث إن الطاعة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان الاستئناف المرفوع من المطعون عليها بصفقتها تأسيسا على أن المستأنف عليه الخامس . مصطفى كمال يوسف — لم يعلن بالاستئناف في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته كقضى نص المادة ٥٠٦ مكررا من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ وأنه إذ كان موضوع الدعوى غير قابل

للتجزئة فإن بطلان الاستئناف بالنسبة للمستأنف عليه المذكور لعدم إعلانه يستتبع بطلانه بالنسبة لباقي المستأنف عليهم ، ونقول الطاعة إنه على الرغم من تمسكها بهذا الدفع ومن أنه كان مثار مناقشة بين الخصوم في مذكراتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه قد أخفله إغفالا تاما فلم يشر إليه في أسبابه ولم يتناوله بالرد وقضى بقبول الاستئناف دون أن يسبب قضاءه بقبوله بخفاء بذلك مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفة القانون لقضائه بقبول الاستئناف بالرغم من عدم إعلانه إلى أحد المستأنف عليهم .

ومن حيث إنه لما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الاستئناف رفع بصحيفة أعلنت بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٥ للمستأنف ضدهم وأن المستأنف عليه الخامس - مصطفى كمال يوسف - لم يحضر وقد أذروا وقد خلا الحكم المذكور مما يفيد أن الطاعة دفعت ببطلان الاستئناف لعدم إعلانه في الميعاد إلى المستأنف عليه ما لف الذكر وكانت الطاعة من جانبها لم تقدم إلى هذه المحكمة ضمن مستنداتها التي قدمتها وقت التقرير بالظعن ما يدل على عدم إعلان هذا المستأنف عليه بالاستئناف في الميعاد القانوني ولا ما يدل على تمسكها بالدفع ببطلان الاستئناف لهذا السبب - ولا يصح الالتفات إلى ما قدمته من مستندات بعد إحالة الظعن من دائرة الفحص للتدليل على تمسكها بهذا الدفع لعدم تقديم هذه المستندات تقديمًا صحيحًا في المواعيد المحددة لذلك فإن النعي بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

ومن حيث إنه مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه في باقي أسباب الظعن القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاستناد إلى وقائع لا أصل لها في الأوراق ، وفي ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه استدل على سلامة المتصرف من مرض الموت بذهابه إلى محكمة أبو قرقاص يوم نظر دعاوى صحة التوقيع التي رفعها عليه المتصرف إليهم وإقراره بصحة العقود صادرة منه إليهم وبأن أحدا من الخصماء لم يقل إنه كان مريضا بهذا المرض يوم ذهابه إلى المحكمة وأنه لو كان مريضا حقًا لما استطاع أن يتقدم بنفسه إلى المحكمة ولما فات مورث الطاعة الذي يحمل لواء الخصومة أن يظهر بنفسه أمام القاضي ويبدى وجهة نظره ويثير نزاعه يستوى في ذلك أن تقبل المحكمة

تدخله أو ترفضه وأنه لم يكن ثمة ما يمنعه من هذه المهاجمة بعد أن هاجم والده بطلب الحجر عليه يوم ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أى قبل الحكم فى دعاوى صحة التوقيع بيوم واحد ، كما استدل الحكم أيضا على انتفاء مرض الموت بأن هيئة المحكمة الحسبية انتقلت إلى المورث يوم ٢ مارس سنة ١٩٤٥ أى قبل موته بتسعة عشر يوما فوجدته سليما متمما بحالة عقلية سليمة مما لم تجد معه المحكمة مناصا من رفضه طلب الحجر وأنه ذكر لهيئة المحكمة الحسبية إنه لا يشكو إلا قبيلة مائية وورما فى قدميه مما يدل على أنه كان يعتقد أنه ليس مريضا بمرض موت ثم ذكر الحكم أن القبيلة المائية لا يمكن أن تكون سبب موت على الإطلاق وأن الورم الحاصل فى رجله هو وليد زلال أو تعب فى القلب والزلال كثيرا ما ينتج الطب فى علاجه وأن للسرطان آلاما وأوجاعا لانهائية لها ولو كانت قائمة وقت انتقال المحكمة الحسبية إليه فى داره للاحتظتها ثم عاد الحكم وقرر أن مرض السرطان يدق تشخيصه على الكثيرين من الأطباء وخاصة غير المشتغلين بهذا النوع من الجراحة وهى جراحة الأمراض الخبيثة ، وتقول الطاعنة إن هذا الذى استدل به الحكم المطعون فيه على صدور التصرف من المورث وهو فى حالة صحة لا يؤدى حقا إلى هذه النتيجة وقد بنى بمضيه على ما لا سند له فى الأوراق ذلك أن خروج المريض من داره للذهاب إلى المحكمة أو إلى عيادة الطبيب لا يمنع من اعتبار مرضه مرض موت كما أن مورث الطاعنة لم يكن خصما فى دعاوى صحة التوقيع التى رفعها المتصرف إليهم ضد المورث وليس بأوراق الدعوى ما يدل على علمه بتاريخ الجلسة التى نظرت فيها تلك الدعوى ومن ثم فلا يصح الاحتجاج عليه بعدم حضوره هذه الجلسة لإبداء منازعته فيها وكذلك فإن طلب الحجر الذى قدمه مورث الطاعنة كان مبنيا وجود نقص فى أهلية المورث المتصرف ومن ثم فلم يكن من مهمة المحكمة الحسبية التحقق من أن المطلوب الحجر عليه مريض بمرض موت وبالتالي يكون استدلال الحكم على سلامة المورث من هذا المرض بعدم ملاحظة المحكمة الحسبية أعراضه استدلالا فاسدا ، أما اعتداد الحكم المطعون فيه بما قاله المورث أمام المحكمة الحسبية من أنه مريض بقبيلة مائية وورم فى القدمين فإنه ينطوى على مخالفة لقواعد الإثبات ذلك أن المورث وقد كان الخصم فى طلب الحجر لا يمكن الاعتداد بانكاره دعوى خصمه ثم إن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن القبيلة المائية لا تعد

مرض موت وأن ورم القديسين وليد زلال أو تعب في القلب فإنه لم يبين المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات الفنية التي لا تتبحر لغير أهل الخبرة من الأطباء كما أن الحكم المذكور وقد سلم بأن مرض السرطان مما تدق معرفة على الأطباء ما كان يسوغ له بعد ذلك أن يستدل على سلامة المتوفى منه بعدم ملاحظة المحكة الحسبية له ، وتضيف الطاعة أن الدهوى كانت قد أحيلت إلى التحقيق فأطن مورثا نعمة شهود منهم الطبيب المعالج ومنهم أخ المتوفى ومنهم القائم بأعماله ومنهم الموقع على العقد المطعون فيه فاجتمعت شهادتهم على أن المتوفى حين وقع العقد المذكور كان مريضا بمرض موت كما أشهدت المطعون عليها شاهداً واحداً قرر كذلك أن المتوفى كان مريضاً بمرض انتهى بوفاته خلال سنة ، ولكن الحكم المطعون فيه رغم ذلك أهدر هذه الشهادات كلها بأسباب متناقضة وتنطوي على استخلاص غير سائغ ومخالفة للثابت في الأوراق وآية ذلك أن الحكم اعتمد أساساً في أطراح أقوال شاهدي الإثبات الأولين الدكتور زخاري وعبد الرزاق على ما زعمه من وجود تناقض بين أقوالهما مع أنه لا أثر لهذا التناقض في الأوراق كما أسند الحكم إلى الشاهد الأخير - على خلاف الثابت في محضر التحقيق - أنه قرر أن المورث كان يدير أعماله بنفسه حتى آخر لحظة من حياته في حين أن ما قرره هذا الشاهد هو أن المورث كان يَوْمَ بِهِذه الإدارة بواسطة موظفيه ، هذا إلى أن المحكة اعتمدت في أطراح أقوال الشهود على معلومات فنية عن أمراض وصفتها هي نفسها بأن كشفها يستعصى على الأطباء.

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استدل رده على دهوى مورث الطاعة ببطلان البيع الصادر من والده المرحوم يوسف على إلى زوجته المطعون عليها وأولادها القصر منه لصدوره في مرض الموت ، استدل الحكم رده على هذه الدهوى وعلى ما قدمه مدعيها من أدلة عليها وعلى أسباب الحكم الابتدائي التي اعتبرها صحيحة بقوله "وحيث إن المحكة ترى قبل أن تعرض لصلب النزاع أن تشير إلى أمر لا يخلو من أهمية بالغة هو أنه بعد أن تصرف المورث إلى ورثته في أطيانه بمقتضى العقود التي سبق القول عنها في ١٥،٩،٣ من أبريل سنة ١٦٤٤ رفع المشترون ضد البائع ثلاثاً من الدهوى بصحة توقيعه على المشاركات المذكورة أمام محكمة أبو فرقاخ الجزئية وبجلسة ١٩٤٤/١٠/٢٣ التي تحدت

لنظر القضاة حضرة البائع بنفسه وأقر بصحة تلك المشارطات وصحة البيع الذي تضمنته وتلك قرينة قوية على أن الرجل كان في ذلك التاريخ سليماً معافى خصوصاً وأن أحداً من الخصماء لم يقل إنه كان غير ذلك في هذا اليوم وإلا لما استطاع أن يتقدم بنفسه إلى المحكمة لأقرار صحة البيوع الصادرة منه ولو كان مريضاً حقاً لما فات المستأنف هذه الأول — مورت الطاعة — الذي يحمل لواء الخصومة أن يظهر بنفسه أمام القاضي ويبدى وجهة نظره ويشير نزاعه يستوى بعد هذا أن تقبل المحكمة تدخله أو ترفضه وحكمة هذا يمكنه من إثبات دفاعه في الوقت المناسب خصوصاً وأن انقطاع المريض بمرض الموت من عمله أن كان ذكراً شرط أساسي لتحقيق هذا المرض وإعمال حكمه أما التراخي إلى ما بعد وفاة البائع مع أنه لم يكن هناك ثمة مانع يحول دون هذه المهاجمة للنزاع المستعجل الذي نشب بين الرجل وابنه تفسره المحكمة بأن مركز الابن كان غير سليم ودعواه باطلة وأظهر دليل على مهاجمة الابن لأبيه طلبه الحجر عليه في ١٩٤٤/١٠/٢٢ أي قبل الحكم في دعاوى صحة التوقيع المتقدم ذكرها بيوم واحد وقد انتقلت إليه هيئة حسبي المنيا في ١٩٤٥. ٣/٢ أفضى قبل موته بتسعة عشر يوماً فوجدته متمتعاً بحالة عقلية سليمة لا تشوبها أي شائبة ومن أجل ذلك لم يجد المجلس مناصاً من رفض طلب الحجر وقد قرر الرجل لهيئة المجلس أثناء مناقشته أنه لا يشكو إلا من قيلة مائية وورما في رجله وهذا القول إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرجل لم يكن يعتقد أنه مريض مريض موت لانتفاء شواهد وعصم ظهور أماراته إذ القيلة المائية لا يمكن أن تكون سبب موت على الإطلاق والورم الحاصل في أرجله هو وريد زلال أو تعب في القلب والزلال كثيراً ما ينتج عن الطب في علاجه وليس بصحيح كما يجيء بعدما قيل من أنه كان مريضاً بالسرطان في إحدى كليتيه لأن السرطان آلاماً وأوجاعاً لا نهاية لها ولو كانت قائمة وقت انتقال المجلس الحسبي إليه في داره للاحتظاها وراعاها أضف إلى ذلك أن مثل هذه الحالة يدق تشخيصها على الكثير من الأطباء وخاصة غير المشتغلين بهذا النوع من الجراحة وهي جراحة الأمراض الخبيثة وأنه لما يعمل الأمر أشد تعقيداً ما ثبت من عدم الإمتعانة بصورة من صور الأشعة ثم انتقل الحكم إلى مناقشة أقوال شهود الإثبات وشاهد النفي وانتهى من القرائن المتقدم ذكرها ومن هذه المناقشة إلى رفض الادعاء بمحصول التصرفات المطعون فيها

في مرض الموت ، ولما كانت ذهاب المورث الى محكمة أبو قرقاص في يوم ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وإقراره بصحة توقيعه على العقود المطعون فيها لا يتمتع معه اعتبار مرضه مرض موت متى كان شديدا يغلب فيه الهلاك وانتهى فعلا بموته إذ لا يشترط في مرض الموت لزوم صاحبه الفراش على وجه الاستمرار والاستقرار بل يكفي أن يلزمه وقت اشتداد العلة به — وكان عدم حضور مورث الطاعنة في اليوم المذكور لإثارة منازعته في صحة العقود ليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه الحكم المطعون فيه من اعتبار مركزه في المنازعة غير سليم ودعواه باطلة ذلك أنه ولم يكن خصما في دعاوى صحة التوقيع التي كانت مطروحة على تلك المحكمة ولم يثبت الحكم المطعون فيه علمه بتاريخ الجلسة التي نظرت فيها هذه الدعاوى فإنه لا يجوز الاحتجاج عليه بعدم حضوره هذه الجلسة هذا فضلا عن أن حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود ولا يكون له أثر إلا بعد وفاة المورث كما أن المرض لا يمكن اعتباره مرض موت إلا إذا انتهى بموت صاحبه مما لا يتأدى معه معرفة أن المرض من أمراض الموت إلا بتحقيق هذه النتيجة ومن ثم فإن حضور مورث الطاعنة أمام المحكمة التي نظرت دعاوى صحة التوقيع على العقود المطعون فيها ما كان ليجديه نفعا لأنه ما دام المتصرف كان ما يزال حيا فإن المحكمة ما كانت لتقبل من مورث الطاعنة أية منازعة في هذه العقود تقوم على صدورها في مرض موت المتصرف أو على أنها تخفى وصايا — لما كان ما تقدم وكان ما قرره الحكم من أن أحدا من الخلفاء لم يقل أن المورث كان مريضا في اليوم الذي ذهب فيه إلى المحكمة وأقر بصحة توقيعه يخالف النابت في الأوراق من أن مورث الطاعنة قد ذكر في طلب الجزر المقدم منه قبل هذا اليوم أن والده مريض جدا بمرض لا يبرأ منه وهو السرطان كما تمسك منذ رفع دعواه ببطلان التصرفات بقيام هذا المرض بالمورث من قبل إصداره التصرفات المطعون فيها وباستمرار هذه الحالة وتزايدها حتى انتهت بوفاته أما خصوم المورث في دعوى صحة التوقيع فإنه لم يكن من المعقول أن يثير أيهم مسألة مرضه أثناء نظر الدعاوى التي رفعوها ضده بطلب الحكم بصحة توقيعه على العقود الصادرة منه إليهم — إذ كان ذلك وكان لا يشترط في مرض الموت أن يؤثر على سلامة إدراك المريض أو ينقص من أهليته للتصرف وكان كل ما يعنى المحكمة الحسبية وهي تحقق طلب الجزر هو التحقق

من قيام عارض من عوارض الأهلية التي تستوجب الحجر - وفي حالة مرض المحجور عليه تنحصر مهمتها في بحث مدى تأثير هذا المرض على أهليته ولا تتعدى ذلك إلى التثبت من نوع المرض ومبلغ خطورته وإثبات ملاحظته من أعراضه - فإن استدلال الحكم على سلامة المورث من مرض الموت بنحو محض انتقال هيئة المحكمة الحسبية مما يشير إلى أنها لاحظت على المورث أعراض مرض السرطان وآلامه يكون استدلالاً فاسداً يملو فساد ما قرره الحكم نفسه من أن حالة المريض بهذا المرض يدق تشخيصها على الكثير من الأطباء أما ما قرره الحكم من أن الورم الذي كان يقدم المورث عند انتقال هيئة المحكمة إليه لا علاقة له بسرطان الكلية وأنه وليد زلال أو تعب في القلب فإن الحكم لم يفصح عن المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات الفنية التي لا تتوافر لغير الأطباء فإن كانت هذه المعلومات صادرة عن علم شخصي بالشئون الطبية فإنه ما كان يجوز بناء الحكم عليها لأنها لا تعتبر من قبيل الشئون العامة المفروض علم الكافة بها .

ومن حيث إنه لما تقدم تكون الفرائض التي مددها الحكم المطعون فيه ليس من شأنها أن تؤدي منفردة أو مجتمعة إلى ما رتبته عليها من اعتبار دهوى مورث الطاعة باطلة ومن ثم يكون الحكم مشوباً بفساد الاستدلال في هذا الخصوص .

ومن حيث إنه وإن كان لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه إلا أن لمحكمة النقض أن تتدخل إذا ما صرح القاضي بأسباب عدم اطمئنانه وكانت هذه الأسباب مبنية على ما يخالف الثابت في الأوراق أو على تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جعل دعامته الأساسية في أطراح شهادة الدكتور زخاري أول شهود الإثبات وأكثرهم أهمية - حسب قول الحكم - ما قرره من وجود اضطراب في شهادته وتناقض بين أقواله وأقوال شاهد الإثبات الثاني - عبد الرازق علي - كما أنه استناداً إلى هذا

التناقض وحده أهـدر الحكم أيضا شهادة هذا الشاهد الآخر — ولما كان الحكم قد دال على ما اعتبره اضطرابا في أقوال الشاهد الأول بقوله ” وحيث إنه عندما نافشه قاضي التحقيق في تاريخ بدء هذا المرض اضطرب في قوله وذكر صراحة أنه بدأ قبل وفاته بستة أشهر ثم رأى أن هذا القول لا يسعف الدعوى فعدل في شهادته وقال إنه كشفه قبل الوفاء بستة أشهر وكان المرض في حالة متقدمة مما دعا القاضي إلى إعادة السؤال عليه فكان جوابه أن المرض بدأ قبل رؤيته للمريض في المرة الأولى بستة أشهر ومعه أن المريض لازمه المرض سنة قبل وفاته وهو ما يريد من أشهده أن يصل إليه حتى تبطل تصرفات المورث جميعها وقد أراد الشاهد أن يجعل شهادته فاصلة في الدعوى قاطعة لكل نزاع فيها فقال إن حالة المريض كانت تزداد سوءا بازدياد وطأة المرض وفاته أنه سبق أن قرر في مجمل شهادته أن الرجل كان يتردد عليه في عيادته الخاصة في قترات متباعدة في سنة ١٩٤٤ وأنه لم يكشف وجود هذا المرض القاتل إلا في ذلك التاريخ فنصحه بالسفر إلى القاهرة لعمل الأشعة وقد عملها ومعنى هذا أولا وبفرض صدق هذا القول أن المرض قد كشف قبل الوفاء بمدة تنقص عن أربعة أشهر ” ولما كان يبين من الصورة الرسمية لمخبر التحقيق أنه لم يرد على لسان هذا الشاهد في أى موضع من أقواله ما أسنده إليه الحكم من القول بأن مرض المورث بالسرطان بدأ قبل وفاته بستة أشهر بل إن ما قاله الشاهد من بادئ الأمر ولم يتحول عنه هو أنه كشف المرض قبل وفاة المورث بنحو ستة أشهر وذلك عند ما استدعى للكشف عليه في عزبته في أواخر سنة ١٩٤٤ ولما سأله القاضي عما إذا كان يمكنه تحديد مبدأ المرض أجاب بقوله ” أنا شففته قبل وفاته بستة شهور وشخصت المرض أن عنده سرطان وكان المرض في حالة متقدمة ” ولما أعاد عليه القاضي السؤال أجاب بأن المرض بدأ حوالى ستة شهور قبل رؤيته له في تلك المدة ... ومن ثم يكون الحكم قد خالف الثابت في الأوراق بإسناده إلى الشاهد قولاً لم يصدر عنه وإذا كان الحكم قد استخلص من قول الشاهد أنه كشف المرض قبل وفاة المورث بستة أشهر أن هذا المرض بدأ في هذا التاريخ فإنه يكون قد استخلص من أقوال الشاهد ما لا يمكن أن يؤدي إليه مدلولاً إذ أن اكتشاف المرض لا يعنى أنه بدأ في اليوم الذي كشف فيه ، كذلك فإن الحكم إذا استدل بما قرره الشاهد في مجمل شهادته من أن

المورث ظل يتردد عليه في عيادته حتى آخر سنة ١٩٤٤ ورتب على ذلك أن المريض كشف قبل الوفاة بمدة تنقص من أربعة أشهر — هي المدة بين آخر يوم في السنة المذكورة وبين وفاة المورث في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ — يكون قد حرف أقوال الشاهد وخرج بها إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ذلك أن أقوال الشاهد في هذا الخصوص صريحة في أن تردد المورث على عيادته إنما كان سابقا على اليوم الذي زار فيه المورث في عزيمته وكشف فيها مرضه بالسرطان وأنه منذ هذا اليوم الذي حدده الشاهد بأنه كان قبل الوفاة بخمسة أشهر وحتى توفي المورث كان الشاهد يعود المورث في داره وقد حدد الشاهد تاريخ آخر مرة حضر فيها المورث إلى عيادته وهي السابقة مباشرة على المدة التي كشف فيها مرضه الخبيث بأنها في سنة ١٩٤٣ — أما التناقض الذي قال الحكم بقيامه بين أقوال هذا الشاهد والشاهد الثاني فقد دل عليه بقوله "وحيث إن شهادة الدكتور زخاري ينقضها تماما ما ظهر من أقوال الشاهد الثاني من أقوال شهداء المستأنف ضده — مورث الطاعنة — المدعو صيد الرازي على الذي قرر بأن المورث كان يدير عمله حتى آخر لحظة في حياته وأنه لم يمكن للمشتريين من شيء من الأطنان المبيعة حال حياته وهو الذي كان يضع اليد عليها وعلى جميع ما يملك وهذا يتضارب كل التضارب مع ما يقوله الدكتور يوسف زخاري من أن المورث كان مريضا بسرطان الكلى ذلك المرض الذي يحدث من الآلام شيئا كثيرا وكثيرا جدا وقد فطن الدكتور زخاري لذلك فقال إن الرجل كان يتناول الكثير من المسكنات فكيف تستقيم الإدارة مع هذه الحالة المرضية المؤلمة ولما رأى أن هذه الشهادة تقصم ظهر أقوال الدكتور زخاري أراد محامي المستأنف ضده الأول تدارك ما يمكن تداركه فسأل الشاهد عن مدى خروج المورث من بيته في الستة شهور السابقة على وفاته فكان جوابه أنه لم يخرج وأنه قصد بقوله إدارة الأعمال أن المورث كان سليم العقل متالكافوا ولم يكن به شلل ولكنه كان مريضا بداء الكبد وكان هناك تضخم بجنبه الأيمن وفرق بين هذا وبين قصة السرطان " ولما كان يبين من محضر التحقيق أن الشاهد الثاني لم يذكر في أي موضع من أقواله أن المورث كان يقوم في الفترة السابقة لوفاته بأي عمل من أعمال الإدارة التي تستلزم مغادرته داره بل نفى صراحة أن المورث كان يخرج من منزله في الستة أشهر السابقة على وفاته وقال إن ما يقصده من قوله

أن المورث استمر يدير عمله حتى آخر لحظة من حياته هو أنه "كان مباشر مشونه وأنه كان متالكا لقواة العقلية ولم يكن به شلل وكان عقله سليما" وكان ما قرره هذا الشاهد من وجود تضخم بالجنب الأيمن للمورث يعتبر موافقا لما قرره الدكتور زخارى وليس مناقضا له ولا ينال من هذا أن يكون الشاهد قد عال هذا التضخم بأنه مرض فى السكبد - ذلك أن معرفة علّة هذا التضخم مما يستعصى على غير الأطباء ، لما كان ذلك وكان تقرير ما إذا كان مرض المورث بسرطان الكلى يمنع المورث من إدارة شئون أمـواله على النحو الذى ذكره الشاهد الثانى أولا يمنعه هو من المسائل الفنية التى لا يجوز للمحكمة أن تقضى فيها بعلمها بل يجب الرجوع فيها إلى رأى أهل الخبرة من الأطباء ، لما كان ما تقدم فإن ما استدل به الحكم المطعون فيه من وجود تناقض بين أقوال شاهدى الإثبات الأولين وما رتبته على ذلك من إهداره أقوالهما يكون مشوبا بفساد الاستدلال .

ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور فيما اعتمد عليه من قرائن وفساد الاستدلال فيما صرح به من أسباب لإهدار أقوال بعض شهود الإثبات مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق إسماعيل ،
ومحمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، وصبري فرحات .

(٦٧)

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(اوب) حوادث طارئة . " تطبيق نظرية الحوادث الطارئة " . " شرط الإرهاق " . إصلاح زراعي . " المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ " . " أثره " . بيع .

يشترط في الإرهاق الذي يصبب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ . أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاحتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية عامة . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ . إلى ذات الصفة موضوع العقيد مشار النزاع . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض من الصفة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .

(ج) حوادث طارئة . " تطبيق نظرية الحوادث الطارئة " . بيع .

منح الحكومة بعض التسهيلات لمشتري أراضيها لا يمنع من إفادة المشتري من تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني إذا ما ثبت أن هذا التيسير لم يجسد في رد التزامه المرفق إلى الحد المقبول .

(د) حوادث طارئة . " تطبيق نظرية الحوادث الطارئة " . " أثره على الالتزام المؤجل " . بيع .

تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما ، أثره ، رد الالتزام إلى الحد المقبول بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت أن التزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارئ . بما يهدده بخسارة فادحة . عدم إعمال هذا الجزاء

بالنسبة للأقساط المستقبلية في حالة احتمال زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها .
نخرج الأقساط التي حلت قبل وقوع الحادث ونصر المدين في الوفاء بها حتى وقوع
الحادث من دائرة هذه النظرية . شرط تطبيق النظرية ألا يكون ترانس المدين في تنفيذ
الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ راجعا إلى خطئه .

١ - لا يجوز الاستناد في نفي الإرهاق الذي تتطلبه المادة ١٤٧/٢ مدني
إلى أنه لم يترتب على قانون الإصلاح الزراعي انخفاض في أثمان الأراضي التي
لم يجر الاستيلاء عليها ذلك أن المشرع قد أقر في المذكرة الإيضاحية للقانون
رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه تترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية عامة ، كما أقرت بذلك وزارة
المالية في المذكرة المقدمة منها إلى مجلس الوزراء والتي وافق عليها المجلس
بجلسته المنعقدة في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ .

٢ - يجب أن ينظر عند تقدير الإرهاق الذي تترتب على الحادث الطارئ
إلى ذات الصفقة التي أبرم بشأنها العقد منازع . ومن ثم فإنه لتقدير ما إذا
كان قد تترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي إرهاق للمدين بالمعنى الذي
يتطلبه القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني يتعين على
المحكمة أن تبحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين ما إذا كان قد
انخفض ثمن هذه الصفقة نتيجة صدور القانون المذكور أو لم ينخفض ومدى
ما سببه هذا الانخفاض - في حالة تحقق حصوله - من إرهاق للمدين ، إذ
يشترط في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ
أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة ، ولذلك فإن الخسارة المألوفة في التعامل
لا تكفي لإعمال حكم الظروف الطارئة (١) .

٣ - صدور قرار من مجلس الوزراء بمنح بعض التسهيلات لمشتري أراضي
الحكومة لا يمنع من إفادة المشتري من تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧
من القانون المدني على حالته إذا ما ثبت أن هذا التيسير لم يجسد في رد التزامه
المرهق إلى الحد المعقول .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١/٣ للطن ٢٦٣ من ٢٦ في السنة ١٤ ص ٣٧ ، ١٩٦٣/٣/٢١

الطن ٢٥٩ من ٢٨ في السنة ١٤ ص ٣٤٧ .

٤ - في حالة إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما يجب على القاضي ألا يعمل الجزاء المنصوص عليه في هذه الفقرة إلا بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت له أن أداء المشتري لها قد أصبح بسبب وقوع الطارئ غير المتوقع مرهقا له بحيث يهدده بخسارة فادحة ، أما باقي الأقساط المستقبلية فإن القاضي لا يعمل في شأنها هذا الجزاء إذا تبين أن هناك احتمالا لزوال أثر هذا الطارئ عند استحقاقها ويكون شأن الأقساط في ذلك شأن الأديات في عقود المدة من حيث التأثير بالظروف الطارئة ، كما أنه لا يجوز إعمال حكم الظروف الطارئة على الأقساط التي تكون قد حلت قبل وقوع الحادث الطارئ وقصر المدين في الوفاء بها حتى وقع الحادث ، ذلك أنه يشترط لتطبيق النظرية ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظروف الطارئ راجعا إلى خطأ المدين (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطامن أقام في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ الدعوى رقم ٣٨٦١ سنة ١٩٥٦ مدني كلى القاهرة ضد وزير المالية طالبا الحكم بتخفيض ثمن الأرض المبيعة له من مصلحة الأملاك الأميرية والمينة بصحيفة الدوى إلى مائة جنيه للفدان مع ما يترتب على ذلك من آثار - وقال في بيان دعواه إنه بتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ اشترى بطريق المزاد ٢٩ ف و ١ ط من أراضي الحكومة التابعة لتفتيش المرور "دقهلية" وذلك بثمن إجمالي قدره ٥٧٦٠ ج عجل نصفه وقسط الباقي على عشر سنوات بفائدة قدرها ٢ ٪ وأنه تسلم هذه الأطنان وأخذ

(١) راجع قض ١٩٦٣/١/٢ الطعن ٢٦٣ ص ٢٦ ق السنة ٢٤ ص ٣٧ .

في استصلاحها وأنفق في سبيل ذلك مبالغ طائلة دون أن تنتج الأرض ما يعوضه عن شيء مما أنفقه وذلك بسبب ضعف معدنها وصعوبة ربيها وقد أدى هذا إلى عجزه عن الوفاء بالأقساط في مواعيد استحقاقها ثم قامت ثورة سنة ١٩٥٢ وصدر قانون الإصلاح الزراعي وترتب عليه انخفاض أسعار الأراضي الزراعية بما فيها أرضه سالفة الذكر انخفاضاً كبيراً نتيجة لتحديد الملكيات وإيجار الأفيان الزراعية وأضحى تنفيذه لا التزامه بأداء باقي الثمن مرهقاً له غاية الإرهاق وقد شعرت الحكومة بما يعانيه المشترون لأراضيها من عسر بسبب صدور ذلك القانون وأرادت معاونتهم فأصدر مجلس الوزراء قراراً في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ بمنح بعض التسهيلات لمن اشتروا من الحكومة أراض في سنتي ١٩٥١/١٩٥٢ ثم أتبع المجلس قراره هذا بقرار آخر أصدره في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتطبيق قواعد التيسير الواردة في القرار الأول على المشتري في عام سنة ١٩٥٠ أيضاً ومن بين هؤلاء الطامنين — وأنه لما كان هذا التيسير قد اقتصر على مد آجال الأقساط الباقية إلى ثلاثين سنة بدلاً من عشرة مع إعفاء المشتري من دفع الفوائد المقررة على الجزء الباقي من الثمن ولم يجد هذا التيسير في رفع الإرهاق عن كاهل الطامنين الذي أصبح عاجزاً عن الوفاء بالتزامه فقد أقام الدعوى بطلب تخفيض ثمن الأرض المبيعة له إلى الحد الذي يرتفع به هذا الإرهاق عنه مستنداً في ذلك إلى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني وعلى اعتبار أن قانون الإصلاح الزراعي حادث استثنائي عام لم يكن في الوصف توقعه وقد ترتب على صدوره أن أصبح تنفيذ التزامه بأداء الباقي من الثمن مرهقاً له إرهاباً شديداً أفرت به الحكومة نفسها في أسباب قرارها سالف الذكر — وقد دفعت الحكومة الدعوى بعدم توفر شروط انطباق المادة المذكورة استناداً إلى ما ذكرته من أن قانون الإصلاح الزراعي لا يمكن اعتباره ظرفاً طارئاً في معنى هذه المادة ولأن نظرية الظروف الطارئة لا تنطبق على العقود الفورية ومنها عقد البيع محل النزاع . وبتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى تأسيساً على أن قانون الإصلاح الزراعي لا يعتبر من الحوادث الاستثنائية العامة التي تجيز تطبيق نظرية الظروف الطارئة وذلك لأنه تشريع قصد به الإصلاح وإيجاد نوع من التوازن بين الثروات ولم يحدد سوى من الأفيان المستولى عليها تاركاً باقي الأراض ليحدد

ثمها قانون العرض والطلب، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنائه برقم ١٠٠٦ سنة ٧٥ق وبتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن في ثانيها على الحكم المطعون فيه خطأ في فهم الواقع وقصوره في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضائه برفض الدعوى على ما ذكره من عدم قيام دليل فيها على وقوع إرهاب على الطاعن بالدرجة التي يشترطها القانون لتطبيق نظرية الظروف الطارئة المنصوص عليها في المادة ١٤٧/٢ وذكر الحكم بيانا لذلك أن قانون الإصلاح الزراعي لم يتعرض لغير أثمان الأراضي المستولى عليها وأن تحديده الإيجار بسبعة أمثال الضريبة لم يترتب عليه إرهاب يصل إلى الحد الذي تشترطه المادة المذكورة وأضاف الحكم أنه بفرض حدوث هبوط في ثمن أطيان الطاعن محل النزاع فإن هذا الهبوط غير متصل اتصالا مباشرا بطريقة تنفيذ التعاقد المبرم بينه وبين الحكومة وأنه على أى حال فإن الحكومة قد يسرت الأمر على أمثال الطاعن بما قضى به قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩/٤/١٩٥٣ من تخفيض المقدم الواجب دفعه من الثمن ومد مدة التسيط إلى ثلاثين سنة وإعفاء المشتري من الفوائد المستحقة عليهم خلال الخمسة السنوات الأولى ويرى الطاعن أن كل هذا الذي ذكره الحكم في صدد قى الإرهاب عنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه الحكم وأنه ينطوى على خطأ في فهم الواقع في الدعوى ذلك أن ما قرره الحكم من خلو أوراق الدعوى من الدليل على الإرهاب ينقضه أن وزارة المالية قد أقرت في المذكرتين المرفوعتين منها إلى مجلس الوزراء واللتين وافق عليهما المجلس وأصدر بناء عليهما قرار به في ٢٩/٤/١٩٥٣ ، ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ — أقرت الوزارة بأن صدور قانون الإصلاح الزراعي وما أحدثه من هبوط في أسعار الأراضي والمحاصيل الزراعية قد أرهاق المشتري لأطيان الحكومة إرهابا شديدا وأن العدالة تقتضى التخفيف عنهم — كما أن

قانون الإصلاح الزراعى وإن كان لم يحدد سوى أثمان الأطنان المستولى عليها إلا أنه قد ترتب على هذا التحديد وعلى تحديد القيمة الإيجارية للأطنان الزراعية عامة انخفاض فى أثمان الأراضى التى لم يشملها الاستيلاء وذلك بسبب ما يوجد من ارتباط وثيق بين أثمان السلع المتماثلة بحيث يؤثر بعضها فى بعض تأثيرا متبادلا كما أنه غير صحيح ما قرره الحكم من أن تحديد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة لا يؤثر على أثمان المحاصيل الزراعية لأن هذه الأثمان تتحدد على أساس تكاليف إنتاجها التى تعتبر من أهم عناصرها القيمة الإيجارية للأرض كذلك فإن خلو العقد من النص على أن الوفاء بالتأجيل من الثمن سيتم من ثمن الأطنان المبيعة بعد بيعها بمعرفة المشتري إلى الغير — ذلك لا ينفى وقوع الإرهاق لما يترتب على انخفاض ثمن هذه الأطنان من أثر على التزام المشتري بأداء الباقي من الثمن أما قول الحكم بأن قرار مجلس الوزراء قد تكفل برفع الإرهاق عن كامل الطاعن لأن مؤداه أن الطاعن سيظل لمدة عشرة سنوات غير ملزم بدفع أقساط ما هذا القول خطأ بدوره لأن الطاعن كان قد عجل نصف الثمن بعد رسو المزاو عليه ولم ترد إليه الحكومة بعد صدور قرار مجلس الوزراء شيئا مما كان قد دفعه وبذلك لم يحد من تخفيض ما يجب تعجيله من الثمن كما أنه خلافا لما ذكره الحكم لم يدفع من دفع شيء من الأقساط وبالتالي فإن ذلك القرار لم يؤيد إلى رفع الإرهاق عنه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضائه برفض دعوى الطاعن على قوله ” ومن حيث إنه فيما يتعلق بنظرية الظروف الطارئة التى يركن إليها المستأنف (الطاعن) فإنه يبين من مطالعة النص الذى أورده القانون المدنى الجديد بشأنها إنه لم يرد أن يمس بها القوة الملزمة للعقد إلا بتحفظ وحرص شديدين “ وبعد أن أورد الحكم نص المادة ١٤٧ مدنى قال ” ومن حيث إنه على ضوء ما تقدم ترى المحكمة عدم تطبيق نظرية الظروف الطارئة على العلاقة محل النزاع بين الطرفين ذلك لأنه دون حاجة للبحث فيما إذا كان صدور قانون الإصلاح الزراعى يعتبر من الحوادث الاستثنائية العامة التى يشير إليها القانون أولا يعتبر كذلك ودون حاجة أيضا للبحث فيما إذا كانت تلك النظرية تنطبق على موضوع النزاع أم أنه يشترط لتطبيقها أن يكون هناك عقد من عقود المدة فإن هذه

المهكمة ترى " إنه لم يقيم في هذه الدعوى الدليل على وقوع ارهاق على كاهل المدين بالدرجة التي يشترطها النص ذلك لأن قانون الاصلاح الزراعى لم يحدد إلا أسعار الأقطان المستولى عليها وترك الأقطان الأخرى التي لم يستولى عليها حرة في تحديد أسعارها لا يخضع إلا لقانون العرض والطلب كما أن هذا القانون لم يتعرض لأثمان المحاصيل وللزارعين الحرية المطلقة في بيع حاصلاتهم بأسعار السوق وهى مجزية ولم يقل أحد انها تنطوى على خسارة مرهقة لهم ولا يجدى فى حالة هذه الدعوى القول بأن القانون حدد قيمة الإيجارات الزراعية بسبعة أمثال الضريبة لأن هذا التحديد على فرض إنه لا يشبع رغبة المالك فهو لا يصل إلى حد الارهاق فى التنفيذ الذى تشترطه المادة وعلى الأخص إذا لوحظ أن الأقطان قد اشترت للاصلاح وإن الضريبة ترتفع ويرتفع معها مستوى التأجير حكما كلما تقدم الاصلاح ورفع من قيمة الأرض وقدرتها الانتاجية وفضلا عن ذلك فإن المالك أن يقوم بالزراعة بنفسه فى حدود القانون ليحصل على كل المزايا التى يرجوها من أقطانه . ومن ناحية أخرى فإن الهبوط الذى طرأ على أسعار الأقطان على فرض وقوعه فى أقطان للتزاع فانه غير متصل إتصالا مباشرا بطريقة تنفيذ الاتفاق بين الطرفين فى هذه الدعوى لأنه لا يوجد فى شروط هذا الاتفاق ما يشير إلى أن صداد الثمن سيتم من ثمن هذه الأقطان عند بيعها بمعرفة الراسى عليه المزاد حتى تتأثر طريقة السداد بهبوط أسعار الأقطان أما ما يقال من هبوط أسعار القطن فهو ليس متصلا مباشرة بقانون الاصلاح الزراعى وإنما هو تابع لسياسة المضاربة القطنية التى تخضع لعوامل واعتبارات أخرى لا تدخل فى نطاق الآثار المترتبة على هذا القانون ومدى سريان نظرية الظروف الطارئة عليها — وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن الحكومة قد عملت على تيسير الأمر على أمثال المستأنف (الطاعن) فأصدر مجلس الوزراء قرارين فى ١٩٥٣/٤/٢٩ ، ١٩٥٣/٨/١١ خفض المقدم الواجب دفعه من الثمن إلى الربع بدلا من النصف وقسط الباقي على ثلاثين سنة بدلا من عشر سنين وأعفى المشترين من الفائدة المستحقة عليهم خلال الخمس السنوات الأولى ومؤدى هذا أن المستأنف سيظل لمدة عشر سنوات غير ملزم بدفع أقساط ما وذلك بدون فائدة لمدة خمس سنوات مع ملاحظة أن الفائدة المتفق عليها ضئيلة حيث إنها حددت بواقع ٢ ٪ وهذا يدل على أن حالة الارهاق الذى يهدد المدين

(م — ١٤ — م)

بمحصارة فادحة كما يشترط نص المادة ٢/١٤٧ غير متوافرة في هذه الدهوى —
 ” وهذا الذي قرره الحكم لا يصلح قانونا لنفى توفر شرط الارهاق في النزاع
 الحالى ذلك أنه علاوة على أن المشرع قد أقر في المذكرة الايضاحية للقانون
 رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه ترتب على صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨
 لسنة ١٩٥٢ انخفاض اثمان الاراضى الزراعية عامة كما أقرت بذلك
 وزارة المالية في المذكرة المقدمة منها إلى مجلس الوزراء والتي وافق عليها المجلس بجاسته
 المنعقدة في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ إذ ورد في هذه المذكرة ”أن قانون الاصلاح
 الزراعى أحدث تأثيرا كبيرا في اثمان الاراضى وانخفضت اثمانها وبيعها ورتب
 على ذلك أن عجز الكثيرون من المشترين قبل صدور هذا القانون عن الوفاء بالتزاماتهم
 أمام الحكومة وعرض بعضهم رد الاراضى التي اشتروها إلى الحكومة وإلغاء بيعها
 واسترداد ما دفعوه . . . ” علاوة على هذا ، وهو ما ينقض قول الحكم بأنه
 لم يترتب على صدور قانون الإصلااح الزراعى انخفاض في اثمان الاراضى التي لم
 يجر الاستيلاء عليها ، فإنه يجب أن ينظر عند تقدير الارهاق الذي ترتب على
 الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة التي أبرم بشأنها العقد مثار النزاع ومن ثم فإنه
 لتقرير ما إذا كان قد ترتب على صدور قانون الإصلااح الزراعى ارهاق للطاعن
 بالمعنى الذى يتطلبه القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى
 يتعين على المحكمة أن تبحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين ما إذا
 كان قد انخفض ثمن هذه الصفقة نتيجة صدور القانون المذكور أو لم ينخفض
 ومدى ما يسببه هذا الانخفاض — في حالة تحقق حصوله — من ارهاق للطاعن
 إذ يشترط في الارهاق الذى يعيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث
 الطارئ — أن يكون من شأنه تهديده بمحصارة فادحة ولذلك فإن المحصورة المألوفة
 في التعامل لا تكفى لإعمال حكم الظروف الطارئة لما كان ذلك وكان خطأ
 الحكم في تقريره أن قانون الإصلااح الزراعى لم يؤثر بصفة عامة في اثمان
 الاراضى التي لم يجر استيلاء عليها قد حجبته عن تحقيق الارهاق المدعى به من الطاعن
 وكان صدور قرار من مجلس الوزراء بمنح بعض التسهيلات لمشتري أراضى
 الحكومة ومن بينهم الطاعن لا يمنع من إفادته من تطبيق حكم الفقرة الثانية
 من المادة ١٤٧ من القانون المدنى على حالته إذا ما ثبت أن هذا التيسير لم يجد
 في رد التزامه المرهق إلى الحد المعقول — وكان الحكم المطعون فيه لم يعن يبحث

ما إذا كان ما أفاده الطاعن من هذا التيسير يكفي لرفع الإرهاق عنه إلى الحد الذي يتطلبه القانون — وذلك في حالة ثبوت وقوع هذا الإرهاق وترتبه على قانون الإصلاح الزراعي — وكان الحكم من جهة أخرى لم يلتزم النطاق الواجب التزامه عند بحث شرط الإرهاق واعتمد في نفيه على أسباب عامة بجملة لا تنصب على ذات الصفقة محل النزاع وليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما رتب عليها الحكم من انتفاء الإرهاق المسدعي به فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن هذه المحكمة ترى التنبيه إلى ما سبق أن قررته في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١/٣ في الطعن رقم ٢٦٣ سنة ٢٦ ق من أنه في حالة إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما يجب على القاضى ألا يعمل الجزء المنصوص عليه في هذه الفقرة إلا بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت له أن أداء المشتري لها قد أصبح بسبب وقوع الطارئ غير المتوقع مرهقا له بحيث يهدده بنحسار فادحة أما باقي الأقساط المستقبلة فإن القاضى لا يعمل في شأنها هذا الجزء إذا تبين أن هناك احتمالا لزوال أثر هذا الطارئ عند استحقاقها ويكون شأن الأقساط في ذلك شأن الأداءات في عقود المسدة من حيث التأثير بالظروف الطارئة — كما أنه لا يجوز إعمال حكم الظروف الطارئة على الأقساط التي تكون قد حلت قبل وقوع الحادث الطارئ وقصر المدين في الوفاء بها حتى وقع الحادث ذلك أنه يشترط لتطبيق النظرية ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظروف الطارئ واجعا إلى خطأ المدين .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمد القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد توفيق السامح ،
وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(٦٨)

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقل بحري . تأمين بحري . مسئولية . " مسئولية عقدية " . تقادم .
دعوى .

دعوى المسئولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن عن تلف البضاعة ، شرطها ، قيام
المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع
الدعوى في خلال ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج . المفاوضات الدائرة بين الطرفين
توقف ميعاد رفع الدعوى .

(ب) عقد . " تفسيره " . محكمة الموضوع . " سلطتها في ذلك " .

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير معنى العقود والشروط المختلف عليها بما تراه
أوفى بمقصد المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط
تحتل المعنى الذي حصلته منها .

١ - إنه وإن كانت المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية
تشرطان لقبول دعوى المسئولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن بخصوص تلف
البضاعة أن يقوم المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ثمان وأربعين ساعة من تاريخ
تسلم البضاعة على أن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال واحد وثلاثين يوما من تاريخ
هذا الاحتجاج ، إلا أنه من المقرر أن المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف
ميعاد رفع الدعوى ، ولا يستأنف الميعاد سيره إلا من تاريخ حيوط المفاوضات
بإفصاح المؤمن بشكل قاطع جازم عن عدم مسئوليته عن تلف البضاعة ^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٥٧/١٢/٥ الطعن ٢٠٩ من ٢٣ ق السنة الثامنة من ٨٦٣ .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين وفي استخلاص ما يتكّن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها مادامت تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٥٧٢ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية على الطاعنة طلبت فيها الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٤٠٠ جنيهها و ٢٤٨ مليا والفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وأسست هذه المطالبة على أنها اشترت ٥٠ طنا من الجوت من ارتيريا بالصومال تسليم ميناء السويس وقد تم شحن البضاعة من ميناء كيسيا بوفى ١٩٤٧/١/٢٠ على الباخرة فيلهو — وفى ١٩٤٧/١/٢٧ قامت الشركة المطعون عليها بالتأمين على هذه البضاعة لدى الشركة الطاعنة بموجب وثيقتي تأمين مؤرختين ١٩٤٧/١/٢٧ تضمنت قيمة البضاعة ووزنها ونوعها بأنها جوت موضوع فى بالات معينة العدد والعلامات كما نص على مريان هذا التأمين ابتداء من ١٩٤٧/١/٢١ وبتاريخ ١٩٤٧/٢/١٣ شب حريق فى صندلين من الصنادل المعدة لنقل البضائع من الباخرة إلى الرصيف فى ميناء السويس ففرق الصندلان وتلف جانب كبير من البضاعة بسبب الحريق والغرق فاخطرت الشركة المطعون عليها الشركة الطاعنة بالحادث فى ١٩٤٧/٢/١٤ وعان مندوب شركة التأمين الطاعنة البضاعة وقدم تقريرا عن الحادث فى ١٩٤٧/٥/٣ — وقد أخطرت الشركة المطعون عليها الشركة الطاعنة بهذا التقرير فى ١٩٤٧/٥/١

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٥/٣١ الطعن ٤٧٦ من ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٧٢٤ .

وطلبت إليها سداد قيمة التأمين المستحق ومقداره ٤٢٤٦ جنيه انجليزي و ٨ شلن و ٦ بنس حسب تقدير الخبير واتبعت ذلك بخطاب آخر في ١٠/١٠/١٩٤٧ ردت عليه الطاعنة في ٦/١٠/١٩٤٧ بأنها في انتظار بعض المستندات والبيانات من وكيلها بارتيريا لمعالجة الموضوع دون ابطاء ثم تبودلت مكاتبات آخرها خطاب من الطاعنة مؤرخ ٣/٤/١٩٤٨ تشير فيه إلى أنها اتصلت بمركزها الرئيسي وتأمل وصول رده حتى يمكن النظر في الأمر ولا تقطاع المكاتبات بعد ذلك اضطرت المطعون عليها لرفع دعواها بطلباتها المتقدمة — دفت الطاعنة بعدم قبولها طبقاً لنص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ تجارى بحرى لعدم الاحتجاج خلال ٤٨ ساعة من استلام البضاعة ولعدم رفع الدعوى في ٣١ يوماً من تاريخ الاحتجاج وأن المفاوضات بين الطرفين انتهت في ٣/٤/١٩٤٨ ولم ترفع الدعوى إلا في ٢٢/٢/١٩٤٩ وأن الإخطار بخطاب عادى لا يعتبر احتجاجاً وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٥١ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع وبقبول الدعوى شكلاً وبرفضها موضوعاً والزمت المطعون عليها بالمصروفات — فاستأنفت المطعون عليها الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٩٤ سنة ٧ ق اسكندرية طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف والحكم لها بطلباتها — كما استأنفته الطاعنة فرعياً طالبة إلغاء فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً والحكم بقبول الدفع — وبتاريخ ٥/٥/١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وبتأييد الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والزام الشركة الطاعنة بطلبات المطعون عليها — فقررت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية للفصل فيها والزمت المطعون عليها بالمصروفات — وبتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٩ قضت محكمة استئناف الاسكندرية في موضوع الاستئناف الأصلي والفرعى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبإلغاء الحكم المستأنف وبالزام شركة كونيزلاند للتأمين بأن تدفع إلى شركة الجوت المصرية مبلغ ٤١٤٠ جنيه و ٢٤٨ ملياً والفوائد القانونية بواقع ٥٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ حتى تمام السداد والمصاريف عن الدرجتين — طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة

العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنها دفعت بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن المادتين ٢٧٤، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري تلزمان الشركة المطعون ضدها باعتبارها الشركة المؤمن لها بعمل احتجاج في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت تسلم البضاعة ورفع الدعوى في ظرف واحد وثلاثين يوماً من تاريخ اعلان ذلك الاحتجاج وإلا كانت الدعوى غير مقبولة — وهذا الميعاد المحدد لرفع الدعوى هو ميعاد سقوط شبهة بمواعيد الطعن في الأحكام ومتعلق بالنظام العام فلا يرد عليه انقطاع — ولما كان الثابت أن الحريق شب في البضاعة المؤمن عليها يوم ١٩٤٧/٢/١٣ وقامت الشركة المطعون ضدها باخطار الشركة الطاعنة بالحادث في اليوم التالي أي ١٩٤٧/٢/١٤ فإنه كان متعيناً على الشركة المطعون ضدها أن تبادر برفع الدعوى خلال مدة الواحد وثلاثين يوماً التالية ليوم ١٩٤٧/٢/١٤ — لكنها تراخت فلم ترفع دعواها الا في يوم ١٩٤٩/٢/٢٢ مما تعتبر معه الدعوى غير مقبولة — ومع افتراض أن ميعاد رفع الدعوى ينقطع بالمفاوضات فإن الثابت من وقائع الدعوى ومن الحكم الصادر من محكمة النقض في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ أن هذه المفاوضات انتهت يوم ١٩٤٨/٤/٣ بالخطاب الذي أرسلته الشركة الطاعنة الى الشركة المطعون ضدها مما كان يتعين معه على الشركة المطعون ضدها أن ترفع دعواها في خلال الواحد وثلاثين يوماً التالية لهذا التاريخ لكن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم القبول تأسيساً على أن ميعاد رفع الدعوى ينقطع بالمفاوضات ولا يبدأ الميعاد من جديد إلا إذا حبطت تلك المفاوضات وأنه ان كان الخطاب المرسل من الشركة الطاعنة الى الشركة المطعون عليها والمؤرخ ١٩٤٨/٤/٣ وهو آخر خطاب تبودل بينهما تدل صبرته على أن المفاوضات لم تنقطع بل ظلت موصولة فإن ميعاد رفع الدعوى لما يبدأ بعد وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون كما أنه إذ لم يتبع حكم محكمة النقض المشار إليه فقد خالف نص المادة ٢٣ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعمى مردود بأنه وأن كان نص المصادقين ٢٧٤، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية يشترط أن لقبول دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن بخصوص تلف البضاعة أن يقوم المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ثمان وأربعين ساعة من تاريخ تسلم البضاعة على أن يتبع ذلك برفع الدعوى في ظرف واحد وثلاثين يوما من تاريخ هذا الاحتجاج إلا أنه من المقرر وعلى ما يفهم من حكم النقض الصادر في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ أن المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى ولا يستأنف الميعاد سيره إلا من تاريخ حبوط المفاوضات بافصاح المؤمن بشكل قاطع جازم من عدم مسئوليته عن تلف البضاعة - ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر في هذا الصدد ما يأتي " وهنا قد بدأت المفاوضات بين شركة الجوت وشركة التأمين كويتزلاند منذ ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ أى في اليوم التالي لوقوع الحادث وقد استمر تبادل المراسلات من هذا التاريخ ١٤/٢/١٩٤٧ بين الشركتين على النحو الذي الممت هذه المحكمة في بيانه آنفا ولم تحبط هذه المفاوضات حتى رفع الدعوى وقد تركت شركة كويتزلاند باب المفاوضات بينها وبين شركة الجوت بآخر خطاب لها في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ مفتوحا على مصراحيه لانهاء النزاع وتسويته وديا حيث أشارت في خطابها المذكور الى أنها اتصلت بمركزها الرئيسي وتأمل رده حتى يمكن النظر في الموضوع ومن ثم لا يمكن مسaire شركة التأمين في القول بأنها قطعت المفاوضات بخطابها المؤرخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ المشار إليه ولو أنها أرادت انهاء المفاوضات أو قطعها على حد ما زعمت لضمنت هذا صراحة في خطابها ولم يكن ما يمنعها أن تعلن في خطابها المذكور أنها لن تجيب شركة الجوت وأنها ترفض أية مسؤولية عن الحادث في حين أنه واضح وظاهر من عبارات الخطاب المذكور أنها تتظردا ولم تقطع برفض صريح كما كان متعينا عليها لو أنها أرادت انهاء المفاوضات حتى يكون هنالك محل عمل بأن موحد رفع الدعوى بدأ سريانه من ٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ " لما كان ذلك وكان ما استخلصته المحكمة من أن المفاوضات لم تنقطع بالخطاب المؤرخ ٣/٤/١٩٤٨ بل ظلت موصولة مما يجعل ميعاد رفع الدعوى مفتوحا انما هو استخلاص سائق من وقائع تؤدي اليه ولا معقب على حكمها في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه - خلافا لما يذهب الطاعن - التزم حكم محكمة النقض

المشار اليه حين اتبع ما أشار به الحكم المذكور من الفصل في الدعوى على أساس بحث تاريخ انقطاع المفاوضة وتحقيق وقوعه بصورة جازمة صريحة مستمدة من أوراق الدعوى باعتباره واقعة لها أهميتها كشرط أصامي من شروط تقادم الدعوى وسقوطها عملاً بنص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة حكم المادة ١٩٠ من قانون التجارة البحري ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن وثيقة التأمين قد انعقدت بشرط معاينة البضاعة قبل شحنها ووجودها بحالة جيدة عند الشحن وهو شرط جوهرى فى عقد التأمين يجب استيفاءه من جانب المؤمن له وقد قبلت الشركة الطاعة إبرام عقد التأمين بعد أن أكد لها البائع لإجراء هذه المعاينة — وإذا كان قد ثبت من دفاع المطعون عليها أن المعاينة لم تتم فإن الشركة المطعون عليها تكون قد أخلت بما يفرضه عليها حكم المادة ١٩٠ المشار إليها من تقديم بيانات صحيحة ودقيقة عن الخطر المؤمن منه وهو إخلال يترتب عليه بطلان عقد التأمين حسبما تقضى تلك المادة — لكن الحكم المطعون فيه قرر أن وثيقة التأمين لا تلقى على عاتق الشركة المطعون عليها التزاما بمعاينة البضاعة المؤمن عليها بخلاف ذلك مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد دفاع الطاعة فى هذا الخصوص رد بقوله ” ومن حيث هذا القول كل غير صحيح من عدة وجوه : أولاً — أنه ليس هناك شرط من شروط التأمين على عاتق المؤمن له بإجراء معاينة البضاعة المؤمن عليها ولا يوجد من بين التزامات المؤمن له أن يجرى معاينة عن بضاعته فإذا ما كانت شركة التأمين قد نذبت للمعاينة شخصاً أو بنكاً ولم يقوم هذا الشخص أو البنك بما كلف به فلا شأن للمؤمن له بهذا — ولا يعتبر مسئولاً عن ذلك — هذا إلى أن شركة التأمين لم تحمل محل البائع عزيز وهذا الأخير بدوره ليس طرفاً فى عقد التأمين وقد انعقدت بوليصتى التأمين بين البنك البلجيكي الدولى وبين شركة التأمين كوينزلاند . ثانياً — أن شركة التأمين كوينزلاند هي التي طلبت المعاينة لصالحها فبديهي أن يكون تقرير هذه المعاينة تحت يدها وأنها هي التي اتفقت أن تكون هذه المعاينة بواسطة

مصرف كيزيمايو على أن يرسل برقية بذلك لمصرف باركليز بأسمه بمحصولها —
 فإذا صح أن من كلف بإجراء هذه المعاينة لم يقيم بها أو قام بها ولم يحرر محضرا
 عنها فليس هذا من شأن المؤمن له ولا يواجه به — ولو صح في فرض الجدل أن
 عزيز سليمان وهو البائع للبحوث المؤمن عليه يعتبر ممثلا لشركة البحوت وأنه ملزم
 بإجراء هذه المعاينة فإن هذا الالتزام محدود بتكليف بنك كيزيمايو وإرسال
 برقية بمحصولها وقد قام عزيز سليمان بهذا الالتزام — ولو حرصت شركة التأمين
 على التثبت من حصول المعاينة لامتنتعت عن إجراء التأمين حتم يتم لها ما تريد من
 المعاينة ولكنها لم تفعل بل حررت سند التأمين ونصت فيه على أن البضاعة قد
 هويت ووجدت بحالة جيدة وهذا إن دل على شيء فلا يدل إلا على أن شركة
 التأمين قد تحققت من المعاينة فعلا ومن وجود محضرها تحت يدها أو بيد من
 كلفته بذلك . ثالثا — الثابت من الخطاب الرقم ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧
 المقدمة صورته بحافظة شركة التأمين والموقع عليه من عزيز سليمان أنه صادر
 في أسمرة إلى شركة التجارة الأفريقية بنفس المدينة بينا البضاعة والبنك صاحب
 البرقية المؤرخة ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ في كيزيمايو على بعد آلاف الكيلومترات
 فلا محل للأخذ بما ذهبت إليه شركة التأمين من أن عزيز سليمان في أسمرة والبنك
 في كيزيمايو قد تأمرا على خدعها وإيهامها بحصول معاينة لم تتم دون أن تقدم
 شركة التأمين الدليل على هذا الخداع وفوق ما تقدم فإنه لا يوجد ما ينفي أن يكون
 البنك قد اكتفى بعد أن تمت معاينة البضاعة فعلا بهذه البرقية لتقرير حالتها
 وبذلك يكون من هذه الناحية قد تحقق أيضا شرط التأمين الذي لم يفرض للتقرير
 شكلا معينا ولا بيانات خاصة إذ لو كانت الشركة تطلب أكثر مما ورد في هذه
 البرقية لما أصدرت بوالص التأمين قبل التحقق مما تريد فإن هي فعلت كان هذا
 تنازلا منها عن الشرط . رابعا — أن ما أثارته شركة التأمين حول حالة البضاعة
 من شدة التشبع بالرطوبة وسرعة قابليتها للاحتراق لأنها واردة من الهند ومخزنة
 مدة طويلة بالصومال الإيطالي — هذا القول لم يقيم عليه أى دليل بل ينفيه
 عقد فتح الاعتماد الثابت به أن البضاعة من أرتيريا ومصدرة من الصومال إلى
 مصر — هذا فضلا عن أن ما تقوله شركة التأمين في هذا الصدد لا تأثير له
 في الدعوى بعد ما سبق بيانه عن موضوع المعاينة — ولما كان لمحكمة الموضوع
 السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى

بمقصود المتعاقدين وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة التقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع - وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أن إجراء المعاينة لا يلتزم به الشركة المؤمن لها ليس فيه خروج على المعنى الظاهر للشرط الخاص بالمعاينة فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن وثيقة التأمين عقدت لتغطية مخاطر الرحلة البحرية التي تنتهى بتقل البضاعة المؤمن عليها إلى الصنادل التي تنقلها إلى رصيف الميناء ولما كان الحريق الذي نجم عنه تلف البضاعة حصل في الصنادل فلا تكون الشركة الطاعنة مسئولة عن نتائجه لوقوعه خارج نطاق التأمين لكن الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه إلى أن التأمين يمتد أثره إلى حين وصول البضاعة إلى الرصيف وتسليمها إلى أصحابها وبذلك يكون الحكم فسر العقد تفسيراً خاطئاً ينطوى على مخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن وثيقتي التأمين قد تضمنتا شرط التأمين من المخزن إلى المخزن مما يقتضاه أن يمتد أثر التأمين على البضاعة حتى وقت وصولها إلى مخازن المرسل إليه وإذا كانت المحكمة في ذلك قد التزمت المعنى الواضح للشرط باعتباره معبراً عن مقصود المتعاقدين فإنه لا رقابة عليها في ذلك ومن ثم يكون النعى في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توليق
اسماعيل ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني .

(٦٩)

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٩ القضائية :

سند . " السند الإذني " . استئناف . " طريقة رفع الاستئناف " .

اعتبار السند إذنيا متى استوفى الأوضاع التي حددتها المادة ١٩٠ تجارى . وجوب رفع
الاستئناف من الأحكام الصادرة في دعاوى السندات الإذنية بتكليف بالحضور . لا فرق في ذلك
بين السندات الإذنية المدنية والتجارية .

متى استوفى السند الأوضاع التي حددتها المادة ١٩٠ من قانون التجارة فإنه
يعتبر سنداً إذنيا . وقد عرض قانون التجارة في الفقرة السابعة من المادة الثانية
للسند الإذني فاعتبره عملاً تجارياً متى كان من وقعه تاجراً سواء كان مترتباً
على معاملة تجارية أو مدنية ، واعتبره عملاً تجارياً كذلك إذا كان مترتباً على
معاملة تجارية ولو كان الموقع عليه غير تاجر . وإنما كان السند الإذني الذي
لم يوقعه تاجر ولم يكن مترتباً على عمل تجارى لا يعتبر عملاً تجارياً إلا أن هذا
لا يفقد الورقة صفة السند الإذني وتكون الدعوى المرفوعة به من دعاوى
السندات الإذنية المشار إليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات — قبل
تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — إذ أن هذه المادة لم تفرق بين
دعاوى السندات الإذنية المدنية والتجارية بل جاءت عبارة "دعاوى السندات
الإذنية" الواردة في هذه المادة مطلقة من كل قيد أو تخصيص . وإذا كان
ذلك فإن الاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الصادرة في دعاوى السندات
الإذنية المدنية يكون بتكليف بالحضور طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من
المادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها (١) .

(١) راجع قاض ١٧/١٢/١٩٥٩ الطعن ٣١١ ص ٢٥ ق السنة العاشرة ص ٨٢٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٧١٤ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعنين بطلب إلزامهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم المرحوم اسماعيل حمزه مبلغ ١٢٠٠ ج وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وقالت في بيان دعواها إنها تدان المرحوم اسماعيل حمزه مورث الطاعنين بالمبلغ المطالب به بموجب سند إذنى مؤرخ في ١٩٤١/٣/٢٦ ومستحق السداد في آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ - وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بطلبات المطعون ضدها فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة المذكورة وقيد استئنافهم برقم ٤٦ سنة ١٤ ق ودفعت المطعون ضدها بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعريضة مع أن الدعوى من دعاوى السندات الإذنية التي يوجب القانون رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور وبتاريخ ١٩٥٩/٥/١٧ حكمت المحكمة بإعلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق الذى رسمه القانون . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة بأياها متضمنا رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأمامها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد انظره جلسة ١٩٦٤/٣/١٢ وفيها تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطاعنين يتعنون في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم وصف السند المرفوعة به الدعوى بأنه سند إذنى وبناء على هذا الوصف الخاطيء اعتبر الدعوى من دعاوى السندات الإذنية التي يجب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها

بتكليف بالحضور في حين أن الدعوى قوامها سند عادي لم يستوف الأوضاع الشكلية للسندات الإذنية إذ صدر بعبارة "أقر وأعترف" وانتهى بعبارة "وهذا إقرار مني بذلك" وخلا من شرط الإذن أو الأمر وأحال في بيان وصول القيمة إلى وقائع خارجة عن نطاقه إذ جاء فيه أن القيمة "سلفة" وبذلك ارتبط بمقد قرض واستند إليه ، وكل هذه أمور تخرج السند من حداد السندات الإذنية المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات . كما أنه يفرض أنه سند إذني فإنه يكون سنداً مدنياً لتعلقه بمعاملة مدنية ولم يوقعه تاجر ولا يسرى عليه نص المادة ١١٨ مرافعات إذ أن السندات الإذنية التي تعنيها هذه المادة إنما هي السندات الإذنية التجارية دون السندات الإذنية المدنية ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر بشأنه صحيحاً إذ قدم بعريضة إلى قلم الكتاب هملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببطلان الاستئناف الذي رفعه الطاعنون على الوجه المتقدم فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النفي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن "السند المذكور قد استوفى الشروط الشكلية للسند الإذني وأن القانون لم يشترط أن يكتب السند الإذني بعبارة معينة إذ يكفي أن تكون عبارته شاملة لكل الشروط اللازمة لتوفر هذه الصفة في السند "صفة السند الإذني" ولا يعيبه أن يبدأ بعبارة أقر واعترف فهي تأكيد لانشغال الذمة أو أن يكون خالياً من "الإذن أو تحت الأمر" إذ يغني عنها ما يؤدي نفس المعنى ما دون في السند من أنه قابل للتحويل لمن تشاء الدائنة كإلا يعيبه أن يكون قد ذكر فيه أن القيمة "سلفة" إذ أن هذه هي سبب المديونية التي حرر من أجلها السند ولا تستند إلى أمر خارج عنه . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه صحيح في القانون — ذلك أنه متى استوفى السند الأوضاع التي حددتها المادة ١٩٠ من قانون التجارة فإنه يعتبر سنداً إذنياً — وقد عرض قانون التجارة في الفقرة السابعة من المادة الثانية للسند الإذني فاعتبره هملاً تجارياً متى كان من وقعه تاجراً سواء أكان مترتباً على معاملة تجارية أو مدنية واعتبره هملاً تجارياً كذلك إذا كان مترتباً على معاملة تجارية ولو كان الموقع عليه غير

تاجر أما إذا كان السند الإذني لم يوقعه تاجر ولم يكن مترتباً على عمل تجاري فإن هذا لا يفقد الورقة صفة السند الإذني وتكون الدعوى المرفوعة به من دعاوى السندات الإذنية المشار إليها في المادة ۱۱۸ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ — إذ أن هذه المادة لم تفرق بين دعاوى السنوات الإذنية المدنية والتجارية بل جاءت عبارة ”دعاوى السندات الإذنية“ الواردة في هذه المادة مطلقة من كل قيد أو تخصيص — وإذا كان ذلك فإن الاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الصادرة في دعاوى السندات الإذنية المدنية يكون بتكليف بالحضور طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ۴۰۵ مرافعات قبل تعديلها ويكون قضاء الحكم بإعلان الاستئناف لرفعه بعريضة لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن الطاعنين ينمون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الطاعن الرابع (الأستاذ عزيز حمزة) لم يعلن بالدعوى الابتدائية ورغم أن باقي الطاعنين قد نبهوا محكمة أول درجة إلى ذلك فقد حكمت ضده وضد باقي الطاعنين ووصفت حكمها بأنه حضوري وقد أثار الطاعنون هذا الوجه من أوجه البطلان في أسباب الاستئناف ولكن محكمة الاستئناف لم تتعرض له في حكمها المطعون فيه مع ماله من أثر في بطلان الحكم الابتدائي بطلاناً يقيد منه باقي الطاعنين .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء بإعلان الاستئناف فإنه لم يكن لمحكمة الاستئناف أن تبحث ما يشير به الطاعنون في هذا السبب لتعلقه بموضوع الاستئناف ولما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد / المستشار محمود توفيق اسماعيل وبحضور السادة المستشارين : لطفي ملى ،
وابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات ، وبطرس زغلول .

(٧٠)

دعوى التنصل رقم ٣٣ ، ٣٤ لسنة ٣٣ القضائية :

وكالة . " التوكيل بالخصومة " . " التنصل " . دعوى . " اجراءات
نظر الدعوى " . " تمثيل الخصوم " . محاماه .

التوكيل بالخصومة يخول للوكيل سلطة القيام بجميع الأعمال والاجراءات المنصوص عليها
في المادة ٨١٠ مرافعات . لا يجوز للوكيل التنصل مما يقوم به الوكيل منها ولو كان قد منعه
من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل مما يقوم به وكيله دون تفويض من الأعمال والتصرفات
الايجابية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨١١ مرافعات ، أو من أى تصرف آخر يوجب
القانون فيه تفويضا خاصا .

مؤدى نص المادتين ٨١٠ و ٨١١ من قانون المرافعات - المنظمتين
لأحكام التوكيل بالخصومة والتنصل - أن التوكيل بالخصومة يخول الوكيل
السلطة في القيام بجميع الأعمال والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠
مرافعات ، وأنه لا يجوز للوكيل التنصل مما يقوم به الوكيل من تلك الأعمال
والاجراءات ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل ، وإنما يكون للوكيل
أن يتنصل مما يقوم به وكيله ، دون تفويض خاص ، من الأعمال والتصرفات
الايجابية التي أوردتها المادة ٨١١ مرافعات على سبيل الحصر أو من أى تصرف
آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا . وإذا كان اغفال الوكيل بالخصومة
تقديم مستندات كلفه الموكل بتقديمها إلى المحكمة تأييدا لدعواه وكذلك اهمال
الوكيل في ابداء بعض أوجه دفاعه أو عجزه أو تقصيره في إيضاها وإن
جاز أن يعتبر إهمالا من الوكيل واختلافا بواجباته كبحام ، إلا أن هذه المواقف

السلبية من جانب الوكيل لا تندرج في حداد الأعمال والتصرفات التي يجوز أن تكون سببا للتنصل عملا بالمادة ۸۱۱ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين الذي تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الدعويين قد استوفيا الأوضاع الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من أوراق الدعويين تتحصل في أن المدعى كان قد أصدر إلى الأستاذ فيليب بشاره المحامي المتنصل ضده توكيلا بالخصومة في طلب بطلان الحكمين الصادرين من هذه المحكمة بجلسة ۱۹۶۲/۵/۹ في الطعنين رقم ۱۶ ورقم ۱۸ سنة ۲۹ ق أحوال شخصية المرفوع أولها من مجد ومحمود حسن قاسم ضد المدعى والمرفوع ثانيهما من وزارة الأوقاف ضده أيضا وقد طلبا البطلان بجدول المحكمة برقم ۶ ورقم ۱۹ سنة ۳۳ ق أحوال شخصية على التوالي وبجلسة ۱۹۶۳/۵/۲۳ المحددة لنظرهما فروت المحكمة ضم الطلبين معا ليصدر فيهما حكم واحد وترافع الوكيل المتنصل ضده عن موكله فيهما كما أبدى الحاضرون عن المدعى عليهم دفاعهم وقررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة ۱۹۶۳/۶/۱۳ وبها أعادت القضيتين إلى المرافعة وأمرت بوقفهما إلى أن يفصل في طلب الرد الذي تقدم به المدعى . وفي ۱۹۶۳/۶/۱۰ قرر المدعى في قلم كتاب المحكمة بالتنصل مما أقربه وكيله في الخصومة — لدى مرافعته في طلبى البطلان سالفى الذكر بجلسة ۱۹۵۳/۵/۲۳ وبين من تقريرى التنصل ومن المذكرات المقدمة من المتنصل في الدعويين أن أسباب التنصل بعد استبعاد ما تنازل عنه منها تنحصر فيما يلي أولا — أن المدعى كان قد كلف وكيله في الخصومة في طلبى البطلان رقم ۶ ورقم ۱۹ سنة ۳۳ ق أحوال شخصية وهو المتنصل ضده بتقديم مستندات هامة مؤيدة لطلبى البطلان ولكن المتنصل ضده أغفل تقديم تلك المستندات وخرج بذلك عن حدود الوكالة وأخل بالالتزامات المفروضة عليه كوكيل في الخصومة مما ترتب عليه إلحاق الضرر بمصلحة موكله لعدم إيضاح دعواه

ببطلان الحكمين الصادرين في الطعنين المشار إليهما . ثانيا - أن طلي بطلان الحكمين أقيا - فيا أقيا عليه - على أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكمين المذكورين سبق أن أبدى رأيا في ذات النزاع قبل أن يولى القضاء ومنذ كان مستشارا قانونيا لوزارة الأوقاف المدعى عليها الثانية وأن سيادته كان يعمل قبل هذا وذاك محاميا بمكتب الأستاذ عبد الكريم رؤوف المحامي الذي كان وكلا عن بعض الخصوم في النزاع نفسه ولما ناقشت المحكمة المتصل ضده - الوكيل في الخصومة - في هذا السبب لم يتم بما يليه عليه واجب الوكالة من إيضاح معالم السبب المذكور والأدلة التي تؤيده بل خرج عن حدود الوكالة بما قاله من أن مبنى البطلان في هذا الخصوص هو مجرد الاعتقاد بعدم صلاحية السيد عضو الهيئة لإصدار الحكمين المطلوب بطلانهما مادام أنه كان مستشارا قانونيا لوزارة الأوقاف التي كانت خصما في النزاع الذي صدر فيه الحكمين . ثالثا - أن المتصل ضده قد أهمل شرح باقي أسباب طلي بطلان الحكمين مخالفا بذلك التزاماته بصفته وكلا بالخصومة في الطلبين - وقد قدم المتصل إثباتا لدعويته حافظة مستندات ضمنها صورة رسمية من صحيفة دعوى أقامها عبد الحميد الطرزي متخذا مكتب الأستاذ حسين رؤوف المحامي محلا مختارا له ضد المرحوم محمد حفني الطرزي الناظر على وقف السيد/ محمد محمد قاسم الطرزي بطلب دزله من نظارة الوقف وصورة عرفية لحافظة المستندات المقدمة في تلك الدعوى من الأستاذ حسين رؤوف المحامي بصفته وكلا من المدعى - وصورة عرفية لحكم صادر من محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٥ في الدعوى رقم ٢١٥٠ لسنة ١٩٥٥ المرفوعة من المدعى عليهما الأخيرين ضد المدعى ووزارة الأوقاف المدعى عليها الثانية وقد قضى ذلك الحكم بفرض الحراسة القضائية على وقف المرحوم محمد محمد قاسم الطرزي وتعيين المدعى ووزارة الأوقاف حراسا قضائيين على ذلك الوقف .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على ملف دعوى البطلان رقم ٦ ورقم ١٩ لسنة ٢٣ ق. أحوال شخصية المنضم أن المتصل ضده قد حضر فيهما بصفته وكلا من المدعى .

بجلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ وقرر أنه تتمك بجميع الأسباب الواردة في هيجتي الدعويين فيما عدا السبب السادس الذي تنازل عنه لتعلقه بأحد السادة المستشارين من غير

أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكمين المطلوب بطلانها وما ناقشت المحكمة المتصل ضده في السبب السابع الخاص ببطلان الحكمين تأسيسا على أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرتهما سبق أن أبدى رأيه في ذات النزاع قبل أن يعين في القضاء ذكر المتصل ضده أن النزاع قد بدأ طرحه على القضاء واختصمت فيه وزارة الأوقاف عندما كان السيد عضو الهيئة مديرا لقسم قضايا وزارة الأوقاف وأنه من الطبيعي أن يكون قد درس حجة الوقف بهذه المناسبة وكون عقيدة معينة تأثر بها في قضائه وأن السيد عضو الهيئة المذكور كان يعمل قبل ذلك محاميا بمكتب الأستاذ عبد الكريم رؤوف المحامي الذي وكل في بعض المنازعات المتعلقة بذات الوقف الصادر بشأنه الحكم المطلوب بطلانها وقال المتصل ضده إن المستندات المقدمة منه في هذا الخصوص قرينة على أن السيد عضو الهيئة سبق إن فحص القضايا المتعلقة بالوقف محل النزاع أيام كان محاميا بمكتب الأستاذ عبد الكريم رؤوف المحامي وضمن المتصل ضده حافظة المستندات التي قدمها صورا رسمية للأحكام ومصحف دعاوى التي يستدل بها على صحة هذا السبب .

وحيث إن قانون المرافعات قد نظم أحكام التوكيل بالخصومة والتنصل في الباب الثالث من الكتاب الثالث ونص في المادة ٨١٠ على أن "التوكيل بالخصومة ينحول الوكيل سلطة القيام بالأعمال والاجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها والدفاع فيها واتخاذ الاجراءات التحفظية إلى أن يصدر الحكم في موضوعها في درجة التقاضى التي وكل فيها وعلان هذا الحكم وقبض الرسوم والمصاريف وذلك بذراخلال بما أوجب فيه القانون تفويضا خاصا وكل قيد يرد في سند التوكيل على خلاف ما تقدم لا يمنع به على الخصم الآخر" ونص في المادة ٨١١ منه على أنه "لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ولا الصلاح ولا التحكيم فيه ولا قبول اليمين ولا توجيهها ولا ردها ولا ترك الخصومة ولا التنازل عن الحكم أو عن طريق من طرق الطعن فيه ولا رفع الحجز ولا ترك التأمينات مع بقاء الدين ولا الادعاء بالتزوير ولا رد القاضى ولا خصمته ولا رد الخبير ولا العرض الفعلى ولا قبوله ولا أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا وكل ما يقع خلاف ذلك يجوز التنصل منه" ومؤدى ذلك أن التوكيل بالخصومة ينحول الوكيل السلطة في القيام بجميع الأعمال والاجراءات

المنصوص عليها في المادة ٨١٠ من قانون المرافعات وأنه لا يجوز للوكيل المتصل مما يقوم به الوكيل من تلك الأعمال والإجراءات ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل وإنما يكون للوكيل أن يتصل مما يقوم به وكيله دون تفويض خاص من الأعمال والتصرفات الإيجابية التي أوردتها المادة ٨١١ مرافعات على سبيل الحصر أو من أي تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا للوكيل، ولما كان ما ذكره المتصل ضده في طلب بطلان الحكمين بجلعة ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ شرحا للسبب السابع من أسباب الطالين من أنه من الطبيعي أن السيد عضو الهيئة المعنى بذلك السبب سبق له دراسة حجة الوقف محل النزاع وتكوين رأى فيها مؤثر في قضائه لأنه كان يعمل قضايا مديرا لقسم قضايا وزارة الأوقاف أحدا الخصوم في الدعوى عند ما بدأ طرح النزاع على القضاء، ما ذكره المتصل ضده من ذلك ليس إلا من قبيل الدفاع عن الموكل بتأييد صحة دعواه عن طريق إيراد القرائن واستخلاص النتائج منها وهو ما يخوله عقد الوكالة للوكيل فلا يكون للدعى أن يطلب المتصل منه . ولما كانت إغفال الوكيل بالخصومة تقديم مستندات كلفه الموكل بتقديمها إلى المحكمة تأييدا لدعواه وكذلك إهمال الوكيل في إبداء بعض أوجه دفاع موكله أو عجزه أو تقصيره في إيضاها وإن جاز أن يعتبر إهمالا من الوكيل وإخلالا بواجباته كحما إلا أن هذه المواقف السلبية من جانب الوكيل لا تندرج في عداد الأعمال والتصرفات التي يجوز أن تكون سببا للتصل عملا بالمادة ٨١١ من قانون المرافعات، ومن ثم فإنه بفرض صحة ما يزعمه المتصل من أنه كان قد كلف وكيله المتصل ضده بتقديم مستندات هامة في دعوى بطلان الحكمين فأفشل تقديمها فإنه لا يجوز للتصل أن يطلب المتصل من هذا التصرف كما لا يجوز له أن يطلب المتصل بسبب ما يدعيه من إغفال وكيله المرافعة في بعض الأوجه التي يقوم عليها دفاعه في الدعويين أو من إهماله في إيضاها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الدعويين .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الأول — السنة الخامسة عشرة

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

ودائرة الأحوال الشخصية

١ - طلبات رجال القضاء

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١)
		إجراءات . إحالة . إختصاص
		—
		إجراءات
		إجراءات الطلب :
		”ميعاد رفع الطلب“
		وجوب رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني به يقوم مقام النشر والإعلان . عدم قبول الطعن بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ هذا العلم .
٣	١	(الطلب رقم ٢ ض ٢٢ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إحالة
٦	٢	إلغاء محكمة القضاء الإداري حكم المحكمة الإدارية الذي كان مطعوناً فيه أمامها . مؤدى ذلك أنها فصلت في الطعن برمته . إحالته إلى محكمة النقض للاختصاص غير ذات موضوع . اعتبار الطعن منتها . (الطلب رقم ٦٠ س ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...
٦	٢	إختصاص الاختصاص بطلبات رجال القضاء الشرعي كان معقودا لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - لم تسلب منه هذه الولاية إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ إلغاء المحاكم الشرعية . (الطلب رقم ٦٠ س ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...
		(ق) قضاء إداري
٦	٢	١ - إلغاء محكمة القضاء الإداري حكم المحكمة الإدارية الذي كان مطعوناً فيه أمامها . مؤدى ذلك أنها فصلت في الطعن برمته - إحالته إلى محكمة النقض للاختصاص غير ذات موضوع - اعتبار الطعن منتها . (الطلب رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ...
٦	٢	٢ - الاختصاص بطلبات رجال القضاء الشرعي كان معقودا لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري . لم تسلب منه هذه الولاية إلا ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ تاريخ إلغاء المحاكم الشرعية . (الطلب رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ن)
		نيابة عامة
		فصل رجال النيابة :
		”المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة“ .
		قرار النائب العام بوقف الطالب لا يمنعه قانونا من الجلوس في هيئة المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة .
١٠	٣	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣١ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...
		”فصل رجال النيابة بغير الطريق التاديبى“ :
		إستخلاص المبرر لفصل الطالب من التحقيقات المعروضة على المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة . قرار الفصل لا يشوبه سوء استعمال السلطة أو مخالفة القانون .
١٠	٣	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣١ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨) ...

٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إثبات . اجارة . احالة . أحكام عرفية . أحوال شخصية . اختصاص . استئناف . اصلاح زراعى . إعلان . التزام . أهلية . أوراق التكليف بالحضور .
		إثبات
		إجراءات الاثبات :
		١ - إقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ماتبيته المحكمة من فحصها الأوراق المطعون عليها وما استدلت به من ظروف الدوى وملايساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .
٥٣	١١	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - اشتغال منطوق حكم التحقيق على ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق . محله إذا رأت المحكمة إجراء التحقيق بشهادة الشهود. التحقيق بالمضاهاة لا يقتضى ذلك .
١٦٦	٣٠	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - تقرير المحكمة إلزام الخصم بتقديم ورقة معينة . اعتباره من إجراءات الإثبات . جواز العدول عنه بشرط بيان أسباب العدول .
٢٤٤	٤٣	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		عبء الإثبات :
		التزام الناقل ببذل المهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للإبحار قبل السفر وعند البدء فيسه . هلاك أو تلف البضاعة بسبب عدم صلاحية السفينة للسفر . وقوع عبء إثبات بذل المهمة الكافية على عاتق الناقل . يدرأ مسئوليته عن الهلاك أو التلف إثباته أنه قام ببذل تلك المهمة .
١٥٤	٢٨	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠)
		طرق الاثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
		”أوراق رسمية“ :
		اعتماد الحكم في قضائه على صورتين رسميتين لورقتين رسميتين حرر كل منهما موظف مختص بتحريرها . اعتبارهما مطابقتين لأصلهما وحجة بما دون فيهما من إقرارات صادرة من الأشخاص الذين أثبت الموظف المختص بتحرير الأصل صدورها منهم .
٢٤٤	٤٣	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		«أوراق عرفية» :
		١ — الورقة تستمد قوتها الملزمة من التوقيع . ثبوت صحة التوقيع يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحبه بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محررا بخطه أم بخط غيره .
١٦٦	٣٠	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
		٢ — ثبوت الإقرار غير القضائي بورقة عرفية موقع عليها من المقر . حجية الورقة على من صدرت منه . لا يجوز له أن يتنصل مما هو وارد فيها بمحض إرادته إلا بمبرر قانوني .
٢٦٣	٤٦	(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٣ — قيام الحكم على عدم جواز اثبات ما يخالف ما ورد به عقد البيع إلا بالكتابة وعلى أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت كذلك إلا بالكتابة . كفاية ذلك لحمل قضائه . لا حاجة بالحكم إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن . بحثه لها من قبيل التزيد . خطأ في ذلك لا يعيبه . لا قصور ولا مخالفة لقواعد الإثبات .
٨٦	١٧	(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		(ب) الإقرار :
		الإقرار غير القضائي .
		ثبوت الإقرار غير القضائي بورقة عرفية موقع عليها من المقر . حجية الورقة على من صدرت منه . لا يجوز له أن يتنصل مما هو وارد فيها بمحض إرادته إلا بمبرر قانوني .
٢٦٣	٤٦	(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) البيئة :
		١ - اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث المساسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الارث . له الطعن عليها واثبات طعنه بكافة الطرق .
٤٣	١٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لاسلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .
٤٣	١٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٣ - صدور تصرف في صورة بيع منجز . للوارث الطعن فيه بأنه يخفى وصية واثبات ذلك بكافة طرق الإثبات ومن بينها القرائن .
٢٩٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		(د) القرائن :
		” القرائن القانونية “ :
		حجية الأمر المقضي :
		١ - قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أضحت نافذة في حق المدين . النعمى على الحكم بمخالفة القانون في هذه الحالة لا تتحقق به سوى مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن .
١٢٣	٢٣	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - قاعدة نسبية أثر الأحكام . منعها افادة أحد أو ضرره بحكم لم يكن طرفاً فيه . حجية الحكم قاصرة على طرفي الخصومة . القضاء في مسألة كلية شاملة لا يحوز قوة الأمر المقضي في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم .
٢٣٥	٥٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١١/٢/١٩٦٤) ... ٣ - قضاء الحكم المطعون فيه في الاستئنافات المرفوعة من الورثة المطعون ضدهم بالزام الطاعنين بالتعويض لكل منهم . التزامه في ذلك سبق الحكم بمسئولية الطاعنين عن التعويض لو ارثت أخرى في استئناف سابق . ترديد الاستئناف المذكور بين الطاعنين والوارثة الأخرى وبخصوص حصتها فقط في حق مالي آيل لها بالميراث . ترديد الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص حصة كل منهم في الحق المالي المشار إليه . عدم تحقق وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة له ولا يكون للحكم الصادر في ذلك الاستئناف قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى . قضاء الحكم في الاستئناف السابق لا يغني عن إيراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه .
١٩٩	٣٥	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٦/٢/١٩٦٤) ... " القرائن القضائية " .
٢٩٧	٥٠	(راجع الطعن رقم ٢٢٧ من ٢٩ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٤) ... تقدير الدليل : ١ - استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية التي تستغل بها محكمة الموضوع .
٤٣	١٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩/١/١٩٦٤) ...

رقم المسألة	رقم القاعدة	
		٢ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لاسلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .
٤٣	١٠	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٣ - تقدير ثبوت التدليس من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٢٦٣	٤٦	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠)
		٤ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة . الجدل في ذلك موضوعي لا يتجاوز إثارة أمام محكمة النقض .
٢٨٩	٤٩	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٥ - اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٢٨٩	٤٩	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٦ - لمحكمة الموضوع الأخذ بدفاتر الممول أو أطرافها كلها أو بعضها .
٣١٩	٥٤	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
		٧ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب إعادة المأمورية للخبير متى رأت في أوراق الدهوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٣٥٧	٦٠	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		٨ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه . لمحكمة النقض التدخل إذا ما صرح القاضي بأسباب عدم اطمئنانه وكانت هذه الأسباب مبينة على ما يخالف الثابت في الأوراق أو على تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها عن مدلولها .
٣٩٥	٦٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

إجارة

التأجير عن طريق المزاد :

” انعقاد العقد “ :

١ — افتتاح المزايدة ولوعلى أساس صرح معين لا يعتبر إيجاباً .
الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء . لا يتم القبول
إلا بأرساء المزاد .

” شروط المزايدة “ .

٢ — تكفل اللوائح وشروط قائمة المزاد ببيان كيفية تمام
القبول وأرساء المزاد . وجوب الرجوع إليها دون غيرها من أحكام
القانون المدنى التى تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند
عدم الاتفاق على قواعد خاصة .

” اعتماد أرساء المزاد “ .

٣ — اعتماد السعر الذى تبدأ به المزايدة لا يفتى عن اعتماد
أرساء المزاد .

” سلطة الجهة عارضة المزايدة فى رفض العطاء “ .

٤ — دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة . قبوله لا يمنع
الوزارة من استعمال حقها فى رفض العطاء المقدم من رافعه .

(الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

إحالة

قوة الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون مرتبطا بهذا المنطوق من أسبابه ارتباطا وثيقا بحيث لا تقسم للمنطوق قاعة بدونه . تقدير المحكمة الجزئية الدعوى بمبلغ يزيد على ٢٥٠ جنيتها . قضاؤها تبعا لذلك بعدم اختصاصها بالإحالة إلى المحكمة الابتدائية . ضرورة الحكم انتهائيا بعدم استئنائه . امتداد قوة الأمر المقضى التي حازها الحكم إلى ما ورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ . تقيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بهذا التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادرا في دعوى تزيد قيمتها على نصابها الانتهائي . جواز استئنائه .

(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥) ... ٥٢ ... ٣١١

أحكام عرفية

تصرفات السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العامين ومندوبيهم . تحريم الطعن فيها وعدم سماع الدعوى بها . شرطه . اتخاذ هذه التصرفات عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية . الأمور التي لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ . خروجها عن دائرة هذا الحظر .

(الطن رقم ١٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٥) ... ٦٥ ... ٣٩٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		وجوب اشتمال الحكم على بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . افعاله . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتمال الحكم الاستثنائي عليه ، وتأيمده للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لا محل للنعي بالبطلان .
٣٤٠	٥٨	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٣/١٩٦٤)
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		الإرث :
		"إشهاد الوفاة والوراثة" :
		حجية اشهاد الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم هل خلافه . لذوى الشأن طلب بطلان الاشهاد بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع .
٣٤٠	٥٨	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٣/١٩٦٤)
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		الطلاق :
		اقرار الزوج بوقوع الطلاق . معاملته به . وجوب اختلاف الزوجين طائفة وملة قبل رفع الدفع .
٨٣	١٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٥/١/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المسائل الخاصة بالأجانب :
		النظام المالى بين الزوجين :
		١ - الأصل فى القانون المدنى الفرنسى خضوع أموال الزوجين لنظام الاشتراك . جواز خروج الزوجين على قواعد هذا النظام بمشارطة يعقدانها أمام الموثق وقبل الزواج يبينان فيها النظام الذى اختاراه . متع تعديل قواعد نظام الاشتراك باتفاقات خاصة يعقدها الزوجان بعد الزواج .
٣٧٢	٦٢	(الطن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)
		٢ - من مقتضى نظام الاشتراك اعتبار المنقولات التى يملكها أى الزوجين وقت الزواج وتلك التى يقتنيزها أثناء قيام الزوجية ولو من إيراد خاص حصل عليه من عمله الشخصى ما لا مشتركاً بين الزوجين . يحق لدائى أيهما للتنفيذ على جميع الأموال المشتركة لا سقيفاء ديونهم منها .
٣٧٢	٦٢	(الطن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)
		اختصاص
		المنازعة فى مدى استحقاق العامل لفرق إمانة غلاء المعيشة بسبب تغير حالته الاجتماعية وتراخيه فى إخطار رب العمل به .
		نزاع فردى لا صلة له بحق الجماعة . اختصاص المحاكم بنظره .
٨٠	١٥	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/١/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استئناف
		رفع الاستئناف :
		(١) طريقة رفع الاستئناف :
		١ - رفع الاستئناف المقابل إما بالإجراءات المتتالية الخاصة برفع الاستئناف الأصلي وإما بمذكرة يقدمها المستأنف عليه مشتملة على أسبابه .
٣١٥	٥٣	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٢ - وجوب رفع الاستئناف من الأحكام الصادرة في دعاوى السندات الإذنية بتكليف بالحضور . لا فرق في ذلك بين السندات الإذنية المدنية والتجارية .
٤٢٦	٦٩	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		(ب) ميعاد الاستئناف :
		عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجرىا لميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استحالة الفصل في كل من الدعويين إلا بمحل واحد بعينه . إعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية من دعوى الضمان الفرعية . إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذي لم يقض له بشيء في الدعوى الأصلية . عدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ إعلانه بالحكم من المحكوم له في دعوى الضمان الفرعية .
٢٩	٧	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		إعلان الاستئناف :
		وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع المحكوم في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف . إغفال ذلك يستوجب البطلان . تعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٢٦٣	٤٦	
		الأثر الناقل للاستئناف :
		«الطلب الجديد» :
		عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف . المادة ٤١١ مرافعات — اتصاله بالنظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . طلب المدين من محكمة أول درجة تحديد الدين المنفذ به بمبلغ معين . مطالبته أمام محكمة الاستئناف بتحديد هذا الدين بأقل من ذلك المبلغ يتضمن حتما زيادة الطلب الأصلي بقدر ما يطلب انقاصه من هذا المبلغ . اعتبار ذلك طلبا جديدا يخالف الطلب الأصلي في موضوعه . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
٢٨٠	٤٨	
		الاستئناف الوصفي :
		١ — قبول التظلم مرتبط بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . فصل قاضي التظلم في مسألة جواز الاستئناف من عدمه . قضاؤه بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . أثره . حسم النزاع نهائيا في خصوص هذه المسألة واستنفاد المحكمة ولايتها في الفصل فيها . يمنع عليها إعادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع . (الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
٩٨	١٩	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - القول بوقفية حكم الاستئناف الوصفى وأنه لا يجوز قوة الأمر المقضى ولا تنقيده المحكمة عند نظر الاستئناف . انصرافه إلى ما تضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها . قضاؤه يجاوز الاستئناف وبقبوله شكلا . قضاء قطعى لا تملك المحكمة العدول عنه .
١٩	٩٨	(الظن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		إصلاح زراعى
		المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ :
		”تطبيق نظرية الحوادث الطارئة“ :
		يشترط فى الإرهاق الذى يصيب المدين فى تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة فى التعامل . من آثار قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضى الزراعية عامة . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفة موضوع العقد مثار النزاع . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعى يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .
٦٧	٤٠٩	(الظن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إعلان
		إعلان أوراق المحضرين : بالنسبة للشركات :
		اختصاص الشركة في شخص مديرها وتوجيه الإعلان إليها في مركز إدارتها وتسليم صورته لأحد موظفيها بوصفه نائباً عن ممثل الشركة . صحة الإعلان . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في الاسم الحقيقي لممثل الشركة . قطعه لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجارى .
١٣	٤	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢)
		إعلان الطعن :
		١ — إعلان الطعن في الميعاد إجراء حتى يترتب على إغفاله البطلان . بلوغ إحدى المطعون عليهم سن الرشد . اختصاصها في الطعن في شخص الوصى السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها وطلب إعلانها في شخصه . رفضه استلام صورة إعلان الطعن عنها . عدم قيام الطاعن بإعلانها بالطعن في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة . بطلان الطعن بالنسبة لها .
٢٩٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٢ — وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران وتوجيه الطعن إليهما في شخص الوصى عليهما بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل إعلان الطعن وتنبيهه قلم الكتاب إلى إعلان كل منهما في شخصه بوصفه بالغاً وتام إعلانهما على هذا الوجه . لا بطلان .
٣٠٢	٥١	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - لا يلزم توقيع المحامي على الصبورة المعلنة من تقرير الطعن أو أصلها . يكفي توقيعه على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب .
٢٣٥	٥٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/٢/١٩٦٤) ...
		التزام
		آثار الالتزام :
		"التنفيذ العيني" :
		١ - للإدارة سلطة التنفيذ المباشر لدى إخلال المتعاقد معها بالتزامه . فلها أن تحمل نفسها محله في تنفيذ الالتزام أو تعهد إلى شخص آخر بتنفيذه على حساب المتعاقد المتخلف . اقتضاؤها المصاريف التي تكبدتها في سبيل ذلك لا يحول دون توقيع الغرامة متى قام موجبها .
٢١٣	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٦/٢/١٩٦٤) ...
		٢ - الجزاءات المنصوص عليها في العقود الإدارية من تقصير المتعاقد مع الإدارة أو تأخيرها في الوفاء بالتزامه ، وجوب تنفيذها بدقة وبمقدارها المحدد في العقد . من هذه الجزاءات حق الإدارة في شراء المواد التي يتمتع المتعاقد معها عن توريدها أو استئجارها على حسابه وتحت مسؤوليته . تحمل المتعاقد كافة التأجيل المالية المترتبة على ذلك . تحديد المصروفات التي تكبدتها الإدارة في عملية الشراء أو الاستئجار في العقد . حق الإدارة في اقتضاؤها كاملة دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا . حسبها أن تثبت قيامها بالشراء أو الاستئجار على حساب المتعهد بسبب امتناعه عن التوريد .
٢٥٤	٤٥	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		” غرامات التأخير “ :
		١ - اختلاف طبيعة غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الإدارية عن الشرط الجزائي. المقصود بها ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها حرصا على انتظام المرفق العام . للإدارة توقيع الغرامة من تلقاء نفسها دون حاجة لصدور حكم ، ولها استنزائها من المبالغ المستحقة في ذمتها لتعاقد المتخلف .
٢١٣	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٢ - لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه .
٢١٣	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٣ - إعفاء المتعاقد مع الإدارة من غرامة التأخير . شرطه . وجوع إخلاله بالتزامه إلى قوة قاهرة أو إلى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه ، أو تقديرها ظروفه وتقريرها إعفائه من آثار مسئوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه .
٢١٣	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		الفوائد التأخيرية :
		استحقاق الفوائد التأخيرية . شرطه . كون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . مثال . مقابل الاجازة ، بدل الانذار ، مكافأة نهاية مدة الخدمة .
٣٨	٩	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٨)

رقم المادة	رقم الصفحة	
		<p>نظرية الحوادث الطارئة :</p> <p>تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما ، أثره ، رد الالتزام إلى الحد المعقول بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت أن التزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارئ بما يهدده بخسارة فادحة . عدم إعمال هذا الجزاء بالنسبة للأقساط المستقبلية في حالة احتمال زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها . خروج الأقساط التي حلت قبل وقوع الحادث وقصر المدين في الوفاء بها حتى وقوع الحادث عن دائرة هذه النظرية . شرط تطبيق النظرية ألا يكون تراخي المدين في تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ واجبا إلى خطئه .</p>
٦٧	٤٠٩	<p>(الملحق رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٤/٣/٢٦)</p> <p>أهلية</p> <p>عوارض الأهلية :</p> <p>حالة المحكة في تحقيق طلب الحجر :</p> <p>ما يعنى المحكة الحسية وهى تحقق طلب الحجر هو التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب الحجر . انحصار مهمتها في حالة مرض المطلوب الحجر عليه في بحث مدى تأثير هذا المرض على أهليته ولا تتعداها إلى التثبت من نوع المرض ومبلغ خطورته . استدلال الحكم على سلامة المورث من مرض الموت بنخلو محضر انتقال هيئة المحكة الحسية مما يشير إلى أنها لاحظت على المورث أعراض مرض السرطان وآلامه .</p> <p>(الملحق رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٤/٣/٢٦)</p>
٦٦	٣٩٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>الولاية على أموال ناقص الأهلية :</p> <p>إجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية . ضرورة حصول الوصي أو القيم على إذن بذلك من الجهة القضائية المختصة وتصديقها على عقد القسمة بعد تمامه حتى ينفذ في حق ناقص الأهلية . إغفال ذلك يستتبع البطلان . بطلان نسبي شرع لمصلحة ناقص الأهلية . له عند بلوغه سن الرشد إن كان قاصرا أو رفع الحجر عنه إن كان محجورا عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)</p>
٢٤	١٣١	

أوراق التكليف بالحضور

		<p>المادتان ١٤٠ و ١٤١ مراقعات . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أو لنقص أو خطأ في بياناتها الأخرى . زواله بحضور الخصم . عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . خروجه عن هذا النطاق .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)</p>
٢٥	١٣٦	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب)
		بطلان . بورصة . بيع
		بطلان
		التحجيل على أحكام الإرث :
٤٣	١٠	١ - أحكام الإرث وتعيين أنصبة الورثة في التركة من النظام العام . التحجيل عليها باطل بطلانا مطلقا . خروج هذا البطلان عن نطاق التقادم المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مدني . إطلاق البطلان لا يتنافى مع إمكان إجازة الورثة للتصرف . الإجازة إنما تلحق بالتصرف بوصفه وصية لا بيع . خضوعه في هذه الحالة لأحكام الوصية . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٤٣	١٠	٢ - انتهاء الحكم إلى عدم تمييز التصرف وإخفاؤه لوصية . لا أثر لتسجيل العقد حال حياة البائع في تصحيح التصرف أو نقل الملكية . التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، ولا يحول دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		إجراءات الدعوى :
٥٣	١١	١ - الأوراق المطعون فيها بالتزوير هي من أوراق القضية . الأمر بضمها والإطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة . إغفال المحكمة لإثبات ذلك . لا بطلان . (الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — تعجيل المحكمة النطق بالحكم . شرطه . عدم المسامح بحق الدفاع أو الإخلال به . مجيء قرار التعجيل تأليفاً لنهاية الميعاد المصرح فيه بإيداع المذكرات وبعد استيفاء طرق الخصومة لدفاعهما شفوياً وبمذكراتهما الختامية . لا بطلان .
٨٦	١٧	(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		قسمة أموال ناقص الأهلية :
		إجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية . ضرورة حصول الوصي أو القيم على إذن بذلك من الجهة القضائية المختصة وتصديقها على عقد القسمة بعد تمامه حتى ينفذ في حق ناقص الأهلية . إغفال ذلك يستتبع البطلان . بطلان نسيب شرع لمصاحبة ناقص الأهلية . له عند بلوغه من الرشد إن كان قاصراً أو رفع الحجر عنه إن كان محجوراً عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة .
١٣١	٢٤	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)
		أوراق التكليف بالحضور :
		المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أو لنقص أو خطأ في بياناتها الأنرى . زواله بحضور الخصم . عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . نرجوه عن هذا النطاق .
١٣٦	٢٥	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)

رقم المفصلة	رقم القاعدة	
		إعلان الطعن :
٢٦٣	٤٦	١ - وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف . إغفال ذلك يستوجب البطلان . تعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٢٩٧	٥٠	٢ - إعلان الطعن في الميعاد اجراء حتمى يترتب على اغفاله البطلان . بلوغ احدى المطعون عليهم سن الرشد . اختصاصها في الطعن في شخص الوصى السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها وطلب اعلانها في شخصه . رفضه استلام صورة اعلان الطعن عنها . عدم قيام الطاعن باعلانها بالطعن في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الاحالة . بطلان الطعن بالنسبة لها . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
٢٩٧	٥٠	٣ - يكفى لاعتبار الطعن برمته باطلا تحقيق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
٢٩٧	٥٠	٤ - مثول المطعون عليها في الاستئناف ومباشرة بنفسها بعد بلوغها سن الرشد . اعتبارها طرفا في الحكم الصادر فيه ويحق لها الاحتجاج به باعتبارها صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة . لا تأثير لما وقع من خطأ في بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا وممثلة في شخص الوصى السابق عليها . ضرورة اختصاصها في الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم اعلانه اليها يستوجب البطلان . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>٥ - وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران وتوجيه الطعن إليهما في شخص الوصي عليهما بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه . تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل اعلان الطعن وتنبيهه قلم الكتاب إلى اعلان كل منهما في شخصه بوصفه بالغاً وتتمام اعلانهما على هذا الوجه . لا بطلان .</p>
٣٠٣	٥١	<p>(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)</p> <p>بيانات الحكم :</p> <p>وجوب اشتمال الحكم على بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . اغفاله . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتمال الحكم الاستئنافي عليه ، وتأييده للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لا محل للنعي بالبطلان .</p>
٣٤٠	٥٨	<p>(الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٤/٣/١١) ...</p> <p>التصرف والبناء في الأراضي المقسمة :</p> <p>التصرف والبناء في الأراضي المقسمة مرهون بصدور قرار وزاري باعتماد التقسيم وايداع صورة رسمية منه الشهر العقاري . حظر التصرف والبناء فيها قبل صدور هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب البطلان المطلق . موافقة الساطة القائمة على أعمال التنظيم على الطلب ليس لها من أثر سوى اعتبار مشروع التقسيم ، وافقاً لأحكام القانون ولكنها لا تغني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في إحداث آثاره ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء .</p>
٣٦٥	٦١	<p>(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع عليها :
		حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها . يستوى في ذلك أن يكون التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان .
٣٨١	٦٣	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		بورصة
		عقود بيع القطن تحت سعر القطع :
		(١) خيار المشتري في التغطية :
		خيار البائع في قطع السعر يقابله خيار المشتري في التغطية .
		التزام البائع أن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية . تتم التغطية بأجراء عملية عكسية يجريها المشتري في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل لذلك الذي تم قطعه كي يضمن تقلبات الأسعار .
٣٧١	٤٧	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		(ب) القطع على سعر العقود :
		القطع على سعر العقود مقيد - على ما جرى به العرف - بأن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا . اقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه بما أورده في المادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ .
٣٧١	٤٧	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيع
		الوعد بالبيع :
		”انعقاده“ :
		انعقاد الوعد بالبيع . شرطه . اتفاق الواعد والموعد على جميع المسائل الجوهرية لبيع فضلا عن المدة التي يجب فيها على الموعد اظهار رغبته في الشراء . المقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى الماقدان الاتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها . اتفاق الحكومة والمطعون عليه على أن تبعه . . . فدان . عدم تعيينهما لبعض الشروط الجوهرية وتركهما أمر وضعها لوزارة المالية عند إبرام بيع الصفقة . اظهار المطعون عليه رغبته في الشراء لا يؤدي بذاته إلى انعقاد البيع . يلزم لذلك تعيين تلك الشروط وقبول المطعون عليه لها .
١١٥	٢٢	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)
		التزامات المشتري :
		”الوفاء بالثمن“ . ”تطبيق نظرية الحوادث الطارئة“ .
		١ — يشترط في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية عامة . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مشار النزاع . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .
٤٠٩	٦٧	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - منع الحكومة بعض التسهيلات لمشتري أراضيها لا يمنع من افادة المشتري من تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني إذا ما ثبت أن هذا التيسير لم يجد في رد إلتزامه الموهق إلى الحد المعقول .
٤٠٩	٦٧	(الملحق رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦)
		٣ - تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما ، أثره ، رد الإلتزام إلى الحد المعقول بالنسبة للنقسط أو الأقساط التي يثبت أن إلتزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارئ بما يهدده بخسارة فادحة .
		هدم أعمال هذا الجزاء بالنسبة للأقساط المستقبلية في حالة احتمال زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها . خروج الأقساط التي حلت قبل وقوع الحادث وقصر المدين في الوفاء بها حتى وقوع الحادث عن دائرة هذه النظرية . شرط تطبيق النظرية ألا يكون تراخي المدين في تنفيذ الإلتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ راجعا إلى خطئه .
٤٠٩	٦٧	(الملحق رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦)
		بيع الحقوق المتنازع عليها :
		حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها . يستوى في ذلك أن يكون التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان . شراء الطاعن العقار بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . تمسكه بخلو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتري مستعارا من عدمه ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى . اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه ببطلان عقد البيع دون التثبت من أن المشتري كان اسما مستعارا للطاعن . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٣٨١	٦٣	(الملحق رقم ٢٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عقد بيع القطن تحت سعر القطع :
		١ - خيار البائع في قطع السعر يقابله خيار المشتري في التغطية . التزام البائع أن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية . تم التغطية بأجراء عملية عكسية بحريها المشتري في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل لذلك الذي تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار .
٢٧١	٤٧	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٢ - القطع على سعر العقود مقيد - على ما جرى به العرف - بأن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا . إقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه بما أورده في المادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ .
٢٧١	٤٧	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		(ت)
		تأمين . تجزئة . تزوير . تسجيل . تقادم . تقسيم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		تأمين
		تأمين بحرى :
		دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن عن تلف البضاعة ، شرطها ، قيام المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج . المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى .
٤١٨	٦٨	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)

تجزئة

أحوال عدم التجزئة :

١ - عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجرىا لميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استعالة الفصل في كل من الدعويين إلا بجل واحد بعينه . إعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية عن دعوى الضمان الفرعية . إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذي لم يقض له بشيء في الدعوى الأصلية . عدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ إعلان الحكم بالمحكوم له في دعوى الضمان الفرعية .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢) ٢٩ ٧

٢ - صدور حكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن . رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد . وجوب اختتام الباقيين وأو بعد فواته بالنسبة لهم ، م ٣٨٤ مرافعات . شرط ذلك ، أن يكون هناك تضامن بين المحكوم لهم المرفوع عليهم الاستئناف أو أن يكون محكوما لهم في موضوع غير قابل للتجزئة .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦) ١٩٩ ٣٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٩٧	٥٠	٣ - يكفي لا اعتبار الطعن برمته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم مادام الموضوع غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
٣٨١	٦٣	٤ - حرية المدعى في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها ما لم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها . لا يغير من ذلك كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		أحوال التجزئة :
١٩٩	٣٥	رفع الدعوى ابتداء من المورث بطلب التعويض عن فصله من العمل دون مبرر . وفاته أثناء سير الدعوى وحلول ورثته محله فيها ورفض الدعوى . وفهم استئنافاتهم بطلب الحكم بالتعويض لأنفسهم مقسوما بينهم بحسب الفريضة الشرعية . قابلية موضوع الدعوى للتجزئة . عدم مريان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات . (الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		تزوير
٥٣	١١	الأوراق المطعون فيها بالتزوير هي من أوراق القضية . الأمر بضمها والاطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة . اغفال المحكمة لإثبات ذلك . لابطلان . (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		<p>تسجيل</p> <p>أثر التسجيل :</p> <p>اتهاء الحكم إلى عدم تنجيز التصرف واخفائه لوصية . لا أثر لتسجيل العقد حال حياة البائع في تصحيح التصرف أو نقل الملكية . التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، ولا يحول دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)</p>
٤٢	١٠	
		<p>تقادم</p> <p>التقادم المسقط :</p> <p>١ — الريع المستحق في ذمة الحائز سىء النية والريع الواجب على ناظر الوقف أدائه للمستحقين . تقادم كل منهما بخمس عشرة سنة .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)</p> <p>٢ — المستحق في الوقف . هو كل من شرط له الواقف نصيبا في الغلة أو سهما أو مرتبا دائما أو مؤقتا . الحكم بمعاش في صورة مرتب شهري لمدة الحياة . قيام الحكم على أن المحكوم له يستحق المعاش عملا بصريح شرط الواقف . اعتباره استحقاقا في الوقف . يلزم لتقادم الحق فيه انقضاء خمس عشرة سنة .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)</p>
٩٢	١٨	
٩٢	١٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وقف التقادم :
		دعوى المسئولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن من تلف البضاعة ، شرطها ، قيام المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج . المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى .
٤١٨	٦٨	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		قطع التقادم :
		قطع تنبيه نزع الملكية لتقادم الفوائد من تاريخ إعلانه .
٢٨٠	٤٨	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		التقادم المكسب :
		للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني وله حق القرار ببنائه حتى ينتهي حق الحكر . تملكه لما يحدثه من بناء وله التصرف فيه استقلالا أو مع حق الحكر — انتقال هذا الحق عنه بالميراث . حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك إلا إذا غير سبب حيازته بما يزيل عنها صفة الوتية .
٢٤٤	٤٣	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠)

رقم المادة	رقم المادة	
		تقسيم
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة :
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة مرهون بصدور قرار وزاري باعتماد التقسيم وإيداع صورة رسمية منه الشهر العقاري . حظر التصرف والبناء فيها قبل صدور هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب البطلان المطلق . موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على الطلب ليس لها من أثر سوى اعتبار مشروع التقسيم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في إحداث آثاره ، ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء .
٣٦٥	٦١	(الملحق رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)
		تنفيذ
		النفاذ المعجل :
		«التظلم من وصف النفاذ» :
		١ - قبول التظلم مرتبط بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . فصل قاضي التظلم في مسألة جواز الاستئناف من عدمه . قضائه بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . أثره . حسم النزاع نهائيا في خصوص هذه المسألة واستنفاد المحكمة ولايتها في الفصل فيها . يمتنع عليها إعادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع .
٩٨	١٩	(الملحق رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٨	١٩	٢ - القول بوقفية حكم الاستئناف الوصفي وأنه لا يجوز قوة الأمر المقضي ولا تقيد به المحكمة عند نظر الاستئناف. انصرافه إلى ما تضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها . قضاؤه يجوز الاستئناف وبقبوله شكلا . قضاء قطعي لا تملك المحكمة العدول عنه . (الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
تنفيذ عقارى		
تنبيه نزع الملكية :		
”اثره“ :		
٢٨٠	٤٨	قطع تنبيه نزع الملكية لتقدم الفوائد من تاريخ إعلانه . (الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
(ح)		
حق . حكر . حكم . حوادث طارئة .		
حسالة . حيازة .		
—————		
حق		
سقوطه :		
من غير المستساغ أن يسقط الحق قبل تولده ونشوءه ، وهو لا يسقط إلا بالإسقاط الصريح أو إذا وجدت ظروف ملائمة تدل عليه .		
١٠٩	٢١	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكر
		حق المحتكر :
		المحتكر إقامة ما يشاء من المباني وله حق القرار ببنائه حتى يتنهي حق الحكر . تملكه لما يحدثه من بناء وله التصرف فيه استقلالا أو مع حق الحكر - انتقال هذا الحق عنه بالميراث . حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقفية لا تكسبه الملك إلا إذا غير سبب حيازته بما يزيل عنها صفة الوقفية . (الملن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٢٤٤	٤٣	
		الدعوى بتصقيع الحكر :
		”تقديرها“ :
		الدعوى بزيادة قيمة الحكر إلى قيمة معينة ، المشار إليها في المادة ٣٤ مرافعات ، المقصود بها ، الدعوى بتصقيع الحكر التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين . تقدير قيمتها باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في عشرين وأيسر باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة فحسب . يخرج عن ذلك بدل الحكر (الملن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٤/١/٢)
٢٣	٦	
		حكم
		إصدار الحكم :
		تعجيل المحكمة النطق بالحكم . شرطه . عدم المصاحص بحق الدفاع أو الإخلال به . مجيء قرار التعجيل تأليا لنهاية الميعاد المصرح فيه بإبداع المذكرات وبعد استيفاء طرفي الخصومة لدفاعهما شفويا وبمذكراتهما الختامية . لا بطلان ولا إخلال بمجيء الدفاع . (الملن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٤/١/١٦)
٨٦	١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيانات الحكم :
		١ - مثول المطعون عليها في الاستئناف ومباشرة بنفسها بعد بلوغها سن الرشد . اعتبارها طرفا في الحكم الصادر فيه ويحقي لها الاحتجاج به باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة . لاثاثير لما وقع من خطأ في بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا وممثلة في شخص الوصي السابق عليها . ضرورة اختصاصها في الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم إعلانه إليها يستوجب البطلان .
٢٩٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٢ - وجوب اشتغال الحكم على بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . إغفاله . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتغال الحكم الاستئنافي عليه ، وتأيينه للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لا عمل للنعي بالبطلان .
٣٤٠	٥٨	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٤/٣/١٥) ...
		تسبيب الحكم :
		"تسبيب كاف" :
		١ - قيام الحكم على عدم اعتباره المتزل الذي وجه فيه إعلان الرغبة موطننا للمطعون عليها . عدم تمكنه الطاعنتين من إثبات صحة هذا الإعلان . تدليله مع ذلك على بطلان الإعلان الحاصل فيه . تصريحه بأن ذلك من قبيل الفرض الجدلي - اعتبار ذلك استطرادا زائدا على حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه .
١٨	٥	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - فصل المطعون عليه وإعادة تعيينه في وظيفة أدنى ويعترب أقل بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل. اعتباره إجراء قصد به مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى. استخلاص موضوعى سائق .
١٤٥	٢٧	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		عيوب التدليل : القصور . " ما يعد كذلك " :
		١ - خلوا الحكم مما يفيد إلتفات المحكمة لدفاع الطاعنين وتحيصها له وإطلاعها على الدليل الذى استندوا إليه . قصور .
٩٢	١٨	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		٢ - النص فى عقد انتهاء الإلتزام على أيلولة جميع موجودات الشركة إلى الحكومة والتزامها بنقصوم الشركة فى حدود قيمة هذه الموجودات . مفاده تقييد الإلتزام الحكومة بهذه النقصوم بدخولها فى قيمة موجودات الشركة . الإلتزام الحكومة بالتعويض عن وفاة مورث المطعون ضدهم أثناء عمله لدى الشركة . عدم استظهار الحكم دخول المبلغ الذى ألزمها به فى حدود ما تلزم به بمقتضى عقد إنهاء الإلتزام . قصور .
١٦١	٢٩	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - قضاء الحكم المطعون فيه في الاستئنافات المرفوعة من الورثة المطعون ضدهم بالزام الطاعنين بالتعويض لكل منهم . التزامه في ذلك سبق الحكم بمسئولية الطاعنين عن التعويض لو ارثت أخرى في استئناف سابق . ترديد الاستئناف المذكور بين الطاعنين والوارثة الأخرى وبخصوص حصتها فقط في حق مالي آيل لها بالميراث . ترديد الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص حصته كل منهم في الحق المالي المشار اليه . عدم تحقق وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة له ولا يكون للحكم الصادر في ذلك الاستئناف قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى . قضاء الحكم في الاستئناف السابق لا يغني عن ايراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه .
١٩٩	٣٥	(الملن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٤ - شرط تحقق مسئولية حارس الشيء ، وقوع الضرر بفعل الشيء . المادة ١٧٨ مدني ، وجوب تدخل الشيء تدخلا إيجابيا في إحداث الضرر ، دفع الحارس هذه المسئولية بأن تدخل الشيء كان سلبيا ووقوع الضرر بخطأ المتوفى . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . تعييبه بالقصور .
٢٤٠	٤٢	(الملن رقم ١٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٥ - حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها . يستوى في ذلك أن يكون التعامل باسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان . شراء الطاعن العقار بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . تمسكه بخلو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه ببطلان عقد البيع دون التثبت من أن المشتريين كانا اسما مستعارا للطاعن . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٣٨١	٦٣	(الملن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		القصور :
		”ما لا يعد كذلك“ .
		١ - إقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينته المحكمة من فحصها الأوراق المطعون عليها وما استندت به من ظروف الدعوى وملازماتها ولما لها من ساطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خبير واحالة الدعوى الى التحقيق . لا قصور ولا اخلال بحق الدفاع .
٥٣	١١	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - قيام الحكم على عدم جواز إثبات ما يخالف ماورد بعقد البيع إلا بالكتابة وعلى أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت كذلك إلا بالكتابة . كفاية ذلك لحمل قضائه . لا حاجة بالحكم إلى بحث ما صاغه الطاعنون من قرائن . بحثه لها من قبيل التزيد . خطؤه في ذلك لا يعيبه . لا قصور ولا مخالفة لقواعد الإثبات .
٨٦	١٧	(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		٣ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب إعادة المأورية لتخبر متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا قصور .
٣٥٧	٦٠	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		الفساد في الاستدلال :
		”ما يعد كذلك“ :
		١ - اكتفاء الحكم في التدليل على صلاحية السفينة للملاحة عند بدء الرحلة بما استخلصه من الشهادة المقدمة من الناقل والدالة على سلامة تسديف شحنة السفينة قبل مغادرتها ميناء القيام من أنه بذل الحمة الكافية لسلامة الشحن . ثبوت بذل الناقل الحمة الكافية لسلامة الشحن لا يدل بحال على بذله الحمة لجعل السفينة صالحة للسفر لاختلاف الأمرين . فساد في الاستدلال .
١٥٤	٢٨	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ — ما يعنى المحكمة الحسبية وهى تحقق طلب الحجر هو التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب الحجر. إنحصار مهمتها في حالة مرض المطلوب الحجر عليه في بحث مدى تأثير هذا المرض على أهليته ولا تتعداها إلى التثبت من نوع المرض ومبلغ خطورته . استدلال الحكم على سلامة المورث من مرض الموت بنحو محضر انتقال هيئة المحكمة الحسبية مما يشير إلى أنها لاحظت على المورث أعراض مرض السرطان وآلامه . استدلال فاسد .</p>
٣٩٥	٦٦	<p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)</p> <p>٣ — عدم جواز القضاء في المسائل الفنية بعلم المحكمة . وجوب الرجوع إلى أهل الخبرة . عدم إفصاح الحكم عن المصدر الذى استقى منه أن الورم الذى وجد بقدمى المورث لآ علاقة له بسرطان الكلية وأنه وليد زلال أو تعب في القلب . صدور ذلك من علم شخص بالشئون الطبية . فساد الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)</p>
٣٩٥	٦٦	<p>الإحالة على أسباب حكم آخر :</p> <p>الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطها ، إيداع الحكم ملف الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)</p>
١٨٦	٣٢	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>الطعن في الأحكام :</p> <p>مواعيد الطعن :</p> <p>عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجريا لميعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استعالة الفصل في كل من الدعويين إلا بحل واحد بعينه . إعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية عن دعوى الضمان الفرعية . إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذي لم يقض له بشيء في الدعوى الأصلية . عدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ إعلان الحكم من المحكوم له في دعوى الضمان الفرعية .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢)</p>
٢٩	٧	
		<p>الخصوم في الطعن :</p> <p>١ — رفع الدعوى ابتداء من المورث بطلب التعويض من فصله من العمل دون مبرر . وفاته أثناء سير الدعوى وحلول ورثته محله فيها ورفض الدعوى . رفعهم استئنافاتهم بطلب الحكم بالتعويض لأنفسهم مقسوما بينهم بحسب الفريضة الشرعية . قابلية موضوع الدعوى للتجزئة . عدم مريان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦)</p>
١٩٩	٣٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - صدور حكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن . رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد . وجوب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم ، م ٣٨٤ مرافعات . شرط ذلك ، أن يكون هناك تضامن بين المحكوم لهم المرفوع عليهم الاستئناف أو أن يكون محكوما لهم في موضوع غير قابل للتجزئة .
٢٦٢	٤٦	(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		حجية الحكم :
		”حجية الأمر المقضى“ .
		١ - قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضى بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أضحت نافذة في حق المدين . النعى على الحكم بخالفة القانون في هذه الحالة لا تحقق به سوى مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن .
١٢٣	٢٣	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)
		٢ - قاعدة نسبية أثر الأحكام . منعها إفادة أحد أو ضرره بحكم لم يكن طرفا فيه . حجية الحكم قاصرة على طرفي الخصومة . القضاء في مسألة كلية شاملة لا يجوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم .
٣٣٥	٥٧	(الطن رقم ٤ لسنة ٣١ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٤/٣/١١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

حوادث طارئة

تطبيق نظرية الحوادث الطارئة :

١ - يشترط في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديده بخسارة قادمة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية عامة . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفة موضوع العقد مثار النزاع . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .

(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ٦٧ ٤٠٩

٢ - منح الحكومة بعض التسهيلات لمشتري أراضيها لا يمنع من إفادة المشتري من تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني إذا ما ثبت أن هذا التيسير لم يجد في رد التزامه المرهق إلى الحد المعقول .

(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ٦٧ ٤٠٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>أثر نظرية الحوادث الطارئة :</p> <p>تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسما ، أثره ، رد الالتزام إلى الحد المعقول بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت أن التزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارئ بما يهدده بخسارة فادحة . عدم إعمال هذا الجزاء بالنسبة للأقساط المستقبلية في حالة احتمال زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها . خروج الأقساط التي حلت قبل وقوع الحادث وقصر المدين في الوفاء بها حتى وقوع الحادث عن دائرة هذه النظرية . شرط تطبيق النظرية ألا يكون تراخي المدين في تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ راجعا إلى خطئه .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ٦٧ ... ٤٠٩</p>
		<p>حوالة</p> <p>حوالة الحق :</p> <p>”نفاذها“ :</p> <p>١ — اشتراط القانون لنفاذ الحوالة في حق المدين قبوله لها وإعلانه بها . القصد منه تحقيق مصالح اقترض وجودها . تمسك المدين بعدم نفاذ الحوالة في حقه لهذا السبب ، وجوب القضاء له به دون مطالبته بإثبات مصلحته في ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٣) ... ٢٣ ... ١٢٣</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع هذه الحوالة إذا ما أضحى نافذة في حق المدين . النفي على الحكم بخالفه القانون في هذه الحالة لا يتحقق به سوى مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن . (الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)
٢٣	١٢٣	

حيازة

”تملك الحائز للثمار“ :

		١ - الربيع المستحق في ذمة الحائز من النية والربيع الواجب على ناظر الوقف أدائه المستحقين . تقادم كل منهما بخمس عشرة سنة . (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
١٨	٩٢	
		٢ - يعتبر الحائز من النية من وقت علمه بعيوب سند حيازته . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه باستحقاق العقار إذ الحكم الصادر فيها يستند إلى تاريخ رفعها . (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
٣٦	٢٠٩	

الحيازة الوقتية :

		للحائز إقامة ما يشاء من المباني وله حق القرار ببنائه حتى ينتهي حق الحكر . تملكه لما يحد منه من بناء وله التصرف فيه استقلالا أو مع حق الحكر - انتقال هذا الحق منه بالميراث . حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك إلا إذا غير سبب حيازته بما يزيل عنها صفة الوقتية . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٤٣	٢٤٤	

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		دعوى الحيازة :
		”دهوى استرداد الحيازة“ :
		١ - قيام دهوى استرداد الحيازة على رد الاعتداء غير المشروع . يكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالا فعليا قائما في حالة وقوع الغصب لالزوم لتوافر نية التملك ولا وضع اليد مدة سنة سابقة على التعرض . جواز رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - يكفي لقبول دعوى استرداد الحيازة سلب الحيازة قهرا . لا يشترط أن يصحب ذلك إيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		(خ)
		خلف
		عقود التزام المرافق العامة . القاعـدة فيها . إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحته مسئولية . الملتزم لا يعتبر وكـيلا عن جهة الإدارة ، ولا تعد خلفا خاصا أو عامـا له . التزامه وحده بالديون المترتبة في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق . لا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إنهاؤها الالتزام وعودة المرفق إليها . عدم مساءلتها عن هذه الديون إلا إذا نص في عقد الالتزام على ذلك .
١٦١	٢٩	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د)
		دعوى . دفاع
		دعوى
		شروط قبول الدعوى :
		(١) الصفة فى الدعوى :
		قاعدة تنصيب الوارث خصما عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من التركة أو عليها . مجاها . أن يكون الوارث قد خاصم أو خصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا فى مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها .
١٩٩	٣٥	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٢ - مثول المطعون عليها فى الاستئناف ومباشرته بنفسها بعد بلوغها سن الرشد . اعتبارها طرفا فى الحكم الصادر فيه ويحق لها الاحتجاج به باعتبارها صادرا لصالحها بصفتها التى باشرت بها فعلا الخصومة . لا تأثير لما وقع من خطأ فى بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا وممثلة فى شخص الوصى السابق عليها . ضرورة اختصاصها فى الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم اعلانه اليها يستوجب البطلان .
٢٩٧	••	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) عدم سماع الدعوى :
		” في تدابير الأحكام العرفية “ :
		تصرفات السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ومندوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العامين ومندوبيهم . تحریم الطعن فيها وعدم سماع الدعوى بها . شرطه . اتخاذ هذه التصرفات عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية . الأمور التي لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها طبقا للسادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ . خروجها من دائرة هذا الحظر .
٣٩٠	٦٥	(الطن رقم ١٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٥)
		طريقة رفع الدعوى :
		١ - الطعون الخاصة بضريبة التركات . طريقة رفعها .
١٠٤	٢٠	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		٢ - الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات رفعها بطريق التكليف بالحضور .
١٣٦	٢٥	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		٣ - المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أو لنقص أو خطأ في بياناتها الأخرى . زواله بحضور الخصم . عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . خروجه عن هذا النطاق .
١٣٦	٢٥	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ميعاد رفع الدعوى .</p> <p>دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن عن تلف البضاعة ، شرطها ، قيام المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج . المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)</p> <p>تقدير قيمة الدعوى :</p> <p>” سبب الدعوى ”</p> <p>السبب القانوني في المادة ٤١ مرافعات . المقصود به . الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى سواء أكان عقدا أم ارادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم إثراء بلا سبب أم نصا في القانون . يخرج عن ذلك الأدلة ووسائل الدفاع المقدمة في الدعوى . النعي بخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون لمخالفته قواعد الاختصاص النوعي وإن كان يتعلق بالنظام العام إلا أنه لا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض ولأن تأثير المحكمة من تلقاء نفسها مادام أنه يستند إلى عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)</p> <p>” الدعوى بتصحيح الحكم ” :</p> <p>الدعوى بزيادة قيمة الحكم إلى قيمة معينة المشار إليها في المادة ٣٤ مرافعات ، المقصود بها ، الدعوى بتصحيح الحكم التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين . تقدير قيمتها باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في عشرين وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة فحسب . يخرج عن ذلك بدل الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)</p>
٤١٨	٦٨	
٥٣	١١	
٢٣	٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>” دعوى التصفية “ :</p> <p>الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية . تقدير دعوى التصفية بقيمة هذه الأموال . اعتبارها دعوى معلومة القيمة واستحقاق رسم نسبي عليها في حدود ماقروه القانون ١٩٤٤/٩٠ . استحقاقه على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها .</p>
٢٢٣	٣٨	<p>(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦)</p>
		<p>” أثر تقدير قيمة الدعوى “ :</p> <p>قوة الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون مرتبطا بهذا المنطوق من أسبابه ارتباطا وثيقا بحيث لا تقسم للمنطوق قائمة بدونه . تقدير المحكمة الجزئية الدعوى بمبلغ يزيد على ٢٥٠ ج قضائياتها لذلك بعدم اختصاصها والإحالة إلى المحكمة الابتدائية صيرورة الحكم انتهايا بعدم استئنائه . امتداد قوة الأمر المقضى التي حازها الحكم إلى ماورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ . تقيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بهذا التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادرا في دعوى تزيد قيمتها على نصابها الانتهائي . جواز استئنائه .</p>
٣١١	٥٢	<p>(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تكييف الدعوى :
٨٠	١٥	١ - المنازعة في مدى استحقاق العامل لفرق اعانة غلاء المعيشة بسبب تغير حالته الاجتماعية وتراخيه في اخطار رب العمل به . نزاع فردى لا صلة له بحق الجماعة . اختصاص المحاكم بنظره . (الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٥)
٢٥٤	٤٥	١ - على المحكمة أن تنقضى من تلقاء نفسها الحكم القانونى المنطبق على واقعة الدعوى . خطأها في ذلك وتطبيقها أحكاما غير الواجبة التطبيق . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفة القانون ولولم يكن الطاعن قد نبه محكمة الموضوع إلى ذلك . (الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		” تحديد أيام انعقاد الجلسات “ :
٨٦	١٧	تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحاكم . اجراء تنظيمى . مخالفته . لا بطلان . (الطن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		” ضم الأوراق والاطلاع عليها “ :
		الأوراق المطعون فيها بالتروير هي من أوراق القضية . الأمر بضمها والاطلاع عليها ليس من اجراءات الدعوى التي يلزم اثباتها في محضر الجلسة . اغفال المحكمة اثبات ذلك . لا بطلان . (الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٥٢	١١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الخصوم في الدعوى :
		١ - "تمثيل الخصوم" :
		"التوكيل بالخصومة" :
		التوكيل بالخصومة ينحول الوكيل سلطة القيام بجميع الأعمال والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات . لا يجوز للوكيل التنصل مما يقوم به الوكيل منها ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل مما يقوم به وكيله دون تفويض من الأعمال والتصرفات الايجابية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨١١ مرافعات ، أو من أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا .
٤٣٠	٧٠	(دعوى التنصل رقم ٢٢ ، ٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ...
		٢ - زوال صفة الطاعن بعد تهية الدعوى للحكم في موضوعها . حضور من قام مقامه في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ومباشرته السير فيها . انعدام أثر تغير الصفة على سير الطعن .
٢٧١	٤٧	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٣ - يكفي لإعتبار الطعن برمته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٩٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٤ - حرية المدعى في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها ما لم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها . لا يغير من ذلك كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .
٣٨١	٦٣	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		رسوم الدعوى :
		اتهاء الدعوى صلحا . حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه جميعه إذا جاوز قيمة الطلب ، استحقاق نصفها عند عدم صدور حكم في الدعوى في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى . استحقاقها كاملة عند صدور حكم من ذلك .
٢٨٦	٦٤	(قلن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		سقوط الدعوى :
		اختصاص الشركة في شخص مديرها وتوجيه الاعلان إليها في مركز إدارتها وتسليم صورته لأحد موظفيها بوصفه نائباً عن ممثل الشركة . صحة الاعلان . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في الاسم الحقيقي لمثل الشركة . قطعه لمدة السقوط المنصوص هايتها في المادة ١٠٤ تجارى .
١٣	٤	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢)
		أنواع الدعاوى :
		”دعوى الضمان الفرعية“ :
		عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذى يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجرىا لمبدأ الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذى يكون من شأنه استعالة الفصل في كل من الدعويين إلا بحل واحد بعينه . إعلان الحكم لا يفتح به ميعاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى . استقلال الدعوى الأصلية من دعوى الضمان الفرعية . إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الثانية الذى لم يقض له بشيء في الدعوى الأصلية . عدم جريان ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى المحكوم عليه في دعوى الضمان الفرعية . لا يفتح هذا الميعاد إلا من تاريخ إعلانه بالحكم من المحكوم له في دعوى الضمان الفرعية .
٢٩	٧	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع
		الإخلال بحق الدفاع :
		”مالا يعد كذلك“ :
		١ - إقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينته المحكمة من فحص الأوراق المطعون عليها وما استدلت به من ظروف الدعوى وملايساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ - تعجيل المحكمة النطق بالحكم . شرطه . عدم المساس بحق الدفاع أو الإخلال به . مجيء قرار التعجيل تألياً لنهاية الميعاد المصرح فيه بإيداع المذكرات وبعد استيفاء طرفي الخصومة لدفاعهما شفويًا وبمذكراتهما الختامية . لا بطلان ولا إخلال بحق الدفاع .
٨٦	١٧	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		(ر)
		رسوم قضائية . ريع
		رسوم قضائية
		١ - الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية . تقدير دعوى التصفية بقيمة هذه الأموال . اعتبارها دعوى معلومة القيمة واستحقاق رسم نسي عليها في حدود ما قرره القانون ١٩٤٤/٩٠ استحقاقه على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها .
٢٢٣	٣٨	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	✓
٣٨٦	٦٤	٢ — انتهاء الدعوى صلحا . حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه جميعه إذا جاوز قيمة الطلب ، استحقاق نصفها عند عدم صدور حكم في الدعوى في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى استحقاقها كاملة عند صدور حكم من ذلك . (الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		ربيع
		تقادم الربيع :
٩٢	١٨	الربيع المستحق في ذمة الخائضين النية والربيع الواجب على ناظر الوقف أدائه للمستحقين . تقادم كل منهما بنحو عشرة سنة . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		(س)
		سند إذنى
٤٢٦	٦٩	اعتبار السند إذنى متى استوفى الأوضاع التى حددتها المادة ١٩٠ تجارى . وجوب رفع الإستئناف عن الأحكام الصادرة فى دعاوى السندات الاذنية بتكليف بالحضور . لافرق فى ذلك بين السندات الاذنية المدنية والتجارية . (الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ش) شركات
		إعلان الشركة :
		اختصاص الشركة في شخص مديرها وتوجيه الإعلان إليها في مركز إداوتها وتسليم صورتها لأحد موظفيها بوصفه نائباً عن ممثل الشركة . صحة الإعلان . لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في الاسم الحقيقي لمثل الشركة . قطعه لمدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٠٤ تجاري .
١٣	٤	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٦٤/١/٢)
		دعوى التصفية :
		الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية . تقدير دعوى التصفية بقيمة هذه الأموال . اعتبارها دعوى معلومة القيمة واستحقاق رسم نسبي عليها في حدود ما قرره القانون ١٩٤٤/٩٠ . استحقاقه على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها .
٢٢٣	٣٨	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٤/٢/٦)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		(ص)
		صلح . صورية
		صلح
		الرسوم القضائية المستحقة :
		اتهاء الدعوى صلحا . حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه جميعه إذا جاوز قيمة الطلب ، استحقاق نصفها عند عدم صدور حكم في الدعوى في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى ، استحقاقها كاملة عند صدور حكم من ذلك .
٢٨٦	٦٤	(الطن ٤٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		صورية
		اثبات الصورية :
		قيام الحكم على عدم جواز اثبات ما يخالف ماورد بعقد البيع إلا بالكتابة وعلى أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت كذلك إلا بالكتابة . كفاية ذلك لحمل قضائه . لا حاجة بالحكم إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن . بئنه لها من قبيل التزيد . خطؤه في ذلك لا يبييه . لا قصور ولا مخالفة لقواعد الاثبات .
٨٦	١٧	(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ض)
		ضرائب
		وعاء الضريبة :
		(أ) الأرباح التي تخضع للضريبة :
		تقدير قيمة الاستهلاكات الواجب خصمها من الأرباح بالقيمة الحقيقية للأصول المستهلكة .
٣٢٥	٥٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٤)
		تقدير وعاء الضريبة :
		(ب) سنوية الضريبة :
		الأصل أن تكون السنة المالية متمشية مع السنة التقويمية .
		نظام السنوات المتداخلة . تحديد الضريبة في الحالين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة .
		أرباح سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا تحقق إلا في سنة ١٩٤٧ . اعتبارها سنة الأساس في حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .
١٨٩	٣٣	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٤)

رقم المادة	رقم القاعدة	
		(ج) التقدير الحكمي :
		١ - قاعدة تقدير وهاء الضريبة الواردة بالمرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . وجوب العمل بها في كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا . يكفي لا صباره كذلك الطعن فيه من أي من الطرفين .
٧٧	١٤	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/١/١٩٦٤)
		٢ - الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية . فرضها على أساس المماثلة استثناء . القانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ بإلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أجازت هذا الاستثناء . وجوب الرجوع إلى الأصل . لا يحول دون ذلك سبق قبول الممول للتقدير الحاصل بطريق المماثلة .
١٩٣	٣٤	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٤)
		٣ - اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اعتبار نتيجة الأعمال في سنة ١٩٤٧ - ربحا كانت أو خسارة - أساسا لهذا الربط .
		اشتغال أرباح سنة ١٩٤٧ على أرباح رأسمالية لا يمنع من اتخاذ هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية إلى سنة ١٩٥١ .
٢٣٢	٤٠	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اتخاذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح في السنوات النائية حتى سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة .
٢٣٦	٤١	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٩)
		٥ — اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .
٣١٩	٥٤	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
		(د) وسائل تقدير وعاء الضريبة :
		١ — لمحكمة الموضوع الأخذ بدفاتر الممول أو اطراحها كلها أو بعضها .
٣١٩	٥٤	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
		٢ — عدم التزام الممول بامساك دفاتر لفيد أرباحه قبل صدور القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ . لا يشترط في هذه الدفاتر توافق ما نص عليه قانون التجارة . يكفي أن تكون مما جرى العرف بامساكها .
		(هـ) وحدة النشاط :
		اشتمال أرباح السنة المقيسة على أرباح وأعمال وأرباح تصفية لا يتنافى مع وحدة النشاط .
٢٢٨	٣٩	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(و) تصفية المنشأة :
		تصفية . بدء توقف المنشأة من تاريخ انتهائها . اعتبار فترة التصفية فترة عمل وعمليات التصفية استمرارا لنشاط الممول الخاضع للضريبة .
٢٢٨	٣٩	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٤)
		(ز) تغيير شكل المنشأة :
		” الإخطار به “ :
		ممول . مساهمته بأصول منشأته الفردية في تكوين شركة تضامن . أثره . اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهيا منذ بدء تكوين الشركة . وجوب إخطار مصلحة الضرائب وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة . إغفاله . إلزامه بالضريبة من سنة كاملة .
١٤١	٢٦	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٩/١/١٩٦٤)
		(ح) إقليمية الضريبة :
		اعتبار المنشأة الأجنبية مشغلة في مصر متى كان لها فيها ممثلون خاضعون لأوامرها أو كان لها فرع مستقر فيها .
٣٢٥	٥٥	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٤)
		إجراءات ربط الضريبة :
		النص في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها . استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم تعديده إلى أنواع الضرائب الأخرى . مثال .
١٠٤	٢٠	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٢/١/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الضريبة على المهن غير التجارية :
		الطعن في الربط :
		النص في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها . استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم تعديده إلى أنواع الضرائب الأخرى . مثال .
١٠٤	٢٠	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٢)
		رسم الأيلولة على التركات :
		الطعن في الربط .
		الطعن في قرارات اللجان . طريقة رفعه .
١٠٤	٢٠	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٢)
١٣٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
		(ع)
		عقد . عمل .
		<u>عقد</u>
		أركان العقد :
		«الرضا» .
		افتتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجابا . الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء . لا يتم القبول إلا بإرساء المزايدة .
٦٨	١٣	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عيوب الرضا :
		« التدليس »
		تقدير ثبوت التدليس من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٢٦٣	٤٦	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		تكيف العقد :
		العقود الادارية :
		ابرام عقد مع احدى جهات الادارة لتوريد مادة لازمة لتسيير مصرف عام واحتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . اعتباره عقدا اداريا .
٢١٣	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
٢٥٤	٤٥	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		« غرامة التأخير »
		١ — اختلاف طبيعة غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الادارية عن الشرط الجزائي . المقصود بها ضمان وفاء المتعاقد مع الادارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها حرصا على انتظام المرفق العام . للادارة توقيع الغرامة من تلقاء نفسها دون حاجة لصدور حكم ، ولها استنزالها من المبالغ المستحقة في ذمتها للتعاقد المتخلف .
٢١٣	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		٢ — لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للادارة من جراء اخلال المتعاقد معها بالتزامه .
٢١٣	٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - اعفاء المتعاقد مع الإدارة من غرامة التأخير . شرطه . رجوع اخلا له بالتزامه الى قوة قاهرة أو الى فعل جهة الإدارة المتعاقدة معه ، أو تقديرها ظروفه وتقريرها اعفاءه من آثار مسؤوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه . (الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
٢١٣	٣٧	...
		اخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزامه : "التنفيذ العيني" :
		١ - للإدارة سلطة التنفيذ المباشر لدى اخلال المتعاقد معها بالتزامه . فلها أن تحمل نفقها محله في تنفيذ الالتزام أو تعهد الى شخص آخر بتنفيذه على حساب المتعاقد المتخلف . اقتضاؤها المصاريف التي تكبدتها في سبيل ذلك لا يحول دون توقيع الغرامة متى قام موجيها . (الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
٢١٣	٣٧	...
		٢ - الجزاءات المنصوص عليها في العقود الإدارية عن تقصير المتعاقد مع الإدارة أو تأخيره في الوفاء بالتزامه ، وجوب تنفيذها بدقة وبمقدارها المحدد في العقد . من هذه الجزاءات حق الإدارة في شراء المواد التي يتمتع المتعاقد معها عن توريدها أو استئجارها على حسابها وتحت مسؤوليته . تحمل المتعاقد كافة النتائج المالية المترتبة على ذلك . تحديد المصروفات التي تتكبدها الإدارة في عملية الشراء أو الاستئجار في العقد . حق الإدارة في اقتضاؤها كاملة دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا . حسبها أن تثبت قيامها بالشراء أو الاستئجار على حساب المتعهد بسبب امتناعه عن التوريد . (الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٢٥٤	٤٥	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تفسير العقد :
٤١٨	٦٨	لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لاسلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته منها . (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		عمل
		عناصر عقد العمل : " علاقة التبعية والأجر " : عقد العمل . تحققه بتوافر التبعية والأجر . (الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
٣٣٠	٥٦	
		الأجر : " المنح " : الأصل في المنح أنها تبرع . اعتبارها من الأجر . شرطه . النص في لائحة الشركة على عدم دخولها ضمن الأجر . مفاده . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٨)
٣٨	٩	
		آثار عقد العمل : سلطة رب العمل في تنظيم منشأته : فصل المطعون عليه وإعادة تعيينه في وظيفة أدنى وبمرتبة أقل بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل . اعتباره اجراء قصد به مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردي . استخلاص موضوعي سائق . (الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)
١٤٥	٢٧	

رقم القائمة	رقم الصفة	
		انتهاء عقد العمل :
		الأسباب الخاصة بفسخ العقد :
		حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقا للفقرة ٨ من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم إيقاف العامل لاتهامه في جناية مرفقة لا يسقط حقه في فصله بعدم الحكم نهائيا فيها .
١٠٩	٢١	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٢)
		مكافأة نهاية الخدمة :
		تعديل لأنحة الشركة والنص على اعتبار مدفوماتها في صندوق التوفير جزءا من المكافأة التي يستحقها العامل . اجراء التعديل قبل العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . منع المادة ٣٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٤٤ الجمع بين المكافأة وحصيلة صندوق الادخار من مدفومات رب العمل . القضاء بعدم استحقاق الطاعن لمدفومات الشركة في الصندوق بالاضافة إلى مبلغ المكافأة . لا مخالفة فيه للقانون .
١٧٣	٣١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		التعويض عن انتهاء عقد العمل :
		”تقدير قيام مبرر الفصل“ :
		١ — تقدير قيام المبرر لفصل العامل وتقي تعسف رب العمل . مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
١٧٣	٣١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - مبرر الفصل . مسألة موضوعية . استناد المحكمة في نفيه إلى أسباب سائغة . اعراضها عن طلب الإحالة على التحقيق .
٣٣٠	٥٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٤)
		التعويض عن الفصل التعسفي :
		تصرفات السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ومنذوبيها ووزير المالية والاقتصاد والحراس العامين ومنذوبيهم . تحريم الطعن فيها وعدم سماع الدعوى بها . شرطه . اتخاذ هذه التصرفات عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية . الأمور التي لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى بها طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ . خروجها عن دائرة هذا الحظر . قضاء الحكم بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن فصل الشركة للطاعن بلا مبرر . مخالفته للقانون .
٣٩٠	٦٥	(طعن رقم ١٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٦٤)
		انتهاء مدة عقد الالتزام :
		انتهاء مدة عقد الالتزام . أثره . بقاء الشركة لتحقيق النشاط الذي كانت تمارسه أصلاً قبل تكليفها بإدارة المرفق . استمرار علاقتها بعالمها ومستخدميها . تجديد عقد المطعون عليه . تجديده لمدة غير محددة لا لمدة عقد الالتزام .
١٤٥	٢٧	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إصابات العمل :
		” واجب الإخطار “ :
		وجوب إخطار رب العمل بالحادث فور حصوله . جواز التراخي إلى وقت ظهور أثر الحادث . (الطنن ٢١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٨)
٣٥	٨	
		” إثبات العجز “ :
		العجز عن العمل . إثباته ، تقديم شهادة طبية من العامل وأخرى من رب العمل ، اختلافهما . عرض الأمر على الطبيب الشرعى . المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . قاعدة تنظيمية . إغفالها . لا يحرم المحكمة من استعمال حقها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق دليل العجز وتقديره . (الطنن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
١٧٣	٣١	
		التحكيم في منازعات العمل :
		” ما يخرج عن ذلك “
		المنازعة في مدى استحقاق العامل لفرق إهانة غلاء المعيشة بسبب تغير حالته الاجتماعية وتراخيه في إخطار رب العمل به . نزاع فردى لاصلة له بحق الجماعة . اختصاص المحاكم بنظره . (الطنن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٥)
٨٠	١٥	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(غ)
		غير
		اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث . له الطعن عليها وإثبات طعنه بكافة الطرق .
٤٣	١٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		(ف)
		فوائد
		الفوائد التأخيرية :
		استحقاق الفوائد التأخيرية . شرطه . كون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . مثال . مقابل الاجازة ، بدل الإنذار ، مكافأة نهاية مدة الخدمة .
٢٨	٩	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٨)
		تجاوز الفوائد لرأس المال :
		منع تجاوز الفوائد لرأس المال — المادة ٢٣٢ مدني — اتصاله بالنظام العام . ليس للدائن من ١٥/١٠/١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي حق اقتضاء فوائد متى بلغت الفائدة المستحقة له ما يعادل رأس المال ولو كان بعض هذه الفوائد قد استحق في ظل القانون القديم .
٢٨٠	٤٨	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقادم الفوائد :
٢٨٠	٤٨	قطع تنبيه نزع الملكية لتقادم الفوائد من تاريخ إعلانه . (الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		(ق)
		قسمة . . قوة الأمر المقضى :
		قسمة
		القسمة بالتراضي :
		إجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الأهلية . ضرورة حصول الوصي أو القيم على إذن بذلك من الجهة القضائية المختصة وتصديقها على عقد القسمة بعد تمامه حتى ينفذ في حق ناقص الأهلية . إغفال ذلك يستتبع البطلان . بطلان نسبي شرع لمصلحة ناقص الأهلية . له عند بلوغه من الرشد إن كان قاصرا أو رفع الحجر عنه إن كان محجورا عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان وإجازة القسمة .
١٣١	٢٤	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)
		قوة الأمر المقضى
		١ - قبول التظلم مرتبط بجواز الاستئناف وقبوله شكلا . فصل قاضي التظلم في مسألة جواز الاستئناف من عدمه . قضاؤه يجواز الاستئناف وقبوله شكلا . أثره . حسم النزاع نهائيا في خصوص هذه المسألة واستنفاد المحكمة ولايتها في الفصل فيها . يتمتع عليها إمادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع .
٩٨	١٩	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ - قضاء الحكم المطعون فيه في الاستئنافات المرفوعة من الورثة المطعون ضدهم بإلزام الطاعنين بالتعويض لكل منهم. التزامه في ذلك سبق الحكم بمسئولية الطاعنين عن التعويض لوارثة أخرى في استئناف سابق . ترديد الاستئناف المذكور بين الطاعنين والوارثة الأخرى وبخصوص حصتها فقط في حق مالي آيل لها بالميراث . ترديد الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص حصته كل منهم في الحق المالي المشار إليه . عدم تحقق وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة له ولا يكون للحكم الصادر في ذلك الاستئناف قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى . قضاء الحكم في الاستئناف السابق لا يغني عن إيراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه .</p> <p>(الطن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)</p>
١٩٩	٢٥	
		<p>٣ - قوة الأمر المقضي ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون مرتبطا بهذا المنطوق من أسبابه ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه . تقدير المحكمة الجزئية الدعوى بمبلغ يزيد على ٢٥٠ ج . قضاؤها تبعا لذلك بعدم اختصاصها والإحالة إلى المحكمة الابتدائية . صيرورة الحكم انتائيا بعدم استئنافه . امتداد قوة الأمر المقضي التي حازها الحكم إلى ما ورد في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ . تفيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بهذا التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادرا في دعوى تزيد قيمتها على نصابها الانتهائي . جواز استئنافه .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)</p>
٣١١	٥٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		محاماة . محكمة الموضوع . مرافق عامة مرض الموت . مراد . مسئولية . معاهدات
		محاماة
		حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع عليها :
		حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها . يستوى في ذلك أن يكون التعامل باسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان . شراء للطاغن العقار بصفته وليا طبيعيا على ولديه الفاضرين . تمسكه بخلو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه ببطلان عقد البيع دون التثبت من أن المشتريين كانا إسما مستعارا للطاغن . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٣٨١	٦٣	(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		التنصل :
		التوكيل بالخصومة ينحل الوكيل سلطة القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات . لا يجوز للوكل التنصل مما يقوم به الوكيل منها ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل مما يقوم به وكيله دون تفويض من الأعمال والتصرفات الإيجابية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨١١ مرافعات ، أو من أي تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا .
٤٣٠	٧٠	(دعوى التنصل رقم ٢٣ و ٢٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ...

محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع .

(١) في تفسير العقد :

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط
المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا سلطان
لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى
الذي حصلته منها .

(الملن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦) ... ٦٨ ٤١٨

(ب) في إجازة العقد :

استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية
التي تستقل بها محكمة الموضوع .

(الملن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩) ... ١٠ ٤٣

(ج) في تقدير عيوب الرضا :

تقدير ثبوت التدليس من المسائل التي تستقل بها محكمة
الموضوع .

(الملن رقم ٢٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠) ... ٤٦ ٢٦٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د) في الاثبات :
		اجراءات الاثبات :
		١ - العجز عن العمل . اثباته ، تقديم شهادة طبية من العامل وأخرى من رب العمل ، اختلافهما . عرض الأمر على الطبيب الشرعى . المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . قاعدة تنظيمية . اغفالها . لا يحرم المحكمة من استعمال حقاها في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق دليل العجز وتقديره .
١٧٣	٣١	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٢ - تقرير المحكمة إلزام الخصم بتقديم ورقة معينة . اعتباره من اجراءات الاثبات . جواز العدول عنه بشرط بيان أسباب العدول .
٢٤٤	٤٣	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠)
		٣ - اقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينه المحكمة من فحصها الأوراق المطعون عليها وما استدلت به من ظروف الدعوى وملا بساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خبير أو احوالة الدعوى الى التحقيق .
٥٣	١١	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٤ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب اعادة المأمورية للتبوير متى رأت في اندعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .
٣٥٧	٦٠	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ) في تقدير الدليل :
		١ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .
٤٣	١٠	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٢٨٩	٤٩	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٢ - إقامة الحكم قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما تبينته المحكمة من فحصها الأوراق المطعون عليها وما استدلت به من ظروف الدعوى وملابساتها ولما لها من سلطة في تقدير الدليل . رفضها ندب خبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق . لا قصور ولا إخلال بحق الدفاع .
٥٣	١١	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٣ - اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٢٨٩	٤٩	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ بدفاتر الممول أو أطرافها كلها أو بعضها .
٣١٩	٥٤	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١١)
		٥ - حق محكمة الموضوع في رفض طلب إعادة المأمورية للتبوير متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا قصور .
٣٥٧	٦٠	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٩)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٦ - ملطة قاضي الموضوع في تقدير أقوال الشهود حسبها يطعن إليه وجدانه . لمحكمة النقض التدخل إذا ما صرح القاضي بأسباب عدم اطمئنانه وكانت هذه الأسباب مبنية على ما يخالف الثابت في الأوراق أو على تحريف لأقوال الشهود أو الخروج بها عن مدلولها .
٣٩٥	٦٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		(و) في تقدير قيام مبرر الفصل :
		١ - تقدير قيام المبرر للفصل ونفى تعسف رب العمل . مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
١٧٣	٣١	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٥)
		٢ - مبرر الفصل . مسألة موضوعية . استناد المحكمة في نفيه إلى أسباب سائغة . إعراضها عن طلب الاحالة على التحقيق .
٣٣٠	٥٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١١)
		مرافق عامة
		اتهاء الالتزام :
		” أثره “ :
		١ - اتهاء مدة عقد الالتزام . أثره . بقاء الشركة لتحقيق النشاط الذي كانت تمارسه أصلا قبل تكليفها بإدارة الموفق . استمرار علاقتها بعاملها ومستخدميها . تجديد عقد المطعون عليه . تجديده لمدة غير محددة لا لمدة عقد الالتزام .
١٤٥	٢٧	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - عقود التزام الموافق العامة . القاعدة فيها . إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . الملتزم لا يعتبر ويكلا عن جهة الإدارة ، ولا تعد خلفا خاصا أو عاما له . التزامه وحده بالديون المترتبة في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق . لا شأن بلجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إنهاؤها الإلتزام وعودة المرفق إليها . عدم مساءلتها عن الديون إلا إذا نص في عقد الإلتزام على ذلك .
١٦١	٢٩	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
		٣ - النص في عقد إنهاء الإلتزام على أيلولة جميع موجودات الشركة إلى الحكومة والتزامها بخصوم الشركة في حدود قيمة هذه الموجودات . مفاده تقييد التزام الحكومة بهذه الخصوم بدخولها في قيمة موجودات الشركة . إلزام الحكومة بالتعويض من وفاة مورث المطعون ضدهم أثناء عمله لدى الشركة . عدم استظهار الحكم دخول المبلغ الذي ألزمها به في حدود ما تلتزم به بمقتضى عقد إنهاء الإلتزام . قصور .
١٦١	٢٩	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
مرض الموت		
تحديده :		
		١ - لا يشترط في مرض الموت لزوم صاحبه الفراش على وجه الاستمرار والاستقرار بل يكفي أن يلزمه وقت اشتداد العلّة به ، كما لا يشترط فيه أن يؤثر على سلامة إدراك المريض أو ينقص من أهليته للتصرف .
٣٩٥	٦٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود إلا بعد وفاة المورث . عدم اعتبار المرض مرض موت إلا إذا انتهى بموت صاحبه . وجود المتصرف على قيد الحياة يمنع وارثه من المنازعة في العقود الصادرة منه على أساس صدورها في مرض الموت أو أنها تخفى وصايا .
٢٩٥	٦٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		مزاد
		الإيجاب والقبول :
		افتتاح المزايدة وأعلى أساس سعر معين لا يعتبر إيجاباً . الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء . لا يتم القبول إلا بإرساء المزايدة .
٦٨	١٣	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		شروط المزايدة :
		مكفل اللوائح وشروط قائمة المزايدة ببيان كيفية تمام القبول وإرساء المزايدة . وجوب الرجوع إليها دون غيرها من أحكام القانون المدني التي تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة .
٦٨	١٣	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		إرساء المزايدة : اعتماده :
		اعتماد السعر الذي تبدأ به المزايدة لا يغني عن اعتماد إرساء المزايدة .
٦٨	١٣	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطة الجهة عارضة المزايدة في رفض العطاء :
		دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة . قبوله لا يمنع الوزارة من استعمال حقها في رفض العطاء المقدم من رافعه . (الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٦٨	١٣	
		مسئولية
		مسئولية تقصيرية :
		”مسئولية حارس الشيء“ :
		شرط تحقق مسؤولية حارس الشيء ، وقوع الضرر بفعل الشيء . المادة ١٧٨ مدني . وجوب تدخل الشيء تدخلًا إيجابيًا في إحداث الضرر ، دفع الحارس هذه المسؤولية بأن تدخل الشيء كان سببًا ووقوع الضرر بخطأ المتوفى . إغفال الحكم ببحث هذا الدفاع . تعييبه بالقصور . (الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
٢٤٠	٤٢	
		مسئولية عقدية :
		دعوى المؤمن له على المؤمن :
		دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن عن تلف البضاعة ، شرطها ، قيام المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم البضاعة وأن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال ٣١ يومًا من تاريخ الاحتجاج .. المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى . (الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٦)
٤١٨	٦٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	معااهدات
		معاهدة بروكسل لسفدات الشحن :
		إلزام الناقل ببذل الهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه . هلاك أو تلف البضاعة بسبب عدم صلاحية السفينة للسفر . وقوع عبء إثبات بذل الهمة الكافية على عاتق الناقل . يدرأ مسئوليته عن الهلاك أو التلف إثباته أنه قام ببذل تلك الهمة .
١٥٤	٢٨	(الطنن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
		(ن)
		نظام عام . نقض . نقل بحرى . نيابة .
		نيابة عامة
		نظام عام
		أحكام الإرث :
		أحكام الإرث وتعيين أنصبة الورثة فى التركة من النظام العام . التحيل عليها باطل بطلانا مطلقا . خروج هذا البطلان من نطاق التقادم المنصوص عليه فى المادة ١٤٠ مدنى . اطلاق البطلان لا يتنافى مع امكان اجازة الورثة للتصرف . الاجازة انما تلحق بالتصرف بوصفة وصية لا بيع . خضوعه فى هذه الحالة لأحكام الوصية .
٤٣	١٠	(الطنن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تجاوز الفوائد لرأس المال :
		منع تجاوز الفوائد لرأس المال - المادة ٢٣٢ مدني - اتصاله بالنظام العام . ليس للدائن من ١٥/١٠/١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي حق اقتضاء فوائد متى بلغت الفائدة المستحقة له ما يعادل رأس المال ولو كان بعض هذه الفوائد قد استحق في ظل القانون القديم .
٢٨٠	٤٨	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - ٥/٣/١٩٦٤)
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة :
		التصرف والبناء في الأراضي المقسمة مرهون بصدور قرار وزاري باعتماد التقسيم وايداع صورة رسمية منه الشهر العقاري . حظر التصرف والبناء فيها قبل صدور هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب البطلان المطلق . موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم هي الطلب ليس لها من أثر سوى اعتبار مشروع التقسيم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في أحداث إثارة ، ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء .
٣٦٥	٦١	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق - ١٩/٣/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		الطلبات الجديدة في الاستئناف :
		عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف . المادة ٤١١ مرافعات - اتصاله بالنظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . طلب المدين من محكمة أول درجة تحديد الدين المنفذ به بمبلغ معين . مطالبته أمام محكمة الاستئناف بتحديد هذا الدين بأقل من ذلك المبلغ يتضمن حتما زيادة الطلب الأصل بقدر ما يطلب انقاصه من هذا المبلغ . اعتبار ذلك طلبا جديدا يخالف الطلب الأصلي في موضوعه .
٢٨٠	٤٨	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		أسباب الطعن بالنقض المتعلقة بالنظام العام :
		التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق بالنظام العام . شرطه . أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الالمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب .
٢٨٩	٤٩	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		نقض
		إجراءات الطعن :
		” تقرير الطعن “ :
		لا يلزم توقيع المحامي على الصورة المعلنه من تقرير الطعن أو أصلها . يكفي توقيعه على أصل التقرير .
٣٣٥	٥٧	(الطن رقم ٤ لسنة ٣١ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٣/١١) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>”إيداع المستندات“ :</p> <p>عدم الالتفات إلى ما يقدمه الطاعن من مستندات بعد إحالة الطعن من دائرة الفحص .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)</p> <p>إعلان الطعن :</p> <p>١ — إعلان الطعن في الميعاد إجراء حتى يترتب على إغفاله البطلان . بلوغ إحدى المطعون عليهم سن الرشد . اختصاصها في الطعن في شخص الوصي السابق عليها بعد زوال صفته في تمثيلها وطلب إعلانها في شخصه . رفضه استلام صورة إعلان الطعن عنها . عدم قيام الطاعن بإعلانها بالطعن في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . بطلان الطعن بالنسبة لها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)</p> <p>٢ — متول المطعون عليها في الاستئناف ومباشرة بنفسها بعد بلوغها سن الرشد . اعتبارها طرفا في الحكم الصادر فيه وبحق لها الاحتجاج به باعتباره صادرا لصالحها بصفتها التي باشرت بها فعلا الخصومة . لا تأثير لما وقع من خطأ في بيانات الحكم من أنه صدر لصالحها باعتبارها قاصرا وممثلة في شخص الوصي السابق عليها . ضرورة اختصاصها في الطعن المرفوع عن هذا الحكم . عدم إعلانها إليها يستوجب البطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)</p>
٢٩٥	٦٦	
٢٩٧	٥٠	
٢٩٧	٥٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - وصف المطعون عليهما في تقرير الطعن بأنهما قاصران وتوجيه الطعن إليهما في شخص الوصى عليهما بعد زوال صفته في تمثيلهما لبلوغهما سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه. تدارك الطاعن هذا الخطأ قبل إعلان الطعن وتنبيهه قلم الكتاب إلى إعلان كل منهما في شخصه بوصفه بالغاً وتما إعلانهما على هذا الوجه . لا بطلان .
٣٠٣	٥١	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		٤ - لا يلزم توقيع المحامي على الصورة المعلنة من تقرير الطعن أو أصلها . يكفي توقيعه على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب .
٣٣٥	٥٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية - ١٩٦٤/٣/٥١)
		الخصوم في الطعن :
		١ - الحكم ابتدائياً بانحراج خصم من الدعوى بلا مصروفات . اختصاصه في الاستئناف دون توجيه أية طلبات إليه وعدم الحكم له بشيء ما . اختصاصه في الطعن لا يكون له محل . ولا يلزم إعلانه به .
١٣١	٢٤	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)
		٢ - زوال صفة الطاعن بعد تهيئة الدعوى للحكم في موضوعها . حضور من قام مقامه في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ومباشرة السير فيها . انعدام أثر تغير الصفة على سير الطعن .
٢٧١	٤٧	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)
		٣ - يكفي لاعتبار الطعن برمته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة .
٢٩٧	٥٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المصلحة في الطعن :
		قيام سبب رفض الدعوى على عدم نفاذ الحوالة . يستوى في ذلك الحكم برفضها أو بعدم قبولها . لا يعتبر أيهما فصلا في موضوع الخصومة مانعا من التقاضي بشأن الحق موضوع عقد الحوالة إذا ما أضحت نافذة في حق المدين . النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذه الحالة لا تتحقق به سوى مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن .
١٢٣	٢٣	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٣)
		حالات الطعن :
		الخطأ في القانون :
		١ — قصر جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، دون حالات البطلان في الحكم أو في الإجراءات .
٦٢	١٢	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٢ — على المحكمة أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني المنطبق على واقعة الدعوى . خطأها في ذلك وتطبيقها أحكاما غير الواجبة التطبيق . جواز الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفة القانون ولو لم يكن الطاعن قد نبه محكمة الموضوع إلى ذلك .
٢٥٤	٤٥	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الطعن :
		” أسباب واقعية “ :
٢٨٩	٤٩	تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة. الجدل في ذلك موضوعي لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦٩٤/٣/٥)
		” الأسباب المتعلقة بالنظام العام “ :
٢٨٩	٤٩	التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق بالنظام العام . شرطه . أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
		” السبب الجديد “ :
١٨	٥	١ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أن ليس للطعون عليها سوى موطن واحد خلاف المنزل الذي وجه إليها فيه إعلان الرغبة . وأن المنزل المذكور لا يعتبر موطناً لها لعدم إقامتها فيه هادة . عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بما ورد بعقد البيع خاصاً باتخاذها ذلك المنزل موطناً لها . لا يصح إبداء هذا الدفاع المستند إلى ذلك العقد لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - السبب القانوني في المادة ٤١ مرافعات . المقصود به . الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى سواء أكان عقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم إثراء بلا سبب أم نصا في القانون . يخرج عن ذلك الأدلة ووسائل الدفاع المقدمة في الدعوى . النعى بخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون لمخالفته قواعد الاختصاص النوعي وإن كان يتعلق بالنظام العام إلا إنه لا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض ولا أن تثيره المحكمة من تلقاء نفسها ما دام إنه يستند إلى عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .
٥٣	١١	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		٣ - ورود الطعن في الإجراءات على الحكم الابتدائي القاضي بتعيين خبير وعلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى وعمل الخبير . عدم تمسك الطاعن بذلك لدى محكمة الموضوع . اعتبار ذلك سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٦	٣٠	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
الحكم في الطعن :		
» أثره «		
		نقض الحكم يستتبع إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة له متى كان ذلك الحكم أساسا لها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على سبق صدور حكم في استئناف رفع عن ذات الحكم . نقض الحكم الصادر في الاستئناف السابق . اعتبار الحكم المطعون فيه باطلا .
٢٥١	٤٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نقل بحري
		التزامات الناقل :
		١ - التزام الناقل ببذل المهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر وعند البدء فيه . هلاك أو تلف البضاعة بسبب عدم صلاحية السفينة للسفر . وقوع حبه إثبات بذل المهمة الكافية على عاتق الناقل . يدرأ مسئوليته عن الهلاك أو التلف إثباته أنه قام ببذل تلك المهمة .
١٥٤	٢٨	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٩٤٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
		٢ - اكتفاء الحكم في التدليل على صلاحية السفينة للملاحة عند بدء الرحلة بما استخلصه من الشهادة المقدمة من الناقل والدالة على سلامة تسيف شحنة السفينة قبل مغادرتها ميناء القيام من أنه بذل المهمة الكافية لسلامة الشحن . ثبوت بذل الناقل المهمة الكافية لسلامة الشحن لا يدل بحال على بذله المهمة لجعل السفينة صالحة للسفر لاختلاف الأمرين . فساد في الاستدلال .
١٥٤	٢٨	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠)
		نيابة
		النيابة في الحيازة :
		قيام دهنى استرداد الحيازة على رد الاعتداء غير المشروع . يكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالمقار اتصالا فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب . لالزوم لتوافر نية التملك ولا وضع اليد مدة سنة سابقة على التعرض . جواز رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة .
٦٢	١٢	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>نيابة عامة</p> <p>تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية :</p> <p>وجوب اشتغال الحكم على بيان أهم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية . إغفاله . خلو الحكم الابتدائي من هذا البيان . اشتغال الحكم الاستئنافي عليه ، وتأنيده للحكم الابتدائي بأسباب مستقلة . لا محل للنهي بالبطلان .</p> <p>(الملحق رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق — أحوال شخصية — جلسة ١١/٣/١٩٦٤) ...</p>
٥٨	٣٤٠	
		<p>(و)</p> <p>وارث . وصية . وضع يد . وقف . وكالة</p> <hr/> <p>وارث</p> <p>إشهاد الوفاة والوراثة :</p> <p>” حجيته ”</p> <p>حجية إشهاد الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم على خلافه .</p> <p>لذوي الشأن طلب بطلان الإشهاد بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع .</p> <p>(الملحق رقم ٤٥ لسنة ٣١ ق — أحوال شخصية — جلسة ١١/٣/١٩٦٤) ...</p>
٥٨	٣٤٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تمثيل الوارث لباقي الورثة :
١٩٩	٣٥	قاعدة تنصيب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها . مجالها . أن يكون الوارث قد خاصم أو خصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . (الطن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٦)
		التحويل على أحكام الإرث :
٤٣	١٠	١ - اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث المساسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث . له الطعن عليها وإثبات طعنه بكافة الطرق . (الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٤٣	١٠	٢ - انتهاء الحكم إلى عدم تحيز التصرف وإخفائه لوصية . لا أثر لتسجيل العقد حال حياة البائع في تصحيح التصرف أو نقل الملكية . التسجيل لا يصح عقدا باطلا ، ولا يحول دون الطعن في العقد بأنه يخفى وصية . (الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)
٤٣	١٠	٣ - أحكام الإرث وتعيين أنصبة الورثة في التركة من النظام العام . التحويل عليها باطل بطلانا مطلقا . خروج هذا البطلان عن نطاق التقادم المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مدني . اطلاق البطلان لا يتنافى مع إمكان إجازة الورثة للتصرف . الإجازة إنما تلحق التصرف بوصفه وصية لا بيع . خضوعه في هذه الحالة لأحكام الوصية . (الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٠٣	٥١	٤ — صدور التصرف في صورة بيع منجز . للوارث الطعن فيه بأنه يخفى وصية وإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات ومن بينها القرائن . (الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)
٣٩٥	٦٦	٥ — حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود إلا بعد وفاة المورث . عدم اعتبار المرض مرض موت إلا إذا انتهى بموت صاحبه . وجود المتصرف على قيد الحياة يمنع وارثه من المنازعة في العقود الصادرة منه على أساس صدورهما في مرض الموت أو أنها تخفى وصايا . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦)
		تصرفات المورث :
		”إجازتها“ :
٤٣	١٠	استخلاص الإجازة الضمنية وعدمها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		وصية
		التصرف المضاف إلى ما بعد الموت :
٤٣	٥١	صدور تصرف في صورة بيع منجز . للوارث الطعن فيه بأنه يخفى وصية وإثبات ذلك بكافة طرق الإثبات ومن بينها القرائن . (الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وضع يد
٦٢	١٢	قصر جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، دون حالاتي البطلان في الحكم أو في الإجراءات . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٩)
		وقف
		الاستحقاق في الوقف :
٩٢	١٨	المستحق في الوقف . هو كل من شرط له الواقف نصيبا في الغلة أو مئمترا أو مرتبا دائما أو مؤقتا . الحكم بمعاش في صورة مرتب شهري لمدة الحياة . قيام الحكم على أن المحكوم له يستحق المعاش عملا بصريح شرط الواقف . اعتباره استحقاقا في الوقف . يلزم إتيان الحق فيه انقضاء خمس عشرة سنة . (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٦)
		شرط الواقف :
		”تفسيره“ :
٤٥	٥٩	غرض الواقف يصلح مخصصا لعموم كلامه ، يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه إرادته . إرادة الواقف أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافا متعددة يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه وبإدارته والنظر عليه وأن يباعد بين كل فريق منهم وبين بعض أفراد الفريق الواحد لاعتبارات رأها . انصراف عبارة ” أصل ريع الوقف “ و ” من أهل هذا الوقف “ الواردة في شرط العقيم إلى الوقف الخاص بكل فريق لا إلى أهل الوقف العام . عودة نصيب العقيم من كل فريق إلى أصل غلة ما هو موقوف على فريقه . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٨)

رقم المادة	رقم القاعدة	
		الشراء لحساب الوقف :
		شراء أطيان لحساب الوقف ومن ماله يستلزم استئذان المحكمة الشرعية .
٣٥٧	٦٠	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٤)
		الريع الواجب على ناظر الوقف :
		"تقادمه" :
		الريع الواجب على ناظر الوقف أدائه للمستحقين - تقادمه بخمس عشرة سنة .
٩٢	١٨	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٤)
		وكالة
		انعقادها :
		الطالب المقدم من المستحق في الوقف إلى وزارة الأوقاف يطلب فيه منها شراء أطيان لحساب الوقف لا يعتبر توكيلا بالمعنى القانوني ولا يلزم الوزارة بالشراء .
٣٥٧	٦٠	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		آثار الوكالة :
		”التزامات الوكيل“ :
		حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يدافعون عنها ، يستوى في ذلك أن يكون التعامل باسمائهم أو باسم مستعار . مخالفة ذلك يستوجب البطلان . شراء الطاعن العقار بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين . تمسكه بخلو الحكم من بيان ما إذا كان اسم المشتريين مستعارا من هدمه ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع وقضاؤه ببطلان عقد البيع دون التثبت من أن المشتريين كانا اسما مستعارا للطاعن . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٣٨١	٦٣	(الطن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٩)
		التوكيل بالخصومة :
		”التنصل“ :
		التوكيل بالخصومة ينحول الوكيل سلطة القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات . لا يجوز للوكيل التنصل مما يقوم به الوكيل منها ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل . له التنصل مما يقوم به وكيله دون تفويض من الأعمال والتصرفات الإيجابية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨١١ مرافعات ، أو من أى تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا .
٤٣٠	٧٠	(دعوى التنصل رقم ٢٢ و ٢٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>التزام المرافق العامة :</p> <p>عقود التزام المرافق العامة . القاعدة فيها . إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسئوليته . الملتزم لا يعتبر وكيلًا عن جهة الإدارة ، ولا تعد خلفًا خاصًا أو عامًا له . التزامه وحده بالديون المترتبة في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق . لا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إنهاؤها الالتزام وهوذة المرفق إليها . عدم مساءلتها عن هذه الديون إلا إذا نص في عقد الالتزام على ذلك .</p> <p>(الملحق رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق — مجلة ١٩٦٤/١/٣٠)</p>
١٦١	٢٩	

فهرس المواد

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

القانون المدني القائم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٤٠	تعدد الوطن...	•
٨٩	الأحكام المتعلقة بركن الرضا في العقد...	١٣
٩٠	» » »	١٣
٩١	» » »	١٣
٩٩	تمام العقد في المزايدات...	١٣
١٠١	انعقاد الوعد بالبيع...	٢٢
١٤٠	سقوط الحق في إبطال العقد...	١٠
١٤٧	تطبيق نظرية الحوادث الطارئة...	٦٧
١٧٨	مسئولية حارس الأشياء...	٤٢
٢٢٦	استحقاق الفوائد التأخيرية...	٩
٢٣٢	منع تجاوز الفوائد لرأس المال...	٤٨
٣٠٥	نفاذ الحوالة...	٢٣

(ب)

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٧٥	تقادم الريع	١٨
٣٩٢	حجية الأوراق الرسمية... ..	٤٣
٣٩٤	حجية الأوراق العرفية... ..	٣٠
٤٠٢	مبدأ الثبوت بالكتابة	٤٩
٤٠٥	قوة الشيء المحكوم فيه... ..	٥٢ و ٣٥ و ٥٧
٤٠٨	حجية الإقرار... ..	٤٦
٤٧٢	حظر تعامل المحامين مع موكليهم في الحقوق المتنازع فيها	٦٣
٦٦٨	التزام المرافق العامة	٢٩
٦٧٤	عقد العمل	٥٦
٦٨٣	منع العمال	٩
٧٠٢	التوكيل بالشراء	٦٠
٨٣٥	القسمة بالتراضي بالنسبة لناقصي الأهلية	٢٤
٩١٦	مرض الموت	٦٦
٩٥٨	دعوى استرداد الحيازة	١٢
٩٧٨	تملك الحائز للثمار... ..	٣٦
١٠٠١	حق المخترع	٤٣
١٠٠٢	» »	٤٣

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
القانون المدني الفرنسي		
٦٢	النظام الحالي بين الزوجين	١٣٩٩
القانون التجاري		
٤	سقوط الدعوى على الوكيل بالعمولة وأمين النقل	١٠٤
٦٩	السند الإذني	١٩٠
القانون التجاري البحري		
٦٨	دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن	٢٧٤
٦٨	» » »	٢٧٥
قانون المرافعات القائم		
٤	إعلان الشركات	١٤
٦	تقدير قيمة دعوى تصقيع الحكم	٣٤
١١	» » الدعوى	٤١
٦٩	دعاوى السندات الإذنية ، استئنافها	١١٨
٤٦٢٥	بطلان أوراق التكليف بالحضور	١٤٠
٢٥	» » » »	١٤١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٦٥	مدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات	٦٠ و ٤٣
٢٦٤	اشتمال حكم التحقيق على نذب أحد القضاة للتحقيق	٣٠
٢٨٤	تحقيق الإدعاء بالتزوير	١١
٣٤٣	تعجيل النطق بالحكم	١٧
٣٤٩	اشتمال الحكم على رأى النيابة	٥٨
٣٨٤	استفادة من فوت ميعاد الطعن في الحكم من طعن زميله	٣٥
٣٨٤	اختصاص باقى المحكوم لهم في الطعن	٤٦
٤٠٥	استئناف دعاوى السندات الإذنية	٦٩
٤٠٦ مكرر	إعلان الاستئناف	٤٦
٤١٠	الطلبات الجديدة في الاستئناف	٤٨
٤١٣	رفع الاستئناف المقابل	٥٣
٤٢٥	الطعن بالنقض في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية	
	في مسائل وضع اليد	١٢
٤٧١	التظلم من وصف النفاذ	١٩
٨١٠	التوكيل بالخصومة - التنصل	٧٠
٨١١	التوكيل بالخصومة - التنصل	٧٠

رقم المادة	الموضوع	رقم الفاصلة
	قانون المرافعات الملغى	
٣٥٧	رفع الاستئناف المقابل	٥٣
	قوانين ومراسيم وقرارات مختلفة	
	أحوال شخصية ووقف	
	المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١	
	بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية	
٣٦١	حجية إسهاد الوفاة والوراثة	٥٨
	القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦	
	بشأن الوقف	
١٠	تفسير كلام الواقف	٥٩
	ضرائب	
	القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩	
٣٣	أرباح المنشأة المشتغلة في مصر	٥٥
٣٨	سنوية الضريبة	٣٣
٣٩	وماه الضريبة — تصفية المنشأة	٣٩

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٩	وعاء الضريبة - خصم الاستهلاكات	٥٥
٥٤	الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضرائب على الارباح التجارية والصناعية	٢٠
٥٤ مكرر	قواعد وإجراءات رفع الطعون وإعلانها	٢٠
٥٥	التقدير الحكيم	٣٤
٥٨	تغيير شكل المنشأة	٢٦
٧٥	الطعن في قرارات اللجان الخاصة بضريبة المهن غير التجارية ...	٢٠
<hr/>		
المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢		
١	قاعدة تقدير وعاء الضريبة - الربط الحكيم	٣٣ و ١٤ و ٣٩ ٤١ و ٤٠ و ٥٤
<hr/>		
القانون ٤٢ لسنة ١٩٤٤		
٣٨	الطعون الخاصة بضريبة التركات	٢٠
<hr/>		
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩		
٢٠	قواعد وإجراءات رفع الطعون الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد	٢٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤	
—	ابطال التقدير المترتب على المادة ٥٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩	
٣٤	لأكثر من سنة واحدة	
	<hr/>	
	عمل	
	القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤	
٣٩	عدم الجمع بين المكافأة وحصول صندوق الادخار	٣١
	<hr/>	
	القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠	
	بشأن إصابات العمل	
١١	تبليغ رب العمل بوقوع الحادث	٨
	<hr/>	
	المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢	
	في شأن عقد العمل الفردي	
١٩	تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه	٢٧
٣٥	تجديد عقد العمل	٢٧
٤٠	فسخ العقد للحكم على العامل بالحناية أو جنحة ماسة بالشرف	
٢١	أو الأمانة أو الأخلاق	٢١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٤٥	طريقة إثبات عجز العامل عن العمل	٣١
٥٠	بطلان الشروط المخالفة للقانون	٢٧
<p>المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢</p> <p>في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل</p>		
١	المنازعات الجماعية — ما يخرج عنها	١٥
<p>رسوم</p> <p>القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤</p> <p>بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق المدنية</p>		
٢٠	استحقاق الرسم النسبي	٦٤٤٣٨
<p>اصلاح زراعى</p> <p>القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣</p>		
—	اعماله لنظرية الظروف الطارئة	٦٧
<p>القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠</p> <p>بتقسيم الاراضى المعدة للبناء</p>		
٩	ثبوت الموافقة على التقسيم . أثرها	٦١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٠	حظر التصرف والبناء في الأراضي المقسمة	٦١
	القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم بيوع الأقطان الآجلة في الداخل	
١	مد أجل قطع السعر ببورصة العقود	٤٧
	قرار وزير المالية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢	
—	حظر إجراء أية عملية من عمليات بيع القطن على استحقاق أشهر معينة	٤٧
	القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الأحكام العرفية	
٣	تحریم الطعن في تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ومنع سماع الدعوى به	٦٥
	القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٧	
—	منع شركة ماركوني ترخيص تشغيل اللاسلكي الدولي في القطر المصري	٢٩

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الأوقاف	
١٣	تأجير أطيان الأوقاف	٦
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية	
١	ميعاد رفع الطلب	٩٢
٣	تأديب أعضاء النيابة العامة	١٣٧
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض	
٥١٦٥٠	إعلان الطعن	١١
	معاهدات	
	معاهدة بروكسل اسندات الشحن	
٢٨	بذل المهمة الكافية لجعل السفينة صالحة للملاحة قبل السفر ...	٣
٢٨	عبء اثبات بذل المهمة الكافية	٤

(ك)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

ودائرة الأحوال الشخصية

رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع
	(ت)		(ا)
٣١	تأمين	٦	إثبات
٣٢	تجزئة	١٢	إجارة
٣٣	توزيع	٣	إجراءات
٣٤	تسجيل	١٣ و ٤	إحالة
٣٤	تقدم	١٣	أحكام عرفية
٣٦	تقسيم	١٤	أحوال شخصية
٣٦	تنفيذ	١٥ و ٤	إختصاص
٣٧	تنفيذ عقارى	١٦	إستئناف
	(ح)	١٨	إصلاح زراعى
		١٩	إعلان
٣٧	حق	٢٠	إلتزام
٣٨	حكر	٢٢	أهلية
٣٨	حكم	٢٣	أوراق التكليف بالحضور
٤٦	حوادث طارئة		(ب)
٤٧	حوالة		
٤٨	حيازة		
	(خ)	٢٤	بطلان
		٢٨	بورصة
٤٩	خلف	٢٩	بيع

الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة
(د)		(ق)	
دعوى	٥٠	قسمة	٧٣
دفاع	٥٧	قضاء إدارى	٤
(ر)		قوة الأمر المقتضى	٧٣
رسوم قضائية	٥٧	(م)	
ربيع	٥٨	محاماة	٧٥
(س)		محكمة الموضوع	٧٦
سند إذنى	٥٨	مرافق عامة	٧٩
(ش)		مرض الموت	٨٠
شركات	٥٩	مزايا	٨١
(ص)		مسئولية	٨٢
صلح	٦٠	معاهدات	٨٣
صورية	٦٠	(ن)	
(ض)		نظام عام	٨٣
ضرائب	٦١	تقضى	٨٥
(ع)		نيابة	٩١
عقد	٦٥	نيابة عامة	٩٢ و ٥
عمل	٦٨	(و)	
(غ)		وارث	٩٢
غير	٧٢	وصية	٩٤
(ف)		وضع يد	٩٥
فوائد	٧٢	وقف	٩٥
		وكالة	٩٦

تصويب

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٢٧	٨	المحكمة	المحكمة
٥٨	٢٢	أنه	أن ما
٩٨	١٥	يجوز	يجوز
١٥٢	٢١	٥	٥٠
١٦١	٢١	مثولية	مستوليةته
١٨٢	١٠	٣١٧ لسنة ١٩٥٣	٣١٧ لسنة ١٩٥٢
١٨٨	٩	دلالة	دالاتها
١٩٦	٢١	أوقوع	أوقوع
٢٢١	١١, ١٠	كما أن أن	كما أن للإدارة أن
٢٢١	١١	فما	مما
٢٢١	١١	في ذمتها الإدارة للتعاقد	في ذمتها للتعاقد
٢٥٤	٩	خطاها	خطؤها
٢٥٩	١٧	أن العقد	بأن العقد
٢٩٦	١٦	مدعاة	مدعاه
٣٤٣	١٣	المعمول عليه	المعمول عليه
٣٤٣	٢٤	عن خلافه	على خلافه
٣٤٤	٤	صورة	صورة
٣٤٤	٩	نعية	نعيه

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣٥٤	١٨	حجة	حاجة
٣٥٥	١٧	على ما على ما	على ما
٣٥٦	١٥	وأخطأ	وأخطأ
٣٦٣	١٠	على حكمها	عن حكمها
٣٧٢	١٩	communauté	communauté
٣٧٢	٢٤	acte de mariage	acte de mariage
٣٧٧	١٣	وختصاص	واختصاص
٣٨٤	٢٦	الوالدين	الوالدين
٣٨٨	١٣	بل قدر	بأن قدر
٣٨٩	١١	تضمنه	تضمنته
٤٠٠	٢٤	صادرة	الصادرة
٤٠٤	٢٠	طلب الحجز	طلب الحجر
٤١٤	١٨	أقام قضائه	أقام قضاءه
٤١٥	٤	لا يخضع	لا تخضع

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"

في يوم الأربعاء ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٤ (١٠ من جمادى الأولى سنة ١٣٨٤)

مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقِضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية
السنة الخامسة عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٤

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٤

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للأواد المدنية والتجارية

(١) التنازع بين المحاكم ومحاكم الأحوال الشخصية

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد زعفراني سالم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد الطيف مرسى ، ومحمد المجيد يوسف الفايض ، وقطب عبد الحميد فراج ، ومحمد ممتاز نصار ، وأبراهيم عمر هندي .

(١)

الطلب رقم ٢٣ لسنة ٣٠ القضائية "تنازع" :

وقف . " تفسير شرط الواقف " . حكم " حجية الأحكام " .

الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلاً فيها . طلب الترجيح بين حكيم بدعوى التناقض ممن ليس طرفاً من أطراف الخصومة في تنفيذها غير مقبول .

الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلاً فيها ، فإذا كان الطالبون لا يعتبرون من أطراف الخصومة في تنفيذ الحكمين المنع عليهم بالتناقض فإن طلب الترجيح بين الحكمين يكون قد أقيم ممن لا يملكه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد نائب رئيس المحكمة وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطلب — تتحصل حسب ما يبين من أوراقه — وما ورد بصحيفته في أنه بمقتضى إشهاد شرعى مؤرخ آنرذى الحجة سنة ١٢٧٢ هـ محرر بمحكمة مصر الشرعية وقفت المرحومة ممتاز قادن الشهيرة بأم حسين نحو

٤٢٣٢ فداناً مبينة المعالم بحجة الوقف خصصت ٨٠٠ فدان منها للخيرات وجعلت الباقي وقفاً على عتقاتها البالغ عددهم ٢٧ مات ستة منهم عن ذرية من بينهم المرحومة "صيامة" التي ماتت عن ابنها ابراهيم الذي مات عن ابنه "محمد القصاص" الذي مات عقيماً - وبوفاته عقيماً أصبح العتقاء الذين ماتوا عن ذرية خمسة والعتقاء الذين ماتوا عتقاء عن فرع انقرض بوفاته آخره عقيماً اثنين وثلاثين . وقد آل الموقوف على العتقاء إلى الخمسة العتقاء الذين لهم ذرية وبذلك انحصر الوقف على ماعدا الخيرات في العتقاء الذين لهم ذرية . وأضاف الطالبون أنهم من فرع "نجم مهير" التي تستحق خمس الموقوف على العتقاء . وأنه قد حصل نزاع في نصيب العقيم "محمد القصاص" بن ابراهيم بن صيامة وهو خمس الموقوف على العتقاء ذوى الذرية الذين انحصر فيهم الوقف - هل يعود هذا النصيب إلى أصل غلة الوقف أى يوزع ويذهب على جميع المستحقين في الوقف كل بقدر نصيبه فيه أو ينتقل نصيب "محمد القصاص" المذكور المتوفى عقيماً إلى أقرب الطبقات إليه - وأنه قد صدر حكام نهائيان متناقضان في هذا الموضوع: الحكم الأول - صدر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٢٦ من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية الكلية رقم ١٧٨ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قضى بتفهم الخصوم أنه بوفاته "محمد ابراهيم القصاص" عقيماً ينتقل نصيبه للمستحقين في الوقف المذكور من أهل درجته - وقد أيدت المحكمة الشرعية العليا هذا الحكم بتاريخ ٢٤/٢/١٩٢٧ في الاستئناف رقم ٨٧ سنة ٢٦ - ١٩٢٧ . والحكم الثانى - أصدرته محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٧ في القضية رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٦ كلى وهوى قضى بأحقية المدعية في تلك الدعوى (السيدة جليظ هانم رفعت) بصفتها للقدر $\frac{4}{10}$ من قيراط في نصيب (محمد القصاص) الذى مات عقيماً (تأسيساً على أن نصيب هذا العقيم عاد إلى أصل غلة الوقف) ومنع تعرض وزارة الأوقاف لها فيه . وقد أيدت محكمة استئناف القاهرة هذا الحكم في الاستئناف رقم ١٠٢ سنة ٧٤ ق كلى بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٨ . و انتهى الطالبون إلى القول بأنهم متمسكون بالحكم الثانى ويطالبون القضاء بترجيحه للأسباب التى أشاروا إليها في طلبهم - وقدموا إثباتاً لطلبهم صورتين رسميتين من الحكيم الاستئنافيين المشار إليهما فيما تقدم والمنعى عليهما بالتناقص . وردت المدعى عليها (وزارة الأوقاف) على دعوى الطالبين بأنه إزاء الخلف على توزيع حصص

العقيم اتبعت نظاما مؤداه أن يجرى التوزيع أولا على مقتضى الحكم الأول ثم يعاد التوزيع على أساس الحكم الثانى فمن استحق نصيبا أكبر حسب التوزيع الأول يعلى ما يزيد بالأمانات . ومن كان لا يستحق بمقتضى الحكم الثانى شيئا وكان يستحق بمقتضى الحكم الأول لا يصرف إليه شيء ويعلى نصيبه بالأمانات أيضا . وأن الوزارة فى تطبيقها قاعدة الصرف على أقل النصيبين إنما راعت الأخذ بالأحوط وتجنب حدوث صرف خاطيء قد يظهره القضاء .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطلب تأسيسا على أن الطالبين لم يكونوا خصوما فى النزاع المردود سواء فى الدعوى الأولى التى انحصرت بتفهم أطرافها بانتقال نصيب العقيم للمستحقين من أهل درجته أو فى الدعوى الثانية الصادر فيها الحكم المراد ترجيحه قاضيا برجوع النصيب المذكور إلى أصل الغلة .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٤ من المحكمة العليا الشرعية فى الاستئناف رقم ٨٧ سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ — والحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٥ من محكمة استئناف القاهرة (دائرة الأحوال الشخصية) فى الاستئناف رقم ١٠٢ سنة ٧٤ ق — بين أن الطالبين لم يكونوا خصوما فى النزاع المردود فى الدعويتين المذكورتين . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر فى دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا فيها وكان الطالبون لا يعتبرون من أطراف الخصومة فى تنفيذ الحكمين المنعى عليهما بالتناقض ، فإن طلب الترجيح المعروض يكون قد أقيم ممن لا يملكه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطلب .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد زعفراني سالم نائب رئيس المحكمة ، ومحضرون السادة المستشارين : عبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد الطيف مرمي ، ومحمد المهجد يوسف الفايض ، وقطب عبد الحميد فراج ، ومحمد ممتاز نصار ، وأبراهيم عمر هندي .

(٢)

الطلب رقم ٦ لسنة ٣١ القضائية "تتازع" :

اختصاص . " اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة القضاة " .
مناط اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بالفصل في النزاع السلي أو الإيجابي على الاختصاص قيام نزاع في شأنه بين محكمة مدنية وأخرى شرعية . النزاع بين دائرتين من دوائر المحكمة لا يدخل في اختصاص الهيئة العامة .

يبين من المادة ٣/٣٦ أ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن مناط اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة القضاة بالفصل في النزاع السلي أو الإيجابي على الاختصاص - قيام نزاع في شأنه بين محكمة مدنية وأخرى شرعية فإذا كانت المنازعة لا تعدو أن تكون نزاعاً بين دائرتين من دوائر إحدى المحاكم وفقاً لقواعد التنظيم الداخلي لدوائر المحكمة وليست منازعة حول الاختصاص بين محكمتين مختلفتين إحداها مدنية والأخرى شرعية فإن الهيئة العامة لا تختص بالفصل في هذه المنازعة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع - تتحصل على يمين من الطلب المقدم من فاروق علي إبراهيم إدريس بتاريخ ١٢/١١/١٩٦١ وسائر الأوراق - في أنه بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦١ استصدرت السيدة / مديحة محمد ربيع حكماً في الدعوى رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦١ أحوال شخصية الرمل الجزئية قضى بتسليمها بناتها من الطالب ، ونظراً لأن

هؤلاء البنات في حضانة جدتهن فقد استشكل الطالب في تنفيذ هذا الحكم أمام محكمة الأقصر بالدعوى رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٦١ أحوال شخصية التي قضت بتاريخ ١٩٦١/١٠/١ بأحالتها إلى الدائرة المدنية بمحكمة الأقصر المختصة بنظر الإشكال وقد قررت هذه الدائرة بدورها بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٢ بأحالة القضية إلى محكمة الأحوال الشخصية لإختصاصها ، ولهذا تقدم الطالب بطلب تعيين المحكمة المختصة بنظر دعواه تأسيسا على قيام نزاع ملهي على الاختصاص واستنادا إلى المادة ٢١ فقرة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية .

وحيث إنه لما كان اختصاص هذه الهيئة بالفصل في النزاع السليبي أو الإيجابي على الاختصاص مناطه — على ما يبين من المادة ٢١ فقرة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية — قيام نزاع في شأنه بين محكمة مدنية أو شرعية ، وكانت المنازعة المعروضة في الطلب الحالي ليست من هذا القبيل ، ولا تعدو أن تكون نزاعا بين دائرتين من دوائر محكمة قضا وفقا لقواعد التنظيم الداخلي لدوائر المحكمة وليست منازعة حول الاختصاص بين محكمتين مختلفتين على النحو المنصوص عليه في المادة السالفة ، ومن ثم يكون الطلب غير مقبول .

(٢) العدول عن مبدأ سابق

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عياد رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
 عبد السلام بليغ ، ومحمد القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمد توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد
 عبد اللطيف مرمي ، وأميل جبران ، ولطيف عبد الحميد فراج ، ولطفي حل أحمد ، ومحمد ممتاز نصار

(٣)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ” . قانون
 ” رجعية القانون إلى الماضي ” .

عدم مريان الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون ٩٩ سنة ١٩٤٩ لأول مرة في أول
 يناير سنة ١٩٥٠ إلا من إيرادات سنة ١٩٤٩ . مريان القانون على الماضي في هذه الحدود
 بحسب لا محل للتوسع في هذا الاستثناء بالنسبة للسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ . لا يدخل
 في حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل
 ذلك في سنة ١٩٤٨ .

لئن كان من مقتضى ما نصت عليه المادتان ٣ و ٨ من القانون رقم ٩٩
 لسنة ١٩٤٩ — أن الضريبة العامة على الإيراد لا تسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١
 عن إيراد سنة ١٩٥٠ وهي أول سنة مالية لتاريخ مريان القانون ، إلا أن المشرع
 قد نص في المادة ٢٥ من القانون المذكور على أن تسرى الضريبة المقررة به
 لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩ ، ومؤدى ذلك أن
 المشرع قرر مريان القانون على الماضي في هذه الحدود وذلك استثناء من القواعد
 العامة التي تقتضى بسريان القانون على المستقبل دون الماضي ومن ثم فإنه يجب
 عدم التوسع في هذا الاستثناء ، فإذا كان الإيراد محل النزاع هو عن السنة المالية
 للشركة (الممولة) التي تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٨ وتنتهي في آخر سنة ١٩٤٩

فانه يتعين ألا يدخل في حساب الضريبة الأجزاء الأيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ دون الأجزاء الناتج قبل ذلك في سنة ١٩٤٨ وإلا أدى القول بغير ذلك إلى أعمال أثر الرجعية في غير الحدود التي وردت في القانون ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من أن الأيرادات تحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوجاء الضرائب النوعية الخاصة بها ذلك أن هذا النص إنما يسرى في الأحوال العادية حيث تكون كل مدة الاستغلال خاضعة للضريبة العامة للأيراد ولا يسرى على المدة السابقة على سنة ١٩٤٩ التي لا تخضع لأحكام الضريبة الجديدة^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقروء وبعد المرافعة والمدولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها قدمت إقرارها عن صافي إيراداتها — الخاضع للضريبة العامة طبقا للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ عن سنة ١٩٤٩ بمبلغ وقدره ٨٨٤٤ ج و ٦٥٨ م من ذلك مبلغ ٤٦٧١ ج و ٤٨٧ م عبارة عن إيراداتها من حصة التوصية في شركة وينهات وشركاه عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ ولكن مأمورية الضرائب المختصة أدخلت بعض التعديلات على إقرارها ومن بين المبالغ التي تناولها التعديل إيراد حصة التوصية المشار إليها حيث احتسبته المأمورية عن سنة كاملة تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٨ وتنتهي في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ على اعتبار أن هذا هو ما يتفق مع السنة المالية للشركة المذكورة وهدلت إيراد هذه الحصة طبقا لذلك إلى مبلغ ١٤٠١٤ ج و ٤٦٠ م وأخطرت المأمورية المطعون عليها بهذا التعديل على النموذج رقم ٨ ضرائب فاعترضت الأخيرة على ذلك ولكن المأمورية صممت على إجراء التعديل وأخطرت المطعون عليها بذلك على النموذج رقم ٧ ضرائب فتمسكت هذه باعتراضها وطلبت

(٢) نفس المبدأ أخذت به الدائرة المدنية بحكمة القضاة في الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٩ ق

إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٤ قررت اللجنة رفض اعتراض المطعون عليها في هذا الخصوص فطلعت في هذا القرار بالدعوى رقم ٧٦٩ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى الاسكندرية وقضت المحكمة في ١٩٥٤/١١/٢٣ برفض الطعن وبتأييد قرار اللجنة في هذا الشأن فطلعت المطعون عليها في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩ سنة ١١ قى تجارى استئناف الاسكندرية وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف في هذا الخصوص وبعدم أحقية مصلحة الضرائب في انخفاض حصة المطعون عليها في أرباح الشركة المشار إليها في سنة النزاع إلا عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى آخر أبريل سنة ١٩٤٩ لضريبة الإيراد العام دون أرباح الفترة من أول مايو سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ فقررت مصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٥٨/٣/٣ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٩٦٢/١/٢ إحالة الطعن إلى دائرة الأحوال الشخصية والضرائب والعمال . وبجلسته ١٩٦٢/٥/٢٣ قررت الدائرة إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية لأنها رأت العدول عن مبدأ سابق أصدرته دائرة فحص الطعون في مثل هذا الموضوع وفي أثناء نظر الطعن أمام الهيئة العامة صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها ببطلان الطعن وطلبت رفضه موضوعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أخيرة طلبت فيها أصليا بطلان الطعن واحتياطيا نقض الحكم المطعون فيه وعدلت بذلك عن رأيها الأول الذي تضمنته مذكراتها السابقة والذي كان مؤداه طلب رفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليها بنت دفعها ببطلان الطعن على أنها لم تعلن بتقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إعلانا صحيحا في خلال الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة الصادر من دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٢/١/٢ لأنها كانت خلال تلك المدة موضوعة تحت الحراسة بمقتضى الأمر رقم ١٤٠ سنة ١٩٦١ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٥ وظلت الحراسة مفروضة عليها إلى أن رفعت بالأمر رقم ٢٠٢ في ١١ أغسطس سنة ١٩٦٢ وكان يمثلها خلال هذه الفترة الحارس العام وقد وجه الإعلان إليها شخصيا في وقت زالت فيه أهليتها للتقاضى وفضلا عن ذلك فإن الإعلان قد وقع باطلا من جهة أخرى

لإعلانها في مواجهة النيابة العامة دون أن تقوم الطاعة بإجراء التحريات الدقيقة من محل إقامتها .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن المطعون عليها قد حضرت أمام الهيئة وأبدت دفاعها ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان — بفرض تحققه — ولم يثبت من جهة أخرى أن ضررا ما قد لحقها منه ومن ثم فإن الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه أقيم على سبب واحد مبناه أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين يتحصل أولهما في أن الحكم قصر أرباح المطعون عليها من حصتها كشريكة موصية في شركة رينهارت بالنسبة لواء الضريبة العامة عن سنة ١٩٤٩ على ثلث أرباح حصتها عن السنة المالية التي تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٨ وتنتهي في آخر أبريل سنة ١٩٤٩ على اعتبار أنه لا تجوز محاسبته إلا عن مدة الأربعة شهور الداخلة في سنة ١٩٤٩ دون المدة الواقعة في سنة ١٩٤٨ وأقام قضاءه في ذلك على أن الاستفادة من أحكام المواد ١ و ٣ و ٦ و ٢٥ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن الضريبة تسري لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩ ومن ثم تكون إيرادات أية فترة تقع في سنة ١٩٤٨ خارجة عن نطاق هذا القانون في حين أن الفقرة الخامسة من المادة السادسة من القانون المذكور نصت على أن تقرير الأرباح الناتجة من رؤوس الأموال المنقولة يكون طبقا للقواعد المقررة لواء الضريبة النوعية الخاصة وأنه طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعتبر الواقعة المنشئة لهذه الضريبة هي وضع قيمة الربح تحت تصرف الشريك الموصى أو قيده لحسابه الجاري ولو كانت المبالغ مستحقة عن سنوات سابقة ولما كان الثابت أن ريع حصة المطعون عليها عن السنة المالية من أول مايو سنة ١٩٤٨ إلى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ قد دفع لها في نهاية تلك المدة فإنه يعتبر متحققا في تاريخ الدفع وهو ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ ويدخل بأكمله في لواء الضريبة عن سنة ١٩٤٩ ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه قرر أن الضريبة النوعية التي تخضع لها أرباح المطعون عليها هي ضريبة الأرباح

التجارية والصناعية في حين أنها تمنح للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه ذلك أن الضريبة العامة على الإيرادات قد فرضت لأول مرة بمقتضى القانون رقم ٩٩ الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ وقد نصت المادة الثالثة منه على أن "تستحق هذه الضريبة في أول يناير من كل سنة . . . كما نصت المادة الثامنة منه على "أن يحدد الإيراد الصافي الكلى من كافة الموارد المذكورة بالمادة السادسة من واقع ما ينتج منها خلال السنة السابقة" وكان مقتضى هذه الأحكام ألا تسرى الضريبة إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ عن إيراد سنة ١٩٥٠ وهى أول سنة تالية لتاريخ سريان القانون إلا أن المشرع نص في المادة ٢٥ منه على أن "تسرى الضريبة المقررة بهذا القانون لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩" ومؤدى ذلك أن المشرع قرر سريان القانون على الماضى في الحدود التى قررتها المادة ٢٥ المذكورة وإذا كان هذا النص قدورد استثناء من القواعد العامة التى تقضى بأن القوانين تسرى على المستقبل دون الماضى فإنه يجب عدم التوسع في تفسيره . ولما كان الثابت من وقائع الدعوى أن الإيراد محل النزاع هو من السنة المالية للشركة التى تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٨ وتنتهى في آخر سنة ١٩٤٩ فإنه يتعين ألا يدخل في حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك في سنة ١٩٤٨ ولا يغير من هذا النظر أن تكون المادة السادسة من القانون قد نصت في فقرتها السادسة على أن ... "الإيرادات تحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها" وأن الواقعة المنشئة لضريبة القيم المنقولة التى تخضع لها أرباح حصة المطعون عليها تحدد بوضع ربيع تلك الحصة تحت تصرفها أو قيده في حسابها الجارى وقد تم ذلك في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ أى خلال سنة ١٩٤٩ ذلك أن هذا الحكم إنما يسرى في الأحوال العادية حيث تكون كل مدة الاستغلال خاضعة للضريبة ولا يسرى على واقعة الدعوى حيث طبق القانون لأول مرة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ عن إيرادات سنة ١٩٤٩ فلا تخضع المدة السابقة على سنة ١٩٤٩ لأحكام الضريبة الجديدة وإلا لأدى ذلك إلى أعمال أثر الرجعية في غير الحدود التى وردت في القانون

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر وقصر محاسبة المطعون عليها عن ضريبة سنة ١٩٤٩ عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى آخر أبريل سنة ١٩٤٩ وهي ثلث السنة المالية المتداخلة للشركة والتي تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٨ وحاسبها على ثلث إيراد تلك السنة قياسا على ما قرره المشرع في الحالات الأخرى التي أجاز فيها تجزئة وعاء الضريبة فإن النفي عليه يكون على غير أساس ولا وجه لما تثيره الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه قد أخضع الإيراد محل النزاع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية دون الضريبة على إيراد القيم المنقولة لأن هذا النفي غير منتج وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما استخلصه من أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وانتهى إلى تطبيقها تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لذلك ، فإن الهيئة العامة لا ترى العدول من المبدأ الذي سبق لدائرة فحص الطعون أن قرره في القضية رقم ١٦١ لسنة ٢٦ ق لأنه يتفق مع وجهة النظر المتقدمة ومن ثم يتعين رفض الطعن .

القسم الثاني

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود حيا درئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين محمود توفيق إسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفى ملى أحمد وإبراهيم جبر الجاني .

(٧١)

الطلب رقم ١٣ لسنة ٢٨ ق " رجال القضاء " :

قضاة . معاش . " احتساب مدة المحاماة " . " قاض شرعى " .

مناط احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش المستحق للقاضي الشرعى وفقا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أن يكون تعينه في وظيفة من المحاماة مباشرة وألا يكون ذلك لاحقا لذلك القانون .

تنص المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ على أن تحتسب في المعاش مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة إذا عين في وظيفة في القضاء الشرعى رأسا من المحاماة أو كان شاغلا لهذه الوظيفة وقت صدور القانون المذكور متى طلب ذلك في ظرف ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا كان الطالب لم يعين قاضيا بالمحاكم الشرعية إلا بعد صدور ذلك القانون ولم يعين من المحاماة رأسا فإن طلبه احتساب مدة اشتغاله بالمحاماة في المعاش يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن وقائع هذا الطلب — على ما يبين من العريضة وسائر الأوراق —
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٧ قيد الطالب بمجدول المحامين أمام المحاكم

الشرعية ، وظل يشتغل بالمحاماة منذ ذلك التاريخ إلى أن عين كاتباً بالمحاكم الشرعية في ١٩٣٦/٨/٨ — وبعد ذلك عين موظفاً قضائياً في ١٩٥٠/٧/١٠ ثم قاضياً من الدرجة الثانية في ١٩٥١/١١/١ — وبتاريخ ١٩٥٢/٢/٢١ تقدم لوزارة العدل طالباً احتساب مدة اشتغاله بالمحاماة في المعاش الذي يستحقه من تاريخ تعيينه في القضاء ، عملاً بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ، فلما أجابته الوزارة بأن الإدارة العامة لمعاشات الحكومة لم توافق على طلبه لتقديمه بعد الميعاد الذي حددته المادة الثانية من القانون ، وفي ١٩٥٨/٨/٣٠ قدم طلبه الحالي طالباً الحكم بأحقية في احتساب مدة اشتغاله بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية من ١٩٣٢/٢/٧ إلى ١٩٥١/١١/١ في معاشه .

وحيث إن وزارة العدل طلبت في المذكرات المقدمة منها الحكم برفض هذا الطلب ، مستندة في ذلك إلى أن شروط انطباق القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ مالف الذكر ، غير متوافرة في الطالب — وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها خلصت فيها إلى أن هذا الطلب مستوجب الرفض .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ الصادر في شأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفني ، والمعمول به ابتداء من ١٩٥٠/٨/١٠ قد نصت على أنه : (... .. تحتسب في المعاش مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة إذا عين في إحدى الوظائف الآتية ... (و) وظيفة في القضاء الشرعي عين فيها رأساً من المحاماة) ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه (يسرى حكم المادة السابقة على كل من يشغل الآن وظيفة من الوظائف مالف الذكر أركان شاغلاً لها من الموظفين الحاليين ، إذا طلب ذلك في ظرف ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون) — ولما كان ذلك ، وكان الطالب لم يعين قاضياً بالمحاكم الشرعية إلا بتاريخ ١٩٥١/١١/١ ، أي بعد صدور ذلك القانون فإن حكم المادة الثانية لا يكون منطبقاً عليه — كما أن حكم المادة الأولى لا ينطبق عليه أيضاً لأنه — على ما سلف بيانه — لم يعين قاضياً من المحاماة رأساً — لما كان ذلك ، فإن هذا الطالب يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود مياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، وإبراهيم جبر الجاني ، وصبري فرحات .

(٧٢)

الطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" :

(١) قضاة . اختصاص "اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة
النقض" . ترقية . نقل . نذب .

اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شئون القضاة . يمتنى
من ذلك قرارات التعيين والنقل والنذب والترقية ، هذه القرارات لا يطلع عليها بأى طريق .

(ب) قضاة . اختصاص "اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة
النقض" طلبات التعويض .

طلبات التعويض التي تخص بها الدائرة المدنية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة
بما أجزى الطعن فيه أمانها .

(ج) قضاة . نذب القاضى . "تقدير الضرورة للنذب" .

تقدير الضرورة التي تدمر النذب من حق وزير العدل وحده . لا يعقب عليه في ذلك .

(د) قضاة . نذب القاضى . "طلب بدل السفر" . اختصاص .
"اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض" . مرتب .

طلب بدل السفر من نذب القاضى مما يدخل في اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض .
البدل جزء من المرتب .

١ — مفاد نص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩
أن المشرع حدد اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية — التي حلت محلها
الدائرة المدنية والتجارية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ — بجميع شئون القضاة
حتى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القانون أو اللوائح أو خطأ

في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، واستثنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب وزاد على ذلك بفعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بنأى من أى طعن بأى طريق أو أمام أية جهة قضائية أخرى .

٢ — المقصود بما نصت عليه المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية من اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن القرارات المتعلقة بشئون القضاة ، هو اختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجاز الطعن فيها أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات فلا يمتد إليه ذلك الاختصاص وإلا لانتفت الحكمة من هذا الحظر لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض إلى القرار ذاته وهو ما أراد المشرع تحصين القرار منه .

٣ — تخول المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية لوزير العدل عند الضرورة ندب القضاة لمحاكم غير محاكمهم لمدة سنة أشهر . ومقتضى ذلك أن تقدير الضرورة التي تدعو لإصدار قرار الندب يكون من حق الوزير بما لا يعقب عليه في ذلك .

٤ — طلب القاضي " بدل سفر " عند ندبه مما يدخل في اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من قانون السلطة وذلك على اعتبار أن البدل جزء من المرتب يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من صحيفة الطلب وسائر الأوراق — تحصل في أن السيد وزير العدل أصدر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٢ قرارا بندب الطالب القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية قاضيا بمحكمة أسبوط الابتدائية لمساعدة

سنة أشهر من ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ بدون بدل سفر، وقد أبلغ هذا القرار للطالب بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣ فظعن فيه بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ طالبا : أولا — إلغاء قرار النذب المذكور . ثانيا — إلزام السيد وزير العدل بصفته بأن يدفع له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على صييل التعويض والمصاريف وقال في بيان طلبه إن القرار المطعون فيه صدر مخالفا لقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ إذ مؤدى نص المادة ٦٨ منه أنه يشترط في النذب قيام حالة الضرورة وهي مستفية بالنسبة لظروف وملابسات إصدار هذا القرار إذ صدر النذب جزاء للطالب بسبب تصرفه مع محام أدخل بنظام الجلسة — في غير مصارفة — وعقب صدور حكم بحقه ٣٤ ساعة بعد أن نهى الطالب للاقلاع عن هذا الإخلال ، هذا إلى أن العمل بمحكمة أسبوط التي نذب للعمل بها لم يكن في حاجة إليه بل إن محكمة القاهرة كانت في هذا الوقت تعاني نقصا في عدد قضاتها ويؤيد هذا أنه بعد أن نذب إلى محكمة أسبوط نذب بدلا منه أحد قضاة أسبوط للعمل بمحكمة القاهرة كما جاء هذا القرار مخالفا للقانون فيما قرره من حرمانه من بدل السفر وقد جاء قرار النذب على صورته هذه قاطعا بأنه مقصود به العقوبة مما لا يملكه وزير العدل إذ أن العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة قد حددها الفصل التاسع من قانون السلطة القضائية وبين الجهات المختصة بتوقيعها وليس من بينها وزير العدل — وعلاوة على أن الوزير لا يملك معاقبة القاضي فإنه أصدر القرار المطعون فيه دون تحقيق ودون تفصى الحقيقة ولو أنه جرى تحقيق شامل لتكشف الأمر عن أن الطالب كان مجنبا عليه، وقد ترتب على هذا القرار المخالف للقانون ولأحكام الدستور أن أصيب الطالب بأضرار مادية وأدبية تستوجب تعويضه عن ذلك إذ كبده النذب مصاريف الانتقال أسبوعيا من القاهرة محل إقامته بدائرة عمله الأصل بمحكمة القاهرة إلى أسبوط فضلا عما يكبده من مصاريف أثناء أقامته بأسبوط أيام الجلسات أما الضرر الأدبي فمائل في توقيع عقوبة عليه في ظروف جعلت سمعته كقاض مضغة في الأفواه بين المحامين رغم أنه ظل يمارس القضاء طوالى عشر سنوات لم يؤخذ عليه فيها شيء .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض — التي حلت محلها هذه الدائرة في الاختصاص — بنظر

طلبات الطالب جميعا وقالت في بيان الدفع إن المادة ۹۰ من قانون السلطة القضائية استثنت من الاختصاص المنصوص عليه فيه القرارات الصادرة بالتعيين والترقية والنقل والندب ومنعت الطعن في القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب بأي طريق من طرق الطعن أمام أية جهة وبذلك حصن المشرع هذه القرارات من أي طعن يتوصل به لتعيينها سواء بإلغائها أو بالتعويض عنها وأنه ليس صحيحا ما يقوله الطاعن من أن القرار الصادر بتدبيره مقبولة لأن العقوبات الجائز توقيعها على رجال القضاء نصت عليها المادة ۱۱۸ من قانون السلطة القضائية وهي اللوم والعزل وليس الندب من بينها وقد ترك المشرع لوزير العدل سلطة الندب لمدة محددة لا يغطي حاجة القضاء في شتى جهاته وله وحده حق تقدير مبرره بغير معقب عليه في ذلك — ومن كان القانون قد منع طرح هذا القرار على القضاء وكان هذا المنع عاما ومطلقا فإنه يشمل طلب الإلغاء وطلب التعويض لأن التعويض فرع من الإلغاء وكلاهما فرعان لأصل واحد هو المنازعة في سلامة القرار وهو أمر يتمتع نظره على القضاء .

وحيث إن النيابة العامة طلبت : أولا — أصليا القضاء بعدم جواز الطعن في قرار الندب — واحتياطيا بعدم اختصاص المحكمة بنظره . وثانيا — رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنسبة لطلب التعويض وباختصاصها بنظره والفصل فيه — واستندت فيما طلبته من عدم جواز الطعن في قرار الندب إلى ما جاء بالمادة ۹۰ من القانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۵۹ من أن القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى كما استندت فيما طلبته من عدم الاختصاص إلى ما تقضى به المادة المذكورة من استثناء القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب من الاختصاص المحقود لهذه المحكمة — وبنت وأياها باختصاص هذه المحكمة بالنسبة لطلب التعويض إلى ما ينحوله نص الفقرة الرابعة من المادة المذكورة لهذه المحكمة دون غيرها من اختصاص بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن القرارات المشار إليها فيها ومن بينها قرارات الندب وبذلك يكون منع الاختصاص مقصورا على طلب الإلغاء دون طلب التعويض .

وحيث إن المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ نصت على ما يأتي " تختص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شؤون القضاء عدا التعيين والترقية والنقل والندب متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة - ويكون الطعن في القرارات الصادرة بالترقية بطريق التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى طبقاً لما هو مقرر في المادة ٨٧ ، أما القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب فلا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى - كما تختص دون غيرها بالفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم - وكذلك تختص دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك ... "

ومفاد هذا النص أن المشرع حدد اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية - التي حلت محلها الدائرة المدنية والتجارية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - بجميع شؤون القضاء متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة واستثنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب وزاد على ذلك بفعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى عن أى طعن بأى طريق أو أمام أية جهة قضائية أخرى . ولما كانت المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية تنحول لوزير العدل عند الضرورة نذب القضية لحاكم غير محاكمهم لمدة ستة أشهر فإن مقتضى ما تقدم أن يكون تقدير الضرورة التي دعت لإصدار قرار الندب من حق الوزير ، لا معقب عليه في ذلك - ولما كان ما نصت عليه المادة ٩٠ من اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك مقصوداً به اختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجاز الطعن فيها أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات فلا يمتد إليه هذا الاختصاص وإلا لانتفت المحكمة من هذا الحظر لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض إلى القرار ذاته وهو ما أراد المشرع تحصين القرار منه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز نظر طلب إلغاء قوار الندب وطلب التعويض عنه ، ولما كان الطالب قد أدخل في تقديره للتعويض عنصرا آخر هو بدل السفر وهذا العنصر مما تختص به هذه الدائرة وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية وذلك على اعتبار أن هذا البدل جزء من المرتب يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي — ولما كانت الدعوى غير مهيأة للحكم بالنسبة لهذا الطلب مما ترى معه المحكمة إعادتها للرافعة في خصوصه .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عبدالسلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد الطيف مرسى ، ولطفى على أحمد ، وحافظ محمد بدوي .

(٧٣)

الطلب رقم ٨ لسنة ٣٢ ق " رجال القضاء " :

(١) قضاة . معاش . مرتب . اختصاص " اختصاص الدائرة المدنية
بمحكمة النقض " .

طلب رد ما اقتطع كاحتياطي معاش . عدم اعتباره منازعة في المعاش
الاستثنائي المقرر للطلب . هذا الطلب مما يدخل في الطلبات الخاصة بالمرتبات
المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية .

(ب) قضاة . قرار إداري . " القرارات الإدارية الخاصة بشئون
القضاة " . " ميعاد الطعن فيها " . نقض .

ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة ثلاثون يوما
من تاريخ نشر القرار أو اعلان صاحب الشأن به . يقوم مقامهما العلم
البيئي . مثال .

١ - إذ كان طلب القاضي الحكم برد ما اقتطع كاحتياطي معاش مما كان يصرف
له شهريا لمدة السنتين المضمومتين لمدة خدمته ليس منازعة في المعاش الاستثنائي
المقرر له وإنما يدور النزاع فيه حول ما إذا كان ما يصرف هو الفرق بين
المعاش المرتبط له والمرتب الأصلي أم هذا الفرق مخصصا منه احتياطي المعاش ،
فإن هذا الطلب مما يدخل في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها
في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - الميعاد المقرر للطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة
هو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلان صاحب الشأن به ويقوم مقام

النشر أو الاعلان العلم اليقيني على ما جرى به قضاء محكمة النقض وإذا كان علم الطالب علما يقينيا بنحصر احتياطي المعاش من مرتبه قدر تحقق منذ إقامة دعواه بداءة أمام محكمة القضاء الإداري بطلب رد ما خصم منه في ١٩٥٩/٦/٣٠ فإن الطالب إذ رفع طلبه بذلك مرة أخرى في ١٩٦٢/١٢/٨ يكون قد رفع بعد الميعاد القانوني ويتعين القضاء بعدم قبول الطلب شكلا (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع تفصل — على ما يبين من الأوراق — في أنه بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٣ أقام الطالب الدعوى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٣ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزير الخزانة ومدير عام المعاشات طالبا الحكم بإلزامهما بأن يدفع له المبالغ التي اقتطعت كاحتياطي معاش مما كان يصرف له شهريا لمدة سنتين من أول يناير سنة ١٩٥٤ والمصروفات قائلا في تبيان دعواه إنه التحق بخدمة الحكومة في سنة ١٩٢٢ وتقلد عدة وظائف كان آخرها وظيفة قاض من الدرجة الأولى بمحكمة القاهرة الابتدائية . وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر قرار من مجلس الوزراء بتسيير اهتزال الخدمة لمن يرغب من الموظفين مع ضم مدة لا تتجاوز السنتين إلى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة وذلك لموظف الدرجة الثانية فما فوق الذين يقدمون طلبا خلال سنتين يوما باعتزال الخدمة — وإذا أراد الطالب الإفادة من القرار المذكور فقد قدم طلبا لمعاملته بمقتضاه وصدر قرار مجلس الوزراء بإحالة إلى المعاش مع ضم سنتين إلى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة خلال هاتين السنتين اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٤ إلا أن إدارة المعاشات حين نفذت قرار مجلس الوزراء ربطت له معاشا ثم أخذت تصرف له الفرق لا بين أصل

(١) راجع قض ١٩٦٣ / ٧ / ٢ من ١٤ ص ٤٦٢ " طلب التعويض عن القرار الإداري لا يهاد لرفع الدعوى به " .

المرتب والمعاش المربوط بل أخذت تجرى على المرتب الاستقطاعات المختلفة ومنها احتياطي المعاش وتصرف له الفرق بين الباقي بعد هذه الاستقطاعات والمعاش المربوط. ولما كانت مدة السنتين المضافة ليست مدة خدمة فعلية إذ أن الطالب قد انقطعت صلته بالوظيفة بإحالاته إلى المعاش — كما أن الفرق الذي تقرر صرفه هو في حقيقته تعويض لقاء تركه الخدمة فما كان يسوغ استقطاع احتياطي معاش من ذلك الفرق لأن استقطاع احتياطي المعاش إنما يجري على مرتب الموظف الذي يباشر خدمة فعلية ، وإذ كان الفرق الذي كان يجب أن يصرف له نفاذا لقرار مجلس الوزراء هو الفرق بين المعاش المربوط وبين أصل المرتب دون استقطاع احتياطي معاش فإن إدارة المعاشات حين استقطعت منه بغير حق مبالغ هي احتياطي المعاش تكون قد انتقصت في حقيقة الأمر من قدر التعويض الذي قرره له مجلس الوزراء مما حدا به إلى رفع هذه الدعوى طالبا الحكم باسترداد المبالغ المقتطعة وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥ قضت محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها إلى محكمة النقض للاختصاص وقيدت الدعوى المحالة بمجدول هذه المحكمة برقم ١٦ سنة ٣٠ قضائية رجال القضاء وعند نظرها بجلسته ١٩٦٢/١٠/٣٠ دفع الحاضر من وزارة الخزانة بعدم قبول الطلب شكلا لعدم جواز الإحالة من جهة قضاء إلى جهة قضاء آخر، فقدم الطالب طلبه المقيّد برقم ٨ سنة ٣٢ قضائية رجال القضاء إلى هذه المحكمة بطلباته السابق لإبداؤها أمام محكمة القضاء الإداري وهي إلزام المدعى عليهما بأن يدفع له المبالغ التي اقتطعت كاحتياطي معاش مما كان يصرف له شهريا مدة سنتين من أول يناير سنة ١٩٥٤

وحيث إن وزارة الخزانة دفعت بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني ذلك أن الطلب في حقيقته طعن على القرار الصادر باقتطاع احتياطي المعاش وأنه إذا كانت الدعوى المرفوعة إلى محكمة القضاء الإداري قد قطعت المدة المتعين رفع الطعن خلالها على أساس أن رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة يقطع التقادم إلا أنه بالنظر إلى أن الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري قد صدر في ١٩٦٠/١/٢٥ وأن الطالب لم يرفع طعنه إلى محكمة النقض

إلا في ١٩٦٢/١٢/٨ فإنه يكون قد رفعه بعد أكثر من ثلاثين يوما وبذلك يكون مرفوعا بعد الميعاد القانوني — رد الطالب على هذا الدفع بأنه يقوم على أساس غير صحيح هو اعتبار الخطأ في صرف الفرق بين المرتب والمعاش ينطوي على قرار إداري يتحتم رفع الطعن عليه في الميعاد حالة أن الطلب المطروح ليس طعنا على قرار إداري إذ لم يصدر قرار إداري بالصرف وإنما هو مطالبة بالغرض القانوني المستند إلى قرار مجلس الوزراء المشار إليه فلا يعدو أن يكون خطأ في تنفيذ قرار إداري وليس قرارا إداريا يتحتم رفع الطعن عليه في الميعاد .

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة انضمت فيها إلى رأى وزارة الخزانة مطالبة الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

وحيث إن الطالب يبني بطلبه الحكم بالزام وزارة الخزانة بأن تدفع له المبالغ التي اقتطعت كاحتياطي معاش مما كان يصرف له شهريا لمدة سنتين من أول يناير سنة ١٩٥٤ ولما كان الطلب على هذا الأساس ليس منازعة في المعاش الاستثنائي المقرر له بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وهل هو الفرق بين المعاش المرتبط له والمرتب الأصلي أم الفرق بين المعاش المرتبط له والمرتب الأصلي مخصوصا منه احتياطي المعاش مما يدخل في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولما كان يبين من نص المادتين ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن الميعاد المقرر للطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة هو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به ويقوم مقام النشر أو الإعلان العلم اليقيني على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، و كان علم الطالب علما يقينيا بنقص احتياطي المعاش من مرتبه قد تحقق منذ أقام دعواه رقم ١٠٣٤ لسنة ١٣ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٩/٦/١٢ فإن الطالب إذ رفع طلبه هذا في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ يكون قد رفعه بعد الميعاد القانوني ويتمين القضاء بعدم قبول الطلب شكلا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٤

بإمارة السيد المستشار / عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، واطفي هل أحمد ، وحافظ محمد بدوي .

(٧٤)

الطالب رقم ١٦ لسنة ٣٠ "رجال القضاء" :

إحالة . "أحوال جوازها" . اختصاص . "اختصاص ولائي" .

اقتصر سلطة الإحالة وفقاً للمادة ١٣٥ مرافعات على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي
بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد هذه السلطة إلى المسائل التي يكون مرجع عدم
الاختصاص فيها انتهاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . رفع للقاضي السابق طلبه إلى محكمة القضاء
الإداري . وجوب قضائها بعدم الاختصاص ولائياً دون الإحالة إلى محكمة النقض . بطلان
الإحالة في هذه الصورة . اعتبار الطالب مقدماً إلى محكمة النقض بنبر الأوضاع المقررة في المادة ٩١
من قانون السلطة القضائية .

سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى — على ما يبين من المادة ١٣٥
من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية له — إنما يقتصر على حالات عدم
الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد
إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتهاء الوظيفة القضائية
إلا بنص خاص . فإذا كان الطالب قد رفع طلبه إلى محكمة القضاء الإداري —
باعتباره قاضياً سابقاً — ما يجري عليه ما يجري على رجال القضاء والنيابة العامة من
أحكام مقررة في شأنهم فإنه يكون قد رفع دعواه إلى محكمة لولاية لها بنظرها
ويتعين على تلك المحكمة أن تقف عند الحكم بعدم الاختصاص فإن هي تجاوزت
ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض كانت هذه الإحالة باطلة .

ولا يكون الطالب قد قدم إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة في المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تفصل — على ما يبين من الأوراق — في أنه بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٩ أقام الطالب الدعوى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٣ قضائية — أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزير الخزانة ومدير عام المعاشات طالبا الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له المبالغ التي اقتطعت كاحتياطي معاش مما كان يصرف له شهريا لمدة سنتين من أول يناير سنة ١٩٥٤ والمصروفات قائلا في بيان دعواه إنه التحق بخدمة الحكومة في سنة ١٩٢٢ وتقلد عدة وظائف كان آخرها وظيفة قاض من الدرجة الأولى بمحكمة القاهرة الابتدائية ... وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر قرار من مجلس الوزراء بتيسير اعتزال الخدمة لمن يرغب من الموظفين مع ضم مدة لا تتجاوز السنتين إلى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة وذلك لموظفي الدرجة الثانية فما فوق الذين يقدمون طلبا خلال سنتين يوما باعتزال الخدمة — وإذا أراد الطالب الإفادة من القرار المذكور فقد قدم طالبا لمعاملته بمقتضاه وصدر قرار مجلس الوزراء بأحالة إلى المعاش مع ضم سنتين إلى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة خلال هاتين السنتين اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٤ ، إلا أن إدارة المعاشات حين نفذت قرار مجلس الوزراء ربطت له معاشا ثم أخذت تصرف له الفرق لا بين

(١) راجع قض مدني ٢٩ / ٦ / ١٩٦٣ بحسرة المكنته الفني ص ١٤ ص ٤٤٩
"بموجب المادة ١٣٥ مرافعات المدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الإحالة بمد أن كانت
جوازية . لا وجوب للإحالة إلا في الأحوال التي تسمح فيها قانونا" راجع قض مدني ٢٩ / ٦ / ١٩٦٣
ص ١٤ ص ٤٤٤ "قاعدة عدم جواز الإحالة من القضاء الإداري إلى محكمة النقض لا تنطبق على
الإحالة فإذا لا تنقل للولاية إلى محكمة النقض بحكم القانون . الإحالة في هذه الصورة لا تستند
إلى المادة ١٣٥ مرافعات .

أصل المرتب والمعاش المربوط ، بل أخذت تجري على المرتب الاستقطاعات المختلفة ومنها احتياطي المعاش وتصرف له الفرق بين الباقي - بعد هذه الاستقطاعات - والمعاش المربوط ، ولما كانت مدة السنتين المضافة ليست مدة خدمة فعلية إذ أن الطالب قد انقطعت صلاته بالوظيفة بأحالة إلى المعاش - كما أن الفرق الذي تقرر صرفه هو في حقيقته تمويض لقاء تركه الخدمة ، فما كان يسوغ استقطاع احتياطي معاش عن ذلك الفرق لأن استقطاع احتياطي المعاش إنما يجري على مرتب الموظف الذي يباشر خدمة فعلية ، وإذا كان الفرق الذي كان يجب أن يصرف له نفاذا لقرار مجلس الوزراء هو الفرق بين المعاش المربوط وبين أصل المرتب دون استقطاع احتياطي معاش فإن إدارة المعاشات حين استقطعت منه بغير حق مبالغ هي احتياطي المعاش تكون قد انتقصت في حقيقة الأمر من قدر التمويض الذي قرره له مجلس الوزراء مما حدا به إلى رفع هذه الدعوى طالبا الحكم باسترداد المبالغ المقتطعة ، وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥ قضت محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وبأحالتها بحالتها إلى محكمة النقض للاختصاص بمؤسسة قضاءها على أن الطالب كان يشغل وظيفة قاض بمحكمة القاهرة الابتدائية قبل إحالته إلى المعاش اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٤ وأن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل قانون استقلال القضاء قد خول محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية سلطة الفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة أو لورثتهم وقد ظل هذا الاختصاص موقودا للهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها وذلك طبقا للمادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية وإذا كانت الدعوى لا تخرج عن كونها منازعة في مرتب الطالب خلال السنتين المضمومتين بقرار مجلس الوزراء المشار إليه فإنها بهذه المثابة تكون من اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض - ولدى نظر الطلب أمام هذه المحكمة بعد إحالته إليها دفعت وزارة الخزانة بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني استنادا إلى أنه لا ولاية لغير محكمة النقض في جميع المنازعات المتعلقة بشئون القضاء وأن الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض غير جائزة وأنه إذ كان الطالب لم يتقدم بطلبه

إلى محكمة النقض بالأوضاع الميمنة بالمادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإن طلبه يكون غير مقبول - رد الطالب على هذا الدفع بأنه يقوم على أساس غير صحيح هو اعتبار الخطأ في صرف الفرق بين المرتب والمعاش ينطوي على قرار إداري يتحتم رفع الطعن عليه في الميعاد حالة أن الطلب المطروح ليس طعنا على قرار إداري إذ لم يصدر قرار إداري بالصرف وإنما هو مطالبة بالعوض القانوني المستند إلى قرار مجلس الوزراء المشار إليه فلا يعدو أن يكون خطأ في تنفيذ قرار إداري وليس قرارا إداريا يتحتم رفع الطعن عليه في الميعاد . قدمت النيابة العامة مذكرة انضمت فيها إلى رأى الوزارة في الدفع مقرر أن سلطة القضاء في الإحالة طبقا للمادة ١٣٥ من قانون المرافعات تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص .

وحيث إن الطالب يبنى بدعواه الحكم بالزام وزارة الخزانة بأن تدفع له المبالغ التي اقتطعت كاحتياطي معاش مما كان يصرف له شهريا لمدة سنتين من أول يناير سنة ١٩٥٤ . ولما كانت الدعوى على هذا الأساس ليست إلا منازعة في المعاش الاستثنائي المقرر له بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وهل هو الفرق بين المعاش المربوط له والمرتب الأصلي أم الفرق بين المعاش المربوط له والمرتب الأصلي مخصوصا منه احتياطي المعاش مما يدخل في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ التي تقضى باختصاص محكمة النقض دون غيرها بهيئة جمعية همومية بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب وفي الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم ، وكان الطالب قد أقام دعواه هذه أمام محكمة القضاء الإداري في ١٣/٩/١٩٥٩ باعتباره قاضيا سابقا يجرى عليه ما يجرى على رجال القضاء والنيابة العاملين من أحكام مقرر في شأنهم ومن بين تلك الأحكام حكم المادة ٩٠ سالف الذكر فانه كان يتعين عليه أن يرفع هذه الدعوى إلى محكمة النقض ،

وإذ رفعها إلى محكمة القضاء الإداري فإنه يكون قد رفعها إلى محكمة لا ولاية لها بنظرها وكان لذلك يترتب على تلك المحكمة أن توقف هذا الحكم بعدم الاختصاص أما وقد جاوزت ذلك إلى القضاء بالحالة الدعوى إلى محكمة التقاضي فإن هذه الإحالة تكون باطلة ذلك أنه يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكورة التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص - لما كان ذلك، وكان الطلب لم يقدم إلى هذه المحكمة بالأوضاع المقررة في المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية فإن الطلب يكون غير مقبول لرفعه بغير الطريق القانوني ويترتب الحكم بعدم قبوله شكلا .

جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد العليق مرمي ، ولطفى علي أحمد ، وحافظ محمد يدوي .

(٧٥)

الطلب رقم ٦٣ لسنة ٢٦ "رجال القضاء" :

(١) قضية . "قضاة شرعيون" . موظفون . "سريان قواعد الإنصاف" .

عدم سريان قواعد الإنصاف على الموظفين ذوي المؤهلات الدراسية المعينين بعد
٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

(ب) قضية . "قضاة شرعيون" . موظفون . "أقدمية حملة المؤهلات
الدراسية" .

أقدمية حملة المؤهلات تتحدد وفقاً لقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، بالدرجة المحددة
للمؤهل من تاريخ تعيين الموظف بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب
تاريخاً دون أن يكون له الحق في الفرق المسالية المترتبة على ذلك من المدة السابقة .

١ - إن قواعد الإنصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء في ٣٠/١/١٩٤٤ و ١٢ و ٢٩/٨/١٩٤٤ تستهدف إنصاف حملة المؤهلات الدراسية من الموظفين
الذين كانوا في خدمة الحكومة وقت صدور هذه القواعد فوضعوا بمقتضاها
في درجات شخصية تتفق والدرجات التي قدرت لمؤهلاتهم وامتد سريان قواعد
الإنصاف إلى من عين حتى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أما من عين بعد هذا التاريخ
فقد اشترط لجواز تعيينهم وجود درجات في الميزانية تتفق ومؤهلاتهم بحسب
ما تقرره قواعد الإنصاف وأن يكون الخصم بما هيتهن على ربط هذه الدرجات
بالميزانية المختصة ومن ثم فإن قواعد الإنصاف يقتصر أثرها على من عين من
الموظفين ذوي المؤهلات الدراسية حتى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

۲ - إذ سوى القانون رقم ۳۷۲ لسنة ۱۹۵۳ بين الحاصلين على إجازة التخصص وبين الحاصلين على الشهادة العالية للنكبات الثلاث بالأزهر فيما هذا ما نصت عليه المادة السابعة من القانون المذكور من أن الحاصلين على إجازة التخصص أقدمية اعتبارية لدى تعيينهم في وظائف التدريس بالدرجة السادسة وذلك باحتساب مدة الدراسة اللازمة للمحصلين على الإجازة في أقدمية تلك الدرجة ، فإن أقدمية كل من حملة المؤهلات وفقا للقانون المذكور إنما تتحدد بالدرجة المحددة لمؤهله من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا دون أن يكون له الحق في الفروق المالية المترتبة على ذلك عن المدة السابقة على تعيينه في تلك الدرجة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتدنى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون ضده نظم إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل قائلًا في مريضة نظمه المقدمة في ٦ من مارس سنة ۱۹۵۳ إنه حصل على شهادة العالمية مع إجازة القضاء الشرعى في سنة ۱۹۴۴ وعين في ۷ من مارس سنة ۱۹۴۵ كاتبًا بالمحاكم الشرعية في الدرجة السابعة بمرتب شهرى قدره عشرة جنيهات ، وحصل على علاوة قدرها جنيه شهريًا ابتداء من أول مايو سنة ۱۹۴۸ ، ثم عين في ۵ من فبراير سنة ۱۹۵۱ موظفًا قضائيًا بمرتب شهرى قدره عشرون جنيهًا — وأنه لما كانت قواعد الإنصاف تقضى بأن يكون تعيين الحاصلين على مؤهله في الدرجة السادسة بأول مربوطها ، فقد طلب من اللجنة التقرير بأحقية في أن تسوى حاله باعتباره في الدرجة السادسة براتب شهرى قدره خمسة عشر جنيهًا من تاريخ تعيينه في ۷ من مارس سنة ۱۹۴۵ وصرف الفروق المالية المستحقة له في المدة من هذا التاريخ حتى ۴ من فبراير سنة ۱۹۵۱ — وقد قيد هذا التظلم برقم ۲۸۶ سنة ۱ ق ، وبتاريخ ۱۳ من مايو سنة ۱۹۵۳ أصدرت اللجنة قرارها

بأحقية المتظلم في أن تسوى حالته على أساس وضعه في الدرجة السادسة براتب شهري قدره ١٢ جنيها من بدء إلحاقه بالخدمة، وذلك بالتطبيق لقواعد الإنصاف وما ترتب على ذلك من آثار . فطعنت وزارة العدل في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري طالبة إلغاء وإلحاح الحكم برفض التظلم، وقيد طعنها برقم ٤٣٧٠ من ٧ ق، وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة المذكورة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض تأسيسا على أنه يصدر القانونين ٢٤٠ ، ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ أصبح الاختصاص بنظر طلبات رجال القضاء الشرعي لمحكمة النقض دون غيرها ، وقد قيد الطعن بجدول هذه المحكمة برقم ٦٣ من ٢٦ ق، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٩ قضت الهيئة العامة برفض الدفع المبدئي من الوزارة والنيابة ببطلان الإحالة من القضاء الإداري ، وبإحالة القضية إلى هذه الدائرة .

وحيث إن مبنى الطعن في قرار اللجنة أن هذا القرار أخطأ في القانون بتطبيقه قواعد الإنصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ على حالة المطعون ضده ، ذلك أن تلك القواعد مقصورة التطبيق على طائفة الموظفين الموجودين في الخدمة فعلا قبل ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ولما كان المطعون ضده قد عين بعد هذا التاريخ — إذ كان تعيينه في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ — وكانت قواعد الإنصاف لم تتضمن قاعدة قانونية ملزمة تختم على الحكومة تطبيق الإنصاف على من يعينون بعد ٩ من ديسمبر ١٩٤٤ وكان القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد منع في مادته الثالثة صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة الأولى منه إلا من تاريخ تنفيذه في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٣ فإن قرار اللجنة المطعون فيه يكون فيما تضمنه من صرف الفروق المالية التي ترتب على التسوية ، من تاريخ التعيين مخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من القرار المطعون فيه أنه أقيم على قوله "إن المتظلم (المطعون ضده) عين في ظل قواعد الإنصاف التي صدرت بها قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ١٢ و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ والتي كانت تحرم تعيين حملة الشهادات العليا — ومنها الشهادات الأزهرية في درجة أقل من الدرجة السادسة وتحوله باختياره حاصلا على إجازة التخصص في القضاء

الشرعى الحقى فى التعيين ابتداء فى الدرجة السادسة ، ومن ثم يكون قد كسب على مقتضى تلك القواعد مركزا قانونيا لا يجوز المساس به ولا يحق للوزارة حاجة المتظلم باستنادها الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ الذى أباح التجاوز عن قواعد الانصاف فيما يتعلق بتعيين حملة شهادة العالمية مع اجازة القضاء الشرعى فى الوظائف الكتابية بالمحاكم الشرعية — اذ ليس لهذا القرار اثر رجعى ولا يمكن أن يؤثر فى المراكز القانونية التى تحدت والحقوق الذاتية التى اكتسبت قبل صدوره ، وقد تناول قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ تقدير قيمة الشهادات الأزهرية — ومنها الشهادة التى حصل عليها المتظلم — ونص على أن تكون المساهية الأولية لحملة شهادته هى ١٢ جنيا شهريا فيما عدا من يشغل منهم بالتدريس فى الأزهر وفى وزارة المعارف فتكون ماهيته خمسة عشر جنيا “ و انتهى القرار الى أنه لما كان المتظلم قد عين فى وظيفة كتابية بالمحاكم الشرعية فإنه يكون مستحقا للدرجة السادسة برتب قدره ١٢ جنيا شهريا منذ بدء تعيينه الحاصل فى ٧ مارس سنة ١٩٤٥ ، وهذا الذى أقيم عليه القرار المطعون فيه غير صحيح فى القانون ، ذلك أن قواعد الانصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ١٢ و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ إنما استهدفت انصاف حملة المؤهلات الدراسية من الموظفين الذين كانوا فى خدمة الحكومة وقت صدور هذه القواعد فوضعوا بمقتضاها فى درجات شخصية تتفق والدرجات التى قدرت لمؤهلاتهم ، وذلك بعد حصر عددهم وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض ، وتجنبنا لتكرار المشكلة فى المستقبل نهت تلك القواعد عن تعيين حملة المؤهلات مستقبلا فى درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم — ولما كان تنفيذ ما يقتضيه الانصاف وتدير المال اللازم لمواجهة نفقاته قد استغرق فترة من الزمن حين خلالها موظفون على مقتضى القواعد التى كان معمولاً بها قبل صدور القرارات الخاصة بالانصاف ، وبذلك لم يشملهم هذا الانصاف فقد أصدرت وزارة المالية تأباً دوريا فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بـسريان قواعد الانصاف على هؤلاء الموظفين تحقيقا للساواة بينهم وبين زملائهم الذين كانوا فى الخدمة وقت صدور هذه القواعد وأفادوا منها ، أما من يعينون بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فقد اشترط بلواز تعيينهم وجود درجات فى اليزانية تتفق ومؤهلاتهم بحسب

ما تقرره قواعد الانصاف وأن يكون الخصم بما هيأته على ربط هذه الدرجات بالميزانية المختصة وذلك تنفيذا للنهي الوارد في قرار مجلس الوزراء عن تعيين ذوي المؤهلات مستقبلا في غير الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . وقد فرقت القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء بعد ذلك في الحكم بين من عين من ذوي المؤهلات قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن عين بعد هذا التاريخ بما يؤكد أن قواعد الانصاف مقصور أثرها على من عين من الموظفين ذوي المؤهلات الدراسية حتى التاريخ المذكور فحسب . وقد أصدر المشرع في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية لتصفية الأوضاع الشاذة الناتجة عن قرارات الانصاف السابقة عليه تصفية نهائية مستهدفا في الوقت ذاته لإنصاف طوائف من الموظفين لم يفيدوا من القواعد الخاصة بالانصاف سواء في ذلك من عينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم أو من حصلوا على مؤهلاتهم أثناء الخدمة ولم يوضعوا في الدرجة المقررة لهذا المؤهل ، أو من أقل أو أبخس تقدير مؤهله ، ذلك كله متى كان تعيينهم قبل أول يولييه سنة ١٩٥٣ تاريخ تنفيذ قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكانوا لا يزالون في خدمة الحكومة حتى ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وقد نص القانون الأخير في مادته الأولى على أنه ” استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة والمهنية أو المكافأة المحددة للمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول وتحدد أقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا مع مراعاة الأقدميات الاعتبارية المشار إليها في المادتين ٦ و ٧ . ونصت المادة الثالثة على أنه ” لا تصرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة الأولى من هذا القانون إلا من تاريخ هذا التنفيذ ومن المدة التالية له فقط ” ونصت المادة التاسعة على أن تسرى على الدعاوى المنظورة أمام اللجان القضائية أو أمام محكمة القضاء الإداري مجلس الدولة الأحكام المقررة في هذا القانون — ولما كانت محكمة النقض قد حلت محل محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون الخاصة برجال القضاء الشرعي فإن أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣

سالف الذكر تسرى في حق المطعون ضده عملاً بالمادة التاسعة منه لأن ذلك القانون قد أدرك بآثره النزاع الحالي قبل تسويته من قبل الإدارة أو البت فيه نهائياً بحكم من القضاء — ولا يقدح في ذلك أن شهادة العالمية مع إجازة التخصص التي يحملها المطعون ضده لم ينص عليها صراحة في الجدول المرافق لهذا القانون إذ أنه نص في هذا الجدول على الشهادات العالية للكليات الثلاث بالأزهر وأشارت المادة السابعة من القانون ذاته إلى إجازة التخصص وجعلت للحاصلين عليها فوق الشهادة العالية من الأزهر أقدمية اعتبارية لدى تعيينهم في وظائف التدريس بالدرجة السادسة "بوزارة المعارف العمومية" وذلك باحتساب مدة الدراسة اللازمة للحصول على الإجازة في أقدمية تلك الدرجة ، وقالت المذكرة الإيضاحية إنه قصد بذلك ألا يتقدمهم في الترقية للدرجة الخامسة من اقتصرت دراسته على الشهادة العالية وحدها فعين قبلهم وهو خريج نفس دفعتهم أو بعدهم بسنة مثلاً — ومفاد ذلك كله أن القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد سوى بين الحاصلين على إجازة التخصص وبين الحاصلين على الشهادة العالية للكليات الثلاث بالأزهر وذلك فيما عدا الميزة سالف الذكر التي خص بها حامل الإجازة . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت أن المطعون ضده عين في الحكومة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٤٥ فإن القرار المطعون عليه إذ أجرى على حاله قواعد الانعصاف الواردة في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، و ١٢ و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ فإنه يكون مخالفاً للقانون . ولما كان الثابت أن المطعون ضده عين موظفاً قضائياً في الدرجة السادسة اعتباراً من ٥ فبراير سنة ١٩٥١ أي قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فإنه يترتب على أعمال هذا القانون في حقه اعتبار أقدميته في هذه الدرجة من تاريخ التحاقه بالخدمة في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ دون أن يكون له حق في الفروق المالية عن المدة السابقة على تاريخ تعيينه في تلك الدرجة ، ولما كان القرار المطعون فيه قضى للمطعون ضده بالآثار المترتبة على تقرير وضعه في الدرجة السادسة من بدء إحقاقه بالخدمة — وهو ما يقتضي أن يكون له حق في تلك الفروق فإنه يتعين إلغاء القرار في هذا الخصوص .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسمايل ،
ومحمد عبد اللطيف مرمى ، ولطفى على أحمد ، وحافظ محمد بدوي .

(٧٦)

الطلب رقم ٥٣ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء"

(١ ، ب) قضية . "الموظفون الشرعيون بالمحاكم الشرعية" . "تعيين" .
قانون . "الأثر الفوري للقانون" .

ترخيص مجلس الوزراء لوزارة العدل بشغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية
دون امتحان ودون التقيد بترتيب التخرج ، يعنى من صدور قرار بادراج تلك الوظائف ضمن
الوظائف التى يجوز شغلها بغير امتحان طبقا للمادة ١٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
مفاد الترخيص سالف الذكر عدم تقيد وزارة العدل بنتيجة الامتحان الذى أجرته قبل صدور
القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذى أجاز هذا الترخيص . مريان القانون المذكور بأثر فوري
على الوظائف التى لم يتم شغلها قبل العمل به .

١ — صدور قرار مجلس الوزراء فى ١٧/٨/١٩٥٣ بالترخيص لوزارة العدل
بشغل وظائف "الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية" دون امتحان ودون التقيد
بترتيب التخرج استنادا إلى المادة ١٧/٢ مكررا من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ ، إنما يعنى كل ذلك —
على ما تشير إليه المذكرة الايضاحية للقانون الأخير — عن صدور قرار من مجلس
الوزراء أو ديوان الموظفين بادراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التى يجوز شغلها
بغير امتحان طبقا لنص المادة ١٧ من قانون موظفى الدولة .

٢ — اعفاء وزارة العدل من قيد الامتحان عند شغل وظائف الموظفين
القضائيين بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ١٧ مكررا من قانون موظفى
الدولة من شأنه أن يجعل وزارة العدل فى حل من التقيد بنتيجة الامتحان الذى
كانت قد أجرته قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذى اضاف المادة ١٧
مكررا سالفه الذكر وسرى بأثر فوري على الوظائف التى لم يتم شغلها قبل العمل به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد
المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الأوراق — في أن المدعى
تظلم في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل
موردا في صحيفة تظلمه أنه حصل في سنة ١٩٤٥ على شهادة العالمية مع
إجازة القضاء الشرعي ثم عين في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٦ كاتباً بالمحاكم الشرعية
ولما أعلنت وزارة العدل عن إجراء امتحان لكتابة المحاكم الشرعية العلماء لاختيار
موظفين قضائيين من بين الناجحين ، تقدم إلى هذا الامتحان الذي حدد له
يوم ١١ من يوليو سنة ١٩٥٢ وكان عدد المتقدمين ٩٧ كاتباً نجح منهم ٣٧ كان
هو من بينهم وكان ترتيبه الرابع بين الناجحين واعتمد وزير العدل نتيجة هذا
الامتحان غير أنه بعد ذلك خالف ما توجبه أحكام قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ من التقيد بدرجة الأسمية الواردة في الترتيب النهائي لنتيجة الامتحان
عند التعيين في الوظائف التي يجري التعيين فيها بامتحان ، ذلك أنه أصدر بتاريخ
٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ القرار الوزاري رقم ٤٨٥ بتعيين ثلاثة وعشرين
موظفاً قضائياً من بين الناجحين في الامتحان مرتباً أسماؤهم وفقاً لأقدميتهم
في التعيين في الوظائف الكتابية وليس وفقاً لترتيبهم في الامتحان مما ترتب
عليه أن جاء ترتيب المنظم في القرار المذكور العشرين — لهذا فقد طلب من
اللجنة بصفة أصلية التقرير بوضعه في الأقدمية التي يخولها له ترتيب نجاحه
في الامتحان طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بأن يكون ترتيبه الأول
في القرار المطعون فيه باعتبار أن من سبقه في الأقدمية كان بعده في ترتيب
النجاح — واحتياطياً — التقرير بأن يكون ترتيبه الرابع في القرار الوزاري
المذكور حسب درجة أسمية النجاح في الامتحان ، مع ما يترتب على ذلك
من آثار — وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت اللجنة قرارها برفض
التظلم وإلزام المتظلم بالرسوم المستحقة قانوناً — فطعن الأخير في هذا القرار
لدى محكمة القضاء الإداري وطلب إلغاءه والقضاء بالغاء القرار الوزاري رقم ٤٨٥

لسنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من اعتبار ترتيبه العشرين بين الموظفين القضائيين المعيّنين بموجب تسوية حالته على أساس اعتباره الرابع في ترتيب هؤلاء الموظفين وذلك طبقاً لترتيبه بين الناجحين في الامتحان وإلغاء ما تلا ذلك من صدور المرسوم المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٤ بإجراء تعيينات في الوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والذي عين بموجب سنة عشر موظفا قضائيا - لم يكن هو من بينهم - في وظائف قضاة من الدرجة الثانية وذلك لصدور هذا المرسوم طبقاً للترتيب الوارد في القرار الوزاري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ مما يجعله مخالفاً للقانون وقد ترتب عليه أن تأخر تعيين الطاعن في وظيفة قاض حتى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤. وقد قيد هذا الطعن بجدول محكمة القضاء الإداري برقم ٢٥٨ س ٩ ق ٤ وبتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة المذكورة بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض - بهيئة جمعية همومية. وذلك بالتطبيق لأحكام القانونين ٤٦٢ ، ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ - وبتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٣ قضت الهيئة العامة برفض الدفع الذي أبدته الوزارة والنيابة بطلان الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى هذه المحكمة ثم قضت في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بإحالة القضية إلى هذه الدائرة بالتطبيق لحكم المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - وقدمت النيابة بمد ذلك مذكرة برأيها طلبت فيها قبول الطعن شكلاً ورفضه مضمناً .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية وفقاً لما كان يتطلبه القانون وقت تقديمه ويتعين لذلك قبوله شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن في قرار اللجنة أنه خالف القانون ذلك أنه وإن سلم بأن التعيين في وظائف الموظفين القضائيين يخضع لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلا أنه خالف هذه الأحكام بتقريره أنه لا وجه للاستناد إلى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من ذلك القانون فيما توجبانه من التقيد بدرجة الأسبقية في الترتيب النهائي لنتيجة الامتحان وذلك بحجة أن وزارة العدل استصدرت في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ - وقبل إجرائها حركة تعيينات الموظفين القضائيين المطعون فيها - قراراً من مجلس الوزراء بإعفائها من قيد الامتحان.

وأنها التزمت في ترتيب الأقدمية هذه التعميم في تلك الوظائف القاعدية الواردة في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ - هذا في حين أن شغل وظائف الموظفين القضائيين من بين كنية المحاكم الشرعية لا يعتبر ترفيعاً إنما هو تعيين جديد يخضع لأحكام المادتين ١٥ و ١٦ من ذلك القانون وتقتضى المادة ٢٥ بأن يكون التعميم في وظائف الدرجة السادسة في الكادرين الفني والعالي والإداري بامتحان كما توجب المادة ١٣ أن يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لتأجيل الامتحان التحريري والشخصي ، ولما كانت الوزارة لم تلتزم في تعيين الموظفين القضائيين بالقرار رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ ما توجبه المادة الأخيرة من ترتيب المعينين بحسب ترتيبهم في الامتحان الذي أجرته فإنها تكون قد خالفت القانون ولا يبرئها من هذه المخالفة أنها استصدرت من مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ قراراً بالموافقة على إعفائها من قيد الامتحان في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ١٧ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك أنه وإن كانت هذه المادة بعد تعديلها بالقانونين ٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ تجيز الاستغناء عن الامتحان في حالات من بينها أن تكون الوظائف الحالية من الوظائف الفنية التي لا يجوز التعيين فيها إلا من الحاصلين على نوع واحد من الدرجات والإجازات العلمية - وهو ما يصدق على وظائف الموظفين القضائيين - إلا أن الفقرة الأخيرة من تلك المادة تشترط لجواز الاستغناء عن الامتحان في هذه الحالة صدور قرار من ديوان الموظفين بتعيين الوظائف الفنية التي ينطبق عليها هذا الاستثناء ، وقد كانت سلطة إصدار هذا القرار مخولة لمجلس الوزراء حتى صدور القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ بمنحها لديوان الموظفين وقد أصدر مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وإعمالاً لحكم تلك الفقرة قراراً ببيان الوظائف التي يسرى عليها الاستثناء السابق ولم ترد بينها وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية كما لم يصدر بعد ذلك قرار من ديوان الموظفين بادراجها ضمن الوظائف التي يسرى عليها ذلك الاستثناء - وإذا كان القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٣ قد أضاف مادة جديدة برقم ١٧ مكرراً تنص على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء الإعفاء من الامتحان بنوعية في الحالتين الثانية والثالثة من المادة السابقة إذا التزم في التعيين ترتيب التخرج ثم صدر القانون رقم ٤٠١

لسنة ١٩٥٣ بتاريخ ١٥/٨/١٩٥٣ بإضافة فقرة ثانية إلى المادة ١٧ مكررا تنص
بأنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء عدم التقيد في التعيين بترتيب التخرج إذا كان
المرشح موظفا بالفعل ويراد تعيينه في وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي
والإداري تستلزم مسوغات خاصة لا يفيد الامتحان في الكشف عنها - إلا أنه
يشترط لإعمال هذا الحكم الأخير أن تكون الوظيفة المطلوب شغلها من الوظائف
المشار إليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ١٧ والمنوه عنها كذلك في المادة ١٧
مكررا فقرة أولى تلك الوظائف التي حددها مجلس الوزراء في قراره الصادر في ١١ من
أغسطس سنة ١٩٥٢ أو صدر بتعيينها قرار من ديوان الموظفين، وخلص الطاعن من
ذلك أنه لما كانت وظائف الموظفين القضائيين لم ترد ضمن الوظائف التي حددها
مجلس الوزراء بقراره السابق ولم يصدر بشأنها قرار من ديوان الموظفين فإن قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بإعفاء وظائف الموظفين
القضائيين من قيد الامتحان بنوعه بالاستناد إلى نص المادة ١٧ مكررا لا يكون
له سند من القانون ولا يوهن من صحة هذا النظر أن المذكرة الإيضاحية للقانون
٤٠١ لسنة ١٩٥٣ تضمنت ما يفيد أنه قصد بالتعديل الوارد بهذا القانون تطبيقه
على الموظفين القضائيين ذلك أنه كان يجب على وزارة العدل لكي تبرر
استصدارها من مجلس الوزراء القرار آنف الذكر أن تستصدر من السلطة المختصة
قرارا بإدراج تلك الوظيفة ضمن الوظائف التي تضمنها قرار مجلس الوزراء المؤرخ
١١/٨/١٩٥٢ أما ولم يصدر قرار بالإدراج ممن يملك إصداره فإن وظيفة الموظفين
القضائيين تبقى خاضعة لأحكام المادتين ١٥ و١٦ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ أما المادة ٢٥ من هذا القانون التي استند إليها القرار المطعون فيه
فإنه لا شأن لها بالوظائف التي تخضع للمادتين المذكورتين - وأضاف الطاعن
في مذكرته المقدمة إلى محكمة النقض أن الامتحان عقد في ١١ من يولييه سنة ١٩٥٢
قبل التعديل الوارد بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم فقد تعلق حقه به فور
تمامه وفقا للقانون .

وحيث إن قرار اللجنة المطعون فيه أقيم على أن أحكام القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ هي الفصيل في النزاع القائم بين الوزارة والمتنظم وأن مجلس الوزراء
أصدر قرارا في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالموافقة على طلب وزارة العدل
إعفاءها من قيد الامتحان في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ١٧ من قانون

موظفي الدولة وأنه وقد أعفيت الوزارة بمقتضى القرار آنف الذكر من قيدا لامتحان فإنه لا محل للاعتناد إلى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المذكور وتكون القاعدة الواجب اتباعها في تحديد أقدمية المتظم هي الواردة في المادة ٢٥ من هذا القانون — وبعد أن أوردت اللجنة نص هذه المادة قالت ” وطبقا لهذا النص تكون القاعدة التي انتهجتها وزارة العدل في ترتيب أقدمية الموظفين القضائيين الذين شملهم القرار رقم ٤٨٥ الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ قد طابقت القانون. وحيث إنه لا محل للحاجة بأن الوزارة وقد التزمت في التعيين نتيجة الامتحان الذي أجرته في ١١ من يولييه سنة ١٩٥٢ فإنها تكون ملزمة بالتعيين طبقا للقواعد الواردة في المادتين ١٥ و ١٦ من قانون موظفي الدولة على ضوء نتيجة الامتحان، إذ أن الوزارة قد أعفيت من الامتحان قبل إجراء الحركة المطعون فيها، ومن ثم فإنها استعادت كامل سلطانها في التعيين في تلك الوظائف، ولا جناح عليها إذا ما أخذت في ذلك التعيين بنتيجة الامتحان مادامت قد اطمأنت إلى أن نتيجته قد تكشفت عن أفضل العناصر لشغل تلك الوظائف من بين المتقدمين للامتحان دون أن تتقيد بقواعد ترتيب الأقدمية بين الناجحين في ذلك الامتحان باصباره مجرد طريقة اختارتها الوزارة للكشف عن صلاحية المرشحين وكفايتهم وعلى هذا المقتضى يكون القرار المطعون فيه قد اختار ذوي الكفاية والأهلية حسبما تكشفت عنه نتيجة امتحان المسابقة الذي عقدته الوزارة ورتب أقدمتهم وفق أقدميائهم في الدرجات السابقة استهدافا لتحقيق العدالة وتطبيقا لنص القانون وبالتالي يكون قد صدر سليما “ وهذا الذي أقيم عليه القرار المطعون فيه صحيح في القانون، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الذي يحكم النزاع تقضى بأن يكون التعيين بامتحان في وظائف الدرجة السادسة في الكادرين الفني العالي والإداري والتي يندرج تحتها وظائف الموظفين القضائيين كما تقضى المادة ١٦ بأن يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي إلا أن المادة ١٧ تنص على أنه يجوز الاستغناء عن الامتحان التحريري في حالات عدتها من بينها الحالة الثانية وهي إذا كانت الوظائف الحالية من الوظائف الفنية التي لا يجوز التعيين فيها إلا من الحاصلين على نوع واحد من الدرجات والإجازات العلمية — وهو ما يصدق

على وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية كما نصت المادة ١٧ مكررا التي أضيفت بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٣ الذي عمل به من ١٩٥٣/٥/٢١ على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء الإحفاء من الامتحان بنوعيه في الحالتين الثانية والثالثة من المادة السابقة (١٧) إذا التزم في التعيين ترتيب التخرج ثم أضاف القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ فقرة ثانية إلى المادة ١٧ مكررا نصها "ومع هذا فيجوز بقرار من مجلس الوزراء عدم التقيد في التعيين بترتيب التخرج إذا كان المرشح موظفا بالفعل ويراد تعيينه في وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي والإداري تستلزم مسوغات خاصة لا يفيد الامتحان في الكشف عنها - وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أن هذا التعديل قصد به تطبيقه على الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية بالذات وذلك لما رآته وزارة العدل من أن لا يكون الامتحان أساسا لاختيارهم من بين الكتبة المؤهلين الذين اتصلت أعمالهم بأعمال القضاء فحصلوا بذلك على قسط من المرات مما يقتضي أن تكون من أسس التفضيل طول مدة الخدمة وكفاية المرات وما يجب أن يتحقق لشاغل هذه الوظائف - التي تعتبر من أولى درجات القضاء الشرعي - من حسن السمعة والنزاهة والبعد عن الشبهات ، وهي أمور لا يفيد الامتحان في الكشف عنها ، كما أشير في هذه المذكرة إلى الامتحان الذي أبحرته وزارة العدل في شهر يولييه سنة ١٩٥٢ وأسفر عن نجاح ٣٧ من بين من تقدموا له وأن الوزارة طلبت إجراء التعديل آنف الذكر بقصد عدم التقيد بنتيجة هذا الامتحان - لما كان ذلك ، وكانت وزارة العدل قد استصدرت من مجلس الوزراء قرارا في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالموافقة على شغل وظائف الموظفين القضائيين الحالية دون الامتحان بنوعيه ودون التقيد بترتيب التخرج طبقا للشهادات التي حصل عليها فيما سبق - واستنادا إلى هذا القرار أصدر وزير العدل بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ قراره رقم ٤٨٥ بتعيين ٢٢ موظفا قضائيا من بين كتبة المحاكم الشرعية المؤهلين وجاء ترتيب الطاعن في هذا القرار العشرين بحسب أقدميته في التعيين في الدرجة السابقة طبقا لما تتطلبه المادة ٢٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . لما كان ما تقدم ، فإن هذا القرار يكون قد صدر موافقا للقانون ، ولا حاجة لما يقوله الطاعن من أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ليس

له سند في القانون ، ذلك أن هذا القرار قد صدر بالاستناد إلى السلطة المخولة لمجلس الوزراء في الفقرة الثانية من المادة ١٧ مكررا المضافة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ ، كذلك فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن وظائف الموظفين القضائيين لم ترد ضمن الوظائف التي حددها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ إعمالا لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما لم يصدر قرار من ديوان الموظفين بإدراجها ضمن تلك الوظائف — ذلك أن الإشارة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ إلى أن المقصود بالتعديل الوارد فيه تطبيقه على الموظفين القضائيين بالذات وصدور قرار مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالترخيص لوزارة العدل يشغل هذه الوظائف دين الامتحان بنوعيه ودون التقيد بترتيب التخرج ، وذلك كله يعني من صدور قرار من مجلس الوزراء أو من ديوان الموظفين بإدراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغير امتحان طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الموظفين ، كذلك فإنه لا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ لا ينطبق عليه لتعلق حقه بالامتحان الذي أجرته وزارة العدل قبل صدور هذا القانون — ذلك أن القانون المذكور يصرى بأثر فوري على الوظائف التي لم يتم شغلها قبل العمل به كما أن صدور قرار مجلس الوزراء في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ بإعفاء وزارة العدل كلية من قيد الامتحان عند شغل وظائف الموظفين القضائيين وذلك بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ١٧ مكررا من قانون موظفي الدولة ، ذلك من شأنه أن يجعلها في حل من التقيد بنتيجة الامتحان الذي كانت قد أجرته قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ أنف الذكر .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في قرار اللجنة على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المنيش / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد اللطيف مرمي ، ولطفى علي أحمد ، وحافظ محمد بدوي .

(٧٧)

الطلب رقم ٩٤ لسنة ٢٦ " رجال القضاء " :

قانون . " إلغاء التشريع " . قضاء . " ترقية " . " الملاوة
الدورية " .

إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشمل على نص
يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون فاسخا له . مثال في علاوات الترقية والملاوات
الدورية .

إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشمل على
نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الوضع الذي سبق أن
قرر قواعده ذلك التشريع . وإذا كان القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ لم ينص على
إلغاء القاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٢/٢٥ بأن ينضم من
إحالة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو الملاوة الدورية عند استحقاق
أيهما ولم يشمل القانون سالف الذكر على نص يتعارض مع أحكام القرار المذكور
ولمما قصد إلى تنظيم جديد من حيث كيفية الخصم لامن حيث مبدئه بفعل
هذا الخصم يلحق الملاوة ذاتها رأسا بمقدار النصف بدلا من أن يلحق الخصم
إحالة الغلاء بمقدار نصف الملاوة وذلك بالنسبة للملاوات التي استحققت منذ
نفاذه فان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يبقى مطابقا من حيث طريقته في الخصم
بالنسبة للملاوات التي استحققت في مدة مريانه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد
المدافعة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ
١٩٥٣/١٠/٢٦ قدم المدعى — وقت أن كان قاضيا بالمحاكم الشرعية — تظلم
إلى اللجنة القضائية الخاصة بمنازعات موظفي الدولة لوزارة العدل قيد برقم ٣٩٨
سنة ٢ ق طالب فيه إلغاء القرار الصادر بخصم نصف العلاوة التي استحققت له
في أول مايو سنة ١٩٥٣ من إمانة غلاء المعيشة وذلك اعتبارا من أول يولي
سنة ١٩٥٣ وأحقته في صرف ما خصم من راتبه منذ ذلك التاريخ ، وأسس
دعواه على أنه بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضي
بخصم نصف علاوة الترقية ونصف العلاوة الاعتيادية عند استحقاق أيهما منذ
أول فبراير سنة ١٩٥٣ ، وقد أجرت الوزارة خصم نصف مقدار العلاوة التي
استحققت له منذ أول مايو سنة ١٩٥٣ من إمانة غلاء المعيشة فإذا لقرار مجلس
الوزراء المذكور ، وظلت تجري هذا الخصم حتى [بعد العمل بالقانون
رقم ٣٥٢ سنة ١٩٥٣ — الذي يقضي بأن ينخفض إلى نصف العلاوات
الاعتيادية وعلاوات الترقية التي تستحق للموظفين خلال السنتين الحاليتين
١٩٥٤/٥٣ ، ١٩٥٤/١٩٥٥ — وأنه لما كان هذا القانون يعتبر ملغيا من
تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ الذي على
مقتضاه تجري الوزارة الخصم المشار إليه ، فقد طلب لذلك الحكم له بطلانيته
سابقة الذكر ، وبتاريخ ١٥/١١/١٩٥٣ قضت اللجنة للطعون ضده بطلانيته
استنادا إلى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ هو قرار
موقوف ينتهي العمل به في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٥٢
سنة ١٩٥٣ . طمنت وزارة العدل في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري
بمجلس الدولة وقيد طعنها برقم ٢٧٨٣ لسنة ٨ ق. وبتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٦ قضت
المحكمة المذكورة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة النقض .
ولدى نظر هذه الدعوى أمام الهيئة العامة لهذه المحكمة دفعت الوزارة بعدم

قبول الطلب شكلا لتقديره بغير الطريق القانوني لأن الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض باطالة قانونا ، وبتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٣ حكمت الهيئة العامة بهذه المحكمة برفض هذا الدفع ثم قررت بجلسته ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ إحالة الدعوى إلى الدائرة المدنية لاختصاصها عملا بالمادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية بمد تعديلها بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ .

وحيث إن وزارة العدل قدمت مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى استنادا إلى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ لم يحدد مدة ينتهي فيها خصم نصف العلاوة العادية وعلاوة الترقية من إمانة الغلاء ، وكل ما قصده مجلس الوزراء من إصدار هذا القرار هو إحلال أحكامه محل قراره السابق صدوره في ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ بمد أن أدخل حكما جديدا يقضى بخفض إمانة الغلاء بما يعادل نصف هذه العلاوة ، وأنه لم يرد في نصوص القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ حكم يفيد وقف العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ . كما قدمت النيابة مذكرتها التي انتهت فيها إلى أن القانون رقم ٣٢٥ سنة ١٩٦٣ لا يعد ناسخا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

وحيث إنه يبين من استقراء القواعد العامة المنظمة للعلاوات الدورية وعلاوات الترقية أنه كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ يقضى بخصم علاوة الترقية من إمانة الغلاء ، على أن ينتهي العمل بأحكامه في آخر السنة المالية - أي في يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ - ثم صدر بعد ذلك قرار في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ مشتملا على تنظيم جديد أريد به أن يحل محل التنظيم السابق وهو يقضى بأن يكون الناحص من إمانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند استحقاق أيهما منذ أول فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يرد نص في هذا القرار الأخير بتوقيف العمل به كما حصل في قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ، ولما كان إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع - وإذا كان القانون رقم ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ لم ينص على إلغاء القاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يشتمل على نص

يتعارض مع أحكام القرار المذكور وقد قصد القانون المذكور إلى تنظيم جديد من حيث كيفية الخصم لا من حيث مبدئه بفعل هذا الخصم يلحق العلاوة ذاتها رأساً بمقدار النصف بدلاً من أن يلحق الخصم إعانة الغلاء بمقدار نصف العلاوة مبقياً على مبدأ الخصم في ذاته ومن ثم فما دامت العلاوة قد استحققت للدعي من أول مايو سنة ١٩٥٣ أى في ظل سريان أحكام قرار ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ فإنه يكون قد تقرر في حقه مركز قانوني منظم أول مايو سنة ١٩٥٣ وعلى مقتضاه يجوز الخصم من إعانة الغلاء بمقدار نصف تلك العلاوة نتيجة تطبيق حكم القرار المشار إليه على حالته ويستمر هذا الخصم حتى بعد نفاذ القانون رقم ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ ما دام لم يتضمن هذا القانون نسخ التنظيم السابق في مبدأ الخصم وإنما أبقى على هذا المبدأ ونظم طريقاً آخر للخصم يعمل به إلى جانب الأول ولكل منهما مجاله في التطبيق ، فيطبق الأول من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت في مدة سريانه ويطبق القانون الجديد من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت منذ نفاذه .

وحيث إنه لما تقدم تكون الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
 محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر مهدي ، ومحمد نور الدين مويس .

(٧٨)

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) جنسية . ” المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ “ . ” اكتساب الجنسية
 المصرية “ . ” التوطن “ .

مدة التوطن بمصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ . لا يلزم توافرها كلها في الشخص
 نفسه . تسلسلها من الآباء إلى الأبناء . ضم مدة توطن الإبن إلى مدة توطن أبيه .

(ب) جنسية . ” المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ “ . ” اكتساب الجنسية
 المصرية “ . ” التوطن “ .

ثبوت الجنسية المصرية بالنسبة لتوطين في مصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ .
 عدم استلزام الإقامة بمصر إلى ١٠/٣/١٩٢٩ تاريخ نشر القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

(ج) جنسية . ” المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ “ . ” القانون ١٦٠
 لسنة ١٩٥٠ “ . قانون . ” مريان القانون من حيث الزمان “ .

النصوص الواردة في المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ تظل رغم إلغائها بالقانون
 رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هي السند لراكر القانونية التي تحققت في ظلها . إلغاؤها
 للراكر المستقبل .

(د) أحوال شخصية . ” المسائل الخاصة بالمصريين “ . وارث . قانون .
 ” القانون واجب التطبيق “ .

مريان أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها على جميع المصريين
 مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث . المادة ٨٧٥ مدني .

١ - مدة التوطن بمصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ لا يشترط توافرها كلها في الشخص نفسه وإنما يجوز أن تتسلسل من الآباء إلى الأبناء ، وينبني على ذلك أنه متى كان عدم دخول الآباء في الجنسية المصرية يرجع لعدم توافر شرط امتداد الإقامة فيهم بسبب الوفاة وكانت إقامة الابن ممتدة إلى التاريخ الذي يستلزمه القانون لاعتباره مصرياً ، فإن مدة توطن الابن تضم إلى مدة توطن أبيه وهو ما أكدته المشرع بالنص في القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ على ضم مدة إقامة الآباء إلى مدة إقامة الأبناء .

٢ - لا يشترط لثبوت الجنسية المصرية بالنسبة للتوطين في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ استمرار الإقامة حتى تاريخ نشر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، حيث لم ينص القانون على ذلك ، ولأن اشتراط استمرار الإقامة فيه إلى تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة لمن ورد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه يجعل هذا الفقرة نافذة بغنى عنها لإعمال حكم الفقرة الثالثة منها ، كما أنه لا يتصور أن يكون المشرع قد قصد جعل المتوطينين الأصليين في مصر في مركز أسوأ من الرعايا العثمانيين من ناحية أحقية كل منهم في الدخول في الجنسية المصرية فاستلزم في الأولين الإقامة بمصر من قبل سنة ١٨٤٨ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ بينما لم يشترط في الآخرين إلا الإقامة من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

٣ - النصوص الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ هي السند للراكر القانونية التي تحققت في ظلها رغم النص على إلغائها في القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ . وإلغائها إنما يكون بالنسبة للمستقبل فقط .

(٤) أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها تسرى على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث وذلك على ما تقضى به المادة ٨٧٥ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقدير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المرحوم الدكتور أمين سليمان برجس مورث المطعون عليهم
الخمس الأول أقام الدعوى رقم ٥٣٢ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة على الطاعنين وباقي
المطعون عليهم طلب فيه الحكم بأحقية الماتركه شقيقه المرحوم اسكندر سليمان برجس
المتوفى في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣ بمدينة برمنجهام بانجلترا دون فرع ولا زوجة وقال
شرحاً لدعواه إنه يطلب اقراده بالتركة وفقاً لأحكام القاتون رقم ٧٧ سنة ١٩٣١
والمادة ٨٧٥ من القانون المدنى لأن مورثه كان يتمتع بالجنسية المصرية حال
حياته واستمر كذلك حتى مماته إذ أنه قد ولد في مصر في ١١ مارس سنة ١٨٨٥
لوالد مولود فيها متوطن بها قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وظل هذا للوالد مقيماً بها
حتى وفاته في ١٨٩١ وغادر المورث مصر في عام ١٩٠٩ وهو في سن الرابعة
والعشرين لا كمال دراسته الطب في انجلترا وبقي هناك حيث رخص له بمزاولة
مهنة الطب حتى أدركته المنية في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣ وهو يحتفظ بجنسيته
المصرية كما أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة على
المرحوم الدكتور أمين سليمان المذكور طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم لثلثى التركة
المشار إليها وفقاً للمادة ٤٧ من قانون المواريث الانجليزى الصادر في سنة ١٩٢٥
وهو القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى لأن المورث توفى وهو عديم
الجنسية ويتعين لذلك تقسيم تركته طبقاً لقانون موطنه وهو القانون الانجليزى
الذى يقضى بتوريث أولاد الأخوة والأخوات مع الأخ وقضت محكمة القاهرة
بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بعد ضم الدعوى الثانية إلى الأولى بأحقية الدكتور
أمين سليمان لثلث التركة وبأحقية الطاعنين لثلثها وذلك طبقاً لأحكام القانون
الانجليزى بناء على ما أورده في أسبابها من أن المورث لم يدخل في الجنسية المصرية
وأنه توفى بانجلترا وهو عديم الجنسية فطعن الدكتور أمين سليمان في هذا الحكم
بالاستئناف رقم ١١١ لسنة ٧٢ ق استئناف القاهرة وطلب إلغاءه فيما قضى به من

أحقية الطاعنين لثلاثي التركة وقضت محكمة استئناف القاهرة بذلك بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فقرر الطاعنون بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٥٧ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وطلبوا الحكم بنقضه للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٧ فبراير سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم الخمسة الأول رفضه وصحمت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ذلك أنه قد بني على أن الجنسية المصرية قائمة منذ أجيال وأن كل تشريع يصدر بشأنها فهو لبيان أمرها وكشف كنهها واستند الحكم في ذلك إلى الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ الذي نصت المادة الأولى منه على أنه عند إجراء العمل بقانون الانتخاب يعتبر حتماً من المصريين المتوطنين بالقطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على إقامتهم فيه وإلى أن المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية قد أيد حكم الأمر العالي المذكور وأن المورث مولود لأب ولد في مصر وتوطن فيها قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ ودفن في تربتها فكان حتماً مصرياً في حين أن المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ تشترط في فقرتها الثانية لدخول المتوطنين في مصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ في الجنسية المصرية أن يحافظوا على إقامتهم العادية في مصر إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ولما كان والد المورث قد توفي في سنة ١٨٩١ ومصر إالة عثمانية قبل أن توجد الجنسية المصرية وقبل صدور القوانين المنظمة لها فإنه لم يكن أباً مصرياً في معنى قانون الجنسية يصبح أن يكتسب منه ابنه المورث الجنسية المصرية عن طريق الدم طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ كما أن المورث نفسه لم يدخل في الجنسية المصرية التي تتركز على الإقامة في الأراضي المصرية والمحافطة عليها إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ إذ أنه غادر مصر في سنة ١٩٠٩ وأقام نهائياً في إنجلترا حتى توفي بها في سنة ١٩٥٣ ومن ثم فهو هديم الجنسية

مما يتعين معه تطبيق أحكام القانون الانجليزي عند توزيع تركته باعتباره قانون الموطن .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أن يعتبر داخل في الجنسية المصرية بحكم القانون (ثانيا) كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وتنص هذه المادة الأخيرة على أنه "عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما من المصريين الأشخاص الآتي بيانهم : أولا - المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ (١٢٦٤ هـ) وكانوا محافظين على إقامتهم فيه " ولما كان الثابت من واقعة الدعوى أن والد المورث كان متوطنا بمصر قبل سنة ١٨٤٨ وظل محافظا على إقامته فيها وشغل وظيفة في الحكومة ثم توفي في سنة ١٨٩١ فهو بهذه المثابة يعتبر من أهل البلاد الأصليين الذين يشملهم وصف الرعايا المحليين وأن ابنه المورث قد ولد بمصر في سنة ١٨٨٥ وأقام فيها حتى سنة ١٩٠٩ حيث سافر وهو في الرابعة والعشرين من عمره للدراسة بانجلترا فان هذا الابن (المورث) يكون قد استوفى بذلك الشروط اللازمة لاعتباره مصريا طبقا للنصوص المتقدمة إذ أن مدة التوطن بمصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ لا يشترط توافرها كلها في الشخص نفسه وإنما يجوز أن تتسلسل من الآباء إلى الأبناء لأنه إذا كان عدم دخول الآباء في الجنسية المصرية يرجع لعدم توافر شرط امتداد الإقامة بسبب وفاة الوالد وكانت إقامة الولد ممتدة إلى التاريخ الذي يستلزمه القانون لاعتباره مصريا فان مدة توطن الولد تضم إلى مدة توطن أبيه وقد أكد المشرع ذلك الحكم في القانون رقم ٣٩١ سنة ١٩٥٦ فنص على ضم مدة إقامة الآباء إلى مدة إقامة الأبناء - ولا يشترط لثبوت الجنسية المصرية للمورث استمرار إقامته بمصر إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ لأن النص لم يشترط ذلك - والعبارة الواردة فيه من أن " كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون " لا تفيد استلزام الإقامة حتى تاريخ نشر القانون في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ، إذ لو كان المشرع يستلزم توافر هذا الشرط لنص عليه صراحة كما فعل في الفقرة (ثالثا) من نفس المادة التي

تذكر "من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا هذا القانون" كما أن استلزام الإقامة إلى تاريخ نشر ذلك القانون بالنسبة لمن ورد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة المشار إليها يجعل هذه الفقرة نافذة بغنى عنها أعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة المذكورة كما أنه لا يتصور أن يكون المشرع قد قصد أن يكون المتوطنون الأصليون في مصر بالنسبة لأحقية الدخول في الجنسية المصرية في مركز أسوأ من الرعايا العثمانيين فاستلزم في الأولين الإقامة بمصر من قبل سنة ١٨٤٨ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ بينما هلم يشترط في الآخرين إلا الإقامة من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ولا يغير من صحة هذا النظر أن القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ قد اشترط بالنسبة للتوطين في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ أن يكونوا قد حافظوا على إقامتهم العادية فيها إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وأنه قد ألغى المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ذلك أن النصوص الواردة في المرسوم بقانون ١٩ سنة ١٩٢٩ رغم النص على إلغائها في قانون سنة ١٩٥٠ تظل هي السند للمراكز القانونية التي تحققت في ظلها والناؤها هو بالنسبة للمستقبل فقط وإذا كان المورث قد اكتسب الجنسية المصرية في ظل المرسوم بقانون ١٩ سنة ١٩٢٩ على ما سبق بيانه فلا يكون هناك مجال للتحدى بنصوص القانون ١٦٠ سنة ١٩٥٠ في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة وقرر أن المورث هاش علي مصريته ونوفى متمما بها ولم تسقط عنه أو تسحب منه ولم يدخل في أية جنسية أخرى واخضع توزيع تركته لحكم المادة ٨٧٥ من القانون المدني التي تقضى بسريان أحكام الشريعة الإسلامية والتفقيعات المستمدة منها على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث فإنه لا يكون قد خالف القانون مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة أول ابريل سنة ١٩٦٤

بريافة السيد/ محمد قزاه جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ،
واحد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين موسى .

(٧٩)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ضرائب " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " إجراءات
ربط الضريبة " . " الطعن في الربط " . " ميعاده " .

ميعاد الطعن في قرارات بلخاف التقدير . سريانه في شأن الدعوى التي ترفع
بالطعن في تقديرات الجبان دون غيرها ، الدعوى يسقط حق مصلحة الضرائب
في المطالبة بدين الضريبة و بطلان اجراءات التنفيذ المترتبة عليه . لاسهل لمرافعة
هذا الميعاد .

(ب) ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " ربط الضريبة
وتحصيلها " . " ميعاد مطالبة الممول بها " . تقادم . " التقادم
المسقط " .

توقف المنشأة عن العمل وعدم اخطار المصلحة به . عدم بدء سريان مدة التقادم
المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد مضي شهرين من انتهاء
التمت المالية للمول . عدم الاعتماد بتاريخ التوقف ما دامت المصلحة لم تخطره .
علم المصلحة بوقاة المول لا يفي من الاخطار .

(ج) ضرائب . " الضريبة الخاصة على الأرباح الاحتثنائية " . " إجراءات
ربط الضريبة " .

الضريبة على الأرباح الاحتثنائية . إجراءات ربطها . من تاريخ انتهاء ميعاد
اختبار رقم المقاومة وتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر .

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير إنما يسرى في شأن الدعاوى التي ترفع بالطعن في تقديرات هذه اللجان دون غيرها . فإذا كانت الدعوى تدور حول سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بدين الضريبة وبإعلان إجراءات التنفيذ المترتبة عليه ولا يتصل النزاع فيها بتقديرات اللجنة فإنه لا يتعين في رفعها مراعاة هذا الميعاد .

٢ - في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية لا تستطيع مصلحة الضرائب مطالبة الممول بالضريبة على أرباحه إلا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية ، وفي حالة توقف المنشأة عن العمل وعدم إخطار المصلحة به فإن موقف المصلحة إزاء المنشأة لا يتغير إذ يمتنع عليها مطالبة المنشأة بدين الضريبة إلا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية ، وبالتالي فإن التقدم المسقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ مريانه إلا من هذا التاريخ دون اعتبار لتوقف المنشأة عن العمل حتى ولو كان التوقف راجعاً لوفاء الممول مادامت المصلحة لم تخطر به ، وعلم مصلحة الضرائب بالوفاء لا يغني عن الإخطار الذي أوجبه القانون مؤيداً بالوثائق والبيانات اللازمة لخصفية الضريبة (١) .

٣ - إجراءات ربط الضريبة على الأرباح الاستثنائية لا تبدأ إلا من تاريخ انتهاء ميعاد اختيار رقم المقارنة وتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث المطعون عليهم المرحوم ميخائيل سعد غالى كان

(١) راجع ققض ١٧/١٢/١٩٥٩ الطعن ٣٣١ ص ٢٥ ق السنة العاشرة ص ٨٣٤

يزاول تجارة الأقطان والغلال وفي ١٩/١١/١٩٤١ تدم إقرارا مأمورية ضرائب مغاغة من أرباحه في السنة المالية التي تبدأ في أول أغسطس سنة ١٩٤٠ وتنتهي في ٣١ يوليو سنة ١٩٤١ قدر فيه تلك الأرباح بمبلغ ١٨٣٦ ج و ١٨١ م وقد توفي الممول المذكور في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٢ قبل أن يتم فحص الإقرار وعقب وفاته انتقل الأمور الفاحص إلى المنشأة حيث أطلع على حساباتها ولعدم انتظام هذه الحسابات وعدم وجود المستندات المؤيدة لها فقد أجرى المأمور تحريات للوقوف على حقيقة الأرباح وقام بوضع تقرير انتهى فيه إلى أن الحسابات التي باطلع عليها وإن كانت غير منتظمة إلا أن الأرباح معقولة وتتناسب مع حالة الممول في سنة المحاسبة وقد رصافى الربح الخاضع للضريبة بمبلغ ٢٦٢٠ ج و ٨٤٣ م بعد تخفيض بعض المصروفات واستبعاد الديون المعدومة - ثم قامت المأمورية بعد ذلك بفحص حسابات الممول عن المدة من أول أغسطس سنة ١٩٤١ حتى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وقدرت أرباحه من تلك المدة بمبلغ ١٥١١٠ ج ورأس ماله الحقيقي المستثمر في ١٩٤٠/١٩٤١ بمبلغ ٢٢٣١ ج وفي سنة ١٩٤١/١٩٤٢ بمبلغ ٣٠٧٣ ج وأخطرت ورثة الممول بهذه التقديرات وأعدم موافقتهم عليها أحيل النزاع إلى لجنة التقدير التي أصدرت قرارا في ٢٢/٧/١٩٥٠ بتقدير صافي أرباح الممول من موسم ١٩٤١/١٩٤٢ بمبلغ ١٥١١٠ ج وتقدير رأس ماله المستثمر في أول موسم ١٩٤٠/١٩٤١ بمبلغ ٢٢٣١ ج وفي أول ١٩٤١/١٩٤٢ بمبلغ ٢٠٧٣ ج وقد أعلنت مأمورية الضرائب هذا القرار إلى ورثة الممول بتاريخ ٢٧/٧/١٩٥٠ كما أعلنتهم بتنبيهات الدفع بموجب خطابين موصى عليهما مع علم الوصول ثم أوقعت حجزا إداريا بتاريخ ٥/٩/١٩٥٠ على آلة حرق مملوكة للممول وفاء لمبلغ ٩٠٤٩ ج و ٩٩٤ م باقى الضريبة على الأرباح التجارية والأرباح الاستثنائية المستحقة عن سنتي ١٩٤٠/١٩٤١ ، ١٩٤١/١٩٤٢ ورفع المطعون عليهم الدعوى رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى المنيا طالبين الحكم: أولا - وبصفة مستعجلة بإيقاف بيع آلة الحرق المحجوز عليها حتى يفصل نهائيا في موضوع الدعوى وثانيا - وبصفة عادية بسقوط حق مصلحة الضرائب في مطالبتهم بصفتهم ورثة المرحوم ميناثيل سعد بدين الضريبة وبإعلان الحجز المتوقع في ٥/٩/١٩٥٠ وكافة ما اتخذ من إجراءات واعتبارها كأن لم تكن ودفعت مصلحة الضرائب ببطلان صحيفة الدعوى لعدم إعلانها لإدارة قضايا الحكومة . كما دفعت بعدم

قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفوع المقدمة من مصلحة الضرائب و بقبول صحيفة الدعوى ورفض الطلب الأول من طلبات المدعين وإلزامهم بالمصاريف المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وأرجأت النظر في باقي الطلبات لجلسة أخرى ثم حادت وبتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٨ وحكمت حضوريا بسقوط حق مصلحة الضرائب في مطالبة المدعين بصفتهم ورثة المرحوم ميخائيل سعد غالى بما يزيد على مبلغ ١٠٦١ ج و ٤٨١ م وألزمت مصلحة الضرائب بأربعة أضعاف المصروفات والمدعين بالخمس الباقى وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكيم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة الذاءهما فيما عدا ما قضى به الحكم الثانى من عدم سقوط الحق في المطالبة بضريبة سنة ١٩٤٠/١٩٤١ والحكم أصليا ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية واحتياطيا بعدم قبولها ارفعها بعد الميعاد القانونى ومن باب الاحتياط الكلى بعدم سقوط الحق في المطالبة بضريبة سنة ١٩٤١/١٩٤٢ وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٤٤ لسنة ٧٣ ق ، كما رفع المطعون عليهم استئنافا مقابلا طالين الحكم بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة المستحقة من سنة ١٩٤٠/١٩٤١ وقيد الاستئناف المقابل برقم ١٢٩ لسنة ٧٥ ق وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين الأصلي والمقابل شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكيم المستأنفين مع إلزام مصلحة الضرائب بمصروفات الاستئناف الأصلي والمستأنف ضدهم ومصروفات الاستئناف المقابل وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وطعنتم مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين اللواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ثم عرض على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الورداد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلاتها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ استنادا إلى أن موضوع الدعوى هو وقف بيع الماكينة المحجوز عليها وبطلان إجراءات المحجز وسقوط الحق في المطالبة بالضريبة عن صلتى النزاع وهي بذلك تخرج من ولاية لجان التقدير المشكلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا تخضع للميعاد الذى نصت عليه المادة ٥٤ وهذا الذى امتد إليه الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الدفع بالسقوط هو دفع موضوعى يتلاقى بأصل الحق ويدخل في ولاية لجان التقدير وبالتالي يتعين التمسك به في غضون الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في القانون والنائب من الأوراق أن المطعون عليهم تأهلوا بقرار اللجنة وتنبيهات الدفع في ١٩٥٠/٧/٢٧ ولم يرفعوا دعوهم إلا في ١٩٥٠/٩/١٠ .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وفقا للفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ "يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابقة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في اختصاصها محل إقامة الممول" وهذا الميعاد إنما يسرى في شأن الدعاوى التي ترفع بالطعن في تقديرات اللجان دون غيرها ، ولما كانت دعوى المطعون عليهم تدور حول سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بدين الضريبة وبطلان إجراءات التنفيذ المترتبة عليه ولا يتصل النزاع فيها بتقديرات اللجنة فإنه لا يتعين في رفعها مراعاة هذا الميعاد .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة المستعقة على مورث المطعون عليهم عن ستة المالية ١٩٤١/١٩٤٢ استنادا إلى أن مدة التنازع تبدأ من تاريخ وفاة الممول في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٢ قياسا على أحوال توقف المنشأة أو التنازل عنها وأنه لا يحول دون ذلك عدم الاخطار عن الوفاة لأن مصلحة الضرائب علمت بها في حينها ، وهذا الذى أقيم عليه الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن وفاة الممول لا تعنى بالضرورة توقف المنشأة عن مزاولة نشاطها فقد تستمر فترة من الزمن

لتصفية أعمالها وتخضع أرباحها في هذه الفترة للضريبة على الأرباح التجارية ، ومع التسليم بأن التوقف بدأ من تاريخ الوفاة فإنه يشترط إخطار مصلحة الضرائب به وأن يرفق بالإخطار الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وفقا للمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما لم يثبت حصوله ، ومن جهة أخرى فإن التقادم - وفقا للسنتين ٣٨١ و ٣٨٢ من القانون المدني - لا يسرى في حق الدائن إلا من الوقت الذي يتمكن فيه من المطالبة بدينه ولما كانت مصلحة الضرائب لا تستطيع المطالبة بالضريبة إلا بعد وقوعها على حقيقة أرباح الممول فإن مدة التقادم لا تبدأ في حقها إلا من تاريخ انقضاء الفترة المحددة لتقديم القرارات بعد انتهاء السنة المالية طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذا كانت السنة المالية للمول تنتهي في آخر يوليو سنة ١٩٤٢ فإن حق المصلحة في المطالبة بالضريبة المستحقة عنها لا يسقط إلا في ١/٢٧/١٩٥١ طبقا للقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ ولما كانت مصلحة الضرائب قد نفذت بدين الضريبة بالمجز الذي أوقعته في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ على آلة الحرث المملوكة للمول وهو إجراء قاطع للتقادم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن هذه المدة قد اكتملت في ١٩٥٠/٢/٢٦ يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعمى في محله ذلك أنه في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية لا تستطيع مصلحة الضرائب مطالبة الممول بالضريبة على أرباحه إلا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية ، وفي حالة توقف المنشأة عن العمل وعدم إخطار المصلحة به فإن موقف المصلحة إزاء المنشأة لا يتغير إذ يمتنع عليها مطالبة المنشأة بدين الضريبة إلا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية وبالتالي فإن التقادم المستقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ دون اعتبار لتوقف المنشأة عن العمل حتى ولو كان التوقف واجعا لوفاة الممول - كما هو الحال في الدعوى - ما دامت المصلحة لم تخطر به ، وعلم مصلحة الضرائب بالوفاة لا يغنى عن الإخطار الذي أوجبه القانون مؤيدا بالوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة ، وإذا كانت السنة المالية للمول تنتهي في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٢ وميعاد تقديم القرارات في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٢ فإن حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة المستحقة عن أرباح هذه السنة يبدأ في أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ (٢-٣-٢)

ويتم في ٢٧ يناير سنة ١٩٥١ طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧
 "بتعديل المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - والقانون رقم ١٨٩
 لسنة ١٩٥٠ بوقف التقادم المستقط لحق الحكومة في المطالبة بالضريبة على
 إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح
 الاستثنائية" وإذا كان الثابت أن مصلحة الضرائب أوقعت حجراً بدين الضريبة
 في ١٩٥٠/٩/٥ على آلة حث مملوكة للدولة فإن التقادم يكون قد قطع قبل اكتمال
 مدته ، وفي خصوص الضريبة على الأرباح الاستثنائية فقد قضى الحكم بسقوط
 الحق في المطالبة بها - هي والضريبة على الأرباح التجارية استناداً إلى أنه
 لا نزاع بين الطرفين في أن نشاط المنشأة قد وقف منذ وفاة مورث المستأنف ضدهم
 وقد علمت المصلحة بالوفاة في حينها وفي هذا ما يغني عن الاخطار المنصوص عليه
 في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ "وإن الضريبة تستحق وتجاوز
 المطالبة بها من تاريخ التوقف عن النشاط وهو في هذه الدعوى يوافق ٢٦ فبراير
 سنة ١٩٤٢ وعليه فإن مدة التقادم بالنسبة إلى ضريبة ١٩٤١ و ١٩٤٢ تبدأ
 من اليوم المذكور وتنتهي في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ "في حين أن إجراءات ربط
 هذه الضريبة لا تبدأ إلا من تاريخ انتهاء ميعاد اختيار رقم المقارنة وتحديد رأس
 المال الحقيقي المستثمر وإلى تاريخ الحجز الإداري الموقع وفاء لدين الضريبة
 في ١٩٥٠/٩/٥ لم تكن مدة تقادمها قد اكتملت هي الأخرى ومن ثم يتعين قبول
 الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين رفض الدعوى .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بايع ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد الطيف مرمي ، و ابراهيم الجلفي ، وصبري فرحات .

(٨٠)

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) فوائد . ” الفوائد المركبة ” . بنوك . ” الحساب الجاري ” .

تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تقضى به القواعد والمعادات التجارية من دائرة
التحريم . تجريد الفوائد في الحساب الجاري . المادتان ٢٣٢ و ٢٣٣ مدني .

(ب) بنوك . ” الحساب الجاري ” . ” إقفاله ” . فوائد . ” فوائد الحساب
الجاري ” .

إقفال الحساب الجاري ، أثره ، زوال صفة الحساب الجاري ، صيرورة الرصيد ديناً
عادياً . عدم جواز تقاضي فوائد مركبة عنه ما لم توجد عادة تجارية تقضي بذلك .

(ج) فوائد . ” العادات التجارية ” . محكمة الموضوع . عادات تجارية .

العادات التجارية من مسائل الواقع . ترك أمر التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي
الموضوع .

١ - مفاد المادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من القانون المدني أن المشرع قد حرم
الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما
أقر ما جرى عليه العرف بتجريد الفوائد في الحساب الجاري (١) .

٢ - صفة الحساب الجاري تزول بإقفاله ويصبح الرصيد ديناً عادياً
مما لا يجوز معه طبقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدني تقاضي فوائد مركبة عنه إلا
إذا ثبت وجود عادة تجارية تقضي بذلك .

(١) راجع تقض ١٩٦٣/٦/٢٧ الطعين ١١٥ من ٢٨ ق ، ٢٥٥ من ٢٧ ق السنة ١٤
ص ٩٢٦ و ٩٤٦ .

٣ — العادات التجارية تعتبر من مسائل الواقع التي يترك أمر التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التتوير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٤٤ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة ضد مورث المطعون ضدهم طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٢٤٢ ج و ٥٠ م والفوائد بواقع ٧٪ تضاف إلى الأصل شهريا من يوم ١٧/٤/١٩٥٧ حتى السداد ، وقال الطاعن في بيان دعواه إنه بموجب عقد مؤرخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٣ فتح لمورث المطعون ضدهم اعتمادا بحساب جار انفاية مبلغ ٥٠٠٠ ج لمدة تنتهى في ١٧/٤/١٩٥٤ بفوائد قدرها ٦٪ تضاف إلى الأصل شهريا ، وفي حالة التأخير عن السداد تحسب الفوائد بواقع ٧٪ تضاف إلى الأصل شهريا وقد جدد هذا العقد لمدة أخرى تنتهى في ١٧/٤/١٩٥٥ بنفس الشروط مع زيادة الاعتماد إلى ١٠٠٠٠ ج ثم جدد لمدة ثالثة تنتهى في ١٧/٤/١٩٥٦ بنفس الشروط أيضا مع تخفيض الاعتماد إلى مبلغ ٨٠٠٠ ج وقد بلغ رصيد مورث المطعون ضدهم المدين حتى يوم ١٧/٤/١٩٥٧ مبلغ ٥٢٤٢ ج و ٥٠ م بخلاف الفوائد ، ومن ثم فقد طلب الطاعن أن يقضى له بالطلبات سالفه الذكر . وبتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥٧ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام مورث المطعون ضدهم بأن يدفع للطاعن مبلغ ٥١٩١ ج و ١٦٩ م والفوائد ٧٪ سنويا عن مبلغ ٤٦٤٨ ج و ٢٣٨ م من يوم ١٦/٤/١٩٥٧ حتى تمام السداد ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٧ ق القاهرة متمسكا بطلباته التي أبداهها أمام محكمة الدرجة الأولى . وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وفي ١٤ مايو سنة ١٩٥٩

قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٢/١٢/١٦ وفيها صحت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها رفض الطعن وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ، وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لهذا القرار حدد لنظر الطعن جلسة ٥ مارس سنة ١٩٦٤ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد هو مخالفة القانون والقصور في التسيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن العرف التجاري قد استقر على تجريد الفوائد مدة قيام الحساب الجاري ، أما بعد فقل الحساب يصبح الرصيد ديناً عادياً يخضع للقواعد العامة ، في حين أن هذه التفرقة لا يمكن استنتاجها من المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من القانون المدني لأن المشرع ترك أمر الفوائد خاضعاً لما يقضى به العرف التجاري . وقد تمسك الطاعن في دفاعه بأن العرف في التعامل قد جرى على تجريد الفوائد في الحساب الجاري دون تمييز بين المدة السابقة على قفل الحساب والمدة التالية له ، ولكن الحكم لم يأخذ بهذا النظر واكتفى بالقول بأن العرف لا يجوز حساب الفوائد المركبة بعد إقفال الحساب الجاري دون إقامة الدليل على ذلك ، وكان يتعين على المحكمة إن كانت لم تقتنع بقيام العرف على النحو المتقدم أن تكلف الطاعن بإثباته ، ويضيف الطاعن بأن الحكم قد خالف القاعدة المقررة في المادة ١/١٤٧ من القانون المدني التي تقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين ، فقد نص في العقد المبرم بين الطرفين على احتساب الفوائد على كل مبلغ يقيد على الحساب بواقع ٦ ٪ وفي حالة التأخير بواقع ٧ ٪ وفي الحالين يقضى العقد بضم الفوائد إلى الأصل شهرياً ، وإذا قرر الحكم بأنه بقفل الحساب يتحول الرصيد إلى دين عادي تسري عليه القواعد العامة فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٢٣٢ من القانون المدني تنص على أنه لا يجوز نقاضى فوائد على متجمد الفوائد ... وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية وتنص المادة ٢٣٣ منه على أن الفوائد التجارية التي تسرى على الحساب الجاري يختلف سعرها القانوني باختلاف الجهات ، ويتبع في طريقة حساب الفوائد المركبة في الحساب الجاري ما يقضى به العرف

التجاري ومفاد هذين النصين أن المشرع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما أقر ما جرى عليه العرف بتجميد الفوائد في الحساب الجاري ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن العرف التجاري قد جرى بتجميد الفوائد أثناء قيام الحساب الجاري لأن مبدأ عدم قابلية الحساب الجاري للتجزئة يقضى بسريان نظام واحد على كل عنصر من عناصر الرصيد المرحل شهرا بشهر ولأن الفوائد تفقد ذاتيتها لاندماجها في رصيد الحساب الجاري ، أما بعد إقفاله يصبح الرصيد ديناً مادياً يخضع للقواعد العامة ولا يسرى عليه هذا العرف ولا يجوز الاتفاق على تقاضى فوائد مركبة عن هذا الدين لأن تحديد الحد الأقصى للفوائد من النظام العام فلا يصح الاتفاق على مخالفته ، وكان هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن صفة الحساب الجاري تزول عنه بإقفاله ويصبح الرصيد ديناً مادياً مما لا يجوز طبقاً للمادة ٢٣٢ من القانون المدني تقاضى فوائد مركبة عنه إلا إذا ثبت وجود عادة تجارية تقضى بذلك ، لما كان ذلك ، وكان مفاد ما قرره الحكم هو أنه لم يثبت لدى محكمة الموضوع قيام هذه العادة ، وكانت العادات التجارية تعتبر من مسائل الواقع التي يترك أمر التثبت من قيامها وتفسيرها للقاضي الموضوع فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد الطيف
حموي ، ولطفي دل أحد ، وحافظ محمد بدوي ، وصبري فرحات .

(٨١)

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" . "التدخل في الدعوى" .

الحكم بعدم قبول التدخل . أثره . عدم اعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى
الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها ، اعتباره محكوما عليه في طلب التدخل .
له استئناف الحكم بعدم قبول تدخله . عدم استئناف هذا الحكم يمنعه من التدخل
في الاستئناف المرفوع من الدعوى الأصلية .

(ب) شهر عقارى . تسجيل . قسمة . ملكية . "ملكية شائعة" . "تسجيل القسمة
العقارية" . "أثر القسمة قبل التسجيل" بيع .

مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى ،
اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفروزة للجزء الذى وقع
في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفروزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .

(ج) شهر عقارى . تسجيل . قسمة . ملكية . "ملكية شائعة" . "تسجيل
القسمة العقارية" "القسمة غير المسجلة" . غير . بيع .

المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، هو من تلقى
حقا عينيا على العقار على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل
سند القسمة . تلقيه حقا مفروزا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل
تسجيل القسمة . القسمة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفروزا من أحد
المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار
كل متقاسم مالكا للجزء المفروز الذى وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المفروز
في نصيب البائع له ، منه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .

١ - الحكم الابتدائي بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وإن كان من شأنه ألا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها ، إلا أنه يعتبر محكوما عليه في طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضي بعدم قبول تدخله ، فإذا هو لم يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية .

٢ - مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع في نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم ، وأنه لا يحتاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .

٣ - الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى هو من تلقى حقا حينا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . وأما من تلقى من أحد الشركاء حقا مفرزا فإنه لا يعتبر غيرا ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة إذ أن حقه في الجزء المفرز الذى أنصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التى تنتهى إليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدنى من أن التصرف إذا أنصب على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذى اختص به المتصرف بموجب القسمة ، مما مفاده أن القسمة غير المسجلة يحتاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذى وقع في نصيبه بموجب القسمة . ومن ثم فإنه لا يكون لمن اشترى جزءا مفرزا لم يقع في نصيب البائع له بموجب القسمة أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته طالما أن القسمة وإن كانت لم تسجل تعتبر حجة عليه وترتب انتقال حقه من الجزء المفرز المعقود عليه إلى النصيب الذى اختص به البائع له بموجب تلك القسمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط ضد زينب وآمنة إبراهيم الهلالي المطعون عليهما الأخيرتين وطلبا بها الحكم بصحة وثقاذه عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/١٢/٢٢ الصادر لهما من المطعون عليهما المذكورين ببيع ٢ ف ١٩ ط ١٩ و ١٩ م بزمام ناحية ريفاً مركز أسيوط موضحة الحدود والمعام بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٨٧٥ ج و ٦٥٠ م وبجلسة ١٩٥٤/١٠/٤ طلب المطعون عليهما الأولان التدخل نكصوم ثلث في الدعوى طالبين الحكم برفضها استناداً إلى أنها اشترى بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٥٣/١١/١٥ من تهاى إبراهيم الهلالي أخ المطعون عليهما الأخيرتين ٥ أفدنة و ٢٠ قيراطاً يدخل فيها فدنانان في القدر المبيع إلى الطاعنين بزمام ناحية ريفاً بمحوض ثابت ١ وأنه حكم لصالحهما في مواجهة البائع لهما بإثبات صحة عقدهما في الدعوى رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط وقد سجلت صحيفة هذه الدعوى بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٥ واستند طالبا التدخل في طلبهما إلى أن الفدانين المشار إليهما وقعاً في نصيب البائع لهما بموجب حكم المحكمين الصادر في ١٩٥٤/٢/٢ بقسمة أعيان شركة المرحوم إبراهيم عثمان الهلالي بين ورثته وأنه لم يقع في نصيب المطعون عليهما الأخيرتين شيء مما باعناه للطاعنين بمحوض ثابت رقم ١ بزمام ناحية ريفاً . دفع الطاعنان بعدم قبول تدخل المطعون عليهما الأولين في الدعوى بمقولة عدم وجود مصاحبة لهما في ذلك وإضافة إلى طلباتهما طلباً احتياطياً وهو إلزام المطعون عليهما الأخيرتين البائعتين لهما بأن تدفعا لهما متضامتين مبلغ ٦٥٠ ج الذى عجل من الثمن - وذلك في حالة ثبوت عدم ملكيتهما للقدر المبيع ، وبجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة برفض قبول تدخل المطعون عليهما الأولين في الدعوى كما قضت

للتطاعين بطلبهما الاصلى وبإلزام المطعون عليهما الأخيرين بالمصروفات، وأقامت قضاءها برفض طلب التدخل على عدم وجود مصلحة لطالبي التدخل وعلى أن الطاعنين لم يطلبوا التسليم ودعواهما وأنها قد شبرا صحيفتها في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٤ قبل أن يشهر طالبا التدخل صحيفة دعواهما رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط وأن حكم المحكمين الصادر بقسمة أطيان التركة لم يتم تسجيله فلا يحتاج به على الطاعنين باعتبار أنهما من الغير في حكم المسادة العاشرة من قانون الشهر العقارى، استأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٣٠ سنة ٣٢ — كما استأنفته المطعون عليهما الاخيرتان بالاستئناف رقم ٢٤٦ سنة ٣٢ فى خصوص المصروفات ، وقررت المحكمة ضم هذا الاستئناف الى الاستئناف السابق ليصدر فيهما حكم واحد ، دفع الطاعنان بعدم قبول الاستئناف رقم ٢٣٠ سنة ٣٢ لرفعه من غير ذى صفة . وبجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف برفض ذلك الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين بالنسبة الى الفدانين محل النزاع وتأيبده فيما عدا ذلك ، قرر الطاعنان بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون ولدى نظره أمامها تمسكت النيابة بالرأى الذى ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم فيما يتعلق بالسبيين الثالث والخامس من أسباب الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأياها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبيين الاول والسادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، ويقولان فى بيان ذلك إنهما دفعا بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما الاولين لرفعه من غير ذى صفة فنقض الحكم المطعون فيه برفض الدفع وقبول تدخل المطعون عليهما المذكورين فى الدعوى بمقولة إنهما خصمان حقيقيان وأن لهما مصلحة فى التدخل فى الدعوى للدفاع عن حقهما دون بيان من الحكم عن وجه هذه المصلحة وذلك فى حين أن الحكم الابتدائى وقد قضى برفض قبول تدخل المطعون عليهما المشار إليهما فى الدعوى فإن لازم ذلك أنهما قد خرجا من نطاق الخصومة ومن عداد الاطراف فيها ومن ثم لا يعتبران محكوما عليهما وبالتالي لا تكون لهما صفة فى استئناف ذلك

الحكم ، كما أنه لا توجد لها مصلحة في التدخل في الدعوى لأن عقد البيع الذي يستندان إليه صادر من غير البائعين للطاعنين ومن المقرر أنه لا يجوز المفاضلة بين عقود البيع إذا كانت صادرة من بائعين مختلفين ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئناف المطعون عليهما الأولين مع انعدام صفتها فيه يكون قد خالف القانون ، كما أنه إذ قبل تدخلهما في الدعوى دون بيان لمصلحتها فيه ومع عدم وجود مصلحة لها في هذا التدخل بالاستناد إلى عقد البيع الذي يتصكان به فإن ذلك الحكم يكون معيبا بالقصور وبخالف القانون أيضا .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المطعون عليهما الأولين قد طلبا أمام محكمة أول درجة التدخل في الدعوى طالبين رفضها استنادا إلى أن حكم المحكمين بقسمة أعيان تركة المورث قد أسفر عن وقوع الفدانين محل النزاع في نصيب للوارث البائع لها وعدم وقوع شيء منهما في نصيب المطعون عليهما الأخيرتين وهما الوارثتان البائعتان للطاعنين ، وقضت تلك المحكمة بعدم قبول التدخل تأسيسا على عدم وجود مصلحة فيه لطالبيه ، ولما استأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم دفع الطاعنان بعدم قبول استئنافهما لرفعه من غير ذي صفة فقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع وبقبول تدخل المطعون عليهما المذكورين في الدعوى على أساس أن لها مصلحة في التدخل لمنع الحكم للطاعنين بصحة ونفاذ عقدهما ما دام أن المطعون عليهما طالبي التدخل يستندان إلى أن العين المبيعة قد وقعت بموجب القسمة في نصيب البائع لها دون نصيب البائع للطاعنين ، وعلى أساس أنه لا وجه لما يدعيه الطاعنان من افضلية عقدهما على عقد المطعون عليهما لسبقهما في تسجيل صحيفة دعواهما ما دام أن العقدين قد صدرا من بائعين مختلفين ، ولما كان الحكم الابتدائي بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وإن كان من شأنه ألا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر محكوما عليه في طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضي بعدم قبول تدخله ، فإذا هو لم يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية ، لما كان ذلك ، وكان المطعون عليهما الأولان قد استأنفا الحكم بعدم قبول تدخلهما فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا

الاستئناف لا يكون قد خالف القانون ، كما أن ذلك الحكم إذ قضى بقبول تدخل المطعون عليهما المشار اليهما وأبان مصلحتهما القانونية في التدخل وهي طلب رفض الدعوى المرفوعة من الطاعنين بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهما تأسيساً على أن المطعون عليهما طالبي التدخل يستندان إلى أن العين المبيعة قد وقعت بموجب حكم القسمة في نصيب البائع لهما دون نصيب المطعون عليهما الأخيرين البائعين للطاعنين وعلى عدم جواز المفاضلة بين عقدي البيع لصدرهما من بائعين مختلفين فإن هذا الذي قرره الحكم غير مخالف للقانون ولا قصور فيه ويتمين لذلك رفض النعي بهذين السببين .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالأسباب الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى صحة ونفاذ عقدهما بالنسبة إلى القدر محل النزاع على أن حكم المحكمين بقسمة تركة المورث قد كشف عن وقوع ذلك القدر في نصيب الوارث البائع للطعون عليهما الأولين دون نصيب الوارثين البائعين للطاعنين ، وأن تلك القسمة وإن كانت لم تسجل إلا أنها تعتبر حجة على أطرافها كما تعتبر حجة على الطاعنين الذين تلقوا الحق من بعض المتقاسمين ، وذلك في حين أن حكم القسمة غير المسجل ليس من شأنه اعتبار البائع للطعون عليهما الأولين مالكا للقدر الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة كما أن هذه القسمة لا تعتبر حجة على الطاعنين إلا بالتسجيل لأنهما من الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري وما دام أن الثابت بحكم المحكمين أن المورث المرحوم إبراهيم هيمان هلالى قد ترك بزمَام ناحية ريفاً مركزاً صيوط أطياناً زراعية تزيد مساحتها على سبعة أفدنة وأن الحصص الميراثية للطعون عليهما الأخيرتين تجاوزت خمس التركة فإن نصيبهما في المساحة المشار إليها يزيد بذلك على جميع القدر الذي باعناه إلى الطاعنين ويكون بيعهما في حدود هذا النصيب صادراً من مالك وصحيحاً على هذا الأساس . ولا يؤثر في ذلك صدور عقد بيع من وارث آخر إلى المطعون عليهما الأولين وصدور حكم بصحة ونفاذ هذا العقد وإن تناول ذات القدر المبيع للطاعنين أو بعضه لأن دعوى صحة الصاقد وإن كانت دعوى استحقاق مالا إلا أنه لا تعارض بين ما يطلبه الطاعنان من الحكم بصحة عقدهما وبين

الحكم السابق صدوره لصالح المطعون عليهما الأولين لأن البيعين صادران من مالكين مختلفين ولا يثور للبحث في ملكية المبيع الذي انصب عليه عقد البيع إلا بعد تسجيل المحكين فيقضى بالملكية عندئذ لمن يثبت أنه المالك الحقيقي ، وخلص الطاعنان من ذلك إلى أن الحكم المطعون فيه إذ قرر بأن القسمة العرفية تعتبر حجة عليهما مع أنهما من الغير وإذ قضى برفض دعواهما بالنسبة إلى القدر محل النزاع مع أن العين المباعة جميعها تدخل في الحصة الميراثية للبائعتين وإذ اعتمد فيما قضى به على أن هذا القدر قد باعه وارث انحرأ إلى المطعون عليهما الأولين بعقد بيع لم يسجل بهد فان ذلك الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود في جميع أوجهه ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنتين استندا في دعواهما إلى عقد بيع عرفي مؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ صادر لهما من المطعون عليهما الأخيرتين ببيع ٢ ف ١٩ ط ١٩ من محدة بذلك العقد في زمام ريفامركز أسيوط وآلت إلى البائعتين بالميراث عن مورثهما المرحوم إبراهيم الحلالي وأن المطعون عليهما الأولين قد تدخلوا في الدعوى وطلبوا رفضها واستندا في ذلك إلى عقد بيع عرفي مؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ صادر لهما من وارث آخر لذات المورث السابق ببيع ٥ ف ٢٠ ط منها قطعة مساحتها خمسة أفدنة بحوض ثابت بك / ١ بزمام ناحية ريفا ويدخل في حدود هذه القطعة فدانان هما موضوع المساحة الأولى المحددة بعقد البيع الصادر للطاعنتين وبصحيفة دعواهما كما استند المطعون عليهما المذكوران إلى أن حكم المحكين الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ بقسمة أطيان التركة وإنهاء حالة الشبوع فيها قد أسفر عن وقوع الفدانين المشار إليهما في نصيب الوارث البائع لهما دون نصيب المطعون عليهما الأخيرتين وهما الوارثتان البائعتان للطاعنتين ولما كانت المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري تنص على أن " جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير . ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالا موروثة " وكان مؤدى ذلك أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيها بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه دون

غيره من أجزاء العقار المقسم ، وأنه لا يحتاج بهذه الملكية المفروزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة و كان الغير في حكم هذه المسألة هو من تلقى حقا حينئذ على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة وأما من تلقى من أحد الشركاء حقا مفروزا فإنه لا يعتبر غيرا ولوسبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة إذ أن إحققه في الجزء المفروز الذي أنصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٨٢٦/٢ من القانون المدني من أن التصرف إذا أنصب على جزء مفروز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي اختص به المتصرف بموجب القسمة ، مما مفاده أن القسمة غير المسجلة يحتاج بها على من اشترى جزءا مفروزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفروز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة ، لما كان ما تقدم جميعه ، فإنه لا يكون لمن اشترى جزءا مفروزا لم يقع في نصيب البائع له بموجب القسمة أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته طالما أن القسمة وإن كانت لم تسجل تعتبر حجة عليه وترتب انتقال حقه من الجزء المفروز المفقود عليه إلى النصيب الذي اختص به البائع له بموجب تلك القسمة - وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنين بطلب صحة التعاقد بالنسبة إلى القدر محل النزاع على أساس أنه لم يقع بموجب حكم المحكمين بقسمة تركة المورث في نصيب المتقاسمين البائعين لها وإنما وقع في نصيب المتقاسم البائع للطعون عليهما الأولين فإن ذلك الحكم لا يكون مخالفا للقانون ويكون غير منتج بعد ذلك ما يثيره الطاعنان في باقي الأوجه .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقولان في بيان ذلك إنهما عدلا طلباتهما أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب الحكم أصليا بصحة وفناذ عقد البيع الصادر إليهما من المطعون عليهما الأخيرين واحتياطيا بالزام المطعون عليهما المذكورين على وجه التضامن بأن تردا إليهما ما عجللاه من ثمن العين المباعة ومقداره ٦٥٠ ج وإذا قضى الحكم الابتدائي للطاعنين بطلبهما الأصلي فقد أغناهم ذلك عن الفصل في الطلب الاحتياطي .

ولما استأنف المطعون عليهما الأولان ذلك الحكم قضت محكمة الاستئناف بالغائه ورفض الطلب الأصلي دون أن تتناول الطلب الاحتياطي وتفصل فيه أو ترده إلى محكمة أول درجة لتولاه بالفصل، وترتب على ذلك حرمان الطاعنين من الفصل في ذلك الطلب مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النقيض في محله ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد طلبا بدعواهما أصلا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليهما الأخيرتين ولما تدخل المطعون عليهما الأولان في الدعوى وطلبا رفضها أضاف الطاعنان طلبا احتياطيا هو الحكم لهما في حالة عدم ثبوت ملكية البائعتين لهما بالزام هاتين البائعتين على وجه التضامن بأن تردا إليهما ما قبضتاه من الثمن ومقداره ٦٥٠ ج وقد قضت محكمة أول درجة للطاعنين بطلبهما الأصلي واستأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم ف قضى الحكم المطعون فيه بالغائه ورفض طلب الطاعنين بصحة ونفاذ عقدهما وقال عن طلبهما الاحتياطي إن لهما أن يرجعا بما دفعاه من الثمن بدعوى مستقلة ولما كان رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه . طرورا على محكمة الاستئناف دون رفع استئناف عنه ويكون لزاما على هذه المحكمة إذا ما ألغت الحكم الابتدائي وقضت برفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي وتفصل فيه ما دام لم يصدر من المستأنف عليه صاحب هذا الطلب ما يفيد نزوله عنه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض ما طلبه الطاعنان أصليا من صحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليهما الأخيرتين قد تسلب قصدا من الفصل في طلبهما الاحتياطي برد ما عجلاه من الثمن واستلزم للفصل فيه رفع دعوى مبتدأة به فإن ذلك الحكم يكون مخالفا للاثانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد أحمد الشامي ، ولطفى علي أحمد ، ومحمد ممتاز محمد نصار ، وإبراهيم محمد عمر هندی .

(٨٢)

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "تطبيقها" .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون أمام في حكم
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
مربانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

(ب) ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "الضريبة
على المهن غير التجارية" . "مهنة المخرج السينمائي" .

مربان أحكام الضريبة على المهن غير التجارية على أرباح المهن الواردة
في المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى أرباح كل مهنة غير تجارية معها
وزير المالية . ونخبة القياس على المهن المشار إليها في تلك المادة . قصرها
على وزير المالية الذي له وحده إضافة مهن أخرى إلى هذه المهن . عدم
النص على مهنة المخرج السينمائي ضمن المهن المنصوص عليها في المادة ٧٢ قبل
تعديلها . وعدم صدور قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن .
آثره . عدم مربان التعديل الذي اصطلحه القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على
الضرائب المستحقة قبل العمل به .

١ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في حكم القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هي ضريبة

القانون العام حيث نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ منه على سرمان هذه الضريبة على كل مهنة أو مشاة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها (١) .

٢ - تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على سرمان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية ، ومفاد ذلك أن رخصة القياس على المهن سالفه الذكر مقصورة على وزير المالية الذي خوله الشارع حق إضافة مهن أخرى حسبما ينبغي لديه وجه الرأي في حقيقة هذه المهن . وإذن لم تكن كانت مهنة المخرج السينمائي ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون سالف الذكر هو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يسرى على الضرائب المستحقة قبل هذا التاريخ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر مهنة المخرج السينمائي مهنة غير تجارية تخضع أرباحها لضريبة كسب العمل ، يكون قد خالف القانون (٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب عابدين المختصة رأت اخضاع دخل المطعون

(٢٠١) راجع تقض ١٩٦١/١٠/٢١ الطعن ٧ من ٢٧ ق لسنة ١٢ ص ٥٩٥ ١٩٥٨/٦/١٢ الطعن ٤٥ من ٢٤ ق ١٩٥٨/٥/١ الطعن ١٢٧ من ٢٤ ق ، ١٩٥٨/١/٢٢ الطعن ٢١ من ٢٤ ق السنة الثالثة ص ٥٥٠ ٤١٢ ، ١١٥ ، ١٩٥٤/٤/٨ الطعن ٢٤٨ من ٢٢ ق لسنة الخامسة ص ٧٥٧ .

عليه من الانحراج السينمائي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وقدرت أرباحه من سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٣٦٨٣ ج و ٧٢٦ م واعتبرت رأس ماله الحقيقي المستثمر مبلغ ٣٠٠٠ ج وأخطرت به هذه التقديرات على النموذج رقم ١٨ ثم على النموذج رقم ١٩ ضرائب ولعدم موافقته عليها أحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٥٣/١٠/٣١ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع باعتبار مهنة المطعمون عليه غير تجارية وعدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية وأقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٣١٥ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة طالبة إلغاء قرار اللجنة واعتبار أرباح المطعمون عليه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٣٦٨٣ ج و ٧٢٦ م ورأس ماله ٣٠٠٠ ج وفقاً لتقديرات المأمورية وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد قرار اللجنة المطعمون فيه وألزمت الطاعنة بالمصاريف ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٥٥ تجارى سنة ٧١ قضائية وفي ١٩٥٥/٤/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصروفات الاستئنافية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للاستأنف عليه . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للذهب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعمون عليه ولم يبددنا ما وصححت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعمون فيه قضى بخضوع أرباح المطعمون عليه لضريبة كسب العمل دون ضريبة الأرباح التجارية والصناعية استناداً إلى ما ذهب إليه من أن القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف اعتبر المخرج السينمائي يتوافر بعض الشروط - شريكاً في تأليف الصنف السينمائي فلا مناص من اعتباره مهنته مندرجة تحت مهنة المؤلف الواردة في قرار وزير المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ لا شأن لواقعة الدعوى

بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وإنما يخضع النزاع لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي نص في المادة ٣٢ منه على أن تسرى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على كل مهنة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ثم فرضت المادة ٧٢ من القانون المذكور ضريبة سنوية على أرباح المهن التي حددتها وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية وهو يؤدي ذلك أن كل مانح من المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يصدر به قرار من وزير المالية تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها ضريبة القانون العام ، ولما كانت مهنة المخرج السينمائي لم ينص عليها في المادة ٧٢ كما لم يصدر بها قرار من وزير المالية فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبرها بطريق القياس أو المشابهة خاضعة لضريبة كسب العمل دون ضريبة الأرباح التجارية والصناعية يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذا المحكمة — كانت هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا القانون على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ثم نصت المادة ٧٢ منه على أحكام ضريبة المهن غير التجارية وأنها تسرى على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية، ودلالة هذا النص أن رخصة القياس على المهن الواردة فيه مقصورة على وزير المالية الذي خوله الشارع وحده أن يضيف مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما ينجلي لديه وجه الرأي في حقيقة هذه المهن . ولما كانت مهنة المخرج السينمائي ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ المذكورة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون سالف الذكر هو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يسرى على الضرائب المستحقة قبل هذا التاريخ فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر واعتبر مهنة المخرج السينمائي مهنة غير تجارية تخضع أرباحها لضريبة كسب العمل فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الطيف ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي .

(٨٣)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) استئناف . ” الخصوم في الاستئناف ” . ” أحوال عدم التجزئة ” .
تجزئة .

إفادة المحكوم عليه الذي فرت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم من الاستئناف المرفوع
في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه . شرطه ، صدور الحكم في موضوع غير
قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص
معينين . المادة ٣٨٤ مرافعات . طلب المدعى الحكم بالتضامن ، عدم إجابته إلى
طلبه وصدور الحكم بغير تضامن بين المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكم تلك المادة .

(ب) نقض . ” الحكم في الطعن ” . ” نقض الحكم ” .

نقض الحكم فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلا يستتبع نقض الحكم المؤسس
عليه ، والصادر في الموضوع . المادة ٢٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(ج) نقض . ” الحكم في الطعن ” . ” نقض الحكم ” . حيازة . ” الحائز
منه النية ” . ” رد الثمار ” . شفعة .

نقض الحكم للقاضي بالشفعة . أثره ، اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم
إلى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المقوض . سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه .
بطلان ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذا له . رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال
أو عقار نتيجة له . لو لم يجب رد الأصل لحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقص وثمار
العقار . وجوب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار .

(١) شفعة . "الحكم بالشفعة" . "آثاره" . ربيع . ملكية .

عدم صبرورة العين المشفوعة إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي له بها . عدم أحقية الشفيع لربيع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم .

١ - تشترط المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات لإفادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم ، من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه ، أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين - والحكمة التي هدف إليها المشرع من تقرير هذا الحكم هي تفادي تناقض الأحكام في الدعاوى التي يتعدد أطرافها ويؤدي هذا التناقض إلى نتائج غير مقبولة . وهذه الحكمة لا تتحقق في حالة التضامن إلا إذا صدر الحكم الابتدائي قاضيا فعلا بتضامن المحكوم عليهم في الالتزام المقضي به . أما إذا كان المدعى قد طلب التضامن ولم تجبه إليه المحكمة وصدر حكمها بالإلزام بغير تضامن بين المحكوم عليهم فإن الخشية من وقوع تضارب من النوع الذي قصد الشارع إلى تفاديه بين هذا الحكم والحكم الذي قد يصدر على خلافه في الاستئناف المرفوع من بعض المحكوم عليهم دون البعض الآخر ، هذه الخشية لا تقوم في هذه الحالة ومن ثم فلا يفسد المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الاستئناف من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد المحكوم عليهم معه (١) .

٢ - نقض الحكم في خصوص ما قضى به من قبول الاستئناف شكلا يستتبع نقض الحكم المؤسس عليه والصادر في موضوع الاستئناف هملا بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض (٢) .

٣ - نقض الحكم القاضي بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويقضى

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٢/٤ الطعن ٣٢ و ٣٣ من ٢٨ في السنة ١٤ ص ٤٩٠ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٤/٢/٢٠ الطعن ٢٨٠ من ٢٩ في السنة ١٥ ص ٢٥١ .

١٩٦٣/١/٢٤ الطعن ٣٣٦ من ٢٧ في السنة ١٤ ص ١٢٦ .

ذلك سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه وبطلان كل ما اتخذ من أهمل وإجراءات تنفيذها له وبالتالي يتعين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له ، وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقود وثمار العقار ، ويجب هذه الآثار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار ، لأن هذا الإعلان لتضمنه معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بنقض الحكم المطعون فيه — سند حيازة الحائز — ولاحتوائه على بيان عيوب هذا السند ، يكون لهذا الإعلان مثل ما رتبته القانون في المادة ٢/٩٦٦ من القانون المدني على إعلان صحيفة الدعوى من أثر في زوال حسن نية الحائز .

٤ — العين المشفوعة لا تشير إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضى له بالشفعة مما يستتبع ألا يكون للشفيع حق في ريع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم^(٣) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر حكم من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٤١٨ سنة ٦٦ ق بتأييد الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٤٤ كلى القاهرة والقاضى بأحقية ورثة المرحوم محمد كامل (المطعون ضدهم) فى أخذ ٣ ف ١٣ ط ٥ من بالشفعة مقابل ثمن قدره ٦٩٣ ج و ٢٥٥ م وإلزام الطاعنين (المشتريين) بتسليم هذا القدر للطعون ضدهم بعد اقتضاؤهم الثمن المذكور . ونفذ هذا الحكم بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ بتسليم العقار المشفوع فيه إلى المطعون ضدهم كما قبض هؤلاء من الطاعنين مبلغ ٤٢ جنيها قيمة

(٣) راجع قض ٢/٤/١٩٥٩ الطعن ٣٤٨ س ٢٤ فى السنة العاشرة ص ٢٩٠ .

ربع هذا العقار من المدة من تاريخ صدور الحكم الاستثنائي القاضي لهم بالشفعة حتى تاريخ تسليمهم العقار واستمروا واضعى اليد عليه حتى ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٤ حيث أعيدت الأطلاق إلى الطاعنين على أثر صدور حكم من محكمة النقض فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ بنقض الحكم الاستثنائي سالف الذكر وبإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ أقام الطاعنون الدعوى رقم ٣٠٥٨ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة ضد المطعون ضدهم بطلب إلزامهم متضامين بأن يدفعوا لهم (للطاعنين) مبلغ ٢٩٥ ج و ٧٥٠ م مؤسسين دعواهم هذه على أنه وقد قضى بنقض الحكم القاضي المطعون ضدهم بالشفعة فانه يحق لهم استرداد مبلغ ٤٢١ جنيهات الذى كان قد قبضه المطعون ضدهم وكذلك اقتضاء ربع الأطلاق من المدة من تاريخ تسليمها لهؤلاء المطعون ضدهم بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ (محته ٢٥ فبراير) حتى تاريخ إعادتها إلى الطاعنين فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٤ وقدر الطاعنون هذا الربع بمبلغ ٢٥٣ ج و ٧٥٠ م بواقع ٣١ ج و ٥٠٠ م للفقدان وهو ما يمثل القيمة التجارية على أساس سبعة أمثال الضريبة — وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون ضده الأول بصفته الشخصية (على كامل وإلى الذى توفى بعد رفع الطعن وخلفه ابنه عثمان) والمطعون ضدهما للثانية والثالثة بصفتهما ورثة المرحومة فاطمة وإلى بأن يدفعوا للطاعنين مبلغ ٢٩٥ ج و ٧٥٠ م والمصاريف ، ومائتى قرش أتعاباً للحاماة ورفضت المحكمة ما عدا ذلك من الطلبات ومن بينها طلب التضامن فاستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بعريضة أودعوها قلم كتاب المحكمة المذكورة فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وطلبوا فيها إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢١٥ سنة ٧٤ ق ودفعت المستأنف عليهم (الطاعنون) بعدم قبول هذا الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانونى تأسيساً على أن الحكم المستأنف أعلن للمستأنف الأول (على كامل وإلى المطعون ضده الأول) فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ والمستأنفة الثانية (منيرة وإلى المطعون ضدها الثانية) فى ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٧ والمستأنفة الثالثة (نعيمة الزهيرى المطعون ضدها الثالثة) فى ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٧ وأن المستأنفين لم يرفعوا استئنافهم إلا فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بعد انقضاء أكثر من أربعين يوماً على تاريخ إعلان الحكم إلى كل منهم — ورد المستأنفان الأول والثالثة

على هذا الدفع بأن إعلانهما بالحكم المستأنف وقع باطلا ولذلك فلا يفتح به ميعاد الاستئناف بالنسبة إليهما وودت المستأنفة الثانية (المطعون ضدها الثانية) بأنه وإن كان استئنافها حصل بعد الميعاد القانوني إلا أنها تستفيد طبقا للمادة ٣٨٤ مرافعات من الاستئناف المرفوع في الميعاد من زميلها المستأنفين الآخرين لأن الدعوى أقيمت أصلا بطلب إلزامهم جميعا متضامنين بالمبلغ المرفوعة به الدعوى - وبتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وبقبوله وحددت جلسة لنظر الموضوع ثم حكمت بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩ في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضدهم (الطاعنين) فطعن هؤلاء بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ في هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة وأت فيها تقض الحكمين المطعون فيهما . وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بني على مهين ينعي الطاعنون في الوجه الأول من السبب الأول على الحكم الأول القاضي بقبول الاستئناف شكلا خطأ في القانون ذلك أنه اعتبر أن إعلان المطعون ضده الأول بالحكم المستأنف قد وقع باطلا وعلى هذا الأساس قبل الاستئناف المرفوع منه في حين أن هذا الإعلان قد تم صحيحا وفي محل إقامة المطعون ضده المذكور الثابت بدقتر دليل تليفونات القاهرة .

وحيث إن هذا النعي لا يقوم على أساس من الواقع ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يدل برأي في شأن صحة أو بطلان إعلان المطعون ضده الأول بالحكم المستأنف ولم يقبل الاستئناف المرفوع من هذا المطعون ضده على أساس بطلان هذا الإعلان وإنما قبله على أساس ما قاله من أن للطعون عليه المذكور أن يفيد من الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الثالثة في الميعاد عملا بنص المادة ٣٨٤ مرافعات لأن الدعوى قد رفعت بطلب إلزامهما على وجه التضامن بالمبلغ المحكوم به . ومن ثم فإن النعي بهذا السبب لا يصادف عملا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من السبب الأول النعي على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بقبول الاستئناف شكلا بأنه خالف القانون وأخطأ في الاستناد ذلك أنه قضى بقبول الاستئناف المرفوع من اثنين من المطعون

ضدّهم بعد الميعاد القانوني استنادا إلى ما قاله من أنهما يستفيدان من الاستئناف المرفوع من ثالثهم في الميعاد لقيام حالة تضامن بينهم في المبلغ المحكوم به عليهم هذا في حين أن هذا التضامن لا وجود له في النزاع الذي صدر فيه الحكم المستأنف إذ أنه وإن كان الطاعنون قد طلبوا في دعواهم الحكم على المطعون ضدّهم الثلاثة بالتضامن إلا أن المحكمة الابتدائية رفضت طلب التضامن ورفضت على المطعون ضدّهم بالمبلغ المحكوم به بنير تضامن بينهم ولم يستأنف الطاعنون قضاءها برفض طلب التضامن .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن محكمة الاستئناف قضت في حكمها الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون ضدّهما الأول والثانية بعد الميعاد القانوني تأسيسا على ما انتهت إليه من اعتبار الاستئناف المرفوع من المطعون ضدّهما الثالثة مقدما في الميعاد " وأن الدعوى وقد رفعت أصلا من المستأنف ضدّهم (الطاعنين) طالبين إلزام المستأنفين (المطعون ضدّهم) بالمبلغ المحكوم به على وجه التضامن فإن باقى المستأنفين يستفيدون من استئناف المستأنفة الثالثة (المطعون ضدّهما الثالثة) المرفوع في الميعاد عملا بنص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات " وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون ضدّهما الأولين غير صحيح في القانون ذلك أن الثابت من الأوراق — على ما سلف بيانه — أن الطاعنين وإن كانوا قد طلبوا في دعواهم إلزام المطعون عليهم الثلاثة متضامنين بالمبلغ المرفوعة به الدعوى إلا أن المحكمة الابتدائية رفضت في حكمها إجابة الطاعنين إلى طلب التضامن تأسيسا على ما صرحت به في هذا الحكم من " أن هذا الطلب لا محل له قانونا لأن التضامن لا يفترض وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون (مادة ٢٧٩ مدني) وهو ما لم يتوافر في حالة هذه الدعوى فضلا عن أن الدين المطالب به مما يقبل الانقسام " . ولما كانت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تشترط لإفادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه — أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . وكانت المحكمة التي هدف إليها

المشرع من تقرير هذا الحكم الذي يعتبر استثناء من قاعدة نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات التي قررها المشرع صراحة في الفقرة الأولى من تلك المادة - هذه الحكمة هي تفادي تناقض الأحكام في الدعاوى التي يتعدد أطرافها ويؤدي فيها هذا التناقض إلى نتائج غير مقبولة وكانت هذه الحكمة لا تتحقق إلا إذا صدر الحكم الابتدائي قاضيا فعلا بتضامن المحكوم عليهم في الالتزام المقضى به أما إذا كان المدعى قد طلب التضامن ولم تجبه إليه المحكمة وصدر حكمها بالإلزام بغير تضامن بين المحكوم عليهم فإن الخشية من وقوع تضارب من النوع الذي قصد المشرع إلى تفاديه - بين هذا الحكم والحكم الذي قد يصدر على خلافه في الاستئناف المرفوع من بعض المحكوم عليهم دون البعض الآخر - هذه الخشية لا تقوم في هذه الحالة - لما كان ذلك ، فإن محكمة الاستئناف إذ بنت قضاءها بقبول الاستئناف المرفوع بعد الميعاد من المطعون عليهم الأول والثانية على أن من حقهما الافادة من الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الثالثة في الميعاد عملا بالمادة ٣٨٤ مرافعات لقيام حالة التضامن بينهم تكون قد خالفت القانون بما يستوجب نقض حكمها الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وذلك في خصوص ما قضى به من قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليهم الأولين ويستتبع نقض هذا الحكم نقض الحكم المؤسس عليه والصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩ وذلك بالنسبة للمطعون عليهم المذكورين عملا بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم الصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩ قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه استند في رفض دعوى الطاعنين إلى ما قاله من أن من حق المطعون ضدهم طبقا للمادة ٩٧٨ من القانون المدني كسب ما قبضوه من ثمار في المدة السابقة على حكم النقض الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ لأنهم كانوا حسن النية - هذا في حين أنه - كما قالت المحكمة الابتدائية بحق - لا يستحق الشفع ريع العين المشفوع فيها إلا من تاريخ الحكم النهائي القاضي له بالشفعة . والحياسة التي تكون لغير مالك للعين

ولا مستحق لربها لا يمكن أن يكون الحائز فيها حسن النية وأنه إذ كان المطعون ضدهم عندما تسلموا العقار تنفيذا للحكم الاستثنائي الذي قضى لهم بالشفعة على علم بأن هذا الحكم محل طعن أمام محكمة النقض - ويعتبر عليهم بذلك متحققا من إعلانهم بتقرير الطعن - فإن وضع يدهم على العقار في الفترة ما بين استلامهم له وصدر حكم النقض لا يمكن أن يكون بحسن نية بل إنهم يعتبرون سيء النية من الوقت الذي علموا فيه بالعيب اللاحق بسند حيازتهم وهو الحكم الاستثنائي سالف الذكر وإذ قضت محكمة النقض بنقض هذا الحكم فإنه يترتب على نقضه الغاؤه وزوال كل ما ترتب عليه من آثار ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ استندت إلى هذا الحكم بعد القضاء بنقضه واعتبرته سندا لحيازة المطعون ضدهم تكون قد استندت إلى معدوم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على قوله "وحيث إن المادة ٩٧٨ من القانون المدني صريحة في أن الحائز للعقار حسن النية يكسب ما يقبضه من ثماره ما دام حسن النية ولا يكون مسئولاً عنها لمالك العقار إلا من وقت أن يصبح سيء النية طبقاً للمادة ٩٧٩ من القانون المذكور. وحيث إن المستأنفين (يعني المطعون ضده الأول ومورثة المطعون ضدهما الأخيرين المرحومة فاطمة والى) وضما يدهما على الأطيان بسند قانوني هو الحكم الصادر لهما بأحقيةهما لأخذ هذه الأطيان بالشفعة أى بحسن نية ولم يستمرا في وضع يدهما عليه بسوء نية بل أعاداهما للمستأنف ضدهم (الطاعنين) منذ أن قضى بنقض حكم الشفعة كما أنهما قبضا بإيجار هذه الأطيان عن الفترة من الحكم لهما بالأحقية في الشفعة حتى استلامهما هذه الأطيان وكانت حيازتهما الحكيمة في هذه الفترة بحسن نية أيضا ومن ثم يكتسبان ما قبضاه من هذه الثمار سواء كانت طبيعية أم مدنية ولا يكونان مسئولين عنها أمام المستأنف ضدهم" وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون، ذلك أنه وقد قضت محكمة النقض في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ بنقض الحكم الاستثنائي القاضي للمطعون ضدهم بالشفعة فإنه يترتب على نقضه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويقتضى ذلك سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه وبطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذا له وبالتالي يتعين

رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقود وثمار العقار ويجب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار لأن هذا الإعلان لتضمنه معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بنقض الحكم المطعون فيه - سند جازة الحائز - لاحتواء التقرير على بيان عيوب هذا السند يكون لهذا الإعلان مثل ما رتبته القانون في المادة ٢/٩٦٦ من القانون المدني على إعلان صحيفة الدعوى من أثر في زوال حسن نية الحائز - لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في موضوع الاستئناف إذ خالف هذا النظر واعتبر جازة المطعون ضدهم بحسن نية في الفترة ما بين إعلانهم بتقرير الطعن في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١ وإعادتهم الأطيان للطاعتين في ١٧ من يولييه سنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص بالنسبة للطعون عليها الثالثة أيضا، ولا يغير من الأمر ما يقوله المطعون ضدهم في مذكرتهم المقدمة إلى هذه المحكمة وقدموا الدليل عليه من أن محكمة الاستئناف حكمت في دعوى الشفعة بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بعد إحالتها إليها من محكمة النقض بمثل ما كانت قد حكمت به في حكمها المنقوض أي بتأييد الحكم الابتدائي القاضي لهم بالشفعة وأن الطاعنين طعنوا بطريق النقض في الحكم الاستئنافي الثاني وقضت محكمة النقض في ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ برفض الطعن - ذلك لا يغير من الأمر شيئا لأن الحكم الاستئنافي الجديد لا يؤثر على حق الطاعنين في ثمار العقار في الفترة الصالحة الذكر وذلك لما هو مقرر من أن العين المشفوعة لا تعير إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي له بالشفعة مما يستتبع ألا يكون للشفيع حق في ريع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم ومن ثم فإن الطاعنين لا يستحقون الريع إلا من تاريخ الحكم الاستئنافي الجديد الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ لأن هذا الحكم هو وحده الذي يعتبر الحكم النهائي الصادر في دعوى الشفعة أما الحكم الاستئنافي الأول فإنه بعد نقضه أصبح كأن لم يكن وزال كل أثره ولا يعيده إلى الوجود صدور حكم من محكمة الاستئناف بعد الإحالة يقضى بمثل ما كان يقضى به هو .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد توفيق اسماعيل ،
وابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات ، وطرس زغلول .

(٨٤)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) وارث . "التحجيل على أحكام الإرث" . "تصرفات المورث" .
نظام عام .

أحكام الإرث من النظام العام ، وكل تحايل عليها لا يقره القانون . التحايل المنوع
على أحكام الإرث هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا . مثال
ذلك : اعتبار شخص وارثا حالة أنه غير وارث أو العكس ، التعامل في التركات المستقبلة ،
الزيادة أو النقص في الحصص الشرعية للورثة . خروج التصرفات المنجزة الصادرة من
المورث في حال صحته لأحد ورثته عن دائرة التحجيل ولو قصد بها المورث حرمان بعض ورثته .

(ب) وارث . "التحجيل على أحكام الإرث" . "تصرفات المورث" .
"الطعن فيها" . غير . إثبات . صورية .

حق للوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التحايل على
أحكام الإرث . حق خاص مصدره القانون وليس حقا يتلقاه عن مورثه — اعتبار
الوارث في حكم الغير بالنسبة لتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر — شرطه ،
أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفى وصية اضارارا بحقه في الميراث أو أنه صدر
في مرض موت المورث . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ،
مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في إثباته بما كان يجوز لمورثه من
طرق الإثبات .

١ — التحايل المنوع على أحكام الإرث — يتعلق الإرث بالنظام العام —
هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا
وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس ، وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من

التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا ، أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ، ويترتب على هذا أن تصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قد قصد بها إلى حرمان بعض ورثته ، لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه^(١) .

(٢) الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته وصية إضرارا بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصية ، لأنه في هاتين الصورتين يستند للوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه أتى قصد بها التحايل على قواعد الإرث ، أما إذا كان مبنى الطعن في العقد أنه ضروري صورية مطلقة فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذه الحالة إنما يستند من مورثه وليس من القانون ، ومن ثم فلا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .
ومن حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — في أن المطعون عليه الأولى أقامت ضد الطاعنين والمطعون عليهم

(١) راجع تقض ١٩٦٣/١٠/٢٤ الطعن ٣٥٥ من ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٩٨١ ،

١٩٦٢/٦/٢١ الطعن ٤١٤ من ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٨٢٤ .

(٢) راجع تقض ١٩٦٣/١٠/٢٤ الطعن ٣٥٥ من ٢٨ ق ١٩٦٣/٤/٢٥ الطعن

٤٥٩ ٤٧١ من ٢٦ ق السنة ١٤ ص ٩٨١ ، ٥٧٩ ، ١٩٦٢/٦/٢١ الطعن ٤١٤

من ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٨٢٤ .

الثانية والثالثة الدهوى رقم ٧٣ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى أسبوط طالبة القضاء بتثبيت ملكيتها إلى ١١ر٥٣ مترا شيوعا في ٢٥٠ر١٦ مترا عبارة عن أربعة منازل كائنة ببندر أبوتيج محافظة أسبوط موضحة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدهوى وبشطب التسجيلات الموقعة على هذا القدر وقالت بيانا لدعواها إنها تملك العقار المذكور ميراثا عن والدها المرحوم ميخائيل بباوى وأنها إذ طالبت المدعى عليهم به ادعوا أن المرحوم ميخائيل بباوى — مورثها ومورثهم — قد باعهم أملاكه جميعا بعقدين أحدهما مؤرخ في ١٩٤٨/٤/١٨ ومسجل في ١٩٤٨/٥/٥ وثانيهما مؤرخ ١٩٤٨/٨/١٢ ومسجل في ١٩٤٨/٨/٢٥ وأنها من ثم تطلب القضاء عليهم بطلباتها السابقة — دفع المدعى عليهم الدعوى بأن مورثهم قد باعهم كل ما يملك بيما منجزا بالعقدين المشار إليهما وطلبوا القضاء برفض الدعوى، ردت المدعية هذا الدفاع بأن عقدى المدعى عليهم صوريان وأنهما يخفيان وصية باطلة لصدورها من مورث إلى وارث بغير إجازة باقى للورثة، وبجلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بإحالة الدهوى إلى التحقيق لتثبت المدعية (المطعون عليها الأولى) بكافة طرق الإثبات أن العقدين المسجلين المؤرخين ١٩٤٨/٤/١٨ و ١٩٤٨/٨/١٢ عقدان صوريان لأنهما وصية وليسا بيعا — وصرحت المحكمة للدعى عليهم (الطاعنين والمطعون عليهما الثانية والثالثة) بالنفى — وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بجلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٦: أولا — بثبوت ملكية المدعية إلى ١١ر٥٣ مترا شيوعا في ٢٥٠ر١٦ مترا في الأربعة منازل الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدهوى. ثانيا — بحو وشطب التسجيلات الواردة على هذا القدر بموجب العقدين المؤرخ أولهما ١٩٤٨/٨/٢٥ والمسجل في ١٩٤٨/٨/٢٥ برقم ٤٠٠٤ والمؤرخ ثانيهما ١٩٤٨/٤/١٨ والمسجل في ١٩٤٨/٥/٥ برقم ٢٥٠١ — وبنت المحكمة قضاءها هذا على أن العقدين المذكورين باطلان — استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٤ سنة ٣١ ق أسبوط فحكمت المحكمة بجلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعنون في هذا الحكم بالنقض وأبدت النيابة الرأى بطلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا السابق .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تأويله وانعدام أساسه القانوني — وفي ذلك يقولون إنهم كانوا قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من مورثه إلا إذا كان طعنه على التصرف — منصبا على — أنه يخفى وصية إضرارا بحقه في الميراث أو أنه صدر من المورث وهو في مرض الموت، وأن الوارث لا يجوز له اثبات صورية سند صادر من مورثه إلى الغير إلا بالكتابة وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما بالإحالة إلى التحقيق وكلفت المطعون عليها الأولى اثبات أن عقدي الطاعنين صوريان لأنهما وصية وإيسا بيماء، ولكن المحكمة عادت بعد ذلك في حكمها القطعي — الصادر من محكمة الدرجة الأولى ونحت نفسها من الفصل في مسألة تنجيز التصرف موضوع العقدين وعدم تنجيزه واعتبرتها بعيدة عن مقطع النزاع مع أنها جوهره وأقامت قضاءها على أن العقدين المطعون فيهما لاهما بيع ولاهما وصية وأنهما ما قصد بهما إلا التحايل على قواعد الإرث وأيده الحكم المطعون فيه أخذا بأسبابه وأضاف إليها ردا على ما تمسك به الطاعنون من عدم جواز اثبات الصورية المطلقة بغير الكتابة أنه «لا جدال في أن الوارث يعتبر من الغير فيما يضره من تصرفات المورث لباقي الورثة وأنه لا يعتبر خلقا عاما للمورث إلا في مواجهة غير الورثة، وهذه الأسباب من الحكم المطعون فيه من الإطلاق والتعميم بحيث تفتح باب الطعن للوارث في كل تصرفات مورثه طعنا مبنيًا على التحايل على قواعد الإرث دون تحفظ في بيان حدود هذا الطعن وحصرها في الادعاء باخفاء تصرف المورث لوصية أو صدوره منه في مرض الموت وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تأويله .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن الوارث يتقيد في الإثبات بما كان يتقيد به مورثه وأنه لا يجوز للوارث أن يثبت بغير الكتابة صورية سند صادر من مورثه إلا إذا كان طعن الوارث في هذا السند أنه يخفى وصية أو أنه صدر في مرض الموت ورتب الطاعنون على ذلك أنه إذا كان التصرف موضوع العقدين محل النزاع بيماء منجزا ولم يصدر في مرض موت المورث فإنه لا يجوز للطعون عليها الأولى

إثبات صورية هذين العقدين بغير الكتابة — وقد قضت المحكمة الابتدائية بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى بكافة طرق الإثبات أن العقدين المذكورين عقدان صوريان لأنهما وصية وإيسا بيعا " هكذا ينص حكمها " وبعد أن سمعت شهود الطرفين إثباتا ونقيا أقامت قضاها ببطلان العقدين على ما قرره في حكمها القطعي الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ من أنه " ثبت للمحكمة أن هذين العقدين المؤرخ أولهما في ١٩٤٨/٨/٢ والمسجل برقم ٤٠٠٤ وثانيهما المؤرخ ١٩٤٨/٤/١٨ والمسجل برقم ٢٥٠١ إنما هما لم يقصد بهما شيء سوى التعايل على قواعد الإرث لا أكثر من ذلك فلم تنصرف نية المتعاقدين فيهما إلى أى معنى من المعانى التى ساقها المدعى عليهم الأول والثاني والخامسة — الطاعنون — بمذكرتهم سالفى الذكر وأن أى مكتوب يقصد به الخروج على قواعد الميراث يكون باطلا إذ أن قواعد التوريث من النظام العام التى لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها " وقالت المحكمة فى موضع آخر من حكمها هذا " وحيث إن الرد على ما أثاره المدعى عليهم المذكورين بمذكرتهم يخلص فى أن هذه الحالة المعروضة على المحكمة تغاير تماما ما ذهبوا إليه فإننا لسنا بصدد عقود من النوع الذى أشاروا إليه وإنما نحن بصدد عقدين طعن عليهما بالصورية المطلقة باعتبار أنهما ما قصد بهما إلا التعايل على قواعد التوريث التى هى من النظام العام فليسا بوصية وإيسا بيعا كما وصفنا بذلك " ولما طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق الاستئناف وتمسكوا بعدم جواز إثبات الصورية — وأو كانت مطلقة — بغير الكتابة مادام التصرف منجزا أيدت محكما الاستئناف الحكم الابتدائى وأخذت بأسبابه وأضافت إليها ردا على دفاع الطاعنين سالف الذكر ما يأتى " بما أن هذا الزعم فى غير محله إذ أنه لا جدال فى أن الوارث يعتبر من الغير فيما يضره من تصرفات المورث لباقي الورثة وأنه لا يعتبر خلفا عاما للمورث إلا فى مواجهة غير الورثة " . ولما كان التعايل المنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو فى الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعايل فى التركات المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص فى حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة (٢ - ٤ - ٢)

من المورث في حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قد قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه ، وكان الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته وصية إضرارا بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث فيعتبر إذ ذلك في حكم الوصية لأنه في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها التحايل على قواعد الإرث، أما إذا كان مبنى الطعن في العقد أنه صوري صورية مطلقة فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذه الحالة إنما يستمد من مورثه وليس من القانون ومن ثم فلا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه وإن قرر أن العقدين المطعون فيهما قد قصد بهما التحايل على قواعد التوريث إلا أنه تقي في نفس الوقت أنه قصد بهما الإيضاء وقال إن نية المتعاقدين فيهما لم تنصرف إلى أى معنى من معاني الوصية أو البيع أو غيرهما وأنهما صوريان صورية مطلقة، وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى هذا الذي قرره الحكم الابتدائي أن الوارث يعتبر من الغير فيما يضره من تصرفات المورث لباقي الورثة دون أن يفرق في ذلك بين المنجز من هذه التصرفات والمضاف فيه التملك إلى ما بعد الموت مع اختلاف حكم القانون في كل من النوعين كما أضاف الحكم أن الوارث لا يعتبر خالفا لما للمورث إلا في مواجهة غير الورثة وهو تقرير غير صحيح على إطلاقه كما يتضح من القواعد القانونية المتقدم ذكرها لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه بتقريره هذا وذاك وبما أخذه من أسباب الحكم الابتدائي يكون قد أخطأ فهم القواعد القانونية الواجب إعمالها وشاب الاضطراب والتجهيل أسبابه القانونية بما تعجز معه محكمة النقض عن ممارسة حقها في مراقبة تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(٨٥)

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) إفلاس . " التوقف عن الدفع " . المنازعة الجدية في الدين .

الدين الذي يشهر الإفلاس عند الوقوف عن دفعه . شرطه ، خلوه من النزاع .
على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الإفلاس فحص جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها .

(ب) إفلاس . " غل يد المفلس " .

غل يد المفلس من أن يوفى ديونه بنفسه . شرطه ، صدور حكم نهائي بالإفلاس .
للحكم ابتدائها بشهر إفلاسه أن يزيل حالة التوقف عن الدفع إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه .

١ - يشترط في الدين الذي يشهر الإفلاس عند الوقوف عن دفعه أن يكون خاليا من النزاع ، ويجب على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الإفلاس أن تفحص جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها في الدعوى^(١) .

٢ - حالة الإفلاس التي تغل يد المفلس عن أن يوفى ديونه بنفسه لا تتقرر إلا بالحكم النهائي الصادر بشهر الإفلاس ، وعلى ذلك يجوز للحكم ابتدائها بشهر إفلاسه أن يزيل حالة التوقف التي انتابته إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه^(٢) .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٤/٢٨ الطعن ٢٦٢ س ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٥٢٨ ، ١٩٦١/٥/١٨ الطعن ١٨٠ س ٢٦ ق ، ١٩٦١/٢/٢ الطعن ٦٢٢ س ٢٥ ق السنة ١٢ ص ٤٨٩ و ١٠٦ .

(٢) راجع نقض ١٩٤٨/١٢/٩ الطعن ١٧ ص ١٧ ق مجموعة ٢٥ سنة جز ١ ص ٢٤٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٤ سنة ٢٨ تجارى كلى افلاس
القاهرة بطلب الحكم بشهر افلاس شركة مقلة التحرير وافلاس الطاعنين باعتبارهما
الشريكين المتضامنين فيها، وقد أسس دعواه على أنه يداين الشركة المذكورة وصاحبها
فى مبلغ ٥٠٠ ج بمقتضى سند اذنى مؤرخ ١٩٥٨/٤/٣ ومستحق الأداء فى ١٩٥٨/٥/١
ومؤجل الى ١٩٥٨/٥/٣١ وعمل عنه محضر احتجاج فى ١٩٥٨/٦/٢١ وأن الطاعنين
قد وقفا عن الوفاء بهذا الدين ولدى نظر الدوى أمام محكمة الدرجة الاولى قرر الطاعن
الأول أن الامضاء المنسوب صدوره إليه على السند مزور، وقدم شواهد التزوير،
وبعد أن أجرت المحكمة المذكورة المضاهاة بين توقيع الطاعن الأول على بطاقة
الشخصية والتوقيع المنسوب إليه على السند، حكمت بجلسة ١٩٥٩/٣/١٤: أولا —
بقبول الادعاء بالتزوير شكلا ورفضه مضمنا وببطلان السند المؤرخ ١٩٥٨/٤/٣
المطعون فيه والزم الطاعن الأول مصاريف هذا الادعاء مع تغريمه ٢٥ ج
للخزاة . ثانيا — بشهر افلاس شركة مقلة التحرير والشريكين المتضامنين فيها
واعتبار يوم ١٩٥٨/٦/٢٢ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع . استأنف الطاعنان
هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤ سنة ٧٦ ق القاهرة بتاريخ ٢٦ ما يوسنة ١٩٥٩
حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا
الحكم بطريق النقض فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥٩ وعرض الطعن على دائرة فحص
الطعون بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرة التى
طلبت فيها نقض الحكم وأصدرت دائرة الفحص قرارها بحالة الطعن الى الدائرة
المدنية والتجارية، وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لهذا القرار حدد لنظر الطعن
جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والاخلال بحق الدفاع، ذلك أنه يجب للحكم بإفلاس المدين أن يكون الدين خاليا من النزاع، وقد طعن الطاعنان في سند الدين بالتزوير وطلبا نذب خبير لتحقيق ذلك، وكان على محكمة الاستئناف وقد رفضت هذا الطلب أن تتحقق من مدى جدية هذا الطعن وأن تبين الأدلة التي استندت إليها في تكوين عقيدتها بصحة السند ولكنها لم تفعل شيئا من ذلك واكتفت بالقول بأنه لا تريب على محكمة أول درجة إذا هي أجرت المضاهاة بنفسها دون الاستعانة بخبير في الدعوى، وهذا القول ليس فيه ما يفيد أن محكمة الاستئناف قد عصمت السند بنفسها أو أنها استعملت سلطتها في مراقبة الحكم الابتدائي واطمأنت إلى عملية المضاهاة التي أجرتها المحكمة الابتدائية وفي هذا ما يجعل الحكم مشوبا بالقصور.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه يشترط في الدين الذي يشهر الإفلاس عند الوقوف عن دفعه أن يكون خاليا من النزاع، ويجب على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الإفلاس أن تفحص جميع المنازعات التي يثيرها أمامها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها في الدعوى، ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد نازعا في صحة الدين، طاعنين في سنده بالتزوير، وطلبا تحقيق هذا الادعاء، وقد رد الحكم على ذلك بأنه لا تريب على محكمة الدرجة الأولى إذا هي أجرت المضاهاة بنفسها دون الاستعانة بخبير في الدعوى لبحث أدلة التزوير. وهذا الذي قرره الحكم لا يفيد أن محكمة الاستئناف بحثت مدى جدية المنازعة في صحة سند الدين وإنما اكتفت بتقرير سلطة المحكمة الابتدائية في إجراء المضاهاة بنفسها، دون أن تعمل هي رقابتها الموضوعية على المضاهاة التي أجرتها محكمة الدرجة الأولى وتقول كلمتها فيها وإذا كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف لم تبحث المنازعة التي أثارها الطاعنان في شأن هذا الدين لتقدير مبلغ الجدل فيها، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون في محله.

وحيث إن الطاعنين ينعان أيضا على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب، وذلك أنه عند نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٥٩/٤/٧ أبدى الطاعنان استعدادهما لإيداع المبلغ المدعى بتوقفهما عن دفعه

ومقداره ٥٠٠ ج على ذمة الفصل في صحة الدين وقد وافق المطعون ضده الأول على ذلك على أن ينحصر له المبلغ المودع كما قرر السنديك بأنه لم يتقدم له دائنون آخرون في التفليسة لا قبل النشر ولا بعده ، فأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ وصرحت للطاعنين بإيداع المبلغ ، وقام الطاعن الأول بإيداعه فعلا ، ورغم ذلك فإن المحكمة لم تعرض في أسباب حكمها لهذا الإيداع وقضت بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن حالة الإفلاس التي تغل يد المفلس عن أن يوفى ديونه بنفسه لا تتقرر إلا بالحكم النهائي الصادر بشهر الإفلاس ، وعلى ذلك يجوز للحكم ابتدائيا بشهر إفلاسه أن يزيل حالة التوقف التي انتابته إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين أبديا بجلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ استعدادهما لإيداع المبلغ المدعى بتوقفهما من دفعه خزانة المحكمة على ذمة الفصل في الدين ، ووافقهما المطعون ضده الأول على ذلك على أن ينحصر له هذا المبلغ على ذمة الفصل في الاستئناف ، وقرر السنديك أنه لم يتقدم له في التفليسة دائنون آخرون للطاعنين وقد تم هذا الإيداع فعلا خزانة محكمة استئناف القاهرة في ١٩٥٩/٤/٢٢ وذكر في محضر الإيداع أن للمطعون ضده الأول صرف المبلغ المذكور إذا قضى لصالحه في الاستئناف بصحة سند الدين لما كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف لم تبحث أثر هذا الإيداع وما إذا كان من شأنه أن يزيل حالة التوقف عن الدفع بالنسبة للطاعنين أم لا ، فإن حكمها يكون قد شابه قصور في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يترتب نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدرى ، وصبرى فرحات .

(٨٦)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) علامات تجارية . " المعارضة فى تسجيلها " . " إدارة التسجيل " .
" مدى اختصاصها فى ذلك " . اختصاص .

المعارضة فى تسجيل العلامة . اختصاص إدارة التسجيل بنظرها . مداه . قصره .
على بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جدية أم لا .
النزاع على ملكية العلامة . اختصاص المحاكم بنظره دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة
التسجيل فى المعارضة .

(ب) علامات تجارية . " ملكية العلامة " . " تسجيل العلامة " . تسجيل .
إثبات . " القوانين القضائية " .

ملكية العلامة . استنادها إلى استعمالها لا إلى مجرد التسجيل . التسجيل لا يثبت
بذاته حقاً فى الملكية وإنما يقوم قرينة عليه . لمن يدعى استمالة العلامة وحض
هذه القرينة .

(ج) حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما بعد ذلك " .

تخطئة الطاعن رأى محكمة أول درجة فى ردها على ما دفع به من عدم وجود تشابه
بين علامتين التجاريتين . إلزام محكمة ثانى درجة بإجراء المضاهاة بنفسها . إقفاها
ذلك والاكتفاء برديد رأى محكمة الدرجة الأولى فى أمر يقوم على التقدير الشخصى
ومدم أعمال رقائتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على تقدير محكمة الدرجة الأولى .
قصور .

١ — ما تختص به إدارة التسجيل بموجب المادتين ١٢ و ١٣ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة فى تسجيل العلامة التجارية هو بحث ما إذا

كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جدية أم لا . أما النزاع الذي يدور حول ملكية العلامة فتختص به المحاكم دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة بالقبول أو الرفض (١) .

٢ — ملكية العلامة التجارية حسبما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكما استقر عليه قضاء محكمة النقض لا تستند إلى مجرد التسجيل بل إن التسجيل لا ينشئ بذاته حقا في ملكية العلامة ، إذ أن هذا الحق ولید استعمال العلامة ولا يقوم التسجيل إلا قرينة على هذا الحق يجوز دحضها لمن يدعى أسبقيته في استعمال العلامة إلا أن تكون قد استعملت بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها .

٣ — يجب على محكمة الاستئناف إذا تمسك الطاعن أمامها بخطأ الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من وجود تشابه بين علامته التجارية وعلامة أخرى منسوب إليه تقليدها ، أن تقوم بإجراء المضاهاة بين العلامتين وتقول كلمتها في ذلك ، فإذا نفقت يدها من تلك المضاهاة واكتفت بترديد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون أن تعمل على رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على تقدير محكمة الدرجة الأولى في هذا الخصوص ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — تحصل حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعن تقدم في ١٠/١/١٩٥٤ إلى إدارة العلامات التجارية طالبا تسجيل العلامة Fivy عن بعض منتجاته من العطور فقبلتها الإدارة وأشهرت

(١) راجع نقض ١٥/٣/١٩٥٦ الطعن ٣٤٢ ص ٢٢ في السنة ٧ ص ٣٤١ .

منها في العدد رقم ١٦٦ من جريدة العلامات التجارية الصادرة في ١٩٥٤/٦/٧ تقدم
 المطعون ضده بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٦ إخطارا كتابيا بمعارضته في تسجيل العلامة
 وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩
 بانيا بمعارضته على التشابه بين تلك العلامة والعلامة Fairy التي يتخذها المطعون
 ضده علامة مميزة لبعض منتجاته من العطور وبتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٧ قامت الإدارة
 بإعلان الطاعن بصورة من إخطار المعارضة وهذا الأخير قدم بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٠
 ردا كتابيا على هذه المعارضة مشتملا على الأسباب في الميعاد المبين في القرار
 الوزاري المشار إليه لكن المطعون ضده لم ينتظر الفصل في معارضته بل سارع
 إلى رفع الدعوى رقم ١٨٢٥ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية
 على الطاعن والمطعون ضده الثانى طالبا الحكم بمنع الطاعن من استعمال العلامة
 المقلدة ومصادرة واتلاف البضائع والأغلفة ومعدات الحزم والكتالوجات
 والبطاقات التي تحملها وكذلك الآلات والكيشيهات التي تستعمل في إنتاجها
 مع إلزام الطاعن بدفع مبلغ ألف جنيه تمنح لجمعية الإسعاف ونشر الحكم على نفقته
 في جريدتى الاهرام والجمهورية قائلا في تبيان دعواه إنه اتخذ علامة Fairy
 كعلامة مميزة لبعض منتجاته من العطور ثم سجلها بأداة العلامات التجارية
 بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٥ تحت رقم ١٧٧٤٣ — ونظرا لخبرته في صناعة العطور
 ودعايته الواسعة في مصر والسودان والبلاد العربية لاقت منتجاته رواجاً منقطع
 النظير أغرى الطاعن على منافسته منافسة غير مشروعة بتقليد علامته التجارية
 ووضعها على بعض الأنواع الرديئة من العطور بقصد تضليل الجمهور وتصريف
 بضائعه على حساب منتجاته التي تتمتع بشهرة عريضة وسمعة طيبة ولما كان هذا
 العمل من جانب الطاعن قد أصابه بأضرار مادية وأدبية فقد رفع دعواه طالبا
 الحكم بالطلبات المنوه عنها. دفع الطاعن الدعوى بعدم قبولها لرفعها قبل الفصل
 في المعارضة أمام جهة الإدارة — ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في ٢٥ من
 أكتوبر سنة ١٩٥٨. أولا — برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها ثانياً وفي
 الموضوع بمنع المدعى عليه الأول (الطاعن) من استعمال العلامة Fivy المقدم
 عنها الطلب رقم ٢٨٢٤٦ بإدارة العلامات التجارية ومصادرة العلامات المقلدة
 ونزع ما لصق منها على البضاعة وكذلك مصادرة الأغلفة ومعدات الحزم والكتالوجات
 والبطاقات التي تحمل العلامة المقلدة والكيشيهات المستعملة في إنتاجها واتلاف

ذلك كله وإلزام المدعى عليه الأول (الطاعن) بأن يدفع للمدعى (المطعون ضده الأول) مبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وألزمت المدعى بباقي المصاريف . استأنف كل من الطاعن والمطعون ضده هذا الحكم بالاستئنافين رقمى ٤٧٨ سنة ٧٥ ق ، ٥ سنة ٧٦ قضائية ومحكمة استئناف القاهرة قضت فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ذلك أنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ قد رسم فى المادتين ١٢ و ١٣ منه طريق المعارضة فى تسجيل العلامة التجارية وبين إجراءات الفصل فيها أمام جهة الإدارة وأباح للمعارض الطعن فى قرار الإدارة فى هذا الشأن أمام المحكمة الابتدائية وهو طريق واجب الإتيان قانونا . وإذا كان المطعون ضده الأول رفع دعواه أمام القضاء قبل أن يتم الفصل فى المعارضة المرفوعة منه أمام جهة الإدارة بالقبول أو الرفض فإن دعواه تكون غير مقبولة — لكن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بعدم القبول مؤسسا قضاءه على أن لمن ينازع فى تسجيل علامة تجارية الخيار بين الالتجاء إلى المعارضة أمام جهة الإدارة وبين رفع الدفع أمام القضاء بخفاء بذلك مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما تختص به إدارة التسجيل بموجب المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة فى تسجيل العلامة هو بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جدية أم لا وهى حالة مبينة لموضوع النزاع الحالى الذى يدور حول ملكية العلامة Fairy التى ادعى المطعون ضده الأول أحقيته لها لسبق استعماله وتسجيله إياها ونسب إلى الطاعن تقليدها طالبا الحكم بمنعه من استعمالها وتعويضه عن هذا

الاستعمال مع المعاداة، والتزاع على هذه الصورة لا يغني عنه قبول التسجيل أو رفضه لأن ملكية العلامة حسبها تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا تستند إلى مجرد التسجيل بل إن التسجيل لا ينشئ بذاته حقا في ملكية العلامة إذ أن هذا الحق وليد استعمال العلامة ولا يقوم التسجيل إلا قرينة على هذا الحق يجوز دحضها لمن يدعى أسبقيته في استعمال العلامة إلا أن يكون قد استعملها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها — ومتى كان التزاع على هذه الصورة فإن المحاكم هي التي تختص بالفصل فيه دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة بالقبول أو الرفض، ومن ثم يكون القضاء برفض الدفع صحيحا في القانون بغض النظر عما اشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أسباب ما دامت النتيجة التي انتهى إليها متفقة مع التطبيق القانوني الصحيح.

وحيث إن الطاعن بنى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ذلك أن محكمة الدرجة الأولى انتهت في قضائها إلى وجود تشابه بين العلامتين وقد استأنف الطاعن هذا القضاء ونعى استئنافه على وجود خلاف بين العلامتين مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقوم بمعاودة إجراء المقارنة بينهما — إلا أنها اكتفت بالقول بأن محكمة الدرجة الأولى قد تناولت الرد على ذلك وإنها بينت في أسبابها أوجه التشابه بين العلامتين بعد مشاهدتها لهما كل على حدة وبذلك أغفلت محكمة الاستئناف تحقيق دفاعه وحجبت نفسها عن ابداء الرأي فيه بخفاء حكمها باطلا .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن محكمة الاستئناف حين تعرضت للرد على ما نواه الطاعن على الحكم المستأنف من عدم وجود تشابه بين العلامتين قررت ما يأتي : ” وحيث إنه عن قول المستأنف مجد مرزوق بأنه لا يوجد تشابه بين العلامتين فهذا القول ترديد لما دفع به أمام محكمة أول درجة التي تناولته وتكفأت بالرد عليه وأبرزت في أسبابها أوجه التشابه بين العلامتين الأصلية والمقلدة بعد مشاهدتهما على حدة وأثبتت أن المظهر العام المميز لكل منهما يتشابه تمام التشابه وينحدر المستهلك العادي خصوصا الكتابة الأفرنجية المرسومة على كل من العلامتين بحروف مماثلة كما أن ما بهما من فروق لا يمكن

التحقق منه إلا بمقارنة العلامتين معا وهو أمر متعذر لا يحدث عادة ولا يمكن المستهلك أن يطالب به كلما عزم على مشتري انتاج من الانتاجين " لما كان ذلك ، وكان على محكمة الاستئناف - وقد تمسك الطاعن أمامها بأن رأى محكمة الدرجة الأولى غير شديد - أن تقوم بإجراء المضاهاة بين العلامتين وتقول كلمتها في ذلك لكنها نقضت يدها من تلك المضاهاة واكتفت بترديد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون أن تعمل على رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على تقدير محكمة الدرجة الأولى في هذا الخصوص بخلاف حكمها مشوبا بالفصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الطيف ، وإبراهيم الجلال ، وصبرى فرحات .

(٨٧)

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٩ القضائية :

حكم . " إصداره " . " تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم " .
دفاع . " الإخلال به " .

تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه . تصريح المحكمة بذلك أو إطلاع الخصم عليها — تقديم مستند في فترة حجز الدعوى للحكم . إقامة الحكم قضاءه على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصرحا بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطاعن على هذا المستند — مخالفة الحكم للقانون وإخلاله . بق الدفاع . لا ينذر من ذلك تأشير الخصم أو وكيله على المذكرة المصرح بتقديمها والمرفق بها المستند بما يفيد استلامه صورتها أو أن يكون مشارا فيها إلى فحوى المستند ما دام أنه لم يثبت إطلاع الخصم على المستند ذاته .

تنص المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات بأنه لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما جاء بمستند قدم في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحا فيها بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطاعن على هذا المستند ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الخصم أو وكيله قد أشر على المذكرة المصرح بتقديمها والتي أرفق بها ذلك المستند بما يفيد استلامه صورتها أو أن يكون مشارا فيها إلى فحوى المستند ما دام لم يثبت إطلاع الخصم على المستند ذاته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى رقم ٣٢٧ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم من الثانى للأخيرة وكان من بين طلباته فيها الحكم بإثبات صحة التعاقد من عقد البيع الإبتدائى المؤرخ فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ المتضمن بيع الطاعنين له بضمانة وتضامن المطعون عليهم من الثانى للأخيرة مقدار أربعة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا فى العقارات المبينة بصحيفة الدعوى وذلك نظير ثمن قدره ١٦٥٠ جنيها - وبتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بإثبات صحة التعاقد المبرم بين المطعون عليه الأول والطاعنين بضمانة باقى المطعون عليهم والمؤرخ فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ والمتضمن بيعهما له أربعة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا من العقار الموضح الحدود والمعالى بصحيفة الدعوى وعقد البيع المذكور بالثمن المدفوع وقدره ١٦٥٠ ج - استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافهما برقم ٢٥٢ سنة ٩ ق وطلبا إلغاء الحكم المستأنف لصدور العقد منهما وقت أن كانا قاصرين وذكر أنهما لم يبلغا سن الرشد إلا فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ - وبتاريخ ٨ من يونيه سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وأقامت قضاءها على أن الطاعنين أجازا هذا العقد بعد بلوغهما سن الرشد - طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها متضمنا تقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأمامها تمسكت النيابة بما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد أنظره جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه بطلانه لإخلاله بحقوقهما في الدفاع وفي بيان ذلك يقولان إن المطعون عليه الأول قدم في فترة حجز القضية للحكم صورة عرقية من مذكرة قال إنها قدمت من الطاعنين في الدعوى رقم ١٤ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى الزقازيق وقد اعتمد الحكم المطعون فيه على هذه الصورة في قضائه واعتبر أن ما جاء بها يتضمن إجازة الطاعنين بعد بلوغهما سن الرشد للتصرف الصادر منهما للطعون عليه الأول وذلك دون أن يكون مصرحا بتقديم مستندات في فترة حجز القضية للحكم ودون أن تمكنهما المحكمة من الاطلاع عليها وإبداء رأيهما فيها — وفي ذلك مخالفة للسادة ٣٤٠ مرافعات مما يعتبر إخلالا بحقوقهما في الدفاع هذا إلى أن المذكرة سالفة الذكر لا أصل لها في الدعوى رقم ١٤ سنة ١٩٥٤ كلى الزقازيق إذ أن الطاعنين لم يحضروا فيها ولم يقدموا فيها مذكرات .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما ورد في هذا المستند الذى قدمه المطعون ضده الأول في فترة حجز القضية للحكم إذ قال ” وحيث إنه يبين مما تقدم من وقائع أن مدار النزاع بين الطرفين يدور في جوهره حول ما إذا كان المستأنفان (الطاعنان) قد أجازا التصرف الصادر منهما بعد بلوغ سن الرشد أم لا ، فبينما يقرر المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) أن الأجازة قد تمت في الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ كلى الزقازيق التى أقامها ضد المستأنفين وآخرين بطلب إيراد العقار المبيع يقول المستأنفان إن العقد قابل للإبطال لقصرهما وقت البيع وأن من حقهما طلب إبطاله وأن إجازة لم تلحقه ، وحيث إنه وإن كان الثابت في هذه المنازعة أن المستأنفين قد بلغا سن الرشد في ١٧/١١/١٩٥٢ وأن البيع موضوع النزاع قد أبرماه في فبراير سنة ١٩٥٢ وقت أن كانا قاصرين إلا أن القانون المدنى في المادة ١١١ منه نص على التمسك بالإبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد ، ومن المقرر فقها وقضاء أن الإجازة كما تكون صريحة قد تكون ضمنية تستتج من تصرفات ومواقف تنهى عن ثبوتها ، وحيث إن الثابت من مطالعة صورة المذكرة المعلنة للمستأنف عليه الأول من وكيل المستأنفين في الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ كلى الزقازيق والمقدمة ضمن مفردات هذا الاستئناف من المستأنف عليه الأول

أن المستأنفين فيها لم ينازعا في صحة البيع وانحصرت منازعتهما في طلب ثمن زيادة المساحة في المقدار المبيع وتأخذ هذه المحكمة من موقف المستأنفين في الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ كلى الزقازيق ما ينبىء بأجازة التصرف الصادر منهما وهذه الاجازة قد تمت بعد بلوغهما سن الرشد وهي تسقط حقهما في التمسك بإبطال العقد موضوع المطالبة — ولما كانت المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يجوز للحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه كذلك لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها " — وكان الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٥٩/٥/٦ حجز القضية للحكم بجلسته ١٩٥٩/٦/٨ وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع والمدة مفاصلة وقدم المطعون عليه الأول في فترة حجز القضية للحكم مذكرة بدفاعه أرفق بها مستندا هو صورة المذكرة التي قال إنها قدمت من الطاعنين في الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ كلى الزقازيق وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأجازة الطاعنين البيع على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصرحا بتقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم ودون أن يثبت اطلاع الطاعنين على هذا المستند فإنه يكون قد خالف ما تقضى به المادة ٣٤٠ مرافعات وأخل بحق الطاعنين في الدفاع — ولا يغير من هذا النظر أن يكون الخصم أو وكيله قد أضر على المذكرة المصرح بتقديمها بما يفيد استلامه صورتها أو أن يكون مشارا في المذكرة إلى فحوى المستند ما دام أنه لم يثبت اطلاع الخصم على المستند ذاته وهو ما تستلزمه المادة ٣٤٠ مرافعات لحواز قبول أوراق من أحد الخصوم في فترة حجز القضية للحكم — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
محمد ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم محمد عمر هتدي ، ومحمد نور الدين عويس .

(٨٨)

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٩ القضاية :

ضرائب. "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء الضريبة" .
"تقديره" . "التقدير الحكيم" .

الربط الحكيم . النشاط المستحدث . المقصود به . كل نشاط يختلف نوعاً عن
النشاط الأصل ويصلح بذاته أن يكون أساساً لربط مستقل . مثال .

النشاط المستحدث الذي استثناءه الشارع من الربط الحكيم طبعاً لما نصت
عليه الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ والفقرة
الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ هو كل نشاط
يختلف نوعياً عن النشاط الأصل ويصلح بذاته أن يكون أساساً لربط مستقل .
وإذ كان المستفاد من استقراء القرارات الوزارية الخاصة بتنظيم "عملية
غلال التموين" أن الشارع لم يعهد بها إلا إلى أصحاب المطاحن وحدهم فإنه
بذلك يكون قد دل على أن استغلال المطاحن هو الأساس في إسناد مهدة تموين
الدقيق إليهم ولم يشأ أن يجعل منها نشاطاً مغايراً ، ومن ثم فإن مثل هذا النشاط
يكون تابعا للنشاط الأصل في استغلال المطاحن وبالتالي لا يصحح بذاته أن يكون أساساً
لربط مستقل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مأمورية ضرائب جرجا قدرت صافى أرباح المطعون عليه من استغلال المطاحن فى كل من السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٧٨ ج ٣٣٤ م قياسا على أرباح سنة ١٩٤٧ وبالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ كما قدرت صافى أرباحه من استغلال عهدة تموين الدقيق (شراء القمح وطحنه ثم بيعه دقيقا) فى الفترة من أغسطس إلى ديسمبر سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٩٤ ج و ٦٠٠ م وفى كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ٨٨٠ ج وإذا اعترض المطعون عليه على هذه التقديرات أحيل الخلاف على لجنة الطعن المختصة وبتاريخ ١٢/٦/١٩٥٦ قررت اللجنة ” بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتطبيق المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ باتخاذ أرباحه عن نشاطه فى استغلال مطاحنه فى سنة ١٩٤٧ وقدرها ٧٨ ج و ٣٣٤ م أساسا للربط عليه عن كل من السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ وإلغاء الربط الذى أجرته المأمورية عن نشاطه فى عهدة تموين الدقيق باعتبار أنها تعدد فى النشاط “ فأقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٥٦ تجارى كلى سوهاج ضد المطعون عليه بطلب الحكم ” بإلغاء قرار اللجنة فيما قضى به من إلغاء الربط الذى أجرته المأمورية عن نشاط المطعون ضده فى استغلال عهدة تموين الدقيق باعتبارها تعددا فى النشاط والقضاء بتأييد ما ذهبت إليه المأمورية من اعتبار نشاط المول فى عهدة تموين الدقيق نشاطا متنوعا عن نشاط المطاحن الأصل مما يتطلب إجراء ربط مستقل عن هذا النشاط الأخير والأخذ بأرقام الأرباح التى قدرتها المأمورية فى هذا الشأن مع إلزام المطعون ضده بالمصاريف “ وبتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة —

واسأنت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط طالبة إلغاءه والقضاء لها بطلباتها أمام محكمة الدرجة الأولى وقيد الاستئناف برقم ١٤٩ سنة ٣٢ قضائية - وبتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وقد طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بإحالة على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم . ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا . وقدمت النيابة العامة مذكرة إحالة فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن نشاط المطعون عليه الحديد من عهدة التموين يعتبر تعددا لنشاطه الأصلي في استغلال مطاحنه بل إنه وفي نظر الحكم المطعون فيه ذات النشاط - وهو خطأ ومخالفة للقانون في تحديد معنى الربح الصناعي والربح التجاري . وذلك أن نشاط الطاعن الأصلي عمالية صناعية تحويلية بحتة تنحصر في طحن الحبوب لحساب الأهالي مقابل أجر - أما النشاط الحديد وقوامه شراء القمح لحساب المحول وطحنه لاستخراج الدقيق والردة وبيعهما لحسابه في حدود ما تقضى به قرارات وزارة التموين فهو نشاط تجاري مستقل بذاته يغلب فيه عنصر المضاربة التجارية تحقيقا للربح ويختلف في طبيعته عن الاستغلال الصناعي ومن مؤدى أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أنه إذا تنوع النشاط يتعين إخضاع النشاط الحديد للقواعد العامة بتقديره تقديرا مستقلا عن النشاط الأصلي وتطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون إذا توافرت شرائطه .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من أن " البادى من الأوراق أن عملية استغلال غلال التموين بمطاحن المستأنف عليه وشرائه للغلال وتحويلها إلى دقيق وبيعها إنما الهدف الرئيسى منها هو تشغيل المطاحن بطحنه للغلال المذكورة وأجرة الطحن تتمثل في الربح الناتج من البيع خاصة وأن من المسلم به أن عملية شراء الغلال من التموين والطحن والبيع مقيدة تماما وتجرى تحت إشراف وزارة التموين وفقا لنسب معينة وبشروط

مقررة مما يؤكد أن النشاط الذي يقوم به المستأنف عليه لا يعتبر نشاطا مختلفا من ذات النشاط الذي حوسب عليه في سنة ١٩٤٧ طالما كان الواضح أن الهدف من عملية استغلال التموين سائلة الذكر هو الحصول على أكبر كمية ممكنة من الغلال لطحنها بمطاحن المستأنف عليه دون انتفاع إلى مسألة بيع الناتج من الغلال بعد طحنها وتحويلها إلى دقيق لأن هذا يعد أمرا تبعيا للأصل وهو عملية طحن الغلال في ذاتها وأن أجرة الطحن تتمثل في الربح الناتج من البيع على ما صنف بيانه وقد أشار قرار لجنة الطحن الصادر في ١٢/٦/١٩٥٦ إلى هذا حيث قال في أسبابه .

لأنه لما كانت عملية طحن غلال التموين ليست إلا نوعا من أنواع استغلال الطاعن ولا يعتبر تنوعا في النشاط بل تعدا فيه ولا عبرة بقيامه بشراء غلال التموين لحسابه الخاص وبيع الدقيق لحسابه أيضا لأن هذا الشراء وذلك البيع لا يتم إلا تحت إشراف وزارة التموين بأسعار محددة ومن جهات محددة ويتم البيع بأسعار معينة بلهيات معينة والانتاج كذلك لا يكون إلا على أساس معين — ولهذا يكون قصد الطاعن هو استغلال المطاحن لطحن غلال التموين ولا يعتبر إطلاقا شراء الغلال بقصد بيعها لتحقيق الربح ، وأن عملية بيع دقيق التموين بعد تحويله من غلال يعتبر العنصر الأساسي فيه هو عملية الطحن وهي التي بموجبها يتحقق الربح للطاعن . وأنه بثبوت أن نشاط الطاعن في عملية غلال التموين هو في واقعه ذات النشاط الذي يقوم به الطاعن والذي على أساسه تمت المحاسبة في سنة ١٩٤٧ وهو استغلال المطاحن وبذلك فإن أرباحه عن سنتي النزاع تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . وهذا الذي أورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون، ذلك أن النشاط المستحدث الذي استثناء الشارع من الربط الحكمي طبقا لما نصت عليه المادة ٣/٢ من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣/٢ من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ هو وكما عرفت المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥

”كل نشاط يختلف نوعيا عن النشاط الأصلي ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط

مستقل". لما كان ذلك ، وكان المستفاد من استقراء مختلف القرارات الوزارية الخاصة بتنظيم عملية فلال التموين أن الشارع لم يهدف بها إلا إلى أصحاب المطاحن وحدهم فدل بذلك على أن النشاط في استغلال المطاحن هو الأساس في إسناد عهدة تموين الدقيق ولم يشأ الشارع لاعتبارات عملية وفنية قدرها — أن يجعل منها نشاطا مزايرا يزاوله من هذا أصحاب المطاحن ، ومن ثم فإن مثل هذا النشاط يكون بهذه المثابة نشاطا تابعا للنشاط الأصلي في استغلال المطاحن وبالتالي لا يصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد ممتاز محمد نصار ، وأبراهيم محمد عمر هندي .

(٨٩)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣١ قى "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "بياناته" . أحوال شخصية . دعوى . "تدخل النيابة العامة" .
نيابة عامة . بطلان .

رأى النيابة العامة . اقتصره على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى
وعدم إعادة القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان .

(ب) وقف . "النظر عليه" . وكالة . "مدى وكالة ناظر الوقف من
المستحقين" .

الحكم الصادر ضد ناظر الوقف . مساهم باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم
في الخصومة . لاجبة للحكم عليهم .

(ج) أحوال شخصية . حكم . "الطعن في الأحكام" . "اعتراض الخارج
من الخصومة" .

الطعن على الحكم بطريق الاعتراض عن يتعدى أثره إليه طبقاً للقاعدة ٢٤١ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختيارى . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستثناء
منه والاكتفاء بإفكار جهة الحكم عند الاحتجاج به أو تنفيذه عليه . طلب تقرير
حقه بدعوى أصلية .

١ - إذا اقتصر رأى النيابة العامة على أن طلبات المدعى غير مقبولة ورأت
المحكمة غير ذلك وصارت في الدعوى ، فلا عليها إن هي لم تعدها إلى النيابة لإبداء
رأى جديد ، والقول بأن النيابة لم تكن آخر من تكلم ليس من شأنه إبطال

الحكم إذ أن البطلان هنا لا يكون إلا إذا طلبت النيابة العامة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت^(١).

٢ - الحكم الذى يصدر ضد ناظر الوقف ماسا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم فى الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم^(٢).

٣ - الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للمادة ٣٤١ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو طريق اختيارى يجوز له أن يسلكه أو أن يستغنى عنه ويكتفى بإنكار حجية الحكم كلما أريد الاحتجاج به أو تنفيذه عليه ، كما يجوز له أن يتجاهل الحكم ويطلب تقرير حقه بدعوى أصلية^(٣).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٨ كلى القاهرة أحوال شخصية ضد الطاعنين والمطعون عليهما الآخرين وذكر فى محبتها أن المرحومة والدته السيدة ديلبسنت المتوفاه فى سنة ١٩٢٧ م هى إحدى ثمانية عتقاء للرحوم عنبر أغا المتوفى سنة ١٣٠٠ هـ وأنه رغم ثبوت عتقاء هذا الأخير فى أوراق رسمية قد وقع تبديل فى أسمائهم فأسقط منهم ثلاثة وأضيف اثنين ثم ثلاثة وجرى التوزيع على هؤلاء العشرة باعتبارهم خلفاء فى وقف المرحومة السيدة مهتاب قادن البيضاء والدته عباس الأول الصادر فى ٢٧ شعبان سنة ١٢٧١ وأن

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٦/١٩ الطعن ٤٠ ص ٢٩ ق أحوال شخصية لسنة ١٤ ص ٨٤٢ .

(٢) راجع نقض ١٩٥٩/٣/٥ الطعن ٣٠ ص ٢٧ ق أحوال شخصية لسنة ١٠ ص ٢١٤ .

(٣) راجع نقض ١٩٦٢/١٢/٥ الطعن ٢٢ ص ٢٩ ق أحوال شخصية لسنة ١٣ ص ١٠٨٨ .

أحد المستحقين وهو محمد أحمد حموده بن نظلة بنت عبد الرحمن عنبر أقام الدعوى رقم ٤١٧ سنة ١٩٤٥/٤٤ القاهرة الشرعية بطلب الحكم باستحقاقه قيراطين من أربعة وعشرين قيراطا من حصص عنبر أفا مدعيا أن هذا الأخير توفي من ثلاثة متقاء فقط وقضت المحكمة بعدم سماع دعواه وأيدت المحكمة العليا هذا الحكم في الاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧/٤٦ استئناف العليا الشرعية إلا أنه عاد وأقام دعوى أخرى برقم ١١٧ سنة ١٩٥٣ القاهرة الشرعية ضد وزارة الأوقاف طالبا تعديل حصته إلى قيراط على أساس أن جده عبد الرحمن عنبر يستحق الثلث من القدر الموقوف على عنبر أفا فخكت المحكمة في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٣ بذلك وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا الحكم في الاستئناف رقم ١٠٨ سنة ١٩٥٣ بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٤ ثم أقام محمد عبد اللطيف القلى وسيد أدریس عبد النور وهما من ذرية عبد الرحمن عنبر الدعوى رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٣ القاهرة الشرعية على وزارة الأوقاف بطلب تعديل حصتهما في الاستحقاق على أساس الحكم الصادر لصالح محمد أحمد حموده فقضت المحكمة لهما بذلك في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ثم عاد بعض ذرية عبد الرحمن عنبر إلى إقامة دعوى جديدة أمام محكمة القاهرة للأحوال الشخصية برقم ٦٢ سنة ١٩٥٥ ضد وزارة الأوقاف يطلبون تعديل حصتهم في الوقف استنادا إلى الأحكام المتقدمة وقد تدخل فيها المطعون عليهما الأولان بناء على إخطار وزارة الأوقاف لهما كما تدخل المطعون عليهما المذكوران في دعوى أخرى أقامها محمد عبد اللطيف القلى وسيد أدریس عبد النور برقم ٣٣٠ سنة ١٩٥٧ القاهرة وعندما تبين المطعون عليهما أن المدعين في الدعوى المذكورة يستندون إلى الحكيم السابق صدر لهما في القضيتين رقم ١١٧ سنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية والمؤيد بالاستئناف رقم ١٠٨ سنة ١٩٥٣ العليا الشرعية والقضبة رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٣ القاهرة الشرعية فقد انتهى المطعون عليه الأول في دعواه إلى طلب الحكم بإبطال أثر هذه الأحكام الثلاثة واعتبارها كأن لم تكن بالنسبة له لصدورها على غير ذى صفة مع الزام وزارة الأوقاف بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور هذه الأحكام بالنسبة لحصته في القدر الموقوف على عنبر أفا وقد تدخل المطعون عليه الثانى في الدعوى منضيا لأخيه رافعها فقضت المحكمة بجلد ١٢/٧/١٩٥٧ بقبول تدخله ورفض الطاعنون بعدم قبولها تأسيسا على أن الطعن في هذه الأحكام يكون بالطريقة

المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من اللائحة الشرعية فقضت المحكمة في ١٧ مايو سنة ١٩٥٩ برفض الدفع وبعدم جواز احتجاج الطاعنين بالأحكام المذكورة على المطعون عليهما وباعتبار أنها ليست مما يتعدى أثرها إليهما وطعن الطاعنون على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ٧٦ ق استئناف القاهرة للأحوال الشخصية ورفع المطعون عليهما الأولان استئنافا مقابلا طلبا فيه إلغاء الحكم فيما لم يقض لهما به من طلياتهما وقضت محكمة الاستئناف في ٢٦ يناير سنة ١٩٦١ برفض الاستئنافين فقرر الطاعنون في ٢٥/٢/١٩٦١ الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وطلبوا نقضه للأسباب الواردة في تقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة حيث حسم الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما الأولان رفضه وصحمت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل السببان الأول والرابع منها في أن الحكم قد شاب بطلان وإخلال بحق الدفاع ذلك أن حكم أول درجة الذي أيده محكمة الاستئناف قد قضى في الدعوى دون أن تبدى النيابة العامة رأيها في موضوعها إذ أنها طالت في المذكرة المقدمة منها بعض البيانات ثم إعادة القضية إليها لإبداء الرأي ولكن المحكمة لم تجبها إلى ذلك وسمعت مرافعات الطرفين وقبلت مستنداتهم ثم حكمت في الدعوى دون أن تبدى النيابة رأيها فيها ولم تكن آخر من تكلم طبقا للمادة ١٠٧ مرافعات وقد دفع الطاعنون بذلك أمام محكمة الاستئناف ولكن المحكمة قررت أن النيابة أبدت رأيها في مذكرتها وهذا غير صحيح إذ أنها لم تتعرض للموضوع كما أن المطعون عليه الثاني تدخل خصما في الدعوى في جلسة النطق بالحكم ولم تبد النيابة رأيها في طلبه كما لم تطلب المحكمة من الطاعنين الجواب على هذا الطلب الذي يختلف عن مجرد الانضمام للطعون عليه الأول .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه "أن النيابة العامة قد أبدت رأيها أمام المحكمة الابتدائية حين ذكرت أن الدعوى إنما تكون مقبولة من المستحق في أي وقت إذا طلب فيها الحكم له باستحقاقه

وعدم تعرض المستحقين الآخرين له فيه ولقد صاغت النيابة العامة قولها هذا في قالب النصح للدعى بتعديل طلباته إلى ذلك ولهذا رأت محكمة الدرجة الأولى الالتفات من قول النيابة فائلة في حكمها المستأنف إنه ليس من حقها ولا من حق المحكمة أن تطلب إلى المدعى أن يترك الدعوى التي أقامها ليقم دعوى جديدة . وهذا الذى أورده الحكم كاف لتحقيق ما أوجبه القانون من بيان رأى النيابة العامة لأن مقتضى مذكرته للنيابة أن طلبات المدعى غير مقبولة ، وقد رأت المحكمة غير ذلك وسارت في الدعوى فلا عليها إن هي لم تعد القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد أما القول بأن النيابة لم تكن آخر من تكلم فهذا ليس من شأنه إبطال الحكم إذ أن البطلان لا يكون ، كما جرى به قضاء هذه المحكمة ، إلا إذ طلبت النيابة العامة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت ، وهذا ما لم يقع في الدعوى لما كان ذلك وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن مركز المطعون عليه الثانى في الخصومة لا يختلف من مركز المطعون عليه الأول فانه لا وجه للقول بوجوب إبداء رأى النيابة بالنسبة لهذا الخصم أيضا - كما أنه لا وجه لما يشيره الطاعنون من الاختلال بحق دفاعهم بالنسبة للمطعون عليه الثانى إذ أنه قد ثبت من الأوراق أنه قد طلب قبول تدخله في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بجلسة ١٩٥٨/٥/١١ منضما لأخيه وحضر بالجلسات التالية ثم قررت المحكمة قبوله بجلسة ١٩٥٨/١٢/٧ وظلت القضية متداولة في الجلسات حتى صدر فيها الحكم من محكمة أول درجة بجلسة ١٩٥٩/٥/١٧ . ولم يطالب هذا الخصم لنفسه بشيء أكثر مما طلبه المطعون عليه الأول ومن ثم فإن هذا النعى يكون على غير أساس مما يوجب رفضه .

وحيث إن السبب الثانى من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون إذ أنه قضى بما لم يطلبه المطعون عليهما الأولان إذ أنهما طلبا في دعواهما إبطال الأحكام الصادرة للطاعنين واعتبارها كأن لم تكن ودفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى لأن الأحكام لا يطعن عليها بالبطلان ولكن الحكم الابتدائى رفض الدفع وقضى بعدم الاحتجاج على المطعون عليهما الأولين بالأحكام محل النزاع وهذا غير ما طلباه وكان يتعين على المحكمة إذا رأت تعديل الدعوى على نحو ما قضت به أن تنبه الطاعنين إلى ما رأت وتطلب

منهم ومن النيابة ابداء الرأي في ذلك لأن دفاع الطاعنين كان مقصورا على دعوى البطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليهما الأولين طلبا ابطال أثر الأحكام الثلاثة المبينة في الدعوى واعتبارها كأن لم تكن بالنسبة لهما لأنها لم يكونا طرفا فيها وقد قضت المحكمة بعدم جواز احتجاج الطاعنين بالأحكام المذكورة عليهما وأنها ليست مما يتعدى أثرها إليهما وليس في ذلك قضاء بما لم يطلبه المطعون عليهما الأولان لأن طلبهما لإبطال أثر الأحكام بالنسبة لهما معناه عدم جواز الاحتجاج بها عليهما ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون ذلك أنه قضى بأن الأحكام التي صدرت للطاعنين ليست حجة على المطعون عليهما لعدم تمثيلهما فيها في حين أن الأحكام بالاستحقاق التي تصدر ضد ناظر الوقف تظل نافذة حتى يقضى في الطعن عليها بالتعدي طبقا للسادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهذا هو طريق الطعن الوحيد فيها إذ لا يجوز الطعن فيها بدعوى مبتدأة كما أخطأ الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الأحكام التي صدرت ضد الحارس على الوقف بعد الفائه هي أحكام لا حجية لها على أحد لصدورها على غير خصم إذ أن هذا يخالف ما استقر عليه القضاء الشرعي .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم الذي يصدر ضد ناظر الوقف ما ساء باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة لا يلزم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هؤلاء المستحقين ، ولا يعتبر حجة عليهم وأن الطعن على هذه الأحكام بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثرها إليه طبقا للسادة ٣٤١ من اللائحة الشرعية هو طريق اختياري يجوز له أن يسلكه كما يجوز له أن يستغنى عنه مطلقا ويكتفى بإنكار حجية الحكم كلما أريد الاحتجاج به في حقه أو تنفيذه عليه كما له أن يتجاهل الحكم وأن يطلب تقرير حقه بدعوى أصلية ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلج ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفى على ، و ابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات

(٩٠)

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) حكر . "أجرة الحكر" . "تعديلها" . محكمة الموضوع .

اشتراط المادة ١٠٠٤ مدنى لقبول طلب تعديل أجرة الحكر مضى ثمانى سنوات
على آخر تقدير . حكم مستعجل . أما فى ظل القانون المدنى الملقى كان المحكر
تلتزم الزيادة كلما زادت أجرة المثل زيادة فاحشة . وكان تقدير ما إذا كان
التغيير الذى طرأ على أجرة المثل بلغ الحد الذى يور طلب الزيادة أو لم يبلغه من
مسائل الواقع .

(ب) نقض . "إجراءات الطعن" . "ضم الأوراق" .

سلطة رئيس محكمة النقض فى ضم الأوراق مقصورة على ضم ملف القضية الصادر
فيها الحكم المطعون فيه . عدم جواز التحدى أمام محكمة النقض بمسئله لم يسبق
عرضه على محكمة الموضوع ولو صدر أمر بضمه .

(ج) حكر . "تصفية الحكر" . "تقدير الأجرة" .

المعول عليه فى تقدير أجرة الحكر مند طلب تصفيته ، اعتبار الأرض المحكرة حرة
خالية من البناء . لا يلاحظ فى ذلك سوى حالة الصنع الذى فيه الأرض المحكرة
ورغبات الناس فيها . صرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصنع
الجهة بسبب البناء الذى أقامه المحكر . لا تأثير لحق البقاء والقرار الذى للمحكر
فى التقدير . نبذ نظرية النسبة .

(د) نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب واقعية" . حكر .

على المحكر اثبات الحالة القديمة للأرض المحكرة إن ادعى انها لم تكن وقت
تحكيرها أرضا فضاء . عدم ادعائه بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز
التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .

١ - ما تشترطه المادة ١٠٠٤ من القانون المدني القائم لقبول طلب تعديل أجرة الحكر من مضي ثمانى سنوات على آخر تقدير هو حكم مستحدث وليس فى أحكام الشريعة الإسلامية ولا فى القواعد التى قررها الفقه والقضاء قبل صدور هذا القانون ما كان يقيد طلب تصحيح الحكر بوجوب مضي مدة معينة على آخر تقدير بل إن ما تقضى به أحكام الشريعة هو أن المحتكر تلزمه الزيادة كلما زادت أجرة المثل زيادة فاحشة . ولقد كان من المقرر فى ظل القانون المدنى المالى أن تقدير ما إذا كان التغير الذى طرأ على أجرة المثل بلغ الحد الذى يبرر طلب الزيادة أو لم يبلغه من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع .

٢ - سلطة رئيس محكمة النقض فى ضم الأوراق مقصورة على ما تقرره المادة ٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - على ضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه . ومن ثم فإن ما لم يثبت أنه كان ضمن أوراق هذا الملف لا يجوز الأمر بضمه ، وبالتالى فإنه لا يمكن الاستناد إليه أمام محكمة النقض حتى ولو كان قد صدر أمر بضمه وذلك لما هو مقرر من أنه لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بمسند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

٣ - القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع فى تقدير أجرة الحكر عند طلب تصحيحه هى - على ما قرره محكمة النقض - أخذاً من المبادئ الشرعية - فى حكمها الصادر فى ١٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ وجرى عليه قضاؤها - أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض حرة خالية من البناء وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذى فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة بسبب البناء الذى أقامه المحتكر ، وأن لا يكون لحق البقاء والقرار الذى للمحتكر تأثير فى التقدير . وقد صرحت محكمة النقض فى حكمها سالف الذكر بأنها ترفض الأخذ بنظرية " النسبة " التى تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض فى ذلك الوقت وقالت عنها إنه لا أصل لها فى الشريعة الإسلامية وأن أجرة الحكر يجب أن تكون دائماً هى أجرة المثل . ولقد أخذ التقنين المدنى بالقاعدة التى قررتها محكمة النقض وقضتها بما نص عليه فى المادة ١٠٠٥ منه ونبذ نظرية النسبة وذلك على ما يبين من الأعمال التحضيرية وإذا كانت المذكرة الإيضاحية للمشروع النهيذى قد

تضمنت عبارات صريحة تفيد الأخذ بهذه النظرية وإضافتها خطأ إلى محكمة النقض فقد نسخ ذلك ما جرى بعدها من تعديلات أدخلتها لجنة الشيوخ على النص الذي كان وارداً في المشروع التمهيدى وما ظهر جلياً من اتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ بنظرية النسبة وفات واضعوا المشروع بعد ادخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المذكرة في هذا الخصوص (١).

٤ — المحترق والمكلف بإثبات الحالة القديمة للأرض المحركة إن ادعى أنها لم تكن وقت تحكيرها أرضاً فضاء — كما اعتبرتها المحكمة عند تصديق الحكم بل كانت بركة وأصلحها على نفقته . إذ هذه من قبله دعوى مخالفة للظاهر من الأمر ، وإذا لم يدع المحترق هذه الدعوى أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز له أن يتحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٨ أقام المطعون عليه بصفته ناظراً على وقف المنيكلى الدعوى رقم ٢٦١٥ سنة ١٩٤٩ كلى القاهرة ضد الشركة الطامنة وذكر فى بيان هذه الدعوى أن هذه الشركة مستحقة لأرض مملوكة للوقف المشمول بنظره مساحتها ٢٢٢٠ متراً مربعاً وكثنة بمدينة القاهرة بشارع حماد الدين وقنطرة الدكة وكانت قد حددت أجرة الحكر بمبلغ ٢٧٠ جنيهاً ابتداءً من ٢٢ مارس سنة ١٩٤١ وذلك بحكم صدر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧

(١) راجع نقض ١٩٢٤/٦/١٤ الطعن ٩٤ ص ٣ ق ١ ، ١٩٤٦/٤/١١ الطعن ٦١ ص

١٥ ق بمروعة ٢٥ سنة جز ١ ص ٥٢٨ .

في الدعوى رقم ٢٧٠٤ سنة ٦٦ ق وأنه لما كانت قيمة الأرض المحكرة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا منذ أن قدر الخبير الذي ندب في تلك الدعوى قيمتها في سنة ١٩٤٠ مما يستتبع زيادة أجرة الحكر وبخاصة وأن تقدير هذا الخبير بني على أساس خاطيء هو الاحتفاظ بالنسبة التي كانت بين قيمة الأرض وأجرة الحكر عند ابتداء التحكيم، فقد أقام الوقف الدعوى الحالية بطلب زيادة أجرة الحكر إلى ٨٨٨ جنيها والزام الشركة المحكرة بأن تدفع له هذا المبلغ سنويا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٨ بدلا من ٢٧٠ جنيها السابق تقريره بالحكم الصادر من المحكمة المختلطة — دفعت الشركة الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم المذكور ولأنه لم تمض من تاريخ تقريره الزيادة حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية مدة تسمح بزيادة أخرى . وبتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وبجواز نظر الدعوى وقبل الفصل في الموضوع بنadb مكتب الخبراء المهندسين بوزارة العدل للانتقال إلى الأرض المحكرة وتقدير أجرة الحكر في أول يناير سنة ١٩٤٨ وذلك على اعتبار أن هذه الأرض حرة خالية من البناء أو الغراس ولا يلاحظ في التقدير سوى حالة الصقع أي الجهة أو الناحية التي فيها الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها بصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض أو في صقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحتكر . وقد باشر الخبير المأمورية وقدم تقريرا انتهى فيه إلى تقدير أجرة الحكر بمبلغ ١٩٩٨ جنيها سنويا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٨ ونوه في تقريره بأن القيمة التي يطالب بها ناظر الوقف وهي ٨٨٨ جنيها تعتبر ضئيلة ولا تتناسب مع قيمة الأرض وهي فضاء . وعلى أثر تقديم هذا التقرير عدل الوقف طلباته وطلب إلزام الشركة المحكرة (الطاعنة) بأن تدفع له أجرة الحكر بواقع ١٩٩٨ جنيها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٨ وطعنَت الشركة المذكورة على تقرير الخبير بأنه لم يتبع في تقديره لأجرة الحكر القاعدة الصحيحة الواجب اتباعها ذلك أنه قدر قيمة الأرض في أول يناير سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٣٠ ج لآتر المربع الواحد وقدر أجرة الحكر في هذا التاريخ بواقع ٣ / من هذه القيمة مع أنه لا توجد قاعدة شرعية تقضي باحتساب الحكر بهذه النسبة المثوية وأضافت الشركة أنه لما كانت قيمة الأرض المحكرة عند ابتداء التحكيم في سنة ١٩٠٠ — ١٥٠ فرشا لآتر الواحد وقد أصبحت قيمة آتر فيها حسب تقدير الخبير ٣٠ جنيها فتكون قد زادت عشرين ضعفا ومن ثم فانه طبقا للقاعدة

الصحيحة في تصديق المحكر والتي اتبعتها المحكمة المختلطة في حكمها السالف الإشارة إليه - لا يجوز أن تزيد أجرة المحكر بأكثر من هذه النسبة كما أنه وقد حدد المشرع أجور المساكين ومنع زيادتها على حد معين فإنه لا يصح مخالفة هذه التشريعات عند تحديد أجرة المحكر وانتهت الشركة الطاعنة في دفاعها إلى طلب الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا بتحديد أجرة المحكر بمبلغ ٤٠٥ جنيهاً أو ندب خبير آخر لإعادة التقدير على أساس النسبة التي كانت قائمة أصلاً بين قيمة الأرض المحكرة وأجرة المحكر وقت إنشائه في سنة ١٩٠٠ - وبتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة الابتدائية في موضوع الدعوى بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للوقف المحكر (المطعمون عليه بصفته) مبلغ ١٩٩٨ جنيهاً أجراً سنوياً للمحكر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٨ استأنفت الشركة المحكرة هذا الحكم والحكم القاضي بتعيين الخبير وقيد استئنافها برقم ٧٦ سنة ٦٩ ق القاهرة وتمسكت في الاستئناف بدفعها المأبى . وبتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لثلاثة أرباع المبلغ المحكوم به وبإلغائه ورفض الدعوى بالنسبة للربع الباقي . وبنت قضاءها برفض الدعوى بالنسبة لهذا الربع على أن المستحق له وهو محمد سعيد حليم قد صودرت أمواله باعتباره أحد أفراد أسرة محمد علي . وبتاريخ أول يونيو سنة ١٩٥٩ طعنت الشركة المحكرة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجماعة ٨ من يناير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدستها وانتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المدة لنظرة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بني على ما بين يحصل ثانيهما في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسبب، ذلك أن الطاعنة دفعت أمام محكمة الموضوع بدرجة غير كافية جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وأسمت هذا الدفع على أنه سبق للوقف المحكر أن طلب زيادة أجرة المحكر بالدعوى رقم ٢٧٠٤ سنة ٦٦ ق التي أقامها أمام محكمة مصر المختلطة وقضى له فيها بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ بزيادة هذه الأجرة إلى ٢٧٠ جنيهاً وأنه إذ كان الحكم الصادر في الدعوى المذكورة لا يمكن أن ينسحب أثره إلى تاريخ رفعها الحاصل

في ٢٢ مارس سنة ١٩٤١ وكان لم يمض على هذا التاريخ عند رفع الدعوى الحالية مدة الثماني السنوات التي توجب المادة ١٠٠٤ من القانون المدني انقضاءها على آخر تقدير فإن هذه الدعوى تكون غير مقبولة . لكن محكمة الموضوع رفضت هذا الدفع مستندة في رفضه إلى واقعة غير صحيحة ذلك أنه على الرغم مما كان ثابتاً في الأوراق المطروحة عليها وأقربه الوقف في صحيفة دعواه الحالية . من أن الدعوى السابقة لم ترفع إلا في ٢٢ من مارس سنة ١٩٤١ وأن الحكم الصادر فيها من المحكمة المختلطة جعل مبدأ مريان الزيادة التي قررها من هذا التاريخ فإن المحكمة الابتدائية ذكرت في أسباب حكمها الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٥٠ برفض الدفع أنها اطلعت على تقرير الخبير المقدم في الدعوى السابقة والذي قدر أجرة المحكم في سنة ١٩٤٠ وأنه قد مضى على هذا التاريخ مدة توجب إعادة النظر في تقدير هذه الأجرة وقد انسأقت محكمة الاستئناف وراء المحكمة الابتدائية في هذا الخطأ وتوهمت هي الأخرى أن تقدير الخبير في الدعوى السابقة حصل في سنة ١٩٤٠ وعلى أساس هذا الفهم الخاطئ اعتبرت أن مدة الثماني سنوات التي يتطلبها القانون قد انقضت على ذلك التقدير قبل رفع الدعوى الحالية في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ وتقول الطاعنة إنه لو أن محكمة الاستئناف تبينت أن آخر تقدير إنما كان في سنة ١٩٤١ وليس في سنة ١٩٤٠ لما انتهى قضاؤها إلى أحقية الوقف في طلب الزيادة بالدعوى الحالية وتضيف الطاعنة أنه على الرغم من أنها نبهت محكمة الاستئناف إلى الخطأ الذي وقعت فيه المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص فإنها أيضاً وقعت في نفس الخطأ كما أنها لم تمن في حكمها المطعون فيه بالرد على دفاع الطاعنة في هذا الصدد .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما تشترطه المادة ١٠٠٤ من القانون المدني لقبول طلب تعديل أجرة المحكم من مضي ثماني سنوات على آخر تقدير هو حكم مستحدث وليس في أحكام الشريعة الإسلامية ولا في القواعد التي قررها الفقه والقضاء قبل صدور هذا القانون ما كان يقيد طلب تصحيح الحكم بوجوب مضي مدة معينة على آخر تقدير بل إن ما تقضى به أحكام الشريعة هو أن المحكم تلزمه الزيادة كلما زادت أجرة المثل زيادة فاحشة (المواد ٣٣٧ و ٣٣٩ من قانون العدل والإنصاف ، ٥٩٣ من مرشد الحيران) ولقد كان من المقرر (٢-٥-٢)

في ظل القسانون المدني الملغى أن تقدير ما إذا كان التغيير الذي طرأ على أجرة المثل بلغ الحد الذي يبرر طلب الزيادة أو لم يبلغه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في أسبابه أنه يرى أنه قد مضى على تقدير الخبير لأجرة الحكر في الدعوى السابقة رقم ٢٧٠٤ سنة ٦٦ ق مخطئ والمطالبة بإعادة تصحيحه بالدعوى الحالية التي رفعت في سنة ١٩٤٨ فترة توجب النظر في تعديله لما طرأ من الظروف الاقتصادية في هذه الفترة التي أثرت في قيمة الأراضي وإيجاراتها ، فإن ما تشبه الطاعنة في شأن عدم كفاية المدة التي مضت على آخر تقدير يكون جدلا في أمر موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . أما ما نقوله الطاعنة من أن رأى الحكم في هذا الخصوص قد بنى على فهم خاطئ لحقيقة تاريخ تقدير الخبير في الدعوى السابقة إذ توهم الحكم أن هذا التقدير كان من سنة ١٩٤٠ بينما الواقع هو أنه كان من سنة ١٩٤١ فإنه لما كان الحكم قد أورد في تقريراته أن "الطاعنة طلبت نذب خبير تكون مهمته وفق الأسس الآتية : أولا - أن يجد أساسا لتقدير الأرض سنة ١٩٠٠ التي حددوها الخبير أحمد رشدي في تقريره المؤرخ ١٢/٩/١٩٤٠ . ثانيا - تحديد نسبة زيادة قيمة الأرض سنة ١٩٤٨ بالنسبة لها في سنة ١٩٤٠ . ثالثا - تطبيق هذه النسبة عند تحديد زيادة حق الحكر". وقال الحكم في موضع آخر "يلاحظ أنه قد مضى بين تقدير الخبير في سنة ١٩٤٠ والمطالبة بإعادة التصحيح في سنة ١٩٤٨ فترة توجب للنظر في تعديله" وكانت الطاعنة لم تضمن طعنها نعبا على ما أسنده إليها الحكم في خصوص تحديد المأمورية الخبير الذي طلبت نذبه على النحو الذي ذكره الحكم - كما أنها لم تقدم صورة من محضر الجلسة أو المذكرة التي حددت فيها مأمورية هذا الخبير لتدل بهما على أن الحكم قد خالف الثابت فيهما في خصوص تعيين تاريخ تقدير الخبير أحمد رشدي المعين في الدعوى السابقة ، لما كان ما تقدم ، وكان لا يجوز الالتفات إلى الصورة الرسمية لتقرير هذا الخبير المقدمة من الطاعنة إلى محكمة النقض لما هو ثابت من البيانات المدونة على هذه الصورة من أنها مستخرجة في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٩ أي بعد تاريخ صدور الحكم المطعون فيه مما يقطع بأنها لم تكن معروضة على محكمة الاستئناف كما لا يجوز أيضا الالتفات إلى ما تتضمنه أوراق الدعوى رقم ٢٧٠٤ سنة ٦٦ ق مخطئ المضمومة إلى ملف الطعن وذلك لخلو هذه الأوراق مما يفيد

أنها كانت معروضة على محكمة الموضوع ولأن الطاعة من جانبها لم تقدم دليلاً على ذلك ولا يغير من هذا صدور أمر من رئيس هذه المحكمة بضم ملف الدعوى المذكورة بناء على الطلب الذي تقدم به محامي الطاعة لسيادته بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٥٩ ذلك أن سلطة رئيس المحكمة في ضم الأوراق مقصورة على ما تقرره المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم هذه المسألة — على ضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن ما لا يثبت أنه كان ضمن أوراق هذا الملف لا يجوز الأمر بضمه وبالتالي فلا يكون للطاعة أن تستند إليه أمام محكمة النقض حتى ولو كان قد صدر أمر بضمه وذلك لما هو مقرر من أنه لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بمسند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع — لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه خالف الثابت في الأوراق في خصوص تحديده تاريخ التقدير السابق لأجرة الحكم لا يكون له من سند. كذلك فإن ما تقوله الطاعة من أنها لفتت نظر محكمة الاستئناف إلى الخطأ الذي وقع فيه الحكم الابتدائي في شأن تحديد ذلك التاريخ وأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعها في هذا الصدد هذا القول ماز من الدليل إذ أن الحكم خلا مما يفيد تمسكها بهذا الدفاع ولم تقدم هي إلى محكمة النقض دليلاً على هذا التمسك .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التصويب، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم لم يتبع حكم القانون في تصحيح الحكم إذ أن القاعدة التي كانت مقررة قبل صدور القانون المدني القائم وقتها هذا القانون في المادتين ١٠٠٤، ١٠٠٥ منه تقضى بأنه يجب أولاً تقدير قيمة الأرض وقت التحكير ويستلزم هذا معرفة ما كانت عليه حالة الأرض في ذلك الوقت قريباً كانت بركة أو قاعاً منعطاً أو تلا أو أنقاضاً متهدمة فردمها المحتكر أو أزال التل والأنقاض على نفقته حتى أصبحت صالحة للبناء أو الغراس فنزل هذه الأرض بحسب عند تقدير أجرتها أن تقدر قيمتها باعتبار ما كانت عليه حالها قول أن يصلحها المحتكر ومتى قدرت قيمة الأرض عند ابتداء التحكير نسبت إليها أجرة الحكم التي اتفق عليها وقتئذ وتعين أعمال هذه النسبة عند تصحيح الحكم، وقد خالفت المحكمة الابتدائية في حكمها القاضي

بتعيين الخبير هذه القاعدة وطلبت من الخبير تقدير أجرة الحكر على اعتبار أن الأرض حرة خالية من البناء أو الفراس وعلى أن لا يلاحظ في تقديره سوى حالة الصقع ورغبات الناس فيها. وانساق الحكم المطعون فيه وراء المحكمة الابتدائية في هذا الخطأ فلم يهتم بمعرفة قيمة العقار وقت إنشاء الحكر أو النسبة التي كانت قائمة أصلاً بين قيمة هذا العقار وبين أجرة الحكر في ذلك الوقت حتى يحتفظ بهذه النسبة عند تصفيع الحكر وهو ما يقتضيه تطبيق القانون على وجهه الصحيح حسبما قرره محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ وأفصحته منه المذكرة الإيضاحية للقانون المدني القائم كما أن الحكم أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة من وجوب مراعاة هذه النسبة وعلى ما طلبته من نذب خبير آخر لتقدير أجرة الحكر على الأساس الصحيح الذي تمسكت به، ولم يبين الحكم العناصر الواقعية التي اعتمد عليها في تقدير أجرة الحكر على النحو الذي انتهى إليه واكتفى بالإحالة إلى تقرير الخبير مع أن هذا الخبير علاوة على أنه لم يعب بجث ما كانت عليه حالة الأرض المحكرة وقت التحكير والنسبة بين قيمة هذه الأرض وأجرة الحكر وقتئذ فإنه أيضاً أغفل التحرى عن أجرة مثل العقار المحكر بالرجوع إلى العقارات المجاورة والمماثلة له في الصقع ولم يبين القيمة التي قدرها لما أحدثه المحكر من تحسين في ذات الأرض في صقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه على هذه الأرض مكتفياً بوصفها وتقدير قيمتها وقت التصفيع ثم تحديد نسبة تحكيمية كفاية قدرها ٣٪ من قيمة الأرض وصفها بأنها تمثل أجرة الحكر.

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع في تقدير أجرة الحكر عند طلب تصفيعه هي — على ما قرره هذه المحكمة — أخذاً من المبادئ الشرعية في حكمها الصادر في ١٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ في الطعن رقم ٩٤ سنة ٣ ق وجرى عليه قضاؤها أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحكر وأن لا يكون لحق البناء والقرار الذي للمحكر تأثير في التقدير — وقد صرحت محكمة النقض في حكمها سالف الذكر بأنها ترفض الأخذ بنظرية "النسبة" التي تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة الحكر وقت

التحكير وقيمة الأرض في ذلك الوقت وقالت عنها إنه لأصل لها في الشريعة الإسلامية وأن أجره المحكر يجب أن تكون دائماً هي أجره المثل - ولقد أخذ التقنين المدني بالقاعدة التي قررتها محكمة النقض وقتها بما نص عليه في المادة ١٠٠٥ من أن "يرجع في تقدير الزيادة أو النقص إلى ما للأرض من قيمة إيجارية وقت التقدير ويراعى في ذلك صقع الأرض ورغبات الناس فيها بنض النظر عما يوجد فيها من بناء أو غراس ودون اعتبار لما أحدثه المحكر فيها من تحسين أو اتلاف في ذات الأرض أو في صقع الجهة ودون تأثر بما للمحكر على الأرض من حق القرار" ومن ثم يكون غير صحيح ما تسنده الطاعنة إلى حكم النقض ما ألف الذكر من أنه أخذ بنظرية "النسبة" التي تعيب على الحكم المطعون فيه عدم إعماله لها. كما أنه غير صحيح أيضاً ما تقوله من أن القانون المدني الجديد قصد إلى الأخذ بهذه النظرية ذلك أنه يبين من الأعمال التحضيرية أن المشرع قد نبذ هذه النظرية بعد أن تبين فسادها عند مناقشة المشروع أمام لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ وإذا كانت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى قد تضمنت عبارات صريحة تفيد الأخذ بهذه النظرية وامنادها خطأ إلى محكمة النقض فقد نسخ ذلك ما جرى بعدها من تعديلات أدخلتها لجنة الشيوخ على النص الذي كان وارداً في المشروع التمهيدى وما ظهر جلياً من اتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ بتلك النظرية وفاتوا وأخضوا المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المذكرة في هذا الخصوص، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثارته الطاعنة من اعتراضات على الأسس التي رسمتها المحكمة الابتدائية للخبير في حكمها القاضي بتعيينه وعلى اعتراضاتها على تقرير الخبير - رد على ذلك بقوله "وحيث إن تقدير أجره المحكر لا يعتبر فيه بحق القرار والبقاء الذى للمحكر فإن هذا الحق هو مقابل أجره الأرض المحكرة وصاحبه لا يحصل عليه إلا بهذا المقابل فلا يمكن أن يكون لهذا الحق أثر في تقدير المقابل له ومن ثم يكون المحكر ملزماً دائماً ولا بد بأجره المثل كاملة غير منقوصة... وحيث إن أجره المحكر الذى قدرها الخبير بصرف النظر عن النسبة المثوية التى جعلها أساساً لتقديره مناسبة ويبرر زيادتها عن التقدير السابق الظروف الاقتصادية التى مرت بالبلاد بعد التقدير السابق فى سنة ١٩٤٠ وما طرأ على قيمة أراضى البناء من ارتفاع فى أثمانها ولأن المنطقة التى تقع فيها أرض النزاع ذات صقع سكنى

وتجارى جيد جدا فشارع عماد الدين هو الشارع الرئيسى لدور الصين والملاهى وهو فى وسط الحى التجارى ويقرب من معظم الفنادق الكبرى وإدارات الشركات التجارية والصناعية مما يجعل رغبات الناس شديدة فى امتلاك أى أرض قضاء بها . وحيث إن تقدير أجرة الحكر — على أهم الأراء — يكون : أولا — على اعتبار أن الأرض حرة خالية من البناء . ثانيا — لايلاحظ فيه سوى حالة الصقع أى الجهة أو الناحية التى فيها الأرض المحكورة ورغبات الناس فيها وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض أو بصقع الجهة بسبب البناء الذى أقامه المحكر . وهذا ما قضت به على حق محكمة أول درجة وما جعله الخبير أساسا لتقدير أجرة الحكر “ ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه — على خلاف ما تزم الطاعنة — قد بين العناصر الواقعية التى رويت فعلا فى التقدير وهى عناصر صحيحة تتفق مع القواعد السابق بيانها والتى قرونها محكمة النقض من قبل صدور القانون المدنى القائم وقتها هذا القانون — ومتى كان الحكم قد طبق القاعدة القانونية الصحيحة فانه لم يكن عليه أن يرد استقلالا على نظرية “ النسبة “ التى طلبت الطاعنة إعمالها إذ أن فى أخذه بالقاعدة التى طبقها ما يفيد اطراحه ما يخالفها . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يأخذ بالنسبة المثوية التى اعتبرها الخبير ممثلة لأجرة الحكر بالنسبة لقيمة الأرض المحكورة على اعتبار أنها قاعدة عامة واجبة الاتباع فى تصقيع الحكر وانما اعتبر — فى حدود سلطة المحكمة التقديرية — أن المبلغ الذى انتهى إليه الخبير فى تقريره وقدره ١٩٩٨ جنيها ممثلا لأجرة المثل للأرض المحكورة باعتبارها أرضا قضاء ودون تأثر بما عسى أن يكون قد أحدثه المحكر من تحسين بذات الأرض أو بصقع الجهة بسبب البناء الذى أقامه — لما كان ذلك ، وكان ما تقوله الطاعنة من أن الحكم لم يمتح بحث ما كانت عليه حالة الأرض المحكورة عند ابتداء التحكير وذلك لاحتمال أن تكون هذه الأرض فى ذلك الوقت بركة أو قاعا منحطا أو تلاء أو أنقاضا متهدمة وأصلحها المحكر على نفقته فبمعين حيلئذ تقدير أجرتها باعتبار ما كانت عليه حالتها قبل الاصلاح — هذا الذى تقوله الطاعنة مردود بأن المحكر هو المكلف بإثبات الحالة القديمة للأرض إن ادعى أنها لم تكن عند تحكيرها أرضا قضاء كما اعتبرتها المحكمة عند التصقيع إذ هذه من قبله دعوى مخالفة للظاهر من الأمر . وإذ كانت الطاعنة لم تقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على ذلك بل إنها لم تدع هذه الدعوى

أصلاً أمام تلك المحكمة فإنه لا يجوز لها أن تتحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع — لما كان ما تقدم كله ، وكان الحكم الابتدائي قد رد في أسبابه التي أحال إليها الحكم المطعون فيه على ما طلبته الطاعنة من نذب خير آخر لإجراء التقدير من جديد على الأسس التي تمسكت بها بأن المحكمة لا ترى محلاً لإجابة هذا الطلب بعد أن ثبت لديها سلامة الأسس التي بنى عليها الخبير تقديره — وكان في هذا الذي قرره الحكم ما يسوغ رفض ذلك الطلب فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشاوي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس .

(٩١)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . " الضريبة على كسب العمل " . " المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات " . " وعاء الضريبة " .

الضريبة على كسب العمل . نطاق الإعفاء منها . قصره على الماهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة ومزايا نقدية أو عينية قد يستولي عليها من هذا موظفي الحكومة ومستخدميها من لم الحق في المعاش .

مؤدى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع أراد أن يقتصر نطاق الإعفاء من الضريبة على كسب العمل على الماهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة ومزايا نقدية أو عينية قد يستولي عليها من هذا موظفي الحكومة ومستخدميها الذين لم الحق في المعاش ، يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها " تستبعد بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين لم الحق في المعاش . احتياطي المعاش بالغ ما بلغت قيمة هذا الاحتياطي . ولا يدخل في ذلك الاستقطاعات للمعاش من مدد سابقة — أما بالنسبة لغيرهم من الموظفين والمستخدمين فيستبعد ٧,٥ ٪ من قيمة الماهيات أو الأجور ولا تستبعد الـ ٧,٥ ٪ من أي إيراد آخر من الإيرادات الخاضعة للضريبة " ففى هذه الحدود يكون الشارع قد سوى — فى حكم الإعفاء — بين موظفي الحكومة ومستخدميها الذين لم الحق في المعاش وغيرهم من سائر الموظفين والمستخدمين سواء كانوا فى خدمة الحكومة أو غيرها حيث لا يسرى حكم الاستقطاع لحساب

المعاش على المبالغ التي تعطى لهم علاوة على المرتب الأصلي بأية صفة كانت كالمكافآت وبدل السفر وبدل التمثيل والإعانات بجميع أنواعها ، ولا محل للتعدى في هذا الخصوص بأن الأجر طبقا لقواعد القانون المدني يشمل الأجر الأصلي والإضافي (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه قدم إقراراته إلى مأمورية الضرائب المختصة من صافي إيراده الخاضع للضريبة على الإيراد العام في السنوات من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٣ فلم تأخذ بها وإذا اعترض الطاعن على ذلك أحيل الخلاف على لجنة الطعن المختصة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أصدرت اللجنة قرارها بتحديد صافي إيراده الخاضع للضريبة في السنوات المذكورة بالمبالغ ١٥٦٧ ج و ٨٦٢ م و ١٤٨٤ ج و ٧٣٤ م و ٢٢٢٧ ج و ٩٣٦ م و ٢٦٤٧ ج و ٨٢٣ م و ٢٣٨١ ج و ١٦١ م على الترتيب وقد رفضت اللجنة خصم ٧,٥ ٪ من إجمالي المرتب طبقا للمادة ٢/٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واعتبرت راتب الزوجة والأولاد ونفقات السيارة ومقابل السكن الذي يشغله ضمن وعاء الضريبة ولم تستبعد منه النفقة الشهرية التي يؤديها لوالديه كما اعتبرت مصاريف السفر التي دفعت له من شركة القنال المؤتممة ميزة نقدية تدخل في وعاء الضريبة . فأقام الدعوى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٦ على كل تجاري الاسماعيلية ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافي إيراده الخاضع للضريبة على الإيراد العام طبقا لما جاء بأقراراته .

(١) نفس المبدأ ، الطعن ٢٤٦ و ٢٨٤ لسنة ٢٩ ق بنفس الجلسة .

وبتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٧ قضت المحكمة بسريان خصم السبعة ونصف في المائة على جميع ما يتقاضاه المطعون عليه وباستبعاد مصاريف الصفر من مجموع الإيراد ، وقبل الفصل في باقي الطلبات بنذب خير لبيان ما يتقاضاه من أجرة ثابت ونسبته في الأرباح ومصاريف السفر وغير ذلك لمعرفة الدخل الكلى له . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت محكمة بورسعيد الابتدائية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ "بتعديل قرار لجنة الطعون (السويس) رقم ١١ د . وجعل صافي إيراد الطاعن الخاضع للضريبة العامة على الإيراد عن السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣ بمبلغ ١٢٨٦ ج و ٧٣٨ م و ١٣٩٣ ج و ٢٠٢ م ١٧٣٢ ج و ٣٣٠ م و ٢٤٣٤ ج و ٥٩٠ م و ٢٥٣١ ج و ٦٣٤ م على التوالي . " واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٥ تجارى سنة ٩ قضائية . وبجلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٩ استأنف المطعون عليه هذا الحكم استئنافا مقابلا طالبا إلغاءه فيما يتعلق بنفقة والدته والحكم بنقص ما يقابلها في منى النزاع . وفي ٢٨/٤/١٩٥٨ حكمت المحكمة "أولا - وفي الاستئناف الأصل بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . ثانيا - وفي الاستئناف المقابل بعدم قبوله شكلا والإزام رافعه مصروفاته " وقد طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بأحالة على هذه الدائرة حيث أصررت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وصحمت النيابة العامة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه في الدعوى على أن نص الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يدل على أن الشارع أراد أن يقتصر الإعفاء من الضريبة على كسب العمل على المرتب الأساسي وحده دون ملحقاته وأن تحديد الأجر طبقا للواحد القانون المدني يشمل الأجر وملحقاته - في حين - أنه يبين من المقارنة بين الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما يبين من الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون أن نطاق الإعفاء يقتصر على المرتب الأساسي وحده - في حين -

أن قوانين الضرائب من النظام العام ولا يتوسع في تفسيرها خصوصاً وأن النص على إعفاء الـ ٧,٥٪ من الضريبة على كسب العمل نص استثنائي ولو أراد الشارع أن يمتد هذا الإعفاء إلى الملحقات لنص على ذلك أسوة بما نص عليه عند تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ ذاتها أو اكتفى في تحديده بالإحالة إلى الفقرة الأولى وأنه متى كان ذلك، فلا محل للتحدى بأحكام القانون المدني حيث لا يرجع إليها إلا في حالة عدم وجود نص في قانون الضرائب .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحاً له من المزايا نقداً أو عيناً" . ونصت الفقرة الثانية على أنه "يعنى من المبالغ التي تربط عليها الضريبة بالنسبة لموظفي ومستخدمى الحكومة الذين لهم الحق في المعاش قيمة احتياطي المعاش . وفيما يتعلق بسائر من عداهم من الموظفين والمستخدمين سواء كانوا في خدمة الحكومة أم في خدمة غيرها ٧,٥٪ من قيمة الماهيات أو الأجور" فانها بذلك تكون قد دلت على أن الشارع أراد أن يقصر نطاق الإعفاء — وهو استثناء لا يجوز الترخص فيه — على الماهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة ومزايا نقدية أو عينية قد يستولى عليها من عدا موظفي الحكومة ومستخدميها الذين لهم الحق في المعاش — يؤكد ذلك ما نصت عليه الفقرة "ثانياً" من المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها "تستبعد بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين لهم الحق في المعاش احتياطي المعاش بالغة ما بلغت قيمة هذا الاحتياطي . ولا يدخل في ذلك الاستقطاعات للمعاش عن مدد سابقة — أما بالنسبة لغيرهم من الموظفين والمستخدمين فيستبعد ٧,٥٪ من قيمة الماهيات أو الأجور ولا تستبعد الـ ٧,٥٪ من أى إيراد آخر من الإيرادات الخاضعة للضريبة" إذ في هذه الحدود يكون الشارع قد سوى في حكم الإعفاء بين موظفي الحكومة ومستخدميها الذين لهم الحق في المعاش وبين غيرهم من سائر

الموظفين والمستخدمين سواء كانوا في خدمة الحكومة أو غيرها حيث لا يسرى حكم الاستقطاع لحساب المعاش على المبالغ التي تعطى لهم علاوة على المرتب الأصلي بأية صفة كانت كالمكافآت وبدل السفر وبدل التمثيل والإعانات بجميع أنواعها كما لا يمتد إلى المزايا العينية أو النقدية إلا إذا كانت ملحوظة في الأجر . ومن ثم فلا محل للتحدى في هذا الخصوص بأن الأجر طبقا لقواعد القانون المدني يشمل الأجر الأصلي والاضافي . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الخصم يمتد إلى جميع ما يتقاضاه الممول فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ محمد نؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: أحمد زكي محمد،
وأحمد أحمد الشامي، وعبد المجيد يوسف النعاشي، وإبراهيم محمد عمر خندي.

(٩٢)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية":
أحوال شخصية . استئناف . "الحكم فيه" .

الحكم الصادر بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقاً للنهج الشرعي . مؤداه إلغاء
الحكم المستأنف .

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الشرعية (بهيئة استئنافية) بإعادة القضية
إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقاً للنهج الشرعي، مؤداه إلغاء الحكم المستأنف،
ومن ثم فتي كان الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على أن الحكم المستأنف
قائم لم يحسمه الحكم الصادر في الاستئناف بإعادة القضية لمحكمة أول درجة
للسير فيها لا بالتأييد ولا بالتعديل ولا بالإلغاء وأنه قرار إجرائي لم ينل من
الحكم شيئاً، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ووسائل
الأوراق - في أن الطاعنة رفعت على المطعون عليه الدعوى رقم ٧٠٣ سنة ١٩٤٦
أمام محكمة المطارين الجزئية الشرعية طلبت فيها أمره بأداء نفقة بأنواعها
لهنّهما أمينة المرزوقة بها منه على فراش لزوجية الصعوبة وقدمت شهادة ميلادها
في ١٥/١١/١٩٤٥ . وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٤٦ قررت المحكمة اعتبار الدعوى كأن

لم تكن لتخلفها عن الحضور ثم هادت الطاعة فرفضت عليه الدعوى رقم ٥٨٠ سنة ١٩٤٨ أمام المحكمة المذكورة طلبت فيها الحكم عليه بأداء نفقة لهذه البنت وبتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٣ فرضت عليه المحكمة غاييا مائتي قرش لنفقة هذه البنت بنوعيتها وأمرته بالأداء فعارض المطعون عليه في هذا الحكم طالبا إلغاءه لبطلان الإجراءات . وبتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٤ قررت المحكمة قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المعارض فيه ورفض الدعوى حضوريا بإبانية حكمها على وجود تزوير مادي بالشطب والإضافة وتوجيه الإعلان إلى المطعون عليه في غير المحل الذي يقيم فيه فاستأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية وقيد استئنافها برقم ٧٢٢ سنة ١٩٥٢ طالبة إلغاءه وتأييد الحكم المعارض فيه ، وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٩ قررت المحكمة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها حسبما يقتضيه المنهج الشرعي وبعد أن أميدت القضية إلى محكمة العطارين الشرعية بمقتضى الحكم المذكور قضت بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦ حضوريا بانتهاء ولايتها من نظر القضية لأنها فصلت في موضوعها وفي دعوى التزوير بخدوت الطاعة السير في ذات الاستئناف رقم ٧٢٢ سنة ١٩٥٢ ، وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٠ قضت المحكمة حضوريا بعدم قبول تجديد السير في هذا الاستئناف تأصيلا على أن الحكم بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة يجعل هذا الاستئناف معدوما والمعدوم لا يلحقه التجديد ثم رفع المطعون عليه على الطاعة الدعوى رقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية طالبا الحكم عليها بمنع تعرضها له بأداء نسب البنت المذكورة وبحكم نفقتها الغايي الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٣ في القضية رقم ٥٨٠ سنة ١٩٤٨ شرعي العطارين لأنه ألغى في المعارضة فدعت الطاعة هذه الدعوى بعدم سماعها لأن الحكم الصادر في المعارضة ألغى من محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية بقرار إعادة القضية إلى محكمة أول درجة وبذلك أصبح حكم النفقة نهائيا وبتاريخ ١٩٥٩/٤/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٨ سنة ١٩٦٠ طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وبتاريخ ١٩٦١/١/١٢ حكمت المحكمة حضوريا (١) بقبول الاستئناف شكلا (٢) رفض الدفع بعدم سماع الدعوى باعتبارها دعوى تقي نسب (٣) رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم في الدعوى رقم ٥٨٠

سنة ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٢ (٤) وقبل الفصل في موضوع الدعوى بإحالتها على التحقيق لإثباتها من المطعون عليه ونفيها من الطاعنة وبعد سماع شهود الطرفين ودفاعهما عادت المحكمة — وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢١ فخكت حضوريا في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبمنع تعرض الطاعنة للمطعون عليه بإدعاء نسب البنت أمينة فطعنت الطاعنة في هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير ومرض الطمن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره صممت الطاعنة على طلب نقض الحكمين وطلب المطعون عليه رفض الطمن وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكمين للسببين الثالث والرابع من أسباب الطمن .

وحيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب السادس أن الحكم الصادر في ١٩٦١/١/١٢ أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على حجية الحكم الصادر في المعارضة واعتباره حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه في حين أن هذا الحكم قد ألغى قرار الهيئة الاستئنافية القاضي بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها طبقا للنهج الشرعي .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن القضية رقم ٥٨٠ سنة ١٩٤٨ العطارين قضى فيها غيابيا بنفقة للبنت أمينة ومرض المطعون عليه في هذا الحكم وقضى في المعارضة بإلغائه ورفض الدعوى فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية بالاستئناف رقم ٧٢٢ سنة ١٩٥٢ وقد قضت فيه المحكمة بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٩ بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقا للنهج الشرعي مما مؤداه إلغاء الحكم الصادر في المعارضة . وبعد إعادة القضية لمحكمة العطارين الشرعية وتجهيد السير في المعارضة أمامها قررت بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٦ إنهاء ولايتها من نظر المعارضة تأسيسا على أنها سبق أن فصلت في موضوعها وانهت بذلك ولايتها فعادت الطاعنة وجددت السير في الاستئناف رقم ٧٢٢ سنة ١٩٥٢ — أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٠ قضت المحكمة بعدم قبول التجديد لأن

حكمها السابق بالاعادة يجعل الاستئناف معدوم الأثر أى غير قائم أمامها والمعدوم لا يلحقه التجديد — فاد المطعون عليه بعد ذلك ورفع على الطاعة الدعوى رقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية طالبا منع تعرضها له بنسب هذه البت ونفقتها المقررة بموجب الحكم النيابي الصادر في الدعوى رقم ٥٨٠ سنة ١٩٤٨ المطارين الشرعية وتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى ولما استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية (الاستئناف رقم ٨ سنة ١٩٦٠ شرعى) أصدرت المحكمة حكمها الأول في ١٩٦١/١/١٢ بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفوع وإحالة الدعوى على التحقيق وأسست قضاءها هذا على أن الحكم الصادر في المعارضة قائم لم يمسه حكم المحكمة الاستئنافية باعادة القضية إلى محكمة أول درجة لا بتأييد ولا بتعديل ولا بإلغاء وأنه قرار إجرائي لم ينل من الحكم شيئا ثم عادت وأصدرت حكمها الثاني في ١٩٦١/٦/٢١ بإلغاء الحكم المستأنف وعدم تعرض الطاعة للطعون عليه في نسب هذه البت — يبين مما سبق أن الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية بهيئة استئنافية باعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقا للنهج الشرعى قد ألغى الحكم الصادر في المعارضة ورفضت محكمة المطارين السير في إجراءاتها إعمالا لآثار هذا الحكم كما رفضت محكمة الاسكندرية تجديد السير في الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في المعارضة بمد الفصل فيها ومؤدى هذا الوضع أن المعارضة المرفوعة من حكم النفقة النيابي الصادر في ١٩٤٨/٥/٢٣ لا تزال معلقة لم يفصل فيها ولم يتخذ بشأنها إجراء ما — بما لا يتأتى معه الحكم للطعون عليه بعدم التعرض في حكم النفقة قبل الفصل فيها إذ كان ذلك، وكان الحكم الصادر في ١٩٦١/١/١٢ قد أسس قضاءه على أن الحكم الصادر في المعارضة قائم لم يمسه حكم المحكمة الاستئنافية باعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها لا بتأييد ولا بتعديل ولا بإلغاء وأنه قرار إجرائي لم ينل من هذا الحكم شيئا فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه وبما ينبنى عليه نقض الحكم الصادر في ١٩٦١/٦/٢١ باعتباره مترتبا عليه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفى على ، وصبرى فرحات ، وبطرس زغلولة .

(٩٣)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ القضاية :

(١) اصلاح زراعى . ” المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ “ .
” تطبيقه “ . نظام عام .

تحريم امتلاك أكثر من مائتى فدان . من النظام العام . مريانه بأثر مباشر
على كل من يمتلك وقت العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أكثر من هذا القدر .
حظر تجاوز الملكية هذا الحد في المستقبل .

(ب) إصلاح زراعى . ” المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ “ .
” تصرفات المالك “ . بيع . بطلان .

البطلان الوارد فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
بجاءه ، التصرفات المبرمة بعد ١٩٥٢/٩/٩ تاريخ العمل به دون تلك السابقة
ملوه . عدم المساس بالتصرفات السابقة متى كانت ثابتة التاريخ قبل
١٩٥٢/٧/٢٣ .

(ج) إصلاح زراعى . ” المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ “ .
” تصرفات المالك غير المشهرة “ . ” الاعتداد بها “ . بيع .
المطابق للاعتداد بالتصرفات غير المشهرة هو ثبوت تاريخها قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ .
عدم الاعتداد بما لم يكن ثابت التاريخ قبله ، بقاء المتصرف فيه على ملك المتصرف
فما يخص تطبيق أحكام الاستيلاء . تصرفات المالك إلى غير فروعه وزوجه
وأزواج فروعه الثابتة التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ . الاعتداد بها متى وقعت
صحيحة طبقاً لأحكام القانون المذنى . بقاؤها ملزمة لعاثيها ومرياتها قبل جهة
الاصلاح الزراعى . جواز ضمها بعد صدور قانون اصلاح الزراعى واركان
من شأنها جعل المتصرف إليه مالاً أكثر من مائتى فدان . خضوع الزيادة
لأحكام الاستيلاء . جريان الاستيلاء عليها لدى المتصرف إليه .

(د) اصلاح زراعى . ” المرسوم بقانون ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ “ .
” تصرفات المالك “ . ” المقصود بالمالك “ .

المالك الذى يعنيه المشرع فى البتدين أ و ب من المادة ۳ من المرسوم
بقانون ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ ، هو المالك الذى تجاوز ملكيته مائتى فدان .
لا شأن للقانون بمن عداه ولا تأثير له على تصرفاته .

(هـ) اصلاح زراعى . ” القانون رقم ۴۵۲ لسنة ۱۹۵۳ “ . ” سند
المشتري المستولى لديه “ . بيع .

المقصود بسند المشتري المستولى لديه فى حكم القانون ۴۵۲ لسنة ۱۹۵۳ ،
أن يكون عقد بيع ثابت لتاريخ قبل ۱۹۵۲/۷/۲۳ . عدم اشتراط
تسجيله .

(و) اصلاح زراعى . ” المرسوم بقانون ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ “ . ” الاستيلاء
على الأتبان المبيعة “ .

تقصير المشتري فى تقديم اقرار إلى اللجنة العليا من الأرض المبيعة
لا يمنع من خضوعها لأحكام الاستيلاء متى كان يملك قبل للشراء الحد الأقصى
للملكة .

١ - أورد المشرع بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من
المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بشأن اصلاح الزراعى من أنه ” لا يجوز
لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان “ قاعدة
لا شبهة فى أنها من القواعد المتصلة بالنظام العام فيسرى حكمها بأثر مباشر على
كل من يمتلك وقت العمل به فى ۹ سبتمبر سنة ۱۹۵۲ أكثر من القدر الجائز تملكه ،
كما يحظر تجاوز الملكية هذا الحد فى المستقبل ^(١) .

٢ - حكم البطلان الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم
بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بشأن اصلاح الزراعى لا مجال لأعماله إلا بالنسبة
للتصرفات التى تبرم بعد ۹ سبتمبر سنة ۱۹۵۲ تاريخ العمل بهذا القانون . أما

(١) راجع قض ۱۴/۱۱/۱۹۵۷ الطعن ۱۳۵ من ۲۳ ق السنة الثامنة من ۷۹۸ .

التصرفات السابقة على هذا التاريخ فإن هذا الحكم لا ينسحب عليها لأن المشرع حالها بحكم خاص في المادة الثالثة راعى فيه عدم المساس بها متى اختفت عنها مظنة العسوية والتلاعب وهي لا تقتضي في نظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلا بثبوت تاريخ التصرف قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . على أن المشرع بإصداره القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد قضى على كل شك يمكن أن يثور في صحة ونفاذ التصرفات الثابتة التاريخ قبل اليوم المذكور وفي إمكان شهرها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنها زيادة ما يملكه المتصرف إليه عن الحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية . إذ لو كان حكم البطلان الوارد في المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي يمتد إلى العقود الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ لما كان ثمة محل لإصدار القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ ولبقيت الأطنان المبيعة على ملك البائع ولما أمكن اعتبار المشتري ملزما بدفع الثمن المتفق عليه في العقد بل ولحق له أن يسترد ما يكون قد عجله منه ولما تحمل في جميع الأحوال غراما حتى يلزم البائع بالمساهمة فيه^(٢) .

٣ - المناطق في الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة هو ثبوت تاريخها قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لما لم يكن ثابت التاريخ قبل هذا اليوم لا يعتد به بمعنى أن يعتبر المتصرف فيه فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء باقيا على ملك المتصرف . ومن ثم فإن تصرف المالك إلى غير فروعه وزوجه وأزواج فروعه متى كان ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فإنه يظل على أصله قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، فإن كان هذا التصرف قد وقع صحيحا طبقا لأحكام القانون المدني فإنه يبقى على صحته ملزما لما قديه ويمرر قبل جهة الإصلاح الزراعي ويجوز شهره بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنه أن يجعل المتصرف إليه مالكا لأكثر من مائتي فدان ، وفي هذه الحالة تخضع الزيادة لأحكام الاستيلاء المقررة في القانون ويجرى الاستيلاء عليها لدى المتصرف إليه . وليس في اعتبار هذا التصرف صحيحا ونافذا ما يتعارض مع قاعدة تحديد الملكية الزراعية بما لا يتجاوز مائتي فدان مادام الاستيلاء يقع في النهاية على القدر الزائد عن هذا الحد لدى المتصرف إليه .

(٢) راجع نقض ١/٢/١٩٦٣ الطعن ٢٦٣ من ٢٦ ق الدنة ١٤ من ٢٧٢/٥/١٩٦٢

الطعن ٣٢٥ من ٢٦ ق السنة ١٣ من ٥٦٥ .

٤ — المالك الذى يعنيه المشرع فى البندين أ و ب من المادة الثالثة من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو المالك الذى يخضع لأحكام هذا القانون أى الذى تجاوز ملكيته مائتى فدان، أما من عداه فلا شأن لهذا القانون به ولا تأثير له على تصرفاته .

٥ — عرف المشرع فى القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ سند المشتري المستولى لديه بأنه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ولم يشترط فيه أن يكون مسجلا . إذ لو قصد العقد المسجل لما كان هناك داع لأن يصفه بأنه ثابت التاريخ لأن مجرد التسجيل يجعل للعقد تاريخا ثابتا . هذا إلى أن المشرع لم يكن بحاجة إلى التعرض للعقود المسجلة قبل تاريخ العمل بقانون الاصلاح الزراعى لأن الملك يكون قد انتقل بها قبل هذا التاريخ وتحدد بها المالك الذى يجرى الاستيلاء لديه على الزائد عن الحد الأقصى للملكية . وليس للقانون المذكور أثر رجعى على ما انتقلت ملكيته فعلا قبل صدوره وإنما يكون له أثره المباشر فيما يختص بالاستيلاء على الزيادة لدى المالك لها فى تاريخ العمل به ، ولهذا لم يتعرض للعقود المسجلة قبل هذا التاريخ فى أى نص من نصوصه .

٦ — تقصير المشتري فى تقديم إقرار إلى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى عن الأرض المبيعة لا يمنع من خضوعها لأحكام الاستيلاء متى كان يملك قبل الشراء الحد الأقصى للملكية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل فى أنه بمقتضى عقد بيع ابتدأى مؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ باع الطاعن للطعون عليهما ٦٥٠ فدانا و ١٠ قراريط و ٢١ سهما أطيانا زراعية كائنة بناحية

قصاصين السباخ مركز كفر صقر لقاء ثمن قدره ۲۰۰ جنيه للفدان وبهذا بلغت جملة الثمن ۱۳۰۰۹۰ ج و ۶۲۵ م دفع منه المشتريان وقت تحرير العقد مبلغ ثلاثين ألف جنيه وتعهدا متضامتين بدفع ثلاثين ألف جنيه أخرى عند التوقيع على العقد النهائي الذي حدد له يوم ۳۰ من نوفمبر سنة ۱۹۵۲ واتفق على تقسيط الباقي على ثلاثة أقساط سنوية يحل أولها في نوفمبر سنة ۱۹۵۳ وعلى أنه إذا تأخر المشتريان عن الوفاء بأي قسط في ميعاده تحل باقي الأقساط فوراً بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار — وعقب تحرير العقد الابتدائي تقدم الطرفان إلى مأمورية الشهر العقاري بكفر صقر بطلب استخراج كشف تحديد الأطنان المبيعة تمهيداً لإعداد العقد النهائي وقيد هذا الطلب برقم ۱۹۳ بتاريخ ۲۳ من فبراير سنة ۱۹۵۲ وسارت إجراءات الشهر إلى أن تم تحرير المشروع وأعطى له الشهر العقاري رقم ۵۵۵ في ۲۵ من أغسطس سنة ۱۹۵۲ كما قام الطرفان المتعاقدان بتوجيه إنذار في ۵ من يونيو سنة ۱۹۵۲ إلى المستأجرين للأطنان المبيعة ينهان فيه عليهم بمحصول البيع وبتمكين المشتريين من تسلم هذه الأطنان عند انتهاء مدة الاجارة وتم ذلك كله قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ وبعد أن صدر هذا القانون بتاريخ ۹ من سبتمبر سنة ۱۹۵۲ قام المشتريان (المطعون عليهما) بتوجيه إنذار إلى البائع (الطاعن) في ۲۳ من الشهر المذكور ضمنه أن عقد البيع أصبح باطلاً نتيجة لصدور قانون الإصلاح الزراعي لأن نقل ملكية المبيع اليهما أضفى مستحيلاً بسبب أن كلا منهما يملك من الأصل أكثر من مائتي فدان ورد الطاعن بإنذار أطلعه إلى المطعون عليهما في ۳۰ من ذات الشهر تمسك فيه بصحة العقد وطالبهما بتنفيذ التزاماتهما المترتبة عليه ولما أصرا على موقفهما أقام عليهما الدعوى رقم ۲۶۸ سنة ۱۹۵۳ كلى المنصورة التي انتهى فيها إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي السالف الذكر وإلزام المطعون عليهما بأن يؤديا له باقي الثمن وقدره مائة ألف وتسعون جنيهاً وستائة ونحسة وعشرون ملياً والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وطلب على سبيل الاحتياط في حالة ما إذا رأت المحكمة إرجاء القضاء ببقى الثمن إلى ما بعد أى إجراء تمهيدى أن تحكم له مؤقتاً بإلزام المطعون عليهما بأن يؤديا له مبلغ أربعين ألف جنيه من أصل مطلوبة في ذمتها. وقرن الطاعن هذه الدعوى بامتنع دار أمر بالجزم على ما لا يطعون عليهما لدى البنوك وفاء لباقي الثمن

وقد هذا الأمر بتوقيع الجيز في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٥٣ أقام المطعون عليهما على الطاعن دعوى مازضة طلبا فيها : أولا - الحكم على وجه السرعة بقبول تظلمهما من أمر الجيز وبإلغاء هذا الجيز . ثانيا - إلزام الطاعن بأن يرد إليهما ما عجلاه إليه من الثمن وقدره ثلاثون ألف جنيه مع فوائده القانونية - كما طلبا رفض دعوى الطاعن قبلهما استنادا إلى أن عقد البيع أصبح باطلا ولا يمكن تسجيله عملا بحكم المادة الأولى من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وإلى أنه قد ترتب على صدور هذا القانون قيام استعالة قانونية تحول دون تنفيذ الطاعن لالتزامه بنقل الملكية مما يجعل العقد منسغا طبقا لنص المادة ١٥٩ من القانون المدني - ورد الطاعن على ذلك بأنه مادام العقد قد ثبت تاريخه قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فإنه يظل صحيحا وناظرا بين طرفيه كما يعتد به في مواجهة جهة الإصلاح الزراعي عملا بالمادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي ويجوز تسجيله وبالتالي فليس من حائل يحول دون تنفيذ التزامه بنقل الملكية وبتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية بقبول التظلم من أمر الجيز وبإلغاء الجيز الموقعة تنفيذا له وبوقف الفصل في الطلبات الموضوعية في الدعوى الأصلية والفرعية حتى يقضى من المحكمة المختصة المنشأة بالقانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ في طلب المشتريين الخاص ببطلان عقد البيع محل النزاع . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة التي قضت في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من وقف الدعوى وبإعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها - وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية : أولا - وفي الدعوى الأصلية " ١ " بصحة وفناذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ الصادر من الطاعن إلى المطعون عليهما ببيعه لهما ٩٥٠ ف و ١٠ ط و ٢١ ص المينة بالعقد المذكور وبصحيفة الدعوى " ب " بوقف الدعوى بالنسبة لطلب باقي الثمن والفوائد حتى يفصل نهائيا في قيمة التعويض الذي تقرره الحكومة للأرض المستولى عليها وإبقاء الفصل في المصروفات . ثانيا - وفي الدعوى الفرعية برفضها وإلزام رافعيها بمصروفاتها ... وبعد صدور هذا الحكم عاد الطاعن وعجل الدعوى أمام نفس المحكمة بمرضية ضمنها أن المحكمة أغفلت الفصل في طلبه الاحتياطي الخاص بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا له مؤقتا مبلغ أربعين ألف جنيه من ضمن

باقى الثمن وطلب من المحكمة أن تحكم له بهذا الطلب وبتاريخ ٣ من يونية سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة بامادة الدعوى للايقاف لعدم زوال سببه تأسيسا على أن هذا الطلب سبق أن فصل فيه بالوقف بالحكم السابق . استأنف الطاعن الحكيم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٩ ق وطلب إلغاءهما فيما قضيا به من وقف الفصل فى طلبه الخاص بباقي الثمن والحكم بالزام المستأنف عليهما (المطعون عليهما) بأن يدفعما له باقى الثمن وقدره ١٠٠٠٠٩٠ ج و ٦٢٥ م وفوائده القانونية واحتياطيا فى حالة ما إذا رأت محكمة الاستئناف تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من إرجاء الفصل فى ذلك الطلب إلى ما بعد تحديد قيمة التعويض الذى سوف تدفعه الحكومة أن تقضى له بالزام المطعون عليهما بأن يدفعما له متضامنين مبلغ أربعين ألف جنيه أو أى مبلغ ترى المحكمة الحكم به مؤقتا ورفع المطعون عليهما بدورهما استئنافا عن الحكم الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ طالبين إلغاءه والقضاء برفض دعوى الطاعن وقيد استئنافهما برقم ٣٠٥ سنة ٩ ق المنصورة وبتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف فى الاستئنافين بقبولهما شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض دعوى الطاعن وبإلزامه بأن يدفع المطعون عليهما مبلغ ثلاثين ألفا من الجنيهات والفوائد بواقع ٤٪ من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ حتى السداد . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٤ مارس ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على المذكرة المقدمة منها والتي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينسب للطاعن فى الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أقام قضاء برفض دعواه على أن عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون عليهما يعتبر باطلا بحكم المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون المذكور التى تقضى بالاعتداد بالتصرفات النابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لاتتناول حالة هذا العقد كما ذكر الحكم أنه لا يجوز الاستناد إلى القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣

للقول بصحة العقد لعدم انطباق القانون المذكور عليه — ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه مخالف لصريح قانون الإصلاح الزراعي ولصريح أحكام القانون رقم ۴۵۲ لسنة ۱۹۵۳ وماورد في مذكرته الإيضاحية ذلك أن المادة الأولى من القانون الأول رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ وإن نصت على أنه لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان وأن كل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله إلا أن القانون المذكور أورد على هذه القاعدة استثناءات منها مانص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من جواز الاعتداد بتصرفات المالك التى ثبت تاريخها قبل ۲۳ يولييه سنة ۱۹۵۲ فهذه التصرفات — ومنها التصرف محل النزاع — تظل صحيحة ونافذة بين عاقدىها وفي مواجهة جهة الإصلاح الزراعي ويجوز شهرها وينقل بمقتضاها الملك إلى المتصرف إليه ولو كان يملك أكثر من مائتى فدان وكل ما هناك أنه إذا ترتب عليها زيادة ما يملكه على هذا القدر خضع الزائد لأحكام الاستيلاء المقررة في ذلك القانون ويجوز للمتصرف إليه طبقا للمادة الرابعة أن يتصرف في هذه الزيادة إلى صغار المزارعين الذين أشارت إليهم هذه المادة — يؤكد هذا النظر صدور القانون رقم ۴۵۲ لسنة ۱۹۵۳ الذى يستنبط من دلالته التشريعية ومما ورد في مذكرته الإيضاحية أنه يقوم على اعتبار أن هذه العقود صحيحة ونافذة بين أطرافها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي وأن الاستيلاء إنما يقع في هذه الحالة على ملك المتصرف إليه إذا ترتب على التصرف زيادة ما يملكه على مائتى فدان وقد أراد المشرع بهذا القانون تحقيقا للعدالة أن يقسم المزارع بين المتصرف والمتصرف إليه في حالة ما إذا كان الأجل المحدد لوفاء بالتقسيط كله أو بعضه يحل أصلا بعد ۲۳ يولييه سنة ۱۹۵۲ . ولو كانت أمثال هذه العقود تعتبر باطلة طبقا للمادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي لما ألزم المتصرف إليه بشيء ولوقع الاستيلاء على ملك المتصرف . وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فهم الدلالة التشريعية للقانون ۴۵۲ لسنة ۱۹۵۳ كما أخطأ في تأويله بتقريره أن ذلك القانون إنما يعنى المشتري المالك الذى سجل عقده والذى وضع اليد على المبيع وصدر ضده قرار بالاستيلاء النهائي على بعض ما اشتراه إذ هذا التأويل لا يحتمله إطلاق النص بل إنه يناقض صريحه الذى يفترض أن سند المشتري عقد غير مسجل ولكنه ثابت التاريخ قبل ۲۳ يولييه سنة ۱۹۵۲ وأن المتصرف إليه

يملك أكثر من القدر الجائر تملكه بدليل أن القانون اعتبره مستولى لديه وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان يملك أزيد من مائتي فدان . ولم يشترط القانون فيه أن يكون قد وضع يده فعلا على الأطنان المبيعة كما أن خضوع هذه الزيادة لأحكام الاستيلاء إنما هو الواقعة التي تفسح المجال لتطبيق هذا التشريع ثم إن الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من قانون الإصلاح الزراعي لا تفترض فقط — كما ذهب الحكم المطعون فيه خطأ — كون المتصرف إليه لا يملك أصلا شيئا من الأطنان أو أنه لا يصبح بعد التصرف مالكا لأكثر من مائتي فدان وإنما القانون بنصه الصريح يفترض أن استيلاء تم لدى المتصرف إليه ولا يتأتى هذا إلا إذا كان هذا المتصرف إليه سواء قبل التصرف أو بعده يملك أكثر من مائتي فدان ولقد أراد المشرع بإصدار القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أن يورد حكما تكميلا للفقرة المذكورة التي اعتبرت العقد الثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ صحيحا لا يمتد إليه البطلان الوارد في المادة الأولى ولو كان المشرع يقصر الصحة على العقود المسجلة قبل هذا التاريخ لما أعوزه أن يورد هذا التعبير وهو يعلم الفارق بين عقد مسجل وعقد ثابت التاريخ ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الشهر العقاري قد نفذ القانون على وجهه الصحيح وقبل التأشير على هريضة الدعوى بصلاحيته للشهر مما يفيد صلاحية الحكم الذي يصدر فيها بصحة التعاقد للشهر وبالتالي صلاحية عقد البيع للشهر وذلك ينفي قول الحكم باستحالة تنفيذ الطاعن لالتزامه بتمثل الملكية لعدم إمكان تسجيل العقد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن وبإلزامه برد الثمن الذي قبضه على قوله "وحيث إن الحكم المستأنف إذ قضى بصحة ونفاذ العقد موضوع الدعوى تأسيسا على أن هذا العقد ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ يكون قد أخطأ لأن المقصود بالمتصرف إليه في صدد تطبيق البند (١) من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي هو المشتري الذي في مكنه الاحتفاظ بالقدر المبيع أى الذي لا يملك أكثر من مائتي فدان . وثبوت التاريخ إنما شرع لسريان التصرف أو عدم سريانه في حق الحكومة فقط للأسباب سالفة الذكر . وخطأ الحكم المستأنف يتمثل أيضا في أنه نظر إلى جواز إتمام هذه الصفقة من جانب واحد أى من جهة البائع دون

أن ينظر إليها من الجانب الآخر أى من جهة المشتري الذى يستحيل عليه تنفيذ العقد لىرى أن حكم المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى عليه . وحيث إنه متى تقرر ذلك وكان نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يحدد ملكية الأفراد وقت العمل بالقانون ويمنع أى تصرف إرادى من شأنه زيادة هذه الملكية عن النصاب القانونى فإن هذا النص يسرى على العقود القائمة وقت العمل بالقانون طالما أن هذه العقود لم تسجل بعد ولم تنتقل الملكية إلى المتصرف إليه بالمعنى الوارد فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى . ذلك لأن الملكية باقية على ذمة المتصرف حتى ينقلها التسجيل إلى المتصرف إليه ولا يجوز لأيهما أن يدعى حقا مكتسبا بمقتضى العقد غير المسجل وكل الذى يترتب هذا العقد غير المسجل هو مجرد التزامات شخصية لا ترقى إلى مرتبة الحقوق المكتسبة . وحيث إنه مادام الأمر كذلك فإن قانون الإصلاح الزراعى يسرى على العقد موضوع الدعوى سواء بالأثر المباشر للقانون أو بالأثر الرجعى لكونه من النظام العام فالناتج أن كلا من المشتريين يمتلك أكثر من مائتى فدان قبل العمل بالقانون ولم تكن ملكية القدر المبيع قد انتقلت إليهما حتى بعد صدور القانون ما دام قد تمديد انتقالها عند التوقيع على العقد النهاى فى ١٩٥٢/١١/٣٠ ولم يكن يربط طرفى العقد سوى ذلك العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٥٢/٢/١٧ الذى ليس من شأنه أن يرب أى حقوق مكتسبة للبائع أو المشتري والذى لا يجوز تسجيله عملا بالمادة الأولى من القانون فضلا عن كونه باطلا بحكم هذه المادة كما لا يجوز الاعتداد بالعقد لثبوت تاريخه تمثيلا مع نظرية الحكم المستأنف وذلك للأسباب السابق ذكرها . وحيث إنه لا محل لانطباق أحكام القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ المعدل لبعض أحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للحكم بصحة وفناء عقد البيع موضوع الدعوى ذلك لأن ما أورده هذا القانون من حكم لم يقصد به تصحيح عقد باطل بنص المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى وإنما قصد به معالجة حالة خاصة وهى تخفيف العبء على المشتري المالك فى حالة عجزه عن الوفاء بالتزامه بعد انخفاض ثمن الأراضى الزراعية وتحديد قيمة ايجارها . ولما كان هذا التشريع من قوانين الضرورة التى أملت ظروف خاصة فلا يجوز إهمال حكمه فى غير الحالة التى صدر لمعالجتها وبالشروط التى وضعها

وأورد الحكم نص القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ وما ورد في مذكرته الإيضاحية ثم قال "وحيث إن الذي يستفاد من نصوص هذا القانون ومن مذكرته الإيضاحية أنه يشترط لتطبيق أحكامه: أولا - أن يكون المشتري واضعا يده على الأرض التي اشتراها وأن تكون هذه الأرض في حيازته يستغلها استغلال المالك وهو ما عبرت عنه المذكرة الإيضاحية عند تحديثها من المشتري. ثانيا - أن تكون جهة الاستيلاء قد استولت فعلا على هذه الأرض أو على بعضها والاستيلاء لا يتأتى إلا إذا كان المشتري قد أخطر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي عن مقدار ما يملكه وما هو واضح اليد عليه. ثالثا - أن يكون عقد الشراء ثابت التاريخ على الأقل لكي يسرى في حق جهة الاستيلاء. رابعا - أن يكون الأجل المعين للوفاء وبالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢" وخلص الحكم إلى عدم توافر الشرطين الأولين لأن المشتريين لم يضعوا اليد على الأرض المبيعة إذ رفضوا استلامها في اليوم الذي حدد لذلك وهو يوم ٣٠/١١/١٩٥٢ كما أنهما لم يخطرأ عنها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ولم يصدر بعد قرار نهائي بالاستيلاء عليها واتى الحكم من ذلك إلى القول "وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المستأنف إذ قضى بصحة ونفاذ العقد موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون لبطلان العقد وعدم جواز تسجيله". وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أنه يبين من استقراء نصوص المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي أن المشرع أورد في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه القاعدة الأساسية التى يقوم عليها هذا الإصلاح فنص على أنه "لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان" ولا شبهة في أن هذه القاعدة من القواعد المتصلة بالنظام العام فيسرى حكم هذه الفقرة بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل به في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أكثر من القدر الجائز تملكه كما يحظر تجاوز الملكية هذا الحد في المستقبل وبعد أن أرسى المشرع هذه القاعدة الأصلية نظم الأحكام التى تكفل تنفيذها بالنسبة للحاضر والمستقبل ورأى في سبيل توفى زيادة الملكية على هذا الحد في المستقبل أن يضمن عدم تملك الزيادة ابتداء من طريق تقرير بطلان العقود التى تؤدي إلى هذا الشك ومنع تسجيلها حتى يوفر على نفسه متابعة التصرفات المستقبلية وملاحقتها على الدوام بالاستيلاء ولهذا

نص في الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن "كل عقد يترتب عليه مخالفة حكم الفقرة الأولى يقع باطلا ولا يجوز تسجيله" ثم عالج بعد ذلك في المادة الثالثة تصفية تركة المأضي من الملكيات الزائدة على مائتي فدان فنص على أن "تستولي الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتي فدان التي يستبقها المالك لنفسه على ألا يقل المستولى عليه كل ستة عن خمس مجموع الأراضي الواجب الاستيلاء عليها . ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية" وأجاز في المادة الرابعة للمالك أن يتصرف في خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة على مائتي فدان إلى من عيّنهم هذه المادة وبالقيد الواردة فيها وقد حرص المشرع وهو يقرر الاستيلاء على المساحات الزائدة وقت العمل بالقانون على ألا يمس تصرفات الملاك السابقة على هذا التاريخ ولو كانت غير مشهورة متى تبين من سلامتها من شبهة الصورية والتهرب من القانون وإذا لاحظ أن كثيرين منهم لجأوا بعد قيام الثورة إلى التصرف في أطيانهم بقصد تهريبها من قانون تحديد الملكية الذي بات مرتقبا صدوره منذ قامت هذه الثورة باعتبار أنه يحقق أحد أهدافها الرئيسية فقد جعل المانط في الاختداد بالتصرفات غير المشهورة هو ثبوت تاريخها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وهو يوم قيام الثورة فما لم يكن ثابت التاريخ قبل هذا اليوم لا يعتد به بمعنى أن يعتبر المتصرف فيه فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء باقيا على ملك المتصرف وهو مانص عليه المشرع في البند (أ) من الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة بقوله "ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون (أ) بتصرفات المالك ولا بالرهن التي لم يثبت تاريخها قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢" واستثنى المشرع من ذلك تصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه إذا استلزم في البند (ب) للاختداد بها أن تكون ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وهي السنة التي تقرر فيها رسم الأيلولة على التركات وذلك لما صرح به في المذكرة الإيضاحية من أن بعض الملاك لجأوا إلى التصرف في أملاكهم تصرفا صوريا بقصد التهرب من هذا الرسم كما نص المشرع على أن الحكم الوارد في هذا البند الأخير لا يضر بحقوق الغير الذين تلقوها عن المذكورين فيه بتصرفات ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ومن ثم فإن تصرف المالك إلى غير فروعه وزوجه وأزواج فروعه متى كان ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فإنه

يظل على أصله قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي فإن كان هذا التصرف قد وقع صحيحاً طبقاً لأحكام القانون المدني فإنه يبقى على صحته ملزماً لعاقديه كما يسرى قبل جهة الإصلاح الزراعي ويجوز شهوره بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنه أن يجعل المتصرف إليه مالاً أكثر من مائتي فدان وفي هذه الحالة تخضع الزيادة لأحكام الاستيلاء المقررة في القانون ويجري الاستيلاء عليها لدى المتصرف إليه . والمالك الذي يعنيه المشرع في البندين (١) و (ب) من المادة الثالثة هو المالك الذي يخضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعي أي الذي تجاوز ملكيته مائتي فدان أما من عداه فلا شأن لهذا القانون به ولا تأثير له على تصرفاته — ولقد نفذ الشهر العقاري مقتضى النظر السابق بإصداره منشوره رقم ٦ في بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ الذي ورد فيه ما يلي : ” تفسيراً للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبالإحالة إلى البند (ب) من المنشور رقم ١١ بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٢ يراعى بالنسبة للتصرفات التي ثبت تاريخها قبل يوم ٢٣/٧/١٩٥٢ إمكان شهرها ولو كان يترتب عليها إبلاغ ملكية المشتري إلى ما يجاوز مائتي فدان من الأراضي الزراعية وجاء هذا المنشور مزيلاً لما كان قد أناره المنشور السابق الصادر في ١٤/٩/١٩٥٢ من شك في إمكان شهر تلك التصرفات — ولا يصح في هذا المقام ما يقوله المطعون عليهما وما يبرهما فيه الحكم المطعون فيه من أن ما يعنيه المشرع بالاعتداد بالتصرف الثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ هو مجرد جواز الاحتجاج به قبل جهة الإصلاح الزراعي دون نفاذه بين عاقديه ذلك أنه وإن كان صحيحاً أن المقصود بالاعتداد بالتصرف في معنى المادة الثالثة هو نفاذه قبل جهة الإصلاح الزراعي إلا أن الأصل أن عقد البيع متى استكمل شرائط صحته وفقاً لأحكام القانون المدني يكون ملزماً لعاقديه وتنقل به الملكية متى أشهر إلا إذا حال دون ذلك الصالح العام الذي يكفله قانون الإصلاح الزراعي وعلى ذلك فإن مؤدى اعتبار هذا العقد نافذاً في حق جهة الإصلاح الزراعي — وهي معتبرة من الغير في تطبيق أحكام ذلك القانون — انتفاء ذلك الصالح العام الذي كان يمكن أن يتأثر به العقد أو يحول دون تسجيله وبالتالي ترك روابط عاقديه على أصلها ولو كان حكم البطلان الوارد في المادة الأولى يتناول مثل هذا العقد لما أمكن اعتباره نافذاً قبل الغير إذ لا يتأتى أن يكون العقد نافذاً في حق هذا الغير إلا إذا كانت له قوته الملزمة بين عاقديه وليس

في اعتبار مثل هذا التصرف صحيحا وناظرا ما يتعارض مع قاعدة تحديد الملكية الزراعية بما لا يتجاوز مائتي فدان مادام الاستيلاء صيغ في النهاية على ما يزيد على هذا القدر لدى المتصرف إليه - ويخلص مما تقدم أن حكم البطلان للوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا مجال لإعماله إلا بالنسبة للتصرفات التي تبرم بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بهذا القانون أما التصرفات السابقة على هذا التاريخ فإن هذا الحكم لا ينسحب عليها لأن المشرع قد عالجها في المادة الثالثة بحكم خاص راعى فيه عدم المساس بهامتي انتفت عنها مظنة الصورية والتلاعب وهي لا تنفي في نظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلا بثبوت تاريخ التصرف قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ - على أن المشرع بإصداره القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد قضى على كل شك يمكن أن يثور في صحة ونفاذ التصرفات النابتة التاريخ قبل اليوم المذكور وفي إمكان شهرها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنها زيادة ما يملكه المتصرف إليه عن الحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية إذ نص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على أنه "إذا كان سند المستولي لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولي عليه من الأرض المبيعة والتمويض المستحق له على ألا يتجاوز ما يتحمله البائع الباقي من الثمن وذلك كله دون إخلال بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدني بالنسبة إلى باقي الصفقة" فالمشرع بما نص عليه في هذا القانون وبما صرح به في مذكرة الإيضاح قد أكد أن العقد النابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ يظل بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي نافذا بين طرفيه وواجب الاحترام ويلتزم على أساسه المشتري بالوفاء بالثمن المتفق عليه ولو كان يترتب على تنفيذ هذا العقد زيادة ما يملكه على مائتي فدان واعتبر المشرع أن الاستيلاء في هذه الحالة يقع على الزيادة لدى هذا المشتري بدليل أنه عبر عنه بأنه مستولى لديه غير أن المشرع رأى تحقيقا للعدالة أن يتدخل لرفع بعض العنت عنه عن طريق إلزام البائع بالمساهمة بنصيب معين في الغرم الذي غرمه المشتري بسبب الاستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها وذلك متى كان الأجل المعين للوفاء ببعض الثمن أو بجميعه يحل أصلا بعد ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ - ولو كان حكم البطلان المقرر في المادة الأولى من

قانون الاصلاح الزراعى يمتد إلى العقود الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لما كان ثمة عمل لإصدار القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ وابتقيت الأطنان المبيعة على ملك البائع ولما أمكن اعتبار المشتري ملزما بدفع الثمن المتفق عليه فى العقد بل ولحق له أن يسترد ما يكون قد عجله منه ولما تحمل فى جميع الأحوال غرما حتى يلزم البائع بالمساهمة فيه . ولا عبرة بما يقوله المطعون عليهما من أن المقصود بالمشتري فى هذا التشريع هو المالك الذى سجل عقده وانتقلت ملكية المبيع إليه ذلك أن المشرع عرف فى هذا القانون سند المشتري المستولى لديه بأنه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ولم يشترط فيه أن يكون مسجلا ولا مرأى فى أن المشرع يدرك الفارق بين العقد المسجل والعقد الثابت التاريخ وهو إذا اختار أحد التعبيرين فانما يعنيه حتما واو أنه قصد العقد المسجل لما كان هناك داع لأن يصفه بأنه ثابت التاريخ لأن مجرد التسجيل يجعل للعقد تاريخا ثابتا هذا إلى أن المشرع لم يكن بحاجة إلى التعرض إلى العقود المسجلة قبل تاريخ العمل بقانون الاصلاح الزراعى لأن الملك يكون قد انتقل بها قبل هذا التاريخ وتحدد بها المالك الذى يجرى الاستيلاء لديه على الزائد عن الحد الأقصى للملكية وليس للقانون المذكور أثر رجعى بل ما انتقلت ملكيته فعلا قبل صدوره وإنما يكون له أثره المباشر فيما يختص بالاستيلاء على الزيادة لدى المالك لها فى تاريخ العمل به ولهذا لم يتعرض للعقود المسجلة قبل هذا التاريخ فى أى نص من نصوصه - وإزاء صراحة نصوص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ وصراحة دلالة التشريعية فى صحة ونفاذ العقود الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لا يكون لما ورد فى موضع من مذكرته الايضاحية من وصف المشتري بأنه مالك دلالة ما على أن المشرع يعنى المشتري الذى سجل عقده وبخاصة وأن هذا اللفظ العابر قد أردف بلفظ المشتري ، على أن المذكرة الايضاحية لا يمكن أن تضعف شرطا جديدا لم يرد فى القانون نفسه ولعل واضح المذكرة يقصد بلفظ المالك ، المالك مالا اعتبارا بأنه لا يوجد ما يحول دون تسجيل عقده وانتقال الملكية إليه . أما ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا محل للاستناد إلى القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ فى النزاع الحالى لعدم انطباقه عليه بحجة أن حيازة الأطنان المبيعة لم تنتقل إلى المطعون عليهما المشتريين قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى ولأنهما لم يخطرا اللجنة العليا بمقدار ما يملكانه وبما يضافان اليه ولم يصدر قرار بالاستيلاء النهائى

على الأرض المبيعة — وهي الأمور التي قال الحكم المطعون فيه بوجوب توافرها
لإمكان تطبيق القانون المذكور هذا الذي قرره الحكم مردود بأنه علاوة على
أن هذه الشروط التي استلزمها لا سند لها من ذلك القانون وأن تقصير المطعون
عليهما في تقديم إقرار إلى اللجنة العليا عن الأرض المبيعة لا يمنع من خضوعها
لأحكام الاستيلاء متى كان كل منهما يملك قبل الشراء الحد الأقصى، علاوة على
هذا فإنه أياً كانت الشروط اللازمة لتطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ فإن
ذلك لا يقدح في دلالة التشريعية السالف بيانها — كذلك فإنه لا حجة فيما يقوله
المطعون عليهما من أن منطوق القانون يأبى إلزامهما بأداء ثمن أرض لا يمكنهما
الاحتفاظ بملكيتها لأن ما لها الحتمى إلى الاستيلاء ذلك أن هذه النتيجة مهما
أضرت بالمطعون عليهما فإنما هي من آثار تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وإيسر
للبيع دخل فيها هذا إلى أنه لم يكن من المحتم أن تستولى الدولة فعلاً على الأرض
المبيعة للمطعون عليهما فقد كان مباحاً لهما في المادة الرابعة من قانون الإصلاح
الزراعى التصرف بالبيع فيما يجاوز المائتى فدان التي يحق لكل منهما أن يستبقها
لنفسه — على أن يكون التصرف إلى صغار الزراع الذين عيّنهم تلك المادة
وبالتبوع المنصوص عليها فيها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الأخير من أسباب
الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/محمود هادي رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق إسماعيل ،
ولطفى علي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(٩٤)

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) إصلاح زراعي. "القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣" "تقسيم المغارم بين
البائع والمشتري" . بيع

قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري التي جاء بها القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، شروط تطبيقها ،
كون سند المشتري مقدم ببيع ثابت التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ ، وكون الأجل المعين للوفاء بالتمن
كله أو بعضه يحمل أصلا بعد هذا التاريخ ، ووقوع الاستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها لدى
المشتري . لا أثر لرفع الدعوى من البائع أو المشتري قبل صدور هذا القانون مادام لم يصدر فيها
حكم نهائي .

(ب) إصلاح زراعي . "القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣" . "مجال تطبيقه" . بيع .

نص القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ من المصوم بحيث يشمل التصرفات الصادرة من الشركات .
استثناء الشركات التي تقوم باستصلاح الأراضي من حكم تحديد الملكية لأشأنه بقواعد صحة
وبطلان التصرفات الصادرة من هذه الشركات قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٢ .
عدم التفرقة بين هذه الشركات وبين الأفراد فيما يختص بالقواعد التي وضعها المشرع في شأن الاعتداد
بتلك التصرفات .

(ج) إصلاح زراعي . "القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣" . "تطبيقه" حوادث
طارئة . بيع .

انصر القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتحديد ما يجب أدائه
من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصفقة المبيعة فتتظيم علاقة طرفيه
متروكة لأحكام القانون المدني ومنها حكم الظروف الطارئة .

١ - قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري التي جاء بها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ تنطبق بصريح نص القانون متى كان سند المشتري فقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلاً بعد هذا التاريخ ، ووقع الاستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها لدى المشتري لمجاوزة المستولى عليه المساتى فدان التي يجوز للمشتري الاحتفاظ بها . ولا يحول دون إعمال حكم هذا القانون أن تكون الدعوى قد رفعت من البائع أو المشتري قبل صدوره مادام لم يصدر فيها حكم نهائى .

٢ - نص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ من العموم بحيث يشمل التصرفات الصادرة من الشركات . وإذا كان قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد استثنى الشركات التي تقوم باستصلاح الأراضى من حكم تحديد الملكية الذي تضمنته المادة الأولى وأجاز لها أن تمتلك أكثر من مائتى فدان في الأراضى التي تستصلحها لبيعتها ، فإن هذا الاستثناء لا شأن له بقواعد صحة و بطلان التصرفات الصادرة من هذه الشركات قبل صدور ذلك القانون ، ولم يفرق المشرع بين هذه الشركات وبين الأفراد فيما يختص بالقواعد التي وضعها في شأن الاعتداد بتلك التصرفات .

٣ - اقتصر القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة فيما بين البائع والمشتري على وجه معين عن طريق تحديد ما يجب ادائه من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء حتى لا تختلف معايير التقدير بشأنها . أما ما لم يخضع لهذا الاستيلاء من الصفقة المبيعة فإن المشرع ترك تنظيم علاقة الطرفين بشأنه لأحكام القانون المدنى ومن بينها حكم الظروف الطارئة الواردة في المادة ١٤٧/٢ منه^(١) .

(١) راجع تقض ١٩٦٣/١/٣ الطعن ٢٦٣ ص ٢٦ ق السنة ١٤ ص ٢٧

ملاحظة : تضمن هذا الحكم ما هو . أخرى وردت بحكم الطعن ٤٤ لسنة ٢٩ ق المنشور بالعدد الحالى . (ص ٥٧٧ قاعدة ٩٤)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الدعوى رقم ٤٧٤٦ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد الشركة المطعون عليها طالبا الحكم — أولا : بانقضاء عقد البيع الابتدائى المبرم بينهما فى ١١ من يناير سنة ١٩٥٢ والمتضمن بيع الشركة المذكورة له ٢٥١ ف و ٢٢ ط و ١٩ س واعتبار هذا العقد كأن لم يكن مع براءة ذمته من كل ما التزم به فيه . ثانيا — إلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٧٦٧ ج و ٨٥٥ م قيمة ما عجله إليها الطاعن من الثمن مع فوائده القانونية — وقال الطاعن فى بيان دعواه هذه إنه بموجب العقد سالف الذكر باعت له الشركة ٢٥١ ف و ٢٢ ط و ١٩ س كاتنة بزماء ميت لوزة وميت جراح مركز المنصورة مقابل ثمن قدره ٤٠٣ ج للفدان وأنه عجل من جملة الثمن نصفه البالغ ٥٠٧٦٧ ج و ٨٥٥ م والتزم بدفع النصف الباقى على قسطين متساويين يستحق أولهما فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ والثانى فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ واتفق على تحرير العقد النهائى بعد الوفاء بجميع الثمن وأنه حدث قبل أن يحرر هذا العقد أن صدر قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ متضمنا نصا صريحا يحرم على أى شخص أن يملك أكثر من مائتى فدان ونصا آخر يقضى ببطلان وعدم جواز تسجيل كل عقد يترتب عليه مخالفة الحكم السابق وأنه إذا كان مالكا لأكثر من مائتى فدان قبل شراء الصفقة المشار إليها فقد أضى مستجيلا عليه استحالة قانونية أن يملك أرضا أخرى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى وبالتالى أضى مستجيلا على الشركة البائعة أن توفى بالتزامها الخاص بنقل ملكية المبيع إليه مما يترتب عليه انقضاء العقد طبقا للأدتين ١٥٩ و ١٦٠ من القانون المدنى وإحفاؤه من الالتزامات المترتبة على هذا العقد والتزام الشركة البائعة بأن

ترد إليه ما قبضته من الثمن ولهذا أقام دعواه بهذه الطلبات وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ أقامت الشركة المطعون عليها ضد الطاعن أمام المحكمة ذاتها الدعوى رقم ١٢١٤ سنة ١٩٥٣ وطلبت بها الحكم بصحة وتقاض عقد البيع الابتدائي المبرم بينهما في ١١ من يناير سنة ١٩٥٢ والسالف الإشارة إليه مع التصريح بتسجيل الحكم ليقوم مقام تسجيل هذا العقد وإلزام الطاعن بمصاريف التسجيل ومصاريف الدعوى . واستندت الشركة في دعواها هذه وفي طلب رفض دعوى الطاعن إلى أن العقد يعتبر ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ بتقديم طلب منه للشهر العقاري في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ وبتبادل خطابات مسجلة بشأنه في شهر مايو سنة ١٩٥٢ وأنه لذلك لا يمتد إليه حكم البطلان الوارد في المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي ويظل العقد بعد صدور هذا القانون نافذا بكل ما فيه ولا تحول أحكام ذلك القانون دون تنفيذه وتسجيله ولكن يترتب على مجاوزة الطاعن بهذا التصرف الحد الأقصى للملكية أن تستولى الدولة على الزيادة لديه إن لم يتصرف فيها طبقا للسادة الرابعة من القانون المذكور . وقد قررت المحكمة ضم الدعويين وقضت في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٤ بإحالتها إلى محكمة الإصلاح الزراعي بناء على طلب الطرفين وبتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٥٥ قررت المحكمة المذكورة إعادة الدعويين إلى محكمة القاهرة الابتدائية بناء على اتفاق الطرفين أيضا وبتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الأخيرة : أولا - في دعوى الطاعن رقم ٤٧٤٦ سنة ١٩٥٢ برفض طلباته فيما عدا طلب براءة ذمته من باقي ثمن الأطنان وقررت إعادة القضية للرافعة في هذا الطلب ومناقشة الطرفين فيه توطئة لتطبيق القانون رقم ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ والمادة ١٤٧/٢ من القانون المدني عند الاقتضاء . ثانيا - في دعوى الشركة المطعون عليها بصحة وتقاض عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٥٢ الصادر منها إلى الطاعن ببيعها له أرضا زراعية مقدارها ٢٥١ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ١٩ سهماً بما تبعها من الملحقات طبقاً للحدود والمواقع المبينة بالعقد وصرحت المحكمة بتسجيل هذا الحكم ليقوم مقام تسجيل عقد البيع . وبعد أن فصلت المحكمة في الدعويين على هذا النحو عادت هيئة أخرى وأصدرت فيما بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكماً آخر ملق بقبض حكمها السابق إذ قضت به في دعوى المطعون عليها برفضها وفي دعوى الطاعن باعتبار عقد البيع المؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٥٢ منسوخاً اعتباراً من ٩ - ١٠ ديسمبر

سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٠٧٦٧ جنيها و ٨٥٥ ملجأ قيمة ما عجله من الثمن وفوائده القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٠/٩/١٩٥٢ حتى السداد فطعنَت الشركة المطعون عليها في هذا الحكم الأخير بطريق الاستئناف طالبة القضاء ببطلانه وإعادة النزاع إلى محكمة أول درجة لتنفيذ ما ورد في الحكم الأول الصادر في ٢٧/٦/١٩٥٥ وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٦٤ سنة ٧٤ ق القاهرة . وكان الطاعن قد استأنف بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٥٦ الحكم الأول طالبا إلغاءه والقضاء له بطلباته الابتدائية وقيد استئنافه برقم ٢٤٣ سنة ٧٣ ق القاهرة وبتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة استئناف القاهرة في الاستئنافين بقبولهما شكلا وفي الموضوع — أولا : وفي الاستئناف المرفوع من الطاعن برفضه وتأييد الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ . ثانيا — وفي الاستئناف المرفوع من الشركة المطعون عليها ببطلان الحكم الابتدائي الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بالنسبة لما سبق القضاء فيه بالحكم الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٥ وبإلغائه فيما عدا ذلك وفتح باب المرافعة لمناقشة الخصوم والمرافعة في الدعوى على أساس تطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة لباقي الثمن الذي لم يدفع . وبتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٩ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على ما ورد في مذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون كما أخطأ في تطبيقه على واقعة الدعوى وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه وإن كان قد سلم في هذه الأسباب بأن تفسير المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تفسيراً دقيقاً يؤدي إلى اعتبار العقد محل النزاع باطلاً ولا يجوز تسجيله بعد صدور ذلك القانون وأنه لذلك تكون هذه المادة قد فرضت استعالة قانونية تحول دون تنفيذ الشركة البائنة لالتزامها بنقل ملكية الأطنان المبيعة إلى الطاعن وإن

كان قد سلم الحكم بذلك إلا أنه عاد وقرر أن صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ يفيد أن نية المشرع اتجهت إلى احترام مثل هذا العمل متى كان ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ واعتباره ملزما لطرفيه وأن ما جاء به هذا القانون يعتبر تفسيراً تشريعياً للسالة الرئيسية التي ثار بشأنها الخلاف ويقضى رفض طلب الطاعن اعتبار العقد منقسخاً والحكم للشركة المطعون عليها بصحة وقفاً هذا العقد والتصريح بتسجيله . ويرى الطاعن أن الحكم قد أخطأ في تفسيره للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على النحو الذي ذهب إليه، ذلك أن القانون المذكور صدر تطبيقاً للنظرية الظروف الطارئة المنصوص عليها في المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني وأنه إذ نص في عجز مادته الأولى على أن الحكم الوارد فيها لا يخل بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدني بالنسبة إلى باقي الصفقة فإن ذلك يدل على أنه قصد الإبقاء على أحكام القانون المدني الأخرى التي تحكم العقود، ومؤدى تطبيق تلك الأحكام هو اعتبار العقد محل النزاع منقسخاً بسبب تعذر الوفاء من جانب الشركة البائعة (المطعون عليها) بالتزامها الرئيمي وهو نقل ملكية الأطنان المبيعة إلى الطاعن بالتسجيل وذلك لتعارض إجراءات الشهر مع نص المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي الذي يقضى ببطلان وعدم جواز تسجيل كل عقد يترتب عليه زيادة ما يملكه المشتري على مائتي فدان ومتى استحال على البائع تنفيذ التزامه الخاص بنقل ملكية المبيع انقضى تبعاً لذلك التزام المشتري بدفع الثمن وانفسخ العقد تلقائياً وذلك بالتطبيق لنص المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من القانون المدني وتستطيع الشركة المطعون عليها أن تتصرف في الأطنان بالبيع للغير وإذا فرض وباعتها بثمن أقل من الثمن الذي كانت قد اتفقت عليه مع الطاعن فيمكنها الرجوع عليه بالتعويض إن كان ثمة موجب قانوني لهذا الرجوع ويكون ذلك بدعوى أصلية تختلف عن الدعوى الحالية - ويضيف الطاعن أن القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لا ينطبق أيضاً على واقعة الدعوى لأنه لا ينطبق إلا حيث يكون البائع والمشتري من الأفراد أما إذا كان البائع شركة - كما هو الحال في النزاع المسائل - فإنه لا محل لتطبيقه لأن الشركات مستثناة من حكم المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي ويجوز لها أن تمتلك أكثر من مائتي فدان كذلك يضيف في مذكرة الشارحة أن المشرع قصد قصر أعمال أحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على الحالة التي يؤول فيها بعض الصفقة المبيعة إلى هيئة

الإصلاح الزراعي بدليل أنه يتحدث صراحة عن الحكم بالنسبة إلى باقي الصفقة أما حيث يكون مآل الصفقة جميعها إلى الاستيلاء لأن المشتري يملك من الأصل مائتي فدان فإن هذا القانون لا ينطبق — هذا إلى أنه قد صدو بعد رفع الدعوى الحالية بأكثر من أحد عشر شهرا مما لا يجوز معه الاستناد إليه في هذه الدعوى فضلا عن أنه لم يتحدث صراحة عن صحة العقد الثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ أو بطلانه ولا أهمية لما ورد في مذكرته الإيضاحية من أن هذا العقد واجب الاحترام لتعارض هذا القول مع صريح نص المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي يجعل هذا العقد باطلا وغير جائز تسجيله كما أنه لا يصح في العقل أن يلزم القانون الطامن بقبول الصفقة ودفع ثمنها الذي يتجاوز مائة ألف جنيه لتستولي عليها هيئة الإصلاح الزراعي .

وحيث إن الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصحة ونفاذ العقد المبرم بين الطرفين على قوله " وحيث إنه كان ينبغي اعتبار العقد باطلا إذا ما فسرت المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي تفسيراً دقيقاً على ضوء القواعد العامة لأن هذه المادة التي لا شبهة في انصالحها بالنظام العام تنص صراحة على بطلان العقد وامتناع تسجيله وهي بهذه المثابة قد فرضت استحالة قانونية تحول دون نقل الملكية مع أن هذا الأمر في حد ذاته هو لب التعاقد وجوهره ولا محل للتعدي في هذا المجال بنظرية الأثر الرجعي إذ أن هذه النظرية مقيدة باستثناء قوانين النظام العام . كما أن سريان القانون على العقد غير المسجل يمنع تسجيله لا يعد من قبيل الأثر الرجعي بل إنه الأثر المباشر للقانون حين يمنع إجراء التسجيل من تاريخ توافقه — كان ينبغي اعتبار العقد باطلا على هذا المنأط لولا أن صدر القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مقرر في مادته الوحيدة " ثم أورد الحكم نص هذه المادة وقال " وظاهر من هذا القانون أن المشرع افترض صحة عقود البيع الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ حتى لو كان المشتري يملك أكثر من مائتي فدان وإلا لما أمكن اعتبار المشتري ملزماً بدفع الثمن المتفق عليه في العقد . وهذا الاتجاه هو الذي أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون " ثم أورد الحكم نص هذه

المذكرة وقال "والذى يبين من هذا القانون ومذكرته التفسيرية أن نية المشرع اتجهت الى احترام عقد الشراء واعتباره ملزما لطرفيه . وهذا الاتجاه يكشف عن تفسير تشريعى للسألة الرئيسية التى تثار بشأنها الخلاف ويقتضى الحكم - فى الدعويين - بصحة ونفاذ العقد والنصريح بتسجيله دفعا لكل لبس أو إيهام ورفض طلب انقضاخه . وحيث إنه وقد بقى العقد قائما فإن طلب استرداد نصف الثمن المدفوع لا يجد سندا من القانون العام إذ ينبغى تنفيذ العقد كاملا على اعتبار أنه شريعة المتعاقدين وهذا الطلب يتعارض أيضا مع ما يقرره القانون الخاص رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ من أنه فى تطبيق أحكامه يجب ألا يجاوز ما يتحمله البائع الباقي من الثمن كله وهذا معناه أن البائع لا يرد شيئا مما قبضه فى جميع الأحوال " ثم عرض الحكم لشروط تطبيق القانون المذكور وقال إن هذه الشروط ومن بينها أن يكون العقد ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ متوافرة فى الدعوى الماثلة وانتهى إلى الحكم بصحة ونفاذ العقد ورفض طلبات الطاعن فيما عدا طلب براءة ذمته من باقى ثمن الأطنان فقد رأى إعادة القضية إلى المرافعة للنظر فى هذا الطلب ومناقشة الطرفين فيه توطئة لتطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١٤٧/٢ مدنى عند الاقتضاء وقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييد هذا الحكم لأسبابه ورأى بالنسبة لطلب باقى الثمن الذى لم يدفع إعادة القضية للمرافعة (أمام محكمة الاستئناف) بالنسبة لهذا الطلب لمناقشة الخصوم والمرافعة فى الدعوى على أساس تطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ .

وحيث إنه يبين من استقراء نصوص المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى أن المشرع أورد فى الفقرة الأولى من المادة الأولى منه القاعدة الأساسية التى يقوم عليها هذا الإصلاح فنص على أنه " لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان " ولاشبهة فى اتصال هذه القاعدة بالنظام العام فيسرى حكمها بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل به فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أكثر من القدر الجائز تملكه كما يحظر تجاوز الملكية هذا الحد فى المستقبل . وبعد أن أرمى المشرع هذه القاعدة الأصلية نظم الأحكام التى تكفل تنفيذها بالنسبة للحاضر والمستقبل ورأى فى سبيل توقي زيادة الملكية عن هذا الحد فى المستقبل أن يضمن عدم تملك

الزيادة ابتداء من طريق تقرير بطلان العقود التي تؤدي إلى هذا التملك ومنع تسجيلها حتى يوفر على نفسه مشقة متابعة التصرفات المستقبلية وملاحقتها على الدوام بالاستيلاء ولهذا نص في الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن كل عقد يترتب عليه مخالفة حكم الفقرة الأولى يقع باطلا ولا يجوز تسجيله ثم عالج المشرع بعد ذلك في المادة الثالثة تصفية تركة الماضي من الملكيات الزائدة على مائتي فدان فنص على أن "تستولي الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بالقانون على ملكية ما يتجاوز مائتي فدان التي يستبقها المالك لنفسه على الأقل المستولى عليه كل سنة عن خمس مجموع الأراضي الواجب الاستيلاء عليها ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية" وأجاز في المادة الرابعة للمالك أن يتصرف في خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطبائه الزائدة على مائتي فدان إلى من يمتثل هذه المادة وبالقيد الواردة فيها، وقد حرص المشرع وهو يقرر الاستيلاء على المساحات الزائدة وقت العمل بالقانون ألا يمس تصرفات الملاك السابقة عليه ولو كانت غير مشهورة متى تبين من صلاتها من شبهة الصورية والتهرب من القانون وإذا لاحظ أن كثيرين منهم لجأوا بعد قيام الثورة إلى التصرف في أطيانهم بقصد تهريبها من قانون تحديد الملكية الذي بات مرتقبا صدوره منذ قامت هذه الثورة باعتبار أنه يحقق أحد أهدافها الرئيسية فقد جعل المناط في الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة هو ثبوت تاريخها قبل تاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وهو يوم قيام الثورة فما لم يكن ثابت التاريخ قبل هذا اليوم لا يعتد به بمعنى أن يعتبر المتصرف فيه باقيا على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء وهذا هو ما نص عليه المشرع في البند (أ) من الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة بقوله "لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون (أ) بتصرفات المالك ولا بالرهن التي لم ينته تاريخها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢" واستثنى المشرع من ذلك تصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه إذا استلزم في البند "ب" للاعتداد بها أن تكون ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وهي السنة التي تقرر فيها رسم الأيلولة على التركات وذلك لما صرح به في المذكرة الإيضاحية من أن بعض الملاك قد لجأوا إلى التصرف في أملاكهم تصرفا صوريا بقصد التهرب من هذا الرسم كما نص المشرع على أن الحكم الوارد في هذا البند الأخير لا يضر بحقوق الغير الذين تلقوها عن

المذكورين فيه بتصرفات ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وذلك لأن سبب عدم الاعتداد لا يقوم بالنسبة لسند الصلف وإن قام بالنسبة إلى خلفه — ومن ثم فإن تصرف المالك إلى غير فروعه وزوجه وأزواج فروعه متى كان ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فإنه يظل على أصله قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي فإن كان هذا التصرف قد وقع صحيحا طبقا لأحكام القانون المدني فإنه يبقى على صحته ملزما لعاقديه ويسرى قبل جهة الإصلاح الزراعي ويجوز شهره بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنه أن يجعل المتصرف إليه مالكا لأكثر من مائتي فدان وفي هذه الحالة تخضع الزيادة لأحكام الاستيلاء المقررة في القانون ويجرى الاستيلاء عليها لدى المتصرف إليه . ولقد نفذ الشهر العقاري مقتضى هذا النظر بإصداره منشوره رقم ٦ قى بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ الذي ورد فيه ما يلي ” تفسيرا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبالإحالة إلى البند (ب) من المنشور رقم ١١ بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٢ يراعى بالنسبة للتصرفات التي ثبت تاريخها قبل يوم ٢٣/٧/١٩٥٢ إمكان شهرها ولو كان يترتب عليها إبلاغ ملكية المشتري إلى ما يجاوز مائتي فدان من الأراض الزراعية ” وجاء هذا المنشور مزيلا لما كان قد أثاره المنشور السابق الصادر في ١٤/٩/١٩٥٢ من شك في إمكان شهر تلك التصرفات . وليس يصح في هذا المقام القول بأن ما يعنيه المشرع بالاعتداد بالتصرف الثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ هو مجرد جواز الاحتجاج به قبل جهة الإصلاح الزراعي دون نفاذه بين عاقديه ذلك أنه وإن كان صحيحا أن المقصود بالاعتداد بالتصرف في معنى المادة الثالثة هو نفاذه قبل جهة الإصلاح الزراعي إلا أن الأصل أن عقد البيع متى استكمل شروط صحته وفقا لأحكام القانون المدني فإنه تكون له قوته الملزمة بين عاقديه وتنقل به الملكية إلى المشتري متى أشهر إلا إذا حال دون ذلك الصالح العام الذي يكفله قانون الإصلاح الزراعي وعلى ذلك فإن مؤدى اعتبار هذا العقد نافذا في حق جهة الإصلاح الزراعي — وهي معتبرة من الغير في تطبيق أحكام القانون المذكور — انتفاء ذلك للصالح العام الذي كان يمكن أن يتأثر به العقد أو يحول دون تسجيله وبالتالي ترك روابط عاقديه على أصلها — ولو كان حكم البطلان الوارد في المادة الأولى يتناول مثل هذا العقد لما أمكن اعتباره نافذا قبل الغير إذ لا يتأتى أن يكون العقد نافذا في حق هذا

الغير إلا إذا كان صحيحا وملزما لما قديده وليس في اعتبار هذا التصرف صحيحا وإنفاذا ما يتعارض مع قاعدة تحديد الملكية الزراعية بما لا يجاوز مائتي فدان مادام الاستيلاء صيغ في النهاية على القدر الزائد عن هذا الحد لدى المتصرف لديه، ويخلص مما تقدم أن حكم البطلان الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا مجال لإعماله إلا بالنسبة للتصرفات التي تبرم بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بهذا القانون أما التصرفات السابقة على هذا التاريخ فإن هذا الحكم لا ينسحب عليها لأن المشرع قد مالجها بحكم خاص في المادة الثالثة راعى فيه عدم المساس بها متى انتفت عنها مظنة الصورية والتلاعب وهي لا تنفي في نظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلا بثبوت تاريخ التصرف قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ — على أن المشرع باصداره القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد قضى على كل شك يمكن أن يثور في صحة ونفاذ التصرفات الثابتة التاريخ قبل اليوم المذكور وفي إمكان شهرها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنها زيادة ما يملكه المتصرف إليه من الحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية إذ نص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على أنه "إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له على ألا يجاوز ما يتحمله البائع الباقي من الثمن وذلك دون إخلال بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدني بالنسبة إلى باقي الصفقة"، فالمشرع بما نص عليه في هذا القانون وبما صرح به في مذكرته الإيضاحية قد أكد أن العقد الثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ يظل بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ملزما لطرفيه وواجب الاحترام ويلتزم على أساسه المشتري بالوفاء بالثمن المتفق عليه، ولو كان يترتب على تنفيذ هذا العقد زيادة ما يملكه على مائتي فدان، واعتبر المشرع أن الاستيلاء في هذه الحالة يقع على الزيادة لدى هذا المشتري بدليل أنه صرح بأنه "مستولى لديه" غير أن المشرع رأى تحقيقا للعدالة أن يتدخل لرفع بعض العنت عنه من طريق إلزام البائع بالمساهمة بنصيب معين في الغرم الذي غرمه المشتري بسبب الاستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها وذلك متى كان الأجل المعين للوفاء ببعض الثمن أو بجميعة يحل أصلا بعد ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢. ولو كان

حكم البطلان الوارد في المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي يمتد إلى العقود الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لبيع الأرض المبيعة على ملك البائع ولما أمكن اعتبار المشتري ملزماً بدفع الثمن المتفق عليه في العقد بل ولحق له أن يسترد ما يكون قد عجله من الثمن ولما تحمل في جميع الأحوال غرماً ما حتى يلزم البائع بالمساهمة فيه ولا تنتفت لذلك دواعي إصدار القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٢ . ولا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه لا محل للاستناد إلى القانون المذكور في الدعوى الحالية أو لتطبيقه على النزاع القائم بين الطرفين فيها وذلك لصدور هذا القانون بعد رفعها ذلك أن هذا القانون — على ما سلف القول وخلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — إذا فترض صحة وتفاذ التصرفات الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وتدخل على هذا الأساس لتحديد العلاقة بين البائع والمشتري لم يستحدث هذه الصيغة بل إنها كانت مقررة من قبل صدوره بمقتضى أحكام قانون الإصلاح الزراعي على ما يملية التفسير الصحيح لتلك الأحكام أما فيما يختص بتطبيق قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري التي جاء بها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ فإن نص هذا القانون صريح في انطباقها متى كان سند المشتري عقد بيع ثابت التاريخ قبل يولييه ٢٣ سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحمل أصلاً بعد هذا التاريخ ووقع الاستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها لدى المشتري لمجاوزة المستولى عليه المائتي فدان التي يجوز للمشتري الاحتفاظ بها ولا يحول دون أعمال حكم هذا القانون أن تكون الدعوى قد رفعت من البائع والمشتري قبل صدوره ما دام لم يصدر فيها حكم نهائي . كذلك فإنه لا سند لما يقوله الطاعن من أن القانون المذكور لا ينطبق حين يكون البائع شركة كالشركة المطعون عليها ولا عند ما يشمل الاستيلاء الأرض المبيعة كلها كما هو الحال في النزاع المائل ذلك أن نص القانون من العموم بحيث يشمل هاتين الحالتين متى توافرت الشروط السالف ذكرها ولا يجوز تخصيص إطلاق النص بغير تخصيص وإذا كان قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ استثنى الشركات التي تقوم باستصلاح

الأراضي من حكم تحديد الملكية الذي تضمنته المادة الأولى وأجاز لها أن تمتلك أكثر من مائتي فدان في الأراضي التي تستصلحها لبيعها فإن هذا الاستثناء لا شأن له بقواعد صحة وبطلان التصرفات الصادرة من هذه الشركات قبل صدور ذلك القانون ولم يفرق المشرع بين هذه الشركات وبين الأفراد فيما يختص بالقواعد التي وضعها في شأن الاحتداد بتلك التصرفات . أما إشارة القانون في عجزه إلى خضوع باقي الصفقة الذي لم يستول عليه لأحكام القانون المدني فعلتها أن هذا الباقي لا يتناوله الحكم الوارد في القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٢ الذي اقتصر على تنظيم العلاقة فيما بين البائع والمشتري على وجه معين من طريق ما يجب أدائه من ثمن الأطنان التي أخضعت للاستيلاء حتى لا تختلف معايير التقدير بشأنها أما ما لم يخضع لهذا الاستيلاء من الصفقة المباعة فإن المشرع ترك تنظيم علاقة الطرفين بشأنه لأحكام القانون المدني ومن بينها حكم الظروف الطارئة الوارد في المادة ١٤٧ / ٢ وإذ كان قانون الإصلاح الزراعي — على ما صنف بيانه — لا يترتب عليه بطلان العقد محل النزاع متى كان ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ولا يمنع من شهره وبالتالي لا يحول دون تنفيذ البائع لإلتزامه بنقل الملكية فإن القول بانفساخ العقد محل النزاع لإستحالة وفاء الشركة البائعة بهذا الإلتزام لا يكون له سند في أحكام القانون المدني . ولا يغير من الأمر أن يكون مآل هذه الأطنان إلى الاستيلاء لأن هذه النتيجة مهما كان فيها من ضرر بالطاعن فانما هي من آثار تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ولا دخل للبائعة فيها . هذا إلى أنه لم يكن من المحتم أن تستولي الدولة فعلاً على الأرض المباعة إلى الطاعن فقد كان مباحاً له في المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي التصرف بالبيع فيما يجاوز المائتي فدان التي يحق له الاحتفاظ بها على أن يحصل التصرف إلى صغار الزراع الذين عينتهم تلك المادة وبالقيود المنصوص عليها فيها .

وحيث إنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتبار العقد صحيحا وملزما للطرفيه ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب الطاعن استرداد ما عجله من الثمن لا يكون مخالفا للقانون وما دام هذا الحكم صحيحا في نتيجته فإنه لا يؤثر في سلامته خطؤه فيما قرره في أسبابه من أن التفسير الدقيق للسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كان يؤدي قبل صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ إلى اعتبار العقد باطلا ومحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ من غير أن تنقض الحكم .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس منعيه ورفضه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ محمود عياد رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: محمود توفيق إسماعيل،
وأميل جبران، وإبراهيم الجاني، وصبري فرحات .

(٩٥)

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) حكم . "الطعن في الأحكام" . "موانع الطعن" . دعوى . "نظر
الدعوى أمام المحكمة" . "المسائل التي تعترض سير الخصومة" .
"ترك الخصومة" .

منع المحكوم له من الطعن فيما قضى له به الحكم من طلباته . قضاء الحكم للطعن
بما طبه من ترك مخاصمته لأحد الخصوم . عدم جواز طعنه على قضاء الحكم في هذا
الخصم .

(ب) دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" . "المسائل التي تعترض سير
الخصومة" . "ترك الخصومة" . بطلان .

التمسك بالبطلان الناشئ من عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة .
عدم قبوله إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاصمته على
خلاف ما انقضى به هذه الأحكام .

(ج) تنفيذ عتارى . "دعوى الاستحقاق الفرعية" . "الخصوم فيها" .
استئناف . دعوى .

اختصاص أشخاص معينين في دعوى الاستحقاق الفرعية . الخلاف على الجزاء الذي
يترتب على عدم اختصاص أحدهم . مجاها عند رفع الدعوى ابتداء . رفع الدعوى أمام
محكمة أول درجة باعتبارها دعوى استحقاق فرعية اختصاص فيها جميع من توجب
المادة ٧٠٥ مرافعات اختصاصهم وترتب عليها فعلا وقف لإجراءات البيع . لزوم
اختصاص هؤلاء في الاستئناف الذي يرفع من الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى .
إفقال اختصاص أحدهم في الاستئناف يترتب عليه عدم قبول الاستئناف برته .

(د) تنفيذ عقارى . "دعوى الاستحقاق الفرعية" . استئناف . "حدوده" .
دعوى . "تكييف الدعوى" .

رفع الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع .
لا يقبل تغيير طبيعتها في الاستئناف واعتبارها دعوى استحقاق أصلية .

١ - يتمتع قانونا على من حكم له بطلب من طلباته أن يضمن في قضاء الحكم بإجابه هذا الطلب . فتمى كان الحكم المطعون فيه قد قضى للطاعن بما طلبه من قبول ترك مخاصمته لأحد الخصوم فإنه لا يجوز له بعد ذلك أن يضمن في قضاء الحكم في هذا الخصوص .

٢ - التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة لا يقبل إلا ممن شرع هذا البطلان لمصلحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاصمته على خلاف ما تقضى به هذه الأحكام .

٣ - إنه وإن اختلف رأى على الجزاء الذى يترتب على عدم اختصاص أحد الأشخاص الذين أوجبت المادة ٧٠ مرافعات اختصاصهم في دعوى الاستحقاق الفرعية ، إلا أن مجال هذا الخلاف هو عند رفع الدعوى ابتداء ، أما إذا كانت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الدرجة الأولى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية مستوفية للشرائط التى يتطلبها القانون في هذه الدعوى واختصم فيها جميع من توجب هذه المادة اختصاصهم وترتب عليها فعلا وقف إجراءات البيع ، فإن اختصاص هؤلاء يكون لازما في الاستئناف الذى يرفع عن الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى ويترتب على إغفال اختصاص أحدهم في المرحلة الاستئنافية عدم قبول الاستئناف برمته طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض في خصوص الدعوى التى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها^(١) .

٤ - متى كانت الدعوى قد رفعت باعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع فإنه لا يتأتى بعد ذلك تغيير طبيعتها في المرحلة الاستئنافية واعتبارها من دعوى الاستحقاق الأصلية التى لا توقف البيع .

(١) نراعى للتدخلات التى أدخلها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أنه بعريضة معلقة فى ١٢ ١٣٤ من فبراير و ١٤ من مارس سنة ١٩٥٥ أقام الطاعن الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون عليهم طلب فيها الحكم : أولا - بإيقاف البيع المحدد له يوم ١٦ من مارس سنة ١٩٥٥ فى قضية البيع رقم ٦٢ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة . ثانيا - باستحقاقه للأطيان الميينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى وبإلغاء إجراءات نزع الملكية ومحو جميع التقيود والتسجيلات المشهرة على الأطيان المذكورة - وقال فى بيان دعواه أن المطعون عليه الأول اتخذ إجراءات نزع ملكية ٨ ف و ٦ ط و ١٠ من بزمام بلدة غرور مركز السنبلاوين باعتبارها مملوكة لمدينة المطعون عليه الثانى وذلك فى الدعوى رقم ٦٢ سنة ١٩٥٤ بيوع كلى المنصورة وتحدد لبيع هذه الأطيان أمام قاضى البيوع يوم ١٦ من مارس سنة ١٩٥٥ وأنه لما كان يمتلك الأطيان المذكورة بعقد بيع صادر إليه من المطعون عليه الثانى ومسجل فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٤ فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة واختصم فيها المطعون عليهم الثلاثة الأول باعتباره مباشرا للإجراءات والثانى بصفته مدينا والثالث بوصفه أول الدائنين المقيدى على العقار الجارى التنفيذ عليه - وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بوقف إجراءات البيع ثم حكمت فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٦ برفض الدعوى مؤسسة قضاها على عدم نفاذ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثانى (المدين) للطاعن فى حق دائنى البائع لتوافر شروط الدعوى البوابسية - استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبا الحكم بإلغائه والحكم له بطلباته السابقة وقيد استئنافه برقم ١٠٦ سنة ٨ فى وبجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٧ قرر الطاعن بتزوله عن مخاصمة المطعون عليه الثالث وذكر

أنه تصالح مع المطعون عليهما الأول (الدائن مباشر الإجراءات) والثاني (المدين) وقدم للحكمة عقد صلح موقعا عليه منه ومن المطعون عليهما المذكورين يتضمن إقرار المطعون عليه الأول بتخالفه عن دينه المنفذ به وبتنازله عن الحكم الصادر له بهذا الدين وعن إجراءات التنفيذ والبيع المتخذة في قضية البيع رقم ٦٢ سنة ١٩٥٤ صالحة الذكر وبتنازله أيضا عن التمسك بالحكم المستأنف وقبوله إلغاء هذا الحكم واعتباره كأن لم يكن وتعهده بعدم منازعة الطاعن في طلباته الواردة بصحيفة الاستئناف — وقد اعترض المطعون عليه الثالث على ترك خصمته كما عارض في قبول الصلح المقدم عقده استنادا إلى أنه لم يستوف دينه وأن من حقه باعتباره أول الدائنين المقيدين وله حق امتياز البائع على الأطيان المنفذ عليها أن يستمر في إجراءات التنفيذ لأنه طرف فيها وذكر أن الطاعن قصد بذلك الصلح أن يحول بينه وبين استعمال حقه هذا — وبمجلسه من أبريل سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة: أولا — باثبات ترك المستأنف (الطاعن) خصومته قبل المستأنف عليه الثالث (المطعون عليه الثالث). ثانيا — بعدم قبول الاستئناف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأمامها تمسكت النيابة بما جاء في مذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من ثلاثة أوجه حاصل أولها أن محكمة الاستئناف قضت باثبات ترك الخصومة في الاستئناف قبل المطعون عليه لثالث رغم اعتراض هذا الأخير واعتمدت في قضائها بذلك على أن ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك على اعتبار أن الحكم الابتدائي أعلن إلى الطاعن في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٦ وأن المادة ١٤٤ مرافعات تقضى بقبول ترك الخصومة في الاستئناف في جميع الأحوال إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك هذا في حين أن الحكم الابتدائي أعلن للطاعن من المطعون عليه الأول وحده ولم يعلن إليه من المطعون عليه الثالث وبذلك كان ميعاد الاستئناف مازال مفتوحا له قبل المطعون عليه المذكور ويكون الحكم إذا اعتبر أن ميعاد الاستئناف قد

انقضى وقت الترك وأعمل حكم المادة ٤١٤ مرافعات قد أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى — ويقول الطاعن في بيان الوجه الثانى إن محكمة الاستئناف رتبت على قضائها باثبات ترك الطاعن خصومته قبل المطعون عليه الثالث الحكم بعدم قبول الاستئناف على أساس أن المطعون عليه وهو أول الدائنين المقيدين يعتبر بعد ترك الخصومة قبله غير مختصم في الدعوى مع أن اختصاصه في دعوى الاستحقاق الفرعية واجب في جميع مراحلها طبقا للمادة ٧٠٥ مرافعات — وفات المحكمة أن القانون لم يرتب على عدم اختصاص أى من الخصوم الذين ورد ذكرهم في هذه المادة اعتبار الدعوى غير مقبولة وإنما كل ما يترتب عليه هو اعتبارها دعوى استحقاق عادية لا توقف البيع — ويحصل الوجه الثالث من هذا السبب في أن المطعون عليه الثالث ليس أول الدائنين المقيدين كما ذهب إلى ذلك محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه بل يوجد دائنون سابقون عليه ومن ثم فلم يكن اختصاصه في الاستئناف لازما .

وحيث إن الوجه الأول من هذا السبب مردود بأنه : أولا — لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى للطاعن بما طلبه من قبول ترك مختصته للمطعون عليه الثالث فإنه لا يجوز له بعد ذلك أن يطعن في قضاء الحكم في هذا الخصوص لأنه يتمتع قانونا على من حكم له بطلب من طلباته أن يطعن في قضاء الحكم باجابة هذا الطلب . ثانيا — إن التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة لا يقبل إلا من شرع هذا البطلان لمصلحتهم وهم من قبلت المحكمة ترك مختصتهم على خلاف ما تقضى به هذه الأحكام وإذا كان الطاعن ليس من بين هؤلاء فإن نفيه على الحكم ببطلان الإجراءات في هذا الخصوص يكون غير مقبول — والنسب مردود في وجهه الثانى بأنه وإن اختلف الراى على الجزاء الذى يترتب على عدم اختصاص أحد الاشخاص الذين أوجبت المادة ٧٠٥ مرافعات اختصاصهم في دعوى الاستحقاق الفرعية إلا أن مجال هذا الخلاف هو عند رفع الدعوى ابتداء أما إذا كانت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الدرجة الأولى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية مستوفية الشروط التى يتطلبها القانون في هذه الدعوى واختصم فيها جميع من توجب المادة ٧٠٥ من قانون المرافعات اختصاصهم فيها وترتب عليها فعلا وقف إجراءات البيع — وهو ما قضت به

المحكمة الابتدائية في الدعوى التي رفعها الطاعن — فإن اختصاص هؤلاء يكون لازما في الاستئناف الذي يرفع من الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى ويترتب على إغفال اختصاص أحدهم في المرحلة الاستئنافية عدم قبول الاستئناف برمته طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في خصوص الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها — ذلك أنه في هذا الفرض لا تستقيم حجة القائمين بأن يكون جزاء عدم الاختصاص هو اعتبار الدعوى من دعاوى الاستحقاق الأصلية التي لا توقف إجراءات البيع لأن هذا الإيقاف قد ترتب فعلا على رفع الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية فلا يتأتى بعد ذلك تغيير طبيعتها في المرحلة الاستئنافية واعتبارها من دعاوى الاستحقاق الأصلية التي لا توقف البيع ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف بعد أن ترك الطاعن الخصومة قبل المطعون عليه الثالث الذي كان مختصا في المرحلة الابتدائية باعتباره أول الدائنين المقيدين لا يكون مخالفا للقانون — والنهي مردود في وجهه الثالث بأن ما يشير الطاعن في هذا الوجه من أن المطعون عليه الثالث ليس أول الدائنين المقيدين هو دفاع يخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور التسيب وفي بيان ذلك يقول إنه بعد أن اعترض المطعون عليه الثالث على الصلح وعلى ترك مخاصمته عاد الطاعن وطلب في مذكرة الختامية المقدمة لمحكمة الاستئناف والمودع صورتها بملف هذا الطعن الفصل في موضوع الاستئناف والحكم له بطلباته الواردة بصحيفة الاستئناف لكن المحكمة أغفلت هذا الطلب ولم ترد عليه مما يعتبر قصورا يعيب حكمها ويبطله — ويضيف الطاعن أنه ناقش في هذه المذكرة موضوع الدعوى وأثبت انتفاء شروط الدعوى البوليسية التي أسس الحكم الابتدائي قضاءه برفض الدعوى على توافرها ولكن المحكمة لم تلتفت لهذا الدفاع ولم تتعرض له في حكمها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من الصورة الرسمية للذكرة التي أشار إليها الطاعن في سبب النعي أنها قدمت بملف ٨ من مارس سنة ١٩٥٩ وقد صدر الحكم المطعون فيه بملف ٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ وورد في بياناته أن

الحاضر عن المستأنف (الطاعن) قرر بهذه الجلسة الأخيرة بتنازله عن مخاصمة المستأنف ضده الثالث (المطعون عليه الثالث) وكان الطاعن لم يقدم صورة من محضر الجلسة المذكورة التي صدر فيها الحكم لينفى بها صدور هذا التنازل منه في تلك الجلسة فإن ماورد في الحكم في هذا الخصوص بعد حجة غير منقوضة على أن الطاعن عاد بعد تقديمه المذكرة سائلة الذكر وقرر بترك مخاصمته للمطعون عليه المذكور وإذ كانت محكمة الاستئناف قد قبلت هذا الترك ورتبت على ذلك اعتبار الاستئناف غير مقبول فإنه لم يكن عليها بعد ذلك أن تناقش ما ورد في المذكرة المشار إليها خاصة بموضوع الاستئناف .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، و ابراهيم الجاني ، و بطرس زغلول .

(٩٦)

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٩ القضائية :

ملكية . " أسباب كسب الملكية " . " الحيازة " . " التقادم الخمسى " .
تقادم . حيازة . بيع . حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد
كذلك " .

سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه ، ثبوت علم المتصرف إليه وقت
تلقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتمهده بتقديم سند الملكية
لشترى ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم المشتري بأن البائع له غير مالك . تأسيس
الحكم ثبوت النية على ذلك . قصور .

حسن النية يفترض دائما ما لم يعم الدليل على العكس ، ومناط سوء النية المانع
من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق
بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه ، وإذا كان عدم ذكر سند ملكية البائع
للطاعين وتمهده بتقديم سند الملكية لشترى ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا
إلى ثبوت علم الطاعين بأن البائع لما غير مالك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ
أسس ثبوت سوء النية على ذلك يكون معيبا بالقصور^(١) .

(١) راجع قاض ١٩٣٦/١١/٥ الطعن ٣٣ ص ٦ في مجموعة ٢٥ سنة جزء ١ ص ٤٥٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى أسبوط ضد المطعون عليه الثانى ثم أدخلوا فيها المطعون عليهن الثلاث الأخيرات وقالانى بيان الدعوى إن محجور المطعون عليه الثانى باعهما قبل توقيع الحجر عليه ٣٨٧ ذراعا شائما في عقار مساحته ٥٦٣ ذراعا مبنية بالعقد المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ مقابل ثمن قدره ٣٨٧ ج قبض منه ٣٣٧ ج والباقي يستحق عند التوقيع على العقد النهائى وقد اتضح للطاعنين أن البائع لا يملك في العقار المبيع سوى ١٥٥ ذراعا وأن باقى المبيع ملك لأخواته المطعون عليهن الثلاث الأخيرات ومن أجل ذلك أقاما الدعوى بصحة عقد البيع فيما تضمنه من بيع المطعون عليه الثانى مقدار ١٥٥ ذراعا شائعة في العقار جميعه وبإلزامه أن يرد لهما مبلغ ١٨٢ ج ما دفعاه من الثمن من القدر غير المملوك له . كما أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى أسبوط ضد المطعون عليه الثانى وطلب القضاء بصحة عقد البيع المؤرخ أكتوبر سنة ١٩٥٣ المتضمن بيع ٥٦٥ ذراعا مقابل ثمن قدره ٥٦٣ ج . تدخل المطعون عليه الأول في دعوى الطاعنين وطلب رفضها تأسيسا على أنه اشترى ذات القدر المبيع لهما من نفس البائع وقام بتسجيل صحيفة دعواه فيفضلهما في استحقاق القدر المبيع كما تدخل الطاعنان في دعوى المطعون عليه الأول وطلبا رفضها استنادا إلى أنهما اشترىا من المطعون عليه الثانى نفس العقار المبيع للطعون عليه الأول وأن تسجيل صحيفة دعواه لا يؤثر في حقوقهما إذ انتقلت إليهما الملكية لحيازتهما العقار المبيع مدة خمس سنوات سابقة على رفع دعواهما بحسن نية وبسبب صحيح هو عقد البيع الصادر لهما في ١٩٤٨/١١/٢٩ وقد قبلت المحكمة التدخل في كل من الدعويتين وأمرت بضمهما للفصل فيهما بحكم واحد ثم قضت بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧ : أولا - وفي الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٤ مدنى

كل أسبوط باثبات صحة التعاقد الحاصل للمدعى (المطعون عليه الأول) عبد المنعم حسن حسين الرمالى من السيد محمد الشهير بتهامى إبراهيم عثمان الهلالى المشمول بقوامة المدعى عليه الأول السيد محمد عبد المنعم جاد الرب بمقد البيع المؤرخ أكتوبر سنة ١٩٥٣ والمتضمن بيعه له العقار المبين بالحدود والمعامل بعريضة الدعوى بثمان قدره ٥٦٣ ج والتسليم. ثانياً - وفى الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٤ كل أسبوط برفضهما. استأنف الطاعنان هذا الحكم الصادر فى الدعوى أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد الاستئناف برقم ٣٣٤ سنة ٣٢ وطلبا إلغاء الحكم المستأنف بشقيه والقضاء لما بطلباتهما المبينة بصحيفة افتتاح دعواهما وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف: أولاً - بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كل أسبوط وكذلك فى الشطر الأول من الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كل أسبوط. ثانياً - بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الشطر الثانى من الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كل أسبوط وبإلزام المستأنف عليه الثانى (المطعون عليه الثانى) أن يدفع للمستأنفين (الطاعنين) مبلغ ١٨٢ ج. قرر الطاعنان بالظن فى هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأيا برفضه وقد عرض على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة له الترتت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنان على الحكم المطعون فيه الفصور وفى بيان ذلك يقولان إنها تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن العقار المبيع للطعون عليه الأول من المطعون عليه الثانى والبالغ مساحته ٥٦٣ ذراعا لم يكن مملوكا له وقت البيع بل كان مملوكا أصلا للرحوم أحمد الهلالى وكان من ورشته أخوه الشقيق المرحوم إبراهيم محمد الهلالى والد المطعون عليه الثانى الذى لم يكن يستحق فى العقار سوى ٣٨٧ ذراعا فقط يختص منها المطعون عليه الثانى بمقدار ١٥٥ ذراعا وقد اشترى الطاعنان القدر الزائد على ال ١٥٥ ذراعا من باقى ورثة المسالك الأصل المرحوم أحمد الهلالى وهما المرحومان الأستاذ أحمد نجيب الهلالى ووالدته السيدة نهيمة جاد الرب وكذلك من باقى ورثة المرحوم إبراهيم محمد الهلالى أخوات المطعون عليه الثانى ومن المطعون طين الثلاث الأخيرات وذلك بمقتضى عقود بيع قضى بصحتها بمقتضى الأحكام الصادرة فى الدعاوى رقم ٣١٧ ، ٣١٨ سنة ١٩٥٤ مدنى بندر

أسيوط ، ٥٣ سنة ١٩٥٦ مدني بندر أسيوط وقد قدم الطاعنان ما يدل على ملكية المرحوم أحمد الهلالي المورث الأصل للعقار والاشهادات الشرعية عن ورثته وكذلك الأحكام الصادرة لمصلحتهما بصحة العقود الصادرة لها وتمسكا بعدم جواز انتقال ملكية العين جميعها للمطعون عليه الأول بمقتضى عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثاني لكن الحكم المطعون فيه أغفل إثبات هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه كما أنه كان مما تمسك به الطاعنان في خصوص المائة خمسة وخمسين ذراعا التي اشتريها من المطعون عليه الثاني تملكهما لها بوضع اليد بحسن نية مدة خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى وبسبب صحيح هو عقد البيع المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي صدر لها من غير مالك لأن الملكية كانت وقت صدور هذا العقد للمرحوم إبراهيم محمد الهلالي مورث المطعون عليه الثاني والذي توفي في ١٠/٣/١٩٥٣ بعد صدور البيع لها من المطعون عليه الثاني ويقول الطاعنان إن حسن النية مفترض دائما في واضح اليد ما لم يتم الدليل على العكس وأن سكوت عقد البيع عن ذكر سبب ملكية البائع ليس بدليل على علم الطاعنين بعدم ملكيته للقدر المبيع كما أن تعهده بتقديم مستندات التملك للمشترين أمر درج ذكره في عقود البيع ولكن الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد على دفاعهما بأنهما لم يكونا حسنى النية وقت البيع إذ لم يثبت في عقد شرائهما سند ملكية البائع لها وأن نصوص العقد قاطعة في أن البائع لم تكمل له عناصر الملكية لتعده بتقديم ما يثبت ملكيته للمشترين مما يعنيه بالتصور ويستوجب تقضيه .

وحيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة الاستئناف والمودعة بملف الطعن أنه كان مما تمسك به أنه لا يحق للمطعون عليه الأول طلب الحكم بصحة البيع الصادر له من المطعون عليه الثاني عن ٥٦٣ ذراعا لأن البائع له لم يكن يملك سوى ١٥٥ ذراعا إذ العقار المبيع كان مملوكا أصلا للمرحوم أحمد الهلالي بدليل الكشف الرسمى المقدم منهما وقد توفى المسالك الأصل من ورثته ومنهم أخوه الشقيق المرحوم إبراهيم محمد الهلالي مورث المطعون عليه الثاني وأن كلا من المرحومين الاستاذ أحمد نجيب الهلالي ووالدته السيدة نبيهة أحمد جاد الرب وهما من ورثة المرحوم أحمد الهلالي قد باعا نصيبهما في العقار للطاعنين وقضى بصحة البيع في الدعوى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٤ مدني بندر أسيوط كما باع أخوات المطعون

عليه الثاني نصيبهن للطاعنين وقضى بصحة البيع في الدعويين رقمي ٣١٨ سنة ١٩٥٤ و ٥٣ سنة ١٩٥٦ مدني بندر أميوط كما أنه يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن أن المستندات المشار إليها كانت مقدمة إلى محكمة الاستئناف لما كان ذلك ، وكان الطاعنان - وقد قبلت المحكمة تدخلهما - في دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المطعون عليه الأول ضد الثاني - أنكرا على البائع للمطعون عليه الأول ملكيته لبعض العقار المبيع مستنديين إلى ما قدماء من مستندات للتدليل على دفاعهما وكان يبين أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إنه يبين من جهة أخرى أن الحكم المطعون فيه إذ عرض لدفاع الطاعنين المتضمن تملكهما المائة خمسة وخمسين ذراعا بالتقادم القصير رد عليه في قوله " ومن حيث إن الثابت من دفاع المستأنفين (الطاعنين) حسبما جاء بمذكراتهما أن البائع لم يكن مالكا لما باعه وقت البيع الحاصل لهما في سنة ١٩٤٨ لأن المبيع كان مملوكا لوالد البائع الذي كان على قيد الحياة ولم يكن للبائع أى مال في تكليفه وكل ما آل إليه قد آل إليه بعد وفاة والده ولا جدال في أن علم المستأنفين (الطاعنين) بذلك وقت الشراء كان قائما كما أفصح عنه قرائن الأحوال في الدعوى إذ لم يثبت في عقد شراء المستأنفين (الطاعنين) سند ملكية البائع لهما بل على العكس من ذلك فإن نصوص عقد البيع ذاته قاطعة الدلالة على أن البائع لم تكمل له عناصر ملكيته ولا أدل على ذلك من أن البائع تعهد في العقد بتقديم ما يثبت ملكيته ولم يقدم شيئا للمستأنفين (الطاعنين) " - ولما كان حسن النية يفترض دائما ما لم يعم الدليل على العكس وكان مناط سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخسنى ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بأن المتصرف إليه غير مالك لما يتصرف فيه وكان علم ذكر سند ملكية البائع للطاعنين وتعهد بتقديم سند الملكية للشريين ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم الطاعنين بأن البائع لما غير مالك وإذا أسس الحكم ثبوت سوء النية على ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور كذلك .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ولطفى مل ، وحافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجناق .

(٩٧)

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) عقد . " عقد إدارى " . " التزامات التعاقد مع الإدارة " .
" طبيعتها " .

الالتزامات التعاقد مع الإدارة شخصية . وجوب تنفيذها شخصيا وبثقله .
مسئولته وحده أمام الإدارة ولها دائما حق الرجوع عليه في حالة وقوع تقصير
في إلتزامه أيما كان شخص المقصر . ليس له التخلل من المسئولية مندرجا بأن الفعل
الموجب للمسئولية وقع من مندوبه دون علمه أو رضاه .

(ب) عقد . " عقد إدارى " . " اخلال التعاقد مع الإدارة
بالتزاماته " . " الجزاءات التي توقعها الإدارة على التعاقد " .

الجزاءات التي توقعها الإدارة على التعاقد جزاء اخلاله بالتزاماته . المقصود بها
تأمين سير المرافق العامة واطراد عملها . لا يتوقف توقيعها على ثبوت وقوع ضرر
للإدارة . من هذه الجزاءات مصادرة التأمين . مصادرة لا تمنع من المطالبة
بالتمويض من الأضرار التي حلت بها بسبب تقصير التعاقد معها في تنفيذ إلتزامه .
لا يعد ذلك جعما بين تمويضين من فعل واحد .

١ - من المقرر في فقه القانون العام أن العقود الإدارية تحكمها قواعد
خاصة بها تطبق عليها جميعها حتى ولو لم ينص عليها في العقد ، ومن هذه القواعد
أن إلتزامات التعاقد مع الإدارة إلتزامات شخصية أي أن التعاقد يجب
أن ينفذها شخصيا وبثقله ، ولذلك يعتبر التعاقد الأصل هو المسئول الوحيد
أمام الإدارة ولها دائما حق الرجوع عليه في حالة وقوع التقصير في إلتزامه

أيا كان شخص المقصر . ومن ثم فليس للمعاقد أن يتحمل من المسؤولية التي يربها عقد التوريد في ذمته متذمرا بأن الفعل الموجب للمسئولية قد وقع من مندوبه دون علمه أو رضاه .

٢ - في حالة النص في شروط العطاء على حق الإدارة في مصادرة التأمين لإخلال التعاقد بالالتزامات التي يربها عليه العقد ، فإن التأمين في هذه الصورة يعتبر من الجزاءات التي تملك جهة الإدارة توقيعها على التعاقد إذا قصر في تنفيذ التزاماته ، وهي بهذه المثابة لا تستهدف تقويم اعوجاج في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تتوخى من تأمين سير المرافق العامة واطراد عملها ، ولذلك يثبت للإدارة الحق في توقيعها بقيام موجبها وبغير حاجة إلى إلزام الإدارة بإثبات أن ضررا ما قد لحقها من جراء إخلال التعاقد معها بالتزاماته حتى ولو لم يلحق بها أي ضرر من هذا الإخلال ، ومن ثم فإن مصادرة التأمين على هذا الأساس لا يمنع الإدارة من المطالبة بالتعويض من الأضرار الحقيقية التي حلت بها بسبب تقصير التعاقد معها في تنفيذ التزامه ولا يعتبر ذلك جمعا لتعويضين من فعل واحد لإختلاف الأساس القانوني لحق الإدارة في الحالين (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٩ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد المطعون عليه طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٨١٤ ج و ٨٥١ م وقال في بيان دعواه إنه رسا عليه عطاء توريد الخبز اللازم يوميا لبلوكات النظام التابعة لحكدارية بوليس

(١) راجع قض ١٩٦٣/١١/٢١ الطعن ٢٦٢ ص ٢٩ القضائية العدد ١٤

القاهرة عن مسنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بسعر الأقة ٢٣ مليا وقد دفع مبلغ ١٠٢٣ ج و٢٥٠ م المقرر تأمينا للعطاء وأخذ بعد ذلك في تنفيذ التزامه بالتوريد واقتضاء الثمن المقابل من الإدارة وبعد انتهاء مدة العقد تبين أن الباقي له من الثمن يبلغ ٧١٩ ج و٨٢٦ م وقد امتنع المطعون عليه عن الوفاء بهذا المبلغ ، كما رفض رد مبلغ التأمين إليه متذعرا في ذلك بأن مندوبه - مندوب الطاعن - ارتكب تزويرا في بعض إيصالات تسليم الخبز إلى فروع الإدارة بأن أثبت زيادة في الكميات الموردة واختلس قيمة تلك الزيادة مع أن هذا الأمر لا دخل للطاعن فيه ولا يربط أية مسؤولية عليه ولذلك فقد رفع دعواه يطلب إلزام المطعون عليه بأن يؤدي إليه مجموع مبلغ التأمين والباقي من ثمن الخبز الذي تم توريده فعلا - دفع المطعون عليه بأن الطاعن مسئول عن المبالغ التي اختلسها مندوبه وقد أثبت اللجان الحكومية أن المبلغ المختلس يزيد على الباقي من ثمن الخبز المورد ، كما دفع بعدم أحقية الطاعن في استرداد المبلغ الذي دفعه تأمينا للعطاء لعدم قيامه بتنفيذ التزامه على مقتضى الشروط المنصوص عليها في قائمة العطاء . وبجلسة ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٣٠ مسنة ٧٥ ق وبجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٥٩ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وأخذت بأسبابه وأضافت إليه أسبابا أخرى - قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ولدى عرض الطعن على دائرة فحص الطعون تمسكت النيابة بالرأى الذى تضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ويقول في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب رد مبلغ التأمين على أساس أن الطاعن لم يتم بتنفيذ التزامه في العقد بطريقة تنفق مع ما تقتضيه حسن النية والثقة في المعاملات لأنه يعتبر مسئولا عما وقع من تابعه من تزوير في إيصالات توريد الخبز واختلاس قيمتها ولذلك يحق للحكومة مصادرة التأمين

عملا بما تنص عليه المادة ١٣ من شروط قائمة العطاء والمادة ١٤٨ من القانون المدني - وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك أن المتعاقد مع الحكومة بعقد إداري يسأل شخصيا عن تنفيذ هذا العقد فلا يجوز أن يتصل من المسؤولية عما يرتكبه مندوبه من تقصير وذلك في حين أن محل التزام الطاعن في ذلك العقد الإداري هو توريد خبز بمواصفات معينة وأصناف محددة وبكميات تقدر بحاجة الإدارة يوميا وقد أوفى الطاعن بهذا الالتزام على أكل وجهه فيحق له استرداد المبلغ الذي دفعه تأمينا لعطائه . أما جرائم التزوير والاختلاس التي ارتكبتها مندوبه فإنها منتهى الصلة بالتزامات الطاعن في عقد التوريد إذ وقعت لاحقة لوفائه بهذه الالتزامات ولا يمكن مساءلته عنها إلا إذا كان فاعلا أصليا فيها أو شريكا لفاعليها وقد ثبت لدى محكمة الموضوع أن المندوب قد ارتكب تلك الجرائم دون علم الطاعن أو رضاه ولا وجه للقول بأن تنفيذ العقود الإدارية من غير المتعاقد لا يعنى الأصيل من المسؤولية لأن الطاعن قام بنفسه بتنفيذ جميع الالتزامات التي يرتبها عليه عقد التوريد وأضاف الطاعن إلى ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لا يجوز بلهجة الإدارة أن تصدر مبلغ التأمين وأن تحصل في الوقت نفسه على تعويض عن الأضرار التي لحقت بها من جراء السبب الذي تذرعت به في توقيع المصادرة فتجتمع بذلك بين تعويضين عن فعل واحد ولم يتناول الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بأي بحث ولو أنه قد فعل لتغير حتما وجه الرأي في الدعوى لأن مصادرة التأمين جزاء مالي إداري شرع لتعويض الأضرار الناشئة عن مخالفة شرط من شروط العقد الإداري ولذلك لا يجوز الحكم بأحقية الإدارة في مصادرة التأمين مع الحكم بأحقيتها في الحصول على التعويض عما أصابها من ضرر . كذلك أضاف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مندوبه قد ارتكب أفعال التزوير والاختلاس لحساب نفسه بما لا تتحقق معه شروط مسؤولية الطاعن باعتباره متبوعا مسئولاً عن أعمال تابعه ولم يلتفت الحكم إلى هذا الدفاع ويرد عليه مع أنه لو عرض له بالبحث لانهى إلى استبعاد مسؤولية الطاعن عما وقع من مندوبه وقضى له برد مبلغ التأمين والباقي من ثمن ما ورد من الخبز .

وحيث إن هذا النعي مردود في جميع وجوهه ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وقرر أن مندوب الطاعن قد ارتكب تزويرا في

إيصالات توريد الخبز إلى فروع الإدارة بطريق الزيادة في الكميات المدونة بتلك الإيصالات واختلاس الثمن المقابل للزيادة انتهى الحكم إلى القول "بأن تنفيذ العملية قد شابه التلاعب والاختلاس" كما أن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد أورد في خصوص المبلغ المدفوع تأمينا إعطاء الطاعن ما يلي : أن التامين الذي يقوم المتعهد بالتوريد بدفعه إنما تشترط الحكومة دفعه لضمان تنفيذ عقد التوريد بحالة ملائمة سليمة ومن ثم فإن طبيعة عقد التوريد أنه إذا لم يتم المتعهد بالتوريد بتنفيذ تعهده على الوجه السليم الصحيح المتفق مع ما يوجبه حسن النية والذي تتوافر فيه الأمانة والثقة كان من حق الحكومة عدم رد التامين إليه وذلك طبقا للأوضاع التي استقرت عليها الحكومة وضمنتها شروط عقود التوريد كافة التي تحررها في مثل هذه الحالات " كما أورد الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قوله "ومن حيث إنه فيما يتعلق بما يذهب إليه المستأنف - الطاعن - من أن التلاعب المنسوب لمدوبه لا يمكن أن يؤدي إلى القضاء بمصادرة التامين لأنه لا يسأل عن تصرفات هذا المندوب إلا في حدود التعويض عن الضرر الفعلي الذي يقع على الحكومة - هذا القول مردود بأن المادة ١٣ من شروط العطاء تنص على أن التامين يحجز لدى الوزارة لحين الانتهاء من العملية ولا يرد للمستأنف إلا بمقتضى إقرار آبي من المحافظة بأنه صار تنفيذ العقد بما يرضى الحكومة - والمستأنف يعتبر مسئولاً عن تصرف مندوبه ويتحمل نتيجة عمله وذلك طبقا لما هو مسلم به في القانون الإداري من أن المتعاقد مع الحكومة بعقد إداري يسأل شخصيا عن تنفيذ هذا العقد لأن شخصية هذا المتعاقد ملحوظة في إبرام العقد فلا يجوز له التنازل عنه أو تحويل العقد لغيره ومن باب أولى لا يجوز له أن يتنصل من المسئولية بحجة أنه غير ملزم بتصرفات مندوبه ، ويجب تطبيق نص المادة ١٣ من شروط العطاء وهي تعطى للمستأنف ضدها الحق في عدم رد التامين للمستأنف ، كما جاء بالحكم أيضا في خصوص حق الحكومة في عدم رد ثمن الخبز الذي يطالب به الطاعن إلى جانب حقه في مصادرة التامين قوله "ولا يعترض على ذلك بأن الحكومة قد استوفت حقها في التعويض بمصادرة التامين لأن الأمرين مختلفان فالمصادرة جزاء إداري مالي من عدم سلامة عملية التوريد ويجوز للإدارة توقيعه بصرف النظر عن وقوع ضرر وعن البحث في مدى التعويض" وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاء صحيح في

القانون ذلك أنه من المقرر في فقه القانون العام أن العقود الإدارية تحكمها قواعد خاصة بها تطبق عليها جميعها حتى ولو لم ينص عليها في العقد ومن هذه القواعد أن التزامات المتعاقد مع الإدارة التزامات شخصية أي أن المتعاقد يجب أن ينفذها شخصيا وبنفسه ولذلك يعتبر المتعاقد الأصلي هو المسئول الوحيد أمام الإدارة ولها دائماً حق الرجوع عليه في حالة وقوع التقصير في التزامه أيا كان شخص المقصر ومن ثم فليس للطاعن أن يتحمل من المسئولية التي يربتها عقد التوريد في ذمته متذرعاً بأن أفعال التوريد والاختلاس قد وقعت من مندوبه دون علمه أو رضاه ولا يغير من ذلك أن يكون المندوب قد ارتكب تلك الأفعال بعد توريد الخبز وفقاً للأوصاف والشروط المتفق عليها ما دام أنها وقعت منه وهو بسبيل الحصول على الثمن نقاداً لعقد التوريد ، وأما عن حق الإدارة في الجمع بين مصادرة التأمين والحصول على التعويض عن اختلاس أموالها فإن الحكم المطعون فيه — على ما تقدم — لم يقصر في الرد على الدفاع الذي أبداه الطاعن في هذا الخصوص كما أن الرد الذي أورده جاء سديداً وموافقاً للقانون ذلك أنه في حالة النص في شروط المعطاء على حق الإدارة في مصادرة التأمين لاختلال المتعاقد بالالتزامات التي يربتها عليه العقد ، فإن التأمين في هذه الصورة يعتبر جزءاً من الجزاءات التي تملك جهة الإدارة توقيعها على المتعاقد إذا ما قصر في تنفيذ التزاماته ، وهي بهذه المثابة لا تستهدف تقويم أعوجاج في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تتوخى من تأمين سير المرافق العامة وإطراد عملها ، ولذلك يثبت للإدارة الحق في توقيعها بقيام موجبها وبغير حاجة إلى إلزام الإدارة بإثبات أن ضرراً ما قد لحقها من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزاماته وحتى لو لم يلحق بها أي ضرر من هذا الإخلال ومن ثم فإن مصادرة التأمين على هذا الأساس لا تمنع الإدارة من المطالبة بالتعويض عن الأضرار الحقيقية التي حلت بها بسبب تقصير المتعاقد معها في تنفيذ التزامه ولا يعتبر ذلك جعاً لتعويضين عن فعل واحد لا خلاف الأساس القانوني لحق الإدارة في الحائز ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر موافقاً للقانون ولا يعيبه بعد ذلك أنه لم يتضمن الرد على مزاعم الطاعن بأنه غير مسئول عن أفعال مندوبه لعدم توافر علاقة التبعية بينهما لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناسخ أقوالهم ومختلف حججهم وأن ترد استقلالاً عليها ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب صحيحة متبعة له ويتعين لذلك رفض النعي بهذا السبب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ويقول في بيان ذلك إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه إذا ثبتت مسئوليته عن الأضرار التي لحقت بالإدارة من جراء الأفعال التي ارتكبها مندوبه فإن هذه المسئولية تتحدد بمقدار ما اختلسه المندوب فعلا ويجب لذلك حصر المبالغ المختلصة حصرا دقيقا وخصمها بعد ذلك مما يستحقه الطاعن في ذمة المطعون عليه وهو مبلغ التأمين مضافا إليه المبلغ الباقي من ثمن الخبز المورد المرفوعة بهما الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفوع وسكت عن مناقشته وأجرى خصم ثمن الخبز الذي يستحقه الطاعن من المبلغ الذي قالت الإدارة إنه اختلس من أموالها وقدرته بـ ٨٩٩ ج ولم يذكر الحكم صيا لا أخذه بهذا الرقم في تقدير المبلغ المختلس مع ما ثبت من التحقيق من خلاف بين اللجان في تحديد المبلغ المختلس مما يعيب الحكم بالقصور ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد ضمن تقريراته أن اللجنة الحكومية التي نذبت لفحص الموضوع قد اكتشفت اختلاس ٨٨٨ ج و ٤٦١ م من أموال الحكومة ولم تستطع أن تحقق اختلاس ما يزيد على هذا المبلغ لأن الطاعن ومندوبه امتنعا عن تقديم ما تحت يدهم من الإيصالات والفواتير كما أورد الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يلي "ومن حيث إنه فيما يتعلق بطلب ثمن الخبز المورد فقد ثبت مما تقدم أن المستأنف ضده - المطعون عليه - مبلغا يجاوز المبلغ المطلوب حيث إن اللجنة أثبتت قيمة المبالغ المختلصة بمبلغ ٨٨٨ ج و ٦٨٢ م والمستأنف - الطاعن - يطالب بثمن خبز مورد لم يقبض ثمنه وهو ٧٩١ ج و ٨٢٦ م ومن حق الحكومة أن تجري المقاصة بين المبلغين " وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه خلافا لما يقوله الطاعن قد أفصح من المصدر الذي اعتمد عليه في تحديد المبلغ المختلس وهو تقرير اللجنة الحكومية التي شكلت لحصر المبالغ المختلصة والترم الحكم في هذا التحديد المقدار الذي تحققت اللجنة من اختلاسه دون ما عداها لما لم تستطع كشفه أما ما ينعاه الطاعن من أنه قد ثبت في التحقيق خلاف بين اللجان في تحديد مقدار الاختلاس فهو نقي عار عن الدليل ويتعين لذلك رفض هذا السبب أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى عل ، و ابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(٩٨)

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٩ القضائية :

مرض الموت . "تحيده" . بيع . حكم . "حيوب التدليل" . "قصود" .
"ما بعد كذلك" .

حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك . اكتفاء الحكم في اعتبار المورث مريضا مرض موت وقت صدور التصرف المأطون فيه بقعوده عن مزاولة أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاة بسبب سقوطه من فوق ظهر دابة دون بيان لنوع المرض الذى انتابه وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف . قصود .

حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ، فإذا كان الحكم المأطون فيه قد اكتفى في اعتبار أن المورث كان مريضا مرض الموت وقت صدور التصرف المأطون فيه بأنه قعد عن مزاولة أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاة بسبب سقوطه من فوق ظهر دابته دون بيان لنوع المرض الذى انتاب المورث وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف المأطون فيه ، فإن ذلك الحكم يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تكييفه للرض بأنه مرض موت^(١) .

(١) واجع ققض ١٩٥٠/١/١٢ الطعن ٦٥ س ١٨ ق ، ١٩٥١/٦/٧ الطعن ٣١٩ س ١٨ ق بمجموعة ٢٥ سنة ٢٠ ص ٢ ص ٩٥٧ ، ٩٥٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المرحوم إبراهيم محمد إبراهيم عبد العال مورث المطعون عليهم الأربعة الأول أقام الدعوى رقم ٢٤٤٣ سنة ١٩٤١ شر بين ضد الطاعن الأول ومورثى باقى الطاعنين وقال فى بيان دعواه إن مورثه ومورث المدعى عليهم المرحوم محمد إبراهيم عبد العال قد توفى فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٨ وترك ما يورث عنه شرعا ٢٢ ف و ١٦ ط و هـ من أطيافا زراعية بزمام بلدة كفر الغاب مركز شربين ويقدر ما يستحقه فيها بالميراث بـ ٢ ف و ٢١ و ١٦ ط و هـ على أن المدعى عليهم نازعوه فى ملكية هذا النصيب وطلب من أجل ذلك الحكم بتثبيت ملكيته إليه شيوعا فى أطيافا التركية . وكان مما دفع به المدعى عليهم الدعوى أن المورث المرحوم محمد إبراهيم عبد العال باع حال حياته جميع أطيافه إلى أولاده المنداوى وعبد العزيز وبركات وهم مورثوهم وذلك بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩١٨ وثابت التاريخ بوفاة البائع . فطعن المدعى على ذلك العقد بأنه صدر من البائع وهو فى مرض الموت فيكون حكم الوصية وهو لا تجوز لوارث بغير إجازة سائر الورثة ، قضت محكمة شربين بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات أن عقد البيع صدر من المورث وهو فى حالة مرض الموت ولينفى المدعى عليهم ذلك وبعد سماع الشهود قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة المنصورة الابتدائية لاختصاصها بها تبعا لقيمتها وقيدت لدى هذه المحكمة برقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥١ ، كذلك أقام المرحوم عبد المجيد محمد إبراهيم مورث المطعون عليها الخامسة الدعوى رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٤٩ كلى المنصورة ضد المدعى عليهم فى الدعوى المستأنفة وآخرين وقال بها إنه يستحق فى الأطياف التى خلفها مورثه المرحوم محمد إبراهيم عبد العال ٤ ف و ١ ط و هـ وهو مقدار ما آل إليه بالميراث من مورثه المذكور بالإضافة إلى ماورثه عن والدته ومن توفى من

إخوته الأشقاء فيما آل إليهم بالميراث عن المورث الأصلي المشار إليه ، وأن المدعى عليهم ينساقون ملكية نصيبه الذي حددته وطلب لذلك الحكم بتثبيت ملكيته إليه شيوعاً في أطياف التركة ، وتمسك كل من الطرفين في هذه الدعوى بمثل الدفاع الذي أبداه الطرفان في الدعوى السابقة وقررت المحكمة ضم المدعين مما تم أصدرت فيهما حكماً بجلسته ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإجابة كل من المدعين إلى طلباته واستندت في قضائها بذلك إلى أن عقد البيع المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩١٨ يعتبر باطلاً لصدوره من المورث الأصلي إلى بعض ورثته وهو في حالة مرض الموت ، استأنف الطاعنون هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٧٣ سنة ٤ ق و بجلسته ٨ يونيو سنة ١٩٥٩ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وأخذت بأسبابه وأضافت إليها أسباباً أخرى ، قرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض ولدى نظر الظعن أمام دائرة فحص الطعون تمسكت النيابة بالرأى الذي ضمنته مذكرة بطلب رفض الظعن وقررت دائرة الفحص إحالة الظعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب من وجهين أولهما أن الحكم أقام قضاءه بطلان عقد البيع المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩١٨ الصادر من المورث الأصلي المرحوم محمد إبراهيم عبد العال إلى أولاده مورثي الطاعنين على أن البائع كان مريضاً مرض الموت وقت صدور عقد البيع وقد اكتفى الحكم في التدليل على قيام حالة مرض الموت بقوله أن البائع أصيب بمرض منعه عن الخروج من منزله مدة ستة أشهر بسبب سقوطه من فوق ظهر دابته وانتهى المرض بوفاة وانه عندما أحس بدنوا أجله تصرف في جميع أطيافه إلى بعض ورثته . وإذ لم يفصح الحكم عن نوع المرض الذي ألم بالبائع ولم يبين أن الهلاك كان غالباً فيه وقت صدور التصرف فإنه يكون مشوباً بالقصور ، والوجه الثاني أن الطاعنين تمسكوا لدى محكمة الموضوع بأنه وإن فرض أن عقد البيع قد صدر من المورث البائع إلى أولاده مورثي الطاعنين وهو في حالة مرض الموت فإن العقد يأخذ حكم الوصية ، وتعتبر هذه الوصية صحيحة وناقذة في حق إبراهيم وعبد المجيد محمد إبراهيم عبد العال مورثي المطعون عليهم الخمسة الأول

لإجازتها منها إجازة ضمنية بسكونهما عن الطعن في العقد أمدا طويلا وذلك بالاضافة إلى إجازتها من ثانيهما إجازة صريحة وذلك باقراره مع بعض الورثة الآخرين بصحة عقد البيع في الاتفاق المؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩١٨ المعقود بينهم وبين المرحوم عبد العزيز محمد عبد المال أحد مورثي الطاعنين ولم تلتفت المحكمة إلى هذا الدفاع أو تناوله بالبحث مما يعيب حكمها بالقصور في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إن هذا النعى صحيح في وجهه ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيان المرض الذي اعتبره مرض موت على القول "وحيث إنه يبين من مجموع أقوال شهود الإثبات أن المورث كان مريضا لمدة ستة أشهر مرضا أقعده عن مزاولة عمله خارج المنزل وذلك بسبب سقوطه من على دابة كان يركبها وأن هذا المرض قد انتهى بوفاته ... وفضلا عن ذلك فإن الثابت من العقد أنه حرر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٨ على حين أن الوفاة قد حصلت في ٢٨ يناير سنة ١٩١٨ مما يؤكد أن المورث حينما شعر بقرب أجله بسبب مرضه تصرف إلى بعض ورثته في كل ما يملك " ولم يضاف الحكم المطعون فيه جديدا في هذا الخصوص غير قوله "إن المورث وقع أرضا من فوق دابته وأصيب بسبب ذلك في ظهره أصابة أقعده عن الحركة وأفقده النطق في بعض الأحيان وأنه لازم الفراش منذ سقوطه حتى وفاته طيلة ستة أشهر". ولما كانت حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في اعتبار أن المورث كان مريضا مرض الموت وقت صدور التصرف المطعون فيه بأنه قعد عن مزاولة أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاته بسبب سقوطه من فوق ظهر دابته دون بيان لنوع المرض الذي انتاب المورث وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف المطعون فيه فإن ذلك الحكم يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تكييفه للرض بأنه مرض موت . كذلك فإنه يبين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المرفوع من الطاعنين أنهم تمسكوا في دفاعهم بأن عقد البيع وإن ثبت صدوره من المورث وهو في مرض الموت فإنه يأخذ حكم الوصية وينفذ بإجازة الورثة وقد أجاز مورثا المطعون عليهم الخمسة الأول

ذلك العقد إجازة ضمنية بسكوتها عن الطعن فيه منين طويلة إذ لم يرفع مورث المطعون عليهم الأربعة الأولين دعواه بطلب حصته الميراثية إلا بعد أربع وعشرين سنة من تاريخ وفاة المورث ولم يرفع مورث المطعون عليها الخامسة دعواه الماثلة إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة كما أن هذا الأخير قد أجاز العقد المطعون فيه مع فريق آخر من الورثة إجازة صريحة بالاعتراف بصحته بموجب عقد مؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩١٨ . وبين من الاطلاع على هذا العقد المقدم ضمن حافظة مستندات الطاعنين والذي كان معروضا على محكمة الموضوع بلوجنيا أنه انمقد بين عبد العزيز محمد ابراهيم عبد المال أحد مورثي الطاعنين وبين فريق من إخوته لوالده منهم عبد المجيد محمد ابراهيم عبد المال مورث المطعون عليها الخامسة ويتضمن اقرار هذا الفريق بأنهم لا يستحقون شيئا في الأطنان الميعة من مورث الطرفين محمد ابراهيم عبد المال إلى عبد العزيز وأخويه الشقيقين الهنداوى وبركات مورثي الطاعنين وإذا أغفلت محكمة الموضوع هذا الدفاع ولم تناوله بأى بحث مع أنه دفاع جوهرى يتغير به لو صح وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون لذلك معيا بالقصور فى هذا الخصوص أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم عبد الحليم ،
محمدي ، ولطفي ، وحافظ ، عبد بدوي ، وإبراهيم الجاني .

(٩٩)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) مسئولية . " مسئولية تفصيرية " . " عناصر المسئولية " .
" ركن الضرر " . تعويض .

الأصل في المسألة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوي
في ذلك الضرر المادي والأدبي . حق أقارب القتل في التعويض عن الضرر الأدبي
لا يحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادي إن توافرت
شروطه .

(ب) مسئولية . " مسئولية تفصيرية " . تعويض . " تقديره " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في ذلك " .

مراعاة الظروف الملابسة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة القاضي الموضوع
بلا معقب عليه .

١ — الأصل في المسألة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ،
يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، على أنه إذا كان الضرر
أدبيا وقاشقا من موت المصاب فإن أقرباءه لا يعوضون جميعهم عن الضرر
الذي يصيبهم شخصيا إذ قصر المشرع في المادة ٢/٢٢٢ التعويض على الأزواج
والأقارب إلى الدرجة الثانية ، ولازم ذلك أن المشرع إن كان قد
خص هؤلاء الأقارب بالحق في التعويض عن الضرر الأدبي فلم يكن ذلك
ليحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادي إن توافرت
شروطه .

۲ — مراعاة الظروف الملازمة في تقدير التعويض أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه في ذلك (۱) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعنين رفعوا على المطعون ضده بصفته الدعوى رقم ۴۵۰ سنة ۱۹۵۵ كلى أمام محكمة المنصورة الابتدائية طالبين الحكم بالزامه بأن يدفع لهم مبلغ ألف جنيه والمصاريف قائلين في تبيان دعواهم إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على عمر الحاج محمد أحمد وآخر (أحمد أحمد محمد) وهما جنديان من جنود المهجاة لأنهما في ليلة ۱۹۵۰/۸/۲۷ بناحية منية محلة دمنة مركز المنصورة قتل صابر معوض البحري عمداً بأن أطلق عليه كل منهما عياراً نارياً قاصداً قتله فأصابه بالاصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تأسيساً على أنه هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجنى عليه بلا مبرر وأنه قد توافرت لديه نية القتل ببراءة المتهم الثاني واستطرد الطاعنون قائلين إن الجريمة وقعت من المتهم أثناء تادية وظيفته وبسببها إذ كان معينا وزميله الحافظة على الأمن إثر حوادث وقعت في بلدة منية محلة دمنة وأنه لذلك تكون وزارة الداخلية مسئولة عن فعله عملاً بنص المادة ۱۷۴ من القانون المدني وإذا نالهم ضرر جسيم من قتل المجنى عليه وهو ضرر مادي وأدبي بالنسبة لوالدته "هانم محمد حلمى البغدادي"

(۱) راجع تقض ۱۹۵۹/۶/۲۵ الطعن ۶۲ من ۲۵ ق ۴ ، ۱۹۵۹/۱۲/۳ الطعن ۲۹۹ من ۲۵ ق السنة العاشرة من ۷۵۰ ، ۵۰۰ .

حيث كان يعولها — وضرر أدبي بالنسبة لإخوته الثلاثة بما سببه الحادث لهم من ألم فقد رفعوا هذه الدعوى طالبين الحكم لهم بالطلبات المشار إليها — ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٨ بإلزام المدعى عليه بصفته "المطعمون ضده" بأن يدفع للدميين "الطاعنين" مبالغ خمسمائة جنيه والمصاريف المناسبة — استأنف المطعمون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٧ مدنى سنة ١٠ قضائية ومحكمة استئناف المنصورة قضت في ٧ من يونيو سنة ١٩٥٩ بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الوزارة المستأنفة بأن تدفع للاستأنف عليها الأولى هانم محمد على والدة القاتل مبلغ مائة جنيه وبأن تدفع لباقي المستأنف عليهم مبلغ ستين جنيهًا بالسوية بين إخوة القاتل الثلاث وهم معوض وبيهة معوض البحيرى ودسنة الشربيني معوض البحيرى باقى المستأنف عليهم وألتمت الوزارة المستأنفة بجميع المصروفات عن الدرجتين — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وحرص الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينمون على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالنسبة للطاعة الأولى على أنها لا تستحق إلا تعويضاً عما أصابها من ألم من جراء موت مورثها إعمالاً لنص المادة ٢٢٢ من القانون المدنى في حين أن هذه المادة إن خولت لها حقاً في التعويض عن الضرر الأدبي فإن ذلك لا يحرمها مما لها من حق في التعويض عن الضرر المادى — كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لباقي الطاعنين بتعويض عن الضرر الأدبي لم يراع في تقديره جسامه الخطأ باعتبارها من الظروف الملازمة المنصوص عليها في المادة ١٧٠ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعى صحيح في شقه الأول ذلك أن المادة ١٧٠ من القانون المدنى تنص على أنه "يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملازمة..." وتنص المادة ٢٢١ منه على أنه "إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو بنص القانون

فالقاضي يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب ... " كما تنص المادة ٢٢٢ منه على أنه "يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا ... ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب" ويبين من هذه النصوص أن الأصل في المسألة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي لكن إذا كان الضرر أدبيا وناشئا عن موت المصاب فإن أقرباءه لا يعرضون جميعهم عن الضرر الذي يصيبهم شخصيا إذ قصر المشرع في المادة ٢/٢٢٢ التعويض على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ولازم ذلك أن المشرع إن كان قد خص هؤلاء الأقارب بالحق في التعويض عن الضرر الأدبي فلم يكن ذلك ليحرّمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادي إن توافرت شروطه - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قرر أن الطاعنة الأولى - وهي والدة المصاب - لا تستحق إلا تعويضا عن الضرر الأدبي دون الضرر المادي يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص - أما عن النعي في شقه الثاني فإنه غير سديد لأن مراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع بما لا يعقب عليه في ذلك ومن ثم يكون هذا الشق من النعي على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد أحمد الشامي ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين حويس .

(١٠٠)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) ضرائب . " الضريبة العامة على الإيراد " . " وعاء الضريبة " .
" الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " .

وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دخوله في وعاء الضريبة العامة على الإيراد . تحديده ، الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ب) ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " وعاء الضريبة " .
" الواقعة المنشئة للضريبة " .

احتساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الإثنى عشر شهرا التي اعتبرت تقيمتها أساسا لوضع آخر ميزانية .
تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها .
يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على صافي الربح .

١ - مفاد الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ أنه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الذي يدخل في وعاء الضريبة على الإيراد العام ، الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء تلك الضريبة .

٢ - تحدد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقا لما نص عليه في المادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على تقديرات الأرباح في

السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ، ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتھا المنشأة ومن ثم فإنه يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحا لكي تفرض الضريبة على الربح الصافي (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ قدم المطعون عليه إلى مأمورية ضرائب شين الكوم إقرارا عن إيراده الخاضع للضريبة على الإيراد العام عن المدة من أول يناير سنة ١٩٥١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ أورد فيه أن تجارة الأقطان وحطبها هي المورد الوحيد لإيراداته وأن هذه التجارة لم تحقق ربحا خلال هذا العام وإنما انتهت إلى خسارة بلغت جملتها ٥٥٧٤٧ ج و ٥٢٧ م ولم تعول مأمورية الضرائب على إقراره وقدرت وعاء الضريبة العامة على إيرادات المطعون عليه في سنة ١٩٥١ بمبلغ ١٠٠٠٥٢ ج و ١٤٥ م ، طعن الممول في هذا التقدير أمام لجنة طعن ضرائب طنطا التي أصدرت بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٥٥ قرارها باعتبار صافي إيراده عن سنة ١٩٥١ مبلغ ٩٨٠٨١ ج و ٥٥٢ م ، اعترض المطعون عليه على قرار اللجنة في الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ تجاري كلى شين الكوم طالبا إلغاؤه واعتماد إقراره ، و بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة الابتدائية بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل قرار اللجنة وباعتبار وعاء الضريبة العامة على الإيراد للمطعون عليه في سنة ١٩٥١ هو مبلغ ٢٠٣٨٩ ج و ٨ م وإلغاء القرار المطعون فيه فيما زاد عن هذا المبلغ . استأنفت مصلحة

(١) راجع قس ١٢/٦/١٩٦٢ الطن ٣ س ٢٨ ق السنة ١٣ ص ٧٨٨ .

الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ سنة ٨ ق تجارى طنطا طالبة إلغاء
والحكم باعتبار إيراد المطعون عليه الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٥١
مبلغ ٧٢٢٧٢ ج و ٧٦٤ م . و بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ قضت محكمة استئناف
طنطا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف واعتبار
وعاء الضريبة العامة على الإيراد للمطعون عليه في سنة ١٩٥١ الميلادية مبلغ ٢٠٤٢٩ ج
و ٩٣ م . طعنتم مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض
الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٢ إحالته إلى
هذه الدائرة حيث صممت مصلحة الضرائب على طلب نقض الحكم المطعون فيه
ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وطلبت النيابة الحكم بما ضمنته مذكرتها
الثانية التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى
إلى تقرير تجزئة الربح التجاري في شأن السنة المالية المتداخلة لمنشأة المطعون
عليه وإجراء محاسبته عن ضريبة الإيراد العام في سنة ١٩٥١ الميلادية على فترتين
من أول يناير سنة ١٩٥١ إلى ٣١ يوليو سنة ١٩٥١ ومن أول أغسطس سنة ١٩٥١
إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ يكون قد خالف مبدأ سنوية الضريبة كما يكون أيضا
قد خالف الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ التي أوجبت تحديد باقي إيرادات الممول
طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها مما يتعين معه
اتباع الأحكام المنصوص عليها في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لتحديد
وعاء الضريبة على الأرباح المذكورة عند المحاسبة في شأن ضريبة الإيراد العام ،
ومن بين ما تضمنته هذه الأحكام مانص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ التي حددت وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بصافي أرباح
الممول خلال سنة ميلادية أو متداخلة باعتبارها الواقعة المنشئة للضريبة النوعية
على الأرباح التجارية والصناعية وهي تتم بقفل المنشأة لميزانيتها عند انتهاء سنتها
المالية بما مفاده أن ربح المطعون عليه الذي يتبع في منشأته نظام السنة المالية
المتداخلة يعتبر أنه تحقق برمته في السنة المالية ١٩٥١/٥٠ في تاريخ إقفال ميزانيتها
في ٣١/٧/١٩٥١ .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ نصت على طريقة تحديد وعاء الضرائب النوعية التي تدخل في وعاء ضريبة الإيراد العام بقولها "أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها"، ومفاد هذا النص أنه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الذي يدخل في وعاء الضريبة على الإيراد العام — الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء تلك الضريبة، وطبقاً لما نص عليه في المادتين ٣٨ و ١/٣٩ من القانون المذكور تحدد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أساس مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة، فالواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي — وفق حكم المادتين السالفتين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها المنشأة ومن ثم يكفي أن تكون نتيجة للنشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحاً حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي لما كان ذلك، وكان المطعون عليه في خلال سنة ١٩٥١ الميلادية التي جرت فيها محاسبته على ضريبة الإيراد العام قد حقق وربحاً في أعماله التجارية عند قفل حساباته في ٣١ يوليو سنة ١٩٥١ فكان يتعين معه إدخال هذه الأرباح جميعها في ضريبة الإيراد العام من سنة ١٩٥١ الميلادية — فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر على ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٤

بريافة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد الشامي ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس .

(١٠١)

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . "رسم الدمغة" . "رسم الدمغة على الأوراق والقواطيس المالية" "تقدير الرسم" .

رسم الدمغة على الأسهم والسندات غير المقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة . تقديره على القيمة الإسمية المدونة عليها .

النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول ٢ الملحق بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن "جميع الأسهم على اختلاف أنواعها والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديريات أو من المجالس البلدية والقروية خاضعة لرسم دمغة سنوى مقداره واحد في الألف من قيمة هذه الأوراق إذا كانت مقيدة في البورصة ، فإذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة فيحسب الرسم النسبي على هذه الأوراق على أساس اثنين في الألف من قيمتها الرسمية" وما دار في شأنها من مناقشات في البرلمان انتهت إلى تعديل عبارة "من قيمتها الإسمية المدفوعة فعلاً" الواردة بمشروع الحكومة إلى عبارة "من قيمتها الإسمية" يدل على أن المشرع أراد التعويل على القيمة الاسمية المدفوعة على الأسهم والسندات غير المقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة في اخضاعها لرسم الرمغة (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١/١٧ الطعن ١٧٩ ص ٢٧ ق ٤ ، ١٩٦٢/٥/٩ الطعن ٤٠٦ ص ٢٧ ق السنة ١٢ ص ٦٣ و ٦٠٢ ، ١٩٦٣/١١/٢٧ الطعن ٣٠٩ ص ٢٨ ق لم ينشر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٢٠٣ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة طالبة إلزامها بأن ترد إليها مبلغ ١٥٠٠ ج وقالت شرحا لدعواها إنها تأسست برأس مال مكتتب به يبلغ خمسمائة ألف جنيه دفع منه الربع فقط ومقداره ١٢٥٠٠٠ ج بواقع ٥٠٠ م و ٦٢ ج للسهم الواحد وأن أسهمها غير مقيدة بالتصعيرة الرسمية للبورصة وتخضع لرسم الدمغة النسبي المقرر طبقا للفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومقداره اثنان فى الألف ويحسب على أساس القيمة المدفوعة فعلا من رأس المال غير أن مصلحة الضرائب رأت احتسابه على أسهم الشركة على أساس قيمتها الاسمية المكتتب بها وطالبتها بسداد مبلغ ١٥٠٠ ج باعتباره فرق رسم عن سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ قامت الشركة بدفعه واحتفظت بحقها فى استرداده وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للشركة المدعية مبلغ ألف وخمسمائة جنيه والمصاريف وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٧٨ سنة ٧٥ قضائية وبتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة بالمصاريف وخمسمائة قرش أتعابا للمحاماة . وطعننت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة لخص الطعون فأحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ثم عرض على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الرسم النسبي المقرر على الأوراق المالية غير المقيدة بالتصيرة الرسمية للبورصة يحسب على أساس قيمتها المدفوعة فعلا يكون قد خالف نص الفقرتين الأولى والثانية من الفصل الثالث من الجدول ٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وأخطأ في تطبيقهما وتأويلهما ، إذ يبين منهما أن المشرع في خصوص فرض رسم الدمغة على الأوراق المالية المصرية وما في حكمها قد فرق بين الأوراق المقيدة بالبورصة وغير المقيدة بها بفعل فرض الرسم في الحالة الأولى على قيمة الأوراق الحقيقية بينما جعله في الحالة الثانية مفروضا على قيمتها الاسمية ، وإذا كانت أهمهم الشركة المطعون عليها غير مقيدة بالبورصة فإن مقتضى النص المتقدم أن تفرض الرسوم على أساس القيمة الاسمية لهذه الأسهم ، وعلى الرغم من وضوح النص في هذا المعنى فإن الحكم المطعون فيه أوله تأويلا نخرج به عن مدلول عبارته الصريحة ، في حين أن من المبادئ المقررة قانونا أن لا اجتهاد مع صراحة النص ومما يؤكد هذا النظر أن المشرع في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ قد عدل القاعدة التي كانت مقررة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ وهو تعديل قصد به تلافي ما كانت تواجهه مصلحة الضرائب من صعوبات عملية في تقدير قيمة الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة .

وحيث إن هذا النقص في محله ذلك أن المشرع عندما فرض رسم الدمغة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق به والمعدلة بالقانونين رقم ١١ سنة ١٩٤٠ ، ٩٧ سنة ١٩٤٧ على أن " يفرض رسم دمغة على الأوراق المالية المصرية وما في حكمها . . . وجميع الأسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديرية أو المجالس البلدية والمحلية المصرية سواء كانت مقبولة بالتصيرة الرسمية بالبورصة أم لم تكن مقبولة بها تكون خاضعة لرسم دمغة سنوي مقداره نصف في الألف " وعندما ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ نصت الفقرة (أ) من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق به على أن " جميع الأسهم على اختلاف أنواعها والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديرية أو من

المجالس البلدية والقروية خاضعة لرسم دمنة سنوى مقداره واحد فى الألف من قيمة هذه الأوراق إذا كانت مقيدة فى البورصة ، فإذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة بالتصعيرة الرسمية بالبورصة فيحسب الرسم النصي على هذه الأوراق على أساس اثنين فى الألف من قيمتها الاسمية ” وبين من هذا النص الأخير وما دار فى شأنه من مناقشات فى مجلس البرلمان انتهت إلى تعديل عبارة ” القيمة الاسمية المدفوعة فعلا ” الواردة بمشروع الحكومة إلى عبارة ومن ” قيمتها الاسمية ” الواردة فى الصياغة النهائية للنص أن المشرع أراد التعويل على القيمة الاسمية المدونة على الأسهم والسندات غير المقيدة بالتصعيرة الرسمية بالبورصة فى اخضاعها للرسم المقرر ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن رسم الدمنة على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة يحسب على أساس قيمتها المدفوعة فعلا يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ، ولما سبق بيانه يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٤٧٨ سنة ٧٥ قضائية استئناف القاهرة بالفاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد الطيف مرسى ، ولطفى مل ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني .

(١٠٢)

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) حكم . "إصداره" . "النطق به" . "بياناته" . بطلان .

تمخلف للقاضي الذي أصدر الحكم عن جلسة النطق به وتوقيعه على مسودته . حلول غيره محله وقت النطق به . وجوب إثبات ذلك في الحكم . بيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان .

(ب) حكم . "إصداره" . "بياناته" .

تقديم شهادة من قلم الكتاب بأن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة . عدم صلاحيتها كدليل لئلا يورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك .

١ — مفاد المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات على ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه إذا تمخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به فوقع على مسودته المشتعلة على منطوقه وأصابه وحل غيره محله وقت النطق به وجب إثبات ذلك في الحكم وإلا لحقه البطلان^(١) .

٢ — الشهادة الصادرة من قلم الكتاب للتدليل على أن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة لا تصلح دليلاً لئلا يورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١٢/١٩ ملحق ٤٢ ص ٢٠ ق أحوال شخصية لسنة ١٣ ص ١١٥٠

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليه بصفته رفع الدعوى رقم ٦٨ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة ضد الشركة الطاعنة طالب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ١٢٠٠٠ ج - وبتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة الابتدائية للطعون عليه بطلباته - استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه وقيد استئنافها برقم ٣ سنة ٩ ق وبتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأمامها تمسكت النيابة بما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لخطره جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا تأجيسا على أن إعلانه به وقع باطلا ذلك أن المحضر سلم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة دون أن يبين في ورقة الاعلان الخطوات السابقة على ذلك ، كما لم يتم بالاختار المنصوص عليه في المادة ١٢ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر قد أثبت أنه انتقل إلى محل إقامة المطعون عليه في ١٩٦٣/١/١٩ فوجده مغلقا ولم يجد من يتسلم الإعلان قانونا ، كما أثبت أنه انتقل في نفس اليوم إلى قسم هابدين وسلم صورة الاعلان إلى جهة الإدارة وأثبت أيضا أنه أخطر المطعون عليه بخطاب موصى عليه في ١٩٦٣/١/٢٠ وبذلك يكون المحضر قد قام بما يوجبه القانون لإجراء الاعلان إذ أثبت في محضره تفصيلا لجميع الخطوات التي سبقت تسليم صورته إلى جهة الإدارة وأخطر المطعون عليه

بذلك في ظرف أربع وعشرين ساعة بخطاب موسى طيسه ومن ثم يكون ما يستند إليه المطعون عليه في هذا الدفع لا أساس له من الواقع ، مما يتعين معه رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعة تنعى بالصيب الأول على الحكم المطعون فيه بطلانه لمخالفته نص المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات ، وفي بيان ذلك تقول إن الثابت من محضر جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٩ أن المرافعة تمت في هذه الجلسة وأن الهيئة التي سمعت المرافعة هي نفس الهيئة التي سبق لها أن نظرت القضية بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٩ وأجلتها بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٩ هذا كاتب الجلسة . والثابت من محضر جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٩ أن الهيئة كانت مكونة من السادة المستشارين حسن عبد الوهاب العفيفي وعبد مصطفى موسى وكال العبد بينما الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مكونة من السادة المستشارين عبد مصطفى موسى وكال العبد وسركيس داود ولم يثبت في الحكم أن السيد المستشار حسن عبد الوهاب العفيفي الذي سمع المرافعة قد اشترك في المداولة وأنه تعذر عليه حضور تلاوة الحكم فخل محله السيد المستشار سركيس داود وبذلك جاء الحكم باطلا لعدم اشتراك أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة في المداولة وفي إصداره .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا ، وتنص المادة ٣٤٢ مرافعات على أنه يجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم ، وتنص المادة ٣٤٩ مرافعات على أنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه ، ولما كان مفاد هذه النصوص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذ تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم

عن حضور جلسة النطق به فوق على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق به وجب إثبات ذلك في الحكم وإلا لحقه البطلان — وكان الثابت من محضر جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٩ أن الهيئة التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم هي نفس الهيئة التي نظرت القضية في جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٩ عدا كاتب الجلسة ، وكانت هذه الهيئة مكونة من السادة المستشارين حسن عبد الوهاب العفيفي وعبد مصطفى موسى وكيل العبد — وكان الثابت من بيانات الحكم أن الهيئة التي أصدرته كانت مكونة من السادة المستشارين محمد مصطفى موسى وكيل العبد وسركيس داود دون أن يبين به أن السيد المستشار حسن عبد الوهاب العفيفي الثابت من محضر الجلسة أنه سمع المرافعة قد اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ولم يحضر تلاوته لتعذر ذلك عليه — لما كان ذلك ، وكان هذا البيان جوهرياً على ما سبق بيانه فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان . ولا يغير من هذا ما قدمه المطعون عليه من شهادة صادرة من قلم الكتاب للتدليل على أن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة ذلك أن مثل هذه الشهادة لا تصلح دليلاً لنفي ما ورد في محضر الجلسة ، وإذا كان التعارض قائماً بين محضر الجلسة وبين الحكم في هذا الخصوص فإن من شأن هذا التعارض أن يحول بين محكمة النقض وبين مباشرة سلطتها في التثبت مما إذا كانت الإجراءات السالف ذكرها قد روعيت أم لا مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد القليل مرسى ، ولطفى على ، وإبراهيم الجافى .

(١٠٣)

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٩ القضائية :

حراسة . " التزامات الحارس " .

للتزام الحارس مأجورا كان أم غير مأجور يبذل عناية الرجل المعتاد في المحافظة على أموال الحراسة
وفي إدارتها . المادة ١/٧٣٤ مدنى . حكم مستحدث لم يكن له مقابل في القانون المدنى القديم .
عدم مسامحة الحارس غير المأجور في ظل القانون المدنى القديم إلا عن تقصيره الجسيم .

استحدثت المادة ١/٧٣٤ من القانون المدنى القائم بما أوجبه على الحارس —
مأجورا كان أم غير مأجور — من أن يبذل عناية الرجل المعتاد في المحافظة على
أموال الحراسة وفي إدارتها حكما جديدا لم يكن له مقابل في القانون المدنى
القديم ، إذ لم يتضمن هذا القانون نصوصا تنظم سلطة الحارس والتزاماته تنظيما
كاملا ولم يورد في شأن الحراسة غير مادتين مقتضيتين تخلصنا للنصوص المتعلقة
بالوديعة . وإذا كان الحارس منوطا به حفظ الشيء كالوديعة وإدارته كالوكيل
فإنه لذلك يسرى على الحراسة في ظل القانون المدنى القديم أحكام الوديعة
وأحكام الوكالة في ذلك القانون وبالقدر الذى يتفق مع طبيعة الحراسة ، ومن
هذه الأحكام ما كانت تقرره المادتان ٤٨٥ و ٥٢١ من أن كلا من الوديعة
والوكيل لا يسأل إلا عن تقصيره الجسيم إذا كان بغير أجر ، أما إذا كان
مأجورا فيسأل عن تقصيره اليسير ، ومن ثم فإن الحارس غير المأجور لا يكون
مسئولا في حكم القانون المدنى القديم إلا عن تقصيره الجسيم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن مورثة المطعون عليهم أقامت الدعوى رقم ۲۳ سنة ۱۹۴۴ كلى الجيزة ضد الطاعن بوصفه حارسا قضائيا على تركة والدها المرحوم بسيونى الخطيب طالبة إلزامه بأن يقدم كشفا بالحساب من مدة إدارته لأعيان التركة من تاريخ تعيينه حارسا عليها بموجب الحكم الصادر من محكمة السطة فى ۱۵ مایوسه ۱۹۳۸ حتى نهاية سنة ۱۹۴۴ وندب خير لفحص الحساب بعد تقديمه وإلزام الطاعن بأن يدفع ما يظهر أنه مستحق لها من تلك المدة . قدم الطاعن كشفا بحسابه من المدة المطلوبة أوضح فيها أن صافى غلة أعيان التركة طوال هذه المدة يبلغ ۱۲۰۱۲ ج و ۱۱۱ م وأن مورثة الطاعنين تستحق فيه ۶۶۷ ج و ۳۳۹ م إلا أنها حصلت من الحراسة على مبلغ ۱۱۳۲ ج و ۵۰۳ م أى زيادة على ما تستحقه بمقدار ۴۶۵ ج و ۱۶۳ م وبجلسة ۲۹ سبتمبر سنة ۱۹۴۵ قضت المحكمة بندب خير لفحص الحساب . وبعد أن قدم الخبير تقريره طلبت مورثة المطعون عليهم إلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ۹۰۲ ج و ۸۶۸ م واحتياطيا بإلزامه بدفع المبلغ الذى تستحقه طبقا لتقرير الخبير وقدره ۱۸۳ ج و ۱۳۷ م وبجلسة ۱۰ نوفمبر سنة ۱۹۵۷ قضت المحكمة للدعية بطلبها الاحتياطى . استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ۱۱۳ سنة ۷۵ ق طالبا إلغاءه ورفض الدعوى استنادا إلى كشف الحساب المقدمة منه . وكان مما نعاه على تقرير الخبير أنه لم يخص مما تستحقه مورثة المطعون عليهم مبلغ ۵ ج و ۷۳۰ م هو مقدار نصيبها فيما لم يتم تحصيله من إيجار أطيان الحراسة عن السنوات ۱۹۳۹ و ۱۹۴۰ و ۱۹۴۲ وبجلسة ۲۱ مایوسه ۱۹۵۹ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم مبلغ ۱۷۷ ج و ۳۹۷ م — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ولدى عرض الطعن على دائرة فحص الطعون تمسكت النيابة بالرأى الذى

ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه أقيم حارسا على التركة بدون أجر فيكون شأنه شأن الوكيل غير المأجور الذي لا يحاسب إلا من خطئه الجسيم غير أن الحكم المطعون فيه اعتبره مسئولاً من تأجير أعيان الحراسة بأقل من أجرة المثل التي قدرها الخبير مستندا في ذلك إلى ما تقضى به المادة ٧٣٤ من القانون المدني الجديد من التزام على الحارس في جميع الأحوال بأن يبذل في إدارة الأموال المعهودة إليه حراستها عناية الرجل المعتاد ، وذلك في حين أن الحساب محل النزاع تسرى عليه أحكام القانون المدني القديم التي لم تكن تجعل الحارس بلا أجر مسئولاً إلا من تقصيره الجسيم . وإذ طبق الحكم نص المادة ٧٣٤ من القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى واستغنى بذلك من البحث فيما إذا كان التقصير الذي أسنده الخبير إلى الطاعن يعد تقصيرا جسيما فيعتبر مسئولاً عنه أم يعد تقصيرا يسيرا فيغتفر له ، فإن ذلك الحكم يكون مشوبا بالقصور والخطأ في القانون الواجب التطبيق .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أنه يبين من مطالعة الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المقدمة بملف الطعن ، أن الطاعن تمسك في استئنافه بأنه عين حارسا قضائيا بدون أجر ، وأنه على هذا الأساس لا يكون مسئولاً إلا من تقصيره الجسيم في شئون الحراسة وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله : " إن المستأنف - الطاعن - وهو حارس قضائي مسئول عن إدارة أموال الحراسة في حدود المادة ١/٧٣٤ من القانون المدني التي توجب عليه أن يبذل في هذه الإدارة عناية الرجل المعتاد فإذا تبين أنه لم يبذل في تأجير أعيان الحراسة أو بعضها عناية الرجل المعتاد كان مسئولاً عن قيمة العجز في هذه الفئات طبقا للقانون . وحيث إنه تبين من مطالعة تقرير الخبير أنه اعتمد فئات التأجير في أعيان... وعدل فئات التأجير في أعيان... وذكرا أسباب تعديله فئات الإيجار في تقريره ومقدار الفرق بين الفئات التي قدرها والفئات التي تقدم بها المستأنف ويتراوح هذا الفرق بين جنيه ونحوه جنهيات وهي فروق كبيرة لا يقبلها الرجل العادي

في إدارته . ومن ثم يكون المستأنف مسئولاً عنها * ولما كانت المادة ١/٧٣٤ من القانون المدني الجديد التي اتخذها الحكم سنداً لقضائه والتي توجب على الحارس - مأجوراً كان أم غير مأجور أن يبذل عناية الرجل المعتاد في المحافظة على أموال الحراسة وفي إدارتها قد استحدثت حكماً جديداً لم يكن له مقابل في القانون المدني القديم إذ لم يتضمن هذا القانون نصوماً تنظم سلطة الحارس والتزاماته تنظيمياً كاملاً ولم يورد في شأن الحراسة غير مادتين مقتضيتين لتحللتا النصوص المتعلقة بالوديعة ، وإذا كان الحارس متوطلاً به حفظ الشيء كالوديعة وإدارته كالوكيل فإنه لذلك يسرى على الحراسة في ظل القانون المدني القديم أحكام الوديعة وأحكام الوكالة في ذلك القانون وبالقدر الذي يتفق مع طبيعة الحراسة ، ومن هذه الأحكام وتلك ما كانت تقوره المادتان ٤٨٥ و ٥٢١ من أن كلا من الوديعة والوكيل لا يسأل إلا عن تقصيره الجسيم إذا كان بغير أجراء أما إذا كان مأجوراً فيسأل حتى عن تقصيره اليسير ومن ثم فإن الحارس غير المأجور لا يكون مسئولاً في حكم القانون المدني القديم - إلا عن التقصير الجسيم ، لما كان ذلك ، وكانت الدعوى قد رفعت بطلب الحساب عن المدة من سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٤٤ فيحكمها القانون المدني القديم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ طبق على الدعوى الحكم الذي استحدثه المشرع في المادة ١/٧٣٤ مدني جديد قد حجب نفسه من البحث فيما إذا كان الطاعن قد عين حارساً بدون أجراء أم أنه كان حارساً مأجوراً ، ولم يبحث درجة التقصير الذي أسنده إلى الطاعن في إدارة أموال الحراسة وهل يعتبر من قبيل التقصير اليسير أو الجسيم ، فإن ذلك الحكم يكون معيباً بقصوره بمحكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرسى ، وإبراهيم الجلفى ، وصبرى فرحات .

(١٠٤)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ القضائية :

عقد . "تفسيره" . حكم . "عجوب التدليل" . "قصور" . "ما يعد كذلك" .
انحراف الحكم من المعنى الظاهر لمداول عبارات العقد دون بيان أسباب المدول عنه إلى
غيره . قصور .

إذا كان لمداول عبارات العقد معنى ظاهر فإن انحراف الحكم المطعون فيه
عن هذا المعنى دون أن يبين في أسبابه لم عدل عنه إلى غيره مما أخذ به يجعله
معيباً بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٢٨١ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة ضد
المطعون عليهما وطلبوا الحكم بصحة التنييس بالإخلاء الموجه منهم إلى الشركة
المطعون عليها الأولى في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥ وبإلزامها بإخلاء الأرض
المؤجرة لها من الطاعنين والمينة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليهم خالية مما
يشغلها مع إلزام هذه الشركة بالمصروفات وأتعاب المحاماة - وقال الطاعنون

في بيان دعواهم إنه بمقتضى عقد إيجار تاريخه ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢ استأجر السيدان باريس بلينى وسقراط فاسليادس منهم ومن أخيه المطعون عليه الثانى أرضا زراعية مساحتها فدان وتسعة عشر قيراطا بزماء الزاوية الحمراء (أصبحت فيما بعد العقار رقم ٥٨ بشارع غمره) وتم التأجير فى ذلك الوقت بأجرة قدرها ٣٥ جنيها للفدان ولمدة ست سنوات تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٢٢ ونص فى العقد على أن المستأجرين الحق فى طلب مد الإجارة بنفس الشروط لمدة أخرى لا تزيد على ست سنوات ولا تقل عن ثلاث إذا هما أبديا رغبتهما فى ذلك فى ميعاد معين وقد استنفد المستأجران هذا الحق بمد الإجارة ست سنوات انتهت فى يونيو سنة ١٩٣٤ وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ حرر عقد إيجار جديد بين الطاعنين وأخيه من جهة وبين شركة متوجات الأسهمت المضبوط التى تنازل إليها المستأجران الأصليون عن الإجارة وذلك لمدة سنتين تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٣٤ وبأجرة سنوية قدرها ١٥٠ ج وظلت الإجارة تجدد بعد ذلك مددا متعاقبة وفى كل مرة كان يحضر عقد جديد تحدد فيه مدته والأجرة ولم تتجاوز المدة فى أى من هذه العقود السنتين والنصف كما كانت الأجرة تزيد تبعا لزيادة قيمة العين المؤجرة حتى بلغت أربع مائة جنيه فى عقد الإيجار الذى حرر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٥١ والذى اتفق فيه على تجديد الإجارة لمدة سنتين تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٢ وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقد حولت شركة متوجات الأسهمت المضبوط (المستأجرة) هذا العقد بموافقة المؤجرين إلى الشركة المطعون عليها الأولى وذلك بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٥١ وقبل أن تنتهى مدة هذا العقد تم الاتفاق بين المؤجرين (الطاعنين وأخيه) وبين المطعون عليها الأولى بموجب عقد تاريخه ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٣ على تجديد الإجارة لمدة سنتين تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٤ وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ وحدث بعد تحرير هذا العقد أن أجريت قسمة الأطنان الشائعة بين الطاعنين وأخيه المطعون عليه الثانى واختص الطاعنون فى عقد القسمة المؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بالعين المؤجرة وفى ذات هذا التاريخ قام المطعون عليه الثانى بإخطار الشركة المستأجرة (المطعون عليها الأولى) بمحصول هذه القسمة وما أنبنى عليها من اختصاص إخوة الطاعنين بتلك العين وإذا تراءى للطاعنين بعد ذلك انتهاء الإجارة عند انقضاء مدتها فقد وجهوا إنذارا إلى الشركة المطعون عليها الأولى بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥

أهلنوا فیه عدم رغبتهم فی تجدید العقد بعد انتهاء مدته فی آخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ ونبهوا على الشركة المذكورة باخلاء العين المؤجرة فی هذا التاريخ وتسليمها إليهم خالية من جميع ما يشغلها فردت الشركة عليهم بإنذار أعلته إليهم فی ١٦ يونیه سنة ١٩٥٥ تمسكت فیه بحقها فی الاستمرار فی العين المؤجرة طبقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإزاء ذلك أقام الطاعنون عليها دعوى مستعجلة قيدت برقم ٧٧١ سنة ١٩٥٦ مستجل القاهرة طلبوا فيها الحكم بطردها من العين المؤجرة تأسيسا على أن وضع يدها أصبح بعد انتهاء العقد بغير سند قانوني ولما قضى فی هذه الدعوى انتهائيا بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظرها استنادا إلى قيام نزاع جدى حول تجدید عقد الإيجار أقام الطاعنون الدعوى الحالية بطلباتهم سالفة الذكر وقام دفاعهم فيها على أن عقد الإيجار الأخير المحرر فی ٢٨ يوليه سنة ١٩٥٣ هو عقد محدد المدة فينتهى بحكم القانون بانتهاء مدته فی آخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ دون حاجة إلى تنبيه وأن هذا العقد لم ينحول الشركة المستأجرة حق البقاء فی العين المؤجرة بعد انتهاء هذه المدة إذا هى رغبت فی ذلك وأن حق الامتداد قد أعطى للمستأجرين الأصليين فی عقد سنة ١٩٢٢ فقط ولمدة واحدة وقد استنفذ هذا الحق - دفعت الشركة المطعون عليها الدعوى بأن عقد سنة ١٩٢٢ إذ خول المستأجر حق البقاء فی العين المؤجرة ما دام راغبا فی ذلك وأجاز له إقامة بيان عليها فإن مقتضى ذلك أن يكون لها حق حكر على هذه العين وأضافت أنه إذا اعتبر العقد إيجارا فإن أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاصة بإيجار المساكن تحميها وتمنع المؤجرين من طلب اخلائها من العين المؤجرة وأخيرا تمسكت بأن عقد الإيجار الأخير المحرر فی سنة ١٩٥٣ قد أحال إلى عقد سنة ١٩٢٢ وأن البند السادس من العقد الأخير ينحول لها الحق فی التجديد المستمر ما دامت تعلن رغبتها فی مدى ثلاثة أشهر سابقة على نهاية العقد .

وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة الابتدائية بضممة التنبيه بالإخلاء المعلن بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٨ إلى الشركة المطعون عليها الأولى وبالزأها بإخلاء الأرض المؤجرة إليها وتسليمها للطاعنين خالية مما يشغلها . استأنفت الشركة المحكوم عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٤٥ سنة ٧٥ ق وتمسكت بأوجه دفاعها السالف بيانها وبتاريخ ٧

يؤنيه سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة المذكورة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين فطعن هؤلاء في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على ما ورد في المذكرة المقدمة منها والتي انتهت فيها إلى رفض الطعن مع تصحيح الحكم المطعون فيه على مقتضى ما رآته في تلك المذكرة وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينهيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مسخه عقد سنة ١٩٢٢ مسخا أدى به إلى مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم حين عرض لتفسير العقد المذكور الذي قرر أن عقد سنة ١٩٥٣ قد أحال إلى شروطه فسر للبند السادس منه بأنه يخول المستأجر حق التجديد المستمر مادام يخطر المؤجرين برغبته في التجديد في مدى ثلاثة أشهر سابقة على نهاية العقد ويحرم المؤجر من حق إنهاء الإجارة طالما كان المستأجر قائما بدفع الأجرة هذا في حين أن عبارة هذا البند واضحة الدلالة على أن المقصود بها امتداد العقد لمدة أخرى واحدة أقصاها ست سنوات ينتهي بعدها العقد ولا يمكن أن تفيد تلك العبارة المعنى الذي ذهب إليه الحكم من تخويل المستأجر حق التجديد المستمر وقد أدى مسخ الحكم لهذا الشرط على ذلك النحو إلى خطئه في تطبيق القانون حيث إنه قضى تأسيسا عليه بعدم أحقية الطاعنين في إنهاء للعقد بعد انقضاء مدته وفي طلب إخلاء الدين المؤجرة ، ويضيف الطاعنون أنه حلاوة على ما ينطوى عليه تفسير الحكم المطعون فيه للبند المذكور من مسخ لمداول عباراته فإن الأخذ بهذا التفسير يؤدي إلى جعل عقد الإيجار محل النزاع مؤيدا أو على الأقل مبرما لأجل لا نهاية له لأن الشركة المستأجرة بوصفها شخصا اعتباريا يمكن أن يستمر وجودها إلى ما شاء الله وهذه النتيجة تتنافى مع طبيعة عقد الإيجار التي تقتضى أن يكون موقوتا وله نهاية معلومة وإلا وقع باطلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن يفصل النزاع ينحصر فيما إذا كانت العقود التي أعقبت عقد ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢ تعتبر عقودا مستقلة عنه أم هي تجديد له بنفس الشروط الواردة فيه . استعرضنا أهم هذه الشروط ومن

بينها الشرط المنصوص عليه في البند السادس منه ثم قال "وحيث إنه بالرجوع إلى عقد ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٣ يتبين أنه ينص في بنده الأول على اتفاق الطرفين المتعاقدين فيه على تجديد عقد الإيجار الأصلي المؤرخ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ولما كانت الصورة الشمسية المقدمة من المستأنف عليهم (الطاعنين) لهذا العقد تحمل تاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ فقد قالوا إن المقصود بعقد ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ هو هذا العقد وحيث إنه على فرض التسليم بوجهة النظر هذه من أن العقد المؤرخ في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ هو المقصود بالذات فإنه قد نص في البند الأول منه على أنه قد تحرر عقد إيجار بين الطرفين تاريخه ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢ وأنه تجدد لمدة تنتهى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٤ ونص في البند الثانى على أن المستأجرين الأصليين قد تنازلا عن عقد الإيجار المذكور إلى شركة منتجات الأسمنت المضغوط وأنه اتفق على تجديد هذا العقد بنفس شروطه لمدة سنتين تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٣٤ وتنتهى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦ . وحيث إنه يبين مما سبق تبياناً أن عقد سنة ١٩٣٣ لم يكن عقداً مستقلاً بذاته بل كان تجديداً للعقد الأصلي المؤرخ في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢ إذ نص فيه على أنه تجديد للعقد المذكور بنفس شروطه . وحيث إنه من بين شروط عقد ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢ شرط التجديد المستمر للمستأجرين ما داموا يخطرون المؤجرين برغبتهم هذه في مدى ثلاثة أشهر سابقة على نهاية العقد وقد حرم العقد المذكور المؤجرين من حق إنهاء العقد طالما أن المستأجرين قائمون بدفع الأجرة المتفق عليها وحيث إن الإنذار بالاخلاء الذى وجهه المؤجرون (الطاعنون) للشركة المستأففة (المطعون عليها الأولى) بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥ ليس له سند من عقد الإيجار إذ أن عقد ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٣ لم يكن عقداً مستقلاً كما ذهب المستأنف عليهم الثلاثة الأول (الطاعنون) وسائرهم في ذلك أخوهم (المطعون عليه الثانى) بل إنه تجديد لعقد سبقه وهذا كان تجديداً لعقد سابق وهكذا إلى أن تنتهى سلسلة العقود إلى العقد الأصلي المؤرخ في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢ على التفصيل السابق بيانه والذى كما سبق القول يسلب المؤجرين حق إنهاء العقد".

وحيث إنه يبين من مطالعة عقد ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢ المقدم من الطاعنين بمواف الطعن أنه عقد لمدة ست سنوات تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٢٢ وبأجرة

سنوية قدرها ٣٥ جنيهًا للفدان الواحد من العين المؤجرة والبالغ مساحتها فدان وتسعة عشر قيراطًا وأن نص البند السادس منه هو " بما أن الطرف الأول (المستأجر) سيحضر ما كينة ويعمل مصاريف على المباني والتخاشيب فإذا كان في حاجة لتجديد هذه الإيجارة مدة أخرى فيقبل الطرف الثاني (المؤجر) من الآن هذا التجديد بشرط أنه لمدة ست سنوات أو ثلاثة سنوات على الأقل بنفس الشروط المبينة بهذا العقد وبشرط أن ينخطر للطرف الأول الطرف الثاني برغبته في التجديد قبل انقضاء هذه الإيجارة بثلاثة شهور على الأقل بخطاب موصى عليه " و نص في البند السابع على أنه إذا لم يرغب المستأجر تجديد هذه الإيجارة لمدة أخرى فعليه أن ينخطر المؤجرين بذلك قبل انقضاء مدتها بثلاثة شهور على الأقل بخطاب موصى عليه . ولما كان نص البند السادس سالف الذكر صريحاً في الدلالة على أن حق المستأجر في امتداد العقد بعد انقضاء مدته مقصور على مدة واحدة حددت في هذا العقد بأن لا تتجاوز ست سنوات ولا تقل عن ثلاث وهذا المعنى هو ما تفيد به عبارة " لمدة أخرى " التي وردت في هذا البند بصيغة المفرد ولم تقترن بلفظ يدل على تكرارها — لما كان هذا هو المعنى الظاهر لمداول عبارات العقد فإنه أياً كان الرأي في صحة الإحالة إلى عقد سنة ١٩٢٢ . فإن الحكم المطعون فيه حين أحال إلى شروط هذا العقد وفسر البند السادس منه بأنه ينحول المستأجر حق التجديد المستمر مادام يقوم بإخطار المؤجر برغبته في التجديد ويحرم المؤجرين من حق إنهاء العقد طالما كان المستأجر قائماً بدفع الأجرة المتفق عليها فإن الحكم يكون بذلك قد انحراف عن المعنى الظاهر للعقد دون أن يبين في أسبابه لم عدل عن هذا الظاهر إلى غيره مما أخذ به وإذا كان الحكم قد اعتمد في قضائه على هذا التفسير فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بلبح ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد الطيف
مرسي ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي ، وصبري فرحات .

(١٠٥)

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٩ القضائية :

إصلاح زراعي . "القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣" . "شروط تطبيقه" .

تطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبت تاريخ عقد البيع قبل ٢٣ يولييه
سنة ١٩٥٢ والاتفاق على حلول الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه بعد هذا التاريخ . يستوى
في ذلك تحديد الأجل في عقد البيع أو بمقتضى اتفاق لاحق له تم قبل ٢٣ يولييه ١٩٥٢ .

مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أنه يشترط لتطبيق
هذا القانون أن يكون عقد البيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وأن
يكون الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه متفقاً على حلوله بعد هذا التاريخ،
يستوى في ذلك أن يكون هذا الأجل قد حدد في عقد البيع ذاته أو بمقتضى
اتفاق لاحق له تم قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ إذ يعتبر الأجل في الحالين محل
أصلاً بعد هذا التاريخ في المعنى الذي يقصده القانون مالف الذكر وتحقيق بذلك
الحكمة التي توخاها المشرع وهي - على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية -
حماية المشتري الذي استحق عليه باقي الثمن استحقاقاً مادياً بعد ٢٣ يولييه
سنة ١٩٥٢ وقصرت موارده عن الوفاء به نتيجة لعدم قانون الإصلاح
الزراعي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أنه بمقتضى عقد بيع ابتدائي مؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٩٥١ باعت الطاعنة إلى المطعون ضده الأول أطيانا مساحتها ٥٤٠ فداناً بثمن إجمالي قدره ١٥٦٦٩١ ج ٧٠٠ م دفع منه المطعون ضده مبلغ ٢٠ ألف جنيه عند التعاقد وانفق على دفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائي الذي حدد له الطرفان ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ ثم دفع المطعون ضده المذكور مبلغ ٨٠ ألف جنيه على دفعتين الأولى في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ والأخرى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقامت الطاعنة بدورها بتسليمه الأطيان بمقتضى محضر تسليم مؤرخ في ١٩٥١/١١/٢٨ وموقع من الطرفين وذكر فيه أن تحرير العقد النهائي بعد دفع باقي الثمن المتفق عليه بالعقد الابتدائي ، وقد رفعت الطاعنة الدعوى رقم ١٣٦٣ سنة ١٩٥٢ كلى المنصورة على المطعون ضده الأول بمرضية أعلنت إليه بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٣ طلبت فيها الحكم بصحة التعاقد الحاصل في ١٠ مايو سنة ١٩٥١ وإلزام المطعون ضده المذكور بأن يدفع لها مبلغ ١٥٦٦٩١ ج ٧٠٠ م باقي ثمن الأطيان مع الفوائد بواقع ٤٪ سنوياً على أن يخصم من هذا المبلغ ما تستحقه مصلحة الأملاك الأميرية وقدره ٥٧٢٩ ج ٧٦٠ م . كما أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٧٦ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة على الطاعنة وباقي المطعون ضدهم ، ذكر فيها أنه ممن ينطبق عليهم أحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لأن ملكيته فى الأصل تزيد على مائتى فدان وأنه قد أصبح محظوراً عليه وفقاً للسادة الأولى من القانون المذكور تملك ما يزيد عن هذا القدر ولذلك استحال بقوة القانون تنفيذ عقد البيع المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٥١ المبرم بينه وبين الطاعنة وطلب الحكم باعتبار العقد المذكور منفسخاً بقوة القانون وإلزام الطاعنة وضامنها (المطعون ضدهما الثانى والثالث) بأن يدفعوا له متضامين ما عجله من الثمن وقدره مائة ألف جنيه وفوائده القانونية ،

واحتياطيا الحكم ببراءة ذمته من باقى الثمن طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . وقد قررت المحكمة الابتدائية بجلسته ١٩٥٨/٣/٤ ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قضت بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٨ فى دعوى الطاعنة بأثبات صحة التعاقد عن عقد البيع المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٥١ وبإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع لها مبلغ ٥٠٩٦١ ج و ٩٤٠ م ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ورفض دعوى المطعون ضده المذكور . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦ سنة ١٩٥٩ فى المنصورة وبتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة : أولا - بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة عقد البيع المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٥١ وإرجأت الفصل فى باقى الطلبات لحين الفصل فى الطلب الاحتياطى المقدم من المطعون ضده الأول . ثانيا - وقبل الفصل فى موضوع هذا الطلب بنذب مكتب الخبراء للاطلاع على أوراق الدعوى والانتقال إلى إدارة الاستيلاء بالأصلاح الزراعى ليبين من واقع أوراق الإدارة المذكورة مقدار ما استولت عليه الحكومة من أرض النزاع وتضمنه مع بيان ما إذا كانت قد استولت على منشآت ثابتة أو غير ثابتة وأشجار وبيارات قيمتها بالتفصيل ، وعلى الخبير بيان ما إذا كانت الأرض المستولى عليها قد تغيرت ضريبتها عما هى عليه منذ سنة ١٩٤١ وإن كان فما هى الضريبة التى ربطت فى سنة ١٩٥٧ سنة الاستيلاء ، وأقامت قضاءها فى ذلك على أن الأجل المحدد للوفاء بباقى الثمن قد امتنعى بعد ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ مما يتعين معه إعمال حكم القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتنصيب الفرق بين الباقى من الثمن وقيمة التعويض المقرر عن الاستيلاء بين الطاعنة والمطعون ضده الأول - طعنت الطاعنة فى هذا الشق من الحكم بطريق النقض بتقرير فى ٨ يولييه سنة ١٩٥٩ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٢/١١/٢٧ وفيها طلبت النيابة رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة ، وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة نظر الطعن بجلسته ١٩٦٤/٤/١٦ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون كما خالف الثابت فى الأوراق ، ذلك أنه أقام قضاءه على أنه وإن كان الأجل

المحدد في العقد الابتدائي للوفاء بباقي الثمن هو يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ إلا أنه قد عدل بمقتضى محضر استلام الأطيان المؤرخ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ فصار أجلا ممتدا إلى موعد مجهول تحدده إرادة البائعة وهذه الإرادة لم تتجلى إلا وقت رفع دعواها سنة ١٩٥٢ ورتب الحكم على ذلك اعتبار الأجل قد حل بعد يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مما يقتضى تطبيق حكم القانون رقم ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ في حين أن هذا القانون لا يسرى على عقد البيع محل الدعوى لأن مناط تطبيقه أن يكون الأجل المعين في عقد البيع للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، أما إذا كان أجل الوفاء يحل قبل هذا التاريخ طبقا لما اتفق عليه بين الطرفين كما هو الحال في النزاع الحالي ، فلا ينطبق القانون المذكور ، ولا عبرة بما يصير إليه الأجل بعد ذلك لأي سبب من الأسباب لأن هذا الأجل الجديد لا يمكن أن يصدق عليه وصف القانون بأنه الأجل الذي حدد أصلا هذا إلى أن محضر التسليم لم يعدل مطلقا التاريخ المحدد للتوقيع على العقد النهائي ، وكل ما عدله هو أن يكون دفع الباقي من الثمن المتفق عليه بالعقد الابتدائي قبل تحرير عقد البيع لا عند تحرير عقد البيع وأن سكوت الطرفين في محضر التسليم عن بيان التاريخ المحدد لتحرير عقد البيع لا يفيد مطلقا تعديل هذا التاريخ ، بل يفيد أنها لم يريدوا إحداث تغيير فيما نص عليه العقد الابتدائي في هذا الخصوص ، وقد جعل محضر التسليم حق البائعة في اقتضاء الثمن سابقا على تحرير العقد النهائي ، ولكن الحكم المطعون فيه أقام تلازما لم يردده المتعاقدان بين الوفاء بباقي الثمن وتحرير العقد النهائي وهو أمر مخالف للثابت في محضر التسليم ، وتضيف الطاعنة أن الحكم المطعون فيه نسب إليها أنها لم تقدم المستندات التي تتطلبها تحرير عقد البيع النهائي للعامة الذي عهد إليه بإعداده واتهى الحكم من ذلك إلى أن موعد الوفاء بباقي الثمن أصبح متراخيا لأجل غير محدود ، في حين أنها قامت باستخراج كافة المستندات اللازمة قبل التاريخ المحدد أصلا لتحرير العقد النهائي وهو ١٩٥١/١١/٣٠ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص تطبيق حكم القانون رقم ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ على العقد محل الدعوى على ما يأتي "ومن حيث إن ما بالدعوى من أوراق موقع عليها من

الطرفين ومسلم بها منهما هي وحدها التي تحدد الوقت الذي يصير فيه دفع باقي الثمن ، فالثابت في البند الثاني من عقد البيع أنه حدد لدفع باقي الثمن عند التوقيع على العقد النهائي الذي حدده يوم ١٩٥١/١١/٣٠ والثابت في البند السابع من العقد اتفاق الطرفين على أن يقوم الأستاذ حافظ شيبا المحامي بتحرير العقد النهائي في بحر هذه المدة والترمت البائعة في هذا البند بأن تقدم المستندات اللازمة . والثابت من محضر استلام الأطباء المبيعة المؤرخ في ١٩٥١/١١/٢٨ والموقع عليه من المستأنف والمستأنف عليها الأولى ما يأتي حرفياً "وتحرير العقد النهائي بعد دفع باقي الثمن المتفق عليه بالعقد الابتدائي" من هذا يتضح أن تحرير العقد النهائي قد عهد به إلى الأستاذ حافظ شيبا وأن المستأنف عليها الأولى قد التزمت بتقديم المستندات إليه ، وأن تعديلاً حصل في موعد الوفاء بباقي الثمن فصار قبل التوقيع على العقد النهائي دون أن يحدد الطرفان في محضر الاستلام المعدل للعقد الابتدائي في هذا الخصوص — يوماً معيناً لهذا التوقيع فهما بهذا التعديل قد أجلا دفع الثمن إلى موعد مجهول ... ، ومن حيث إنه لا مانع قانوناً يمنع من أن يكون ميعاد الأجل مجهولاً ما دام يحقق الوقوع في المألوف من الشئون ... وأنه حتى لو قيل بما تذهب إليه المستأنف عليها من أنها باشراتها التوقيع على العقد النهائي بعد دفع الباقي من الثمن قد حملت المستأنف كل مسؤولية عن التأخير فانه كان عليها كي تحدد الأجل الذي لم يحدده الاتفاق الثابت بمحضر التسليم كان عليها أن تعذر المستأنف فتكلفه الوفاء إذا كان قد تخلف عن الموعد الذي تزعم أنه حدد للتوقيع على العقد النهائي الذي تقول إنها حملته مسئولية ، أما وهي لم تفعل ولم تقيم من جانبها بتقديم المستندات إلى من عهد إليه بانجاز العقد بدليل أنها قدمتها للحكمة ولم تقدم ما يفيد سابقة تقديمها للعهد إليه تحرير العقد ، فانه بذلك لا يجوز لها أن تدعى حلول أجل دينها قبل اليوم الذي رفعت فيه دعواها في ١٩٥٢/١١/١٣ اعتباراً بأنه أول اجراء اتخذ في تحصيل الأجل المجهول ثم خلصت المحكمة إلى القول بأنه " لما كان الأجل المحدد للوفاء لم يحل إلا بعد ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فانه يتعين اعمال حكم القانون رقم ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ بتقسيم الفرق بين الباقي من الثمن وقيمة التعويض المقدر عن الاستيلاء مناصفة بين الطاعنة والمطمون ضده الأول " . وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه

للقانون وله سند من الأوراق ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٢ سنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه "إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت للتاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحمل أصلا بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له على ألا يتجاوز ما يحصله البائع الباقي من الثمن وذلك كله دون إخلال بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدني بالنسبة إلى باقي الصفقة" ومفاد ذلك أنه يشترط لتطبيق هذا القانون أن يكون عقد البيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وأن يكون الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه متفقا على حلوله بعد يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، يستوى في ذلك أن يكون هذا الأجل قد حدد في عقد البيع ذاته أو بمقتضى اتفاق لاحق له تم قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ إذ يعتبر الأجل في الحالتين يحمل أصلا بعد هذا التاريخ في المعنى الذي يقصده القانون سالف الذكر وتحقيق بذلك الحكمة التي توخاها المشرع وهي على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية حماية المشتري الذي استحق عليه باقي الثمن استحقاقا ماديا بعد ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وقصرت موارده عن الوفاء به نتيجة لصدور قانون الإصلاح الزراعي . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وفسر الشرط الوارد في محضر التسليم المؤرخ ١٩٥١/١١/٢٨ تفسيراً يؤدي إليه مدلوله ، وكان ما استخلصته المحكمة من أن الطاعنة هي التي قصرت بعدم تقديم المستندات اللازمة لتحرير العقد النهائي استخلاصاً سائفاً لا مخالفة فيه للأوراق - ولا عبرة بما تتحدى به الطاعنة من أنها قامت باستخراج تلك المستندات قبل ١٩٥١/١١/٣٠ طالما أنها على ما حصله الحكم المطعون فيه - لم تقدمها إلى المحامي الذي أقرت في العقد بتقديمها إليه والمكلف بإعداد العقد النهائي ، لما كان ما تقدم ، فإن العطن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمود مبادريس المحكة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأبيل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١٠٦)

الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) إجارة . " إيجار الأماكن " . " القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ " .
اختصاص . " الاختصاص النوعي " . حكم . " الطعن في الأحكام " .
دهوى . " تكيف الدهوى " .

المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها
جميع المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي .
الدهوى بطلب تخفيض الأجرة واسترداد ما دفع زائداً على الحد الأقصى الذي يحدده هذا
القانون ، من المنازعات الإيجارية في معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكة الابتدائية
بنظرها . عدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن .

(ب) إجارة . " إيجار الأماكن " . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ " . " طلب
تخفيض الأجرة " . تقادم . بطلان . نظام عام .

الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
بطلانه ، تعلق هذا البطلان بالنظام العام . الدهوى بطلب تخفيض تلك الأجرة ، جواز رفضها
في أي وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية مادام لم يسقط الحق في رفضها بالتقادم .
لا يصح احتثار سكوت المستأجر مدة من الزمن تؤولا منه من الحق المطالب به . هذا النزول
صريحاً كان أو ضمنياً يقع باطلاً ولا يعتد به .

(ج) إجارة . " إيجار الأماكن " . " القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ " .
اختصاص . " اختصاص نوعي " . دهوى . " تكيف الدهوى " .

الدهوى بطلب استرداد ما دفع زائداً على الأجرة القانونية ، من المنازعات الإيجارية
الناشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . اختصاص المحكة الابتدائية بنظرها .
جواز رفضها بعد انقضاء العلاقة التأجيرية .

(د) إجارة . إيجار الأماكن . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الإصلاحات والتحسينات الجديدة .

الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين قبل التأجير ، تقويمها وإضافة ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة المحددة وفقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جواز الاتفاق على ذلك في عقد الإيجار أو في اتفاق لاحق ، والعمل بهذا الاتفاق ما لم يثبت المستأجر أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون . اعتبار كل ميزة جديدة يولها المؤجر للتأجير في حكم تلك التحسينات . من ذلك الترخيص للتأجير في حق التأجير من الباطن بعد أن كان محروما منه .

(هـ) إجارة . إيجار الأماكن . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . التجديدات والإصلاحات . اختصاص . ”اختصاص نوعي“ . حكم . ”الظن في الأحكام“ .

القيام بتجديدات أو إصلاحات في المبنى المنشأة قبل ١/١/١٩٤٤ لا يخرجها من القيود الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لما كان إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في هذا الشأن . عدم قابلية حكمها للظن .

١ - المقصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جميع المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي . وإذا كانت الدعوى هي منازعة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد الأجرة المستحق دفعها قانونا وتستند رافعتها وهي المستأجر في طلب تخفيض هذه الأجرة واسترداد ما دفعته زائدا على الحد الأقصى إلى أحكام ذلك التشريع فإن هذه الدعوى تعتبر من المنازعات الإيجارية المشار إليها في المادة ١٥ من القانون مالف الذكر والتي تختص بنظرها المحكمة الابتدائية ويكون حكمها فيها غير قابل للظن عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة المذكورة (١) .

(١) راجع قضا ١٤/٣/١٩٦٣ الظن ١٧٣ ص ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٢٩٣

٢ - إذ كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة مبناها بطلان الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكان هذا البطلان - على ما يبين من نصوص هذا القانون - بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام ، فإن هذه الدعوى يصح رفعها في أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية ما دام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم ولا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به لأن هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به .

٣ - الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا على الأجرة القانونية تعتبر من المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في معنى المادة ١٥ منه ، ومن ثم تختص بنظرها وفقا لهذا القانون المحكمة الابتدائية سواء رفعت تلك الدعوى مستقلة أو مندمجة في دعوى تخفيض الأجرة ، ويصح رفعها ولو بعد انقضاء العلاقة التأجيرية ولا يجوز للوَجَر دفعها في هذه الحالة بزوال صفة المستأجر عن رافعها لأنه إنما يطالب بالاسترداد عن مدة كانت له فيها هذه الصفة .

٤ - المستفاد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف مقابل ارتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون ، وقد يتفق على ذلك بين المؤجر والمستأجر في عقد الإيجار ذاته أو في اتفاق لاحق ويعمل بما اتفق عليه الطرفان ما لم يثبت المستأجر أن القصد من هذا الاتفاق هو التحايل على أحكام القانون ، فعندئذ يقوم القاضى بالتقدير . ويعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة جديدة يوليها المؤجر للمستأجر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن ورخص له المؤجر في هذا الحق .

٥ - مجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المبنى المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ لا يخرج هذه المبنى من القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما يجيز لسالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ ،

ومن ثم فان المحكمة الابتدائية تختص بنظر المنازعات في هذا الشأن ويكون حكمها فيها غير قابل للطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهما بصفتهم حارسين قضائيين على شركة زاما، أقاما على الطاعن أمام دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٣٤٤٥ سنة ١٩٥٥ وقالوا فى بيانها إن الشركة المذكورة كانت تشغل بطريق الإيجار فى المدة من ١٩٤٦/٦/١ حتى ١٩٥٣/١/٣١ الطابقين الأول والأرضى من عمارة الطاعن الكائنة بشارع شريف بالقاهرة وكذلك شقتين بالطابق الثانى وغرفتين بالسطح، وقد اتضح للشركة بعد اخلائها العين المؤجرة أن الأجرة التى كان الطاعن يستأديها منها تزيد على الأجرة القانونية والتى كان يدفعها المستأجرون السابقون ، ومن أجل ذلك طلبا بدهواها هذه الحكم بتخفيض الأجرة وبإلزام الطاعن بأن يرد اليهما مبلغ ٣٧٣٦ جنيها و ٥٦٠ مليا قيمة ما قبضه أكثر مما هو مستحق له قانونا طبقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — دفع الطاعن بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بنظر الدعوى تأسيسا على أن الحق المخول فى ذلك القانون للمستأجر فى طلب خفض الأجرة وفى استرداد ما دفعه منها زيادة عن الحد الأقصى — هذا الحق إنما هو مقرر للمستأجر الذى لا يزال مقدم قائما ، وهو أمر غير متوافر فى واقعة هذا النزاع لأن شركة زاما قد تركت الأمان المؤجرة جميعها من قبل رفع الدعوى الحالية بنحو ثلاث سنين وبذلك يكون مقدما قد انقضى من ذلك التاريخ . وبتاريخ ١٩٥٦/٥/١٩ حكمت المحكمة "برفض الدفع بعدم اختصاصها اختصاصا استثنائيا بالفصل فى موضوع النزاع" وحددت جلسة لنظر الموضوع ومناقشة طرق الخصومة فيه — ولدى نظره عاد الطاعن ودفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فى شقها الخاص برد فرق الأجرة تأسيسا على أن ولايتها الاستثنائية لا تمتد إلى هذا الطلب — وتحصل دقاه

في الموضوع في أن الزيادة التي قبضها في مدة الاجارة كانت مقابل ما أحدثه من إنشاءات في المكان المؤجر وما أدخله عليه من تحسينات -
 وبتاريخ ١٠/١١/١٩٥٦ حكمت المحكمة: أولا - برفض الدفع بعدم الاختصاص ثانيا - بتخفيض أجرة أحيان النزاع .. واعتبارها مبلغ ١٨٦ جنيها و ٣٧٦ مليا شهريا خلال مدة استئجار الشركة .. في الفترة من ١/٦/١٩٤٦ إلى ٣١/١/١٩٥٣ .
 ثالثا - بالزام المدعى عليه - الطاعن - أن يدفع للدين بصفتهما - المطعون عليهما - مبلغ ١١٣٧ جنيها و ٥٤٤ مليا قيمة الفرق بين الأجرة المدفوعة والأجرة الواجبة قانونا - استأنف الطاعن هذا الحكم والحكم السابق لدى محكمة استئناف القاهرة وطلب إلغاء وصف الحكم الثاني بأنه انتهائي والأمر بوقف تنفيذه لحين الفصل في الاستئناف ثم إلغاء الحكمين المذكورين والقضاء بعدم اختصاص دائرة الايجارات بنظر الدعوى واحتياطيا برفض الدعوى وقد قيد هذا الاستئناف برقم ١١٥٥ لسنة ٧٣ ق ودفع المطعون عليهما بعدم جوازه لانهائية الحكم طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وبتاريخ ٢٦/١/١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الدفع وبجواز الاستئناف وبإلغاء وصف حكم محكمة الدرجة الأولى بأنه حكم انتهائي وبوقف تنفيذه لحين الفصل في موضوع هذا الاستئناف وحددت جلسة لنظر هذا الموضوع - وأقامت قضاءها على أن الحكم الصادر في الدفع بعدم الاختصاص يقبل الاستئناف دائما - وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٧ حكمت برفض الاستئناف وبتأييد الحكمين المستأنفين فيما قضيا به من رفض الدفع بعدم اختصاص دائرة الايجارات وباختصاصها وقد ذكرت محكمة الاستئناف في أسباب هذا الحكم أن الطلب الاحتياطي من طلبات المستأنف والخاص بإلغاء الحكم الثاني ، المستأنف فيما قضى به في الموضوع ، غير جائز نظره استئنافيا لانهائية الحكم الصادر في الموضوع وعدم قابليته لأي طعن عملا بالفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها المتضمن طلب نقض الحكم - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ٧/٦/١٩٦١ قررت إحالته إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره سمعت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليه الثاني دفع في المذكرة المقدمة منه بعدم قبول الطعن استنادا إلى أنه أعلن إلى المطعون عليه الأول بحل إقامته بشارع المعهد السويسري رقم ١٧ بالزمالك حالة أنه مسجون تنفيذا لعقوبة محكوم عليه بها وكان يتعين تسليم الإعلان الخاص به لأمور السجن وفق ما تقضى به المادة ٨/١٤ من قانون المرافعات — وهذا الدفع عار عن الدليل إذ لم يقدم صاحبه دليلا على صحته وليس في أوراق الطعن ما يفيد أن المطعون عليه الثاني كان مسجوننا وقت إعلان الطعن إليه — ويتعين لذلك رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفته لقواعد الاختصاص النوعي ولنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — وفي بيان ذلك يقول إن الدعوى أقيمت بطلب تخفيض الأجرة بعد انقضاء عقد الإيجار بحوالى ثلاث سنين ولم يفتن الحكم المطعون فيه إلى أن دائرة الإيجارات لا تختص بنظر دعوى تخفيض الأجرة إلا إذا كان عقد الإيجار قائما واعتبر أن ولاية هذه الدائرة تقوم ولو كانت الرابطة التجارية قد انتهت بترك المستأجر للأماكن المؤجرة اختيارا مع أن اختصاصها بحماية المستأجر مشروط بقيام هذه الصفة فيه ، فإذا زالت عنه لا يكون هناك عمل لإعمال أحكام قانون الإيجار الاستثنائي وبالتالي لا تكون دائرة الإيجارات مختصة بدعوى تخفيض الأجرة وتبعا لذلك لا تكون أيضا مختصة بدعوى رد الأجرة التي هي في أصلها ليست دعوى تجارية لأن مبنائها ليس هو عقد الإيجار وإنما هو قبض المدعى عليه المبلغ بغير حق أو بغير سبب ومادامت ولاية دائرة الإيجارات بدعوى التخفيض قد زالت بانتهاء العلاقة التجارية فإن دعوى الرد تخرج حتما من ولايتها وتعود إلى الاختصاص القضائي الأصلي — ولا وجه لاستناد الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، في قضائه برفض الدفع بعدم الاختصاص إلى أن الأحكام الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحديد الأجرة تعتبر من النظام العام ، وذلك أن تحديد مقدار الأجرة التي يدفعها المستأجر لا يتصل أمره بالنظام العام إلا بالقدر الذي يتمكن به المستأجر من دخول

العين المؤجرة والبقاء فيها — هذا إلى أن سند الطاعن في استحقاقه الزيادة في الأجرة هو عقد الإيجار المعقود بينه وبين المستأجرين الأصليين الذين كانوا قد اتفقا معه في سنة ١٩٤٦ على هذه الزيادة مقابل ترخيصه لها بالتأجير من الباطن واستحداثه انشاءات في العين المؤجرة — وقد تبودلت بينه وبينهما عدة مكاتبات في هذا الشأن ووافقت المطاعم عليها كتابة بتاريخ ١٧/٧/١٩٤٦ على ما هو وارد في تلك المكاتبات وتمهدت بتنفيذ جميع التعهدات التي التزم بها المستأجران الأصليون — ويقول الطاعن إنه سواء كان السيدان واصف ونحاس المستأجران الأصليون هما اللذان أوفياه الأجرة المتنازع على تحديد مقدارها أو أن تكون المستأجرة من باطنهما — شركة زاما المطاعم عليها — هي التي أوفته بها ، فإن التزم المستأجران الأصليون بما تعهدا به وموافقة شركة زاما على هذه التعهدات ، وأثر هذه الموافقة — كل ذلك — لا يحكمه القانون الاستثنائي وإنما يحكمه القانون المدني ، وترتبط على ذلك تخضع الأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية فيما ينشأ من منازعات في هذا الشأن لطريق الطعن وفقا للقواعد العامة لأن المستفاد من نص المادة ١٥ سالف الذكر أنه إذا أثبت أمام دائرة الإيجارات منازعة موضوعية لا يحكمها القانون الاستثنائي فإن الحكم في هذه المنازعة يكون قابلا للطعن وفقا للقواعد العامة — ويضيف الطاعن أن شركة زاما بدورها ، قبلت في سنة ١٩٤٨ أن تزيد الأجرة نظير موافقة الطاعن على الترخيص لها بأن تؤجر من الباطن غرضا ومكاتب بالدور الثاني من العين المؤجرة وذلك بقصد الاستغلال وبذلك يكون قد انعقد بين الطرفين اتفاق خاص موضوعه المضاربة في تأجير هذه الأماكن ، وهذا الاتفاق لا يخضع للقانون الاستثنائي وإنما يخضع للقانون المدني لأن عقد الإيجار الذي يستهدف الاتجار بالأماكن المؤجرة عن طريق المضاربة في الأجر لا يدخل في دائرة القانون الاستثنائي ولا تختص دائرة الإيجارات بنظر المنازعات المتعلقة به بل تكون هذه المنازعات من اختصاص القضاء العادي — هذا إلى أنه بعد سنة ١٩٤٤ أقيم بالعين المؤجرة مسرح ومطعم وناد خاص ومقصف للخمور ومباني أخرى — واستحدثت هذه المنشآت الأساسية ، في ذلك التاريخ يخرج أيضا النزاع عن ولاية التخصيص المقررة لدائرة الإيجارات عملا بحكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون سالف الذكر — وكذلك يخرج عن الولاية الاستثنائية لدائرة الإيجارات الفصل

فما أنير في الدعوى خاصا بتعهد شركة زاما في سنة ١٩٥١ بزيادة الأجرة نظير التغيرات التي وافق الطاعن على إجرائها في الأما كن المؤجرة لتمكين الشركة من مضاعفة استغلالها لهذه الأما كن عن طريق التأجير من الباطن — وأخيرا يقول الطاعن إنه قدم لمحكمة الموضوع المستندات الدالة على الاتفاقات السالف الإشارة إليها إلا أن المحكمة تجاهلتها مع أنها قد ولدت له قبل المطعون عليها حقوقا مالية خاصة يحميها القانون العام الذي نشأت في ظله ومن ثم فما كان يصح أن يصير الحكم المطعون فيه قضاء محكمة الدرجة الأولى في شأن المنازعات التي أثبتت حول هذه الحقوق انتهايا غير قابل للطعن .

وحيث إن هذا النعي مردود في جميع أوجهه بأن المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه (ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون الى المحكمة الابتدائية المختصة) والمقصود بالمنازعات التي تشير إليها هذه المادة جميع المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي وإذا كانت الدعوى الحالية هي منازعة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد الأجرة المستحق دفعها قانونا وتستند رافعتها وهي المستأجرة (المطعون عليها) في طلب تخفيض هذه الأجرة واسترداد ما دفعته زائدا على الحد الأقصى إلى أحكام ذلك التشريع فإن هذه الدعوى تعتبر من المنازعات التجارية المشار إليها في المادة ١٥ من القانون سالف الذكر والتي تختص بنظرها المحكمة الابتدائية ويكون حكمها فيها غير قابل للطعن عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ، وإذا كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة مبنيا بطلان الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بهذا التشريع وكان هذا البطلان على ما يبين من نصوص ذلك القانون بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام فإن هذه الدعوى يصح رفعها في أي وقت ولو بعد انقضاء العلاقة التجارية ما دام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم ولا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به لأن هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به — وإذا كانت المادة السادسة من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه (...) ويحكم برد ما حصل زائدا على الأجرة المستحقة قانونا أو باستقطاعه من الأجرة التي يستحق دفعها ، كما يحكم برد أي مبلغ إضافي يكون المؤجر قد

اقتضاء من المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط في الإيجار) — فإن الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا على الأجرة القانونية تعتبر كذلك من المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في معنى المادة ١٥ منه ومن ثم تختص بنظرها وفقا لهذا القانون المحكمة الابتدائية سواء رفعت تلك الدعوى مستقلة أو مندمجة في دعوى تخفيض الأجرة ويصح رفعها أمام دوائر الإيجارات بهذه المحكمة ولو بعد انقضاء العلاقة التأجيرية ولا يجوز للوَجَر دفعها في هذه الحالة بزوال صفة المستأجر عن رافعها لأنه إنما يطالب بالاسترداد من مدة كانت له فيها هذه الصفة ولما كان المستفاد من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل ارتفاع المستأجر بها ، إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون — وقد يتفق على ذلك بين المؤجر والمستأجر في عقد الإيجار ذاته أو في اتفاق لاحق ويعمل بما اتفق عليه الطرفان ما لم يثبت المستأجر أن القصد من هذا الاتفاق هو التعايل على أحكام القانون، فعندئذ يقوم القاضي بالتقدير — ويعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة جديدة يوليها المؤجر للمستأجر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن ورخص له المؤجر في هذا الحق، وكان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد افترض أن المستأجر قد يؤجر من الباطن المكان الذي استأجره ووضع لهذه الحالة حكما خاصا في المادة الرابعة يقضى بأنه (لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتى... على أنه إذا كانت هذه الأماكن مؤجرة بقصد استغلالها مفروشة أو أجرة مفروشة جاز زيادة الأجرة إلى ٧٠٪ من الأجرة المتفق عليها أو أجر المثل) لما كان ذلك ، فإن ما أثاره الطاعن في الدعوى خاصا بتحويل شركة زاما التأجير من الباطن وبأن زيادة الأجرة تمت باتفاق حصل بينه وبين الشركة المطعون عليها والمستأجرين الأصليين المؤجرين لها ، مقابل استحداثه انشاءات وتعديلات في الأماكن المؤجرة — هذه المنازعة من جانب الطاعن لا تحول دون اختصاص المحكمة المعنية في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بنظر الدعوى لأن الفصل في هذه المنازعات هو مما يرجع فيه أيضا إلى أحكام ذلك القانون — أما من استناد الطاعن في تمسكه بعدم انطباق أحكام

هذا التشريع الاستثنائي إلى اجتماعات انشاءات أساسية أقيمت في العين المؤجرة بعد سنة ١٩٤٤ - فإنه لما كان مجرد القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ لا يخرج هذه المباني عن القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما يجيز لساك إضافة زيادة - مقابل تكاليفها - على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ - فإن دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية تختص بتظر المنازعة في هذا الشأن ويكون حكمها فيها غير قابل للطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرمى ، وحافظ محمد بدوى ، وإبراهيم الجاني .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) وارث . " تصرفات المورث " . " الطعن فيها " . وصية .
بيع . اثبات . " عبء الاثبات " . " طرق الاثبات " .
" القرائن " .

المادة ٩١٧ مدنى تضمنت قرينة قانونية من شأنها إعفاء من يعلن فى تصرف
المورث بأنه ينطوى على وصية من اثبات هذا الطعن . قلها عبء الاثبات على طاق
المتصرف إليه

(ب) وارث . " تصرفات المورث " . " الطعن فيها " . وصية .
بيع . اثبات . " عبء الاثبات " . " طرق الاثبات " .
" القرائن " .

القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى . مستحقة لم يكن لها نظير فى
التقنين الملقى ، وليس لها أثر رجعى . فى ظل التقنين الملقى كانت افترادات المورث
تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الاثبات .
احتفاظ البائع بحقه فى الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته كان مجود قرينة قضائية .

(ج) وارث . " تصرفات المورث " . " الطعن فيها " .
وصية . بيع . حكم . " عبء التذليل " . " الفساد فى
الاستدلال " .

البيع الذى يستتر بما صحىح فى التقنين القديم والقائم متى كان التصرف منجزا غير
مضاف إلى ما بعد الموت . القول باخفاء العتد لوصية يلزم اثبات إلى جانب اتجاه
قصد المتصرف إلى التبرع اضافته التملك إلى ما بعد موته — استدلال الحكم على اخفاء
العقدين لوصية من عدم قدرة المشترين على دفع الثمن المسعى فيهما ومن وقوع المورث
تحت تأثيرهم وقيام مناوذة بين المورث وبين الوارث للطاعن على الفساد ومن تحرير
العقدين على وثيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق .
قصور .

(د) وصية . " القانون الواجب التطبيق " . " القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ " .

خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . سرهان
القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ مل كل وصية صدرت من موصى توفى بعد العمل بأحكامه
ولو كان تاريخ صدرها سابقا عليه .

١ - إذ نصت المادة ٩١٧ من القانون المدنى على أنه " إذا تصرف شخص
لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بمجازة العين التى تصرف فيها وبحقه
فى الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه
أحكام الوصية ما لم يعم دليل يخالف ذلك " فانها تكون قد أضافت قرينة قانونية
من شأنها - متى توافرت عناصرها - اعفاء من يطمئن فى التصرف بأنه
ينطوى على وصية من اثبات هذا الطعن وتقل عبء الاثبات على هاتق
المتصرف إليه (١) .

٢ - القاعدة الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى مستحدثة ولم يكن لها
نظير فى التقنين المائى . والقرينة التى استحدثتها هذه المادة لإتصالها بموضوع
الحق اتصالا وثيقا لا يجوز إعمالها بأثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ
العدل بالقانون المدنى القائم . ولقد كان من المقرر فى ظل القانون المائى
أن الأصل فى إقرارات المورث انها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا
الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الاثبات ، فعبد الاثبات كان على
من يطمئن فى التصرف ، ولم يكن احتفاظ البائع بحقه فى الانتفاع بالعين المبيعة
مدى حياته سوى مجرد قرينة قضائية يتوصل بها الطامع إلى اثبات دعواه
والقاضى بعد ذلك حرقى أن يأخذ بهذه القرينة أولا يأخذ لأنها كسائر الفرائض
القضائية تخضع لمطلق تقديره (٢) .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٤/٢٥ الطعنين ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق السنة ١٤
ص ٥٧٩ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/٤/٢٥ الطعنين ٤٥٩ ، ٤٧١ لسنة ٢٦ ق السنة ١٤
ص ٥٧٩ .

٣- البيع الذي يستتر تبرها صحيح في التقنينين القديم والقائم متى كان التصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت . فيجب إذن للقول بأن العقد المطعون فيه يستر وصية أن يثبت إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافة التملك إلى ما بعد موته . فإذا كان الحكم المطعون فيه وقد استدل على أن العقدين المطعون فيهما يستران وصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعات بينه وبين بناته الطاعنات في العقدين ومن تحرير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق الذي قام بتحريرهما ، وكان ذلك كله ليس من شأنه أن يؤدي عقلا إلى نفى التنجيز عن العقدين ، فإن الحكم يكون معيبا بالتقصير .

٤- الوصية تخضع للقانون الساري وقت وفاة الموصي لا وقت صدور الوصية منه ، فيسرى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موص توفى بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورها سابقا عليه (٣) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليه الثلاث الأوليات أقرن الدعوى رقم ٢٥١٨ سنة ١٩٥٤ على القاهرة ضد الطاعنين والمطعون عليها الأخيرة بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهن إلى $\frac{7}{33}$ قرار يبط شيوعا في ٢٤ فبراير في المقاررات المبينة بصحيفة الدعوى وذلك بالسوية بينهن مع إلزام الطاعنتين بتسليمها إليهن وبإلغاء عقدي البيع الصادرين

(٢) راجع قض ٢٢/٥/١٩٥٢ الطعن ١٨٩ ص ٢٠ ق مجموعة ٢٥ سنة

من والدهن إلى الطاعنين في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ و ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠
وعو التسجيل المترتب على تلك المقاربات، وقالت المطعون عليهن في بيان دعواهن
هذه إن المرحوم حسين محمد الشافعي مورثهن ومورث الطاعنين توفي في ٢٧ فبراير
سنة ١٩٥٤ من تركه عبارة عن الأعيان المبنية بصحيفة الدعوى وانحصر إرثه
فيهن وفي زوجته الطاعنة الأولى وأولادها منه — وهم باقي الطاعنين — وأنهن
عندما طالبن الطاعنين بتسليمهن نصيبهن في تلك الأعيان أبوا عليهن ذلك بدعوى
أن المورث باع إليهم كل ما يملك بموجب عقدى بيع رسميين صادر أولهما منه
في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ ويتضمن بيعه إلى جميع الطاعنين النصف على الشيوع
في أملاكه المبنية بصحيفة الدعوى وصدر ثانيهما في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠
بيع المورث إلى زوجته الطاعنة الأولى النصف الآخر في تلك المقاربات وأنه
إذ كان هذان التصرفان يستران وصية قصد بها حرمان المدعيات من حقهن في
الإرث وذلك بدليل أن الأعيان المتصرف فيها لم تخرج من حيازة المورث طوال
حياته واستمر يستغلها لحسابه بتأجيرها للغير ويقبض أجزائها بعمليات يحررها
باسمه إلى أن توفي كما حصل من مصالحة التنظيم بعد تاريخ العقد الأول على ترخيص
باسمه لإضافة بيان إلى المنزل المتصرف فيه هذا إلى أن المتصرف إليهم لم يكن
لهم مال يمكن أن يدفعوا منه الثمن الوارد في العقدين وإلى أن المورث نفسه أقر
في دعوى كان قد رفعها على إحدى بناته المتصرف إليهن بأن حقيقة التصرف
وصية . إذ كان ذلك، فإن المدعيات يطلبن إبطال هذين العقدين والحكم بأن
بنصيبهن الميراث في تركه والدهن على أساس اعتبار التصرفين وصية وعدم نفاذ
الوصية التي يتضمنها العقد الأول بسبب عدم إجازتهن لها ولعدم انطباق قانون
الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عليها لصدورها قبل تاريخ العمل به وعلى أساس
نفاذ الوصية التي يتضمنها العقد الثاني في حدود الثلث فقط طبقاً لأحكام القانون
المذكور — دفع الطاعنون الدعوى بأن العقدين المطعون فيهما يتضمنان بيعاً
منجزاً ودلوا على ذلك بما ورد في العقدين من نصوص صريحة تفيد التنجيز
وبما أثبتته الوثائق الذي حررها فيهما من دفع معظم الثمن أمامه وتسجيل العقدين
حال حياة المورث وتصرف الطاعنة الأولى بالبيع فيما اشترته بموجب العقد الأول
إلى ولدها الطاعن الثاني في حياة المورث وبغير اعتراض منه — وبتاريخ ٢٩ من
فبراير سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة الابتدائية: أولاً — بإعلان عقد البيع الرسمي

المؤرخ ١٩٤٥/٤/٥ الصادر من المرحوم حسين محمد الشافعي لصالح المدعى طهين الخمسة الأول (الطاعنين) والمتضمن بيعه لم اثني عشر قيراطا شيوعا في كامل أرض وبناء المقاررات المبنية بعريضة الدعوى واعتبار هذا القدر تركة له واستحقاق كل من المدهيات (المطعون طهين الثلاث الأوليات) ١,٣١٢٥ قيراط في هذا القدر وتسليم هذا النصيب لكل منهن ومحو التسجيلات الواردة عليه .

ثانيا - ببطلان عقد البيع الرسمي المؤرخ ١٩٥٠/١٠/٥ الصادر من المرحوم حسين محمد الشافعي لصالح المدعى عليها الأولى (الطاعنة الأولى) فيما زاد عن ثلث تركته واعتبار الثماني قراريط الباقية من الإثني عشر قيراطا موضوع هذا العقد تركة للبائع واستحقاق كل من المدهيات لواحد وعشرين مسمما من هذا القدر وتسليم هذا النصيب لكل منهن ومحو التسجيلات الواردة عليه - استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٨٣ سنة ٧٤ ق وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وبتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة المذكورة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع : أولا - بالنسبة للشطر الأول من الحكم الخاص بالعقد المؤرخ ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به . ثانيا - بالنسبة للشطر الثاني من الحكم الخاص بالعقد المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتعديل الحكم المستأنف وببطلان هذا العقد فيما زاد عن ثلث تركة البائع واعتبار الأربعة قراريط الباقية من الإثني عشر قيراطا موضوع هذا العقد تركة للبائع واستحقاق كل من المستأنف طهين (المطعون طهين الثلاث الأوليات) لعشرة أسهم ونصف سهم في المنزل موضوع الدعوى وتسليم هذا النصيب لكل منهن ومحو التسجيلات الواردة عليه - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة المقدمة منها والمتضمن نقض الحكم في خصوص السبب الثاني وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالأسباب الأول والثالث والرابع مخالفة للقانون والقصور في التسبيب والتناقض والخطأ في الاستدلال

وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة الابتدائية قضت ببطلان عقد البيع الرسمي المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ وباعتبار العين المبيعة تركة تأسيسا على ما قاله في حكمها من أن هذا العقد يستر وصية وكان سندها في ذلك أمرين الأول ما ثبت لها من أن المستندات التي قدمها المشترون (الطاعنون) لا تقنع بقدرتهم على دفع الثمن المسمى في العقد وأنها تدل على أن المورث كان واقعا تحت تأثيرهم والأمر الثاني أن المورث قد احتفظ لنفسه في هذا العقد بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته بما تقوم معه القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني على أن العقد وصية ، كما أقام الحكم الابتدائي قضاءه باعتبار عقد البيع الرسمي المحرر في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ مخفيا أيضا لوصية على ما قاله من أن هذا العقد وإن خلا من القرينة القانونية المذكورة لأن البائع لم يحتفظ فيه لنفسه بحق الانتفاع إلا أن هذا العقد مشوب بالصورية وقد صدر من المورث إضرارا بحق المدعيات (المطعون عليهن) في الإرث فيكون تحايلا على القانون واستدل الحكم على ذلك بعدم قدرة المشتري (الطاعنة الأولى) على دفع الثمن وبمعلقها بالمورث وبقيام منازعات بين المورث وبين بناته المطعون عليهن — ولما استأنف الطاعنون الحكم الابتدائي وتمسكوا في الاستئناف بعدم جواز الاستناد في إبطال العقد الأول إلى ما تقرره المادة ٩١٧ من القانون المدني القائم لأن هذا العقد سابق على تاريخ العمل به رأت محكمة الاستئناف صواب هذا الدفاع ولكنها أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به في شأن العقد المذكور مستبعدة من أسبابه ما يشير إلى تطبيق هذه المادة باعتبارها نصا قانونيا وقالت في تبرير ذلك إن القواعد الواردة بها وإن كانت مستمدة من القواعد الأصلية للقانون المدني قديمة وحديثة إلا أنها لم تكن نصا في القانون القديم الذي كان ساريا وقت صدور ذلك العقد كما أخذت محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي في خصوص ما قاله بشأن العقد الثاني دون أن تضيف إلى هذه الأسباب إلا ما أضافته لتبرير التعديل الذي رأت اجراءه على نصيب المطعون عليهن رافعات الدعوى في المنزل موضوع النزاع، ويرى الطاعنون أن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن القاعدة الواردة في المادة ٩١٧ من القانون المدني كانت مقررة في ظل القانون المدني القديم غير صحيح ذلك أن القانون المذكور ما كان يرتب على احتفاظ المتصرف إلى أحد ورثته ، بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة ، قرينة قانونية على

أن التصرف وصية بحيث تعنى من يطمع في هذا التصرف من اثبات طعنه وتنقل عبء الاثبات على ماتي المدعى عليه المتصرف إليه ليثبت أن التصرف ليس وصية، فلم يقرر القضاء رأيا كهذا وما كان يستطيع تقريره لأن القرائن القانونية إنما يختص بها المشرع ولا يملك القاضي تقريرها لماس في ذلك من خروج على القاعدة الأصلية التي تقضى بأن على المدعى اثبات دعواه فلا يصح إعفاؤه من هذا الاثبات إلا بنص — على أن اتخاذ الحكم المطعون فيه من احتفاظ المورث في عقد سنة ١٩٤٥ بمحققة الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته قرينة على أن هذا التصرف مضاف إلى ما بعد موته يتناقض مع ما قرره الحكم — وهو بسبيل نفي ملاءة الطاعة الأولى — من أنها هي وأولادها المدعى عليهم قد وضعوا اليد على المنزل المتصرف فيه أثناء حياة المورث وانهم كانوا يستغلونه لحسابهم وقد أوفت الطاعة الأولى من ريعه ديناً عليها — ويضيف الطاعنون أنه بعد استبعاد تلك القرينة لا يبقى مما استدل به الحكم المطعون فيه على أن العقدين يستران وصية سوى ما حصله من عدم قدرة الطاعنين المتصرف إليهم على الوفاء بالثمن المسعى فيهما وما ذكره الحكم من أن المورث كان واقعات تحت تأثيرهم وأراد أن يؤثرهم على باقي وراثته لقيام منازعات بينه وبين هؤلاء الورثة — وهم المطعون عليهم الثلاث الأوليات — وهذا وذاك ليس من شأنهما أن يؤديا عقلاً إلى أن الطرفين قصدا إضافة الملك إلى ما بعد موت المتصرف وهو الأمر الذي يلزم ثبوته لاعتبار التصرف وصية والذي اغفل الحكم بحته على الرغم مما قدمه الطاعنون من أدلة على تمييز التصرف — أما ثبوت عجز الطاعنين عن أداء الثمن المسعى في العقدين وروغبة المورث المتصرف في إيثارهم على باقي وراثته فإن ذلك لا يمنع من تمييز العقدين إذ يعتبر التصرف في هذه الحالة هبة مستورة في عقد بيع وهي صحيحة — كذلك فإن استدلال الحكم بقيام منازعات بين المورث وبناته المطعون عليهم وبوقوعه تحت تأثير الطاعنين — هذا الاستدلال عقيم ولا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من اعتبار العقدين ساترين لوصايا بل إنه كان الأولى أن تكون النتيجة — إن صح ترتيب نتيجة على ذلك — أن يعود المورث إلى التصرف للطاعنين على الوجه الأبزل منفعة لهم وهو التملك المنجز .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه فيما قضى به من اعتبار العقدین ساترين لوصية أنه بعد أن حصل دفاع الطرفين وأورد نصوص عقدي البيع محل النزاع ومنها نص البند السادس من العقد الأول المتضمن احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته عرض الحكم إلى دفاع الطاعنين بعدم جواز الاستناد إلى نص المادة ٩١٧ من القانون المدني القائم في اعتبار ما تضمنه هذا البند قرينة قانونية على أن التصرف وصية وذلك لأن تاريخ العقد سابق على تاريخ العمل بالقانون المذكور ورد على هذا الدفاع بأن نص تلك المادة لم يغير شيئاً من الوضع الذي استقر عليه القضاء قبل العمل بالقانون المدني الحالي فيما يتعلق بالتصرفات التي يتناولها هذا النص وأنه لذلك يكون هذا الدفاع لا غناء فيه ويتعين إطراده لأن وجه الحكم لن يتغير سواء أكان هذا العقد سابقاً أو لاحقاً على تاريخ العمل بالقانون المذكور وأنه متى توافرت شروط النص في حالة معينة وتمسك ذو الشأن بالقرينة القانونية وجب على القاضي أن يحكم بمقتضاها أي أن للقرينة القانونية قوة ملزمة إلا إذا أثبت من يضاربها عكسها — ثم عرض الحكم لمناقشة المستندات التي قدمها الطاعنون للتدليل على قدرتهم على دفع الثمن المسمى في العقد وانتهى إلى القول "وحيث إن المحكمة تستخلص من المستندات المشار إليها المقدمة من المدعى عليهم (الطاعنين) أنها ليست فقط قاصرة عن إقناعها بعدم قدرتهم على دفع الثمن المدون في العقد المؤرخ ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ بل إنها تؤيد أيضاً ما ذهب إليه الدفاع من المدعيات (المطعون عليهن الثلاث الأوليات) من أن المورث كان واقفاً تحت تأثير المدعى عليهم يتصرفون في ماله حسب مشيئتهم ومتى تحقق ذلك وجب اعتبار العقد المذكور وصية إعمالاً لنص المادة ٩١٧ مدني وأخذاً بالقرينة المشار إليها فيه لعدم الدليل على عكسها — وحيث إنه فيما يتعلق بالعقد المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ فإنه وإن خلا من القرينة القانونية المخصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني والخاصة باحتفاظ البائع بحق الانتفاع مدى حياته بالمبيع إلا أنه مشوب بالصورية وقد صدر من المورث إضراراً بحقوق المدعيات في الإرث فيكون تمايلاً على القانون ويتعين لذلك اعتباره وصية يؤيد ذلك عدم قدرة المشتري فيه (الطاعنة الأولى) على دفع الثمن وقد سبق بيان ذلك مما سبق عند مناقشة المستندات المقدمة منها

وعلاقتها بالمورث وما ثبت من ذات المستندات المقدمة من المدعى عليهم وما ذكره في دفاعهم من قيام المنازعات بينه وبين المدعيات وملاحقة بعضهن له بدعوى النفقة والحبس وما يجره ذلك حتما من ضغينة وإثارة للنفس . . . كل هذا مع ما يذكره المدعى عليهم من أن المورث كان ينتقل من دين لدين أكثر منه يُنفى بالدين السابق وأن عهد متصر كانت له به صلة دفعته لنجدته فهو ولا شك عالم بسوء حاله المالية المدعاة يضاف إلى ذلك أن تحرير كل من العقدين على وتيرة واحدة واقتران كل منهم بشطب رهن وإنشاء آخر بدله في ذات العقد والحرص على ذكر دفع بعض الثمن في مجلس العقد وبعضه الآخر قبله وإثبات الغرض في العقد كل هذه التصرفات مضافة لما سبق من قرائن توحى بعدم الاطمئنان للتصرف في ذاته وتكشف عن الغرض الحقيقي الذي قصده المتعاقدان معه ، وحيث إنه وقد ثبت مما سبق أن عقدي البيع موضوع الدعوى المؤرخين ١٩٤٥/٤/٥ و ١٩٥٠/١٠/٥ هما في حقيقتهما وصية فانه يتعين طبقا للمادة ٩١٥ مدني تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المنظمة للوصية عليهما " ولما استأنف الطاعنون هذا الحكم وتمسكوا في أسباب استئنافهم بعدم مريان حكم المادة ٩١٧ من القانون المدني على العقد الأول أفرت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي على ما انتهى إليه من اعتبار العقدين ساترين لوصية وقالت في حكمها المطعون فيه "وحيث إن الحكم الابتدائي قد أصاب الحق في قضائه باعتبار العقدين الصادرين من المورث وصية لورثة على أساس الأوراق والقرائن المستمدة من وقائع الدعوى المبينة بأسباب ذلك الحكم دون الاعتماد في ذلك بالنسبة للعقد الأول على نص المادة ٩١٧ من القانون المدني ذلك لأن القواعد الواردة بهذه المادة وإن كانت مستمدة من القواعد الأصلية للقانون المدني قديمة وحديثة إلا أنها لم تكن نصا في القانون القديم الذي كان ساريا وقت صدور هذا العقد ولذلك ترى المحكمة أن ترفع من الحكم المستأنف ما يشير إلى تطبيق هذه المادة باعتبارها نصا قانونيا على هذا العقد".

وحيث إن المادة ٩١٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه " إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى

عليه أحكام الوصية مالم يقيم دليل يخالف ذلك "فإن هذه المادة تكون قد أقامت قرينة قانونية من شأنها متى توافرت عناصرها - إعفاء من يطمع في التصرف بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عب الإثبات على عاتق المتصرف إليه . ولما كانت القاعدة الواردة بهذه المادة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين الملغى وكان المقرر في ظله أن الأصل في إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات فعب الإثبات كان على من يطمع في التصرف ولم يكن احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته سوى مجرد قرينة قضائية يتوصل بها الطاعن إلى إثبات دعواه والقاضي بعد ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ لأنها كسائر القرائن القضائية تخضع لمطلق تقديره . لما كان ما تقدم ، وكانت القرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني لاتصالها بموضوع الحق اتصالاً وثيقاً لا يجوز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بالنسبة لعقد ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ إذا نفى المطعون عليه من إثبات طعنهم في هذا العقد لمجرد احتفاظ المورث فيه بحقه في الانتفاع بالحصة المبيعة مدى حياته وتطلب من المتصرف إليهم (الطاعنين) نقض هذه القرينة يكون مخالفاً للقانون ، ولا يبرئ الحكم المطعون فيه من هذه المخالفة كونه قد رفع من أسباب الحكم الابتدائي ما يشير إلى تطبيق القاعدة الواردة في المادة ٩١٧ باعتبارها نصاً قانونياً على ذلك العقد إذ لا يؤدي الاستبعاد على هذه الصورة إلى تصحيح الخطأ الذي وقع فيه الحكم الابتدائي في شأن نقله عب الإثبات على النحو السالف بيانه ، كذلك فإنه إذا فسر ما قرره الحكم المطعون فيه من أن القواعد الواردة في المادة المذكورة مستمدة من القواعد الأصلية للقانون المدني قديمة وحديثة إذا فسر هذا القول بأن الحكم أراد أن يتخذ من احتفاظ المورث في العقد الأول المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ قرينة قضائية على اعتبار التصرف الوارد في هذا العقد مضافاً إلى ما بعد الموت فإن الحكم يكون متناقضاً مع نفسه في هذا الخصوص ذلك أنه ورد بأسباب الحكم الابتدائي التي اعتمدها الحكم المطعون فيه - في معرض الرد على المستندات التي قدمتها الطاعنة

الأولى للتدليل على قدرتها على أداء الثمن المسمى في ذلك العقد — ما نصه
 " أما السندات المقدمة منها (أى من الطاعة الأولى) والتي تقول إنها دفعت
 قيمتها لحان أبو طاقية فيلاحظ أنها تحمل تاريخا بعد العقد الأول بثمانى سنوات
 تقريبا إذ أن أولها استحق الدفع فى ٥ مايو سنة ١٩٥٣ أى فى وقت
 كانت هى وأولادها المدعى عليهم قد وضعوا أيديهم على المنزل موضوع النزاع
 باعترافهم " ومفاد ذلك أن المحكمة استندت فى إطراحها لتلك المستندات كدليل
 على ملاءة الطاعة الأولى إلى أن هذه الطاعة وأولادها — وهم جميعا المشترون
 فى العقد الأول — كانوا يضعون اليد من قبل مايو سنة ١٩٥٣ على العين المبيعة
 بالعقد المذكور أى من قبل وفاة المورث الحاصلة — حسب تقارير الحكم
 فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ — وأنهم كانوا يستغلون هذه العين حال حياة المورث
 وأوفوا من ريعها ديناً على إحداهم (الطاعة الأولى) فإذا عاد الحكم بعد ذلك
 واتخذ من احتفاظ المورث فى العقد المذكور بحقه فى الانتفاع بتلك العين مدى
 حياته قرينة قضائية على أن التصرف مضاف إلى ما بعد موت المورث فإنه يكون
 معيبا بالتناقض فى هذا العدد. لما كان ذلك، وكان ما استدل به الحكم على أن
 العقدين المطعون فيهما يستران وصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى
 فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعات بينهما وبين بناته الطاعات
 فى العقدين ومن تحرير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض
 الثمن فيهما أمام الموثق الذى قام بتحريرهما ذلك كله ليس من شأنه أن يؤدى عقلا
 إلى نفي التنجيز عن العقدين ذلك أن البيع الذى يستترعا صحيح فى التقنين القديم
 والقائم متى كان التصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت فيجب إذن للقول
 بأن العقدين المطعون فيهما يستران وصية أن يثبت إلى جانب اتجاه قصد المتصرف
 إلى التبرع إضافة التملك إلى ما بعد موته وهذا الأمر الأخير جاء تدليل الحكم
 عليه غير مانع وإنه لمن فساد الاستدلال أن يستند الحكم فى التدليل عليه إلى ما أثبت
 فى العقدين من دفع المشتري معظم الثمن أمام الموثق الذى حررهما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بخالفه القانون والصور
 بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان قبول المحكمة أسباب الطعن المتقدم ذكرها يغنيها عن بحث السبب الثاني المبني على خطأ الحكم فيما ذهب إليه من عدم انطباق قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على ما سبقه من وصايا ولو كانت وفاة الموصى لاحقة لتاريخ العمل به إلا أن المحكمة ترى تفاديا لتكرار الخطأ في هذا الخصوص أن تشير إلى القاعدة التي جرى بها قضاؤها في هذا الشأن وهي أن الوصية تخضع للقانون الساري وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية منه فيسرى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موصى توفي بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورهما سابقا عليه (يراجع ققض ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ طعن رقم ٢١٣ سنة ٢٢ ق وقض ٢١ يونية سنة ١٩٦٢ طعن رقم ٤١٤ سنة ٢٦ ق).

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
محمد عبد الحليم مرسى ، ولطفى على ، وإبراهيم الجاني .

(١٠٨)

نظمت رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) أشخاص اعتبارية . جمعيات . " الشخصية الاعتبارية للجمعية " .
" ثبوتها " . " اندماج جمعية في أخرى " . خلاف .

لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها . المادة ٧ من القانون
٢٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة . عدم
زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها في شخصيتها
إلا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى .

(ب) انقضاء . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

اختتام الجمعية بوصفها شخصا اعتباريا ، استئنافها الحكم الصادر عنها بوصفها
هذا ، وصدور الحكم النهائي في الدعوى على ذلك الأساس . النقص بعدم ثبوت الشخصية
الاعتبارية للجمعية وبالتالي عدم أهليتها للتقاضى واكتساب الحقوق . قيامه على عنصر
واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع هو الثبوت مما إذا كانت الجمعية قد سجلت
وفقا لأحكام القانون أو لم تسجل . عدم جواز التعدي بهذا المدعى لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(ج) حكم . " تسبب الأحكام " . " كفاية التسبب " . ملكية . " دعوى
الملكية " . الحكم فيها .

بحسب المحكمة لرفض دعوى الملكية عجز المدعى عن إثبات دعواه . لا حاجة بالمحكمة
إلى بيان أساس ملكية المدعى عليه . خطأ الحكم فيما استلزم إليه ترديدا في شأن
الدلائل على ملكية المدعى عليه . النقص بذلك غير متج .

١ - يقضى القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة في مادته السابعة بأن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت إلا إذا شهر نظامها ، ومن ثم فإن اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة لا يثبت به زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وخلافة الجمعية الدامجة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام هذه الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى ، وإلى أن يتم الشهر لا يثبت الاستخلاف بين الجمعيتين في الشخصية الاعتبارية وتبقى هذه الشخصية لاصقة بالجمعية التي كانت لها أصلا .

٢ - متى كان الطاعن قد أقام الدعوى أمام المحكمة الابتدائية على الجمعية المطعون عليها بوصفها شخصا اعتباريا ، وكانت الجمعية قد استأنفت بوصفها هذا الحكم الصادر ضدها وقد صدر الحكم النهائي في الدعوى على ذلك الأساس ، وكان ما ينعاه الطاعن من عدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية وبالتالي عدم أهليتها للتقاضى واكتساب الحقوق يقوم على عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع هو الثابت مما إذا كانت الجمعية قد سجلت وفقا لأحكام القانون أو لم تسجل فإنه لا يجوز التعدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - بحسب المحكمة لرفض دعوى الملكية أن تستند في ذلك إلى عجز المدعى عن إثبات دعواه دون أن تكون بحاجة إلى بيان أساس ملكية المدعى عليه ومن ثم فإن الزمى على خطأ الحكم المطعون فيه فيما استورد إليه تزيدا في شأن التدليل على ملكية المدعى عليه في دعوى الملكية يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٩٨ سنة ١٩٥٣ كلى الاسكندرية ضد المطعون عليه بصفته مديرا لجمعية الثبات والاتحاد القبطية وذكر في بيان دعواه أنه يمتلك المنزل المبين بها بموجب حكم مرمى مراد مسجل في سنة ١٩٤٣ وعقدى بيع

مسجلين في سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٥ ويدخل ضمن ما يملكه بموجب تلك المستندات قطعة أرض فضاء تقع في الجهة الشرقية من المنزل تبلغ مساحتها ٤٧,٠٧ مترا مربعا تعادل ٨٣,٦٨ ذراعا مربعا وقد استأجرت منه الجمعية التي يمثلها المطعون عليه هذه الأرض الفضاء وضممتها إلى فناء المدرسة المجاورة للملكة لها بيد أنها تأخرت في دفع الأجرة إليه عن المدة من أول يونيو إلى نهاية ديسمبر من سنة ١٩٤٧ فأقام عليها الدعوى رقم ٤٦٣ سنة ١٩٤٨ مدنى كرموز بطلب إلزامها بالتأخر من الأجرة ومنازعة الجمعية في ملكية العين المؤجرة وقضت محكمة كرموز بنسب خبير لتطبيق مستندات الطرفين على العين محل النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت هذه المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل نهائيا في الملكية ورفع الطاعن دعواه الحالية ضد المطعون عليه بصفته وطلب بها الحكم بتثبيت ملكيته إلى قطعة الأرض الفضاء المتنازع عليها وبجلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتثبيت ملكية الطاعن إلى ٨٢ ذراعا مربعا من تلك العين وتسليمها إليه ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٣٩ سنة ١٠ ق واستند إلى عقود ملكية الجمعية للعين محل النزاع وإلى وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية وبجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الجمعية التي يمثلها اكتسبت ملكية العين بالتقادم الطويل ولينفى الطاعن ذلك وبعد سماع الشهود قضت المحكمة بجلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ولدى عرض الطعن على دائرة فحص الطعون تمسكت النيابة بالرأى الذى ضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفى المرحلة التالية للإحالة دفع المطعون عليه فى مذكرته بانقطاع سير الخصومة فى الطعن تأسيسا على زوال الشخصية الاعتبارية للجمعية باندماجها فى جمعية جديدة هى جمعية التوفيق والنبات القبطية الخيرية وزوال صفته فى تمثيل الجمعية الجديدة قبل التقرير بالطعن — وقدمت النيابة مذكرة تكميلية طلبت فيها الحكم بعدم قبول الطعن إذا ما قدم المطعون عليه ما يدل قانونا على زوال الشخصية الاعتبارية للجمعية الموجه إليها الطعن فى التاريخ الذى

حدده وأحالت إلى رأيها السابق إذا لم يتقدم المطعون عليه بذلك الدليل .
وبالجلسة المحددة انظر الطعن صممت النيابة على ما أبدته بمذكرتها الأخيرة .

وحيث إن المطعون عليه ينفي الدفع الذي وصفه بأنه دفع بانقطاع سير الخصومة في الطعن على أن الطاعن قد قرر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ بالطعن ضده بصفته ممثلاً لجمعية الثبات والاتحاد القبطية مع أن الشخصية الاعتبارية زالت من هذه الجمعية منذ أول يولييه سنة ١٩٥٨ بسبب اندماجها هي وجمعية التوفيق القبطية الخيرية في جمعية جديدة هي جمعية التوفيق والثبات القبطية الخيرية التي خلفت الجمعيتين في شخصيتهما الاعتبارية ، كما زالت صفته — صفة المطعون عليه — في تمثيل الجمعية الجديدة منذ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٩ بانتخاب شخص آخر غيره رئيساً لها .

وحيث إن هذا الدفع يتمحس عن دفع بعدم قبول الطعن وهو بعد دفع غير صديد ذلك أن القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة يقضى في مادته السابعة بأن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت إلا إذا شهر نظامها كما يقضى في مادته التاسعة بأن شهر نظام الجمعية يكون بقيده في السجل المعد لذلك وينشر ما يخص القيد في الجريدة الرسمية ومن ثم فإن اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة لا يثبت به زوال الشخصية الاعتبارية من الجمعية المندمجة وخلافة الجمعية الدامجة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام هذه الجمعية الأخيرة بوصفها خلفاً للجمعية الأولى . وإلى أن يتم الشهر لا يثبت الاستخلاف بين الجمعيتين في الشخصية الاعتبارية وتبقى هذه الشخصية لاصقة بالجمعية التي كانت لها أصلاً — ولما كان المطعون عليه لم يقدم ما يدل على شهر نظام الجمعية الجديدة وهي جمعية التوفيق والثبات القبطية الخيرية بوصفها جمعية دامجة للجمعية الموجه إليها الطعن ولا يفيد المستندان المقدمان منه وهما صورة لأحد محاضر جلسات الجمعية العمومية للجمعية الجديدة وصورة لأحد محاضر جلسات مجلس إدارة هذه الجمعية إجراء ذلك الشهر — كان ذلك ، فإن تحدى الطاعن بزوال الشخصية الاعتبارية من الجمعية الموجه إليها الطعن وما يرتبه على ذلك من زوال صفته في تمثيلها يكون حارياً من الدليل .

وحيث إن الطعن امتنوف سائر أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن فى السبب الثالث منها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره فى التسبب ويقول فى بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على أن الجمعية المطعون عليها ذات شخصية اعتبارية وأنها بهذه الصفة تملك العين محل النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية وقد خالف الحكم بذلك ما يقضى به القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن الجمعيات الخيرية الذى رفعت فى ظله الدعوى — قبل إلغائه بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ — من أن الشخصية المعنوية لا تثبت للجمعيات الخيرية إلا إذا سجلت طبقاً لأحكام ذلك القانون الملغى — كما أن المحكمة إذ لم تتحقق من حصول التسجيل الذى يستلزمه القانون لثبوت الشخصية المعنوية للجمعية واعتبارها بالتالى أهلاً للتقاضى واكتساب الحقوق فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الطاعن — على ما تقدم بالوقائع — أقام الدعوى أمام المحكمة الابتدائية على الجمعية المطعون عليها بوصفها شخصاً اعتبارياً ، وأن الجمعية استأنفت بوصفها هذا الحكم الصادر ضدها ، وقد صدر الحكم النهائى فى الدعوى على ذلك الأساس . لما كان ذلك ، وكان ما ينصاه الطاعن بهذا السبب من عدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية وبالتالى عدم أهليتها للتقاضى واكتساب الحقوق يقوم على عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع هو التثبت مما إذا كانت الجمعية قد سجلت وفقاً لأحكام القانون أو لم تسجل فإنه لا يجوز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقول فى بيان ذلك أن الحكم استند فى إثبات تملك المطعون عليها للعين محل النزاع بالتقدم الطويل إلى أقوال شهودها ، وأطرح الخريطة المساحية الرسمية التى قدمها الطاعن والثابت بها وجود سور فاصل بين المدرسة التابعة للمطعون عليها وبين العين محل النزاع مما ينفى وضع يد المطعون عليها على تلك العين ،

وإذا أهدر الحكم حجية تلك الخريطة في الإثبات مع أنها ورقة رسمية وتعتبر حجة بما فيها ما لم يتبين تزويرها فإنه يكون مخالفا للقانون. كذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد حصل في أسبابه أن المطعون عليها وضمت يدها على العين محل النزاع بقصد الانتفاع بها كدخل إلى فناء المدرسة واستعمالها لرياضة التلاميذ بين ساعات الدروس فإن قصارى ما تؤدي إليه هذه الحيازة هو اكتساب المطعون عليها للتمتع التي حازتها دون حق الملكية الذي لم يكن محلا لأية حيازة. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بملكية المطعون عليها للعين بالتقادم دون أن تكون الحيازة منصفة على حق الملكية فإنه يكون مخالفا للقانون أيضا في ذلك الخصوص.

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن العين محل النزاع لا تدخل فيما بيع إليه بموجب حكم مرمي المزاد المسجل وعهدى البيع المسجلين التي يستند إليها في دعواه ، وعلى ما أضافه إلى ذلك من أن المطعون عليها تملك تلك العين بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية، ولما كان بحسب المحكمة لرفض دعوى الطاعن أن تستند في ذلك إلى عجز مدهيها عن إثبات سبب ملكيته دون أن تكون بحاجة إلى بيان أساس ملكية المطعون عليها التي لم تكن إلا مدعى عليها في الدعوى. وكان الطاعن لم ينع في أسباب طعنه على ما قرره الحكم في خصوص تقي ملكيته للعين محل النزاع فإنه لذلك يكون غير متبع للبحث في أوجه النعي الواردة على ما استورد إليه الحكم تزييدا في شأن تملك المطعون عليها للعين بالتقادم.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى ، وإبراهيم الجافى .

(١٠٩)

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) استئناف . " رفع الاستئناف " . " صحيفة الاستئناف " .
" بياناتها " . بطلان .

البيان الخاص بتاريخ تقديم مريضة الاستئناف ورقم قيده بمجدول المحكمة ليس من البيانات الواجب ذكرها فى ورقة اعلان الاستئناف . اغفال هذا البيان والخطأ فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف .

(ب) عقد . " فسخ العقد " . " الاعذار " . تقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

الاعذار فرع لمصلحة المدين . عدم تمسكه بأن الدائن لم يذره بفسخ العقد أمام محكمة الاستئناف . لا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة التقض .

(ج) بنوك . اعتماد مصرفى . " خطاب الضمان " . التزام .
" الاعذار " .

التزام البنك بخطاب الضمان بعينه أصيلاً فليس المستفيد لا يوصفه نائباً عن عميله . قيام البنك بصرف مبلغ الضمان لتفديده ، ليس للعميل أن يتخدى بوجوب اعذاره قبل صرف مبلغ التعميض المبين فى خطاب الضمان .

١ - مفاد المادة ٥٠٥ مرافعات أن البيان الخاص بتاريخ تقديم مريضة الاستئناف ورقم قيده بمجدول المحكمة ليس من البيانات التى أوجب المشرع ذكرها فى ورقة اعلان الاستئناف ومن ثم فلا يترتب على اغفال هذا البيان أو الخطأ فيه بطلان الاستئناف .

٢ - الاصدار قد شرع لمصلحة المدين وله أن يتنازل عنه ، فاذا لم يتمسك المدين أمام محكمة الاستئناف بأب الدائن لم يعذره قبل رفع الدعوى بفسخ العقد فانه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - البنك في التزامه بخطاب الضمان إنما يلتزم بصفته أصيلاً قبل الاستفادة لا بوصف كونه نائباً عن عميله . فاذا قام البنك بصرف مبلغ الضمان للاستفيد فانه ليس للعميل أن يتحدى بوجوب اصداره هو قبل صرف مبلغ التعويض المبين في خطاب الضمان (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدلوله .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أنه بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٠ تقدم وكيل الطاعن ببلاغ إلى نيابة الشؤون المالية والاقتصادية ذكر فيه أن الطاعن - وهو تاجر مصري يقيم بلجيكا - قدم إلى القاهرة في شهر يناير سنة ١٩٥٠ وأبرم عقد بيع مع المطعون ضده في صورة خطاب مؤرخ في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ تعهد فيه هذا الأخير أن يصدر للطاعن ألف طن من الأرز إلى بلجيكا مقابل ثمن قدره ٥٢٥٠ فرنكا بلجيكا للطن الواحد ، ووافق الطرفان فيما يتعلق بالجانب المصرفي للعملية أن يفتح الطاعن للمطعون ضده على البنك العربي الأهل بالقاهرة اعتمادين بقيمة الصفقة وهو ٥٢٥٠,٠٠٠ فرنك بلجيكي : الاعتماد الأول بمبلغ ٤,٢٣٥,٠٠٠ فرنك في نظير المستندات الجمركية وبوالص الشحن والتفريغ والاعتماد الثاني بمبلغ ١,٠١٥,٠٠٠ فرنك يستحق الدفع للبائع بغير أن تكون مؤيدة أو مغطاة بمستندات

(١) راجع نقض ١٩٥٤/٤/٢٥ الطعن ٤١٤ س ٢١ ق بمجموعة ٢٥ ص ٢٢٠

بحركة ، وأن يفتح هذان الاعتمادان في موعد لا يتجاوز ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ على أن يتم الشحن في خلال ٩٠ يوما من تاريخ فتح الاعتمادين وأن يحرر المشتري "الطاعن" خطاب ضمان بمبلغ ألفى جنيه على بنك مصر بالقاهرة على أن يبقى هذا الخطاب تحت يد البائع حتى ٨/٤/١٩٥٠ ويردده بمجرد استعمال الحسابات الجارية وذلك ضمينا لتنفيذ الصفقة ثم رحل الطاعن إلى بلجيكا وقدم العقد إلى بنك ريجيونال وطلب إليه فتح الاعتمادين المذكورين إلا أن البنك رفض ذلك تأسيسا على أن الشرط المصرفي الذي ضمنه البائع ذلك العقد غير قانوني لأنه يرمي إلى تمكينه من التلاعب بالعملة الصعبة في السوق السوداء دون الخضوع لرقابة الحكومة المصرية فضلا عن أنه لا يسوغ فتح اعتمادين مستقلين لمقابلة صفقة واحدة فيخصص أحدهما لتغطية المستندات الجمركية الخاصة بتصدير واستيراد الأرز ويخصص الاعتماد الثاني للبائع مباشرة يتصرف فيه كيفما شاء فأبرق للمطعون ضده في ٢/٢/١٩٥٠ بما اعترضه من صواب في سبيل فتح اعتمادين لعملية واحدة وأردف ذلك بخطاب في نفس اليوم بهذا المعنى ورغم ذلك فقد لحا المطعون ضده دون إنذار أو إخطار إلى بنك مصر وتمكن من صرف مبلغ الضمان بغير وجه حق ورغم أن تنفيذ الاتفاق بفتح الاعتمادين لم يتم قبل ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ وانهى الشاكي في بلاغه إلى أن هذه الوقائع تنطوي على مخالفة للقانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . وقد تولت النيابة تحقيق هذا البلاغ واستجوبت المطعون ضده الذي أجمل دفاعه في أن الاتفاق على فتح اعتمادين من صفقة واحدة لا مخالفة فيه للقانون فضلا عن ذلك فإنه كان قد أرسل للطاعن برقية في ٣ فبراير سنة ١٩٥٠ بالموافقة على فتح اعتماد دائرى واحد بجميع الثمن إلا أن الطاعن لجأ إلى التحال من الصفقة إزاء ما تبينه من أن السعر المتفق عليه لا يتناسب مع الأسعار في السوق البلجيكية وبعد أن تم التحقيق اتهمت النيابة المطعون ضده بمخالفته أحكام القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٥٠ بتنظيم الرقابة على النقد لأنه لم يتم بتنفيذ أوامر وزارة المالية الخاصة بتصدير بضائع للخارج ورفعت ضده الدعوى الجنائية رقم ٤٥٠٨ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة جناح هابدين وأقام الطاعن نفسه مدعىا بمحرق مدنية ضد المطعون ضده طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له تعويضاً قدره ٨٣٢٢ ج على التفصيل الآتى : ٢٠٠٠ ج قيمة الضمان المالي الذي صرفه من بنك مصر في ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ ٢٣٤ ج مصاريف

صرف هذا الضمان ، ٤٠٠٠ ج قيمة الخسارة التي أصابت الطاعن بسبب تفويت الصفقة عليه و ٣٠٠ ج مصاريف انتقال و ٢٠٠٠ ج عن الأضرار الأدبية التي لحقت به ، وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢ قضت محكمة جناح عابدين ببراءة المطعون ضده مما اسند إليه وبإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة القاهرة التجارية ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة وجه المطعون ضده بصفته الشخصية وبصفته مدير اتحاد المصدرين إلى الطاعن دعوى فرعية أورد في صحيفة أن الطاعن حاول بشق الطرق التنصل من الوفاء بالتزاماته التي نص عليها عقد ١٩٥٠/١/٢٥ فلما أعيته الحيل أتهمه ببلاغ كيدى كاذب نسب إليه فيه تهمة تهريب النقد إلى الخارج وترتب على ذلك أن قدم للمحاكمة الجنائية وقضى ببراءته ، وقد لحقته من جراء ذلك أضرار مادية وأدبية وطلب تعويضه عنها بمبلغ ١٨٠٠٠ ج على التفصيل الآتى : ٨٠٠٠ ج مافات عليه من ربح فى الصفقة التى نكل عنها الطاعن ، ١٠٠٠٠ ج تعويضا عما أصابه من أضرار مادية يستل منه مبلغ ٢٠٠٠ ج قبضا فإذا لخطاب الضمان فيكون الباقي ١٦٠٠٠ ج وهو ما طلب الحكم به مع رفض الدعوى الأصلية وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعويين الأصلية والفرعية فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٨ سنة ٧٣ ق القاهرة وحدد لنظره جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧ وفيها دفع الطاعن ببطلان الاستئناف لعدم مطابقة صورة الصحيفة المعلقة إليه لأصلها وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وحددت لنظر الموضوع جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وفيها رفع الطاعن استئنافا مقابلا قيد برقم ٤٩٢ سنة ٧٤ ق طلب فيه إلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته الأصلية ، وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة : أولا - فى استئناف المطعون ضده بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض ، ثانيا - فى استئناف الطاعن برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بطريق النقض بتقرير فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٩ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على طلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وحدد لنظره أمام هذه الدائرة جلسة ١٢/٣/١٩٦٤ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه الأول الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بخالفة القانون وفساد الاستدلال ذلك أن الطاعن دفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم مطابقة البيانات الواردة في أصل الإعلان للبيانات الواردة في الصورة المترجمة التي أعلنت إليه في محل إقامته ببلجيكا إذ أن الثابت في أصل الصحيفة أن الاستئناف المرفوع من المطعون ضده مقيد برقم ٥٠٨ سنة ٧٣ ق بينما ذكر في الصورة أن الاستئناف مقيد برقم ١٤٥ سنة ٧٣ ق وهو استئناف سابق كان قد رفعه المطعون ضده الأول عن نفس الحكم وقضى ببطلانه كما شمل الاختلاف تاريخ تحرير صحيفة الاستئناف فقد ثبت في أصلها أنه ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بينما ذكر في الصورة أنه ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ وقد حكمت المحكمة برفض هذا الدفع تأسيسا على أن حضور الطاعن في جلسة المرافعة يزيل البطلان طبقا للمادة ١٤٠ مرافعات في حين أن هذا البطلان مرده إلى عيب من العيوب الجوهرية التي لا يصححها الحضور .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ مرافعات تنص على أن "يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة أمامها وتشمل هذا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف" وتنص الفقرة الأخيرة منها على أنه إذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، ومفاد ذلك أن البيان الخاص بتاريخ تقديم عريضة الاستئناف ورقم قيده بجدول المحكمة ليس من البيانات التي أوجب المشرع ذكرها في ورقة إعلان الاستئناف ومن ثم فلا يترتب على إغفال هذا البيان أو الخطأ فيه بطلان الاستئناف ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في النعي على الحكم الثاني المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٩ بالخطأ في القانون والقصور في التسيب وفساد الاستدلال ، ذلك أنه نص في عقد الاتفاق المؤرخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠

على أن يفتح الطاعن اعتمادين مستقلين في بلجيكا بثن الصفقة وقد قدم الطاعن لمحكمة الاستئناف شهادة من بنك الريبوبونال وشهادة أخرى من إدارة النقد البلجيكية تقطعان في أنهما ترفضان فتح اعتمادين عن صفقة واحدة إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث دلالة هذه الأوراق وقصر بحثه على مشروعية الاتفاق من ناحية القانون المصري ، مستندا في ذلك إلى الحكم الجنائي القاضي ببراءة المطعون ضده في حين أن مشروعية الاتفاق على فتح الاعتمادين منوط بقوانين النقد البلجيكية وإذا لا تجيز تلك القوانين تمويل الصفقة بل هذا النجوة إن مقتضى ذلك أنه قد استحال على الطاعن تنفيذ التزامه بسبب لادخل لإرادته فيه ، هذا إلى أنه إذا كان المطعون ضده قد أنهى للطاعن بالبرقية المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٩٥٠ بالاكتفاء بفتح اعتماد واحد بكل ثمن الصفقة إلا أن ذلك يعتبر إيجابا جديدا لا ينعقد به عقد جديد لأنه لم يصادف قبولا من الطاعن وحتى إذا جاز القول بأن هذه البرقية تتضمن قبولا من المطعون ضده لا يجاب سابق من الطاعن ، فلا يغير ذلك من الأمر شيئا لأن المطعون ضده قيد قبوله بشرط وصول الاعتماد إليه في مصر قبل ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ وقد استحال على الطاعن تنفيذ ذلك لأن يومى ٤ و ٥ فبراير كانا يومى عطلة بالمصارف ولم يكن لدى الطاعن إلا يوم واحد لا يستطيع خلاله اتمام الاجراءات اللازمة لفتح الاعتماد المطلوب وعلى الرغم من علم المطعون ضده بهذه الاستحالة فقد بادر في ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ الى اعتبار العقد منسوخا ومصادرة مبلغ الضمان دون أن يعذر الطاعن وبذلك أوصد في وجهه كل سبيل لتنفيذ الشرط في الأجل المعقول .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه انه قرر في هذا الخصوص ما يأتى :
 " إن الثابت من الأوراق أن الدكتور مصطفى سامى " المطعون ضده " قبل برقية أرسلها الى خليل عبد النور " الطاعن " أن يفتح الأخير اعتمادا دائريا واحدا بجميع المبلغ المتفق عليه في العقد وهذا القبول يعنى في ذاته عن البحث أو الجدل فيما إذا كان فتح اعتمادين بمبلغين عن الصفقة الواحدة مشروعا أو غير مشروع ولم يستجب خليل عبد النور " الطاعن " الى هذا القبول ولم يسرق تنفيذ تعهداته بل تنكر لها لما رآه من أن تنفيذ الصفقة بالشروط المتفق عليها في غير صالحه ولا يمكن أن يقبل اعتذاره بأن قبول الدكتور مصطفى سامى " المطعون

ضده " فتح اعتماد واحد حصل قبل نهاية المهلة الممنوحة لتحليل عبد النور سوربال بوقت قصير وأنه كان على الدكتور مصطفى سامي أن يعطيه أجلا جديدا لمدة أسبوعين جديدين ذلك لأن ضعف هذا المذر واضح من أن خليل عبد النور " الطاعن " لم يتقدم بطلب مهلة جديدة بعد وصول البرقية اليه وهذا يؤكد أنه كان معصما على النكول عن الصفقة والتعلل بأسباب واهية للعدول عنها " ومفاد ذلك أن محكمة الموضوع اعتبرت البرقية المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٩٥٠ تتضمن قبولاً من المطعون ضده لإيجاب سابق صادر من الطاعن انصب على تعديل ما اتفق عليه في العقد خاصا بكيفية الوفاء بالثمن وجعلها تتم بفتح اعتماد واحد بدلا من اعتمادين مع بقاء شروط العقد أصليا ، كما رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن الوفاء بالثمن على هذا النحو في المدة الباقية من الأجل المحدد له أصلا لم يكن مستحيلا وأن الطاعن لم يحاول من جانبه أن يطلب من المطعون ضده إمهاله ، ولما كان هذا القبول من المطعون ضده لم يكن مقرونا بما يعدل في الإيجاب صالف الذكر فإنه لا يعتبر إيجابا جديدا كما يدعى الطاعن - لما كان ذلك ، وكان مقررته المحكمة في هذا الخصوص هو استخلاص سائق ولا مخالفة فيه للقانون فإن النعي بعدم مشروعية الشرط الوارد بالعقد بفتح اعتمادين مستقلين بثن الصفقة يكون غير منتج . أما ما أثاره الطاعن من أن المطعون ضده لم يعذره بفسخ العقد فردود بأن الامذار قد شرع لمصلحة المدين ، وإذ لم يتمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فلا يقبل منه إثارته أمام محكمة النقض أما ما أثاره الطاعن من أن المطعون ضده قبض مبلغ التعويض المبين في خطاب الضمان من بنك مصر دون سبق إعداره فإنه لما كان البنك في التزامه بخطاب الضمان إنما يلتزم بصفته أصيلا قبل الاستفادة ، لا بوصف كونه نائبا عن عميله وقد قام البنك بصرف مبلغ الضمان للمطعون ضده وهو المستفيد فإنه ليس للطاعن وهو العميل أن يتحدى بوجوب إعداره قبل صرف المبلغ المذكور ومن ثم يكون النعي بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفته للقانون وانحطاط الاستناد والقصور في التسيب ذلك أنه قضى بإلزام الطاعن بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصاب المطعون ضده بسبب ما نسب إليه محامي الطاعن

من أنه قضى بشهر إفلاسه وحكم عليه في قضية جنائية خاصة بتصدير أرز للخارج وأنه أبعد من مجالس إدارات الشركات والمؤسسات التي كان عضوا فيها في حين أن هذا الذي أسنده وكيل الطاعن إلى المطعون ضده كان حقيقة واقعة لها سندها من الأوراق، وأنه إذا كان المطعون ضده أودع ملف الدعوى الاستئنافية ما يفيد إلغاء الحكمين سالف الذكر فقد كان ذلك لاحقا لا يداع المذكرة المقدمة منه، ولم يكن الطاعن يعلم وقت تقديم هذه المذكرة بإلغاء الحكمين المذكورين، كما أن قضاء المحكمة بمؤاخذته على ما تضمنته مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف من أن المطعون ضده أبعد عن مجالس إدارات الشركات والمؤسسات وأنه حكم ضده في قضية جنائية يعتبر قضاء في أمر لم تقم عليه الدعوى لدى محكمة الدرجة الأولى، وأضاف الطاعن أنه غير مسئول عما نسبته لمحامي الطعون ضده في المذكرات التي قدمها لأن التكييف القانوني الصحيح للعلاقة بين المحامي وموكله هو أنه عقد إيجار أشخاص لا تتوافر فيه مسئولية الأصيل عما يجاوز به المحامي مقتضيات الدفاع وأنه يفرض اعتبار هذه العلاقة وكالة فإن الوكيل لا يمثل موكله إلا في الدفاع من حقوقه، فإذا تجاوز مقتضيات هذا الدفاع فإنه يخرج في حدود الوكالة ولا يمثل إلا شخصه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أنه أخذ الطاعن على أسناده إلى المطعون ضده أنه أشهر إفلاسه وحكم عليه في عقوبة جنائية في جريمة تموينية وأقام قضاءه في ذلك على ما رآه المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية من أن الطاعن كان أرعنا متسرعا في هذا الاستناد وأنه كان يجب عليه أن يتأنى ولا يتسرع في إيراد أحكام قد ألغيت أو نقضت، ومفاد ذلك أن الحكم لم يؤسس قضاءه على أن الطاعن كان يعلم بإلغاء الحكمين، وإنما على أساس أنه تسرع في الاستناد إليهما قبل أن يتحقق مما انتهى إليه مصيرهما، وإذا كان ذلك، وكان الطاعن لم يدع في سبب الطعن أن إلغاء هذين الحكمين كان لاحقا لبدء دفاعه المتضمن استناد الواقعتين المتقدم ذكرهما فإن النعي بذلك يكون غير مفيد - والنعي مردود كذلك في شقه الثاني بأن الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعن من عبارات القذف التي تضمنتها المذكرتان المتقدمتان منه إلى المحكمة الابتدائية وإذا كان الحكم قد أشار في أسبابه إلى

المذكورة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الاستئناف فانه وصف ما ورد في هذه
المذكورة بأنه تكرار لما جاء في المذكرتين سالفتي الذكر وبذلك يكون الحكم
المطعون فيه لم يؤخذ الطاعن عن وقائع أبديت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف،
أما ما يتحدى به الطاعن من عدم مسئولية عما أسندته محاميه إلى المطعون ضده
لعدم ثبوت اشتراكه معه في اعداد هذا الدفاع أو موافقته عليه بسبب اقامته
في الخارج فانه لما كان هذا الدفاع يخالطه واقع ولم يقدم الطاعن ما يفيد
سبق عرضه على محكمة الموضوع فانه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام
محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين أحمد زكي محمد ،
ومحمد ممتاز محمد نصار ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين موسى .

(١١٠)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ” . ” سنوية
الضريبة ” .

الأصل في السنة المالية للنشأة أن تكون متمشية مع السنة التقويمية . السنوات
المتداخلة . تحديد الضريبة في الحالتين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية
في نهاية كل سنة .

أرباح سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا تتحقق إلا في سنة ١٩٤٧ . اعتبارها
سنة الأساس .

وإن كان الأصل في السنة المالية للنشأة هو أن تكون متمشية مع السنة
التقويمية إلا أنه رعاية لصالح الممولين ممن تختلف صلتهم المالية عن السنة التقويمية
اعتبر الشارع نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة في الحالتين على
أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة مراعيًا في ذلك
أن النشاط الذي تزاوله المنشأة يظل يتردد طوال السنة بين الكسب والخسارة ثم
يتحدد في نهايتها ، وإذ كان الربح الناتج خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧
يتحدد في سنة ١٩٤٧ فإنها تكون — لا سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ — هي سنة
الأساس التي عنها الشارع في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢^(١) .

(١) راجع قضا ١٩٦٢/٢/٧ الطعن ٦١ س ٢٧ ق السنة ١٣ ص ١٧٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الجمالية أخطرت المطعون عليه بأنها اتخذت أرباحه المقدرة فى سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساسا للربط عليه فى السنوات من سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ و إذ لم يقبل المطعون عليه ذلك أحيل الخلاف على لجنة الطعن المختصة التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧ "باعتبار أرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ هى سنة القياس عند تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤" فأقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليه بطلب الحكم "بالغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧ وتأيد المأمورية فى اعتبار سنة القياس بالنسبة للمطعون عليه هى سنة ١٩٤٦/١٩٤٧" . و بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة "واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٢ سنة ٧٥ ق و بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٦ حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وقد طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بإحالة على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ أساسا للربط الضريبية فى السنوات اللاحقة يكون قد خالف

القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن الشارع نص في المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على اتخاذ أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح في السنوات التالية ومن ثم فإن سنة القياس البتة وأن تكون هي سنة ١٩٤٧ الميلادية أو سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ المتداخلة التي يتحقق فيها الربح في سنة ١٩٤٧ .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وقد نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت تتبعها أساساً لوضع آخر ميزانية". كما نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه "امتناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم من كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١". فإن الشارع يكون بذلك قد دل على أن الأصل في السنة المالية للمنشأة أن تكون سنة تقويمية . ولكنه رعاية منه لصالح الممولين ممن تختلف سنهم المالية من السنة التقويمية أباح نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة في كلا الحالين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في كل سنة معولاً في ذلك على أن النشاط الذي تزاوله المنشأة يتردد بين كسب وخسارة طوال السنة ثم يتحدد في نهايتها . وإذا كان الربح الناتج من التجارة خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ إنما يتحقق في سنة ١٩٤٧ فإنها تكون هي سنة الأساس التي هناها المشرع في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ هي سنة الأساس فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما سبق بيانه يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٤١٢ سنة ٧٥ في تجاري القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف واتخاذ أرباح الممولين عليه المقدرة من سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساساً للربط عليه في سنوات النزاع .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحترمين : أحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين حويس .

(١١١)

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

عمل . ” انتهاء عقد العمل “ . ” معاش العامل “ .

اعتبار المنحة والملاوة الاجتماعية جزاء من الأجر لا يمنع من احتساب المعاش على
أساس الأجر الأصلي وحده ما دام نظام العمل في المتشاة قد جرى على ذلك .

إذا كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن نظام العمل في البنك قد جرى
على احتساب المعاش على أساس المرتب الأصلي وحده دون إضافات أخرى ،
قد عاد فقرر ادخال المنحة والملاوة الاجتماعية في حساب الأجر الذي يسوى
عليه المعاش استنادا إلى أنهما يعتبران جزاء من الأجر مع أن اعتبارهما كذلك
لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده طبقا لنظام العمل
في البنك ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد البنك الطاعن الدعوى رقم ٢١٢٨
سنة ١٩٥٦ كلى الاسكندرية طالبا الحكم بالزامه بأن يؤدي له معاشا شهريا
قدره ٢١ جنيها و ٨٠٠ مليم ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ حتى آخر فبراير
سنة ١٩٥٦ ومبلغ ٤ جنيها و ٢٥١ مليم ملاوة خلاء معيشة عن كل شهر

استنادا إلى أنه التحق بخدمة البنك من أول يونيه سنة ١٩٣٨ ثم فوجيء بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بفصله من العمل بحجة مقتضيات التنظيم الإداري للبنك بعد ادماج البنك اليوناني مع بنك أثينا وتطبيق النسبة الخاصة بالمصريين عملا بقانون الشركات مع أن السبب الحقيقي لفصله يرجع في الواقع إلى أنه أصيب بمرض في عينه جعله غير قادر على الاستمرار في العمل وقال إنه أصبح مستحقا للمعاش طبقا للأئحة صندوق المعاشات وقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٥٧ برفض الدعوى فطعن المطعون عليه في هذا الحكم بالاستئناف برقم ١١١ سنة ١٣ ق استئناف الاسكندرية وقضت محكمة الاستئناف في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بنقض مكتب الخبراء لتحديد مقدار المعاش الذي يستحقه المطعون عليه بعد أن فصلت في أسباب حكمها باستحقاقه للمعاش وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره قضت المحكمة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بإعادة المأمورية إليه لأداء المأمورية الميمنة في الحكم ثم قضت في ٢ فبراير سنة ١٩٦٠ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه معاشا شهريا قدره ١٨ جنيها و ٣٢٠ مليا مع صرف صافي المتجمد من أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ حتى آخر يناير سنة ١٩٦٠ ومقداره ٦٧١ جنيها و ٨٠٠ مليم فقرر الطاعن في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٠ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بتقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ إحالته إلى هذه الدائرة حيث صمم الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وطلبت النيابة العامة رفض الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعن في سبب النعي على الحكم المطعون فيه أنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أقام قضاءه على وجوب احتساب المعاش الشهري للمطعون عليه لا على أساس المرتب الثابت وحده وإنما على أساس أجره من أربعة عشر شهرا مقسومة على اثني عشر شهرا وذلك بأن أدخل في حساب الأجر مرتب شهرين يعطيه البنك لموظفيه سنويا كما أضاف للأجر قيمة العلاوة الاجتماعية التي يعطيها البنك للمطعون عليه وهذا يخالف العرف المستقر في أصل احتساب المعاشات لا في البنك وحده وإنما في سائر الجهات

الحكومية والأهلية ورغم أن البنك قد استمر على تطبيق هذا العرف منذ أربعين سنة تنفيذا لأحكام لائحة صندوق المعاشات ولم يحتسب معاش موظفيه إلا على أساس المرتب الثابت الشهري وحده دون إضافة المنحة السنوية أو أية علاوة أخرى .

وحيث إن هذا النمي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اعترض على تقرير مكتب الخبراء المقدم تنفيذا للحكم الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ بأن الأساس الذي يجب إجراء حساب المعاش عليه هو المرتب الأصلي وحده دون إضافة مبلغ المنحة أو العلاوة الاجتماعية واستند إلى العرف الذي جرى عليه البنك مع موظفيه الذين أحيلوا على المعاش من قبل وإلى لائحة صندوق المعاشات فقضت المحكمة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بإعادة المأمورية لمكتب الخبراء لتحقيق دفاع الطاعن وقدم المكتب تقريره وبين فيه أن البنك الطاعن يجري حسابه للمعاش بالنسبة للموظفين على أساس المرتب الشهري الأصلي الثابت وحده دون أية إضافة لعلاوة اجتماعية أو متوسط منحة ولكن الحكم المطعون فيه لم يحفل بهذا النظر وأورد في أسبابه "أن الجدل الذي يشهده البنك المستأنف عليه بصده لا يقوم على أساس سليم من الواقع أو القانون ولا ينهض ما كان يسير عليه البنك خاصة بموظفيه لتأييده وذلك لأنه مقر بالكشف المقدم منه لمكتب الخبراء بأن العلاوة الاجتماعية والبالغ قدرها جنيه علاوة ثابتة ومقيدة مرتبا أساسيا كما أنه مقر بأنه يمنع موظفيه في السنين الأخيرة منحة ثابتة قدرها مرتب شهرين فهما على هذا الاعتبار يكونان جزءا مكملًا للأجر الأصلي لا يمكن للبنك أن يتحال من دفع شطر منه ومن ثم يصبح المبلغ الإجمالي أجرا أساسيا . . " وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه لا سند له من القانون ذلك أنه رغم تسليمه بأن نظام العمل في البنك قد جرى على احتساب المعاش على أساس المرتب الأصلي وحده دون إضافات أخرى فإنه قد قرر إدخال المنحة والعلاوة الاجتماعية في حساب الأجر الذي يسوى عليه المعاش استنادا إلى أنهما يعتبران جزءا من الأجر مع أن اعتبارهما جزءا من الأجر لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده ما دام نظام العمل في البنك قد جرى على ذلك ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون متعينا نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ولطفى دلى ، وإبراهيم الجلفى ، وصبرى فرحات .

(١١٢)

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عقد . " ركن الرضا " . أهلية . " عوارض الأهلية " . " السفه
والغفلة " . " تصرفات ذى الغفلة والسفيه " .

الاستغلال هو اغتنام الغير فرصة سفه شخص أو غفلة يستصدر منه تصرفات
يستغل فيها ويترى من أمواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفيه أو ذو الغفلة
الجر عليه فبمعد إلى التصرف فى أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تقويت
آثار الجبر المرتقب . تصرف ذى الغفلة أو السفيه قبل صدور الجبر لا يكون باطلا
أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . فلم المتصرف إليه بسفه
المتصرف أو غفلة لا يكفى لإبطال التصرف بل يجب إلى جانب ذلك العلم قيام
الاستغلال والتواطؤ . ولا يكفى لتحقيق الاستغلال مجرد قصد بل يلزم ثبوت
استغلال المستغل لدى الغفلة أو السفيه فلا وسعوله من وراء العقد على فوائد
أو ميزات تتجاوز الحد المعقول .

(ب) التزام . " آثار الالتزام " . " الشرط الجزائى " . تعويض .
محكمة الموضوع .

خضوع الشرط الجزائى وفقا لقانون المالى المالى لمعلق تقدير القاضى .

(ج) حق . " حقوق الامتياز " . تأمينات هيئية . " تقريرها " .

الامتياز لا يقرر إلا ينص فى انقانون . اشتراطه فى العقد . عدم
الاعتداد به .

١ - التصرف الصادر من ذى غفلة أو من السفية قبل صدور قرار الحجر لا يكون - وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض وظل القانون المدنى الملغى وقتنه المشرع فى المادة ١١٥ من القانون القائم - باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . ويقصد بالاستغلال أن ينتمى الغير فرصة سفه شخص أو غفلة فيستصدر منه تصرفات يستغل بها ويترى من أمواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفية أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعمد إلى التصرف فى أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب . ومن ثم فلا يكفى لإبطال التصرف أن يعلم المتصرف إليه بما كان يتردى فيه المتصرف من سفه أو غفلة بل يجب أن يثبت إلى جانب هذا العلم قيام الاستغلال أو التواطؤ بالمعنى السابق بيانه . كما أنه لا يكفى لتحقيق هذا الاستغلال توفر قصد الاستغلال لدى المتعاقد مع السفية أو ذى الغفلة بل يجب لذلك أن يثبت أن هذا المتعاقد قد استغل ذى الغفلة أو السفية فعلا وحصل من وراء العقد على فوائد أو ميزات تتجاوز الحد المألوف حتى يتحقق الاستغلال بالمعنى الذى يتطلبه القانون^(١) .

٢ - الشرط الجزائى كان يخضع دائما - وفقا للقانون المدنى الملغى - لمطلق تقدير القاضى فلا يحكم إلا بما يراه مناسبا من التعويض للضرر الذى لحق الدائن^(٢) .

٣ - الامتياز لا يقرر لحق إلا بمقتضى نص فى القانون . ومن ثم فإن اشتراط المتعاقد امتيازاً لحقه فى التعويض لا يعتد به وبالتالي يكون النص عليه فى العقد لغوا^(٣) .

(١) راجع نقض ١٥/٢/١٩٦٢ الطعن ٣٤٨ من ٢٦ فى السنة ١٣ من ٢٦٨ .
(٢) راجع نقض ٢٧/٣/١٩٥٢ الطعن ١٠ من ٢٠ فى مجرمة ٢٥ سنة من ٢٦٥ .
(٣) راجع نقض ٥/٥/١٩٥٥ الطعن ١٢٣ من ٢٢ فى مجرمة ٢٥ سنة من ٢٩٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق- تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٥٣ سنة ١٩٣٠ كلى القاهرة وانتهى فيها إلى اختصاص السيدة مشكورة أحمد شيرين بصفتها ناظرة وحارسة قضائية على وقف المرحوم حسين باشخليفه شرقيه - وحسن أحمد شيرين بصفته قima على والده أحمد شيرين وشبل مرعى - وطلب الزام المدعى عليها الأولى بصفتها بأن تدفع له من ريع الوقف المذكور مبلغ ١٨٠٠ جنيه وتثبيت الججز التحفظى الذى أوقعه تحت يد المدعى عليه الأخير على ما فى ذمته لأحمد شيرين وجعل هذا الججز نافذا - وقال الطاعن فى بيان دعواه إنه بموجب عقد إيجار تاريخه ٨ من يونيه سنة ١٩٢٥ وثابت التاريخ فى ٢٧ من يولييه سنة ١٩٢٥ استأجر من أحمد شيرين بصفته ناظرا لذلك الوقف مائة فدان تقريبا كائنة بناحتى دناصور وزاوية الهقى مركز شبين الكوم وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ وبأجرة حملتها ١٨٠٠ جنيه عن جميع هذه المدة عجل منها مبلغ ٨٠٠ جنيه وقت تحرير العقد واتفق على دفع الباقي بعد خصم الأموال الأميرية على أفساط خلال مدة الاجارة كما التزم المؤجر فى العقد فى حالة تأجير الأرض المؤجرة للغير من نفس المدة برد ما قبضه من الأجرة وبتمويض قدره ألف جنيه - وأن المؤجر على الرغم من ذلك أقدم على تأجير الأطلان ذاتها ونفس المدة إلى ارست أبو طاقية الأجنبى اجنسية وذلك بعقد إيجار رسمى تاريخه ١٨ من فبراير سنة ١٩٢٦ فبادر الطاعن إلى رفع الدعوى رقم ١٥٠٠٥ سنة ٥٢ ق أمام محكمة مصر المختلطة واختصم فيها هذا الشخص وأحمد شيرين وطعن فى هذا العقد بالصورية وبتحريره بالتواطؤ بينهما بقصد حرمانه من الانتفاع بالأطلان السابق تأجيرها إليه وطلب فى تلك الدعوى الحكم بأفضلية هذه وتسليمه هذه الأطلان فى التاريخ المحدد لبدء تنفيذه وهو أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ ولما رأى الطاعن أن

اجراءات التقاضى أمام المحكمة المختلطة قد طالت واستنفدت معظم مدة عقده ترك هذه الدعوى ورجع إلى القضاء الوطنى وأقام أمامه دعواه الجالية بطلب رد الأجرة المقبوضة ومبلغ التعويض المشروط فى العقد وإذا كان قد صدر قرار فى ٩ من ابريل سنة ١٩٢٧ بتوقيع المحرر على المؤجر أحمد شيرين للسفينة والنقل فقد اختصم فى دعواه هذه - القيم عليه ووزارة الأوقاف الذى خلفته فى نظارة الوقف ولما عينت السيدة مشكورة ناظرا بدلا من وزارة الأوقاف وحارسة قضائية على الوقف اختصمها بهاتين الصفتين وطلب إلزامها بالمبلغ المطالب به كما اختصم والده ليحكم فى مواجهته بتثبيت الحجز الذى كان قد أوقعه تحت يده على ما لمدينه أحمد شيرين فى ذمته من ديون . وقد طعننا ناظرة الوقف فيما طعننا به على عقد الإيجار أساس الدعوى بأنه باطل لصدوره من أحمد شيرين أثناء قيام حالة السفينة والنقل به ومع علم الطاعن بهذه الحالة وقت إبرام العقد، ورد الطاعن على هذا الدفاع منكرًا علمه بتلك الحالة وقت تحرير العقد وقال إنه مادام تاريخ هذا العقد سابقا على تاريخ تقديم طلب الجرح وهو ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ وعلى تاريخ القرار الصادر بتوقيعه فإن آثار الجرح لا تلحقه ، وبتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣١ حكمت المحكمة الابتدائية ببطلان الحجز الموقع تحت يد الشيخ شبل مرعى - والد الطاعن - ثم حكمت فى ١١ يونيه سنة ١٩٤٩ قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الناظرة على الوقف والقيم بكافة طرق الإثبات . فيها البينة أن حالة السفينة والنقل كانت قائمة بالناظر السابق أحمد شيرين قبل تحرير عقد الإيجار وأن المدعى (الطاعن) أقدم على قبول هذا التصرف وهو عالم بقيام سبب الجرح وصرحت المحكمة للطاعن بنفى ذلك بالطرق حينها . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بإلزام السيدة مشكورة بصفتها ناظرة وحارسة على وقف المرحوم حسين باشخليفه أن تدفع للطاعن من ربح الوقف المستحق للدعى عليه الثانى بصفته قيا على والده أحمد شيرين مبلغ ألف وثمانمائة جنيه . وبنت المحكمة قضاءها بذلك على أنه لم يثبت لها علم الطاعن بسفينة المؤجر أو فقته عند إبرام العقد - استأنف القيم على المحجور عليه والسيدة مشكورة بصفتها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ١٦٥ سنة ٦٨ ق وطلبا إلغاء

الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن وأثناء سير الاستئناف حلت محلها فيه السيدة سميرة أحمد شيرين بصفتها قيمة على والدها أحمد شيرين وبصفتها حارسة على أملاك الوقف المذكور بعد حله وتمسكت ببطلان العقد لعلم الطاعن بسفه المؤجر وبغفلة عند استصدار هذا العقد واستغلاله هذه الحالة ونعت على الحكم المستأنف فساد استدلاله على نفى هذا العلم وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المستأنف ضده (الطاعن) تأسيسا على ابطال العقد فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على المذكرة المقدمة منها والتي انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفساد الاستدلال والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بإبطال عقد الإيجار الصادر إليه من أحمد شيرين على منته واحد هو ما استخلصه من أنه (الطاعن) حين تعاقد مع الأخير كان يعلم بسفه وغفلة وأنه قصد استغلال هذه الحالة ، وذهب الحكم يبين الأسباب التي استخلص منها فهمه هذا وانهى إلى القول ” ومن كل ذلك يبين أن عقد الإيجار موضوع الدعوى وإن كان قد حرر قبل توقيع الجور على المؤجر إلا أنه صدر في فترة قيام أسباب الجور وأن المستأجر (الطاعن) أقدم على الاستئجار وهو عالم بقيام هذه الأسباب وهي السفه والغفلة لدى التعاقد معه ومن ثم يكون هذا العقد باطلا ” - ويرى الطاعن أن الحكم إذ جعل لإبطال التصرف الصادر من المحجور عليه لسفه أو غفلة أو لكليهما - قبل توقيع الجور منوطا بظهور حالة السفه والغفلة وعلم المتصرف إليه بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن الأصل أن كل تصرف يصدر من المحجور عليه قبل قرار الجور يكون صحيحا ولا يبطله علم المتصرف له بحالة السفه والغفلة ولا مجرد قصده الاقادة من هذه الحالة وإنما يبطل هذا التصرف إذا صدر بطريق التواطؤ والغش بين المحجور عليه والمتصرف له بقصد التعايل مع القانون ولما كان الحكم قد اكتفى بالتدليل

على علم الطاعن بسفه المؤجر وغفلته وأهميل الأساس الذي لا يقوم
 البطلان إلا عليه فإنه يكون مخالفا للقانون وقاصرا قصورا يعيبه .
 ويضيف الطاعن أن الحكم وإن قرر أنه حين تعاقد مع أحمد شيرين كان
 يعلم بسفه وغفلته وقصد استغلال هذه الحالة إلا أنه خلا من أى دليل أو مجرد
 قرينة تصلح لإثبات قصد الاستغلال الذى نسبته إليه — أما ما استند إليه الحكم
 من أنه كان عند إبرامه العقد طالبا بكلية الحقوق ومن أن العقد أبرم قبل مدته
 بثلاث سنوات وذكر فيه أن حدود الأطنان المؤجرة معلومة للطرفين كما اشترط
 فيه تعويض كبير يزيد على صافي الأيجار بعد خصم الأموال وذلك في حالة إخلال
 المؤجر بالتزامه وتأجير الأطنان للغير — ومن أن الطاعن خلق لحقه في هذا
 التعويض امتيازاً على ريع الوقف وما استخلصه الحكم من شهادة شاهد الإثبات
 الرابع من أن الطاعن لم يدفع من مبلغ الثمانمائة جنيه الذى ذكر في العقد أنه يحمله
 من الأجرة سوى مبلغ خمسمائة جنيه وأن الباقي خصم مقابل الهدايا التى قدمها
 شقيق الطاعن إلى ابنة المؤجر في فترة الخطوبة التى فسخت فيما بعد — هذه
 الأسباب التى استند إليها الحكم — بعضها غير صحيح وهى جميعها لا تؤدي مقلا
 إلى ما رتبته عليها الحكم من أن (الطاعن) كان عند إبرامه للعقد يعلم بسفه المؤجر
 وقصد استغلال هذه الحالة — فليس صحيحاً أن التعويض المشروط يربو على قيمة
 أجرة الأطنان في مدة الثلاث سنوات المتفق عليها ولا أن الطاعن خلق لنفسه
 حق امتياز على ريع الوقف . وحتى أوضح تفسير النص الوارد بهذا الشأن على
 النحو الذى فسرت به المحكمة فإن هذا النص يكون لغوا لا ينشأ به حق امتياز
 ولا يعدو أن يكون نصاً تهديدياً ومن جهة أخرى فإن المفروض عند الاتفاق على
 التعويض أن يحدد الطرفان مقابل الربح الذى يضيع على المستأجر من عدم انفاذ
 عقده والأمر في تحديد هذا التعويض منوط في جميع الأحوال بتقدير المحكمة للضرر
 الذى يلحق بالمستأجر وللمحكمة وفقاً للقانون القديم الذى أبرم العقد في ظله أن
 تخفض التعويض المتفق عليه بما يتناسب مع هذا الضرر ، وكون الطاعن طالبا
 عند إبرامه العقد لا يفيد استغلاله حالة لسفه والغفلة التى كانت قائمة بالمؤجر
 لأن الطاعن كان مزعماً أن يجمع بعد تخرجه بين العمل في المحاماة وفي الزراعة وهو
 ما حصل فعلاً بعد أن أنهى دراسته كذلك فإن علمه بحدود الأطنان المؤجرة لا يفيد
 بأى حال علمه بسفه المؤجر ولا قصده استغلال هذا السفه وقد دلت الطاعن

أمام محكمة الموضوع على انتفاء الاستغلال بأنه استأجر ذات الأطنان في سنة ١٩٣١ في مزاد علني من وزارة الأوقاف — بعد أن وليت النظر على الوقف — بأجرة سنوية قدرها خمسة جنيهات للفدان أي بما يقل عن الأجرة المتفق عليها في العقد محل النزاع .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد شروط عقد الإيجار سند الدعوى استعرض أقوال شهود الطرفين والأحكام التي استشهدت بها القيمة وناظرة الوقف على قيام حالة العفء والغفلة بالمحجور عليه أحمد شيرين وقت إبرامه ذلك العقد ثم قال الحكم " وحيث إن هذه المحكمة ترى أن أقوال شهود الإثبات التي يطمأن إليها صريحة في أن أحمد شيرين كان على درجة ظاهرة من العفء والغفلة لا تخفى على أحد فضلا عن المقربين منه والمتصلين به كما أنها صريحة في أن عائلة الشيخ شبل مرعي كانت على صلة وثيقة به بحكم امتعاج وعميدتها منذ سنة ١٩١٠ أطنان الوقف التي كان أحمد شيرين ناظرها والمستحق الوحيد فيها وبحكم اختلاطه بأفرادها والتجائه إلى عميدتها هربا من تنفيذ حكم المحوس لعدم دفعه مبلغ الظقة لوالده — وحيث إن المحكمة ترى أن هذه الحالة ما كانت تخفى على المستأنف عليه (الطامن) بالذات وأنه حين تعاقد على إيجار أطنان الوقف كان يعلم بها وكان يقصد احتلالها وذلك للأسباب الآتية : أولا — ظروف تحرير عقد الإيجار وملابساته والقيمة التي كُتب بها فقد تبين أن عقد الإيجار أبرم بين أحمد شيرين وبين المسأنف قسده بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٢٥ وأثبت تاريخه في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٥ أي في وقت كان فيه هذا الأخير ظاهرا بكتابة الحقوق وقد حذد لبده تنفيذه آخر أكتوبر سنة ١٩٢٨ ولاتته أنه آخر أكتوبر سنة ١٩٣١ وليس من المألوف أن يقدم طالب علم على استعجار نحو مائة فدان أثناء دراسته وأن يدفع جزءا كبيرا من الإيجار مقدما وأن يقدم على ذلك قبل إمكان انتفاعه بالعين بنحو ثلاث سنوات . وما من شك في أن هذا قرينة تؤيد أقوال شاهد الإثبات الرابع من أنه حين للصلح وسط مال المسأنف عليه عن ظروف التأجير فأخبره بأن والده كان يطالب أحمد شيرين بنحو ثلاثمائة جنيه بمقولة أنها صرفت من بضع سنوات سابقة في شراء هدايا وحلوى وما يماثلها أثناء خطبة أخيه محمود شبل مرعي لابنة أحمد شيرين . وأنه انتهز هذه الفرصة — فرصة التجاء الأخير لمنزل أبيه — وأشار على والده بتحرير

عقد إيجار من أطيان الوقف يبدأ بعد ثلاث سنوات ويحتسب فيه هذا المبلغ من قيمة الإيجار . فلما سأله من الدبيب في عدم كتابة العقد باسم أبيه قال أنه كتبه باسمه دفعا للشبهات اوجود قضايا بين والده وأحمد شيرين . ومعنى ذلك أن المستأنف عليه ووالده انتهزا فرصة موالية كانت حالة أحمد شيرين فيها كما وصفها شهود الاثبات وكتبا هذا العقد بقصد الاستغلال لا بقصد عقد صفقة هادية تكون مادة من مالك الأرض الى مزارع لا من ناظر وقف الى طالب في الحقوق وحيث إنه مما يؤيد علم المستأنف عليه بحالة السفه والغفلة لدى أحمد شيرين والرغبة في استغلالها نفس صيغة العقد فقد حرر بعبارة جامعة لم تذكر فيها حدود الأطيان المؤجرة كما جرت العادة وإنما كتبت عبارة " الحدود معلومة للطرفين " فكان المستأنف عليه يعرف المؤجر ويعرف حدود أطيانه ولا يرى داعيا لذكرها مع أنه لا يزال طالب علم وكأنه يعلم بظروف سفهه وغفلته والالبا كتب تعويضا كبيرا يزيد عن قيمة الصافي من الإيجار بعد خصم الأموال في حالة ما إذا أبحرها للغير مع أن التعويض عن التأجير للغير شرط في مالوف ولئن علم المستأنف عليه بأن المؤجر اعتاد ذلك فهو بهذا يسلم ضمنا بأنه لم بظروفه وأحواله وبحالة الغفلة والسفه يؤجر مرتين عن ذات المدة يتقاضى القليل ويكتب الكثير يضاف الى ذلك أن المستأنف عليه اشترط على المؤجر عند التأجير للغير لا رد المبلغ المقال بدفعه مقدما ولا دفع التعويض الجسيم الذي نص عليه وإنما خلق لنفسه حق امتياز على ريع الوقف وليس مالوفا أن يقبل مؤجر في ظروف هادية خلق مثل هذا الحق كما ليس مالوفا أن يحرر عقدا غريبا كهذا العقد قبل مدته بثلاث سنوات وأن يدفع له مثل هذا التأمين الجسيم دون أن يوقع شاهد واحد عليه مما يهدم أقوال شهود النفي الذين زعموا وجودهم عند تحرير العقد إذ لو صحت أقوالهم لما أجمعوا عن الشهادة عليه . ثانيا - ما شهد به أحمد رفعت من رؤيته المستأنف عليه يتردد على منزل أحمد شيرين بالمطرية منذ كان طالبا بكلية الحقوق وما شهد به شاهد الاثبات الرابع من أنه علم من ذات المستأنف ضده أن خطبة بين أخيه وبين ابنة أحمد شيرين قد عقدت قبل عقد الإيجار ببضعة سنوات ، ثم أوضح الحكم دلالة الأحكام المقدمة من فائضة الوقف على قيام حالة السفه والغفلة بأحمد شيرين من قبل توقيع الحجر عليه وقال " ومعنى ذلك أن حالة السفه والغفلة كانت قائمة بما لا يدع مجالا للشك في وقت تحرير

عقد الإيجار موضوع الدعوى وأن أقوال الشهود في هذا الصدد يطمان إلى سلامتها وأن أمر سفة أحمد شيرين وغفلة كان ظاهرا للبيان تحدثت عنه الأحكام وأثيرت بشأنه المنازعات القضائية التي لم تكن بعيدة عن المستأنف عليه " وانتهى الحكم إلى القول "وحيث إنه من كل ذلك يتبين أن عقد الإيجار موضوع الدعوى الصادر من أحمد شيرين بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٢٥ وإن كان قد حرر قبل توقيع الحجر عليه إلا أنه صدر في فترة قيام أسباب الحجر وأن المستأجر (الطاعن) أقدم على الاستئجار وهو عالم بقيام أسباب الحجر للسفة والغفلة لدى المتعاقدين معه ومن ثم يكون هذا العقد باطلا" - ولما كان التصرف الصادر من ذي غفلة أو من السفه قبل صدور قرار الحجر لا يكون - وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في ظل القانون المدني الملئ وقتئذ المشرع في المادة ١١٥ من القانون القائم - باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ - ويقصد بالاستغلال أن يقتحم الغير فرصة سفة شخص أو غفلة فيستصدر منه تصرفات يستغل بها ويثرى من أمواله ، أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعبد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرقب . ومن ثم فلا يكفي لإبطال التصرف أن يعلم المتصرف إليه بما كان يتردى فيه المتصرف من سفة أو غفلة بل يجب أن يثبت إلى جانب هذا العلم قيام الاستغلال أو التواطؤ بالمعنى السابق بيانه - كما أنه لا يكفي لتحقيق الاستغلال ما قرره الحكم من أن الطاعن أبرم مع أحمد شيرين عقد الإيجار بقصد الاستغلال إذ أنه بفرض توفر هذا القصد لدى الطاعن فإنه لا يكفي بذاته لإبطال العقد بل يجب لذلك أن يثبت أن الطاعن استغل المؤجر فعلا وحصل من وراءه عقد الإيجار على فوائد أو ميزات تجاوز الحد المعقول حتى يتحقق الاستغلال بالمعنى الذي يتطلبه القانون . لما كان ما تقدم ، وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم في إبطال عقد الإيجار الصادر من أحمد شيرين إلى الطاعن قبل صدور قرار الحجر على المؤجر وقبل طلب توقيع هذا الحجر بأكثر من سنة ونصف . هذه الأسباب ليس فيها ما من شأنه أن يؤدي عقلا إلى أن الطاعن حين أبرم هذا العقد كان متواطئا مع المؤجر أو أنه استغل حالة سفة وغفلة وأثرى من أمواله عن طريق عقد الإيجار الذي أبرمه معه - ولا ينتج في اثبات الاستغلال ما استخلصه

الحكم من أقوال أحد شهود الاثبات من أن الطاعن لم يدفع من مبلغ الثمانمائة جنيه الوارد ذكره في العقد على أنه عاجل الأجرة - سوى مبلغ خمسمائة جنيه وأن الثلاثمائة جنيه الباقية خصمت نظير هدايا الخطبة التي كان والد الطاعن يطالب المؤجر بقيمتها بسبب فسخ هذه الخطبة ولا ما ذكره الحكم من أن الطاعن اشترط في العقد تعويضا مبالغيا فيه في حالة اخلال المؤجر بالتزامه وتأجيله الأتيان للغير ولا ما قرره الحكم من أن الطاعن خلق لنفسه حق امتياز على ريع الوقف ، كل هذا الذي ساقه الحكم غير منتج في اثبات الاستئلال ذلك أن الاتفاق على خصم دين في ذمة المؤجر من معجل الأجرة الذي نص عليه في العقد لا يعتبر استغلالا إلا إذا كان هذا الدين غير محقق الوجود واحتمال الطاعن على استيفائه عن طريق عقد الإيجار الذي عقده مع المؤجر . وهو الأمر الذي لم يستظهره الحكم المطعون فيه أو يقيم الدليل عليه - أما المبالغة في تحديد التعويض المشروط في العقد فإن الشرط الجزائي كان يخضع دائما وفقا للقانون الملقى الذي أبرم العقد في ظله لمطلق تقدير القاضي فلا يحكم إلا بما يراه مناسبا من التعويض للضرر الذي لحق اندائن - أما اشتراط الطاعن امتياز لحقه في التعويض فانه يفرض أن العقد يتضمن اشتراطا بهذا المعنى - فانه لما كان الامتياز لا يقرر لحق إلا بمقتضى نص في القانون فإن هذا الاشتراط لا يعتد به وبالتالي يكون النص عليه في العقد لغوا - لما كان ذلك كله ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالنقص وبمخالفة القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق الصماميل ، ومحمد عبد الطيف مرسى ، وحافظ محمد بدوى ، وصبرى فرحات .

(٢١٣)

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) حكم . قوة الأمر المقضى . إثبات " طرق الإثبات " . " فرائن قانونية " . دعوى .

قوة الأمر المقضى ، أثرها ، منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبدت ولم يجتث الحكم الصادر فيها . مثال .

(ب) حكم . قوة الأمر المقضى . إثبات " طرق الإثبات " . " فرائن قانونية " . دعوى . نظام عام .

قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تلزم على اعتبارات النظام العام .

١ - متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يجتث الحكم الصادر فيها . ومن ثم فمتى كانت الحكم الصادر في الدعوى الأولى المرفوعة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد المفاوضة قد حسم النزاع بين الخصوم في خصوص صحة هذا العقد وقضى بصحته ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة ويمنع الخصوم من التنازع فيها بدعوى تالية موضوعها طلب بطلان ذلك العقد ، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين ذلك أنهما متصلتان اتصالا مليا إذ حلة

الحكم بصحة العقد في الدعوى الأولى عدم بطلانه والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما أنه غير باطل^(١) .

٢ - قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - في أن المطعون عليها الأولى - شركة إسحق ويعقوب شموئيل قاطان وشركاهم - كانت قد أقامت ضد الطاعن ومدير بحرك الاسكندرية بصفته الدعوى رقم ١٦١٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة طالبة القضاء : أولا - بصحة ونفاذ عقد المقايضة المعقود بينها وبين الطاعن في ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢ بشأن ٢٥٨ طردا من التباك . ثانيا - بتثبيت ملكيتها لهذا القدر من التباك الكائن بحرك الاسكندرية والذي آلت ملكيته إليها بمقتضى عقد ٨ أبريل سنة ١٩٥٢ وأحقيتها في استلامه . ثالثا - بصحة إجراءات الحجز المتوقع على هذا التباك تحت يد مدير بحرك الاسكندرية . رابعا - بأحقيتها في معدل المقايضة وقدره ٢٧,٥ قرشا عن كل كيلوجرام من التباك المتقايس عليه . وقالت ببيانها لدعواها إنها بموجب عقد مقايضة تاريخه ١٩٥٢/٤/٨ بادلت الطاعن ٢٥٨ بالة من التباك كانت مودعة بمخزن وكلانه بحرك الاسكندرية بكية معادلة من التباك - مملوكة لها - كانت مودعة بحرك بور سعيد ولكن الطاعن لم ينفذ عقد المقايضة فأرسلت إليه في ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢ خطابا تنبه

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/٦ للطعن ٢١٥ من ٢٨ في السنة ١٤ ص ١٢٤٨٧٦/٤/١٩٦٢

الطعن ٣١٩ من ٢٦ في السنة ١٣ ص ٤٤١ .

(٢) راجع نقض ١٩٥١/١١/١٥ طعن ٢٤ من ١٩ في مجموعة ٢٥ سنة ٧٨ .

عليه فيه بتسليمها التبرك الذي آل إليها بالعقد المذكور فرد الطاعن في ٨ مايو سنة ١٩٥٢ يبلغها أنه لا يمكنه تنفيذ هذا العقد لأنه يرغب في شحن البضاعة إلى عمان ويتعين عليه فتح اعتماد بقيمتها فيها لصالح الجمهورية العربية المتحدة ولكن تبين له أن السلطات الأردنية لا تسمح بفتح اعتماد عن تبرك مصدره إيران وأن المطعون عليها الأولى أغفلت التنبيه عليه بذلك عند التعاقد وأضافت المطعون عليها المذكورة أنها لذلك استصدرت من قاض الأمور الوقتية أمرا بتوقيع الحجز على التبرك الذي آل إليها بعقد المقايضة وإذا كان ممن الكيلو من التبرك المقدم منها يزيد عن ثمن الكيلو من التبرك المقدم من الطاعن بمبلغ ٢٧,٥ قرشا فقد طلبت القضاء بطلباتها السابقة . وقد حكم في الدعوى المذكورة بجلد ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ للمطعون عليها الأولى بكامل طلباتها وعرضت المحكمة في حكمها هذا لدفاع الطاعن المؤسس على استحالة تنفيذ عقد المقايضة لعدم إمكانه إخراج البضاعة من مصر إلا بفتح اعتماد وردت عليه بأن عقد المقايضة المحرر بين الطرفين في ٨ أبريل سنة ١٩٥٢ قد خلا من أي نص يفيد أن نية الطاعن كانت متجهة إلى شحن التبرك إلى عمان وأنه لو صح هذا القول لأشير إليه في العقد الذي حوى جميع التفاصيل . وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بانهضاء مواعيد الطعن فيه ، وبعد ذلك أقام الطاعن ضد المطعون عليها الأولى وآخرين - حلبوني وحاله وشركاهم ووزارة المالية - دعواه الحالية رقم ١١٣٩ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة طالبا انقضاء بيلزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من المطالبة الرسمية للسداد قائلا في بيان دعواه إنه ؛وجب عقد المقايضة سالف الذكر والمؤرخ ٨ أبريل سنة ١٩٥٢ بادل المطعون عليها الأولى كمية من التبرك بكمية مماثلة منه والترم بمعدل قدره ٢٧,٥ قرشا عن كل كيلو ولما أراد وكلاؤه - حلبوني وحاله وشركاهم - تنفيذ العقد ودفع المعدل تبين لهم أن تصدير التبرك المقايض عليه إلى عمان يستلزم فتح اعتماد بالقيمة لصالح مصر في عمان ، ولما كانت السلطات الأردنية لا تسمح بفتح اعتماد عن تبرك مصدره إيران وكانت المطعون عليها الأولى قد أفهمته أن شحن التبرك المتبادل عليه إلى أية جهة ممكن دون حاجة لفتح اعتماد فإن عقد المقايضة سالف الذكر يكون مستحيل التنفيذ وإذا كان ذلك ، وكانت المطعون عليها الأولى قد حصلت على حكم نهائي في الدعوى رقم ١٦١٨

سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة يقضى بتسليمها التباك المقدم منه وإلزامه بالمعدل وذلك نفاذا لعقد المفايضة المتقدم الذكر فانه يطالبها بضمن التباك الذى كان مملوكا له وبالتعويض عما أصابه من أضرار مادية وأدبية ويقدر ذلك جميعه بالمبلغ المطالب به . دفعت المطعون عليها الأولى بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٦١٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة وطلب الطاعن رفض هذا الدفع تأسيسا على اختلاف الدعويين موضوعا وسببا وخصوما ، وبجلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٦١٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٤ سنة ٧٥ ق القاهرة وبجلسة ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ورات النيابة فى مذكرتها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٨ يناير سنة ١٩٦٣ إحالتها إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا سابقا .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٦١٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة وذلك على الرغم من اختلاف الدعويين موضوعا وسببا وخصوما فموضوع الدعوى الأولى صحة ونفاذ عقد المفايضة المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٩٥٢ وقوامها الخطاب المرسل منه إلى المطعون عليها الأولى فى ٨ مايو سنة ١٩٥٢ وسندها القانونى أحكام القانون المدنى والخصوم فيها الطاعن والمطعون عليها الأولى ، بينما موضوع الدعوى الثانية بطلان عقد المفايضة صالف الذكر وطلب التعويض وقوامها الخطاب الوارد إليه من المطعون عليها الأولى بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥٢ والخطاب الوارد إليه من وكيلها بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٢ وسندها القانونى المادتان ١ و ٤ من قانون التقدير رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المتعلقة أحكامهما بالنظام العام والخصوم فيها الطاعن والمطعون عليها الأولى ووزارة المالية .

وحيث إنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن الحكم الصادر في الدعوى الأولى رقم ١٦١٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة قد حسم النزاع بين الطاعن والمطعون عليها الأولى في خصوص صحة عقد المفاوضة المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٩٥٢ وما دام هذا الحكم قد أصبح نهائيا - فيحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها بالدعوى الثانية ، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويتين ذلك أنهما متصلتان اتصالا حليا اذ دلة الحكم بصحة العقد في الدعوى الأولى عدم بطلانه والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما أنه غير باطل . ولا عبرة بما يقوله الطاعن من أن قوام الدعوى الأولى خطاب المؤرخ ٨ مايو سنة ١٩٥٢ وسندها القانونى أحكام القانون المدنى وأن قوام الدعوى الثانية خطاب فى ٢٣ مايو سنة ١٩٥٢ ، ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٢ وسندها القانونى أحكام قانون النقد رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ذلك أن هذا أو ذاك لا يعدو أن يكون من الأدلة الواقعية والجمع القانونية وهو وارد على ذات المسألة السابق الفصل فيها فلا يجوز قانونا النظر فيه إذ أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فانه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . أما ما يثيره الطاعن من أن تنفيذ عقد المفاوضة المحكوم بصحته فى الدعوى الأولى فيه مخالفة لقوانين النقد فى مصر التى تعتبر من النظام العام فانه بفرض صحة هذا الادعاء فإن قوة الأمر المقضى التى اكتسبها الحكم الماضى بصحة هذا العقد تعلو على اعتبارات النظام العام ، ولا ينهى وحدة الخصوم فى الدعويتين أن يكون الطاعن قد اختصم فى الدعوى الثانية وزارة المالية التى لم تكن خصما فى الدعوى الأولى ذلك أن الطاعن وقد كان خصما حقيقيا فى الدعوى الأولى فإن الحكم الصادر فيها يكون حجة عليه ، هذا علاوة على أن وزارة المالية - كما قرره الحكم المطعون فيه بحق - قد أدخلت فى الدعوى الثانية باعتبارها ممثلة لمراقبة النقد ومصلحة الجمارك ولم توجه إليها طلبات ما ولم يقض عليها بشىء وأنها لذلك لم تكن خصما حقيقيا .

وحيث إنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم بحجية الحكم السابق وقضى بعدم قبول الدعوى الثانية اسبق الفصل فيها فانه لا يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد
زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد المهيد يرصف الفايش ، وإبراهيم محمد عمر هندی .

(١١٤)

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٢ ق " أحوال شخصية " :

وقف . " إلغاء الوقف على غير الخيرات " . " دعوى الاستحقاق " .
اختصاص . قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى . " عدم جواز نظر
الدعوى " .

دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق بدور النزاع فيها حول معرفة
من انحل عليه الوقف من أطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها . لاجبة
للحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم . مخالفة القانون .

الحكم الصادر في الدعوى باعتبارها دعوى ملكية ومما تدخل في اختصاص
المحاكم المدنية أيا كان مبدئها في حين أنها في جوهرها دعوى استحقاق في وقف
يدور النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف من أطراف الخصوم وهل
كان بغير عوض فيصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف أم كان بعوض فيؤول
إلى مستحقه الحاليين ، وهي بهذا الوصف مما كانت تختص المحاكم الشرعية -
قبل إلغائها - بالنظر فيه طبقا للسادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
والفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديله
بالقانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٢ - هذا الحكم لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه
لصدوره من محكمة لا ولاية لها . وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الحكم
ورتب عليه عدم جواز نظر الدعوى المرفوعة بالاستحقاق في الوقف لسابقة
الفصل فيها فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن الطاعتين وأنيسة إبراهيم خليفة رفعت على المطعون عليهما الدعوى رقم ۱۲۳ سنة ۱۹۵۶ أمام محكمة المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية طالبين فيها الحكم بوفاء المرحوم إبراهيم عمر خليفة وأنهن من ورثته وتستحق زوجته رقية محمد خليفة " الطاعنة الأولى " ثلاثة قرايط وتستحق كل من بنتيه عزيزة " الطاعنة الثانية " وأنيسة قيراطين وثلاث قيراط من ۲۴ قيراطا تنقسم إليهما أعيان الوقف التى آلت ملكيتها إليه وقلن شرعا للدعوى إن المتوفى المذكور وقف الأعيان الميئنة بحجة الوقف الصادرة منه أمام محكمة المنصورة الجزئية الشرعية بتاريخ ۱۹۴۳/۲/۱۷ على نفسه مدة حياته ثم من بعده على زوجته وأولاده وجعل منه نصيبا معيناً للخيرات وبما للواقف من حق التغيير فى وقفه فقد تقدم بطلب لهيئة تصرفات محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية قيد برقم ۲۷۸ سنة ۱۹۵۱ لسماع إشهاد بالتغيير فى وقفه وقد وافق المطعون عليه الأول والده على سماع الإشهاد وعدل عن معارضته فى سماعه باقرار حره على نفسه بخطه وإمضائه يعترف فيه بأنه غير متمسك بعقد اتفاق ۱۹۴۲/۷/۲۶ الذى كان يدعى بمقتضاه أن الوقف كان نظير عوض مالى وإذا صدر القانون رقم ۱۸۰ سنة ۱۹۵۲ بإنهاء الوقف على غير الخيرات وبتاريخ ۱۹۵۳/۴/۲۴ توفى الواقف وانحصر ميراثه الشرعى فى زوجته رقية " الطاعنة الأولى " وفى أولاده " محمد المطعون عليه الأول "، ومحمود وعزيزة وأنيسة وزكية وزينب ينحصر الزوجة ثمن تركته فرضا وكل بنت $\frac{۲}{۳}$ قيراط وللذكر من الأولاد ضعف الأنتى فقد طلبن لكل منهن بهذا النصيب ومنع تعرض المطعون عليهما فى الوراثة لصيرورة الوقف ملكا بمقتضى القانون وفوضت وزارة الأوقاف الرأى للحكمة ودفع المطعون عليه الأول الدعوى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى القضية رقم ۱۱۳۰ سنة ۱۹۵۳ المنصورة الابتدائية الوطنية التى رفعها المطعون عليه الأول ضد

الطاعنين وبأن الورثة يطلب تثبيت ملكيته لأعيان الوقف وقضى فيها بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦ بنذب خير لقرض حصة الخيرات والمرتببات المدينة بحجة الوقف وجاء في أسباب هذا القرار "أن دعوى تثبيت الملكية صحيحة وأن واقعها يعتبر مالكا للوقوف من تاريخ وفاة الواقف في ١٩٥٣/٤/٢٤" كما دفعها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأنها دعوى ملكية وأنكر ما نسب إليه من أنه وافق والده على سماع إتهاد التغير وأنه غير متمسك بالعوض الذي دفعه لوالده وطعن بالتزوير في محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ في مادة التصرفات رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥١ المنصورة الابتدائية وبتاريخ ١٩٥٨/٥/١٢ حكمت المحكمة حضوريا . . . برفض الدفعين بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم جواز نظرها ورفض دعوى التزوير وتقرير المطعون عليه الأول خمسة وعشرين جنيتها لقلم كتاب المحكمة ووفاة المرحوم ابراهيم عمر خليفة في ١٩٥٣/٤/٢٤ وأن من تركته الأعيان التي وقفها بكتاب وقفه المؤرخ ١٩٤٣/٢/١٧ والتي أصبحت ملكا له من ١٩٥٢/٩/١٤ بصدر القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ وأن المدهيات من ورثته تستحق الزوجة ثلاثة قرار يبطوكل من بنته عزيزة وأنيسة قيراطين وثلاث قيراط من ٢٤ قيراطا تنقسم إليها تركته ومنع تمرض المطعون عليهما لمن في هذا الاستحقاق مع إلزام المطعون عليه الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة واستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وفيد الاستئناف برقم ٢٢ سنة ١٩٥٨ ق وطلب أصليا قبول الدفعين الذي ابداهما أمام محكمة أول درجة واحتياطيا بطلان محضر جلسة ١٩٥٢/٧/٢ ومن باب الاحتياط الكلى رفض الدعوى وبتاريخ ١٩٦٢/١/٣ حكمت المحكمة حضوريا ببطلان الحكم المستأنف لعدم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية وبقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قطعت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث تنازلت الطاعتان عن السبب الأول وطلبتا نقض الحكم للسببين الثاني والثالث وطلب المطعون عليه الأول أصليا عدم قبول الطعن شكلا واحتياطيا رفضه — ولم تحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن لعدم تقديم صورة رسمية من حكم محكمة المنصورة الابتدائية الوطنية الصادر في الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدني بتاريخ ٢٦/٤/١٩٥٥ الذي قضى في منطوقه بنسب خير لقرز نصيب الخيرات وقطع في أسبابه بأن المطعون عليه الأول يعتبر مالكا لأعيان الوقف من تاريخ وفاة والده .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله — ذلك أن الطاعنتين قدمتا صورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي وفي ضوء هذا النطاق يكون الطعن استوفى أوضاعه طبقا للسادة ٧ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من إلغاء الحكم الابتدائي وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدني كلي المنصورة في حين أن الحكم الصادر في هذه الدعوى هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وبفرض أنه تضمن قضاء فيه فإن قضاءه هذا لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه لأن المحاكم الشرعية كانت هي المحاكم صاحبة الولاية العامة في المنازعات المتعلقة بأصل الوقف وقد استبقى القانون رقم ٣٩٩ سنة ١٩٥٣ بعد إنهاء الوقف على غير الخيرات الاختصاص لهذه المحاكم في دعاوى الاستحقاق التي ترفع في شأن الأوقاف المنتهية وإذا كان موضوع النزاع في الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ المشار إليها هو الاستحقاق في الوقف وصيرورته ملكا للواقف بمقتضى القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ ثم أيلولة هذا الملك لورثته الشرعيين فلا يكون للحكمة المدنية ولاية النظر فيه وحكمها لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولحكمة الأحوال الشخصية أن تفصل فيه إذا طرح عليها من جديد .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه مهد لقضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدني كلي المنصورة بقوله " بأنه يتعين ابتداء تحقيق ما إذا كان الحكم المحتج به قد صدر من محكمة لا ولاية لها في إصداره فيندرج بذلك تحت وصف الأحكام المعدومة

أم أنه صدر من محكمة مختصة وظيفياً بإصداره فيكتسب قوة الأمر المقض فيه ...” وبما أن هذا التحقيق يستجر النظر في تعرف طبيعة الحق محل المنازعة وهل يدخل في نطاق وظيفة المحكمة الشرعية أم في نطاق وظيفة المحكمة المدنية والمناطق في تعرف طبيعة الحق المدعى به للوقوف على مدى دخوله في وظيفة جهة قضاء دون أخرى لا يخضع في ذاته إلى تكييف الخصوم له وإن اتفق الخصوم على ولاية جهة اختصاص بذاتها بل يخضع هذا التكييف لما تبيته المحكمة من وقائع الدعوى وإزالة حكم القانون عليها“ وانتهى إلى تكييف الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة بأنها دعوى ملكية عادية تدخل في نطاق المحاكم المدنية أيا كان سببها وذلك بقوله ” إن الثابت من أوراق الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة المحتج بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦ والثابت من أوراق الدعوى المستأنف حكمها أن جوهر النزاع ليس في واقعة الوفاة والوراثة وتحديد عدد الورثة بل في تحديد قدر ما يخص كل وارث من تركه المورث وعلى الخصوص في الأبطالان الزراعية محل إشهاد الوقف المتقدم ذكره بجوهر النزاع هو ملكية تلك الأبطالان وقدر ما يخص كلا من طرفي النزاع في هذه الملكية ففي الوقت الذى يقول فيه المستأنف إنه مالك للقدر جميعه قصر المستأنف عليهم على أن ملكيته قاصرة على نصيبه الشرعى كوارث للتوفى ومن هذا الخلاف على هذا القدر بنى الخلاف على جهة القضاء المختصة فيينا يرى المستأنف أنه مالك للأبطالان وأن دعواه ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى المنصورة كانت بطلب ثبوت هذه الملكية “ ترى المستأنف عليهم أن الدعوى في حقيقتها دعوى استحقاق في وقف من صميم اختصاص المحاكم الشرعية ودائرة الأحوال الشخصية من بعدها وأن الحكم المحتج به صدر من جهة قضاء غير مختصة وظيفياً بإصداره“ وأنه ” المحكمة وهي بسبيل الفصل في أمر الملكية محل النزاع عليها أن تستظهر حكم القانون في سند تلك الملكية سواء أكان هذا السند إشهاد وقف أو مقديع أو أى سبب قانونى آخر ولا يقال إنه مادام أن سند الملكية إشهاد وقف فليس من سبيل سوى الاتجاه إلى المحكمة الشرعية لتقول كلمتها فيه طالما أن الأمر بعيد عن أصل الوقف “ وبهذا كيف الحكم المطعون فيه الدعوى رقم ١١٣٠ سنة ١٩٥٣ مدنى المنصورة بأنها دعوى ملكية في حين أنها في جوهرها دعوى استحقاق بدور النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف من أطراف الخصوم وهل كان الوقف

بغير عوض فيصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ أو كان بعوض مالى فيثول إلى المطعون عليه الأول وحده طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون وهى بهذا الوصف مما كانت تختص المحاكم الشرعية بالنظر فيه طبقا للمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩٩ سنة ١٩٥٣ التى نصت على " أنه تستمر المحاكم المذكورة فى نظر دعاوى الاستحقاق التى ترفع فى شأن الأوقاف التى أصبحت متبعية " ومن ثم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن الحكم الصادر فيها لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره من محكمة لا ولاية لها وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث الأسباب الأخرى.

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : لطفى على أحمد،
ومحمد ممتاز محمد نصار، وإبراهيم محمد عمر هندی، ومحمد نور الدين عويس .

(١١٥)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالأجانب" . قانون . "تنازع القوانين
من حيث المكان . " . مواريث . نظام عام .

تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . عدم مخالفة النظام العام وأولاداب في مصر . أحكام المواريث
المستندة إلى نصوص قاطعة في الشريعة الإسلامية . اعتبارها من النظام العام في حق المسلمين في مصر .
كون المتوفاة والخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي
لاختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون المواريث . لا مخالفة للقانون .

وفقا للسادة ٢٨ من القانون المدني لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عبته
نصوص القانون إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام وأولاداب في مصر،
وإذا كان تطبيق القانون الفرنسي على واقعة الدعوى من شأنه حرمان كل من
الزوج والأخ من الارث بينما تعتبرهما الشريعة الإسلامية وأحكام قانون المواريث
رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ من أصحاب الفروض والعصبات، وكانت أحكام المواريث
الأساسية التي تستند إلى نصوص قاطعة في الشريعة تعتبر في حق المسلمين من
النظام العام في مصر إذا هي وثيقة الصلة بالنظام القانوني والاجتماعي الذي استقر
في ضمير الجماعة بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الاحتداد بها وتغليب قانون
أجنبي عليها بما لا يوسع القاضي الوطني معه أن يتخلل منها ويطبق غيرها في
الخصومات التي ترفع اليه متى كان المورث والورثة فيها من المسلمين — إذ كان ذلك،
وكان الثابت في الدعوى أن المتوفاة مسلمة وأن الخصوم الذين يتنازعون تركتها
مسلمون، فإن الحكم المطعون فيه إذ امتنع عن تطبيق أحكام القانون الأجنبي
على واقعة الدعوى لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية (أحوال شخصية أجنبى) بعريضة رفعها إلى السيد رئيس المحكمة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٦٠ طلبت فيها وفى مذكراتها ومرافعاتها الختامية الحكم بثبوت وفاة المرحومة الشريفة زينب عمر السقاف الفرنسية الجنسية والمسلمة الديانة بتاريخ ١٩٥٩/١/٦ بالفيلا المملوكة لها بشارع شجرة الدر رقم ٢ بالزمالك وانحصار ارثها فيها من غير شريك ولا وارث أو من يستحق وصية واجبة واعتبار الإشهاد الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٨ فى غيبتها والمقيد برقم ٨ سنة ١٩٥٩ تركت أجنبى محكمة القاهرة الابتدائية كأن لم يكن واعتبار جميع الآثار التى ترتبت عليه باطلة، وقالت فى بيان دعوها إن والدتها المرحومة الشريفة زينب عمر السقاف توفيت فى ١٩٥٩/١/٦ وانحصار ارثها فيها بغير شريك ولا وارث آخر سواها ، ونظرا لأن المطعون عليه الثانى وهو زوج المتوفاة استصدر فى غيبتها بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٨ إعلام وفاة ووراثه تضمن انحصار ارثها فيه وفى المطعون عليه الأول بوصفه أخا لها دون المدعية مع أنها لا يرثانها طبقا لأحكام القانون الفرنسى الواجبة التطبيقى إعمالا لقاعدة الاسناد المقررة فى المادة ١٧ من القانون المدنى المصرى والتى تقضى باستحقاقها لركة والدتها المتوفاة — فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها السابقة وبتاريخ ١٩٦١/٣/٧ حكمت المحكمة حضوريا : أولا — بإلغاء ائمهات الوفاة والوراثه الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٨ تركت أجنبى واعتباره كأن لم يكن . ثانيا — بثبوت وفاة المرحومة الشريفة زينب عمر السقاف الفرنسية الجنسية والمسلمة الديانة بالقاهرة فى ١٩٥٩/١/٦ وانحصار ارثها فى ورثتها الشرعيين وهم زوجها بهيج عبد الحميد إبراهيم وابنتها الشريفة هدى أحمد

السقاف وشقيقها ابراهيم السقاف للزوج الربع وللبنت النصف وللأخ الشقيق الباقي تعصيا دون وارث أو شريك غيرهم ودون أن تترك المتوفاة وصية. ثالثا - إلزام المدعية والمدعى عليه الثاني مصروفات هذه الدعوى مناصفة فيما بينهما وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات - استأنف المطعون عليه الثاني بهيج عبد الحميد ابراهيم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء فيما قضى به من إلغاء الأشهاد والمؤرخ ١٨/٢/١٩٥٩ وقيد استئنافه برقم ٥٦ سنة ٧٨ قضائية وكذلك استأنفته الطاعنة فرحيا طالبة إلغاء فيما قضى به من اشتراك المطعون عليهما معها في ميراث المتوفاة والحكم لها بطلباتها أمام محكمة أول درجة وقيد استئنافها برقم ٧٨ سنة ٧٨ ق - وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام كل من المستأنفين بمصاريف استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة ، وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه المحكمة حيث صممت الطاعنة على طلبها نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه الأول ولم يبد دفاعا وحضر المطعون عليه الثاني وطلب رفض الطعن كما صممت النيابة على رأيها الذي ضمنته مذكرتها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فيما قضى به من انحصار ارث المتوفاة " في ورثتها الشرعيين وهم زوجها وابنتها وشقيقها " - وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المذكور وإن سلم بأنها ابنة المتوفاة التي كانت مسلمة ديانة فرنسية جنسية وأن القانون الواجب التطبيق هو القانون الفرنسي الذي يؤدي في تطبيقه حسبما جاء بالمادتين ٧٤١ و ٧٤٥ - إلى أن الطاعنة باعتبارها ابنة للمتوفاة ترث التركة كلها وتمحجب الزوج والأخ - إلا أنه قد أخطأ فيما قرره من قيام التعارض بين قواعد الميراث في القانون الفرنسي وبين قواعد الميراث في الشريعة الإسلامية ومن وجوب تنحية القانون الفرنسي وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على واقعة الدعوى استنادا إلى أن قواعد الميراث في القانون الفرنسي تخالف النظام العام في مصر - في حين أن نطاق النظام العام

في مسائل الأحوال الشخصية لا يقوم على فكرة من العقيدة الدينية وأن تعارض القانون الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية مع قواعد الشريعة الإسلامية لا يعنى وجوب استبعاد القانون الواجب التطبيق والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل قاعدة الاسناد المقررة في المادة ١٧ من القانون المدنى لغوا ولا عمل لها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وفقا للمادة ٢٨ من القانون المدنى لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته نصوص القانون إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر ، وإذا كان تطبيق القانون الفرنسى على واقعة الدعوى من شأنه حرمان كل من الزوج والآخر من الإرث بينما أن الشريعة الإسلامية وأحكام قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المستمدة منها تعتبرها من أصحاب الفروض والعصبات وكانت أحكام الموارث الأساسية التى تستند إلى نصوص قاطعة في الشريعة تعتبر في حق المسلمين من النظام العام في مصر إذ هي وثيقة الصلة بالنظام القانوني والاجتماعي الذى استقر في ضمير الجماعة بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الاعتداد بها وتغليب قانوني أجنبي عليها بما لا يسمع القاضي الوطنى معه أن يتغلب عليها ويطبق غيرها في الخصومات التى ترفع إليه متى كان المورث فيها من المسلمين — إذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المتوفاة مسلمة وأن الخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمون — وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على أن " النظام العام المصرى في دائرة الأحوال الشخصية يقوم على فكرة من الإسلام ولذلك فإنه يتعين في هذه الحالة الامتناع عن تطبيق أحكام القانون الأجنبي متى اختلفت مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الميراث المستقاة من القرآن ... " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو خطأ في تطبيقه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمد القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد توفيق اسماعيل ،
ولطفى مل ، وابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(١١٦)

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) تنفيذ عقارى . ” طلب وقف البيع أو الاستمرار فيه “ . ” قاضى
البيوع “ . ” سلطته فى ذلك “ .

سلطة قاضى البيوع فى الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه فى أحوال الوقف
الجوازى . انحصارها فى تقدير مدى جدية طلب الوقف دون التعرض لبحث الموضوع
الذى من أجله يطلب الوقف .

(ب) التزام . ” أسباب انقضاء الالتزام “ . ” التنازل “ . تقادم .
” التقادم المسقط “ .

التنازل الذى يتضمن إبراء الدائن مدينه من الالتزام ، من وسائل انقضاء
الالتزام . لا يرد عليه التقادم المسقط . صدور التنازل نهائيا ، أثره ، انشاء
مركز قانونى ثابت ولا يتقادم أبدا ويحق للتنازل إليه أن يطلب فى أى وقت إعمال
الآثار القانونية لهذا التنازل . من ذلك ابطال ما اتخذته التنازل من إجراءات
بالمخالفة لتنازله .

(ج) اثبات . ” إجراءات الإثبات “ . ” الاستجواب “ . ” المدول منه “ .
محكمة الموضوع .

مدول المحكمة من استجواب الخصم استنادا إلى حصرها مقطع النزاع فى الدعوى
فى أمر واحد رأت أن الفصل فيه يقضى على النزاع ويقتضى المحكمة عن اتخاذ أى إجراء
آخر . اعتبار ذلك بياناً ضمنياً لسبب المدول ، إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى
من اتخاذ هذا الإجراء وأن فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين حقيقتها بغير
حاجة إليه .

١ - سلطة قاضى البيوع فى الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه - فى أحوال وقف البيع الجوازية - إنما تنحصر فى تقدير مدى جدية طلب الوقف، فبأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدى أو يرفض الوقف ويأمر بالاستمرار فى إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جديته دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف . ومن ثم فإن قضاء قاضى البيوع فى هذا الخصوص لا تكون له حجية تمنع محكمة الموضوع من الفصل فيه ^(١) .

٢ - التنازل الذى يتضمن إبراء الدائن مدينه من التزام ما إنما هو وسيلة من وسائل انقضاء الالتزامات ، وإذا كان التقادم المسقط هو وسيلة أخرى من وسائل انقضاء الالتزام دون الوفاء به ، فإنه لا يمكن أن يرد على مثل هذا التنازل ، ومن ثم فإنه متى صدر التنازل نهائياً فإنه ينشئ مركزاً قانونياً ثابتاً ولا يتقادم أبداً ويحق للتنازل إليه أن يطلب فى أى وقت أعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ومن بينها إبطال ما اتخذته المتنازل من إجراءات بالمخالفة لتنازله .

٢ - متى كانت محكمة الاستئناف قد حضرت مقطع النزاع فى الدعوى فى أمر واحد ورأت أن الفصل فيه يقضى على النزاع وينتفى المحكمة عن اتخاذ أى إجراء آخر ، فإن فى هذا ما يعتبر بياناً ضمناً لسبب عدول المحكمة عن تنفيذ حكم الاستجواب إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه ^(٢) .

(١) راجع قض ١٩٥٩/١٢/٢٤ الطعن ٣٠٠ ص ٢٥ ق العنينة المباشرة ص ٨٤٥ .

(٢) راجع قض ١٩٦٢/١٢/١٣ الطعن ٢٧ ص ٢٧ ق السنة ١٣ ص ١١٠٥

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق— فى أن المطعون عليه الأول أقام ضد الطاعن وكبير كتاب محكمة المنصورة المختلطة المطعون عليه الثانى — الدهوى رقم ٨٧ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى المنصورة قائلا إن الطاعن كان قد حصل على حكم لصالحه بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٢٣ فى القضية رقم ٥٢ سنة ١٩٢٣ مدنى كلى المنصورة تأيد استئنافيا بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ يقضى بالزام المرحوم أحمد حسن عابدين — والد الطاعن والمطعون عليه الأول — أن يدفع له مبلغ ٨٠٠ جنيه وأنه بموجب عقد اتفاق أبرم فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ بين الطاعن والمطعون عليه الأول ووالدهما المرحوم أحمد حسن عابدين تنازل الطاعن نهائيا عن الحكم مالف الذكر مقابل تنازل المطعون عليه الأول ووالده عن حكم صادر لمصلحتهما يقضى بالزام الطاعن أن يدفع لهما مبلغ ٥٠٠ جنيه ولكن الطاعن رغم تنازله نهائيا عن الحكم الصادر لصالحه قد اتخذ به إجراءات كيدية وأنه لذلك يطلب المدعى الحكم بإثبات تنازل الطاعن عن الحكم المذكور وببراءة ذمته — باعتباره أحد ورثة المرحوم أحمد حسن عابدين من المبلغ المقضى به وإلغاء جميع ما اتخذ ويتخذ بذلك الحكم من إجراءات واعتباره كأن لم يكن ، دفع الطاعن الدهوى بأن والده المرحوم أحمد حسن عابدين كان قد تصرف إليه وإلى أخيه المطعون عليه الأول فى بعض أملاكه كما كان قد حرر سندات مديونية لزوجته ولبعض بناته فأقام بعض دائنيه من الأجانب دهوى أمام المحاكم المختلطة بإبطال تلك التصرفات وأنه إزاء رغبته وأخيه المطعون عليه الأول فى الحصول من والدهما على إقرار يصحح به تصرفاته إليهما بعد استيفاء الدائنين الأجانب ديونهم فقد قبل — هو الطاعن — أن يتنازل عن الحكم الصادر لصالحه ضد والده قبولاً مطلقاً على شرط نفاذ تصرفات الوالد السابقة ولذلك حرر بين الأب وولديه اتفاق ٢٧ من مارس

سنة ١٩٢٤ من نسخة واحدة أودعت عند الأستاذ عبد اللطيف أحمد المحامى ووكيل الوالد الذى أضاف إلى الاتفاق عبارة تفيد أن الحكم المتنازل عنه يبقى أمانة لديه وأن التنازل عنه لا ينتج أثره إلا إذا تحقق الشرط المعلق عليه وهو نفاذ تصرفات الوالد لأولاده وإذا كان هذا الشرط لم يتحقق بسبب القضاء نهائيا بإبطال تصرفات الوالد فإن التنازل المعلق عليه يعتبر كأن لم يكن، ثم دفع الطاعن الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فى ذات النزاع بالحكم الصادر من قاضى البيوع فى الدعوى رقم ٣٩ سنة ٧٢ ق مختلط المنصورة رد المطعون عليه الأول هذا الدفاع بأن اتفاق ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ كان باتا غير معلق على شرط وأنه إذا كان الأمين — الأستاذ عبد اللطيف أحمد قد أضاف إليه ما يعلق نفاذه على شرط فإن أحدا من المتعاقدين لم يقبل تلك الإضافة بدليل عدم التوقيع عليها من أيهم وأنه ليس للأمين أن يعدل من شروط عقد الأمانة المودع لديه . وبتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن تعديل اتفاق ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ تم بموافقة جميع أطرافه ولم يستشهد الطاعن أحدا فى هذا التحقيق وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الأستاذ عبد اللطيف أحمد المحامى الذى استشهد به المطعون عليه حكمت فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٣ بإثبات تنازل الطاعن عن الحكم الصادر فى القضية رقم ٥٢ سنة ١٩٢٣ مدنى كلى المنصورة والاستئناف الخاص به الصادر بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ وبراءة ذمة المطعون عليه الأول من المبلغ المحكوم به بوصفه أحد ورثة المرحوم أحمد حسن عابدين وإلغاء ما اتخذ بمقتضاه من إجراءات ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠١ سنة ٥ ق المنصورة وتمسك بدفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم دفع بسقوط حق المطعون عليه الأول بالتقادم لمضى المدة الطويلة بين التنازل عن الحكم فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ — إن صح أن هذا التنازل لم يكن مقيدا بشرط وبين إقامة الدعوى فى ١٨ من مايو سنة ١٩٤٩ بطلب إثباته — وبتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة الاستئناف : أولا — برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى . ثانيا — برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليه الأول بالتقادم . ثالثا — بإعادة الدعوى إلى المرافعة لاستجواب المطعون عليه الأول فى الظروف التى دعت إلى تحرير اتفاق ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ من نسخة واحدة وسبب

إيداعه عند الأستاذ عبد اللطيف أحمد ، وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم السابق عليه الصادر بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وأبدت النيابة الرأي بطلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٣ وفيها قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الاجراءات التالية لقرار الاحالة نظر الطعن بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤ وفيها للزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينهى الطاعن في الشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، ذلك أنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وأقام دفعه على أنه كان قد اتخذ ضد المطعون عليه الأول اجراءات تزع الملكية والبيع بالدعوى رقم ٣٩ سنة ٧٢ ق مختلط بيوع المنصورة تنفيذا لذات الحكم موضوع هذه الدعوى فتقدم المطعون عليه الأول إلى قاضي البيوع بأوجه الدفاع التي يتمسك بها في الدعوى الحالية وناقش قاضي البيوع جميع تلك الأوجه و انتهى إلى رفضها وإلى القضاء بإيقاع البيع وتأيد هذا القضاء استئنافا وأن هذا الحكم مانع من إعادة نظر الدعوى لوحدة الموضوع والسبب والخصوم ، لكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن قاضي البيوع أشبه بقاضي الأمور المستعجلة ولا يختص أصلا بالفصل في الدفع ببطلان اجراءات التنفيذ لسبب موضوعي وأن كل ماله من سلطة هو أن يأمر بوقف البيع أو الاستمرار فيه بحسب ما يبدو له من جدية الدفع أو عدم جديته وأن قاضي البيوع في الدعوى رقم ٣٩ سنة ٧٢ ق مختلط المنصورة قد التزم هذه الحدود إذ قضى بالاستمرار في البيع ، ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أنه يبين أن قاضي البيوع في القضية رقم ٣٩ سنة ٧٢ ق مختلط المنصورة قد استعرض جميع أوجه دفاع المطعون عليه الأول ومنها تمسكه بتنازل الطاعن عن الحكم موضوع هذه الدعوى وقطع بعدم قبول تلك الأوجه فيعوز حكمه في هذا الصدد حجية الشيء المقضي .

وحيث إنه يبين من الحكم الصادر في دعوى البيع رقم ٣٩ سنة ٧٢ ق محتاط المنصورة - الذي قدم الطاعن صورته الرسمية بملف الطعن - أن قاضي البيوع رد طلب المطعون عليه الأول وقف إجراءات البيع لرفعه دعوى باستحقاقه شخصيا للعقارات المتروعة ملكيتها وتنازل الدائن - الطاعن - عن الحكم المنفذ به الصادر في الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٢٣ كلى المنصورة، ود هذا للطلب بأن لقاضي البيوع الحق في أن يقضى بإجراء البيع إذا بدت له دعوى الاستحقاق غير مستندة إلى أساس سليم وبأن أوجه الدفاع التي يتمسك بها المدعي - المطعون عليه الأول - ظاهرة القصد في إطالة أمد النزاع مما يتعين معه الحكم بإيقاع البيع دون التفات إلى دعوى الاستحقاق الفرعية، ولما كانت سلطة قاضي البيوع في الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه - في أحوال وقف البيع الجوازية - إنما تنحصر في تقدير مدى جدية طلب الوقف فيأمر بوقف البيع إذا بدا له أن الطلب جدي أو برفض الوقف ويأمر بالاستمرار في إجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جديته دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذي من أجله يطلب الوقف، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورتب عليه نتيجته فلم يعتبر لقضاء قاضي البيوع في هذا الخصوص حجة تمنع محكمة الموضوع من الفصل فيه فإن الحكم المذكور لا يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينفي في الشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون، ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون عليه الأول في التمسك بالتنازل الوارد بهقد ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ لمضى أكثر من خمس عشرة سنة على تاريخ هذا العقد أو على أسوأ الفروض على تاريخ الحكم الصادر بإبطال تصرفات والده في ١٧ من يناير سنة ١٩٤٩ ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع تأسيسا على أن التقادم لا يرد إلى أعلى الحقوق التي أهل صاحبها في المطالبة بها وبالتالي لا يرد على انقضاء الدين بطريق التنازل، وهذا النظر مخالف للقانون إذ أن المطعون عليه الأول لم يكن يطلب مجرد براءة ذمته وإثبات التنازل عن الحكم بل كان يطلب الغاء ما اتخذ ويتخذ من إجراءات بموجب الحكم المذكور وهو ما يسقط الحق في طلبه بالتقادم، ويضيف الطاعن

أن تنازله عن الحكم الصادر له ضد والده كان معلقا على شرط نفاذ تصرفات والده اليه ولما كان قد قضى بإبطالها بحكم نهائي قامت هذا يستتبع عدم نفاذ التنازل .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن التنازل الذي يتضمن ابراء الدائن مدينه من التزام إنما هو وسيلة من وسائل انقضاء الالتزامات ، ولما كان التقادم المسقط هو وسيلة أخرى من وسائل انقضاء الالتزام دون الوفاء به فانه لا يمكن أن يرد على مثل هذا التنازل ومن ثم فانه متى صدر التنازل نهائيا — كما هو الحال في النزاع الحالي — فانه ينشئ مركزا قانونيا ثابتا ولا يتقدم أبدا ويحق للتنازل اليه — المطعون عليه — أن يطلب في أى وقت أعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ومن بينها ابطال ما اتخذته التنازل من اجراءات بالمخالفة لتنازله ، أما ما يدعيه الطاعن من أن تنازله كان معلقا على شرط لم يتحقق فمردود بأن محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن التعديل الوارد بالشرط المضاف إلى عقد ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ والمتضمن تعليق التنازل على الحكم بصحة التصرفات الصادرة من الوالد لولديه — قد استخلصت أن هذا التعديل لم يحصل باتفاق العاقدين ومن ثم فان النعى على الحكم لعدم أعماله مقتضى هذا التعديل يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه شابه بطلان في الاجراءات أثر فيه ذلك أن محكمة الاستئناف كانت قد قضت بحكمها الصادر بجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ باستجواب المطعون عليه الأول في الظروف التي دعت إلى تحرير اتفاق ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ من نسخة واحدة وفي سبب إيداعه عند الأستاذ صيد اللطيف أحمد، ومع تعلق الوقائع محل الاستجواب بصميم النزاع فان المحكمة لم تنفذ هذا الحكم ولم تبين أسباب عدولها عن تنفيذه إن كانت قد رأت العدول وفي ذلك بطلان في الاجراءات أثر في الحكم بما يبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه الصادر بجلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٥٩ أنه استهل أسبابه بقوله ” ومن حيث إنه من المتفق عليه أن العقد سالف الذكر

وهو من نسخة واحدة كصريح النص الوارد به قد أودع أمانة عند الأستاذ عبد اللطيف أحمد المحامى ويدور الخلاف حول العبارة التى ذيل بها العقد فيقول المستأنف — الطاعن — إنها وضعت باتفاق أطراف العقد وينكر المستأنف عليه — المطعون عليه — حصول الاتفاق على تعديل البند السابق كما ورد بذيل العقد وإزاء هذا الخلاف رأت محكمة الدرجة الأولى أن تناقش الأستاذ عبد اللطيف أحمد المحامى في ظروف وملايسات تحرير تلك العبارة التى ذيل بها العقد ثم أورد الحكم حاصل أقوال الأستاذ عبد اللطيف أحمد وعرض للخلاف السابق وانتهى إلى القول "وبذلك فلم يعد هناك محل للتحدى بهذا التعديل الذى اختلس من الأمين فى غفلة من المستأنف عليه ووالد الطرفين... ومن ثم لا يكون لوجود الحكم بيد المستأنف — الطاعن — قيمة طالما أنه تنازل عنه بعقد ١٩٢٤/٣/٢٧ تنازلا نهائيا لارجوع فيه" ومفاد ذلك أن محكمة الاستئناف حصرت مقطع النزاع فى الدعوى فى أمر واحد هو معرفة ما إذا كان التعديل الوارد فى نهاية العقد قد حصل باتفاق أطرافه أم لا. ورأت أن الفصل فى هذه المسألة يقضى على النزاع وينهى المحكمة من اتخاذ أى إجراء آخر وفى هذا ما يعتبر بيانا ضمنيا لسبب عدول المحكمة عن تنفيذ حكم الاستجواب إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه ، ومتى كان ذلك ، فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالشق الثالث من السبب الأول وبالسبب الثانى فساد الاستدلال والتناقض وقصور التسيب وفى ذلك يقول إن الحكم لم يعتد بما ورد فى نهاية عقد الاتفاق المؤرخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ — تعديلا للبند السادس منه — ذلك التعديل الموقع من الأستاذ عبد اللطيف أحمد المحامى والذى يقر فيه بإيداع العقد المذكور أمانة طرفه لا يسلم للطاعن ولا يكون له من أثر إلا إذا حكم بإلغاء التصرفات الصادرة إليه وإلى أخيه — المطعون عليه الأول — من والدهما ، لم يعتد الحكم بهذا التعديل قولا منه إنه قد اختلس من الأمين فى غفلة من المطعون عليه الأول ومن والد الطرفين وأنه مما يؤيد ذلك أن الأمين استوقع الطاعن على ورقة مؤرخة ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٤ عقيد أن الطاعن قد أودع الحكم رقم ٥٢ سنة ١٩٢٣ كلى المنصورة عند لا يسلم

للطاعن ولا يجرى تنفيذه إلا إذا الغيت عقود البيع الصادرة له ، وهذا الذي قاله الحكم من أن التعديل المذكور قد اختلس من الأمين قول مار عن الدليل بل إن الدليل قائم على صحة ذلك التعديل وهو وروده في ذات عقد الاتفاق وتذييله بتوقيع الاستاذ عبداللطيف أحمد المحامي ووكيل المطعون عليه الأول كما أن الورقة المؤرخة ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٤ من شأنها أن تؤيد التعديل المدعى ولا تنفيه وهو ما يشوب الحكم بفساد الاستدلال ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه يقرر تارة أن واقعة رد الأمين الحكم محل النزاع للطاعن واقعة بمجودة ويقرر تارة أخرى أن وجود هذا الحكم تحت يد الطاعن ليست له قيمة طالما أنه قد تنازل عنه بمقد ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ تنازلا نهائيا لارجوع فيه وهذا من الحكم تناقض يبطله ، ويستطرد الطاعن قائلاً إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن التعديل الوارد بآخر عقد الاتفاق المؤرخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ يقيد المطعون عليه الأول ووالده بالرغم من عدم توقيع أيهما عليه لوروده في عقد الاتفاق نفسه بما يجعله جزءاً مكملاً لهذا العقد ولو لم يكن هذا التعديل وليد اتفاق الطرفين لما حرر على ذات العقد ولما وقع عليه الاستاذ عبداللطيف أحمد وكيل المطعون عليه الأول ووالده كما تمسك الطاعن بأنه إذا كان التعديل الوارد بالبند السادس من اتفاق ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٤ يعتبر مجرد عرض منه فقد صادف هذا العرض قبولا من والده بتوقيع وكيله الأستاذ عبداللطيف أحمد عليه ، وبأنه قد وقع بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٢٤ إقراراً بمعنى هذا التعديل وسلمه للاستاذ عبداللطيف أحمد وإذا قدم المطعون عليه الأول هذا الإقرار ضمن مستنداته في هذه الدعوى فإن ذلك يؤكد موافقته على ذلك التعديل ، ولو كان الطاعن قد تنازل عن الحكم الصادر لصالحه ضد والده تنازلاً باتاً لطالبه المتنازل إليهما بتسليمهما الحكم المتنازل عنه عند صدور هذا التنازل ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على جميع أوجه دفاعه هذه ولم يعتمد على دليل ينقضها فشا به بذلك قصور يبطله .

وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٩ بصدد ما يثيره الطاعن في هذا السبب ما يأتي : ” ومن حيث إن المستأنف عليه — المطعون عليه الأول — ينكر تعديل البند السادس كما ورد بذيل العقد وإزاء هذا الخلاف رأت محكمة الدرجة الأولى أن تناقض الاستاذ عبداللطيف أحمد المحامي

عن ظروف وملابسات تحرير تلك العبارة التي ذيل بها العقد فقرر بجلسته ١٩٤٩/٥/٢٥ أن المستأنف - الطاعن - حضر إليه وأفهمه بأن ثمة اتفاقاً تم بينه وبين أخيه المستأنف عليه - المطعون عليه الأول - ووالدهما على إبداء الحكم طرفه لا يسلم إليه ولا يجوز تنفيذه إلا إذا صدر حكم يقضى بإلغاء عقود البيع وقد صدقه وتجاوز حقوقه في تحرير ما ذيل به العقد ولما عرض الأمر على المستأنف عليه ووالد الطرفين لم يوافقا على هذا التعديل ونفى في صورة جازمة أن إبداء العقد لديه كان بسبب تعليق تنفيذه على اشتراطات أخرى غير الثابتة به وعلى ذلك قضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف - الطاعن - أن التعديل الذي ذيل به عقد ١٩٢٤/٣/٢٧ ثم باتفاق أطرافه الثلاثة هو والمستأنف عليه ووالدهما إلا أن المستأنف بعد أن استأجل التحقيق لتقديم شهوده عاد يطلب الفصل في الدعوى بغير أن يقدم شهوداً، ومن حيث إنه يبين من العقد محل النزاع أنه احتوى التزامات التزمها المستأنف عليه ووالد الطرفين فتعهد المستأنف عليه أن يقوم بسداد باقي دين كنج والياس الجميل والذي بسببه قضى بعدم نفاذ عقود المستأنف - تعهد هذا التعهد وتم تنفيذه على ما ثبت بمحضر العرض المقدم من المستأنف عليه . . كما أن هذا المستأنف عليه ووالده تنازلا عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣١٤ سنة ١٩٢٤ مدنى كلى المنصورة . . والمتضمن التزام المستأنف أن يدفع لوالده والمستأنف عليه مبلغ ٤٣٧ ج و ٦٢ م وما يستجد من الأيجار بدءاً من أول يوليو سنة ١٩٢٣ حتى التسليم مع المصاريف وهذا الحكم هو المنوّه عنه بالبند السابع من العقد - ومن ثم يصبح واضحاً أن تنازل المستأنف - الطاعن - عن الحكم الصادر له في الدعوى ٥٢ سنة ١٩٢٣ مدنى كلى المنصورة كان له ما يقابله من التنازل عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣١٤ سنة ١٩٢٣ مدنى كلى المنصورة مضافاً إليه التزام المستأنف عليه - المطعون عليه الأول - بسداد باقي دين كنج والياس الجميل الذى تم بمحضر العرض سالف الذكر فلم يعد هناك محل للتعدي بهذا التعديل الذى اختلس من الأمين في غفلة من المستأنف عليه ووالد الطرفين يؤكد ذلك أن الأمين استوقع المستأنف - الطاعن - على ورقة مؤرخة ١٩٢٤/٣/٢٠ مقدمة تحت رقم ... تنفيد أن المستأنف يودع الحكم ٥٢ سنة ١٩٢٣ سالف الذكر لدى الأمين ولا يسلم إليه ولا يجرى تنفيذه إلا إذا ألغيت عقود البيع

الصادرة له وهذا بذاته هو العرض الذي عناء الأمين في مناقشته أمام محكمة الدرجة الأولى والذي رفضه المستأنف عليه ووالده كما قال بذلك الأمين أمام محكمة الدرجة الأولى، ومن حيث إنه لا يبقى بعدئذ إلا ما يدعيه المستأنف — الطاعن — من تسليم الأمين له الحكم محل النزاع وهو قول مجعود من المستأنف عليه — المطعون عليه الأول — من أول الأمر وقد فتح المستأنف باب التحقيق فمجز من الإثبات ومن ثم لا يكون لوجود هذا الحكم بيده من قيمة طالما أنه تنازل عنه بمقد ۱۹۲۴/۳/۲۷ تنازلاً نهائياً لا رجوع فيه في مقابل ما حصل للتنازل عنه له وما سدد عنه من دين كان يلزمه “ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من أقوال الأمين الأستاذ أحمد عبد اللطيف المحامي التي لم يقدم الطاعن ما ينفيها رغم تمكنه من نفيها بجميع طرق الإثبات بما فيها البيئة أن التعديل الوارد على اتفاق ۱۹۲۴/۳/۲۷ قد اختلس من الأمين في غفلة من المطعون عليه الأول وأن هذا الأخير ووالده لم يوافقا عليه ولما كان لا يجوز تقض العقد أو تعديله إلا باتفاق ما قديده فإن الحكم أهدر هذا التعديل وأعمل مقتضى التنازل الصادر من الطاعن بعد أن أثبت أنه كان له ما يقابله ولما كان ما استخلصه الحكم من أقوال الأمين هو استخلاص سائح يؤدي إليه مدلول هذه الأقوال وكانت عبارات ورقة ۱۹۲۴/۳/۲۰ تحمل المعنى الذي ذهب إليه الحكم في تفسيرها وكان لا تناقض فيما قرره الحكم في شأن واقعة تسليم الطاعن الحكم محل النزاع لأن ما عتده المحكمة هو أنه ما دام الطاعن قد تنازل عن هذا الحكم تنازلاً نهائياً لا رجوع فيه — على ما تفيد عبارات العقد فإنه لا يكون لتسليم الطاعن الصورة التنفيذية لهذا الحكم أهمية سواء صحت واقعة تسليم الأمين هذه الصورة إليه أو لم تصح — لما كان ما تقدم، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بما يشير في هذا السبب من أنه كان للأستاذ عبد اللطيف أحمد سلطة قبول التعديل الوارد على العقد نيابة عن المطعون عليه ووالده — وهو دفاع يخالطه واقع فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ذلك كله، فإن جميع ما يشير الطاعن في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً منه في تقدير محكمة الموضوع للدليل وفي فهمها للواقع مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً ورفضه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اصماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١١٧)

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) الإيرادات المرتبة . وقف . " المرتبات المقررة " . " إلغاء الوقف على خير الخيرات " . تقادم .

المرتبات المقررة في الأوقاف . فقدما صفتها باعتبارها استعفا في الوقف بمجرد إلغاء تلك الأوقاف . تعويض الحكومة أصحاب تلك المرتبات برصيد مبالغ شهرية لم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا في تلك الأوقاف . اعتبار هذه المبالغ في حكم الإيرادات المرتبة . تقادمها بخمس سنوات عملا بالمادة ٢١١ مدني قديم . الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ . تقادمه بدوره بخمس سنوات .

(ب) اثبات . " تقدير الدليل " . محكمة الموضوع . نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب واقعية " .

اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . كون تلك الأسباب سائفة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . التي مل الحكم بالقصور لا يدر أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة للنقض .

(ج) نقد . " تقييم العملة " . " التقدير الجزائي " . حكم . " هيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " .

التقدير الجزائي لا يصلح أساسا لتقييم العملة . اعتماد الحكم في قضائه بتقدير العملة بأكثر مما قدرتها به وزارة المالية على هذا التقدير الجزائي وحده . قصور .

١ - إذ كانت المبالغ التي تصرفها وزارة المالية لأصحاب المرتبات المقررة في الأوقاف الملقاة قد فقدت صفتها باعتبارها استحقاقا في الوقف وذلك بمجرد إلغاء تلك الأوقاف ، وكانت الحكومة قد رأت تعويض أصحاب تلك المرتبات برصيد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا في تلك الأوقاف ، فإن هذه المبالغ التي يجري صرفها شهريا تعتبر في حكم الإيرادات المرتبة فتتقدم بخمس سنوات عملا بالمادة ٢١١ من القانون المدني القديم ، ومن ثم فإن الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ يتقدم أيضا بهذه المدة .

٢ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير وأخذت به لـلـأسباب الواردة فيه وكانت تلك الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن ما تثيره الطاعة من قصور الحكم المطعون فيه لإقامة قضائه على هذا التقرير لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للدليل الذي اعتمدت عليه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - التقدير الجزائي لا يصلح أساسا لتقييم العملة لما لها من قيمة محددة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد في قضائه بتقدير العملة بأكثر مما قدرتها به وزارة المالية على التقدير الجزائي وحده يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حصبا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن مورثة المطعون عليهم المرحومة نفوسة أحمد مصطفى أقامت في ٨ من مايو سنة ١٩٤٤ الدعوى رقم ٢٥٥٧ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى مصر ضد وزارة المالية (الطاعة) وطلبت إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٦٢٨٨ ج و ٥٦ م مع ما يستجد من ١٧/٣/١٩٤٤ بواقع ٩٥ ج و ٢٧٥ مليا شهريا وبتعديل مركب المعاش

الشهرى إلى هذا القدر . وقالت فى بيان دعواها إن لوقف المرحوم جوهر اغا دارالسعادة المشمول بنظارتها مرتبات علوقة تقوم وزارة المالية بصرفها شهريا طبقا لما هو مقرر بكتاب الوقف وذلك بموجب تذاكر ديوانية بمقدار ٢٣٨ عثمانيا وأربع فقرات ونصف وأن الوزارة قدرت هذه المرتبات بالعملة المصرية بمقدار ٥٧٧ ر. مليا شهريا على ما هو وارد بسركى معاش تحت يدها وأنه إذ تبين للدعية أخيرا أن قيمة هذه المرتبات عند تحويلها إلى العملة المصرية هي ٩٥ ج و ٢٧٥ م فقد رفعت الدعوى — بالمطالبة بالفرق بين ما كانت تصرفه الوزارة وبين القيمة الحقيقية لتلك المرتبات وذلك من تاريخ تنظر المدعية على الوقف فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ حتى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٤ مع ما يستجد بعد ذلك — وأثناء سير الدعوى عدلت مورثة المطعون عليهم طلباتها إلى مبلغ ٣٢٧٩ ج و ٦٦٨ م مع ما يستجد من ١٧ مارس سنة ١٩٤٤ بواقع ١٧ ج و ٣١٠ م شهريا وتعديل سركى المعاش إلى هذا القدر الأخير — وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى مؤسسة قضاءها على أن مورثة المطعون عليهم لم تقدم ما يدل على أن قيمة العثماني تزيد على ما قدرته به الوزارة — استأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ١٤٧ سنة ٧٢ ق وطلبوا الحكم بطلبات مورثتهم الختامية — وبتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف بنذب خير حصا بى للاطلاع على حجة الوقف ومستندات الطرفين والوثائق والذكريات والأوامر الخاصة بالعملة لتحديد ما يساويه كل من العثماني والعمالة والنقرة من العملة المصرية وتقدير قيمة المرتب الشهرى الوارد بحجة الوقف بهذه العملة — وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن مرتبات العلوقة المقررة فى حجة الوقف عبارة عن ٢٢٠ عثمانيا تبلغ قيمتها ٨٤ ج و ٧٧٣ م و ١٨ من العتاسنة قيمتها ٣ ج و ٦٠٠ م و ١/٢ نقرة قيمتها ٩٠ مليا وجملة ذلك ٨٨ ج و ٤٦٣ م — وقد أخذت محكمة الاستئناف بهذا التقرير وحكمت بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٥٩ بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليهم مبلغ ١٠٥٩ ج و ٧٩٨ م وهذا المبلغ يمثل الفرق بين ما كانت تصرفه الوزارة وبين تقدير الخبير فى مدة الخمس سنوات السابقة على تاريخ التليه بالوفاء الحاصل فى ١٩٤٢/١/٢٨ وفى المدة من هذا التاريخ حتى وفاة الناطرة المدعية

في ١٩٥٠/٩/٤ — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأمامها تمسكت النيابة بما جاء في مذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون، ذلك أن الطاعنة دفعت أمام محكمة الموضوع بسقوط حق مورثة المطعون عليهم في المطالبة بالتقادم فرفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع تأسيساً على القول بأن المبلغ المطالب به متجمد دين على الوقف وأن الديون على الوقف لا تسقط بمضي ٣٣ سنة هذا في حين أن المبلغ المطالب به ليس لامرئياً هوشت به وزارة المالية مستحقى الأوقاف الأهلية الملغاة في عهد محمد علي واتخذ هذا التمويض صورة مرتب دوري تحددت قيمته ومقداره وقت تقريره وليس بصحيح ما قرره الحكم من أن هذا المبلغ لا يسقط بمضي المدة والحكم إذ يقرر ذلك لا يكشف عن الأساس القانوني لقضائه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على الدفع الذي أبدته الطاعنة بسقوط حق مورثة المطعون عليهم بالتقادم بقوله ”وحيث إنه عن سقوط الحق في المطالبة بتعديل المرتب لمضي مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة دون مطالبته بالزيادة فإن المبلغ المطالب به هو متجمد دين على الوقف والديون على الوقف لا تسقط بمضي ثلاث وثلاثين سنة — إنما إذا كان الدين المطالب به هو إيراد مرتب يدفع شهرياً كما يقول المستأنفون (المطعون عليهم) فهو حق دوري متجدد يتقادم بخمس سنوات طبقاً لسنة ٣٧٥ من القانون المدني وعلى هذا الأساس لا يستحق المستأنفون فرق العملة في المرتب الشهري الخاص بمورثتهم إلا عن الخمس سنوات السابقة على تاريخ الانذار المعلن منها بالتنبيه بالوفاء في ١٩٤٢/١/٢٨ أى من ١٩٣٧/١/٢٨ إلى تاريخ وفاتها في ١٩٥٠/٩/٤“ ومن ذلك يبين أن الحكم — خلافاً لما تدعيه الطاعنة — قدين الأساس القانوني لقضائه كما أنه لم يذكر أن الدين المطالب به لا يسقط بالتقادم بل إنه على العكس من ذلك قد قضى بسقوط ما استحق منه فيما جاوز الخمس سنوات السابقة على

تاريخ التخليه بالوفاء — ولما كانت مورثة المطعون عليهم رافعة الدعوى لم تنازع في مقدار استحقاقها في الوقف وإنما اقتصررت منازعتها على أن وزارة المالية قومت قيمة المستحق لها — بصفتها — بالعملة المصرية بما يقل عن قيمته الصحيحة ولهذا طالبت بالفرق بين تقويم الوزارة لهذا المستحق وبين التقويم الذي تراه صحيحا — لما كان ذلك، وكانت الفروق متعلقة بحق دورى متجدد لأن المبالغ التى تصرفها الوزارة لأصحاب المرتبات المقررة في الأوقاف المملوكة في عهد محمد على ومن بينها الوقف الذى كان في نظارة مورثة المطعون عليهم — هذه المبالغ قد فقدت صفتها باعتبارها استحقاقا في الوقف وذلك بمجرد إلغاء تلك الأوقاف — وإذا كانت الحكومة قد رأت تعويض أصحاب تلك المرتبات برصد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا في تلك الأوقاف فإن هذه المبالغ التى يجرى صرفها شهريا تعتبر في حكم الإيرادات المرتبة — وهو ما سلت به الطاعة في سبب الطعن — فتقدم بخمس سنوات عملا بالمادة ٢١١ من القانون المدنى القديم الذى يحكم النزاع حول التقدم في هذه الدعوى ، ومن ثم فإن الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بتلك المبالغ يتقدم أيضا بهذه المدة — ويكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى هذه النتيجة ولم يقض للطاعة بالفروق عن المدة السابقة على تاريخ التخليه بالوفاء إلا عن خمس سنوات فقط لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعة تنهى في الوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ حين أخذ بما انتهى إليه الخبير من حيث تقدير قيمة العملة العثمانية وتحويلها إلى العملة المصرية الحالية ذلك أن الوارد بحجة الوقف الصادرة في سنة ١١٩٨ هجرية هو أن المقرر لمرتبات العلوة عبارة عن ٢٣٨ عثمانيا (بالتاء المثناة) وأربع نقرات لكن الحكم المطعون فيه جارى الخبير فيما اقترضه خطأ من أن كتاب الوقف تناول نوهين مختلفين من العملة العثمانية — ٢٢٠ عثمانيا و ١٨ عثمانيا (بالتاء المثناة) وقدر لكل منهما قيمة مستقلة بالعملة المصرية بينما الثابت في حجة الوقف العثمانية الموقوفة إنما هي مرتب حلوة بدقتر متقاعدین بالمدينة المنورة ولا يفهم منها أن الواقف قصد نوهين من العملة — والعثمانى هو العملة المعروفة الواردة في جميع مصادر التاريخ

الخاصة بالعملة والقيمة الحقيقية له هي $\frac{1}{17}$ من القرش باعتبار أن كل ثلاث عتامة تساوي نصف فضة وكل أربعين نصف فضة تساوي قرشا وهذا هو ما اتخذته الطاعة أساسا عند تحويل المرتب من عتاني ونقرة إلى قروش ووصلت من ذلك إلى تقدير المرتب بمبلغ ٥٧٧ مليا شهريا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الثابت من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه للأسباب الواردة فيه أن الخبير أثبت فيه أنه أطلع على كتاب الوقف المؤرخ في الثامن والعشرين من محرم سنة ١١٩٩ - وتبين أنه ورد في هذا الكتاب أن الواقف وقف مرتبات العلوة كالآتي: أولا - مائتا عتاني وعشرون عتانيا علوة بدفتر عتقاء متقاعدين بالمدينة المنورة لقراء قرآن بموجب تذكرة ديوانية مؤرخة في غرة محرم سنة ١١٩٠ . ثانيا - وجميع مرتب العلوة الذي عبرته سبعة عتامة بدفتر متقاعدين . . . بموجب تذكرة ديوانية مؤرخة في غرة محرم سنة ١١٩١ . ثالثا - وجميع المرتب العلوة الذي عبرته سبعة عتامة ونقرة ثلاثة بدفتر متقاعدين . . . بموجب تذكرة ديوانية مؤرخة ١٣ جماد الآخر سنة ١١٨٩ . رابعا - جميع المرتب العلوة الذي عبرته أربعة عتامة ونقرة واحدة ونصف نقرة بدفتر متقاعدين بموجب تذكرة ديوانية مؤرخة ٢٤ جماد الآخر سنة ١١٨٩ وخلص الخبير من ذلك إلى أن جملة المستحق صرفه لأصحاب مرتبات العلوة هي ٢٢٠ عتانيا و ١٨ عتانيا $\frac{1}{4}$ ٤ نقرة وإلى أن الظاهر من كتاب الوقف أن العتاني عملة أخرى غير العتامة - لما كان ذلك، وكانت الطاعة لم تقدم إلى محكمة النقض كتاب الوقف للتدليل على أن ما نقله عنه الخبير واستخلصه منه في هذا الشأن يخالف الثابت فيه كما لم تدع الطاعة بأنها قدمت إلى محكمة الموضوع دليلا على أن العتاني والعتامة الوارد ذكرهما في كتاب الوقف إنما هما عملة واحدة وليسا عملتين مختلفتي القيمة كما اعتبرهما الحكم المطعون فيه لما كان ذلك، فإن نعيها بهذا الوجه يكون عاريا عن الدليل.

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه التخافل والقصور في التصيب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على تقرير الخبير على الرغم من أن هذا الخبير قدم للنتيجة التي انتهى إليها بمقدمات لا تحملها وجرت أبحاثه في نطاق بعيد عن مقطع النزاع في الدعوى فتناول القرش الرومي وقيمته

مع اقطاع الصلة بينه وبين العثماني أو القرش المصري ثم وصل بينهما في النتيجة — كما أنه بعد أن أقر بعجزه عن معرفة قيمة كل من "العثمانية والنقرة" عاد وأجرى تقدير قيمتهما بالعملة المصرية جزافاً واعتبرهما كسوراً للعثماني وذكر لكل منهما قيمة لا تمثل الواقع أو الثابت في الأوراق — وإذا أقام الحكم قضاءً على مثل هذا التقدير فإنه يكون فاسد السبب .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه يبين من الصورة الرسمية المقدمة بملف الطعن لتقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه أن هذا الخبير اعتمد في تقديره لقيمة العثماني بالعملة المصرية على ما تبين له من الإطلاع على حجة وقف عبد الرحمن كتحدا عزبان المحررة في ١٥ محرم سنة ١١٧٤ من وقف يماثل الوقف محل النزاع في كثير من الوجوه وصادر في تاريخ قريب لصدور ذلك الوقف — ما تبين له من أن الواقف عبد الرحمن كتحدا أورد في كتاب وقفه هذا أنه من بين ما وقفه ٥٠ عثمانيًا حلوة بدقتر متقاعد من مكة وأن قيمتها ٨٦٧٠ نصف فضة وبعد أن وصل الخبير من هذا الطريق إلى معرفة قيمة العثماني بالنسبة لنصف الفضة سعى إلى معرفة قيمة النصف فضة بالعملة المصرية الجارية التعامل بها في الوقت الحاضر وقد توصل إلى ذلك من طريق الأحكام التي أصدرتها المحاكم الشرعية في النزاع الذي دار بشأن تقويم القرش الرومي الوارد ذكره في بعض كتب الأوقاف القديمة فقد تبين للخبير من مطالعة الحكم الصادر من محكمة مصر الشرعية في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٢ أنه ورد في أسبابه أن القضاء الشرعي جرى على اعتبار أن ٩٠ من أنصاف الفضة تساوي عشرين قرشاً من النقود المصرية الجارية التعامل بها الآن وأشار هذا الحكم إلى أحكام سابقة أخذت بهذا التقدير — وعلى أساس أن ٥٠ عثمانيًا تساوي ٨٦٧٠ نصف فضة وأن ٩٠ نصف فضة تساوي عشرين قرشاً أجرى الخبير تقويم الـ ٢٢٠ عثمانيًا المقروءة في كتاب الوقف محل النزاع بالعملة المصرية و انتهى إلى تقدير قيمتها بمبلغ ٨٤ ج ٧٧٣ م — لما كان ذلك، وكان الخبير على خلاف ما تزعمه الطاعنة لم يخرج في بحوثه من النطاق الذي يقتضيه بحث النزاع الحالي كما لم يخلط بين العثماني والقرش الرومي وأنه إذا كان قد رجع إلى الأحكام الشرعية الصادرة في الأزمنة الخاصة بتقويم القرش الرومي فلأنما كان ذلك للاعتداء بما ورد فيها

في معرفة ما يساويه النصف فضة بالعملة المصرية لما كان ما تقدم، وكانت محكمة الاستئناف قد اطمأنت إلى تقدير الخبير وأخذت به للأسباب الواردة فيه وكانت الأسباب التي اعتمد عليها الخبير في شأن تقويمه لقيمة العتاني والتي أخذ بها الحكم المطعون فيه سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم في ذلك الخصوص فإن ما تثيره الطاعنة في هذا النعى لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للدليل الذي اعتمدت عليه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن ما تنماه الطاعنة في الشق الثاني من هذا السبب من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في خصوص تقويمه لقيمة العتانة والنقرة بالعملة المصرية فإنه لما كان الثابت من تقرير الخبير أنه ورد فيه مانعه "أما عن العتانة والنقرة الواردة بحجة الوقف موضوع الدعوى فلم نثر على ما يفسرها . . . " وقال الخبير في موضع آخر من التقرير "أما العتانة والنقرة فهي كسور ستقدرها لأنه لم يتبين إطلاقا ما تساويه" وانتهى الخبير في نتيجة تقريره إلى تقدير قيمة كل منهما جزافا فقدر الواحدة من العتانة بمبلغ عشرين قرشا والنقرة الواحدة بمبلغ قرشين - ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد هذه النتيجة للأسباب الواردة في تقرير الخبير وكان التقدير الجزافي الذي لجأ إليه الخبير في تقييم العتانة والنقرات لا يصلح أساسا لتقييم العملة لما لها من قيمة محددة فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد في قضائه بتقدير العتانة والنقرات باكثر مما قدرتهما به وزارة المالية على هذا التقدير الجزافي وحده فإنه يكون مشوبا بالقصور في هذا الخصوص مما يترتب عنه نقضه تقضا جزئيا في ذلك الخصوص وحده ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلج ، وبحضور السادة المحترمين :
محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، وحافظ محمد بدري ، وإبراهيم الجاني .

(١١٨)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) صورية . " اثبات الصورية " . محكمة الموضوع . نقض .
" أسباب الطعن " . " أسباب واقعية " .

تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه لمحكمة
النقض .

(ب) صورية . " اثبات الصورية " . حكم . " تسييب كاف " .

إقامة الحكم قضاء بالصورية على دعائين مستقلتين هما شهادة الشهود
والقرآن . استقامة الدعاة الأولى وكفايتها وحدها لحل الحكم . لا محل
للى على الدعاة الثانية .

(ج) عقد . " المفاضلة بين العقود " . صورية . حكم . " تسييب
كاف " .

اعتبار العقد صوريا صورية مطلقة . أثره ، اعتباره غير موجود في
الحقيقة . لا مجال للمفاضلة بينه وبين عقد آخر . المفاضلة لا تكون إلا بين
عقود حقيقية .

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في نطاق سلطتها الموضوعية
توافق إرادة طرفي العقد على الصورية ودلت على ذلك بأسباب سائفة من شأنها
أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ولم تخرج بأقوال الشهود عما يؤدي إليه
مدلولها ، وكان تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه
بهم الواقع في الدعوى ، فإنه لا رقابة فأكمة للنقض عليه في ذلك (١) .

(١) راجع قض ١٩٥٩/١/٢٢ الطعن ٢٩ من ٢٤ ق السنة العاشرة ص ٦٤ .

۲ - إذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بصورة العقد على دعامتين مستقلتين أحدهما عن الأخرى ، الأولى شهادة الشهود والثانية القرائن التي ساقها الحكم ، فإنه إذا استقامت الدعامة الأولى وكانت كافية وحدها لحمل الحكم فإن النعي على الدعامة الثانية بالتناقض وفساد الاستدلال يكون غير منتج (۱) .

۳ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار عقد الطاعة صورياً صورية مطلقاً فإنه يترتب على ذلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة وبالتالي فلم يكن الحكم بحاجة عند إبطال هذا الحكم إلى التعرض للمفاضلة بينه وبين المطعون ضدها الأولى لأن هذه المفاضلة لا تكون إلا بين عقود حقيقية . ومن ثم فإن خطأ الحكم فيما استطرده فيه تزيدها عند إجراء هذه المفاضلة لا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أنه بموجب عقد رسمي مؤرخ في ۱۹۴۷/۷/۲۹ ومسجل برقم ۶۵۸۴ باعت المطعون ضدها الخامسة إلى المطعون ضده الرابع مساحة من الأرض القضاء مينة بالعقد وحفظت لنفسها امتيازاً بما لم يؤد من الثمن . وبتاريخ ۵ من مايو سنة ۱۹۴۸ رهن المطعون ضده الرابع هذه المساحة للمطعون ضدها السادسة بعقد رهن رسمي وثق تحت رقم ۲۳۰۴ وشهر الرهن برقم ۵۰۶۸ وبتاريخ ۱۹۴۹/۱۱/۲۹ باع المطعون ضده الرابع هذه المساحة بعقد عرفي للمطعون ضدهما الثاني واخته المطعون ضدها الثالثة مناصفة بينهما فأقام المطعون ضده الثاني على

(۲) راجع تقض ۱۵/۴/۱۹۳۷ الطعن ۸۸ س ۶ في مجموعة ۲۵ سنة ۵۵۰ .

نصف هذه المساحة مبنى مكونا من دور واحد أصبح المنزل رقم ٢٦ شارع على
 باشا اللاله بالمطرية . وبتاريخ ١٠/٥/١٩٦١ باع المطعون ضده الثانى نصيبه فى
 المساحة المذكورة بما عليه من بناء لزوجه المطعون ضدها الاولى نظير ثمن قدره
 ٨٥٦ جنيها دفعت منه مبلغ ٣٠٠ جنيه وتعهدت بدفع ما يخص تلك المساحة من
 دين الرهن وقدره ١٧٥ جنيها ثم باع المطعون ضده الثانى واخته المطعون ضدها
 الثالثة المساحة التى اشترىها من المطعون ضده الرابع بما عليها من مبان إلى الطاعة
 لقاء ثمن قدره ١٤٥٠ جنيها وبموجب عقد مرفى مؤرخ فى ١٩/٧/١٩٥٣ وبعد
 ذلك رفعت المطعون ضدها الاولى الدعوى رقم ٣٨٥٥ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى
 القاهرة على المطعون ضدهما الثانى والرابع طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع
 الصادر لها من المطعون ضده الثانى ومجلت صحيفة دموها فى ١/٩/١٩٥٣ ثم
 عدلت طلباتها مضافة إليها طلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون ضده
 الرابع للبائع لها ومجلت صحيفة تعديل الطلبات فى ١٤/٧/١٩٥٥ كما رفعت الطاعة
 الدعوى رقم ٣٨٩٢ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقدها
 المؤرخ ١٩/٧/١٩٥٣ وشطب الرهن والامتياز ومحو التسجيلات الموقعة عليها -
 قررت المحكمة ضم الدعويين إلى بعضهما ثم تدخلت الطاعة والمطعون ضدها
 الأولى كل منهما فى دعوى الأخرى طالبة رفضها - طعنت المطعون ضدها
 الأولى على عقد الطاعة بالصورية المطلقة فقضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة
 الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الصورية المدعاة وبعد تنفيذ هذا الحكم
 بسماع شهود الطرفين قضت محكمة القاهرة الابتدائية فى ٣/٦/١٩٥٧ فى الدعوى
 رقم ٣٨٥٥ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة المرفوعة من المطعون ضدها الأولى
 بقبول طلب تدخل الطاعة وفى الموضوع برفضها وفى الدعوى رقم ٣٨٩٢ سنة ١٩٥٣
 مدنى كلى القاهرة المرفوعة من الطاعة بقبول طلب تدخل المطعون ضدها الأولى
 وفى الموضوع بصحة ونفاذ عقد الطاعة المؤرخ ١٩/٧/١٩٥٣ وبشطب الرهن
 والامتياز ومحو التسجيلات - استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم
 بالاستئناف رقم ٤٢١ سنة ٧٥ قضائية ومحكمة استئناف القاهرة قضت فى ٢٣/٦/١٩٥٩
 أولا: فى الدعوى رقم ٣٨٥٥ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف
 وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ فى ٢٩/١١/١٩٤٩ الصادر من المستأنف عليه
 الثانى (المطعون ضده الرابع) إلى المستأنف عليهما الاول والرابعة (المطعون

ضدهما الثانى والثالثة) عن نصف القدر المبيع بالعقد المذكور البالغ مساحته ٢١٠,٣٠ أمتار المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى المرفوعة من المستأنفة (المطعون ضدها الاولى) وبصححة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ فى ١٠/٥/١٩٥١ الصادر من المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الثانى) للاستأنفة عن العقار المبين بعريضة الدعوى الأصلية والمعللة والتسليم . وثانيا - فى الدعوى المضمومة رقم ٣٨٩٢ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ فى ١٩/٧/١٩٥٣ الصادر من المستأنف عليها الرابعة (المطعون ضدها الثالثة) للدعية فيها (الطاعنة) عن نصف قطعة الأرض وهى الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى تحت رقم ١ أى المساحة الأولى فيها - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان لفصوره فى النسب وبمخالفته الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك تقول إن الحكم فى معرض التدليل على الصورية نسب إلى شهود المطعون ضدها الأولى جميعاً قولهم إن الطاعنة تستأجر المنزل موضوع عقد المطعون ضدها الأولى مع أن هذه الواقعة التى عول عليها الحكم لم ترد إلا فى أقوال الشاهد الأول - كما أن ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن الثابت من أقوال شهود المطعون ضدها الأولى أن المطعون ضده الثانى لم يكن جادا فى تصرفه مفاده أن الحكم استظهر ذلك فى شهادة كل من شهود الاثبات مع أن الشاهد الثانى من هؤلاء الشهود جزم بأنه لا يعرف شيئا من تعاقد الطاعنة مع المطعون ضده الثانى وبذلك يكون الحكم قد استند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قرر أن العبرة بنية العاقدين وقد وضع تماما أنها غير جدية مع أن الشهود أجمعوا أنهم لا يعرفون الطاعنة (المشتري) ولا يعلمون شيئا عن ظروف تعاقدتها مع المطعون ضده الثانى ولا سبب هذا التعاقد ولا ما يدعوها إلى التواطؤ معه وأنه إن ساغ اعتبار أقوالهم مؤدية إلى وضوح نية المطعون ضده الثانى على صورية تصرفه فإن هذه الأقوال لا تفيد شيئا فى إثبات اتجاه نية الطاعنة إلى

تلك الصورية — والصورية تقتضى قيام تدير واتفاق بين الطرفين — كذلك فإن الحكم قد قرر أن الثابت من أقوال شهود المطعون ضدها الأولى أن المطعون ضده الثانى لم يكن جادا فى تصرفه وإنما تظاهر بالبيع للطاعة مع أن الشهادة المنسوبة إلى هؤلاء الشهود قاصرة عن العلم بصورية التصرف الحاصل إلى الطاعة بل إن مصدر هذا العلم بالصورية عند من شهد به راجع إلى المطعون ضده الثانى الذى أنكر ما نسب به الشهود إليه — وفى ذلك خروج من الحكم بأقوال الشهود إلى ما لا تؤدى إليه دلالة وإذ لم يرد الحكم على نفى المطعون ضده لواقعة الصورية المقول باقراره بها فإنه يكون مشوبا بالقصور فى هذا الخصوص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قرر بصدد التذليل على صورية عقد الطاعة ما يأتى : ” إن الثابت من أقوال شهود المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) أمام محكمة أول درجة أن المستأنف عليه (المطعون ضده الثانى) لم يكن جادا فى تصرفه وأنه إنما تظاهر بالبيع للمستأنف عليها الثالثة (الطاعة) وهى التى تستأجر ذات المنزل بسبب الخصومة العنيفة التى شجرت بين المستأنفة المشترية وبين زوجها البائع لها وكان من أثر هذا الخلاف أن استصدرت المستأنفة حكما بالنفقة ولعدم دفع النفقة استصدرت حكما بالحبس فى القضيتين ١٥٦٦ سنة ١٩٥٣ روض الفرج الشرعية ، ٥٠٥ سنة ١٩٥٤ روض الفرج الشرعية . وقد شهد شهود المستأنفة أن المستأنف عليها الثالثة المشترية الثانية (الطاعة) تستأجر المنزل موضوع عقد المستأنفة وأن الخلاف شجر بين الزوجين فى مايو سنة ١٩٥٣ تقريبا ولعدم الصلح رفعت المستأنفة دعوى النفقة وصدر لها حكم بها ونفذته المستأنفة وطلب المستأنف عليه الأول الزوج من أحد الشهود التوسط فى الصلح وأصررت الزوجة على تسجيل العقد أولا كشرط للصلح . كما شهد شاهد آخر أنه لا يعرف شيئا عن عقد المستأنف عليها الثالثة وشهد بالخلاف بين الزوجين . وشهد ثالث أن الزوجة المستأنفة كانت تقيم بجواره قبل زواجها وقيام الخلاف حادت لمتزلها الأصل ورفعت المذكورة دعوى نفقة وأخذت فى تسجيل عقدها إلا أن المستأنف سارع بالتصرف فى المنزل إلى الأخرى وحاول هوأى الشاهد ووالدته أن يصلحا بين الزوجين ولكنها أى الزوجة اشترطت تسجيل العقد

وأقر المستأنف عليه الأول أمامه أن البيع غير جدي وأنه قصد به الضغط على المستأنفة لكي تقبل الصالح وإذا ما تم فإنه على استعداد لإنهاء العقد الثاني وأنه لم يبع للست عزيزة ولكن ليس في وصعه دفع دين النفقة . وهذه الأقوال الأخيرة صريحة ومصدرها المستأنف عليه الأول وحده وحكاية الخلف والنزاع والاحتكام للقضاء وصدور حكم النفقة والحبس كل ذلك ثابت تماما ، أما ما شهد به شاهد المستأنف عليها الثالثة فإن ما شهدا به لا يقطع مطلقا في جدية العقد إذ شهدا بما كان قد حدث أمامهما حسب الظاهر لهما فقط من باب التمثيل كما قالت المستأنفة حقا في صحيفة استئنافها . والعبرة بنسبة المتصرفين وقد وضحت تماما أنها غير جدية وأن الغرض منها خلق عقد ظاهر للضغط على المستأنفة وواضح أن محكمة أول درجة لم تلمن لهذا الظاهر من القول إلا بسبب مكانة هذين الشاهدين المذكورين فحسب إلا أن هذه المكانة لا تتعارض مع صورة الظاهر وأن الحقيقة التي خفيت عليهما هي ما شهدا به شهود المستأنفة وبالتالي يكون التعاقد الثاني بالنسبة للمستأنفة صوريا " ويبين من نهج الحكم في مرده لأقوال شهود المطعون ضدهما الأولى أن ما تنعاه عليه الطاعنة من مخالفته للثابت بالأوراق غير صحيح ، ذلك أنه بامعان النظر فيه يبين أنه حين مرد أقوال الشهود خص كل شاهد بما شهد . ومن هذا التخصيص يتضح أن واقعة استئجار الطاعنة لتزل المبيع قد نسبت في الحكم المطعون فيه - وبما يتفق والنايات في محضر التحقيق - إلى أحد الشهود دون الباقيين وعلى هذا الأساس حول عليها الحكم - أما ما نسبته الحكم إلى الشهود من قولهم بأن المطعون ضده الثاني لم يكن جادا في تصرفه وذلك رغم عدم قول أحد الشهود بذلك فإن الواضح أيضا من مرد الحكم لأقوال الشهود أنه قرر أن أحد الشهود لا يعرف شيئا من عقد الطاعنة ومن ثم فقد كان الحكم على بينة من عدم إجماع الشهود على تلك الواقعة - على أنه إن جاء بالحكم ما يفيد نسبة هذه الواقعة إلى شهود المطعون ضدها فإن الحكم قد أوردته في مقام الاستخلاص الذي ينظر فيه إلى التعميم والتغليب - وبذلك يكون تعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق غير صحيح - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في نطاق سلطته الموضوعية توافق إرادة طرفي العقد على الصورية ودل على ذلك بأسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ولم يخرج بأقوال الشهود عما

يؤدي إليه مدلولها — لما كان ذلك، وكان تقدير أدلة العسورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى فإنه لا رقابة عليه لمحكمة التقض فيه. ولا محل لما تنعاه الطاعة على الحكم من قصور في الرد على انكار المطعون ضده الثاني لما نقله عنه شاعدا الاثبات لأن اعتماد الحكم لأقوال هذين الشاهدين ينطوي على إطراح لهذا النفي وفيه الرد الضمني عليه .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصورية عقد الطاعة على شهادة الشهود وعلى قرائن أخرى ساقها — ولما كانت شهادة الشهود محل تعيب بالنهي السابق وكانت القرائن التي ساقها الحكم هي بدورها معيبة بالتناقض وفساد الاستدلال في نظرها — فإن الحكم إذ أقام قضاءه على تلك الأدلة مجتمعة يكون باطلا .

وحيث إن هذا النفي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصورية عقد الطاعة أقام قضاءه — على ما صرح به في أسبابه — على دعائين مستقلتين إحداهما عن الأخرى ، الأولى شهادة الشهود والثانية القرائن التي ساقها الحكم وإذا كانت الدعامة الأولى قد استقامت وكافية وحدها لحمل الحكم فإن النفي على الدعامة الثانية بفرض صحته يكون غير متعج .

وحيث إن الطاعة تنهى بالأسباب الثلاث الأولى على الحكم المطعون فيه خطأه عند إجراءات المفاضلة بين عقدي الطاعة والمطعون ضدها الأولى .

وحيث إن هذا النفي مردود بأن الحكم وقد انتهى إلى اعتبار عقد الطاعة صوريا بصورية مطلقة فإنه يترتب على ذلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة وبالتالي فلم يكن الحكم بحاجة إلى التعرض للمفاضلة بين هذا العقد وعقد المطعون ضدها الأولى لأن هذه المفاضلة لا تكون إلا بين عقود حقيقية ومن ثم فإن خطأ الحكم فيما استورد فيه تزييدا عند إجراء هذه المفاضلة لا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها وعلى ذلك يكون النفي عليه في هذا الخصوص غير متعج .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك إن طلباتها أمام محكمة الدرجة الأولى كانت تتضمن طلب صحة ونفاذ عقدها

مع طلب شطب الامتياز والرهن المتوقعين على العين محل العقد ففضى الحكم الابتدائى لها بهذين الطالبين ولما استأنفت المطعون ضدها الأولى الحكم الابتدائى طلبت إلغاء جميعه وقد صدر الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم الابتدائى فيما قضى به للطاعنة دون أن يتضمن قضاءه النص على تأييد الحكم الابتدائى فيما حكم به فى خصوص شطب الامتياز والرهن . وإذا كان شطب الامتياز والرهن محكوما به بمقتضى الحكم الابتدائى على المطعون ضدهما الخامسة والسادسة اللتين لم تستأنفا ذلك الحكم فان الحكم المطعون فيه إذا النى الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص يكون مخالفا للقانون بما لم يطلب وفى غير خصومة منعقدة كما وقع باطلا لعدم تسبب قضائه بذلك .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الوقائع السالف بيانها أن المطعون ضدها الأولى طلبت فى دعواها رقم ۳۸۵۵ سنة ۱۹۵۳ مدنى كلى القاهرة الحكم بصحة ونفاذ عقدها وحينما تدخلت فى دعوى الطاعنة رقم ۳۸۹۲ سنة ۱۹۵۳ مدنى كلى القاهرة طلبت رفض طلب صحة ونفاذ عقد المدعية فيها (الطاعنة) بالنسبة للفسد الذى اشترته والذى هو موضوع الدعوى الأولى ، وإذا صدر الحكم الابتدائى برفض دعواها وبصحة ونفاذ عقد الطاعنة وشطب الامتياز والرهن واستأنفته المطعون ضدها الأولى طالبة إلغاء جميعا فان لازم هذا الاستئناف أن يكون منصبا على ما حكم به ضدها من رفض دعواها وصحة ونفاذ عقد الطاعنة دون شطب الامتياز والرهن الذى كان محكوما به ضد المطعون عليهما الخامسة والسادسة ، فإذا ما قضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ۳۸۹۲ سنة ۱۹۵۳ فان هذا التعديل يكون مقصورا على ما قضى به الحكم من صحة ونفاذ عقد الطاعنة دون أن يمس ما قضى به الحكم الابتدائى من شطب الامتياز والرهن والذى لم يكن محل طعن من المحكوم عليهما فيه وهما المطعون عليهما الخامسة والسادسة . ومن ثم يكون القول بمساس الحكم المطعون فيه بقضاء الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص غير سليم وإذا لم يتضمن قضاء الحكم المطعون فيه أسبابا عن شطب الامتياز والرهن فقد ألزم الحكم حدوده إذ لم يصدر منه فى هذا الخصوص قضاء يستاهل للتسبب ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف مرسى ، ولطفى على ، وإبراهيم الجلفى ، وصبرى فرحات .

(١١٩)

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ارتفاق . « حقوق الارتفاق » . « التنازل منها » . محكمة الموضوع . حقوق عينية .

التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضميا . استخلاص التنازل الضمنى مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع

(ب) ارتفاق . « حقوق الارتفاق » . « التنازل منها » . حق . حقوق عينية . تسجيل .

التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أَرْضًا . أثره ، إلزامه التنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى التنازل إليه تنطوي على انكار هذا التنازل . لا يمنع من ذلك عدم تسجيل التنازل .

١ - التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضميا إذ القانون لم يشترط لتحقيقه صورة معينة . ففى كانت المحكمة قد استخلصت هذا التنازل الضمنى استخلاصا سائغا من مقدمات تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها فلا معقب عليها فى ذلك لعلقه بتقدير موضوعى من سلطتها المطلقة .

٢ - التنازل سواء كان صريحا أو ضميا يعتبر ملزما للتنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى التنازل إليه تنطوي على انكار لهذا التنازل . ولا يغير من ذلك أن يكون التنازل مما يجب تسجيله إذ لا يترتب على عدم التسجيل سوى تراخى زوال الحق العينى المتنازل عنه . فاذا كان الطاعنان قد أقاما دموهما بطلب تعويض من مخالفة الماطمون عليه لقيود البناء وذلك بعد أن كانا

قد تنازلا عن هذه القيود ضمينا — على ما حصله الحكم المطعون فيه — مما يعتبر معه هذا الطلب انكارا منهما للتنازل الصادر من جانبهما ، فان الحكم المطعون فيه إذ اعتد بهذا التنازل ورتب عليه آثاره لا يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — في أن الطاعنين أقاما ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٣٧٣١ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى للقاهرة طالبين القضاء بالزامه أن يدفع لهما على صييل التعويض مبلغ ٢٠٠٠ ج وقالا بيانا لدعواهما إنه بعقد مسجل تاريخه ٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ اشترى مورثهما المرحوم حبيب لطف الله من شركة الفنادق المصرية ما كانت تملكه من أرض في منطقة الجزيرة بالقاهرة ونص في العقد على أن الشركة البائعة تحول له كل مالها من حقوق قبل المشتري منها وبتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٣٣ اشترى المطعون عليه قطعة من تلك الأراضى وقد اشترطت الشركة البائعة في عقد البيع الصادر للمشتري منها مباشرة — السيدة هديلة نبراوى ألا تبنى على الأرض التى اشترتها سوى متزلا واحدا لا تقام فيه محال للتجارة ولا يقام البناء على مسافة تقل عن متر من حافة الطريق وألا تزيد مساحة ما يبنى على ثلثى مساحة الأرض وألا يتجاوز ارتفاعه خمسة عشر مترا ولما كان المطعون عليه قد خالف هذه القيود التى وضعتها المالكه الأصلية فقد قام الطاعنان بانذاره بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بالتزام تلك القيود ولكنه لم يفعل مما حدا بالطاعنين إلى مطالبته بالتعويض بالدعوى الحالية ، دفع المطعون عليه الدعوى بأنه أقام بناء بمحاله فى سنة ١٩٣٧ وبأن أفراد أسرة لطف الله — ومنهم الطاعنان — قد تصرفوا بالبيع فى قطع كثيرة من أراضى منطقة الجزيرة ولم يراع المشترون منهم قيود البناء التى فرضتها شركة الفنادق —

ولم يعترض الطاعنان أو أفراد أسرتهما على تلك المخالفة مما يفيد تنازلهما عن تلك القيود كما أن شركة الفنادق نفسها قد تنازلت عن هذا الحق بدليل إقامتها أبنية لم تلتزم فيها تلك القيود وتصريحها لبعض المشترين منها بمخالفتها . وبجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٥٤ . حكمت المحكمة بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل لمعاينة العقار المملوك للطعون عليه وبيان ما فيه من مخالفات لقيود البناء وما إذا كانت تلك المخالفات قائمة في عقارت أخرى من عدمه . وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت محكمة الدرجة الأولى بجلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧ برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٦٤ سنة ٧٥ ق القاهرة وبجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ورأت النيابة في مذكرتها رفض الطعن ورفض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فقررت إحالة إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل الوجه الأول من السبب الأول في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم أقام قضاء برفض دعواهما على أنهما تنازلا ضمنا عن حقوق الارتفاق المقررة على البناء الذي أقامه المطعون عليه بينما لم يصدر منهما تنازل عن هذه الحقوق لا صراحة ولا ضمنا ولا يستفاد التنازل الضمني إلا من أعمال تدل عليه دلالة قاطعة ولا يعد السكوت عن مباشرة الحق نزولا ضمنا عنه لأن الحق لا يسقط إلا بعدم الاستعمال خمس عشرة سنة وقد أندر الطاعنان المطعون عليه في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بوجوب مراعاة قيود البناء التي وضعتها شركة الفنادق التي حل محلها ولم يذكر الحكم المطعون فيه الأعمال التي قاما بها والتي تدل دلالة قاطعة على نزولهما عن حقوق الارتفاق، ويقول الطاعنان في بيان السبب الثاني إن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن للطعون عليه مذرا في عدم التقيد بحقوق الارتفاق دون أن يفصح عن هذا العذر فإنه يكون قاصر البيان .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن كيف القيود والاشتراطات المقررة على عقار المطعون عليه بأنها حقوق ارتفاق روعي في التزامها منفعة جميع المقاررات المكننة بمنطقة الجزيرة والتي كانت مملوكة أصلاً لشركة الفنادق المصرية، بعد أن كيف الحكم تلك القيود والاشتراطات بهذا التكييف لم يؤسس قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أهمالهما لحقهما وعدم استعمالهما إياه بما يؤدي إلى سقوطه بل أسسه على أنهما تنازلا عن هذا الحق وعلى أن المطعون عليه كان معذوراً إذا ما اعتقد — المخالفات التي ارتكبتها الطاعنات — وسلفهما — شركة الفنادق المصرية — وغالبية المشترين منها قيام هذا التنازل وزوال تلك الحقوق وأنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما قرره من أن "الأصل أن سكوت صاحب العقار المرتفق عن إخلال صاحب المقار المرتفق به بالتزامه لا يفيد معنى التنازل الضمني عن الارتفاق"، ولكن الأمر في الدعوى الحالية ليس بمجرد سكوت من مالك عقار مرتفق على إخلال ملتزم بمقتضى ارتفاق على عقاره ولكن الأمر في الدعوى الحالية إخلال متبادل بهذا الارتفاق المقرر لمصلحة جميع المقاررات وقد شمل الإخلال به معظم هذه المقاررات وصار طرازاً غالباً يبدو معه الأمر كأن الإخلال بذلك الالتزام المقرر لإقامة المباني سيما المستعدة في ذلك الحى بحيث فقد طابعه الذى أريد له لفرض تلك القيود على مبانيه — حالة مسوغة للاعتقاد بسقوط هذه القيود عن تلك المباني. ولا شك أن ذلك الإخلال بالارتفاق على تلك الصورة المتبادلة بين معظم الملاك المتواترة على مدى الزمن يكفى للدلالة الفاطمة على معنى نزول اصحاب حق الارتفاق عنه كما يكفى ذلك الإخلال الغالب بمقتضى الارتفاق لجعل التقييد به فاقد السبب وما كان هذا السبب إلا لتقييد جميع الملاك به سعيًا وراء تكوين حى ذات طابع خاص وهو ما فقدته منذ أصبحت مخالفة تلك القيود طرازاً غالباً في مبانيه سيما الحديثة منها وهذا عندما كانت عليه الحال عندما أقام المستأنف عليه — المطعون عليه — عمارته وقد جاء بالقرار المقدم في الدعوى أنه خالف القيود المفروضة بعقد الشراء الأصل للأرض التي أقيم عليها والصادر أصلاً بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ من شركة الفنادق المصرية إلى السيدة عديلة النبراوى، غير أن المقاررات المجاورة مباشرة لذلك العقار وكذلك الواقعة في نفس المنطقة فقد تم أغلبها مخالفاً للقيود الموجودة في العقود وقد شملت هذه المخالفة أغلب المقاررات المقامة على قطع من الأراضي كانت مملوكة في الماضي للدهيين —

الطاعنين — أولورثتهما أو لشركة الفنادق المصرية وأن مجموع قطع الأراضي في حى الجزيرة هو ١١٧ قطعة ما زال ثلاث منها قضاء وبني منها ٦٨ قطعة تمثل ٥٨٪ من مجموعها وهى جميعا مخالفة للقيود المفروضة فى عقود البيع وأن المباني التى روعيت فيها تلك القيود تمثل ٣٩٪ من المجموع كما أن أغلبها مباني قديمة وقد أنهى الخبيران تقريرهما بالقول بأنه تبين من ذلك أن المباني المخالفة للاشتراطات هى المباني الغالبة فى المنطقة التى كانت مملوكة فى الماضى للدعيين أولورثتهما أو لشركة الفنادق المصرية ... إلى أن قال — ” وترى هذه المحكمة ما رآته محكمة الدرجة الأولى أن تلك الملابسات مجتمعة تفيد التنازل الضمنى عن ذلك الارتفاق المتبادل بين سكان الحى محل النزاع مما يقيم للستائف عليه العذر فى مخالفته وينفى عنه الخطأ والمسئولية“ وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون، ذلك أن التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضمنيا إذ القانون لم يشترط لتحقيقه صورة معينة. ومتى كان ذلك، وكانت المحكمة قد استخلصت هذا التنازل الضمنى وعذر المطعون عليه فى عدم الترام قيود البناء التى كانت مقررة على عقاره استخلاصا مائتا من مقدمات تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ولا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بتقدير موضوعى من سلطتها المطلقة، متى كان ذلك، فإن هذا النعى يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من السبب الأول الخطأ فى القانون، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيسا على صدور تنازل ضمنى من الطاعنين عن حق الارتفاق فى حين أن حق الارتفاق من الحقوق العينية العقارية والتزول منه يجب أن يكون صادرا ممن يملكه وأن يكون مسجلا إذ من شأن التزول عنه زاوله والحقوق العينية العقارية لا تزول طبقا للسادة التاسعة من قانون الشهر العقارى المقابلة للسادة الأولى من قانون التسجيل الصادر فى سنة ١٩٢٣ إلا بالتسجيل.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التنازل سواء كان صريحا أو ضمنيا يعتبر ملزما للتنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى المتنازل إليه تنطوى على انكار لهذا التنازل. ولا يغير من ذلك أن يكون التنازل مما يجب تسجيله إذ لا يترتب

على عدم التسجيل سوى تراخي زوال الحق العيني المتنازل عنه . ولما كان الطاعنان قد أقاما دعواهما بطلب تعويض عن مخالفة المطعون عليه لقيود البناء وذلك بعد أن كانا قد تنازلا عن هذه القيود ضمناً — على ما حصله الحكم المطعون فيه — مما يعتبر معه هذا الطلب إنكاراً منهما للتنازل الصادر من جانبهما فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بهذا التنازل ورتب عليه آثاره لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد نواز جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد زكي محمد ، ومحمد ممتاز محمد نصار ، وإبراهيم محمد عمر هتدي ، ومحمد نور الدين موبس .

(١٢٠)

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٩ القضائية :

دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . " المسائل التي تعترض مير
الخصومة " . " سقوط الخصومة " .

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح . اتصال بمصلحة الخصم . جواز
التنازل عنه صراحة أو ضمناً .

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح فيها يتصل بمصلحة
الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته ، فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً بحيث
إذا بدا منه ما يدل على أنه تزل عن التمسك به لا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيها
أسقط حقه فيه ^(١)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن وآخرين أقاموا الدعوى رقم ١٠٤٦ تجارى كلى
القاهرة ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة طعن ضرائب القاهرة

(١) راجع قضا ١٩٥٨/٥/١ الطعن ١٥١ من ٢٣ ق السنة التاسعة ص ٣٨٢

و ١٩٥٧/٣/٧ الطعن ١٩١ من ٢٣ ق السنة التاسعة ص ٢١٠ .

الصادر في ١٠/٤/١٩٥٢ الخاص بتقدير صافي أرباحهم التجارية والصناعية عن السنوات من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٨... وبتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قررت المحكمة " استبعاد الدعوى من جدول القضايا حتى يسدد المدعون الرسوم المستحقة لقلم الكتاب " وبصحيفة مطبوعة في ١٧/٢/١٩٥٤ عجل المدعون الدعوى وتحدد لنظرها جلسة ١٧/٤/١٩٥٤ وفيها دفعت مصلحة الضرائب بسقوط الخصومة طبقاً لنص المادتين ٣٠١ و ٣٠٢ من قانون المرافعات وطلب المدعون وقف الدعوى لمدة ستة أشهر حتى يفصل في طلب الصلح المقدم منهم بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٤ ووافق الحاضر من مصلحة الضرائب على هذا الطلب وأقرتهم المحكمة عليه ولما لم يتم الصلح عجلها المدعون وتمسكت مصلحة الضرائب بالدفع. وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة " بسقوط الخصومة في الدعوى وألزمت الطاعنين المصروفات " واستأنف المدعون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء ورفض الدفع. وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٨١ سنة ٧٣ ق وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٩ قضت المحكمة " بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف... " وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بإحالة على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الخصومة لعدم تعجيلها قبل مضي سنة من تاريخ استبعادها من الجدول وهو خطأ في تطبيق القانون لأن مصلحة الضرائب بعد أن دفعت بسقوط الخصومة عادت ووافقت على وقف الدعوى للصلح . ومؤدى هذه الموافقة اعتبار الدعوى قائمة ومتجة لكافة أثارها لما تنطوي عليه هذه الموافقة من معنى التنازل عن الدفع .

وحيث إن هذا انغمس في غير محله ذلك أن سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذا بدا من الخصم الذي شرع السقوط لمصالحته ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك بسقوط الخصومة فلا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط عنه فيه . وإذا كان ذلك، وكان الحكم

المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن موافقة مصلحة الضرائب على وقف الدعوى للصلح لا يفيد تنازلها عن التمسك بالدفع وذلك بقوله : " إن قبول الحاضر من مصلحة الضرائب وقف الدعوى بناء على طلب المدعين إلى أن يفصل في طلب التصالح الذي قدموه في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ لا يوصل إلى التنازل الضمني عن الدفع بالسقوط الذي كان أبداء وإنما هو يتفق مع ما هدف إليه المشرع من الرغبة في حسم المنازعات المشار إليها بالطريق الودي - فإذا ما قام ممثل مصلحة الضرائب بموافقة المدعين على الوقف نزولا على تلك الرغبة وإفساحا للجال أمام الطاعنين في اسماع صوتهم للجنة المصالحات ثم انتهى الأمر بعد ذلك برفض الصلح فإن يؤدي هذا إلى أن تعود الدعوى للحكمة للسير فيها على حاصل ما كان قد أبدى فيها من دفوع وأوجه دفاع قبل وقفها الاتفاق ولا يعتبر مسلك مصلحة الضرائب في مثل هذه الحالة نزولا عن دفعها السابق إبداء منها " وهو استخلاص موضوعي سائغ مما يقع في سلطة المحكمة التقديرية . ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
محمد ، ومحمد ممتاز محمد نصار ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين حويس .

(١٢١)

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” ضريبة المهن الحرة ” . ” وهاء الضريبة ” .

الضريبة على الممولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات .
نظام الضريبة الثابتة . جواز اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه ، تقديم طلب
بذلك في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول . لا يبنى عن ذلك تقديم
الممول لقرارات بأرباحه الفعلية .

مفاد المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استحدث للمولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها نظام الضريبة الثابتة ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا للمحاسبة على هذا الأساس في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ولا يفنى عن هذا الطلب قيام الممول بتقديم لقرارات بأرباحه السنوية إذ هو التزام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —

تحصل في أن المطعون عليه وهو محام يخضع للضريبة على المهن غير التجارية المقررة بمقتضى الفصل الثانى من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قدم لمراقبة ضرائب عابدين إقراراته عن أرباحه فى سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وربطت المراقبة الضريبة عليه فى هاتين السنتين وفق نظام الضريبة الثابتة المقررة بالقانون رقم ٦٤٢ سنة ١٩٥٥ حيث لم يطلب محاسبته على أساس أرباحه الفعلية وحددت الضريبة المستحقة عليه فى كل منهما بمبلغ ثمانين جنيها وأخطرت به هذا الربط على النموذج ١٩ ضرائب فى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ . ولما لم يرتض المطعون عليه هذا الربط أحيل النزاع إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بتأييد قرار المراقبة من حيث خضوع المطعون عليه للضريبة الحكيمة ومقدارها ثمانون جنيها فى كل من سنتى النزاع فأقام المطعون عليه الدوى ٣ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى ضرائب القاهرة طالبا إلغاء هذا القرار ومحاسبته على أساس أرباحه الفعلية . وبتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت المطعون عليه بالمصاريف وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء . والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٥ سنة ٧٦ قضائية استئناف القاهرة . وبتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم خضوع المطعون عليه للضريبة الثابتة وخضوعه للضريبة على الأرباح الفعلية وألزمت بمصلحة الضرائب بالمصروفات المستحقة على الدوى فى الدرجتين وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعن بمصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للمبدين الواردين بتقرير الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصممت النيابة على ما أبدته فى مذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن السبب الثانى يحصل فى أن الحكم المطعون فيه خالف الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ إذ البادى منها أن المشرع استحدث بمقتضى هذه الفقرة نظام الضريبة الثابتة بالنسبة لأصحاب

المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على سبيل الاستثناء من الربط المقرر بالنسبة لذوى المهن الحرة في المواد ٧٢ وما بعدها من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ورخص لهم في نفس الوقت اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدم الممول طلبا للمأمورية لمحاسبته على هذا الأساس بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية . وإذا قرر الحكم المطعون فيه محاسبة المطعون عليه على أساس أرباحه الفعلية دون أن يقدم طلبا بالمحاسبة على هذا الأساس وجبى في قضائه على أن تقديم الممول لإقرارات الأرباح السنوية يتضمن طلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية - فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله - ذلك أن الشارع قد نص في المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ على أنه " استثناء من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٥/٧٥ - ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التى تسلم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على الوجه الآتى . . . " ونصت الفقرة الأولى من المادة الثانية منه على أنه " يجوز للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية " كما نص في المادة الخامسة على أنه " . . . يعمل به اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ " ، ومفاد هذه النصوص أن المشرع استحدث للمولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وابتداء من سنة ١٩٥٥ نظام الضريبة الثابتة وذلك استثناء من القواعد المقررة لمحاسبة أصحاب المهن الحرة ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا للمحاسبة على هذا الأساس في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ولا يفتى عن هذا الطلب قيام الممول بتقديم إقرارات بأرباحه السنوية

إذ هو التزام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية الذي يعتبر استثناء من الأصل الذي استحدثه المشرع في القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ — وإذا كان الثابت في الدعوى الماثلة أن الم مطعمون عليه لم يطلب محاسبته على أساس أرباحه الفعلية وكان الحكم الم مطعمون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن تقديم الإقرار بالأرباح السنوية يتضمن في ذاته طلبا بالمحاسبة على أساس الأرباح الفعلية — فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد الطيف ،
ولطفى على ، ومحمد ممتاز نمار ، وإبراهيم محمد عمر هندی .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . " دعوى الأحوال الشخصية " . " الطعن على الحكم
بالغش والتواطؤ " .

الطعن بطريق اعتراض الخارج من الخصومة وفقاً للسادة ٤٥٠ مرافعات . امتناعه على الأحكام
الصادرة قبل إلغاء المحاكم الشرعية . الطعن على الحكم بالغش والتواطؤ بطريق الدفع في دعوى
قائمة أو بطريق الدعوى المبتدأة .

إنه وإن كان الطعن في أحكام المحاكم الشرعية الصادرة قبل إلغاء هذه
المحاكم بطريق اعتراض الخارج من الخصومة وفقاً للسادة ٤٥٠ مرافعات غير
جائز قانوناً ، إلا أن ذلك لا يمنع هذا الخارج من الخصومة من الطعن عليها
بالغش والتواطؤ بطريق الدفع في دعوى قائمة أو بطريق الدعوى المبتدأة وفقاً
للقواعد العامة ، ونهاية الحكم لا تحول دون ذلك .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٥٦ أحوال
شخصية القاهرة الابتدائية ضد وزارة الأوقاف وقال في شرحها إن المرحوم

يوسف الدفتدار أوقف الأحيان الميمنة بكتاب وقفه الصادر أمام محكمة مصر الشرعية في ٤ صفر سنة ١٠٧٤ هـ على نفسه ثم من بعده على ابنته عايدة خاتون ومن سببته الله له من الأولاد وبعد انقراضهم وانقراض ذريتهم يكون للعتقاء، وقد توفي الواقف كما توفيت ابنته عايدة عقيما قال الاستحقاق إلى سليمان شلبي معنوق الواقف الذي توفي من ابنه على الذي أعقب ابنه حسين وتوفي هذا الأخير من ابنه رضوان الذي توفي في ١٤ من ذى القعدة سنة ١٢٩٠ هـ من بناته الأربع زبيدة وصلوحة وزنوبة وحسنة قال إلى كل منهن ربع الاستحقاق في الوقف وتوفيت صلوحة عن ابنتها ميسر صالح التي آل إليها نصيب أمها وأن ميسر توفيت في ١٩٤٢/٢/٣ عن ابنها المدعى الذي استحق ما كانت تستحقه والدته وقد تجدد له مبلغ ٤٣ ج ٧٥٠ م لدى وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الوقف وانتهى المطعون عليه الأول إلى طلب الحكم باستحقاقه لستة قرارات من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها ربع الوقف وإلزام وزارة الأوقاف بأن تسلمه هذا القدر وأن تدفع له قيمة الربع المنجمد، وقالت الوزارة بأن الوقف مرتب الطبقات وآل الاستحقاق فيه إلى بنات رضوان شلبي وأن القسمة نقضت بموت صلوحة رضوان والدته ميسر في سنة ١٩٢٥ و كان نصيب ميسر ٣ ط من ٢٤ ط وأن هذه الأخيرة توفيت عقيما وآل نصيبها إلى نفيضة سلامة باعتبارها أقرب الطبقات إليها وانتهت إلى طلب عدم سماع الدعوى، وإذا أقيم الطاعن الأول حارسا على الوقف وتدخل خصما في الدعوى فقد طلبت وزارة الأوقاف إنراجها منها لزوال صفتها واجابتها المحكمة إلى طلبها وفي أثناء نظر الدعوى تدخلت نفيضة سلامة "مورثة الطاعنات من الثانية للأخيرة" خصما فيها وطلبت رفضها استنادا إلى أن حكم محكمة عابدين الشرعية الصادر بإثبات وراثته المطعون عليه الأول لميسر صالح بنى على الغش والتواطؤ. كما قرر الحارس على الوقف بأنه يطمئن بالتزوير في شهادة ميلاد المطعون عليه الأول فتنازل هذا الأخير عن التمسك بها، وطلب كل من مهدي مصطفى ونادية محمود دسوقي وعزيرة حسن قبولهم خصوما في الدعوى باعتبارهم مستحقين في الوقف وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٦ حكمت المحكمة حضوريا - أولا برفض تدخل مهدي مصطفى في الدعوى - وثانيا قبول تدخل كل من نادية محمود دسوقي وعزيرة حسن خصما في الدعوى (ثالثا) بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعى عليهم بكافة طرق الإثبات أن حكم محكمة

عابدين الشرعية رقم ۱۴۷ سنة ۱۹۵۳ قد صدر بطريق التواطؤ للوصول إلى وراثة المدعى لميسر صالح وليثبتوا أنها توفيت عقبا وليبقى المدعى ذلك وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حادت بتاريخ ۱۹۵۹/۶/۲۸ وحكت حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعى بمصروفاتها واستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ۱۴۶ سنة ۷۶ ق كما استأنفته نيابة القاهرة للأحوال الشخصية طالبة وقف السير في الدعوى حتى يفصل في الاستئناف المرفوع عن حكم محكمة عابدين الشرعية بوفاة ميسر صالح ووراثتها وقيد استئنافها برقم ۱۳۴ سنة ۷۶ ق وفي ۱۹/۳/۱۹۶۰ حكمت المحكمة حضوريا بوقف السير في الاستئنافين حتى يفصل نهائيا في حكم محكمة عابدين للشرعية الصادر في القضية ۱۴۷ سنة ۱۹۵۳ بثبوت وفاة ميسر صالح عهد أفا وانحصار إرثها في وراثتها الميئين به ، ثم جدد المطعون عليه الأول السير في الاستئنافين استنادا إلى أن حكم محكمة عابدين الشرعية باوفاة والوراثة أصبح نهائيا وقدم لمحكمة الاستئناف صورة حكم صادر بتاريخ ۲۷/۹/۱۹۶۰ من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية في الاستئناف رقم ۴۳۵۱ المرفوع ضده من الطاعنات الثانية والثالثة والرابعة ويقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . وبتاريخ ۲۳/۳/۱۹۶۱ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واستحقاق سيد منصور على منصور المستأنف ستة قرار يبط من أربعة وعشرين فيراطا ينقسم إليها وقف المرحوم يوسف الدفتدار بعد استيفاء نصيب الخيرات وألزمت المستأنف عليهم المصروفات عن الدرجتين ومبلغ عشرة جزيئات مقابل أنعاب الحمامة عنهما ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأحالة إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم تحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وصححت على طلب رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالاستحقاق على أن بنوة المطعون عليه الأول من المرحومة ميسر صالح قد ثبتت بالحكم

الصادر في الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٣ عابدين الشرعية بعد أن استأنفته الطاعنات الثانية والثالثة والرابعة واعتبر الاستئناف كان لم يكن فليس لمن بعد ذلك أن يلجأ للظن فيه بطريق الاعتراض الوارد في قانون المرافعات الذي لم يكن معمولاً به أمام المحاكم الشرعية عند صدور الحكم المتعرض عليه ، وهذا الذي أقيم عليه الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن اعتراض الخارج عن الخصومة المقرر بمقتضى المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات كانت تجيزه المادة ٣٤١ من اللائحة الشرعية في صورة الظن في الأحكام ممن تنعدي إليه وهو طريق اختياري لصاحب الشأن أن يسلكه ولا يحول دون ذلك سبق رفع استئناف عن الحكم الشرعي ، ومن ثم كان من حق الطاعنات ترك المضي في استئنافهن والاعتراض على الحكم المشار إليه عند التمسك به في دعوى الاستحقاق لصدوره بطريق التواطؤ والاحتيال وباعتبارهم من الغير .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن المرحومة نفيسة سلامة موروثة الطاعنات من الثانية للاخيرة تدخلت في الدعوى طالبة رفضها استناداً إلى أن حكم الوفاة والوراثة الصادر في الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٣ عابدين الشرعية إنما صدر بقصد التحايل على توريث المظنون عليه الأول واستحقاقه لركة المرحومة ميسر صالح ، وقد أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت برفض الدعوى مؤسسة قضاءها على عدم ثبوت بنوة المظنون عليه الأول لميسر صالح وأن حكم الوفاة والوراثة المشار إليه قد صدر بطريق التواطؤ بينه وبين والده بقصد إثبات هذه للبنوة مما رأت معه إهدار ما لهذا الحكم من حجية ، ولما كان الحكم المظنون فيه أقام قضاءه بالاستحقاق على أن الحكم الشرعي بالوفاة والوراثة أصبح حجة في حق الطاعنات بعد أن اعتبر الاستئناف المرفوع منه كان لم يكن فليس لمن بعد ذلك أن يلجأ للظن فيه بطريق اعتراض الخارج

من الخصومة الوارد في قانون المرافعات الذي لم يكن مقبولا أمام المحاكم الشرعية عند صدور الحكم المعارض عليه ، في حين أنه وإن كان الطعن في حكم محكمة عابدين الشرعية وفقا للسادة ٤٥٠ مرافعات ومن طريق اعتراض الخارج من الخصومة غير جائز قانونا لصدوره في ظل لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية وقبل الغاء هذه المحاكم إلا أن عدم جواز الالتجاء إلى هذا الطريق لا يمنع ونفا للقواعد العامة من الطعن على الحكم بالغش والتواطؤ بطريق الدفع في دعوى قائمة أو بطريق الدعوى المبتدأة ، ونهاية الحكم لا تحول دون ذلك ، وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي
محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد ممتاز محمد نصار . وإبراهيم محمد عمر هندی .

(١٢٣)

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣١ ق أحوال شخصية :

وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " .

إنشاء الوقف . دلالة على أنه مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً . لازم ذلك ومقتضاه . استحقاق
الفرع بعد أصله يكون استحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجه منه لنقض القسمة . مثال .

متى كان الثابت من إشهاد الوقف أن الوقف قد أنشأ وقفه على نفسه مدة
حياته ثم من بعده على خيرات حينها وما فضل بعد ذلك من ريع الوقف بعد
إجراء الخيرات المشروطة يكون وفقاً على أناس حينهم ثم من بعد كل منهم على
أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم
وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب
الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع
غيره على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه
من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل ، وعلى أن كل من مات قبل دخوله
في الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وحقوقه وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل
من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة ، فإن ظاهر هذا
الإنشاء يدل على أن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً لازماً ومقتضاه
أن يكون استحقاق الفرع بعد أصله استحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجه منه
لنقض القسمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عبد الغنى حسن عبد الله النمر المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٦٧٦ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد السيدتين زينب محمد خليل النمر وأنيسة محمد خليل النمر وآخرين بطلب استحقاقه لحصة قدرها $\frac{1}{11}$ فى وقف المرحوم خليل سعودى النمر الجيزاوى بعد امتناع انصيب الخيرات مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إنه بموجب اشهادات الوقف والتغير المؤرخة ١٥ من ذى القعدة سنة ١٢٠٠ هجرية و ١٠ من شعبان سنة ١٢١١ و ٢٥ من رمضان سنة ١٢٢٩ و ٥ من المحرم سنة ١٢٤٤ و ٢٥ من المحرم سنة ١٢٤٧ وقف المرحوم الحاج خليل سعودى النمر الجيزاوى الاعيان المبينة بها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على خيرات عينها وما فضل بعد ذلك يكون وفقا مصروفا ريعه على كل من أولاده ذكورا وإناثا وزوجته زهرة خاتون وابن أخيه درويش مصطفى سعودى بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره وقد توفيت زوجة الواقف وعقاؤه وابن أخيه درويش عقاء ثم توفى الواقف من ولديه عبد الله وجلش التى توفيت عقبا ثم توفى عبد الله عن ولديه خليل وعبد الله ثم توفى خليل عن ولديه محمد ومحمود ثم توفى عبد الله عن ابنه حسن وبوفاته نقضت القسمة وأصبح الربع مثالة بينهم ثم توفى محمد عن بنتيه زينب وأنيسة ثم توفى محمود عن وأولاده الأربعة محمود وفاطمة وصعديّة وعائشة ثم توفى حسن عن أولاده الثمانية عائشة ومحمود ونور وعبد الغنى (المدعى) ونعمت الله ومحمد وفاطمة وعبد السلام وبوفاته نقضت القسمة وانتقل الاستحقاق فى الوقف إلى أولاده وأولاد كل من محمد خليل ومحمود خليل ومدداهم أربعة عشر ينحصر

كل واحد منهم حصة قدرها $\frac{1}{16}$ من ريعه ، وإذا نازعه المدعى عليهم في استحقاقه لهذا القدر وطالبهم بتسليمه وامتنعوا فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وردت السيدتان زينب وأنيسة بأن الترتيب في الوقف إفرادى لأجل ومن ثم فإنه بوفاته والدتهما محمد خليل ينتقل استحقاقه في الوقف وقدره الربع إليهما كما أنه بوفاته محمود خليل يؤول استحقاقه وقدره الربع لأولاده الأربعة وبوفاته عبد الله يؤول استحقاقه وقدره النصف لأولاده الثمانية ومنهم المدعى فيخصه $\frac{1}{16}$ من ريعه . وبتاريخ ١٩٦٠/١/٣ حكمت المحكمة للمدعى بطلباته . واستأنفت السيدتان زينب وأنيسة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وطلبتا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٧ سنة ٧٧ ق ، وأثناء نظره توفيت أنيسة وحل محلها ورثتها . وبتاريخ ١٩٦١/٥/١٨ حكمت المحكمة حضوريا أولا - بقبول الاستئناف شكلا - ثانيا - بإعلان الحكم المستأنف (لخلوه من اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية) ثالثا - باستحقاق المستأنف عليه الأول عبد الغنى حسن عبد الله النمر لجزء من أربعة عشر جزءا من صافي ريع الوقف بعد نصيب الخيرات - رابعا - بإلزام المستأنفين المصروفات من الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة للاستئناف عليه الأول . وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما جرى عليه من أن الوقف مرتب الطبقات ترتيبا جمليا لا ترتيبا إفراديا وفيما رتبته على ذلك من أنه بوفاته عبد الله بن عبد الله ابن الواقف في سنة ١٢٩٤ هجرية - وهو آخر طبقته موتا - تقضت القسمة ووزع الاستحقاق على ابنه حسن وعلى عبد محمود ولدى عمه خليل لكل منهم ثلثه وأنه بوفاته حسن سنة ١٩٤٥ وهو آخر طبقته موتا - تقضت القسمة مرة أخرى ووزع الاستحقاق بالسوية بين أولاده الثمانية وأولاد محمود خليل الأربعة وبقي عبد خليل (الطاعنة الأولى

ومورثة باقي الطاعنين) في حين أن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً لإفرادياً من لوازمه عدم نقض القسمة وهو ما يدل عليه قول الواقف "ثم من بعد كل منهم" وقوله "الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره . على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل . وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وحقوقه وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الإشهاد المؤرخ ٢٥ من المحرم سنة ١٢٤٧ هجرية يبين أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على خيرات منها وما فضل بعد ذلك من ريع الوقف بعد إجراء الخيرات المشروطة "يكون وقفاً على كل من أولاد الأجل الأمثل الحاج خليل النمر المشهد المذكور ذكورا وإناثاً الذكر والأنثى في ذلك سواء مع مشاركة كل من زوجته التي في عصمته وعقد نكاحه الآن المصونة هي زهرة خاتون بنت المرحوم اسماعيل عاشور البلقسى وولد أخيه هو المكرم درويش بن المرحوم الحاج مصطفى سعودى النمر وعتقائه ذكورا وإناثاً بيضا وسوداً وحبوشاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره . . . على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل . . . وعلى أن كل من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وحقوقه وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حياً باقياً لاستحق ذلك "وظاهر هذا الانشاء يدل على أن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً لإفرادياً لازمه ومقتضاه أن يكون استحقاق الفرع بعد أصله استحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجه معه لنقض القسمة — وإذا كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الوقف مرتب الطبقات ترتيباً إرثياً ورتب على ذلك أنه بوفاة عبد الله بن عبد الله ابن الواقف سنة ١٢٩٤ هجرية تقضت القسمة بين ابنه حسن وولدي عمه محمد خليل ومحمود خليل وأنه بوفاة حسن بن عبد الله سنة ١٩٤٥ وجب أن تنقض القسمة مرة أخرى بين أولاده الثمانية وأولاد محمود خليل الأربعة وكريمي محمد خليل وبهذا يكون مجموع المستحقين أربعة عشر شخصاً من بينهم المطعون عليه الأول فيخصه حصّة بمائة لحصص باقي المستحقين أي جزء من أربعة عشر جزءاً من فاضل الربيع بعد إسعاد الخيرات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد الطيف مرمى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى ، وصبرى فرحات .

(١٢٤)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٩ القضائية :

موظفون . "انتهاء خدمة الموظف" . "إعادة الموظف إلى الخدمة" .

انتهاء خدمة الموظف حتماً يبلوغه سن الستين ما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بإعاده . الموظف الذى يعاد إلى الخدمة و يترتب على إعادته وقف صرف معاشه . المقصود به ، الموظف الذى لا يكون قد بلغ سن الستين وقت الإعادة . مقتضى حظر بقاء الموظف فى الخدمة بعد بلوغه سن الستين امتناع إعادته بعد بلوغه هذه السن . عدم استحقاق الموظف معاشاً من مدة عمله بعد سن الستين ما لم تكن خدمته قد مدت عند بلوغه هذه السن .

مؤدى المادتين ١٤ و ٥١ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أن خدمة الموظف تنتهى حتماً ببلوغه سن الستين ما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بإبقائه فى الخدمة رغم بلوغه هذه السن ، وأن الموظف الذى يعاد إلى الخدمة بصفة نهائية أو مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج هيئة العمل والذى يترتب على إعادته وقف صرف معاشه هو الموظف الذى لا يكون قد بلغ سن الستين وقت الإعادة ، ذلك أن مقتضى حظر بقاء الموظف فى الخدمة بعد بلوغه سن الستين أن تمتنع إدادته بعد بلوغه هذه السن ، يؤكد ذلك ما تنص عليه المادة ٥١ المشار إليها من تخيير الموظف المعاد بين المعاملة بهذا القانون وبين المعاملة طبقاً لقانون المعاشات الذى سوى معاشه بمقتضاه وقت خروجه من الخدمة ، وأنه إذا كان قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة لا تحسب له مدة خدمته السابقة فى تسوية معاشه من المدة اللاحقة إلا إذا رد المكافأة بأكملها وهو ما لا يثنى إلا إذا كانت إعادة الموظف إلى الخدمة قبل بلوغه سن الستين ، إذ من المقرر

أن الموظف لا يستحق معاشا عن مدة عمله بعد سن الستين ما لم تكن خدمته قد مدت عند بلوغه هذه السن وفقا للرخصة المخولة لمجلس الوزراء بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ١٤ سالفة الذكر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — فى أن الطاعنة أقامت ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٤٢٥٦ مدنى كلى القاهرة طالبة إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢٧١٨ ج وقالت بيانا لدعواها إن المطعون عليه تدرج فى وظائف الحكومة إلى أن عين وزيرا للأشغال بالمرسوم الصادر فى ١٩٤٩/١١/٣ وظل يشغل هذا المنصب حتى ١٩٥٠/١/١١ وبلوغه الستين من عمره سوى معاشه على مبلغ ١١٦٥ ج سنويا ، وأنه بعد صدور القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة وافق مجلس الوزراء بجلسة ١٩٥٠/٤/٢ على تعيينه مديرا عاما لبلدية القاهرة بمكافأة قدرها ٢٥٠٠ ج سنويا بخلاف معاشه وذلك لمدة ثلاث سنوات وقد ظل يجمع بين المكافأة والمعاش حتى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ وإذ كانت المادة ١/٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تقضى بوقف صرف المعاش إذا أعيد صاحب المعاش إلى الخدمة فإن المطعون عليه وقد جمع بين المكافأة والمعاش خلال مدة عمله مديرا لبلدية القاهرة يكون قد استولى على معاش مقداره ٢٧١٨ ج بغير حق وهو ما طلبت إلزامه برده . دفع المطعون عليه الدعوى بأنه كان قد جاوز الستين قبل تعيينه مديرا لبلدية القاهرة وأن معاشه كان قد سوى نهائيا على مبلغ ١١٦٥ ج سنويا فلما أنشأت الحكومة بلدية القاهرة تعاقبت معه على إسماد إداراتها إليه لتنظيمها فى بداية عهدها لمسأله فى ذلك من خبرة وكفاية وحدد عقده بثلاث سنوات لقاء مكافأة مقدارها ٢٥٠٠ ج سنويا بخلاف معاشه

وأنه بذلك يكون موظفا بعقد محدد المدة والأجر والعمل ومن ثم لا يخضع في علاقته بالحكومة لغير هذا العقد ، وبتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٨ سنة ٧٣ ق القاهرة وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم الأخير بطريق النقض وأبدت النيابة الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٨ من يناير سنة ١٩٦٢ وفيها قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تأويله وفي ذلك تقول الطاعنة إنها كانت قد أقامت دعواها على أنها أعادت المطعون عليه إلى الخدمة بعد أن بلغ من الإحالة إلى المعاش وسوى معاشه نهائيا وأن إعادته كانت بقرار إداري من مجلس الوزراء بمسأله من سلطة استثنائية في إعادة الموظف الذي في المعاش إلى الخدمة تلك السلطة المستمدة من المادة ١٤ من قانون المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ وأن قرار إعادته إلى الخدمة يجعله في وضع تنظيمي يخضع بمقتضاه للقوانين واللوائح التي تنظم شؤون الوظائف والموظفين وأن ما تضمنه قرار إعادته إلى الخدمة من السماح له بالجمع بين المكافأة والمعاش مخالف لنص المادة ١/٥١ من قانون المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ التي تحرم الجمع بينهما والتي يتعلق حكمها بالنظام العام ولكن الحكم الابتدائي غفل عن كل هذه القواعد وطبق نصا آخر من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى ولم يتضمن نصا على رجعية أحكامه واعتبر أن تعيين المطعون عليه قد تم بعقد خاص ، وقد شاع الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في هذا الخطأ فقرر أن ما تضمنته المادتان ١٠٧ ، ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ لم يكن جديدا في التشريع بل هو من القواعد التنظيمية التي سبق أن تناولها قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٠٤ وقانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٢٩ وأن مؤدى هذه النصوص جميعا أن خدمة الموظف تنتهى وجوبا ببلوغه الستين إلا إذا صدر قرار بمد خدمته — وترى الطاعنة أنه وإن كانت نصوص القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١

تتفق مع نصوص قانون المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق بسن الإحالة إلى المعاش وجواز مد خدمة الموظف أو إعادته إلى الخدمة بعد بلوغه تلك السن إلا أنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه وهو بسبيل إنزال حكم القانون على واقعة انهوى أن يحدد على وجه الدقة القانون الذى يحكمها فلا يطبق عليها قانونا لاحقا بهوى أنه يتضمن من الأحكام ما يتفق وحكم القانون الواجب التطبيق ، هذا إلى أن هناك خلافا جوهريا بين نصوص كل من القانونين ذلك أن المادة ٥١ من القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ تقضى بوقف صرف المعاش فى حالة إعادة الموظف إلى الخدمة بينما خلا القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ من نص مماثل ولو أن محكمة الاستئناف أعملت حكم القانون الواجب التطبيق لانتهد إلى عدم جواز الجمع بين المكافأة والمعاش . وتنهى الطاعنة فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد ومخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاء على أن تولى المطعون عليه منصبه كان نفاذا لعقد حدد فيه نوع العمل الذى يتولاه ومدته والأجر الذى يتقاضاه وأن تعيينه بهذا العقد لا يعتبر بمثابة إعادة للخدمة ولكن يتضمن تعيينا جديدا بعقد خاص وبشروط معينة فلا يخضع للوائح الخاصة بتعيين الموظفين ورتب الحكم على ذلك جواز الجمع بين المكافأة والمعاش على خلاف ما تقضى به المادة ٥١ من القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ وهذا الذى ذهب إليه الحكم ينطوى على خطأ فى الإسناد ومخالفة للقانون ، ذلك أن أداة الإدارة فى تعيين المطعون عليه هى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٤/٢ وهو قرار إدارى لا يمكن أن يحمل معنى التعاقد وتضيف الطاعنة أنه مع التسليم جدلا بأن العلاقة بينها وبين المطعون عليه تعاقدية فالعقد بينهما عقد إدارى يحكمه القانون العام والأصل فى العقود الإدارية التى ترد على الوظائف العامة أن يظل الموظف ولو كان تعيينه بعقد خاضعا للقوانين واللوائح الخاصة بالوظائف العامة وبالموظفين مضافا إليها أحكام العقد التى لا تتعارض مع تلك القوانين واللوائح . وإذا خالف الحكم هذا النظر وطبق العقد بكامل شروطه فإنه يكون قد خالف الأصول المقررة فى القانون الإدارى .

وحيث إن المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ تنص على أنه متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت إحالته إلى المعاش

حتما ما لم يصدر قرار خاص من مجلس الوزراء بإبقائه في الخدمة ولا يجوز مطلقا إبقاء أى موظف أو مستخدم في الخدمة بعد سن السبعين وتنص المادة ٥١ من نفس القانون على أنه إذا أعيد صاحب المعاش إلى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج هيئة العمال يوقف صرف معاشه . وأصحاب المعاشات والموظفون والمستخدمون السابقون الذين يعودون إلى الخدمة بعد صدور هذا القانون لم الخيار في خلال شهر من عودتهم بين قبول هذا القانون وبين المعاملة طبقا لقانون المعاشات الذى سوى معاشهم بمقتضاه وقت خروجهم من الخدمة وفي حالة عدم الاختيار في الميعاد المذكور يعتبرون أنهم قبلوا المعاملة بأحكام هذا القانون وأنه إذا كان أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة فيكون مخيرا عند عودته إليها بصفة نهائية بين عدم رد هذه المكافأة وفي هذه الحالة لا تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية ما يستحقه من المعاش أو المكافأة من مدة خدمته الجديدة وبين رد المكافأة بأكملها . . . فإذا رد الموظف أو المستخدم المكافأة بأكملها تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة طبقا للقانون الذى اختار المعاملة بمقتضاه . . . ومؤدى ذلك أن خدمة الموظف تنتهى حتما ببلوغه سن الستين ما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بإبقائه في الخدمة رغم بلوغه هذا السن وأن الموظف الذى يعاد إلى الخدمة بصفة نهائية أو مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج هيئة العمال والذى يترتب على إعادته وقف صرف معاشه هو الموظف الذى لا يكون قد بلغ سن الستين وقت الإعادة ذلك أن مقتضى حظر بقاء الموظف في الخدمة بعد بلوغه سن الستين أن تتمتع إعادته بعد بلوغه هذا السن يؤكد ذلك ما تنص عليه المادة ٥١ المشار إليها من تخيير الموظف المعاد بين المعاملة بهذا القانون وبين المعاملة طبقا لقانون المعاشات الذى سوى معاشه بمقتضاه وقت خروجه من الخدمة وأنه إذا كان قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة لا تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية معاشه عن المدة اللاحقة إلا إذا رد المكافأة بأكملها وهو ما لا يتأتى إلا إذا كانت إعادة الموظف إلى الخدمة قبل بلوغه سن الستين إذ من المقرر أن الموظف لا يستحق معاشا من مدة عمله بعد سن الستين ما لم تكن خدمته قد مدت عند بلوغه هذه السن وفقا للرخصة المخولة لمجلس الوزراء بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ المشار إليها . لما كان

ذلك ، وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قد شغل وظيفة مدير عام بلدية القاهرة بعد أن كان قد جاوز سن الستين وسوى معاشه بصفة نهائية فإنه لا يعتبر موظفا معادا إلى الخدمة في حكم المادة ٥١ من القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ وبالتالي لا يسرى في حقه حظر الجمع بين المكافأة والمعاش الوارد بتلك المادة ومن ثم فإن ما تضمنه قرار مجلس الوزراء الخاص بإسناد منصب مدير بلدية القاهرة إلى المطعون عليه من تخويله حق الجمع بين معاشه والمكافأة التي حددت له في هذا القرار عن عمله يكون مشروعا لعدم تعارضه مع القوانين واللوائح الخاصة بموظفي الدولة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإنه يكون غير متبع المنهج الذي لا يستند إلى قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ رغم عدم انطباقه على حالة المطعون عليه ولخطئه في تكييف العلاقة بين المطعون عليه والطاعنة .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد شمس الدين علي ،
وعبد المجيد يوسف الفايض ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم محمد عمر هندی .

(١٢٥)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٢ ق " أحوال شخصية " :

(١) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين " . " ثبوت النسب " .

الفراش الصحيح . زواج صحيح أو فاسد أو وطء بشبهة . ثبوت النسب . الزنا
لا يثبت به نسب .

(ب) إثبات . تقدير الدليل . البينة .

الأطمانان إلى شهادة الشهود أو عدم الأطمانان إليها . أمر موضوعي .

١ — إذا كان ما استظهره المحكم لا ينبىء عن قيام زواج صحيح أو فاسد
أو وطء بشبهة بين الطاعنة والمطعون عليه مما يعتبر فراشا صحيحا يثبت معه نسب
الصغير إليه ، فإن النعى عليه بخالفة القانون فيما قرره من أن الولد المطلوب لإثبات
نسبه ابن للطعون عليه من زنا يكون على غير أساس (١) .

٢ — الأطمانان إلى شهادة الشهود أو عدم الأطمانان إليها مرده وجدان
القاضي وشعوره وهو أمر يستدل به قاضي الموضوع .

(١) راجع تقض ١٧/١/١٩٦٢ طعن ١٠ سر ٢٩ ق أحوال شخصية لسنة ١٢ ص ٧٢ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنة رفعت على المطعون عليه الدعوى رقم ٨٤٩ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طلبت فيها الحكم بنسب الولد "وحيد" إليه وقالت شرحا لدعواها إنها تزوجت المطعون عليه بدون وثيقة زواج رسمية ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بالولد المذكور فى ١٢/٣/١٩٥٨ وأنكر المطعون عليه الدعوى وطلب رفضها . وبتاريخ ٩/١١/١٩٥٩ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أنها رزقت على فراش الزوجية الصحيحة من المدعى عليه بالولد "وحيد" الذى ولد يوم ١٢/٣/١٩٥٨ وليبنى المدعى عليه ذلك بنفس الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٣/٦/١٩٦٠ حكمت بحضور يابرفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات وخمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٥٤ سنة ٧٧ ق طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ومن باب الاحتياط إحالة الدعوى على التحقيق لتقديم ما لديها من إثبات وأجابتها المحكمة إلى هذا الطلب وأحالت الدعوى على التحقيق لتثبت المستأنفة بكافة طرق الإثبات أن المستأنف ضده تزوجها بعقد زواج عرفى وأنه كان يعاشرها معاشرة الأزواج وأنها رزقت منه بالولد وحيد فى ١٢/٣/١٩٥٨ على فراش هذه الزوجية وليبنى المستأنف ضده ذلك بالطرق نفسها . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود المستأنفة عادت وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٢ حكمت "حضوريا برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فيما قضاه من رفض دعوى المستأنفة وألزمها بالمصروفات وعشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة " فطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره سمعت الطاعنة على طلب

تقضى الحكم - وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة
أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه فيما أقر الحكم الابتدائي عليه من أن "الولد المطلوب لإثبات
نسبه ابن للمطعون عليه من الزنا الذي لا يثبت به نسب" وفيما أضافه من أن "علاقة
الطاعة بالمطعون عليه استهتار ومجانة لا يثبت معها النسب" - في حين أن النسب
يحتاج لإثباته لا لنفيه والزنا لا يثبت إلا إذا أقر به الطرفان وقررا أن معاشرتهما
حرام وهي لا تكون كذلك إلا إذا كانت المرأة مشغولة بزواج أو محرمة على الرجل
بسبب من أسباب التحريم المقررة في الشريعة الإسلامية وقد نص الفقهاء
على أن كل معاشرة بين رجل وامرأة ليس بأحد ما منع من الزوجية يثبت معها
النسب باعتبارها زوجية فاسدة بغير شهود كأنصوا على أن كل كلام يدل على الرضا
يكون زواجا شرعيا وصفة كاملة للإيجاب والقبول، والزنا هنا وفي واقعة الدعوى
منعدم إذ الثابت فيها أن المطعون عليه طلب زواجه من الطاعة وطلبت هي تأخير
هذا الزواج الكتابي أو الرسمي إلى ظروف أخرى وأنه عاشرها وتكونت بينهما
علاقة حب وصداقة عن تراض كامل يثبت معها النسب وقد شهد شهود الطاعة
بأن العلاقة بينها وبين المطعون عليه هي علاقة زوجية صحيحة مؤدية لثبوت النسب
وليست بمجانة واستهتارا .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي
الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه يبين أنه بعد أن استعرض أوراق
الدعوى وأقوال الطاعنة وشهودها خلص من سياقها إلى أن "الدعية بشأن
علاقتها بالمدعى عليه أقوال متعددة يناقض بعضها البعض حيث قد بدأت بالحضر
رقم ٢٢ أحوال يوم ١٩٥٧/٨/٩ قسم عابدين بتقرير أن المدعى عليه عاشرها
برضاها بعد أن مناهها بزواجها فلما حملت تنكر لها ثم عادت في ختام أقوالها لتقرر
أن ذلك الزواج القوي كان بمنها به المدعى عليه قد تم فعلا وتحررت به ورقة
عرفية أخذها المدعى عليه مع صورتها بدعوى إثبات تاريخها ثم احتفظ بها

وما كان أهدر بالمدمية لو صدقت دعواها أن زواجاً تم بينها وبين المدعى عليه أن تبدأ بتقرير ذلك وتأكد أن حملها منه قد تم في حل شرعي لا أن تبدأ بتقرير أن معاشرتها للمدعى عليه وحملها منه كان سفاحاً ثم تعود بعد أن انتهت من تفصيل أقوالها وكأنها تذكرت شيئاً فتدعي أنها زوجة وأن حملها كان نتيجة معاشرة مشروعة ثم إنها بشكواها للسيد مدير عام المستشفيات وإلى السيد وكيل نيابة جنوب القاهرة والسيد وكيل نيابة عابدين تؤكد أنها ما سمحت بنفسها للمدعى عليه إلا بعد أن تم الزواج بينهما وبعد أن تحرر عن ذلك الزواج عقد عرفي ثم كان أن تردد عليها المدعى عليه بعد ذلك بحمل إقامتها بفندق ناسيونال ومعاشرتها معاشرة الأزواج ثم عادت فنقضت ذلك وقررت بالتحقيقات التي أجريت عن مشروعها في الانتحار وفي شكواها للنيابة أنها عاشرت المدعى عليه بفندق ناسيونال في غير حل شرعي وبدون أن يكون قد تم بينها وبينه عقد زواج على أنها أمام المحكمة ذهبت لأكثر من ذلك إذ قررت أن المدعى عليه شاب طائش يريد أن يقضي وطراً منها ويذهب لشأنه فخلعت عن نفسها ملابسها وسمحت له أن يأتيها على ذلك الأمر ثم أمنت في تأكيد أن معاشرة المدعى عليه لها كانت زناً صريحاً غير مستور بتقريرها أن المدعى عليه ألح في طلب الزواج منها وأن يعقد عليها عقداً شرعياً يكون إثباته بوثيقة رسمية وأنها هي التي أثبت ذلك ورفضته وفضلت عليه أن تكون معاشرتهما سفاحاً ولما اعترضت إدارة الفندق على تروده عليها فإظهار ذلك وتركت الفندق إلى بنسبون شاهدها الأولى ليسهل تردد المدعى عليه عليها ومعاشرته لها دون حاجة لأن يتم عقد زواج بينهما وكذلك فإنها في شكواها لقسم عابدين تقرر أن المدعى عليه عقد عليها من شهر سابق وأنها قد تجاوزت الشهر ونصف الشهر من حملها ثم عادت لتقرر بعد ذلك بيومين في تحقيقات مشروعها في الانتحار ما يفهم منه أن المدعى عليه قد عقد عليها إثر انتقالها للإقامة بفندق شاهدها الأولى إذ أنها قررت أنها لما انتقلت إلى ذلك الفندق الأخير واستأجرت غرفة استأجر المدعى عليه غرفة أخرى به ثم لما أراد دخول حجرتها اعترضت صاحبة الفندق فاطمها على أوراق كان قد أعدها أثبت فيها زواجهما وبذلك انتهى اعتراض صاحبة الفندق وسمحت للمدعى عليه بدخول حجرتها وتيسر له بذلك معاشرتها وهذا ما أكدته في أقوالها أمام هذه المحكمة إذ قطعت بأن المدعى عليه عقد عليها في اليوم الثاني مباشرة لانتقالها للإقامة بفندق شاهدها الأولى وهي

تناقض ذلك وتهكمه بقولها في تحقيق شكواها إلى السيد رئيس نيابة جنوب القاهرة أنها هاشتت المدعى عليه شهرا بفندق ناسيونال ثم شهرين ببفسيون تيواد لفي هاوس ثم بعد ذلك وقبل بدء النزاع بينهما بخمسة عشر يوما فقط عقد عليها وحرر عن ذلك العقد ورقة غير رسمية وإذا كانت المدعية في شكواها الأولى بقسم عابدين قد قررت أن المدعى عليه إذ عقد عليها وحرر عن ذلك ورقة عرفية فقد احتفظ بها بحجة تسجيلها فإنها عادت بعد ذلك لقرر أن المدعى عليه قد أودعها أوراق ذلك العقد وأنها إذا اكتشفت حملها بحثت عن تلك الأوراق وأيضا عن الصور التي تجمعها بالمدعى عليه وخطاباته إليها فلم تجدها حيث كانت تحتفظ بها في غرفتها ثم عادت مرة ثالثة تقول إن المدعى عليه قد استرد منها أوراق ذلك العقد العرفي ذات يوم تحريره بدعوى إثبات تاريخه رسميا بينما في شكواها للسيد مدير عام المستشفى الجاهلي تقول إنها لم تسلمه ورقة الزواج العرفي إلا بعد أن ظهرت عليها أعراض الحمل وأن "أقوال المدعية صريحة في أن ولدها ثمرة سفاح لم يكن لديها شبهة في صفته تلك بل على الضد قد قطعت هي بعلمها بتلك الصفة وإصرارها على أن يكون ذلك هو حقيقة علاقتها بالمدعى عليه بل وتفضيلها تلك العلاقة على الزواج الصحيح الثابت بورقة رسمية" — وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن أحال الدعوى على التحقيق لتقديم الطاعنة ما لديها من إثباتات اتبى في قضائه إلى أن "المحكمة لا تظفر إلى شهادة الشهود الذين أحضرتهم المستأنفة وسمعت المحكمة شهادتهم ذلك لأن الثابت من مراجعة دفتر نزل تيواد لفي هاوس الذي اطلعت عليه المحكمة والذي دون ما به الحكم المستأنف تدوينا صحيح أن المستأنف ضده لم ينزل بهذا المنزل إلا ليتين اثنتين حيث نزل به يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧ ثم ترك الإقامة به يوم ١٨ منه ثم نزل به يوم ٢٦/٦/١٩٥٧ ثم ترك الإقامة به في يوم ٢٧ منه وأن المستأنفة لم تكن مقيمة بهذا المنزل في الليلة الأخيرة ومفاد هذا أنها لم يلتقا بهذا المنزل إلا ليلة واحدة بينا شهد أمام هذه المحكمة شهودها الأول والثالث والشاهدتان الأخيرتان وهما من موظفي المنزل كما تقولان إنه كان مقبلا بالمنزل وظل شهرين وكسور كما تقول الشاهدتان الأخيرتان وأن الشاهد الأول كان يسهر معه ومع المستأنفة طوال الأسبوع الذي قضاه بالمنزل ولما عزل منه كان يحضر للنزل خمسة أيام من كل أسبوع من التاسعة مساء إلى الثانية عشرة وقرر الشاهد الثالث أنه رآه بالمنزل

صرتين أو ثلاثة وهذا التناقض بين ما هو مدون بسجل المنزل وبين ما قرره الشهود وعلى هذا النحو يجعل المحكمة غير مطمئنة لشهادتهم، ومن ناحية ثانية فإن الثابت من إقرارات المستأنفة أنها عاشرت المستأنف ضده وخلعت ملابسها وخالطها جنسيا أكثر من مرة بدون زواج بفندق ناسيوتال الذي كانت تنزل به أولا كما أن الثابت من أقوال شهود المستأنفة أن جميع من كانوا بهذا المنزل شبانا ولم تكن هناك سيدة غير المستأنفة (أقوال الشاهد الأول) والمعاشرة بين ذكر وأنثى في مثل هذه الأماكن هذا حالها لا تعتبر معاشرة زوجية يشهد من رآها بالزوجية وإنما هي استهتار ومجانة لا يثبت بها نسب ولا يوثق معها بشهادة من شهد أنها معاشرة زوجية لما عساها تحوى من أغراض ودوافع أما شهادة الشاهد الثانى وهو حلاق السيدات فإن التصنع فيها واضح فبينما يقرر أن أخت المستأنف ضده زبونتة إذا به لا يعرف اسمها ثم إنه استقى شهادته من المستأنفة وفضلا عن ذلك فإنه مجازف إذ كيف يعرف معلومات من شخص لم يره إلا صرتين كما يقول أحدهما من وراء زجاج والثانية هند ما جاء يسأل عن المستأنفة وكان ذلك من خمس سنين وأما الشاهدتان أخت المستأنفة وخادمتها فغير متبعة في الدعوى لأن الخادمة لم تشهد بشيء مفيد فتكون شهادة الأخرى غير معتبرة شرعا يضاف إلى ذلك أن الثانية ذكرت أن حضور الطرفين عندها كان في أغسطس سنة ١٩٥٧ بينما الثابت من سجل المنزل المذكور أن أختها كانت بمصر في هذه المدة وقد كان النزاع محتمدا بين الطرفين في هذا الشهر واتخذ مظاهره بالشكوى للنيابة والبوليس وبما أنه يتعين لكل ذلك إهدار شهادة الشهود الذين شهدوا أمام هذه المحكمة " وهذا الذى استظهره الحكمان لا ينبىء عن قيام زواج صحيح أو فاسد أو وطء بشبهة بين الطاعنة والمطعون عليه مما يعتبر فراشا صحيحا يثبت معه نسب الصغير إليه .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قرره من أن المحكمة لا تطعن إلى شهادة الشهود الذين أحضرتهم الطاعنة لأنه ثابت من إقراراتها أنها عاشرت المطعون عليه وخلعت ملابسها وخالطها جنسيا أكثر من مرة بدون زواج بفندق ناسيوتال فتكون شهادتهم غير مقبولة - في حين أن هذه المخالطة الجنسية التى سلم بها

الحكم هي الزواج بصفة كاملة غير منقوصه وهي الدخول في النكاح الفاسد الذي نص عليه الفقهاء وفي حين أن شهادة الشهود لها نظام في الأحكام الشرعية وتحكمها المادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ولا يجوز إهدارها إلا إذا أقام الدليل القاطع على فسادها أو نقصها أو كذبها أو غير ذلك مما نص عليه شرعا ويكفي في تأييد شهادتهم أن الماطعون عليه أقر بعلاقته بالطاعنة وأنه اتصل بها وجانسها مجانسة الجنس للجنس وهذه العلاقة تعتبر فراشا صحيحا يثبت به النسب ولا ينتفى.

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بما سبق الرد به على السببين الأول والثاني ومردود في الشق الثاني بأن الاطمئنان الى شهادة الشهود أو عدم الاطمئنان اليها مردود وجدان القاضي وشعوره وهو أمر مستقل به قاضي الموضوع، وفي أسباب الحكم الماطعون فيه ما يؤدي — وعلى ما سبق بيانه — الى النتيجة التي انتهى اليها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجفاني ، وصبري فرحات .

(١٢٦)

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٨ القضائية :

إجارة . " آثار الإيجار " . " التزامات المؤجر " . " الالتزام بتسليم العين المؤجرة " . نظام عام .

حكم المادة ٥٦٤ مدني ليس من الأحكام الآمرة المتصلة بالنظام العام ، وإنما من قبيل الأحكام المفسرة لإرادة المتعاقدين . جواز الاتفاق على مخالفته بالتشديد أو التخفيف و مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاح اللازمة لإعداد العين للغرض الذي أجزت من أجله . مثال .

حكم المادة ٥٦٤ من القانون المدني ليس من الأحكام الآمرة المتصلة بالنظام العام وإنما هو من الأحكام المفسرة لإرادة المتعاقدين فيجوز لهما الاتفاق على ما يخالفه بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاح اللازمة لإعداد العين للغرض الذي أجزت من أجله ، ويجوز أن يصل التخفيف إلى حد أن يقبل المستأجر استلام العين بالحالة التي كانت عليها وقت العقد أو التي ستكون عليها وقت بدء الانتفاع على أن يقوم هو من جانبه باستكمال الأعمال الناقصة على نفقته — ومثل هذا الاتفاق متى كان قاطعاً في الدلالة على اتجاه نية العاقدين إلى تعديل أحكام التزام المؤجر الواردة في المادة ٥٦٤ من القانون المدني فإنه يكون واجب الأعمال دون نص المادة المذكورة . ولا يجوز إهدار الشرط المتضمن هذا الاتفاق بحجة مخالفته للواقع من أن العين المؤجرة كان ينقصها في الموعد المحدد لبدء سريان عقد الإيجار بعض أعمال الإصلاح اللازمة لحملها تفي بما أعدت له من المنفعة إذا تبين أن العاقدين قصدوا بهذا الشرط عدم الاحتداد بهذا الواقع وإعفاء المؤجر من القيام بتلك الأعمال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أنه بموجب اتفاقين كتابيين حررا على التوالي في ٣١ يناير ، ١٥ مايو سنة ١٩٥١ قبل الطاعن أن يؤثر للمطعون ضده في عمارته التي كان قد بدأ في إنشائها بشارع قصر النيل رقم ٣٣ الدكانين رقمي ١٠ ، ١١ وأربعة مكاتب بالدور الأول وذلك لمدة خمس سنوات وبالأجرة الميمنة بهذين الاتفاقين ودفع المطعون ضده ضمانا بلدية مرضه تأمينا يوازي أجرة ستة أشهر ونص في العقدين على أن "نبدأ الإيجارة خلال الستة شهور الأولى من سنة ١٩٥٢ عند انتهاء وإتمام المبنى لتكون صالحة للاستعمال وبعد دعوة المستأجر بخطاب مسجل لاستلام العين" كما نص فيهما على أن "المؤجر لا يتحمل بياض اللوائط الخائلية للدكانين ولا وضع بلاط أو خلافه بالأرضية بل يكون ذلك على حساب المستأجر" وبتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ أرسل الطاعن (المؤجر) إلى المطعون عليه خطابا مسجلا يخطر فيه بأن الأماكن المؤجرة أصبحت تحت تصرفه وأنه يمكنه البدء من جانبه في إعداد التركيبات التي يرى وضعها وأنه سوف لا تحسب عليه الأجرة إلا ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٥٢ حتى ينتهي من إعداد تلك التركيبات . وقبل حلول هذا الأجل قبل الطاعن كتابة أن يؤجل بدء مريان الإيجارة إلى موعد يحدد فيما بعد ويخطر به المستأجر — وبتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وجه الطاعن إلى المطعون ضده خطابا ضمنه أنه يؤيد ما تم الاتفاق عليه بينهما شفويا في اليوم السابق من أن يكون بدء مريان العقد واستحقاق الأجرة من أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ وأنه في استطاعة المطعون ضده البدء في إعداد تركيباته بالأماكن المؤجرة حيث أصبحت تحت تصرفه — وبإيصال تاريخه ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٢ تسلم المطعون ضده المقاميع — ومنذ تاريخ إرسال الخطاب الأول كانت المفاوضات تدور بين الطرفين بشأن موافقة الطاعن على التركيبات

وأعمال البناء والزخرفة التي اعتزم المطعون ضده إجراؤها على نفقته بقصد إعداد الأماكن المؤجرة على النحو الذي اختاره لها . وكان من بين ما تشمله هذه الأعمال إنشاء دور مسروق بما يستلزمه من بناء أعمدة وكمرات بالحرسانة المسلحة بالبدروم والدور الأرضي وإنشاء تركيبات للاضاءة الداخلية وتكييف الهواء وعمل سلم حرساني داخلي يصل ما بين الدكانين والمكاتب بما يستلزمه ذلك من هدم جزء من سلم الخدم رقم ٣ وإحداث فتحة بسقف الدكانين - وقد وافق الطاعن في ٩ أغسطس سنة ١٩٥٢ على المشروع الخاص بجزء من هذه الإنشاءات ووافق على المشروع الخاص بباقيها في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ - وبتاريخ ١٠ من الشهر المذكور حرر بين الطرفين عقد الإيجار النهائي وقد بينت فيه الأماكن المؤجرة وذكر فيه أن الغرض من الإيجار هو استعمالها لتجارة الأقمشة ومكتب أعمال تجارية وبيع أقمشة وملابس السيدات وأن الأجرة الشهرية بعد التخفيض المنصوص عليه في القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ هي ٣٠٦ ج و ٨٥٠ م شهريا اتفق على سداد أجرة الثلاثة الشهور الأولى وهي يناير وفبراير ومارس دفعة واحدة مقدما وأن تدفع الأجرة بعد ذلك مقدما في أول كل شهر - وقد أدى المطعون ضده للطاعن وقت التوقيع على هذا العقد أجرة الثلاثة شهور المذكورة كما دفع له مبلغ ١٠٨٣ ج وصف في العقد بأنه تأمين يبقى تحت يد المؤجر ولا يرد إلى المستأجر إلا عند انتهاء العقد وبعد تسليمه الأمكنة المؤجرة بحالة جيدة . كما نص في البند الثالث من هذا العقد على أن المستأجر "عائن الأمكنة المؤجرة له وأنه يعرفها معرفة تامة وأنها على أحسن حال ومستوفية كل لوازمها وأنها تفي بالغرض الذي صيخصها له ويتعهد بالألا يحجج بوجود أى عيب فيها ظاهرا أو خفيا" وتضمن البند ٢٧ أنه لا يجوز للمستأجر التمسك بأى اتفاق شفوي لعدم تنفيذ أى شرط من شروط هذا العقد تنفيذا دقيقا - وبتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ وجه المطعون ضده بواسطة محاميه إلى الطاعن خطابا مسجلا ضمنه أن قبوله في العقد سريان الإيجار ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ كان على أساس ما اتفق عليه بينهما عند تحرير هذا العقد من أن ينتهى العمل في العمارة وتصبح صالحة للسكن قبل هذا التاريخ وأنه إذ كان العمل في العمارة لم يتم حتى تاريخ إرسال هذا الخطاب وأن السلام والطرق والمصاعد وجميع المرافق العامة بالعمارة لم ينته العمل فيها كما أن وجود العمال بداخل العمارة يمنع بذاته الانتفاع

بالمكاتب والمحال المؤجرة — فانه — أى المستأجر — يسجل على الطاعن هذا التأخير ويطلب منه إخطاره عندما تصبح الأماكن المؤجرة صالحة للانتفاع بها وأن الأجرة لا تستحق عليه إلا من تاريخ استلامه هذه الأماكن صالحة لهذا الغرض ، وقد رد الطاعن على هذا الخطاب بخطاب يسجل تاريخه ۲۰ من يناير سنة ۱۹۵۳ أرسله إلى المطعون ضده وتمسك فيه بأن الأعيان المؤجرة سبق تسليمها إليه مستحقة وفقا لعقد الإيجار للانتفاع بها وذلك من قبل تاريخ العقد النهائي المحرر في ۱۰ نوفمبر سنة ۱۹۵۲ وأنه — أى المؤجر — لا يتحمل نتيجة تباطؤ المستأجر في ترتيب وزخرفة الأماكن المؤجرة ، وتاريخ ۲۶ يناير سنة ۱۹۵۳ أقام المطعون ضده على الطاعن دعوى إثبات الحالة رقم ۷۲۲ سنة ۱۹۵۳ مستعجل مصر طلب فيها نذب خبير لإثبات حالة الأماكن المؤجرة وبيان مدى صلاحيتها للغرض الذى أجزت من أجله . وقد نذبت المحكمة خبيرا في هذه الدعوى وقدم تقريراً سجل فيه أوجه النقص التى وجدها في الأماكن المؤجرة وانتهى إلى أنه حتى يوم معاينته في ۱۲ فبراير سنة ۱۹۵۳ لم تكن هذه الأماكن معدة كما يجب في أى قسم من أقسامها وأنه يقدر لاستكمال الأعمال اللازمة مدة لا تقل من شهرين — وأقام الطاعن بدوره في ۱۱ من أبريل سنة ۱۹۵۳ الدعوى رقم ۲۵۳۳ سنة ۱۹۵۳ ضد المطعون عليه أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة القاهرة طالبا الحكم بصفة مستعجلة بإخلاء الأعيان المؤجرة وتسليمها إليه استنادا إلى تأخير المستأجر (المطعون ضده) في دفع الأجرة المستحقة عليه ابتداء من أول أبريل سنة ۱۹۵۳ مما يتحقق به الشرط الفاسخ الصريح الوارد في عقد الإيجار . وبعد أن انتقل القاضى إلى محل النزاع قضى في ۳۰ من أبريل سنة ۱۹۵۳ بدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على ما تبين له من المعاينة التى أجراها في ۲۸ من الشهر المذكور من وجود بعض أوجه النقص في الأماكن المؤجرة الأمر الذى استشف منه ظاهريا جدية منازعة المستأجر في عدم صلاحية العين المؤجرة للنفعة التى أهدت لها وبالتالي جدية منازعته في استحقاق الأجرة — وقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۷۷۲ سنة ۱۹۵۳ مستعجل مصر ، وتاريخ ۲۴ من يونيو سنة ۱۹۵۳ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبإلزام المستأنف ضده (المطعون

ضده) بإخلاء الأعيان المؤجرة اليه وتسليمها للمستأنف (الطاعن) ، وطعن المطعون ضده في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة النقض برفض الطعن — هذا — وكان المطعون ضده بعد أن قدم الخبير تقريره في دعوى إثبات الحالة قد أقام في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٢٩٧١ سنة ١٩٥٣ ضد الطاعن طالب فيها إلزامه بأن يرد اليه قيمة الأجرة التي قبضها وفدورها ٩٢٠ ج و ٥٥٠ م ومبلغ ١٣٥٠ ج قال المطعون ضده عنه أنه دفعه للطاعن اضطرارا كدخول رجل خلافا للقانون — وأثناء سير هذه الدعوى قام الطاعن في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٣ بتنفيذ حكم الإخلاء الصادر لصالحه من المحكمة الاستئنافية واستلم الأعيان المؤجرة وأجرها للغير ، وعلى إثر ذلك عدل المطعون ضده طلباته في دعواه سالفة الذكر وانتهى فيها الى طلب إلزام الطاعن بأن يدفع له : أولا — مبلغ ٧١٥٥ ج و ٥٥٠ م من ذلك مبلغ ٩٢٠ ج و ٥٥٠ م الأجرة المعجلة عن أشهر يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٥٢ ومبلغ ١٠٨٢ ج قيمة التأمين المدفوع ومبلغ ١٣٥٠ ج قيمة ما قبضه الطاعن كدخول رجل ، ٣٨٠٢ ج قيمة ما دفعه المطعون ضده للقاولين وبعض الشركات مقابل زخرفة وإعداد المحال المؤجرة للغرض الذي أعدت من أجله مع فوائد هذه المبالغ من تاريخ المطالبة الرسمية . ثانيا — مبلغ ٢٢٢٥٠٠ تعويضا له عن الاضرار المادية التي لحقت من ذلك مبلغ ٣٥٠٠٠ ج نظير ما تكبد من خسارة لإعداد المتجر من الناحية التجارية ومبلغ ١٨٧٥٠٠ ج نظير ما ضاع عليه من كسب بسبب انتزاع العين المؤجرة منه غصبا وبدون وجه حق . ثالثا — مبلغ قرش واحد كتعويض رمزي عما أصابه من ضرر أدبي بسبب طرده من هذه العين — وبتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء والقضاء له بطلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية — وقد هذا الاستئناف برقم ٨٦٣ سنة ٧٣ ق وبتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه (الطاعن) بأن يدفع المستأنف (المطعون ضده) مبلغ ١٥٨٠٥ ج و ٥٥٠ م والفوائد بواقع ٤٪ سنويا بالنسبة لمبلغ ٥٨٠٥ ج و ٥٥٠ م من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ حتى اللغاء . . . ويشمل المبلغ المحكوم به ٩٢٠ ج و ٥٥٠ م

قيمة الأجرة المعجلة عن ثلاثة شهور ، ١٠٨٣ ج قيمة التأمين ، ٣٨٠٢ ج قيمة النفقات المنصرفة في إعداد العين ومبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض بالطعن المطروح وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأمامها أصرت النيابة على المذكرة المقدمة منها والتي انتهت فيها الى طلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ إحالة الدلعن الى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أنه — أى الطاعن — بوصفه مؤجراً أدخل بالترامه الذى تعرضه عليه المادة ٥٦٤ من القانون المدنى — من تسليم العين المؤجرة في حالة تصليح — لها لأن تنق بافرض الذى أعدت له واستدل الحكم على هذا الاخلال بما ورد في تقرير خبير دهوى إثبات الحالة وفي محضر معاينة قاضى الأمور المستعجلة من أن الأماكن المؤجرة للمطعون ضده لم تكن صالحة للغرض الذى استؤجرت من أجله لا يوم رآها الخبير ولا يوم عاينها القاضى — والحكم إذ أقام قضاءه على ذلك قد أهدر دلالة النص الذى ورد في عقد الإيجار النهاى صريحاً في أن المستأجر (المطعون ضده) عاين الأعيان التى استأجرها وتسلمها صالحة للغرض الذى سيخصصها له ، أما ما تذرعه به الحكم في هذا الإهدار من أن الواقع يخالف ما ورد في هذا النص وأن العين المؤجرة يوم كتب العقد المذكور في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ لم تكن صالحة للانتفاع بها فهو ذريعة ماقطة لأن هذا النص إنما وضع ليقط هذه الذريعة إذا ما سوغ المستأجر لنفسه أن يتذرعه بها ، هذا ثم إن الصلاحية المقصودة هنا هى الصلاحية التى يتفق عليها الطرفان والتي تبرا بها ذمة المؤجر . وقد برأت ذمة الطاعن منذ جرى التسليم في أغسطس سنة ١٩٥٢ وتسلم المطعون ضده مفاتيح الأماكن المؤجرة وقد حال دون انتفاعه القمل بها ما اعترم أن يقوم به على نفقته من أعمال في سبيل إعداد تلك الأماكن على النحو الذى أراده لها وهذه الأعمال من الجسامة بحيث تتناول إنشاء أعمدة وكمرات من الخرسانة المسلحة وتعديل سقف البديوم وإنشاء دور مسروق وحمل سلم داخلى مع ما يتطلبه ذلك من هدم ما هو قائم من مبان وإقامة مبان جديدة وعلى

الرغم من أن الاتفاق على قيام المطعمون ضده بهذه الأعمال الجسيمة على نفقته كان من عناصر التعاقد على التأجير فإن الحكم المطعون فيه أهدر أيضا ذلك الاتفاق فلم يدخله في حسابه عند تحديد المسؤولية عن الأعمال الناقصة ولم يورد في حكمه كلمة واحدة عنه ، وأضاف الطاعن في مذكرته الشارحة أن نص المادة ٥٦٤ من القانون المدني الذي استند إليه الحكم غير متعلق بالنظام العام فيجوز للطرفين الاتفاق على ما يخالفه بالزيادة أو النقص في التزام المؤجر وأنه لا يسوغ إهدار نص البند الثالث من العقد السالف الإشارة إليه — والذي كان مع سائر بنود العقد محل مراجعة ومناقشة من المستأجر بدليل ما أدخله على بعض هذه البنود من إلغاء وتعديل لم يتناول أيهما نص البند المذكور — لا يسوغ إهدار نص هذا البند بما قاله الحكم من أن الواقع الذي أثبتته الخبر وقاضي الأمور المستعجلة يخالفه ويدل على أن العين لم تكن مستكملة الإعداد للغرض الذي خصصت له ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع من اتفاق الطرفين على خلاف ذلك الواقع ولا ما يمنع من الاتفاق على أن المستأجر قد قبل استئجار العين بحالتها وأنه هو الذي سيستكمل إعدادها للغرض الذي خصصت له .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من قرارات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع في نفي مسؤوليته بنص البند الثالث من عقد الإيجار النهائي والذي يقر فيه المستأجر (المطعمون ضده) "أنه ما إن الأمكنة المؤجرة له وأنه يعرفها معرفة تامة وأنها على أحسن حال ومستوفية كل لوازمها من أبواب ونوافذ وكوالين ومفاتيح وحديد وزجاج ومواسير وأدوات صحية وكهربائية وأنها تفي بالغرض الذي سيخصصها له ويتمهد بصيانتها طول مدة الإيجار كما يتعهد بالاحتياج بوجود أي عيب فيها ظاهرا أو خفيا... وأنه يقبل الإيجار تحت مسؤوليته" وقد رد المطعمون ضده على دفاع الطاعن في شأن تمسكه بهذا الشرط بأنه من الشروط المطبوعة التي لا يجوز الاعتداد بها ما دام قد ثبت بصفة قاطعة من تقرير خبير إثبات الحالة ومعاينة قاضي الأمور المستعجلة في دعوى الإخلاء أن العين المؤجرة لم تكن في الموعد المحدد في العقد لبده الإيجارة وهو أول يناير سنة ١٩٥٣ — صالحة للغرض الذي استؤجرت من أجله — وقد اعتد الحكم الابتدائي بصفة أساسية

في قضائه برفض دعوى المطعون ضده على ما ورد في البند السابق ورد على دفاع المطعون ضده بشأنه بأن "القول بأن صيغة البند المذكور جاءت مطبوعة قول غير سليم لا يجب الالتفات إليه إذ تبين أن المدعى (المطعون ضده) كان قد طالب بإجراء تعديل في العقد في صورة الحاق له ولم يتناول التعديل هذا البند" أما الحكم المطعون فيه فإنه حين ألغى الحكم الابتدائي رد على دفاع الطاعن بشأن تمسكه في نفي مسؤوليته بما ورد في البند المذكور بقوله "إن المادة ٥٦٤ من القانون المدني نصت على أن يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معها لأن تنفي بما أعدت له من المنفعة وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين" وأن المحكمة ترى مما سرده من وقائع ومن الخطابات المتبادلة بين الطرفين في مدى الفترة بين تحرير الاتفاقين الابتدائيين الحاصلين في شهرى يناير ومايو سنة ١٩٥١ وتاريخ عقد الإيجار النهائي المحرر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أن الأماكن المؤجرة لم تكن قد تمت ولم تكن صالحة ووافية لما أعدت له من المنفعة . وأن وعدى الإيجار المذكورين اتفاقا قد ألغاهما عقد الإيجار النهائي الأخير، وقد أقر المستأنف عليه (الطاعن) بهذا الإلغاء فيما أشر به كتابة على أحدهما وهو المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩٥١ بما يفيد هذا الإلغاء فلا عبرة إذن بما جاء بهما . وأن شريعة المتعاقدين هو عقد الإيجار النهائي وأن ما اتفق عليه الطرفان في هذا العقد من أن مدة الإيجارة تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٣ يدل كذلك على أن الأعيان المؤجرة لم تكن أيضا صالحة للانتفاع وقت هذا التأجير، فلا عبرة إذن ولا جدوى بما نص عليه في البند الثالث من العقد بأن المستأجر قد ماينها وأنها مستوفية وعلى أحسن حال لتعارض هذا النص مع بدء تاريخ مدة الإيجارة وانافاته مع الواقع وطبيعة العين المؤجرة " ولما كان حكم المادة ٥٦٤ من القانون المدني صالف الذكر ليس من الأحكام الآمرة المتصلة بالنظام العام وإنما هو من الأحكام المفصلة لإرادة المتعاقدين فيجوز لهما الاتفاق على ما يخالفه بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاح اللازمة لإعداد العين للغرض الذي أجرت من أجله ويجوز أن يعمل التخفيف إلى حد أن يقبل المستأجر استسلام العين بالحالة التي كانت عليها وقت العقد والتي ستكون عليها وقت بدء الانتفاع على أن يقوم هو من جانبه باستكمال الأعمال الناقصة على نفقته - ومثل هذا الاتفاق متى كان قاطعا في الدلالة

على اتجاه نية العاقدين إلى تعديل أحكام التزام المؤجر الواردة في المادة ٥٦٤ من القانون المدني فإنه يكون واجب الأعمال دون نص المادة المذكورة ولا يجوز اهدار الشرط المتضمن هذا الاتفاق بحجة مخالفته للواقع الذي ثبت للحكمة من أن العين المؤجرة كان ينقصها في الموعد المحدد لبدء صريان عقد الإيجار بعض أعمال الإصلاح اللازمة لجمعها تفي بما أعدت له من المنفعة إذا تبين أن العاقدين قصدا بهذا الشرط عدم الاعتداد بهذا الواقع واعفاء المؤجر من القيام بتلك الأعمال ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في اهدار نص البند الثالث من عقد الإيجار - الذي اعتبره وحده شريعة المتعاقدين دون ما سبقه من اتفاقات - إلى مجرد القول بأن ما ورد في هذا البند يخالف للواقع الذي ثبت للحكمة من أن الأماكن المؤجرة لم تكن في الموعد المحدد لبدء انتفاع المطعون ضده بها قد استكملت ولم تكن صالحة لما أعدت له من المنفعة - مما اعتبره الحكم اخلافا من جانب الطاعن بالتزام المؤجر الوارد في المادة ٥٦٤ من القانون المدني - وذلك على الرغم من وجود شرط في العقد يفيد أن المطعون ضده قبل - بعد معاينة العين المؤجرة - استئجارها بالحالة التي كانت عليها عند إبرام العقد - إذ استند الحكم في اهدار هذا الشرط إلى هذا الذي قاله فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه ، وكان على محكمة الاستئناف أن تعمل سلطتها في تفسير هذا الشرط وتبين مدى أثره على تعديل التزام المؤجر الوارد في المادة ٥٦٤ وعلى ضوء ما تبينه من ذلك يكون قضاؤها . وإذا كانت لما تعمل سلطتها الموضوعية في هذا الشأن فإنه يتعين إعادة القضية إليها .

وحيث إنه لا وجه لما دفع به المطعون ضده أمام هذه المحكمة من عدم جواز تمسك الطاعن أمام محكمة النقض بما يثيره في مذكرته الشارحة مما سلف لإيراده في سبب النعي وذلك لعدم ذكره في تقرير الطعن وعدم التمسك به أمام محكمة الموضوع - لا وجه لهذا القول لأن هذا الذي أناره الطاعن في مذكرته

الشارحة هو ما يندرج في عموم النعمى الوارد تحت (رابعا) في الوجه الثانى من السهب الأول من أسباب الطعن التى تضمنها التقرير ولا يعدوان يكون شرعا لهذا النعمى . كما أن الطاعن — على ما تقدم ذكره في وقائع هذا الطعن — قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها في تقى مسئوليته من الاصلاحات التى لم تستكمل في العين المؤجرة بنص البند الثالث من العقد وفى هذا ما يفيد تمسكه بكل ما لهذا النص من دلالة .

جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور الحادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ولطفى حل ، وإبراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(١٢٧)

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) تعليم . " قانون التعليم الحر " . " الاعانة " .

العلاقة بين وزارة التربية والتعليم وبين المدارس الحرة في خصوص الاعانة علاقة
تنظيمية عامة مصدرها القوانين والقرارات الصادرة في شأنها . وجوب الرجوع إلى
هذه القوانين والوائح في الاتزعة التي تنور بين الوزارة وبين أصحاب تلك
المدارس .

(ب) تعليم . " قانون التعليم الحر " . " الاعانة " . " اعانة الكفاية " .

اعانة الكفاية إنما تقرر للمدرسين من أصحاب المؤهلات ولا يدخل في منها
في ذمة صاحب المدرسة أو ناظرها وأن دور أيها لا يعدو دور الوسيط بين الوزارة
وبين المدرسين . ليس للوزارة مطالبة صاحب المدرسة أو ناظرها برد ما تكون قد
دفعته من الاعانة متى ثبت قيامه بتسليمه لأصحابه من المدرسين المعانين .

(ج) تعليم . " قانون التعليم الحر " . " الاعانة " . " استردادها " .

تقرير الوزارة للاعانة لا يتم إلا بعد التحقق من قيام مربيها . ليس لها في حالة
اخلال صاحب المدرسة أو ناظرها بالالتزامات المفروضة عليه الحق في استرداد ما تكون
قد دفعته ففلا من هذه الاعانة . اقتصار حقها على منع الاعانة أو وقف صرفها حتى
يفي صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزاماته .

(د) نقض . " المصلحة في الطعن " .

اقامة محكمة النقض النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه على أساس قانوني
مذابر للأساس الذي أقيم عليه . التي بوجوده قد ورد أو تناقض في أسبابه التي احتبذت
بها هذه المحكمة غيرها ، غير مشج .

(٥) حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " .
عدم مواجهة الحكم أحد طلبات الطاعن استقلالا — عدم صلاحية الأسباب
التي استند إليها في رفض طلبات الطاعن بحجة لرفض ذلك للطلب . تعيب
الحكم بالقصور .

١ — مؤدى المادة ١١ من قانون التعليم الحر رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ ونصوص
القرارات الوزارية الصادرة بالاستناد إليها أن العلاقة بين وزارة التربية والتعليم
وبين المدارس الحرة في خصوص الإعانة تختلف أنواعها ليست علاقة عقدية
ولكنها هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين والقرارات الصادرة في هذا
الشان . ومن ثم فانه يجب الرجوع إلى هذه القوانين واللوائح في الأنظمة التي
تثور بين الوزارة وبين أصحاب تلك المدارس بسبب الإعانة .

٢ — يبين من القرارات الوزارية رقمي ٥٧١٨ ، ٥٧١٩ الصادرين في ٣
نوفمبر سنة ١٩٤٢ واللذين ينظمان " امانة الكفاية " أن هذه الامانة إنما
تقررها الوزارة للمدرسين من أصحاب المؤهلات ولا يدخل شيء منها في ذمة
صاحب المدرسة أو ناظرها ، وأن دورأيها فيها لا يعدو دور الوسيط بين الوزارة
وبين المدرسين الذين تقررت لهم الإعانة من الوزارة وتم تعيينهم بموافقتها
فيتسلم صاحب المدرسة أو ناظرها في نهاية كل شهر مبلغ الإعانة المقررة لهؤلاء
المدرسين ويقوم بدوره بتسليمه إليهم . وإذا كان الأمر كذلك فلا يكون للوزارة
أن تطالب صاحب المدرسة أو ناظرها برد ما تكون قد دفعت من هذه الامانة
متى ثبت أنه قام بتسليمه لأصحابه من المدرسين المقررة لهم الإعانة لأنه في هذه
الحالة تبرأ ذمته بهذا التسليم ولا يكون قد استولى لنفسه على شيء حتى يطالب
برده ، كما لا يمكن تأسيس مطالبة بالرد على وقوع خطأ من جانبه لعدم استيفاء
هؤلاء المدرسين شروط استحقاق اعانة الكفاية ذلك أن الأمر في تقريرها
موكول إلى الوزارة وحدها وقد تطلب منها القرار الوزارى رقم ٥٧١٩ عدم تقريرها
إلا بعد التحقق من استيفاء المدرسين المعانين شروط استحقاقها .

٣ — يبين من القرارات الوزارية والنشرات الصادرة في شأن " اعانة
الاستبقاء وامانة التعويض من المجانية " أن الوزارة لا تقررها إلا بعد التحقق

من قيام موجهها ، وأنه ليس في تلك القرارات والقرارات ما ينحول الوزارة في حالة اخلال صاحب المدرسة أو ناظرها بالالتزامات المفروضة عليه الحق في استرداد ما تكون قد دفعته فعلا من هذه الإعانة ، وإنما يقتصر حقها في هذه الحالة على منع الإعانة أو وقف صرفها حتى يفي صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزاماته .

٤ - متى كانت محكمة النقض قد أقامت النتيجة التي انتهت إليها الحكم المطعون فيه على أساس قانوني مغاير للأساس الذي أقيم عليه فإن النفي بوجود قصور وتناقض في أسبابه التي استبدلت بها هذه المحكمة غيرها يكون - بفرض صحته - غير منتج .

• - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يواجه أحد طلبات الطاعنة امتثالا وكانت الأسباب التي استند إليها في رفض طلبات الطاعنة بحجة لا تصلح قانونا لرفض ذلك الطلب فإن الحكم يكون معيبا في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تفصل في أن المطعون عليه أقام بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٧ الدعوى رقم ٢٢٣٧ سنة ١٩٤٧ مدني كلى مصر ضد وزارة المعارف وطلب الحكم له بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وقال في بيان دعواه أنه ترتب على تقرير مجانية التعليم الابتدائي أن عرضت وزارة المعارف على المدارس الحرة التي تقبل الانضمام إلى هذا النظام وتمنع من تحصيل مصاريف من التلاميذ أن تدفع لها الوزارة مقابل ذلك إعانة توازي مقدار ما كانت تحصيله من التلاميذ على أساس عدهم في العام السابق على تقرير المجانية وأنه استجاب لرغبة الوزارة ولم يحصل مصاريف

من التلاميذ واستحق لذلك الإعانة المقررة ، وقد دفعت له الوزارة من الإعانة المستحقة له مبلغ ٥٩٦ جنيها وبقى له مبلغ ١٧٧٣ جنيها و ٩٤١ مليا وهو ما يطلبه مع التعويض المستحق له مقابل ما أصابه من ضرر بسبب إخلال الوزارة بتعهداتها وبجملة ذلك المبلغ المطالب به . وبجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٧ رفعت الوزارة دعوى فرعية ضد المدعى (المطعون عليه) تطالبه فيها برد مبلغ ١٤٣٣ جنيها و ٦٥٩ مليا منه مبلغ ٩٨٦ جنيها و ٥٩ مليا صرف بغير حق بوصفه إعانة لمدرستي البنين والبنات المملوكتين للمطعون عليه ومبلغ ٣٧٤ جنيها صرف له بصفة إعانة كفاية لمدرسين لا يستحقونها لعدم استيفائهم شروط استحقاقها ومبلغ ٧٣ جنيها و ٦٠٠ مليا حصله المطعون عليه باعتبارها تأمينات مهيا ولم يورده لخزينة الحكومة . وقالت في بيان دعوها إن المطعون عليه يدير مدرستين للمعينة الإنجيلية ببر سعيد وأنه قبل الانضمام إلى نظام المجانية ووقع على عقد استخدام المدارس الحرة المرفق بالقرار الوزاري رقم ٥٧١٩ الصادر في ١٩٤٢/١١/٣ والذي تمهد في البند الثالث منه بالقيام بعمله طبقا للقوانين واللوائح والنشرات التي تصدرها وزارة المعارف ، وأن الوزارة قد صرفت للمطعون عليه إمانات بلغ مقدارها ١٣٦٠ جنيها و ٥٩ مليا وقد خالف الأخير الشروط المتفق عليها بأن قام بنشاط تبشيري وامتنع عن تدريس الدين الإسلامي للتلاميذ المسلمين وطالب التلاميذ بصروفات فضلا عن عدم كفاية المشرفين على المدرستين مما اضطر الوزارة إلى إخراج المدرستين اللتين يديرهما من نظام المجانية ومنع الإعانة عنهما وإنذاره بإغلاق المدرستين وإبلاغ النيابة إن هو استمر في نشاطه الذي يخالف خطة الدولة الرسمية - ثم رفعت الوزارة دعوها الحالية تطلب استرداد الإعانة التي حصل عليها المطعون عليه بغير حق وتطلب مبلغ التأمين الصحي الذي حصله المطعون عليه لحسابها ولم يورده إليها ومقداره ٧٣ جنيها و ٦٠٠ مليا - وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة برفض الدعويين الأهلية والفرعية - استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٣ سنة ٧٠ ق كما استأنفه المطعون عليه وقيد استئنافه برقم ١٢١ سنة ٧٠ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت فيهما بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وأقامت قضاءها على أن الإعانة محل النزاع تبرع موقوف على شرط هرا باع

منهج الوزارة المفصل في منشوراتها وأنه لما كان المطعون عليه قد خالف هذا المنهج فقد كان من حق الوزارة أن تمتنع عن دفع الإعانة مستقبلاً دون أن تكون مسئولة عن ذلك أية مسئولية تقصيرية وأنه لم يقع من الوزارة إخلال بتعاقد يرتب في ذمتها حقاً للمطعون عليه في التعويض وأقرت المحكمة في خصوص الدعوى الفرعية وجهة نظر المحكمة الابتدائية في أن العلاقة بين الطرفين ليست تعاقدية وأن الإعانة المدفوعة تعتبر هبة تمت بالقبض فليس للوزارة الرجوع فيها — طعنت وزارة التربية والتعليم في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص ما قضى به من رفض دعواها الفرعية وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها تتضمن نقض الحكم للسببين الأول والثالث وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأمامها تمسكت النيابة برأيها الوارد في مذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الوزارة الطاعنة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم إذ أقام قضاءه على اعتبار المبالغ التي تطالب باستردادها هبة تمت بالقبض وليس لها الرجوع فيها قد اعتمد على ظاهر الألفاظ والترم مبناها دون معناها ذلك أنه وإن وردت في القرارات المتعلقة بالإعانة التي تصرفها الوزارة إلى المدارس الحرة ألفاظ تفيد المنع والإعانة إلا أن ذلك لا يؤثر بحال في كون الإعانة لا تعتبر من التبرعات المحضة وإنما هي عقد اشتمل على التزامات متبادلة بين الطرفين على أنه إن صح وصف الحكم لها بأنها هبة — مع ما في هذا الوصف من تجاوز — فلها تكون هبة بعوض هو التزام المطعون عليه (الموهوب له) بعدم مطالبة التلاميذ بمصروفات ونهوضه بمستوى العلمي بالمدرسة باستخدام أصحاب الكفايات من المدرسين واتباعه منهج الوزارة وعدم مخالفته أوامرها — ولما كانت المادة ٤٩٧ من القانون المدني تلزم الموهوب له بأداء ما اشترطه عليه الواهب من عرض سواء اشترط هذا العرض لمصلحة الواهب أو لمصلحة أجنبي أو للمصلحة العامة وكان المطعون عليه قد أخل بالتزامه سالف الذكر على ما سجله الحكم نفسه فاقضى مصروفات من الطلبة وامتنع من تدريس مادة الدين الإسلامي وبشربين المسلمين بغير دينهم واستخدم مدرسين غير مؤهلين فإنه يكون من حق الوزارة الطاعنة الرجوع في الهبة طبقاً

لما تقرره المادة ٥٠١ مدني من حق الواهب في الرجوع فيما وهبه إذا أخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم أحقية الطاعنة في استرداد ما كانت قد دفعته من إعانة للمطعون عليه قد خالف القانون .

وحيث إن المادة ١١ من قانون التعليم الحر رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ تنص على أن لوزارة المعارف أن تمنح المدارس الحرة إعانات مالية طبقاً للوائح التي تضعها ولها أن تساعد على جميع الوسائل التي تراها على إدارتها الفنية والمالية وبالاتناد إلى هذه المادة أصدر وزير المعارف قرارات متتالية لتنظيم الإعانة وكان كل منها ينص على إلغاء سابقه حتى انتهى الأمر بصدر القرارين الوزاريين رقمي ٥٧١٨ و ٥٧١٩ في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وقد نص القرار الأول في مادته الأولى على أن الإعانات التي يجوز للوزارة منحها للمدارس الحرة التي تراها جديرة بذلك نوعان ١ - إعانة استبقاء و ٢ - إعانة كفاية ، وبينت المادة الثانية الغرض من إعانة الاستبقاء ثم نصت المادة الثالثة على أن هذه الإعانة لا تكون مستحقة الدفع كلها أو بعضها إلا بعد تحقق الوزارة من قيام المدرسة بتنفيذ ما وجه إليها من تعليمات وفرض عليها من اشتراطات وبما في ذمتها من التزامات وتدفع عند استحقاقها إلى صاحب المدرسة على قسطين الأول عند انتهاء السنة الدراسية والثاني عند بدء السنة الدراسية التالية ، وللوزارة الحق في أن توقف صرف الإعانة كلها أو بعضها لحين وفاء المدرسة بجميع التزاماتها كما أن للوزارة الحق في أن توجه الإعانة للوفاء بهذه الالتزامات لأربابها مباشرة وتنص المادتان الرابعة والخامسة على أن إعانة الكفاية تمنح على سبيل المساهمة مع المدارس في دفع مرتبات المدرسين الذين ترى الوزارة لكفايتهم تقرير الإعانة وأنها لا تمنح إلا للمدارس التي تقبل وتنفذ فعلاً في علاقتها مع المدرسين المقررة لهم الإعانة القواعد المنصوص عليها في القرار الوزاري الخاص بتنظيم شؤون مدنى المدارس الحرة - وحددت المادة السادسة فئات هذه الإعانة بحسب المؤهل الذى يحمله المدرس ثم نصت في فقرتها الأخيرة على أن تبين الوزارة الفئة التي يوضع فيها المدرس ومقدار الإعانة المقررة له بحسب هذه الفئة ، ونصت المادة الثامنة على أن " تدفع الوزارة إعانة الكفاية لصاحب المدرسة أو ناظرها على أقساط شهرية في نهاية

كل شهر يقوم بتسليمها إلى المدرسين المقررة لهم ويجب عليه أن يعيد إلى الوزارة كشف الإعانات الشهرى مؤشرا عليه من كل مدرس بما يفيد استلامه قيمة الإعانة المخصصة له — ونصت المادة التاسعة على أن منح إعانة استبقاء أو كفاية في سنة لا يستوجب منح الإعانة في سنة تالية وأن للوزارة أن تقرر قبل ابتداء العام الدراسي إلغاء أو تخفيض أية إعانة مستقبلية ، ونصت المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٧١٩ الخاص بتنظيم شئون المدرسين الذين تقرر لهم إعانة كفاية بالمدارس الحرة على أن " لا تقرر إعانة كفاية للمدرسين إلا إذا كان تعيينهم قد تم بموافقة الوزارة وتحديد العلاقة بين المدرسة والمدرس بعقد مطابق للنموذج الملحق بهذا القرار " وتقتضى المادة الثانية أن يكون الترشيح في التعيين في الوظائف التي تخلو والمقررة إعانة لشاغلها بواسطة مراقبة التعليم الحر أو مراقبة تعاليم البنات بحسب الأحوال و بينت المواد التالية الشروط الواجب توافرها فيمن يجوز تعيينهم في تلك الوظائف وحظرت المادة السابعة على صاحب المدرسة فصل أى مدرس يتمتع بإعانة كفاية أثناء العقد أو تقرير عدم تجديد عقده إلا بعد الحصول على موافقة من الوزارة ونصت المادة الثامنة على حق الوزارة في تقرير حرمان المدرس من الحصول على إعانة كفاية في أحوال معينة وللمرة التي تحددها ، وقد أصدر وزير المعارف في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٤ نشرة إلى المدارس الحرة الابتدائية بشأن تنظيم انضمامها إلى نظام المجانية وتضمنت الفقرة " هـ " من هذه النشرة أن الوزارة تدفع لكل مدرسة تقبل هذا النظام إعانة في مقابل ما كان يدفعه لها التلاميذ من المصروفات المدرسية من أساس عدد التلاميذ الذين كانوا مقبدين بها في العام الماضى وفئة المصروفات التي كانت مقررة وعلى أن تدفع الإعانة المستحقة كل سنة على ثلاثة أقساط في يونيو وأكتوبر وفبراير — ومؤدى النصوص المتقدمة أن العلاقة بين الوزارة وبين المدارس الحرة في خصوص الإعانة تختلف أنواعها ليست علاقة عقدية وإنما هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين والقرارات الصادرة في هذا الشأن ومن ثم فإنه يجب الرجوع إلى هذه القوانين واللوائح في الأنظمة التي تنور بين الوزارة وبين أصحاب تلك المدارس بسبب الإعانة — ولما كان الثابت من الوقائع السالف ذكرها أن من بين ما طلبته الوزارة الطائفة في دعوها استرداد مبلغ ٣٧٤ ج قيمة ما دفعته من إعانة كفاية لمدرسين

في المدرستين اللتين يديرهما المطعون ضده وذلك تأسيساً على ما أدمته الوزارة من أن هؤلاء المدرسين لم يكونوا مستوفين لشروط استحقاق هذه الإعانة — وكان بين من القراوين الوزاريين رقمي ۵۷۱۸ و ۵۷۱۹ الصادرين في ۳ نوفمبر سنة ۱۹۴۲ واللذين ينظمان إعانة الكفاية ، وتستند إليهما الطاعة في دعواها أن هذه الإعانة إنما تقررها الوزارة للمدرسين من أصحاب المؤهلات ولا يدخل شيء منها في ذمة صاحب المدرسة أو ناظرها وأن دور أيهما فيها لا يعدو دور الوسيط بين الوزارة وبين المدرسين الذين تقروا لهم الإعانة من الوزارة وتم تعيينهم بموافقتها على ما نقض به المادة الأولى من القرار رقم ۵۷۱۸ سالف الذكر فيقسم صاحب المدرسة أو ناظرها في نهاية كل شهر مبلغ الإعانة المقررة لهؤلاء المدرسين ويقوم بدوره بتسليمه إليهم وإذا كان الأمر كذلك فلا يكون للوزارة أن تطالب صاحب المدرسة أو ناظرها برد ما تكون قد دفعته من هذه الإعانة متى ثبت أنه قام بتسليمه لأصحابه من المدرسين المقررة لهم الإعانة لأنه في هذه الحالة تبرأ ذمته بهذا التسليم ولا يكون قد استولى لنفسه على شيء حتى يطالب برده ، كما لا يمكن تأسيس مطالبته بالرد على وقوع خطأ من جانبه لعدم استيفاء هؤلاء المدرسين شروط استحقاق إعانة الكفاية ذلك أن الأمر في تقريرها موكل إلى الوزارة وحدها وقد تطلب منها القرار الوزاري رقم ۵۷۱۹ عدم تقريرها إلا بعد التحقق من استيفاء المدرسين الممارين شروط استحقاقها — ولما كانت الوزارة الطاعة لم تدع أن انطعون عليه لم يقيم بتسليم إعانة الكفاية التي تطالب باستردادها إلى من حددتهم له من المدرسين الذين خصصت لهم هذه الإعانة فإن دعواها بطلب استرداد إعانة الكفاية لا يكون على أساس — كذلك فإنه بالنسبة لباقي مبالغ الإعانة التي تطالب الوزارة الطاعة في دعواها باستردادها فإنه وإن كان لا يبين من بيانات الحكيم الابتدائي والمطعون فيه ولا من الأوراق المقدمة من الطاعة بملف الطعن — ومبق عرضها على محكمة الموضوع — نوع هذه الإعانة إلا أنه يستدل من هذه الأوراق أنها إما أن تكون إعانة استبقاء أو إعانة تعويض عن المجانية أو كليهما وسواء كانت هذه أو تلك فإنه يبين من القرارات والنشرات الصادرة في شأن هذين النوعين من الإعانة أن الوزارة لا تقررها إلا بعد التحقق من قيام موجبها وأنه ليس في تلك القرارات والنشرات ما ينحول الوزارة في حالة إخلال صاحب المدرسة أو ناظرها

بالالتزامات المفروضة عليه — الحق في استرداد ما تكون قد دفعته فعلا من هذه الإعانة وإنما يقتصر حقها في هذه الحالة على منع الإعانة أو وقف صرفها حتى يفي صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزاماته — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى القضاء برفض طلبات الطاعة في خصوص مبالغ الإعانة التي تطالب باستردادها فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة موافقة للقانون ولا يؤثر على سلامته بعد ذلك ما اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية خاطئة عند تكييفه العلاقة بين الطرفين وبيان الأساس القانوني لقضائه إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ بغير أن تنقض الحكم .

وحيث إن الطاعة تنحى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور والتناقض في التسبب وفي بيان ذلك تقول إنه أقام قضاءه برفض الدعوى الأصلية التي كان قد أقامها المطعون عليه ضد الوزارة الطاعة بطلب تعويض من حرمانه من الإعانة على أن الوزارة كانت على حق في منع الإعانة عنه لأنه أخل بالشروط والتزامات اللازمة لاستحقاق هذه الإعانة بأن حصل مصاريف من الطلبة وامتنع عن تدريس الدين الإسلامي للمسلمين منهم وبشر بينهم بالدين المسيحي ، ولقد كانت هذه الأسباب تكفي بذاتها للقضاء بما طلبته الطاعة في دعوها الفرعية من استرداد الإعانة التي دفعها للمطعون عليه إلا أن الحكم التوى في عجزه وهو بصدد الفصل في دعوى الطاعة وذكر أسبابا أخرى يحو بها الأسباب التي سبقتها وانتهى فيها إلى أن دعوى الطاعة لا أساس لها وهو ما يتناقض مع ما سبق أن ذكره من أن المطعون ضده قد أخل بشروط استحقاق الإعانة .

وحيث إنه وقد أقامت هذه المحكمة النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه على أساس قانوني مغاير للأساس الذي أقيم عليه فإن النعي بوجود قصور وتناقض في أسبابه التي استبدلت بها هذه المحكمة غيرها يكون — بفرض صحته — غير منتج .

وحيث إن الطاعة تنحى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ومخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن من بين مفردات المبلغ

الذي رفعت الدعوى بالمطالبة به مبلغ ٧٣ ج و ٦٠٠ م حصله المطعون عليه بصفته نائبا عن الوزارة من التلاميذ هل أنه تأمين صحى يجب توريده للتخزانه ولم يورده رغم إقراره بتحصيله وقد قامت مطالبة الطاعنة به على أساس نيابة المطعون عليه عنها فى تحصيله وأغفل الحكم المطعون عليه مواجهة هذا الطلب - واستند فى رفضه جميع طلبات الطاعنة إلى أن المبالغ المطالب بها دفعت على حيل التبرع فتكون حبة تمت بالقبض ولا يجوز للطاعنة الرجوع فيها وترى الطاعنة أن هذا الذى قرره الحكم يعتبر أساسا خاطئا لرفض طلب المبلغ السابق الذى حصله المطعون عليه بصفته نائبا عنها ولم يورده إليها فيلزمه رده

وحيث إن هذا النعى فى عمله إذ يبين من مذكرة الطاعنة المقدمة للمحكمة الدرجة الأولى أنها بينت مفردات المبالغ المطالب بها وأن من بينها مبلغ ٧٣ ج و ٦٠٠ م قالت عنه إن المطعون عليه حصله من التلاميذ بطريق النيابة عنها على اعتبار أنه تأمين صحى ولم يورده إليها واستدلت على صحة دعواها بالنسبة إلى هذا المبلغ إلى المستندات المقدمة منها إلى المحكمة الابتدائية برقم ١٠ و ١١ من حافظتها - ولما كان الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الطلب استقلالا وكانت الأسباب التى استند إليها فى رفض طلبات الطاعنة جملة لا تصح قانونا لرفض ذلك الطلب فإن الحكم يكون معيبا فى هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرمى ، وحافظ محمد بدوي ، وصبرى فرحات .

(١٢٨)

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٩ القضائية :

بيع . " التزامات البائع " . " ضمان الاستحقاق " . تعويض . تسجيل .

حق المشتري حسن النية في التعويض من إبطال البيع لعدم ملكية البائع لبيع . المادة ٦٨ مدق .
مناط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع . عدم انتفاء حسن النية بمجرد علم المشتري
بأن سند البائع له عقد بيع غير مسجل .

المقصود من المادة ٦٨ من القانون المدنى التى تقضى بأنه " إذا حكم
للمشتري بإبطال البيع وكان يجهل أن المبيع غير مملوك للبائع فله أن يطالب
بتعويض ولو كان البائع حسن النية " هو تقرير حق المشتري الذى حكم له
بإبطال البيع فى التعويض متى كان حسن النية ، وإذا جعل المشرع مناط حسن
نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع له فهو يعنى ألا يكون هذا
المشتري عالماً وقت شرائه بأن البائع له لا يملك المبيع وبأنه يستحيل عليه لذلك
نقل الملكية إليه ، ومن ثم فلا ينتفى حسن النية عن المشتري بمجرد علمه بأن سند
البائع له عقد بيع ابتدائى لما يسجل إذ فى هذه الحالة لا يستحيل على البائع نقل
الملكية إليه بل إن انتقامها يكون ممكناً بمجرد تسجيل البائع عقد تملكه ولا يعنى
عدم تسجيل العقد عيباً فيه ، ذلك أن عقد البيع غير المسجل فقد منتج لجميع آثاره
ومنها التزام البائع بنقل الملكية للمشتري وتسجيله تنتقل إليه الملكية فعلاً متى
كان البائع مالكا للمبيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه و باقى الأوراق — فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهما الدعوى رقم ٥٣٨٤ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة طالبا القضاء بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ المتضمن بيعهما له قطعة الأرض الموضحة فى صحيفة افتتاح الدعوى وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٨٢٥ جنيها وقال بيانا لدعواه إنه بعقد بيع ابتدائى تاريخه ١٩٥١/١١/٢ اشترى منهما متضامنين قطعة أرض قضاء لقاء ثمن اجمالى دفع وقت العقد مقداره ٢٧٥ ج ونص فى عقد البيع على ضمان البائعين حلوا المبيع من كافة الحقوق العينية وعلى التزامهما بالتوقيع له على عقد البيع النهائى بمجرد تسجيل عقد شرطهما لنفس العين من مالكما — عبد الحافظ حسن شاهين — وأنه أقام على الأرض بناء ولكن لم يكسب يمضى على إقامته زمن طويل حتى قامت بلدية القاهرة بهدمه وبالإستيلاء على الأرض ففسدا لأنها هى المالكة لها وأنه بذلك يكون المطعون عليهما قد باعوا أرضا غير مملوكة لها مما يجزئ له طلب فسخ عقد البيع واسترداد ثمن البيع وقدره ٢٧٥ ج وقيمة المباني التى أنشأها ومقدارها ٢٥٠ ج وتعويضا قدره بمبلغ ٣٠٠ ج ، دفع المطعون عليهما الدعوى بأن البائع لهما يملك أرض النزاع ميراثا عن والده الذى حكم بملكته لها بحكم صادر من محكمة القاهرة الابتدائية المحظية . وبجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وإلزام المطعون عليهما أن يدفعوا للطاعن مبلغ ٥٢٩ ج و ٣٦٠ م مقبلة قضاء على ما قرره من أنها حكمت فى نفس الجلسة فى الدعوى رقم ٢٣٦٧ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى القاهرة بفسخ دعوى عبد الحافظ حسن شاهين — الباع للمطعون عليهما — ضد الحكومة بطلب تثبيت ملكيته لأرض النزاع منسوبة لها

من ملكية الحكومة لهذه الأرض وأنه بذلك يكون المطعون عليهما قد باعا الطاعن مالا يملكان فيحق له فسخ العقد — كذا — واسترداد ما ثبت تعجيله من الثمن وقدره ٢٤٣ ج وقيمة ما شيده على الأرض المبيعة من بناء ومقدارها ٢٣٦ ج و ٣٦٠ م وتعويضا قدرته ببلغ ٥٠ ج ، استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦٧ سنة ٧٥ ق القاهرة وبجلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين — المطعون عليهما — بأن يدفعوا للاستئناف عليه — الطاعن — مبلغ ٢٤٣ ج فقط وهو قيمة المعجل من الثمن . طعن الطاعن في هذا العقد بطريق النقض وأبدت النيابة الرأي بطلب نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجماعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره انضمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب . ذلك أن الحكم أسس قضاءه برفض طلبه التعويض على أنه — الطاعن — لم يكن يجهل أن المطعون عليهما لم يكونا بعد مالكين للأرض المبيعة منهما بل كان يعلم أنهما مشتريان من له بعقد ابتدائي ، مما مفاده أن الحكم اعتبره عدم استحقاقه التعويض علمه بأن البائعين له لم يسجلا عقد شرائهما لأرض النزاع الصادر لهما من عبد الحافظ حسن شاهين ، وهذا من الحكم خطأ في القانون وقصور في التسبيب ذلك أن علم الطاعن بعدم تسجيل عقد البائع له لا يمنع قانونا من الحكم له بالتعويض طبقا للمادة ٤٦٨ مدني إذ أن البائع الذي لم يسجل العقد الذي اشترى به المبيع لا يعتبر بائعا ملك غيره فلمشتري منه أن يطالبه بتنفيذ أخص التزاماته وهو التزامه بنقل الملكية التي تنتقل إليه بتسجيل التصرفات التي توالى على المبيع حتى المشتري الأخير، والثابت في النزاع الحالي أن الطاعن لم يكن يعلم وقت الشراء بسبب الاستحقاق وهو أن الأرض التي اشتراها من المطعون عليهما مملوكة للحكومة إذ نص في عقد شرائه المؤرخ ١٩٥١/١١/٢ على أن البائعين له يملكان قطعة الأرض المبيعة بموجب عقد بيع ابتدائي صادر لهما من عبد الحافظ حسن شاهين بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٧ وأن هذا الأخير يملكها بالميراث عن والده المرحوم حسن إبراهيم شاهين الذي يملكها بدوره بحكم صادر

من محكمة القاهرة المختلطة في ١٩٤٥/٦/٢٣ في الدعوى رقم ٢٠٢٤ سنة ٦٩ ق كما نص في ذات العقد على أن المبيع خال من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعها وهو ما ينتفى معه علمه بأن البائعين له لم يكونا وقت البيع مالكيين للعقار المبيع .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلص إلى أن المطعون عليهما قد باعا الطاعن ما لا يملكان وبعد أن قرر أحقية الطاعن في استرداد ما بعجلاه من ثمن المبيع أقام قضاءه برفض طلبه التعويض على قوله ومن حيث إنه بالنسبة لطلبي التعويض وتلك التكاليف التي أشار إليها المستأنف عليه — الطاعن — مقررًا أنه تكبدها في سبيل إنشاء مبان به بالاشتراك مع المستأنفين — المطعون عليهما — على قطعتي الأرض فيما لا نزاع فيه وفقا للعقد المحرر بين الطرفين أن المستأنف عليه لم يكن يجهل أن المستأنفين البائعين له لم يكونا بعد مالكيين للأرض المبيعة بل كان يعلم أنهما متفقان مثله وبموجب عقد بيع ابتدأني مع من يدعى عبد الحافظ حسن شاهين قبل في ورقة العقد أنه المالك الأصلي دون تقديم أي مستند يثبت عن ملكيته للعقار موضوع النزاع فإذا ما سعى أي المستأنف عليه باعتباره مشتريا ووضع يده وأنشأ مبان على عقار لم تستقر ملكيته بعد سواء له أو لمن تعاقد معه طبقا للإجراءات التي رسمها القانون فإنه وحده يعد مسئولًا عن عمله ويضحي سعيه مردودا عليه فتمت ثبت أنه كان يعلم وقت شرائه بالعيب اللاحق بسند المتعاقدين معه أي المستأنفين وأنه أقدم على الشراء مجازفا وتحت مسئوليته فإنه لا يكون له الحق في طلب أية تضمينات طبقا لنص المادة ٤٦٨ من القانون المدني. ولما كانت المادة ٦٨ من القانون المدني تنص على أنه "إذا حكم للمشتري بإبطال البيع وكان يجهل أن البيع غير مملوك للبائع فله أن يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية" وكان ما يقصده المشرع من هذا النص هو تقرير حق المشتري الذي حكم له بإبطال البيع في التعويض متى كان حسن النية، ولما كان المشرع إذ جعل مناط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع له إنما يعني ألا يكون هذا المشتري طالما وقت شرائه بأن البائع له لا يملك المبيع وأنه يستحيل عليه لذلك نقل الملكية إليه ومن ثم فلا ينتفى حسن النية عن المشتري بمجرد علمه بأن سند البائع له عقد بيع ابتدأني لما يسجل إذ في هذه الحالة لا يستحيل على البائع نقل الملكية إليه بل إن انتقالها يكون ممكنا بمجرد تسجيل البائع عقد تملكه ولا يعني

عدم تسجيل العقد عيبا فيه خلافا لما قرره الحكم المطعون فيه ذلك أن عقد البيع غير المسجل عقد منتج لجميع آثاره ومنها التزام البائع بنقل الملكية المشتري وتسجيله تنتقل إليه الملكية فعلا متى كان البائع مالكا للبيع. لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد أقام قضاءه برفض طلب التعويض على مجرد علم الطاعن بأن المطعون عليهما — البائعين له — مشتريان بعقد بيع لم يسجل مع أن علمه بذلك لا يتحقق به — على ما تقدم ذكره — سوء النية المانع من استحقاق المشتري للتعويض فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف مرمي ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١٢٩)

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) إجارة . " آثار الإيجار " . " ما يقيمه المستأجر في العين المؤجرة من مبان " . محكمة الموضوع . نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب واقعية " .

استخلاص الحكم مما أورده من فرائد اتجاه نية المتعاقدين إلى عدم إعمال ما تضمنه عقد الإيجار من حق المؤجر في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر في العين المؤجرة من مبان . كونه استخلاصاً سائفاً ومستنداً من وقائع تؤدي إليه . لا يعقب على المحكمة في ذلك لعدمه بأمر موضوعي .

(ب) إجارة . " بيع العين المؤجرة " بيع . خلف .

خلاصة المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . انتهاء الحكم إلى إسقاط البائع لحقه في طلب إزالة ما على الأرض من مبان . لا يجوز لشري باعتباره خفياً للبائع أن يعود إلى التمسك بما أصقط الدلف حقه فيه . الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .

(ج) إجارة . " آثار الإيجار " . " ما يقيمه المستأجر في العين المؤجرة من مبان " .

بناء المستأجر في الأرض المؤجرة بنصرح من المؤجر . نزوله منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية . خضوعه لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٩٥ مدني قديم . تقنين هذا النظر في المادة ٩٢ مدني قائم بشأن "بناء القدي يقيمه المستأجر في العين المؤجرة يعلم المؤجر ودون معارضته" .

(د) إجارة . " آثار الإيجار " . " ما يقيمه المستأجر في العين المؤجرة من مبان " . تمويض .

إلزام المؤجر بقيمة المواد وأجرة العمالة . كون هذه القيمة تقل عما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء . لا مخالفة فيه للقانون .

(هـ) إجارة . " انتهاء الإيجار " . تمويض .

مقتضى الحكم بإخلاء المستأجر من البناء وتحويله إلى المؤجر ألا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . قضاء الحكم للمستأجر بتمويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ . مخالف للقانون .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص مما أورده من قرائن أن نية المتعاقدين اتجهت إلى هدم أعمال ما تضمنته عقد الإيجار من تحويل المؤجر الحق في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر على العين من مبان وأن البائع للمؤجر أجاز ضمنا إقامة البناء محل النزاع ، وكان هذا الاستخلاص مائتا ومستمدا من وقائع تؤدي إليه فإنه لا معقب على المحكمة في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .

١ — خلافة المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . فإذا كان للبائع قد أسقط حقه في طلب إزالة ما على الأرض المؤجرة من مبان فإنه لا يجوز للمشتري باعتباره خلفا للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه إذ أن الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .

٢ — إنه وإن كان المستأجر الذي يقيم بناء على الأرض المؤجرة لا يعتبر حسن النية في حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٥ من القانون المدني القديم لأنه يعلم أن هذه الأرض التي يبنى عليها مملوكة للمؤجر، إلا أن الرأي الذي كان سائدا في ظل القانون المدني القديم والذي تقرره محكمة النقض هو أن المستأجر الذي يبنى في الأرض المؤجرة بتصریح من المؤجر يتزل منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية ويأخذ حكمه فتطبق عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ المشار إليها، وهذا النظر هو ما قنته القانون القائم في المادة ٥٩٢ بشأن البناء الذي يقيمه

المستأجر في العين المؤجرة بعلم المؤجر ودون معارضته. وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن البناء قد أقيم على الأرض بتصريح من المؤجر الذي أسقط حقه في طلب الإزالة وطبق عليه حكم الباني بحسن نية فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

٤ - إذا كانت الطاعنة لا تنازع في أن ما ألزمها به الحكم هو قيمة المواد وأجرة العمالة وكانت هذه القيمة على ما جاء بتقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه تقل عما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء فإن الحكم إذ ألزمها بأقل القيمتين قد التزم حكم القانون .

٥ - مقتضى الحكم بإخلاء المستأجر من البناء وتسليمه إلى المؤجر ألا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . وإذا قضى الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ فإنه يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الشركة الطاعنة كانت قد رفعت على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٦٧٢ سنة ٧٤ ق أمام محكمة مصر المختلطة طالبة الحكم بإخراجه من العين المؤجرة وإزالة كل ما عليها من مبان وغيرها على مصاريفه الخاصة مع التسليم ، قائلة في تبيان دعواها إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ في ١٩٤٥/٤/١ استأجر المطعون من دائرة وقف الأمراء طوصون قطعة أرض مساحتها ٢٢ و ٨١ مترا مربعا لمدة سنة من ١٩٤٥/٤/١ إلى آخر مارس سنة ١٩٤٦ بإيجار سنوي قدره ٧ ج و ٨٢٤ م على أن يتجدد بعد ذلك من سنة إلى أخرى . وقد جاء بالبند الثالث من هذا العقد أنه إذا أحدث المستأجر في الأرض المؤجرة مبان أو نخشب للانتفاع بها وأرادت الدائرة إلغاء العقد واستلام الأرض قبل

انتهاء مدة الإيجار جاز لها ذلك بشرط التنبيه على المستأجر باخلاؤها في مدة لا تزيد على الشهرين من تاريخ إعلانه بالاخلاء بخطاب مسجل حتى يتمكن المستأجر في بحر هذه المدة من نقل ما بها وإخلاؤها وتسليمها للمؤجر بمحدودها ومعالمها كما استلمها وتكون مصاريف نقل هذه المباني والتخاشيب على المستأجر وليس له أن يطالب المؤجر بأي تعويض عنها ، فإذا لم يفعل المستأجر ذلك في الميعاد المحدد له في الإنذار كان للدائرة الخيار بين أخذ هذه المباني والتخاشيب بقيمتها مستحقة الهدم أي باعتبار أنها انقاض وبين إلزام المستأجر بازالتها على مصاريفه ويكون الحكم كذلك إذا انتهت مدة الإيجار ولم يرغب المؤجر في التأجير — كما جاء بالبند الرابع أنه إذا أراد أحد الطرفين إخلاء الأرض المؤجرة في نهاية فترة الإيجار فعليه أن يعلن الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء المدة بثلاثين يوما ولو كانت الإجارة مشاهرة وعلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار أن ينقل أمتعته ويقلم المباني والتخاشيب إن كان عليها شيء من ذلك بمصاريف من قبله فإن لم يفعل ذلك فتجريه المؤجرة بمصاريف ترجع بها عليه وعلى المستأجر أن يسلم الأرض المؤجرة في نهاية مدة الإيجار بمقامها وبالحالة التي استلمها بها . واستطردت الشركة الطاعنة قائلة إنها بموجب عقد رسمي مسجل في ١٩٤٦/٥/٢ برقم ٣٦٤٦ مصر ، ٣٠٤١ قلوبية اشترت من دائرة طوسون مساحة قدرها ٤١ فدانا يقع ضمنها القدر المؤجر وأنها تطبقا لنص المادة ٤٧٤ من القانون المدني المختلط التي تنص على أن الإيجار الذي ليس له تاريخ ثابت يفسخ إذا باع المؤجر الشيء المؤجر إلى آخر فقد قامت بدائرة المطعون ضده بالاخلاء في ١٩٤٧/١٢/١٧ وإذا لم يستجب إلى إنذارها رفعت عليه الدعوى المذكورة بالطلبات المنوه عنها ، ونظرا لأنهاء المحاكم المختلطة فقد أحيلت القضية إلى محكمة مايدن الجزئية . دفع المطعون ضده الدعوى أمامها بأن ال ٤١ فدانا المذكورة كانت وقفا تابعا لدائرة طوسون وقامت الدائرة بتأجيرها إلى مستأجرين متعددين منذ سنة ١٩٣١ وقد شيد المستأجر الأول على القدر الذي مساحته ٨١,٢٢ مترا مربعا منزلا مكونا من ثلاثة أدوار ثم باعه لآخر وظل المنزل يتداول من مشتر لآخر حتى انتهى الأمر بأن اشتراه المطعون ضده من سيد محمد نصر بعقد عرف مؤرخ في ١٩٤٢/٧/٢٢ وقام باخطار دائرة طوسون بهذا الشراء حيث حررت معه عقد الإيجار المذكور والمؤرخ في ١٩٤٥/٤/١ ورتب على ذلك أن العلاقة التي كانت تربطه بدائرة طوسون

هي علاقة حكر وليست علاقة إيجار — ومحكمة عابدين الجزئية كيفت العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة إيجارية وقضت في ۱۹۵۰/۴/۲۰ بإخلاء العين المؤجرة وبالتسليم في مقابل قيام الشركة الطاعنة بالوفاء بقيمة الزيادة التي اكتسبتها الأرض بسبب البناء — استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم وقضت في الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ما قضى به من تعليق التسليم على وفاء الشركة بقيمة الزيادة التي اكتسبتها الأرض بسبب البناء — ورأت المحكمة أن قيمة هذه الزيادة لم تكن مطلوبة وحفظت للمطعون ضده الحق في المطالبة بها بدعوى على حدة — إزاء ذلك رفع المطعون ضده دعوى مستعجلة طلب فيها نذب خبير لإثبات حالة المنزل وتقدير قيمته وقد أجابته المحكمة إلى طلبه وقام الخبير بمأموريته ثم رفع المطعون ضده الدعوى الحالية ضد الشركة الطاعنة ودائرة طومسون طالبا إلزامهما متضامين بأن يدفعوا له على حصيل التعويض مبلغ ۲۲۰۱ ج وهو ما قدره الخبير مقابل زيادة قيمة الأرض بسبب البناء يضاف إليه مبلغ ۱۹۸ جنيا قيمة المنفعة التي ضاعت عليه من ۱۹۵۲/۴/۱ تاريخ تسليحه المتعار حتى آخر فبراير سنة ۱۹۵۳ تاريخ رفع هذه الدعوى مع ما يستجد من هذه المنفعة ابتداء من ۱۹۵۳/۳/۱ حتى السداد — ثم قصر غاصمته على الشركة الطاعنة — ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في ۱۹۵۸/۳/۲۰ حضوريا بالزام المدعى عليه بصفته (الشركة الطاعنة) بأن تدفع للمدعى (المطعون ضده) مبلغ ۲۱۱۸ ج و ۵۰۰ م منه مبلغ ۱۷۶۸ ج و ۵۰۰ م قيمة المباني والباقي وقدره ۳۵۰ جنيا مقابل عدم الانتفاع محسوبا على أساس فوائد المبلغ المحكوم به (۱۷۶۸ ج و ۵۰۰ م) من تاريخ المطالبة القضائية حتى تاريخ صدور هذا الحكم — استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۵۸۲ سنة ۷۵ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ۱۹۵۹/۴/۲ بتأييد الحكم المستأنف طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فتمرت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الأول والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك أن الحكم قد أرمى قضاءه على أساس أن العلاقة بينها وبين المطعون ضده هي علاقة إيجارية تحكمها نصوص مفد

الإيجار المبرم بينهما الذي نص فيه على أن الأرض المؤجرة قضاء دون الإشارة إلى ما عليها من مبان ، كما نص فيه على مصير المباني التي يقيمها الماطعون ضده على الأرض المؤجرة بما يجعله ملزماً بالاخلاء والازالة في أى وقت تشاؤه المؤجرة مما كان يجب معه التزول على أحكام هذا العقد باعتباره شريعة المتعاقدين ، لكن الحكم الماطعون فيه اهدر هذه النصوص وطبق مسواد الالتصاق مشبها الماطعون ضده بالمباني في ملك غيره بحسن نية مع أنه باستتجاره الأرض في سنة ١٩٤٥ يعلم أن يده عليها يد عارضة مما يتنافى وحسن النية وبذلك أخطأ الحكم في تطبيق القانون ، كما أن الحكم إذ قرر أن عقد إيجار دائرة طومسون يسرى على الشركة للطاعة لسكوتها على انتفاع الماطعون ضده من وقت شرائها في سنة ١٩٤٥ حتى طلبها الاخلاء في سنة ١٩٤٩ رغم ما هو ثابت من أنها بمجرد شرائها الأرض واعتماد مشروع التقسيم قامت بإصدار الماطعون ضده بالاخلاء والازالة بموجب ائذار مؤرخ في ١٧/١٢/١٩٤٧ فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الماطعون فيه قرر في أسبابه ما يأتي " وحيث إنه وإن كانت عقود الإيجار قد تضمنت بنوداً تفيد في حملتها " أن المتعاقدين قد رسماً فيما بينهما الأحكام التي ارتضيا أن تحكم العلاقة بينهما وبالأخص بالنسبة لما ينشأ على العين المستأجرة من مبان وتخاشيب فإن الذي تبينه المحكمة من الأوضاع التي استقرت وما سارت عليه العلاقة بين المتعاقدين لمدة سنوات عديدة — ومن الظروف البارزة الملموسة التي أهمها تنقل ملكية المباني من سلف إلى خلف دون اعتراض أو تعرض — تبين المحكمة من كل ذلك ما يتعين معه الالتفات من تلك الأحكام والفصل بين حقوق الطرفين بما يحقق القصد المنشود ، والذي يقصص من هذا القصد : أولاً — صغر المساحة المؤجرة (٨٢ متراً) الأمر الذي يطن أن الانتفاع الذي قصد به التأجير هو لاقامة بناء . ثانياً — أن بنود عقد الإيجار قد المقت إلى ما يفيد قبول المؤجر اقامة المباني بل وقد أشير في عقود الإيجار إلى أن هنالك خياراً للمؤجر في أخذ هذه المباني والتخاشيب بقيمتها مسنحة المدم . ثالثاً — أن الموقف الذي اتخذته المؤجر بالسماح للمستأجر الأول (سلف المدعى) وأمثاله من المستأجرين بتشييد أبنية منخفضة بلغت قيمتها آلاف الجنيهات وقيمة عوائدها عشرات الجنيهات ثم استمرار هذه

المباني يعلم المؤجر وقبوله السنوات العديدة دون اعتراض يتصرف فيها السلف إلى الخلف بالبيع وبمظهر المسالك للبناء ، كل هذه الأوضاع إنما تفصح عن حالة الاستقرار التي لا تتفق مع ما في عقد الإيجار من عبارة مبان وتخاشيب — والذي يتعين على المحكمة أن تقوم بتفهم وتفسير شروط العقد وتأويله على هدى ما قصد إليه المتعاقدان ابتداء وما آلت إليه انتهاء . وحيث إنه لهذا كله ترى المحكمة الالتفات من الأحكام الواردة في عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٥/٤/١ والتي لا تتفق مع ما قصد إليه المتعاقدان ابتداء أو انتهاء وأن تطبق المحكمة على الوضع القائم في الدعوى أحكام القانون “ وبعد انتهت المحكمة من بحثها إلى اعتبار المستأجر الذي ينشأ بتصریح من المؤجر بأنها بحسن نية أوردت ما يأتي : ” ومن حيث إنه تأسيسا على كل ما تقدم يبين أن البناء الذي أقيم على الأرض محل النزاع قد أقيم بحسن نية والذي يؤيد سلامة هذا الوضع ويقطع بصحة وجهة النظر هذه هو أنه يبين من عقد شراء الشركة المدعى عليها (الطاعنة) أن البائع قد حرص على النص في البند الرابع على أنه على الأرض مبان ملك المستأجرين بصفة خاصة وأنه لا يتحمل مسؤولية القضايا التي قد يرفعها هؤلاء المستأجرون على ذلك “ وأضاف الحكم المطعون فيه ” وأنه وإن كانت العلاقة بين الشركة والبائعين لها من جهة وبين المستأنف ضده ومن سبقوه من المستأجرين من جهة أخرى بدأت بعقد إيجار حدد هذه العلاقة إلا أنه مع مرور الزمن تعدلت هذه العلاقة بسكوت البائعين للشركة والشركة من بعدهم عن الاعتراض على الطريقة التي كان المستأجرون ينتفعون بها بالأرض المؤجرة لهم ، فقد انتقلت طريقة الانتفاع من استعمال فيما يجوز شرعا وقانونا الانتفاع به باعتبارها أرضا فضاءا إلى تشييد بناء ذي ثلاث طوابق بلغت قيمته في الأقل بنيف والى من الخنفيات وفي السكوت على هذا التعديل في طريقة الانتفاع إجازة ضمنية من المسالك باقاة هذا البناء ، ومثل هذه الإجازة تجعل للباني حسن النية ومستحقا تمويضا عن البناء عند طلب الاخلاء “ . ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه استخلص فيما أورده من قرائن أن نية المتعاقدين اتجهت إلى عدم إعمال ما تضمنته عقد الإيجار من حق المؤجر في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر على العين من مبان وأن الدائرة البائعة أجازت ضمنا إقامة البناء محل النزاع . ولما كان هذا الاستخلاص مائنا ومستندا من وقائع تؤدي إليه فإنه لا منقرب على المحكمة في ذلك لتعلقه بأمر

موضوعي — وهذا الذي قرره الحكم في حق دائرة طوسون (سلف الشركة الطاعنة) ينصرف أيضا إلى الشركة الطاعنة باعتبارها خلفا خاصا انتقلت إليها ملكية العين المؤجرة بالبيع مع علمها بالإيجار المعقود بين الدائرة والمطعون ضده إذ أن خلافة المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . ولا يغير من ذلك ما جاء بعقد إيجار المطعون ضده من أن الأرض المؤجرة هي أرض قضاء دون الإشارة فيه إلى ما عليها من بناء ذلك أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى وجود بناء على الأرض المؤجرة وقت أن اشترت الطاعنة وإلى أن الدائرة البائعة لها أسقطت حقها في طلب الإزالة فإنه لا يجوز للشركة الطاعنة باعتبارها خلفا أن تعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه إذ أن الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف . ومتى كان الحكم قد انتهى إلى أن الشركة الطاعنة لم يؤل لها الحق في طلب الإزالة ضمن ما آل إليها من حقوق من السلف فإنه لا جدوى من تعيب الحكم بخالفته الثابت بالأوراق فيما ذهب إليه من تراخيها في رفع الدعوى بالإخلاء بعد شرائها العقار المؤجر .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ذلك أن الحكم اعتبر المطعون ضده حسن النية وطبق عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ من القانون المدني القديم التي يشترط لتطبيقها أن يزعم الباني أن الأرض التي يبنى عليها ملكه في حين أن المطعون ضده باعتباره مستأجرا بعقد إيجار تضمن شروطا صريحة يعلم أن يده عارضة كما لم يزعم أنه مالك للأرض المقام عليها البناء .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان المستأجر الذي يقيم بناء على الأرض المؤجرة لا يعتبر حسن النية في حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٥ من القانون المدني القديم الذي يحكم العلاقة بين الطرفين لأنه يعلم أن هذه الأرض التي يبنى عليها مملوكة للوَجَر إلا أن الرأي الذي كان سائدا في ظل القانون المدني القديم والذي تقره هذه المحكمة هو أن المستأجر الذي يبنى في الأرض المؤجرة بتصريح من المؤجر ينزل منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية ويأخذ حكمه فتأبق عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ المشار إليها وهذا النظر هو ما فتنه القانون القائم في المادة ٥٩٢

بشأن البناء الذي يقيمه المستأجر في العين المؤجرة يعلم المؤجر ودون معارضته .
ولما انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن البناء قد أقيم على الأرض بتصريح
من المؤجر الذي أسقط حقه في طلب الإزالة وطبق عليه حكم الباني بحسن نية
فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
القانون وفي تأويله ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم ربط بين عقد إيجار المطعون
ضده وبين ما سبقه من عقود وأسس قضاءه على حالة الاستقرار التي لازمت
هذه العقود ولم يلتفت إلى تغير الظروف التي لا يست عقد المطعون ضده إذ هو لم يقم
أى بناء على الأرض كما أنه استأجرها على أنها أرض فضاء دون أن يشار في عقده
إلى ما عليها من بناء ولتزم بإزالة ما قد يكون عليها من بناء وعلى هذا الأساس
قضى الحكم بإلزام الشركة الطاعة بدفع قيمة المواد وأجرة العمالة وحررها من حق
الخيار المقرر للمالك بين دفع قيمة تكاليف المبنى وبين دفع ما زاد في قيمة
الأرض بسبب البناء - ثم أن الحكم قضى على الطاعة بتعويض قدره ٣٥٠ ج
مع أنها لم تتصرف في استعمال حتمها المنصوص عليه في عقد الإيجار .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بما جاء في الرد على السببين الأول
والرابع ومردود في شقه الثاني بأنه لما كانت الشركة الطاعة لا تنازع في أن ما ألزمها
به الحكم هو قيمة المواد وأجرة العمالة وكانت هذه القيمة على ما جاء بتقرير الخبير
الذي اعتمده الحكم المطعون فيه ثقل عما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء
فإن الحكم إذ ألزمها بأقل القيمتين قد التزم حكم القانون . أما ما تنعاه الطاعة
بالشق الثالث فإن هذا النعي في محله ذلك أن مقتضى الحكم الصادر في الاستئناف
رقم ٥٨٢ سنة ٧٥ ق استئناف القاهرة بإخلاء المطعون ضده من البناء وتسليمه
إلى الشركة الطاعة ألا يكون للمطعون ضده حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ
صدور هذا الحكم وإذا قضى الحكم للمطعون ضده بتعويض مقابل حرمانه
من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه
في هذا الخصوص وحده مع رفض باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع في الجزء المنقوض صالح للحكم فيه ولما تقدم بتعين إلغاء
الحكم المستأنف في خصوص ما قضى به من تعويض ومقداره ٣٥٠ ج ورفض
هذا الطلب .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٤

رئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف مرسى ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١٣٠)

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) التزام . فوائد . "الفوائد التأخيرية" .

لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير إثبات الدائن أن ضررا لحقه من هذا التأخير .
الضرر مفروض قانونا وغير قابل لإثبات العكس .

(ب) حجز . "حجز ما لدي الغير" . التزام . فوائد . "الفوائد التأخيرية" .

الحجز مقتضاه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء . إمتناع المحجوز لديه من استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه . لا يحول الحجز دون استحقاق فوائد التأخير . مثال .

(ج) تنفيذ . التزام . فوائد . "الفوائد التأخيرية" .

ترانى الدائن في التنفيذ لا أثر له في المدة السابقة على الحكم الابتدائي ، ولا يمنع من استحقاق فوائد التأخير . مثال .

١ - تنص المادة ٢٢٨ من القانون المدني على أنه " لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن أن ضررا لحقه من هذا التأخير " . ومفاد ذلك أن القانون افترض الضرر اقتراضا غير قابل لإثبات العكس .

٢ - مقتضى الحجز أيا كان نوعه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يمنع معه على المحجوز لديه استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه . ومن ثم لا يحول الحجز دون استحقاق فوائد التأخير . وعلى ذلك فغير صحيح في القانون

ما يقرره الحكم من أنه كان للطاعة (الحائزة) أن تتمتع بالمسال المحجوز تحت يدها بما يؤدي إلى عدم استحقاقها للفوائد .

٣ — تقرير الحكم المطعون فيه أنه يترتب على تراخي الدائن في تنفيذ الحكم الصادر لصالحه عدم استحقاقه لفوائد التأخير غير صحيح في القانون ، ذلك أن التراخي في التنفيذ لا يكون له أثر في المدة السابقة على صدور الحكم الابتدائي ولا يمنع من استحقاق الفوائد إذ كان على المدين أن يوفى بالدين أو أن يتمسك بأي سبب من أسباب انقضائه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن العطن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل في أن مصلحة الجمارك — الطاعة — أقامت الدعوى رقم ۱۰۹۸ سنة ۱۹۵۲ تجارى كلى اسكندرية على المطعون ضده الأول ومورث باقى المطعون ضدهم المرحوم زكى عبد المجيد رستم بصحيفة أعلنت لها بتاريخ ۱۵/۹/۱۹۵۳ طلبت فيها الحكم بالإلزامهما بأن يدفع لها مبلغ ۳۷۶ ج و ۶۵۰ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ، وقالت في بيان دعواها إن المطعون ضده الأول وشقيقه المرحوم زكى رستم كانا قد استوردا خمس رسائل من البرتغال القبرصى خلال الفترة التي كانت أعفيت فيها الموالح من الرسوم الجمركية بمقتضى قرار من وزير المالية دون غيرها من العوائد الأخرى ، إلا أن موظفى الجمارك اعتبروا هذا الإعفاء شاملا لعوائد الرصيف ولهذا فقد طلبت الطاعة الحكم لها بقيمة عوائد الرصيف التي استحققت على الرسائل المذكورة ، وعقب رفع هذه الدعوى استصدرت الطاعة بتاريخ ۲۳/۱۲/۱۹۵۲ أمرا من رئيس محكمة اسكندرية الابتدائية بتوقيع الججز تحت يدها على ما المطعون ضده الأول وشقيقه المذكور ضمنا للوفاء بقيمة العوائد ،

فتظلم المحجوز عليهما من هذا الأمر بالدعوى رقم ١٢٤ سنة ١٩٥٣ كلى اسكندرية وحكت المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢١ بإلغاء الجز إلا أنه قضى استئنافا بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٢ بإلغاء الحكم المذكور ورفض التظلم وتأييد أمر الجز ، أما بالنسبة لموضوع الدعوى فإن المحكمة الابتدائية حكمت بتاريخ ١٩٥٣/٥/٩ بإلزام المدعى طيها يوسف وزكى عبد المجيد رستم بصفتهم بأن يدفعوا لمصلحة الجمارك مبلغ ٣٧٩ ج و ٦٥٠ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٥/٩/١٩٥٢ حتى تمام السداد ، استأنف المحكوم ضدّهما هذا الحكم فى خصوص قضائه بالفوائد بالاستئناف رقم ٤٠٠ سنة ١٢ ق اسكندرية ، وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفين (المطعون ضدّهم) بالفوائد القانونية ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٩ ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها طلبت النيابة نقض الحكم المطعون فيه ، قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون بوجوه ثلاث : هى أولا - أنه أقام قضاءه بعدم استحقاق الطاعنة للفوائد التأخيرية تأصلا على أنه لم يلحقها ضرر من تأخر المطعون ضدّهم فى الوفاء ، فى حين أن المادة ٢٢٨ من القانون المدنى تفرض فرضا غير قابل لإثبات العكس أن مجرد تأخر المدين عن الوفاء بمبلغ الدين يحدث ضررا للدائن . ثانيا - أخطأ الحكم فيما جرى به قضاؤه من أن الطاعنة وقد أوقعت الجز على المبلغ الموجود لديها لحساب المطعون ضدّهم فإنها أصبحت تحتجزه لاستيفاء حقها فى عوائد الرصيف عندما يحكم لها بها ، وهذا الجز لا يحول دون انتفاع الطاعنة بالمال المحجوز حتى يقضى نهائيا فى دعوى صحة الجز ، وهذا الذى قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أن الوفاء هو الذى يعنى المدين من فوائد التأخير ، إذ به يصبح المبلغ الموفى به تحت تصرف الدائن أما الجز فهو مجرد إجراء يتصدد به منع المدين من التصرف فى المال المحجوز لحين الحكم فى الموضوع ، ولا يستطيع الدائن الانتفاع به أو التصرف فيه أثناء قيام النزاع أمام القضاء ثالثا - أورد الحكم فى تقريراته أن

الطاعة لا يحق لها المطالبة بفوائد التأخير لأنها تراخت في تنفيذ الحكم الابتدائي زمن غير قصير رغم شموله بالنفاذ المعجل ولأنها لم تطالب بعوائد الرصيف في الوقت المناسب بسبب اختلاف رجال مصلحة الجمارك في تفسير قرارات الإعفاء وما إذا كان ينسحب أثرها إلى هذه العوائد أم لا ، في حين أن تراخي الطاعة في تنفيذ الحكم لم يكن ليعول دون قيام المطعون ضدهم بالوفاء بالدين المحكوم به ولو بعرضه عرضا حقيقيا ، وأن اختلاف رجال مصلحة الجمارك في تفسير قرارات الإعفاء لا يحرمها من المطالبة بفوائد التأخير طالما أن لها الحق في المطالبة بقيمة الدين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم أحقية الطاعة بالمطالبة بفوائد التأخير على ما قرره ما يأتي "وحيث إنه وإن كان المبالغ المحجوز عليه تحت يد المصلحة لم يكن مودعا كما تقول على ذمة الرسوم المطالب بها في الدعوى الحالية ، إلا أنها لم تنكر أيضا أن هذا المبلغ كان مستحق الأداء لصاحب الحق فيه وهما المستأنفان لولا توقيع الجز عليه الذي تم بفعل المصلحة ، ومن شأن هذا الجز أن يغير من طبيعة المبلغ ومن السبب الذي بقى من أجله تحت يدها ، والواضح أنها لم تحتجزه بعد توقيع الجز إلا لاستيفاء حقها في عوائد الرصيف عندما يحكم بها ، وهذا الجز لا يحول دون الانتفاع به في فترات النزاع وفي أثناء مراحل مختلفة حتى يقضى نهائيا في دعوى الجز وفي دعوى الموضوع وقد ظلت المصلحة محتفظة به بالرغم من صدور الحكم من محكمة الدرجة الأولى في انتظام بإلغاء أمر الجز ، وكان العدل يقتضيها أن ترد المبلغ لصاحبه بعد أن حكم لمصلحته ولكنها لم تفعل ، ومما لا شك فيه أن في هذا الجز قل ليد المستأنفين عن استثماره أو الحصول على غلته ، بل إن فيه معنى آخر هو أن المصلحة استوفت حقها بطريق هذا الجز ، وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان الواضح مما تقدم أنه لم يصيب مصلحة الجمارك ضرر من جراء تأخر المستأنفين أو امتناعهم عن أداء عوائد الرصيف إلا بعد أن يقول للقضاء حكمه في شأنها مادام أنها أفادت من المبلغ الذي احتجزته خصوصا وأنها كانت من جانبها متراخية في تنفيذ الحكم الابتدائي زمن غير قصير رغم شمول هذا الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة ، فضلا عما ثبت من أن السبب في عدم أداء العوائد في الوقت المناسب هو

تضارب رجال المصلحة في تفسير قوانين أو قرارات الإعفاء وهل ينسحب أثرها إلى هذه العوائد من عدمه ومن أجل ذلك يكون الحكم بالفوائد في غير محله " وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون . ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني تنص على أنه " إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزما أن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها $\frac{4}{100}$ في المسائل المدنية و $\frac{5}{100}$ في المسائل التجارية وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية " وتنص المادة ٢٢٨ منه على أنه " لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن أن ضررا لحقه من هذا التأخير " ومفاد ذلك أن القانون افترض الضرر افتراضا غير قابل لإثبات العكس ، وغير صحيح ما قرره الحكم من أنه كان للمصلحة " الطاعنة " الحائزة أن تنتفع بالمال المحجوز تحت يدها بما يؤدي في نظر الحكم إلى عدم استحقاقها للفوائد ذلك أن مقتضى الحجز أيا كان نوعه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يتمتع معه على المحجوز لديه استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه - ومن ثم لا يحول الحجز دون استحقاق فوائد التأخير كما أنه غير صحيح ما قرره الحكم - أنه يترتب على تراخي الدائن في تنفيذ الحكم الصادر لصالحه عدم استحقاق هذه الفوائد إذ التراخي في التنفيذ لا يكون له أثر في المدة السابقة على صدور الحكم الابتدائي ولا يمنع من استحقاق الفوائد إذ كان على المدين أن يوفى بالدين أو أن يتمسك بأي سبب من أسباب اقتضائه .

وحيث إنه وإن كانت قرارات الحكم المطعون فيه غير صحيحة في القانون - على ما سلف بيانه ، إلا أنه أزاء ما دفع به المطعون ضده في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة من دفع بالمقاصة بين ما حكم به للمصلحة وبين ما كان له من مبالغ تحت يدها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده سبق أن أبدى تمسكه بتسوية الحساب بين ما له وما عليه مما يترتب عليه إن صح وقوعها اقتضاء الدين بقدر الأقل منهما وعدم استحقاق الفوائد على ما قد يكون باقيا من دين للمصلحة لما كان ذلك ، وكانت العناصر اللازمة للفصل في ذلك غير متوافرة لدى هذه المحكمة مما يقتضي إعادتها للفصل فيها من محكمة الموضوع .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ محمد قزوه جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: أحمد زكي محمد،
ومحمد ممتاز محمد نصار، وإبراهيم محمد عمر هندي، ومحمد نور الدين عريس .

(١٣١)

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٩ القضائية :

دعوى . "نطاق الدعوى" . "وصف السرقة" . "مناطه" . استئناف .
"طريقة رفعه" . ضرائب . "رسم الأيلولة على التركات" .

مناط نظر الدعوى على وجه السرقة هو أمر الشارع . خلو القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعوى الخاصة له على وجه
السرقة . امتثال الحكم المطعون فيه رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفة القانون .

مناط نظر الدعوى على وجه السرقة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥
من قانون المرافعات هو أمر الشارع سواء في قانون المرافعات أو في قانون آخر .
وإذ كانت نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات
سواء قبل تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أو بعده قد خلت من النص على
وجوب الفصل في الدعوى الخاصة لأحكامه على وجه السرقة ، وجرى الحكم
المطعون فيه على أن الدعوى المستأنف حكمها وموضوعها الطعن على تهديدات
مصلحة الضرائب لركة المودث من الدعوى التي ينص القانون على وجوب الفصل
فيها على وجه السرقة ويرفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة فيها بتكليف
بالحضور فإنه يكون لاسنده من القانون (١) .

(١) راجع تكميل ٢٠/١٢/١٩٦٢ الطعن ٢٦٥ س ٢٧ ق لسنة ١٣ ص ١٢٠١ .
وترامى التعديلات التي أدخلها القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٥٥ تجارى ضرائب دمياط ضد مصلحة الضرائب بموجب عريضة أودعت قلم الكتاب طلبا فيها الحكم " بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع باعتبار صافي تركة المرحوم عبد الغنى حسنين المدرس مبلغ ٣١٢٧ ج و ٧٧٠ م قبل استبعاد قيمة ضرائب الأرباح التجارية المستحقة على المورث حتى تاريخ وفاته " وبتاريخ ١٩٥٦/١/٣١ قضت المحكمة " وقيل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب الخبراء لفحص اعتراضات الطاعنين وتقدير صافي قيمة تركة المورث . . " ثم عادت وبعد أن قدم الخبير تقريره وقضت بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ فى موضوع الطعن " بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافي تركة المرحوم عبد الغنى حسنين المدرس مبلغ ٣٢٨٦ ج و ٨٥٨ م " وإذا أعلن المطعون عليهما مصلحة الضرائب بهذا الحكم بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٨ فقد استأنفته أمام محكمة استئناف المنصورة بصحيفة أودعت قلم الكتاب وأعلنت إلى الخصوم فى ١٥/٨/١٩٥٨ وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٥ تجارى سنة ٩ ق كما رفعت المصلحة استئنافا آخر عن ذات الحكم بتكليف بالحضور أعلنت صحيفته فى ١١ أغسطس سنة ١٩٥٧ وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٤ تجارى سنة ٩ ق وقررت المحكمة ضم الاستئنافين للارتباط ودفع المطعون عليهما بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن ميعاد الاستئناف عشرة أيام . وبتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٩ حكمت المحكمة : " أولا — بىطلان الاستئناف رقم ٧٥ سنة ٩ ق لرفعه بغير الطريق القانونى وألزم المستأنفة المصروفات عن ذلك الاستئناف . ثانيا — وبالنسبة للاستئناف رقم ٧٤ سنة ٩ ق حكمت المحكمة برفض الدفع بسقوط الاستئناف وحددت لنظر الدعوى جلسة ٢٤ أكتوبر

سنة ١٩٥٩ وأبقت الفصل في المصروفات الخاصة به الآن . “ وقد طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص ما قضى به من بطلان الاستئناف رقم ٧٥ سنة ٩ ق للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص المطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدى دفاعا . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتهما الأولى وطلبت نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من بطلان الاستئناف رقم ٧٥ سنة ٩ ق استنادا إلى أن الدعوى مما يوجب، القانون الفصل فيها على وجه السرعة وفيما رتبته على ذلك من وجوب رفع الاستئناف عنها بطريق التكليف بالحضور لا بعريضة تودع قلم الكتاب — في حين أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ لم يتضمن نصا يوجب الفصل على وجه السرعة في الطعون التي ترفع من قرارات بلان الطعون في ضريبة رسم الأيلولة على التركات .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه طبقا للمادة ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات فإن الدعوى التي يرفع الاستئناف عن أحكامها بتكليف بالحضور هي الدعوى المنصوص عليها بطريق الحصر في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها “ الدعوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة “ . مما مؤداه أن مناط نظر الدعوى على وجه السرعة هو أمر المشرع سواء ورد هذا الأمر في قانون المرافعات أو في قانون آخر . لما كان ذلك ، وكانت نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات سواء قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أو بعد هذا القانون قد خلت من النص على وجوب الفصل في الدعوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة ومن ثم فإن ما قرره الحكم المطعون فيه بقوله . “ فالدعوى المستأنف حكمها من الدعوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة . وبالتالي يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . . “ لا سنده من القانون . ولما تقدم بيانه فلا بد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بتعين نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمد توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد الطيف مرمي ، ولطفي علي ، وإبراهيم الحافي .

(١٣٢)

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ، ٥١٠ لسنة ٢٩ القضائية :
(١) أهلية . دعوى . ” اجراءات نظر الدعوى ” . ” تدخل النيابة في الدعوى الخاصة بالقصر ” . بطلان . نيابة عامة .

تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالبطلان على أصحاب المصلحة فيه . ليس لقصر القصر التحدي بعدم اخبار النيابة .

(ب) وقف . دعوى ” اجراءات نظر الدعوى ” . ” تدخل النيابة في الدعوى المتعلقة بالوقف ” . بطلان . نيابة عامة . نظام عام . تقض . ” أسباب الطعن ” . ” الأسباب المتعلقة بالنظام العام ” .

وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رقت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تنطبق هذا للبطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .

(ج) دعوى . ” اجراءات نظر الدعوى ” . ” الخصوم في الدعوى ” . ” التدخل ” . بطلان .

رفع المدعى الدعوى بوصفه ناظر وقف . اتصافه أثناء سير الدعوى بهفته الشخصية إلى جانب تلك الصفة . اختياره ذلك من قبيل التدخل . وجوب اعلانه الخصم الغائب ، ليس لقصر الغائب من الخصوم التمسك بالبطلان لإختلال هذا الاعلان .

(د) دعوى . " اجراءات نظر الدعوى " . " تقرير التلخيص " .
بطلان .

مرور الدعوى بمرحلة التحضير . انتهاء الحكم إلى أنها من الدعاوى التي تنظر
على وجه السرعة . لا يعيبه عدم وضع تقرير بالتلخيص أو اغفال تلاوته قبل بدء
المرافعة .

(هـ) دعوى . " اجراءات نظر الدعوى " . " قاضي التحضير " .
بطلان .

تقديم الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات مباشرة إلى المحكمة
دون عرضها على قاضي التحضير . مخالفة ذلك لا ترتب البطلان . تقديم دعوى
من هذا القبيل إلى قاضي التحضير . ليس للنصم سوى طلب إحالة الدعوى
إلى المحكمة مباشرة . لا يقبل منه بعد تحضيرها وإحالتها إلى المرافعة الادعاء . بطلان
الاجراءات .

(و) اختصاص . " الاختصاص المتعلق بالوظيفة " . " اختصاص
المحاكم المختلطة " . نظام عام .

خلال فترة الانتقال من ١٥/١٠/١٩٣٧ إلى ١٤/١٠/١٩٤٩ . اعتبار
المحاكم المختلطة محاكم استثنائية . عدم تعلق اختصاصها بالنظام العام . للأجانب
التنازل عن اختصاصها وقبول الخضوع للقضاء الأهل . اعتبار اختصاص القضاء
الأهل في هذه الحالة من قواعده الاختصاص المتعلق بالوظيفة . انحصار ولاية القضاء
المختلط عن الأجنبي فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهل . لا تأثير لعدول الأجنبي عن
هذا القبول فيما بعد .

(ز) حكم . " حجيته " . اختصاص . " الاختصاص المتعلق بالوظيفة " .
" اختصاص المحاكم المختلطة " .

تقرير المحكمة المختلطة حق المظنون عليها في التنفيذ على العقار . صدور هذا
القضاء خارج حدود ولاية تلك المحكمة . انعدام حجيته . اعتداد الحكم المظنون فيه
بهذا القضاء واعتباره أنه قرر حقا للمظنون عليها في التنفيذ على العقار يمنع منه على
القضاء المستعمل الأمر بعدم الاعتداد بالجور التي أوقعتها الطاعة . مخالفة
القانون .

١ - تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر إنما يكون لرعاية مصلحة القصر مما يبنى عليه أن التمسك بالبطلان على فرض وجوده مقصور على أصحاب المصلحة فيه فلا يجوز لغير القصر من الخصوم التحدى بعدم اخبار كاتب المحكمة الابتدائية النيابة بقيام الدعوى^(١).

٢ - توجب المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بنقض القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالوقف وإلا كان الحكم باطلا ، يستوى في هذا الشأن أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . وإذا كان هذا البطلان مما يتعلق بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها^(٢).

٣ - انصاف المظنون عليهما أثناء سير الدعوى بصفتها الشخصية إلى جانب صفتها كذا طرفين على الوقف التي رفعتها الدعوى وإن كان يعتبر منهما من قبيل التدخل في الدعوى بصفتها الشخصية ويجب إعلانه لخصوم الغائبين عملا بالمادة ١٥٤ من قانون المرافعات إلا أنه ليس لغير هؤلاء من الخصوم التمسك بالبطلان بسبب عدم إجراء ذلك الإعلان .

٤ - إذا كان الحكم قد انتهى صحيحا إلى أن الدعوى بوصفها دعوى استحقاق فرعية تعتبر نزاعا متعلقا بالتنفيذ وتكون لذلك من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة فإن هذه الدعوى لا تكون مما يستلزم القانون عرضه على قاضي التحضير ومن ثم فإنه لا يجب الحكم بعدم وضع تقرير بالتخصيص أو عدم تلاوة التقرير بالجلسة قبل بدء المرافعة .

(١) راجع نقض ٢٤ / ١ / ١٩٥٢ الطعن ١١ ص ٢٠ في مجلدة ٢٥ سنة ١١٨٤ .

(٢) راجع نقض ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٣ الطعن ١٠٠ ص ٢٩ في السنة ١٤ ص ١٢٣٥ .

٥ - إنه وإن كانت المادة ١١٨ مرافعات تقضى بأن الدعاوى المنصوص عليها فيها ومنها الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضى التحضير إلا أنه لا يترتب البطلان على مخالفة حكم هذه المادة لأن المشرع كان قد وضع نظام تحضير الدعاوى العادية أمام المحاكم الابتدائية اعتبارا بأنها تستلزم إفاضة وبسطا في التمرح وتنقيا طويلا عن الحقيقة مما لا يسعه وقت المحكمة الكاملة ، فإذا قدمت دعوى مما نصت عليه المادة ١١٨ مرافعات إلى قاضى التحضير فلا يكون الخصوم الذين لا يريدون الافادة من الضمانات التي يكفلها نظام التحضير إلا طلب إحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة وليس لهم بعد تحضير الدعوى وإحالتها إلى المرافعة الادعاء ببطلان الإجراءات .

٦ - يبين من مناقشات ممثلى الدول فى مؤتمر مونترو ومن الوثائق والبيانات الرسمية التى قدمت بها الحكومة المصرية مشروعى اتفاق مونترو ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة إلى البرلمان والمناقشات التى دارت بشأنها فى مجلسه أنه خلال فترة الانتقال المحددة من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تعتبر المحاكم المختلطة محاكم استثنائية ولا يتعلق اختصاصها بالنظام العام ، وأنه قد أتيح للأجانب عملا بالمادة ٢٦ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة الصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ التنازل عن اختصاص هذه المحاكم وقبول الخضوع للقضاء الأهل بالنسبة إلى جميع السكان مصريين وأجانب على حد سواء ، ومن ثم فإنه بقيام موجب اختصاص المحاكم الأهلية بقبول الأجنبي الخضوع لها ينهت اختصاصها بالنسبة إليه ويعتبر هذا الاختصاص من قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة ، فتتجسر عن الأجنبي ولاية القضاء المختلط فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهل ، ومتى انعقدت الولاية للمحاكم الأهلية بقبول الأجنبي الخضوع لها فإنه لا يؤثر فى انعقادها عدول الأجنبي عن هذا القبول .

٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم الاختصاص على أن القاضى المستعجل لا يملك التعرض لحق المطعون عليها فى التنفيذ على العقار والمجز على ثمراته بعد أن استقر لها هذا الحق بحكم نهائى صادر من محكمة الاستئناف المختلطة وكان قضاء المحكمة المختلطة هذا قد صدر خارج حدود ولايتها فلا تكون

له حجية ويعتبر والعدم سواء ، فان الحكم المطعون فيه إذا اُستد بهذا القضاء واعتبر أنه قرر حقا للطعون عليهما في التنفيذ على العقار يتمتع معه على القضاء المستعجل الأمر بعدم الاعتداد بالحجوز التي أوقعتها الطاعنة على الثمار تحت يد المستأجرين يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقود والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكمين المطعون فيهما الصادر أولهما من محكمة القاهرة الابتدائية ببيتة استئنافية في الاستئناف رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٨ والصادر ثانيهما من محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٧٦ ق وحسبما يبين أيضا من سائر الأوراق المقدمة في الطعنين تحصل في أنه بموجب عقد بيع مسجل في ١٩٣٢/٦/٣ باعت مصلحة الأملاك الأميرية إلى المرحوم محمد عبد قطعة أرض قضاء معدة للبناء بالزمالك مساحتها ٢١٠٢,٩٠ مترا مربعا بثمن قدره ٥٦٣٦ ج و ١٣٠ م دفع منه وقت التعاقد مبلغ ١٣٠٨ ج و ٣٨٥ م والتزم المشتري بدفع باقي الثمن على عشرة أقساط سنوية على أن يكون للمصلحة البائعة فسخ عقد البيع إذا تأخر المشتري في الوفاء بأي قسط من الميعاد المحدد له . ولمدىونية المرحوم محمد عبد لشركة التحسينات المصرية بمبالغ محكوم لها بها حصلت الشركة بتاريخ ١٩٣٤/٥/٤ على حق اختصاص بقطعة الأرض المبيعة إليه ضمنا بالمبلغ ٨٠٠٠ ج من دينها المحكوم به ، كما حصلت على اختصاصات أخرى بأطيان زراعية مملوكة لمدىونها ضمنا بالباقي الدين... وبموجب عقد تنازل وحلول رسمي موق في ١٩٣٤/٦/١٥ حلت السيدة بيرا كوس محل شركة التحسينات في ٨ و ٤ و ٨٢. / من دينها وهو ما يوازي مبلغ ٣٧٤٦ ج و ٨٨٧ م وفي جميع حقوق الاختصاص المشار إليها - وفي يناير سنة ١٩٣٨ شرحت بيرا كوس في اتخاذ اجراءات تزع ملكية المدين أمام القضاء المخطط من أرض الزمالك وهي العين محل التراع وعن الأطيان الزراعية كذلك،

ولوفاة المدين أعلنت قائمة شروط البيع إلى وورثته ومن بينهم بنيه ونجبيه وبهيجه وعارضت هاتان الأخيرتان في القائمة كما عارضت فيها مصلحة الأملاك بالنسبة لأرض الزمالك . وفي ١٩٤٠/٣/٥ قضت محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة في الاعتراضين بوقف إجراءات البيع لحين الفصل انتهائيا في الدعوى التي رفعتها المصلحة أمام المحاكم الأهلية لفسخ العقد الصادر منها إلى المدين ببيع أرض الزمالك . وكانت مصلحة الأملاك قد رفعت دعوى الفسخ المشار إليها أمام محكمة القاهرة الابتدائية الأهلية وقيدت برقم ٢٩٣ سنة ٣٩ وطلبت بها فسخ عقد البيع الصادر منها إلى المرحوم محمد محب وشطب تسجيله وشطب جميع التسجيلات والحقوق اللاحقة لذلك التسجيل تأسيسا على أن المشتري وورثته من بعده في الوفاء بأقساط الثمن في المواعيد المتفق عليها في العقد وقضت هذه المحكمة في ١٩٤٠/٣/٢٣ للمصلحة الأملاك بطلباتها ، هذا وكانت يرا كوس قد استأنفت حكم المحكمة الابتدائية المختلطة بوقف إجراءات البيع إلى محكمة الاستئناف المختلطة بالاستئناف رقم ٣٤٤ سنة ٦٦ في بانية استئنافها على أن المحاكم الأهلية لا ولاية لها في فسخ عقد البيع طالما أن العقار المبيع يحمل بحق صني لصالحها وهي يوفانية الجنسية . وفي ١٩٤١/١١/٢٠ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالأطيان الزراعية وبالسير في إجراءات البيع بالنسبة إليها وبتأييد الحكم في خصوص ما قضى به من وقف الإجراءات بالنسبة لأرض الزمالك . وأمسست المحكمة هذا الشق الأخير من قضائها على أن يرا كوس قد قبلت بإرادتها الحرة التداعي أمام القضاء الوطني في شأن النزاع على أرض الزمالك بأن رفعت معارضة أمام محكمة القاهرة الابتدائية الأهلية في الحكم الذي أصدرته بفسخ عقد بيع هذه الأرض وشطب التسجيلات الموقعة عليها وأنه يتعين عليها لذلك أن تنتظر نتيجة الفصل في معارضتها ، وكانت يرا كوس قد أقامت المعارضة المشار إليها — أمام محكمة القاهرة الابتدائية الأهلية بصفتها الشخصية واستعمالا لحق وريثة مدينها المحكوم عليهم غاييا وطلبت بها إلغاء الحكم المعارض فيه وحلها محل مصلحة الأملاك المعارض ضدها فيما لها من حقوق وتسجيلات على العين المبيعة مقابل قيامها هي بدفع جميع الأقساط المتأخرة من الثمن ، على أن يرا كوس قد تنازلت بعد ذلك عن معارضتها وقضت المحكمة بجلية ١٩٤٣/٤/٣ بإثبات هذا التنازل وقامت يرا كوس بإعلان كل من مصلحة الأملاك ونجبيه وبهيجه

عحب بتنازلها عن المعارضة وبأن الحكم المعارض فيه قد أصبح نهائيا . ثم عجلت بعد ذلك دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع التي كانت موقوفة أمام المحكمة الابتدائية المختلطة بالنسبة لأرض الزمالك محل النزاع وقضت هذه المحكمة في ١٩٤٥/١/٣٠ برفض الاعتراض وبالاتمرار في إجراءات التنفيذ على تلك العين . استأنفت مصلحة الأملاك هذا الحكم إلى محكمة الاستئناف المختلطة بالاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٧٠ ق وقضى فيه بجلسة ١٩ يونيو سنة ١٩٤٧ بتأييد الحكم المستأنف بعد ذلك ، وبموجب إشهاد موثق بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٧ ومسجل في ٦ يوليو سنة ١٩٤٧ اشترت نجيبة وبهيبة عحب بصفتها الشخصية من مصلحة الأملاك ١٠٩٧,٦٨ مترا مربعا من العين محل النزاع بسعر المتر عشرة جنيهات وامتاجرتا من المصلحة المذكورة الجزء الباقي من العين ومساحته ٩١٠ أمتار مربعة بإيجار إسمى لمدة تسع سنوات لإنشاء مسجد عليه وأوقفنا القدر المبيع إليهما مع ما عليه من مبان ومنشآت وقفا خيرا يسمى وقف عحب الخيري ورصدنا ريعه على تشييد المسجد وعلى تعميره وإقامة الشعائر الدينية فيه بعد إتمام بنائه . وبإلغاء المحاكم المختلطة حركت يراكوس دعوى بيع العين جميعها أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ١٥ لسنة ١٩٤٩ بموع فأقامت نجيبة وبهيبة عحب بصفتها ناظرتي الوقف الدعوى رقم ١٧٧ سنة ١٩٥٠ على القاهرة ضد طالبة البيع وورثة المدين ومصلحة الأملاك الأميرية وطلبتا بها أحقية الوقف للعين محل النزاع وبطلان إجراءات التنفيذ المتخذة عليها ومحو كافة التسجيلات المترتبة على هذه الإجراءات كما طلبنا الحكم بوقف إجراءات البيع وبجلسة ١٩٥٠/٣/٩ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بوقف الإجراءات حتى يفصل في موضوع دعوى الاستحقاق ، وبينما كانت هذه الدعوى مرفدة بالجلسات أنذرت يراكوس مستأجري المحال المقامة على العين محل النزاع بعدم دفع الأجرة إلى نجيبة وبهيبة أو إلى غيرها من ورثة مدينتها وكلفت المستأجرين بإيداع ما يستبعد من الأجرة خزانة المحكمة باعتبارها من ثمرات العقار المحجوز وتلحق به من تاريخ تسجيل تاييد نزع الملكية ، فأقامت نجيبة وبهيبة الدعوى رقم ١٦١ سنة ١٩٥٨ مستعجل القاهرة ضد يراكوس بطلب عدم الاعتداد بالإنذارات التي أطلتها إلى المستأجرين ، وبجلسة ١٩٥٨/٣/٥ قضت محكمة الأمور المستعجلة للدينين بما طلبناه ، فاستأنفت يراكوس هذا

الحكم إلى محكمة القاهرة الابتدائية بالاستئناف رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٨ وهذه المحكمة قضت بجلسته ١٩٥٨/٤/٢٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى بعد ذلك وفي ١٩٥٩/١/١٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية في دعوى الاستحقاق الفرعية برفض الدعين اللذين أبدتهما يرا كوس بعدم قبول الدعوى وبعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٧٠ ق مختلط وقضت في الموضوع بأحقية وقف محب الخيري للعين محل النزاع وبطلان إجراءات التنفيذ المتخذة عليها ومحو كافة التسجيلات المترتبة على هذه الإجراءات وأسست المحكمة هذا الشق الأخير من قضائها على أن الحكم القاضى بفسخ عقد البيع المسجل في ١٩٣٢/٦/٣ والصادر من مصلحة الأملاك إلى المرحوم محمد محب يترتب عليه انحلال العقد وزوال الحقوق التي تقررت على العين لصالح دائي المشتري ومنها حق الاختصاص الذي حصلت عليه الطاعة الأولى وأن هذه الأخيرة لا تعتبر حسنة النية لأن سلفها شركة التحسينات كان يمكنها وقت أن قيدت اختصاصها في ١٩٣٤/٥/٤ أن تعلم بالسبب الذي بني عليه الفسخ وهو ما ثبت بالعقد من عدم وفاء المدين بكامل الثمن ، استأنفت يرا كوس هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٧٦ ق طالبة إلغاء والقضاء بقبول الدعين اللذين أبدتهما بعدم قبول الدعوى وعدم جواز إعادة نظرها واحتياطيا ورفضها ، وتدخل قسطنطين فيليو في الاستئناف منضما إلى المستأنفة السابقة في طلباتها . وبجلسته ١٩٥٩/١١/٢١ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وفي ١٩٥٨/٦/٢٥ طعنت نجية وبهجة بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية في الاستئناف رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٨ والقاضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر طلبهما عدم الاعتماد بالإندارات التي أعلنتها يرا كوس إلى المستأجرين وقيد طعنهما برقم ٢٠٦ سنة ٢٨ ق ولدى عرضه على دائرة خص الطعون تمسكت النيابة بالرأى الذي ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وفي ١٩٥٩/١٢/٢٠ طعنت يرا كوس وقسطنطين فيليو بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في دعوى الموضوع وقيد هذا الطعن برقم ٥١٠ سنة ٢٩ ق وعند نظره أمام دائرة خص الطعون التزمت النيابة بالرأى الذي اتهمته

إليه بمذكرتها بطلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة هذا الطعن أيضا إلى هذه الدائرة . وبالجلسة التي حددت لنظر الطعنين قررت المحكمة ضمهما معا وصحمت النيابة على الرأي الذي أبدته في كل منهما .

(أولا) عن الطعن رقم ٥١٠ سنة ٢٩ ق

وحيث إن الطاعنين في هذا الطعن يتعيان بالسبب الأول على الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بطلانه من ثلاثة أوجه ويقولان في بيان أولها إن المطعون عليهما الأولين رفعا دعوى الاستحقاق الفرعية ابتداء بصفتهم ناظرين على وقف محب الخيري ثم اتخذنا منذ جلسة ١٩٥٨/١/٢٨ صفة التداعى بشخصهما إلى جانب صفتهم كناظرين على الوقف وتم ذلك في مواجهة المدعى عليهم الحاضرين وحدهم وهم الطاعنة الأولى ووزارتى المالية والأوقاف ، وإذا صدر الحكم في الدعوى على أساس التعديل في صفة رافعتها الذي يعتبر دخلا منهما بصفتهم الشخصية ولم يعان به المدعى عليهم النائبون وهم ورثة المدين فإن ذلك الحكم يكون باطلا لا يثبت على إجراءات باطلة . ويقول الطاعنان بيانا للوجه الثاني إنه كان من بين المدعى عليهم في الدعوى قصر ومع ذلك قضت المحكمة في الدعوى دون اخبار النيابة العامة للتدخل فيها عملا بالمادة ١٠٢ من قانون المرافعات مع أن اخبار النيابة في القضايا الخاصة بالقصر يعتبر من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها البطلان ولا يغير من ذلك أن يكون للنيابة بعد اخبارها بالدعوى أن ترخص في التدخل طبقا للمادة ١٠٠ من قانون المرافعات . ويقول الطاعنان في بيان الوجه الثالث إن الحكم الابتدائي وصف دعوى الاستحقاق الفرعية المرفوعة من المطعون عليهما الأولين بأنها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة اعتبارا بأنها من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وإذا كانت الدعوى قد عرضت على قاضي التحضير وظلت مرددة أمامه سنين طويلة ثم أحالها إلى المرافعة بغير تقرير بالتأخير وترتب على ذلك صدور الحكم فيها دون تلاوة التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة فإن الإجراءات تكون باطلة أيا كان الوصف الصحيح لدعوى الاستحقاق الفرعية لأنه إذا صح ما ذهب إليه الحكم من أنها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة فإنها

تكون قد رفعت بغير الطريق القانوني لعدم تقديمها مباشرة إلى المحكمة وإذا
اعتبرت من قبيل الدعاوى العادية التي يلزم مرورها في مرحلة التحضير فإن
المحكمة تكون قد أغفلت إجراء جوهريا يترتب عليه بطلان حكمها وهو إعداد
تقرير بالتلخيص وتلاوته في الجلسة قبل بدء المرافعة .

وحيث إنه وإن كان ما ينهض الطاعنان بالوجه الثاني مردودا بما قاله الحكم
المطعون فيه في خصوصه أخذا بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من "أن تدخل النيابة
في القضايا الخاصة بالقصر إنما يكون لرعاية مصلحة القصر مما ينبغي عليه أن التمسك
بالبطلان على فرض وجوده . مقصور على أصحاب المصلحة فيه فلا يجوز لغير القصر
من الخصوم التحدى بعدم اخبار كاتب المحكمة الابتدائية النيابة بقيام الدعوى "
إلا أنه لما كان القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال
الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
ينص في مادته الأولى على أنه "يجوز للنياحة العامة أن تتدخل في قضايا الأحوال
الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
المشار إليه ، وطبعا أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية
أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلا" وكان الطاعنان قد دفعا أمام محكمة الموضوع
بدرجتها بعدم قبول دعوى الاستحقاق المرفوعة من الوقف وأقاما هذا الدفع فيما
يتعلق بال ٩١٠ أمتار مربعة المؤجرة من مصلحة الأملاك إلى المطعون عليهما
الأولين لإقامة مسجد عليهما على أنه ليس للمطعون عليهما المذكورتين بصفتها
مستأجرتين أن تطلبا استحقاق الوقف لذلك الجزء المؤجر ، وقد تناول الحكم
المطعون فيه الدفع وقضى برفضه وأقام قضاءه بذلك في خصوص القدر المشار إليه -
بصفة أساسية - على ما أورده بقوله "أما بالنسبة للجزء من أرض التنازع المؤجر
لبناء المسجد ... فإن الواضح من تقرير الخبير في القضية رقم ١٠٢٣٧ لسنة ١٩٥٥
مستجبل مصر والمقدمة صورته من المتأنفة (الطاعة الأولى) أن المتأنف
عليهما الأولى والثانية (المطعون عليهما الأولين) أقامتا أساسات المسجد وقدر
الخبير تكاليفها بمبلغ ١٤٦٠ ج والواضح أيضا من الأوراق أن المتأنف ضدتهما
الأولى والثانية قد أقامتا مصل على جانب من الأرض المخصصة للمسجد وقد
انضمت الحكومة أمام محكمة أول درجة في مذكرتها الختامية للمتأنف ضدتهما

الأولى والثانية في سائر طلباتهما ولم تغير موقفها حتى الآن " ثم قال الحكم " إنه من المقرر شرعا أنه متى خصصت أرض قضاء للصلاة فيها كمسجد فإنها تصبح موقوفة وقفا أبديا ولا يجوز التصرف فيها أو تملكها ومن ثم فإنه لا شك في أن تخصيص تلك الأرض لإقامة مسجد عليها باتفاق الحكومة مع المستأنف ضدتهما (المطعون عليهما الأولين) يترتب عليه تبعية أرض المسجد لوقف محب الخير المشمول بنظارة المستأنف ضدتهما المذكورتين ويحق لهما والحالة هذه بصفتهم طلب استحقاق الوقف لأرض المسجد " ومفاد ذلك أن الدعوى وإن رفعت أصلا باعتبارها دعوى مدنية بطلب استحقاق الوقف لكامل العين محل النزاع وبطلان إجراءات التنفيذ عليها إلا أنه لدى البحث في صفة الوقف في استحقاق جزء من العين استأجرته المطعون عليهما الأوليان الواقفتان من مصلحة الأملاك لقيام عليهما مسجدا من ريع الوقف أثرت مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدفع بعدم قبول دعوى الوقف بالنسبة لتلك الجزء وبالتالي يتوقف عليها الحكم في الموضوع في هذا الخصوص، وهذه المسألة هي بيان الحكم الشرعي في ماهية الأرض التي تؤجر لقيام عليها مسجد أو تعد فيها مصلى بالفعل وهل تعتبر وقفا يلحق بالوقف الذي رصد ريعه لإنشاء المسجد وإقامة الشعائر الدينية فيه بعد بنائه أو أنها لا تعتبر كذلك ، والمسألة على تلك الصورة تتعلق بإنشاء الوقف مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم الوطنية عملا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية ، ومن ثم فإن تدخل النيابة يكون واجبا لدى نظر تلك المسألة وإلا كان الحكم باطلا عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ السالف الذكر إذ يستوى في هذا الشأن أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف، لما كان ما تقدم، وكان يبين من مدونات الحكيم الابتدائي والمطعون فيه أن النيابة لم تتدخل في الدعوى لدى طرح مسألة الوقف المشار إليها على المحكمة فإنه ينبغي على ذلك بطلان قضاء الحكيم في خصوص " ١٠٩١ أمتار مربعة المؤجرة من مصلحة الأملاك إلى المطعون عليهما الأولين و. ذ كان هذا البطلان مما يتعلق بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها ومن ثم ينعين نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى بطلان الحكم في شقه السابق للسبب المتقدم ذكره فإنه لا محل بعد ذلك لمناقشة ما تضمنته أسباب الطعن من نفي على الحكم في ذلك الشق .

وحيث إنه عما ورد في السبب الأول من نفي على الحكم الابتدائي فيما عدا الشق السابق فإن الحكم المطعون فيه قد رد على الوجه الأول بقوله " إن هذا الدفع مقصور على أصحاب المصلحة فيه فلا يجوز لغير من جرى تعديل الصفة في غيبته التحدى بذلك ، ومن ثم فليس للاستأنفة (الطاعة الأولى) وقد جرى التعديل في مواجهتها أمام محكمة أول درجة أنه تتضرر من أن هذا التعديل قد جرى في غيبة بعض الخصوم " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن انصاف المطعون عليهما أثناء سير الدعوى بصفتهم الشخصية إلى جانب صفتهم كما ظرتين على الوقف التي رفعا بها الدعوى وإن كان يعتبر منهما من قبيل التدخل في الدعوى بصفتهم الشخصية ويجب إعلانه للخصوم الغائبين عملاً بالمادة ١٥٤ من قانون المرافعات إلا أنه ليس لغير هؤلاء من الخصوم التمسك بالبطلان بسبب عدم إجراء ذلك الإعلان . والنفي مردود في وجهه الثالث بأنه وإن كان يبين من تشريعات الحكم الابتدائي أن الدعوى قد مرت بمرحلة التحضير إلا أن ذلك الحكم وقد انتهى صحيحاً إلى أن تلك الدعوى بوصفها دعوى استحقاق فرعية تعتبر نزاعاً متعلقاً بالتنفيذ وتكون لذلك من الدعوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة فإن هذه الدعوى لا تكون مما يستلزم القانون مرضه على قاضي التحضير ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم عدم وضع تقرير بالتلخيص أو عدم تلاوة التقرير بالجلسة قبل بدء المرافعة ، كذلك فإن المادة ١١٨ مرافعات وإن كانت تقضي بأن الدعوى المنصوص عليها فيها ومنها الدعوى التي يحكم فيها على وجه السرعة تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضي التحضير إلا أنه لا يترتب البطلان على مخالفة حكم هذه المادة لأن المشرع كان قد وضع نظام تحضير الدعوى العادية أمام المحاكم الابتدائية اعتبرها بأنها تستلزم إفاضة وبسطاً في الشرح وتنقياً طويلاً عن الحقيقة مما لا يسعه وقت المحكمة الكاملة فإذا قدمت دعوى مما نصت عليه المادة ١١٨ مرافعات إلى قاضي التحضير فلا يكون للخصوم الذين لا يريدون الإفادة من الضمانات التي يكفونها

نظام التحضير إلا طلب إحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة وليس لهم بعد تحضير الدعوى وإحالتها إلى المرافعة الإدعاء بطلان الإجراءات .

وحيث إن السبب الثانى - وفى غير ما يتعلق بالجزء المؤجر من العين محل النزاع والذى ثبت بالسبب السابق بطلان الحكم فى خصوصه - يتحصل فى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون من وجهين أولهما خطأ الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى ذلك أنه من المقرر أن دعوى الاستحقاق الفرعية ذات شقين متلازمين هما طلب الملكية وطلب بطلان إجراءات التنفيذ فإذا لم يكن أحد الطلبين مقبولا فإن الدعوى لا تكون مقبولة كدعوى استحقاق فرعية يترتب عليها وقف إجراءات التنفيذ ، وإذا كان طلب بطلان إجراءات التنفيذ فى الدعوى الحالية غير مقبول لأن رافعتها خلف لمصلحة الأملاك التى تلقيا منها العقار المنفذ عليه بموجب عقد البيع المسجل فى ٦ يوليو سنة ١٩٤٧ وقد سبق لهذه المصلحة أن اعترضت على قائمة شروط البيع لدى القضاء المختلط وقضى نهائيا برفض اعتراضها فى الاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٧٠ ق فيعتبر هذا الحكم حجة على المطعون عليهما الأولين فلا يكون لهما أن يعودا إلى طلب بطلان إجراءات التنفيذ ، وإذا كان طلب بطلان الإجراءات غير مقبول لهذا السبب فإن دعوى الاستحقاق برمتها تكون غير مقبولة ، أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من انعدام حجة الحكم الصادر فى دعوى الاعتراض تأسيسا على عدم ولاية القضاء المختلط بالفصل فى هذه الدعوى فإنه غير صحيح فى القانون كما تبين من الوجه الثانى .

ويتحصل الوجه الثانى فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ذلك أن الحكم النهائى الصادر من القضاء المختلط فى الاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٧٠ ق والقاضى برفض اعتراض مصلحة الأملاك الأميرية على قائمة شروط البيع قطع فى أن الحكم الصادر من المحاكم الأهلية بفسخ عقد البيع الصادر من مصلحة الأملاك الأميرية إلى المرحوم محمد محب وبشطب جميع التسجيلات الموقعة على العقار المبيع لا أثر له على حق الاختصاص الذى حصلت عليه الطاعة الأولى على ذلك العقار وإذا كان الحكم الصادر فى الاستئناف المختلط آنف الذكر يعتبر حجة على المطعون عليهما الأولين لأنهما خلفا خاص

لمصلحة الأملاك الأميرية المحكوم ضدها التي تلقيا منها الحق في تاريخ لاحق لصدور ذلك الحكم فإن إثارتها من جديد النزاع ذاته بأسماءه وأسمائده في الدعوى الحالية يكون غير جائز لسبق الفصل فيه وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على أن حكم محكمة الاستئناف المختلط المشار إليه قد صدر فيها لا ولاية لها فيه وبالتالي يكون حكما معدوما وغير مانع من إعادة نظر النزاع الذي فصل فيه واستند الحكم المطعون فيه في هذا النظر إلى حجتين الأولى هي أن المادة ٣٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تحدد الاختصاص العام للقضاء المختلط تبعا لجنسية الخصوم فيها وأن نص المادة ٣٦ الذي جعل لهذا القضاء اختصاصا استثنائيا في حالة إنشاء رهن عقارى لصالح أجنبي - يجب أن يفسر تفسيراً حقيقياً فلا يقاس حق الاختصاص الذي يحصل عليه الأجنبي على حق الرهن وبالتالي لا يكون للقضاء المختلط ولاية الفصل في صحة أو عدم صحة حق الاختصاص منازع النزاع في الدعوى الحالية والحجة الثانية التي استند إليها الحكم هي أن الطاعة إذ كانت قد رفعت معارضة أمام المحاكم الأهلية في الحكم الصادر بفسخ عقد البيع وشطب التسجيلات الموقعة على العقار المبيع مستعملة في ذلك حقوق وورثة مدينها الصادر ضدهم الحكم وبطلبات شخصية لنفسها فإن هذا منها يكون قبولا لاختصاص القضاء الأهلى بنظر النزاع بشأن حق الاختصاص الذي حصلت عليه على العقار المبيع وأنه لا يغير من ذلك تنازها عن الممارسة لأنه لا يجوز للأجنبي الذي قبل اختصاص المحاكم الأهلية أن يسحب قبوله ، ويقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه أخطأ في هذا الذي بنى عليه قضاءه فالجدة الأولى التي استند إليها يدحضها أن الطاعة الأولى إنما اتخذت إجراءات التنفيذ ضد وورثة مدينها أمام القضاء المختلط لأنها يونانية الجنسية فيكون التجاؤها إلى هذا القضاء عمالاً لحكم المادة ٣٣ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة وليس استناداً إلى المادة ٣٦ من اللائحة أو قياساً عليها كما توهم الحكم والحجة الثانية تخالف القانون ذلك أنه من المقرر بأحكام معاهدة مونترو ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة أن خضوع الأجنبي لاختصاص المحاكم الأهلية يكون برضائه الصريح به أو بالتجائه إلى ذلك القضاء اختياراً أو باختصاصه أمامه دون دفع منه بعدم الاختصاص قبل صدور الحكم في الدعوى ولم تكن الطاعة مختارة إذ عارضت أمام المحاكم الأهلية في الحكم الصادر بفسخ عقد البيع وشطب التسجيلات لأنها

إنما رفعت المعارضة كدائنة تستعمل حقوق مدينتها المصرية الشخصية ويتعين عليها أن تسلك نفس السبيل الذي كان يجب على المدين أن يسلكه وهو الالتجاء إلى المحاكم الأهلية ، هذا إلى أنه مع التسليم جدلاً بأن معارضة الطاعة في حكم فسخ العقد تفيد قبولها لاختصاص المحاكم الأهلية فإن أثر هذا القبول لا يمتد إلى المنازعات المنطقة بالتنفيذ على العقار محل النزاع خصوصاً وأن الطاعة أكدت في صحيفة معارضتها تمسكها باختصاص القضاء المختلط بنظر إجراءات التنفيذ التي بدأتها أمام هذا القضاء على العقار محل النزاع كما أن ولاية القضاء المختلط لا تنحصر من الأجنبي الذي يقبل الخضوع لاختصاص المحاكم الأهلية بل إن كل ما يترتب على هذا القبول هو سقوط حقه في الدفع بعدم اختصاص القضاء الأهلي إذا رفعت إليه الدعوى وتخويل الخصم المصري حقاً في الدفع بعدم اختصاص القضاء المختلط إذا أثير أمامه النزاع فإذا قضت المحكمة المختلطة برفض هذا الدفع فإن حكمها يكون حائزاً للحجية لأن ولايتها في نظر الدعوى لا تزول بقبول الأجنبي اختصاص المحاكم الأهلية إذ أن ولاية القضاء يحددها القانون ، كذلك فإن تنازل الطاعة الأولى من المعارضة التي رفعتها يترتب عليه مجموع الآثار التي ترتبت عليها ومنها قبول الطاعة اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى إن كان هناك نعمة قبول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ماتمسك به الطاعنان من حجية الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة رقم ٣٧٠ سنة ٧٠ ق القاضي برفض اعتراض مصلحة الأملاك على قائمة شروط البيع — رد الحكم على ذلك بقوله " إنه من المقرر أن الأحكام لا تخوز قوتها وحجيتها إلا إذا صدرت من محكمة ذات ولاية والتشريع الذي صدر بعد معاهدة مونترو قد بين بالمادتين ٢٥ ، ٢٦ من لائحة التنظيم القضائي المختلط الصادر بها القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٣٧ أثر القبول الضمني لاختصاص الأجانب أمام القضاء الأهلي ورتب على ذلك أنه متى قبل الأجنبي اختصاص المحاكم الأهلية لا يجوز له بعد ذلك التخلص من هذا القبول والدودة إلى المحاكم المختلطة للفصل في ذلك النزاع ولا شك في أن المستأنفة (الطاعة الأولى) قد طرحت على القضاء الوطني طائفة مختارة ومن تلقاء نفسها دعواها التي طلبت فيها إلغاء الحكم بفسخ البيع وشطب التسجيلات وإحلالها

عمل مصلحة الأملاك الأميرية في حقوقها وكان رفع هذه الدعوى من المستأنفة بصفتها الشخصية وبصفتها أيضا مستعملة حقوق وروثة مدينها المرحوم محمد عب باشا وظلت هذه الدعوى زهاء عامين ونصف إلى أن قررت المستأنفة بالتنازل عنها وقضت المحكمة الوطنية بإثبات هذا التنازل ، ومن ثم كانت النتيجة لهذا القبول أن أصبح النزاع المذكور داخلا في ولاية القضاء الوطنى دون سواء عملا بأحكام اتفاقية مونترو السابق بيانها ولا عبرة بما ذهبت إليه المستأنفة من أنها وقد تنازلت عن دعواها فلا يصبح لها أى أثر لأن التنازل عن الدعوى شئ والعدول من اختصاص المحاكم الوطنية شئ آخر وإذا كان هذا العدول مستحيلا لمخالفته للنظام العام فلا يمكن أن يتخذ التنازل من الحصومة وسيلة لتحقيقه ، وأما من حيث نطاق هذا النزاع — الذى أصبح داخلا في ولاية القضاء الوطنى في حدود طلبات المستأنفة في ختام دعواها التى رفعتها إلى القضاء الوطنى وهذه الطلبات هى إلغاء الحكم الصادر في ٢٣ / ٣ / ١٩٤٠ في دعوى الفسخ ورفض دعوى مصلحة الأملاك الخاصة بطلب فسخ البيع وشطب تسجيله وشطب جميع التسجيلات والحقوق التى ترتبت على الأرض موضوع النزاع الراهن — فواضح مما تقدم أن المستأنفة قد طرحت على القضاء الوطنى كل ما يتصل بالأرض موضوع النزاع من طلب شطب التسجيلات الواردة عليها بموجب عقد البيع المحكوم بفسخه وشطب التسجيلات والحقوق التى قد ترتب عليها ترتيبا على هذا للعقد . هذا وأن مجرد معارضة المستأنفة في الحكم الغيابى نيابة عن مدينها وروثة المرحوم محمد عب كان يقتضى النظر والبحث في حقها كدائنة وكذلك طلب حلها محل مصلحة الأملاك الأميرية فيما لها من حقوق وتسجيلات كان يقتضى البحث في حقها كدائنة مرتبته وقد عادت المستأنفة بعد أن ارتبطت باختصاص القضاء الوطنى بالفصل في هذه الأئمة جميعها وعرضتها على القضاء المختلط فقضى فيها في الاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٧٠ ق وبذلك يكون هذا الحكم الأخير قد صدر خارج حدود ولاية المحاكم المختلطة فيعتبر غير موجود ولا يترتب عليه أى أثر “ وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك أن لأئمة تنظيم المحاكم المختلطة الملحقه باتفاق مونترو والصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ تنص في مادتها السادسة والعشرين على أنه ” تختص المحاكم المختلطة بالنظر في كل المنازعات المدنية والتجارية سواء بين الأجانب أو بين الأجانب

والأشخاص الخاضعين لقضاء المحاكم الأهلية، على أن المحاكم الأهلية تكون مختصة بالنظر في هذه المسائل بالنسبة لكل أجنبي يقبل الخضوع لقضاها ، ويجوز أن يستفاد هذا الخضوع من شرط صريح ينحولها هذا الاختصاص أو : أولا - من أن الأجنبي نفسه رفع الدعوى أمام المحكمة الأهلية أو . ثانيا - من أنه لم يدفع بعدم اختصاصها قبل صدور الحكم في دعوى حضر فيها بصفته مدعى عليه أو خصما ثالثا، ويترتب على الخضوع لقضاء محكمة ابتدائية الخضوع لقضاء المحاكم العليا التي من نوعها" كما صدر المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ بتعديل المادة الخامسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على ذلك الأساس أيضا، وبين من محاضر مناقشات ممثل الدول في مؤتمر مونترو ومن الوثائق والبيانات الرسمية التي قدمت بها الحكومة المصرية مشروع اتفاق مونترو ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة إلى البرلمان والمناقشات التي دارت بشأنها في مجلسه أنه خلال فترة الانتقال المحددة من ١٥/١٠/١٩٣٧ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تعتبر المحاكم المختلطة محاكم استثنائية ولا يتعلق اختصاصها بالنظام العام ، وأنه قد أبيع للأجانب التنازل عن اختصاص هذه المحاكم وقبول الخضوع للقضاء الأهل للمد من اختصاص المحاكم المختلطة لصالح المحاكم الأهلية التي لها أصلا ولاية القضاء بالنسبة إلى جميع السكان مصريين وأجانب على حد سواء ، ومن ثم فإنه بقيام موجب اختصاص المحاكم الأهلية بقبول الأجنبي الخضوع لها يثبت اختصاصها بالنسبة إليه ويعتبر هذا الاختصاص من قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة ، فتتحصر عن الأجنبي ولاية القضاء المختلط فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهل ، كما أن انعقاد الولاية للمحاكم الأهلية بقبول الأجنبي الخضوع لها لا يؤثر فيه عدول الأجنبي عن هذا القبول بعد ذلك . ولما كان الثابت أن الطاعة الأولى بصفته الشخصية واستعمالا لحق وريثة مدينها - المحكوم عليهم غيابيا من محكمة القاهرة الابتدائية الأهلية بفسخ عقد البيع الصادر من مصلحة الأملاك إلى المورث وشطب تسجيله وما ترتب عليه - قد عارضت في الحكم أمام المحكمة الأهلية التي أصدرته طالبة إلغاء وحلها محل مصلحة الأملاك في حقوقها . فقابل دفع باقي أفساط الثمن إليها . فإن الطاعة بذلك تكون وقد سجلت عليها محكمة الاستئناف المختلط بحق في حكمها الصادر في الاستئناف رقم ٣٤٤ سنة ٦٦ ق قد قبلت

بإرادتها الحرة الخاضوع للقضاء الأهل في شأن هذا النزاع ذلك أنها لم ترفع المعارضة أمام المحكمة الأهلية بصفتها دائنا يستعمل حقوق مدينه المحكوم عليه غيابيا بحسب وإنما تدخلت في المعارضة بصفتها الشخصية لا لتدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية ولكن لتطلب لنفسها طلبات موضوعية بوصفها دائنة مرتبنة تعرض وفاء دين مصلحة الأملاك المقدم على دينها لتصل من ذلك إلى الإبقاء على عقد البيع وحفظ حق الاختصاص المقرر لها على العقار المبيع ، وهي طلبات صريحة في الدلالة على قبول الطاعة الالتجاء إلى المحاكم الأهلية في شأن موضوع حق الاختصاص وبذلك يصبح للمحاكم الأهلية وحدها ولاية النظر في النزاع بخصوص هذا الحق ولا يغير من ذلك أن تكون الطاعة عندما رفعت معارضتها قد احتفظت في حقيقة المعارضة بحقها في إجراءات التنفيذ التي بدأتها لدى المحاكم المختلطة لأن الولاية متى انعقدت للمحاكم الأهلية طبقا للقانون فلا أثر لمثل ذلك الاحتفاظ على قيامها ولا يغير من ذلك أيضا أن تكون الطاعة قد تركت معارضتها لأن اختصاص المحاكم الأهلية أثر يترتب قانونا على مجرد قبول الطاعة لاختصاصها بالمعارضة التي رفعتها أمامها فلا يزول هذا الاختصاص بترك الطاعة للمعارضة والرجوع في القبول الذي صدر منها ، ولما كانت الطاعة المذكورة بعد أن قضت المحكمة الأهلية بإثبات تنازلها عن المعارضة قد ارتدت إلى القضاء المختلط وعجلت دعوى مصلحة الأملاك الأميرية بالاعتراض على قاعة شروط البيع والتي كانت موقوفة لحين الفصل في المعارضة المشار إليها وقضت محكمة الاستئناف المختلط لصالح الطاعة برفض الاعتراض تأسيسا على أن حق الاختصاص المقرر لها على العقار محل النزاع مازال باقيا رغم الحكم الصادر من المحاكم الأهلية بفسخ عقد البيع وشطب تسجيله والتسجيلات المترتبة عليه ، لما كان ذلك ، فإن حكم محكمة الاستئناف المختلط في ذلك الخصوص يكون قد صدر خارج حدود ولايتها فلا حجية له ، ومن ثم لا يمنع المحاكم الأهلية صاحبة الولاية بنظر النزاع من أن تفصل فيه وكأنه لم يسبق مرضه على القضاء وإذا كان هذا الأساس صحيحا في القانون وكافيا وحده لحمل قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعين بعدم قبول الدعوى وبعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها فإنه يكون غير متج النتي على الحكم بالخطأ في الأساس الآخر الذي اعتمد عليه استنادا إلى المادة ٣٦ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة ويتمين لذلك رفض النتي بهذا السبب . أما ما أورده الطاعنان في مذكرتهما التي

قدماها لمحكمة النقض ردا على دفاع المطعون عليهم من أن مصلحة الأملاك الأميرية تعهدت في دعوى الاعتراض التي أقامتها أمام المحاكم المختلطة بأن الحكم الذي يصدر لصالحها في الدعوى التي كانت قد رفعتها أمام المحاكم الأهلية بفسخ البيع وشطب التسجيلات لن يمس حقوق الأجانب المقيمة على العين محل النزاع وما أورده في تلك المذكرة من أن الحكم بفسخ عقد البيع وشطب التسجيلات لا أثر له على حق الاختصاص المقرر على العين لصالح الطائفة الأولى لأنها كانت حسنة النية وقت حصولها على هذا الحق فلا تعلم أن سند ملكية المدين قد فسخ أو أن مصيره إلى الفسخ حتميا - ما أورده الطاعنان من هذا وذاك لا يجوز قبوله لأنه لم يرد ذكره في تقرير الطعن .

وحيث إن الطاعنين ينعان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ويقولان في بيان ذلك إنهما تمسكا لدى محكمة الموضوع بأن الوقف الذي أنشأه المطعون عليهما الأوليان على العين التي آلت إليهما بموجب عقد البيع الصادر لهما من مصلحة الأملاك الأميرية هو وقف صوري لم يقصد منه غير الإضرار بحقوق الدائنين وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع وأطرح المستندات الدالة على صحته مع ما هو ثابت فيها من أن المطعون عليهما المشار إليهما أقرتا بصحيفة الدعوى رقم ٣١٦٩ سنة ١٩٥٧ م - سجل القاهرة التي رفعتها ضد خصوم آخرين بأن ذلك الوقف خيالي ولا جوده ، ومن أن وزارة الأوقاف أقامت على المطعون عليهما المذكورتين دعويين إحداهما بطلب عزلهما من النظر على الوقف والأخرى بطلب رد ريع العقار الموقوف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى في موضوع الدعوى بأحقية الوقف على العين التي أشهدت المطعون عليهما الأوليان بوقفها وببطلان إجراءات التنفيذ عليها ومحو كافة التسجيلات المتعلقة بهذه الإجراءات تأسيسا على أنه وقد قضى بفسخ عقد البيع المسجل في ١٩٣٢/٦/٣ الصادر من مصلحة الأملاك إلى المرحوم محمد محب وشطب تسجيله وشطب التسجيلات المترتبة عليه فإن ذلك العقد يعتبر كأنه لم يكن وتزول حقوق الدائنين على العين المبعة ومنها حق الاختصاص المقيّد عليها لصالح الطائفة الأولى وأن هذه الطائفة لا تستطيع

أن تحتج بحسن نيتها لأن سافها شركة التحسينات المصرية التي تلقت الحق هنا كان يمكنها وقت أن قيدت اختصاصها في ١٩٣٤/٥/٤ أن تعلم بالسبب الذي بنى عليه فسخ البيع وهو ما ثبت بالعقد من عدم وفاء المدين بكامل الثمن وأن مصلحة الأملاك إذ باعت للمطعون عليهما بعد ذلك ٦٨ و ١٠٩٧ مترا مربعا من تلك العين بموجب عقد البيع المسجل في ١٩٤٧/٧/٦ فإن العقار المبيع يؤول إلى المشتريتين غير محمل بأى حق للطاعة الأولى، ولما كان الطاعنان لم ينعيا بتقرير الطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من زوال حق الاختصاص المقيد لصالح الطاعة الأولى كآثر لفسخ عقد البيع الصادر لمدينها ولا فيما قضى به تبعا لذلك من أن عقد البيع الصادر للمطعون عليهما الأوليين نقل ملكية القدر المبيع إليهما خالصا من كل حق للطاعة المذكورة فإنه يكون غير مستج نعى الطاعنين على الحكم بالقصور في بحث صورية الوقف الذي انشأته المطعون عليهما على تلك العين التي ابتاعها .

ثانيا : عن الطعن رقم ٢٠٦ سنة ٢٨ ق

وحيث إنه مما تنعاه الطاعتان في هذا الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وتقولان بيانا لذلك إن الحكم أقام قضاء بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى عدم الاعتداد بالإذارات التي نهت فيها المطعون عليها على المستأجرين بعدم دفع أجرة العقار المحجوز إلى الطاعتين وبإيداع الأجرة خزانة المحكمة ، أقام قضاء على أن المطعون عليها الحاضرة لها بموجب الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في الاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٧٠ ق حق ثابت في التنفيذ على ذلك العقار يمنع معه على القضاء المستعجل التعرض له أو المساس به ، مع أن ذلك الحكم قد صدر من المحكمة المختلطة خارج حدود ولايتها فلا تكون له أية حجية فيما قضى به ومن ثم لا يكسب المطعون عليها أى رضى يستأهل حماية القضاء المستعجل .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بعدم الاختصاص — بصفة أساسية — على أن القاضى المستعجل لا يملك التعرض لحق المطعون عليها في التنفيذ على العقار والمجوز على ثرائه بعد

أن استقر لها هذا الحق بالحكم النهائي الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في الاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٧٠ ق والقاضي برفض اعتراض مصلحة الأملاك (سلف الطاعتين) على قائمة شروط البيع — ولما كان قضاء المحكمة المختلطة في دعوى الاعتراض المشار إليها قد صدر على ما سلف بيانه في الرد على الطعن السابق — خارج حدود ولايتها فلا تكون له حجة ويعتبر والعدم سواء فإنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتد بما قضت به المحكمة المختلطة في تلك الدعوى واعتبر أنه قرر حقا للطعون عليها في التنفيذ على العقار يمتنع معه على القضاء المستعجل الأمر بعدم الاعتداد بالجوز التي أوقعتها الطاعة على الثمار تحت يد المستأجرين فإن ذلك الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الاستئناف رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية صالح للحكم فيه وللأصحاب المتقدمة بتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: أحمد زكي محمد،
وأحمد أحمد الشامي ، ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٣٣)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ القضائية :

عقد . " عقد إداري " . " أخذ رأي مجلس الدولة " . صلح . تحكيم .
بطلان . مجلس الدولة .

استفتاء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية . عدم التزام
الإدارة باتباعه . إقراره . لا بطلان .

يبين من عبارة المادة ٣٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس الدولة
وما نصت عليه من أنه " لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة أن تبرم أو تقبل أو تجيز
أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة
آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأي المختصة " ومن المناقشات البرلمانية التي
دارت بشأن النص المقابل له في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع إنما
أراد به مجرد طلب الرأي فيما تجريه الجهة الإدارية من العقود والمشارطات
المذكورة دون أن تكون ملزمة بإتباعه ، وأنه لم يقرن هذا الإجراء بجزاء ما ولم
يرتب البطلان على مخالفته وبالتالي لم يجعل منه ركناً أو شرطاً لانعقادها
أو صحتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن الشركة الطاعنة قدمت إقراراتها بأرباحها في السنوات من
سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٦ بالمبالغ الآتية على التوالي ٨٦٩ ج و ٧٤٨ م ،

٥٦٧ ج و ٣٩١ م ، ٦٤٣ ج و ٨٥٦ م ، ٥٥٩ ج و ١٢٩ م ، ٦٠٢ ج و ١٠٠ م
و ٧٥٥ ج و ٧٦٦ م ، ١٠٩٣ ج و ٩٨٨ م ، ١٥٢٠ ج و ٨٤٠ م ، إلا أن
مأمورية ضرائب الأزبكية لم تعتمد دفاتر الشركة وقدرت أرباحها في السنوات
المذكورة بالمبالغ الآتية ١١٣٨٥ ج ، ١٤٢٢٥ ج ، ١٠٣٥٢ ج ،
١٧٠٣٥ ج ، ١٣١١٦ ج ، ٣٩٥٧٨ ج ، ٨٢٦٧١ ج ، ٥٥٢٣٣ ج ، ولم
توافق الشركة على هذه التقديرات بالنسبة للسنوات من سنة ١٩٤٠ - ١٩٤٦
وأحيل الخلاف على لجنة التقدير التي أصدرت قراراً في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨
يقضى بتأييد تقديرات المأمورية. فطعنّت الشركة في هذا القرار بالدعوى رقم ١٧
سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر ، ولما كان سداد الضريبة واجبا رغم هذا
الطعن فقد اتفقت الشركة مع المصلحة على أن يحصل الوفاء بالتقسيط وضمائنا
لسداد الضريبة أوقعت المصلحة حجراً إدارياً على بعض عقارات الشركة بتاريخ
٦ أبريل سنة ١٩٤٩ وفي هذه الأثناء تظلمت الشركة للمصلحة من المغالاة في تقدير
أرباحها وطلبت خص حساباتها وتسوية النزاع ودياً فشككت المصلحة بلجنة لفحص
هذه الشكوى ثم انتهى الأمر بين الشركة والمصلحة باتفاق مؤرخ في أول أغسطس
سنة ١٩٤٩ قبلت فيه الشركة تعديل أرقام إقراراتها إلى المبالغ التي حددت في
هذا الاتفاق وقررت أنها تتحمل بمصروفات القضية - وتنازلات الشركة عن
دعواها فنقضت محكمة القاهرة بجلسته ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بآليات هذا التنازل
إلا أن المصلحة لم تنفذ هذا الاتفاق وعادت إلى مطالبة الشركة بالسداد على
أساس الربط الذى تم طبقاً لقرار لجنة التقدير فتمسكت الشركة بالاتفاق المؤرخ
أول أغسطس سنة ١٩٤٩ ولكن المصلحة بادرت إلى اتخاذ الإجراءات لبيع
العقارات التي سبق حجزها في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ وحددت ميعاداً للبيع
فرفضت الشركة الدعوى المستعجلة رقم ١٤٢٩ سنة ١٩٥٠ مصر بطلب وقف
إجراءات البيع فتضى لها بذلك بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٠ وتأيد الحكم استئنافاً
بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بالاستئناف رقم ٣٤ سنة ١٩٥٠ من القاهرة ثم
رفضت الشركة الدعوى رقم ٢٣١٥ سنة ١٩٥٠ كلى مصر ضد المصلحة ومديرية
الجيزة طالبة الحكم ببراءة ذمتها من كافة ما هو مستحق عليها من ضرائب عادية
واستثنائية من المدة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٦ وبإلغاء الحجر الإدارى المتوقع

على مقاراتها في ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ وبإلزام المصلحة بأن تدفع لها تعويضا قدره ٥٠٠٠ ج فقدضت المحكمة الابتدائية في ١٥ مارس سنة ١٩٥٣ براءة ذمة الشركة وبإلغاء المجز وذلك مقابل قيام الشركة بأداء الضريبة المستحقة على أساس اتفاق أول أغسطس سنة ١٩٤٩ ورفضت طلب التعويض فطعنت المصلحة في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٦ سنة ٧١٠ ق ورفضت محكمة الاستئناف في ١٧ يناير سنة ١٩٥٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشركة وأعلن الحكم للشركة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧ فطعنت فيه بطريق النقض في ٥ مارس سنة ١٩٥٧ طالبة الحكم بنقضه للأسباب الواردة بتقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة شخص الطعون فقررت بجلسته ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطالبت المطعون عليها رفضه وصممت النيابة العامة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة في السبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون بخالفته حكم المادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ذلك أنه بعد أن انتهى إلى تكييف اتفاق أول أغسطس سنة ١٩٤٩ بأنه عقد صلح قرر أنه كان يجب أن تستفتى فيه إدارة الرأي بمجلس الدولة تطبيقا للمادة ٣٢ المشار إليها ورتب على عدم حصول هذا الاستفتاء بطلان الاتفاق المذكور في حين أنه على فرض اعتبار هذا الاتفاق صلحا فإن عدم استفتاء إدارة الرأي فيه لا يترتب عليه بطلانه لعدم النص على هذا البطلان ولأنه من المسلم أن الفتوى لا تكون ملزمة للجهة الإدارية ولا يترتب على مخالفتها بطلان التصرف ولا يتصور أن يكون الجزاء على عدم الاستفتاء أشد من الجزاء على مخالفة الفتوى بعد صدورهما ، وأن الجزاء على مخالفة حكم المادة المذكورة لا يبدو أن يكون مساءلة للوظف المخالف تأديبيا

وحيث إن هذا النص في محله ذلك أن المادة ٣٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس الدولة تنص على أنه " لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار حكيم في مادة تزيد

قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأي المختصة" ويبين من عبارة هذا النص ومن المناقشات البرلمانية التي دارت بشأن النص المقابل له في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع إنما أراد به مجرد طلب الرأي فيما تجريه الجهة الإدارية من العقود والمشارطات المذكورة دون أن تكون ملزمة باتباعه، ولم يقرب هذا الإجراء بجزاء ما ولم يترتب البطلان على مخالفته وبالتالي لم يجعل منه ركنا أو شرطا لانعقادها أو صحتها، ومن جهة أخرى فإن الثابت في واقعة الدعوى أن جوهر الخلاف بين الطرفين كان منحصرا في تحديد وهاء الضريبة بشأن الاحتياط السرى ولم يكن خلافا في مسائل قانونية تتعلق به وهو ما تدل المناقشات البرلمانية على أن الشارع أراد استطلاع الرأي فيه، يضاف إلى ذلك أن استطلاع الرأي في الصلح إنما تستقل به الجهة الإدارية وحدها دون باقي أطرافه وكان يسع المصلحة أن تتخذ هذا الإجراء ولكنها لم تفعل واستمرت على ذلك إلى أن تنازلت الطاعنة عن دعواها أمام المحكمة الابتدائية بناء على هذا الصلح ولم تعترض المصلحة على هذا التنازل، إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه "على أن الإتفاق المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٤٩ الذي تم بين الشركة الطاعنة ومصلحة الضرائب المطعون عليها قد وقع باطلا لعدم استكمال الشروط اللازمة لصحته" فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان في الإسناد وفساد في الاستدلال إذ أنه بعد أن قضى بإبطال الإتفاق لعدم استفتاء إدارة الرأي بمجلس الدولة فيه عاد وأبطله في موضوعه لسبب آخر وهو الغش وبني قضاءه في هذا الصدد على عدم تقديم الإتفاق للحكمة وأن هذا الاتفاق أسس على أن مشتريات الشركة ومسحوبات الشركاء مؤيدة بالمستندات بينما الثابت من تقرير المأمورية الأولى عدم وجود مستندات للمشتريات والمسحوبات وأن الشركة قد رفضت إطلاع اللجنة التي ألقتها المصلحة برئاسة الأستاذ عزيز بحري على المستندات، في حين أن هذه الأسباب لا تسوغ القول بالغش ذلك أن عدم تقديم الإتفاق للحكمة لم يكن سببه محاولة إخفائه عنها ولكن لتفادي تحمل الطاعنة برسوم جديدة - وقد بني الإتفاق على أساس

استبعاد المأمورية لحسابات المحول وأوراقه وتحديد أرباحه على وجه جزافي فلا محل إذن للقول بأن التكلفة غير مؤيدة بالمستندات وأما لجنة الأستاذ عزيز بحيرى فقد انتدبت بعد إبرام الاتفاق للبحث عن أسباب لإلغائه وقد امتنعت الشركة عن تقديم أوراقها لهذه اللجنة لأنها لم تسلم بحق المصلحة فى إعادة مناقشة الأرباح موضوع الاتفاق وفضلا عن ذلك فإن المصلحة لم تأخذ بهذه المستندات فيستوى تقديمها أو عدم تقديمها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أبطل اتفاق أول أغسطس سنة ١٩٤٩ لعدم استطلاع رأى مجلس الدولة فيه عاد وأبطله فى موضوعه للنش وأورد فى الاستدلال على توافره أنه " من الصعب الأفضاء عن تجنب عرض هذا العقد على الهيئة التى كانت تنظر الطعن المرفوع ضد قرار لجنة التقدير رغم اتفاق عاقدية على وجوب المصادقة عليه من الهيئة المذكورة والاحجام من عرضه عليها تصرف من جانب الشركة ينم عن الرغبة فى اخفائه عن نظر محامى الحكومة خشية أن يواجه بالتخفيض الجسيم فى الأرباح فيثير اعتراضا على طلب التنازل عن الطعن ولو أن عقد الصلح موضوع النزاع كان قد تم على الصورة البريئة الحالية من الشبهات لما كان هناك موجب لعدم اظهاره للحكمة المعروض عليها الطعن ثم إنه لا يقرب من البال أن محضر الصلح حسب الأرقام الموجودة فيه يرتكز إلى حد كبير على النتائج التى انتهى إليها الأستاذ عبد الله أنقديم فى مذكرته التى رفعها إلى مدير مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٩ وقد جاء فيها أن مشتريات الشركة مؤيدة بالمستندات وكذلك التكاليف وأن المسحوبات الشخصية صرفت فى أعمال الشركة كما تدل على ذلك المستندات الخاصة بها مناقضا فى ذلك كله ماسبق أن ذكرته المأمورية من أن مشتريات بلغت ١٧٣١٢٤ ج لم تكن مؤيدة بالمستندات وأن المسحوبات الشخصية وهى تمثل فى مبلغ ٩٣٦٣ ج صرف فى سنة ١٩٤٥ ومبلغ ١٠٥٤١ ج صرف فى سنة ١٩٤٦ لم توجد لها مستندات وأن التكاليف أيضا غير مؤيدة بالمستندات وأنه عندما حامت الشبهات حول محضر الصلح كلف مدير المصلحة لجنة برئاسة الأستاذ عزيز بحيرى بالاطلاع على مستندات الشركة فرفضت الأخيرة تقديمها وبما أن هذا التصرف من جانب الشركة يصعب تفسيره خارج نطاق الفرضين الآتين

الأول أن المستندات لم يكن لها وجود كما ذكرت المأورية والثاني أنها إذا كانت موجودة فلا يرجى أن توصل إلى النتائج التي وردت في مذكرة الأستاذ عبد الله القديم وفي كلتا الحالتين يكون مدير مصلحة الضرائب قد أخفيت عنه الحقائق خدمة للشركة فوقع على هذا المحضر اعتقاداً منه بصحة الوقائع وبسلامة الأسس التي بنى عليها فأن هذا من شأنه أن يعيب هذا المحضر من الوجهة الموضوعية طبقاً لحكم المادة ٥٣٥ من القانون المدني القديم الذي صدر في ظله وأن يدفعه بالبطلان “ وهذا الذي أورده الحكم وبني قضاءه عليه لا يسوغ القول بوجود الغش المبطل للاتفاق المذكور ذلك أن عدم تقديم الاتفاق للحكمة للتصديق عليه لا يدل على الرغبة في إخفائه عنها ، وامتناع الشركة عن تمكين لجنة الأستاذ هزير بحبري من الاطلاع على مستنداتها يبرره تمسك الشركة بالقوة الملزمة للاتفاق وأنها تنازلت عن الدعوى تنفيذاً له ، والقول بعدم وجود مستندات للمشتريات والمسحوبات لا جدوى فيه لأنه يبين من عقد الصلح أنه لم يؤسس على وجود هذه المستندات ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون متعبثاً نقضه لهذا السبب أيضاً .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٣٤)

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” تقدير قيام مبرر الفصل ” . محكمة الموضوع .

ضرر . عدم استلزام توافره لإنهاء عقد العمل . الأخطاء المنسوبة إلى العامل . تقرير أنها ليست مبررا كافيا للفصل . تقدير موضوعي .

(ب) عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” التعويض عن إنهاء العقد ” . ” تقديره ” . تعويض .

اشتمال الحكم عما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستغناء عن خدماته . دلالة ذلك على أنه راعى هذه العناصر في تقديره للتعويض .

١ - متى كانت المحكمة - وهي بصدد دعوى التعويض - لم تستلزم توافر الضرر لإمكان إنهاء عقد العمل، وإنما استعرضت الأخطاء المنسوبة إلى العامل وخلصت منها إلى أنها لا تصلح مبررا كافيا للفصل وهو استخلاص موضوعي سائق يقع في سلطة المحكمة التقديرية، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يخالفه القانون في خصوص ما استورد إليه في مناقشته اقتراض أن قرار الفصل مقبولة تاديبية تطبق عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يكون غير مستج^(١) .

(١) راجع قض ١١/٢/١٩٦٤ الضن ١١ ص ٣٠ ق ٤ ، ١٩٦٤/٢/٥ الضن ٢٤٤ ص ٢٨ ق ١٥ لسنة ١٥ ص ٢٣٠ ، ١٧٣ .

٢ - متى كان الحكم قد أورد ضمن بياناته ما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستثناء عن خدماته فإن في ذلك ما يدل على أنه راعى هذه العناصر في تقدير التعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومأثر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٦ كلى همال طنطا ضد الطاعن بطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٨٦٨ جنيهاً و ٤٠٠ مليم وقال شرحاً لها إنه بتاريخ ١٩٥٠/٣/١ التحق بالعمل لدى أيونيان بنك . وفي ١٨/٤/١٩٥٧ آلت مقومات وأعمال هذا البنك إلى بنك الجمهورية (الطاعن) وإذا فصله من عمله بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٥ فقد أقام دعواه بطلب الحكم له بطلباته تأسيساً على أنه يستحق قبل البنك مبلغ ٣٠,٢٨٤ ج قيمة الادخار ومبلغ ١٥٠٠ ج تعويض عن الفصل التعسفي وأن باقي المبلغ المطلوب مقابل مكافأة مدة الخدمة وبديل إنذار وأجازة ومقابل استعلامات ومصاريف علاج وتضمن رد البنك على الدعوى أن الفصل لم يكن تعسفياً وإنما سرده ما وقع من أخطاء تؤثر على سير العمل وفقاً لما ثبت من التحقيقات التي أجريت . وأن الملتزم بمبلغ الادخار هو مؤسسة التأمينات الاجتماعية فخاصها المطعون عليه الأول في شخص المطعون عليه الثاني وطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٠,٢٨٤ ج — وبتاريخ ٧ مارس سنة ٩٦٠ حكمت المحكمة ” أولاً : بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٤٤,١٥٤ ج (قيمة المكافأة وبديل الانذار) والمصاريف المناسبة ثانياً . بالزام المدعى عليه الثاني بأن يدفع للمدعى مبلغ ٢٧,٨٤٦ ج — ثالثاً . أخفت المدعى من باقي المصاريف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ... واستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا طالباً بتعديله

والزام البنك بأن يدفع له مبلغ ٤٠٠ ر. ١٦٩٦ ج. وقيد الاستئناف برقم ١٥٤ سنة ٢٠ ق. وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨ حكمت المحكمة: "بقبول الاستئناف شكلا . وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف و بالزام المستأنف عليه الأول بأن يؤدي المستأنف مبلغ ٨٩٤ ج. و ١٥٤ م (٧٥٠ ج. تعويض و ١٤٤ ج. و ١٥٤ م مكافأة وبدل إنذار) مع المصروفات المناسبة من الدرجتين . . . " وقد طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بأحالة على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجوه - (أولها) أنه مع اعتراف المطعون عليه الأول بأخطائه المتكررة والتي تمس سمعة البنك ونزاهة عماله بما يكفي بذاته لإنهاء عقد عمله وبعده عن صاحب العمل كل شبهة في التعسف فقد عرض الحكم إلى مناقشة بعض هذه الأخطاء ونقاها و انتهى إلى أن باقى الأخطاء لم يترتب عليها ضرر وهو مخالف لقواعد الإثبات ولأحكام القانون . إذ يدل على أنه استلزم ترتب الضرر على خطأ العامل حتى يكوب لرب العمل حق إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة طبقا لسنة ٢٦ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الذى يحكم واقعة الدعوى (وثانيها) أنه استند في إلغاء قرار الفصل إلى المادة ٢٩/٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وما تستلزمه من وجوب توقيع العقوبة التأديبية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ثبوت المخالفة واعتبر تاريخ انتهاء التحقيق تاريخا لثبوت المخالفة في حين أن قرار إنهاء العقد غير المحدد المدة حق تستتبعه حرية التعاقد سواء كان هذا الإنهاء مسبوقا بتحقيق من عدمه . وفي حين أن مفهوم عبارة تاريخ ثبوت المخالفة في حق العامل الواردة بالمادة ٢٩/٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ هو تاريخ صدور قرار صاحب العمل بالجزاء لا تاريخ انتهاء التحقيق وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع واذ أغفل الحكم الرد عليه مع أنه دفاع جوهري فانه يكون فضلا عن خطئه في القانون مشوبا بالقصور - (وثالثها) أنه قضى للمطعون عليه الأول بمبلغ ٧٥٠ ج. تعويضا عن فصله دون بيان للعناصر التي اتخذها معيارا في هذا

الشان طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ودون التفات إلى صحيفة دعوى معلنة كطالب المطعون عليه الأول قدر هو فيها ما يستحقه من تعويض بمبلغ ٩٣ ج .

وحيث إن هذا النعي مردود في مجملته . ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على "أن البنك لم يكشف عنه القرار الذي اتخذ بشأن الاستغناء عن خدمة المستأنف فلم يبين ما إذا كان قد اتخذ عقوبة للمستأنف على ما نسب إليه إهمالا لحكم المادة ٢٩ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة الدعوى . أم إنه - أي البنك - قد نسخ التقدم لما يقول به من عدم تنفيذ المستأنف لالتزاماته الجوهرية بالتطبيق لنص الفقرة السادسة من المادة ٤٠ من القانون المذكور . ومن ثم يتعين التعرض لهذا القرار من الناحيتين مالمقتى الذكر . وأنه إذا نظر إلى قرار الاستغناء عن خدمة المستأنف كعقوبة فإنه يكون باطلا في حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ حيث لم يصدر في خلال المدة المحددة له قانونا وغنى عن البيان أن الشارع حين يوفر ضمانا ما في عقوبة بسيطة كالغرامة يوفره للعامل عند توقيع عقوبة أشد . . . وأن المستأنف ضده لم يتمسك في قراره بالاستغناء عن خدمة المستأنف بحكم المادة ٤٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ كما يقول بذلك صراحة وكما هو المستفاد من تسليمه للمستأنف بمكافاته وبدل إنذاره وعلى النحو السالف بيانه فلا يبق بعد ذلك إلا ما يعزوه المستأنف ضده إلى المستأنف من أخطاء يتخذ منها مبررا لصحة قرار الاستغناء . " وبعد أن تناول الحكم في تفصيل بيان الأخطاء خلص إلى أنه " يبين مما تقدم أن المستأنف لم يرتكب أمرا يفقد الثقة بالبنك وكل ما في الأمر أنه بسبب تأخير منشورات المركز الرئيسي كان كل من المستأنف والمراجع يتمسك بوجهة نظره وأقصى ما يفسر به عمل المستأنف إنه كان يخالف أمر رئيسه الأمر الذي تعاقب عليه لائحة جزاءات البنك المرفقة بنحصر نصف يوم فقط . أما التأخير في القيد بدفاتر البنك فقد ثبت صحة دفاع المستأنف بخصوصه ومن هذا يتضح أنه كان جديرا بإدارة البنك أن تأخذ برأى نائب الوكيل الذي قال به من الاكتفاء بإصدار المستأنف إلى طاعة رؤسائه والالتفات إلى عمله . أما أن يصدر المستأنف عليه قرارا بالاستغناء عن خدمة المستأنف لمجرد مخالفته

أوامر رؤسائه مجاوزا بذلك لأنحة جزاءات البنك والتي يلزمه اتباع ما فيها من أحكام فان هذا يعد فسخا بإرادة منفردة أو بالأحرى فصلا تعسفيا موجبا للتعويض ولا يغير من ذلك ما وقع فيه المستأنف من أخطاء كان بعضها بسبب خطأ المركز الرئيسي الناشئ من عدم إرساله تعليماته الجديدة إلا في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٨ . أما البعض الآخر فلم يصيب البنك منه ضرر ولم يتقدم أحد بالشكوى منه أيضا . ثم انتهى الحكم إلى القول بأنه " لذلك ينبغي تعويض المستأنف عما أصابه من ضرر نتيجة لفصله تعسفيا . وترى المحكمة في مبلغ مبعائة وخمسين جنيها تعويضا مجزيا عن هذا الضرر وترتبيا عليه يتعين تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس " ويبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة لم تستلزم توافر الضرر لإمكان إنهاء عقد العمل وإنما استعرضت الأخطاء المنسوبة إلى المطعمون عليه الأول وخلصت منها إلى أنها لا تصلح ببرا كافيا للفصل . وهو استخلاص موضوعي سائق مما يقع في سلطة المحكمة التقديرية ومتى كان ما تقدم فان ما ينهه الطامن في خصوص ما استورد إليه الحكم في مناقشته افتراض أن قرار الفصل عقوبة تأديبية تطبق عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ يكون غير منتج ولا يؤثر في سلامة ما انتهى إليه الحكم . وأما ما ينهه على الحكم من إغفاله الإشارة إلى عناصر التعويض فانه لا محل له ، ذلك أن الحكم أورد في بياناته ما يكشف عن نوع عمل المطعمون عليه الأول ومدة خدمته وظروف الاستغناء عن خدماته بما يدل على أنه راعى هذه العناصر في تقديره للتعويض . ولا وجه للتعدي بعدم الالتفات إلى التعويض الذي قيل بأن المطعمون عليه قدره بصحيفة دعوى أخرى بمبلغ ٩٣ ج لأنه فضلا عن عدم تسليم المطعمون عليه الأول بصدور هذه العريضة منه فان ذلك لا يمنع من تعديل الطلبات أثناء سير الخصومة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد الطيف مرسى ، ولطفى دلى ، وصبرى فرحات .

(١٣٥)

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ القضائية :

- (١) قانون . ” تطبيق القانون من حيث المكان ” . مسئولية .
” مسئولية مدنية ” . ” مسئولية الأشخاص الاعتبارية ” .
” أشخاص اعتبارية ” . نظام عام .

عدم جواز تطبيق أحكام القانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب
في مصر . المادة ٢٨ . مدني . . يؤدي ذلك ، نهى القاضي من تطبيق القانون
الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية
أو الأخلاقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجمع . مسألة الأشخاص الاعتبارية
مدنيها عما يستلزم إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى
المادة المذكورة .

(ب) عمل . ” اصابات العمل ” . تعويض . إثراء بلا سبب .

إلتزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون اصابات العمل . لا يمنع
من إلتزامه بالتعويض من الحادث إذا وقع بسبب خطئه الجسيم . اتحاد الإلتزامين
المذكورين في الفاية وهي جبر الضرر جبراً مكافئاً له ولا يهتز أن يزيد عليه .
اعتبار الزيادة إثراء من حساب الغير دون سبب .

١ — تنص المادة ٢٨ من القانون المدني على أنه ” لا يجوز تطبيق أحكام
قانون أجنبي عينه النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام
العام أو الآداب في مصر ” . ومؤدي ذلك نهى القاضي من تطبيق القانون
الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية

أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجموع . وإذا كان الاعتراف بالأشخاص الاعتبارية وتقرير مساءلتها مدنيا هما يسند إليها من أعمال غير مشروعة يعتبر من الأصول العامة التي يقسم عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي في مصر وتعتبر بالتالي من المسائل المتعلقة بالنظام العام في معنى المادة ٢٨ المشار إليها فإن الحكم المطعون فيه إذ استبعد القانون الإيراني وطبق أحكام القانون المصري لما تتيه من أن القانون الأول لا يجيز مساءلة الشخص الاعتباري عن الفعل الضار فإنه لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يقدح في صحته ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا عن قاعدة الاصل المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون المدني من أن القانون الأجنبي يختص بالفصل في أهلية المسألة عن الفعل الضار ذلك أن القانون الأجنبي يتمتع تطبيقه عملا بالمادة ٢٨ مدني كلما كان حكمه في شأن المسؤولية أو في شأن شرط من شروطها مخالفا للنظام العام^(١) .

٢ - إلزام رب العمل بتعويض العامل طبقا لأحكام قانون اصابات العمل وإن كان لا يمنع من إلزامه بالتعويض عن الحادث طبقا لأحكام القانون المدني إذا وقع بسبب خطئه الجسيم ، إلا أن هذين الإلتزامين متحدان في الغاية وهي جبر الضرر جبرا مكافئاً له ولا يجوز أن يكون زائدا عليه ، إذ أن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٤٦٥ سنة ١٩٥٤ مدني كلى القاهرة

(١) راجع نقض ٢٧/٥/١٩٦٤ الطعن ١٧ ق لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية العدد الحالي القادمة ١١٥ .

(٢) راجع نقض ١٤/٥/١٩٤٢ الطعن ٥٩ س ١١ ق ١٢/٩٤/١٩٥٤ الطعن ٢٦٥ س ٢١ ق بمجموعة ٢٥ سنة جز ٢ ص ٨٦٧ .

ضد الشركة الطاعنة طالبة إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٠١٣٧,٦٩٧ ج .
 وذكرت في بيان دعواها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٠/٣/١٦ التحق مورثها
 بالعمل لدى الطاعنة في وظيفة مهندس أرضى بقسم صيانة الطائرات ولكن
 الطاعنة تجاوزت من العقد وكلفته بالقيام بعمل مهندس جوى على الطائرة التي
 أقلعت في ١٩٥١/١٢/٢١ من المساطة إلى طهران ومهر باد بإيران وقد سقطت
 هذه الطائرة وهي تهباً للهبوط في مطار مهر باد فأحترقت وقتل ركابها وملاحوها
 ومن بينهم مورث المظعون عليها وقد تبين من التحقيقات التي أجرتها لجنة خبراء
 الطيران التابعة للمنظمة الدولية للطيران المدني ومن التحقيقات التي قام بها خبراء
 مصلحة الطيران المدني المصرية أن تسير الطائرة إلى مطار مهر باد كان بمجازفة
 خطيرة لا همال المظعون عليها في اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بتأمين هبوط الطائرة
 بذلك المطار وأن قائد الطائرة وهو موظف تابع للطاعنة خالف التعليمات التي
 أصدرتها إليه إدارة المطار المذكور وترتب على ذلك كله سقوط الطائرة فتكون
 الطاعنة قد تسببت بخطئها الجسيم المباشر وغير المباشر في وقوع الحادث الذي
 أودى بحياة المورث ولذلك رفعت المظعون عليها هذه الدعوى ضدها بطلب إلزامها
 بالمبلغ السابق وهو يشمل "تعويض عن وفاة المورث بسبب الخطأ الجسيم الذي
 وقع من الطاعنة كما يشمل ما يستحقه المورث بذمة الطاعنة عملاً بأحكام قانون
 عقد العمل الفردي وأحكام قانون التأمين على إصابات العمل التي يلزم رب العمل
 بالتعويض عنها . وبعد ذلك قصرت المظعون عليها دعواها على إلزام طلب
 الطاعنة بتعويض قدره ١٠٠٠٠٠ ج على أساس مسئوليتها عن الخطأ الجسيم وطبقاً
 للقواعد العامة في المسئولية ، ودفعت الطاعنة الدعوى بعدم وقوع خطأ منها
 يوجب مساءلتها . وبجلسة ١٩٥٨/١/٢٩ قضت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع
 للمظعون عليها تعويضاً قدره ٦٠٠٠٠ ج ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة
 استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٩٠ سنة ٧٥ ق وكان مما اثارته في استئنافها
 أن الحادث وقع بمنطقة مهر باد، فإن القانون الإيراني يكون واجب التطبيق
 عملاً بما تنص عليه قواعد الاستناد في القانون المدني المصري من أن الالتزامات
 غير التعاقدية يحكمها قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ، للالتزام وإذا كان
 القانون الإيراني يقصر المسئولية على الشخص الطبيعي فإن دعوى المظعون عليها
 ضد الطاعنة بوصفها شخصاً معنوياً تكون غير جائزة القبول، وبجلسة ١٩٥٩/٢/٢٤

قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وقررت الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ولدى عرض الطعن على دائرة فحص الطعون تمسكت النيابة بالرأى الذى ضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأياها السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتقول فى بيان ذلك إنها دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى على أساس أن القانون الإيرانى الواجب التطبيق على الواقعة عملا بالمادة ٢١ من القانون المدنى المصرى لا يحيز مساءلة الشخص المعنوى عن الفعل الضار ولكن الحكم المطعون فيه استبعد القانون الإيرانى وطبق أحكام القانون المصرى وقضى برفض الدفع تأميدا على أن ما يقرره القانون الإيرانى من عدم جواز مساءلة الشخص المعنوى عن الفعل الضار يعتبر مخالفا للنظام العام فى مصر ، مع أن ما يقضى به القانون الإيرانى فى هذا الخصوص لا يخالفه فيه للنظام العام ، ويؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى تعليقا على المادة ٢١ المشار إليها بأن القانون الأجنبى يختص بالفصل فى أركان المسؤولية ومنها أهلية الشخص للمساءلة عن فعله الضار وأن صلاحية من يقع منه الفعل للتكليف أو المساءلة ليست إلا شرط من شروط المسؤولية — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون فيما انتهى إليه من استبعاد القانون الإيرانى وإزالة حكم القانون المصرى على واقعة الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فى غير لـمـحـنه ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد فى خصوص ما تثيره الطاعة بهذا السبب ما يلى : — وبالإطلاع على نصوص القانون الإيرانى تبين للمحكمة أن القانون المشار إليه أشار إلى التعويض عن الفعل الضار ولكنه ضيق حدوده وحدد حالاته بأن قصر المسؤولية على الشخص الطبيعى الذى تسبب مباشرة فى وقوع الحادث ، وحيث إنه إزاء قصور القانون المدنى الإيرانى عن إيراد نص بالتعويض عن الفعل الضار الذى يقع بخطأ الشخص المعنوى وإزاء سكوته عن النص على الحالة المثلثة فى واقعة الدعوى فإنه لا مـتـاحـص من الرجوع إلى قواعد القانون الدولى الخاص والقانون المدنى لبحث ما يتبع فى هذه الحالة “ وأورد الحكم بعد ذلك ما تقرره المادة ٢٨

من القانون المدني المصري من عدم جواز تطبيق أحكام القانون الأجنبي الذي تعنيه قواعد الإسناد إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر ، وخلص الحكم من ذلك إلى وجوب استبعاد القانون الأجنبي إذا كانت نصوصه تتنافى مع القواعد الأساسية التي يقوم عليها نظام المجتمع في مصر ثم انتهى إلى أن قصور القانون الإيراني عن مساءلة الشخص المعنوي عن العمل غير المشروع يوجب استبعاده وتطبيق أحكام القانون المصري في شأن المسؤولية التقصيرية وبني الحكم قضاءه في الدعوى على ذلك الأساس — ولما كانت المادة ٢٨ من القانون المدني تنص على أنه "لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي هيئته النصوص السابقة (ومن بينها نص المادة ٢١) إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر " وكان يؤدي ذلك نهي القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع. لما كان ذلك، وكان الاعتراف بالأشخاص الاعتبارية وتقرير مساواتها مدنيا عما يستند إليها من أعمال غير مشروعة يعتبر من الأصول العامة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي في مصر وتعتبر بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالنظام العام في معنى المادة ٢٨ المشار إليها فإن الحكم المطعون فيه إذ استبعد القانون الإيراني وطبق أحكام القانون المصري لما تبينه من أن القانون الأول لا يميز مساءلة الشخص الاعتباري عن الفعل الضار فإن ذلك الحكم لا يكون مخالفا للقانون، ولا يقدح في صحته ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تطبقا على قاعدة الإسناد المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون المدني من أن القانون الأجنبي يختص بالفصل في أهلية المسألة عن الفعل الضار ذلك أن القانون الأجنبي يمنع تطبيقه عملا بالمادة ٢٨ السالف الإشارة إليها كلما كان حكمه في شأن المسؤولية أو في شأن شرط من شروطها مخالفا للنظام العام.

وحيث إن الطاعة تنمي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون وتقول في بيان ذلك إن الحكم بني قضاءه بمساواتها عن الحوادث وثبوت الخطأ الجسمي في جانبها على أنه قد ثبت بتقرير اللجنة الدولية أن الطاعة لم تعط طياريا

تعليمات بأن ينفذوا بدقة قوانين الجو والتعليمات المحلية الثابتة بالإعلانات الإيرانية وأنها لم تضع خطة موحدة للاقتراب للهبوط الآلى كما أنها لم تكن حتى تاريخ الحادث قد قامت بتحديد نهايات صفرى للأحوال الجوية أو ذودت طيارها بالمران الكافى للطيران الآلى وذلك فى حين أن الثابت بتقرير اللجنة الدولية الذى أحال إليه الحكم أن سبب الحادث هو أن الطيار لم يتبع أية خطة للاقتراب للهبوط الآلى بل حاول أن يظل باستمرار على مرأى من الأرض ففقد القدرة على تقدير موقفه واصطدمت طائرته بهضبة مرتفعة ، كما جاء بالتقرير أن الأخطاء التى أخذتها اللجنة على الطاعنة ، وهى تلك التى نقلها الحكم ، وكذلك الأخطاء التى أحصتها اللجنة على إدارة مطار مهر باد لا يكفى أحدها بذاته أو مجموعة منها لتكون سببا فى وقوع الحادث وبذلك يكون الحكم قد خالف الثابت فى الأوراق بما أسنده إلى تقرير اللجنة من أن أخطاء الطاعنة هى السبب المباشر للحادث ، كذلك فإن الطاعنة ناقشت لدى محكمة الموضوع الأخطاء التى أسندها إليها تقرير اللجنة الدولية وفندت هذه الأخطاء فذكرت أن قائد الطائرة كان يحصل شهادة الطيران الآلى على ما جاء بتقرير اللجنة ذاته ، وأثبتت أنها ذودت طيارها بخطة الاقتراب للهبوط التى حرت عليها سائر الشركات ، واستندت بشهادة أحد طيارها الذى سمعت اللجنة أقواله فى التحقيقات على أنها قد حددت النهايات الصفرى للأحوال الجوية كما تمسكت الطاعنة أمام المحكمة بأن سبب الحادث هو الخطأ الذى وقع من القائمين بأمر مطار مهر باد وبينت وجوه هذا الخطأ كما أوردتها اللجنة فى تقريرها وهى أن المطار لم يعمل على تحذير الطيار من تدهور الأحوال الجوية كما أهمل فى الاتصال بقسم الأرصاد الجوية للحصول على بيانات أخذت عن التغيير فى أحوال الطقس ملاوة على أن تنبؤاته من حالة الجو كانت أكثر تفاؤلا مما ينبغى ، وقد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع كله ولم يرد عليه مما يعيبه بالقصور ، هذا إلى أن الحكم وقد أقام مسئولية الطاعنة على أنها ارتكبت خطأ جسيما يستوجب مسئوليتها إلا أنه وهو بسبيل تقدير درجة هذا الخطأ لم يعرض لمقدار ما أصه به مطار مهر باد من الأخطاء التى تسببت فى الحادث ولو أنه فعل لأثر هذا تأثيرا كبيرا على تقديره لدرجة الخطأ الذى أسنده إلى الطاعنة وبذلك يكون الحكم مخالفا للقانون ومعيبا بالقصور فى هذا الخصوص أيضا .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد ذكر عن الأخطاء التي أسندتها إلى الطاعنة ما يلي : "أن الثابت من التفتيشات التي قام بها أعضاء اللجنة الدولية أن الشركة المسانفة (الطاعنة) لم تعط طيارها تعليمات بأن يتبعوا بدقة قوانين الجو أو التعليمات المحلية الثابتة بالإعلانات الإيرانية الصادرة للطيارين عموماً كما أنها لم تضع خطة موحدة للاقتراب للهبوط الآلي لطيارها بقصد استخدامها في مطار مهر باد وتركت الأمر لقائدي طائراتها لاختيار إحدى خطط الاقتراب التي وضعتها شركات الطيران الأخرى كما أنها لم تكن حتى تاريخ الحادث قد قامت بتحديد نهايات صفري للأحوال الجوية بالنسبة للخطة التي تختارها فضلاً عن وجوب تمرين طيارها وإعدادهم الإعداد الكافي للطيران الآلي ... وحيث إنه مما تقدم جميعه ومما أوردته محكمة أول درجة في حكمها من أسباب صحيحة مقررهما هذه المحكمة وتأخذ بها ... ويتعين تأييد الحكم المستأنف " . وقد جاء بالحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه " ومن حيث إن سبب الحادث هو عدم استعمال الطيار وسائل الهبوط الآلي بالرغم من قرب المنطقة الجبلية الوعرة وسوء أحوال الطقس ويرجع هذا على ضوء التقرير إلى أن الشركة المدعى عليها (الطاعنة) لم تعد طيارها الإعداد الكافي للطيران الآلي في أحوال جوية مماثلة بل تركت لهم حرية اختيار خطط شركات أخرى . وهذا بلا شك خطأ جسيم ارتكبه الشركة كان من نتيجته أن نكبت الطائرة ... ولا يقال إن البعثة المصرية قد اعترضت على سبب الحادث لأنها من ناحية أخرى وافقت على البديهيات المطلوبة من الشركة المدعى عليها كما أن اللجنة ردت على رأي البعثة المصرية بما تقتضيه هذه المحكمة " . وقد جاء بتقرير اللجنة الدولية الذي أخذ به هذا الحكم أن سبب الحادث " هو أن الطيار فيما يبدو لم ينبغ أي خطة اقتراب للهبوط باستعمال المناورات اللاملكية الموجودة وبالرغم من قرب المنطقة الجبلية الوعرة ورغم أحوال الطقس الرديئة التي كانت سائدة في ذلك الوقت في جيرة مطار مهر باد فقد حاول أن يظل باستمرار على مسأى من الأرض ففقد القدرة على تقدير موقفه ولمس الأرض في بقعة خطيرة شمال المطار " كما جاء بذلك التقرير ودا على رأي البعثة المصرية ما نصه " لا يتفق أعضاء اللجنة الدولية - مع المنبوين

المصريين فيما يختص بسبب الحادث وأن رأيهم الخاص أن عدم إبلاغ رداة الأحوال الجوية وتدهور الرؤية للطيار ليس سبب الحادث فالأمر دائماً متروك للطيار أن يعتمد على ملاحظاته الخاصة ويقرر الهبوط أو التحول إلى مطار آخر وهو لا يستطيع أن يبنى هذا القرار إلا على أساس خطة الاقتراب للهبوط التي ينبغي أن يتبع في جميع الأحوال . وبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه نقل عن تقرير اللجنة الدولية الأخطاء التي أحصتها اللجنة من أعمال الطاعنة ولم يذكر أن تلك الأخطاء أو بعضها كانت هي السبب المباشر للحادث . ولما كان الحكم لم يتناول في تقريراته بيان الخطأ الذي اعتبره صلة مباشرة للحادث وأحوال في أسبابه إلى الحكم الابتدائي فإنه يكون قد أخذ بتلك العلة التي أوردها هذا الحكم نقلاً عن تقرير اللجنة وهي عدم اعتماد الطيار على الهبوط الآلى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد استند إلى تقرير اللجنة بما ليس فيه ، ولما كانت إحالة الحكم الابتدائي إلى ما ورد في تقرير اللجنة الدولية عن سبب احداث تجعل التقرير بمثابة جزء من بناء الحكم في هذا الخصوص ، وكان التقرير قد انتهى في نتيجه إلى أن الخطأ الذي وقع فيه الطيار وأدى مباشرة للحادث — وهو عدم استعمال طريقة الهبوط الآلى رغم لزومها في الظروف التي سقطت فيها الطائرة — ولم يكن سببه ما قرره المندوبون المصريون من أن مطار مهرباد لم يحذر الطيار من سوء الأحوال الجوية وتدهور الرؤية وإنما وقع الطيار في ذلك خطأ بسبب أنه لم يكن يستطيع أن يقرر الهبوط بمطار مهرباد أو التحول إلى مطار آخر إلا على أساس خطة موضوعة للاقتراب للهبوط وقد سجل التقرير على الطاعنة أنها لم تكن حتى تاريخ الحادث قد وضعت أية خطة من ذلك النوع لاستخدامها في مطار مهرباد وإنما تركت الأمر لقائدي طائراتها لاختيار إحدى الخطط التي وضعتها شركات الطيران الأخرى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه باعتماده أسباب الحكم الابتدائي يكون — وفي حدود المحكمة الموضوع من سلطة في تقدير الأدلة — قد أثبت وقوع الخطأ من الطاعنة ونفاه عن القائمين على أمر مطار مهرباد واستدل على ذلك بأدلة سائغة مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولا يبدو ما أورده الطاعنة في نفي الخطأ من نفسها أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم المطعون

فيه من أن الخطأ الذي وقع من الطاعة يعد خطأ جسيما يجوز مساءلتها عنه لانحالة فيه للقانون ولا قصور فيه، فإنه يتعين لذلك رفض النعى بهذا السبب .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون وتقول في بيان ذلك إنها تمسكت لدى محكمة الاستئناف بأنه لا يجوز للطعون عليها الجمع بين التعويض الجزافي المقرر بقانون إصابات العمل والذي يلزم به رب العمل دون حاجة لإثبات أى خطأ من جانبه وبين التعويض الذي يستحقه طبقا للقواعد العامة في المسؤولية إذا ثبت أن الحادث مرجعه خطأ جسيم من رب العمل وأوضحت الطاعة في هذا الوجه دفاعها أنها دفعت للطعون عليها مبلغ ١٤٧٦ ج وفاء لما يقضى به قانون إصابات العمل من التزام قبلها ويتعين لذلك خصم هذا المبلغ من جملة التعويض الذي يحكم به للطعون عليها في الدعوى الحالية ولكن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلزام الطاعة بأن تدفع للطعون عليها تعويضا شاملا قدره ٦٠٠٠ جنيه باعتبار هذا المبلغ تعويضا جابرا لجميع الأضرار التي لحقت بها دون خصم ما سبق أن استأدته المطعون عليها عملا بأحكام قانون إصابات العمل ، ولم يعر الحكم المطعون فيه التفاتا إلى ذلك الدفاع الذي أبدته الطاعة مما يصبه بالقصور ومخالفة ما يقضى به القانون من عدم جواز الجمع بين تعويضين والإثراء بذلك على حساب الغير دون سبب .

”وحيث إنه بين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه أورد في تقريراته أن المطعون عليها قصرت طلباتها على ما تستحقه من تعويض على أساس مسؤولية الطاعة من خطئها الجسيم وطبقا للقواعد العامة في المسؤولية “ ثم ذكر الحكم بعد ذلك وهو بسبيل تقدير التعويض الذي قضى به على الأساس المتقدم ما يل ” ومن حيث إن المحكمة ترى في مراعاة التعويض المستحق قبل الشركة المدعى عليها (الطاعة) أن مورث المدعية (المطعون عليها) قد خلف طفلا صغيرا وحمل مستكنا انفصل بعد قتل والده وأن الطفلين في حاجة إلى جهاد والدهما في سبلهما لرعايتهما وإعدادهما لمواجهة أهواء الحياة فأصبعا ولا معين لهما سوى أمهما وهي ميدة لاحول لديها ولا قوة فضلا عن أن المورث كان شابا في الثانية والثلاثين رجولا لنفسه مستقبلا زاهرا — وإزاء هذه الظروف تقدر

المحكمة للدية عن نفسها وبصفتها تعويضاً قدره ستة آلاف جنيه « وجاء بهذا الحكم في موضع آخر » أن هذه الحالة هي التي يسمح فيها للعامل بالجمع بين تعويضين عن حادث واحد « كما أورد الحكم المطعون فيه بتقريراته أن المطعون عليها قصرت دعوها على المطالبة بالتعويض طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية بعد أن استوفت من الطاعة ما تستحقه عملاً بأحكام قانون عقد العمل الفردي . وبين من الصورة الرسمية بلذكرة الطاعة المقدمة إلى محكمة الاستئناف بملسة ١٩٥٩/١١/٢٤ أنها تمسكت في دفاعها أنها أدت إلى المطعون عليها ضمن ما أدته مبلغ التعويض الجزافي المقرر بقانون إصابات العمل وأنه يتعين خصم هذا المبلغ من جملة التعويض الذي تستحقه من الأضرار التي تسببها ، ولما كان التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل وإن كان لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث إذا وقع بسبب خطئه الجسيم إلا أن هذين الالتزامين متحداً في الغاية وهي جبر الضرر جبراً متكافئاً له ولا يجوز أن يكون زائداً عليه ، إذ أن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن صرح في أسبابه أن المطعون عليها استوفت من الطاعة ما تستحقه طبقاً لأحكام قانون عقد العمل الفردي وأنها قصرت دعوها على طلب إلزام الطاعة بالتعويض على أساس مسئوليتها عن الخطأ الجسيم طبقاً للقواعد العامة إلا أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قد أورد ضمن تقريراته أن المطعون عليها أن تجمع بين تعويضين عن الحادث كما بنى تقديره للتعويض على أساس الإحاطة بجميع الأضرار التي أصابت المطعون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يمن بالرد على دفاع الطاعة بأنها أوفت المطعون عليها بالتعويض الذي يقرره قانون إصابات العمل وأنه يتعين خصمه من جملة التعويض الذي تستحقه المطعون عليها عن جميع الأضرار التي لحقتها ، ولم يبين ما إذا كان المبلغ الذي قضى به وقدره ٦٠٠٠ ج قد روعي عند تقديره خصم ما تكون المطعون عليها قد قبضته طبقاً للقانون سالف الذكر أم لا ، فإن ذلك الحكم يكون معيباً بقصوره بعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه في هذا الخصوص وحده .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بلع ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، وعبد عبد الطيف مرسي ، ولطفى علي ، وصبرى فرحات .

(١٣٦)

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . "أسباب الطعن" . "الصحب الجديد" . "نزع الملكية للنفعة العامة" . "إيداع الثمن الذى قدره الخبير" . فوائد .

خلو الحكم مما يدل على تقديم طالب نزع الملكية إلى محكمة الموضوع ما يفيد نفاذ
بالإيداع عملاً بالمادة ١٧ من القانون لسنة ١٩٠٧ . عدم تقديمه إلى محكمة
النقض ما يفيد تقديمه هذا الدليل إلى محكمة الموضوع . لا محل لتمسكه بمادته للقانون
لذكور على هذا الإيداع من أثر في خصوص مريان الفوائد .

(ب) فوائد . "بدء مريان الفوائد" . التزام . "عمل الالتزام" . تمويض
نزع الملكية للنفعة العامة .

عدم مريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التى لا تكون معلومة
المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يمنحه المالك مقابل نزع ملكيته للنفعة
العامة . يكون محل الالتزام معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائماً على أساس
ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه خلوا مما يدل على أن الطاعنتين "طالبتي
نزع الملكية" قدما إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامهما بالإيداع وفقاً لما
يقتضيه نص المادة ١٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ كما أنهما لم قدما إلى
محكمة النقض ما يفيد تقديمهما هذا الدليل إلى محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون
لها وجه في التمسك بمادته لقانون سالف الذكر على هذا الإيداع من أثر
في خصوص مريان الفوائد .

٢ - مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني والأعمال التحضيرية لهذه المادة أن لا تسرى القوائد من تاريخ المطالبة القضائية إلا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . والمقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون موقفا للقضاء سلطة في التقدير . ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للنفقة العامة يعتبر نمويا عما ناله من الضرر بسبب حرمانه من ملكه جبرا عنه للنفقة العامة وهذا التعويض هو مما يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديره فإن تحديد المسالك ما يطلبه في حقيقة دعواه لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي يقصده القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائي في الدعوى (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن مرسوما صدر في ١٧/١٢/١٩٥١ بنزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء حوض البترول الجديد بميناء الإسكندرية وكان من بين الأراضي المتروحة ملكيتها القطع الرقمية ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٤١ و ٥٠ و ٥٢ و ٣٣ مكرر الكائنة بعزبة الترامس قسم ميناء البصل والمملوكة للشركة المطعون ضدها وقد قدر مجلس التقييم ثمنها لهذه المساحات - عدا القطعة الأخيرة منها - مبلغ ٧٥٩, ٢٠٣٨٩ ج ولما لم تقبل المطعون ضدها هذا التقدير فقد أحيلت الأوراق إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية فندب رئيس المحكمة خيرا لإجراء المعاينة والتقدير وقدم الخبير تقريره

(١) راجع نقض ١٨/٤/١٩٦٢ الطعن ٥٨ من ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٥٥٤ ،

١٥/٢/١٩٦٢ الطعن ٣١٠ من ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٢٥٣ .

محددا ثمن القطع — بمبلغ ٣٠١٦١,٥٩٦ ج فمارضت المطعون ضدها في هذا التقدير بالدعوى رقم ٢٦٠٩ سنة ١٩٥٢ كلى الإسكندرية طالبة قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل مجموع قيمة الأراضى المتروكة ملكيتها إلى مبلغ ١٤٧٧٧٠,٥٢٨ ج وإلزام الطاعتين بأن تدفعا لهما فرق الثمن وقدره ١٢٩,١٢٩,١٢٦٨٩٥ ج مع الفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وتاريخ ١٨/٤/١٩٥٤ قضت المحكمة الابتدائية بنذب خير لمعينة الأراضى موضوع النزاع وتقدير قيمتها وقت الاستيلاء وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره الذى انتهى فيه إلى تقدير ثمن القطع ٢٢٨,٤٥١١١ ج قضت المحكمة الابتدائية بجلسته ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦ بإلزام الطاعتين بأن تدفعا للشركة المطعون ضدها مبلغ ٦٥٠,٣١٧٣٨ ج وفوائده القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩٥ سنة ١٢ ق اسكندرية ، كما استأنفته الطاعتان بالإستئناف رقم ٦٧ سنة ١٣ ق اسكندرية وتاريخ ٢١/٣/١٩٥٩ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعتين بأن تدفعا للشركة المطعون ضدها مبلغ ٢٨٧٥٢,٨٢٥ ج وفوائده القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى ٢٠/٤/١٩٥٩ وقصرتا طعنهما على ما قضى به الحكم من فوائد . و عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وفيها طلبت النيابة نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ٢٨/٥/١٩٦٤ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفوائد من تاريخ المطالبة للقضائية قد أخطأ القانون لمخالفته أحكام القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٧ والمادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان إنهما دفعتا للطعون ضدها المبلغ لذى قدره مجلس التمين ولما قدم خير الرياسة تقريره بتقدير قيمة الأرض المتروكة ملكيتها بما يزيد على تقدير المجلس المذكور قامت الطاعتان بإيداع الفرق بين التقديرين وبذلك تكونان قد أوفتا بما يلزمهما به قانون نزاع الملكية رقم ٥ سنة ١٩٠٧ وبالتالى فلا تلتزمان بفوائد طبقا له ، كذلك فإنه لما كان هذا المبلغ المحكوم به يعتبر غير معلوم المقدار وقت الطلب

في معنى المادة ٢٢٦ من القانون المدني، فإن الفوائد لا تسرى عليه إلا من تاريخ الحكم النهائي إذ أنه من هذا التاريخ يتحدد التعويض المستحق للشركة المطعون ضدها ويصبح معلوم المقدار .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه خلوا مما يدل على أن الطاعتين قدما إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامهما بالإيداع وفقا لما يقتضيه نص المادة ١٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧، كما أن الطاعتين من جانبهما لم قدما إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمهما هذا الدليل إلى محكمة الموضوع، فإنه لا يكون لها وجه في التمسك بما رتبته القانون سالف الذكر على هذا الإيداع من أثر في خصوص مريان الفوائد، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالزام الطاعتين بالفوائد بالنسبة للبلغ المحكوم به ابتداء من تاريخ المطالبة الرسمية على ما قرره من "أن مصلحة المساحة والموانئ والمنائر الطاعتين الترتما يجود صدور مرسوم نزع ملكية أراضي الشركة المطعون ضدها يدفع مبلغ من النقود هو ثمن هذه الأراضي وقد أصبح هذا الثمن معلوما من وقت رفعها الدعوى به وإن اختلف في تقديره وكل ما في الأمر أن الحكم قد حسم الخلاف بتقدير مبلغ معين تكون ذمة الطاعتين مشغولة به منذ مطالبتها رسميا مما تستحق عنه الفوائد بواقع ٤.٤٪ عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني" وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون، ذلك أن مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني والأعمال التحضيرية لهذه المادة أن لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إلا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . والمقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير . ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للنفعة العامة يعتبر تعويضا عما ناله من الضرر بسبب حرمانه من ملكه جبرا عنه للنفعة العامة وهذا التعويض هو مما يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديره فإن تحديد المطعون ضدها ما تطلبه في صحيفة دعواها لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي يقصده القانون وإنما يصدق عليه هذا (١٥٠ - م)

الوصف بصدور الحكم النهائي في الدعوى لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يلتزم هذا للنظر فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ذكره يتعين تعديل الحكم المستأنف في خصوص قضائه بالفوائد وجعل بدء مرياتها من المبلغ المحكوم به من ١٩٥٩/٣/٣١ تاريخ الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمد القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد تونيق اسمايل ،
ومحمد عبد الحليف مرسى ، ولطفي مل ، وحافظ محمد بدرى .

(١٣٧)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) نزاع الملكية للنفقة العامة . " القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ " .
" لجنة المعارضات " . " طبيعتها " .

لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات
اختصاص قضائي ، إذ ناط بها المشرع الفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوي
الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزاع الملكية .

(ب) نزاع الملكية للنفقة العامة . " القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ " .
" قرار لجنة المعارضات " . " الطعن فيه " . " ولاية المحكمة الابتدائية
بنظر الطعن " .

ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من
أصحاب الشأن في قرارات بلجان المعارضات . هذه الطعون من نوع خاص وليست
بدعوى مبتدأة . لا تملك المحكمة تقدير التعويض ابتداء . لا تعدى ولايتها النظر
في مدى موافقة لقرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم
تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، إذ لا يتسع الطعن أمام المحكمة
لطلبات الجديدة . طلب الطامن أمام المحكمة زيادة التعويض السابق طلبه أمام
الجنة يعتبر طلبا جديدا فيا يختص بالفرق .

(ج) نزاع الملكية للنفقة العامة . " القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ " .
" قرار لجنة المعارضات " . " الحكم في الطعن المرفوع عنه " .

اتباتية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة
المعارضات قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه
القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

۱ - اللجنة التي أنشأها القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ بشأن نزع ملكية المقاربات للنفعة العامة للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات من نزع الملكية للنفعة العامة وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية إلا أن المشرع قد حولها اختصاصا قضائيا معينا حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وبين ذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة (۱) .

۲ - ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات بلجان المعارضات مقصورة وفقا للسادة ۱۴ من القانون ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ على النظر في هذه الطعون، ومن ثم فهي هيئة تنظر في طعن على قرار أصدرته اللجنة وهذا الطعن من نوع خاص في قرارات بلجان إدارية له أوضاع متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ ، ومن ثم فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا تتعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة وبالتالي فلا ينسج هذا الطعن للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات طارئة . وعلى ذلك فطلب الطاعن المنزومة ملكيته أمام المحكمة ولأول مرة زيادة التعويض السابق طلبه أمام اللجنة يعتبر طلبا جديدا فيما يختص بالفرق بين مبلغ التعويض ، فإذا قبلت المحكمة الابتدائية الطلبات المعدلة وقضت بهذا الفرق فإنها تكون قد أخطأت بمجاوزة سلطتها ويكون قضاؤها في ذلك قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواجد العادية المقررة في قانون المرافعات (۲) .

(۱) راجع قض ۱۷/۱۱/۱۹۶۲ الطعن ۱۸۹ س ۲۹ القضائية لسنة ۱۴ ص ۱۰۲۰

(۲) راجع قض ۷/۱۱/۱۹۶۲ الطعن رقم ۱۸۹ س ۲۹ القضائية لسنة ۱۴ ص ۱۰۲۰ .

٣ — انتهائية الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية فى الطعن المرفوع إليها فى قرار لجنة المعارضات فى التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة وفقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تلحق إلا الأحكام التى تصدرها المحكمة فى حدود النطاق الذى رسمه لها القانون المذكور ، فإذا تجاوزت هذا النطاق وفصلت فى طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة ولم تصدر هذه اللجنة قرارا فيها فإن قضاءها فى هذه الطلبات لا يكون صادرا فى طعن مقدم إليها فى قرار اللجنة وبالتالي فلا يلحقه وصف الانتهاية المنصوص عليها فى المادة ١٤ صالحة الذكر (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — فى أن مجلس بلدى القاهرة نزع ملكية عقار مملوك للطعون ضده وقدرت اللجنة المختصة بإدارة نزع الملكية التعويض المستحق عن هذا العقار بمبلغ ٣١٥٣ ج ٢٢٠ م بواقع عشرة جنيهات للتر المربع من الأرض وستة جنيهات للتر المربع من المباني فاعترض المطعون ضده على هذا التقدير طالبا تقدير التعويض عن الأرض والمباني بمبلغ ٧١٧٥ جنيها بواقع ٣٥ جنيها للتر المربع مضافا إلى ذلك مبلغ ٢٦٠ ج ٤٠٠ م تعويضا عن عدم الانتفاع وعرضت هذه المعارضة على لجنة الفصل فى المعارضات الخاصة بالتعويضات والمنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة وبجلسة المعارضة طلب تقدير المتر المربع من الأرض بمبلغ ٣٦ ج ومن المباني ٧,٥٠٠ ج فقررت

(١) راجع قض ١٩٦٣/١١/٧ الطعن ١٨٩ س ٢٩ القضائية لسنة ١٤

الجنة رفض المعارضة . طعن المطعون ضده في هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ كلى طالبا تقدير الأرض والمباني بمبلغ ٧١٧٥ ج بواقع ٣٥ ج للترالمربع يضاف إليه مبلغ ٢٦٠ ج تعويضا عن عدم الانتفاع . وبتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٨ قضت المحكمة بتدب خير هندسى لتقدير قيمة العقار وقت الاستيلاء عليه وماقات صاحبه من مقابل الانتفاع من تاريخ الاستيلاء وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن ثمن الأرض البالغ مساحتها ٢٠٥ مترا مربعا هو مبلغ ٨٢٠٠ ج بواقع ٤٠ ج للترالمربع وثمانى المباني هو مبلغ ١١٠٣,٧٥٠ ج على أساس تقدير البلدية ومقابل الانتفاع هو مبلغ ٢٦٠,٤٠٠ ج حبل المطعون ضده طلباته بجلسة ١٩٥٧/٦/٢٧ إلى تقدير ثمن المترالمربع من الأرض بمبلغ ٥٠ ج ومن المباني بمبلغ ١٢ ج وبذلك يكون جملة التعويض المستحق ١٢٤٥٧,٥٠٠ ج عدا مقابل الانتفاع معللا هذا التعديل بوقوعه في خطأ مادي عند تحرير صحيفة الدعوى وبتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤ قضت المحكمة : أولا - بتعديل قرار لجنة المعارضات المطعون فيه بالنسبة لثمانى الأرض المزروع ملكيتها بجملة ٨٢٠٠ ج بدلا من ٢٠٥٠ ج ورفض الطعن بالنسبة لتقدير ثمن البناء وتأييد قرار اللجنة بشأنه وفتحت باب المرافعة بالنسبة لطلب مقابل الانتفاع ثم حكمت في ١٩٥٨/٢/٢٧ بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ ١٢٥,٨٠٠ ج استأنف الطاعنان الحكم الأول بعريضة قدماها لقم كتاب المحكمة في ١٩٥٨/١/٧ طالين قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار ثمن الأرض من العقار المزروعة ملكيته مبلغ ٢٠٥٠ ج ورفض دعوى المطعون ضده فيما زاد على ذلك . دفع المطعون ضده : أولا - بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم المستأنف حكم انتهائى طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . ثانيا - بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد القانونى على اعتبار أن هذا الميعاد هو عشرة أيام باعتبار أن الدعوى التى صدر فيها الحكم المستأنف من الدعوى التى يفصل فيها على وجه السرعة : ثالثا - بطلان الاستئناف لتقديمه بغير الطريق القانونى تأسيسا على أنه كان يجب رفعه بتكليف بالحضور . وبتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٠ قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة العامة رأيا برفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيا السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في حين أن البادى من سياق نصوص القانون المذكور أن ولاية المحكمة الابتدائية إنما تتصل بالمنازعة في تقدير التعويض عن العقارات المنزوعة ملكيتها عن طريق الطعن في قرار لجنة الفصل في المعارضات وبإجراءات معينة متميزة عن سائر الدعاوى الأخرى بحيث لا تملك المحكمة إجراء هذا التقدير ابتداء أو أن تتصل به ولايتها عن طريق آخر سواء في صورة دعوى مبتدأة أو في صورة دعوى مقحمة على طعن مطروح مما مقتضاه أن تلتزم المحكمة بحدود ما طرح على اللجنة وفصلت فيه فلا تفصل في غير ما طرح على اللجنة سواء أ كان ذلك في صورة طلبات جديدة أو طلبات معدلة للطلب الأصل فإن هي فصلت كان ذلك مجاوزة منها لحدود ولايتها ونحروجا على نطاق الطعن المعروف عليها بحيث تقتضى معه حلة تحريم استئناف حكمها . ولما كان الثابت أن المطعون ضده حدد طلباته أمام لجنة الفصل في المنازعات فقدر التعويض المستحق له عن العقار المنزوعة ملكيته بمبلغ ٧١٧٥ ج وفصلت اللجنة في هذا الطلب ثم نادى صحيفة طعنه على قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية وحدد طلباته في الحدود السابقة حتى إذا ما قدم الخبير تقريره قام بتعديل طلباته إلى أزيد مما حددتها به أمام اللجنة وقد تعرضت المحكمة لهذه الطلبات المعدلة وفصلت فيها فإن فصلها فيها يكون باعتبارها دعوى عادية لا طعنا في قرار اللجنة ويكون حكمها تبعا لذلك جائزا استئنافه .

وحيث إن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للنفقة العامة وضع قواعد خاصة أوجب على أصحاب الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق اتباعها عند الاعتراض على التعويضات التي تقدرها لهم المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية كما أوجب اتباعها في الفصل في هذه الاعتراضات التي وصفها بأنها معارضات وهذه القواعد تختلف عما كان ينص عليه قانون نزاع الملكية السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . فأوجب القانون الجديد في المادة السابعة منه تقديم الاعتراضات الخاصة بالتعويضات خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء المدة التي حددها لمرض الكشف المتضمنة ببيان العقارات التي تقرر لزومها للنفقة

العامة وبيان أسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدرها لهم المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ، وألزم المترض بأن يرفق باعتراضه إذن بريد يساوي ٢ ٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن خمسين قرشا ولا يتجاوز عشرة جنيهات ورتب على عدم إرفاق هذا الرسم كاملا اعتبار الاعتراض كأن لم يكن ، كما نص في المادة ١٢ على أن ترسل تلك المصلحة ما يقدم إليها من اعتراضات خاصة بالتعويضات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المحددة لتقديمها إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليعملها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي ينسب له رئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات وعلى أن يقوم قلم الكتاب باخطار المصلحة وجميع أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه بعلم وصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات أمام اللجنة ، وبين في المادة ١٣ كيفية تشكيل لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات جعل رئاستها لقاض ينسب له رئيس المحكمة الابتدائية المختصة وعضويتها لاثنتين من الموظفين الفنيين أحدهما من مصلحة المساحة والثاني عن المصلحة طالبة نزع الملكية على أن تفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها إليها ، ونص في المادة ١٤ على حق المصلحة وذوي الشأن في الطعن في قرار هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور كما نص على أن تنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا — وبين من هذه النصوص أن اللجنة التي أنشأها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية إلا أن المشرع قد حولها اختصاصا قضائيا معينا حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وذوي الشأن عن التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة ، أما المحكمة الابتدائية فتختص وفقا لنص المادة ١٤ من ذلك القانون بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان ، فولايتها إذن في هذا الخصوص مقصورة على النظر في هذه الطعون ، ومن ثم فهي هيئة تنظر في طعن على قرار أصدرته اللجنة وهذا الطعن هو طعن من نوع خاص في قرارات

لجان إدارية له أوضاع متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ومتى كان ذلك ، فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا تعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة وبالتالي فلا يتسع هذا الطعن للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات مازجة ، لما كان ذلك ، وكانت طلبات المطعون ضده التي كانت مطروحة على اللجنة وأصدرت قرارها فيها انحصرت في طلب زيادة التعويض إلى ٧١٧٥ جنيها للعقار المتروكة ملكيته أرضا وبناء فان طلبه أمام المحكمة ولأول مرة زيادة التعويض إلى ١٢٤٥٧٠٠٠ جنيها من العقار أرضا وبناء يعتبر طلبا جديدا فيا يختص بالفرق بين المبلغين المذكورين وإذا قبلت المحكمة الابتدائية الطلبات المعدلة وقضت بتعديل التعويض إلى مبلغ ٩٣٠٣٠٧٥٠ جنيها فلانها تكون قد أخطأت بجاوزة سلطتها ويكون قضاؤها في الفرق بين طلباته أمام اللجنة ومقدارها ٧١٧٥ جنيها وطلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية ومقدارها ١٢٤٥٧٠٠٠ جنيها قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد العادية المقررة في قانون المرافعات ، ولا يجوز التعدي في هذا المقام بما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار اللجنة ذلك أن هذه الانتهائية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور فإذا تجاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة ولم تصدر هذه اللجنة قرارا فيها فان قضاؤها في هذه الطلبات لا يكون صادرا في طعن مقدم إليها في قرار اللجنة وبالتالي فلا يلحقه وصف الانتهائية المنصوص عليه في المادة ١٤ سالفة الذكر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتم هذا النظر وانتهى إلى عدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعنين عما قضت به المحكمة للطعون ضده زيادة عما طلبه أمام اللجنة فان النعي عليه بمخالفته القانون يكون صحيحا ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمد القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد توفيق اسماعيل
ولطفى على ، وحافظ محمد بدوي ، وصبرى فرحات .

(١٣٨)

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٩ القضائية :

ملكية . " أسباب كسب الملكية " . " التقادم المكسب " . حيازة .
" ضم مدة وضع يد السلف إلى مدة وضع يد الخلف " . وضع يد .
خلف . بيع .

التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سببا لتملك . الشئى الاستدلال بعقد شرائه غير المسجل
على انتقال الحيازة إليه . اعتبار حيازة امتدادا لحيازة سلفه لئلا يمتنع له .

التملك بوضع اليد واقعة متى توافرت شرائطها القانونية فإنها تكفى بذاتها سببا
لكسب الملكية ، وليس ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب من أن يستدل بعقد
شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين إليه وتكون حيازته في هذه الحالة
امتدادا لحيازة سلفه البائع له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - في أن المطعون عليه الأول محمود إبراهيم سليم أقام ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم الدعوى رقم ٦٩٨ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى المنصورة وقال بيانا لما إن الطاعن باشر إجراءات نزع الملكية لدين له في ذمة المرحوم محمد محمد مغيره - مورث المطعون عليها الثانية - وحكم له بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ في الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٥١ بيوع كلى المنصورة برسم مزاد ٩ ف و ١٣ ط و ٨ ص على أنها بعض تركه هذا المدين وأنه - المطعون عليه الأول - يملك أطيافا قدرها ٤ أفدنة و ١٢ قيراطا و ١٣ سهما شائعة في الأطياف التى رسا مزادها على الطاعن كان قد اشتراها في سنة ١٩٤٥ وتملكها بوضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية هو وسلفه البائع له - مصلحة الأملاك الأميرية - وطلب الحكم له بأحقية القدر المملوك له شائعا في ٩ أفدنة و ١٣ قيراطا و ٨ أمهم موضحة بصحيفة افتتاح الدعوى وبطلان إجراءات نزع الملكية وحكم مرمى المزداد أسالف الذكر ومحو كافة التسجيلات المتوقعة على القدر المذكور بناء على طلب الطاعن وذلك في مواجهة المطعون عليهم من الثالث للآخر ، ودفع الطاعن الدعوى بأن أرض النزاع مملوكة لمدينة المرحوم محمد محمد مغيره الذى اشتراها من مصلحة الأملاك الأميرية ووضع يده عليها ، وبجلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى - المطعون عليه - الأول - أنه وضع يده على الأطياف المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى والحكومة من قبله المدة الطويلة المكسبة للملكية وينفى الطاعن ذلك وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة في ١٩٥٨/٣/٢٥ للدعى - المطعون عليه الأول بطلبائه - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١ سنة ١٠ ق المنصورة وفي ١٩٥٨/١/٨ قضت المحكمة بتأييده . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأى بطلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة شخص الطعون فقررت بجلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره الترتب النيابة رأيا السابق .

وحيث إن الطاعن ينهى في الوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ومخالفة النابت في الأوراق - ويقول بيانا لذلك إن الحكم

بـنـي قـضـاءه بـاسـتـحـقـاق المـطـعـون عـلـيـه الأـول لـلـقـدر المـتـناـزع عـلـيـه و بـيـطـلـان اـجـراءـات التـفـيـذ عـلـى أـنـه تـمـلـك هـذا القـدر بـوضـع اليـد المـدة الطـويـلة المـكسـبة لـلـمـلكـيـة هـو و سـلفـه — مـصلـحـة الأـمـلاك الأـمـيرـيـة — الـتى باعـت لـه هـذا القـدر فـى ١٩٤٧/١٢/٢١ مـع إـنـه يـجـب لـكى يـعـد المـشـترى خـنـقـا لـلبـائـع — يـضـم مـدة و ضـع يـد سـلفـه إـلى مـدة و ضـع يـده — أـن يـثـبـت عـلـى و جـه القـطـع أـن عـقـدا بـالـيـع قـد عـقـد و أـن يـصـدـر هـذا الـيـع مـن يـمـلـك و لا يـكـفـى مـجـرـد اـقـرار البـائـع بـالـيـع ، و الثـابـت فـى الدـعـوى أـن الـحـكـومـة تـضـاربـت فـى أقـوالـها بـشـأن حـصـول الـيـع لـلـطـعـون عـلـيـه الأـول فـى سـنة ١٩٤٧ إذ انضـمـت إـلـيـه تـارـة و تـخـلت عـن مـسـانـدـته تـارـة أـخـرى و مـرد هـذا التـناقـض مـنـها إـنـها فـى و اقـع الأـمـر لـم تـبـع القـدر المـتـناـزع عـلـيـه لـلـطـعـون عـلـيـه الأـول بـعـقـد مـسـجـل فـى ١٩٥٥/١١/٢٨ أـما الإـقـرار الـذى تـضـمـتـه شـهـادـة تـفـتـيـش السـر بـحـصـول الـيـع فـى سـنة ١٩٤٧ فـهـو صـادر مـن فـير ذى صـفـة لـعـدم تـصـدـيق و زـيـر المـالـيـة عـلـى حـصـول الـيـع إذ أـن التـصـدـيق عـلـى الـيـع لـم يـتم إـلا بـالنـسـبـة لـلعـقـد الـذى مـجـل فـيـها بـعـد أـى فـى سـنة ١٩٥٥ و يـقـول الطـاعـن بـيـانـا لـلـو جـه الثـانـى إـن الثـابـت مـن حـكـم مـر سـى المـزاد أـن مـصلـحـة الأـمـلاك كـانـت مـمـنـلة فـى جـمـيـع إـجـراءـات نـزع المـلكـيـة و لم تـبـد أـى اعـتـراض حـتى حـكـم لـه بـمـر سـى المـزاد و أـصـبـح هـذا الحـكـم نـهـائـيـا و حـائـزا لـقـوة الشـئ المحـكـوم فـيـه و بـه نـرجـت مـلكـيـة أـرض التـزاـع عـنـها إـلى الراسـى عـلـيـه المـزاد فـاذـا ما اشـترى المـطـعـون عـلـيـه الأـول أـطـيان التـزاـع بـعـد ذلـك مـن مـصلـحـة الأـمـلاك فـى تـارـيـخ لـا حـق و ذلـك بـالعـقـد المـسـجـل فـى ١٩٥٥/١١/٢٨ فـانـه يـكـون قـد اشـتـراها مـن لا يـمـلـكـها و لا اعـتـداد بـعـقـده و إذ اعـتـبر الحـكـم أـن المـطـعـون عـلـيـه الأـول قـد اشـترى أـرض التـزاـع مـن مالـك بـوضـع اليـد يـضـم إـلى مـدة و ضـع يـده مـدة و ضـع يـد سـلفـه فـانـه يـكـون قـد أـخـطـأ فـى القـانـون .

و حـيـث إـن الحـكـم المـطـعـون فـيـه أورد فـى أ سـبـابـه تـأسـيـا لـقـضـائـه بـاسـتـحـقـاق المـطـعـون عـلـيـه الأـول لـأرض التـزاـع مـائـل ” و حـيـث إـنـه بـالنـسـبـة لـهـذا السـبـب فـقد تـناـولـتـه مـحـكـمة أول درجـة فـى أ سـبـابـها و قالـت بـالنـسـبـة لـما أثاره المـدـعى عـلـيـه الأـول — الطـاعـن — فـى مـذـكـرته الخـتـامـيـة مـن أـنـه يـناـزع فـى أـن المـدـعى — المـطـعـون عـلـيـه الأـول — خـلف خـاص لـمـصلـحـة الأـمـلاك يـضـم إـليـها مـدة و ضـع يـده لـأنـه لـم يـشـتر القـدر المـتـناـزع عـلـيـه إـلا بـعـقـد مـسـجـل فـى ١٩٥٥/١١/٢٨ و أـنـه قـبـل هـذا التـارـيـخ

لم يكن مشترى فإن هذا القول منه مردود بما جاء بمذكرة الحكومة من أنها باعت إلى المدعى القدر المتنازع عليه في ١٩٤٧/١٢/٢١ وقام المدعى بدفع مبلغ ٧٥ ج معجل الثمن كما قام بدفع رسوم التسجيل واعتمد هذا البيع في ١٩٤٨/٣/٢٩ وأن مورث المدعى عليها الثانية - المدين - لم يشتر هذا القدر وأن ما اشتراه بالمزاد العلني في ١٩٤٩/٥/٢٥ هو باقي مساحة الجزء رقم ١٦ بحوض العفريت الأمر الذي يقطع بأن مدين المدعى عليه - مدين الطاعن - لم يكن مالكا في يوم من الأيام للقدر موضوع النزاع وأن المدعى هو المالك الحقيقي وواضع اليد الفعل لهذا القدر ومن ثم يعتبر خلفا خاصا لمصلحة الأملاك يضم إليها مدة وضع يده ... ، وحيث إن المستأنف - الطاعن - لم يأت بجديد في استئنافه لم تناوله محكمة أول درجة في أسبابها التي تأخذ بها هذه المحكمة وتجعلها أسبابا لحكمها . ويبين من ذلك أن المحكمة قد حصلت في نطاق سلطتها الموضوعية أن المطعون عليه الأول اشترى في سنة ١٩٤٧ من مصلحة الأملاك القدر الذي يطالب باستحقاقه واستندت على ذلك بأدلة مستمدة من أوراق الدعوى وبما قرره مصلحة الأملاك في مذكرتها من أنها باعت إلى المطعون عليه الأول في التاريخ المذكور أطيان النزاع وأن هذا الأخير قام بدفع معجل الثمن واعتمد هذا البيع في ١٩٤٨/٣/٢٩ وهو تحصيل سائع ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فلا معقب عليه . كما يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أنه قد أشار إلى الإقرار الصادر من تفتيش السرو والمقدم من المطعون عليه الأول في مقام مرد دفاع هذا الأخير وهو لا يعدو أن يكون إخبارا بحصول عقد البيع الذي عقد مع المطعون عليه الأول في سنة ١٩٤٧ واعتمدته المصلحة في سنة ١٩٤٨ وقد رتب المحكمة على انعقاد هذا البيع اعتبار هذا الأخير خلفا خاصا يحق له أن يضم مدة وضع يد سلفه إلى مدة وضع يده وأنه بذلك يكون قد كسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة ، ولما كان القانون لا يمنع المشتري من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه وأن تكون حيازته امتدادا لحيازة سلفه البائع له وكان التملك بوضع اليد واقعة متى توافرت شرائطها القانونية فإنها تكفي بذاتها سببا للتملك ، لما كان ذلك ، فإن النعي بأن المطعون عليه الأول لا يعتبر خلفا خاصا لمصلحة الأملاك لأن شرائه بالعقد المسجل في سنة ١٩٥٥ كان لاحقا لتاريخ الحكم الصادر بمرمى

المزاد عليه وتسجيله وانتقال ملكية أطيان التزاع إليه — فلم يصادف عقده محلاً — هذا النعى لا يكون له إحاس طالما أن المطعون عليه الأول قد كسب الملكية بسبب آخر مستقل عن العقد المسجل وهو حيازته منذ شرائه بالحاصل في سنة ١٩٤٧ مما يجعله خلفاً لبائعه من ذلك التاريخ ويستفيد من حيازة هذا البائع بضم مدة وضع يد هذا الأخير إلى مدة وضع يده هو بغير أن يحتاج بإجراءات البيع التي انتهت برصو المزاد على الطاعن والتي لم يكن المطعون عليه الأول طرفاً فيها ذلك أن البائع — مصلحة الأملاك — لا يمثل المطعون عليه الأول فيها إذا كان كسب هذا الأخير ملكية أطيان التزاع يستند إلى الحيازة وهي سبب مستقل عن العقد المسجل وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فلا يعيبه قصور في التفسير أو خطأ في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجفاني ، وصبري فرحات .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عقد . " تفسيره " . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد وتعرف ما قصده العاقدان منها . ولا سلطان لمحكمة التقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي حصله

(ب) بيع . " آثار عقد البيع " . " تمار المبيع " .

حرية المتعاقدين بعقد ابتداء في الاتفاق على مال تمار البيع . اتفاقهما على أن تكون الشئ من تاريخ سابق على تسلمه " بيع أو هل المبيع قسه . لا مخالفة فيه لقانون .

(ج) عقد . " أركان العقد " . " الرضا " . محكمة الموضوع .

صدور الإيجاب لغائب دون تصريح لمبدأ القبول ، لقاضي الموضوع استخلاص المبدأ الذي ألزم الموجب البقاء فيه هل يجابه من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب ، لارتقابه عليه في ذلك من محكمة التقض متى بين الأسباب المبررة لذلك . وله تحري هذا القصد من أفعال صدوت عن الموجب بعد تاريخ الإيجاب وكشفت عن قصده هذا . وله في حالة صدور الإيجاب من شركاء متعددين عن صفقة واحدة الاستدلال على قصد المتحد بأمر صدوت عن أحدهم كاشفة لهذا القصد .

(د) حوادث طارئة . " تطبيق نظرية الحوادث الطارئة " . " شرط

الإرهاق " . إصلاح زراعي . " المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ " .

بيع . الترام .

الإرهاق الذي يوجب المدين في تحييد التزامه من جراء الحادث الطارئ ، شرطه ، أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتماد بالخسارة المألوفة في التعامل .

وجوب الناز عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ. إلى ذات الصفة موضوع العقد مازالت النزاع . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد وتعرف ما قصده الماقدان منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي حصلته (١) .

٢ - للتعاقدین بعقد ابتدائي أن يتفقا على مال ثمار المبيع . ولا جناح عليهما إن اتفقا على أن تكون هذه الثمار المشتري من تاريخ سابق على تسلمه المبيع أو على البيع نفسه إذ أن هذا الاتفاق لا يجرمه القانون وليس فيه ما يخالف النظام العام (٢) .

٣ - لقاضي الموضوع في حالة صدور الإيجاب لغائب دون تحديد صريح لميعاد للقبول أن يستخلص من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب الميعاد الذي التزم البقاء فيه على إيجابه ، والقاضي فيما يستخلصه من ذلك كله وفي تقديره للوقت الذي يعتبر مناسبا لإبلاغ القبول لا يخضع لرقابة محكمة النقض متى كان قد بين في حكمه الأسباب المبررة لوجهة النظر التي انتهى إليها ، والمحكمة وهي بسبيل استخلاص الميعاد الذي قصد الموجب الالتزام فيه بإيجابه لما أن تتجرى هذا القصد من كل ما يكشف عنه ، ولا تثريب عليها إذا استظهرته من أفعال تكون قد صدرت من الموجب بعد تاريخ الإيجاب وكشفت من قصده هذا ، كما أنه لا ولي المحكمة في حالة صدور الإيجاب من شركاء متعددين عن صفقة واحدة أن تستدل على قصدهم المتحد بأمور تكون قد صدرت من أحدهم كاشفة لهذا القصد .

(١) راجع قضا ١٩٦٤/٢/٢٦ طعن رقم ٣٩٧ س ٢٩ في السنة ١٥ ص ٤١٨ .

(٢) راجع قضا ١٩٥١/٤/٥ طعن ٢٨ س ١٩ في مجموعة ٢٥ سنة ص ٢٩٥ .

٤ — لا يجوز الاستناد في نفي الإرهاق الذي تتطلبه الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني إلى القول بأن الواقع الملموس في الحياة العملية يدل على عدم تأثير قانون الإصلاح الزراعي في ثمن الأقطان الزراعية ، ذلك أن المشرع قد أقر في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية وتحديد قيمة الأجرة منها ، كما أقر بذلك في القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالموافقة على المذكرة المقدمة إليه من وزارة المالية في شأن منع بعض التسهيلات لمشتري أراضي الحكومة والتي ورد فيها أن قانون الإصلاح الزراعي أحدث تأثيرا كبيرا في أثمان الأراضي فانخفضت أثمانها وإيجاراتها وترتب على ذلك أن عجز كثيرون من المشتريين قبل صدور هذا القانون عن الوفاء بالتزاماتهم أمام الحكومة»^(١) .

٥ — يجب أن ينظر عند تقدير الإرهاق الذي ترتب على الحادث الطارئ إلى الصفقة التي أبرم في شأنها العقد مشار التزاع . ومن ثم فإنه لتقرير ما إذا كان قد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي إرهاق للدين بالمعنى الذي يتطلبه القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني يتعين على المحكمة أن تبحث أثر هذا القانون على ذات الصفقة محل التعاقد وتبين ما إذا كان قد طرأ انخفاض في ثمن الأقطان المبيعة نتيجة صدور ذلك القانون أو لم يطرأ ، ومدى ما سببه هذا الانخفاض — في حالة تحقق حصوله — من إرهاق للدين ، إذ يشترط في الإرهاق الذي يبرر تطبيق حكم الظروف الطارئة أن يصل إلى حد تهديد المدين بخسارة فادحة ، مما ينتج عنه أن الخسارة المألوفة في التعامل لا تكفي للإفادة من هذا الحكم»^(٢) .

(٢٥١) راجع تقص ١٩٦٤/٢/٢٦ الطعن ٣٦٨ س ٢٩ ق لسنة ١٥ ص ٤٠٩ ،
١٩٦٣/١/٢ الطعن ٢٦٣ س ٢٦ ق لسنة ١٤ ص ٣٧ ، ١٩٦٣/٢/٢١ الطعن ٢٥٩ س
٢٨ لسنة ١٤ ص ٢٤٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى إنه فى ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۵۱ تقدم الطاعن الأول وأخوه المرحوم محمد ابراهيم العنتيل — مورث باقى الطاعنين — والدكتور لطفى الحو بطلب إلى الشركة المطعون ضدها لشراء مائتى فدان من أطيانها الكائنة بجهة أبى المطامير وحرر هذا الطلب على نموذج خاص مطبوع ومعنون ” طلب مشترى أطيان ملك الشركة المساهمة الزراعية الصنافية “ وتضمن — بعد ملء خاناته بمعرفة مقدميه — ابداء رغبتهم فى شراء المائتى فدان الموضحة فيه بسعر الفدان ۹۵ جنيها على أن يدفعوا نصف الثمن مقدما عند التصريح بالبيع ويقسط الباقى على أربعة أقساط متساوية يحل كل منها فى أول نوفمبر من كل سنة ابتداء من نوفمبر سنة ۱۹۵۲ مع احتساب فائدة بواقع ۶ ٪ سنويا من تاريخ الشراء حتى يوم الدفع وأن التأخير فى دفع أى قسط فى ميعاده يترتب عليه حلول باقى الأقساط فورا وأنه لا يجوز لطالبي الشراء استلام الأطيان إلا بعد دفع المبلغ المشروط دفعه مقدما من الثمن وأنهم دفعوا مبلغ ألف جنيه بصفة تأمين على أن يخصم لهم من أصل مقدم الثمن ، كما تضمن البند الأول ما يأتى ” ويعتبر تاريخ شرائنا هذه الأطيان وحققنا فى استقلال ريعها من يوم أول يناير سنة ۱۹۵۲ وعلينا أوالها الأميرية من التاريخ المذكور “ وفى ۱۹۵۱/۱۲/۲۴ وافق مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها على عقد هذه الصفقة . وبتاريخ ۱۹۵۲/۴/۲۵ أرسلت الشركة إلى الطاعن الأول خطابا مسجلا تطلب إليه فيه سداد باقى مقدم ثمن الأطيان المبيعة خلال ثمانية أيام على الأكثر كما وجهت خطابا بهذا المعنى فى ۱۶ من يونيو سنة ۱۹۵۲ إلى كل من مورث باقى الطاعنين والدكتور لطفى الحو وحددت الشركة فى هذين الخطابين المبلغ المطلوب سداؤه

بأنه ۸۵۱۲ ج بخلاف فوائد التأخير والأموال الاميرية. وبتاريخ ۲۸ من يولي سنة ۱۹۵۲ أرسل الدكتور لطفى الحو خطابا إلى الشركة يتضمن موافقته على قسمة المائتي فدان "مستراه" مع الطامن الأول ومورث باقي الطاعنين على أن يختص بنصيبه فيها وهو الثلث بالجهة القبيلة الشرقية وأن يحتسب عليه الفدان في هذا الجزء بواقع تسعين جنيها مقابل اختصاص شريكه بباقي الأطنان بما عليها من مبانى العزبة — وفوض مرسل الخطاب الشركة في إنهاء هذه القسمة مع شريكه. وإذ لم يتم الطامن الأول وشريكه بدفع شيء من المستحق عليهم رغم تكرار مطالبهم فقد وجهت إليهم الشركة إنذارا بتاريخ ۱۹۵۲/۱۲/۲۷ نهت عليهم فيه بوفاء الباقي من مقدم الثمن بقيمة القسط الذى استحق في ۱۹۵۲/۱۱/۱ ولمسالم يستجيبوا لهذا الإنذار أقامت عليهم في ۱۹۵۳/۲/۱۸ الدعوى رقم ۱۹۸۰ سنة ۱۹۵۳ أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة إلزامهم بأن يتكفوا لها مبلغ ۱۹۱۸۰ ج و ۶۲۵ م من ذلك مبلغ ۸۵۰۰ ج الباقي من مقدم الثمن المستحق دفعة في ۱۹۵۱/۱۲/۲۲ ، ۵۰۹ ج و ۶۰ م فوائد هذا المبلغ حتى ۱۹۵۲/۱۱/۱ ومبلغ ۱۱ ج و ۱۳۵ م قيمة حصة المدعى عليهم في تطهير تربة المزايمة ، ۱۸۶ ج و ۴۸۰ م مال سنة ۱۹۵۲ ، ۲۶۴۵ ج و ۵۶۹ م قيمة القسط المستحق في ۱۹۵۲/۱۱/۱ بعد استئصال الفوائد من ۱۹۵۱/۱۲/۲۲ حتى أول نوفمبر سنة ۱۹۵۲ ، ۷۳۳۸ ج و ۳۸۱ م قيمة الأقساط الثلاثة الباقية التى استحققت طبقا للعقد نتيجة التأخير في سداد القسط الأول وأسست الشركة دعواها هذه على أن البيع انعقد بينها وبين المدعى عليهم في ۱۹۵۱/۱۱/۲۲ — رد الطامن ومورث باقي الطاعنين الدعوى بأن الإيجاب الصادر منهما كان مقترنا بتحديد ميعاد للقبول غايته أول يناير سنة ۱۹۵۲ وأنه قد سقط بعدم إبلاغ الشركة قبولها إليهما خلال هذا الميعاد — أما الدكتور لطفى الحو فانه رغم إعلانه وأعداره لم يحضر ولم يبد دقا ما . وبتاريخ ۱۹۵۶/۴/۲۸ حكمت المحكمة الابتدائية بالزام المدعى عليهم (الطامن ومورث باقي الطاعنين والدكتور لطفى الحو) بأن يدفعوا للشركة المدعية (المطمون ضدها) مبلغ ۱۹۱۸۰ ج و ۶۲۵ م والفوائد بواقع ۶٪ سنويا بالنسبة لمبلغ ۷۳۳۸ ج و ۳۸۱ م قيمة الأقساط الثلاثة الأخيرة التى استحققت طبقا للبند الثانى من الشروط المؤرخة ۱۹۵۱/۱۲/۲۲ وذلك من تاريخ استحقاق كل قسط حتى السداد . استأنف المحكوم عليهم

الثلاثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢١١ سنة ٧٤ ق
وطلبوا أصليا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشركة المستأنف عليها واحتياطيا
تخفيض الثمن إلى ٣٠ ٪ من الثمن المتفق عليه استنادا إلى نص الفقرة الثانية
من المادة ١٤٧ مدني الخاص بالتأليف الطارئة وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٧
قضى بتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعون في الحكم الاستئنافي بطريق
التقاضي وحرص الطعن على دائرة فحص الطعون بجملة ١٩٦٢/٤/٢٤ وفيها
تمسكت النيابة بما ورد بالمذكرة المقدمة منها والتي انتهت فيها إلى طلب تقاضي
الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة
لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على صيغتين ينفي الطاعنون في أولهما على الحكم المطعون
فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن الإيجاب
الصادر منهم في ١٩٥١/١٢/٢٢ لم يحدد فيه ميعاد لقبول الشركة المطعون ضدها
وعلى أن نص البند الأول من العقد الذي استندوا إليه في القول بأن إيجابهم اقترن
بتحديد ميعاد للقبول بغايته أول يناير سنة ١٩٥٢ لا يفيد تحديد هذا الميعاد لأن
هذا الشرط لا ينصرف أثره إلى ركن من أركان العقد وإنما إلى حق الطاعنين
في استغلال المبيع — ويرى الطاعنون أن هذا الذي ذهب إليه الحكم في تفسير
نص البند المذكور مجاف تماما لعبارة الصريحة الواضحة والتي لا يمكن أن يكون لها
معنى سوى تحديد ميعاد ثابته أول يناير سنة ١٩٥٢ لقبول طلب الشراء المقدم
من الطاعن الأول وأخيه — مودت باقي الطاعنين — بحيث إذا انقضى هذا
الميعاد دون أن يصدر قبول من الشركة المطعون ضدها سقط الإيجاب الصادر
منها طبقا للمادة ٩٣ من القانون المدني وإذ كانت هذه الشركة لم تبلغها
قبولها إلا في ١٩٥٢/٤/٢٥ و ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٢ فإن هذا
القبول لم يصادف إيجابا قائما وبالتالي فلا ينعقد به البيع ، وإذ غير
صحيح ما فرده الحكم من أن الميعاد المنصوص عليه في البند

الأول من العقد لا ينصرف إلا إلى حق الطاعنين في استغلال الأطنان المبيعة ذلك أن الحق في الاستغلال وإن كان حقا مرتبطا بتنفيذ العقد من حيث تسليم المبيع إلا أن الوفاء بالتزام التسليم إنما يبدأ منذ تمام العقد لا قبل ذلك ومن ثم فإنه يلزم لكي يولد الالتزام بالتسليم الذي يترتب عليه حق المشتري في ثمرة المبيع أن ينقصد البيع بصدور القبول المطابق للإيجاب ، وإذا كان الموجبون قد أرادوا أن يكون تنفيذ الالتزام بالتسليم في أول يناير سنة ١٩٥٢ فإن ذلك يقتضى حتما انعقاد البيع بإبلاغ القبول في هذا التاريخ على أكثر تقدير ، ولا يتصور أن ينقصد البيع في ١٩٥٢/٤/٢٥ - وهو التاريخ الذي اعتبره الحكم أن البيع قد انعقد فيه - وأن يكون التسليم نفاذا له مشروطا حصوله في أول يناير سنة ١٩٥٢ ولقد قررت الشركة المطعون ضدها في مريضة دعواها أن العقد تم في ١٩٥١/١٢/٢٢ كي تضى على مزاعمها طلاء من القانون بل وزعمت أيضا أن طلب الشراء المقدم في ١٩٥١/١٢/٢٢ إنما يعتبر قبولا من مقدميه لإيجاب سابق منها ، لكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأى من هذين القولين كما لم يأخذ بقول الطاعنين بعدم انعقاد البيع وقضى بانعقاده في ١٩٥٢/٤/٢٥ وبذلك يكون قد فرض على الطرفين تمام التعاقد في تاريخ لم تنجبه إليه نية أى من طرفيه وفي ذلك كله ما يعيب الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه .

ويتحصل النتي الوارد في الوجه الأول من السبب الثانى في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ذلك أنه وقد رأى أن الإيجاب الصادر من الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين جاء خلوا من تحديد ميعاد للقبول فقد كان عليه أن يلتزم نص الفقرة الثانية من المادة ٩٣ مدنى التى تقرر بأن الميعاد قد يستخلص من ظروف الحال ومن طبيعة التعامل فيبحث فيما إذا كان إبلاغ الشركة قبولها في ١٩٥٢/٤/٢٥ و ١٦ يونيو سنة ١٩٥٢ قد تم في الوقت المناسب أى في الميعاد المحدد ضمنا من طالبى الشراء أولا ولو أنه عنى بهذا البحث تبين أن ظروف الحال المقارنة للإيجاب والتى صدر في ظلها لم تكن تسمح بترأخى إبلاغ القبول حتى هذين التاريخين . أما استخلاص الحكم مواقفة الموجبين على امتداد الميعاد إلى التاريخين المذكورين من عدم اعتراضهم على تأخير الشركة في إبلاغهم قبولها وبما جاء في الخطاب المرسل من الدكتور الحو إلى الشركة من أنه اتفق مع

الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين على قسمة الأطنان التي اشتروها من الشركة فإن هذا الاستخلاص غير صائب ولا سند له في الأوراق لأنه بني على ظروف لاحقة للإيجاب ولم يصدر في ظلها ، كما أن مجرد عدم الاعتراض لا يفيد قطعاً الرضاء بمحصول القبول متأخراً ولا يؤدي إلى أحياء إيجاب كان قد سقط قبل إبلاغ القبول ، وظروف الحال المقارنة للإيجاب تدل كلها على أن طلب الشراء اتسم بطابع السرعة وأن الموجبين ما كانوا ليقبلوا التعاقد في ٢٥ يولية سنة ١٩٥٢ على أطنان أرادوا إعدادها للزراعة في أول يناير من هذه السنة أما خطاب الدكتور الحوقاني فضلاً عن عدم جواز محاجة الطاعنين به لأن صاحبه ليس وكلاً عنهم فإن الحكم قد مسخ عباراته حين فهمه على أنه يتضمن إقراراً من مرسله بانعقاد البيع وباتفاقه مع شريكه على قسمة الأطنان المبيعة إليهم ، إذ أن عبارات الخطاب لا تحقق هذا المعنى بل إن ماورد فيه من تفويض مرسله للشركة في إنهاء موضوع القسمة يتنافى مع سبق حصول اتفاق بينه وبين الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين على هذه القسمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بانعقاد البيع على قوله " وحيث إن العقد المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ قد انطوى على إيجاب صادر من جانب المتأنفين - الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين والدكتور الحوقاني - أفصح فيه هؤلاء عن رغبتهم في الشراء وانعقاد البيع عن عفار معين نظير ثمن محدد . ولا جدال في أن هذا الإيجاب كان ولا بد من أن يعرض على مجلس إدارة الشركة المتأنف عليها (المطعون ضدها) ليصدر قراره في شأنه ، وبذلك وقع الإيجاب في غير مجلس العقد ، وذلك يستتبع استقصاء ما إذا كان الإيجاب قد اقترن بميعاد محدد ليلغى القبول أم أنه ترك دون تحديد ميعاد للقبول . وحيث إنه وإن كان المتأنفون قد ذهبوا إلى أن الشرط الأول من الإقرار المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ قد تضمن نصاً حدد فيه أجل القبول إلا أنه تبين من مراجعة هذا الإقرار أنه لم يشمل على نص يؤخذ منه أن المتأنفين قد حددوا ميعاداً للقبول وأنهم وإن كانوا قد شرطوا في البند الأول من العقد أن تاريخ شراء الأطنان وحق استثمارهم المبيع يبدأ في أول يناير سنة ١٩٥٢ فإن هذا الشرط لا ينصرف أثره إلى أي ركن من أركان البيع وإنما يلحق الالتزام بتسليم

المبيع الذي يعد التراما ناشئا عن انعقاد البيع ومن ثم لا يعتبر هذا الشرط محددًا لأجل يتعين أن يتم فيه القبول — وحيث إنه متى تبين أن الإيجاب قد صدر في غير مجلس العقد ومتى وضح من الإقرار المؤرخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أنه خلا من تحديد ميعاد للقبول فإنه يستخلص من كل ذلك أن المستأقنين قبلوا أن يلتزموا بإيجابهم حتى يعرض أمره على مجلس إدارة الشركة ويبقى إيجابهم ملزما لهم إلى الوقت الذي يتسع لعقد مجلس الإدارة وإخطارهم بالقرار الذي يصدره . وحيث إن مجلس إدارة الشركة قد انعقد في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ وأصدر قرارا بقبول البيع للمستأقنين بالشروط التي عرضوها . ثم أخطرت الشركة المستأقنين بهذا القرار بموجب خطابات موصى عليها وكان الخطابان المرسلان للمستأقنين الأول (الدكتور الحو) والثاني (المرحوم محمد إبراهيم العنيلي) بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٢ وكان الخطاب المرسل للمستأقف الثالث (الطاعن الأول) بتاريخ ٢٥/٤/١٩٥٢ وفي أثر هذه الخطابات أرسل المستأقف الأول إلى الشركة خطابا تاريخه ٢٨ يوليه سنة ١٩٥٢ يخبرها فيه بأنه اتفق مع شركاء على قسمة الأطنان التي اشتروها منها وكلف الشركة بالقيام بإجراء القسمة — وحيث إن المحكمة تستخلص مما تقدم أنه بعد أن صدر القبول من جانب الشركة المستأقف عليها أخطرت الشركة المستأقنين في الوقت المناسب بانعقاد البيع ، ولم يبد أي منهم اعتراضا على ذلك بل إن المستأقف الأول قد أقر بصحة انعقاد العقد وطلب إجراء القسمة ولما إن أخطرت المستأقف الثالث (الطاعن الأول) بتابعة هذه الإجراءات لم يعترض ، وحيث إنه متى تقور ما تقدم وكان الثابت من أوراق الدعوى أن قرار الشركة بالموافقة على البيع وإخطار الشركة المستأقنين بهذا القرار قد وقع في الوقت المناسب ولم يبد المستأقنون اعتراضا كما سبق بيانه وأن اعتراضهم لم يبرز إلا بعد أن أعلنوا بصحيفة الدعوى المستأقفة في ١٢/٢/١٩٥٣ فإن الإيجاب الصادر من جانبهم يكون قد لاقى قبولا من جانب الشركة المستأقف عليها وبالتالي يكون عقد البيع قد انعقد صحيحا وأصبح مشجعا لآثاره .

وحيث إن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد وتعرف ما قصده العاقدان منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي حملته . ولما كان ما ذهبت إليه محكمة الموضوع في تفسير

نص البند الأول من طلب الشراء المتضمن الإيجاب الصادر من الطاعن الأول وزمليه من أن هذا النص لا يفيد تحديد ميعاد غايته أول يناير سنة ١٩٥٢ لقبول الشركة المطعون ضدها وأن المقصود بإيراد هذا التاريخ هو تحديد بدء استحقاق الموجبين لفلة الأطنان المبيعة عند انعقاد البيع — هذا التفسير هو مما تحتمله عبارات نصوص العقد التي يجب عند تفسيرها اعتبارها مكملة لبعضها بعضا — لما كان ذلك، وكان للتعاقدين بمقتضى ابتدائي أن يتفقا على مآل ثمار المبيع، ولا جناح عليهما إن اتفقا على أن تكون هذه الثمار للشترى من تاريخ سابق على تسلمه المبيع أو على البيع نفسه إذ أن هذا الاتفاق لا يحرمه القانون وليس فيه ما يخالف النظام العام — فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه فسر الشرط السابق بما ينبو عن عبارته الصريحة وبما يتناقض مع أحكام البيع الواردة في القانون يكون غير صحيح . ولما كانت محكمة الاستئناف — خلافا لما يقوله الطاعنون — لم تغفل حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من القانون المدني بل أنها التزمت واستخلصت من ظروف الحال ومن طبيعة المعاملة ومن قصد الموجبين أنهم قبلوا الالتزام بإيجابهم إلى الوقت الذي يتسع لعرض هذا الإيجاب على مجلس إدارة الشركة ولاخطارهم بالقرار الذي يتخذه هذا المجلس ورأت المحكمة أن إبلاغ الشركة قبولها إلى الموجبين ثم في الوقت المناسب مدقة على ذلك بما استخلصته من نية الموجبين وبأنهم بعد إبلاغهم هذا القبول لم يعترضوا بأنه وصل إليهم متأخرا بل على التقيض فإن أحدهم — وهو الدكتور الخو — أقر بانعقاد البيع في خطاب أرسله إلى الشركة في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٥٢ أى بعد وصول القبول إلى الطاعن الأول بأكثر من ثلاثة أشهر، وضمن هذا الخطاب ما يفيد وجود مشروع قسمة بينه وبين شريكه بخصوص الأطنان المبيعة إليهم وفوض الشركة في إنهاء إجراءات هذه القسمة، كما أن الطاعن الأول حين أخطرته الشركة بعد ذلك بمتابعة إجراءات هذه القسمة لم يعترض، وأن إدعاء الموجبين بعدم انعقاد البيع لم يظهر إلا بعد أن رفعت عليهم الشركة دعواها الحالية . ولما كانت هذه الأسباب التي دلت بها الحكم المطعون فيه على أن الشركة أبلفت قبولها في الميعاد المحدد ضمنا وفي الوقت المناسب لها أصلها في الأوراق التي كانت مقدمة إلى محكمة الموضوع وتنسق مع الوقائع التي استعرضتها المحكمة

وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وكان لقاضي الموضوع في حالة صدور الإيجاب لغائب دون تحديد صريح لميعاد للقبول أن يستخلص من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب الميعاد الذي التزم البقاء فيه على إيجابه ، والقاضي فيما يستخلصه من ذلك كله وفي تقديره للوقت الذي يعتبر مناسباً لإبلاغ القبول لا يخضع لرقابة محكمة النقض متى كان قد بين في حكمه الأسباب المبررة لوجهة النظر التي انتهى إليها ، لما كان ذلك ، وكان لا وجه لتعيب الحكم لاستناده في هذا الخصوص إلى وقائع لاحقة لتاريخ صدور الإيجاب ذلك أن المحكمة وهي بسبيل استخلاص الميعاد الذي قصد الموجب الالتزام فيه بإيجابه لها أن تتحرى هذا القصد من كل ما يكشف عنه ولا تثريب عليها إذا استظهرته من أفعال تكون قد صدرت من الموجب بعد تاريخ الإيجاب وكشفت عن قصده هذا كما أنه لا على المحكمة في حالة صدور الإيجاب من شركاء متعددين عن صفقة واحدة أن تستدل على قصدهم المتحد بأمور تكون قد صدرت من أحدهم كاشفة لهذا القصد ، لما كان . ١. تقدم ، وكان بين من خطاب الدكتور الحو المورخ ٢٨ يولية سنة ١٩٥٢ أن ما استخلصه منه الحكم الماطعون فيه يؤدي إليه مدلول حباراته ولا ينطوي هذا الاستخلاص على مسخ له . وكان هذا الحكم وقد انتهى بالأسباب الساتفة التي أوردها إلى أن الإيجاب كان ما زال قائماً إلى أن صادفه القبول من الشركة فانه إذ اعتبر أن عقد البيع قد تم في التاريخ الذي علم فيه الموجبون بالقبول فانه يكون قد التزم حكم المادة ١/٩٧ من القانون المدني وطبقها تطبيقاً صحيحاً ولا يعتبر الحكم — خلافاً لما يقوله الطاعنون — قد خرج على نية العاقلين بتحديد هذا الزمان لتتام العقد لأن أحداً منهم لم يدع في طلباته أمام محكمة الموضوع بانعقاد العقد فيه ذلك أن هذا التحديد هو ما يحلله حكم القانون في حالة عدم وجود اتفاق يقضى بغيره وما دام الخصوم لم يدعوا بوجود مثل هذا الاتفاق بينهما فإنه كان على المحكمة أن تنزل حكم القانون دون اعتداد بما طلبة الخصوم مخالفاً لذلك . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن النى بالسبب الأول وبالسبق الأول من السبب الثاني يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في الشق الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إنهم طلبوا من محكمة الاستئناف في حالة عدم إجابتهم إلى طلبهم الأصلي الخاص برفض دعوى الشركة المطعون ضدها أن تقضى لهم بإتقاص الثمن استنادا إلى نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني وذلك على اعتبار أن قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر بعد التعاقد يعد ظرفا طارئا لم يكن في الوسع توقعه وترتب عليه انخفاض ثمن الأطنان المبيعة وهبوط أسعار الحاصلات الزراعية مما أصبح معه تنفيذ التزامهم بإداء الباقي من الثمن مرهقا لم بحيث يهددهم بخسارة فادحة ، وقد رفض الحكم هذا الطلب الاحتياطي بمقولة إن الواقع الملموس في الحياة العملية يبين منه أن قوانين الإصلاح الزراعي لم يكن لها أثر يمكن معه القول بأن التزام الطاعنين بدفع باقي الثمن أصبح مرهقا ، ويرى الطاعنون أن هذا من الحكم قول عام تحكي إذا لا أثر لهذا الواقع الملموس لا في أوراق الدعوى ولا في خارجها كما أن الشركة المطعون ضدها قد سلمت بوقوع الإرحاق نتيجة قوانين الإصلاح الزراعي باتخاذ مجلس إدارتها قرارا بمنح تسهيلات لمشتري أراضيها تتمثل في التجاوز من نسبة معينة من الثمن والفوائد وقد ذكر مجلس الإدارة في تقريره إلى الجمعية العمومية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٧ أنه رغم هذه التسهيلات لم يقم هؤلاء المشترون بسداد المستحق عليهم . ولو أن الطاعنين لم ينازعوا الشركة بدعواهم الحالية لكان من حقهم الاستفادة من تلك القواعد التي وضعتها الشركة وما دام الحكم المطعون فيه قد رأى رفض منازعتهم في شأن انعقاد العقد فلا أقل من أن يهبط بالتزاماتهم إلى الحد المعقول بالتطبيق لمادة ١٤٧/٢ مدني وتمشيا مع قرار مجلس إدارة الشركة آنف الذكر .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بطلب احتياطي هو إتقاص الثمن بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني وذلك على اعتبار أن قوانين الإصلاح الزراعي تعتبر ظرفا طارئا ترتب عليه أن صار تنفيذ التزامهم بالوفاء بباقي الثمن مرهقا بحيث يهددهم بخسارة فادحة وقد رد الحكم على هذا الطلب بقوله " وحيث إن ما أثاره المستأنفون في شأن إتقاص الثمن قد تمسكوا فيه بنظرية الظروف الطارئة ،

وحيث إن المستأنفين إذ طلبوا إنقاص الثمن ذهبوا إلى أن ثمن الأطنان الزراعية قد هبطت عقب صدور قوانين الإصلاح الزراعي وأنهم لذلك يفيدون من حكم المادة ١٤٧ فقرة ثانية مدني التي أباحت للقاضي أن يقدر ما يطرأ بعد التعاقد من ظروف تجعل وفاء المدين بالالتزام مرهقا وتركت للقاضي أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، وحيث إن تذرع المستأنفين في إنقاص الثمن بقوانين الإصلاح يدحضه الواقع الملموس في الحياة العملية الذي يبين منه أن هذه القوانين لم يكن لها أثر يمكن معه القول بأن التزام المستأنفين بدفع باقي الثمن أصبح مرهقا ، وحيث إنه وإن كانت أسعار الأطنان الزراعية قد هبطت إلا أن هذا الهبوط كان لا بد من أن يقع عقب انتهاء الحرب العالمية الأخيرة التي ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا جنونيا وكان لا بد أيضا أن تتدرج الأسعار في الهبوط حتى تعود إلى مجراها الطبيعي وذلك لا يعد هذا الهبوط ظرفا طارئا بل كان أمرا متوقعا الحدوث قياسا على ما جرى في أعقاب الحرب العالمية الأولى " وهذا الذي قرره الحكم غير متج في نفي شرط الارهاق في النزاع الحالي ذلك أنه علاوة على أن المشرع قد أقر في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية وتحديد قيمة لأجرة عنها كما أقر بذلك في القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالموافقة على المذكرة المقدمة إليه من وزارة المالية في شأن منح بعض التسهيلات لمشتري أراضي الحكومة والتي ورد فيها " أن قانون الإصلاح الزراعي أحدث تأثيرا كبيرا في أثمان الأراضي فانخفضت أثمانها وإيجاراتها وترتب على ذلك أن عجز كثيرون من المشتريين قبل صدور هذا القانون عن الوفاء بالتزاماتهم أمام الحكومة " علاوة على هذا - وهو ما ينقض قول الحكم بأن الواقع الملموس في الحياة العملية يدل على عدم تأثير قانون الإصلاح الزراعي في ثمن الأطنان الزراعية - فانه يجب أن ينظر عند تقدير الإرهاق الذي ترتب على الحادث الطارئ إلى الصفقة التي أبرم في شأنها العقد منازع النزاع ، ومن ثم فانه لتقرير ما إذا كان قد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي إرهاب للطاعنين بالمعنى الذي يتطلبه القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني يتعين على المحكمة أن

تبحث أثر هذا القانون على ذات الصفقة محل التعاقد وتبين ما إذا كان قد طرأ انخفاض في ثمن الأطنان المبعة نتيجة صدور ذلك القانون أو لم يطرأ ، ومدى ما سببه هذا الانخفاض - في حالة تحقق حصوله - من أرهاق للطاعنين ، إذ أنه يشترط في الأرهاق الذي يبرر تطبيق حكم الظروف الطارئة أن يصل إلى حد تهديد المدين بخسارة فادحة مما ينتج عنه أن الخسارة المألوفة في التعامل لا تكفي للاستفادة من هذا الحكم - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم للنطاق الواجب إلزامه عند بحث شرط الأرهاق واعتمد في نفيه على أسباب عامة مجملة لا تنصب على ذات الصفقة محل النزاع وليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما رتب عليها الحكم من انتفاء الأرهاق المدعى به فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وحده .

جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف مرمي ، ولطفى هلى ، وحافظ محمد بدوى ، وإبراهيم الجافى .

(١٤٠)

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) اختصاص . " الاختصاص المتعلق بالولاية " . " أجنب " . تنفيذ . تنفيذ الأحكام الأجنبية .

القول بدخول محكمة بداية القدس فى الأراضى التى ضمها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يثير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون .

(ب) تنفيذ . تنفيذ الأحكام الأجنبية . حكم .

تنفيذ الأحكام الأجنبية . وجوب التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقاً لقانون البلد الذى صدر فيه .

(ج) اختصاص . " الاختصاص المتعلق بالولاية " . " أجنب " .

الأصل اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى له موطن أو سكن فى مصر . اختصاصها كذلك بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر فى أحوال معينة .

(د) اختصاص . " الاختصاص المتعلق بالولاية " . " أجنب " . تنفيذ . تنفيذ الأحكام الأجنبية . حكم .

انقضاء الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دعوى الأجنبى . انقضاءه فى قسم الوقت للمحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية اعتباره قد صدر من محكمة أجنبية فى حدود اختصاصها . مثال .

(هـ) تنفيذ . تنفيذ الأحكام الأجنبية . حكم . إعلان . نظام عام . بطلان .

ويجب التحقق من اعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تنديله بالصيغة التنفيذية . صحة اعلان المحكوم عليهم وفق الاجراءات التي رجمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الاجراءات مع اضبارات النظام العام في مصر . لا محل للنسبة ببطلان الاعلان .

(و) اثبات . طرق الاثبات . " القرائن القانونية " . " حجية الأمر المقضي " . محكمة الموضوع .

استخلاص النزول من حجة الأمر المقضي مسألة موضوعية .

١ - إذا قرر الحكم المطعون فيه أن كون محكمة بداية القدس داخلة في الأراضي التي ضمتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - توجب أحكام التشريع المصري في خصوص تنفيذ الأحكام الأجنبية التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه ، وهو ما تنص عليه المادة ١/٤٩٣ من قانون المرافعات ، والمادة ١/٢ من اتفاقية تنفيذ الأحكام المبرمة بين دول الجامعة العربية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

٣ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافعات من أن تختص المحاكم المصرية بالدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر في أحوال معينة حددتها ، أن الاختصاص ينعقد للمحاكم المصرية أصلاً ومن باب أولى في الدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو سكن في مصر وذلك بموجب ضابط إقليمي تقوم على مقتضاء ولاية القضاء المصري بالنسبة للأجنبي .

٤ - إذا كانت محكمة بداية القدس مختصة بنظر الدعوى طبقا لقانونها ، وكان اختصاصها يقوم أصلا على أساس المحل الذى أبرم فيه العقد وكان مشروطا تنفيذه فيه - وهما ضابطان للاختصاص مسلم بهما فى غالبية التشريعات ويقرهما قانون الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها - أى القانون المصرى - إذ نصت عليهما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات ضمن الحالات التى يقوم فيها الاختصاص للحاكم المصرية بالنسبة للأجنى ولولم يكن له موطن أو سكن فى مصر . وإذا كانت محكمة بداية القدس - وهى إحدى جهتى القضاء المنعقد لهما الاختصاص فى النزاع القائم بين الطرفين - قد رفعت إليها الدعوى فعلا وأصدرت فيها الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية ، فإن دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدلية توجب اعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة أجنبية فى حدود اختصاصها .

٥ - شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره فى الحكم الأجنبى قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية . وذلك عملا بما تقرره المادة ٤٩٣/٢ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقرة ب منها . وإذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدنى تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تجرى مباشرتها فيه - و كان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل فى نطاق هذه الإجراءات - وقد أعلن الطاعنون إعلانا صحيحا وفق الإجراءات التى رسمتها قانون البلد الذى صدر فيه الحكم والتى لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام فى مصر ، فإن النعى ببطلان إعلان الدعوى المطلوب تذييل حكمها بالصيغة التنفيذية يكون على غير أساس .

٦ - استغنى التزول عن حجية الأمر المقضى مما يدخل فى سلطة

قاضى الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق تحصل في أنه بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٥٣ صدر من محكمة بداية القدس الأردنية حكم لمصلحة المطعون عليه في القضية رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٣ يقضى بالزام الطاعنين بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ ٣٣٧٩ ديناراً و ٢٢٢ فلساً والمصاريف والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٥/٤/١٩٥٣ وخمسين ديناراً مقابل أتعاب المحاماة . وتقدم المطعون عليه بهذا الحكم إلى قاضي الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية طالباً بإصدار أمر أداء بموجبه . وبتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ صدر هذا الأمر ضد الطاعنين بأداء المبلغ المحكوم به بالعملة المصرية ولما استأنف الطاعنون هذا الأمر قضى في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بالغائه لصدره من هيئة غير مختصة . وفي ٤ يولييه سنة ١٩٥٧ أقام المطعون ضده الدعوى الحالية أمام محكمة القاهرة الابتدائية ، تقيدت بجدولها برقم ٢٣٤٧ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة ، وطلب القضاء له بتذيل الحكم الصادر من محكمة بداية القدس الأردنية في ٥ يولييه سنة ١٩٥٣ بالصيغة التنفيذية وبجعله بمثابة حكم واجب التنفيذ في مصر . وقدم المطعون ضده صورة رسمية من الحكم المذكور كما قدم العقد الذي نشأت بمقتضاه العلاقة بين الطرفين ، وهو تعهد بفتح اعتماد بحساب جار مدين في حدود مبلغ ٣٠٠٠ جنيه فلسطيني حرر بيافا في الأول من أبريل سنة ١٩٤٦ بين المطعون عليه والطاعنين وورد بالبند الرابع عشر منه أنه في حالة الالتجاء إلى المحاكم فإن الطاعنين يسقطون حقهم في اختيار أية محكمة ولاطعون ضده أن يختار المحكمة ذات الصلاحية من محاكم فلسطين دون ثمة اعتراض من هؤلاء . واستند المطعون ضده إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية في سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وإلى القانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٤٩ بتعديل قانون الإدارة العامة في فلسطين الصادر برقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ وقانون أصول المحاكمات الحقوقية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ وقدم صورا منها . وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٨ قضت محكمة أول درجة بتذليل حكم محكمة بداية القدس رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٣ بالصيغة التنفيذية . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢٠ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة وحكت المحكمة الاستئنافية في ١١ يولييه سنة ١٩٥٨ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وطمعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٦٢ وفيها طلبت النيابة رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات حدد لنظر الطعن جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٦٤ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل السببان الثاني والثالث منها في النعي على الحكم بالخطأ في القانون . ويقول الطاعنون في بيان ذلك إنهم تمسكوا بما اتفق عليه في العقد المبرم بينهم وبين المطعون ضده من اشتراط أن يكون الاختصاص لأية محكمة من المحاكم الفلسطينية ، ولكن هذا الأخير اختار عند رفع الدعوى لاستصدار الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية محكمة بداية القدس بالملكة الأردنية . وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن محكمة بداية القدس التي كانت من محاكم فلسطين قبل الاعتداء عليها قد أصبحت بموجب قانون الإدارة العامة في فلسطين مختصة بما كانت تختص به المحكمة المركزية في يافا ، وهذا القول مخالف للقانون إذ لا يجوز لأية دولة أن تصدر تشريعا للعمل به خارج حدودها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الرد على دفاع الطاعنين الذي يثرونه بسبب النعي على قوله : ” وبما أن الحاكم العسكري العام في الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية — بعد أن أصدر مجلس الأمة القرار التاريخي بوحدة الضفتين — أصدر المنشور رقم ٤ الذي نص في الفقرة الأولى منه على ما يأتي : (أخول محكمة القدس الصلاحية التامة لإجراء محاكمة كافة أصناف الدعاوى الحقوقية التي كانت تدخل ضمن صلاحية المحكمة المركزية في يافا) وبما

أن المادة السادسة من قانون تعديل الإدارة العامة في فلسطين رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ تنص على أن جميع القوانين والأنظمة والأوامر وسائر التشريعات الأخرى التي أصدرها جلالة الملك أو الحاكم العسكري أو الحاكم الإداري العام تعتبر أنها كانت وما زالت نافذة ومعمولا بها . وبما أن المستفاد من ذلك أن المنشور رقم ٤ السالف الذكر قد اكتسب قوة القانون في المملكة الأردنية الهاشمية بناء على المادة السادسة من قانون تعديل الإدارة العامة في فلسطين إذ جعل محكمة بداية القدس مختصة بالفصل في الدعاوى التي كانت في الأصل من اختصاص المحكمة المركزية في يافا ، وقد قررت ذلك محكمة التمييز في المملكة الأردنية الهاشمية في القضية رقم ٤٤ سنة ١٩٥٤ . ” وبما أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على العقد المبرم بين الخصوم في أول أبريل سنة ١٩٤٦ والذي بموجبه حصل المدعى — المطعون عليه — على الحكم المطلوب تنفيذه في مصر أن محل المدعى والمدعى عليهم — الطاعنين — هو بلدة يافا وأن البند الرابع عشر من ذلك العقد ينص على أنه في حالة الالتجاء إلى المحاكم فإن المدعى عليهم — الطاعنين — يسقطون حقهم في اختيار أية محكمة وللبك أي الطعون عليه أن يختار المحكمة ذات الصلاحية من محاكم فلسطين ولا حق لهؤلاء في الاعتراض على المحكمة التي يختارها البنك . وأن نص المادة ٢٢ من القانون المدني صريح في أن قواعد الاختصاص في جميع المسائل الخاصة بالإجراءات يسرى عليها قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات وهي قوانين المملكة الأردنية الهاشمية بما فيها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ . ” وأن الاتفاق على ترك الاختيار للتأق ضد — المطعون ضده — يعطيه الحق في اختيار محكمة بداية القدس للتقاضى باعتبارها من محاكم فلسطين قبل الاعتداء عليها : وكوفه هذه المحكمة داخلية في الأراضي التي ضمتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يثير من أنها من محاكم فلسطين وفقا للاتفاق . وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يخالف فيه للقانون ، ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من انعقاد الاختصاص لمحكمة بداية القدس بإصدار الحكم الذي قضى الحكم المطعون فيه بتذييله بالصيغة التنفيذية ، ومن ثم فإن النعى بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون إذ قضى بتذيل حكم أجنبي بالصيغة التنفيذية حاله أنه صادر من محكمة غير مختصة . ويقولون في بيان ذلك إنهم تزحوا من فلسطين إلى مصر وتوطنوا بها منذ عام ١٩٥٠ وكانوا يقيمون بالقاهرة وقت رفع الدعوى عليهم في الأردن ، وبذلك تكون المحاكم المصرية هي المختصة بالفصل في القضايا التي تقام ضدهم طبقا للسادة الثالثة من قانون المرافعات وبالتالي يكون الحكم المطلوب وضع الصيغة التنفيذية عليه قد صدر من محكمة غير مختصة . ولا يمتد في هذا الخصوص يكون المحكمة التي أصدرته — وهي محكمة بداية القدس بالأردن — مختصة وفقا لقانون الدولة التي صدر فيها ، لأن هذا مشروط بالا ينعقد الاختصاص للمحاكم المصرية بنظر الدعوى ، وتعد القواعد التي تحدد الاختصاص العام للمحاكم المصرية من النظام العام الذي لا يجوز الاتفاق على مخالفته .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه في خصوص ماورد بسبب النعى على ما يلي ” وبما أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على العقد المبرم بين الخصوم في أول أبريل سنة ١٩٤٦ أن بلدة يافا هي التي تم فيها التعهد وجرى فيها تسليم المال ووقع فيها الفعل المصيب للدعوى ، وأن المستأنفين — الطاعنين — صرحوا للمستأنف ضده — المطعون ضده — بأن يختار المحكمة ذات الصلاحية للفصل فيما ينشأ بين الطرفين من نزاع من بين محاكم فلسطين وأنه لا حق لهم في الاعتراض على صلاحية المحكمة التي يختارها البنك . وبما أن المادة الثالثة من قانون اصول المحاكمات الحقوقية الأردني رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن تقام الدعوى الحقوقية في المحكمة البدائية التي تقع ضمن دائرة اختصاص المكان الذي — (١) يقيم فيه المدعى عليه أو يتعامل أعماله فيه . (٢) تم فيه التعهد . (٣) جرى فيه تسليم المال . (٤) تعين لتنفيذ التعهد . (٥) وقع فيه الفعل المسبب للدعوى . وأنه إذا عين أحد المتعاقدين لمصلحة العاقد الآخر بنص في العقد مكانا للتداعي عند حدوث خلاف بينهما من جراء هذا العقد يكون العاقد الآخر مخيرا بين إقامة الدعوى في محكمة المكان الذي يقيم فيه خصمه أو في محكمة المكان الذي اختاره هذا الخصم في العقد . وبما أنه يبين مما تقدم أن محكمة بداية القدس مختصة دوليا وداخليا بالفصل في النزاع الذي ثار بين

المفهوم " ولما كانت أحكام التشريع المصري في خصوص تنفيذ الأحكام الأجنبية توجب التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذي صدر فيه إذ تنص على هذا الشرط المادة ١/٤٩٣ من قانون المرافعات كما تنص عليه المادة ١/٢ من اتفاقية تنفيذ الأحكام المبرمة بين دول الجامعة العربية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والواجبة التطبيق في الدعوى الراهنة لموافقة كل من المملكة الهاشمية الأردنية والجمهورية العربية المتحدة عليها — وكان اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية يقوم بحق على النحو الذي حصل له الحكم المطعون فيه لا على أساس إرادة الطرفين أي الخضوع الاختياري عند التعاقد فحسب ، وإنما يقوم كذلك وبصفة أصلية على أساس المحل الذي أبرم فيه العقد وكان مشروطا تنفيذه فيه ، وهو أساس يقره القانون الأردني كدعامة لاختصاصه على النحو الذي ذكره الحكم المطعون فيه — وكان الاختصاص على هذا الأساس وإن انعقد لمحكمة يافا إلا أنه انتقل منها إلى محكمة بداية القدس انتقالا مشروعا على ما سبق بيانه عند الرد على السجين الثاني والثالث — لما كان ذلك ، فقد توافر شرط الاختصاص لمحكمة بداية القدس التي أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه طبقا لقانونها . ولا يفسر من ذلك ما يدعيه الطاعنون من أنهم كانوا يقيمون في مصر وقت رفع الدعوى ، إذ يفرض صحة هذا القول فإنه لا يؤدي إلى النتيجة التي يرتبونها من نفي الاختصاص عن محكمة بداية القدس واعتبارها غير ذات صلاحية لإصدار الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية ، ذلك أن المادة الثالثة من قانون المرافعات إذ تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر في أحوال معينة عدتها ، وإذ يدل مفهوم عبارتها على أن الاختصاص ينعقد للحاكم المصرية أصلا ومن باب أولى في الدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو سكن في مصر وذلك بموجب ضابط إقليمي تقوم على مقتضاه ولاية القضاء المصري بالنسبة للأجنبي ، إلا أنه لما كان الثابت على النحو المتقدم ذكره أن محكمة بداية القدس — هي الأخرى — مختصة بنظر الدعوى طبقا لقانونها — وكان اختصاصها يقوم أصلا على أساس المحل الذي أبرم فيه العقد وكان مشروطا تنفيذه فيه وهما ضابطان للاختصاص مسلم بهما في غالبية التشريعات ويقرهما قانون الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها — أي القانون

المصرى — إذ نصت عليهما الفقرة الثانية من المادة الثالثة مرافعات السالفة الذكر ضمن الحالات التى يقوم فيها الاختصاص لحاكم المصرية بالنسبة للأجنبي ولولم يكن له موطن أو سكن فى مصر — لما كانت ذلك، وكانت محكمة بداية القدس — وهى إحدى جهتى القضاء المنعقد لهما الاختصاص فى النزاع القائم بين الطرفين — قد رفعت إليها الدعوى فعلا وأصدرت فيها الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية فى الدعوى الراهنة، فإن دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية توجب فى نطاق الظروف المتقدم ذكرها اعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة أجنبية فى حدود اختصاصها. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً وبالتالى يكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعمون على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور فى التسيب ومخالفة القانون بقولهم إنه أغفل الرد على ما تمسكوا به من أن إعلان الدعوى المطلوب تذييل حكمها بالصيغة التنفيذية قد وقع باطلاً ومشوباً بالغش لعم رافعها "المطعون ضده" بأنهم نزحوا من بلادهم وكانوا يقيمون بالقاهرة وقت رفع الدعوى عليهم بالأردن مما حال بينهم وبين إبداء دفاعهم فيها. وكان يتعين على المحكمة المطلوب منها وضع الصيغة التنفيذية أن تحقق هذا الدفاع لتأكد من صحة الإعلانات ومطابقتها للقانون، وإذ أغفلت ذلك فإن حكمها يكون قاصراً.

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيدة أسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى خصوص ما ورد بسبب النعى على ما قرره من: "وبما أن قانون أصول المحاكمات الحقوقية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ بين فى المواد من ٢٠ إلى ٢٨ طريقة إعلان المدعى عليه، ثم نص فى المادة ٢٩ على أنه إذا اقتنعت المحكمة بأنه لا سبيل لإجراء التبليغ وفق الأحوال المتقدمة لأى سبب من الأسباب يجوز لها أن تأمر بإجراء التبليغ: (١) بتعليق نسخة من الورقة القضائية على موضع بارز من دار المحكمة ونسخة أخرى على جانب ظاهر للعيان من المحل المعروف أنه آخر محل كان يقيم فيه المدعى عليه ويتعاطى فيه

عمله إن كان له محل كهذا أو (ب) بنشر إعلان في الجريدة الرسمية أو إحدى صحف الأخبار . ثم نص في المادة ٣٢ على أنه متى أعيدت الأوراق القضائية إلى المحكمة ، يبلغ على أحد الوجوه المبينة في أية مادة من المواد السابقة — تسير المحكمة في الدعوى إذا رأت أن التبليغ موافق للاصول ، وإلا فتقرر إعادة التبليغ . وبما أن المستفاد من ذلك أن قانون أصول المحاكمات الحقوقية يجيز إعلان المدعى عليه عن طريق النشر إذا ما اقتضت المحكمة بأنه لا سهيل لإجراء الإعلان وفق الأحوال المبينة في المواد ٢٠ إلى ٢٨ ، وأنه جعل لتلك المحكمة حق مراقبة الإعلان بطريق النشر وغيره بحيث إذا رأت أنه موافق للأحوال المقررة سارت في الدعوى وإلا قررت إعادة الإعلان ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطلوب تنفيذه أن تبليغ — إعلان — المدعى عليهم تم بواسطة النشر وأن المحكمة قررت السير في المحاكمة فيما يليه فإن هؤلاء المدعى عليهم يكونوا قد كلفوا بالحضور أمام محكمة بداية القدس تكليفا صحيحا وفقا لقانون تلك المحكمة ، خاصة وأنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن إعلان المدعى عليهم بطريق النشر كان في غير موضعه طبقا لذلك القانون ، ولما كان شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذييله بالصيغة التنفيذية ، إذ نصت على تقريره المادة ٢/٤٩٣ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقرة ب منها — وكانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيها — وكان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات — وكان الطاعنون على ما قرره الحكم المطعون فيه قد أعلنوا إعلافا صحيحا وفق الإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم وهو القانون الأردني — وكانت إجراءات الإعلان طبقا للقانون المذكور لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام في مصر — فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الخامس من أسباب الطعن يتحصل في النعي على الحكم بفساد الاستدلال . وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا في دفاعهم بأن المطعون ضده تنازل عن حجية الحكم الصادر من محكمة بداية القدس المراد تذييله

بالصفة التنفيذية ، واستدلوا على ذلك بأنه يلغا بعد صدور ذلك الحكم إلى طلب الحصول على أمر أداء بالمبلغ المحكوم به على اعتبار أن هذا الأمر يحل محل الحكم مما يفيد نزوله عن التمسك بحجته نزولا ضميا . ولكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن المطعون ضده لم يتنازل عن الحكم المذكور لاصراحة ولا ضميا وإنما صكت عن التمسك بحجته ، ولغا إلى طريق آخر ، وهذا من الحكم استخلاص غير سائق ولا يتفق مع ما تؤدي إليه أوراق الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من " أن التجاء المطعون ضده لطلب أمر الأداء من القضاء المصرى لا يمكن اعتباره تنازلا نهائيا عن حجية حكم محكمة بداية القداى بل هو سلوك - لطريق آخر للوصول إلى الحق ، فلما انتهى أمر الأداء إلى ما انتهى إليه من الحكم بطلانه استئنافا لصدوره من قاض لا ولاية له على إصدار مثل هذا الأمر ، عاد المستأنف ضده للتمسك بحجية حكم محكمة بداية القداى وطلب الحكم بتذييله بالصفة التنفيذية ، ولما كان استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضى مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع - وكان الثابت أن المطعون ضده قد طلب الحصول على أمر بأداء المبلغ المحكوم به استنادا إلى نفس الحكم الذى قضى له بهذا المبلغ فإن ما استخلصته المحكمة من أن التجاء المطعون ضده لاستصدار أمر أداء بموجب الحكم الصادر له لا يعتبر نزولا منه عن حجية هذا الحكم - هو استخلاص سائق تؤدي إليه المقدمات التى بنى عليها ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجفاني ، ومصري فرحات .

(١٤١)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) حق . مؤلف . ” حق المؤلف ” . ” إمادة طبع المصنفات القديمة ” .

المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام باقضاء مدة حمايتها . لإعادة طبعها
ونشرها . الأصل أنه ليس لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها . تتميز الطبعة
الجديدة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب الابتكار أو الترتيب في النسب أو بأي
مجهود ذهني يتم بالطابع الشخصي ، ثبوت حق المؤلف لصاحب الطبعة الجديدة
وتتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق . لا يلزم لإضفاء هذه الحماية كون المصنف من تأليف
صاحبه . يكفي أن يكون عمل واضعه حديثا في نوعه ومتميزا بطابع شخصي خاص
بما يضفي عليه وصف الابتكار . مثال .

(ب) حق . مؤلف . ” حق المؤلف ” . ” حق الاستغلال المالي ” .
” مدة حمايته ” .

حق الاستغلال المالي المقرر للمؤلف . استقرار الرأي قبل القانون ٣٥٤
سنة ١٩٥٤ على أن مدة حمايته تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل

(ج) حق . مؤلف . ” حق المؤلف ” . ” استغلاله ” . ” الاعتداء عليه ” .

حق استغلال المصنف ماليا . ثبوته للمؤلف وحده . لا يجوز لغيره مباشرة دون
إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، حرية المؤلف في أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه
عن بناء وأن يسكت على الاعتداء على حقه مرة دون أخرى . لا يعتبر سكوت في المرة
الأولى مانعا من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية .

(د) بيع . "آثاره" . "التزامات البائع" . "ضمان التعرض والاستحقاق" .

التزام البائع القانوني بالضمان . قابليته للتعديل سواء بتوسيع نطاقه أو تضيق مداه أو الإبراء منه . اشتراط الضمان في عقد البيع باللفظ عامة لا يعتبر تعديلا لأحكام هذا الالتزام . علم المشتري والبائع وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق . نصهما على شرط الضمان في العقد . دلالة على أن الغرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذي يهدده ، وذلك بالتزام البائع بالتضمينات علاوة على رد الثمن في حالة استحقاق المبيع .

١ - إنه وإن كان الأصل أن مجموعات المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها إذا أعيد طبعها ونشرها لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها ، إلا أنه إذا تميزت هذه الطبعة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأي مجهود آخر ذهني يتسم بالطابع الشخصي فإن صاحب الطبعة الجديدة يكون له عليها حق المؤلف ، ويتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق ، إذ لا يلزم لإضفاء هذه الحماية أن يكون المصنف من تأليف صاحبه وإنما يكفي أن يكون عمل واضعه حديثا في نوعه ومتميزا بطابع شخصي خاص بما يضافى عليه وصف الابتكار - وهذه القواعد التي قررها الفقه والقضاء من قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف قد قننها هذا القانون بما نص عليه في المادة الرابعة منه . فإذا كانت محكمة الموضوع قد سجلت - وفي حدود سلطتها التقديرية - أن المطعون ضده مهد لكتابه بمقدمة بقلمه تتضمن تراجم المؤلف الأصلي للكتاب وللشارح له استقى عناصرها من أمهات الكتب القديمة ولم يكن لها نظير في الطبعة الأصلية التي نقل عنها ، وأن كتاب المطعون ضده يتميز عن هذه الطبعة بترتيب خاص فريد في نوعه وبفهرس منظم وأنه أدخل على الطبعة الأصلية تنقيحات أجراها أحد العلماء المختصين ، فإن هذا الذي سجلته محكمة الموضوع تتوفر به عناصر الابتكار الذي يتسم بالطابع الشخصي لصاحبه ، ولا يكون على المحكمة بعد ذلك معقب فيما انتهت إليه من اعتبار المطعون ضده مستأهلا للحماية المقررة لحق المؤلف .

٢ — إنه وإن لم يوجد نص قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يحدد مدة حماية حق الاستغلال المالى المقرر للمؤلف ، إلا أن الرأى كان مستقرا على أن هذه الحماية تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل .

٣ — حق استغلال المصنف ماليا هو للمؤلف وحده ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، وللمؤلف وحده أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له كلها أو بعضها وأن يحدد في هذه الحالة مدة استغلال الغير لمسا تلقاء منه من هذه الحقوق . ومقتضى ذلك أن المؤلف حر في أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء وفى أن يسكت على الاعتداء على حقه إذا وقع من شخص ، ولا يسكت عليه إذا تكرر من نفس المعتدى أو وقع من غيره وذلك دون أن يعتبر سكوته في المرة الأولى مانعا له من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية مادام هذا الحق قائما ولما ينقض^(١) .

٤ — إذا كان الأصل أنه لا يجوز للمشتري عند حصول تعرض له في الانتفاع بالمبيع أو عند استحقاق هذا المبيع أن يرجع على البائع بالتعويضات إذا كان المشتري يعلم وقت البيع بسبب التعرض أو الاستحقاق ، إلا أن التزام البائع القانونى بالضمان يقبل التعديل باتفاق العاقدین سواء على توسيع نطاقه أو تضيق مداه أو الإبراء منه بحسب الغرض الذى يقصده من اتفاقهما . وأنه وإن كان اشتراط الضمان في عقد البيع بالفاظ عامة لا يعتبر تعديلا في الأحكام التى وضعها القانون لهذا الالتزام ، إلا أنه إذا كان المشتري والبائع كلاهما عالين وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق فإنه في هذه الحالة يدل النص على شرط الضمان في العقد — وهو أصلا لا حاجة إليه — على أن الغرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذى يهدده تأمينا لا يكون إلا بالالتزام بالبائع بالتضمينات ملاوة على رد الثمن في حالة استحقاق المبيع^(٢) .

(١) راجع تقض ١٩٦١/١٠/٢٦ للطن ٤٧١ من ٢٥ ق السنة ١٢ ص ٦٠٢ .

(٢) راجع تقض ١٩٥١/٢/١ للطن رقم ١٩١ من ١٨ مجموعة ٢٥ سنة ص ٤٥٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن في أن المطعون ضده الأول أقام في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٥ الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعن بصفته طالبا إلزامه بأن يدفع له على سبيل التعويض المؤقت مبلغ سبعة آلاف جنيه وقال في بيان دعواه إنه قام بإعداد وطبع كتاب صحيح الإمام مسلم بشرح النووي وهو من أكبر كتب السنة النبوية ويقع في خمسة آلاف صفحة - وأخرجه في صورة مبتكرة لم يسبقه إليها أحد وبذل في ذلك جهدا كبيرا فوضع للكتاب تراجم للأمام مسلم وللأمام النووي (شارح الكتاب) استقى عناصرها من بطون أمهات كتب التراجم كما قام بترتيب الكتاب ترتيبا خاصا وبوبه وراجعه مراجعة دقيقة وقام بتصحيحه واستعمل في طباعته أدوات خاصة وأحرف ممتازة استوردها من الخارج، وبعد أن قام بنشر هذا الكتاب علم بأن الطاعن قام بتقليده بطريق الزنكوغراف ووضع أكليشيات له طبع عليها صائر الكتاب عدة طبعات متماثلة وقد بلغ التقليد إلى حد أن الطاعن نقل في هذه الطبقات خاتمة الكتاب وهي قصيدة لأحد كبار العلماء في تقييد الكتاب ومخرجه (المطعون ضده) وبالجملة فإن الكتاب الذى أخرجه الطاعن جاء صورة مطابقة تماما لكتابه فيما عدا ما لجأ إليه الطاعن من رفع اسم المدعى واسم مطبعته من على الكتاب ووضع اسمه هو واسم مطبعته بدل اسمها . ومضى المدعى (المطعون ضده) قائلا إنه لما كان له حق المؤلف على كتابه صالف الذكر بما يترتب على هذا الحق من أن يكون له وحده الحق في استغلال المصنف والتصرف فيه ، وكان ما فعله المدعى عليه (الطاعن) بغير إذن منه يعتبر اعتداء على حقه هذا وأمرنا مخالفا للقانون وقد ناله ضرر من جرائه فقد رفع الدعوى بطلب تعويضه عن هذا الضرر وحدد مبلغ التعويض على أساس أن الطاعن قام بطبع الكتاب أربع مرات وأن الطبعة الواحدة مكونة من ثلاث آلاف نسخة وأن ربحه من النسخة الواحدة لا يقل عن ٣٠٠ ج.م . ولدى نظر المدعى أمام

المحكمة الابتدائية وجه الطاعن دعوى ضمان إلى ورثة المرحوم محمود توفيق (المطعون عليهم من الثاني إلى الأخير) وطلب الحكم عليهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم المذكور ما عسى أن يحكم به عليه لصالح المدعى (المطعون عليه الأول) وذلك تأسيسا على أن مورثهم قد باع إليه بعقد تاريخه ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٦ الكليشيات التي طبع عليها كتابه المدعى بمحصل التقليد فيه وضمن في هذا العقد كل تعرض له من الغير في استعمال تلك الكليشيات - ودفع الطاعن دعوى المطعون ضده الأول : أولا - بسقوط الحق في إقامتها بالتقادم تأسيسا على القول بأنه بفرض أن لمدعى حق المؤلف على كتابه فإن هذا الحق قد سقط بمضى أكثر من خمس عشرة سنة بين إصداره هذا الكتاب في سنة ١٩٣٠ وبين إصدار الطاعن كتابه في سنة ١٩٤٧ وأنه لا يجوز تطبيق أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد مدة حماية حق المؤلف لصدوره بعد تاريخ حدوث الواقعة المسببة للتعويض المطالب به . ثانيا - بعدم قبول الدعوى تأسيسا على القول بأن حماية الملكية الأدبية لا تكون إلا للمؤلف والمدعى لا يصدق عليه هذا الوصف وبالتالي فلا تكون له صفة في رفع الدعوى المستندة إلى هذه الحماية . وتحصل دفاع الطاعن في موضوع الدعوى الأصلية في أن الكتاب المدعى بتقليده هو من الكتب القديمة التي أصبحت ملكا للجمهور والمباح طبعا ونشرها وأن المرحوم محمود توفيق الذي باعه الكليشيات قام بطبع كتاب المطعون ضده ونشره في سنة ١٩٣٤ وعلم الأخير بذلك في حينه ولم يحرك ساكنا ، وأضاف الطاعن أن كل ما طبعه من الكتاب هو خمسمائة نسخة لا يعد وصافي ربحه منها مبلغ ٣١١ ج . وبتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية : أولا - في موضوع الدعوى الأصلية برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبإلزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع للدعى (المطعون ضده الأول) مبلغ أربعمائة جنيه على سبيل التعويض . ثانيا - في موضوع دعوى الضمان برفضها . استأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وطالب المطعون ضده الأول في استئنافه الذي قيد برقم ٢٧٩ سنة ٧٤ ق زيادة التعويض المقضى له به إلى مبلغ ٧٠٠٠ ج ، وطلب الطاعن في استئنافه الذي قيد برقم ٣٦٤ سنة ٧٤ ق إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بسقوط حق المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) لمضى المدة القانونية المسقطه للحق وبعدم قبول

الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وفي موضوع الاستئناف برفضه واحتياطيا الحكم في دعوى الضمان بإلزام المستأنف عليهم عدا الأول (المطعون عليهم من الثاني للأخيرة) بأن يدفعوا له ما ادعى أن يحكم به عليه للطامن . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت فيما بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بقبولها شكلا ورفض الدفعين بسقوط الحق في طلب التعويض وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض وزيادة هذا التعويض إلى مبلغ ألفين جنيه وبتأييد الحكم فيما قضى به من رفض دعوى الضمان — فطعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطامن على دائرة فحص الطعون بجلدة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها ضمت النيابة على المذكرة المقدمة منها والتي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطامن إلى هذه الدائرة وباجلدة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطامن بنى على أربعة أسباب ينعى الطامن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن "صحيح مسلم" ليس إلا مجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة قام بجمعها وتحقيق أصابدها الامام مسلم منذ مئات السنين وتولى شرح هذه المجموعة الامام النووي منذ أكثر من مائة عام ومن ثم فلا يمكن أن يكون للمطعون ضده الأول حق المؤلف لا بالنسبة لصحيح مسلم ولا بالنسبة لشرح النووي ذلك أن وصف المؤلف لا يصدق فـ نونا إلا على من قام بجهود ذهنية يتسم بطابع الابتكار وجهود المطعون ضده في إخراج كتابه المدعى بتقليده لا يعدو أن يكون مجهودا ماديا إذ اقتصر على ما قاله هو في عريضة دعواه — على استعمال ورق جيد وحروف استوردتها من الخارج في طبع الكتاب ولم يكن له فضل ابتكار هذه الحروف أو التفنن في تصحيحها وإنما انحصر عمله في جمعها وتنسيقها بواسطة عمال فنيين ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين اعتبره مؤلفا وأصبح عليه الحماية المقررة لحقوق المؤلفين ولا يشفع للحكم ما قاله من أن المطعون ضده قام بتصحيح الكتاب على نسخته الأصلية وأنه صدره بترجمة للامام مسلم أو للامام النووي ووضع له فهرسا من صنعه ، ذلك أن التصحيح والتنقيح وتحقيق الكتب القديمة بمطابقتها على أصولها كل هذه الأعمال لا تعتبر من قبيل التأليف الجدير

بالحماية لأنها لا تتسم بالطابع الشخصي لمن قام بها ولا تتميز بطابع الابتكار كما أن التصحيح من عمل الطابع ، وهو عمل مادي لا يستلزم مجهودا ذهنيا ، أما عن تصدير الكتاب بترجمة للامامين مسلم والنووي فإن المطعون ضده لم يدع أنه ألف هذه الترجمة بل قال إنه نقلها عن تذكرة الحفاظ وغيرها فعمله في وضع هذه المقدمة لا يعدو دائرة التجميع وهو لا يندرج في أعمال المؤلف إلا إذا داخله التفنن في النقل عن كتب الغير أو ترتيبها على نحو خاص يكسوها جدة وهو الأمر المنتفى في المقدمة التي صدر بها المطعون ضده الأول كتابه ، كما وأن وضع الفهرس يدخل في عمل الطابع ولا يمكن أن يوصف بأنه ابتكار لأن الفهرس لا يضيف جديدا إلى المصنف ، هذا إلى أن وضع فهرس للكتب الدينية ليس فكرة مبتكرة اهتدى إليها المطعون ضده لأنها موجودة في كل الكتب الدينية القديمة وانتهى الطاعن إلى أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يثبت أن المطعون ضده الأول قد ابتكر شيئا جديدا في عالم الفكر أو قام بتعديل أو أضاف إلى طبعته إضافات ذات قيمة علمية فإنه ليس ثمة ما يبرر قانونا إضفاء الحماية المقررة لحق المؤلف عليه والحكم له بالتعويض .

وحيث إنه ورد بأصواب الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه بصدد ما يثيره الطاعن في هذا السبب ما يلي ، وبما أنه متى تقررت حماية حق المؤلف حتى قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ تعين البحث في نطاق هذا الحق وهل يمتد فيشمل المجهود الذي بذله المدعى (المطعون ضده الأول) في صدد كتاب صحيح الامام مسلم بشرح النووي . وبما أن الفقه والقضاء قد وسعا في نطاق حماية حق المؤلف حتى انهم شمل كل صور الابتكار مهما خضوات . فإمادة طبع الكتب القديمة تخول حق الملكية الادبية في الطبعة الحديثة متى كانت مختلفة عن القديمة ولو في الترتيب الذي ينم عن المجهود الخاص " وبعد أن أورد الحكم بعض آراء الشراح وأحكام المحاكم ذكر أن القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ صدر متضمنا المبادئ التي استقر عليها الفقه والقضاء قبل صدوره ومنظما لها وأشار الحكم إلى ما تضمنته المادة الرابعة من هذا القانون ثم قال " وبما أن المحكمة تستلهم هذه المبادئ جميعها التي سادت قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والنص التشريعي الذي أورده هذا القانون للقول بأن ما قام به

المدعى من مجهود ملحوظ فى شأن كتاب صحيح مسلم بشرح النووى من حيث ترتيبه ترتيبا خاصا لم يسبق إليه وتقدية به بتراجم للامام مسلم والامام النووى (شارح الكتاب) استقاها على ما هو ثابت فى عنوانها ، من كتاب تهذيب الاسماء والمؤلفات وتذكرة الحفاظ ثم تصحيحه ومراجعتها بمعرفة علماء مختصين ثم وضع فهرس منظم له وطبعه باحرف ممتازة لم يثبت للحكمة وجود مهد لها من قبل فى مثل هذه الكتب الدينية ، كل أولئك يعتبر من قبيل الابتكار والمجهود الشخصى الذى بذله المدعى ليخرج للناس كتابا تسهل قراءته ويرتاح إليه النظر ، فاذا معند على هذا الكتاب بوضعه المشار إليه وصور صفحاته على نحو ما فعل المدعى عليه بالزئكوغراف وطبع عليه مصفا نسبه إلى نفسه فان هذا الفعل يندرج ولا شك تحت الصور التى تساهل تدخل القانون لحماية واضع المصنف فى صورته المعتدى عليها إذ أن المصنفات التى يحميها المشرع غير مقصورة على المصنفات الأصلية بل تشمل " كافة صور إعادة اظهار المصنفات الموجودة فى شكل جديد " وهذا الذى قرره الحكم من أن لا طعون ضده الأول حق المؤلف على كتابه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن مجموعات المصنفات القديمة التى آلت إلى الملك العام باتقضاء مدة حمايتها إذا أميد طبعها ونشرها لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها ، إلا أنه إذا تميزت هذه الطبعة عن الطبعة الأصلية المنقولة عنها بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب فى التنسيق أو بأى مجهود آخر ذهنى ينسب بالطابع الشخصى فان صاحب الطبعة الجديدة يكون له عليها حق المؤلف ، ويتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق ، إذ لا يلزم لإضفاء هذه الحماية أن يكون المصنف من تأليف صاحبه وانما يكفى أن يكون عمل واضعه حديثا فى نوعه ومتميزا بطابع شخصى خاص بما يضمنى عليه وصف الابتكار - وهذه القواعد التى قررها الفقه والقضاء من قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف قد قتها هذا القانون بما نص عليه فى المادة الرابعة من أنه " لا تشمل الحماية (أولا) المجموعات التى تنظم مصنفات مدة كاختارات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف كل صنف (ثانيا) مجموعات المصنفات التى آلت إلى الملك العام (ثالثا) مجموعات الوثائق الرسمية - ومع ذلك تتمتع المجموعات مألفة

الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بسبب يرجع إلى الابتكار والترتيب أو أى مجهود شخصى آخر يستحق الحماية" — لما كان ما تقدم ، وكان ما مجلته محكمة الموضوع بحكمها المطعون فيه — وفى حدود سلطاتها التقديرية — من أن المطعون ضده الأول مهد الكتاب بمقدمة بقلمه تتضمن تراجيح للامام مسلم والامام النووي استقى عناصرها من أمهات الكتب القديمة ولم يكن لها نظير فى الطبعة الأصلية التى نقل عنها وأن كتاب المطعون ضده الأول يتميز عن هذه الطبعة بترتيب خاص فريد فى نوعه وبفهرس منظم وأنه أدخل على الطبعة الأصلية تنقيحات أجراها أحد العلماء المختصين ، هذا الذى مجلته المحكمة تتوافر به عناصر الابتكار الذى يتسم بالطابع الشخصى لصاحبه فإنه لا يكون على محكمة الموضوع بعد ذلك معقب فيما انتهت إليه من اعتبار المطعون ضده مستأهلاً للحماية المقررة لحق المؤلف ويكون النعى على حكمها فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث والوجه الأول من السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه اخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه وشابه قصور فى التسبب ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون ضده الأول بالتقادم وأقام هذا الدفع على أساسين (الأساس الأول) أن المطعون ضده المذكور طبع كتابه ونشره فى سنة ١٩٣٠ ثم قام من بعده المرحوم محمود توفيق بطبع نفس الكتاب وبذات كليشئاته فى سنة ١٩٣٤ دون أن يعترض المطعون ضده على ذلك وقد اشترى الطاعن هذه الكليشئات من محمود توفيق فى سنة ١٩٤٦ وطبع بها الكتاب ونشر طبعته فى سنة ١٩٤٧ وأنه وإذ كان له بصفته خلفاً خاصاً للبائع له أن يتمسك بما كان يجوز للأخير أن يتمسك به من الدفع قبل المطعون ضده وكان لسلفه لو أنه هو الذى أصدر الكتاب بدلاً من الطاعن فى سنة ١٩٤٧ أن يتمسك قبل المطعون ضده الأول بسقوط حقه فى الاعتراض على استخدام تلك الكليشئات فى إنراج هذه الطبعة الجديدة وذلك لسكوته عن الاعتراض مدة تزيد على خمس عشرة سنة بعد إصدار محمود توفيق طبعته فى سنة ١٩٣٤ فإن للطاعن أن يتمسك بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم على الأساس المتقدم الذكر (الأساس الثانى) أن الواقعة المسببة للتعويض الذى طالب به المطعون ضده حدثت قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

وبالتالى فلا تنطبق أحكامه عليها وإنما يحكمها نصوص القانون المدنى القديم ومن بينها نص المادة ٢٠٨ التى كانت تقضى بزوال جميع التعهدات والديون بمضى مدة خمسة عشر عاما وهذا التقادم المسقط يصلح سببا لزوال جميع الحقوق الشخصية والعينية ما عدا حق الملكية ، وإذ كان من المقرر أن حق المؤلف ليس حق ملكية بالمعنى القانونى لأنه لا يرد على شىء مالى فان حق المؤلف يسقط كغيره من الحقوق بعدم استعماله مدة خمسة عشر عاما . ولما كان المطعون ضده الأول انخرج طبعته فى سنة ١٩٣٠ واعتزل العمل فى ميدان الطباعة وصفى أعماله فيها فى سنة ١٩٣٤ فان حقه يكون قد سقط قبل رفعه هذه الدعوى فى سنة ١٩٥٥ — ويقول الطاعن إن محكمة الاستئناف قضت برفض الدفع تأسيسا على ما قالته من أن مدة التقادم لا تسرى إلا من تاريخ الاعتداء على حق المؤلف وأن الحق الأدبى للمؤلف لا يسقط بمضى المدة . وبذلك تكون المحكمة قد بعدت عن مقطع النزاع كما أغفلت الرد على الأساس الأول الذى بنى عليه دفعه — ذلك أنه لا علاقة للنزاع المسائل بالحق الأدبى للمؤلف كما أنه ليس فيما ذكرته المحكمة ما يحمل الرد على الأساس المذكور ، ويضيف الطاعن أنه حتى لو صح ما ذهبت إليه المحكمة من أن بداية التقادم تكون من تاريخ الاعتداء على حق المؤلف فان هذا الاعتداء — قد حدث فى سنة ١٩٣٤ بمعرفة المرحوم محمود توفيق الذى يعتبر الطاعن خلفا خاصا له ولذلك فان حق المطعون ضده الأول فى الاعتراض قد سقط على كل حال بمضى أكثر من خمس عشرة سنة من هذا التاريخ حتى رفع الدعوى الحالية .

وحيث إنه وإن لم يوجد نص قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يحدد مدة حماية حق الاستغلال المالى المقرر للمؤلف إلا أن رأى كان مستقرا على أن هذه الحماية تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل ، وكان عماد هذا رأى ما اجمعت عليه التشريعات الأجنبية والاتفاقات الدولية من إضفاء الحماية المقررة لحقوق المؤلفين طوال حياة المؤلف ومدة معينة بعد وفاته ، وقد اقتصر الخلاف فى رأى قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على تحديد المدة التى تستمر فيها الحماية بعد وفاة المؤلف وذلك لأن تلك التشريعات الأجنبية والاتفاقات الدولية قد اختلفت فى تحديد هذه المدة ، ولما كان المطعون ضده قد رفع

الدعوى أثناء حياته طالبا تمويضه من اعتداء الطاعن على حقه في استغلال مصنفه ماليا فإن حقه في رفع هذه الدعوى يكون ثابتا وقائما بلا جدال . ولا يقدح في ذلك ما يقوله الطاعن من أن المطعون ضده المذكور لم ينشط إلى استعمال حقه عندما أصدر المرحوم محمود توفيق طبيعته في سنة ١٩٣٤ وأنه ظل ساكتا على هذا الاعتداء مدة تزيد على خمس عشرة سنة قبل أن يرفع دعواه الحالية مما يسقط حقه في رفعها بالتقادم باعتبار أن الطاعن خالف لمحمود توفيق يملك التمسك بالتقادم الذي كان لسلفه أن يتمسك به — هذا القول لا يقدح في صحة النظر السابق ، ذلك أن حق استغلال المصنف ماليا هو للمؤلف وحده ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن ساق منه أو ممن يخلفه ، وللمؤلف وحده أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له كلها أو بعضها وأن يحدد في هذه الحالة مدة استغلال الغير لما تلقاه منه من هذه الحقوق ، ومقتضى ذلك أن المؤلف حر في أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء وفي أن يسكت على الاعتداء على حقه إذا وقع من شخص ولا يسكت عليه إذا تكرر من نفس المصنف أو وقع من غيره وذلك دون أن يعتبر سكوته في المرة الأولى مانعا له من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية مادام هذا الحق قائما له ولما ينقض — ولا محل لتمسك الطاعن في هذا الخصوص بأنه خلف خاص لمحمود توفيق إذ ليس من شأن هذه الخلافة أن تنقل إليه حقا خاصا بالمطعون ضده الأول وحده ليس لغيره أن يتصرف فيه ، وذلك الأهم إلا إذا كان هذا المطعون ضده قد نقل حقه في الاستغلال لمحمود توفيق وإذن له بالتصرف فيه إلى الغير وهو ما لم يدعه الطاعن أو يقدم الدليل عليه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بالتقادم يكون للأسباب المتقدمة الذكر قد انتهى إلى نتيجة موافقة للقانون ولا يؤثر على سلامته بعد ذلك ما ورد في أسبابه في هذا الخصوص من قرارات قانونية غير صحيحة إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ بغير أن تنقض الحكم كذلك فإن النعي عليه بالقصور لإغفاله الرد على الأساس الأول الذي بنى عليه الطاعن دفعه بسقوط الحق . والذي تضمنته صحيفة استئنافه — هذا النعي يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعي في الوحده الثاني من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف ذكرت في حكمها

المطعون فيه عند تقدير التعويض أنه قد ثبت لها خلافا لما قرره المحكمة الابتدائية أن الطاعن أعاد طبع الكتاب أربع مرات لا مرة واحدة كما جاء في الحكم الابتدائي - وقد بنت محكمة الاستئناف تقديرها للتعويض على هذا الأساس وعلى أساس ما ذكرته على صييل الترجيح من أن الطاعن باع خمسمائة نسخة من كل طبعة - ولم تبين محكمة الاستئناف من أين استمدت ما انتهت إليه من أن الطاعن طبع كتابه أربع مرات واكتفت بالقول بثبوت هذه الواقعة دون أن تذكر مصدر هذا الثبوت المزعوم الذي حدا بها إلى رفع التعويض المحكوم به ابتدائيا من أربعمائة جنيه إلى ألفين من الجنيهات وإذا كانت المحكمة قد ذكرت في موضع آخر من حكمها أنها لاحظت وجود أربع طبعات إلا أنها لم تسند هذه الملاحظة إلى أساس من الواقع يمكن معه الاطمئنان إلى سلامة الملاحظة فلم تبين تاريخ كل طبعة ووجوه المغايرة بين الطبعات وهذا كله من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن تحقيق رقابتها على قول الحكم في هذا الصدد ومن الثابت مما إذا كان هذا القول مستمدا من مصدر ينتجه أو من مصدر وهمي لا أساس له من الواقع .

وحيث إنه يبين من الأوراق ومن الوقائع المتقدم ذكرها أن الطاعن تمكن أمام محكمة الموضوع بأنه لم يطبع من الكتاب محل النزاع سوى طبعة واحدة مكونة من خمسمائة نسخة وأن صافي ربحه فيها هو مبلغ ٣١١ جنيها فقط وقد أخذت المحكمة الابتدائية عند تقديرها للتعويض بقول الطاعن من أنه طبع الكتاب طبعة واحدة وقدرت التعويض على هذا الأساس وقالت في أسباب حكمها " إنه لم يثبت للمحكمة أن المدعى عليه (الطاعن) طبع الكتاب سوى مرة واحدة تلك التي أخرجت في سنة ١٩٤٧ " وحكت المطعون ضده الأول بتعويض قدره أربعمائة جنيه - غير أن محكمة الاستئناف رفعت هذا المبلغ إلى ألفين من الجنيهات واستندت أساسا في تبرير هذا التعديل إلى ما قالته من " أنه ثبت لدى المحكمة أن الضرر المادي يفوق تقدير محكمة أول درجة بدليل أنه خلافا لما ذكر في أسباب حكمها تبين للمحكمة في المرحلة الاستئنافية أن الحلبي كان قد عمد إلى إعداد الطبعة المقلدة أربع مرات لا مرة واحدة كما جاء في الحكم ... وقد تبين توكيدا للضرر المادي أن الحلبي باع ١٠٠ نسخة من الطبعة المقلدة إلى

كلية أصول الدين بسعر النسخة الواحدة ٢٧٠ قرشا في حين أن سعر التكلفة لا يجاوز ١١٥ قرشا كما يستفاد من مذكرة الحلبي ذاته رقم ٢٤ ملف ابتدائي وقد أقر هذا الأخير في هذه المذكرة بأنه باع ما يزيد على خمسمائة . ويقول الخطيب إن هذا الرقم يمثل المبيعات من كل طبعة على الأقل وهو ما ترجمه المحكمة " وجاء بأسباب الحكم المطعون فيه في موضع آخر سابق " وحيث إن الخطيب قدم مجلدين من الكتاب صحيح مسلم للإمام النووي المطبوع بمطبعته ومجلدين وأربع مجلدات من الكتاب المقلد قد تبين للمحكمة من فحصها للمجلدات الأربع أنها لطبعات أربع غير متماثلة وفي ذلك ما يؤيد وجهة نظر الخطيب في أنها طبعت أربع مرات على الأقل ولا سند للواقع فيما استند إليه السامي من أن هناك فوارق بين نسخة الخطيب والنسخة المقلدة وهذا لا يحول دون التقطع بأن بين النسخ المقلدة ما ثبت طبعتها على مراحل متتالية لا مرة واحدة .

وحيث إنه علاوة على ما شوب هذه الفقرة الأخيرة من الحكم من الغموض فانه وقد تمسك الطاعن بأنه لم يطبع من كتابه الذي اعتبرته المحكمة تقليدا لكتاب المطعون ضده الأول سوى طبعة واحدة ووافق الحكم الابتدائي على ذلك وسجل أنه لم يثبت للمحكمة أن الطاعن طبع كتابه سوى مرة واحدة وهي التي أخرجها في سنة ١٩٤٧ فانه كان لزاما على محكمة الاستئناف وقد خالفت المحكمة الابتدائية في رأيها في هذا الخصوص أن تبين في حكمها كيف ثبت لها ما قرر الحكم الابتدائي أنه غير ثابت وأن تدال على ثبوته ولا يكفي في ذلك ما قرره بمحكمها المطعون فيه في عبارة مجملة من أنه تبين لها من فحص المجلدات الأربعة التي قدمها المطعون ضده من الكتاب المقلد (كذا) أنها لطبعات أربع غير متماثلة دون أن تبين أوجه المغايرة بين هذه المجلدات تلك المغايرة التي جعلها تعتبر كلا منها من طبعة غير التي منها الآخر وإذ أغفل الحكم بيان ذلك وشابه الغموض على ما تقدم ذكره فانه يكون معيبا بالغموض في هذا الخصوص بما يتعين قضاؤه فيه .

وحيث إن الطاعن يذمى في السبب الثاني من الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ومسح العقد الصادر إليه من المرحوم محمود توفيق

وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى الضمان التي وجهها إلى ورثة الأخير على أنه — الطاعن — حين تعاقد مع محمود توفيق كان يعلم بأن الكليشيات المبيعة مأخوذة من صفحات كتاب المطعون ضده الأول فضلا عن أن محمود توفيق عند ما باع الأكلشيات إلى الطاعن لم يضمن العقد التصرف في حق طبع الكتاب وأن كل ما ضمنه هو أنه مالك لتلك الأكلشيات من حيث هي . ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على قصور ومسخ ذلك أنه ملاوة على أن ما ذكره الحكم في سبيل التسديد على علمه بأن الكليشيات منقولة عن طبعة المطعون ضده الأول ليس من شأنه أن يؤكد هذا العلم الذي قرر الحكم ثبوته فإن ثبوت هذا العلم لا يؤدي إلى نفي المسؤولية عن محمود توفيق ما دام أنه مع علمه بالأصل الذي نقل عنه هذه الكليشيات قد تعهد بالضمان وقبل صراحة في العقد الالتزام بالتعويض في حالة ظهور أي تعرض من الغير للطاعن في استعمال هذه الكليشيات ، فالنص على شرط الضمان في العقد في هذه الحالة وهو أصلا لا حاجة إليه اكتماء بالتزام البائع قانونا بالضمان — يدل على أن الفرض منه هو تأمين الطاعن المشتري من الخطر الذي يهدده وذلك بالتزام البائع عند الاستحقاق بالتعويضات — ملاوة على رد الثمن — أما ما استند إليه الحكم في رفض دعوى الضمان من أن تعهد محمود توفيق في العقد بالضمان مقصور على ملكية الكليشيات من حيث هي فانه استخلاص خاطيء ينطوي على مسخ لمبارات العقد وتشويه لمعناها — ذلك أنه يبين من العقد أن البائع بعد أن أقر بأن الكليشيات ملك له وحده أتبع ذلك باقراره بأنه ليس عليها أي حق لأي فرد وأنه إذا ظهر عليها أي حق للغير فيكون وحده المسئول عن هذا الحق وأنه يتعهد بأن لا يعمل هذه الكليشيات مرة أخرى مهما كانت الظروف وإذا كررها ثانيا يكون ملزما بكافة ما يترتب على ذلك من ضرر — ويقول الطاعن إنه لو أن محمود توفيق قصد إلى أن يلتزم بضمان ملكية الكليشيات من حيث هي لما كرر تعهده بضمان عدم وجود حق عليها للغير ولما تعهد بعدم صنعها مرة أخرى فهذه العبارات قاطعة في الدلالة على أن المقصود ببيع تلك الأكلشيات هو أن يستعملها المشتري في طبع كتب بها وإلا لما قدر لها ثمن قدره ٦٤١ جنيها وكسور إذ أن ثمنها باعتبارها منقولا ماديا لا يزيد على بضع عشرات من الجنيحات وهو قيمة ما تحويه من زئك وخشب وبضيف الطاعن

أن المحكمة نفسها قد سلمت في نهاية حكمها بأن محمود توفيق أمد الطاعن بهذه الكليشيات لتسهيل الطبع وهو ما يتعارض مع قولها السابق وينتهى الطاعن إلى أن قصور الحكم وسنخه العقد على النحو المتقدم الذكر أدى بالمحكمة إلى عدم تطبيق قانون العقد على ما قديده مما يعتبر خطأ في القانون أيضا .

وحيث إنه ورد بأسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه في خصوص دعوى الضمان ما يلي ” وبما أنه من دعوى الضمان المرفوعة من المدعى عليه (الطاعن) ضد ورثة المرحوم محمود توفيق فإن المحكمة لا ترى محلا للقضاء للدعى فيها بطلباته ذلك أنه يعلم أن الكليشيات مأخوذة من صفحات كتاب المدعى الأمر الذي يؤكد سبق إصدار الكتاب بمعرفة المدعى ووجود قصيدة في نهاية الكتاب تفيض بالمديح على المدعى فضلا عن أن المرحوم محمود توفيق عندما باع الكليشيات إلى المدعى عليه لم يضمن العقد التصرف في حق طبع الكتاب على الصورة التي أنجزها المدعى ، ولم يذكر أنه تلقى هذا الحق من المدعى (يقصد المطعون ضده الأول) أو أنه أذن له باستعمال الكليشيات وكل ما ضمنه هو أنه مالك لهذه الكليشيات من حيث هي ، وهذا كله لا يجعل المرحوم محمود توفيق أو ورثته مسؤولين قبل المدعى عليه عن التعويض الذي يقضى به لصالح المدعى (المطعون ضده الأول) ما دام أنه (الطاعن) عالم ومقدر أنه إنما يقوم بطبع كتاب تقليدا لمصنف المدعى وأن كل ما أيده به محمود توفيق هو الكليشيات لتسهيل الطبع “ ولما كان الأصل أنه لا يجوز للشترى عند حصول تعرض له في الانتفاع بالمبيع أو عند استحقاق هذا المبيع أن يرجع على البائع بالتعويضات إذا كان المشتري يعلم وقت البيع بسبب التعرض أو الاستحقاق إلا أن التزام البائع القانوني بالضمان يقبل التعديل باتفاق العاقدین سواء على توسيع نطاقه أو تضيق مداه أو الإبراء منه بحسب الغرض الذي يقصده من اتفاقهما . وأنه وإن كان اشتراط الضمان في عقد البيع بالقائظ عامة لا يعتبر تعديلا في الأحكام التي وضعها القانون لهذا الالتزام ، إلا أنه إذا كان المشتري والبائع كلاهما عالين وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق فإنه في هذه الحالة يدل النص على شرط الضمان في العقد — وهو أصلا لا حاجة إليه — على أن الغرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذي يهدده تأمينه لا يكون إلا بالتزام البائع بالتضمينات ، علاوة على رد الثمن في حالة استحقاق

المبيع — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رفضه لدعوى الضمان إلى مجرد علم المشتري (الطاعن) بوجود حق للطعون ضده الأول على الاكليشيات المبيعة فإنه يكون قد أقام قضاءه على أساس خاطيء في القانون . أما ما استند إليه الحكم في رفض تلك الدعوى من أن عبارة العقد لا تفيد أن البائع يضمن للمشتري هدم التعرض له في استعمال الكليشيات في الطباعة وأن كل ما ضمنه هو أنه مالك لما من حيث هي — أى باعتبارها متقولا ماديا — فإنه لما كان يبين من عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/٢/٢٣ والمقدم من الطاعن بملف الطعن أنه ورد بأعلاه بيان مفصل للكتب المبيعة كليشياتها وعدد ملازم كل كتاب منها — فذكر مثلا عن الكليشيات الخاصة بالكتاب محل النزاع ” كليشيه صحيح مسلم ٢٦٠ ملزمة ١٨ جزء وعدد صفحات الملزمة ١٥٠ “ كما جاء بالعقد أن جملة المبيع أربعمائة وثمانية وخمسين ملزمة وعشر صحائف لا غير دون أن يشار في العبارة المحتوية على هذه الجملة إلى الكليشيات ونص في صلب العقد على أن البائع محمود توفيق ” باع إلى شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ما هو كليشيات الكتب — المذكورة أعلاه البائع عدد ملازمها ٤٥٨ وعشر صحائف بسعر ثمن الملزمة الواحدة ١ ج و ٤٠٠ م فتكون جملة الثمن ٦٤١ ج و ٩٨٧ م “ ثم ورد في العقد ما نصه ” وإني — أى البائع — مقر ومعترف للشركة بأن هذه الكليشيات ملك خاص لى وليس لى شريك فيها مطلقا كما أقرب بأن هذه الكليشيات ليس عليها أى حق لأى فرد وإذا ظهر عليها أى حق للغير فأنا وحدى المسئول عن هذا الحق كما أنعمد بأن لا أعمل هذه الكليشيات مرة ثانية مهما كانت الظروف وإذا كررتها ثانيا أكون ملزما بكافة ما يترتب على ذلك من ضرر حسبما تقرره الشركة ولا يكون لى أى حق فى معارضة تقدير الشركة للضرر الذى لحقها بخصوص تكرارى هذه الكليشيات “ ولما كانت هذه العبارات الأخيرة التى تعهد فيها البائع بعدم صنعه هذه الكليشيات مرة أخرى وبالتزامه بالتعويض الذى يقدره المشتري فى حالة تكراره هذه الكليشيات هذه العبارات وماورد فى العقد من أن المبيع ٤٥٠ ملزمة وعشر صحائف ومن أن الثمن قدر على أساس ثمن الملزمة الواحدة وذلك كله لا يمكن أن يكون له معنى سوى أن البيع تم على أساس أن يكون للمشتري الحق فى طبع كتب بهذه الكليشيات وأن البائع قد ضمن عدم تعرض الغير للمشتري فى استعماله لتلك الكليشيات فى هذا الغرض كما ضمن للبائع

عدم قيامه هو شخصيا بصنع هذه الكليشيات مرة أخرى وبذلك ضمن البائع التعرض سواء حصل بفعل من الغير أو بفعل منه شخصيا - لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون فيما استخلصه من العقد على النحو الوارد في أسبابه المتقدم ذكرها ، قد مسخ هذا العقد وشوه معنى عباراته بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم بالنسبة لقضائه برفض دعوى الضمان وفي خصوص ما ورد في الوجه الثاني من السبب الرابع بشأن التعويض ورفض ما عدا ذلك من أسباب الطعن .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٩ القضائية :

حق . مؤلف . "حق المؤلف" . "استغلاله" . "الاقتداء عليه" . بيع .
"المنافسة غير المشروعة" .

تقاييد الطاعن طبعة المطعون ضده تقليدا تاما . نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع في السوق .
منافسته كتاب المطعون ضده منافسة غير مشروعة . لا ينفي قيام هذه المنافسة غير المشروعة اعتزال
المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر وتصفية أعماله فيهما مادام كتابه مازال مطروحا في السوق .

متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطبعة التي أخرجها الطاعن مقلدة
عن الطبعة التي أخرجها المطعون ضده تقليدا تاما وهو أمر لا يقره القانون ،
فإن من شأن نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع في السوق منافسة كتاب المطعون
ضده وهي منافسة لا شك في عدم شرعيتها ، ولا ينفي قيام هذه المنافسة غير
المشروعة أن يكون المطعون ضده قد اعتزل مهنة الطباعة والنشر وصفى أعماله
فيهما ، مادام كتابه مازال مطروحا للبيع في السوق^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر

(١) تضمن هذا الحكم مبادئ أخرى تضمنها حكم الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ ق بذات الجلسة
ونشر بالعدد الحالي ص ٩٢٠ .

أوراق الطعن — في أن المطعون ضده أقام في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ الدعوى رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعن بصفته طالبا إلزامه بأن يدفع له على سبيل التعويض المؤقت مبلغ ١٥٠٠ جنيه وقال في بيان دعواه إنه قام في سنة ١٩٢٨ بإعداد وطبع كتاب "زاد المعاد في هدى العباد" لابن القيم الجوزي في صورة مبتكرة لم يسبقه إليها أحد فرتبه ترتيبا خاصا وبوبه وراجعته على نسخته الأصلية ومصححه تصحيحا دقيقا وطبعه على ورق ممتاز بحروف استوردها من ألمانيا حتى لقد جعل منه نموذجا فنيا لا يدانيه أى مطبوع من نوعه أخرجه المطابع المصرية ووضع على الكتاب اسمه واسم مطبعته . وبعد نشر هذا الكتاب وتداوله في السوق علم بأن الطاعن قام بتقليده بطريق الزنكوغراف ووضع اكليشيات له طبع عليها سائر الكتاب عدة طبعات متماثلة وجاء الكتاب الذى أصدره الطاعن صورة مطابقة تماما لكتابه فيما عدا ما لحا إليه الطاعن من رفع اسمه واسم مطبعته من على الكتاب ووضع اسمه هو واسم مطبعته بدلتهما ومضى المدعى (المطعون ضده) قائلا إنه لما كان له حق المؤلف على كتابه سالف الذكر بما يترتب على هذا الحق من أن يكون له وحده الحق في استغلال المصنف والتصرف فيه وكان ما فعله المدعى عليه (الطاعن) بغير إذن منه يعتبر اعتداء على حقه هذا وأمرًا مخالفًا للقانون وقد ناله ضرر منه فقد رفع الدعوى بطلب تعويضه عن هذا الضرر بالمبلغ المطالب به ، دفع الطاعن الدعوى : أولا - بسقوط الحق في إقامتها بالتقادم تأسيسا على القول بأن المدعى طبع كتابه في سنة ١٩٢٨ وهجر العمل في الطباعة والنشر وصنى أعماله في سنة ١٩٣٤ وأنه مضى بين أى من هذين التاريخين وبين رفع الدعوى مدة تزيد على الخمس عشرة سنة المسقطة للحقوق طبقا لنص المادة ٢٠٨ من القانون المدنى القديم المنطبق على الواقعة .

ثانيا - بعدم قبول الدعوى تأسيسا على القول بأن حماية الملكية الأدبية لا تكون إلا للؤلف والمدعى لا يصدق عليه هذا الوصف وبالتالي فلا تكون له صفة في رفع الدعوى المستندة إلى هذه الحماية . وتحصل دفاع الطاعن في موضوع الدعوى في أن الكتاب المدعى بتقليده هو من الكتب الدينية القديمة التى أصبحت ملكا للجمهور والمباح طباعتها ونشرها وقد قام بطبعه كثيرون قبل أن يطبعه المدعى وكان من بين هؤلاء مورث الطاعن الذى قام بطبعه في سنة ١٩٠٦ وأهدى نسخة منه إلى دار الكتب المصرية وأن الطبعة التى طبعتها المطعون عليه والمدعى

بتقليدها طبعت لحساب الطاعن وعلى نفقته ، هذا إلى أن التقليد المدعى به متف لوجود أوجه خلاف بين هذه الطبعة والطبعة التي نشرها هو (الطاعن) .
 وتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضده مبلغ مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض . ورفضت المحكمة الدفيعين في أسباب حكمها . فاستأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وطلب المطعون ضده في استئنافه الذي قيد برقم ٢٨٠ سنة ٧٤ ق زيادة التعويض المقضى له به إلى مبلغ ١٥٠٠ ج وطلب الطاعن في استئنافه الذي قيد برقم ٣٤٩ سنة ٧٤ ق إلغاء الحكم المستأنف والحكم بسقوط حق المستأنف عليه (المطعون ضده) في التقاضى سواء بالتقادم الخمسى أو بالتقادم الطويل ، وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة والحكم في الموضوع برفض الدعوى . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافى حكمت فيهما بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٨ بقبولهما شكلا ورفض الدفيعين السابقين ورفض الاستئناف المرفوع من الطاعن وفي موضوع الاستئناف المرفوع من المطعون ضده بتعديل الحكم المستأنف وبزيادة التعويض المقضى به إلى مبلغ خمسمائة جنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة المقدمة منها والتي رأت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن على هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينسب الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن وصف المؤلف لا يصدق قانونا إلا على من قام بمجهود ذهنى يتم بطابع الابتكار وأن مجهود المطعون ضده في إخراج كتابه المدعى بتقليده لا يعدو أن يكون مجهودا ماديا بحيثما إذا اقتصر على ما قاله هو في مريضة دعواه - على استعمال ورق جيد وحروف استوردها من الخارج في طبع الكتاب ولم يكن له فضل ابتكار هذه الحروف أو التفنن في تصميمها وإنما انحصر عمله في جمعها وتنسيقها بواسطة عمال فنيين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين اعتبر أن للطعون ضده حق المؤلف على الكتاب الذى أخرجه وأن له أن يفيسد من الحماية التي

أضفها المشرع على حقوق المؤلفين ولا يشفع للحكم ما قاله من أن المطعون ضده قام بتصحيح الكتاب على نسخته الأصلية وأنه صدره بترجمة للمؤلف الأصل للكتاب وأنه وضع له فهرسا من صنعه ، ذلك أن التصحيح والتنقيح وتحقيق الكتب القديمة بمطابقتها على أصولها كل هذه الأعمال لا تعتبر من قبيل التأليف الجدير بالحماية لأنها لا تنسم بالطابع الشخصي لمن قام بها ولا تتميز بطابع الابتكار كما أن التصحيح من عمل الطابع وهو عمل مادي لا يستلزم مجهودا ذهنيا ، أما عن تصدير الكتاب بترجمة للمؤلف الأصلي فإن المطعون ضده لم يدع أنه ألف هذه المقدمة بل قال إنه نقلها عن تذكرة الحفاظ وغيرها فعمله في وضع هذه المقدمة لا يعدو دائرة التجميع وهو لا يندرج في أعمال المؤلف إلا إذا داخله التفنن في النقل من كتب الغير أو ترتيبها على نحو خاص يكسوها جدة وهو الأمر المتغنى في المقدمة التي صدر بها المطعون ضده كتابة ، كما وأن وضع الفهرس يدخل في عمل الطابع ولا يمكن أن يوصف بأنه ابتكار لأن الفهرس لا يضيف جديدا إلى المصنف — هل أن المطعون ضده لم يغير في فهرس الكتاب الأصلي الذي نقل عنه شيئا من ترتيبه ولم يعرض موضوعاته عرضا جديدا أو مبتكرا ، ومجرد وضع فهرس للكتب الدينية ليس فكرة مبتكرة اهتدى إليها المطعون ضده لأنها موجودة في كل الكتب الدينية للقديمة وانتهى الطاعن إلى أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يثبت أن المطعون ضده قد ابتكر شيئا جديدا أو أنه أضاف إلى طبعته إضافات ذات قيمة علمية فإنه لم يكن نعمة مبرر لإضفاء الحماية المقررة لحقوق المؤلفين عليه والحكم له تبعا لذلك بالتعويض .

وحيث إنه ورد بأسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه ، بصدد ما يثيره الطاعن في هذا السبب ما يل ” وبما أنه متى تقررت حماية حق المؤلف حتى من قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ تعين البحث في نطاق هذا الحق وهل الحماية تشمل المجهود الذي بذله المدعى (المطعون ضده) في إصدار كتاب زاد المعاد محل النزاع . وبما أن الفقه والقضاء قد وصفا في نطاق حماية حق المؤلف حتى لقد شمل كل صور الابتكار مهما ضوئت ، فأعادة طبع الكتب القديمة تخول حق الملكية الأدبية في الطبعة الحديثة متى كانت مختلفة عن القديمة ولو في الترتيب الذي ينم عن جهد خاص “ وبعد

أن أورد الحكم بعض آراء للشرح وأحكام للمحاكم ذكر "أن القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ صدر متضمنا المبادئ التي استقر عليها الفقه والقضاء قبل صدوره ومنظما لها" وأشار الحكم إلى ما تضمنته المادة الرابعة من هذا القانون ثم قال "وبما أن المحكمة تستلهم من هذه المبادئ جميعها التي سادت قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ومن النص التشريعي الذي أورده القانون المذكور في نهاية المادة الرابعة ، القول بأن ما قام به المدعى من جهد في شأن كتاب زاد المعاد من حيث ترتيبه ترتيبا خاصا لم يسبق إليه وتصحيحه بمعرفة أحد كبار العلماء المختصين وتقديمه بترجمة للمؤلف ثم وضع فهرس منظم له ثم طبعه بأحرف ممتازة لم يثبت للحكمة وجود شبهة لها من قبل في مثل هذه الكتب الدينية — كل أولئك يعتبر من قبيل الابتكار والمجهود الشخصي الذي بذله المدعى لإخراج للناس كتابا تقبل قراءته ويرتاح إليه النظر ، فإذا عدا معتد على هذا الكتاب بوضعه المشار إليه وصور صفحاته على نحو ما فعل المدعى عليه بطريق الزنكوغراف وطبع عليه مصنفًا نسبه إلى نفسه فإن هذا الفعل يندرج ولا شك تحت الصور التي تساهل تدخل القانون لحماية واضع المصنف في صورته المعتدى عليها ، إذ المصنفات التي يحميها القانون غير مقصورة على المصنفات الأصلية بل تشمل كافة صور إعادة إظهار المصنفات الموجودة في شكل جديد" وقرر الحكم في موضع آخر "أن الطبعة التي أخرجها المدعى (المطعون ضده) في سنة ١٩٢٨ لم يثبت أن أحدا من أصحاب المطابع قد أخرج مثيلا لها من قبل" وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن لا يطعون ضده حق المؤلف على كتابه لا مخالفة فيه للقانون، ذلك أنه وإن كان من المقرر قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حق المؤلف أن الأصل هو أن مجموعات المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها إذا أعيد طبعها ونشرها لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها إلا أنه إذا تميزت الطبعة الجديدة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأي مجهود آخر ذهني يتم بالطابع الشخصي فإن صاحب الطبعة الجديدة يكون له ما لها حق المؤلف ويتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق إذ لا يلزم لاضفاء هذه الحماية أن يكون المصنف من تأليف صاحبه وإنما يكفي أن يكون عمل واضعه حديثا في نوعه ومتسايا بطابع شخصي خاص بما يضمنى على

المصنف وصنف الإبتكار، وهذه القواعد التي قررها الفقه والقضاء من قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ قد قننها هذا القانون بما نص عليه في المادة الرابعة من أنه لا تشمل الحماية : أولا - المجموعات التي تنظم مصنفات عدة كمختارات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف كل مصنف. ثانيا - مجموعات المصنفات التي آلت إلى الملك العام. ثالثا - مجموعة الوثائق الرسمية - ومع ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بسبب يرجع إلى الإبتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصي آخر يستحق الحماية - لما كان ذلك، وكان ما سجلته محكمة الموضوع بحكمها المطعون فيه وفي حدود سلطتها الموضوعية من أن المطعون ضده مهد لكتابه بمقدمة بقلمه تتضمن ترجمة لحياة المؤلف الأصلي لكتاب "زاد المعاد في هدى العباد" الذي أعاد طبعه وأن كتاب المطعون ضده يتميز عن الطبعة الأصلية بترتيب خاص مبتكر وبفهرس منظم من صناعه وأنه أدخل على النسخة الأصلية تنقيحات لإجراها أحد العلماء المختصين - هذا الذي سجلته المحكمة تتوافر به عناصر الإبتكار الذي يسم بالطابع الشخصي لصاحبه فإنه لا يكون على محكمة الموضوع معقب فيما انتهت إليه من اعتبار المطعون ضده مستأهلا للحماية المقررة لحق المؤلف و يكون للنهي على حكمها في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تفسير القانون وفي تأويله ذلك أنه قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم استنادا إلى القول بأن له حق المؤلف على الكتاب الذي أخرجه وأن الحق الأدبي للأولف لا يسقط بالتقادم هذا في حين أنه من جهة فإن المطعون ضده لا يعتبر - على ما بينه الطاعن - في السبب السابق - مؤلفا بالمعنى القانوني ومن جهة أخرى فإن حق المؤلف كغيره من الحقوق حتى مؤقت بطبيعته إذ أنه ليس حق ملكية - ولم يكن حق المؤلف قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - الذي لا ينطبق على واقعة الدعوى - محلا للحماية إلا بقدر ما تملبه المبادئ العامة في القانون ولمدة معقولة متروكة تقديرها للمحاكم ولم يكن للقاضي أن يتجاوز في تقديرها الحد الأقصى للحد المقررة لسقوط جميع الحقوق بالتقادم وهو خمسة عشر عاما ، هذا إلى أن مقتضى حماية حق المؤلف هو إلزام الغير بعدم

التعرض لإنتاجه وهذا الإلتزام كسائر الإلتزامات ينقضى بمضى خمسة عشر عاماً وإذا صح ما قرره الحكم من أن الحق الأدبي للمؤلف أو الجانب الأدبي من حق المؤلف لا يسقط أبداً فإن حقوق الاستغلال المادية وهي موضوع النزاع في الدعوى الحالية تسقط بالتقادم .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سلف بيانه عند الرد على السبب الأول من أن للطاعن حق المؤلف على الكتاب الذي أنجزه وبأنه وإن لم يوجد نص قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يحدد مدة حماية حق الاستغلال المالي المقرر للمؤلف إلا أن الرأي كان مستقراً على أن هذه الحماية تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل وكان عماد هذا الرأي ما أجمعت عليه التشريعات الأجنبية والاتفاقات الدولية من إخفاء الحماية المقررة لحقوق المؤلفين طوال حياة المؤلف ومدة معينة بعد وفاته وقد اقتصر الخلاف في الرأي قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على تحديد المدة التي تستمر فيها الحماية بعد وفاة المؤلف وذلك لأن تلك التشريعات الأجنبية والاتفاقات الدولية قد اختلفت في تحديد هذه المدة، ولما كان المطعون ضده قد رفع الدعوى أثناء حياته طالبا تعويضه عن اعتداء الطاعن على حقه في استغلال مصنفه مالياً فإن حقه في رفع هذه الدعوى يكون ثابتاً وقائماً بلا جدال — وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الموافقة للقانون فإنه لا يؤثر على ملامته بعد ذلك ما عسى أن تكون قد اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية خاطئة .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه قصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الطبعة التي أنجزها المطعون ضده والمدعى بتقليدها إنما أعدت لحساب مورث الطاعن وطبعت على نفقته ودلل على ذلك بصدور إقرار من المطعون ضده نفسه أمام محكمة الاستئناف بجماعة ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ تضمن أنه طبع لمورث الطاعن ألف نسخة من كتاب زاد المعاد بواقع سبعين قرشاً عن كل ملزمة وإن هذه للنسخ وضع عليها اسم هذا المورث وعبارة تفيد أن الطبع تم على نفقته — ورتب الطاعن على ذلك أمام محكمة الموضوع أن من حقه والأمر كذلك أن ينقل عن هذا الكتاب ويصدر منه طبعات

أخرى دون أن يتعرض لأية مسئولية — لكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع وأصدر الإقرار القضائي الصريح سالف الذكر وأوله على غير معناه فذكر أن اسم مورث الطاعن وضع بناء على طلبه على النسخ التي اشتراها دون غيرها من نسخ الكتاب وأن ما دفعه هذا المورث من مبالغ للطعون ضده إنما كان تغطية لثمن النسخ المحددة الكمية التي اشتراها من المطعون ضده ولم يكن ثمنًا لطبعة المطعون ضده بأكملها ويرى الطاعن أن هذا الذي استخلصه الحكم غير صحيح ويناقض مدلول الإقرار القضائي الصادر من المطعون ضده كما يخالف الثابت من الأوراق ذلك أن دفع مبلغ عن كل ملزمة لا يفهم منه أن الطاعن اشترى بضع نسخ فقط من الكتاب — كما ذهب الحكم — لأن المحاسبة على أساس سعر الملزمة لا تكون إلا إذا كان الطبع تم لحساب الطاعن وعلى نفقته .

وحيث إنه يبين من العمود الرسمية لمحضر جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ أن نص ما أثبت فيه على لسان المطعون ضده هو ” أقرر بأن الختم تقدم بدفتر ثابت فيه أنه طبع كتاب زاد المعاد ١٠٠٠ ألف نسخة بمبلغ ٧٠ سبعون قرشا عن كل ملزمة وأقرر بأن هذه النسخة نفسها موجود عليها اسمه واسم المطبعة التي قامت بالطبع وأيضا يوجد بآخره خاتم باسمي أنا شخصيا وأقر أيضا بأن الطبعة المذكورة مكتوب عليها أنها طبعت على نفقة مصطفى البابي الحلبي وعليها اسم المطبعة المصرية واسم محمد عبد اللطيف “ (المطعون ضده) وأثبتت المحكمة في هذا المحضر بعد ذلك أنها اطلعت على نسخة الكتاب المذكور المقدمة من المستأنف (الطاعن) جزء ثالث ورابع وأنه موجود على نفس الجزء عبارة طبعت على ذمة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر وذكر بذيل الصحيفة الأولى المطبعة المصرية إدارة محمد عبد اللطيف كما ذكر في صلب الصحيفة الأولى أن الطبعة صححت بمعرفة بعض أفاضل العلماء وقوبلت على عدة نسخ وقرئت في المرة الأخيرة على فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ حسن محمد المسعودي المدرس بالقسم العالي بالأزهر . وقد ورد بأسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه في خصوص ما يثيره الطاعن في هذا السبب ، ما يلي ” ولا تلتفت المحكمة لما أناره المدعى عليه (الطاعن) من أنه كلف المدعى بطبعها لحسابه فاتمز الأخير هذه الفرصة وطبع الكتاب لنفسه أيضا ، إذ أنه ثابت أن المدعى

إنما طبع لحساب المدعى عليه عدداً من نسخ الكتاب بصفته تاجراً دون أن يتخلل له من حق الطبع بطريق الزنكوغراف كما ثبت أيضاً على النسخ التي عملت بمعرفة المدعى لحساب المدعى عليه من هذه الطبعة الأولى والتي ظهر عليها اسم ومطبعة المدعى عليه ثبت في نهايتها الخاتمة التي وضعها مصصح الكتاب المرحوم الشيخ حسن المسعودي والتي ضمنها تقريراً لصنيع المدعى ، ولو أن هذه الطبعة ملك لادعى عليه لما سمح بإثبات هذا التقرير في ختام النسخ التي اختص بها - هذا إلى جانب أن ما فعله المدعى مع المدعى عليه من طبع عدد من النسخ لحسابه عمل مثله لآخرين من أصحاب المطابع مثل السيد عبد الحميد الطوبى الذي أثبت على خلاف النسخ الخاصة به أنها طبعت على نفقته وجاء في ختامها نفس التقرير سالف الذكر الأمر الذي يطابق ما حدث بالنسبة للنسخ التي عملت لحساب المدعى عليه ، ولو أن هذا الأخير كان مالكا للطبعة الأولى التي أخرجها المدعى لما سمح لهذا بأن يتجر بها ويبيع منها نسخاً أخرى لآخرين . وأضاف الحكم المطعون فيه أن كموب الشيكات التي أشار إليها الحلبي في دفاعه كانت تغطية لثمن النسخ المحددة للكمية التي اقتناها الحلبي من الخطيب ولم تكن على أية حال ثمناً لطبعة الخطيب بأكملها . ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص موضوعي صائغ من وقائع تؤدي إليه ولها أصلها في الأوراق وليس في هذا الاستخلاص ما ينبو عن مدلول الإقرار الصادر من المطعون ضده بجلسته ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ أو ما يخالف الثابت في الأوراق فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الرابع - بعد استبعاد ما يعتبر منه تكراراً لما ورد في الأسباب السابقة - يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ذلك أنه أورد في أسبابه عند تقديره التعويض أن عمل الطاعن ينطوي على منافسة غير مشروعة للمطعون ضده لأنه يؤدي إلى انصراف عملائه عنه ، هذا في حين أن الثابت في الدعوى والمسلم به من المطعون ضده أنه اعتزل مهنة الطباعة والنشر وصنى أعماله فيهما منذ سنة ١٩٣٤ وبذلك فلم يعد له عملاء يخشى انصرافهم عنه ولم يعد هناك مجال لمنافسته هذا ، إلى أن عمل القول بالمنافسة غير المشروعة هو عند تقليد للعلامة التجارية وليس عند الاعتداء على حق المؤلف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عند تقديره التعويض قال " وحيث إنه من مدى التعويض الذى قضت به محكمة أول درجة فإن أوضح ما يعيب اعتمادها لذلك التقدير المنخفض أنها وإن لم تنب عنها الاعتبارات المعنوية تأثرت أكثر مما تأثرت بمالحق الخطيب من ضرر مادي نتيجة لإعتداء الحلبي هذا إلى أن المحكمة لا يسعها أن تقرها على القول بأن الحلبي لم يعد إلى منافسة الخطيب منافسة غير مشروعة طالما أنه يتضح من مجرد تقليده لطبعة الخطيب واعدادها بمظهر يقل جودة عما امتازت به طبعة الحلبي أن هذا العمل من شأنه أن يسيء إلى الخطيب إمساة باللغة قد تحمل الكثيرين من عملائه على الانصراف عن اقتناء طبعته المتقنة إلى الطبعة المقلدة التى تقل عنها ثمنا وجودة وفضلا عن ذلك فقد كان أجدر بمحكمة أول درجة أن تولى الناحية الأدبية قسما أوفر من منايتها عند تقدير التعويض إذ أن الحلبي لم يقنع بمجرد تقليد عمل الخطيب بل تجاوزته إلى نسبة هذا العمل إلى نفسه وهو اعتداء واضح على حق خصمه من الناحيتين المادية والأدبية وذلك ما يبرر تعديل الحكم ورفع التعويض إلى خمسمائة جنيه " ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في أسبابه الأخرى أن الطبعة التى أخرجها الطاعن مقلدة عن الطبعة التى أخرجها المطعون ضده تقليدا تاما وهو أمر لا يقره القانون فإن من شأن نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع في السوق منافسة كتاب المطعون ضده وهى منافسة لا شك في عدم شرعيتها ولا ينفي قيام هذه المنافسة غير المشروعة أن يكون المطعون ضده قد اعتزل مهنة الطباعة والنشر وصفى أعماله فيهما مادام كتابه مازال مطروحا للبيع في السوق ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته غير صحيح متعينا رفضه .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرمى ، وحافظ محمد بدوي ، وابراهيم الجاني .

(١٤٣)

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(ا) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . ” تقرير التلخيص ” .

جواز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص متى خلت محاضر الجلسات
من هذا البيان .

(ب) دعوى . ” الارتباط بين دعويين ” . محكمة الموضوع .
تقدير قيام الارتباط بين دعويين مسألة موضوعية .

(ج) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . ” سقوط الخصومة ” .
” أنه ” .

الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الاجراءات السابقة على الدعوى
التي مدرفيها . مثال .

(د) فقد . ” تفسيره ” . محكمة الموضوع .
تفسير محكمة الموضوع لعبارات للمقد بما تحمله وليس فيه خروج عن مدلولها الظاهر
خروجه عن رقابة محكمة التقض .

(هـ) استئناف . ” الطلب الجديد ” .

تقرير الحكم الابتدائي أحقيه المطعون ضدهما في تسلّم العين المبيعة على أن ترد
ما قبضته من معجل الثمن . كون ذلك لا يعدل أن يكون تقريراً قانونياً لأثر الفسخ ، وليس
لغناء منه بالزامها برد الثمن إلى الطاعن . عدم مطالبة الطاعن برد ما دفعه لها إلا أثناء
نظر الاستئناف . اعتبار ذلك طلباً جديداً . لا مخالفة فيه للقانون .

- ١ - يجوز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص في حالة خلو محاضر الجلسات من هذا البيان^(١) .
- ٢ - تقدير قيام الارتباط بين دعويين هو مما يستقل به قاضي الموضوع متى بنى على أسباب سائغة .
- ٣ - الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الإجراءات السابقة على الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، ومن ثم فإن الاعذار الذي وجهه البائع إلى المشتري في تاريخ سابق على رفع الدعوى التي قضى بسقوط الخصومة فيها يظل صحيحا ومستجا لآثاره القانونية .
- ٤ - إذا كان تفسير محكمة الموضوع لعبارة المقدم هو ما تحمله هذه العبارات وليس فيه خروج عن مدلولها الظاهر فانه يخرج عن رقابة محكمة النقض .
- ٥ - إذا كان ما قرره الحكم الابتدائي في أسبابه من أن حق المطعون ضدها (البائعة) في تسلم العين المبيعة على أن ترد ما تقاضته من معجل الثمن لا يعدو أن يكون تقريرا قانونيا للأثر المترتب على الفسخ ، وإيس قضاء منه بالزامها برد الثمن إلى الطاعن (المشتري) ، وكان الطاعن لم يطالب برد ما دفعه المطعون ضدها إلا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الطلب طلبا جديدا مما تنهى المادة ٤١١ من قانون المرافعات عن تقديمه لأول مرة في الاستئناف فانه لا يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٤٨ سنة ١٩٥٦ كلى

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٥/٢ للطعن ٨٧ من ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٦٣١ .

الزقازيق على الطاعن وباقي المطعون ضدهم قالت فيها إنه بمقتضى عقد بيع ابتدائي مؤرخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ باعت إلى الطاعن أطيانا زراعية مساحتها ٥ ف و ١٣ ط و ١٥ ص شائعة في ٢٠ ف و ٦ ط و ٣ ص كائنة بناحية الشوبك مركز العياط بثمان قدره ٧٠٠ ج عجل منه الطاعن مبلغ ١٢٠ ج وتعهد بدفع الباقي وقدره ٥٨٠ ج مقسطا على آجال ، ولما لم يتم بسداد الأقساط في المواسيد المتفق عليها فقد أنذرتة رسميا في ١٠/١٠/١٩٤٣ بالوفاء بها أو بفسخ العقد ، ثم أقامت الدعوى رقم ٢٤٢ سنة ١٩٤٧ كلى الزقازيق ضد الطاعن ومورث باقي المطعون ضدهم بطلب وضع الأطيان المبيعة تحت الحراسة وفسخ العقد ، إلا أنه قضى في تلك الدعوى بسقوط الخصومة ، فرفعت المطعون ضدها الأولى الدعوى الحالية تطلب فيها الحكم من جديد بفسخ عقد البيع مع تسليمها الأطيان المبيعة وطلب الطاعن إحالة الدعوى إلى محكمة الجيزة الابتدائية استنادا إلى أنه لم يضع اليد على ١ ف و ١٣ ط و ١٥ ص من القدر المبيع لأنه في حيازة آخرين وقد أقامت المطعون ضدها الأولى ضد هؤلاء الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٤٥ كلى الجيزة بتسليمها القدر المذكور ، وبتاريخ ٢٧/٥/١٩٥٧ أصدرت محكمة الزقازيق الابتدائية حكما في الدعوى قاضيا في أسبابه برفض الدفع بالإحالة وفي منطوقه بطلبات المطعون ضدها ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢ سنة ٩ ق المنصورة ، وبتاريخ ٨/١١/١٩٥٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٧/١٢/١٩٥٩ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ وفيها طلبت النيابة رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سنة أسباب يحصل السبب الأول منها في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بطلان الحكم الابتدائي من وجهين (الوجه الأول) أنه لا يبين على وجه اليقين أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى ، فقد ذكر في محضر جلسة ٦/٥/١٩٥٧ التي جرت فيها المرافعة اسم عضو اليمين على أنه القاضي محمد أبو شهبه وفوق هذا الاسم اسم القاضي مصطفى عثمان مما لا يعرف معه أيهما

الذى اشترك فى الهيئة التى سمعت المرافعة ، وإذا كان الذى اشترك فى المرافعة هو القاضى مصطفى عثمان فإن الحكم قد خلا من بيان أنه وقع على مسودته مما يترتب عليه بطلانه طبقا للواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات ولم تأخذ محكمة الاستئناف بهذا الدفع بقوله إن مسودة الحكم موقع عليها من القاضى الذى سمع المرافعة فى الدعوى ، وأنه لا يؤثر بعد ذلك أن تنطق بالحكم هيئة أخرى غير الهيئة التى سمعت المرافعة (والوجه الثانى) أنه لم يذكر فى محضر جلسة ١٩٥٧/٥/٦ التى سمعت فيها المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى أن تقرير التلخيص قد تلى قبل بدء المرافعة مما يترتب عليه بطلان الحكم طبقا للمادة ١١٦ مرافعات لكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلى أنه يكفى أن يثبت فى ديباجة الحكم حصول تلاوة التقرير مع أن بيان ذلك فى الحكم لا يفتى من إثباته فى محضر الجلسة .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول بأنه يبين من مطالعة الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٥٧/٥/٦ أمام محكمة الدرجة الأولى أن الهيئة التى سمعت المرافعة كانت مشكلة من القضاة محمد أسعد محمود ومصطفى عثمان وعبد الحميد الجندى وأنه وإن كان ذكر اسم القاضى محمد أبو شهبه بهذا المحضر إلا أن هذا الاسم قد وضع بين قوسين متبوعا بلفظ "صح" مما يفيد أنه لم يشترك فى سماع المرافعة كما أثبت فى ديباجة الحكم أن هذه الهيئة بذاتها هى التى أصدرته ودون فى نهاية الحكم بيان الهيئة التى نظمت به والمشكلة من القضاة محمد أسعد محمود وعبد أبو شهبه وعبد الحميد الجندى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى تقريراته أن القاضى مصطفى عثمان وقع على مسودة الحكم ، وكان كل ما أوجبه المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فى حالة ما إذا حصل مانع لأحد القضاة الذين اشتركوا فى المداولة وحضور تلاوة الحكم أن يوقع على مسودته ، وكان ما تتطلبه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات هو أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وكان هذان الإجراءان قد استوفيا فى الحكم الابتدائى على ما سبق بيانه فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون على غير أساس ، أما عن الوجه الثانى ، فإنه وإن كانت الصورة الرسمية من محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى جاءت خلوا مما يفيد تلاوة

تقرير التلخيص إلا أنه لما كان الثابت من بيانات الحكم حصول تلك التلاوة و كان يجوز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص في حالة خلو محاضر الجلسات من هذا البيان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة، فإن النعي بهذا الوجه يكون أيضاً على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى أنه لم يضع اليد على جزء من المبيع مساحته ١ ف و ١٣ ط و ١٥ س لأنه في حيازة آخرين وأن المطعون ضدها أقامت عليهم الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٤٥ كلى الجيزة بطلب تسليمها القدر المذكور ، وطلب الطاعن لذلك إحالة الدعوى الحالية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لقيام الارتباط بين الدعويين ، إلا أن المحكمة الابتدائية لم تفصل في الدفع استقلالاً ولم تأمر بضمه للموضوع واكتفت برفضه في أسباب حكمها مما يجعل هذا الحكم باطلاً لمخالفته نص المادة ١٣٢ مرافعات، كما أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق وخطأ فيما قرره رداً على هذا الدفع من أن الطاعن لم يتمسك به في الدعوى التي حكم فيها بسقوط الخصومة وأنه لا توجد صلة تبرر جمع الدعويين أمام محكمة واحدة ذلك أن الطاعن كان قد أبدى هذا الدفع في الدعوى السابقة التي قضى بسقوط الخصومة فيها كما وأن الارتباط بين الدعويين قائم ولا يقدح في قيامه قول الحكم إن الطاعن اعترف في العقد بوضع يده على الأطنان المبيعة ذلك أنه بعد صدور هذا العقد في سنة ١٩٤٢ أقرت المطعون عليها الأولى بوضع يد الغير على جزء من المبيع وأقامت دعواها أمام محكمة الجيزة بطلبه وفي هذا ما يفيد تسليمها بعدم وضع يد الطاعن على ذلك القدر ، وأضاف الطاعن أنه تمسك بطلب الإحالة أمام محكمة الاستئناف كما دفع أمامها بطلان الحكم الابتدائي لمخالفته نص المادة ١٣٢ مرافعات إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بالإحالة إلى أسباب الحكم المستأنف مغفلاً الرد على الدفع ببطلان الحكم المذكور ، كما ذكر الطاعن أنه حين طلب بمذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى إحالة القضية لمحكمة الجيزة للارتباط بحفظ لنفسه الحق في إبداء دفاعه في الموضوع إلا أن المحكمة أصدرت حكماً دون أن تتمكن من إبداء دفاعه

الموضوعى وذكرته تبريرا لذلك أنه لم يكن هناك ما يحول بينه وبين إبداء جميع أوجه دفاعه فى المذكرات المقدمة منه فى الدعوى التى قضى فيها بسقوط الخصومة هذا فى حين أنه لم يحل إطلاقا إلى المذكرات المقدمة فى تلك الدعوى وإذا جاء الحكم المطعون فيه مؤيدا للحكم الابتدائى دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه برفض الدفع بالإحالة على ماقرره من "أن الدعوى المتداولة أمام محكمة الجيزة الابتدائية وإن انصبت على مساحة فدان ١٣ قيراطا و ١٥ منها الداخلة فى عقد البيع المطالب بفسخ التعاقد منه ، كما أن دفاع المدعى عليه (الطاعن) يقوم على أنه لم يضع اليد أصلا على هذا المقدار إلا أن المحكمة المطلوب الإحالة إليها قد رفعت الدعوى أمامها قبل إبرام عقد البيع الذى نحن بصدده وطولب بالريع فيها عن مدة سابقة ثم أرمى المتعاقدان مسألة وضع اليد فى العقد المطالب بفسخه على تفصيل ... مما لا تجدد معه المحكمة داهيا لقيام هذه الصلة التى تمحدر إلى جمع الدعوى أمام محكمة واحدة " ثم قرر الحكم فى موضع آخر ما يأتى " وحيث إنه بشأن الجدل الذى يشهده المشتري خاصة بعدم وضع يده على مساحة فدان ١٣ قيراطا و ١٥ منها من الأطنان المبعة فإن الثابت فى البند الرابع من عقد البيع أن المشتري قد وضع يده فعلا ... على الأطنان موضوع العقد واتباع ذلك النص بأنه ليس لهذا المشتري الرجوع بأى حال على البائع فيما يختص بوضع اليد أو خلافه " ولما كان تقرير المحكمة الابتدائية حيز الدعوى برمتها للحكم يتضمن ضم الدفع إلى الموضوع ، وكان ما استندت إليه تلك المحكمة فى رفض الدفع بالإحالة من إن الطاعن قد أقر فى العقد الذى أبرم تأليا لرفع الدعوى المقامة أمام محكمة الجيزة بأنه وضع يده على فدان ١٣ قيراطا و ١٥ منها المتنازع عليه وأنه يمتنع عليه الرجوع على البائعة فيما يختص بوضع اليد ، هذا الذى استندت إليه المحكمة له أصله فى الأوراق ويسوغ رفض الدفع بالإحالة ، وكان تقدير قيام الارتباط بين دعوى هو مما يستقل به قاضى الموضوع متى بنى على أسباب سائفة ، فإن النص على حكمها بالخطأ ومخالفة الثابت فى الأوراق يكون غير صحيح وبالتالى يكون النص على الحكم المطعون فيه لاغفاله الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص

خير منتج . أما ما ينهض الطاعن من أن المحكمة الابتدائية لم تتمكن من إبداء دفاعه في الموضوع رغم احتفاظه بالحق في إبداء هذا الدفاع وذلك في المذكرة المقدمة منه عن الدفع فردود بأنه لما كان هذا النعي واردا على الحكم الابتدائي وكان الطاعن لم يدع أن محكمة الاستئناف حالت بينه وبين إبدائه دفاعه الموضوعي فإن النعي في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

وحيث إن السببين الثالث والرابع يتحصلان في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون وفساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الموضوع قضت بفسخ عقد البيع رغم عدم سبق اعذاره بذلك اكتفاء بما قرره من أن الاعذار السابق في الدعوى التي قضى فيها بسقوط الخصومة منتج لآثاره القانونية ، مع أن هذا الإعذار قد زال أثره بحكم سقوط الخصومة . كما أن المحكمة اعتبرت الطاعن مقصرا في الوفاء بالتزامه بدفع باقي الثمن في حين أنه وجه إلى المطعون ضدها الأولى بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٥ إنذارا أبدى فيه استعداد له لدفع الأقساط المستحقة من الثمن ، ولما رفضت ذلك أودع المبالغ خزانة المحكمة على أن يصرف لها بعد قيامها بتسجيل الحكم رقم ٢٠٥٠ سنة ٣١ ق الحاص بشطب الرهون والحكم القاضي برفض طلب تثبيت ملكية حفي فوج للقدر موضوع النزاع وأضاف الطاعن أن قضاء المحكمة بالفسخ جاء مخالفا للبند السادس من العقد الذي لا ينحول لأحد طرفيه الفسخ إذا أدخل الطرف الآخر بالتزاماته .

وحيث إنه ورد بأسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بفسخ العقد على أن "الطاعن بوصفه مشتريا قد تأخر في تنفيذ التزاماته بالوفاء بباقي الثمن لأنه كان يجب عليه طبقا للعقد دفع الأقساط الثلاثة الأولى وقدرها ٤٥٠ ج في موعد غايته أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأنه أقر بأحقية المطعون ضدها الأولى في إنذاره المؤرخ ١١/١٢/١٩٤٥ في استلام الأقساط المذكورة مما يبين منه أن حق المطعون ضدها الأولى قد تعلق بالفسخ لعدم قيام الطاعن بالتزامه بالنسبة لثمن الفدادين الأربعة التي لا ينزع في أنه واضح اليدها فعلا - وأنه لا يمكن أن ينسب للمطعون ضدها الأولى أي تقصير لأن التزامها بانجاز العقد إنما يتولد عندما يوفى المشتري الأقساط المذكورة وأضاف

الحكم أنه ليس ثمة ما يمنع المطعون ضدها الأولى من التمسك بالاعذار السابق في الدعوى التي قضى فيها بسقوط الخصومة ، وقرر أيضا "أن البند السادس من عقد البيع لا يحول دون إمكان المطعون ضدها الأولى طلب فسخ البيع لأن ما ورد في هذا البند من أنه ليس لأحدهما الرجوع في البيع وأن كل من يتأخر في تنفيذ ما جاء به من التزامات يكون ملزما بدفع مبلغ مائتي جنيه مع تنفيذ العقد ، لا يعدو أن يكون تحديدا لشرط جزائي عند تأخر أحد العاقدين في الوفاء بما التزم به" ، ولما كان الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الاجراءات السابقة على الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم فإن الاعذار الذي وجهته المطعون عليها (البائعة) إلى الطاعن (المشتري) في تاريخ سابق على رفع الدعوى التي قضى بسقوط الخصومة فيها يظل صحيحا ومتجا لآثاره القانونية ، لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من نفي التقصير عن المطعون ضدها ومن اعتبار الطاعن مغلا بالتزامه بما يجعل للمطعون ضدها حقا في طلب فسخ العقد — هذا الذي انتهى إليه الحكم قد بني على استخلاص سائغ ولا مخالفة فيه للقانون — وكان تفسير محكمة الموضوع لنص البند السادس من العقد بأنه لا يعدو أن يكون اتفاقا على شرط جزائي يسرى في حالة تأخير أحد العاقدين في الوفاء بما التزم به ولا يمنع المطعون ضدها من استعمال حقه في طلب الفسخ متى قامت موجباته — هذا التفسير هو ما نحمله عبارات ذلك النص وليس فيه خروج على مدلولها الظاهر وبالتالي يخرج عن رقابة محكمة النقض لما كان ما تقدم ، فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن بأنه طلب أمام محكمة الاستئناف أن يقضى له بالزام المطعون ضدها الأولى برد معجل الثمن استنادا إلى ما قرره المحكمة الابتدائية في أسباب حكمها من أن أثر الفسخ من شأنه إعادة العاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد ، إلا أن المحكمة إذا اعتبرت هذا الطلب طلبا جديدا مما لا يجوز ابدؤه لأول مرة في الاستئناف هو نظر غير صحيح في القانون لأن الحكم الابتدائي أشار في أسبابه إلى أن التسليم الذي قضى به هو مقابل قيام

البائنة برد ما قبضته من الثمن مما كان يقتضى من محكمة الاستئناف أن تربط بين هذين الالتزامين فتعكم للطاعن باسترداد ما دفعه من الثمن ما دامت قد حكمت للطعون ضدها بالتسليم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما قرره الحكم الابتدائى فى أسبابه من أن حق المطعون ضدها بتسلم العين المبيعة على أن ترد ما تقاضته من معجل الثمن لا يعدو أن يكون تقريراً قانونياً للأثر المترتب على الفسخ ، وليس قضاء منه بالزام المطعون ضدها الأولى برد الثمن إلى الطاعن ، ولما كان الطاعن لم يطالب برد ما دفعه للطعون ضدها إلا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الطلب طلباً جديداً مما تنهى المادة ٤١١ من قانون المرافعات عن تقديمه لأول مرة فى الاستئناف فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن السبب السادس يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بخالفته القانون ذلك أنه قضى بالزام المطعون ضده من الثانية إلى السادسة بتسليم العين مع أنهم أقبحوا فى الدعوى بغير سبب وقد طلب الطاعن من محكمة الاستئناف استبعادهم من الدعوى لأنه هو المشتري والمقر بالاستلام ، إلا أنها أغفلت الرد على ذلك .

وحيث إنه لما كان ما أثير بهذا السبب هو من شأن المطعون عليهم من الثانية إلى السادسة وليس لغيرهم أثارته فإن هذا النعى يكون غير مقبول من الطاعن لانتفاء مصلحته فيه .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد الطيف
مرمي ، ولطفى علي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١٤٤)

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض "المصلحة في الطعن" .

يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه . لا يحول
دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك .

(ب) عقد . "عقد إداري" . قرار إداري . اختصاص . "الاختصاص
المتعلق بالولاية" .

ثم يعرف القانون العقود الإدارية أو القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص المميزة
لها . على المحاكم إعطاء هذه العقود والقرارات وصفها القانوني توصلًا إلى تحديد
اختصاصها في الفصل في النزاع المطروح عليها أو في الإجراء الوفي المطلوب اتخاذه .

(ج) عقد . "تكييفه" . "عقد إداري" .

العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد . اعتبارها عقودًا إدارية . شرطه ، تعاقبها
بتسليم مرفق عام ، وإظهار الإدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام
بتضمينها شروطًا استثنائية وغير مألوفة تنافي بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها
على اللوائح الخاصة بها .

١ — يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون
فيه ، فلا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك^(١) .

٢ — إذ كان القانون لم يعرف العقود الإدارية أو القرارات الإدارية
ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوفر الشروط اللازمة

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٢/٧ الطعن ١٦ ص ٢٨ ن السنة ١٤ ص ٢٨٨ .

لها ولخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، فإن من وظيفة المحاكم أن تعطى هذه العقود وتلك القرارات بوصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وذلك توصلا إلى تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المطروح عليها أو في الإجراء الوقفي المطلوب اتخاذه^(١) .

٣ - العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقودا إدارية إلا إذا تطلقت بتفسير مرافق عام وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطا استثنائية وغير مأوفا تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن وزارة الحربية والبحرية (سلاح المركبات) أعلنت عن بيع أدوات ومهمات رأت الاستغناء عنها وذلك بطريق المزاد وكان من بين هذه المهمات اللوطان رقما ٢ و ٥ المشتملان على أصناف قطع جديدة وصالحة للاستعمال في السيارات ، وحددت لبيعها يوم ١٩٥٩/١/٢٨ ، وتقدم المطعون عليه هو وآخرون للزيادة فيها فرسا عليه العطاء في الصفقة المذكورة بمبلغ ٧٥٠٠ ج قام بدفعه كما قام بدفع رسوم الدلالة والملحقات الأخرى غير أن الوزارة امتنعت عن تسليمه مارسا مزاده عليه فوجه انذارا في ١٩٥٩/٤/٢٩ إلى مدير السلاح يطالبه بالتسليم منها إلى الضرر الذي يلحقه بسبب تقلب الأسعار وارتباطه بشأن الصفقة مع آخرين ،

(١) راجع تقض ١٩٤٤/١٢/٢٨ الطعن رقم ٢٨ س ١٤ ق بمجموعة ٢٥ سنة ١٣٢ .

(٢) راجع تقض ١٩٦٤/٢/٦ الطعن رقم ٢٥٣ س ٢٩ ق السنة ١٥ ص ٢١٣ .

ثم أقام الدعوى رقم ٦٧٧٦ سنة ١٩٥٩ مستعجل مصر ضد الطاعن وضد مدير سلاح المركبات طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بتسليم الأمتعة التي رما عليه مزادها في ١٩٥٩/١/٢٨ ودفعت وزارة الحربية بعدم اختصاص القضاء المستعجل لأن المبيع غير معين بالذات وأصدرت محكمة الأمور المستعجلة حكما في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ : أولا - برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل وباختصاصه بنظر الدعوى . ثانيا - وبصفة مستعجلة بتسليم المدعى (المطعون عليه) البضاعة التي بالخازن الرئيسية لسلاح المركبات بالها كسب والتي كانت موضوع مزاد يوم ١٩٥٩/١/٢٨ - استأنفت وزارة الحربية هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنافها برقم ١٣٧١ سنة ١٩٥٩ من القاهرة وأثارت في صحيفة الاستئناف دفعا جديدا ، بعدم اختصاص المحاكم لأن النزاع يدور حول عقد إداري يخرج عن اختصاص المحاكم المدنية وعلى فرض أن النزاع لا يتعلق بعقد إداري فثمة قرار إداري أصدره رئيس هيئة الامدادات والتأمين بالقاء المزاد وإجراء مزايده جديدة ، وأن القضاء بالتسليم فيه تعرض لذلك القرار بالتعطيل فضلا عن مساسه بأصل الحق - وأشارت الوزارة الطاعنة في مذكرتها إلى أن المزاد لم يتم طبقا للأئحة المناقصات والمزايدات الصادر بها القرار الوتاري رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ - وقد أصدرت المحكمة الاستئنافية حكما في ١٩٥٩/١١/٩ بتأييد الحكم المستأنف وبنيت قضاءها على أن المزايدة تمت بإجراءات صحيحة ومطابقة للقانون وأن عقد البيع الذي انعقد نتيجة لهذه المزايدة هو عقد مدني ينطبق عليه حكم المادة ٩٩ من القانون المدني وليس عقدا إداريا فلا يقبل بعدا باعتقاده تدخل من جهة الإدارة ولا يرد عليه قرار إداري من شأنه أن يمس ملكية المتقولات التي انتقلت إلى الراسي عليه المزاد وتعلق بها حقه - طعن وزير الحربية في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وعرض الطعن على دائرة خص الطعون وأمامها تمسكت النيابة بمذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم وأصدرت دائرة الفحص قرارها في ١٩٦٣/٤/١٦ بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن لانعدام المصلحة فيه — ذلك أنه بعد قضاء هذه المحكمة برفض طلب وقف التنفيذ اختار الطاعن تسليم البضاعة إليه متخليا بذلك عن متابعة إجراءات إعادة طرحها في المزااد العلني ، كما أنه — المطعون عليه — قد تصرف في البضاعة فلم يعد محل لمزايدة جديدة .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص على أن من حق القضاء المستعجل فحص الأمر الإداري لبحث ما إذا كانت شروطه متوافرة فإن تبين له أن الإدارة تجاوزت سلطاتها واتخذت إجراء لا يطابق القانون اعتبر العمل المترتب على هذا التصرف باطلا ويتعين محو أثره باعتباره عملا مدوانيا بعدم القرار الإداري ، وقد سجل الحكم المطعون فيه أن إجراءات البيع وقعت صحيحة طبقا للقوانين واللوائح ورفعت لجنة البت إجراءاتها إلى مدير سلاح المركبات للتصديق عليها وتم التصديق ورتب الحكم على ذلك أن خطاب رئيس هيئة الإمدادات والتموين في ١١/٣/١٩٥٩ بتأجيل النظر في اعتماد إجراءات البيع بالمزااد لحين البت في إجراءات مجلس التحقيق وكذلك خطابه المؤرخ في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ بإلغاء المزااد الأول وعمل مزايدة جديدة تراعى فيها جميع اللوائح والتعليمات بفرض انطوائهما على قرارات إدارية فهي قرارات منعقدة لأنها تناولت مقولات انتقلت ملكيتها للمطعون عليه وللقضاء المستعجل أن يدرأ الخطر الناجم عنها — ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم خطأ في القانون ذلك أن المشرع رسم أحكام المزايدات والمناقصات في القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بالقرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ وحددت هذه اللائحة الجهات الإدارية التي تقرر إجراء المزايدة والتي تتولى إجراءاتها وتلك التي تبت في نتائجها وتتولى إبرام العقود الخاصة بما تسفر عنه إجراءات المزايدة أو المناقصة — ومقتضى المادتان ٦٦، ١٥١ منها بأن لجنة البت في المناقصات هي ذات لجنة البت في المزايدات وهي تشكل من موظفين معينين وفنيين

في المصالح التي ترغب في البيع والشراء بحيث إذا شكلت اللجنة من غير هؤلاء كان تشكيكها باطلا وقراراتها معدومة الأثر — وأضافت الوزارة أن المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ تجيز لرئيس المصلحة إلغاء قرار المفاوضة ولا شبهة في أن له هذا الحق بالنسبة للمزاد طبقا للمادة ١١ لأنه صاحب السلطة في إبرام العقود مع من يرسو عليه المزاد أو المناقصة فله بالتالي أن يأنى المناقصة وأن يمتنع عن إبرام العقد إذا شاب الإجراءات غش أو تدليس أو كانت اللجنة مشكلة تشكيلا باطلا ولا معقب عليه في ذلك إلا من محكمة القضاء الإداري — أما المحاكم المدنية فلا تملك التعرض لهذه القرارات بإلغاء أو تأويل — ولا يجدي الحكم ما تعلل به من أن القضاء المستعجل يحو الأثر المترتب على تصرفات الإدارة إذا تجاوزت سلطتها أو خالفت القوانين واللوائح ذلك أن المادة ٦/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تجعل المحاكم الإدارية — دون غيرها — المختصة بذلك أي كان سبب الإلغاء — وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء القرارين للمصادر من رئيس هيئة الإمدادات والتموين بالجيش اللذين تضمنهما خطابا ١١ مارس و ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ تأسيسا على أن قائد سلاح المركبات قد اعتمد إجراءات لجنة البت فانتقلت بذلك ملكية المبيعات إلى المطعون عليه ورتب على ذلك بطلان القرارين المتقدمين لمسامهما بملكية المطعون عليه — إذ جرى الحكم بذلك فإنه قد جاوز اختصاصه بتأويله القرارين ووقفه تنفيذهما — ولا محل لتطبيق أحكام القانون المدني في انتقال الملكية بطريق المزاد طبقا للمادة ٩٩ ذلك أن القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحة المناقصات والمزايدات هما الواجبان للتطبيق وحدهما في كافة ما تجريه الحكومة من بيع أو شراء — ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن جهة الإدارة لم توقع عقدا مع المطعون عليه ببيع الأشياء الراسي عليه مزادها وأن كل ما ينسب إليه الحكم إلى جهة الإدارة أن رئيس سلاح المركبات قد اعتمد إجراءات لجنة البت واتخذ الحكم من ذلك سندا لتقرير اختصاصه بنظر الدعوى وذهب إلى مناقشة قرار رئيس هيئة الإمدادات فتأولهما بأنهما قد مسا ملكية المطعون عليه في المهمات التي رسا مزادها عليه وخلص من ذلك إلى وقف تنفيذ هذين القرارين وتسليم المهمات إلى المطعون عليه فإنه يكون قد

خالق قواعد الاختصاص الوظيفى وكان يتعين عليه القضاء بعدم الاختصاص تاركا لجهة القضاء الإدارى الكلمة فى هذا الشأن .

وحيث إنه يبين من مطالعة حكم قاضى الأمور المستعجلة الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه بنى قضاءه على قوله : " وحيث إن الذى تستظهره المحكمة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين أن صلاح المركبات أعلن من بيع صفقات وحدد موعدا لكل صفقة ومكانها وموضوعها — ولم يضع فى ذلك الإعلان أية شروط للزيادة بل أطلقها من كل قيد وقد سدد المدعى ثمن اللوطات المبعة فى نفس اليوم بالها كسب ومصاريف الدلالة — وهذا يدل على أن مزاد ذلك اليوم قد رجا على المدعى وأنه قام بسداد ثمنه وبذلك يكون العقد قد تم بينه وبين مدير سلاح المركبات إعمالا لحكم المادة ٩٩ مدنى ومقتضى ذلك أن البضاعة موضوع المزاد تنتقل ملكيتها إلى المدعى ويكون من حقه استلامها طالما أن تقصيرا ما لم ينصب إليه فى القيام بالتزاماته — لما كان ذلك، وكان المدعى طليهما لم يثير أية منازعة فى إجراءات المزاد أو شروطه وكانت البضاعة المراد تسليمها معينة بذاتها من تحديد مكان وجودها وموعد بيعها فإنه يتعين القضاء بتسليمها " . ولما كان القانون لم يعرف العقود الإدارية أو القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوفر الشروط اللازمة لها وخصائصها وصياتها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل فإن من وظيفة المحاكم أن تعطى هذه العقود وتلك القرارات وصفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وذلك توصلا إلى تحديد اختصاصها للفصل فى النزاع المطروح عليها أو فى الإجراء الوقتى المطلوب اتخاذه — ولما كانت العقود التى تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقودا إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام وظهرت الإدارة نيتها فى الأخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها — وكان واضحا من حكم قاضى الأمور المستعجلة الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن الوزارة لم تضع فى نشرة البيع التى أعلنت فيها عن بيع مخلفاتها أية شروط للزيادة بل أطلقها من كل قيد، ولم تحمل فيها الوزارة

على شروط لائحة المناقصات والمزايدات رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٦ وكانت الوزارة الطاعنة لم تقدم إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمها إلى محكمة الموضوع الدليل على أنها ضمنت اجراءات المزايدة شروطا غير مألوفة في القانون الخاص أو أنها اشترطت التزام المزايدين بشروط واجراءات اللائحة المتقدمة الذكر - تلك الشروط والإجراءات التي هي في -ل من التخلي عنها كلها أو بعضها إذا بدا لها عدم ملاءمتها لمصلحة المزايدة - فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن علاقة المطعون عليه بأوزارة يحكمها القانون الخاص وخاص من تطبيقه لأحكام هذا القانون إلى أن العقد قد تم بإرشاء المزااد والتصديق عليه من الجهة التي تملك إرساءه - ولم يعتد بالقرارين اعتمادين بعد ذلك من رئيس هيئة الامدادات والتموين بتأجيل اعتماد المزااد ثم بالغائه فان الحكم لا يكون مجاوزا حدود ولايته وبالتالي يكون الطعن عليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد المستشار / محمود القاضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف
حموي ، ولطفي علي ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١٤٥)

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٩ القضائية :

أمر أداء . "طبيعته" . معارضة .

انزل المشرع أوامر الأداء منزلة الأحكام الغيابية وانزل المعارضة فيها منزلة المعارضة
في هذه الأحكام . خضوع المعارضة في أمر الأداء لأحكام المعارضة في الحكم الغيابي . المعارضة
في أمر الأداء من شأنها إعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضي في موضوعه مالم تكن إجراءات الطلب
باطلة . طلب الأمر بديل لصحيفة الدعوى .

مفاد ما نصت عليه المادتان ٨٥٣ و ٨٥٥ من قانون المرافعات — قبل
تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — من أن أمر الأداء يعتبر بمثابة حكم
غيابي وأنه يجوز للمدين المعارض في الأمر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه
إليه ، أن المشرع قد انزل أوامر الأداء منزلة الأحكام الغيابية وانزل المعارضة
فيها منزلة المعارضة في هذه الأحكام مما يتبادى منه أن تخضع المعارضة في أمر
الأداء لأحكام المعارضة في الحكم الغيابي ، وإذا كان يترتب على المعارضة في الحكم
الغيابي طرح النزاع على المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاء في موضوعه من جديد
مالم تكن صحيفة افتتاح الدعوى نفسها باطلة ، فإنه يكون من شأن المعارضة
في أمر الأداء إعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضي في موضوعه مالم تكن إجراءات
الطلب — وهو بديل ورقة التكليف بالحضور — باطلة^(١) .

(١) راجع تقض ١٩٦٢/٤/٤ الطعن ٢٦٤ من ٢٧ ق السنة ١٤ ص ٤٧٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق - فى أن المطعون عليه تقدم فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ الى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الأمر بإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي له مبلغ ٥٠٠ ج والمصاريف وقال بيانا لطلبه إنه بمقد مؤرخ ٧ من يولية سنة ١٩٥٨ اتفق مع الشركة المذكورة على أن تشتري لحسابه سيارة بثمن قدره ١٣٥٠ ج تقاضت منه مقدما مبلغ ٥٠٠ ج ولكنها لم تسلمه السيارة فحق له استرداد ما عجله لها من ثمن وأصدر رئيس المحكمة أمرا بإلزام الطاعنة أن تؤدي له المبلغ الذى طلبه فعارضت الطاعنة فى هذا الأمر ودفعت ببطلانه لصدوره فى غير الحالات التى يصدر فيها أمر بالأداء وطلبت من باب الاحتياط إلغاء الأمر المعارض فيه بدعوى أن المطعون عليه تعاقد مع شخص لا تربطه به صلة وقيدت هذه المعارضة برقم ١٩٥٥ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة ، وبجلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية ببطلان أمر الأداء المعارض فيه لصدوره على غير مقتضى القانون وبإلزام الطاعنة أن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٠٠ ج بقيمة قضاءها ببطلان الأمر على أن الورقتين المقدمتين من المعارض ضده لإثبات دينه لا تحلان توقيع الممثل القانونى للشركة الطاعنة مما لا يعتبر معه المبلغ المطالب به دينا ثابتا بالكتابة ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٢ سنة ٧٦٩ ق القاهرة وبجلسة ١٩٥٩/١١/٣٠ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٣/١/١٥ وفيها صحت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن القانون قد أوجب كقاعدة عامة أن تحصل المطالبة القضائية بتكليف بالحضور وقد استثنى المشرع من ذلك المطالبة بدين من التقود إذا كان ثابتاً بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار ورسم لهذه المطالبة في المادة ٨٥١ وما بعدها من قانون المرافعات طريقاً ميسراً هو الأمر بالأداء وكلا الطريقتين من النظام العام والجزاء على مخالفتها بطلان المطالبة في ذاتها مما يمنع معه على المحكمة أن تفصل في الموضوع لأنها بالفصل فيه تكون قد فصلت في خصومة غير مطروحة ولكن الحكم المطعون فيه بأسبابه ورغم ما قرره من أن دين المطعون عليه لا يعتبر ديناً ثابتاً بالكتابة بالمعنى المقصود في المادة ٨٥١ وما بعدها من قانون المرافعات وما رتبته على ذلك من بطلان أمر الأداء فإنه لم يقف عند حد القضاء ببطلان الأمر بل تصدى مع ذلك للموضوع وفصل فيه فيكون بهذا القضاء قد خالف القانون بفصله في خصومة غير مطروحة ولا يذير من ذلك ما أضافه الحكم المطعون فيه من أن الأمر بالأداء يعتبر بمثابة حكم غيابي وأن سلطة المحكمة في دعوى المعارضة في الأمر بالأداء مماثلة لسلطتها في دعوى المعارضة في الحكم الغيابي ذلك أن سلطة محكمة المعارضة في الحكم الغيابي عند الحكم ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى تقف عند حد إلغاء الحكم المعارض فيه وبطلان صحيفة افتتاح الدعوى ولا تتجاوز ذلك إلى الحكم في موضوع الخصومة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المادتين ٨٥٣ ، ٨٥٥ من قانون المرافعات — اللتين تحكمان واقعة الدعوى قبل التعديل الصادر به القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ — قد نصت أولاهما على أن أمر الأداء يعتبر بمثابة حكم غيابي ونصت ثانيتهما على أنه يجوز للدين المعارضة في الأمر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه إليه ، ومفاد ذلك أن المشرع قد أنزل أوامر الأداء منزلة الأحكام الغيابية وأنزل المعارضة فيها منزلة المعارضة في هذه الأحكام مما يتأدى منه أن تخضع المعارضة في أمر الأداء لأحكام المعارضة في الحكم الغيابي ، وإذا كان يترتب على المعارضة في الحكم الغيابي طرح النزاع على المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاء في موضوعه من جديد ما لم تكن صحيفة افتتاح الدعوى نفسها

باطلة فانه يكون من شأن المعارضة في أمر الأداء إعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضى في موضوعه ما لم تكن إجراءات الطلب نفسها باطلة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان أمر الأداء لعدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الدين المطالب باصدار الأمر بأدائه فانه لا يكون قد خالف القانون بقضائه في الموضوع ، ولا محل لما ذهبت إليه الطاعة من الحاجة بحالة المعارضة في الأحكام الغيابية التي ينتهي فيها الحكم ببطلان ورقة التكليف بالحضور ذلك أن طلب أمر الأداء هو بديل ورقة التكليف بالحضور ولم تنع الطاعة أى عيب على هذا الطلب بل انصب نعيمها على تخلف الشروط الواجب توفرها في الدين المطالب به ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسيب وتقول بيانا لذلك إن الحكم أمر قضاءه في الموضوع على أن المطعون عليه قد تعاقد مع من يدعى - أحمد كمال سليم - بوصفه مستخدما لديها وثائبا عنها في التعاقد مع العملاء واستدل الحكم على هذه العلاقة بما ورد في الشكوى رقم ٨٤٤٠ سنة ١٩٥٨ إدارى الأزبكية التي لا تحوى إلا زعما من أحمد كمال سليم بأنه يمثل الطاعة كندوب عنها لدى مصلحة الجمارك وورقة قدمت من هذا الأخير للتحقق مسندة إليها جاء فيها أنها قد اعتمدته لدى مصلحة الجمارك والشهر العقاري وقلم المرور ، ولما كانت الطاعة قد أنكرت أمام محكمة الموضوع علاقتها بأحمد كمال سليم علاقة تجعلها مسئولة عن تصرفاته كما أنكرت الورقة المقدمة منه للتحقق وذكرت أنه بفرض صحة تلك الورقة فانها لا تمنى إلا نيابة أحمد كمال سليم عنها لدى الجهات المحددة فيها ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه إذ كيف العلاقة بينها وبين أحمد كمال سليم بأنها علاقة استخدام تتسع لأبرام العقود والتصرفات فيصرف أثرها إلى الطاعة وتعتبر مسئولة عنها فانه يكون قد أخطأ في القانون وشابه قصور .

وحيث إنه ورد بأسباب الحكم الابتدائى التي أحال إليها الحكم المطعون فيه في صدد علاقة الطاعة بأحمد كمال سليم ما يأتى : " وحيث إن المحكمة ترى من مطالعة الأوراق أن ما ذهبت إليه الشركة المعارضة - الطاعة - من نفى صلتها

بالمدعو أحمد كمال سليم الذي وقع على الأوراق نيابة عنها غير صحيح فقد ثبت في الشكوى الإدارية رقم ٨٤٤٠ سنة ١٩٥٨ إداري الأزبكية أن عبد العزيز المليفي قرر أنه سلم سيارته لأحمد كمال سليم مندوب الشركة المعارضة ليعرضها على إدارة الجمارك لتقدير قيمتها الجمركية ثم التفاوض بعد ذلك على بيعها وأنه توجه بعد ذلك إلى محل الشركة المعارضة لمعرفة ما تم بشأن السيارة فأخبره مندوبها بأنها في حيازة المعارض ضده - الماطمون عليه - فتوجه إليه وأخبره المعارض ضده بأنه استلم السيارة من شركة شاهر - الطاعنة - على ذمة شرائها وأنه دفع للشركة المذكورة مبلغ ٥٠٠ ج بصفة عربون ورفض تسليمه السيارة إلا عن طريق البوليس وقد تم ذلك بعد إثبات ما تقدم ، ويتضح من ذلك أن أحمد كمال سليم كان يعمل في محل الشركة المعارضة وباسمها ولحسابها وأن تحت يده أختامها وأوراقها الخاصة المطبوعة باسمها وقد تعاقد مع المعارض ضده على هذا الأساس وسلمه المبلغ المطالب به على أساس نيابته عن الشركة المعارضة بوصفه مستخدما لديها ببيع السيارات والتعاقد مع العملاء نيابة عن الشركة ومن ثم فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يجب أن يضاف إلى الشركة باعتبارها الشخص الأصيل في العقد طبقا لنص المادتين ١٠٥ ، ١٠٦ من القانون المدني لأن نيابة المستخدم في بيع بضاعة مخدومة في محل هذا الأخير إنما هي مفروضة حتما ويستوى عند المعارض ضده أن يتعامل مع الأصيل أو النائب . ويبين من هذا أن المحكمة قد استخلصت بسلطانها الموضوعية من واقع الشكوى الإدارية رقم ٨٤٤٠ سنة ١٩٥٨ الأزبكية أن أحمد كمال سليم له صفة النيابة عن الشركة الطاعنة في بيع السيارة التي تفرع عن بيعها هذا النزاع . وقد استندت على ذلك بأسباب سائفة تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وخلاف لما تقوله الطاعنة لم تعتمد المحكمة في استخلاصها قيام علاقة النيابة من الورقة التي قدمها أحمد كمال سليم في تحقيق الشكوى الإدارية سالفة الذكر وإنما اعتمدت على الظروف المحيطة بالتعامل على نفس السيارة بين مالكيها الأصلي - عبد العزيز المليفي - وبين أحمد كمال سليم باعتباره ممثلا للشركة الطاعنة وبيعها بعد ذلك من أحمد كمال سليم إلى الماطمون عليه وبذلك فإن الحكم الماطمون فيه لا يكون قد أخطأ في تكليف علاقة الطاعنة بأحمد كمال سليم ولا شابه قصور في التسبيب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

القسم الثالث

فهرس هجائي موضوعي

العدد الثاني — السنة الخامسة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة

للمواد المدنية والتجارية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h3>تنازع</h3>
		<h3>إختصاص</h3>
		إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بحكمة النقض :
		مناطق إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بالفصل في النزاع السلي أو الإيجابي على الإختصاص قيام نزاع في شأنه بين محكمة مدنية وأخرى شرعية . النزاع بين دائرتين من دوائر المحكمة لا يدخل في إختصاص الهيئة العامة .
٤٤٠	٢	(الطلب رقم ٦ ص ٣١ ق تنازع — جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠)
		<h3>حكم</h3>
		حجية الأحكام :
		الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلاً فيها . طلب الترجيح بين حكمتين بدعوى التناقض ممن ليس طرفاً من أطراف الخصومة في تنفيذها غير مقبول .
٤٣٧	١	(الطلب رقم ٢٣ ص ٣٠ ق تنازع — جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وقف
		تفسير شرط الواقف :
		الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلاً فيها . طلب الترجيح بين حكيم بدعوى التناقض ممن ليس طرفاً من أطراف الخصومة في تنفيذها غير مقبول .
٤٣٧	١	(الطلب رقم ٢٢ من ٣٠ ق تنازع — جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠)
		عدول
		ضرائب
		الضريبة العامة على الإيراد :
		« وهاء الضريبة » :
		عدم مريان الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لأول مرة في يناير سنة ١٩٥٠ إلا على إيرادات سنة ١٩٤٩ . مريان القانون على الماضي في هذه الحدود فحسب . لا محل للتوسع في هذا الاستثناء بالنسبة للسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ . لا يدخل في حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك في سنة ١٩٤٨ .
٤٤٢	٣	(الطعن رقم ٩٦ من ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قانون
		رجعية القانون :
		<p>هدم سريان الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لأول مرة في يناير سنة ١٩٥٠ إلا على إيرادات سنة ١٩٤٩ . سريان القانون على الماضي في هذه الحدود فحسب . لا محل للتوسع في هذا الامتناء بالنسبة للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ . لا يدخل في حساب الضريبة إلا جزء الإيراد الخاص بالمدة الداخلة في سنة ١٩٤٩ دون الجزء الناتج قبل ذلك من سنة ١٩٤٨ .</p>
٤٤٢	٣	(الطن رقم ٦٦ من ٢٨ ق - جملة ١٩٦٤/٥/٣٠)

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

أولاً - طلبات رجال القضاء

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١) إحالة . اختصاص . أقدمية
		إحالة
		أحوال جوازها :
		اقتصار سلطة الإحالة وفقاً للمادة ١٣٥ مرافعات على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد هذه السلطة إلى المسائل التى يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . رفع القاضى السابق طلبه إلى محكمة القضاء الإدارى . وجوب قضائها بعدم الاختصاص ولائياً دون الإحالة إلى محكمة النقض . بطلان الإحالة فى هذه الصورة . اعتبار الطلب مقدماً إلى محكمة النقض بغير الأوضاع المقررة فى المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية .
٤٦٣	٧٤	(الطلب رقم ١٦ م ٣٠ ق رجال القضاء - جلسة ١١/٦/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اختصاص
		اختصاص ولائى :
		اقتصاص سلطة الإحالة وفقا للمادة ١٣٥ من أفعاء على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد هذه السلطة إلى المسائل التى يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتهاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . رفع القاضى السابق طلبه إلى محكمة القضاء الإدارى . وجوب قضائها بعدم الاختصاص ولائيا دون الإحالة إلى محكمة النقض . بطلان الإحالة فى هذه الصورة . اعتبار الطلب مقدما إلى محكمة النقض بغير الأوضاع المقررة فى المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية .
٤٦٣	٧٤	(الطلب رقم ١٦ س ٣٠ ق رجال القضاء — جلسة ١١/٦/١٩٦٤) ...
		اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض :
		١ — اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل فى كافة شئون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأى طريق . (الطلب رقم ١ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤) ...
٤٥٣	٧٢	...
		٢ — طلبات التعويض التى تختص بها الدائرة المدنية بمحكمة النقض هى الطلبات المتعلقة بما أجاز الطعن فيه أمامها . (الطلب رقم ١ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤) ...
٤٥٣	٧٢	...

رقم القاعدة	رقم المادة	
		٣ - طلب رد ما اقتطع كاحتياطي معاش . عدم اعتباره منازعة في المعاش الاستثنائي المقرر للطالب . دخوله في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية .
٤٥٩	٧٣	(الطلب رقم ٨ س ٢٢ ق رجال القضاء - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		أقدمية
		أقدمية حملة المؤهلات الدراسية :
		أقدمية حملة المؤهلات تتحدد وفقا للقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بالدرجة المحددة للمؤهل من تاريخ تعيين الموظف بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا دون أن يكون له الحق في الفرق المالية المترتبة على ذلك من المدة السابقة .
٤٦٨	٧٥	(الطلب رقم ٦٢ س ٢٩ ق رجال القضاء - جلسة ٢/٧/١٩٦٤)
		ت
		ترقية . تعويض . تعيين .
		<hr/>
		ترقية
		اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة مشئون القضاء . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأي طريق .
٤٥٣	٧٢	(الطلب رقم ١ س ٢٢ ق رجال القضاء - جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم المادة	
		علاوة الترقية :
		إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخاً له . مثال في علاوات الترقية والعلاوات الدورية .
٤٨٢	٧٧	(الطلب رقم ٩٤ س ٢٦ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ...
		تعويض
		طلبات التعويض التي تختص بها الدائرة المدنية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بما أجاز الطعن فيه أمامها .
٤٥٣	٧٢	(الطلب رقم ١ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
		تعيين
		اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شئون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطمعن عليها بأي طريق .
٤٥٣	٧٢	(الطلب رقم ١ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
		تعيين الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية :
		ترخيص مجلس الوزراء لوزارة العدل بشغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان ودون التقييد بترتيب التخرج ، يغنى عن صدور قرار بإدراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغير امتحان طبقاً للمادة ١٧ من القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ . مفاد ذلك الترخيص هدم تقييد وزارة العدل بنتيجة الامتحان الذي أجرته قبل صدور القانون ٤٠١ سنة ١٩٥٣ الذي أجاز هذا الترخيص . سريان القانون المذكور بأثر فوري على الوظائف التي لم يتم شغلها قبل العمل به .
٤٧٤	٧٦	(الطلب رقم ٥٣ س ٢٧ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ع)
		علاوات دورية
٤٨٢	٧٧	إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخا له . مثال في علاوات الترقية والعلاوات الدورية (الطلب رقم ٩٤ س ٢٦ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ...
		(ق)
		قانون . قرار إداري . قضاة
		قانون
		سريان القانون من حيث الزمان :
		”الأثر الفوري للقانون“
		ترخيص مجلس الوزراء لوزارة العدل بشغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان ودون التقيد بترتيب النخرج ، يغني عن صدور قرار بإدراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغیر امتحان طبقا للمادة ١٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . مفاد ذلك الترخيص عدم تقيد وزارة العدل بنتيجة الامتحان الذي أجرته قبل صدور القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذي أجاز هذا الترخيص . سريان القانون المذكور بأثر فوري على الوظائف التي لم يتم شغلها قبل العمل به . (الطلب رقم ٥٢ س ٢٧ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ...
٤٧٤	٧٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إلغاء التشريع .
٤٨٢	٧٧	إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناشئا له . مثال في علاوات الترقية والعلاوات الدورية . (الطلب رقم ٩٤ س ٢٦ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		قرار إداري
		القرارات الادارية الخاصة بشئون القضاة :
		” ميعاد الطعن فيها “ :
٤٥٩	٧٣	ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به . يقوم مقامهما العلم اليقين . مثال . (الطلب رقم ٨ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٣/٦/١١) ...
		قضاة
		الاختصاص بشئون القضاة :
		١ — اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض في كافة شئون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأي طريق . (الطلب رقم ١ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
٤٥٣	٧٢	٢ — طلبات التعويض التي تختص بها الدائرة المدنية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بما أجزى الطعن فيه أماءها . (الطلب رقم ١ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
٤٥٣	٧٢	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الطعن في القرار :
		ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاة ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به . يقوم مقامهما العلم اليقيني . مثال .
٤٥٩	٧٣	(الطلب رقم ٨ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ١١/٦/١٩٦٤) ...
		ترقية :
		إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخا له . مثال في ملاوات الترقية والملاوات الدورية
٤٨٢	٧٧	(الطلب رقم ٩٤ س ٢٦ ق رجال القضاء — جلسة ٧/٧/١٩٦٤) ...
		ندب :
		” تقدير الضرورة للندب “ .
		تقدير الضرورة التي تدعو للندب من حق وزير العدل وحده . لا معقب عليه في ذلك .
٤٥٣	٧٢	(الطلب رقم ١ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ٢٠/٤/١٩٦٤) ...
		بدل السفر :
		طلب بدل السفر من ندب القضاة مما يدخل في اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض . البديل جزء من المرتب .
٤٥٣	٧٢	(الطلب رقم ١ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ٢٠/٤/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		معاش :
		مناط احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش المستحق للقاضي الشرعي وفقا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أن يكون تعيينه في وظيفته من المحاماة مباشرة والا يكون ذلك لاحقا لذلك القانون .
٤٥١	٧١	(الطلب رقم ١٣ س ٢٨ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...
		احتياطي المعاش :
		طلب رد ما اقتطع كاحتياطي معاش . عدم اعتباره منازعة في المعاش الاستثنائي المقسور للطالب . دخوله في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية .
٤٥٩	٧٣	(الطلب رقم ٨ س ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ...
		سريان قواعد الانصاف :
		مدم سريان قواعد الإنصاف على الموظفين ذوي المؤهلات الدوائية المعيّنين بعد ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤
٤٦٨	٧٥	(الطلب رقم ٦٣ س ٢٦ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ...
		أقدمية :
		أقدمية حملة المؤهلات تتحدد وفقا للقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالدرجة المحددة للمؤهل من تاريخ تعيين الموظف بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا دون أن يكون له الحق في الفروق المالية المترتبة على ذلك من المدة السابقة .
٤٦٨	٧٥	(الطلب رقم ٦٣ س ٢٦ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الموظفون القضائيون بالمحاكم الشرعية :
		ترخيص مجلس الوزراء لوزارة العدل بشغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان ودون التقيد بترتيب التخرج ، يغنى عن صدور قرار بإدراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغير امتحان طبقا للمادة ١٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . مفاد ذلك الترخيص عدم تقيد وزارة العدل بنتيجة الامتحان الذي أجرته قبل صدور القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذي أجاز هذا الترخيص . مريان القانون المذكور بأثر فوري على الوظائف التي لم يتم شغلها قبل العمل به . (الطلب رقم ٥٢ من ٢٧ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
٤٧٤	٧٦	
		(م)
		مرتب . معاش . موظفون .
		<hr/>
		مرتب
		١ — بدل السفر جزء من المرتب . طلب بدل السفر عن ندب القاضي . دخوله في اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض . (الطلب رقم ١ من ٢٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
٤٥٢	٧٢	
		٢ — طلب رد ما اقتطع كاحتياطي معاش . عدم اعتباره منازعة في المعاش الاستثنائي المقرر للطالب . دخوله في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون الملاطعة القضائية .
٤٥٩	٧٣	(الطلب رقم ٨ من ٢٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم القاعدة	رقم المادة	المعاش
		احتساب مدة المحاماة :
		مناطق احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش المستحق للقاضي الشرعي وفقا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ أن يكون تعيينه في وظيفته من المحاماة مباشرة وألا يكون ذلك لاحقا لذلك القانون .
٤٥١	٧١	(الطلب رقم ١٣ من ٢٨ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ... احتياطي المعاش :
		طلب رد ما اقتطع كاحتياطي معاش . عدم اعتباره منازعة في المعاش الاستثنائي المقرر للطالب . دخوله في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية .
٤٥٩	٧٣	(الطلب رقم ٨ من ٣٢ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ...
		موظفون
		سريان قواعد الانصاف :
		عدم سريان قواعد الانصاف على الموظفين ذوي المؤهلات الدراسية المعيّنين بعد ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .
٤٦٨	٧٥	(الطلب رقم ٦٣ من ٢٦ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ... أقدمية حملة المؤهلات الدراسية :
		أقدمية حملة المؤهلات تتحدد وفقا للقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالدرجة المحددة للمؤهل من تاريخ تعيين الموظف بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا دون أن يكون له الحق في الفرق المالية المترتبة على ذلك عن المدة السابقة .
٤٦٨	٧٥	(الطلب رقم ٦٣ من ٢٦ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>تعين الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية :</p> <p>ترخيص مجلس الوزراء لوزارة العدل بشغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان ودون التقيد بترتيب التخرج ، يغنى عن صدور قرار بإدراج تلك الوظائف ضمن الوظائف التي يجوز شغلها بغير امتحان طبقا للمادة ١٧ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ ، مفاد ذلك الترخيص عدم تقيد وزارة العدل بنتيجة الامتحان الذي أجرته قبل صدور القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ الذي أجاز هذا الترخيص ، سريان القانون المذكور بأثر فوري على الوظائف التي لم يتم شغلها قبل العمل به .</p> <p>(الطلب رقم ٥٣ من ٢٧ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)</p>
٤٧٤	٧٦	
		<p>(ن)</p> <p>ندب . نقل .</p>
		<p>ندب</p>
		<p>١ — تقدير الضرورة التي تدعو للندب من حق وزير العدل وحده . لا معقب عليه في ذلك .</p> <p>(الطلب رقم ١ من ٣٣ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p>
٤٥٣	٧٢	
		<p>٢ — طلب بدل العفو عن ندب القاضي مما يدخل في اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض . البديل جزء من المرتب .</p> <p>(الطلب رقم ١ من ٣٢ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p>
٤٥٣	٧٢	

رقم القاعدة	رقم المنحة	
٧٢	٤٥٣	<p>٣ - اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شؤون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأى طريق .</p> <p>(الطلب رقم ١ من ٣٢ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...</p>
نقل		
٧٢	٤٥٣	<p>اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شؤون القضاة . يستثنى من ذلك قرارات التعيين والنقل والندب والترقية ، هذه القرارات لا يطعن عليها بأى طريق .</p> <p>(الطلب رقم ١ من ٣٢ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...</p>

ثانيا - الأحكام الصادرة في المواد المدنية

والتجارية والأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		اثبات . اجارة . أحوال شخصية . اختصاص . إثراء بلا سبب . ارتفاق . امتتناف . أشخاص اعتبارية . اصلاح زراعى . اعتماد مصرفى . اعلان . افلاس . الالتزام . أمر أداء . أهلية . إيرادات مرتبة .
		<hr/>
		اثبات
		إجراءات الاثبات :
		مدول المحكمة عن استجواب الخصم استنادا إلى حصرها مقطع النزاع فى الدعوى فى أمر واحد رأت أن الفصل فيه يقضى على النزاع ويفنى المحكمة عن اتخاذ أى إجراء آخر . اعتبار ذلك بيانا ضمنيا لسبب العدول ، إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين هقيقتها بغير حاجة إليه .
٧٣١	١١٦	(المعلن رقم ٤٣٨ م ٢٩٩ ق — مجلة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عبء الاثبات :
		١ - حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التعايل على أحكام الارث . حق خاص مصدره القانون وليس حقا يتلقاه عن مورثه - اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر . شرطه ، أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفى وصية اضرارا بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ، مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في اثباته بما كان يجوز لمورثه من طرق الاثبات .
٥٢٥	٨٤	(الطعن رقم ٣٥٥ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		٢ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها ابقاء من يطعن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من اثبات هذا الطعن . ثقلها عبء الاثبات على عاتق المتصرف إليه .
٦٧٣	١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		٣ - القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني ، مستحدثة لم يكن لها نظير في التقنين الملغى ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين الملغى كانت اقرارات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الإثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية .
٦٧٣	١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		طرق الاثبات :
		الاثبات بالقرائن :
		القرائن القانونية :
		١ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها اعفاء من يطعن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من اثبات هذا الطعن . نقلها عبء الاثبات على هاتق المتصرف إليه.
٦٧٣	١٠٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		”حجية الأمر المقضي“ :
		٢ - قوة الأمر المقضي ، أثرها ، منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأي دعوى تالية يتار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى الأولى أو أبديت ولم يحثها الحكم الصادر فيها . مثال
٧١٦	١١٣	(الطعن رقم ٤٥٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١))
		٣ - قوة الأمر المقضي التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام .
٧١٦	١١٣	(الطعن رقم ٤٥٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١))
		٤ - استخلاص النزول عن حجسية الأمر المقضي مسألة موضوعية .
٩٠٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢٢٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢))

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		قرائن قضائية :
		١ - ملكية العلامة التجارية . استنادها إلى استعمالها لا إلى مجرد التسجيل . التسجيل لا يثبت بذاته حقا في الملكية وإنما يقوم قرينة عليه . لمن يدعى أسبقية استعمال العلامة دحض هذه القرينة .
٥٣٥	٨٦	(لطن رقم ٤١٣ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		٢ - القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . مستحدثة لم يكون لها نظير في التقنين الملغى ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين الملغى كانت اقرارات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الاثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية .
٦٧٣	١٠٧	(لطن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		تقدير الدليل :
		١ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . كون تلك الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . النعي على الحكم بالقصور لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
٧٤٢	١١٧	(لطن رقم ٤٤٥ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - الاطمئنان إلى شهادة الشهود أو عدم الاطمئنان إليها أمر موضوعي .
٧٨٧	١٢٥	(الطعن رقم ٣٥ من ٣٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٠/٦/١٩٦٤) ...
		اجارة
		آثار عقد الايجار :
		”إلتزامات المؤجر“ :
		الالتزام بتسليم العين المؤجرة .
		حكم المادة ٥٦٤ مدني ليس من الأحكام الآمرة المتصلة بالنظام العام، وإنما من قبيل الأحكام المفسرة لإرادة المتعاقدين . جواز الاتفاق على مخالفته بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاح اللازمة لإعداد العين للغرض الذي أجرت من أجله . مثال .
٧٩٤	١٢٦	(الطعن رقم ٣٣٤ من ٢٨ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		إلتزامات المستأجر :
		ما يقيمه المستأجر في العين المؤجرة من مبان .
		١ - استخلاص الحكم مما أورده من قرائن اتجاه نية المتعاقدين إلى عدم أعمال ما تضمنه عقد الايجار من حق المؤجر في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر على العين المؤجرة من مبان . كونه استخلاصا سائغا ومستمدا من وقائع تؤدي إليه . لا معقب على المحكمة في ذلك لعلقه بأمر موضوعي .
٨١٩	١٢٩	(الطعن رقم ٣٤٨ من ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨١٩	١٢٩	٢ — خلافة المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . انتهاء الحكم إلى إسقاط البائع لحقه في طلب إزالة ما على الأرض من مبان . لا يجوز للمشتري باعتباره خلفا للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه . الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف . (الطن رقم ٣٤٨ من ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
٨١٩	١٢٩	٣ — بناء المستأجر في الأرض المؤجرة بتصريح من المؤجر . نزوله منزلة الباني في أرض الغير بحسن نية . خضوعه لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ مدني قديم . تقنين هذا النظر في المادة ٥٩٢ مدني قائم بشأن البناء الذي يقيمه المستأجر في الدين المؤجرة بعلم المؤجر ودون معارضته . (الطن رقم ٣٤٨ من ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
٨١٩	١٢٩	٤ — إلزام المؤجر بقيمة المواد وأجرة العمالة . كون هذه القيمة تقل عما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء . لا مخالفة للقانون . (الطن رقم ٣٤٨ من ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
٨١٩	١٢٩	٥ — مقتضى الحكم بإخلاء المستأجر من البناء وتسليمه إلى المؤجر ألا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . قضاء الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ . مخالف للقانون . (الطن رقم ٣٤٨ من ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>إيجار الأماكن :</p> <p>” القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ “ :</p> <p>المنازعات الإيجارية :</p> <p>١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، جميع المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب تخفيض الأجرة واسترداد مبالغ زائدة على الحد الأقصى الذي يحدده هذا القانون ، من المنازعات الإيجارية في معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها عدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن .</p> <p>(الطن رقم ٣٩٥ من ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p> <p>٦٦٣ ١٠٦</p> <p>٢ - الدعوى بطلب استرداد مبالغ زائدة على الأجرة القانونية من المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز رفعها بعد انقضاء العلاقة التأجيرية .</p> <p>(الطن رقم ٣٩٥ من ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p> <p>٦٦٣ ١٠٦</p> <p>طلب تخفيض الأجرة :</p> <p>٣ - الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه ، تعلق هذا البطلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الأجرة . جواز رفعها في أي وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية مادام لم يسقط الحق في رفعها بالتقدم لا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به . هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به .</p> <p>(الطن رقم ٣٩٥ من ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p> <p>٦٦٣ ١٠٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الاصلاحات والتحسينات الجديدة :
		٤ - الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين قبل التأجير ، تقويمها وإضافه ما يقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة المحددة وفقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الاتفاق على ذلك في عقد الإيجار أو في اتفاق لاحق ، والعمل بهذا الاتفاق مالم يثبت المستأجر أن القصد منه هو التعايل على أحكام القانون . اعتبار كل ميزة جديدة يوليها المؤجر للمستأجر في حكم تلك التحسينات . من ذلك الترخيص للمستأجر في حق التأجير من الباطن بعد أن كان محروما منه .
٦٦٣	١٠٦	(الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٥ - اقيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل ١/١/١٩٤٤ لا يخرجها عن القيود الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لسالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في هذا الشأن . عدم قابلية حكمها للطعن .
٦٦٣	١٠٦	(الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		تدخل النيابة في الدعوى :
		رأى النيابة العامة . اقتضاره على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى وعدم إعادة القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان .
٥٥٠	٨٩	(الطعن رقم ١٨ س ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٥/٤/١٩٦٤) ...

رقم المنحة	رقم القائمة	
		الطعن في الحكم :
		استئناف :
٥٧٣	٩٢	الحكم الصادر بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقاً للنهج الشرعي . مؤداه إلغاء الحكم المستأنف . (الطعن رقم ٥٠ من ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٩) ...
		اعتراض الخارج عن الخصومة :
		١ — الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقاً للمادة ٣٤١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختياري . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستغناء عنه والاكتفاء بإنكار حجية الحكم عند الاحتجاج به أو تنفيذه عليه . طلب تقرير حقه بدعوى أصلية .
٥٥٠	٨٩	(الطعن رقم ١٨ من ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٤/١٥) ...
		٢ — الطعن بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وفقاً للمادة ٤٥٠ مرافعات . امتناعه على الأحكام الصادرة قبل إلغاء المحاكم الشرعية . الطعن على الحكم بالغش والتواطؤ بطريق الدفع في دعوى قائمة أو بطريق الدعوى المبتدأة .
٧٧١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٨ من ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٦/٣) ...
		المسائل الخاصة بالمصريين :
		ثبوت النسب :
		الفراش الصحيح . زواج صحيح أو فاسد أو وطء بشبهة .
		ثبوت النسب . الزنا لا يثبت به نسب .
٧٨٧	١٢٥	(الطعن رقم ٣٥ من ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٦/١٠) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>الارث :</p> <p>مريان أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث . المادة ٨٧٥ مدني .</p>
٧٨	٤٨٦	<p>(الطعن رقم ٨٦ س ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١)</p> <p>المسائل الخاصة بالأجانب :</p> <p>” الإرث “ :</p> <p>تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . هدم مخالفته للنظام العام أو للآداب في مصر . أحكام الموارث المستندة إلى نصوص قاطعة في الشريعة الإسلامية . اعتبارها من النظام العام في حق المسلمين في مصر . كون المتوفاة وانحصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي لاختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الموارث . لا مخالفة للقانون .</p>
١١٥	٧٢٧	<p>(الطعن رقم ١٧ س ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧) ...</p> <p>اختصاص</p> <p>اختصاص ولائي :</p> <p>١ — المعارضة في تسجيل العلامة التجارية . اختصاص إدارة التسجيل بنظرها . مداه . قصره على بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جديدة أم لا . النزاع على ملكية العلامة . اختصاص المحاكم بنظره دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة .</p>
٨٦	٥٣٥	<p>(الطعن رقم ٤١٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق يدور النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف من اطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها . لاجبة للحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم . مخالفة القانون .
٢٧١	١١٤	(الطعن رقم ٦ من ٣٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧)
		٣ — خلال فترة الانتقال من ١٩٣٧/١٠/١٥ الى ١٩٤٩/١٠/١٤ . اعتبار المحاكم المختلطة محاكم استئنائية . عدم تعلق اختصاصها بالنظام العام . للاجانب التنازل عن اختصاصها وقبول الخضوع للقضاء الأهل . اعتبار اختصاص القضاء الأهل في هذه الحالة من قواعد الاختصاص المتعلق بالوظيفة . انحصار ولاية القضاء المختلط عن الأجنبي فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهل . لا تأثير لعدول الأجنبي عن هذا القبول فيما بعد .
٨٣٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ من ٢٨ ق ٤ ، ٥١٠ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧) —
		٤ — تقرير المحكمة المختلطة حق المطعون عليها في التنفيذ على العقار . صدور هذا القضاء خارج حدود ولاية تلك المحكمة . انعدام حجته . اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء واعتباره أنه قرر حتماً للمطعون عليها في التنفيذ على العقار يتمتع معه على القضاء المستعجل الأمر بعدم الاعتداد بالجوز التي أوقعها الطاعة . مخالفة للقانون .
٨٣٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ من ٢٨ ق ٤ ، ٥١٠ من ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - القول بدخول محكمة بداية القدس في الأراضي التي ضممتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون .
٩٠٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٦ - الأصل اختصاص المحاكم المصرية بالدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو سكن في مصر . اختصاصها كذلك بالدعوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر في أحوال معينة .
٩٠٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٧ - انعقاد الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دعوى الأجنبي . انعقاده في نفس الوقت للمحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية اعتباره قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها . مثال .
٩٠٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٨ - لم يعرف القانون العقود الإدارية أو القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص المميزة لها . على المحاكم إعطاء هذه العقود والقرارات وصفها القانوني توصلا إلى تحديد اختصاصها في الفصل في النزاع المطروح عليها . وفي الاجراء الوقتي المطلوب اتخاذها .
٩٠٦	١٤٤	(الطعن رقم ٤٩٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اختصاص نوعي :
		<p>١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، جميع المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي .</p> <p>الدعوى بطلب تخفيض الأجرة واسترداد ما دفع زائدا على الحد الأقصى الذي يحدده هذا القانون ، من المنازعات التجارية في معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . عدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p>
٦٦٣	١٠٦	<p>٢ - الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا على الأجرة القانونية ، من المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز رفعها بعد انقضاء العلاقة التأجيرية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p>
٦٦٣	١٠٦	<p>٣ - القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل ١/١/١٩٤٤ لا يخرجها من القيود الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .</p> <p>لذلك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في هذا الشأن . عدم قابلية حكمها للطعن</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p>
٦٦٣	١٠٦	

رقم المفحة	رقم القاعدة	
		<p>إثراء بلا سبب</p> <p>التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون إصابات العمل . لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث إذا وقع بسبب خطئه الجسيم . اتحاد الالتزامين المذكورين في الغاية وهي جبر الضرر وجبراً مكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه . اعتبار الزيادة إثراء على حساب الغير دون سبب .</p>
٨٦٨	١٣٥	(الطن رقم ٣٠٨ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
		<p>إرتفاق</p> <p>التنازل عن حقوق الارتفاق:</p> <p>١ — التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحاً يجوز أن يكون ضمناً . امتحان التنازل الضمني مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .</p>
٧٥٨	١١٩	(الطن رقم ٤٨٤ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٩٤/٥/٢٨)
		<p>٢ — التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أو ضمناً . أثره .</p> <p>إلزامه التنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى المتنازل إليه تنطوي على انكار لهذا التنازل . لا يمنع من ذلك عدم تسجيل التنازل .</p>
٧٥٨	١١٩	(الطن رقم ٤٨٤ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		استئناف
		رفع الاستئناف :
		(١) طريقة رفعه :
		مناط نظر الدعوى على وجه السرعة هو أمر الشارع . خلو القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة له على وجه السرعة . استلزام الحكم المطعون فيه رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفته للقانون .
٨٣٣	١٣١	(الطن رقم ٣٧٩ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
		(ب) صحيفة الاستئناف :
		البيان الخاص بتاريخ تقديم عريضة الاستئناف ورقم قيده بجدول المحكمة ليس من البيانات الواجب ذكرها في ورقة إعلان الاستئناف . إغفال هذا البيان والخطأ فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف .
٦٩١	١٠٩	(الطن رقم ٣٧٠ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		الخصوم في الاستئناف :
		١ — إفادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه . شرطه ، صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . المادة ٣٨٤ مرافعات ، طلب المدعى الحكم بالتضامن ، هدم إجابته إلى طلبه وصدر الحكم بغير تضامن بين المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكم تلك المادة .
٥١٦	٨٣	(الطن رقم ١٦١ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — اختصاص أشخاص معينين في دعوى الاستحقاق الفرعية . الخلاف على الجزاء الذي يترتب على عدم اختصاص أحدهم . مجاله هند رفع الدعوى ابتداء . رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة باعتبارها دعوى استحقاق فرعية اختصم فيها جميع من توجب المادة ٧٠٥ مرافعات اختصاصهم وترتب عليها فلا وقف لإجراءات البيع . لزوم اختصاص هؤلاء في الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى . إغفال اختصاص أحدهم في الاستئناف يترتب عليه عدم قبول الاستئناف برمته .
٩٥	٦٠٧	(الملن رقم ٣٥٢ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		نطاق الاستئناف :
		رفع الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع . لا يقبل تغيير طبيعتها في الاستئناف واعتبارها دعوى استحقاق أصلية .
٩٥	٦٠٧	(الملن رقم ٣٥٢ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		الطلب الجديد :
		تقرير الحكم الابتدائي أحقية المطعون ضدها في تسليم العين المبيعة على أن ترد ما قبضته من معجل الثمن . كون ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً قانونياً لأثر الفسخ ، وليس قضاءً منه بإلزامها برد الثمن إلى الطاعن . هدم مطالبة الطاعن برد ما دفعه لها إلا أثناء نظر الاستئناف . اعتبار ذلك طلباً جديداً . لا مخالفة فيه للقانون .
١٤٣	٩٤٧	(الملن رقم ٤٩٧ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الحكم في الاستئناف :
		الحكم الصادر بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير فيها طبقا للنهج الشرعى . مؤداه إلغاء الحكم المستأنف .
٥٧٣	٩٢	(الطن رقم ٥٠ س ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٩) ...
		أشخاص اعتبارية
		١ — لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها.
		المادة ٧ من القانون ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة . عدم زوال الشخصية الاعتبارية من الجمعية المندمجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى .
٦٨٥	١٠٨	(الطن رقم ٣٠٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		٢ — عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدنى .
		مؤدى ذلك ، نهى القاضى عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجمع . مساءلة الأشخاص الاعتبارية مدنيا هما يستند إليها من أعمال غير مشروعة .
		اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .
٨٦٨	١٣٥	(الطن رقم ٣٠٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إصلاح زراعي
		المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ :
		(١) تطبيقه :
		تحریم امتلاك أكثر من مائتي فدان . من النظام العام . سريانه بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أكثر من هذا القدر . حظر تجاوز الملكية هذا الحد في المستقبل .
٥٧٧	٩٣	(الطن رقم ٤٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(ب) تصرفات المالك :
		١ - البطلان الوارد في المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بحاله ، التصرفات المبرمة بعد ١٩٥٢/٩/٩ تاريخ العمل به دون تلك السابقة عليه . عدم المساس بالتصرفات السابقة متى كانت ثابتة التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ .
٥٧٧	٩٣	(الطن رقم ٤٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٢ - المناطق في الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة هو ثبوت تاريخها قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ . عدم الاعتداد بمالم يكن ثابت التاريخ قبله ، بقاء المتصرف فيه على ملك المتصرف فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء . تصرفات المالك إلى غير فروعه وزوجه وأزواج فروعه الثابتة التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ الاعتداد بها متى وقعت صحيحة طبقاً لأحكام القانون المدني . بقاؤها ملزمة لما قدسها وسريانه قبل جهة الإصلاح الزراعي . جواز شهرها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنها جعل المتصرف إليه مالكا لأكثر من مائتي فدان . خضوع الزيادة لأحكام الاستيلاء . جريان الاستيلاء عليها لدى المتصرف إليه .
٥٧٧	٩٣	(الطن رقم ٤٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - المالك الذي يعنيه المشرع في البندين أ و ب من المادة ٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، هو المالك الذي تجاوز ملكيته مائتي فدان . لاشان للقانون بمن عداه ولا تأثير له على تصرفاته .
٥٧٧	٩٣	(الطعن رقم ٤٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(ج) الاستيلاء على الأطنان المبيعة :
		تقصير المشتري في تقديم اقرار الى اللجنة العليا من الأرض المبيعة لا يمنع من خضوعها لأحكام الاستيلاء متى كان يملك قبل الشراء الحد الأقصى للملكية .
٥٧٧	٩٣	(الطعن رقم ٤٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(د) تطبيق نظرية الحوادث الطارئة :
		الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، شرطه ، أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ الى ذات الصفة موضوع العقد مثار النزاع . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين .
٨٩٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٨٧ س ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ :
		(١) مجال تطبيقه :
		١ - نص القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ من العموم بحيث يشمل التصرفات الصادرة من الشركات . استثناء الشركات التي تقوم باستصلاح الأراضي من حكم تحديد الملكية لا شأن له بقواعد صحة وبطلان التصرفات الصادرة من هذه الشركات قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . عدم التفرقة بين هذه الشركات وبين الأفراد فيما يختص بالقواعد التي وضعها المشرع في شأن الاعتداد بتلك التصرفات .
٥٩٣	٩٤	(الطن رقم ١٣٩ س ٢٩ ق جلسة - ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٢ - اقتصر القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصفقة المبيعة فننظم علاقة طرفيه متروك لأحكام القانون المدني ومنها حكم الظروف الطارئة .
٥٩٣	٩٤	(الطن رقم ١٣٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(ب) شروط تطبيقه :
		تطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت تاريخ عقد البيع قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والاتفاق على حلول الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه بعد هذا التاريخ . يستوى في ذلك تحديد الأجل في عقد البيع أو بمقتضى اتفاق لاحق له تم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢
٦٥٧	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) سند المشتري المستولى لديه .
		المقصود بسند المشتري المستولى لديه في حكم القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣، أن يكون قد بيع ثابت التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ . عدم اشتراط تسجيله .
٥٧٧	٩٣	(الطن رقم ٤٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(د) قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري :
		قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري التي جاء بها القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شروط تطبيقها ، كون عقد المشتري قد بيع ثابت التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ ، وكون الأجل المعين للوفاة بالثمن كله أو بعضه محل أصلا بعد هذا التاريخ ، ووقوع الإستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها لدى المشتري . لا أثر لرفع الدعوى من البائع أو المشتري قبل صدور هذا القانون مادام لم يصدر فيها حكم نهائي .
٥٩٣	٩٤	(الطن رقم ١٣٩ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		اعتماد مصرفي
		خطابات الضمان :
		إلتزام البنك بخطاب الضمان بصفته أصيلا قبل الاستفادة لا بوصفه نائبا عن عميله . قيام البنك بصرف مبلغ الضمان للمستفيد ، ليس للعميل أن يتحدى بوجوب اعذاره قبل صرف مبلغ التعويض المبين في خطاب الضمان .
٦٩١	١٠٩	(الطن رقم ٣٧٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اعلان
		اعلان أوراق المحضرين : " في البلاد الأجنبية " .
		وجوب التحقق من اعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة اعلان المحكوم عليهم وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الاجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنعي ببطلان الاعلان . (الطن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
٩٠٩	١٤٠	
		افلاس
		التوقف عن الدفع :
		الدين الذي يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه . شرطه ، خلوه من النزاع . على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الافلاس فحص جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها . (الطن رقم ٤٠٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
٥٣١	٨٥	
		" قل يد المفلس " .
		قل يد المفلس عن أن يوفى ديونه بنفسه . شرطه ، صدور حكم نهائي بالافلاس . لا يحكم ابتدائيا بشهر افلاسه أن يزيل حالة التوقف عن الدفع إلى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه . (الطن رقم ٤٠٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
٥٣١	٨٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التزام
		أركان الالتزام :
		محل الالتزام :
		عدم سرعان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يستحقه المالك مقابل تزع . ملكيته للنفقة العامة . يكون محل النزاع معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير .
٨٧٨	١٣٦	(الطعن رقم ٣٣٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
		آثار الالتزام :
		الاعذار :
		إلتزام البنك بخطاب الضمان بصفته أصيلا قبل المستفيد لا بوصفه نائبا عن عميله . قيسام البنك بصرف مبلغ الضمان للمستفيد ، ليس للعميل أن يتحدى بوجوب اعذاره قبل صرف مبلغ التعويض المبين في خطاب الضمان .
٦٩١	١٠٩	(الطعن رقم ٣٧٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		الشرط الجزائي :
		خضوع الشرط الجزائي وقتما للقانون المدني الملغى لمطلق تقدير القاضى .
٧٠٦	١١٢	(الطعن رقم ٢٠٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الفوائد التأخيرية :
		١ - لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير اثبات الدائن أن ضررا لحقه من هذا التأخير . الغرض مفترض قانونا وغير قابل لإثبات العكس .
٨٢٨	١٣٠	(الطن رقم ٤٧٥ من ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		٢ - تراعى الدائن في التنفيذ لا أثره في المدة السابقة على الحكم الابتدائي ، ولا يمنع من استحقاق فوائد التأخير . مثال
٨٢٨	١٣٠	(الطن رقم ٤٧٥ من ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		٣ - المحجوز مقتضاه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء . امتناع المحجوز لديه عن استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه . لا يحول المحجوز دون استحقاق فوائد التأخير . مثال .
٨٢٨	١٣٠	(الطن رقم ٤٧٥ من ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		انقضاء الالتزام :
		” التنازل “ :
		التنازل الذي يتضمن إبراء الدائن مدينه من الالتزام ، من وسائل انقضاء الالتزام . لا يرد عليه التقادم المسقط ، صدور التنازل نهائيا . أثره ، انشاء مركز قانوني ثابت ولا يتقادم أبدا ويحق للتنازل إليه أن يطلب في أى وقت لإعمال الآثار القانونية لهذا التنازل . من ذلك ابطال ما اتخذته المتنازل من اجراءات بالمخالفة لتنازله .
٧٣١	١١٦	(الطن رقم ٤٣٨ من ٢٩ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نظرية الحوادث الطارئة :
		١ - اقتصر القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصفقة المبيعة فتتظم علاقة طرفيه متروك لأحكام القانون المدني ومنها حكم الظروف الطارئة .
٥٩٣	٩٤	(الملحق رقم ١٣٩ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٢ - الارهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، شرطه أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . وجوب النظر عند تقدير الارهاق المترتب على الحادث طارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مثار النزاع . من آثار قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض ائتمان الأراضي الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من ارهاق نتيجة صدور قانون الاصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من ارهاق للمدين .
٨٩٥	١٣٩	(الملحق رقم ١٨٧ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		أمر أداء
		طبيعته :
		أنزل المشرع أوامر الأداء منزلة الأحكام الغيابية وانزل المعارضة فيها منزلة المعارضة في هذه الأحكام . خضوع المعارضة في أمر الأداء لأحكام المعارضة في الحكم الغيابي . المعارضة في أمر الأداء من شأنها إعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضي في موضوعه ما لم تكن إجراءات الطلب باطلة . طلب الأمر بديل لصحيفة الدعوى . مثال .
٩٦٣	١٤٥	(الملحق رقم ٥٢٧ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>أهلية</p> <p>عوارض الأهلية :</p> <p>السفه والغفلة " تصرفات ذى الغفلة والسفيه " :</p> <p>الاستغلال هو اغتنام الغير فرصة سفه شخص أو غفلة فيستصدر منه تصرفات يستغله فيها ويثرى من أمواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفيه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تقويت آثار الحجر المرتقب . تصرف ذى الغفلة أو السفيه قبل صدور الحجر لا يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ .</p> <p>علم المتصرف إليه بسفه المتصرف أو غفلة لا يكفي لإبطال التصرف بل يجب إلى جانب ذلك العلم قيام الاستغلال والتواطؤ . ولا يكفي لتحقيق الاستغلال مجرد قصده بل يلزم ثبوت استغلال المستغل لذى الغفلة أو السفيه فعلاً وحصوله من وراء العقد على فوائد أو ميزات تتجاوز الحد المعقول .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)</p> <p>٧٠٦ ١١٢</p> <p>تدخل النيابة في الدعاوى الخاصة بالقصر :</p> <p>تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالبطلان على أصحاب المصلحة فيه . ليس لغير القصر التحدى بعدم اخبار النيابة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٦ س ٢٨ ق ١٠٥ س ٢٩ — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧) ...</p> <p>٨٣٦ ١٣٢</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>ايرادات مرتبة</p> <p>تقادمها :</p> <p>المرتبات المقررة في الأوقاف . فقدما صفتها باعتبارها استحقاقا في الوقف بمجرد الغاء تلك الأوقاف . تعويض الحكومة أصحاب تلك المرتبات برصد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا في تلك الأوقاف . اعتبار هذه المبالغ في حكم الايرادات المرتبة . تقادمها بخمس سنوات عملا بالمادة ٢١١ مدني قديم . الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ . تقادمه بدوره بخمس سنوات .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٥ س ٢٩ ق — جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٦٤)</p>
١١٧	٧٤٢	<p>(ب)</p> <p><u>بطلان . بنوك . بيع</u></p> <p>بطلان</p> <p>إجراءات نظر الدعوى :</p> <p>(١) تدخل النيابة العامة :</p> <p>١ — رأى النيابة العامة . اقتضاه على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى وعدم إعادة القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان .</p> <p>(الطعن رقم ١٨ س ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٦٤) ...</p>
٨٩	٥٥٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأمرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .
٨٣٦	١٣٢	(الطعان رقا ٢٠٦ س ٢٨ ق ٥١٠٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...
		٣ - تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالبطلان على أصحاب المصلحة فيه . ليس لغیر القصر التحدى بعدم اخبار النيابة .
٨٣٦	١٣٢	(الطعان رقا ٢٠٦ س ٢٨ ق ٥١٠٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...
		(ب) تقرير التلخيص :
		مرور الدعوى بمرحلة التحضير . انتهاء الحكم إلى أنها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . لا يعيبه عدم وضع تقرير بالتلخيص أو إغفال تلاوته قبل بدء المرافعة .
٨٣٦	١٣٢	(الطعان رقا ٢٠٦ س ٢٨ ق ٥١٠٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...
		(ج) ترك الخصومة :
		التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة . عدم قبوله إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاصمته على خلاف ما تقضى به هذه الأحكام .
٦٠٧	٩٥	(الطنز رقم ٢٥٢ س ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٦٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(د) قاضى التحضير :
		تقديم الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضى التحضير. مخالفة ذلك لا ترتب البطلان . تقديم دعوى من هذا القبيل إلى قاضى التحضير . ليس للنصم سوى طلب إحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة . لا يقبل منه بعد تحضيرها وإحالتها إلى المرافعة الادعاء ببطلان الإجراءات .
١٣٢	٨٣٦	(الطعن رقم ٢٠٦ س ٢٨ ق ١٠٥ س ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...
		(هـ) الخصوم في الدعوى :
		رفع المدعى الدعوى بوصفه ناظر وقف . اتصافه أثناء سير الدعوى بصفته الشخصية إلى جانب تلك الصفة . اعتبار ذلك من قبيل التدخل . وجوب إعلانه للنصم الغائب ، ليس لغير الغائب من الخصوم التمسك بالبطلان لإغفال هذا الإعلان .
١٣٢	٨٣٦	(الطعن رقم ٢٠٦ س ٢٨ ق ١٠٥ س ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...
		بيانات الحكم :
		تخلف القاضى الذى أصدر الحكم عن جلسة النطق به وتوقيعه على مسودته . حلول غيره محله وقت النطق به . وجوب إثبات ذلك فى الحكم . بيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان .
١٠٢	٦٤٢	(الطعن رقم ٢٩٠ س ٢٩ ق — جلسة ٧/٥/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيانات صحيفة الاستئناف :
		البيان الخاص بتاريخ تقديم مريضة الاستئناف ورقم قيده بجدول المحكمة ليس من البيانات الواجب ذكرها في ورقة إعلان الاستئناف . إغفال هذا البيان والخطأ فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف .
٦٩١	١٠٩	(الطن رقم ٢٧٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		إعلان :
		وجوب التحقق من إعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الاجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة إعلان المحكوم عليهم وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الاجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنعي ببطلان الاعلان .
٩٠٩	١٤٠	(الطن رقم ٢٢٢ س ٢٩ ق — جلسة ٢/٧/١٩٦٤)
		أخذ رأى مجلس الدولة في العقود الادارية :
		استثناء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الادارية . عدم التزام الادارة باتباعه . إغفاله . لا بطلان .
٨٥٧	١٢٣	(الطن رقم ٦٢ س ٢٧ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إصلاح زراعى - تصرفات المالك :
		البطلان للوارد فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . بحاله ، للتصرفات المبومة بعد ١٩٥٢/٩/٩ تاريخ العمل به دون تلك السابقة عليه . عدم المساس بالتصرفات السابقة متى كانت ثابتة التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣
٥٧٧	٩٣	(الظن رقم ٤٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		إيجار الأماكن :
		الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه ، تعلق هذا البطلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الأجرة . جواز رفعها فى أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية مادام لم يسقط الحق فى رفعها بالتقدم . لا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه من الحق المطالب به . هذا التزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به .
٦٦٣	١٠٦	(ظن رقم ٢٩٠ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		بنوك
		الحساب الجارى :
		” الفوائد عن الحساب الجارى “ .
		١ - تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تقضى به القواعد والمعادات التجارية عن دائرة التحريم . تجريد الفوائد فى الحساب الجارى . المادتان ٢٣٣, ٢٣٢ مدنى .
٤٩٩	٨٠	(ظن رقم ٣٥٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)

رقم المنحة	رقم القاعدة	
٤٩٩	٨٠	<p>٢ - اقفال الحساب الجارى ، أثره ، زوال صفة الحساب الجارى ، صيرورة الرصيد دينا عاديا . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ما لم توجد عادة تجارية تقضى بذلك .</p> <p>(المجلد رقم ٣٥٨ ص ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)</p> <p>اعتماد مصرفى :</p> <p>« خطاب الضمان » .</p> <p>الترام البنك بخطاب الضمان بصفته أصيلا قبل المستفيد لا بوصفه نائبا عن عميله . قيام البنك بصرف مبلغ الضمان للمستفيد ، ليس للعميل أن يتحدى بوجوب اعداره قبل صرف مبلغ التعويض المبين فى خطاب الضمان .</p> <p>(المجلد رقم ٣٧٠ ص ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)</p>
٦٩١	١٠٩	<p>بيع</p> <p>آثار عقد البيع :</p> <p>« ثمار المبيع » .</p> <p>حرية المتعاقدين بعقد ابتدائى فى الاتفاق على مال ثمار المبيع . اتفاقهما على أن تكون المشتري من تاريخ سابق على تسلمه المبيع أو على المبيع نفسه . لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(المجلد رقم ١٨٧ ص ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)</p>
٨٩٥	١٣٩	

رقم القاعدة	رقم المادة	التزامات البائع :
		” ضمان الاستحقاق “ :
٨١٤	١٢٨	١ — حق المشتري حسن النية في التعويض عن ابطال البيع لعدم ملكية البائع للبيع . المادة ٤٦٨ مدني . مناط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع . عدم انتفاء حسن النية لمجرد علم المشتري بأن سند البائع له عقد بيع غير مسجل (الطعن رقم ٣٤٥ س ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		٢ — التزام البائع القانوني بالضمان . قابليته للتعديل سواء بتوسيع نطاقه أو تضيق مداه أو الإبراء منه . اشتراط الضمان في عقد البيع بالفاظ عامة لا يعتبر تعديلا لأحكام هذا الالتزام . علم المشتري والبائع وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق . نصهما على شرط الضمان في العقد . دلالة على أن الغرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذي يهدده ، وذلك بالترام البائع بالتضمينات حلاوة على رد الثمن في حالة استحقاق المبيع . (الطعن رقم ١٣ س ٢٩ ق — جلسة ٧/٧/١٩٦٤)
٩٢٠	١٤١	إلتزامات المشتري :
		” الوفاء بالثمن ” .
		١ — قاعدة تقسيم المصارف بين البائع والمشتري التي جاء بها القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شروط تطبيقها ، كون سند المشتري عقد بيع ثابت التاريخ قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ ، وكون الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحصل أصلا بعد هذا التاريخ ، ووقوع الاستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها لدى المشتري . لا أثر لرفع الدعوى من البائع أو المشتري قبل صدور هذا القانون ما دام لم يصدر فيها حكم نهائي . (الطعن رقم ١٢٩ س ٢٩ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٦٤)
٥٩٣	٩٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - اقتصر القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصفقة الميعة فتتظيم علاقة طرفيه متروك لأحكام القانون المدني ومنها حكم الظروف الطارئة .
٥٩٣	٩٤	(الطن رقم ١٣٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٣ - تطبيق القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت تاريخ عقد البيع قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ والاتفاق على حلول الأجل المدين للوفاء بالثمن كله أو بعضه بعد هذا التاريخ ، يستوى في ذلك تحديد الأجل في عقد البيع ، أو ينقضى اتفاق لاحق له تم قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .
٦٥٧	١٠٥	(الطن رقم ٤٤٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧)
		٤ - الارهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، شرطه ، أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة في التعامل . وجوب النظر عند تقدير الارهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مثار النزاع . من آثار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضي الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من ارهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من ارهاق للمدين .
٨٩٥	١٣٩	(الطن رقم ١٨٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢)

رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع
		بعض أنواع البيوع :
		” البيع في مرض الموت “ .
		حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون الممرض مما يطلب فيه الهلاك . اكتفاء الحكم في اعتبار المورث مريضا مرض موت وقت صدور التصرف المضمون فيه بقعوده عن مزاولة أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاته بسبب سقوطه من فوق ظهر دابة دون بيان لنوع المرض الذي انتابه وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف . قصور .
٦٢٦	٩٨	(المجلد رقم ٤٤٩ ص ٢٩٩ ق ٢٩٩ - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠)
		” تصرفات المورث “ :
		١ - البيع الذي يستتر بربطه . صحيح في التقنين القديم والقائم مق كان التصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت . للقول باختفاء العقد لوصية يلزم إثبات إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته . استدلال الحكم على إخفاء العقدين لوصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعة بين المورث وبين الوارث الطاعن على العقد ومن تحرير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق . مخالفة القانون وقصور .
٦٧٣	١٠٧	(المجلد رقم ١٦٧ ص ٢٩٩ ق ٢٩٩ - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم القاعدة	رقم المادة	نص المادة
		٢ - القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . مستعدة لم يكن لها نظير في التقنين الملغى ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين الملغى كانت إقرارات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الإثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية .
٦٧٣	١٠٧	(الطن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤) ٣ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها إعفاء من يطعن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن . نقلها عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه .
٦٧٣	١٠٧	(الطن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤) بيع العين الشائعة : المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . هو من تلقى حقا ميبيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوخ وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . فله حقا مفرزا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره فيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . القسمة غير المصجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوخ واعتبار كل متقاسم مالمسكا للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المفرز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .
٥٠٢	٨١	(الطن رقم ٣٩٤ س ٢٩ ق - جلسة ٢/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيع العين المؤجرة :
		خلافه المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الايجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . انتهاء الحكم الى إسقاط البائع لحقه في طلب إزالة ما على الأرض من موان . لا يجوز للمشتري باعتباره خلفا للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه . الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .
٨١٩	١٢٩	(الطن رقم ٢٤٨ س ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		(ت)
		تأمينات عينية . تجزئة . تحكيم . تسجيل . تعليم . تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		تأمينات عينية
		حقوق الامتياز :
		” تقريرها “ :
		الإمتياز لا يقرر إلا بنص في القانون . اشتراطه في العقد . عدم الاعتداد به .
٧٠٦	١١٢	(الطن رقم ٢٠٠ س ٢٩ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٦٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

تجزئة

أحوال هدم التجزئة :

إفادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه. شرطه، صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين. المادة ٣٨٤ من أفعات، طلب المدعى الحكم بالتضامن. هدم اجابته إلى طلبه وصدر الحكم بغير تضامن بين المحكوم عليهم. لا محل لإعمال حكم تلك المادة.

(الطن رقم ١٦١ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ٨٣ ٥١٦

تحكيم

استفتاء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية. هدم التزام الإدارة باتباعه. إغفاله. لا بطلان.

(الطن رقم ٦٢ س ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤) ١٣٣ ٨٥٧

تسجيل

١ — مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالاً ملكية مفروزة للجزء الذي وقع في نصيبه. عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفروزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة.

(الطن رقم ٣٦٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢) ٨١ ٥٠٣

رقم القاعدة	رقم المادة	المادة
		<p>٢ - المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند للقسمة .</p> <p>تلقيه حقا مفرزا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . القسمة غير المسجلة . أثرها .</p> <p>الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويرتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المفرز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .</p>
٥٠٣	٨١	<p>(الطعن رقم ٣٦٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)</p> <p>٣ - التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أو ضمنا . أثره ، إلزامه المتنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى المتنازل إليه تنطوي على إنكار لهذا التنازل . لا يمنع من ذلك عدم تسجيل التنازل .</p>
٧٥٨	١١٩	<p>(الطعن رقم ٤٨٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)</p> <p>٤ - حق المشتري حسن النية في التعويض عن إبطال البيع لعدم ملكية البائع للبيع . المادة ٤٦٨ مدني . مناط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع . عدم انتفاء حسن النية بمجرد علم المشتري بأن سند البائع له عقد بيع غير مسجل .</p>
٨١٤	١٢٨	<p>(الطعن رقم ٣٤٥ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تعليم
		قانون التعليم الحر : " الاعانة :
		١ - العلاقة بين وزارة التربية والتعليم وبين المدارس الحرة في خصوص الاعانة علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين والقرارات الصادرة في شأنها . وجوب الرجوع إلى هذه القوانين واللوائح في الاتزعة التي تتور بين الوزارة وبين أصحاب تلك المدارس .
٨٠٤	١٢٧	(الملن رقم ٢٧١ س ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		٢ - اعانة الكفاية انما تقر للمدرسين من أصحاب المؤهلات ولا يدخل شئ منها في ذمة صاحب المدرسة أو ناظرها وأن دور أيهما لا يعدو دور الوسيط بين الوزارة وبين المدرسين . ليس للوزارة مطالبة صاحب المدرسة أو ناظرها برد ما تكون قد دفعته من الاعانة متى ثبت قيامه بتسليمه لأصحابه من المدرسين المعانين .
٨٠٤	١٢٧	(الملن رقم ٢٧١ س ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		٣ - تقرير الوزارة للاعانة لا يتم إلا بعد التحقق من قيام موجبها . ليس لها في حالة اختلال صاحب المدرسة أو ناظرها بالالتزامات المفروضة عليه الحق في استرداد ما تكون قد دفعته فعلا من هذه الاعانة . اقتصار حقها على منع الاعانة أو وقف صرفها حتى يفي صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزاماته .
٨٠٤	١٢٧	(الملن رقم ٢٧١ س ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تعويض
		عناصر التعويض :
		الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوى في ذلك الضرر المادى والأدبى . حق أقارب القتيل في التعويض عن الضرر الأدبى لا يحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادى إن توافرت شروطه .
٦٣١	٩٩	(الطن رقم ٤٥٠ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		تقدير التعويض :
		١ — مراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه .
٦٣١	٩٩	(الطن رقم ٤٥٠ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٢ — اشتغال الحكم عما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستغناء عن خدماته . دلالة ذلك على أنه راعى هذه العناصر في تقديره للتعويض .
٨٦٣	١٣٤	(الطن رقم ٤٥٠ ص ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)
		التعويض عن إبطال البيع :
		حق المشتري حسن النية في التعويض عن إبطال البيع لعدم ملكية البائع للبيع . المادة ٤٦٨ مدنى . مناط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع . عدم انتفاء حسن النية بمجرد علم المشتري بأن مسند البائع له عقد بيع غير مسجل .
٨١٤	١٢٨	(الطن رقم ٣٤٥ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التعويض عن إصابات العمل :
		الترام رب العمل بتعويض العامل طبقا لأحكام قانون إصابات العمل . لا يمنع من الترامه بالتعويض عن الحادث إذا وقع بسبب خطئه الجسيم . إلتحاد الإترامين المذكورين في الغاية وهي جبر الضرر جبرا مكافئا له ولا يجوز أن يزيد عليه . اعتبار الزيادة إثراء على حساب الغير دون سبب . (الطن رقم ٣٠٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
٨٦٨	١٣٥	
		التعويض عن إنهاء الأيجار :
		مقتضى الحكم باخلاء المستأجر من البناء وتسليمه إلى المؤجر ألا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . قضاء الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ . مخالف للقانون . (الطن رقم ٣٤٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
٨١٩	١٢٩	
		التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة :
		عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة . يكون محل الإلتزام معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير . (الطن رقم ٣٣٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
٨٧٨	١٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الشرط الجزائي :
٧٠٦	١١٢	خضوع الشرط الجزائي وفقا للقانون المدني الملغى لمطلق تقدير القاضي . (الطن رقم ٢٠٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
تقادم		
التقادم المسقط :		
٤٩٢	٧٩	١ - توقف المنشأة من العمل وعدم اخطار المصلحة به . عدم بدء سريان مدة التقادم المسقط للدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد مضي شهرين من انتهاء السنة المالية للمول . عدم الاعتداد بتاريخ التوقف ما دامت المصلحة لم تخطر به . علم المصلحة بوفاء المول لا يغني عن الاخطار . (الطن رقم ٢٠٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)
٦٦٣	١٠٦	٢ - الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بطلانه ، تعلق هذا البطلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الأجرة . جواز رفعها في أي وقت ولو بعد انقضاء العلاقة التجارية مادام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم . لا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه عن الحق المطالب به . هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به . (الطن رقم ٢٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - التنازل الذي يتضمن ابراء الدائن مدينه من الالتزام، من وسائل افضاء الالتزام. لا يرد عليه التقادم المسقط، صدور التنازل نهائيا . اثره ، انشاء مركز قانوني ثابت ولا يتقادم أبدا ويحق للتنازل اليه أن يطلب في أى وقت أعمال الآثار القانونية لهذا التنازل . من ذلك ابطال ما اتخذته المتنازل من اجراءات بالمخالفة لتنازله .
٧٣١	١١٦	(الملحق رقم ٤٣٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨) ... ٤ - المرتبات المقررة في الأوقاف . فقدما صفتها باعتبارها استحقاقا في الوقف بمجرد إلغاء تلك الأوقاف . تعويض الحكومة أصحاب تلك المرتبات برصد مبالغ شهرية لم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا في تلك الأوقاف . اعتبار هذه المبالغ في حكم الإيرادات المرتبة . تقادمها بخمس سنوات عملا بالمادة ٢١١ مدني قديم . الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ . تقادمه بدوره بخمس سنوات .
٧٤٢	١١٧	(الملحق رقم ٤٤٥ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨) ... التقادم المكسب : " التقادم الخمسي " سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسي . مناطه ، ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتعمده بتقديم سند الملكية للشترى ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم المشتري بأن البائع له غير مالك . تأسيس الحكم بثبوت سوء النية ذلك . قصور .
٦١٤	٩٦	(الملحق رقم ٣٥٦ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		«التقادم الطويل المدة».
		التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سببا لانتك . المشتري الاستدلال بعقد شراؤه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه . اعتبار حيازته امتدادا لحيازة سلفه البائع له . (الطن رقم ٥٠٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
٨٩٠	١٣٨	
		تنفيذ
		تنفيذ الأحكام الأجنبية :
		١ - القول بدخول محكمة بداية القدس في الأراضى التي ضمنها اليها المملكة الاردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون . (الطن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
٩٠٩	١٤٠	
		٢ - تنفيذ الأحكام الأجنبية . وجوب التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذى صدر فيه . (الطن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
٩٠٩	١٤٠	
		٣ - الأصل اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذى له موطن أو سكن في مصر . اختصاصها كذلك بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذى ليس له موطن أو سكن في مصر في أحوال معينة . (الطن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
٩٠٩	١٤٠	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٤ - انعقاد الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دعوى الأجنبي . انعقاده في نفس الوقت للمحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية اعتباره قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها . مثال . (الطن رقم ٢٢٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
٩٠٩	١٤٠	٥ - وجوب التحقق من اعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة اعلان المحكوم عليهم وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الاجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنفي ببطلان الاعلان . (الطن رقم ٢٢٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

تنفيذ عقارى

دعوى الاستحقاق الفرعية :

(١) الخصوم فيها :

اختصاص أشخاص معينين في دعوى الاستحقاق الفرعية . الخلاف
على الجزاء الذى يترتب على عدم اختصاص أحدهم . مجاله عند رفع
الدعوى ابتداء . رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة باعتبارها دعوى
استحقاق فرعية اختصاص فيها جميع من توجب المادة ٧٠٥ صرافيات
اختصاصهم وترتب عليها فعلا وقف اجراءات البيع . لزوم
اختصاص هؤلاء في الاستئناف الذى يرفع عن الحكم الصادر في
موضوع هذه الدعوى . اغفال اختصاص أحدهم في الاستئناف
يترتب عليه عدم قبول الاستئناف برمته .

(الطن رقم ٣٥٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم المنحة	رقم القاعدة	
		(ب) "طبيعتها" :
		رفع الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق فورية وترتب عليها وقف إجراءات البيع . لا يقبل تغيير طبيعتها في الاستئناف واعتبارها دعوى استحقاق أصلية .
٦٠٧	٩٥	(الملحق رقم ٣٥٢ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		طلب وقف البيع أو الاستمرار فيه :
		سلطة قاضي البيوع في الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه في أحوال الوقف الجوازي، انحصارها في تقدير مدى جدية طلب الوقف دون التعرض لبحث الموضوع الذي من أجله يطلب الوقف .
٧٣١	١١٦	(الملحق رقم ٤٣٨ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		(ج)
		جمعيات . جنسية .
		جمعيات
		الشخصية الاعتبارية للجمعية :
		لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها .
		المادة ٧ من القانون ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة . عدم فوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى .
٦٨٥	١٠٨	(الملحق رقم ٣٠٤ ص ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جنسية
		المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ :
		” اكتساب الجنسية المصرية “ :
		١ - مدة التوطن بمصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ . لا يلزم توافرها كلها في الشخص نفسه . تسلسلها من الآباء إلى الأبناء . ضم مدة توطن الابن إلى مدة توطن أبيه .
٤٨٦	٧٨	(الطن رقم ٨٦ من ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)
		٢ - ثبوت الجنسية المصرية بالنسبة للتوطين في مصر قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ . عدم استلزام الإقامة بمصر إلى ١٠/٣/١٩٢٩ تاريخ نشر القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
٤٨٦	٧٨	(الطن رقم ٨٦ من ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)
		٣ - النصوص الواردة في المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ تظل رغم إلغائها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هي السند للمراكز القانونية التي تحققت في ظلها . إلغاؤها للمراكز المستقبلية .
٤٨٦	٧٨	(الطن رقم ٨٦ من ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ح)
		حجز . حراسة . حق . حكر . حكم . حوادث طارئة . حيازة
		حجز
		حجز ما للدين لدى الغير :
		الحجز مقتضاه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء . امتناع المحجوز لديه عن استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه . لا يحول الحجز دون استحقاق فوائد التأخير . مثال . (المجلد رقم ٤٧٥ س ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
٨٢٨	١٣٠	
		حراسة
		التزامات الحارس :
		التزام الحارس مأجورا كان أم غير مأجور ببذل حناية الرجل المعتاد في المحافظة على أموال الحراسة وفي إدارتها . المادة ١/٧٣٤ مدني . حكم مستحدث لم يكن له مقابل في القانون المدني القديم . عدم مساءلة الحارس غير المأجور في ظل القانون المدني القديم إلا عن تقصيره الجسيم . (المجلد رقم ٣٩٩ س ٢٩ ق — جلسة ٧/٥/١٩٦٤)
٦٤٧	١٠٣	
		حق
		حقوق الامتياز :
		” تقريرها “
		الامتياز لا يقرر إلا بنص في القانون . اشتراطه في العقد . عدم الاعتداد به . (المجلد رقم ٢٠٠ س ٢٩ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٦٤)
٧٠٩	١١٢	

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		حقوق الارتفاق :
		”التنازل عنها“ :
		١ - التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضميا . استخلاص التنازل الضمني مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
٧٥٨	١١٩	(الطن رقم ٤٨٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٢ - التنازل عن حقوق الارتفاق صراحة أو ضمنا . أثره، إلزامه التنازل بما يمنعه من توجيه طلبات إلى التنازل إليه تنطوي على انكار لهذا التنازل . لا يمنع من ذلك عدم تسجيل التنازل .
٧٥٨	١١٩	(الطن رقم ٤٨٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		حق المؤلف
		(١) إعادة طبع المصنفات القديمة :
		المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها . إعادة طبعها ونشرها . الأصل أنه ليس لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها . تميز الطبعة الجديدة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأي مجهود ذهني يتسم بالطابع الشخصي ، ثبوت حق المؤلف لصاحب الطبعة الجديدة وتنتميه بالحماية المقررة لهذا الحق . لا يلزم لانقضاء هذه الحماية كون المصنف من تأليف صاحبه . يكفي أن يكون عمل واضعه حديثا في نوعه ومتميزا بطابع شخصي خاص بما يضاف إليه وصف الابتكار . مثال .
٩٢٠	١٤١	(الطن رقم ١٣ س ٢٩ — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) حق الاستغلال المالى :
		”مدة حمايته“
		حق الاستغلال المالى المقرر للمؤلف . استقرار الرأى قبل القانون ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ على أن مدة حمايته تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل .
٩٢٠	١٤١	(الطن رقم ١٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		”الاعتداء عليه“ :
		١ — حق استغلال المصنف ماليا . ثبوته للمؤلف وحده . لا يجوز لغيره مباشرة دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، حرية المؤلف في أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء وأن يسكت على الاعتداء على حقه مرة دون أخرى . لا يعتبر سكوته في المرة الأولى مانعا من مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية .
٩٢٠	١٤١	(الطن رقم ١٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		٢ — تقليد الطاعن طبعة المطعون ضده تقليدا تاما . نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع في السوق . منافسته ككاتب المطعون ضده منافسة غير مشروعة . لا ينشأ قيام هذه المنافسة غير المشروعة اعتزال المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر وتصفية أعماله فيهما مادام كتابه مازال مطروحا في السوق .
٩٣٧	١٤٢	(الطن رقم ١٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		حكر
		أجرة الحكر - تعديلها :
		اشتراط المادة ١٠٠٤ مدني لقبول طلب تعديل أجرة الحكر مضى ثمان سنوات على آخر تقدير . حكم مستحدث . أما في ظل القانون المدني الملغى كان المحكر تلزمه الزيادة كلما زادت أجرة المثل زيادة فاحشة . وكان تقديرها إذا كان التغير الذي طرأ على أجرة المثل بلغ الحد الذي يبرر طلب الزيادة أو لم يبلغه من مسائل الواقع .
٥٥٦	٩٠	(الملحق رقم ٢٨٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٤)
		تصقيع الحكر:
		١ - الممول عليه في تقدير أجرة الحكر عند طلب تصقيعه ، اعتبار الأرض المحركة حرة خالية من البناء . لا يلاحظ في ذلك سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحركة ورغبات الناس فيها . صرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحكر . لا تأثير لحق البقاء والقرار الذي للمحكر في التقدير . نبذ نظرية النسبة .
٥٥٦	٩٠	(الملحق رقم ٢٨٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٤)
		٢ - على المحكر إثبات الحالة القديمة للأرض المحركة إن ادعى أنها لم تكن وقت تحكيرها أرضاً فضاء . عدم ادعائه بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .
٥٥٦	٩٠	(الملحق رقم ٢٨٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم
		إصدار الحكم :
		(١) تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم :
		تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه ، تصريح المحكمة بذلك أو إطلاع الخصم عليها . تقديم مستند في فترة حجز الدعوى للحكم . إقامة الحكم قضاءه على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصرحا بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطاعن على هذا المستند . مخالفة الحكم للقانون وإخلاله بحق الدفاع . لا يغير من ذلك تأشير الخصم أو وكيله على المذكرة المصرح بتقديمها والمرفق بها المستند بما يفيد استلامه صورتها أو أن يكون مشارا فيها إلى غوى المستند ما دام أنه لم يثبت إطلاع الخصم على المستند ذاته .
٥٤١	٨٧	(الطن رقم ٤٤٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		(ب) النطق به .
		تخلف القاضي الذي أصدر الحكم عن جلسة النطق به وتوقيعه على مسودته . حلول غيره محله وقت النطق به . وجوب إثبات ذلك في الحكم . بيان جوهرى يترتب على إخفائه البطلان .
٦٤٢	١٠٢	(الطن رقم ٣٩٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٧)
		(ج) تغير الهيئة .
		تقديم شهادة من قلم الكتاب بأن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة . عدم صلاحيتها كدليل لنفى ما ورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك .
٦٤٢	١٠٢	(الطن رقم ٣٩٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٧)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		بيانات الحكم :
		تدخل النيابة العامة :
		وأى النيابة العامة . اقتضاه على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة فى الدعوى وعدم اعادة القضية إلى النيابة لإدعاء رأى جديد . لا بطلان .
٥٥٠	٨٩	(الطن رقم ١٨ من ٢١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥/٤/١٩٦٤) ...
		تسبب الحكم :
		”تسبب كاف“ .
		١ — بحسب المحكمة لرفض دعوى الملكية عجز المدعى عن اثبات دعواه . لا حاجة بالمحكمة إلى بيان أساس ملكية المدعى عليه . خطأ الحكم فيما استورد إليه تريد فى شأن التدليل على ملكية المدعى عليه . النعى بذلك غير منتج .
٦٨٥	١٠٨	(الطن رقم ٣٠٤ من ٢٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٢ — إقامة الحكم قضاءه بالصورية على دعامتين مستقلتين هما شهادة الشهود والقرائن . استقامة الدامة الأولى وكفايتها وحدتها لحمل الحكم . لا محل للنعى على الدامة الثانية .
٧٥٠	١١٨	(الطن رقم ٤٦٨ من ٢٩ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٦٤)
		٣ — اعتبار العقد صوريا صورية مطلقة . أثره ، اعتباره غير موجود فى الحقيقة . لا مجال للفاضلة بينه وبين عقد آخر . الفاضلة لا تكون إلا بين عقود حقيقية .
٧٥٠	١١٨	(الطن رقم ٤٦٨ من ٢٩ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٦٤)

رقم صفحة	رقم الفاصلة	
		<p>هيوب التدليل :</p> <p>(١) قصور :</p> <p>” ما بعد ذلك “ :</p> <p>١ — تخطئة الطاعن رأى محكمة أول درجة في ردّها على ما دفع به من عدم وجود تشابه بين العلامتين التجاريتين . الترام محكمة ثاني درجة لإجراء المضاهاة بنفسها . إغفالها ذلك والاكتفاء بتريد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي وعدم إعمال رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على تقدير محكمة الدرجة الأولى . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)</p> <p>٢ — سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه ، ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتعهده بتقديم سند الملكية للمشتري ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم المشتري بأن البائع له غير ما لك . تأسيس الحكم ثبوت سوء النية على ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٦ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p> <p>٣ — حالة مرض الموت مشروطة شرعا بأن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك . اكتفاء الحكم في اعتبار المورث مريضا مرض موت وقت صدور التصرف المطعون فيه بقعوده عن مزاولة أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاة بسبب سقوطه من فوق ظهر دابة دون بيان لنوع المرض الذى انتابه وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٩ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p>
٥٣٥	٨٦	
٦١٤	٩٦	
٦٢٦	٩٨	

رقم المنحة	رقم القاعدة	
		٤ — انحراف الحكم من المعنى الظاهر لمدلول عبارات العقد دون بيان أسباب العدول عنه إلى غيره . قصور . (الطعن رقم ٤٤٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٧)
٦٥١	١٠٤	٥ — التقدير الجزافي لا يصلح أساسا لتقييم العملة . اعتماد الحكم في قضائه بتقدير العملة بأكثر مما قدرتها به وزارة المالية على هذا التقدير الجزافي وحده . قصور . (الطعن رقم ٤٤٥ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
٧٤٢	١١٧	٦ — عدم مواجهة الحكم أحد طلبات الطاعن استقلالا . عدم صلاحية الأسباب التي استند إليها في رفض طلبات الطاعن جملة لرفض ذلك الطلب . تعيب الحكم بالقصور . (الطعن رقم ٢٧١ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
٨٠٤	١٢٧	(ب) فساد الاستدلال : البيع الذي يستر تبرعا صحيح في التقنين القديم والقائم متى كان النصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت . للقول بإخفاء العقد لوصية يلزم إثبات إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته . استدلال الحكم على إخفاء العقدين لوصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعة بين المورث وبين الوارث الطاعن على العقد ومن تحرير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق . مخالفة القانون وقصور . (الطعن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
٦٧٣	١٠٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الطعن في الحكم :
		(١) موانع الطعن :
		١ - منع المحكوم له من الطعن فيما قضى له به الحكم من طلباته . قضاء الحكم للطاعن بما طلبه من ترك مخاصمته لأحد الخصوم . عدم جواز طعنه على قضاء الحكم في هذا الخصوص
٦٠٧	٩٥	(الطعن رقم ٣٥٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		(ب) الأحكام الغير جائز الطعن فيها :
		١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، جميع المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدهوى بطلب تخفيض الأجرة واسترداد ما دفع زائدا على الحد الأقصى الذي يحدده هذا القانون ، من المنازعات الإيجارية في معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . عدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن .
٦٦٣	١٠٦	(الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		٢ - القيام بتجديدات أو إصلاحات في المباني المنشأة قبل ١/١/١٩٤٤ لا يخرجها عن القيود الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لسالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل ١٩٤١ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في هذا الشأن . عدم قابلية حكمها للطعن .
٦٦٣	١٠٦	(الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) اعتراض الخارج عن الحصومة :
		١ - الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه طبقا للسادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . طريق اختياري . لمن يتعدى إليه أثر الحكم الاستثناء عنه والاكتفاء بانكار حجية الحكم عند الاحتجاج به أو تنقيذه عليه . طلب تقرير حقه بدعوى أصلية .
٥٥٠	٨٩	(الطعن رقم ١٨ س ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٥/٤/١٩٦٤) ...
		٢ - الطعن بطريق اعتراض الخارج عن الحصومة وفقا للسادة ٤٥٠ مرافعات . امتناعه على الأحكام الصادرة قبل إلغاء المحاكم الشرعية . الطعن على الحكم بالغش والتواطؤ بطريق الدفع في دعوى قائمة أو بطريق الدعوى المبتدأة .
٧٧١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٨ س ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ٢/٦/١٩٦٤) ...
		حجية الحكم :
		(١) الحكم الصادر خارج حدود ولاية المحكمة :
		تقرير المحكمة المختلطة حق المطعون عليها في التنفيذ على العقار . صدور هذا القضاء خارج حدود ولاية تلك المحكمة . انعدام حجيته . اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء واعتباره أنه قرر حقا للمطعون عليها في التنفيذ على العقار يمتنع معه على القضاء المستعجل الأمر بعدم الاعتداد بالجوز التي أوقعتها الطامنة . مخالفة القانون .
٨٣٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ س ٢٨ ق ٤١٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)
		(ب) حجية الأمر المقضى :
		استخلاص النزول من حجية الأمر المقضى مسألة موضوعية .
٩٠٩	١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) قوة الأمر المقضي .
		١ - قوة الأمر المقضي ، أثرها ، منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأي دعوى مالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبدت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٧١٦	١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		٢ - قوة الأمر المقضي التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام .
٧١٦	١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		تنفيذ الحكم :
		” تنفيذ الحكم الأجنبي “:
		١ - القول بدخول محكمة بداية القدس في الأراضي التي ضمها اليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون .
٩٠٩	١٤٠	(الطن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٢ - تنفيذ الأحكام الأجنبية . وجوب التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم .
٩٠٩	١٤٠	(الطن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٣ - انعقاد الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دعوى أجنبي . انعقاده في نفس الوقت للمحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية اعتباره قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها . مثال .
٩٠٩	١٤٠	(الطن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٤٠	٩٠٩	٤ - وجوب التحقق من اعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة اعلان المحكوم عليهم وفق الاجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الاجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنعي ببطلان الاعلان . (الطعن رقم ٢٣٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

حوادث طارئة

قوانين الاصلاح الزراعى :

٩٤	٥٩٣	١ - اقتصر القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري فيما يتعلق بتحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان التي خضعت للاستيلاء . أما ما لم يخضع للاستيلاء من الصفقة المبيعة فتتظيم علاقة طرفيه متروك لأحكام القانون المدنى ومنها حكم الظروف الطارئة . (الطعن رقم ١٣٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
١٣٩	٨٩٥	٢ - الإرهاق الذى يصيب المدين فى تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، شرطه ، أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة . عدم الاعتداد بالخسارة المألوفة فى التعامل . وجوب النظر عند تقدير الإرهاق المترتب على الحادث الطارئ إلى ذات الصفقة موضوع العقد مثار النزاع . من اثار قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخفاض أثمان الأراضى الزراعية . للوقوف على مدى ما أصاب المدين من إرهاق نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعى يتعين بحث أثر هذا القانون على الصفقة محل التعاقد وتبين مدى انخفاض ثمن الصفقة نتيجة صدوره وما سببه هذا الانخفاض من إرهاق للمدين . (الطعن رقم ١٨٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>حيازة</h2> <p>الحائز سيء النية :</p> <p>”رد الثمار“ :</p> <p>تقضى الحكم القاضي بالشفعة . أثره ، اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه . بطلان ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذا له . رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له . ليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقود وثمار العقار . وجوب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)</p> <p>٥١٦ ٨٣</p> <p>التقادم الخمسي :</p> <p>سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسي . مناطه ، ثبوت علم المتصرف إليه وقت تلقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتعهدده بتقديم سند الملكية للمشتري ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم المشتري بأن البائع له غير مالك . تأسيس الحكم بثبوت النية على ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٦ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p> <p>٦١٤ ٩٦</p> <p>التقادم الطويل المدة :</p> <p>التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سببا للتملك . للمشتري الاستدلال بمقد شرائه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه . اعتبار حيازته امتدادا لحيازة سلفه للبائع له .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)</p> <p>٨٩٠ ١٣٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ)
		خلف
		اندماج جمعية في أخرى :
		لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها . المادة ٧ من القانون ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة . عدم زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى .
٦٨٥	١٠٨	(الطن رقم ٣٠٤ ص ٢٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		خلافة المشتري للبائع :
		١ — خلافة المشتري للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه وبتمام البيع . انتهاء الحكم إلى اسقاط البائع لحقه في طلب إزالة ما على الأرض من مبان . لا يجوز للمشتري باعتباره خلفا للبائع أن يعود إلى التمسك بما أسقط السلف حقه فيه . الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .
٨١٩	١٢٩	(الطن رقم ٣٤٨ ص ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		٢ — التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سببا للتملك . للمشتري الاستدلال بعقد شرائه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه . اعتبار حيازته امتدادا لحيازته سلفه البائع له .
٨٩٠	١٣٨	(الطن رقم ٥٠٠ ص ٢٩ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د)
		دعوى . دفاع
		دعوى
		شروط قبول الدعوى :
		”الدفع بعدم جواز نظر الدعوى“ :
		قوة الأمر المقضى ، أثرها ، منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبديت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال
٧١٦	١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		نطاق الدعوى :
		”وصف السرعة“ :
		مناطق نظر الدعوى على وجه السرعة هو أمر الشارع . خلو القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة له على وجه السرعة . استلزام الحكم المطعون فيه رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفته للقانون .
٨٣٣	١٣١	(الطن رقم ٣٧٩ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تكييف الدعوى :
٦٠٧	٩٥	١ - رفع الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق فرعية وترتب عليها وقف إجراءات البيع . لا يقبل تغيير طبيعتها في الاستئناف واعتبارها دعوى استحقاق أصلية . (الطعن رقم ٣٥٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
٦٦٣	١٠٦	٢ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، جميع المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب تخفيض الأجرة واسترداد مادفع زائدا على الحد الأقصى الذي يحدده هذا القانون ، من المنازعات الإيجارية في معنى المادة ١٥ منه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . هدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن . (الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
٦٦٣	١٠٦	٣ - الدعوى بطلب استرداد مادفع زائدا على الأجرة القانونية ، من المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . جواز رفعها بعد انقضاء العلاقة التأجيرية . (الطعن رقم ٣٩٥ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
٧٢١	١١٤	٤ - دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق يدور النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف من أطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها . لاجبة للحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم مخالف للقانون . (الطعن رقم ٦ س ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(أ) تقرير التلخيص :
٨٣٦	١٣٢	١ - مرور الدعوى بمرحلة التحضير. انتهاء الحكم إلى أنها من الدعوى التي تنظر على وجه السرعة . لا يعيبه عدم وضع تقرير بالتلخيص أو اغفال تلاوته قبل بدء المرافعة . (الطمان رقا ٢٠٦ س ٢٨ ق ١٠٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)
٩٤٧	١٤٣	٢ - جواز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص متى خلت محاضر الجلسات من هذا البيان . (الطن رقم ٤٩٧ س ٢٩ ق — جلسة ٧/٧/١٩٦٤)
		(ب) تدخل النيابة العامة :
٥٥٠	٨٩	١ - رأى النيابة العامة . اقتضاه على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى وعدم إعادة القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان . (الطن رقم ١٨ س ٣٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥/٤/١٩٦٤)
٨٣٦	١٣٢	٢ - تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالبطلان على أصحاب المصلحة فيه . ليس لغير القصر التحدى بعدم إخبار النيابة . (الطمان رقا ٢٠٦ س ٢٨ ق ١٠٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)
٨٣٦	١٣٢	٣ - وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها . (الطمان رقا ٢٠٦ س ٢٨ ق ١٠٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)

رقم المادة	رقم القاعدة	
		(ج) التدخل :
		١ - الحكم بعدم قبول التدخل . أثره . عدم إعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها ، إعتباره محكوما عليه في طلب التدخل . له استئناف الحكم بعدم قبول تدخله . عدم استئنافه هذا الحكم يمنع من التدخل في الاستئناف المرفوع من الدعوى الأصلية .
٥٠٣	٨١	(الطعن رقم ٣٦٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		٢ - رفع المدعى الدعوى بوصفه ناظرو وقف . اتصافه أثناء سير الدعوى بصفته الشخصية إلى جانب تلك الصفة . إعتبار ذلك من قبيل التدخل . وجوب إعلانه للخصم الغائب ، ليس لغير الغائب من الخصوم التمسك بإبطلان لإغفال هذا الإعلان .
٨٣٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ س ٢٨ ق ، ٥١٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
		(د) الخصوم في الدعوى :
		اختصاص أشخاص معينين في دعوى الاستحقاق الفرعية . الخلاف على الجزاء الذي يترتب على عدم اختصاص أحدهم . مجاله عند رفع الدعوى ابتداء . رفع الدعوى أمام محكمة أول بإعتبارها دعوى استحقاق فرعية اختصاص فيها جميع من توجب المادة ٧٠٥ مرافعات اختصاصهم وترتب عليها فعلا وقف إجراءات البيع . لزوم اختصاص هؤلاء في الاستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر في موضوع هذه الدعوى . إغفال اختصاص أحدهم في الاستئناف يترتب عليه عدم قبول الاستئناف برمته .
٦٠٧	٩٥	(الطعن رقم ٣٥٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(هـ) قاضى التحضير :
		تقديم الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضى التحضير . مخالفة ذلك لا ترتب البطلان . تقديم دعوى من هذا القبيل إلى قاضى التحضير . ليس للخصم سوى طلب إحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة . لا يقبل منه بعد تحضيرها وإحالتها إلى المرافعة الادعاء ببطلان الإجراءات .
٨٣٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ س ٢٨ ق ٥١٠٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)
		(و) الارتباط بين دعويين :
		تقدير قيام الارتباط بين دعويين مسألة موضوعية .
٩٤٧	١٤٣	(الطعن رقم ٤٩٧ س ٢٩ ق — جلسة ٧/٧/١٩٦٤)
		المسائل التى تعترض سير الخصومة :
		(أ) ترك الخصومة :
		١ — منع المحكوم له من الطعن فيما قضى له به الحكم من طلباته . قضاء الحكم للطاعن بما طلبه من ترك مخاصمته لاحد الخصوم . عدم جواز طعنه على قضاء الحكم فى هذا الخصوص
٦٠٧	٩٥	(الطعن رقم ٣٥٢ س ٢٩ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤)
		٢ — التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة . عدم قبوله إلا ممن شرع هذا البطلان لمصاحته وهو من قبلت المحكمة ترك مخاصمته على خلاف ما تقضى به هذه الأحكام .
٦٠٧	٩٥	(الطعن رقم ٣٥٢ س ٢٩ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) سقوط الخصومة :
		١ - سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح . اتصاله بمصلحة الخصم . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا .
٧٦٤	١٢٠	(الطعن رقم ٣٥٧ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣)
		٢ - الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الإجراءات السابقة على الدعوى التي صدر فيها . مثال .
٩٤٧	١٤٣	(الطعن رقم ٤٩٧ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
<h2>دفاع</h2>		
<h3>الاخلال بحق الدفاع :</h3>		
<h4>ما يعد كذلك :</h4>		
		تقديم مستندات في فترة حجب الدعوى للحكم . شرطه ، تصريح المحكمة بذلك أو اطلاع الخصم عليها . تقديم مستند في فترة حجب الدعوى للحكم . إقامة الحكم قضاءه على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصرحا بتقديم مستندات ودون أن يثبت اطلاع الطاعن على هذا المستند . مخالفة الحكم للقانون واخلاله بحق الدفاع . لا يغير من ذلك تأشير الخصم أو وكيله على المذكرة المصرح بتقديمها والمرفق بها المستند بما يفيد استلامه صورتها أو أن يكون مشارا فيها إلى فحوى المستند ما دام أنه لم يثبت اطلاع الخصم على المستند ذاته .
٥٤١	٨٧	(الطعن رقم ٤٤٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ر)
		<u>رسوم . ريع</u>
		<u>رسوم</u>
		رسم الدمغة :
		رسم الدمغة على الأسهم والسندات غير المقيدة بالتصعيرة الرسمية بالبورصة . تقديره على القيمة الاسمية المدونة عليها .
٦٣٩	١٠١	(الطعن رقم ٣٢٦ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٦)
		ريع
		عدم صيرورة العين المشفوعة إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضى إلا بالحكم النهائي القاضى له بها . عدم أحقية الشفيع لبيع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم .
٥١٦	٨٢	(الطعن رقم ١٦١ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		(ش)
		<u>شفعة . شهر عقارى</u>
		<u>شفعة</u>
		الحكم بالشفعة :
		” أثره “ :
		عدم صيرورة العين المشفوعة إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضى إلا بالحكم النهائي القاضى له بها . عدم أحقية الشفيع لبيع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم .
٥١٦	٨٢	(الطعن رقم ١٦١ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>نقض الحكم القاضى بالشفعة :</p> <p>” أثره “ :</p> <p>نقض الحكم القاضى بالشفعة . أثره ، اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والحصول إلى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . سقوط جميع الآثار التى ترتبت عليه . بطلان ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذا له . رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له . ليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقود وثمار العقار . وجوب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير العطن بالنقض إلى حائز العقار .</p>
٥١٦	٨٣	(العطن رقم ١٦١ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		<p>شهر عقارى</p> <p>تسجيل القسمة العقارية :</p> <p>١ — مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى ، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .</p>
٥٠٣	٨١	(العطن رقم ٣٦٤ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>٢ — المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة تلاقيه حقا مفرزا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . القسمة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المفرز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .</p> <p>(الملحق رقم ٢٦٤ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢)</p>
٨١	٥٠٣	
		<p>(ص)</p> <p>صلح . صورية</p> <p>صلح</p> <p>الصلح التي تجريه الجهة الادارية :</p> <p>” أخذ رأي مجلس الدولة “ :</p> <p>استفتاء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية . عدم التزام الإدارة باتبائه . اغفاله . لا بطلان .</p> <p>(الملحق رقم ٦٢ من ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)</p>
١٣٣	٨٥٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	صورية
		اثبات الصورية :
		١ — حق للوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التعايل على أحكام الارث . حق خاص مصدره القانون وليس حقاً يتلقاه عن مورثه . اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث الى وارث آخر . شرطه ، أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفى وصية لإضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ، مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في اثباته بما كان يجوز لمورثه من طرق الاثبات .
٥٢٥	٨٤	(الطعن رقم ٣٥٥ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		٢ — تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه لمحكمة النقض .
٧٥٠	١١٨	(الطعن رقم ٤٦٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		٣ — إقامة الحكم قضاءه بالصورية على دعامتين مستقلتين هما شهادة الشهود والفرائن . استقامة الدعامة الأولى وكفايتها وحدها لحمل الحكم . لا محل للنعي على الدعامة الثانية .
٧٥٠	١١٨	(الطعن رقم ٤٦٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		أثر الصورية :
		اعتبار العقد صوريا صورية مطلقة . أثره ، اعتباره غير موجود في الحقيقة . لا مجال للمفاضلة بينه وبين عقد آخر . المفاضلة لا تكون إلا بين عقود حقيقية .
٧٥٠	١١٨	(الطعن رقم ٤٦٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
<hr/>		
		(ض)
		ضرائب
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		”وعاء الضريبة“ :
		١ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . سريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .
٥١٢	٨٢	(الطعن رقم ٢٥٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٨)
		٢ — احتساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية . تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها . يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على صافي الربح .
٦٣٥	١٠٠	(الطعن رقم ٣١٩ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٣٥	١٠٠	٣ - وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دخوله في وعاء الضريبة العامة على الإيراد . تحديده ، الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ (الطعن رقم ٣١٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٦) تقدير وعاء الضريبة : " سنوية الضريبة " :
٧٠٠	١١٠	الأصل في السنة المالية للنشأة أن تكون متمشية مع السنة التقويمية . السنوات المتداخلة . تحديد الضريبة في الحالتين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة . أرباح سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ لا تتحقق إلا في سنة ١٩٤٧ . اعتبارها سنة الأساس . (الطعن رقم ٣٣٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠) " التقدير الحكيم " : الربط الحكيم . النشاط المستحدث . المقصود به . كل نشاط يختلف نوعيا عن النشاط الأصلي ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل . مثال .
٥٤٥	٨٨	(الطعن رقم ٢٦٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٥) إجراءات ربط الضريبة : الطعن في الربط : مبعاد الطعن في قرارات لجان التقدير . صريانه في شأن الدعوى التي ترفع بالطعن في تقديرات اللجان دون غيرها . الدعوى بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بدين الضريبة وبطلان إجراءات التنفيذ المستتبعة عليه . لا محل لمراعاة هذا الميعاد . (الطعن رقم ٢٠٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)
٤٩٢	٧٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقادم الضريبة :
		توقف المنشأة عن العمل وعدم إخطار المصلحة به . عدم بدء مرييات مدة التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد مضي شهرين من انتهاء السنة المالية للمول . عدم الاعتداد بتاريخ التوقف ما دامت المصلحة لم تخطر به . علم المصلحة بوفاء المول لا يغني عن الإخطار . (المطن رقم ٢٠٧ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١)
٤٩٢	٧٩	
		الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		”إجراءات ربط الضريبة“ :
		الضريبة على الأرباح الاستثنائية . إجراءات ربطها . من تاريخ انتهاء ميعاد اختيار رقم المقارنة وتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر . (المطن رقم ٢٠٧ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١)
٤٩٢	٧٩	
		الضريبة على المهن غير التجارية :
		”وعاء الضريبة“ :
		الضريبة على الممولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات . نظام الضريبة الثابتة . جواز اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية . شرطه ، تقديم طالب بذلك في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول . لا يغني عن ذلك تقديم المول لإقرارات بأرباحه الفعلية . (المطن رقم ٣٦٦ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢)
٧٦٧	١٢١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>”مهنة المخرج السينمائي“ :</p> <p>سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح المهن الواردة في المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى أرباح كل مهنة غير تجارية يعينها وزير المالية . رخصة القياس على المهن المشار إليها في تلك المادة . قصرها على وزير المالية الذي له وحده إضافة مهن أخرى إلى هذه المهن . عدم النص على مهنة المخرج السينمائي ضمن المهن المنصوص عليها في المادة ٧٢ قبل تعديلها . وعدم صدور قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن . أثره . عدم سريان التعديل الذي استحدثه القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على الضرائب المستحقة قبل العمل به .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٨ من ٢٩ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٨)</p>
٥١٢	٨٢	
		<p>الضريبة على كسب العمل :</p> <p>”وعاء الضريبة“</p> <p>الضريبة على كسب العمل . نطاق الإعفاء منها . قصره على المساهيات والأجور الأصلية وحدها دون غيرها من مكافآت ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة ومزايا تقديمية أو عينية قد يستولى عليها من هذا موظفي الحكومة ومستخدميها ممن لهم الحق في المعاش .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٥ من ٢٩ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٩)</p>
٥٦٨	٩١	
		<p>الضريبة العامة على الإيراد :</p> <p>”وعاء الضريبة“</p> <p>وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دخوله في وعاء الضريبة العامة على الإيراد . تحديده ، الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .</p> <p>(الطن رقم ٣١٩ من ٢٩ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٦)</p>
٦٣٥	١٠٠	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>رسم الأيلولة على التركات :</p> <p>”الدعاوى الخاصة به“</p> <p>مناط نظر الدعوى على وجه المصلحة هو أمر الشارع . خلو القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من النص على وجوب الفصل في الدعوى الخاصة له على وجه المصلحة . استلزام الحكم المطعون فيه رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفته للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٩ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)</p>
٨٣٣	١٣١	
		<p>رسم الدمغة :</p> <p>”رسم الدمغة على الأوراق والقراطيس المالية“</p> <p>رسم الدمغة على الأمهم والسندات غير المفيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة . تقديره على القيمة الاسمية المدونة عليها .</p> <p>(الطن رقم ٣٢٦ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٦)</p>
٦٣٩	١٠١	
		<p>(ع)</p> <p>عادات تجارية . عقد . علامات تجارية . عمل</p> <p>عادات تجارية</p> <p>١ — العادات التجارية من مسائل الواقع . ترك أمر التثبيت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٨ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢)</p>
٤٩٩	٨٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٩٩	٨٠	<p>٢ - تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تقضى به القواعد والعادات التجارية من دائرة التحريم. تجريد الفوائد في الحساب الجارى . المادتان ٢٣٢ و ٢٣٣ مدنى .</p> <p>(الطن رقم ٣٥٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)</p>
عقد		
أركان العقد :		
” الرضا “ :		
٧٠٦	١١٢	<p>١ - الاستغلال هو اغتنام الغير فرصة صفه شخص أو غفلته فيستصدر منه تصرفات يستغله فيها ويثرى من أمواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفية أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعمد إلى التصرف فى أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرقب . تصرف ذى الغفلة أو السفية قبل صدور الحجر لا يكون باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . فلم المتصرف إليه بسفه المتصرف أو غفلته لا يكفى لإبطال التصرف بل يجب إلى جانب ذلك العلم قيام الاستغلال والتواطؤ . ولا يكفى لتحقيق الاستغلال مجرد قصده بل يلزم ثبوت استغلال المستغل لذى الغفلة أو السفية فعلا وحصوله من وراء العقد على فوائد أو ميزات تتجاوز الحد المعقول .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ - صدور الايجاب لغائب دون تصريح لميعاد للقبول ، لقاضى الموضوع استخلاص الميعاد الذى التزم الموجب البقاء فيه على ايجابه من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب ، لا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى بين الأسباب المبررة لذلك . وله تحرى هذا القصد من أفعال صدرت عن الموجب بعد تاريخ الايجاب وكشفت عن قصده هذا . وله فى حالة صدور الايجاب من شركاء متعددين عن حقيقة واحدة الاستدلال على قصدهم المتحد بأمور صدرت عن أحدهم كاشفة لهذا القصد .</p>
٨٩٥	١٣٩	<p>(الطن رقم ١٨٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)</p> <p>تكييف العقد :</p> <p>العقود الادارية :</p> <p>١ - لم يعرف القانون العقود الادارية أو القرارات الادارية ولم يبين الخصائص المميزة لها ، على المحاكم اعطاء هذه العقود والقرارات وصفها القانونى توصلا الى تحديد اختصاصها فى الفصل فى النزاع المطروح عليها أو فى الاجراء الوقتى المطلوب اتخاذها .</p>
٩٥٦	١٤٤	<p>(الطن رقم ٤٩٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)</p> <p>٢ - العقود التى تبرمها الإدارة مع الأفراد . اعتبارها عقودا إدارية . شرطه ، تعلقها بتسيير مرفق عام ، واظهار الإدارة نيتها فى الأخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام بتضمينها شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها على اللوائح الخاصة بها .</p>
٩٥٦	١٤٤	<p>(الطن رقم ٤٩٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>«التزامات المتعاقد مع الإدارة» :</p> <p>طبيعتها :</p> <p>التزامات المتعاقد مع الإدارة شخصية . وجوب تنفيذها فخصيا وبنفسه . مسئوليته وحده أمام الإدارة ولها دائما حق الرجوع عليه في حالة وقوع تقصير في التزامه أيا كان شخص المقصر . ليس له التحلل من المسؤولية متذرا بأن الفعل الموجب للمسئولية وقع من مندوبه دون علمه أو رضاه .</p>
٦١٩	٩٧	<p>(الطعن رقم ٤٠١ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p> <p>«إخلال المتعاقد مع الإدارة بالتزاماته» :</p> <p>الجزاءات التي توقعها الإدارة على المتعاقد :</p> <p>الجزاءات التي توقعها الإدارة على المتعاقد جزاء إخلاله بالتزاماته . المقصود بها تأمين سير المرافق العامة واطراد عملها . لا يتوقف توقيعها على ثبوت وقوع ضرر للإدارة . من هذه الجزاءات مصادرة التأمين . مصادرة لا تمنع الإدارة من المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي حلت بها بسبب تقصير المتعاقد معها في تنفيذ التزامه . لا يعد ذلك جمعا بين تعويضين عن فعل واحد .</p>
٦١٩	٩٧	<p>(الطعن رقم ٤٠١ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p> <p>«أخذ رأي مجلس الدولة في العقود الإدارية» :</p> <p>استفتاء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية . عدم التزام الإدارة باتباعه . إغفاله . لا بطلان .</p>
٨٥٧	١٣٣	<p>(الطعن رقم ٦٢ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تفسير العقد :
٦٥١	١٠٤	١ - انحراف الحكم عن المعنى الظاهر لمداول عبارات العقد دون بيان أسباب العدول عنه إلى غيره . قصور . (الطعن رقم ٤٤٠ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧)
٨٩٥	١٣٩	٢ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نص من العقد وتعرف ما قصده الماقدان منها . ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي حصلته . (الطعن رقم ١٨٧ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
٩٤٧	١٤٣	٣ - تفسير محكمة الموضوع لعبارة العقد بما تحمله وليس فيه خروج عن مدلولها الظاهر . نروجه عن رقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٩٧ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		فسخ العقد :
		” الإعذار ” :
٦٩١	١٠٩	الإعذار شرع لمصلحة المدين . عدم تمسكه بأن الدائن لم يعذره بفسخ العقد أمام محكمة الاستئناف . لا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٧٠ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		المفاضلة بين عقدين :
٧٥٠	١١٨	إعتبار العقد صوريا صورية مطلقة . أثره ، إعتباره غير موجود في الحقيقة . لأجل المفاضلة بينه وبين عقد آخر . المفاضلة لا تكون إلا بين عقود حقيقية . (الطعن رقم ٤٦٨ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		علامات تجارية
		تسجيل العلامة التجارية :
		« المعارضة فيه »
		المعارضة في تسجيل العلامة . اختصاص إدارة التسجيل بنظرها . مداه . قصره على بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جدية أم لا . النزاع على ملكية العلامة . اختصاص المحاكم بنظره دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة .
٥٣٥	٨٦	(الطعن رقم ٤١٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		ملكية العلامة :
		« ثبوتها »
		ملكية العلامة . استنادها إلى استعمالها لا إلى مجرد التسجيل . التسجيل لا يثبت بذاته حقا في الملكية وإنما يقوم قرينة عليه . لمن يدعى اسبقية استعمال العلامة وحض هذه القرينة .
٥٣٥	٨٦	(الطعن رقم ٤١٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		عمل
		إصابات العمل :
		« التعويض عنها »
		إلتزام رب العمل بتعويض العامل طبقا لأحكام قانون إصابات العمل . لا يمنع من إلتزامه بالتعويض عن الحادث إذا وقع بسبب خطئه الجسيم . اتحاد الإلتزامين المذكورين في الغاية وهي جبر الضرر جبرا مكافئا له ولا يجوز أن يزيد عليه . إعتبار الزيادة إثراء على حساب الغير دون سبب .
٨٦٨	١٣٥	(الطعن رقم ٣٠٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		انتهاء عقد العمل :
		تقدير قيام مبرر الفصل :
		ضرر . عدم استلزام توافره لإنهاء عقد العمل . الأخطاء المنسوبة إلى العامل . تقرير أنها ليست مبررا كافيا للفصل . تقدير موضوعي .
٨٦٣	١٣٤	(الطعن رقم ٤٠٠ س ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)
		التعويض عن انتهاء العقد :
		اشتمال الحكم عما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستغناء عن خدماته . دلالة ذلك على أنه راعى هذه العناصر في تقديره للتعويض .
٨٦٣	١٣٤	(الطعن رقم ٤٠٠ س ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)
		معاش العامل :
		” احتسابه “ :
		اعتبار المنحة والعلاوة الاجتماعية جزاء من الأجر لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده ما دام نظام العمل في المنشأة قد جرى على ذلك .
٧٠٣	١١١	(الطعن رقم ١١٧ س ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠)

رقم القاعدة	رقم المادة
----------------	---------------

(غ)

غير

اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة لتصرفات المورث :
"شرطه"

حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التحايل على أحكام الإرث . حق خاص مصدره القانون وليس حقاً يتنازه عن مورثه . اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر . شرطه ، أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفى وصية اضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ، مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في اثباته بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٣٥٥ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٤ ... ٥٢٥

(ف)

فوائد

الفوائد التأخيرية :

١ - لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير إثبات الدائن أن ضرراً لحقه من هذا التأخير . الضرر مفترض قانوناً وغير قابل لإثبات العكس .

(الطعن رقم ٤٧٥ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ... ١٣٠ ... ٨٢٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - المحجز مقتضاه وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء . امتناع المحجوز لديه عن استغلال المال المحجوز أو التصرف فيه . لا يحول المحجز دون استحقاق فوائد التأخير . مثال . (الطن رقم ٤٧٥ س ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
٨٢٨	١٣٠	
		٣ - تراخي الدائن في التنفيذ لا أثر له في المدة السابقة على الحكم الابتدائي ، ولا يمنع من استحقاق فوائد التأخير . مثال . (الطن رقم ٤٧٥ س ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
٨٢٨	١٣٠	
		٤ - عدم صريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يستحقه المالك مقابل نزع ملكيته للنفعة العامة . يكون محل الالتزام معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير . (الطن رقم ٣٣٠ س ٢٩ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤)
٨٧٨	١٣٦	
		٥ - خلو الحكم مما يدل على تقديم طالب نزع الملكية إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامه بالإيداع عملا بالمادة ١٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ . عدم تقديمه إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمه هذا الدليل إلى محكمة الموضوع . لا محل لتمسكه بما رتبته القانون المذكور على هذا الإيداع من أثر في خصوص صريان الفوائد . (الطن رقم ٣٣٠ س ٢٩ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤)
٨٧٨	١٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الفوائد المركبة :
٤٩٩	٨٠	١ - تحريم الفوائد المركبة . خروج ما تقضى به القواعد والعادات التجارية عن دائرة التحريم . تجريد الفوائد في الحساب الجارى . المادتان ٢٣٢ و ٢٣٣ مدنى . (الطن رقم ٣٥٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
٤٩٩	٨٠	٢ - العادات التجارية من مسائل الواقع . ترك أمر التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضى الموضوع . (الطن رقم ٣٥٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
٤٩٩	٨٠	٣ - اقفال الحساب الجارى ، أثره ، زوال صفة الحساب الجارى ، صيرورة الرصيد ديناً عادياً . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ما لم توجد عادة تجارية تقضى بذلك . (الطن رقم ٣٥٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
(ق)		
قاضى البيوع . قانون . قرار ادارى . قسمة . قوة الأمر المقضى		
قاضى البيوع		
طلب وقف البيع أو الاستمرار فيه :		
”سلطة قاضى البيوع فيه“ :		
سلطة قاضى البيوع فى الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه فى أحوال الوقف الجوازى . انحصارها فى تقدير مدى جدية طلب الوقف دون التعرض لبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف .		
٧٣١	١١٦	(الطن رقم ٤٣٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	قانون
		القانون واجب التطبيق :
		مريان أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها على جميع المصريين أو غير مسلمين في شأن الموارث . المادة ٨٧٥ مدني .
٤٨٦	٧٨	(الطن رقم ٨٦ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)
		مريان القانون من حيث الزمان :
		النصوص الواردة في المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ تظل رغم إلغائها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هي السند للمراكز القانونية التي تحققت في ظلها . إلغاؤها للمراكز المستقبلية .
٤٨٦	٧٨	(الطن رقم ٨٦ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١)
		تنازع القوانين من حيث المكان :
		١ - تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . عدم مخالفته للنظام العام أو للآداب في مصر . أحكام الموارث المستندة إلى نصوص قاطعة في الشريعة الإسلامية . اعتبارها من النظام العام في حق المسلمين في مصر . كون المتوفاة والخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي لا اختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الموارث . لا مخالفة فيه لللقانون .
٧٢٧	١١٥	(الطن رقم ١٧ س ٣٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر. المادة ٢٨ مدني. مؤدى ذلك ، نهى القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجموع . معاملة الأشخاص الاعتبارية مدنيا عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .
٨٦٨	١٣٥	(الطن رقم ٣٠٨ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
قرار إداري		
		لم يعرف القانون العقود الإدارية أو القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص المميزة لها . على المحاكم إعطاء هذه العقود والقرارات وصفها القانوني توصلًا إلى تحديد اختصاصها في الفصل في النزاع المطروح عليها أو في الإجراء الوقفي المطلوب اتخاذها .
٩٥٦	١٤٤	(الطن رقم ٤٩٨ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
قسمة		
تسجيل القسمة العقارية :		
		١ - مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري ، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .
٥٠٣	٨١	(الطن رقم ٣٦٤ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . تلقيه حقا مفزرا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . القسمة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفزرا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . عدم وقوع الجزء المفز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .
٥٠٣	٨١	(الطن رقم ٢٦٤ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
قوة الأمر المقضى		
		١ — استخلاص النزول عن حجية الأمر المقضى مسألة موضوعية :
٩٠٩	١٤٠	(الطن رقم ١٢٢ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٢ — قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تعلو على اختبارات النظام العام .
٧١٦	١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		٣ — قوة الأمر المقضى ، أثرها ، منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبدت ولم يحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٧١٦	١١٣	(الطن رقم ٤٥٩ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق يدور النزاع فيها حول معرفة من أنحل عليه الوقف من أطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها . لاجية للحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم . مخالفة القانون .
٧٢١	١١٤	(الطن رقم ٦ ص ٣٢ ق - أحوال مخضبة - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧) ...
		(م)
		مؤلف . مجلس الدولة . محكمة الموضوع مرض الموت . مسئولية . معارضة . منافسة غير مشروعة . ملكية . موظفون .
		مؤلف
		حق المؤلف :
		”إعادة طبع المصنفات القديمة“ :
		المصنفات القديمة التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها . إعادة طبعها ونشرها . الأصل أنه ليس لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها . تميز الطبعة الجديدة عن الطبعة الأصلية المنقولة منها بسبب الابتكار أو الترتيب في التنسيق أو بأي مجهود ذهني يتسم بالطابع الشخصي ، ثبوت حق المؤلف لصاحب الطبعة الجديدة وتمتعه بالحماية المقررة لهذا الحق . لا يلزم لإضفاء هذه الحماية كون المصنف من تأليف صاحبه . يكفي أن يكون عمل واضعه حديثاً في نوعه ومتميزاً بطابع شخصي خاص بما يضمن عليه وصف الابتكار . مثال .
٩٢٠	١٤١	(الطن رقم ١٢ ص ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		حق الاستغلال المالى :
		(١) مدة حمايته :
		حق الاستغلال المالى المقرر للؤلف . استقرار الرأى قبل القانون ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ على أن مدة حمايته تظل للؤلف طيلة حياته على الأقل .
٩٢٠	١٤١	(الطن رقم ١٣ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		(ب) الاعتداء عليه :
		١ - حق استغلال المصنف ماليا . ثبوتة للؤلف وحده . لا يجوز لغيره مباشرة دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، حرية المؤلف فى أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه وأن يمنعه ممن يشاء وأن يسكت على الاعتداء على حقه مرة دون أخرى . لا يعتبر سكوته فى المرة الاولى مانعا من مباشرة حقه فى دفع الاعتداء فى المرة التانية .
٩٢٠	١٤١	(الطن رقم ١٣ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		٢ - تقليد الطاعن طبعة المطعون ضده تقليدا تاما . نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع فى السوق . منافسته كتاب المطعون ضده منافسة غير مشروعة . لاينفى قيام هذه المنافسة غير المشروعة اعتزال المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر وتصفية أعماله فيما مادام كتابه مازال مطروحا فى السوق .
٩٣٧	١٤٢	(الطن رقم ١٤ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مجلس الدولة
		أخذ رأى مجلس الدولة في العقود الإدارية :
		استفتاء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية . عدم التزام الإدارة باتباعه . إغفاله . لا بطلان .
٨٥٧	١٣٣	(الطعن رقم ٦٢ س ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		(١) في الإثبات :
		مدول المحكمة عن استجواب الخصم استنادا إلى حصرها مقطع النزاع في الدعوى في أمر واحد وأت أن الفصل فيه يقضى على النزاع ويغنى المحكمة عن اتخاذ أى إجراء آخر . اعتبار ذلك بيانا ضمنيا لسبب العدول ، إذ هو يدل على أنها وأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه .
٧٣١	١١٦	(الطعن رقم ٤٣٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		(ب) في تقدير الدليل :
		١ — اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . كون تلك الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي اتهم إليها الحكم . النعى على الحكم بالقصور لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٧٤٢	١١٧	(الطعن رقم ٤٤٥ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه لمحكمة النقض .
٧٥٠	١١٨	(الطعن رقم ٤٦٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨) (ج) في تفسير العقد :
		١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير نصوص العقد وتعرف ما قصده العاقدان منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذي حصلته .
٨٩٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٨٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)
		٢ - تفسير محكمة الموضوع لعبارة العقد بما تحمله وليس فيه خروج عن مدلولها الظاهر . خروجه عن رقابة محكمة النقض .
٩٤٧	١٤٣	(الطعن رقم ٤٩٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)
		(د) في استظهار أركان العقد :
		صدور الايجاب لغائب دون تصريح لميعاد للقبول ، لقاضي الموضوع استخلاص الميعاد الذي إلتزم الموجب البقاء فيه على إيجابه من ظروف الحال وطبيعة المعاملة وقصد الموجب ، لارقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى بين الأسباب المبررة لذلك . وله تحرى هذا القصد من أفعال صدرت عن الموجب بعد تاريخ الايجاب وكشفت عن قصده هذا . وله في حالة صدور الايجاب من شركاء متعددين عن صفقة واحدة الاستدلال على قصدهم المتحد بأمور صدرت عن أحدهم كاشفة لهذا القصد .
٨٩٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٨٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ) في تقدير التعويض :
		١ - مراعاة الظروف الملازمة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه .
٦٣١	٩٩	(الطعن رقم ٤٥٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		٢ - خضوع الشرط الجزائي وفقا للقانون المدني الملغى لمطلق تقدير القاضي .
٧٠٦	١١٢	(الطعن رقم ٢٠٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		(و) في تقدير قيام مبرر الفصل :
		ضرر . عدم امتثال توافره لإنهاء عقد العمل . الأخطاء المنسوبة إلى العامل . تقرير أنها ليست مبررا كافيا للفصل . تقدير موضوعي .
٨٦٣	١٣٤	(الطعن رقم ٤٠٠ س ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤)
		(ز) في استظهار العادات التجارية :
		العادات التجارية من مسائل الواقع . ترك أمر التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضي الموضوع .
٤٩٩	٨٠	(الطعن رقم ٣٥٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢)
		(ح) في تقدير قيام الارتباط بين دعويين :
		تقدير قيام الارتباط بين دعويين مسألة موضوعية .
٩٤٧	١٤٣	(الطعن رقم ٤٩٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ط) في استظهار التنازل عن حقوق الارتفاق :
		التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضمنيا . استخلاص التنازل الضمني مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع .
٧٥٨	١١٩	(الطعن رقم ٤٨٤ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)
		(ي) في تقدير أجرة المحر :
		اشتراط المادة ١٠٠٤ مدني لقبول طلب تعديل أجرة المحر مضى ثمان سنوات على آخر تقدير . حكم مستحدث . أما في ظل القانون المدني الملغى كان المحر تلتزمه الزيادة كلما زادت أجرة المثل زيادة فاحشة . وكان تقدير ما إذا كان التغيير الذي طرأ على أجرة المثل بلغ الحد الذي يبرر طلب الزيادة أو لم يبلغه من مسائل الواقع .
٥٥٦	٩٠	(الطعن رقم ٢٨٢ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٦)
		(ك) في تقدير شروط عقد الايجار :
		استخلاص الحكم مما أورده من قرائن اتجاه نية المتعاقدين إلى عدم إعمال ما تضمنه عقد الايجار من حق المؤجر في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر على العين المؤجرة من مبان . كونه استخلاصا سائغا ومستمدا من وقائع تؤدي إليه . لا محقق على المحكمة في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .
٨١٩	١٢٩	(الطعن رقم ٢٤٨ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مرض الموت
		تحديده :
		حالة مرض الموت مشروطة شرها بأن يكون الموضع مما ينقلب فيه الهلاك . اكتفاء الحكم في اعتبار المورث مريضاً مرض موت وقت صدور التصرف المظنون فيه بعوده عن مزاوله أعماله خارج المنزل في الشهور الستة السابقة لوفاة بسبب سقوطه من فوق ظهر دابة دون بيان لنوع المرض الذي ابتاه وتحقيق غلبة الموت فيه وقت صدور التصرف . قصور .
٦٢٦	٩٨	(الطعن رقم ٤٤٩ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		مسئولية
		مسئولية تقصيرية :
		عناصر المسؤولية " ركن الضرر " :
		الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوي في ذلك الضرر المادي والأدبي . حق أقارب القتيل في التعويض عن الضرر الأدبي لا يحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادي إن توافرت شروطه .
٦٣١	٩٩	(الطعن رقم ٤٥٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)
		تقدير التعويض :
		مراعاة الظروف الملازمة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه .
٦٣١	٩٩	(الطعن رقم ٤٥٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسئولية الأشخاص الاعتبارية :
		عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . مؤدى ذلك ، نهى القاضى من تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجموع . مساءلة الأشخاص الاعتبارية مدنيا عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .
٨٦٨	١٣٥	(الطعن رقم ٣٠٨ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)

معارضة

المعارضة في أوامر الأداء :

		انزل المشرع أوامر الأداء منزلة الأحكام الغيابية وأنزل المعارضة فيها منزلة المعارضة في هذه الأحكام . خضوع المعارضة في أمر الأداء لأحكام المعارضة في الحكم الغيابي . المعارضة في أمر الأداء من شأنها إعادة طرح النزاع على المحكمة لتقضى في موضوعه مالم تكن إجراءات الطلب باطلة . طلب الأمر بديل لصحيفة الدعوى . مثال .
٩٦٣	١٤٥	(الطعن رقم ٥٢٧ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>مناقسة غير مشروعة</p> <p>تقليد الطاعن طبعة المطعون ضده تقليدا تاما . نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع في السوق . منافسته كآب المطعون ضده مناقسة غير مشروعة . لا يتنى قيام هذه المناقسة غير المشروعة اعتزال المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر وتصفية أعماله فيهما ما دام كتابه ما زال مطروحا في السوق .</p> <p>(الطن رقم ١٤ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٧)</p>
٩٣٧	١٤٢	
		<p>ملكية</p> <p>أسباب كسب الملكية :</p> <p>التقادم الخمسى :</p> <p>سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقادم الخمسى . مناطه ، ثبوت علم المتصرف إلبه وقت تلقى الحق بعدم ملكية المتصرف لما يتصرف فيه . عدم ذكر سند ملكية البائع وتعهد بتقديم سند الملكية للمشتري ليس من شأن أيهما أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم المشتري بأن البائع له غير مالك . تأسيس الحكم ثبوت سوء النية على ذلك . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٣٥٦ من ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠)</p>
٦١٤	٩٦	

رقم القاعدة	رقم المادة	النص
		التقادم المكسب الطويل المدة :
		التملك بوضع اليد . كفايته بذاته سببا للتملك . الشئرى
		الاستدلال بمقد شرائه غير المسجل على انتقال الحيازة إليه .
		اعتبار حيازته امتدادا لحيازة سلفه البائع له .
٨٩٠	١٣٨	(الطعن رقم ٥٠٠ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)
		الشفعة :
		أحقية الشفع لربع العين المشفوعة :
		عدم صيرورة العين المشفوعة إلى ملك الشفع في غير حالة
		الراضى إلا بالحكم النهائى القاضى له بها . عدم أحقية الشفع
		لربع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم .
٥١٦	٨٣	(الطعن رقم ١٦١ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
		دعوى الملكية :
		بحسب المحكمة لرفض دعوى الملكية عجز المدعى عن إثبات
		دعواه . لا حاجة بالمحكمة إلى بيان أساس ملكية المدعى عليه .
		خطأ الحكم فيما استورد إليه تزييدا في شأن التدليل على ملكية
		المدعى عليه . النعى بذلك غير منتج .
٦٨٥	١٠٨	(الطعن رقم ٣٠٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤)
		الملكية الشائعة :
		تسجيل القسمة العقارية :
		١ — مؤدى المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦
		الخاص بالشهر العقارى ، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين
		الآخرين مالا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه . عدم
		الاحتجاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت
		القسمة .
٥٠٣	٨١	(الطعن رقم ٣٦٤ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

٢ - المقصود بالغير في حكم المادة ١٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند اللسمة . تلقى حقا مفرزا من أحد الشركاء ، عدم اعتباره غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل اللسمة . اللسمة غير المسجلة . أثرها . الاحتجاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بموجب اللسمة . عدم وقوع الجزء المفرز في نصيب البائع له ، منعه من طلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته .

(الطعن رقم ٣٦٤ ص ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢) ٨١ ٥٠٢

موظفون

اتهاء خدمة الموظف - اعادته إلى الخدمة :

اتهاء خدمة الموظف حتما ببلوغه سن الستين مالم يصدر قرار من مجلس الوزراء بتمديدها . الموظف الذي يعاد إلى الخدمة ويترتب على اعادته وقف صرف معاشه . المقصود به ، الموظف الذي لا يكون قد بلغ سن الستين وقت الاعادة . مقتضى حظر بقاء الموظف في الخدمة بعد بلوغه سن الستين امتناع اعادته بعد بلوغه هذه السن . عدم استحقاق الموظف معاشا عن مدة عمله بعد سن الستين ما لم تكن خدمته قد مدت عند بلوغه هذه السن .

(الطعن رقم ٢٧٧ ص ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٤) ٢٢٤ ٧٨١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ن)
		نزاع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام . نقد .
		نقض . نيابة عامة .
		نزاع الملكية للمنفعة العامة
		القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ :
		لجنة المعارضات :
		« طبيعتها » :
		لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، إذ ناط بها المشرع الفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزاع الملكية .
٨٨٣	١٣٧	(الظن رقم ٤٢٣ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥)

رقم الصفحة	رقم اللائحة
---------------	----------------

قرار لجنة المعارضات :

” الطعن فيه “

١ - ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من أصحاب الشأن في قرارات بلجان المعارضات . هذا الطعن من نوع خاص وليس بدعوى مبتدأة . لا تملك المحكمة تقدير التعويض ابتداء . لا تتعدى ولايتها النظر في مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، إذ لا يتسع الطعن أمام المحكمة للطلبات الجديدة . طلب الطاعن أمام المحكمة زيادة التعويض السابق طلبه أمام اللجنة يعتبر طلبا جديدا فيما يختص بالفرق .

(الطعن رقم ٤٣٣ ص ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٧ ... ٨٨٣

٢ - انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

(الطعن رقم ٤٣٣ ص ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ١٣٧ ... ٨٨٣

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		ايداع الثمن الذى قدره الخبير : ”سريان الفوائد“ :
		١ - خلوا الحكم مما يدل على تقديم طالب نزع الملكية الى محكمة الموضوع ما يفيد قيامه بالايداع عملا بالمادة ١٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ . عدم تقديمه الى محكمة النقض ما يفيد تقديمه هذا الدليل الى محكمة الموضوع . لا محل لتمسكه بممارته القانون المذكور على هذا الايداع من اثر في خصوص سريان الفوائد .
٨٧٨	١٣٦	(الطعن رقم ٢٢٠ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ٢ - عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التى لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك ما يستحقه المسالك مقابل نزع ملكيته للنفعة العامة . يكون محل الالتزام معلوم المقدار كلما كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير .
٨٧٨	١٣٦	(الطعن رقم ٢٢٠ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... نظام عام
		أحكام الارث :
		أحكام الإرث من النظام العام ، وكل تعارض عليها لا يقره القانون . التعارض الممنوع على أحكام الارث هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا . مثال ذلك : اعتبار شخص وارثا حالة أنه غير وارث أو العكس ، التعامل في اتركات المستقبلية ، الزيادة أو النقص في الحصص الشرعية للورثة . نروج التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد ورثته عن دائرة التعجيل ولو قصد بها المورث حرمان بعض ورثته .
٥٢٥	٦٤	(الطعن رقم ٢٥٥ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إيجار :
		حكم المادة ٥٦٤ مدني ليس من الأحكام الآمرة المتصلة بالنظام العام ، وإنما من قبيل الأحكام المفسرة لارادة المتعاقدين . جواز الاتفاق على مخالفته بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاح اللازمة لأعداد العين للفرض الذي أجرت من أجله . مثال .
٧٩٤	١٢٦	(الملحق رقم ٣٣٤ من ٢٨ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٤)
		إيجار الاماكن :
		الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . الدعوى بطلب تخفيض تلك الأجرة . جواز رفعها في أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية ما دام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم . لا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه من الحق المطالب به . هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به .
٦٦٣	١٠٦	(الملحق رقم ٣٩٥ من ٢٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		مسألة الأشخاص الاعتبارية :
		عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . مؤدى ذلك ، نهى القاضى من تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . مسألة الأشخاص الاعتبارية مدنيا مما يستند إليها من أعمال غير مشروعة . اتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .
٨٦٨	١٣٥	(الملحق رقم ٢٠٨ من ٢٩ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اصلاح زراعي :
		تحریم امتلاك أكثر من مائتي فدان . من النظام العام . مريانه بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أكثر من هذا القدر . حظر تجاوز الملكية هذا الحد في المستقبل .
٥٧٧	٩٣	(الملحق رقم ٤٤ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠)
		قوة الأمر المقضى :
		قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تملو على اعتبارات النظام العام .
٧١٦	١١٣	(الملحق رقم ٤٥٩ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)
		ولاية القضاء بالنسبة للأجنبي :
		خلال فترة الانتقال من ١٩٣٧/١٠/١٥ إلى ١٩٤٩/١٠/١٤ اعتبار المحاكم المختلطة محاكم استثنائية . عدم تعلق اختصاصها بالنظام العام . للأجانب التنازل عن اختصاصها وقبول الخضوع للقضاء الأهل . اعتبار اختصاص القضاء الأهل في هذه الحالة من قواعد الاختصاص المتعلق بالوظيفة . انحسار ولاية القضاء المختلط عن الأجنبي فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهل . لا تأثير لعدول الأجنبي عن هذا القبول فيما بعد .
٨٣٦	١٣٢	(الملحق رقم ٢٠٦ من ٢٨ ق ، ١٠٥ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تطبيق القانون الأجنبي :
٧٢٧	١١٥	<p>تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . عدم مخالفته للنظام العام أولاداداب في مصر . أحكام المواريث المستندة إلى نصوص قاطعة في الشريعة الإسلامية . اعتبارها من النظام العام في حق المسلمين في مصر . كون المتوفاة والخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي لاختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون المواريث . لا مخالفة فيه للقانون . (الطن رقم ١٧ س ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧)</p>
		تنفيذ الأحكام الأجنبية :
٩٠٩	١٤٠	<p>وجوب التحقق من إعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة إعلان المحكوم عليهم وفق الإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم . عدم تعارض هذه الإجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر . لا محل للنفي بطلان الإعلان . (الطن رقم ٢٢٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/٢)</p>
		نقد
		تقييم العملة :
٧٤٢	١١٧	<p>التقدير الجزافي لا يصلح أساسا لتقييم العملة . اعتماد الحكم في قضائه بتقدير العملة بأكثر مما قدرتها به وزارة المالية على هذا التقدير الجزافي وحده . قصور . (الطن رقم ٤٤٥ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	نقض
		إجراءات الطعن :
		” ضم الأوراق “ :
		سلطة رئيس محكمة النقض في ضم الأوراق متصورة على ضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه . عدم جواز التحدى أمام محكمة النقض . مستند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولو صدر أمر بضمه .
٩٠	٥٥٦	(الطعن رقم ٢٨٢ س ٢٩٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٦)
		المصلحة في الطعن :
		١ - إقامة محكمة النقض النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه على أساس قانوني مغاير للأساس الذي أقيم عليه . المنع بوجود قصور أو تناقض في أسبابه التي استبدلت بها هذه المحكمة غيرها ، غير منتج .
١٢٧	٨٠٤	(الطعن رقم ٢٧١ س ٢٩٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١١)
		٢ - يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه . لا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك .
١٤٤	٩٥٦	(الطعن رقم ٤٩٨ س ٢٩٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الطعن :
		« أسباب واقعية » :
		١ - على المحنكر إثبات الحالة القديمة للأرض المحركة إن ادعى أنها لم تكن وقت تحكيرها أرضاً فضاء . عدم ادعائه بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .
٥٥٦	٩٠	(الطن رقم ٣٨٢ س ٢٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٤)
		٢ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير الخبير وأخذها به للأسباب الواردة فيه . كون تلك الأسباب صائغة وتؤدي إلى النتيجة التي اتهم إليها الحكم . النفي على الحكم بالتصور لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٧٤٢	٢١٧	(الطن رقم ٤٤٥ س ٢٩ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٦٤)
		٣ - تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا رقابه عليه لمحكمة النقض .
٧٥٠	١١٨	(الطن رقم ٤٦٨ س ٢٩ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٦٤)
		٤ - استخلاص الحكم مما أورده من قرائن اتجاه نية المتعاقدين إلى عدم إعمال ما تضمنه عقد الإيجار من حق المؤجر في طلب إزالة ما قد يقيمه المستأجر على العين المؤجرة من مبان . كونه استخلاصاً صائفاً ومستمداً من وقائع تؤدي إليه . لا معقب على المحكمة في ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .
٨١٩	١٢٩	(الطن رقم ٣٤٨ س ٢٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		السبب الجديد :
		١ - اختصاص الجمعية بوصفها شخصا اعتباريا ، امتثانها الحكم الصادر ضدها بوصفها هذا ، وصدور الحكم النهائي في الدعوى على ذلك الأساس . النفي بعدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية وبالتالي عدم أهليتها للتقاضى واكتساب الحقوق . قيامه على عنصر واقعى لم يسبق عرضة على محكمة الموضوع هو التثبت مما إذا كانت الجمعية قد سجلت وفقا لأحكام القانون أو لم تسجل . عدم جواز التعدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٥	١٠٨	(الطعن رقم ٣٠٤ من ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٢ - خلو الحكم مما يدل على تقديم طالب نزاع الملكية إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامه بالإيداع عملا بالمادة ١٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ . عدم تقديمه إلى محكمة النقض ما يفيد تقديمه هذا الدليل إلى محكمة الموضوع . لأجل تمسكه بما رتبته القانون المذكور على هذا الإيداع من أثر في خصوص مريان الفوائد.
٨٧٨	١٣٦	(الطعن رقم ٣٣٠ من ٢٩ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤)
		الحكم في الطعن :
		” أثره “ :
		١ - نقض الحكم فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلا يستتبع نقض الحكم المؤسس عليه والصادر في الموضوع . المادة ٢٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥١٦	٨٣	(الطعن رقم ١٦١ من ٢٩ ق - جلسة ٩/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تقض الحكم القاضي بالشفعة . أثره ، اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه . بطلان ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذا له . رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له . ليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقود وثمار العقار . وجوب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار .
٥١٦	٨٣	(الطعن رقم ١٦١ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩)
نيابة عامة		
تدخل النيابة في الدعوى :		
” في دعاوى الأحوال الشخصية “ :		
		رأى النيابة العامة . اقتضاره على عدم قبول طلبات المدعى . سير المحكمة في الدعوى وعدم إعادة القضية إلى النيابة لإبداء رأى جديد . لا بطلان .
٥٥٠	٨٩	(الطعن رقم ١٨ س ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٤/٤/١٥) ...
” في الدعاوى الخاصة بالقصر “		
		تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر لرعاية مصالحهم . قصر التمسك بالبطلان على أصحاب المصلحة فيه . ليس لغير القصر التحدى بعدم إخبار النيابة .
٨٣٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٩ س ٢٨ ق ٤ ٥١٠ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)

رقم المادة	رقم القاعدة	
		« في الدعاوى المتعلقة بالوقف »
		وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض للقضاء به من تلقاء نفسها .
٨٣٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ س ٢٨ ق ١٠٠٠ من ٢٩ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٤)
		(و)
		وارث . وصية . وقف . وكالة
		وارث
		القانون واجب التطبيق :
		١ - مريان أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين في شأن الموارث . المادة ٨٧٥ مدني .
٤٨٦	٧٨	(الطعن رقم ٨٦ س ٢٧ - جلسة ١/٤/١٩٦٤)
		٢ - تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . عدم مخالفته للنظام العام أو للآداب في مصر . أحكام الموارث المستندة إلى نصوص قاطعة في الشريعة الإسلامية . اعتبارها من النظام العام في حق المسلمين في مصر . كون المتوفاة والحصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمين . امتناع تطبيق أحكام القانون الأجنبي لاختلافها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الموارث . لا مخالفة فيه للقانون .
٧٢٧	١١٥	(الطعن رقم ١٧ س ٣٢ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٤) ...

التحجيل على أحكام الارث :

أحكام الإرث من النظام العام ، وكل تحايل عليها لا يقره القانون . التحايل الممنوع على أحكام الإرث هو ما كان متصلاً بقواعد التوريث وأحكامه المتبعة شرعاً . مثال ذلك : اعتبار شخص وارثاً حالة أنه غير وارث أو العكس ، التعامل في التركات المستقبلية ، الزيادة أو النقص في الحصة الشرعية للورثة . خروج التصرفات المنعزة الصادرة من المورث في حال صحته لأحد ورثته عن دائرة التحجيل ولو قصد بها المورث حرمان بعض ورثته .

(الطعن رقم ٣٥٥ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٤ ... ٥٢٥

الطعن في تصرفات المورث :

١ - حق الوارث في الطعن على تصرف المورث بأنه وصية لا بيع وأنه قصد به التحايل على أحكام الإرث . حق خاص مصدره القانون وليس حقاً يتلقاه من مورثه . اعتبار الوارث في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر . شرطه ، أن يكون طعنه على التصرف أنه يخفى وصية أضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث . طعن الوارث على تصرف المورث بالصورية المطلقة ، مصدره خلافته عن المورث لا القانون ، تقيده في إثباته بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٣٥٥ من ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩) ... ٨٤ ... ٥٢٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها إحصاء من يظن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الظن . ثقلها عبء الإثبات على مائق المتصرف إليه .
٦٧٣	١٠٧	(الظن رقم ١٦٧ ص ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٣ - القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . مستعذرة لم يكن لها نظير في التقنين الملغى ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين الملغى كانت إقرارات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الإثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية .
٦٧٣	١٠٧	(الظن رقم ١٦٧ ص ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٤ - البيع الذي يستتر برضا صحيح في التقنين القديم والقائم متى كان المتصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت . للقول بإخفاء العقد لوصية يلزم إثبات إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته . استدلال الحكم على إخفاء العقدين لوصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعة بين المورث وبين الوارث الطاهر على العقد ومن تحرير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق . مخالفة القانون وقصور .
٦٧٣	١٠٧	(الظن رقم ١٦٧ ص ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)

رقم القاعدة	رقم المقترح	وصية
		التصرف المضاف إلى ما بعد الموت :
		١ - المادة ٩١٧ مدني تضمنت قرينة قانونية من شأنها إعفاء من يظن في تصرف المورث بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الظن . قلها عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه .
٦٧٣	١٠٧	(الظن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٢ - القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني . مستحدثة لم يكن لها نظير في التقنين الملغى ، وليس لها أثر رجعي . في ظل التقنين الملغى كانت إقرارات المورث تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بكافة طرق الإثبات . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته كان مجرد قرينة قضائية .
٦٧٣	١٠٧	(الظن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)
		٣ - البيع الذي يستتر تبرعا صحيح في التقنين القديم والقائم متى كان التصرف منجزا غير مضاف إلى ما بعد الموت . للقول بإخفاء العقد لوصية يلزم إثبات إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته . استدلال الحكم على إخفاء العقدين لوصية من عدم قدرة المشتري على دفع الثمن المسمى فيهما ومن وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعة بين المورث وبين الوارث الطاعن على العقد ومن تحوير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق . مخالفة القانون وقصور .
٦٧٣	١٠٧	(الظن رقم ١٦٧ س ٢٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>القانون الواجب التطبيق :</p> <p>خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . مريان القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موصى توفى بعد العمل بأحكامه ولو كان تاريخ صدورها سابقا عليه .</p> <p>(الطن رقم ١٦٧ من ٢٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٤)</p>
٦٧٢	١٠٧	
		<p>وقف</p> <p>دعوى الوقف :</p> <p>” تدخل النيابة العامة “</p> <p>وجوب تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بالوقف وإلا كان الحكم باطلا . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالوقف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لمحكمة النقض القضاء به من تلقاء نفسها .</p> <p>(الطنان رقا ٢٠٦ من ٢٨ ق ٥١٠ من ٢٩ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٤) ...</p>
٨٣٦	١٣٢	
		<p>النظر على الوقف :</p> <p>” وكالة ناظر الوقف من المستحقين “ :</p> <p>الحكم الصادر ضد ناظر الوقف . مساسه باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في المحصومة . لا حجية للحكم عليهم .</p> <p>(الطن رقم ١٨ من ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥/٤/١٩٦٤) ...</p>
٥٥٠	٨٩	

رقم المادة	رقم القاعدة	نص المادة
		شرط الواقف : "تفسيره" :
٧٧٦	١٢٣	انشاء الوقف . دلالة على أنه مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً . لازم ذلك ومقتضاه . استحقاق الفرع بعد أصله يكون استحقاقاً أصلياً لا ينتزع منه ولا وجه معه لتفرض القسمة . مثال . (الطعن رقم ٤٢ س ٣١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٦/٣)
		الغاء الوقف على غير الخيرات : "دعوى الاستحقاق" :
٧٢١	١١٤	دعوى . تكييفها بأنها دعوى ملكية في حين أنها دعوى استحقاق يدور النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف من أطراف الخصوم . اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها . لاجبة للحكم الصادر فيها من المحكمة المدنية . الاعتداد بهذا الحكم . مخالفة القانون . (الطعن رقم ٦ س ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧)
		"الاستحقاق في الوقف" : الايادات المقررة في الأوقاف :
٧٤٢	١١٧	المرتبات المقررة في الأوقاف . فقدما صفتها باعتبارها استحقاقاً في الوقف بمجرد الغاء تلك الأوقاف . تعويض الحكومة أصحاب تلك المرتبات برصد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلاً في تلك الأوقاف . اعتبار هذه المبالغ في حكم الايادات المرتبة . تقادماً بخمس سنوات عملاً بالمادة ٢١١ مدني قديم . الحق في المطالبة بالفروق المتطابقة بهذه المبالغ . تقادمه بدوره بخمس سنوات . (الطعن رقم ٤٤٥ س ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨)

رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
		وكالة
		وكالة ناظر الوقف عن المستحقين :
		الحكم الصادر ضد ناظر الوقف . مصاحبه باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة . لاجبة للحكم عليهم .
٥٥٠	٨٩	(الطعن رقم ١٨ من ٣١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٦٤)

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية

المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية	
٣/٢١	اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة التقض بالفصل في التراع السلي أو الإيجابي على الاختصاص	٢
	القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالضريبة العامة على الإراد	
٦	تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة	٣
٢٥	سريان الضريبة لأول مرة من أول يناير سنة ١٩٥٠	٣

(ب)

٢ — الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون المدني القائم	
٢٢	القانون الذى يحكم قواعد الاختصاص والمسائل الخاصة بالإجراءات	١٤٠
٢٨	عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي مخالفة للنظام العام	
	أو الآداب فى مصر	١١٥
	...	١٣٥
٥٨	ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية	١٠٨
٩٧	صدور الإيجاب لغائب	١٣٩
١١٥	التصرف الصادر من ذى غفلة أو السفه	١١٢
١٤٧	الحادث الطارئ	١٣٩
١٥٠	تفسير العقد	١٠٤
	...	١٣٩
	...	١٤٣
١٥٧	فسخ العقد — الإعذار	١٠٩
١٧٩	الإثراء بلا سبب	١٣٥
٢٢٢	التعويض عن الضرر الأدبى	٩٩
٢٢٦	استحقاق الفوائد التأخيرية	١٣٦
٢٢٨	» » »	١٣٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢٣٢	تحریم الفوائد المركبة ...	٨٠
٢٣٣	» » » ...	٨٠
٣٧١	إنقضاء الالتزام بالتنازل ...	١١٦ ١١٩
٤٠٥	قوة الأمر المقضي ...	١١٣ ١١٤ ١٤٠
٤٤٥	الالتزام البائع بضمان التعرض والاستحقاق ...	١٤١
٤٥٨	استحقاق المشتري لثمارة المبيع ...	١٣٩
٤٦٨	حق المشتري في التعويض عن إبطال البيع لعدم ملكية البائع للبيع ...	١٢٨
٥٦٤	الالتزام المؤجر بتسليم العين المؤجرة في حالة تصالح للغرض الذي أجرت من أجله ...	١٢٦
٥٩٢	ما يقيمه المستأجر من بناء في الأرض المؤجرة ...	١٢٩
٧٣٤	الالتزام الحارس بالمحافظة على أموال الحراسة وإدارتها ...	١٠٣
٨٢٦	التصرف في جزء مفروز من المال الشائع ...	٨١
٨٧٥	سريان أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المصريين في شأن الموارث ...	٧٨
٩١٦	تصرف المريض مرض الموت ...	٨٤ ٩٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٩١٧	تصرف المورث إلى ورثته	٨٤ ١٠٧
٩٦٦	أثر إعلان صحيفة الدعوى في زوال حسن نية الحائز	٨٣
٩٦٨	كسب الملكية بالتقادم الطويل المكسب	١٣٨
٩٦٩	كسب الملكية بالتقادم الخمسي	٩٦
١٠٠٤	تعديل أجرة الحكم	٩٠
١٠٠٥	» » »	٩٠
١١٣٠	تقرير حق الامتياز	١١٢
<hr/>		
القانون المدني القديم		
٦٥	الباني في أرض الغير بحسن نية	١٢٩
٩٨	خضوع الشرط الجزائي لمطلق تقدير القاضي	١١٢
٢١١	تقادم الإيرادات المرتبة بخمس سنوات	١١٧
٤٨٥	إلتزام الوديع بحفظ الوديعة	١٠٣
٥٢١	إلتزام الوكيل بتنفيذ الوكالة	١٠٣
<hr/>		
قانون التجارة		
١٩٥	شهر الإفلاس	٨٥

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
	قانون المرافعات القائم	
١٤٠	اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي ...	٣
١٣٢	تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر والأوقاف الخيرية ...	١٠٠
٨٩	كون النيابة آخر من يتكلم في الدعوى	١٠٧
	الدعاوى التي تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضي التحضير	١١٨
١٣٢	الإحالة من محكمة إلى أخرى	١٢٥
٧٤	التدخل في الدعوى	١٥٤
١٣٢	مدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات	١٦٥
١٢٠	سقوط الخصومة ، اتصاله بمصلحة الخصم	٣٠١
١٤٣	أثر الحكم بسقوط الخصومة	٣٠٤
٩٥	ترك الخصومة	٣٠٨
١٠٢	إصدار الأحكام	٣٣٩
	حظر قبول أوراق أو مذكرات أثناء المداولة دون اطلاع الخصم عليها	٣٤٠
٨٧		

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
٣٤٢	إصدار الأحكام	٣٤٢
١٤٣		
٣٤٩	» »	٣٤٩
١٤٣		
٣٧٧	جواز الطعن في الأحكام	٣٧٧
٩٥		
٣٨٤	إفادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه المحكوم عليهم معه	٣٨٤
٨٣		
٤٠٥	رفع الاستئناف	٤٠٥
١٣١		
٤٠٨	تلاوة تقرير التلخيص	٤٠٨
١٤٣		
٤١١	عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف	٤١١
١٤٣		
٤٥٠	اعتراض الخارج من الخصومة	٤٥٠
١٢٢		
٤٩٣	تنفيذ الأحكام الأجنبية	٤٩٣
١٤٠		
٦٤٨	سلطة قاضي البيوع في الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه	٦٤٨
١١٦		
٧٠٥	دعوى الاستحقاق الفرعية	٧٠٥
٩٥		
٨٥٣	إصدار الأمر بالأداء	٨٥٣
١٤٥		
٨٥٥	المعارضة في الأمر بالأداء	٨٥٥
١٤٥		

رقم المادة	الموضوع	رقم الفاصلة
	قوانين ومراسيم مختلفة	
	أحوال شخصية ووقف	
	المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١	
	بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية	
٣١٧	أثر الحكم في الامتناف	٩٢
٣٤١	الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى إليه أثره ...	٨٩
	القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥	
	ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف	
١	تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالوقف	١٣٢
	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦	
	بأحكام الوقف	
١٠	حل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد	١٢٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة
	القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية	
١٠٧	سريان أحكامه على كل وصية صدرت من موصى توفي بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورهما سابقا عليه...	—
	ضرائب	
	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩	
	بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل	
٣٢	سريان ضريبة الأرباح التجارية على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها	٨٢
٣٨	تحديد وعاء الضريبة	١٠٠ ١١٠
٣٩	» » »	١٠٠
٥٤	ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير	٧٩
٦٢	نطاق الإعفاء من الضريبة على كسب العمل	٩١
٧٢	سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية	٨٢
٩٧	تقادم الضريبة	٧٩

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠	
٧٩	وقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية.	—
	المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢	
٨٨ ١١٠	التقدير الحكيم	١
	القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤	
٨٨	النشاط المستحدث الذي استثناء المشرع من الربط الحكيم ...	٢
	القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥	
٨٨	النشاط المستحدث الذي استثناء المشرع من الربط الحكيم ...	٢
	القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥	
	في شأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة	
١٢١	نظام الضريبة الثابتة للمولين من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال	٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القائمة
	القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالضريبة العامة على الإيراد	
٦	تحديد وماء الضريبة	١٠٠
	القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ برسم الدمغة	
١/١	من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون — رسم الدمغة على الأوراق والقراطيس المسالمة	١٠١
	إصلاح زراعى	
	المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	
١/١	تحریم امتلاك أكثر من مائتى فدان	٩٤٦٩٣
٢/١	بطلان التصرفات المبرمة بعد ١٩٥٢/٩/٩	٩٤٦٩٣
٣	تصرفات المالك	٩٤٦٩٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣	
١	قاعدة تقسيم المغاوم بين البائع والمشتري	٩٣ ٩٤ ١٠٥
	القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦	
	الخاص بالشهر القمري	
١٠	المقصود بالغير في حكم هذه المادة	٨١
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩	
	في شأن العلامات التجارية	
٣	أماص ملكية العلامة التجارية	٨٦
١٢	اختصاص إدارة التسجيل عند المعارضة في تسجيل العلامة	٨٦
١٣	» » » » » » » »	٨٦
	القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦	
	بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة	
٧	عدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها	١٠٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بتزع الملكية للنفقة العامة	
١٧	أثر إيداع التعويض في خصوص سريان الفوائد	١٣٦
	القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بتزع الملكية للنفقة العامة	
١٤	ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات لجان المعارضات	١٣٧
	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بإيجار الأماكن	
١٥	المنازعات التجارية التي يحكمها هذا القانون	١٠٦
	القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف	
٤	حماية حق المؤلف	١٤١ ١٤٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١	المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في شأن الجنسية المصرية اكتساب الجنسية المصرية بالتوطن	٧٨
—	القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجنسية المصرية ضم مدة إقامة الآباء إلى مدة إقامة الأبناء	٧٨
—	القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن الجنسية المصرية إلغاء النصوص الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . أثره	٧٨
٣٢	القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس الدولة استفتاء مجلس الدولة في العقود والمشارطات التي تجريها الجهة الإدارية	١٣٣

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بالمعاشات الملكية	
١٢٤	إحالة الموظف إلى المعاش	١٤
١٢٤	إعادة صاحب المعاش إلى الخدمة	٥١
	القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة	
٧٦	الإعفاء من شرط الامتحان وعدم التقيد بترتيب التخرج في التعيين	١٧
	القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص من إعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية	—
٧٧	القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ في شأن احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش لمن يعين في وظيفة في القضاء الشرعي	٢٠١
٧١		

رقم المادة	الموضوع	رقم الفاصلة
	القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدراسية	
١	أقدمية الحاصلين على إجازة التخصص في القضاء للشرعى ...	٧٥
	القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ في شأن التعليم الحر	
١١	علاقة وزارة التربية والتعليم بأصحاب المدارس الحرة في خصوص الإعانة	١٢٧
	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٩ بلائحة تنظيم المحاكم المختلطة	
٢٦	التنازل عن اختصاص القضاء المختلط وقبول اختصاص القضاء الأهلى	١٣٢
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض	
٧	سلطة رئيس محكمة النقض في ضم الأوراق	٩٠
٢٦	أثر نقض الحكم	٨٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية	
٦٨	سلطة وزير العدل في تدب القضاء	٧٢
٩٠	اختصاص الدائرة المدنية بمحكمة النقض بشئون القضاء	٧٣، ٧٣
٩١	رفع الطلب إلى محكمة النقض	٧٤
٩٢	ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء	٧٣
	القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بمنظام القضاء	
٢٣	ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء	٧٣
	قرارات مختلفة	
	قرارات مجلس الوزراء في ٣٠/١/١٩٤٤ ، ١٢ و ٢٩/٨/١٩٤٤ في شأن قواعد الإنصاف	
—	إنصاف حملة المؤهلات الدراسية من الموظفين	٧٥

(ف)

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
—	قرار مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٣ الترخيص لوزارة العدل في شغل وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية دون امتحان ٧٦	
—	قراري وزارة التربية والتعليم رقمي ٥٧١٩٠٥٧١٨ الصادرين في ٣/١١/١٩٤٢ في شأن إعانة الكفاية تقرير الإعانة للدرسين من أصحاب المؤهلات ١٢٧	
٢	معاهدات واتفاقات دولية — اتفاقية تنفيذ الأحكام المبرمة بين دول الجامعة العربية في ١٤/١٢/١٩٥٢ تنفيذ الأحكام الأجنبية ١٤٠	

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية
ومن الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الاحوال الشخصية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		(ب)	
إثبات	١٨	بطلان	٤٤
إجارة	٢٢	بنوك	٤٨
إحالة	٦	بيع	٤٩
أحوال شخصية	٢٥		
إختصاص	٢٧، ٢٨، ٢٩	(ت)	
إثراء بلا سبب	٣١	تأمينات هيئية	٥٤
إرتفاق	٣١	تجزئة	٥٥
إستئناف	٣٢	تحكيم	٥٥
أشخاص اعتبارية	٣٤	تسجيل	٥٥
إصلاح زراعى	٣٥	تعليم	٥٧
اعتماد مصرفى	٣٨	أمويض	٥٨
إعلان	٣٩	تقادم	٦٠
إفلاس	٣٩	تنفيذ	٦٢
أقدمية	٨	تنفيذ عقارى	٦٣
إلتزام	٤٠		
أمر أداء	٤٢	(ج)	
أهلية	٤٣	جمعيات	٦٤
إيرادات مرتبة	٤٤	جنسية	٦٥

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ح)		(ص)	
حجز	٦٦	صلح	٨٨
حراسة	٦٦	صورية	٨٩
حق	٦٦	(ض)	
حكر	٦٩	ضرائب	٩٠
حكم	٧٠	(ع)	
حوادث طارئة	٧٧	عادات تجارية	٩٤
حياسة	٧٨	عهد	٩٥
(خ)		علامات تجارية	٩٩
خلف	٧٩	عمل	٩٩
(د)		(غ)	
دعوى	٨٠	غير	١٠١
دفاع	٨٥	(ف)	
(ر)		فوائد	١٠١
رسوم	٨٦	(ق)	
ربح	٨٦	قاضي البيوع	١٠٣
(ش)		قانون	١٠٤
شفعة	٨٦	قرار إداري	١٠٥
شهر عقارى	٨٧	قسمة	١٠٥
		قضاة - طلبات رجال	
		القضاء	٦
		قوة الأمر المقتضى	١٠٦

(ر)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(م)		(ن)	
مؤلف	١٠٧	نزع الملكية للنفعة العامة...	١١٨
مجلس الدولة	١٠٩	نظام هام	١٢٠
محكمة الموضوع	١٠٩	نقد	١٢٣
مرض الموت	١١٣	نقض	١٢٤
مستولية	١١٣	نيابة عامة	١٢٧
معارضة	١١٤	وارث	١٢٨
منافسة غير مشروعة	١١٥	وصية	١٣١
ملكية	١١٥	وقف	١٣٢
موظفون	١١٧	وكالة	١٣٤

تصويب

صفحة	سطر	الخطا	العواب
٥١٦	٨	فوت	فوت
٥٤١	٩	تقد	تقديم
٥٤١	١١	ق	بحق
٧٦٤	٨	اتصا	اتصاله

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"
في يوم الأحد الموافق ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٥ (٢٧ من شوال سنة ١٣٨٤)

مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب

(مطبعة دار القضاء العالي ٢٥٠/١٩٦٤ - ٣٧٣٧)

Bibliotheca Alexandrina



0542391